مُذكرات كامل الجادرجي

وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي



١٦ / ١٢ / ٢٢

منشورات الجمل

١٥

مُذكرات كامل الجادرجي

وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي

منشورات الجمل

كامل الجادرجي: مذكرات كامل الجادرجي، كولونيا - ألمانيا

الطبعة الأولى ١٩٧٠، الطبعة الثانية ٢٠٠٢
الغلاف: صورة فوتوغرافية لكامل الجادرجي ١٩٢٣

ISBN 3-89930-004-1

Postfach 210149
50527 Köln . Germany
Tel: 0221 736982 . Fax: 0221 7326763
E-Mail: KAlmaaly@aol.com

المقدمة

بقلم رفعة الجادرجي

كان كامل الجادرجي، في نظر الكثيرين، أهم معارض للسلطة في العراق، حيث استمرت معارضته أكثر من اربعة عقود. وقد انضّم خلالها إلى جماعة «الاهالي»، واصبح صاحب جريدة كان هو لسان حالها، ومحررها الأول، وأسس مع عدد من جماعة الاهالي، الحزب الوطني الديمقراطي، وترأسه منذ تأسيسه حتى نهاية نشاطه السياسي.

وربما كان الجادرجي المحرك الاول لتحقيق حوار بين مختلف الوطنيين العراقيين، من رجال الاعمال والصحافة والموظفين والمزارعين ورجال التعليم، كما إنه حاور المنظمات الوطنية، الحزبية وغيرها، كحزب الجبهة الوطنية، والاستقلال. بل ذهب إلى أكثر من هذا، فسعى إلى وفاق تكتيكي مع الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي لأن هدفه كان الحوار مع مختلف المنظمات التي كانت تسعى إلى تحقيق اصلاح اجتماعي وسياسي، وإلى تحرير العراق من التبعية الاستعمارية ـ وإن اختلفتْ في مفهوم الاصلاح واهدافه واساليب تحقيقه. ولم يتردد الجادرجي في اجراء حوار مع السلطة، لا، بل وسعى اليه. ولم يتحقق هذا الحوار، إلا نادرا، لان الفئة التي كانت مستأثرة بالحكم، أو قيادتها، لم تأتلف الحوار السياسي، ولم ير اغلب رجالها مصلحة لهم فيه، وخاصة حينما كان يترأس قيادتها نوري السعيد أو عبد الاله، أو كلاهما.

هذا الكتاب هو تدوين للمحاولات المطردة التي كان الجادرجي يسعى اليها لتكوين فكر سياسي في مجتمع لم يمارس من الحوار في مرجعيته السياسية، التقليدية منها والمعاصرة ـ أي منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة - سوى حبك المؤامرات والانغماس في المضاربات الشخصية: الصالونية والقبائلية وزمرة من قادة الجيش. إن تهيئة الظروف لنشوء ممارسة حوارية في المجال السياسي عند تشكيل الدولة العراقية، كانت قد أحبطت في مهدها، أي منذ بداية الثلاثينات حين تم تعطيل الصحف وإلغاء اجازات الاحزاب، من قبل نوري السعيد الذي كان رئيساً للوزراء، وكان هذا اجراء من بين الاجراءات الاولى الجريئة والعلنية، في افساد القانون.

في هذه البيئة المتناقضة في اهدافها ومواقفها من مفهوم السياسة، ظهر الجادرجي معارضاً، من بين معارضين كثيرين، منهم من كان يعارض هذا التناقض، ومنهم من كان يعارض ضد الذين أخذوا يسخرون هذا التناقص لتحقيق طموحاتهم الشخصية.

وفي ذلك الظرف السياسي التقىٰ الجادرجي بجماعة الاهالي، ومن هنا تكوّن لدى الجادرجي موقف سياسي متوافق مع الجماعة المذكورة. كان هدف هذه المجموعة هو محاسبة الحكومة ومساءلتها، وكان يجري التعبير عن ذلك الموقف بدون هوادة وبثبات، كلما انتهكت السلطة حقوق الانسان، وخاصة تلك الحقوق المنصوص عليها في الدستور. ذلك إن الدولة العراقية كانت من بين اعضاء هيئة الامم المتحدة التي ساهمت في صياغة «الاعلان العميم لحقوق الإنسان»، وكانت بالتالي من الموقعين عليه. لكنها لم تردع الحكومات العراقية المتعاقبة، ولا نصوص الدستور ولا اعتماد «الاعلان العميم لحقوق الإنسان»، من انتهاك هذه الحقوق، وإفساد مبادىء الدستور أصلا.

لقد ظهرت هذه المعارضة، وتحققت ممارساتها، في بيئة سياسية لم يرتق فيها فكر المرجعية السياسية للطبقة الوسطى بشكل تتخذ معه لنفسها دورا فعالاً في القرار السياسي، وفي السياسة عامة، لكي تستطيع أن تتقدم وتدعِم مفهوم حقوق الانسان ونظام القانون عامة، ولكي تتمكن تبعا لذلك من دعم ممارسات المعارضة دعما عمليا.

هذا لا يعني إنه لم يكن هناك أفراد من مختلف شرائح المجتمع من الموظفين ورجال السياسية ورجال القانون والعمل والتعليم، ممن يؤيد هذا الموقف، بل كان هؤلاء حريصين على ضرورة الالتزام بنصوص الدستور ومبادئه، ولذا كانوا معارضين لإفساد مبادىء الدستور، وإن كانت معارضتهم صامتة في مجملها، ولا تؤلف سوى اقلية من العاملين على تكوين فكر المجتمع العراقي.

لم يسنح الوقت الوافي، ولم تتحقق الممارسة السياسية الكافية، في ظروف العراق التكوينية، لتنشيط الفكر، خاصة عند الطبقة الوسطى الناشئة في حقل تطوير بؤر المجتمع المدني، كي تدخل هذه الطبقة إلى التنظيم الاجتماعي كقوة مكملة للسلطة، فتحاسبها وتراقبها وتحاججها، وبالتالي تحسر جشع المكاسب الشخصية من قبل بعض رجال السياسة الذين استأثروا بالسلطة، لتتمكن بهذا من تخفيف حدة التناقض المتأصل في تلك الحقبة من تاريخ التطور الفكري في العراق، وتخفيف حدة الأزمات السياسية المتوالية التي عمت على الحكم في العراق . لذا ظهرت المعارضة ضعيفة امام السلطة، وغالبا ما كان مفعولها مهمشاً. إنها معارضة لم تحض بدعم معنوي وعملي وفعال من قبل الطبقة الوسطى، لكي تتمكن من أداء وظيفتها. لذا اقتصرت معارضة السلطة على افراد قليلين، غالبا ما كانوا يمارسون السياسة ويفكرون فيها بمعزل عن عامة المجتمع.

كانت هذه الظروف هي التي اظهرت في الساحة السياسية العراقية شخصاً مثل

الجادرجي، وهيأت الظرف المناسب ليكون معارضاً بالشكل الذي كان عليه، وهو في حالة وجد نفسه فيها شخصاً يتمتع بالحماية الطبقية، المعرفية والثقافية، والاتزان والموضوعية، والمثابرة والاخلاق التقليدية. لقد وجد نفسه في طليعة المعارضين، فأقدم على نمط جديد من المعارضة لم يكن هدفها كسب المنصب والانتفاع منه، بل الدفاع عن إدامة دولة القانون، والالتزام بالمفاهيم الديمقراطية التي وردت في الدستور. كانت معارضة تهدف كذلك إلى تطوير تكوين الدولة الناشئة وانضاجها لتصبح دولة معاصرة تنظم مجتمعا معاصرا. وهكذا أتخذت فئة من الانتلجنسيا، وبضمنها الجادرجي، لنفسها منذ البدء، وظيفة المعارضة ضد أفساد دولة الدستور، مهما كان مصدر هذا الإفساد أو نوعيته، أو السبب المحرك له.

وإن وجدت الزمرة المستأثرة بالحكم امامها معارضة من نوع جديد، لم تعر لها اهمية كبرى عند نشوئها في أوائل الثلاثينات، باعتبارها لم تكن تسعى إلى مكسب ضمن السلطة. ولكن ما أن انتظمت هذه المعارضة، وتدربت على الحوار والسجال السياسي، متمثلا بجريدة الاهالي، وما أن بدأت الطبقة الوسطى، ونعني ذلك الجزء الصغير منها، يتنبّه إلى اهمية المعارضة لعلاقتها بواقعيات معيشها، حتى ادركت زمرة الحكم خطر هذه المعارضة، لا من حيث خطرها في مشاركتها بالحكم فحسب، بل من حيث خطرها الذي اصبح واضحا في تغيير الممارسة السياسية، أي نقل الممارسة السياسية من سياسة التطاحن بين الزمر المستأثرة بالحكم ضمن محيطها، إلى معركة مبدئية هدفها تكوين دولة معاصرة، وتأمين الحفاظ على دولة القانون التي تم تشكيلها بموجب الدستور. هذا ما يفسر الموقف المتشدد من قبل الفئة المستأثرة بالحكم، وخاصة نوري السعيد وارشد العمري والصدر والمدفعي وغيرهم ضد الجادرجي كمعارض.

ما كان الامر سيؤول إلى تطاحن شديد بين جانبي الاستقطاب، لو لم يتمتع الجادرجي ببعض الدعم المعنوي الذي مكنه من مجابهة هذه الزمرة. وقد استمدت المعارضة المتحالفة معه بعض القوة من المعارضة العامة، وهي معارضة كانت في مجملها ضمنية أو صامتة، مستاءة من افساد دولة القانون.

هذا لا يعني إنه لم تكن هناك معارضة من نوع اخر، فبينما كان الهم الاول لمعارضة الجادرجي يتركز على اصلاح النظام، أي الحفاظ على الالتزام بنصوص ومفهوم الدستور، كانت هناك معارضة اخرى ومن نوع اخر. فمثلا، الحزب الشيوعي، وكافة الاحزاب الثورية الاخرى، التي لم تر في اصلاح الدولة الخلاص، وإنما في الغائها واستبدالها بمجتمع يتألف من صيغ جديدة.

يتضمن هذا الكتاب وصفاً للاحداث اليومية السياسية لاكثر من ثلاثة عقود، فيرسم اربع صور واضحة لها:

اولها، صورة للداينامكية المثابرة في حوار الجادرجي مع المنظمات الوطنية الاخرى،

لاقناعها بتشكيل كتلة سياسية موحدة لمواجهة الزمرة المستأثرة بالحكم، ومحاججتها، والاعتراض عليها كلما انتهكت نصوص الدستور وحقوق الإنسان.

والثانية، صورة معارض لسلوكيات الدولة عامة عند اهمالها لمختلف نواحي الاصلاح الاجتماعي والسياسي، وتجاهلها لتكوين مفهوم المجتمع المدني وتطويره.

وثمة صورتان ثالثة ورابعة متباينتان ومتداخلتان: صورة الجادرجي كرجل اعتبر نفسه دائما، وفي كل مناسبة، مواطنا، وليس من الرعية، وهو موقف سياسي رافقه في مختلف سلوكيات حياته الخاصة والعامة. إنه موقف سياسي أعتبر الجادرجي بموجبه بأن له حقوقا ومن حقه أن يطالب بها، ويتمتع بما تمنحه هذه الحقوق من حرية في الممارسة السياسية، وعلى الحكومة احترام هذه الحقوق. وهي حقوق ليست هبة من أحد، وإنما هي حقوق أكتسبها، كما يتعين أن يكتسبها كل مواطن آخر، بحكم نصوص الدستور الذي كان قد سنّ للمجتمع العراقي. كما إنها حقوق ترجع إلى مبادىء المساواة وحقوق الانسان التي اعلنتها الثورة الفرنسية، والتي عمت في ارجاء العالم المتقدم، والتي تم تطويرها وإنضاجها في «الاعلان العميم لحقوق الإنسان»، والذي اعتمد من قبل الدولة العراقية.

والصورة الرابعة في هذا الكتاب هي لسلوكية قيادة الزمرة المستأثرة بالحكم التي اعتبرت أفراد المجتمع كما لو كانوا رعية عندها. فهكذا كان منظورها السياسي وممارساتها له، ولم يكن لديها تصور آخر.

سيكون اعادة طبع هذا الكتاب مفيدا من وجهين: فهو مفيد لانه يعرض صورة لممارسة سياسية في تاريخ العراق الحديث، كانت تسعى إلى تكوين فكر سياسي ليبرالي يتمثل بالدفاع عن مفاهيم حقوق الانسان وبالممارسة الديمقراطية، وإجبار السلطة الحاكمة على الالتزام بنصوص ومفهوم القانون الاساسي ـ وهي مفاهيم متداخلة ومتكاملة. ومن جهة آخرى يكون هذا الكتاب مفيدا لتقييم دور رجال السياسة الآخرين نسبة للاحداث نفسها، أو دور كل منهم في تكوين هذا الفكر الليبرالي عامة، بقدر ما سنحت الفرصة السياسية للفرد المعين، إن أقدم هذا الفرد وفرض نفسه على الاحداث وكان له دور في تكوين هذا الفكر والدفاع عنه. وفي الوقت عينه، يهيء الكتاب الاطلاع على دور الساسة الذين أفسدوا دولة القانون، وأحبطوا تكوين تقليد وتجربة لممارسة سياسية ديمقراطية. وبذلك خسر المجتمع العراقي فرصة نقلة سياسية كانت قد هيئتها له ظروف عالمية معينة، مما أدىٰ إلى خلق فراغ سياسي والذي أدىٰ إلى الغاء دولة القانون وإملاء الفراغ المستحدث بسلطوية شعبوية اعتبارا من صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨.

ولغرض التبسيط، ربما يجوز لنا أن نختزل الكثير من الاحداث السياسية التي عاصرت دولة القانون، بالتناقض السياسي والفكري بين شخصيتين، متناقضتين في مختلف اوجه المعرفة

واسلوب الممارسة السياسة ومفهوم حقوق الفرد وموقف السلطة منه ودورها في تنظيم المجتمع: هما السعيد والجادرجي.

الشخص الاول، هو القائد الفكري للزمرة العسكرية التي استأثرت بالحكم، وافسدت الدستور، وفي المقابل الشخص الثاني الذي قاد المعارضة التي كانت تهدف إلى ايقاف افساد الدستور، والزام رجال الحكم، خاصة هذه الزمرة، بمفهوم ونصوص الدستور. شكل التناقض بين هذين المستقطبين، معركة حول وظيفة الحكومة ضمن دولة دستورية، وعلاقتها مع الإدارة البريطانية وحول الاحلاف الدولية والعسكرية، وتكوين المجتمع المدني، وحرية الفرد وحقوقه وتعددية الطوائف، وكذلك حول وظيفة الدولة في رفاه المجتمع. وهذا اختلاف جوهري في الموقف من وظيفة الدولة، وفي الموقف من تكوين المجتمع كذلك.

لم يكن لنوري السعيد مفهوم معين في تكوين المجتمع المدني، أي لم تكن في مخيلته صورة لهذا المجتمع ودوره في إدارة التنظيم الاجتماعي عامة، وعلاقة هذا كله مع الدولة، فهو رجل عسكري، وإداري حازم، إلا أن خلفيته المعرفية في الإدارة كانت ترجع إلى مفهوم السلطة الأبوية العثمانية. وهذا يعني إن الفئة الحاكمة التي كان يقودها نوري السعيد تعتبر، افراد المجتمع عامة، من غير المنتمين اليهم، هم من رعيتها فلا حقوق لهم خارج إرادتها وهيمنتها، بل هم الاوصياء عليها، إن أرادوا الاصلاح. في المقابل، كان الجادرجي رجلا حقوقيا، قرأ مفاهيم التنوير، خاصة مفاهيم الثورة الفرنسية والماركسية والاشتراكية والليبرالية الانكليزية وخاصة منها الپيپيانية، وتأثر بها. فبالنسبة اليه كان كل فرد في المجتمع هو مواطن، أو يتعين أن يتمتع بحقوق المواطنة، بما في ذلك حق ممارسة السياسة، أي حق الحوار العلني الحر والاشتراك في صنع قرار إدارة المجتمع.

وفي هذا التباين الفكري، كان يكمن الخلاف الجذري بين العقليتين: الرجعية والتقدمية. وهما عقليتان متناقضتان في مختلف مواقف مقومات تكوين المجتمع. وهذا التناقض كان في حالة متفاعلة باستمرار، كل من جهته وتصوراته السياسية مع حالتين متناقضتين خارج المجتمع العراقي: حالة العقل الانكليزي التنويري وما يقابلها من تناقض وهي مصلحة الاستعمار الانكليزي.

إن ما يتعين الانتباه اليه هنا هو صفة المعركة التي استمرت أكثر من ثلاثة عقود بين هاتين الشخصيتين. إنها معركة سياسية: لم تكن معركة تسعى لوضع دستور لدولة ناشئة، ولم تكن الحالة هي حالة مجتمع يُحكم من قبل دولة سلطوية استبدادية فهناك ثمة نضال لاستبدالها بدولة دستورية، أي سعيا إلى تكوين دولة القانون والتمثيل النيابي. لم يكن الامر هكذا. بل كان واقع المجتمع العراقي انذاك، في الثلاثينيات، يتمتع بدولة قانون دستورية قد أُنشئت واصبحت قائمة منذ سنة ١٩٢٥، وهذا قبل أن يظهر السعيد في موقع القيادة السياسية عند تشكيله وزارته الاولى سنة ١٩٣٠. وكانت هذه الدولة القانونية قائمة قبل أن يظهر الجادرجي

معارضا داخلها. وهذا هو جوهر المعركة بين هاتين الشخصيتين، انها معركة بين المعارض الذي أراد الحفاظ على القانون والالتزام بنصوصه، وبين من كان في السلطة واخذ في افساد القانون.

لم يكن هذا الإفساد ممكنا لولا وجود مقومات متعددة جوهرية في تكوين المجتمع العراقي، ونذكر منها اربعة:

١. التناقض المتأصل في الإدارة الانكليزية التي جاءت إلى العراق.

٢. فقدان الخبرة السياسية لدى المجتمع العراقي في كيفية التعامل مع دولة الدستور، وهو نقص في العقل السياسي للمجتمع ادى إلى ظهور زمرة استأثرت بالحكم وافسدت الدستور دون أن يتمكن المجتمع من كبت أو تخفيف هذا المنحى، فظهرت المعارضة التي كانت هي ذاتها ناشئة ولا تتمتع بخبرة سياسية.

٣. كان المجتمع العراقي عامة، عند تأسيس الدولة العراقية، ينظر إلى نفسه باعتباره رعية تحت حكم السلطة، ولم يتبنَّ مفهوم المواطنة إلا عند اقلية منه، أي كان مجتمع تقليدي، مستلب الإرادة من قبل السلطة اللاهوتية والحاكمة، ولم يمارس حكم نفسه لعدة قرون.

٤. لم يكن للشعب العراقي تقليد في تكوين قوة ضاربة تدافع عنه، أو خبرة في هذا المجال، لذا كان الفرد، كفرد، لا بديل له إلا الخضوع للسلطة، وقد قَبِل إستِلاب إرادته منذ عدة قرون، وقد دعم هذا الموقف، ومنحته الشرعية الفكرية، ايديولوجيات الخلاص التي كانت، ولم تزل، سائدة في مرجعية فكر الفرد العراقي، المتمثلة بمفهوم انتظار الحاكم الصالح المفترض، والقائمة في العقل السني، وانتظار الإمام المنتظر الغيبي في العقل الشيعي.

وجد العراق نفسه في الحقبة الزمنية، ابتداءاً من مطلع العشرينات حتى نهاية الخمسينات، في دور تكوين الدولة العراقية. وكان هذا انتقالا جذريا، فهو انتقال من مجتمع مستتبع إلى الدولة العثمانية إلى مجتمع اخذ يتعلم حكم نفسه بنفسه، وإن كان تحت استتباع غير مباشر، ومؤطر بارشاد تدريبي من قبل الإدارة البريطانية. وهو انتقال من مفهوم خاضع لهيمنة لاهوتية صارمة، وحكم سلطوي وأبوي مطلق، إلى مجتمع يسعى أن يكون مدنيا علمانيا، أي مجتمع يستبدل الشريعة بقانون، وهو انتقال من عقل وسيطي إلى عقل مدني معاصر. كان ذلك انتقال شديد التعقيد، وهشا لأنه صعب التفهم والقبول. إنه انتقال يتطلب خبرة في الحوار والإدارة والتنظيم وقبول بدائل جديدة، لم تكن في السابق سائدة في اعراف مخيال المجتمع في تنظيم معيش الفرد، وحقوق الفرد، وحقوق المرأة، وهو انتقال يتطلب خبرة وسلوكيات لم تكن متوفرة، أو لم يكن له مرجعية فكرية يستند عليها. إضافة إلى إنه تغيير يتعارض مع مصالح الفكر السلطوي، كلا العسكري واللاهوتي اللذان كانا مهيمنا على إدارة المجتمع وسلوكياته، وقد أسس هذا الفكر مصالحه ومقامه وكيانه الاجتماعي مستندا على هذه الهيمنة والسلطة المستبدة، كما كان انتقال يتعارض مع مفهوم السلطة الابوية وممارساتها في

مختلف مرافق المعيش: ضمن افراد العائلة وفي البيت والمدرسة والعمل وفي الممارسات التي تنظم العلاقات بين السلطة والفرد، اضافة إلى ممارساتها ضمن افراد السلطة فيما بينهم.

هناك كذلك صعوبة مروعة في الانتقال، والتي لم تزل قائمة، وهذا الانتقال، بقدر ما هو انتقال جذري في المعيش والتعامل مع متطلبات المعاصرة، يتطلب في الوقت عينه إعادة تركيب جذري في مقومات هوية الفرد ومرجعياته الفكرية. إن الفرد العراقي، بقدر ما اخذ يتعامل مع هذا التغير ويؤثر على معيشه، قد وجد نفسه في أزمة نفسية، لا حلول لها في مرجعيته المعرفية التقليدية.

إنه الانتقال من مجتمع الهيمنة الابوية إلى مجتمع المساواة امام القانون حيث تتمتع إرادة الفرد بحق الاسهام في صنع قرار تنظيم المجتمع وإدارته، وحق التشخص **individuation**، أي حرية تفرد الفرد وقبول هذا كحق من قبل المجتمع عامة، وهذه المتغيرات بمجموعها تتطلب لا إرادة فعالة فحسب، بل كذلك إرادة تتمتع بعزم فعال لتحقيق هذه النقلة. فالفرد العراقي عامة يستورث ظرف معيش يتضمن إرادة مسبتة، تنحصر همومها في العلاقات العامودية: العائلة والطائفة والقبيلة والدين وغيرها، ولا تبالي بالعلاقات الافقية التي تنظم معيش المجتمع المدني، أو هي إرادة لم تكن واعية بعلاقات غير هذه العاموديات، أو لا يهمها غيرها وتنكرها. وهنا يركن عجز الفرد العراقي في تفهم طبيعة متطلبات وفوائد هذا الانتقال نحو معيش ديمقراطي معاصر.

التناقض المتأصل في الإدارة البريطانية

لا تهمنا هنا الظروف السياسية التفصيلية، وملابساتها، التي دعت الإدارة الانكليزية المحتلة إلى تأسيس حكومة وطنية عراقية، بالصيغة التي جاءت بها. المهم بالنسبة إلينا هنا أن نشير إلى مسألتين كانتا تهما الإدارة الانكليزية: أولا، تنظيم إدارة العراق ليصبح مستتبعاً لها، سواء كان هذا عن طريق الانتداب أم عن طريق تكوين حكومة وطنية. كان هدف الإدارة الانكليزية من تنظيم هذا الاستتباع هو تأمين المصالح الاقتصادية والعسكرية للامبراطورية البريطانية، أي المصالح الاستعمارية في هذا القطر بالذات. غير إن الإدارة الانكليزية تختلف عن الإدارة العثمانية في مسألة جوهرية، هي أن مرجعيتها برلمانية، فيها العضو النيابي والإنساني والديمقراطي الليبرالي والذي هو ذاته له مرجعية متأثرة بفلسفة التنوير والفلسفة المادية والادب الليبرالي والتقدمي والاشتراكي والعلماني، وهناك في مرجعيتها أيضاً المجتمع المدني المتكون من المسرح والصحافة الناقدة وتنظيم المنظمات النقابية والجمعيات والنوادي والمؤسسات العلمية والفنية والخيرية والقضائية وغيرها، المستقلة عن هيمنة الدولة والحكومة. فهناك إذاً، لكل من الدولة والمجتمع المدني مرجعياته الفكرية والاخلاقية، وهي متداخلة مع الاخرى كرقيب ومحاسب وموجّه، ويخضع لتنظيم معلن لسلوكيات وأخلاقية السياسة. وهنا يكمن مصدر المشكلة أو الهم الثاني لدى الادارة البريطانية في العراق، وهو تأسيس دولة

قانون متوافقة تنظيمياً مع متطلبات تنظيم الدولة البريطانية، وإن كان هذا التنظيم المستحدث مستتبعاً لها.

ومن المفيد أن نتذكر بأن عمر بعض تلك المؤسسات والمنظمات في بريطانيا يرجع إلى عدة قرون، ولها دور فعال في إحداث تجربة وممارسة في تطوير فكر المجتمع وموقفه والذي يحدد سلطة الدولة. اذن، كانت الإدارة الانكليزية الاستعمارية، سواءً عسكرية أم مدنية، تتعامل مع الاحداث عن طريق مؤسسات ومنظمات وجمعيات ونوادٍ مدنية. وإذ لم تجدها قائمة في القطر المعني، كما كان الحال في العراق العثماني، فإنها، أي الإدارة الانكيزية، كانت تشرع منذ البدء في تنظيمها وتأسيسها. أي انها تؤسس مقابل منظماتها ومؤسساتها تنظيمات مشابهة محلية، مدنية وعلمانية وعسكرية واقتصادية، لتتمكن من تأمين مصالحها في القطر المحتل. بعبارة اخرى، انها عن طريق احداث هذه التنظيمات، تتمكن من التعامل مع المجتمع المستتبع، تعاملاً متوافقا مع تأمين مصالحها، ومتوافقا مع مرجعياتها الفكرية والإدارية. فالإدارة الانكليزية تفهم إن التعامل المريح والمجدي مع الطرف الاخر إنما يتحقق عن طريق هذه التنظيمات للمجتمع وإدارته. ومن هنا مصدر اللا توافق، وإلى حد كبير التناقض، والتردد في الإدارة الانكليزية المستعمِرة، كما إنه أحد الاسباب المهمة في بطء الادارة العسكرية الانكليزية في اتخاذ القرارات السريعة والحاسمة، مما سبب التناقض الذي رافقها. اذن، هناك موقف عقلاني تنويري وإنساني وقانوني ينظم موقف الإدارة الانكليزية ومختلف سلوكيات افرادها، بينما هناك في الوقت عينه مصلحة الاستعمار البريطاني: السياسية والاقتصادية والعسكرية، والتي لا تتوافق مع مصلحة العراق، مما يقودها لتتغاضى عن مبادئها الإنسانية والليبرالية.

كان هذا التناقض في تكوين الإدارة الانكليزية هو الذي حدد، إلى قدر كبير، نوع الزمرة العراقية، التي عهدت اليها القيادة السياسية لتحويل المجتمع العراقي إلى دولة الدستور. وهي الزمرة نفسها التي تمكنت من الاستيلاء على المناصب العليا في مؤسسات الدولة، واحتكارها. أي إن هذه الاسباب المتناقضة الطارئة هي التي مكنت فئة معينة من العسكريين من الاستئثار بسلطة الحكم. وما جعل هذا ممكناً هو فقدان المجتمع العراقي عامة، والطبقة الوسطى خاصة، مفهوم حق الاشتراك في صنع القرار، فبقت خلال أحداث تجربة تدشين الدستور مسبتة الإرادة، إلا ما ندر.

كان الدستور الذي سنّ عند تأسيس الدولة العراقية دستوراً معاصراً، يقوم على مفهوم العدالة. ولا شك إن السلطة الانكليزية وإن كانت لها مصالح اقتصادية وعسكرية، فإن مفهومها للدولة وإدارتها هو مفهوم دستوري، ديمقراطي، لا سلطوي استبدادي. تبدل كل هذا حينما استلم نوري السعيد قيادة إدارة السياسة في العراق، بعد وفاة الملك فيصل. وما كان لنوري السعيد أن يتمكن من تحقيق سياسته وطموحاته في السياسة كما تمت فعلا، لولا تمتعه بدعم فعال من قبل الإدارة الانكليزية.

فأصبح نوري السعيد الممثل الاول، والوكيل المتبرع، والمنتخب من قبل الإدارة البريطانية، لغرض حماية مصالحها في العراق، كما أصبح القائد الحقيقي لتلك الزمرة التي استأثرت بالحكم. هذا لا يعني إن هذه الإدارة كانت دائما مؤيدة لسلوكياته، ولا يمكن أن يكون الامر كذلك، لان هذه الإدارة، مهما كانت نواياها ومصالحها متضاربة مع مصلحة العراق، كان يكمن في خلفية ممارساتها وتصنيع قراراتها، عقل برلماني، تنويري، ديمقراطي. وهذا لا يعني، في الوقت عينه، إن هذه الإدارة لم تمارس في كثير من الحالات وفي كثير من قراراتها تمزيق الفكر الليبرالي الناشيء في العراق، ولم تحرض على افساد القانون أو تسكت على هذا الافساد، كلما تعارض ذلك مع مصالحها الاقتصادية والعسكرية، وهنا يركن التناقض في الإدارة البريطانية الذي اشرنا اليه.

إن دراسة سلوكيات دور نوري السعيد في قيادة السياسة في العراق لحقبة تقارب ثلاثة عقود من الزمن، مسألة اساسية لتفهم تأسيس دولة دستورية ناشئة، بما في ذلك الصحافة الحرة والاحزاب ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الآخرى، وكيف يمكن أن تفسد، وما هي ظروف احباطها، كما حدث فعلا. كان السعيد رجلاً ذكياً ويتمتع بكاريرزما charisma هائلة، أي جاذبية فعالة، وهو سياسي مستبد ومحنك وعنيف مع اعدائه، ويتمتع بذكاء متميز في المناورات والمؤامرات السياسية، غابلها في الخفاء، كما له قدرة فعالة أرهبت الكثير من الساسة العراقيين الذين لمتكن لهم قدرة على مواجهة كاريزمائية قوية، خاصة حينما كانت مدعمة من قبل الإدارة الانكليزية، بل ويمثلها.

لقد احتل السعيد، طيلة هذه الفترة، موقع القائد السلطوي الابوي في قيادة الخطوط العريضة لسيرورات الحكم في العراق. وبسبب توافق طموحاته مع رغبات الإدارة الانكليزية، تمكن من أن يتولى هذا الدور. وقد قبِل الكثير من افراد المجتمع العراقي بدوره المستبد، كما إن الفكر السياسي عامة خضع له، واجتذب الدور الذي تولاه الكثير من السياسيين والإداريين، فاستسلموا له أو سايروه.

لا يظهر المستبد في مجتمع ما، إلا إذا كان يكمن في اعماق سلوكيات هذا المجتمع مرجعية فكرية تقبل الاذعان لنظام هيمنة السلطة الابوية. ويتحقق هذا حينما يظهر فرد يميل نحو الاستبداد في صنع قرار تنظيم المجتمع. وغالبا ما يكون هذا الفرد متوفراً بين رجال السلطة، أو من يسعى اليها، وحينما يكون المجتمع متهيئاً لقبول هذه السلطة، أي حينما يكون المجتمع مستلب الإرادة طوعا أم قسرا،[١] دون أن يكون له مرجعية سياسية لمقاومة ظهور هذا الاستبداد وتفاقمه واحباطه في المهد.

إن أهم ما تتصف به ذهنية السلطة الأبوية هو رفضها للنقد والحوار. لأنها في نظرها تمتلك الحقيقة، والصواب، ولا تعرف الشك وتفترض اعادة النظر والتراجع. وسلوكية هذه

---

(١) النظام الابوي، هشام شرابي ص ١٥.

الذهنية في التعامل مع الاخر، هي سلوكية الحوار الاحادي monologue، لا الحوار المتبادل dialogue، لأنه حوار لا يرمي إلى اتفاق ولا تحقيق توازن بين وجهات النظر والمصالح، بل يرمي إلى فرض «الحقيقة الواحدة»، كما هي في مخيلته، وسواء كان الموقف لاهوتياً ام علمانياً[٢]. وسنكون بعيدين عن الصواب إذا افترضنا صفة السلطة الابوية على القيادة السياسية وحدها التي استأثرت بالسلطة التي قادها السعيد، إذ إن هذه الصفة يتصف بها عامة افراد المجتمع العراقي، كل من موقعه، في العائلة والعمل والموقف من السلطة، فهو إما مهيمِن على الآخر أو مهيمَن عليه وهو راضخ، مستلِب لإرادة الآخر أو مستلَب الإرادة من قبل الآخر، إنها صفة استورثها أشبه بما تستورثه المجتمعات التقليدية عامة. فكانت هذه الصفة مرجعية فكرية، وموقف من الوجود، اساسيتين إنبنى عليها الاستبداد السياسي، واحتكار السلطة من قبل فئة صغيرة في العدد.

مقومات الدولة الديمقراطية في العراق

سيكون من المفيد أن نعدد هنا ما هي العوامل السياسية والاجتماعية التي جعلت من الممكن تأسيس دولة ديمقراطية، دولة دستور، في العراق في وقت مبكر، أي في أوائل العشرينات من القرن الماضي. وقد بينا إن المرجعية الفكرية للمجتمع العراقي عامة هي نظام أبوي سلطوي، في مختلف صعد معيش الفرد، وهي مرجعية لا تتوافق مع مفهوم الديمقراطية، ولم تزل قائمة وفعالة. مع ذلك، فإن واقعية الاحداث أملت أن تتشكل هذه الدولة فعلاً، الا إنه وبعد مرور اقل من عقد من الزمن، بدأ إفسادها منذ سنة ١٩٣٣ بصيغة واضحة واكيدة، وبالتالي تم تعطيلها سنة ١٩٥٤ والغاؤها اخيرا اعتبارا من ١٩٥٨. كنا قد بينا وجود تناقض متأصل في كيان تأسيس هذه الدولة. اولا، هناك تناقض بين الفكر القانوني الليبرالي الانكليزي من جهة، والفكر الانكليزي المستتبع، من جهة اخرى والذي يهمه تأمين مصالح الامبراطورية البريطانية: الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وهي مصالح يتناقض احيانا تأمينها مع مبدأ المساواة التي تتأسس عليه الديمقراطية. وعلى صعيد آخر، ثمة تناقض بين مرجعيتين فكريتين. فمن جهة يتأسس النظام الديمقراطي على مبدأ المساواة بين افراد المجتمع، وهذا يفترض الغاء استلاب إرادة فكر الفرد في مختلف الصعد، واشراكه في صنع قرار تنظيم المجتمع في مختلف الصعد أيضاً. وفي المقابل هناك مرجعية هيمنة النظام الابوي على الفكر، والذي يستلب إرادة الفرد في مختلف الصعد المتدرجة، ابتداءا من العلاقات العائلية وصعودا إلى علاقة الفرد مع السلطة، سواء كانت هذه السلطة لاهوتية أو علمانية. كان هذا النظام الابوي هو الذي سلب مرجعية المجتمع في تكوين فكر سياسي يتمكن بموجبه من مجابهة متطلبات المعاصرة والحداثة، في العلاقات بين الافراد والتعليم والتجارة والصناعة

(٢) المصدر السابق ص ١٦.

والزراعة والإدارة واللباس والموقف من السلطة وغيرها. إنها متطلبات أُدخلت إلى القطر العراقي مع تكوين الدستور دون أن يكون للمجتمع العراقي عامة دور في إدخالها، أو كان دوره في ذلك هامشياً، ولذا لم يكن متهيئاً للتعامل معها، فلقد فرضت عليه من قبل عوامل خارجية: اولا، الاستتباع من قبل المستعمر، وثانيا، التطور الحضاري والسياسي الدولي عامة.

إن ما يؤهلنا أكثر لتفهم الاحداث السياسية المتناقضة التي يسلسلها الكتاب ببراعة، بيان المقومات التي تأسست عليها آلية تكوين دولة القانون، ولعل أهم هذه المقومات، هي:

١. قيام الإدارة الانكليزية بإنشاء نظام إداري معاصر لتتمكن بواسطته من التعامل المجدي لتأمين مصالحها في القطر بموجبه.

٢. وجود مجموعة من العراقيين مدنيين ومهنيين كفوئين ومن مخلفات الدولة العثمانية، ساهموا مساهمة جدية في مناقشة نصوص الدستور وبالتالي تشكل من البعض منهم جهاز معاصر في إدارة الدولة. وقد رافق هذا وتداخل معه، ظهور فئة من السياسيين كان همهم الاول تأسيس دولة دستورية، ومن بينهم عبد المحسن السعدون وناجي السويدي وساسون حسقيل ومحمد زكي البصري وفي المعارضة جعفر ابو التمن.

٣. وبالتداخل مع هذه المجموعة، وجود مجموعة من العسكرين العثمانيين، من الذين عملوا مع الهاشميين، ومع الملك فيصل خاصة، والذين مُنحوا مناصب قيادية في إدارة الدولة، ومن بينهم إداري كفوء هو ياسين الهاشمي.

٤. وجود افراد ذوي كفاءات عالية واخلاقية متميزة في التنظيم الإداري والقضائي والاستقامة في العمل، ممن كونوا نماذج اخلاقية ومهنية يقتدى بها، وربما يتمثل هذا في شخصية فهمي المدرس.

٥. ظهور فئة من التجار والمتعلمين وخاصة الذين درسوا خارج العراق، فألفت مجموعة متعلمة متفتحة ومطلعة على الحكم الديمقراطي في اوربا وعلى طرائقية ممارسة حق الفرد في الحكم، وعلى بعض مقومات المعاصرة والحداثة.

٦. استقطب الملك فيصل خبراء وإداريين حققوا تنظيماً وتعليماً متميزاً، ومن بين هؤلاء ساطع الحصري ورستم حيدر ومحمد زكي البصري وساسون حسقيل.

٧. شخصية الملك فيصل الذي بالرغم ما قدم له عامة الشعب العراقي من مظاهر التأييد لم يتعال أو يستبد، فكان سياسي يسعى لتسويات، كما يسعى أن يتعايش مع دولة قانون، وإن كان هذا المنحى يتعارض احيانا مع طموحاته، ومسايرته مع مصالح الشركات والإدارة الانكليزية. فكانت تسوياته تستوعب المصلحتين. ولذا كانت سلوكيات سياسية متوافقة إلى حد كبير مع متطلبات وضروريات المرحلة البدائية في تأسيس الدولة العراقية، في الظروف الدولية يومذاك.

افساد دولة القانون

وبعد فترة قليلة من تكوين الدولة العراقية، وسن الدستور، وحصول الاستفتاء الشعبي واختيار اعضاء الحكومة من الممثلين للشعب، والتي لم تتجاوز تلك الفترة عقداً من السنين، حتى ظهر عجز وإخفاق سياسيين، وتجلى ذلك في تزييف الانتخابات والتأثير عليها منذ البدء، واحتكار الحكم من قبل مجموعة محددة، أي «ظهور فئة المستوزرين أو الوزراء المزمنين»[٣]. فقبل انقلاب ١٩٣٦، شكل نوري السعيد وزارتين، واستوزر اربعة عشر مرة، ويليه في هذا الاحتكار للسلطة ياسين الهاشمي اذ شكل الوزارة مرتين، واستوزر ثماني مرات، وكذلك جعفر العسكري الذي شكل الوزارة مرتين واستوزر ثماني مرات أيضاً، وهؤلاء من الضباط الشريفيين. في نفس الفترة شكل الوزارة جميل المدفعي ثلاث مرات واستوزر خمس مرات[٤]. وما أن حل منتصف الثلاثينات، حتى ظهر للعيان بأن دولة القانون لم تحقق النتائج المتوخاة من تكوينها الجديد. اذ اخذت الحكومات المتعاقبة إفساد دولة القانون، فأصبحت دولة سلطوية بدلاً من دستورية ديمقراطية. وانطلق رجال الحكم في مخاصمات شخصية. وفي هذه الفترة أيضاً ظهر تحالف الضباط الشريفيين مع شيوخ القبائل، والذين استولوا خلال فترة قصيرة على مساحات كبيرة من الأراضي فتحولوا إلى ملاكي أراض كبار، وأصبحوا يكونون طبقة غنية لها مصالح في دعم نظام لا ديمقراطي، وفي تعطيل أي اصلاح اجتماعي في القطر، فقد تقاسم السلطة هؤلاء الشيوخ مع الضباط الشريفيين، وأحتكر الضباط المراكز القيادية في الحكومة، وصاروا مستوزرين مزمنين فيها، بينما أستولى الشيوخ الاقطاعيون على المجالس التشريعية بالاشتراك مع من كان يمثل الضباط الشريفيين وبعض اعيان المدن. وهكذا افسدت المجالس فافسدت دولة القانون[٥]. وفي المقابل، لم يكن المجتمع العراقي متهيئا فكريا لمواجهة متطلبات الديمقراطية ودولة القانون، والحد من هذا الافساد. فالفكر العراقي عامة، كأي فكر تقليدي، جمه فكر خلاصي غيبي، في انتظار من يخلصه من مصائبه، أو يتعاطف مع همومه. ولم يحاول هذا الفكر أن يقدم على تهيئة تنظير سياسي يتمكن بموجبه أن يعيد تنظيم المجتمع ليتوافق مع متطلبات الاقتصاد والتكوين الاجتماعي المستجد.

لم تكن الاحزاب قبل الحرب العالمية الثانية أحزاباً ايديولوجية، ولم يكن لها برامج سياسية واجتماعية. كل ما هنالك إنها كانت تجمعات سياسية غالبها ضباط عثمانيين، أو من أفراد وصلوا إلى المنبر السياسي بحكم مصالحهم العائلية / الطبقية، لذا كانت هذه الاحزاب أدوات للوصول إلى الحكم، للانتفاع الشخصي، المادي والجاهي، وبالتالي تأمين المصالح الطبقية.

---

(٣) الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، خلدون حسن نقيب، ص ٧٩.
(٤) المصدر السابق ص ٨١.
(٥) المصدر السابق ص ٨٠.

وبدلا من أن تقدم الدولة والحكومات المتعاقبة على تدريب الناس، خاصة الطبقة الوسطى، على الاسهام في صنع القرار، اخذت السلطة بابعادهم وذلك بأتخاذها تشريعات لا ديمقراطية. ولعل اهم هذه الاجراءات، بالاضافة إلى الجو الارهابي الذي كان يخلقه نوري السعيد كلما ترأس الحكم، ما يلي:

١. تعطيل المنظمات السياسية كالاحزاب، والصحافة، والجمعيات.

٢. احتكار الحكم من قبل زمرة محدودة، أكثريتها من العسكر، وابعاد المجتمع عن صنع القرار في إدارته وتنظيمه. وكذلك تشويه نظام التمثيل، وتزويره.

٣. اخضاع القضاء لإرادة السلطة، واقحامه في «السياسة» وتسخيره كأدة ارهاب في المحاكم العرفية.

٤. استخدام المراسيم كأداة للحكم ولسن القوانين المؤقتة، وفي الوقت عينه، كأداة لإرهاب المجتمع السياسي.

٥. خنق الحريات المنصوص عليها في القانون، وذلك عن طريق منع التظاهر والتجمّع، وتأسيس رقابة صارمة على الكتب والمطبوعات والتعليم.

٦. ارهاب المعارضة الناشئة، والتي كانت تسعى للاسهام في التنظيمات التمثيلية.

٧. منح الدوائر البوليسية صلاحيات تخالف روح القانون الاساسي.

٨. اجهاض نشوء المجتمع المدني، بدءاً بتعطيل النقابات، أو عدم السماح بتأسيسها، والرقابة على الجمعيات، والتدخل في شؤونها وتسخيرها لمقاصد سياسية، وعرقلة حق تأليف الجمعيات وانشائها، وتأسيس رقابة صارمة على الصحافة.

وهكذا تعرضت دولة القانون إلى سيرورات إفساد. إذ ترأس السلطة زمرة من العسكر، والمتحالفين معهم من اصحاب الاراضي والشيوخ، فأصبحت الحكومات المتعاقبة سلطة منفلتة من الضوابط الدستورية، فسخرت التزوير والكذب والمماطلة والمراوغة وبالتالي احباط أي نشاط فكري في تطوير مفهوم الدستور وتثبيته في مرجعية المجتمع العراقي.

ولذا كان النظام استبدادياً، يستند على قوى البوليس والمراسيم التي تشرع قوانين مخالفة لمفهوم الديمقراطية والقانون الاساسي.

أدى كل هذا إلى ابعاد الناس عن التدرّب على ممارسة حقهم في التنظيم السياسي، والمساهمة في صنع القرار، ومراقبة تطبيقه.

إن ظهور جو اللا مبالاة بين المتعلمين أدى إلى اهتمام معظم الناس بهمومهم الخاصة، مبتعدين عن الهموم العامة، لا بل انهم لم ينخرطوا فيها اصلا، وإن كانوا ساخطين على الدولة، واعتبروها مفروضة عليهم، كما كان الامر في الدولة العثمانية، لا كما يتعين أن تكون حسب القانون الاساسي، وهذا يهيىء الظرف المناسب لقبول الاستبداد والبقاء على

المعيش المستتبع الذي كان المجتمع العراقي قد استورثه من ماضيه العثماني القريب والقريشي السحيق.

إن هذا لا يعني عدم وجود مقاومة ضد هذا المنحى لحكومة نوري السعيد، كما لا يعني أنه لم يكن هناك من بين الموظفين والسياسيين والقضاة من لا يتفهم متطلبات السياسة بمفهومها المعاصر وضمن أطر النظام الديمقراطي. إلا إن هذه الفئة من المجتمع لم تتمكن من التغلب على كارزمية نوري السعيد وطموحاته الشخصية في الهيمنة على السلطة، كما أن السلطة البريطانية لم تدعم هذا الفكر لانها اعتبرته مناوئاً لمصالحها الاقتصادية والعسكرية، وهكذا فشلت الفرصة الاولى في تأسيس نظام القانون في العراق.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن الاحداث التاريخية وتطور المجتمعات، لا تخضع إلى حتميات ميكانيكية في سيروراتها ومصائرها، بل إنها تنتهج نهجا عاما مرتبطا بالتقدم الاقتصادي والانتاجي. فالمحصلة تكون نتيجة التفاعل بين متطلبات الانتاج في تكييف المجتمع ليتوافق معها ويدعمها، ومن جهة اخرى تكييف هذه المتطلبات من قبل القيادات السلطوية لتكون محصلات الانتاج الاستئثار بالفائض لمصلحتها. ويعني هذا يلعب الفكر القيادي دوراً اساسياً في تحقيق صيغة تطور المجتمع، كما يعني، عمليا، أن تلعب الصدفة دورا مهما في هذا التكييف. فإذا تأملنا في تطور احداث تكوين دولة القانون في العراق، واجزنا لنفسنا الاختزال لتمكنا من القول بأنها كانت صدفة جيدة لتكوين دولة القانون في العراق أن يتولى قيادتها في البدء شخص مثل الملك فيصل. كما كان من سوء الصدف أن يتوفى في وقت مبكر. ومن سوء الصدف أيضاً أن يظهر نوري السعيد في تلك الفترة وتولى قيادة السياسة في العراق، ويتولى العرش الملك غازي بدلا من مستورث عاقل مطلع على متطلبات الحداثة ومتعاطف معها، ثم بمقتل الملك غازي أن يتولي الوصاية الامير عبد الاله بدلا من الامير زيد. ويتعين آلا ننسى بأن الاستعمار البريطاني كان انذاك يواجه مخاصمات مصيرية مع الاستعمار الفرنسي، ومع الاستعمار الامريكي الناشيء، ومرتهب أيضاً من وجود الاتحاد السوفياتي وتأثيره السياسي.

وحينما نتكلم عن تأسيس دولة القانون وافسادها، ودور الفرد المعين في هذا الافساد، فاننا لا نقصد أن ننكر دور المجتمع العراقي ككل في ذلك. إذ كان المجموع الاكبر من افراد المجتمع، عند حدوث هذه السيرورات من التطور في تكوين دولة القانون، لا يدري بأنه قد صارت له حقوق بموجب دستور سنّ لهذا الغرض. ولا يعلم كيف يكون له دور في تنظيم المجتمع، وما يتعين أن يكون الموقف من السلطة. لقد اعتبر السلطة بمثابة حاكم خارج مجال فكره، هو حاكم مدى الدهر، سواء قبل به طوعاً أو قسراً. وفي كلا حالتي القبول فانه لا صوت له مع السلطة أو ضدها، ولا دور له في سلوكياتها، فهو خاضع مستتبع لها. ومن جهة اخرى، فهو يعلم إنه خاضع إلى تنظيم تقليدي، ديني وعائلي وعرفي، تنظم بموجبه مختلف العلاقات العامودية: العائلية والطائفية أو العشائرية، ولا يرى بديلا لهذا التقليد أو

لحالة الاستتباع. وهو موقف من المعيش يخضع له عامة الناس، وفي مختلف طبقات وفئات المجتمع: الغني والتاجر والعامل والفلاح. المهم هنا، بالنسبة الينا، هو أن الطبقة الوسطى المتعلمة عامة، التي كانت صغيرة وضيقة، لم تع التغير الحاصل في تكون الدولة الجديدة، ولذا لم يكن لها دور فعال في السياسة وفي مختلف حالات التغير الحاصل ومواقعها، أو لم تجد لها دوراً في كل هذا، أو لم تتخيل أن لها دوراً. ولم يحدث تغير جذري في ثقافة كلجرية culture الطبقة الوسطى، فبقيت طبقة خارج السلطة كما كانت منذ آلاف السنين، فكانت تحت حكم سلطوي عسكري متمثل بالحكم القريشي اولا، والدويلات التابعة لها والتي خلفته، ومن بعده الحكم العثماني، عدا فترات متقطعة.

لم ير كثير من المتعلمين في الطبقة الوسطى، بأن الازمة السياسية كانت بسبب افساد وظيفة المؤسسات والمنظمات الديمقراطية وتعطيل الدستور من قبل الحكومات المتعاقبة، أو احباط ظهور المؤسسات المدنية اصلا. هذا فيما يخص عامة الفكر المتعلم العلماني، أما الاكثرية الساحقة من المجتمع فبقيت مسبتة نسبيا وظلت تتعايش مع المفاضلات الطائفية التقليدية واملها في خلاصية غيبية.

اذن، يتعين الانتباه إلى ما جاء من تدوين للاحداث في هذا الكتاب، والتي تبين بوضوح بأن جم المعارضة التي كان يقودها الحزب الوطني الديمقراطي، وخاصة الجادرجي، كانت ضد افساد الدولة، أي معارضة كمنظمة ضمن الدولة وليس خارجها، هدفها اصلاح الدولة. إنه موقف يختلف جوهريا من ذلك للاحزاب والتنظيمات الثورية، كالشيوعي والبعث والعسكر وغيرها، والتي هدفها لا اصلاح ما افسد من مؤسسات الدولة الدستورية الديمقراطية، بل الغاء الدولة الديمقراطية وتأسيس دولة سلطوية وشمولية.

وهكذا، ما أن أذاع عبد السلام عارف البيان الاول، في صباح ١٤ تموز عام ١٩٥٨، ابطل الدستور واستبدل الحكم بسلطة شعبوية، ومن هنا انتفت وظيفة الحزب الوطني الديمقراطي، كما انتفت وظيفة الاحزاب السياسية الاخرى التي كانت تمارس دورها ضمن دولة دستورية، وابطلت تبعا وظيفة الجادرجي السياسية. وانتفى مفهوم المعارضة التي كان يقودها الجادرجي والتي انبنت ضد افساد الدولة، وليس حالة اللا دولة حينما اتسم الحكم بالشعبوية، ولم يكن متهيئا كمعارض ضد سلطة من هذا النوع، أو لم تكن ممارسة السياسة بمفهومها العام ومعاييرها وتقاليدها والخبرة التي اكتسبها طيلة ثلاثة عقود من ممارسة فكرية سياسية تمكنه من أن يكون معارضا بالمفهوم الذي كان يفهمه ويمارسه ضد شعبوية عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف والحزب الشيوعي والمنظمات الشعبوية الاخرى. فبينما كان مفهوم السياسة لدى الجادرجي وجماعته، هي تدريب المجتمع وتعليمه وتثقيفه ليتمكن من تسخير إرادته في تنظيم معيشه، وعن طريق نظام ديمقراطي شفاف، فالشعبوية يتنازل بها الشعب أساسا عن ارادته إلى «القائد الملهم» أو «قائد الشعب» و«الزعيم الاوحد» و«ابي الشعب» أو «سكرتير الحزب» وغيرهم ـ والزعيم هنا قائد فوقي، فتظهر صوره في كل الشوارع وعلى

غالب اعمدة الابنية وله صورة في «القمر» و« على بيض الدجاج». وبقدر ما يحضر الشعب في الشوارع استجابة إلى «القائد» تغيب واقعية إرادته في قرار الحكم. وحينما يلقي الزعيم بجمهوره في الشارع وهو خطيبهم، يحصل تفاعل إمبثي بينهما ـ تقمص عاطفي متبادل، الزعيم يغري الشعب بطوبائياته وخلاصياته وتطلعاته الثورية، والشعب يفتتن بها ويعيشها في احلامه اللا عقلانية. وحينما توجه الجمهور يوما ما ليسمع قائده الشعبي عبد السلام عارف، كان يتطلع إلى مكسب ثوري، «ثلاجة» مثلا. فصفق للقائد الجديد قبل أن ينطق وحصلت هتافات متعددة ترحيبا به وبالثورة. وحينما نطق وقال: « لا ثلاجات ولا قصور بعد اليوم»، كذلك صفق الجمهور وابتهج. في مثل هذه العلاقة الشعبوية بين القائد والجمهور، لا محل لممارسات سياسية عقلانية، ولذا لا محل للحزب الوطني الديمقراطي، وللجادرجي بالذات.

وهكذا، مع ظهور الشعبوية في الساحة السياسية، فقدت الطبقة الوسطى المتعلمة في العراق خبرة ممارسة سياسية، دامت ما يقارب اربعين سنة، من ١٩١٨ إلى ١٩٥٤، وإن كانت ممارسة اتسمت بمخاضات عسيرة، ارهاب واثباط، لم يتعرض لها، بنفس القدر، الفكر السياسي الناشيء في البلدان العربية الاخرى.

وهكذا أنتهى دور الجادرجي السياسي الحقيقي صباح ذلك البيان. هذا لا يعني إنه لم يكن للحزب الوطني الديمقراطي دور وللجادرجي صوت في ممارسات السلطة الثورية. فقد استمر هو وقادة الحزب يعترضون وينصحون ويحاججون ويسائلون ويقدمون المذكرات إلى السلطة. ودافعوا بواسطتها عن المبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان والدستور. إلا أن حواره ومحاججاته مع هذه السلطة والاحزاب الثورية كانت تصدر عن مرجعية فكرية لم تكن مشتركة، بل متباينة جوهريا.

مع ذلك، أعتبر الجادرجي نفسه مواطن ولذا من حقه، بل من واجب المواطنة أن يفاعل حوار مع السلطة، بما في ذلك المساءلة والاعتراض وبيان الرأي، وإن كانت هذه السلطة شعبوية. ففي ١ حزيران ١٩٦٤ رفع الجادرجي مذكرة إلى عبد السلام عارف، رئيس الجمهورية آنذاك، حول الدستور المؤقت المنوي وضعه. يقول في بداية المذكرة بأنه من طراز الفئات التي يحتم عليها الواجب أن تفترض بأن طبيعة الاحداث تحتم على المسؤولين سماع بعض ما يمكن سماعه في امور سياسية تهم حياة المجتمع بأسره. ثم يكمل هذه المقدمة بقوله: « ولسنا من الآخذين برأي من يقول بأن لا فائدة ترجى من مجرد الكلام في الوضع الذي نحن فيه».

في هذا القول هناك وجهان: إما إن الجادرجي لم يعر اهمية لكون مرجعية عبد السلام كمسؤول تختلف كلياً عن مرجعيته، أو كان مدرك بهذا الاختلاف الجذري، ومع ذلك ارتأى كمواطن إن من واجبه أن يعلن رأيه في وجه السلطة اللا قانونية والمستبدة. لقد بقى الجادرجي بمعزل عن الاحداث السياسية، أو عُزِل عنها، واهملته تلك الاحداث. وهكذا

انتهت المرحلة الاولى من الممارسة السياسية، مع الغاء الدولة الديمقراطية الدستورية.

مفاهيم سياسية ومرجعيات فكرية

بعد هذا الاستهلال المبسط لدور جماعة الاهالي وجريدة الاهالي والحزب الوطني الديمقراطي وكامل الجادرجي، في احداث الممارسات السياسية، في دولة القانون، لمدة تقارب ثلاثة عقود من الزمن. والكتاب هو عرض لهذه الممارسات، ووقائعها، ودورها السياسي، ووثائقها، ولذا سيكون من المفيد أن نشير إلى بعض المفاهيم السياسية والمرجعيات الفكرية التي جاء ذكرها في هذا الاستهلال، والتي كان لها دور جوهري في تكييف المواقف السياسية للحزب الوطني الديمقراطي مباشرة أو ضمناً.

واعتقد بأن الاشارة إلى هذه المفاهيم، وإن كانت بصيغ مختزلة، ستنبه القارىء لبعض الركائز الاساسية في تكوين الفكر السياسي المعارض، والذي سيعرض احداثها هذا الكتاب بقدر ما يخص الحزب الوطني الديمقراطي ومواقف الجادرجي من الممارسة السياسية خاصة. وربما لم تظهر بعض هذه المرجعيات الفكرية بوضوح في ادب تلك الممارسات، أو لم تظهر أو تعرض بالصيغة التي اقدمها هنا، غير إن مبادئها كانت قائمة ضمنا في تلك الممارسات وفي ادبها، وكانت تؤلف قواعد فكرية لمختلف ممارساتها السياسية. وفيما يلي عرض لبعض هذه المفاهيم والمرجعيات السياسية:

١ . الاستتباع العثماني والنظام الابوي

يؤلف الاستتباع العثماني للمجتمع العراقي حالة فاصلة بين عصرين: عصر الانحطاط، الذي بدأ مع تفسخ الامبراطورية العباسية اعتباراً من القرن الثالث عشر، والعصر الحديث.

إن نظام السلطنة، العثماني، تميّز بالأستئثار الشخصي بالسلطة، وكان يتمثل بأداة الحكم القمعية والقسرية، والتي تستمد شرعيتها لا من تشريع قانوني، وإنما من موقع العنف ومن النصوص اللاهوتية. وفي ظل واقع هذا النظام، يصبح الفرد من ضمن الرعية دون حقوق قانونية أو إنسانية، ولا دور له في صنع قرار تنظيم السلوكيات لمعيشه اليومي. وفي مجال تنظيم الاحوال الشخصية، ما عليه سوى أن يلتزم بما جاء في الشرع اللاهوتي. لذا فهو في واقعه مستلب الإرادة في مختلف مجالات المعيش، إضافة إلى أنه عرضة لعنف السلطة وأحيانا إرهابها.

ومن هذا الموقع المغترب عن قرارات تنظيم المجتمع، يكون الفرد معزولا ومقمعا إن لم يكن ذليلا، ويجد نفسه مجبرا لاحتضان البنى الاجتماعية العضوية: العائلة والجماعة الاثنية، والقبيلة والطائفة، وغيرها من العلاقات العامودية[٦]. ويعني هذا إن العلاقات بين أفراد المجتمع وسلوكياتهم اليومية، في مختلف الصعد، العلماني واللاهوتي، كانت علاقات

---

(٦) النظام الابوي - هشام شرابي ص ٨٧.

عامودية، فتتقدم علاقة الاب على الابن، والرجل على المرأة، والحاكم على المحكوم، وتخضع سلوكياتهم للعادة و/أو الامتثال إلى النصوص اللاهوتية[٧].

فالنظام الابوي، بحكم مرجعيته الفكرية يؤهل الموقف الفكري المناسب لاستتباع الفرد للسلطة - إنهما حالتان متلازمتان، نفسياً وتنظيمياً وفكرياً. ولم تكن هناك في مفهوم النظام الابوي ضرورة وجود عقد بين الحاكم والمحكوم، اذ تكون إرادة الحاكم وقراراته في هذا النظام مطلقة ولا تحددها الا مشيئة فوقية. ولذا لم يكن للفرد دور في صنع قرار تنظيم معيشه، وتبعا لذلك لم يتكون في مرجعيته الفكرية تصور لدور له في هذا المجال[٨]. استمر النظام الابوي في حقبة الحكم العثماني، واخذ صيغاً مركبة من فنطزة وتهذيب ومجاملات مغالية.

ولهذا السبب فعند ظهور «اليقظة» في الفكر العربي، في اواخر عصر الدولة العثمانية، والتي كانت قاعدتها لاهوتية، لم يتمكن هذا الفكر، وبضمنه العراقي، من تحقيق نقلة ثقافية وتعليمية تمكنه من استيعاب المتطلبات الضرورية لتفهم حقيقة المعاصرة كما اخذت مجراها في العقل التنويري في اوربا انذاك، أو حتى يتمكن من تهيئة المرجعية الضرورية لمواجه تلك المتطلبات. كان الفرد العراقي في ذلك الظرف الفكري، مع مرجعية أبوية متحكمة، يجابه لاول مرة متطلبات المعاصرة، مثل مفهوم الدستور، ودولة دستورية، التي حصل عليها بعد الاحتلال البريطاني.

ويتبين مما اشرنا اليه بأن العقل السياسي الذي استأثر بقيادة دولة القانون في العراق الحديث كان يفتقر اساساً للاخلاقيات المناسبة والضرورية لتحويل ادارة المجتمع من الطابع الاستبدادي العثماني إلى دولة قانون تنظم حسب دستور معلن ومتفق عليه. تتصف هذه الاخلاقيات، كما كان يراها العقل التنويري، وكما ظهرت في مبادىء السياسة الليبرالية، بالانصاف والعقلانية والقيم الإنسانية. كما إنها تفترض بأنه من حق الجمهور محاسبة سلوكيات قادة المجتمع، وخاصة السياسيين، باعتبارهم ممثلين لهم وقد قبلوا بهذا الدور في المجتمع. وتهدف هذه الاخلاقية إلى مسألتين اساسيتين في تنظيم مجتمع القانون: أولاً تحديد الطموح والجشع الشخصيين، وثانياً تقييد وكبح الاستئثار بصناعة قرار تنظيم المجتمع. ويتم تأطير هاتين المسألتين بسلوكيات متفق عليها مسبقاً[٩].

إن هذه الصفات للرجل السياسي، والالتزام بسلوكيات أخلاقية الإنصاف، لا تتسم بها المرجعية الفكرية التي استأثرت بالسلطة، لا لان مرجعيتها لا تهتم بحق الاختلاف وتعتبره اساساً في تكوين المجتمع المعاصر فحسب، بل لان مرجعيتها الفكرية لا تمتلك مفهوما

---

(٧) المصدر السابق ص ٢٤، ٤١.
(٨) المصدر السابق ص ٧٢.
(٩) وعي الحاضر شرط الوعي التاريخي، وجيه كوثراني، جريدة الحياة ٣/٢/٩٧.

معاصرا من السياسة وسلوكية الساسة الممارسين، إلا ما ندر من بين اعضائها. ومن جهة اخرى، فإن مرجعية جل افراد المجتمع تعتبر السياسة وظيفة الحاكم وامتيازا له، فإن كان صالحا تكون سلوكياته صالحة وهكذا تكون من حسن حظ المجتمع، أما اذا كانت سلوكياته مضرة وفاسدة، فهذا من سوء حظ المجتمع. لذا، فإن هذه المرجعية هي دائما في حالة انتظار الحاكم الصالح، سواء كان هذا الصالح رجلاً عسكرياً أم غيبيا سيظهر. إنها مرجعية لا تفكر في تهيئة الظروف الفكرية السياسية لكيفية تحقيق مجتمع سياسي بمفهوم معاصر.

٢. النقد والحوار

بعد أن تحرر المجتمع العراقي من الاستتباع العثماني، وتحقق تأسيس دولة علمانية دستورية، اقدم على تغيرات متعددة ومتنوعة في تنظيم المجتمع، في مختلف مجالات المعيش اليومي التربوي والتنظيمي والمعرفي والانتاجي. مع ذلك لم يرافق هذا التطور الحضاري نهضة في الممارسة النقدية، ليؤلف هذا التطور مرجعية يمكن أن تسخر عند مواجهة متطلبات الديمقراطية بعد استيرادها إلى العراق. إن ما حصل من نقد قبل التحول الذي حصل منذ تأسيس الدولة، فكان منصبا ضد الاستتباع العثماني، لقد كان تذمراً أكثر مما كان نقداً حواريا. ولم يكن نقدا للذات ولواقعية بنيوية المجتمع، ولم تكن هناك نهضة علمية معرفية وادبية وفنية قبل أن يتحقق تحرر المجتمع من الاستتباع العثماني، أي لم تتحقق نهضة معرفية ونقدية تهيىء المجتمع لممارسات حوارية التي تفترضها دولة القانون والنظام الديمقراطي والمساواة التي جاء بها الدستور. لذا، واجه المجتمع العراقي الدستور وتعامل معه دون أن تؤسس قاعدة مرجعية فكرية نقدية في المخيلة الجمعية التي تؤهلة التعامل مع متطلبات النظام الديمقراطي، وهي متطلبات إنسانية وتحريرية تتجاوز المرجعية التقليدية، السلطوية والابوية، تجاوزا جذريا.

تأسست الديمقراطية في اوربا كمحصلة تطاحنات ومعارك وتناقضات اجتماعية دامت عدة قرون قبل أن تتهيأ الظروف المناسبة لتأسيس معرفة سياسية نقدية التي انجبت فلسفة التنوير وبالتالي العقد الديمقراطي.

هذا لا يعني أنه لم يكن هناك من السياسيين والموظفين ورجال القضاء ممن كانوا متهيئين للتعامل مع متطلبات المعاصرة والنظام الديمقراطي، وإن كانوا قلة. والدليل على هذا يظهر في النقاش الذي حصل في الجلسات التي ناقشت الدستور واقرته، فظهر مع هذا موظفين إداريين، وقضاة كفوئين كما ظهرت بوادر الفكر التنويري في نشوء جماعة الاهالي التي تطورت فيما بعد بتجربة جريدة الاهالي، وعاصر هذا التطور في الفكر ظهور حركة تقدمية موازية لها، قاد فكرها افراد من الانتلجنسيا مثل حسين الرحال وذو النون ايوب الذين كونوا نواة تأسيس الحزب الشيوعي، قبل أن يتعرض إلى إرهاب وحشي من قبل دوائر القمع، فأخذ منحى السرية، وبهذا فقد تجربة الحوار.

وبدلا من أن يتجه الوعي الجمعي إلى النقد وتطوير المعرفة لتهيئة المجتمع للتعامل مع

متطلبات النظام الديمقراطي ومجابهة متطلبات الاستتباع البريطاني والحصول على حلول تسوية تؤمن تقدم المجتمع العراقي، اتجه معظم جهد المجتمع إلى معارك جانبية، غالبها ليست سياسية بل اثنية وطائفية ومصالح خاصة. فلم يتمكن المجتمع العراقي من تكوين فكر سياسي يمكنه من مواجهة استتباع الاستعمار البريطاني، منذ اوائل العشرينات. مما ادى إلى إن القيادة السياسية، أو من استلمها بعد وفاة الملك فيصل، وكان احتكارها خاصة من قبل العسكريين الشريفين، بزعامة نوري السعيد، اخفقت كلياً في اتخاذ سياسة متوازنة بين مصلحتين: دعم دولة القانون واستمرارها وتطويرها من جهة ومواجهة مصلحة الإدارة البريطانية من جهة اخرى. لا بل انحازت هذه الفئة إلى تأمين مصالح الادارة البريطانية لانها بهذا الانحياز كانت قد امنت لنفسها دعم هذه الادارة في احتكارها للحكم. فاصبح احتكار هذه القيادة مقترن بخدمة مصلحة الادارة البريطانية.

وتجدر الاشارة إلى إن النقد الذاتي للمجتمع لم يؤخذ مأخذاً جدياً يمكنه أن يعيد النظر في مقومات المعيش اليومي، الا من قبل جريدة هامشية ظهرت بصيغ فكاهية، وهي جريدة حبزبوز. هذا في حين كان الفكر السياسي الناشيء الذي عبر عن نفسه عن طريق الصحف، التقدمية وغيرها، وكذلك الفكر الأكاديمي، لم يقدما على نقد المجتمع ولم يفكرا بذلك. وإن جرى التفكير بالنقد فإنه لم يعلن، لان ذهنية النقد لم تتمكن من تجاوز السلطة الابوية التي استورثتها من المجتمع التقليدي العثماني، ولم يكن الجمهور يستسيغ تلك الذهنية. فكيف يقبل الفكر التقليدي: الطائفي، والاثني، واللاهوتي، ومقامات الدولة العليا نقدا لها؟ لذا فالنقد إن فكر فيه البعض وكتب عنه، كان حالة نادرة، ولم يكن المجتمع بصورة عامة متهيئا له.

لذا، لا نجد في المجال الثقافي نقداً جدياً وتحليلياً، لتاريخ المجتمع العراقي، ولسلبيات خلفياته الطائفية والاثنية، إلا نادرا، وخاصة مسألة موقف الطبقة الوسطى والمتعلمة من السلطات المستبعة في الماضي. إن المرجعية الفكرية للفرد العراقي، بقدر ما هي تقليدية، لا يكمن في خزينها الفكري قبول النقد وتقبل الحقائق الجديدة وتجاوز الغيبيات، وهي لا تقبل النقد الذاتي المتعلق بالعلاقات الشخصية والقبلية والفئوية لان كل من هذه المقومات تسهم في تكوين هويته.

٣. الخطاب: الحوار المتبادل والحوار الاحادي

تستند السلطة الابوية في مواجهتها للاخر على الخطاب الاحادي. في هذه المجابهة، تفترض هذه السلطة خضوع الآخر، ولذا فهي تستثني الخلاف في الرأي، وتنبذ المساءلة، والمحاجحة، وهي لا تشك، ولا تتردد في مفاهيمها، وتعتبر تصوراتها هي الصواب، وإنها الحقيقة المطلقة.

إذن، الخطاب الاحادي بحكم موقفه من الآخر يكون على طرفي نقيض من مفهوم الحوار، والفرضيات التي يرتكز عليها. فالحوار يفترض عدم وجود خطاب نهائي أو منغلق

على ذاته، ويفترض بأن التساؤل الحر، والمحاججة والاقناع والنقد هو السبيل القادر على التوصل إلى تصور متوازن بين الاضداد، والمصالح المتضاربة والمفاهيم المتناقضة، أي الاختلاف والتعددية في التفرد.

في المجتمع التقليدي، والعلاقات التقليدية، نجد الحوار السائد هو الخطاب الابوي، ونجد سلطوية هذا الخطاب في قاعة الدرس في موقف المعلم من الطالب، وفي التجمع الديني في كلام رجال اللاهوت نحو المؤمن، والعلاقة مع السلطة في بيانات الحاكم نحو الرعية. إن الغرض من الخطاب الاحادي هو ليس الحوار، ونقل المعلومات والتنوير، وإنما تثبيت الهيمنة، ولذا يكون المتلقي للخطاب الاحادي هو الذات الصامت.

إن هدف الحوار الاحادي ليس انضاج الوعي والفهم والإدراك، بل التلقين وتثبيت الهيمنة وتحقيق الطاعة وتدريب الاخر على قبولها، والتسليم للنص، سواء كان علمانيا أم لاهوتيا، دون نقد أو شك. إن النص التقليدي، الأبوي السلطوي، يستثني أي نص آخر، باعتباره يشمل على المعرفة الحقيقية، والتصور الناجع والعملي والمناسب[١٠].

إن السجال في العصر العباسي وفي عهد البويبهين، حينما كان مسموحا به في فترات قصيرة من تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، والذي دونه التراث العربي، لم يشكل في غالب ممارساته أكثر من محاولة لطرف ما هدفه ينصبّ على اقحام الطرف الآخر، إما بمنطق أجدر أو بمعلومات أدق أو بتلاعب في اللغة والمعاني وتسخير البلاغة لهذا الهدف. ولم يكن هدف هذا السجال، بقدر ما هو حوار، تبادل المعلومات وتطويرها والوقوف على تصور أقرب إلى الواقع، إلا نادراً.

فالخطاب، بمفهومه السائد والتقليدي يقصد به حديث بين طرفين: المرسِل والمرسَل اليه، ويهدف إلى نقل معلومات من الأول إلى الثاني. لذا فهو نقل معلومات باتجاه غير متماثل، أي في اتجاه واحد. وقد يكون هذا النقل امرياً وقسرياً، أو محايداً، وتنتهي مهمة الخطاب هنا حينما يتم تسليم المعلومات إلى المرسَل اليه.

وهو الحوار المتبع في التنظيم الفكري الأمري، كالخطاب في التعامل اللاهوتي، والاحزاب الكليانية، والعلاقة بين الحاكم المستبد والمحكوم. والخطاب في المجتمع التقليدي يخدم نقل المعلومات أو الامر بين المستلِب لفكر وإرادة الآخر وبين المستلَب من إرادته وفكره. كما نجده في مختلف الانظمة الابوية السلطوية وفي مختلف الصعد من العلاقات. ويصطلح على هذا النوع من الخطاب بالحوار الاحادي «Monologue».

وفي مقابل الحوار الاحادي، والمخالف تماما في هدفه، هناك الحوار المتبادل، أو المزدوج «Dialogue». وهدف هذا النوع هو نقل الخبر المعين أو المعلومات، بين المرسِل والمرسَل

---

(١٠) النظام الابوي، هشام شرابي ص ١٠٨ و١٠٩ و١١٥.

اليه، كما هو في الحوار الاحادي. إلا إن وظيفته لا تنتهي هنا، بل يقدم المرسَل اليه ليجابه الأول بعد أن يتأمل في ما أرسل اليه ويعيد النظر في فحوى نص المرسَل اليه، بهدف بيان موقفا منه. وقد يتحقق هذا من خلال مراحل متعددة ومتعاقبة، فتعرض المعلومات المطروحة من قبل الطرفين إلى تحليل وتأمل وبالتالي إلى تعديل وتوسيع، إن لم يكن إلى تغيير جذري لها. وعن طريق آلية الحوار المتبادل، تتهيء ظرف الابداع والخلق، والوصول إلى حلول الاقناع والتسويات المتوازنة.

فقد ظهر هذا النمط من الحوار، اول ما ظهر بصيغة عقلانية ومتطورة جداً في حوار سقراط والسفسطائيين في المجتمع الاثيني، وهو الذي اثمر المحاورات الافلاطونية، وقد سخرت الديكارتية هذا الحوار بنقدها للارسطية فبلورته، وساهم كانط في بناء نصوصه المعرفية في نقده للعقل الخالص.

ولذا يتصف مبدأ الحوار الاحادي بالموقف الأمري، وبنقل الرأي إلى عقيدة، والغاء نسبية التاريخ، وتهيئة وصفات سحرية ساذجة، لاهوتية أو علمانية، صالحة لكل زمان ومكان[11]، بينما الحوار المتبادل يسعى إلى تجاوزه النزعة الوثوقية، باعتبار الاخر له رأي اخر ومصالح أخرىٰ.

٤ . القانون والمساواة في النظام الديمقراطي

لا يؤلف القانون في النظام الديمقراطي مجموعة من الحقوق المستورثة أو الثابتة، بل إنه مجموعة من انساق تنظيمية متفق عليها. في هذا النظام يكون للمواطن حقوق هي بذاتها مشتقة من القانون. اما تشريع القوانين فهي وظيفة السلطة التشريعية، وهي عملية مفتوحة ومستمرة حسب شروط هي ذاتها مشرّعة بقانون.

إن حيز القانون حالة داينمية متفاعلة جدليا بين إرادة الشعب وحاجات السلطة لتنظيم المجتمع، أي حاجات الحكم. ولذا تحبط هذه العلاقة إذا اصبح ولاء التشريع لمصلحة فرد أو فئة غير متوازنة مع المصالح الاخرى، وإذا تصرف المشرعون والمنفذون للقانون بمزاجية أو اعتباطية تثبط العلاقة المتوازنة بين الناس والمشرع. لذا يحدد النظام الديمقراطي التشريع وسلوكيات الحاكم بسلوكيات عقلانية، وهي محددة بتعليمات واضحة وعرف متفق عليها.

لا يؤلف هذا التوازن بحد ذاته سبب وجود النظام الديمقراطي، لآنه هو آلية تحقيق النظام وليس سببه. إن سبب اعتماد المجتمع النظام الديمقراطي هو حب الديمقراطية، وهو حب يستند إلى شعور أعمق وهو قبول المساواة بين الافراد. إن المساواة هي القاعدة الحقيقة لقبول النظام الديمقراطي، وإدامته. وهنا نحن لا نتكلم عن المساواة بين المتشابهين في المقام الاجتماعي أو الواقفين في مقامات متوازنة، بل نعني المساواة للفرد الإنسان على مختلف

---

(١١) قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة، كمال عبد اللطيف، دار الطليعة ص ١٢٦ و١٢٧.

الصعد: العقيدة والمال والدين والانتماء الاثني والطائفي وغيرها[١٢].

٥. النزعة نحو النظام الديمقراطي

بدأت النزعة نحو النظام الديمقراطي تاريخيا عندما أعتمد أفراد المجتمع مبدأ المساواة فيما بينهم، ويرجع هذا إلى اعتماد مبدأ الانصاف نحو الآخر. إنها مسلمة تعتمد الحرية للذات وللآخر ضد استبداد السلطة، مهما كان مصدرها: علمانيا أو لاهوتيا، وضد السلطة الأبوية في مختلف صعد مراتب معيش الفرد. ومفهوم الحرية هنا هو منح الفرد الحق في الاسهام في صنع قرار إدارة تنظيم المجتمع، كما إنها تشمل الحرية الاقتصادية التي تمكن الفرد العمل الحر، وتشمل حق الفرد أن يُدرَّب ويُثقَّف ليتمكن من هذا الاسهام. ومن دون هذه التنظيمات، ينحدر النظام الديمقراطي إلى كونه لا اكثر من انتخابات صورية لفئات منتفعة ومستأثرة بالسلطة. اذن ثقافة الفرد، وحب المساواة والانصاف في التعامل، هي القواعد الفكرية الأساس لتأمين وجود النظام الديمقراطي واستمراره.

إن المعركة من اجل تحقيق النظام الديمقراطي هي معركة سياسية، وهي معركة أساسا من أجل السلطة: أي من هو الذي يصنع القرار في إدارة تنظيم المجتمع. فاما الاستئثار بصنع القرار من قبل فرد اوفئة ما، وتحقق سلطة مستبدة، أم تهيئة الظرف المناسب لاطلاق حرية الفرد، كل الافراد، في الاسهام في قرار تنظيم المجتمع، وحينما يكون هدف السياسة هو التوافق بين المصالح المتعددة والمختلفة والمتضاربة[١٣].

٦. التفرد والتماسك

إن الاختلاف بين الفرد والفرد الآخر، وفئة مع فئة أخرىٰ، ظاهرة طبيعية مقترنة بطبيعة تفردية الفرد وظروف تكوين الفئات والطوائف والعقائد المتعددة، فالتعددية والاختلاف حالة طبيعية. إن مصدر التفرد والاختلاف هو التكوين الطبيعي لوجود الذات المفكرة بين الاشياء، الحية منها والجامدة، وتهيئة تعامل متفرد لكل حالة خاصة تتعرض إليها الذات. فلولا هذا التفرد لما تكونت هوية الذات ولما تمكن الفرد من تأمين البقاء لذاته. اذن التفرد هو ضرورة طبيعية لابد منها. وما تجمع الحالات المتشابهة لتفرديات متعددة، وتكوينها مجموعات بصيغ مختلفة، الا توسعاً لهذا التفرد لدىٰ الفرد المعين. ويتمثل هذا التجمع بالتفاضل والتمايز الطائفي والتجمع الاثني والقومي وغيرها. إلا أن هناك مقابل هذا التفرد، ومقابل صيغة من التجمع المتفاضل، تماسكاً اجتماعياً، وبدونه يعجز المجتمع عامة عن تحقيق التنظيم بين مختلف الافراد، وهو التماسك الذي يؤمن الاستقرار وراحة البال. كما التماسك بصيغه الضيقة واللا عقلانية يؤلف التجمعات المتفاضلة والتي تؤلف التنظيم العامودي في المجتمع.

---

(١٢) المجتمع المدني، دراسة نقدية - د. عزمي بشارة، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨ ص ١٨٩.
(١٣) المصدر السابق، ص ١٩.

اذن، التفرد والتماسك حالتان متناقضتان ومتداخلتان في الوقت عينه. لذا اتصف تطور مجتمع الإنسان بحالتين: إما تفاضل يؤدي إلى هيمنة مجموعة على المجموعات الاخرى، وهي حالة تتمثل بأستتباع الاخر، أو الوقوف على تنظيم متوازن يؤمن لمختلف الافراد موقعا يتفرد فيه دون أن يؤدي هذا التفرد إلى تمايز لبعض الافراد على البعض الآخر، الامر الذي يؤدي إلى نكران حق الآخر واستلابه من مكنة تفرده.

إن تعامل الافراد والمجموعات فيما بينها ضمن التكوين الاجتماعي، يظهر في نوعين. فهناك التماسك الذي يسبب تكتل الافراد بجماعات تفاضل نفسها عن التجمعات الاخرى، ولذا تتنافر فيما بينها بقدر ما هناك من تضارب في المصالح المتناقضة والمتنافسة. فتتألف الفئات ومعها يتكون المجتمع الفئوي المتفاضل. وقد تم وصف هذه العلاقات الفئوية بالعمودية. ذلك لان مرجعية هذه العلاقات هي النسب ولغة الام وغيرها من المقومات الاثنية والدينية والتي يرثها الفرد منذ الولادة، وليس له خيار في انتقائها. وهي التي تهيىء له مرجعية فكرية برفض الآخر، ورفض الاختلاف والسعي إلى التوحيد اللا عقلاني. في مقابل هذا التماسك الذي يسبب التجمع العامودي يظهر في المجتمع تماسك من نوع اخر، وهو التماسك الافقي، وهو الذي يقوم بتخفيف متطلبات التماسك الفئوي ويلطف حدّتها، كمقومات اجتماعية منظمة، هدفها تنظيم التعايش في ما بين المجموعات الفئوية العمودية.

ويفترض تحقيق هذا التوازن أن يقدم الفرد، كفرد، والمجموعات، على التعرف على كيفية التعايش المتوازن وتدريب الذات عليها، لا اخفاء مظاهر الاختلاف أو الهيمنة عليه وكبته. فالعبرة عند العقل السياسي الواعي والمثقف أن لا يجعل من الخلاف والتعدد خلافاً يقوم على العنف والنفي المتبادل، بل ينبغي قبول الخلاف وتنظيمه وتخفيف حدته وتحويله إلى تنويع حضاري كمصدر للمتعة والتأمل والدراسة وإغناء الهوية. وهنا يبرز دور المؤسسات الافقية في تكوين المجتمع المدني، وقدرة العقل المثقف في تهيئة ذاته وتهيئة الاخر لقبول هذه التعددية وتسخيرها في إغناء هويته، وهنا كذلك يظهر موقع الانتلجنسيا التي تهيىء التنظير المناسب لهذا الأئتلاف والتماسك الاجتماعي الذي يضم الاختلاف والتعددية، ومن هنا يتحول طبيعة التماسك، من كونه التزامي إلى تضامني.

إن المجتمع الاستبدادي والذي لا يمتلك تنظيما مدنيا ينظم بموجبه الاختلافات والتناقضات المتأصلة فيه، ولذا يفترض في مجتمع مثل هذا توحيد الفكر وسلوكيات التعامل، وبهذا تتحقق هيمنة جماعة على أخرى، كما هو في المجتمعات التقليدية. إنه توحيدا لا يهدف إلى تحقيق التوازن المنصف بين افراد المجتمع، المختلفين والمتعددين. وهذا ما يتناقض جذريا مع تكوين الدولة المعاصرة، التي تفترض توازنا بين المختلفين في المجالين المادي والمعنوي.

لقد ظهر مفهوم المجتمع المدني، تماما لمواجهة هيمنة السلطة الحاكمة، التي تمثل في المجتمع التقليدي فئة مستأثرة بالسلطة دون غيرها. لذا نجد بأن الدولة الحديثة، دولة القانون

ودولة المجتمع المدني، وجدت نظريا وعمليا لتجاوز هذا الصراع اللا إنساني الذي عاشته مختلف الشعوب التقليدية، أما مستتبِعة إلى الآخر أو مستتبَعة له، وفي حروب لا نهاية لها، وكراهية مزمنة بين فئاتها وعقائدها واجناسها.

وخلاصة هذا: يولد الإنسان متفردا ولذا بالضرورة له هوية تختلف عن الآخر، مهما كان قريبا منه، لذا فالاختلاف والتنويع حالة طبيعية بايولوجية لا بد منها. وبعد أن يولد الإنسان يكون لا بد له من أن يتماسك مع الاخر ليتمكن من تأمين بقائه، ولذا فإن التماسك وتكوين الجماعات والفئات تأميناً لمصالحها المتشابهة المادية والمعنوية، هي كذلك حالة طبيعية. اذن، الاختلاف طبيعي وتهذيب الاختلاف ضرورة لتأمين معيش مريح وآمن. وهنا تبرز اهمية فلسفة التنوير التي نظرت في تنظيم الاختلاف وتخفيف حدته وتسخيره ليكون أداة للتنويع وإغناء الحضارة. إنه تنظير لا يلغي الاختلاف والتعدد، وإنما يهيىء آلية تسعى لموازنة الاختلاف، كما تكبت التفاضل اللا إنساني في مختلف صيغه، أو على الاقل تخفيف حدته.

اذن تحقيق التوازن، كما يسعى إليه العقل التنويري والمتمثل بالسياسة الليبرالية، لا يقبله العقل التقليدي ولا يفهمه، سواء كان علمانيا أم لاهوتيا. وهذا خاصة ذلك العقل العسكري العثماني، إلا اذا تعرض إلى مراحل تثقيفية وظروف اجتماعية تهيىء مرجعيته الفكرية لهذا التحول في العقل والموقف من الاخر والمعيش عامة.

٧. المجتمع المدني والمؤسسات

لقد أوضحت نظرية المجتمع المدني كما جاءت في فلسفة التنوير بأن تكوين هذا المجتمع يفصل بين الصالح العام والصالح الخاص، ثم يعود وينظمهما عن طريق العقل والاخلاق والانصاف، ليحقق توازنا مناسبا بينهما، ويؤسس مؤسسات وظيفتها الاجتماعية هي تأمين التوازن المناسب والمنصف بين الاطراف المختلفة. وبقدر ما يتحقق التوازن العقلاني، تتحقق علمنة تنظيم المجتمع.

يؤلف المجتمع المدني حيزا يتألف من منظمات ومؤسسات، تتميز عن المنظمات والمؤسسات العامودية، ويكون بوسع الفرد أن ينضم اليها على اساس طوعي وتعاقدي، وتتم المساهمة فيها على اساس عقلاني. وتنظم هذه المساهمة عن طريق الحوار والاقناع وعلى هذا الاساس تتخذ القرارات. إن الانضمام إلى منظمات كالنقابات المهنية والجمعيات والنوادي يؤمن تحقيق مصلحة مشتركة بين مجموعات محددة ضمن المجتمع، وبالتالي يؤمن تحقيق هدف مصلحة المجتمع عامة والتي تتمثل في هموم العدالة، والصحة، والثقافة، والبيئة، والمتعة التي يحققها الفرد في معيشه وغيرها. كما تكون من بين وظائف هذه المؤسسات التنظيم الافقي للمنظمات المختلفة في منافعها وعقائدها، أي تحقق تنظيم متوازن للعلاقات بين مختلف مصالح ومنافع المنظمات.

إن تكوين الدولة المعاصرة يؤدي إلى تذرير الافراد ـ جعلهم ذرات متفرقة ـ بقدر ما يتم

انسحاب الافراد خارج التكوين العامودي للمجتمع، أي خارج العائلة والقبيلة والطائفة. وهنا تظهر وظيفة تكوين المجتمع المدني واهميته، لأنه يسعى لاحداث انسجام اجتماعي أفقي، أي يهييء ساحة تنظم المصالح وتوازنها، كما يكون ساحة يتمكن فيها الفرد من الاشتراك في مستويات متعددة من صنع قرار ذاته لتنظيم معيشه. فالليبرالية تهدف إلى حل مشكلة التعايش مع الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي بوضع برامج سياسية واقتصادية لإزالة تذرير الفرد، وتخفيف حدة الفقر المفروض من الاعلى، أي تخفيف حدة اللا مساواة الحاصلة بسبب التطور الحاصل في الاقتصاد المعاصر خاصة الرأسمالي. ويتضمن منهاجها مطالبة المشاركة المتعددة في مختلف صعد السلطة، والرقابة على النظام البيروقراطي المستحدث والنشط والمكمل للاقتصاد المعاصر. ولهذا السبب كان لا بد من تصور وظيفة المجتمع المدني وتوليده في حيز الوجود[١٤].

٨. الاستبداد والعنف

الاستبداد يعني بالضبط تجاوز مسألة تحديد سلوكيات الفرد تجاه الاخر، والاستبداد بالمفهوم السياسي، يعني فقدان حدود القانون والعدالة والانصاف بالنسبة إلى الزميل والمنافس والمختلف والمعترض والمُساءل. نحن هنا لسنا بصدد وصف المستبد المريض نفسيا، وإنما الرجل العادي المستبد . إن الرجل السياسي في دولة القانون، يتعين أن يخضع، بالتعريف، إلى قيود القانون. والمستبد هو بالضبط من يتجاوز هذه الحدود، بهذا يفقد صفة رجل دولة.

إن وظيفة السلطة الدستورية هو تنظيم سلوكيات افراد الجماعة، وقد تضطر احيانا إلى تسخير المنظمات أو المؤسسات لتقوم باجراءات العنف ضد فرد أو مجموعة ما، لتتمكن من تحقيق التوازن الاجتماعي المحدد بقانون في العلاقات بين افراد المجتمع. إلا أنه بقدر ما يغالي الحاكم في استعمال العنف، بقدر ما يلغي جوهر وظيفة السلطة. فالحاكم يسخر العنف ليتمكن من تحقيق وظيفة السلطة ـ القانون والعدالة ـ بينما العنف يلغي هذه الوظيفة ويعطلها. ويكون العنف المعقلن إحدى أدوات الدولة الدستورية لتحقيق العدالة.

لذا يتعين أن يخضع العنف إلى معايير اجتماعية معتمدة وينظم بموجبها، كالعرف والشرائع والقوانين، ليكتسب شرعية الاجراء. بينما يتجاوز الارهاب هذه المعايير، فيتعرض الفرد إلى سلطة عفوية، لا عقلانية، وبهذا تفسد وظيفة السلطة.

ويتمثل الارهاب فالاجراءات التي كان يحققها نوري السعيد بين حين واخر، كالاعدامات السياسية، ومنها اعدام قادة الحزب الشيوعي، وضباط قادة حركة ٤١، كما يتمثل بالارهاب الوحشي الذي كان يتعرض اليه بصورة مستمرة اعضاء الحزب الشيوعي في ملاحقاتهم اليومية وفي السجون، والاحكام المجحفة على القادة السياسيين كالذي جرى

(١٤) المصدر السابق، ص ٩٨، ٥٠، ١٤٦.

لـ حكمت سليمان ولـ كامل الجادرجي وغيرهم من القادة السياسين، وتتمثل بالاغتيالات السياسية التي كان السعيد متهما بها من قبل الجمهور. بل نادرا ما كان يتولى رئاسة الحكومة دون أن يقدم على سحب اجازات الاحزاب وتعطيل الصحف، واحيانا كل الاحزاب وكل الصحف.

اذن العنف هو مفهوم مدني، أي إنه ممارسة تفترض وجود مجتمع القانون، وفي ارضية دولة القانون. وإلا لا معنى للظلم واستعمال القوة المادية والجسدية دون أن يكون هناك مفهوما لحقوق الإنسان ولإنسانيته. وهذه حالة كانت قائمة في المجتمعات الاستبدادية التقليدية ما قبل مجتمع القانون(١٥).

وتتوضح العلاقة بين العنف واجراءات دولة القانون حينما نرجع إلى سلوكيات دولة المجتمع التقليدي السلطوية لممارساتها في العنف. اذ كانت هذه السلطة التقليدية مدعمة بالحق الإلهي يقابله الخطيئة والفتنة، وهذا حق مطلق ولذا يختلف تماما عن المفهوم المعاصر للحق الذي يقترن بمفهوم العدالة والمساواة الإنسانية. ولذا يختلف هنا الموقف من استعمال القوة الجسدية والمادية ضد الاخر، لانه لا يعتبر عنفاً لان استعماله يستند على حق مطلق. وهذا يخالف جوهريا المفهوم القانوني للحق الذي يحدد العنف لان للفرد حقوق متساوية مع الاخر بحقوق قانونية، والحقوق القانونية من صنع الإنسان الذي يتساوى معه الإنسان الآخر، ولا تستند على حق مطلق علياني، والتي تتمثل بمتطلبات العقائد الغيبية.

وهذا يعني إن علاقة السلطة بالعنف، أو تصورها للحق، ليست مطلقة، وإنما محددة بموجب تشريع مسبق لحدث استعمال القوة(١٦).

إذن العنف بحد ذاته لا يمتلك شرعية الوجود، ولا يكون له معنى أو قيمة في دولة القانون، وإنما القانون هو الذي يشرع العنف ويحدده ويمنحه شرعية. العنف لا يسن القوانين، بل القوانين هي التي تسن العنف وتحدده. بل أكثر من هذا، إن القانون الذي يحدد العنف هو كذلك ليس مطلقا، بل إنه محدد ضمنا بالاتجاه التنويري العالمي وخاصة بعد تأسيس المؤسسات الدولية ابتداء بعصبة الامم وثم هيئة الامم المتحدة بإعتمادها «الاعلان العميم لحقوق الإنسان».

إن ما جعل من الممكن لدولة القانون تجاوز الضوابط المؤسساتية في العراق، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية (الفترة من ١٩٤٥-١٩٥٨) هو الظروف الدولية، إضافة إلى التناقض المتأصل في السياسة البريطانية اتجاه العراق، الذي أشرنا إليه سابقا.

---

(١٥) ما هو الإرهاب؟ نحو مساءلة فلسفية ـ فتحي المسكيني ـ دراسات عربية. عدد ١/ ٢ تشرين ثاني/ كانون اول ٩٧، ص ٩.

(١٦) المصدر السابق ص ١٠.

إن الحقبة الزمنية التي اعقبت الحرب العالمية الثانية كانت فترة تحقق فيها تسيس الصراع الطبقي والفكري وأدىٰ إلى تجذره في استقطابات متنفجة سياسية (أي استقطابات غير قابلة للمساومة والحوار)، وهذا الوضع ساد بين الزمرة المستأثرة بالحكم وبين المعارضة بمختلف تنظيماتها. وقد تبلورت ظاهرة هذا التجذر حينما اخذت تستبدل متطلبات الامن البريطاني بمتطلبات الامن الامريكي والذي اخذ يرث الامبرياليات الاوربية القديمة. وبينما كان الامن البريطاني، والفرنسي كذلك، ينطوي على التناقض الذي أشرنا إليه، جاءت متطلبات الامن الامريكي حرة من هذا التناقض، إذ كان هدفها استتباع الآخر اقتصاديا وعسكريا لا غير. في الوقت عينه ظهرت الحرب الباردة التي جذرت الفكر السياسي إلى مستقطبين منتفجين الرأسمالي والاشتراكي، الديمقراطي والكلياني. وفي ظل الحرب الباردة استقطب الفكر الفعال في العراق بين اليمين واليسار، بين السلطة والمعارضة. ومن هنا شعرت الزمرة المستأثرة بالحكم بأن بقاءها اصبح مهدداً اكثر من أي وقت آخر، فارتعبت وأقدمت متبرعة على عقد الاحلاف العسكرية والاقتصادية مع الدول الامبريالية، وتمثل هذا في معاهدة بورتسموث لصالح جبر وحلف بغداد لنوري السعيد. التجأت السلطة في العراق في هذه الظروف السياسية إلى استعمال القمع والعنف والارهاب بشكل متزايد وأصبح صفة ملازمة لاجراءاتها في تنظيم إدارة المجتمع. ولم يكن هذا بسبب هذه الظروف الدولية فحسب بل كذلك، وربما أكثر من ذلك بسبب عدم رغبتها من ادامة الضوابط المؤسساتية التي تأسست مع تشريع الدستور، كالقضاء المستقل والتمثيل الحر من هيمنة الحكومة، والتي تؤمن انتقال السلطة من حاكم إلى حاكم حسب النظام الديمقراطي المنصوص عليه في الدستور.

ففي صعيد تداول السلطة إلتجأ المستأثرون بها إلى المؤامرات الصالونية مسخرين احيانا العشائر أو العسكر كاداة ضاغطة، والتجأوا احيانا أخرىٰ إلى الانقلابات العسكرية. وهذا مما جعل الانقلابات العسكرية إمتداداً إلى حالة إفساد القانون(١٧). وعلى الصعيد الآخر، في الاستقطاب بين السلطة والمعارضة استبدل القانون بالعنف والارهاب.

في كل هذه المخاضات السياسية، والمؤامرات الصالونية، كان يجري اقحام شيوخ العشائر في المعارك السياسية، وسقوط وزارات وتشكيل اخرى من المستوزرين، وسحب اجازات الصحف والاحزاب ومنع التجمعات السياسية ومنع السفر واذلال الموظف عند توقيعه شهادة حسن السلوك، وافساد القضاء وتسييسه، وتصعيد الفوارق بين الغني والفقير، واستئثار السلطة واحتكارها من قبل العسكر، وكبت صوت المعارضة، وغير ذلك. ولذا يتعين أن نسأل: اين الطبقة الوسطى وما هو موقفها من هذه الاحداث؟ قد يكون الجواب المبسط على هذا هو: إن هذه الطبقة كانت في دور النشوء، وهي تتألف من رجال أعمال ومتعلمين، ولكن كان نموها معوقاً بمرجعية تقليدية خضوعية إلى السلطة وقدسيتها،

(١٧) الدولة التسلطية في المشرق العربي، خلدون حسن النقيب ص ١١٨.

وبمرجعية تفاضلية فئوية كالطائفية والعنصرية والقبائلية، فبقي المجموع الاكبر منها صامتاً أمام تلك الاحداث، أو غير مدرك لأهميتها بالنسبة إلى معيشه.

٩. قدسية السلطة وتدنيس المعارض

عند تأسيس نظام الحكم القريشي، الخلافة، ارتبطت وظيفة هذه الدولة الخلافية بنشر الرسالة الاسلامية، وتبعا لهذا ارتبطت وظيفة القيادة العسكرية وقيادة الدولة بنشر تلك الرسالة. ادى هذا إلى تقديس هذه القيادة، فأصبح أمير العسكر وقائد الحملة العسكرية، هو في الوقت عينه أمير المؤمنين. أستمرت قدسية مقام الحاكم حتى وإن جرد الحاكم فيما بعد من واقع إدارة شؤون المجتمع. مع ذلك اقترن بهذه القدسية التغاضي عن استبدادية الحاكم، أو قبولها عن طيب خاطر، ورفع الحاكم، أو رفع نفسه فوق مجال النقد والمحاجة، وهكذا بقى الفرد في المجتمع رعية لا حقوق له ولا يد له في صنع قرار تنظيم وإدارة المجتمع. أعتبر، بنظر المقام المقدس للحاكم، كل معارض أو محاجج مرتدا. والمقدس يقترن بقوى عليانية، فوق إنسانية، ولذا لا مجال لمحاجتها أو الاعتراض عليها، اذ تصبح المعارضة كما لو كانت ضد القوى العليانية، وهذا كفر. وهو السياق نفسه الذي اعتبر، بعد اكثر من الف واربعمائة عام، من يعارض ويحاجج «خائنا» أو مسبباً لـ «تحريض الشعب وتأجيج شعور الناس ضد النظام وخلق روح التمرد». هذه الكلمات وردت في تقرير دائرة الامن في بغداد، المرسل إلى وزير الداخلية سعيد القزاز تصف الجادرجي، حينما قدم طلبا لتأسيس حزب المؤتمر الوطني.

لا تظهر حالة منح الحاكم القدسية إلا اذا كان الفرد المقابل قد قبل بإستتباع طوعي، أي الخضوع اللا عقلاني، لان هذه القدسية سلوكية تبطل الحوار، والحوار حاجة ضرورية في تكوين المجتمع. وقد ظهرت هذه الحالة اللا إنسانية، منذ أن اقدم البشر على الزراعة وحصل الفائض في الانتاج وتمكن فرد ما، أو مجموعة، من الاستئثار بهذا الفائض، وبإستئثارهم بها تمكنوا من فرض هيمنتهم على الآخر، وبالتالي اقترن مقامها مع مقام القوى العليانية الغيبية. وبهذا أكتسبت موقع القدسية في إدارة المجتمع. ومن هنا أخذ يتوقف الحوار بين الافراد بقدر ما أخذ يحصل بينهم تمايز اجتماعي أولا، وبالتالي تفاضل طبقي وعقائدي.

إن وجود قدسية الحاكم مرض اجتماعي ظهر مع الفائض في الانتاج الزراعي، وقد عم في كل الحضارات كلما تقدمت الزراعة وحققت الفائض، أو تهددت حالة احتكارها الانتفاع منه من قبل فئة مستأثرة به، فأقدمت منظماتها اللاهوتية خاصة على تشريع ايديولوجيات أقرنت هذا الاستئثار بحق علياني. اذن، كلما تمكنت هذه الفئة المستأثرة من احتكار إدارة تنظيم المجتمع، أي هيمنتها على السلطة، واقترن مقامها بالمقام الاسطوري العلياني، تمكنت من تحقيق استتباع طوعي لافراد المجتمع. الاستتباع حالة مرضية اجتماعية، ولم يقدم الفكر على مبدأ تجاوز الاستتباع الا مع ظهور فلسفة التنوير العقلانية والإنسانية، وبالتالي إعلان حقوق المواطنة وحقوق الإنسان، والتي بموجبها تم اعتماد مبدأ التساوي بين جميع أفراد المجتمع.

وكان الغرب، المجتمع البرجوازي، أول من أقدم ونظر وحقق عمليا إقامة الديمقراطيات، وعن طريقها أخذ يخفف تدريجيا المآسي عن البشر التي سببّها التفاضل وقدسية الحكام ورجال اللاهوت. الاستتباع يبطل الحوار، وتبعاً يبطل السياسة، ويستبدلها بالخضوع إلى الحاكم، اللاهوتي أو العلماني، سواء كان يصطلح على مقامه، إمام، أو ملك، أو امبراطور، أو خليفة، أو أمير المؤمنين، أو القائد الملهم، أو الاوحد، أو المُخَلِّص (redemer)، أو سكرتير الحزب، وغيرها من النعوت المستتبِعة للفرد الاخر.

إن رفع الحاكم إلى صفة المقدس، أدى إلى إبطال نقد الحاكم ومحاسبته، ما دام هذا في الحكم. وتبعاً، أدى إلى تعذر تغيير الحاكم إلا عن طريق العنف، أي سياسة القتل والتصفية للمعارض تارة وللحاكم تارة أخرىٰ. وما تاريخ الخلافة الإسلامية، أشبه بتاريخ اوربا القروسطية، إلا استبداد وتقديس، ويتبعهما قتل وتصفية. إن المجتمع الأبوي التقليدي، يرفع الحاكم إلى المقام المقدس، بينما واقعية وظيفة السلطة الاجتماعية المعاصرة هي تنظيم معيش دنيوي حيث تتعارض المصالح المادية والمعنوية. إن رفع الحاكم إلى هذا المقام، ما هو إلا خدعة ذاتية، لكل من قبل بها وآمن بها، سواء كان حاكماً أو محكوماً، وهي خدعة تتمثل باستلاب إرادة المحكوم، وبقدر ما يكون المحكوم قانعاً بهذا الاستلاب، وقابلاً به، يكون مُستلَخ الإرادة، أي مُستلَب وهو لا يدري إنه مُستلَب، وهنا تكمن وظيفة المقدس واهميته. اذ يرفع مفهوم المقدس حالة الاستلاب إلى مقام فوق ـ إنساني، فيقبل به الفرد المؤمن ويخضع له عن طيب خاطر. وتتمثل هذه في الحاكم الملهم الاوحد، أو الحاكم الفقيه.

كانت السلطة الابوية، وحيلتها، على مر العصور، تتجلى بتأمين استبدادها على المجتمع بحجة مقامها المقدس. فبأكتسابها هذا المقام يتعذر محاسبة الحاكم، بأعتبار إن مقامه قد اصبح متجاوزا لموقع الفرد العادي، ولا مجال للتعامل معه كفرد عادي في المجتمع. إنه مقام مقترن بقوى عليانية، إلهية. لذا يصبح الاختلاف معه كفرا، لأنه مقام لا يقبل النقد والمحاسبة الدنيوية، ولا يرضى بمحاسبة البشر له. إن هذه اللا عقلانية للعلاقة مع الحاكم جعلت من الممكن استمرار استبداد السلطة، بقدر ما يمنح المجتمع الحاكم مقاما متميزا عن الفرد العادي[١٨].

١٠ . مفهوم الدولة

لم يكن هناك مفهوم لتنظيم المجتمع كوحدة سياسية مستقلة في القرون الوسطى، لا في الشرق ولا في الغرب. مع ذلك، منذ القرن الثاني عشر، بدأ القانون الروماني يؤثر على الفكر وعلى الموقف السياسي في اوربا. وساعد على بلورة هذا المفهوم وتطويره، إطلاع هذا الفكر على مفهوم ارسطو للدولة. وما أن حل القرن السادس عشر، وتقدمت مفاهيم عصر النهضة،

(١٨) بحثاً عن ارض للسياسة: نحن وبريطانيا نموذجين متعارضين - آمال السعدي - الحياة ٣٤/ ٢/ ٩٧.

استعيد مفهوم الجمهورية الرومانية كتنظيم لإدارة المجتمع. ومن هنا تم دمج هذا المفهوم الروماني مع مبدأ التعاقد القروسطي، بين الفرد وسلطة المقاطعة والنقابات الحرفية، الامر الذي أخذ يتأسس ويتطور منذ القرن الثاني عشر، ليؤلف هذين المقومين للدولة النهضوية.

وهكذا بدأ يظهر في الفكر الاوربي مفهوم القانون. وبقدر ما اخذت تتلاشى تقاليد السلطة الابوية لعلاقة الفرد بالمجتمع عامة وبالسلطة خاصة، بقدر ما بدأ المفكر الاوربي يفكر بأن تنظيم المجتمع يتمكن من أن يكون من عمل إرادة الإنسان بدلا من أن يكون بالضرورة بالرجوع إلى التقليد، أي إلى إرادة عليانية إلهية، أو من يمثلها في الارض، المتمثلة بالبابوية عامة والكنيسة المحلية والحكام السلطويين. ومن هنا أخذ يظهر مفهوم القانون ويتطور، بعد أن كان الفكر اللاهوتي القروسطي الاوربي قد أطمسه في الخضوع لغيبيات لا عقلانية منذ أن انهار النظام الروماني، وظهور الدولة المسيحية المستبدة. فأخذ هذا الفكر الجديد يطور بالتدريج مفهوم اجراءات الدولة لتصبح عبارة عن إفعال وقرارات لافراد في موقعهم الرسمي، يتعاملون، وينظمون قرار الحكم، بموجب إجراءات محددة متفق عليها مسبقاً، أي تنظم هذه الاجراءات وتدون وتعلن كدستور، يُعتمد ويُلتزم به من قبل كل الاطراف. فاصبحت الاجراءات الإدارية تخضع إلى تنظيم إداري مسبق لما يتحقق من اجراءات لاحقة. وبهذا تمكنت اوربا من تجاوز نظام الحكم الاعتباطي للمستبد تدريجيا والذي كان سابقاً مرتبطاً بإرادة علیانية إلهية ومن يمثلها كما أشرنا لهذا سابقاً.

ومنذ ذلك الحين، أصبح قرار الحاكم محدداً بأجراءات روتينية، إذ إن مقابل كل اجراء يقدم عليه هناك اجراء روتيني يقابله من قبل المساعدين. ويعني هذا إلغاء اعتباطية الحكم والإدارة، وبهذا تحدد دور الحاكم ومساعديه، كما تحددت وظيفة السياسي الموالي للسلطة والمنافس لها على حد سواء. بعد هذا صار قياس مصداقية الدولة وشرعيتها واستمرارها، يتم بقياس استمرار الاجراءات الروتينية القانونية والالتزام بها من قبل مختلف العاملين وفي مختلف المجالات للعلاقات بين الدولة والفرد، بأي صفة كان ذلك الفرد أو مقامه في المجتمع. وهكذا تطور مفهوم الحكم في اوربا العلمانية وامريكا الشمالية، وتأسست دول القانون المتعددة هناك في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ومنذ القرن السابع عشر، انشغل فكر فلاسفة السياسة بعلاقة الدولة مع الفرد، وحقوق الفرد كجزء من المجتمع، وقد شمل هذا الهم: ١. حقوق الفرد مقابل الدولة، ٢. حق الدولة وحدودها في عقاب الفرد، ٣. تحديد الاخلاق، للحاكم والمواطن. واضافة لهذا انشغل الفكر فيما بعد بتنظيم شؤون المنظمات الاجتماعية العمودية كهموم الطوائف والاقليات والمنظمات اللاهوتية والجمعيات الخاصة والنقابات المهنية والعمالية وإخضاعها لتنظيم افقي ورقابتها عن طريق مؤسسات وجمعيات عامة اضافة إلى جهاز السلطة. وبهذا اقبل المجتمع الاوربي نحو تنظيم عقلاني للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، كما بين الفرد والسلطة.

١١ . مفهوم الدولة والمصلحة العامة

مع تطور مفهوم حكم القانون، تطور مفهوم الدولة ووظيفتها. فأصبح مفهوم القرار السياسي هو حصيلة تضارب مختلف المصالح، دون افتراض وجود مصلحة واحدة، موحدة، أو صالحة يتعين هيمنتها على المصالح الاخرى.

لذا يتعين على الدولة المعاصرة تحقيق التوازن بين هذه المصالح واعتبار ما هو في الصالح العام يكون باتباع سياسة حيادية للدولة امام مختلف المصالح المتضاربة.

بهذا المفهوم تصبح الدولة سلطة للتحكيم والتنظيم للمصالح المتضاربة، وهي في الوقت عينه تتألف من فئة منظمة، كحكومة، ومؤسسات متعددة، وبمجموعها تؤلف بنية دولة كتنظيم ثابت ومستقر، تكون وظيفتها الأساس تحقيق معالجة الهموم المعممة. وبقدر ما ترتبط الحكومة بعقيدة معينة أو موقف اخلاقي متفرد بقدر ما تكون قد تجاوزت وظيفتها وموقعها الحيادي، ولذا يفترض أن يوازن هذا الخلل عن طريق استبدالها بغيرها أكثر تأهلاً لتقدم على سلوكيات محايدة، أو أكثر توافقاً مع تصورات الجمهور آنذاك(١٩).

كما يعتبر هذا المفهوم، أن تضارب المصالح والمنافع هو حالة متأصلة في تكوين المجتمع. مع ذلك، فهي حالة يمكن السيطرة عليها، وضبطها وتنظيمها، إلا أنه لا يمكن ازالتها . اذاً، وظيفة الدولة هو تنظيم هذا التضارب في المصالح والمنافع المتنافسة والحاصلة بسببها. ومن دون هذا التنظيم تحبط تطلعات الافراد وترتبك العلاقات الاجتماعية فيما بين الافراد، إلا اذا تم الرجوع إلى السلطة المستبدة التي تخضع المصالح المختلفة والمتباينة إلى مصلحة فرد سلطوي أو فئة معينة، وهذا هو تماما تعريف وظيفة نظام سلطة أو دولة الاستبداد. اذن، وبسبب كفاءة التنظيم المتوازن للمصالح يتحقق انسجام ضمني بين افراد المجتمع، حيث تقوم الدولة الدستورية على احداث بدائل منظمة لتأمين تنظيم التضارب فيما بين الافراد والمجموعات، وتخفيف حدته، وبهذا تؤمن مكنة تعايش منصفة بين الافراد، أو على الاقل تعايش مقبول وممكن احتماله مرحليا.

كان هوبز (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩ Thomas Hobbes) أول من نظّر مكنة تنظيم المجتمع تنظيماً عقلانياً، وقال بأن واجبات الدولة لا يمكن اختزالها إلى مقاصد ومصالح لكل من الافراد منفصلاً، لان على الدولة، وهنا يقصد دولة القانون، إن تقدم على تنظيم عقلاني يقوم بوظيفة توازن المنفعة العامة. واقدم لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤ John Lock) بعد هذا وطور المفهوم التعاقدي، أي مبدأ الدستور. يفسر هذا المبدأ كيف يمكن لمجموعة ما، مكونة من افراد مختلفين ومتنوعين ولكل منهم مصالحه ومنافعه الخاصة، أن يأتلفوا ويؤلفوا كيانا من افراد يلتزمون بتحقيق المنفعة العامة، أي تحقيق توازن عقلاني بينهم. لذا، بهذا المفهوم، تتألف وظيفة الدولة بقيامها باجراءات يقدم عليها افراد بصفتهم الرسمية، ويحققونها بموجب تنظيم

---

(١٩) The Encyclopidia of Philisophy

اجرائي يخضع إلى محددات وتعاريف نُصّ عليها مسبقا، أي حسب اتفاق عام مُسبق بما يُصطَلح عليه الدستور. اذن، الفرد أو الزمرة في موقع السلطة، وهي الحكومة القائمة، تكتسب شرعيتها، عند موظفي الدولة، كما عند الجمهور، فقط عندما تكون اجراءاتها متوافقة مع الاجراءات التنظيمية المنصوص عليها مسبقا، أي الدستورية، ودون هذا تفقد شرعيتها.

١٢ . البرلمان والتنظيم الاجتماعي التمثيلي

إن وظيفة البرلمان في المجتمع الليبرالي الديمقراطي، هو تنظيم العلاقات المتضاربة والاختلافات المبدئية والعقائدية والمعنوية والقيم التي تنظم المجتمع، افراده وفئاته، وعلاقاته المعيشة. وتتحقق هذه الوظيفة عن طريق تهيئته ساحة علنية للمناقشة والحوار، مع تهيئة فرص متكافئة لكل من يمثل المجتمع ليتمكن من محاججة ومحاسبة ومعارضة ومساءلة اجراءات الحكومة ومؤسسات الدولة. وما يحدد الحوار وينظمه ليس نجاعته فحسب بل أخلاقية التعامل والإنصاف. وتمتد هذه المناقشة إلى منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، الذي يتضمن الصحافة والاحزاب والنقابات والجمعيات وغيرها من التنظيمات الممتدة من البرلمان، وهي خارج الدولة ولكنها مكملة لها في الوقت عينه[٢٠].

١٣ . الانتلجنسيا

هناك فرق بين المثقف educated والانتلجنسيا، فحينما يكون الاول هو المتعلم المتميز، يكون الثاني هو المثقف الذي تقترن همومه بهموم المجتمع، أو هكذا سخِّر هذا الاصطلاح عندما نشأ، اول ما نشأ استعماله في بولندا وروسيا، حينما ظهر المثقف في بولندا عنصراً فعالاً في النضال السياسي ضد تقسيم البلد واستتباعه. وظهر الاصطلاح نفسه في فرنسا في اواخر القرن التاسع عشر حينما تقدم بعض المثقفين ودافعوا عن حقوق الضابط اليهودي درافيوس، دون أن يكون الدفاع مقترناً بهوية ذاك الفرد، وإنما من موقف قانوني وإنساني. وهذا يعني بأن الفرد من الانتلجنسيا غالبا ما يكون حر الإرادة في موقفه من الاحداث السياسية والفكرية، أو يكتسب المثقف هذه الصفة، بقدر ما يكون حر الإرادة، وتقترن همومه الفكرية مع هموم المجتمع، وبقدر ما تكون هذه إنسانية بمفهومها المعاصر.

بقدر ما يكون وعي الانتلجنسيا عقلانيا سيتمكن من رؤية موضوعية أو تصور واقعي للحالة الاجتماعية. إن دور الانتلجنسيا الاول هو تفهم واقعية متطلبات الحالة السياسية، ومتابعة تحولاتها وذلك للوصول إلى موقف فكري مناسب مع متطلبات واقعيات المعيش. ويستند دور الانتلجنسيا على صدق وجدية سعيها لتأسيس وعي واقعي، علماني وعقلاني، وكيفية إيصال هذا الوعي إلى الجمهور.

---

(٢٠) المجتمع المدني، دراسة نقدية ـ د. عزمي بشارة. ـ مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٩٨ ص ١٨١.

يرتكز نهج الانتلجنسيا على مفهوم حرية الفرد وحقوق الإنسان، والذي يعني، بما يعني، المساواة بين افراد البشر، وحرية تسخير الإرادة في صنع قرار تنظيم المعيش. ومن هنا يكون دور الانتلجنسيا تثقيف الفكر عامة لقبول نظرية النظام الديمقراطي، والتدريب على ممارسة التعايش معها، والعمل على إدامتها وتطويرها. والديمقراطية تفترض مسبقا تدريب الفكر على موقف عقلاني من الاحداث، ويكون مشروعها الاول السياسي هو تثقيف الفكر في الحوار عن طريق المساءلة والمحاججة والبحوث. إنها مهمة شاقة جدا لان المجتمع التقليدي، كالمجتمع العراقي، لم يسبق له أن مارس العقلانية في موقفه من السياسة، أو مارسها أصلا، أو كان له دور فعال في صناعة قرارات تنظيم المجتمع عامة.

ويتعين أن لا تعتبر مهمة التثقيف، مرحلة انتقالية وانطلاقية فحسب، بل تكون دائما في دور تطور وتكييف حسب ظروف تطور المجتمع نحو تفهم متطلبات النظام الديمقراطي، ويعتبر نهج التثقيف حالة متداخلة في إفاعلات جدلية التطور الفكري.

إن مهمة الانتلجنسيا في العراق معقدة وصعبة، لان تركيب فكر المجتمع عامة هو تركيب تقليدي خاضع إلى الايديولوجيات الوصائية والخلاصية اللا عقلانية. إن طريق النقلة التي يسعى اليها فكر الانتلجنسيا التقدمي، بقدر ما اخذ يتكون، هو طريق وعر يتطلب إفعالات متداخلة مستمرة ومثابرة مع الفرد التقليدي.

إن ما هو مهم في دور جماعة الاهالي وبالتالي الحزب الوطني الديمقراطي وخاصة دور الجادرجي في السياسة، ليس كونهم جماعة وحزباً معارضاً لفساد دولة القانون، ومطالباً باصلاح الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فحسب، بل المهم موقفهم السياسي مدعماً بمرجعية انتلجنسية. وإن رجعنا اليوم إلى جريدة الاهالي، لوجدنا في مختلف صفحاتها، موقفاً يسعى الموضوعية من موقف واعي بأهميتها السياسية والاخلاقية.

لذا، ما يميز جماعة الاهالي تاريخياً، هو إنها كانت حركة سياسية، تقود حزب، وفي الوقت عينه، تقوم بدور الانتلجنسيا التثقيفي، وهذا ما تفردت به عن غيرها، إلى حد كبير، خاصة في الظروف السياسية في العراق. ولم تفقد الانتلجنسيا في العراق هذا الدور إلا بعد ١٩٥٤، حينما عطل نوري السعيد العمل السياسي، وبهذا عطل دور الانتلجنسيا التي كانت متوافقة ومتداخلة مع الحركة السياسية، وقد تم تعطيل دورها كليا بعد ١٩٥٨[٢١].

١٤. المواطنة والرعية

لم يظهر مفهوم المواطنة في تاريخ الحضارات إلا مع ظهور المدينة الديمقراطية الاغريقية، أي يتحقق وجود الدولة الديمقراطية مع وجود الفرد الذي يفترض أن له حقوق في صنع قرار تنظيم معيش المجتمع، لذا وجود دولة القانون ملازم لوجود المواطن والمجتمع المدني. طمس

---

(٢١) ياسين حافظ والانتلجنسيا مفهوما ودورا عربياً - ميشيل كيلو - الحياة ٢٦/٣/٩٧.

هذا المفهوم حينما ابطلت الدولة الديمقراطية مع انهيار الدولة الرومانية وظهور الدول الاستبدادية المسيحية في اوربا. وكان موازيا لهذا في الزمن، حالة مشابهة في نظام الدول الخلافية القريشية والاسلامية المتعاقبة، ولم تزل.

مفهوم المواطنة عند ارسطو، هو التمتع بحقوق معتمدة، وقد بيّن وفقاً للتجربة الاغريقية، بأن الفرد يكتسب صفة المواطنة عندما يشارك فعلا في ممارسة حقوق تنظيم المجتمع والاسهام في صنع تحديدها وتعريفها. فالمواطن، بهذا التعريف، اذن، هو ذلك الفرد الذي يتمتع بحق الإسهام في صناعة قرار تنظيم وإدارة شؤون المجتمع، وهي الحالة التي تفترض نظام ديمقراطي، كما تفرض الديمقراطية مواطنين يمارسون إدارتها ويدافعون عنها. بينما الفرد في حالة الرعية هو الذي لا يمتلك هذا الحق، ويتسم هذا نظام بسلطة استبدادية.

١٥ . القانون وإنسوية العدالة

لقد ظهر مفهوم القانون ليقيد الحق وليحدد ممارساته. إن مفهوم الحق اللا محدد يعني الفوضى في المجتمع، أو الاستبداد المطلق. إن مفهوم القانون أمر جوهري في تكوين المجتمع المعاصر، اذا كان الهدف من تنظيم المجتمع مراعاة حقوق الإنسان، واعتبار جميع افراد المجتمع متساوين امام القانون. ويفترض وجود القانون وجود دولة التي تقوم بوظيفة تعريف الحق وتحديده، كما يفترض وجود المجتمع المدني الذي يحاسب سلطة الدولة وبالتالي يحددها، ويقوم كذلك بتهيئة القيم والاعراف التي تنظم وتسنّ القانون.[٢٢].

هذا لا يعني إن سنّ القوانين عمل مطلق أو حر، حتى وإن كانت الاجراءات متوافقة مع نصوص الدستور. فقد انتبه توكفيل (١٨٠٥ ـ ٥٩ Alexis de Tocqueville) إلى هذه الناحية في شرعية القانون، وقال: «و إن حدد الشعب العلاقات بقانون عن طريق التمثيل، فإن العدالة هي مرجعية أعلى من القانون». العدالة، في هذا المفهوم، هي قانون الإنسانية، واقدم الفكر التنويري على تعريفها وتنظيرها.[٢٣].

لذا، تستمد دولة القانون شرعيتها من تشريع القوانين والالتزام بها، كما تستمد شرعية قوانينها من نظام القيم السائدة وموقعها نسبة إلى مسار مشروع تطور الحضارة عامة وتوافقها مع هذا التطور، خاصة في مفهوم العدالة والانصاف. ويعني هذا إن الدولة المعاصرة ليست حرة في سنّ القوانين، إذ تؤطر القوانين قيم حضارية هي في ذاتها في حالة تطور والتي تؤلف مقومات مشروع الحضارة عامة. ولهذا فإن سلوكية السلطة نحو القانون والجهة المشرعة

---

(٢٢) ما هو الإرهاب؟ نحو مساءلة فلسفية ـ فتحي المسكيني ـ دراسات عربية. عدد ١/ ٢ تشرين ثاني/ كانون اول ٩٧ ص ٨.

(٢٣) المجتمع المدني، دراسة نقدية ـ د. عزمي بشارة. ـ مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٩٨ ص ١٩٥.

للقوانين تكونان محددتين بقيم مشروع التطور الحضاري السائد في التطور الحضاري عامة، أي إنسوية العلاقات بين مختلف افراد المجتمع.

كنا اشرنا إلى إن إستلاب حق الفرد في قرار تنظيم المعيش حصل مع ظهور الفائض في الزراعة حينما استأثرت جماعة بهذا الفائض. ومع ظهور الصناعة، تهيئت الفرصة للبشر أن يحقق فائضا بحيث يمكنه من تأمين معيش جيد لنسبة كبيرة من الافراد في المجتمع المعين. فيتداخل مع هذا ظهور مفهوم الحق، وتبعا مفهوم العدالة ودولة القانون والديمقراطية.

إن اقتران «الحق» بـ «القانون»، أو تعويض الاول بالثاني، وخاصة «الحق المطلق» كما هو في الشرع والمفاهيم الكليانية، اللاهوتية والعلمانية على حد سواء، يجرد دولة القانون من مفهومها الحقاني لمفهوم العدالة، أي يطلق «الحق» للسلطة بأن تشرع ما يناسب متطلبات حكمها السلطوي، وبهذا يُجرد الفرد من حقوق الإنسان كما من حقوقه في الاسهام في صنع قرار تنظيم معيشه، فتنتفي صفة المواطنة للفرد، ويصبح من الرعية التابعة إلى سلطة ما.

فإن أقترنت الفئة الحاكمة «الحق» بـ «القانون» يصبح مقياسها لتشريع القانون وتنفيذه مجرد النجاعة والنتائج، وبهذا تكون سلطة كهذه قد أفرغت مبدأ القانون من مفهوم العدالة، والقيم الاخلاقية والإنسانية التي يتعين الالتزام بها لتصبح متوافقة مع قيم التطور الحضاري. فسلطة مثل هذه، تكون مهيئة دوما للجوء إلى العنف، وربما الارهاب، وعند ذاك تنتفي صفتها كدولة قانون وعدالة.

تتأسس دولة القانون على وجود المواطن الذي يحدد علاقته مع السلطة، كما يحدد وظيفة السلطة نسبة إلى حقوقه. إن فقدان دور المواطن في هذا التحديد لدور السلطة يحرمه من صفة المواطنة وينقله إلى صفة الرعية، كما إنه يهيأ إمكان استعمال العنف من قبل السلطة في إدارة المجتمع. إن ما ينفي السمة القانونية للدولة هو لجوؤها إلى أداة العنف، كما إن قبول العنف من قبل افراد المجتمع هو تهيئة الظرف المناسب لتحويل السلطة الشرعية إلى سلطوية استبدادية. وبقدر ما يصبح العنف حالة تلتجىء إليها دولة القانون، وتخسر بذلك شرعيتها، بقدر ما يكون هذا العنف لا عقلاني ولا أخلاقي. وبقدر ما ينتقل العنف إلى خارج القانون يصبح ارهاباً، والأرهاب هو حالة عنف عدمي مريض. وحينما يظهر العنف اللا اخلاقي واللا عقلاني في دولة القانون يتعين اصلاحه بسرعة ومحاسبة المسؤول عنه والوقوف على مسبباته وازالته، بينما الأرهاب، بالتعريف، يلغي دولة القانون، ويرجع المجتمع إلى نظام السلطة الاستبدادية والابوية[٢٤].

---

(٢٤) ما هو الإرهاب؟ نحو مساءلة فلسفية ـ فتحي المسكيني ـ دراسات عربية. عدد ١ / ٢ تشرين ثاني/ كانون اول ٩٧ ص ١٣-٢١.

١٦ . الموقف الثوري والدولة

اذا اعتبرنا التنظير الماركسي متشدد ضد الدولة، فإنه يفتقر لنظرية واضحة لشكلية الدولة، وهناك غياب في التنظير الماركسي للضوابط السياسية المطلوبة لشكلية الدولة بحيث يتمكن المجتمع من مراقبتها ومحاسبتها. فهو تنظير استند أصلا على اعتبار الدولة تنظيما مرحليا، وبالنتيجة ذوبانها وإزالتها، ولذا لم يعالج هذا الفكر إشكالية ظهور الدولة في المجتمع الرأسمالي، بل اعتبرها مسألة طارئة. فبقى موقفه من الدولة طوبائيا، يعتبرها كأداة قمع مرحلية، ولذا بقى عاجزا عن التعامل معها. وهكذا اتصف الموقف السياسي النظري، والتطبيقي العملي، في المجتمعات التي خضع تنظيمها إلى تنظير ماركسي، أو تأثر بها. ولانه كان فكراً وتنظيماً سياسياً معارضا للدولة بمفهومها الديمقراطي الليبرالي، لم يسع لتكوين المجتمع المدني، بل سعى إلى احباط تكوينه كلما سعت بعض الفئات والافراد إلى ذلك. وهذا هو سر عدم وجود موقف واضح ماركسي للتكوين السياسي للدولة المعاصرة، كما هو عدم وجود مفهوم واضح للديمقراطية. وهنا يلتقي الفكر الماركسي الثوري مع التنظيم السلطوي التقليدي كموقف من تكوين دولة القانون والتمثيل، المتداخلة مع المجتمع المدني، كما يلتقي مع مفهوم السلطة السلطوية. هذا لا يعني إن معارضة الماركسية للدولة كانت تنحصر في مسألة مرحلية الدولة وذوبانها، بل امتدت إلى إصلاح الوضع الاقتصادي والاهتمام في الرعاية الاجتماعية والتعليم. فأعتبرتها اصلاحات لا تتحقق في ظل النظام القائم الرأسمالي، بل فقط عند تغييره إلى نظام كلياني بصيغة جديدة. وبتحقيق هذا النظام تتحقق العدالة الاجتماعية كنقطة في تاريخ تطور البشر، أي يتوقف التاريخ عند هذه النقطة، ولذا يتعين أن تعتبر، حسب هذا المفهوم، كل حركة سياسية واصلاحية قبل هذا فهي مرحلية. وهنا مصدر الطوبائية الخلاصية في المفهوم الماركسي لتطور المجتمع[٢٥]، وهو كذلك سبب فشل إدارتها في تكون دولة ديمقراطية معاصرة. وهو التنظير الذي هيأ ظهور السلطات الشعبوية والثورية، ولا فرق إن اخذت هذه الدول صيغ علمانية أم لاهوتية. فالحزب الثوري، سواء علماني كالشيوعي، أو لاهوتي كالخمينية يسخر الآليات الديمقراطية لغرض الوصول إلى السلطة وعند ذاك يعطل هذه الآليات ويسخرها لمقاصده. أو بقدر ما تكون قائمة يستبدلها بآليات شعبوية التي تسخر تفاضل مغالي في مفهومها للشعب والمجتمع عامة. ففي الدستور الايراني الخميني، مثلا، ألغيّ مفهوم الفرد في المجتمع، واستبدل بمفهوم «الشعب المؤمن» فأصبح الإيمان يحدد موقع الفرد في المجتمع، وبهذا الغيت إرادة الفرد وأنتقلت السيادة إلى الله، أو من يمثله تمثيل مباشر على الأرض، وهم مجموعة من آيات الله. ويوضح الخميني هذا المبدأ بقوله: « حيث لا تحل ولاية الفقه الإسلامي يحل الزنى . . الزناة لا يختفون إلا حين يعين الله سلطانه»[٢٦].

---

(٢٥) المجتمع المدني، دراسة نقدية ـ د. عزمي بشارة. ـ مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٩٨ ص ١٨١ .
(٢٦) «لماذا انتهى اصلاح خاتمي الى طريق مسدود» ـ ورويا بوروماند ـ ابواب، عدد رقم ٢٨، ص ٥٠ .

١٧ . الفكر الثوري العسكري

وحينما يدخل العسكر طرف في الممارسة السياسية، خاصة حينما يكون دخولهم بالاشتراك مع حكومات ثورية، اول ما يحققه هو تصفية المتبقي من المؤسسات الدستورية والمدنية، اضافة إلى استنزاف موارد القطر المادية والفكرية في مغامرات عسكرية التي تستنزف الاموال اللازمة لعملية التنمية وإلى احباط النمو المتوقع أو المؤمل. فأحبطت النقلة المتأملة التي تأسست من اجلها دول دولة القانون في العشرينات في العراق وغيرها من البلدان العربية.

إن الفكر الثوري العسكري لا يفكر بتحقيق الامن والاستقرار عن طريق التعددية المتجانسة، أي عن طريق دولة القانون والمجتمع المدني، التي تؤمن التوازن المقبول بين الاطراف المختلفة. بل يرجع تفكيرهم وتصوراتهم، وحلولهم، إلى حلول المجتمع التقليدي السلطوي الابوي، أي الهيمنة على تعدد الاراء واختلاف الميول، فيقدم على توحيدها، وتعطيل الاحزاب وتنظيمات المجتمع المدني المستقلة عن هيمنة السلطة. ولذا يلتجىء هذا الفكر إلى خنق المؤسسات والمنظمات وحلها تدريجيا، واحتكار قيادة سلطة الحكم حصراً بالفئة المستأثرة بالحكم أو الحزب الواحد.

١٨ . الشعبوية والدولة

الشعبوية حالة معينة، ومحددة في الوقت، لنوع من التماسك الاجتماعي. كنا أشرنا سابقا بأن التماسك الاجتماعي في العراق مبني على علاقات عامودية، ولم يتفرع منها تنظيمات افقية إلا قليلا، وقد احبط توليدها ونموها في العهد الدستوري الديمقراطي. لذا كان التماسك غالبه عامودي، متصف بطائفتين رئيسيتين: اولا، السلوك الفئوي الضيق والمتعصب عند العقل السني، والذي دائما في انتظار الحاكم الصالح، ويقابله تماسك فئوي آخر ضيق ومتعصب وهو الشيعي، الا أن هذا الاخير يتصف إلى حدا ما بالغيتوية. (الغيتوية من الغيت ghetto، وهو الحي الاقليات اليهودية، وتبعا يدل على العقل المغلق في الحي الذي يسكنه، فتكون الجماعة في انتظار الخلاص الرباني باعتباره شعبا يتميز عند الرب، لذا يتمتع بوعد الخلاص دون غيره، فلا يسعى ليؤلف لذاته فكرا سياسيا الذي يسخره لمقاومة إستلاب حقوقه وتحرير الجماعة). وخلافا لهذا النوع من التماسك المغلق والضيق هو التماسك الشعبوي، وحينما يكون الاول خامد، في انتظار غيبي، يكون الثاني هائج لا عقلاني.

تظهر الشعبوية في المجتمعات بصيغ متعددة وتتصف بانها تماسك طارىء، ويتألف من افراد لا يكونون بالضرورة منسجمين في الطبقة والمقام والعقيدة، بل إيا كان اجتماعهم بسبب ظرف طارىء ومحدد ليلبي حاجة نفسية. لذا فإنه تضامن طارىء لا عقلاني. إن مصدر لا عقلانية هذا التماسك أو التجمع كونه لا يتمتع لا بفلسفة ولا بعقيدة ولا بقيادة مسبقة، ولذا ينجرف الفرد العاقل والمتعلم والجاهل في حالة رد فعل معينة تحدث تجمعاً غير مستقر من قبل افراد غير مستقرين، لذا فبقدر ما هو رد فعل بقدر ما ينتهج سلوكيات تحقق غايتها بسرعة

وتركد بعد ذلك، ولذا فهي سلوكية عنيفة غريزية وحشية. وتتمثل هذه السلوكيات بالكو كلوكس كلان ku klux klan والمنظمة المناهضة للاجهاض في امريكا، وهوليغانية Hooliganism كرة القدم في انكلترة وغيرها، والشغب الشعبي الذي يفور احيانا لغرض السرقة في المحلات التجارية والشوارع والبيوت والتي تظهر بين حين وآخر كما ظهرت في بغداد سنة ١٩٤١ (فرهود اليهود).

وحينما كان إفساد القانون، الذي كانت سببه المباشر الفئة العسكرية الهاشمية وجماعتها في العراق، تحقق تحت ظل نظام محدد بدستور، ومظلة الإدارة الاستعمارية البريطانية، كان إفساداً محترساً، ويكبت، أو تخفف حدته، بين حين واخر، ولهذا السبب لم ينحدر النظام الملكي في العراق إلى الصيغة الشعبوية. ولكن ما أن استلمت السلطة حكومة عسكرية ثورية في ١٩٥٨، ومعها زالت المظلة البريطانية، حتى تغير نوع الافساد واصبح علنياً، ويتفاخر به الزعيم، ويجري التهليل لاجراءاته اللا قانونية في الغاء القانون[٢٧] من قبل الشارع الشعبوي.

وقد تجلى الانهيار السياسي للدولة الدستورية بصيغة شعبوية صارخة بما قامت به محكمة الثورة التي ترأسها فاضل عباس المهداوي، حيث جعلت من قاعة المحكمة ساحة شعبوية. لم تتجاوز هذه المحكمة على استقامة القضاء ومبدأ الانصاف وعدالة القانون وإهانة المتهم فحسب، بل جعلت من قاعة المحكمة ساحة لجلد الآخرين، حيث يعرض الفكر السياسي المخالف والمعارض بصيغ هزلية، ويذبح المتهم أمام الجمهور المغتبط بهذه المجزرة للفكر والانصاف والاحترام المتبادل للفرد الاخر الذي كانت انبنت عليه المفاهيم الليبرالية للسياسة الديمقراطية، وحقوق الإنسان عامة.

وكان جمهور المحكمة المتفرج والفعال ليس المثقف والتقدمي والشيوعي في داخل قاعة المحكمة فحسب، وإنما غالب الجمهور العراقي الذي التزم بالتلفاز وتبسمر يوميا ما دام المهداوي يسيء إلى مباديء القضاء الحيادية والانصاف.

ولم يمض على الثورة اسابيع حتى اقدم النظام الثوري على إجراءات شعبوية متعددة متعاقبة ومنها كان اعلان الزحف في التعليم. فحينما تم ذبح الفكر في محكمة الثورة عند تعطيلها الانصاف والعدالة، فقد تم تعطيل أداة انتاج الفكر بإفساد مؤسسات التعليم، ومن هنا عمت الشعبوية على مؤسسات الدولة.

وانتشرت هذه الشعبوية في الشوارع في المظاهرات الصاخبة التي ادت إلى هياج شعبي وقتل أشخاص كثيرين. وانسجمت شعبوية هيجان الشارع مع شعبوية السلطة، التي ترأسها عبد الكريم قاسم والتي تمثلت في خطاباته اليومية المملة، مع خطابات عبد السلام عارف المضادة لها والمشابهة لها في شعبويتها. لم تكن السلطة وحدها المحرك لهذه الشعبوية، بل اشتركت معها الاحزاب الثورية، ومنها الحزب الشيوعي. فقد ذكرت عصمت السعيد في

---

(٢٧) الدولة التسلطية في المشرق العربي، خلدون حسن النقيب ص ١٢٥ و١٢٦.

كتابها بأن مقتل نوري السعيد كان بحضور مفرزة عسكرية بقيادة وصفي طاهر، وهو عسكري ومرافق لعبد الكريم قاسم ومقرب له، وإن كان اشتراكه هذا صحيح، سيعني بأن ما حدث لجسد نوري السعيد بعد قتله قد اشتركت فيه السلطة مباشرةً.

لا يهمنا هنا ظاهرة الشعبوية في هذه الدراسة وماذا كان تأثيرها على المجتمع العراقي، بقدر ما يهمنا موقف الفكر التنويري والإنساني الذي كان يعارض في عهد دولة الدستور إفساد القانون. ونقصد بهذا قادة الحزب الوطني الديمقراطي وخاصة الجادرجي. أكيد كان الجادرجي وقادة الحزب يعترضون على هذه السلوكيات الشعبوية اللا إنسانية والوحشية بكل حدة الا أنها لم تكن إلا اعتراضات صالونية، واجتماعات حزبية غالبها مغلقة، ولم يسمع رنين صوتها خارج جدران صالون شارع طه. لا يسمع صوت المعارض والمعارضة، إلا في دولة القانون، ولا محل لهم في الشوارع الشعبوية أو الدول الكليانية.

١٩. الطبقة الوسطى ودورها السياسي

انجبت الطبقة الوسطى في العهد العثماني مجموعة من الضباط لم يكن لمعظمهم معرفة بالمفاهيم التنويرية والتقدمية والاشتراكية، بل كانوا ضباطاً اغلبهم اشباه اميين في هذه المجالات. وكان من محض الصدفة أن توافقت مصلحة الإدارة الانكليزية، مع جهل المجتمع العراقي عامة بمفهوم القانون والممارسات السياسية العامة، فتمكن هؤلاء الضباط من تحقيق طموحاتهم في الاستيلاء على السلطة والانتفاع منها والاستئثار بها. ويتمثل هذا في زمرة كانت مستأثرة اكثر من غيرها، والتي اخذ يقودها نوري السعيد وجعفر العسكري وجميل المدفعي. إن ظروفاً اجتماعية واقتصادية متعددة ومتراكمة، هي التي ساعدت على حصول هؤلاء مقام القيادة السياسية.

لقد بدأ دخول الاقتصاد الرأسمالي إلى العراق بعد منتصف القرن التاسع عشر، وخاصة بعد احتلال القوات البريطانية للقطر خلال الحرب العالمية الاولى، وبعد أن هيمنت الإدارة البريطانية على اقتصاديات العراق. إلا أن دخول هذا النمط من الاقتصاد في المجتمع العراقي، لم يتمكن من تكوين رأسمالية مستقلة، أذ كان هدف إنعاشه من قبل الإدارة الانكليزية أن يكون تابعا لها أصلاً. فكان التنظيم الاقتصادي، وتكوين فئة تتعامل مع متطلبات الاقتصاد الرأسمالي، وتكوين الطبقة الوسطى الصناعية والمتعلمة، مما جعلت الممارسات الاقتصادية لهذه الطبقة، وفكرها البرجوازي الناشيء عامة، تابع منذ البدء للرأسمالية الاوربية، وللادارة الانكليزية خاصة، فكان دوره هامشيا في تنظيم تكوين الدولة الجديدة. لذا تمكنت تلك الزمرة من العسكر أن تحتل المواقع القيادية بالاتفاق مع الادارة البريطانية والملك فيصل.

ومنذ بدء تكوين هذا الاقتصاد الرأسمالي والتنظيم السياسي لم تظهر معه طبقة برجوازية مدركة لموقعها ودورها في المجتمع كما ظهرت في اوربا، كما لم تدرك هذه الطبقة ما يتعين أن يكون عليه دورها السياسي عندما تتمركز فيما بعد. ويعني هذا إن نشوء وتطور الاقتصاد

الرأسمالي في العراق والفكر البرجوازي الليبرالي كان معوقاً منذ بدء تكوينه من قبل متطلبات مصالح الاقتصاد البريطاني وهيمنة زمرة عسكرية على نظام الحكم(٢٨).

إن ظهور الاقتصاد الرأسمالي مع طبقة برجوازية تنظمه وتديره وتطوره يعني في واقعية التكوين السياسي سيؤدي بالنتيجة إلى استبدال القيادة السياسية التقليدية، من قيادة سلطوية لا تمثيلية إلى سلطة برلمانية قانونية. هذا ما لم يحض به الاقتصاد الرأسمالي الناشيء.

وهنا نذكر بأن الدور المهم في تحقيق مراحل تأسيس دولة القانون في العراق، ومناقشة مسودات الدستور واعتماده فيما بعد، تم من قبل مجموعة من المتعلمين والمحامين والمهنيين الاخرين. ولم تكن سلوكياتهم، في تلك المراحل الحرجة والعصيبة من دور التكوين، متوافقة تماما مع ما كانت ترتاح اليه الإدارة البريطانية، كما لم تكن سلوكيات هؤلاء مذعنة لهذه الإدارة. وظهر من خلال المناورات السياسية التي كانت تدور في الخفاء، والتي اشتركت فيها الإدارة الانكليزية والملك فيصل وهؤلاء السياسيون، كما اشترك فيها العسكريون الشريفيون، بأن هؤلاء العسكر كانوا اقدر من غيرهم على تلبية متطلبات الانكليز، أو كانت سلوكياتهم ومساوماتهم اقرب لما كانت الإدارة الانكليزية والملك فيصل يرغبان بأن يحصلا عليه، بما في ذلك الخبرة الإدارية التي كانوا يتمتعون بها. ولم تقتصر تلك المناورات السياسية على تهيئة الصيغ النهائية لهذا الدستور فحسب، وتاريخ إقراره، بل شمل كذلك الاتفاق مع شركات النفط، ومسألة الحدود مع تركيا. وهكذا تمكنت هذه الزمرة من العسكر أن تحتل بسهولة المناصب القيادية في الدولة.

إلا أن هذه الظروف السياسية التي احاطت بحقبة تكوين الدولة العراقية، لم تكن السبب الوحيد، أو السبب الفعال الذي مكن هؤلاء العسكر من الاستيلاء على القيادة السياسية، بل يرجع السبب الاكثر فعالية إلى ضعف الطبقة الوسطى في العراق، أي ضعفها كقوة لها دور في القرار السياسي، وتبعا لهذا فقدانها الخبرة في الممارسة السياسية، وافتقارها حتى إلى النزعة لها. لقد اتصفت هذه الطبقة، بحالتها التقليدية، كما كانت تحت الحكم العثماني وقبل ذلك، بخلل متأصل في تكوينها، أو في التكوين القيادي للمجتمع العراقي.

وقد لازم هذا الخلل المجتمع منذ عدة قرون، ذلك إن هذه الطبقة الوسطى تفتقر إلى علاقة حيمية أو علاقة مصالح مع قوة أخرى قادرة على الدفاع عن مصالحها، حينما تكون مهددة من الداخل أو الخارج. ويعني هذا أن يكون من بين افراد هذه الطبقة من فئة العسكر، اقرباء لها، ولذا لهم مصالح عامودية مشتركة، إضافة إلى المصالح الافقية الاقتصادية والوجدانية، ما يبرر قيامهم بدعم متطلباتها امام الحاكم كلما اراد هذا الاستخفاف بالسلطة واحتكارها والاستئثار بمحصلاتها.

---

(٢٨) النظام الابوي ـ هشام شرابي ص ٢٣.

إنها حماية عسكرية لا تتمتع بها الطبقة الوسطى ويفتقر اليها المجتمع العراقي عامة. فمنذ أن دخلت الجيوش العربية الفاتحة بقيادة قريش إلى العراق، كان افرادها وقادتهم من القبائل القريشية العربية حصرا، ولم يسمح للمجتمع العراقي، لا الطبقة الوسطى منه، ولا التجار والمزارعين، ولا عامة الناس، بالاشتراك في تكوينه، ناهيك عن الاشتراك في قيادته. وعندما ضعفت هذه القوة الضاربة القريشية، قامت بتجنيد مليشيات تركية للدفاع عن الحاكم، وبعدها، عدا فترات وجيزة لدول المماليك، جاء الاستتباع العثماني مع جيوشه وقادة هذه الجيوش. فبقيت الطبقة الوسطى العراقية، صاحبة الاسواق والتجارة والمزارع، في المدن وخارجها، طبقة مجردة من الحماية، فخضعت للسلطة.

وربما من اهم عوامل ضعف هذه الطبقة وعجز انضاج برجزتها لانها كانت تستند على قاعدة اقتصادية حرفية وتجارية، وقد استنزفت طاقاتها في انتاج معدات عسكرية ولوازمه، اضافة إلى السلع الكمالية التي زينت قصور الارستقراطية العسكرية القريشية وبالتالي عسكر الدويلات اللاحقة، واخيرا العثماني. اذ انها كانت طبقة مغلولة الأيدي من جراء السياسة العسكرية المتصفة بطابع الابتزاز الاقتصادي للموارد الاقتصادية والمهيمنة على غالب مراحل الانظمة الخلافية. مع ذلك، عند ظهور الدولة العباسية حصل تغيرا جذريا لموقع الطبقة الوسطى الاقتصادي والاجتماعي لفترة قرن ونصف قرن، وخاصة في دور خلافة المأمون، حيث تحقق تطور في فكرها وظهرت المعتزلة واخذت موقع قيادي في صناعة الايديولوجية، التي اصبحت خلال فترة ثلاثة خلافات ايديولوجية الدولة الرسمي. وبعد مرورها بمرحلة لاحقة من انحسار وهيمنة عسكرية، تمكنت من تحقق انفتاح آخر مبرجز مشابه للاول. وهكذا من مجموع اربعة عشر قرن، لم يكن دور للطبقة الوسطى في صنع قرار إدارة المجتمع إلا ثلاثة قرون أو أقل، فعجزت عن انضاج برجزتها الفكرية والاقتصادية. وبقيت تابعة للسلطة، وخاصة العسكر، وذلك لان الميزان التجاري بقى يعتمد على الواردات وليس الصادرات، كما يعتمد على استغلال مناجم الذهب والفضة لفترة طويلة من حكم الخلافات، اضافة إلى انها لم توظف رأسمالها المتراكم بل اكتنزته في اقتناء العقار.[٢٩]

ادت هذه العوامل وغيرها: فقدان حماية عسكرية ونهضة برجوازية لم تنضج، اضافة إلى امتداد عصر الانحطاط لعدة قرون إلى جعل الطبقة الوسطى تابعة اقتصاديا على الارستقراطية والعسكر، ومما جعل حمايتها تابع إلى عسكر لا يتعاطف معها ولا تتعاطف معه، كما كانت تابعة إلى فكر لاهوتي لا يتوافق مع متطلبات اقتصادياتها للحرية وللانفتاح التجاري والفكري.

فأخذت بمرور الزمن تؤلف هذه الطبقة لذاتها مرجعيات فكرية، تدعم الاستتباع أو تبرره، واحيانا تمنحه شرعية لاهوتية، بما في ذلك مفهوم التقية المعتمد صراحة عند الطائفة الشيعة والمعتمد ضمناً عند الطائفة السنة، ومختلف التصورات الخلاصية. اذن بوضعها مثل

(٢٩) سوسيولوجيا الفكر الاسلامي/ طور التكوين، محمود اسماعيل، الانتشار العربي ص ٨١.

هذا من الضعف، لم تأتلف مع الجيش، ولم يتكون عندها تقليد للانتماء اليه، ولا تقليد للدفاع عن نفسها وعن مصالحها وتقليد للمقاومة ضد من يتجاوز على مصالحها ويذل مقامها ويهين إنسانيتها. وهكذا كانت طبقة مستتبَعة في واقع معيشها اليومي، وتحمل مرجعية فكرية تبرر هذا الاستتباع أو تذعن له، وهي دائما في انتظار قوة خارجية تطل عليها وتمنحها الخلاص من واقعها المستتبع، سواء كانت هذه القوة دنيوية أو عليانية.

لذا، عندما تشكلت الحكومة العراقية وبدأت الطبقة الوسطى تتقدم نحو نظام رأسمالي صناعي وتجاري، لم يكن لديها قوة ضاربة تحميها من الزمرة العسكرية التي هيمنت على قيادة الدولة. فأخذت تواجه السلطة الجديدة من موقع مكشوف، كما كانت تفعل الطبقة الوسطى التقليدية من قبلها تواجه السلطة العثمانية وسلطة خلفاء قريش قبلها من موقع مستسلم. مع ذلك، وعند تشكيل الجيش العراقي من قبل هذه الزمرة العسكرية ذاتها، تشجع بعض افراد الطبقة الوسطى المتعلمة والناشئة، وانتمى إلى الجيش العراقي، ومن بين من انتمى، وغالبهم من الطائفة السنية، كمثال، عبد اللطيف نوري وحسيب الربيعي ونجيب الربيعي وغازي الداغستاني. إلا أن انتماء هؤلاء كان حالة متفردة ونادرة. اذ كان أغلب من انتمى إلى الجيش من ابناء الريف دون الطبقة الوسطى وهدفهم التعليم والتوظف. وبعد ١٩٤١ خاصة، ظهر للطبقة المستأثرة بالحكم، بأن انتماء افراد من الطبقة الوسطى إلى الجيش، جعل منها قوة ربما سيكون لها موقف سياسي متعاطف مع طموحات المجتمع العراقي، خاصة مسألة استقلال العراق من الاستتباع البريطاني. ومن هنا وضع نوري السعيد سياسة جديدة للتجنيد. فإتجهت هذه السياسة إلى تشجيع ابناء الريف دون الطبقة الوسطى من المدن على دخول الجيش، ومن طائفة السنة حصراً، وربما كان ذلك عن طريق اتفاق ضمني بين نوري السعيد وبعض المتنفذين في المناطق السنية، مثل مولود مخلص وعبد الرزاق منير. كان هدف الاول ابعاد الطبقة الوسطى الحضرية خاصة البغدادية من دخول الجيش، وهدف الاخرين تهيئة مجال الدراسة والتوظف إلى جماعاتهما من ابناء الريف. ادى ذلك في النتيجة إلى عدم ضرورة وجود توافق بين المصلحتين: من جهة، مصلحة الطبقة الرأسمالية والطبقة الوسطى اللتين كانتا في دور النشوء واكتساب التطلع البرجوازي في التعامل الليبرالي والديمقراطي، ومن جهة أخرى، مصلحة هؤلاء المنتمين للجيش التي تنحصر غالبا في التوظف.

وهذا مما فاقم أن تصبح هذه الطبقة مجردة من حماية القوى ضاربة، قوة تتعاطف مع مصالحها، وتدعمها عند معارضتها للزمرة المستأثرة بالحكم، وبالتالي استبدالها برجال من بين افرادها. واضافة إلى هذا، كان التجنيد الزاميا، مما جعل هذا الانتماء ينظر اليه بأنه ذو مقام دوني في المجتمع، وتبعا لذلك اصبح هؤلاء المجندين مغتربين عن المجتمع وعن همومه عامة. ولم يفرق لهؤلاء المجندون إن كانت الزمرة في الحكم لا تتوافق سياساتها مع متطلبات النمو الاقتصادي والتقدم المعرفي والاجتماعي، بل كانوا أساسا مغتربين عن مصلحة الوطن عامة، ومنصرفين إلى شؤونهم الخاصة في معيشهم اليومي وإلى انتماءاتهم العمودية وحصرا العائلية

والطائفية والقبلية. وبهذا فقدت الطبقة الوسطى الناشئة ذات التطلع البرجوازي بحكم تطورها الاقتصادي، الدعم المعنوي والعسكري حينما كانت تتعرض إلى الاضطهاد من قبل القيادة السياسية المستأثرة بالحكم.

وجدت الطبقة الوسطى بعد ١٩٥٨، كما وجدت المعارضة الليبرالية التي تؤلف الفكر الطليعي فيها، نفسيهما في مواجهة حالة غير متوقعة، غريبة عنهما، لانها لم تكن قائمة في مخيلة مرجعيتهما السياسية. فقد ظهرت مع الثورة دولة ثورية شعبوية. فإنقسم المجتمع العراقي المفكر، إلى شطرين متضادين، من جهة شعبوية عبد الكريم قاسم مدعمة بشعبوية الفكر اليساري، الشيوعي خاصة، وفي المقابل شعبوية عبد السلام عارف مدعمة بشعبوية الفكر القومي عامة. وكان الجمهور متفرجاً احياناً، واحياناً اخرى مسخراً من قبل احد الاطراف. المهم هنا بالنسبة الينا مرت اسابيع على الثورة ولم يتوضح للجادرجي وجماعته بأن هناك لا فرق من حيث الجوهر بين هاتين الشعبويتين، ولم يتبين هذا بوضوح الا بعد أن كلف المهداوي وترأس محكمة الشعب. إذ، كان التصور في الوهلة الاولى إن تلك الاحداث التي رافقت الثورة في ايامها الاولى ما هي إلا محصلات طبيعية لنشوة التخلص من استبدادية نوري السعيد والطغمة المستأثرة بالحكم.

وجد الفكر المعارض الليبرالي والإنساني نفسه يجابه حالة تختلف جوهرياً لما كان يجابهه في الماضي. فقد أصبح يجابه عسكراً لا يتعاطف معهم في مفهومه لإدارة المجتمع، بل يجابة دولة عسكرية. فبينما كان في الماضي يجابه دولة قانون افسدت، مع قوة ضاربة لا تتعاطف معه ولا مع الدولة، إذ كان دور العسكر آنذاك يؤلف جهازا قمعيا ضمن تنظيمات الدولة. تغير كل هذا، فأصبح يجابه دولة شعبوية، قادتها عسكر، لذا فهي تؤلف بحد ذاتها قوة قمعية، وشعبويتها مدعمة من قبل احد الاطراف الثورية، تارة شعبوية الجانب التقدمي بقيادة الحزب الشيوعي، وتارة مدعمة بشعبوية الجانب القومي بقيادة إحدى تنظيماته.

لم يكن للفكر الليبرالي والمعارضة الديمقراطية، واقصد الجادرجي وجماعته، الحزب الوطني الديمقراطي، خبرة تؤهله للتعامل مع دولة وشارع شعبويين، ولم يمتلك ذلك الفكر التنظير السياسي ليتمكن من تحديد موقف مناسب منها، سوى الرفض والرجوع إلى سياسة الانزواء. لقد اختلفت وتطاحنت الاتجاهات الثورية فيما بينها، وسعت كل منها للاستئثار بالسلطة دون غيرها، عن طريق التعذيب والقتل الفردي والاعدامات والتصفية الرسمية، والتشهير الاعلامي ضد الاضداد ـ «اعداء الشعب». ومهما اختلفت هذه الاحزاب الثورية في اهدافها الآنية، وتصوراتها لكيفية إدارة السلطة، فإنها كانت متفقة على تغيير نظام الدولة، من النظام القانوني إلى نظام سلطوي. ذلك إن الهدف البعيد عند كلا الجهتين، اليسارية واليمينية، هو تحقيق مجتمع طوبائي، عن طريق تصور خلاصي، حيث يكون القائد، الحزب والزعيم، أوصياء على المجتمع، ويبقى المجتمع، كما كان لعدة قرون، مستتبَع ومستلب الإرادة.

٢٠ . الليبرالية في ادب الجادرجي ومواقفه السياسية

لقد ورد مصطلح الليبرالية في هذا الاستهلال مرات متعددة، وقد جاء كما لو كان يرد مصطلح الليبرالية في نصوص ادبيات الجادرجي وجماعة الاهالي والحزب الوطني الديمقراطي، أو كما لو اعتمد بوضوح من قبلهم كمبدأ سياسي. وإن رجعنا إلى هذه الادبيات فلا نجد فيها استعمال هذا المصلح. هذا ما يتعين توضيحه عن طريق الإشارة إلى البعض من مبادىء الليبرالية.

إن قراءة متفحصة لما كتب الجادرجي، وتفحص سلوكيات ممارساته السياسية ستشير لنا بأنه لم يكن فقط مؤمنا بالديمقراطية والاشتراكية، كما كان يؤمن بها غالب جماعة الاهالي واعضاء الحزب الوطني الديمقراطي، فقد كان نسبة اليه بالذات كفرد، تستند مبادئه وممارساته السياسية والشخصية على نسيج ليبرالي، وهو كذلك الامر في درجات متفاوتة لدى البعض من قادة الحزب الوطني الديمقراطي، وإن لا تنطبق هذه الصفة على اعضاء الحزب عامة.

إن مفهوم الليبرالية في الحقبة التي مارس بها الجادرجي وقادة الحزب، كان مفهوما، ولم يزل إلى حد كبير، يتنوع حسب الاقطار والظروف السياسية. فمثلا في بعض اقطار امريكا الشمالية مفهوم الليبرالية هو حرية الفرد من الدولة، وحقه امتلاك السلاح والدفاع عن نفسه، وحرية العمل دون مراعاة البيئة ـ وهو نوع من اليمينية المتجذرة. وفي مناطق اخرى من امريكا الشمالية، تعني الليبرالية نوع من حكومة الرفاهة، أو نوع من الاشتراكية ـ أي صنف من اليسارية المتجذرة.

وفي غالب الادب السياسي والاجتماعي في العالم العربي، حينما يشار إلى الليبرالية تقترن بالانظمة التي كانت قائمة بين الحربين، فهي انظمة تابعة لتنظيم استعماري ورأسمالي، ولذا يفهم عادة بالليبرالية بإنها نظام رجعي، لا قومي، يخدم الاستعمار وتتوافق مصالحه مع مصالح الاستعمار. وربما هذا هو احد اسباب عدم ورود تعبير ليبرالي في ادب جماعة الاهالي والحزب الوطني الديمقراطي. ومن جهة اخرى، يتعين أن ننتبه بأن الفلسفة الليبرالية، كموقف فكري من الوجود وحرية الفرد والتفرد ومن وظيفة الدولة الديمقراطية، تتناقض جذريا مع الفكر التقليدي والتوحيدي، سواء أكان يساري أم يميني.

مع ذلك، إن اشرنا لبعض المبادىء التي يعرضها المنظرين الليبراليين، سيتضح عند قراءة هذا الكتاب، بأن بعض هذه المبادىء، أو أسسها العامة، تؤلف نسيج فكري استند عليها ادب الجادرجي خاصة والبعض من قادة الحزب الوطني الديمقراطي في سلوكياتهم لسياسية. وفيما يلي بعض الملاحظات حول مفهوم الليبرالية المعاصرة.

٢٠ . ١ . العلاقة الصفرية واللا صفرية، وتكون تماسك افراد المجتمع

وربما سيكون من المفيد أن نبتدأ بتعريف العلاقة الصفرية واللا صفرية. فهناك صيغتين من العلاقة بين أيّ كيانيين حيين، وهي علاقة يعيها الإنسان اكثر من الكيانات الحية الاخرى.

ففي حالة الصيغة الاولى، العلاقة الصفرية، يكون مجموع محصلة مصالح الطرفين صفر، فيساوي ربح لدى طرف معين الخسارة لدى الطرف الثاني، وهي حالة اشبه بلعبة القمار، فهناك رابح وخسران في نفس اللعبة.

بينما في الصيغة الاخرى من العلاقة، اللا صفرية، يكون ربح طرف ما لا يعطل ربح الطرف الاخر، ولذا تفترض هذه الصيغة عدم تعارض المصلحتين أو يمكن توازنها وتسويتها وتخفيف حدتها.

٢٠ . ٢ . التفرد والتماسك

إن هاتين العلاقتين ليستا من محض الخيال وإنما تتأسس على جوهر التكوين الاجتماعي، لان الوحدة الاساسية لتكوين المجتمع هو الفرد. ولكل فرد كيان فكري وبدني وعاطفي ومزاجي يتفرد به، وتبعا تتفرد مصالحه عن الفرد الاخر. إن الهمّ الاول للوجود هو تأمين معيش آمن ومريح وممتع، ولذا يكون مختلف تعامل الفرد مع عالمه المعيش، في شتى إفعالاته، تتميز بخصوصيته، سواء كان واع بها أم لا. وهذا يعني هناك خصوصية لكل فرد، فيؤدي الوعي بها إلى تعارضها مع خصوصية الفرد الاخر.

إلا أن الفرد بحكم كونه كيان اجتماعي، وبقدر ما تتشابه مصالحه مع الاخر ينجذب ويؤلف فئات متماسكة. ومن هنا تتقدم المجموعة وتهيء نظام هدفه يؤمن هذا التماسك. إن ما يحقق الانجذاب والتماسك الفئوي هي المتشابهات في الهموم والمواقف، ومنها: الترابط السلالي، وترابط المصالح، والتشابه في القيم والعقائد والسلوكيات، والتي تأخذ صيغتين: العامودية كالامة والقوم والقبيلة والطبقة والعائلة وغيرها، والصيغة الاخرى، كالمصالح المهنية والتجارية والفكرية والتعليمية والبيئية والرفاهية.

ويفترض في كل من هذين الصيغتين تخضع خصوصية الفرد إلى متطلبات تكوين تماسك متجانس بين افراد الفئة، لتتمكن من مواجهة كتلة الفئة الاخرى، وتأمين مصالحها.

اذن هناك صيغتين لتعامل الفرد مع عالمه الخارجي: ١ . فذية خصوصية الفرد، وهو الوجود الذي يؤمن تفرديته، وتنافره ضد الاخر. ٢ . الانجذاب نحو التماسك مع الاخر، وهو الوجود الذي يؤمن مجتمع أو فئة متماسكة تؤمن مصالحها ضد مصلحة الفئة الاخرى. فبدون الصيغة الاولى، التفرد: يفقد الفرد خصوصيته وتبعا إنسانيته؛ ودون الاخرى، التماسك: يفقد الفرد التكوين الاجتماعي فإنسانيته.

٢٠ . ٣ . مواجهة مأزق تناقض المجتمع المركب

ففي المجتمع المركب، تعيش هذه المتناقضات في تركيبات تماسكية عامودية، غالبها لا تلتقي ولا تتعاون، ما دامت هي عامودية في موقفها من الاخرى، لانها تفترض مصالح متضاربة. ولذا هناك تضاربا متأصلا في تكون المجتمع المركب، وهذا ما يفسد التماسك

ضمن المجتمع المعين. فتؤدي حالة اجتماعية كهذه إلى فوضى، وارباك متكرر للتماسك الاجتماعي وعنيد بقدر ما تكون المصالح متضاربة.

٢٠ . ٤ . تكوين التماسك العامودي والافقي

إن الحل التقليدي لهذا المأزق المتأصل في تكوين المجتمع هو هيمنة فئة معينة على السلطة واخضاع الفئات الاخرى لإرادتها ومصالحها. ومن هنا تسعى الفئات المستلبة من إرادتها ومصالحها الإحاطة بسلطوية تلك المتسلطة عليها لتأخذ محلها وتصبح هي بدورها الفئة المتسلطة، وهكذا تنتقل السلطة، في المجتمع التقليدي، من فئة إلى اخرى عن طريق الحروب والمؤامرات والعنف والغدر والثورات والقتل والغزو والنهب والاغتصاب وإبادات جماعية. ولقد وصف ابن خلدون صيغة ما لمأزق هذه المتناقضات وكيفية تأمين هيمنة فئة معينة على الفئات الاخرى والسعي لإدامتها.

وقبل هذا تقدم الفكر الفلسفي الاغريقي وواجه هذا التناقض المتأصل في تكوين المجتمع، واقدم على مساءلتها وناقش علانية اشكالياتها الإنسانية، أي طرح مسألة كيفية تحقيق العدالة بين الافراد والفئات، وكيفية تحقيق بيئة اجتماعية مناسبة لتمكين الفرد من تحقيق انجازاته الفكرية والفنية والعلمية. طرح افلاطون مفهوم التماسك الاجتماعي المتجانس، أي ايجاد تنظيم تكون فيه مصلحة الفرد خاضعة إلى مصلحة المجموعة. وحسب هذا المفهوم، وبتحقق مصلحة المجموعة، يُؤمَّن للفرد ظرف تحقيق مصلحته.

ولكن ارسطو اعتمد موقفا مغايرا تماما، وبيَّن هناك مصالح متباينة ومتضاربة بين الافراد متأصلة، وخاصة الطبقية والمهنية. اذن السياسة، على ضوء هذا المفهوم هي التعرف على واقعية تضارب المصالح وايجاد حلول المناسبة لتخفيف حدّته، لا اخضاع جميع المصالح إلى مصلحة عامة مفترضة. لذا لا يجوز عند ارسطو تجاوز مصالح الطبقات واخضاعها إلى مفهوم موّحد، كما عند إفلاطون وكما هي عند واقعية الحكم الاستبدادي والتوحيد ي والكلياني في مختلف صيغه القديمة والحديثة، اللاهوتية والعلمانية. وبسبب هذا الموقف النظري يعتبر ارسطو مؤسس مفهوم الدستور، أي تهيئة عقد اجتماعي يحدد خصوصيات مختلف المصالح وينظم العلاقات فيما بينها(٣٠).

٢٠ . ٥ . ظهور الحداثة والمفهوم الليبرالي لتكوين المجتمع

ولم يحدث تقدم لمفاهيم ارسطو في السياسة وتكوين المجتمع إلا مع ظهور الحداثة ومعها تأسيس الفكر الإنساني والليبرالي. ويعتبر هوبس Hobbes المؤسس الحقيقي لمفهوم الليبرالية حينما يقول بأن الافراد في الطبيعة متساوين، وعليه يتعين أن يستند القانون على مفهوم الحق الطبيعي. كما عرف المجتمع المدني حسب مفهوم الحق الطبيعي، أي للفرد حق طبيعي مقترن

---

(٣٠) Liberalism, John Gray، ص ٤ ـ ١٢.

بوجوده كإنسان، لا يجوز حرمانه منه، كحق الوجود والتعبير والحركة والملكية والتجمع. وبعد هوبس نظر لوك بأن يتعين أن يكون المجتمع متكون من افراد احرار متساوين امام القانون، ومتحدين في احترام بعضهم البعض، وإن كانوا مختلفين في الاهداف[٣١].

إن آلية تحقيق هذا المجتمع هو تأسيس التنظيم الافقي في المجتمع، أي تهذيب التناقضات في العلاقات العامودية الفئوية، وتخفيف حدتها عن طرق استحداث تنظيم افقي ينظم مصالح عاموديات الفئات. إن وظيفة التنظيم الافقي هو اخضاع العموديات إلى تنظيم محايد ومنصف نحو مختلف المصالح المتضاربة. إن القاعدة الفكرية لاستحداث التنظيم الافقي هي ممارسات الحوار الشفاف والتسوية والتعامل المنصف مع الاخر. ويتحقق هذا التنظيم عن طريق استحداث مؤسسات حيادية لا مسيسة أو فئوية، وهي المؤسسات المدنية والتي بموجبها يتألف المجتمع المدني، المتمثلة بالقضاء الحيادي والجمعيات والنوادي والاعلام الحر.

فالتنظيم الافقي المدني الذي يدعو له التنظير الليبرالي لا يلغي المنظمات التي تدعم مصالح الفئات، كالنقابات والاحزاب والتنظيمات الدينية والطائفية والتجارية والصناعية والتسويقية، وإنما يجعل ممارساتها ووظائفها مضبطة من قبل المؤسسات المدنية الافقية وتحت مراقبة حيادية. واكثر من هذا، بقدر ما يؤمن توافق وتسويات بين المصالح المتضاربة، فإنه يغني المجتمع بتعددياته الفئوية وتنوعات ممارساتها فتتهيىء ظروف إغناء كل منها ونموها ونضوجها، كما تتهيىء ساحات فكرية للفرد المعين ليتفرد ويطلق ملكات عبقريته الإنسانية في مبتدعات جديدة[٣٢].

بهذا المفهوم، يصبح دور المؤسسات الافقية في المجتمع المدني آلية ضمان حرية الفرد المعين، بقدر ما تكون هذه عقلانية ومنصفة وتعم في تركيب تنظيم العلاقات الاجتماعية وتسود فيها.

ويفترض المفهوم الليبرالي وجود المجتمع المدني، أو نواته، وينمو وينضج عن طريق الاقناع بدلا من استخدام القهر، وعن طريق الاصلاح بدلا من الثورة، وعن طريق ممارسات حرة ومفتوحة لغويا وادبيا بدلا من الانغلاقات الفئوية. إن آلية تحقيق هذا المجتمع هي الحرية التي تتطلب اجراء تثقيف لتحسين مفهومها وتعاريفها وممارساتها، بدلا من وضع نصوص ثابتة لها، لان تثبيتها سيؤلف سلطة لا إنسانية، أي تتحول هذه الحرية من كونها صنع إرادة الإنسان المتغيرة والمتطورة إلى ثوابت سلطوية أو غيبية.

٦.٢٠ . البعض من المسلمات الليبرالية: حنا ارنديت وتماس هابرماس

تقول حنا ارنديت تتحقق الحرية بسبب وجود السياسة، فهما متداخلين وكل منهما

(٣١) المصدر السابق ص ١١-١٥.

(٣٢) Conceptions of Libertiy in Political Philosophy, Perczynski & Gray, St. Martin's Press, P 355 (Beiner).

يسبب وجود الاخر ـ «دون سياسة سوف لن يكون حرية». وتقول إن وظيفة رجل السياسة، المواطن، أن يتفاعل مع الاخر ليؤمن كل منهما حرية الاخر. إن الحوار السياسي يفتح مجال حر لممارسات فكرية التي بدورها تكوّن نظام المواطنة. فالحرية تكتسب وجود دنيوي فقط في مجال عام جمعي حيث تتمكن من الظهور والنمو والنضوج. والحرية بهذا المفهوم تكتشف وتمارس في التجاوب والتحاور بين الافراد في ظروف التعددية الإنسانية، وهكذا فهم الحرية من قبلها منتسكو Montesquieu، وقال يصف الفرد الحر الذي يقول:

«أنا حر لان لي الحق في أن أفكر وأمارس وأستهلك ما أشاء، كما أنني حر لأنني أتمكن من أن أمارس وأعمل بتجانس مع الآخر»[٣٣].

ويؤكد هابرماس بأن السياسة تظهر، أو تمارس فقط في مجال جمعي حر، أي في ممارسات تذاوتية متداخلة ـ تفاعل الذات مع الذات الاخرى ـ وهي ممارسة الاتصال والحوار الشفاف. ودون المجال الجمعي، أي دون تدريب المجتمع عامة على الممارسة السياسية والاتصال، تتعطل السياسة، لان المجتمع دون هذا المجال لا يتمكن من تنشيط تأسيس إرادات حرة تمارس النقد والحوار الايجابي. وما يمنح اهمية وقيمة إلى الحوار الجمعي، كالصحافة والاحزاب والتجمعات الاخرى، هو قدرتها على تكوين رأي عام الذي يتمكن من مراقبة الحكومة والدولة، وتوجيه سلوكياتها بطريقة عقلانية وشفافة وعلنية. وبهذا يتحقق تعقيل سلطوية الحكومة والدولة، أو سلطة الدولة وتبعا سلطة الحكومة. كما يؤكد هابرماس بأن تحقيق هذا الحوار وتعقيل سلطة الدولة لا يتم في الوصول إلى حالة معينة وثابتة، وإنما تتسم بسيرورات مفتوحة لتذاوت متداخل بين الافراد، وبين الفئات، حيث تتطور وتتكييف، وحيث تهدف إلى النمو والنضوج. فيقول: «إن فكرة حياة عادلة، خارج واقعيات الممارسة، هي فكرة فارغة ». إن حرية الحوار والاشتراك في صنع قرار ممارسات الحكم تؤلف الحرية الايجابية وحقوق المواطنة.

٢٠ . ٧. الاشتراكية ودولة الرعاية / الرفاه welfare - state

ومع ظهور الفكر الاشتراكي في اوربا، بما في ذلك الماركسي، ظهر مقوما اخر إلى الحرية الايجابية ـ أي اضافة إلى حق الفرد كإنسان التمتع بحقوق مدنية والمواطنة ـ نجد اضافة جديدة التي تتضمن حق الفرد في رعاية المجتمع له، بما في ذلك تأمين العمل والصحة والتعليم. وقد تضمنت صيغ متنوعة لهذه المبادىء في المناهج الاجتماعية لمختلف المنظمات اليسارية في العالم، وقد اخذت بها البعض من قيادات الاحزاب في العراق، بما في ذلك جماعة الاهالي والاحزاب السيارية عامة والحزب الشيوعي والوطني الديمقراطي.

ونجد في ادب ماركس موضوع الحرية يكمن في الجنس البشري بدلا من الفرد. فهو

---

٣٣. المصدر السابق، ص ٣٦٩.

تنظير يدعو إلى خلق إنسان جديد ومتسم بحيوية جديدة ورفيعة بحيث تكون واسطة لتحريره. ويسعى هذا التصور أن يحقق الحرية للفرد الإنسان عن طريق الهيمنة على الطبيعة بسبب التطور الحاصل في القوى الانتاجية، والهيمنة على العلاقات الاجتماعية بقدر اخضاعها إلى ضبط عقلاني لعلاقات المؤدين الرفاق في الانتاج. فإنها حرية تكون مضبطة بعقلانية جمعية: ضبط جمعي للطبيعة وضبط جمعي للعلاقات الاجتماعية. إن تصور حرية مثل هذه، لا شك، تخدم تطور قوى الإنسان في معالجة متطلبات البيئة التي يعيشها، وتبعا يطمح هذا التصور تهيئة فرصة لكل فرد معيش يتناسب مع إنسانيته[٣٤].

مع ذلك، في واقعيات تطبيق الساحة العملية، إنها حرية بسبب كونها مضبطة بعقلانية جمعية فإنها لا تؤمن حرية التفرد، وهذا تماما ما حصل في الانظمة السياسية التي اعتمدت هذا المبدأ. وقد تمثل هذا في صيغ مغالية في النظام السوفياتي الكلياني. وهنا يتشابه التطبيق العملي لهذا التنظير مع الانظمة الكليانية والاصولية عامة سواء أكانت لاهوتية أم علمانية، لانه لا يعالج تفردية الفرد ومتناقضاتها، ولذا يبقى مأزق صفرية المجموع قائمة في تكوين المجتمع.

٨.٢٠. تكوين المجتمع الليبرالي

إلا أن أهم ما قدم الفكر الإنساني المعاصر ليس فقط مبدأ الحق والتساوي بين مختلف افراد البشر، وإنما مفهوم جديد للحرية ـ وهو مفهوم الحرية السلبية.

واذا كان ارسطو المؤسس إلى مفهوم الدستور، وكانت الحركتين الإنسانية والتنويرية ادخلت مفهوم الحق، فإن الفلسفة الرواقية، وخاصة الفيلسوف الاغريقي ابيقطيتس Epictetus كان المؤسس لفكرة الحرية «الباطنية»، أو ادق نظر هو وجماعته في الوجود الاستنباطي introsepction، أي استغراق المرء في حياته العقلية أو الروحية بمعزل عن هموم المجتمع. لا يهمنا هنا الظروف التي حفزت هذا الفيلسوف للقول بهذا المبدأ، المهم هنا الموقف النظري الذي منح الذات حق حرية التفرد والتفكر. وبإشارته إلى الحرية الباطنية كان ابيقطيتس وضع الأسس المبدئية للحرية السلبية.

ولا يهمنا هنا حالة انسحاب الفرد من هموم مجتمع انحطت فيه الحرية، أو يقدم على ردود فعل لا عقلانية، كسلبية الانطوائية التي اخذت صيغ متعددة لا عقلانية تتمثل بإنطوائية الرهبنة في المسيحية والانزواء الباطني للتصوف في الاسلام. وكما نجدها في السلبية نحو السياسة والدولة الذي في الفكر «الليبرالي» الامريكي الذي اشرنا اليه، حيث يعتبر هذا الموقف «كلما قلت السياسة، كثرت الحرية»، وهي حرية يتمتع بها العنصر الابيض حصرا[٣٥].

---

(٣٤) The Marxian Concept of Freedom, A. Walicki

(٣٥) Conceptions of Libertiy in Political Philosophy, Perczynski & P 50&51 Gray, St. Martin's Press, (Beiner).

يؤكد التنظير الليبرالي بأن تركيب المجتمع الجيد يعلن المتناقضات بين المصالح وتضارباتها الفئوية، وتكون فيه مفتوحة وشفافة للنقاش والمساءلة والمحاججة، كما إنه يعترف بصعوبة تحقيق تسويات لها. وعن طريق اعلانها يسعى مواجهتها من موقف عقلاني وفهمها وفضحها، وإيجاد الحول المناسبة لتخفيف حدتها. فتكون وظيفة المؤسسات الافقية، في مجتمع ليبرالي، لا التوصل لحلول تسوية بين المصالح فحسب، بل كذلك تدريب الفرد على الانصاف مع الاخر واعتناق همومه، أو على الاقل فهمها وتدريب الذات على موقف ايجابي منها. والامبثية empathy، أو الاعتناق، يعني في هذا السياق، ليس فقط ممارسة الانفتاح نحو الاخر، وأن لا يكون الفرد خائف من مواجهة المواقف المخالفة والعقائد والمزاجيات والعواطف الغريبة عن تلك التي يعرفها ويمارسها، بل كذلك القدرة على مواجهة هموم الاخر، والحوار معها، وتبعا التوصل إلى توازن منصف أو مُخفِف لشدة متناقضاتها.[٣٦] و[٣٧].

٩.٢٠. الحريتين الايجابية والسلبية، آزايا برلين

اذن، من بين اهم مقومات الليبرالية هو الوصول إلى تسوية مع رأي الاخر، وتخفيف حدة التضارب بين المصلحتين. هذا لا يعني قبول الرأي الاخر، ولا يعني التنازل عن مصلحة الذات، وإنما اخضاعها إلى تنظيم عقلاني بهدف تسويتها، أو تخفيف حدتها إلى الحد المقبول، أو التوصل إلى حلول تسويات منصفة. ويفترض هذا الموقف مسلمة الانشقاق الإنساني، فالنفس الإنسانية ممزقة بمحفزات وطموحات متناقضة، ولذا الاستراتيجية السياسية للفكر الليبرالي هو الاعتراف بهذه الانشقاقية، لا كبتها أو تجاهلها. والمجتمع الجيد هو الذي يتمكن من إدارة هذه المتناقضات بصيغ سليمة وسلمية[٣٨].

هذا لا يعني بأن التسويات التي تقدم عليها المجتمعات الليبرالية تتوصل إلى حلول مريحة لكل المشاكل والمتناقضات الاجتماعية، أو حلول حاسمة نهائية. فالخسارة لكل من الطرفين متأصلة في نهج التسوية، أو التسوية بطبيعتها تتضمن الخسارة والربح لكلا الطرفين. ولذا يتعين قبول الخسارة بإعتبارها مقوما في تحقيق الممارسة بين الاهداف المتناقضة. فالتناقض والخصام هي حالات متأصلة في طبيعة تفردية الفرد، لذا يقدم المجتمع الليبرالي بتهيئة نظام واعراف للممارسة السياسية التي تتمكن من استيعاب الخصام والاختلاف. وهو نظام الحوار الذي يهدف الاقناع والانصاف وليس الاكراه، كما إن نظاما مثل هذا يهدف إلى حلول تسوية لتحقيق توازن معقول ومنصف للصنفين من الحرية: الايجابية والسلبية.

ولا يحقق نهج التسوية إلا في مجتمع متكون من افراد احرار ومؤسسات حرة، أي

---

(٣٦) On Negative and Positive Liberty, John Gray, p 344

(٣٧) A life Isaiah Berlin, Michael Ignatiff, p 57

(٣٨) المصدر السابق، ص ٣٨٥.

المتكون من افراد يتمتعون بالقدرة على المسؤولية الشخصية ويتمتعون بحرية الاختيار، وحيث يتثقف الفرد لتصبح هذه المسؤولية والحرية متأصلة في مقومات هويته. ولذا يكون المجتمع مسؤول عن تدريب وتثقيف الفرد على التعرف وممارسة هذه الحرية ومسؤولياتها. اذن، الانجذاب إلى النظريات التي تفترض حلول حتمية وحاسمة وسريعة هي فاسدة أو قاصرة لانها تؤدي إلى تنازل الفرد والمجتمع عن هذه المسؤولية ـ مسؤولية الحوار وتفهم هموم الاخر.

٢٠. ١٠. الحرية السلبية

إن الحرية السلبية هي منح الفرد حق أن يعمل ما يرغب به، بشرط أن لا يتعارض مع الحرية السلبية والايجابية للفرد الاخر. وحينما تؤمن الحرية الايجابية للفرد حرية البقاء المريح والمتساوي، ويرجع مصدر تنظيرها للحركتين الإنسانية والاشتراكية، كما تؤمن هذه الحرية حرية إنسانية الفرد في انجذابه نحو الاخر وتحقق بهذا التماسك الاجتماعي، فإن الحرية السلبية تؤمن إنسانية تفردية الذات، أي حرية الذات في الطموح والفكر والمزاجيات والعقيدة والحوار والمساءلة. ولذا يسعى التنظير الليبرالي المعاصر إلى تحقيق توازن بين هاتين الحريتين، فلذا يكون في مفهومها النظام الذي لا يمارس عدالة اقتصادية ولا انصافياتها، يكون غير عادل ولا اخلاقي.

ويعتبر النظام الديمقراطي هو احسن ضمان لتأمين الحرية السلبية في توازن مع الحرية الايجابية. وعلى الفرد الليبرالي أن يسعى لتحقيق الحرية السلبية ضد سلطوية ديمقراطية الاكثرية، لا الدفاع عن الصنفين لتحقيق حرية الذات فحسب، بل كذلك الدفاع عن حق الاخر في هاتين الحريتين. والليبرالية تؤكد في مختلف نصوصها التنظرية بأن الممارسة السياسية، الحرة والشفافة، ضرورة متأصلة في مجتمع الإنسان، لأن اهداف ومصالح الافراد والفئات مختلفة واحيانا متناقضة، لذا يتعين إخضاعها إلى حاور حر. فالممارسة السياسة بحرية هي ليس فقط مطلب تحريري، وإنما ضروري لمجتمع الإنسان، لتحقيق إنسانية الإنسان ضمن التماسك الاجتماعي[٣٩].

ونلاحظ هنا بأن الموقف الليبرالي، كما جاء تعريفه هنا، يتناقض تناقضا جذريا مع مختلف الاتجاهات الايديولوجية الكليلنية التوحيدية، سواء أكانت هذه يسارية تقدمية وعلمانية أم لاهوتية. فبينما الموقف الليبرالي يسعى ليوازن بين متطلبات الحرية الايجابية والسلبية، فإن المواقف الاخرى ترفض الحرية السلبية رفضا مطلقا، كرفض الايديولوجيات القومية واللاهوتية والشيوعية وغالب اليسارية، لانها ترفض التعددية وتبعا ترفض الحرية السلبية. وحينما يفاضل القومي قومه على الاقوام الاخرى، فإن اللاهوتي يفاضل عقيدته الدينية على الاديان الاخرى، ويفاضل الماركسي طبقة على طبقة اخرى.

---

(٣٩) المصدر السابق، ص ٢٢٧.

وفي هذا الاستهلال إننا ليس بصدد كتابة تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، أو دور الجادرجي في السياسة العراقية في العهد الدستوري، ولا بصصد بيان تنظير لبعض المفاهيم السياسية، بل الهدف هو بيان بعض الملاحظات لنذكر القارىء بالعلاقة بين بعض أحداث الممارسات السياسية التي ترد في نصوص المذكرات مع المفاهيم الفكرية المقترنة بها، سواء هناك وعيا بها واضح أم ضمني.

وقبل أن نقدم على قراءة نصوص المذكرات سيكون من المفيد أن نقدم على اختزال مبسط للمعركة السياسية التي كانت قائمة ما بين الثلاثينيات ونهاية الخمسينيات. فإن اختزلنا احداث ومفاهيم والمواقف السياسية لهذه المعركة، بين الحكومات المتعاقبة والمعارضة العلنية، سنجد هناك استقطاب مبدئي بين شخصيتين، الجادرجي والسعيد، وهو استقطاب كنا اشرنا اليه مرارا فيما سبق، والذي يمثل موقفين متناقضين من الحداثة، وحينما كان الاول مدعم من قبل اصحاب المصالح الكبار والإدارة البريطانية، كان الثاني مدعم من قبل الطبقة الوسطى الناشئة والتي اخذت تنشأ لذاتها موقفاً معاصر يخص الوجود، فكري وسياسي.

لا شك جاء هذا الاستقطاب بين هذين الشخصيتين بسبب عامل الصدفة، لانه، كأي واقعيات تاريخية كان من الممكن أن تأخذ صيغ أخرى، بسبب ظهور شخصيات فعالة أخرى تفاعل أحداث المرحلة، وتجعل منها لا صيغ اخرى فحسب، وإنما نهج يختلف بأهدافه ونتائجه. إلا ان بنية وظروف ظهور دستور ديمقراطي في العراق سبق هذين الشخصيتين، وهذا يعني انِ بنية هذه النقلة في تاريخ العراق المعاصر كانت قد حدثت مسبقا لهم من الناحية الزمنية. وإن اخذ الاستقطاب في بعض مظاهره صفة شخصية، إنما واقعه يرجع إلى عقليتين متناقضة ومتباينة تماما في سلوكياتها واهدافها ونظرتها إلى الوجود، وذلك فيما يخص حق الفرد في الوجود وعلاقة هذا الوجود بمتطلبات المجتمع. كما كان الموقع السياسي لكل منهما في المجتمع في موقعين متناقضين ومتخاصمين، وهما موقعان في دور تطور استبدال الواحد مكان الآخر، بقدر ما يحصل تطور التأسيس الديمقراطي في العراق وتسود سيادة الدستور على سلطوية الحكومة وتستقر. وحينما كان الاول، كامل الجادرجي، متشبع بفكر الحداثة، بما في ذلك النظام الديمقراطي، وحقوق الإنسان، والحركة التنويرية، والعلمانية، والفلسفة المادية، والاشتراكية، والليبرالية، كما يتمتع بنظرة جدلية انثروبولوجية نحو الاحداث السياسية وتطور المجتمع عامة. نجد الآخر، نوري السعيد، عقل سلطوي، عسكري عثماني، ابوي ينصب نفسه وصيا على المجتمع، وكان اشبه بأميّ لم يتطلع على التطورات الفكرية المعاصرة، وإن سمع عنها فلم يكن متأهل لتفهمها، لا تاريخيا ولا سياسيا. وبينما يكون الاول في معيشه اليومي حر عند مغادرة داره والتمشي في الاسواق، ويحمل كامرته ويتجول في المدينة والريف في ازقتها وبساتينها، بينما نجد الاخر مكبل بسلوطته ولا يفارقه المسدس والحماية إينما أتجه. فأخذ الاول تدريجيا يمثل وجدانية الطبقة المتوسطة المتعلمة والمعارضة للحكم خاصة الفئة

التقدمية منها ويعتنق همومها، وإن كان البعض من هذه المعارضة، كقادة الحزب الشيوعي، يعتبرونه المنافس الاول في نهجهم نحو الاستيلاء على السلطة، لذا كان خصامهم معه مبدئي ومزمن. نجد الاخر، نوري السعيد، كذلك أخذ يمثل تدريجيا وجدانية الطبقة والافراد المستأثرين بالحكم والمتفعين منه ويعتنق همومها، وإن كان يرهب البعض منهم، ويحمل البعض الآخر كراهية نحوه ضمنية دفينة.

رفعة الجادرجي

كنكستن حزيران ٢٠٠١

مقدمة الطبعة الأولى

أعدت مسودة هذا الكتاب عام ١٩٦٦ لتنشر باسم (تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي للفترة المنتهية في تموز ١٩٥٨) وقد اعتمد في وضع هذه المسودة على مصادر مختلفة أهمها المجموعات الكاملة لجريدة الأهالي الصادرة بين عامي ١٩٣٢ و١٩٥٤ بما في ذلك الجرائد التي استعيض بها أحيانا عن الأهالي فيما عدا الفترات التي توقفت فيها تلك الجرائد عن الصدور. كما اعتمد في وضع المسودة على الوثائق الباقية من أوراق الحزب الوطني الديمقراطي، ووثائق خطية كانت من بين أوراق الأستاذ الجادرجي.

وبعد إكمال وضع المسودة المذكورة وزعت على إخوان متعددين من الوطنيين الديمقراطيين لدراستها وإبداء ملاحظاتهم الخطية حولها. وقد قدم بعض هؤلاء الإخوان ملاحظاتهم بالفعل عام ١٩٦٧، وثار الجدل بصورة رئيسة حول إمكان نشر أجزاء معينة من مذكرات الأستاذ الجادرجي. وكان هناك رأي يقول بأن الأجزاء التي تخص أشخاصا لا يزالون قيد الحياة يجب أن يؤجل نشرها في الوقت الحاضر. إلا أن الفقيد عارض هذا الرأي بشدة وأخر نشر الكتاب ولم يتيسر حق تصحيح المسودة بسبب ذلك لأنه كان يفضل أن يتم هذا النشر في حياة من تناولتهم بعض الكتابات لكي تتاح لهم فرصة الرد بأنفسهم على ما يريدون. ومع ذلك فقد كان من رأي المرحوم الجادرجي أن يجتمع السادة الذين قرؤوا المسودات وأبدوا ملاحظاتهم في جلسة مشتركة لمناقشة كل المقترحات والاعتراضات المثارة من أجل التوصل إلى الحل الأفضل في الموضوع.

ولكن وبعد أن عاجل الأجل الفقيد في الأول من شباط ١٩٦٨ ارتُئِيَ أن هذا الكتاب أصبح أمانة في يد من احتفظ به وأن من المحتم نشره بالشكل الذي تركه عليه، فان الكتاب الذي يجده القارئ بين يديه هو عبارة عن تلك المسودة كما تركها الأستاذ الجادرجي.

ودفعا لكل لبس أشير هنا إلى ما يستوجب الأيضاح، ومن ذلك أن بعض فصول الكتاب جاءت على شيء من السعة تبدو لأول وهلة غير متسقة مع الإيجاز الذي رافق تدوين بعض الأمور الأخرى، سواء كانت الأمور التي بدت موجزة أكثر أهمية من تلك التي تضمنت

تفاصيل وافية أو مساوية لها في الأهمية وهذا ما وددت أيضاحه بصورة مختصرة، وان عدم تدوين بعض التفاصيل الخاصة بأمور مهمة جاء الحديث عنها موجزا يعود سببه إلى عوامل مختلفة منها:

١- فقدان كثير من سجلات الحزب ووثائقه ولا سيما في الفترات التي تعرض فيها للغلق والتفتيش والمصادرة مثل ما حدث عام ١٩٥٢ و١٩٥٤.

٢- تعذر تدوين بعض الأمور بسبب أوضاع الحكم الدكتاتوري التي تضع الأفراد والمساكن والمحلات عرضة للتفتيش المستمر، فإذا ما عثر على أي مخطوط سياسي ولو بصفة شخصية وغير معد للنشر، اتخذ أداة جرمية أو أداة للتشهير على الأقل مما حال دون تدوين كثير من الأعمال والنشاطات السياسية الضرورية ولا سيما الاتصال ببعض الأشخاص والمنظمات السرية مما يعتبر أمرا اعتياديا وطبيعيا في الأنظمة غير الدكتاتورية.

٣- وعلى عكس ذلك فلقد دونت بعض القضايا بصورة مفصلة نتيجة ضرورية في حينه، إذ كان المرحوم الجادرجي رئيس الحزب يشعر في ظروف معينة أن تفاصيل بعض الحوادث التي لم يكن من الممكن كشفها في حينه تتطلب التدوين لشرح حقيقة الأمور في الوقت المناسب وليس هناك وقت أنسب من نشرها عند تدوين تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي لتخدم الأغراض التالية:

أ- إظهار حقيقة الأحداث وما كانت تستجد من ملابسات، لم يتسع المجال لكشفها آنذاك، ونشرها الآن يكمل الصورة الحقيقية لتلك الأحداث.

ب- ضرورة إطلاع أعضاء الحزب ومؤازريه على بعض ما كان يدور في أروقة الحزب من أحاديث حول بعض الأمور والشخصيات في الحزب وخارجه مما فسح مجالا لفرضيات واستنتاجات غير صحيحة نتيجة عدم وجود تاريخ مدون للحزب.

ج- كثيرا ما اتهم الحزب الوطني الديمقراطي ورئيسه الجادرجي بالسلبية من قبل أعضاء الحزب وغيرهم. ويقصد بالسلبية هنا الابتعاد عن المشاركة في الحكم أو عدم السعي بإلحاح للوصول إليه. وهذه التفاصيل تظهر أسباب ما يسمى سلبية الحزب وقيادته.

د- هذه التفاصيل تقدم نماذج حية ضرورية للإلمام الصحيح بتاريخ الحزب وفي هذا الشأن تُدوّن إلا التفاصيل الثابتة التي تقوم الأدلة المادية على صحتها ولضرورتها ولم يكن من الصحيح السكوت عنها في حينه دون تدوينها وتنفيذها بدقة. وإني استشهد بقول المرحوم والدي:

«إننا لو أردنا إهمال البحث في التفاصيل وفي تصرفات الأشخاص وسلوكهم ولو أننا أهملنا بالمرة تحليل شخصياتهم لأصبح ما يدون من تاريخ الحزب جافا يقتصر على ما نشرته الجريدة وما جاء في المذكرات والبيانات الحزبية وخطب الاجتماعات والمؤتمرات. إن هناك في الواقع نقصا في تدوين بعض الأمور لأنه لم يتح لي تدوينه في حينه لهذا السبب أو ذاك...»

وثمة ملاحظة أخرى أود لفت نظر القارئ إليها وهي أن هذه المذكرات والبيانات الموجودة في هذا الكتاب هي ليست كل ما صدر عن الحزب، بل ثبت الأستاذ الجادرجي ما هو ضروري وما يتطلبه نشر تاريخ الحزب لأن نشرها جميعا يتطلب حيزا كبيرا، لمن يريد الاطلاع عليها بكاملها أن يراجع أعداد جريدة «الأهالي» ونشريات الحزب.

ونحن إذ نقدم هذا الكتاب إلى القراء نرى من واجبنا أن نشكر الذين أسهموا في إعداده كما نرجو من الأشخاص الذين ورد ذكرهم في الكتاب - على الشكل الذي ورد فيه - أن يلاحظوا أن وجوب نشره بنصه الكامل الحرفي كما تركه الفقيد هو الطريق المقبول أمام أمانة التاريخ.

نصير الجادرجي

نبذة عن حياته ونشاطه السياسي
١٨٩٧-١٩٦٨

ولد كامل الجادرجي في بغداد ١٨٩٧/٤/٤ من أسرة عراقية يرجع تاريخها إلى أكثر من ٣٠٠ عام. وكان والده رفعة الجادرجي من الشخصيات البارزة في العهد العثماني، وكان قد تولى منصب أمين العاصمة عدة مرات.

أكمل كامل الجادرجي دراسته الثانوية سنة ١٩١٣ وبقي طيلة فترة الحرب العالمية الأولى في بغداد، وأمضى مدة في الجيش لبلوغه سن الجندية.

كان كامل الجادرجي في عهد الاحتلال الإنكليزي في مقدمة الشباب العاملين ضد الإنكليز. ولما نشبت ثورة ١٩٢٠ اشترك فيها مع والده فنفاهما الإنكليز مع بقية أفراد الأسرة إلى الأستانة.

دخل المدرسة الطبية التركية عام ١٩٢١، إلا أنه قطع دراسته هناك لأسباب اضطرارية وعاد مع الأسرة إلى بغداد في أواخر تلك السنة ودخل مدرسة الحقوق في بغداد، وأثناء دراسته في كلية الحقوق (بعد أن أبدل اسمها) عين سكرتيرا لمتصرّف بغداد.

وفي عام ١٩٢٦ عين معاونا لوزير المالية للشؤون التي تتعلق بالبرلمان.

في عام ١٩٢٧ انتخب نائبا في البرلمان وبقي منذ ذلك الحين على اتصال وثيق بالسياسة العراقية وبأهم الشخصيات السياسية.

دخل حزب الإخاء الوطني الذي يرأسه ياسين الهاشمي عام ١٩٣٠ وانتخب عضوا في اللجنة المركزية لذلك الحزب، وتولى إدارة صحافة الحزب المذكور فحوكم في عهد وزارة نوري السعيد الأولى وحكم عليه بالسجن. وفي تلك الفترة أظهر كامل الجادرجي مقدرة كبيرة في إدارته لصحافة حزب الإخاء الوطني وبرز بين ساسة الحزب وكان يعتبر السكرتير الفعلي وأبرز عضو فعال فيه.

في عام ١٩٣٣ ترك كامل الجادرجي حزب الإخاء الوطني لاختلافه مع معظم أعضاء الحزب وقادته في الميول والآراء وانضم على الأثر إلى جماعة (الأهالي) انضماما فعليا بعد ان كان متصلا بتلك الجماعة منذ بداية صدور جريدة (الأهالي).

ثم انضم بعد ذلك مع جماعة الأهالي إلى تشكيلات سرية اشترك فيها الزعيم الوطني المعروف جعفر أبو التمن وشخصيات سياسية أخرى مثل حكمت سليمان وغيره. وقد كان لتلك التشكيلات تنظيم عسكري كان بكر صدقي من أبرز أعضائه، وهو الذي قاد انقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦. وقد اشترك كامل الجادرجي في وزارة الانقلاب وكان من أبرز أعضائها، كما أنه ألف مع جماعة الأهالي وعدد من أنصارهم جمعية الاصلاح الشعبي التي كانت على شكل حزب سياسي.

اختلف مع بكر صدقي بعد أن سيطر على الوزارة والحكم واستقال مع جعفر ابو التمن ووزيرين آخرين من الوزراء مما مهد إلى سقوط تلك الوزارة. وقد اضطر بعد ذلك إلى مغادرة العراق وقضى فترة من الزمن خارجه.

كان الديمقراطيون قد بدأوا بالتجمع قبيل حوادث ١٩٤١ في العراق، وكان كامل الجادرجي متصلا بهم وبالحركة الوطنية عموما. وفي أيلول من عام ١٩٤٢ أصدر عدد من الديمقراطيين جريدة (صوت الأهالي) فدخلت تحت إشرافه عهدا جديدا من الكفاح الديمقراطي في فترة الحرب العالمية الثانية ومهدت لقيام الحزب الوطني الديمقراطي. ومع أن بعض اعضاء جماعة الأهالي القديمة تركوا جريدة (صوت الأهالي) واتجهوا في خط آخر، إلا أن آخرين منهم ظلوا مع كامل الجادرجي ومنهم محمد حديد الذي تولى منصب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي فيما بعد وكذلك حسين جميل الذي ظل على اتصال بالجريدة واشترك في تأسيس الحزب المذكور وتولى سكرتاريته.

وقد شقت جريدة الأهالي طريقها بصعوبة بالغة في كفاحها من أجل الديمقراطية والتهيئة لتكوين الحزب الوطني الديمقراطي وكسبت شهرة بالغة لا في العراق وحده وإنما في سائر البلاد العربية. وقد كان كامل الجادرجي صاحب الفضل الأول في رسم سياسة الجريدة وخط سيرها المستقيم والمسؤول عن عودتها المضطردة للحكم الديمقراطي في العراق.

ومن نشاط الجادرجي في ذلك الحين سعيه لتكوين جمعية الصحفيين التي تولى رياستها بعد تكوينها وظل في رياستها حتى عام ١٩٥٠.

وعند تكوين الاحزاب العراقية الحديثة أسس كامل الجادرجي مع محمد حديد وحسين جميل وعدد آخر من العاملين في الحقل الديمقراطي، الحزب الوطني الديمقراطي الذي أجيز رسميا في نيسان ١٩٤٦ وقد تولى كامل الجادرجي رياسة الحزب منذ ذلك الحين.

وقد خاض الجادرجي غمار المعارضة العنيفة ضد العهد الملكي وأوضاعه الدكتاتورية، وقد قدمته وزارة ارشد العمري للمحاكمة بعد تكوين الحزب بأشهر قليلة عام ١٩٤٦ وحكم عليه بالسجن ثم نقض الحكم وأدت المحاكمة إلى سقوط وزارة أرشد العمري.

واستمر الجادرجي في خطه الديمقراطي مهاجما الفساد والاضطهاد في العهد المذكور وقدم للمحاكمة مرة أخرى عام ١٩٤٧ عند التمهيد لعقد معاهدة بروتسموث ولعب مع

أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي دورا بارزا في وثبة ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨ التي قضت على تلك المعاهدة بعد التوقيع عليها. وفي عام ١٩٤٨ اشترك في الانتخابات النيابية عن المنطقة الثالثة في بغداد الا أنه جوبه بمعارضة عنيفة من قبل السلطات واستخدمت ضده وضد انصاره مختلف الوسائل غير المشروعة حتى اضطر إلى الانسحاب من المعركة الانتخابية.

وفي تلك السنة (١٩٤٨) لوحق أعضاء الحزب بشدة وسجن الكثير من أعضائه مما اضطر قيادة الحزب إلى طلب تجميده في المؤتمر العام المنعقد في أواخر تشرين الثاني، ثم أصدر الجادرجي بيان التجميد في اوائل كانون الأول وكان بيانا شديدا دعا فيه إلى الثورة في مناشدته الشعب إلى أن يتدبر أمره في ظل ذلك العهد الارهابي.

في حزيران ١٩٤٩ قدم نوري السعيد الذي كان يتولى رياسة الوزارة كامل الجادرجي الذي كان يعتبره عدوه السياسي الاول إلى المحاكمة وحكم عليه بالسجن مع إيقاف التنفيذ وغلق جريدة (صوت الأهالي).

في ايلول عام ١٩٤٩ أعاد الجادرجي إصدار الجريدة باسم (صدى الأهالي) متمسكا بنفس الخط الصلب السابق، وفي ربيع ١٩٥٠ أعيد نشاط الحزب. وقد عمل الجادرجي على توسيع عمل الحزب فاتصل بفريق من نواب البرلمان ممن كانوا يعارضون الحكم وكان ينشر خطبهم، وكان اتصاله بهم إما بصورة مباشرة أو بواسطة نائبي الحزب محمد حديد وحسين جميل، حتى تكونت كتلة من أولئك النواب زاد عدد أعضائها على الخمسة والثلاثين استقالت من المجلس بصورة جماعية وشنت حملة سياسية ضد ذلك العهد.

وقد أصدر الجادرجي وبمبادرة منه بيان الحياد مع عدد من أولئك السياسيين في عام ١٩٥١، وكان أول صوت يدعو للحياد في البلاد العربية. كما عمل على تكوين جبهة سياسية مع أولئك السياسيين وضع لها نظاماً خاصاً ورفضت الحكومة أجازتها على شكل كتلة مع الحزب الوطني الديمقراطي، ولكنها أجازت تكوين حزب باسم حزب الجبهة الشعبية كان من أقطابه طه الهاشمي ومحمد رضا الشبيبي وعدد كبير من أولئك النواب المستقلين. وقد وضع ميثاق مشترك بين الحزب الوطني الديمقراطي وتلك الجبهة واستمر العمل المشترك الذي كان قطبه الجادرجي حتى عام ١٩٥٢.

شهد عام ١٩٥٢ نشاطا سياسيا كبيرا ولا سيما بعد مفاوضات النفط وعقد اتفاقية النفط التي عملت جريدة (صدى الأهالي) ثم (الأهالي) على معارضتها بشدة، وقد بلغ النشاط قمته في تشرين الأول من ذلك العام بتقديم مذكرات سياسية شاركت فيها الهيئات السياسية كلها، وكان لكامل الجادرجي وقادة الحزب الوطني الديمقراطي دور رئيس في تلك الحملة، وكانت المذكرة التي قدمت باسم الحزب الوطني الديمقراطي من أشد تلك المذكرات وأكثرها دقة في تحديد المطالب الشعبية. وعندما عقد مؤتمر البلاط على إثر تقديم تلك المذكرات كان الجادرجي اللسان الذي تحدث باسم الشعب والذي اصطدم مع اقطاب العهد السابق حتى انتهى المؤتمر بخروجه على أثر إهانة وجهها الوصي إلى رئيس حزب الجبهة الشعبية.

وفي أعقاب ذلك انفجر السخط الشعبي بانتفاضة ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ والتي شهدت المظاهرات فيها الهتاف بسقوط العهد الملكي لأول مرة، كما أعلن المتظاهرون تكوين وزارة وطنية برياسة كامل الجادرجي مما حمل الحكومة على إعلان الاحكام العرفية وتولية رئيس أركان الجيش رياسة الوزارة ونزول الجيش إلى الشارع.

اعتقل الجادرجي مع عدد من أعضاء الحزب وقضى فترة من الزمن في معتقل أبي غريب العسكري وكان من بين آخر من أطلق سراحهم. وكان الحزب الوطني الديمقراطي قد أغلق بأمر عسكري وعطلت جريدة الأهالي لسان حاله.

في عام ١٩٥٣ ألغيت الادارة العرفية وألغي قرار غلق الحزب فعاد الحزب برياسته إلى نشاطه وقد توسع ذلك النشاط واتسع تعاون الحزب مع حزب الاستقلال وكان ذلك التعاون قد بدأ عام ١٩٥٢. وعندما اجريت انتخابات ١٩٥٤ عمل الجادرجي مع قيادة الحزب على تكوين الجبهة الوطنية من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وعدد من السياسيين المستقلين والعناصر السياسية والنقابية وقد رشحت الجبهة عددا كبيرا في تلك الانتخابات جوبهوا بمقاومة عنيفة من السلطة وزورت الانتخابات في معظم المناطق ومع ذلك وصل عشرة من مرشحي الجبهة إلى المجلس كان في مقدمتهم كامل الجادرجي. وقد أثار دخول الجادرجي مع عدد من نواب الجبهة إلى المجلس ثائرة نوري السعيد الذي كان في لندن فأرسل البرقية التي كشفت بعد ثورة تموز في محاكمة فاضل الجمالي والتي حذر فيها من وجود الجادرجي في مجلس النواب. وقد دعت الحكومة المجلس للانعقاد لسماع خطاب العرش ثم امتنعت عن دعوته للاجتماع بعد ذلك حتى ألف نوري السعيد الوزارة فبدأ عهده الاسود بحل المجلس ثم ألغى الأحزاب والصحف وفرض اشد عهود الارهاب في تاريخ العراق حتى ذلك الحين.

وقد قدم كامل الجادرجي وقادة الحزب طلبا لإعادة تأسيس الحزب بموجب المرسوم الجديد فرفض الطلب. وفي عام ١٩٥٥ قدم طلبا مع بعض أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي وبعض أعضاء حزب الاستقلال طلبا لتأسيس حزب باسم (حزب المؤتمر الوطني) ومع أن الطلب رفض فقد ظل الجادرجي يعمل باسم الهيئة المؤسسة ويوقع المذكرات والبيانات مع الشيخ محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال.

سافر كامل الجادرجي في أواخر صيف ١٩٥٦ إلى سوريا لحضور المؤتمر الشعبي العربي وذهب إلى القاهرة ضمن أعضاء المكتب الذي انتخب لذلك المؤتمر. وعند وجوده في القاهرة وقع العدوان الثلاثي وأرسل برقيته المعروفة إلى العراق بالاحتجاج على تعاون حكومة نوري السعيد مع بريطانيا وشركات النفط. وقد اتخذ نوري السعيد البرقية المذكورة ذريعة لإحالة الجادرجي إلى المجلس العرفي بعد عودته إلى العراق ومن ثم الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات.

قضى كامل الجادرجي معظم مدة حكمه، وفي سجنه ذلك ظل الجادرجي يتصل بالسياسيين من مختلف الاحزاب فتكونت بعلمه جبهة الاتحاد الوطني التي مهدت سياسيا لثورة تموز ١٩٥٨. كما كان هناك اتصال سري معه حول التنظيم العسكري للثورة بصورة غير مباشرة وقد تبادل الرأي في هذا الشأن حول الثورة.

وقد أطلق سراح الجادرجي قبل ثورة تموز بأيام قليلة.

بعد قيام ثورة تموز عام ١٩٥٨ وتكوين الحكم الوطني والنظام الجمهوري كان هم كامل الجادرجي دائما الدعوة لتحقيق أهم أهداف الثورة وهو حكم الشعب الديمقراطي وكان هذا هو المظهر الاساسي لنشاطه السياسي. وقد حاول منذ الايام الاولى للثورة المحافظة على جبهة الاتحاد الوطني وظل يعمل من اجل ذلك حتى صدر بيان الجبهة في ١٩٥٨. ولكن الجبهة ولدت هذه المرة ميتة ولفظت أنفاسها بعد ذلك.

أصيب كامل الجادرجي بنوبة قلبية حادة في أواخر عام ١٩٥٨ ولكنه عاود النشاط السياسي بعد زوال النوبة وحتى عندما كان لا يزال راقدا في المستشفى الجمهوري. وقد عاودته النوبة في أوائل عام ١٩٥٩ وسافر في أواخر نيسان من ذلك العام للاتحاد السوفييتي حيث قضى فترة من الوقت في احدى المصحات السوفييتية، وانتقل بعد ذلك إلى عدد من الدول الأوروبية.

بعد عودته للعراق في خريف ١٩٥٩ أبلغ قيادة الحزب الوطني الديمقراطي معارضته للطريقة التي جمد فيها الحزب في أيار من ذلك العام بعد مغادرته العراق، وحاول اعتزال العمل السياسي. إلا أن السياسة التي لم يستطع الجادرجي اعتزالها في اي يوم من حياته وحتى آخر لحظة، جذبته فعاد إلى مزاولة النشاط بعد إعادة تكوين الحزب في أوائل عام ١٩٦٠. وقد تميزت الفترة بين ١٩٦٠ و١٩٦١ بنشاطه الحزبي الدائب ولكن الوضع الجأه إلى الاستقالة من رياسة الحزب والسفر إلى خارج العراق لحاجته إلى الاستشفاء في صيف ١٩٦١. تمسك الحزب الوطني الديمقراطي برئيسه وأعيد انتخابه لرياسة الحزب ضد رغبته إلا أن اصراره على الانسحاب بعد عودته إلى العراق في خريف تلك السنة أجبر قيادة الحزب على تجميد نشاطها في ذلك الحين.

ومع أن الجادرجي اعتبر نفسه معتزلا للعمل الحزبي إلا أنه كان لا يقل نشاطا من الناحية السياسية مما كان عليه في السابق. وعندما أتيح اصدار جريدة (المواطن) في حزيران ١٩٦٢ عاد الجادرجي إلى الاشراف الفعلي على الجريدة المذكورة باعتبارها خليفة لجريدة الأهالي وكان يشرف على المقال الافتتاحي وتحريره كل يوم. وفي ذلك الحين أصبح هذا النشاط سببا لنشاط سياسي أعلن فيه الجادرجي رأيه في وجوب تحقيق الوحدة الوطنية وتجميع الجهات الوطنية من مختلف الاتجاهات في جبهة واحدة لاصلاح الوضع السياسي الذي ساده الحكم الفردي.

بعد شباط ١٩٦٣ استمر الجادرجي في عمله السياسي وكان ابرز وجوه ذلك العمل

المذكرة التي قدمها في ١٢ آذار ١٩٦٣ حول الوحدة الاتحادية والمشروع الخاص بها الذي وضع في القاهرة في ١٧ نيسان من ذلك العام. وقد تابع الجادرجي إبداء رأيه في الاحداث السياسية بشكل مستمر وكان يعبر عن رأي جماعته من الوطنيين الديمقراطيين وكان من أبرز ما فعله ادلائه بتصريحات سياسية أثارت ضجة سياسية في ٢٤ آذار ١٩٦٦ ونشرت في جريدة (العرب). ومن نشاطه السياسي التصريحات التي نشرتها جريدة (التآخي) في الصيف الماضي وأخيرا البيان الذي وقعه مع محمد حديد وهديب الحاج حمود والذي نشر في بداية العدوان الاخير على البلدان العربية في حزيران ١٩٦٧.

توفي الجادرجي مساء يوم الخميس الاول من شهر شباط ١٩٦٨ على اثر نوبة قلبية سريعة لم يستطع معها اسعاف نفسه كما كان يفعل طيلة السنوات الماضية عندما كانت تعتريه النوبات القلبية المفاجئة.

الفصل الأول

الامتداد التاريخي
للحزب الوطني الديمقراطي

١- ظهور جريدة الأهالي وجماعة الأهالي

الإمتداد التاريخي للحزب

لا بد للمرء أن يعود إلى الماضي لتتبع جذور تكوين المنظمات السياسية، فهذه المنظمات لا تظهر فجأة من العدم، الا اللهم إذا كانت المنظمة ظاهرة عرضية موقوتة لتيار سياسي طارىء، ولا شك في أن الاحزاب التي تمثل هي ذاتها تيارا سياسيا واضحا ليست من هذا القبيل. وبالنسبة للحزب الوطني الديمقراطي، فان التيار السياسي الذي يمثله تمتد جذوره إلى أوائل الثلاثينيات عندما نشأت جماعة الأهالي وصدرت الصحف التي تمثل تلك الجماعة، وهي الأهالي وصوت الأهالي والمبدأ وجريدة البيان التي صدر منها عدد واحد.

وعندما نتحدث عن امتداد جذور الحزب الوطني الديمقراطي إلى تلك الفترة الزمنية فاننا لا نقصد نشوء الحزب الوطني الديمقراطي والتيار السياسي الذي يمثله الآن، نشوءا كاملا مع نشوء جماعة الأهالي. وبعبارة أخرى فاننا لا نقصد أن جماعة الأهالي كانت نواة الحزب الوطني الديمقراطي، ولكننا نقصد أن نواة الحزب نبتت في تربة الأهالي في تلك الفترة، وقد نمت النبتة إلى جانب نبتات أخرى اندثرت معظمها بمرور الزمن.

إننا عندما نتتبع جذور الحزب الوطني الديمقراطي إلى أوائل الثلاثينيات فاننا نتتبع في الواقع تاريخ بعض أعضائه وبصورة خاصة رئيسه كامل الجادرجي إلى تلك الفترة[1]، إلى جانب تتبعنا الحركة الوطنية بصورة عامة، ونقصد هنا بالحركة الوطنية، الخلفية السياسية

(١) بدأ كامل الجادرجي حياته السياسية بعد تكوين الحكم العراقي بدخوله في حزب الشعب وانتخابه في مجلس النواب عام ١٩٢٧، وكان قبل ذلك وبعد تخرجه في كلية الحقوق عام ١٩٢٦ مساعدا خاصا لوزير المالية للشؤون البرلمانية. وانضم عام ١٩٣٠ لحزب الإخاء الوطني ودخل لجنة الحزب المركزية وتولى رئاسة تحرير جريدة الحزب (الإخاء الوطني) وكان هذا الحزب يتولى المعارضة إذ ذاك. وعند اشتراك الحزب في الوزارة عام ١٩٣٣ استقال منه وانضم إلى جماعة الأهالي.

والاجتماعية للتيارات السياسية والأحزاب ومن جملتها الحزب الوطني الديمقراطي.

ولا بد لنا من أن نلقي نظرة سريعة وموجزة على تاريخ الحركة الوطنية في العراق منذ ثورة ١٩٢٠، فالواقع أن نشوء جماعة الأهالي التي نبتت فيها بذرة الحزب الوطني الديمقراطي، يرتبط موضوعيا بتطور العمل السياسي والفكر السياسي في تلك الفترة التي تعود إلى ثورة العشرين.

نظرة سريعة على الحركة الوطنية

لا شك في أن المظهر الأول للحركة الوطنية الحديثة في العراق - وقد كان مظهرا ضخما - هو ثورة حزيران ١٩٢٠ ضد الاحتلال الإنكليزي.

وقبل الاحتلال الإنكليزي للعراق، وأثناء الحرب العالمية الأولى، وخلال العهد العثماني، لم يكن مظهر بارز لحركة وطنية حقيقية في العراق. لقد كانت هناك فئات وطنية صغيرة كما كان هناك أفراد قليلون يحملون أفكارا وطنية وقومية تنطوي على مناهضة الحكم العثماني، ولكنها كانت حركة ضعيفة غير منظمة وكان مظهرها أكثر بروزا مما ارتبط منها بالحركة القومية العربية التي نشأت لها مراكز خارج العراق في الأستانة أو في بعض المدن العربية، ولم يكن هناك إلا صدى ضعيف لذلك داخل العراق. وقد كان الوضع العام في العهد العثماني يتميز ببعد الناس عن السلطة، ذلك البعد الذي كان أكثر عمقا في الريف والقرى والبوادي.

ثم كانت الحرب العالمية الأولى واشتركت قطاعات كثيرة من الشعب العراقي في مقاومة الإنكليز مع العثمانيين باسم الدين، وبدأ تحسس وطني عام اصطبغ بالصبغة الدينية، وقد رافقه تفتح أعين أكثرية الشعب العراقي على حقيقة جديدة وهي إمكانية سقوط السلطة عن طريق القوة. بالإضافة إلى ذلك فان التيارات الوطنية الضعيفة التي أشرنا إليها، ولا سيما تلك التي كانت مرتبطة بالحركة القومية العربية خارج العراق، وهي الحركة التي وجدت لها مصبا واسعا تصب فيه وهو الثورة العربية التي كان الحجاز مركزا لها من الناحية التاريخية، نقول أن تلك التيارات الضعيفة قويت إلى حد بعد تفتح الوعي اثناء الحرب العالمية الأولى والمعارك التي دارت في العراق، بحيث وجدت لها مجالا ممهدا في العراق بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٠ لتكوين حركة وطنية قوية تمتد فروعها إلى معظم انحاء العراق. لقد عمل هذان العنصران أي الشعبي والتيارات الوطنية ذات الجذور القومية على تفجير ثورة حزيران ١٩٢٠. ليس هنا محل الحديث عن الثورة المذكورة بالتفصيل ونحن نلقي نظرة سريعة جدا على تكوين الحركة الوطنية في العراق ولكننا نستطيع الاكتفاء بتلخيص أسباب قيام الثورة فنقول أنها تتصل بوضع الاحتلال الإنكليزي بصورة رئيسة فقد حاول ذلك الاحتلال فرض نظام حكومي غريب عما اعتاده العراقيون أولا في الريف حيث بدأت جباية الضرائب بصورة قاسية مع ارتفاع الاسعار بصورة عامة ارتفاعا فاحشا، إلى جانب السياسة التي اتبعها المحتلون في التفريق بين رؤساء القبائل وتأليب بعضهم على بعض. وفي نفس الوقت لم تكن الثروات التي بدأت تتجمع من

الزراعة مؤثرة في تثبيط الروح العشائرية لأن الرؤساء والملاك لم يكونوا قد عرفوا بعد حياة الرفاه التي تنصرف اليها تلك الموارد الجديدة. أما في المدن فقد أثيرت الطبقة المتوسطة التي عاملها الإنكليز بازدراء باسم النظام والعدالة في تطبيق القوانين في نفس الوقت الذي جاء فيه العراقيون الذين ارتبطوا بالحركة العربية وكان قسم منهم في سوريا قبل احتلال الفرنسيين لدمشق وطرد الملك فيصل منها. وربما كان للمعاهدة الجائرة التي عقدها الإنكليز مع ايران في الهاب الشعور في العراق نظرا للارتباط الديني بين البلدين. هذه هي الاسباب المباشرة التفصيلية للثورة التي هزت قاعدة التكوين الاجتماعي والسياسي للبلد، وخلقت لأول مرة منذ قرون طويلة حركة شعبية متميزة في العراق.

لقد ادرك الإنكليز بسرعة حقيقة الوضع في العراق الذي كانوا يحتلونه عسكرياً، والذين كانوا ينوون البقاء فيه ولو بشكل الارتباط بالهند ولذلك فانهم قاموا بمعالجة فعالة لذلك الوضع كانت عناصرها هي: أولا القمع العسكري المباشر لتصفية التمرد المسلح في المناطق الثائرة وتصفية العناصر المتمردة في المدن عن طريق الاعتقال والنفي إلى خارج العراق وكان هذا العنصر العسكري يستهدف المعالجة العاجلة المباشرة، ثم كان هناك العنصر الثاني لمعالجة الوضع وكان ذا طابع سياسي عاجل أيضا، وذلك بالقيام بتشكيل حكم وطني لامتصاص التمرد السياسي، وأخيرا كان هناك العنصر الثالث من تلك المعالجة وهو خطة أطول مدى تستهدف خلق طبقة حاكمة خاضعة للنفوذ الأجنبي تتكون أولا من الملك والبلاط وثانيا من الحكومة والموظفين ومن الأحزاب السياسية التي تدور في حلبة برلمانية مصممة تصميما بارعا، وثالثا من فئة اقطاعية تضم بعض ملاكي وسياسيي المدن الذين اقطعوا أراضي زراعية كما تضم رؤساء القبائل الذين استهدفت الخطة تمليكهم الأرض التي كانت تزرع بشكل مشترك بين أفراد عشائرهم ومن ثم إثراؤهم وربطهم بالحكم برباط المصلحة المادية.

فكيف كانت نتيجة هذه المعالجة الواسعة؟ الواقع ان الإنكليز نجحوا إلى حد كبير في خطتهم، فقد قضوا على الروح الثورية وامتصوا معظم الحركة الوطنية في اسفنجة الحكم (الوطني) واحزابه، وبالرغم من بقاء مظاهر المعارضة في ذلك الحكم، لا سيما في المجالس البرلمانية المصنوعة ببراعة تناسب ذلك الوقت، فان الروح الثورية كادت تنعدم في العراق وبقيت آثار غير فعالة للوطنية الحقيقية. لقد فقدت الحركة الوطنية قاعدتها الشعبية التي كانت لها في ثورة العشرين، ولكن في الجهة الأُخرى بدأ تكون قاعدة شعبية جديدة، وبالرغم من أن هذا التكوُّن بدأ بطيئا ومحددا إلا أنه كان أرسخ وأدى بعد سنوات طويلة إلى تهديم الكيان الذي بناه الإنكليز وعملوا وقتا طويلا في سبيل المحافظة عليه.

لقد بدأ تكون القاعدة الشعبية الجديدة مع ظهور تناقضات الكيان «الوطني» الجديد فقد خلفت الطبقة الحاكمة الجديدة وهي تصعد سلم الجاه والثراء فقرا مدقعا في المدن والريف، كما ولد الاقطاع الجديد انقساما ظل يزداد حدة في المجتمع الريفي بين ملاك الارض وبين العاملين فيها الذين تعرضوا لأبشع أنواع الاستغلال. كما أن مساوئ الاقطاع امتدت إلى المدن

نفسها بصورة مباشرة. هذا بالاضافة إلى تطور الاقتصاد العراقي الذي اقتضته عوامل كثيرة بعضها يعود إلى حتمية تطور الزمن وبعضها يعود إلى استغلال الإنكليز لثروات البلاد الطبيعية وتجارته. ومن ذلك أيضا بداية تكون طبقة عاملة لها مقومات الطبقات العاملة العصرية بعد البدء باستخراج النفط وانشاء السكك الحديد. كل هذا قد ولد وعيا وطنيا وشعبيا جديدا.

ولم يكن بامكان المعارضة القائمة آنذاك أن تستوعب هذا الوعي الجديد فهي من جهة معارضة شبه مصطنعة، وهي من جهة أخرى لا تضم الا أفرادا قليلين من الوطنيين الصادقين. ومع أن بعض الأحزاب، لا سيما الحزب الوطني بزعامة جعفر أبو التمن قد عملت على أن تكون مركز جذب لعناصر الحركة الوطنية الشابة الجديدة، الا أن هذه الاحزاب سرعان ما ظهر عجزها عن أن تلعب دور القيادة والتوجيه وجمع العناصر الوطنية.

وسط هذه الفوضى الفكرية السياسية ظهرت جماعات مشتتة التكوين من الشباب تميز أفرادها أولا بوعي سياسي عام، وثانيا باندفاع في العمل السياسي ضمنه مظاهرات الطلبة واضراباتهم وفي مجال النشر المحدود في الجرائد والمجلات، ومن هذا المحيط تكونت جماعة الأهالي التي أصدرت في أوائل عام ١٩٣٢ جريدة «الأهالي» (صدر العدد الأول من الجريدة في ١٩٣٢/١/٢) وتضمنت افتتاحية العدد الاول ما أعتبر خطة للجريدة التي «يصدرها فريق من الشباب»[٢] كما كان مرسوما في صدر الجريدة، ما يلي: «صحيفتنا هذه صحيفة شعبية ترى منفعة الشعب فوق كل المنافع، اما المنفعة الكبرى فكل ما يعود بالفائدة على الاكثرية من أبناء هذه البلاد كرفع مستوى المعيشة وضمان الرفاه المادي والنفسي وتثبيت وضع سياسي واقتصادي سليم واستثمار المواهب الفكرية وموارد البلاد الاقتصادية وخيرات البلاد المختلفة بأحسن الطرق وأضمنها نفعا».

الجادرجي وجماعة الأهالي

ليس هناك من يشك في أن انضمام كامل الجادرجي إلى جماعة الأهالي كان حدثا تاريخيا هاما، أولا في تكوين الجماعة ونشاطها السياسي والفكري واتصالها بجعفر أبو التمن، وثانيا في التطورات التاريخية بعد ذلك في المحيط التقدمي بصورة خاصة ومحيط الحركة الوطنية بصورة عامة، تلك التطورات التي أدت إلى تكوين الحزب الوطني الديمقراطي بعد ١٣ عاما

---

(٢) لم تكن أسماء هذا الفريق مثبتة في الجريدة فيما عدا اسم «حسين جميل» صاحب الجريدة ومديرها المسؤول، ثم اسم «عبد القادر اسماعيل» الذي ظهر بعد بضعة أعداد كصاحب الجريدة إلى جانب «حسين جميل» الذي بقي مديرا مسؤولا لها. ولكن بين يدينا مخطوطة تضم حساب الجريدة بعد فترة قصيرة من صدورها مثبت فيها أن «الحصص» في رأس المال موزعة كما يلي: ٢٨ حصة لعبد الفتاح ابراهيم و٢٠ حصة لحسين جميل و١٣ حصة وثلث الحصة لعبد القادر اسماعيل و١١ حصة لابراهيم بيثون و٥ حصص لخليل كنة و٣ حصص لـ (ن) وحصتان لمحمد حديد وحصتان للدرويش الحيدري وحصة لـ (حقي).. كما أننا نحيل القارىء إلى جزء تالٍ لاستكمال الموضوع.

واستمرار صدور الجريدة، وثالثا في حياة الجادرجي نفسها. ومما لا شك فيه أن الرواية التي تصدر عن كامل الجادرجي حول انضمامه إلى جماعة الأهالي، يمكن أن تكون أصدق ما يستطيع أن ينقله هذا الكتاب لا سيما وإن هذه الرواية منقولة عن مخطوطة كتبها بتاريخ ٥/٧/١٩٣٧.

يقول الجادرجي في روايته المخطوطة: «أن ما يجري الآن وما جرى سابقا من الحوادث لها أهميتها في تاريخ العراق المقبل على ما أعتقد، لذلك أرى من واجبي تثبيت الوقائع بكل صدق وإخلاص - بقدر ما تسمح لي ذاكرتي - ولا سيما ما يجري في الخفاء. وقد يكون من المناسب الرجوع إلى حوادث سنة ١٩٣٠ بكل تفاصيلها في بادئ الأمر عندما اتصلت بكتلة الإخاء الوطني، غير أني أترك ذلك الآن وأبدا من الحوادث الأخيرة من حادثة استقالتنا من وزارة حكمة سليمان، اعني نحن الوزراء الاربعة: السيد جعفر أبو التمن وزير المالية، والسيد صالح جبر وزير العدلية، والسيد ابراهيم وزير المعارف، وأنا.

لم تكن استقالتنا حادثا مفاجئا كما عبر عنها رئيس الوزراء في فرص عديدة، وكما ظن البعض، بل كانت نتيجة طبيعية لحوادث سابقة، فيحسن قبل كل شيء أن اشرح كيف تألفت وزارة حكمة سليمان. يعلم الناس جميعا في العراق بأن تفاهما قويا كان قد حصل بيننا نحن الثلاثة: جعفر أبو التمن وحكمة سليمان وأنا، ويعتبر أصح بين جعفر وحكمة كل منهما بمفرده من جهة، وجماعة جريدة الأهالي من الجهة الأخرى.

كيف حصل هذا التفاهم، ومتى، وهل كان تفاهما على اساس مبدئي؟

أعود الآن إلى بحث «كتلة الإخاء الوطني» باختصار، تلك الكتلة التي الفت سنة ١٩٣٠ لمقاومة المعاهدة العراقية - النافذة الآن - كانت الكتلة تحوي عناصر شتى يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام: بعض جماعة حزب الشعب القديم الذي كان مؤلفا بزعامة ياسين الهاشمي، وبعض جماعة حزب التقدم الذي تشتت بعد انتحار المحسن السعدون، وبعض جماعة الحزب الوطني - وفي الحقيقة يجب أن لا يطلق تعبير البعض على الاشخاص الذين انتموا إلى الكتلة من الحزب الوطني حيث أن من دخل منهم في الكتلة كان بنتيجة قرار من مجلس ادارة الحزب الوطني الذي كان قائما وقتئذ - وكان ياسين الهاشمي وجعفر أبو التمن الشخصيتين اللامعتين في الكتلة، فكان بهذا الاعتبار من الممكن أن يقال في بادئ الأمر أن الكتلة مؤلفة من جماعتين، جماعة ياسين الهاشمي وجماعة جعفر أبو التمن. وكنت من جماعة ياسين لانتسابي إلى حزب الشعب في سنة ١٩٢٧.

كانت الكتلة تجتمع اجتماعات سرية عديدة وكان هدفها الظاهري «مقاومة المعاهدة العراقية الإنكليزية ومنع التصرفات الشخصية واحترام الدستور العراقي» وبالحقيقة مقاومة نوري السعيد ومن ورائه الملك فيصل. وكلما كانت الأيام تمر كنت أجد في جعفر ما لم أكن أجده في غيره من الجد والبعد عن التلاعب، فكان احترامي يزداد له بعكس ما كنت أشعر به

نحو ياسين الهاشمي، غير أني كنت أكتم ذلك ولم أبح به لأحد في أول الأمر. وكان حكمة سليمان من جملة الاعضاء فكنت أشعر به بأنه لم يكن يحترم ياسين احتراما قلبيا، وكنت أجده أبعد عن التلاعب الهزل من ياسين الهاشمي ورشيد عالي، وهما أعضاء الكتلة الأخيرة، فازدادت علاقتي السياسية به مضافاً إلى علاقتنا الشخصية القديمة.

مرت الأيام وألف حزب الإخاء الوطني، وتآخى مع الحزب الوطني بدلا من اجتماعهما في «الكتلة» ثم انفصل أحدهما عن الآخر وألفت الوزارة الإخائية برئاسة رشيد عالي الكيلاني، وتلك صفحة لم تكن خافية على أحد ويعلمها العراقيون جميعا. وبهذه المناسبة لا يمكن أن أتطرق إلى هذا البحث دون أن اشير إلى الخلاف الذي حصل بيني وبين حكمة سليمان في الدور الذي لعبه ياسين الهاشمي حول قضية توظيف رشيد عالي الكيلاني في البلاط الملكي، فكنت من أشد معارضيه، وكان حكمة من أشد أنصاره. وقد كان ياسين يشير من طرف خفي إلى أن حكمة هو المسؤول عن ذلك، وبعد أن هدأت الزوبعة أخذ حكمة يقسم لي بأن ياسين هو المسؤول الوحيد عما جرى، والحقيقة كان الاثنان مشتركين في تلك اللعبة. أريد ان أنوه الآن إلى تلك الادوار المفجعة لأبيّن أنه في جميع تلك الادوار لم تكن علاقة جعفر أبو تمن بحكمة سليمان أكثر من علاقة شخصين ينتميان إلى جماعة واحدة. وبالحقيقة إذا اردنا أن ننفذ إلى وراء ما كان يجري من المجاملات وجدنا أن جعفر في الباطن لا يضع جميع هؤلاء الرجال - أقصد ياسين الهاشمي وحكمة سليمان ورشيد عالي الكيلاني وناجي السويدي وغيرهم - في طبقة واحدة، طبقة الرجال الانتهازيين، غير أنه في الحقيقة يصنفهم إلى درجات، فكان مثلا يضع السويديّيْن[٣] في درجة واطئة جدا من الانتهازية وكان يثق بعقل وذكاء ياسين أكثر مما يثق بصدقه وإخلاصه، وكان يعتقد بحكمة سليمان نبيلا صدوقا من بين هؤلاء.

وكان هؤلاء الرجال بدورهم - على ما أعتقد - يعتقدون كل الاعتقاد بصدق جعفر واخلاصه غير أنهم يضعونه في موضع السياسي السلبي وما كان يضرهم أن يمشون معه يدا بيد ما داموا هم أيضا في الموضع السلبي.

هذه كانت الروح السائدة قبل انفصال الحزبين المتآخيين وتأليف الوزارة الاخائية، وهذه أيضا صفحة قد أتطرق إليها يوما ما وأبين كيف أني كنت قد عارضت توظيف رشيد عالي الكيلاني في البلاط ثم عارضت في تأليف الوزارة الاخائية على الصورة التي الفت فيها ومواقف ياسين من كل تلك الأدوار.

أما وضعي مع جعفر أبو التمن، وإن لم أكن اتصل به اتصالا وثيقا، غير أن مواقفي من حزب الإخاء في صدد الدفاع عن تآخي الحزبين وعن الحزب الوطني نفسه، كان جعفر يعلم بها على ما أعتقد - مضافا إلى ذلك موقفي الاخير من قضية رشيد عالي - فصار يتودد إليّ كثيرا وأخذت العلاقات السياسية تزداد بيننا.

---

(٣) المقصود توفيق السويدي وناجي السويدي.

ثم، من ناحية ثانية، صارت علاقتي الودية مع أصحاب جريدة الأهالي.

علمت أنه كان قد حصل اتفاق بين جماعة من الشباب العراقيين في الجامعة الامريكية في بيروت سنة ١٩٢٦، وهم عبد الفتاح ابراهيم ودرويش الحيدري وجميل توما ونوري روفائيل ومحمد حديد، ثم التحق بهم علي حيدر سليمان وعبد الله بكر، على ضرورة تكتيل الشباب على أساس النهضة بالبلاد، ولم يكن منهجهم وقتئذ واضحا كل الوضوح، أي لم يكن مبدؤهم الاجتماعي معينا. وقد اتفقوا على ما علمت على تأسيس ناد للشباب وكانت غايته الآنية جمع الشباب العراقي وتدريبهم على الاشتغال الجدي ونبذ الانهماك في الملاهي، وقد تأسس النادي فعلا في بيروت فاصطدمت جماعة المؤسسين بجماعة أخرى كانت ضد تحديد التصرفات الشخصية، وبقي النادي في خصام. غير أن الفكرة ظلت تختمر في أذهان قسم من المؤسسين وقد ذهب بعضهم إلى أوروبا وبعضهم إلى أمريكا، ثم اجتمعوا في بغداد سنة ١٩٣٠، وكان عبد الفتاح ابراهيم الذي عاد من أمريكا قبل الآخرين قد اتصل بحسين جميل وخليل كنة وعبد القادر اسماعيل وبحثوا تأسيس جريدة على أساس (المبدأ الشعبي) الذي سأقوم بتوضيحه فيما بعد، وإن كان هذا (المبدأ) لم يعين إذ ذاك، ولكن على كل حال كان (الاتجاه) معينا. وعند صدور الجريدة تعقبتها شخصيا ووجدتها جريدة حرة تتفق مع آرائي في كثير من النواحي. ثم علمت أن خلافا قد حصل بين الشباب الذين قاموا بإصدار الجريدة فخرج منهم خليل كنة وبعد ذلك حسين جميل لأسباب لا أعلمها بالضبط.

ثم حصلت رغبة من الجهتين على ما أعتقد، فمن جهتي كنت أود أن أتصل بهذه الجماعة وكانت نفس الرغبة من جهتهم فاتصلت أولا بعبد الفتاح ابراهيم ثم بعبد القادر اسماعيل، وكلما كان اتصالنا يزداد، كانت الصلة تتوثق، واجتمعنا يوما بداري، وكان الحاضرون عبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد وعلي حيدر سليمان وبحثنا في لزوم وضع منهج اجتماعي سياسي يكون أساسا لجمعية سياسية وخطة تسير عليها جريدة الأهالي، وكان ذلك في أوائل سنة ١٩٣٢، فصدرت الجريدة تدعو إلى خطة معينة ومبدأ مقرر هو «الشعبية»[٤]. وأصبحت جماعة الأهالي تضم عبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد وعلي حيدر سليمان وعبد القادر اسماعيل وأنا. ومما يجب ذكره أن الأشخاص الآخرين كحسين جميل وخليل كنة وابراهيم بيثون وغيرهم وإن كانوا قد انسحبوا من الجريدة فعلا، ظلوا مناصرين لنا ولم يعرقلوا مساعينا.

والحق أننا كنا نجد مساعدة قوية وإن كانت بصورة سرية، من جانب محمد زكي وزير العدلية في وزارة رشيد عالي الكيلاني فكان يدافع عن خطة الجريدة دفاعا قويا في مجلس الوزراء كلما أريد التعرض لها، إذ أن الجريدة كانت معارضة للوزارة كل المعارضة، وعلى أساس معارضة الوضع الراهن وأية وزارة سائرة حسب ذلك الوضع. وهنا يجب أن نلاحظ

(٤) أثبتنا نقاط الشعبية التي صدرت في كراس من ثماني صفحات وزع بصورة محدودة، في القسم الملحق بهذا الفصل.

أيضا أن المسؤولين وقتئذ لم يكونوا يشعرون بخطورة خطة الجريدة، ما كانت تحدثه من اثر في الرأي العام بصورة عامة وفي الشباب بصورة خاصة، لذلك فان محمد زكي في دفاعه عن الجريدة لم يجد مقاومة كبيرة، كما أن هناك أسبابا أخرى جعلت الجريدة تعيش رغم خطتها الصارمة منها موقف الملك فيصل اللين من جهة، ووجود فكرة حرية الرأي والنشر من جهة أخرى لدى جماعة الوزراء الإخائيين الذين استلموا الحكم على أثر معارضتهم لنوري السعيد بدعوى أنه كان مناوئا لحرية النشر والمبدأ الديمقراطي، وهناك عامل مهم آخر، هو دفاع الجريدة عن الوزارة القائمة في قضية الآثوريين، وكان هذا من جملة عوامل نشوء الاتصال بحكمة سليمان بعدئذ وعطفه الشخصي على جماعة جريدة الأهالي.

واستمرت الجريدة على الصدور بدون عراقيل تذكر اللهم الا تعطيلها لمدة عشرة أيام في حينه، وقد كانت الوزارة في الواقع مضطرة على ذلك الإجراء بعد ان قدم الإنكليز احتجاجا شديدا على موقف الجريدة منهم في قضية الآثوريين. وبعد هذا اجتازت الجريدة ازمة خطيرة عند وفاة فيصل إذ كان موقفها سلبيا تجاه الهياج المصطنع بعكس موقفها تجاه الملك الجديد الذي كانت قد توسمت فيه الخير بالنظر لموقفه في قضية الآثوريين يوم كان نائبا في غياب أبيه فيصل. وكان بعض المغرضين قد استغلوا الموقف فبثوا الدعايات ضد الجريدة مما جعل بعض الناس يتحمس وقد اعتزموا أن يهاجموا إدارة الجريدة لإحراقها ورميها بالحجارة. ولما اخذ الهياج أو الحماس المصطنع يخفّ شيئا فشيئا عادت الأمور إلى مجاريها الاعتيادية.

ولكن مما يؤسف له أن هذه الأزمة لم تمر بدون تضحية أحد أفراد أسرة الجريدة وهو علي حيدر سليمان، فقد كان موقف علي حيدر في قضية موت فيصل موقفا غريبا إذ جاء بمقال كان كله عطفاً على الملك الراحل فلم نرتضيه جميعا فحصل من جراء ذلك فتور بينه وبين القائمين بإدارة الجريدة، وعندما تألفت وزارة المدفعي الأولى، وكان ناجي شوكة وزير الداخلية في تلك الوزارة قد فطن على ما يظهر إلى ذلك فأخذ يتودد إلى علي حيدر الذي تعرف عليه بواسطة نصرة الفارسي وزير المالية، وتطور التوتر بين علي حيدر وأسرة الجريدة إلى انسحابه نهائيا.

وقد استمررنا على خطتنا كالسابق فلم تتحمل ذلك وزارة المدفعي فعطلت الجريدة. ولكن بعد ذلك سمحت لنا الحكومة باصدار جريدة باسم «صوت الأهالي» كنت أنا مديرها المسؤول وصاحب امتيازها.

وقبل ذلك كان قد حصل خلاف في أواخر وزارة رشيد عالي الكيلاني بين جعفر أبو التمن بصفته عميدا للحزب الوطني وبين بعض أعضاء الهيئة المركزية للحزب المذكور فقدم جعفر استقالته من الحزب وأعلن على صفحات الجرائد اعتزاله السياسة، وقد اعتزل العمل السياسي فعلا وانصرف إلى أموره الخاصة.

وفي تلك الاثناء قامت جماعة جريدة الأهالي بالعمل على تكوين هيئة غير سياسية سميت

«جمعية السعي لمكافحة الامية» فكان من الضروري لكي تنجح أن ينتسب إليها بعض الشخصيات البارزة، فقمت بمفاوضتهم وكان أول من ذهبت إليه جعفر أبو التمن، وبعد تردد قليل، ولما تأكد من أن غاية الجمعية غير سياسية(٥)، قبل أن يكون من بين مؤسسيها. وقد انتسب إلى الجمعية بعدئذ نصرة الفارسي وفخري الجميل وغيرهما من الشخصيات، وقد انتخب جعفر أبو التمن رئيسا للجمعية ونصرة الفارسي نائبا للرئيس وعبد الفتاح ابراهيم سكرتيرا ومحمد حديد محاسبا وكنت أنا من جملة أعضاء الهيئة الادارية المركزية.

وبينما كانت الجمعية منهمكة في أعمالها، تعقد الاجتماعات والمؤتمرات وتبث الدعاية وتؤلف اللجان(٦) وبعد أن اطمأن جعفر ابو التمن الينا تمام الاطمئنان، بدأنا بالتفاوض معه في تكوين جمعية سرية سياسية على أساس الشعبية(٧). والحقيقة، أننا اسرة جريدة الأهالي كنا قد اتفقنا قبل مدة غير قليلة من تكوين جمعية والسعي لمكافحة الامية، على مبادئ معينة ثبتناها كرؤوس أقلام ووزعناها بصورة سرية على كثير من الشباب، وهي التي أصبحت فيما بعد أساسا لمنهج «جمعية الاصلاح الشعبي». وقد اطلع على تلك النقاط جعفر أبو التمن سرا ودرسها فقرة فقرة فقبل مبدئيا تأليف الجمعية على أسس «الشعبية» وقد كان تفهمه في الحقيقة والواقع لها دقيقا وكانت مناقشته لها مدعاة للاعجاب بالنظر إلى نشأته وبيئته. لقد أبان قبل الدخول في المناقشة بأنه قبل كل شيء مسلم حقيقي والدين الاسلامي جاء على أسس ديمقراطية واشتراكية، والمبادئ موضوعة البحث هي أقرب إلى الاشتراكية منها إلى أي مذهب آخر – وقد دعاها بعد ذلك بالاشتراكية غير المتطرفة – وكل ما فيها مما لا يخالف القواعد الاسلامية الصحيحة، قبله بكل ترحاب. لقد كنت مرتاحا جدا من موقف جعفر هذا، فقد تقبل تلك المبادئ عن عقيدة تامة وبنتيجة مناقشة وفهم للموضوع، وذلك بصرف النظر عن الجدل عند غير جعفر حول علاقة الدين بالاشتراكية، فقد كان الامير بالنسبة لنا هو أنه ما دام قد قنع بمبادئنا عن عقيدة، وهي لا تتجاوز ما جاء في (أسس الشعبية) فان هذه غايتنا ولم نكن نريد أن نذهب إلى أبعد من ذلك في ذلك الحين.

لقد كان هناك عدد كاف من الشباب لتكوين الجمعية، ولكن المناقشة بدأت فيما إذا كان من الواجب أن تؤلف الهيئة المركزية من الشباب فقط، أم تدخل بين اعضائها بعض الشخصيات البارزة والتي لها مركزها وسمعتها الطيبة. لقد كنا نرجح الشق الثاني ولا أعلم هل كنا مخطئين أم على صواب، وسوف أتحدث فيما بعد عن وضع الشباب في الجمعية ولا سيما بعد أن قبل أن يدخل فيها جعفر أبو التمن. وأول من خطر في ذهني ممن يدخل في الجمعية أبو التمن وحكمة سليمان ونصرة الفارسي -الذي اتصلنا به عن طريق جمعية مكافحة

---

(٥) بسبب اعتزاله العمل السياسي.

(٦) تراجع أعداد جريدة (صوت الأهالي).

(٧) الظاهر أن المقصود بالشعبية المبادئ التي سبقت الاشارة اليها هنا.

الامية - ولم يكن حكمة سليمان في الوزارة[٨] وكان يتمتع بسمعة حسنة جدا بعد حركات الاثوريين. وكانت علاقات حكمة سليمان السياسية قوية مع جعفر أبو التمن - وأن كانت على بعد - وقد أيد جعفر حكمة وعاضده في موقفه من حركة الاثوريين، أما نحن جماعة الأهالي فكان انتصارنا لحكمة في ذلك الموضوع عظيما، فقد عاضدناه بكل قوانا وهاجمنا الإنكليز هجوما عنيفا، كما أننا هاجمنا في الوقت نفسه ياسين الهاشمي لموقفه المضاد لحكمة - وكان الهاشمي قد ألقى خطابا اعترف فيه بقسوة الجيش العراقي وبررها بأنه كان جيشا جديدا.

أذكر هذه التفصيلات لكي أبين مدى علاقتنا السياسية مع حكمة سليمان الذي انسحب إلى زاوية نائية من مدينة بغداد في داره الكائنة في الصليخ. وقد كانت تصرفات وزارة المدفعي[٩] سيئة جدا والاستياء منها عظيما، ولكن لم يكن في البلد حزب يقاومها، وكان حكمة مثل غيره محطم الآمال لا يختلط بأحد ولا يفكر بعمل سياسي مؤثر - على ما أعتقد -.

وبعد امعان النظر قررنا ترك نصرة الفارسي وادخال حكمة سليمان، وقد زرت حكمة ذات ليلة في داره وتحدثنا مليا عن الوضع السيىء السائد في البلاد يومئذ وعن لزوم مقاومته، ومع أنه وافقني كل الموافقة، لم أجد أملا قويا في نجاح السعي، ولم يكن يعلم شيئا عن أعمالنا السرية وعن اعتزامنا تأليف جمعية باسم (الشعبية) كما لم يعلم بعلاقتنا بجعفر أبو التمن. وقد ذكرت له اسم جعفر وقلت له أنه مستاء جدا من الوضع الراهن ولا يبعد أن يوافق على العمل إذا وجد سبيلا إلى ذلك، .فتغيرت اسارير حكمة وظهرت عليه بوارق الأمل قال (وهل يرضى جعفر أن يشتغل معي؟ لا أظن أنه يثق بي كثيرا) وقد كان سؤالا ذا خطورة وحكيما غريبا على جعفر، مما يجعلني أفكر لبرهة في جوانب مناسبة، ولم ارد أن أعلمه بما عندنا في تلك الجلسة، وكان يجب علي أن أكون على حذر منه لعلمي بعلاقته القوية برشيد عالي الكيلاني الذي لم يوافق أحد منا على الاشتغال معه أو الاتصال به بأية طريقة كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبأي ظرف من الظروف وكان جعفر أيضا من أنصار هذا الرأي، فقد سبق أن بين أن من محاذير العمل مع حكمة سليمان اتصاله برشيد عالي، وذلك عندما وضعت قضية التعاون مع حكمة على بساط البحث.

سألت حكمة عما غدا كان يتصل بجعفر في بعض الاحيان وما إذا كان قد باحثه في الوضع الراهن، فأجاب سلبا وأضاف بأن كلا منهما معتزل للسياسة، ويائس، فسألته عما إذا كان لديه مانع من الاجتماع به فأجاب بأنه سيكون مسرورا وأنه يجد ذلك ضروريا. ثم تكلم بعد ذلك بحماس وقال أنه يثق بجعفر كل الثقة وهو لم ينس معاضدته الادبية له في قضية الاثوريين، وأنه كثيرا ما حاول أن تستفيد البلاد من اخلاص جعفر وشخصيته الفذة في

(٨) اشترك حكمة سليمان لآخر مرة في وزارة رشيد عالي التي استقالت في أواخر سنة ١٩٣٣.
(٩) عام ١٩٣٤.

مواقف إيجابية و(في مواقف مهمة) فقد حاول أن يجعله رئيسا لمجلس الاعيان، ولم يجد رغبة قطعية من جعفر ولكنه أيضا لم يجد مخالفة شديدة، وأضاف أن الذي عرقل مساعيه في هذا الشأن ياسين الهاشمي وأخذ يهاجم ياسين.

وبعد مدة قصيرة - على ما اذكر- أجتمع حكمة بجعفر في داري وتكلما كثيرا حول الوضع الراهن آنذاك واستعرضا الماضي والحاضر، وتم الاتفاق فيما بيننا على وجوب تأليف جمعية سرية من أناس جدد وعلى أساس جديد على أن لا يدخل فيها من رجال الماضي الذين خانوا العهود وضربوا المبادئ عرض الحائط، وعلى أن يكون جل اعتمادنا على الشباب المثقف، وقد شرحنا لحكمة مبادئ (الشعبية) التي ثبتت كرؤوس أقلام كما أشرت إلى ذلك سابقا، فبين استعداده للانتماء للجمعية.

وفي محادثتنا نحن جماعة الأهالي وجعفر أبو التمن، قررنا ضم حكمة للجمعية واستبعاد نصرة، ووضعنا صيغة يمين لأعضاء الدرجة الأولى[10] وهم: جعفر أبو التمن وحكمة سليمان وكامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الفتاح ابراهيم، وقد تكونت منهم اللجنة المركزية برئاسة جعفر أبو التمن وأصبح عبد الفتاح ابراهيم سكرتيرا ومحمد حديد محاسبا.

وبعد أن تأسست الجمعية السرية بهذا الشكل بدأنا أنا وعبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد في الاتصال بجماعة من الشباب والموظفين كما اتصل أبو التمن بجماعة خاصة من الحزب الوطني وأخذ حكمة على عاتقه الاتصال برجال الجيش وقد جعل نقطة الاتصال بكر صدقي الذي أخذ بدوره بمحادثة من يعتمد عليهم من الضباط كشاكر الوادي وبهاء الدين نوري وغيرهما. وأشير هنا إلى اننا لم نكن نجتمع برجال الجيش عدا بكر صدقي وقد أخبرنا حكمة أنهم أقسموا يمين الجمعية، ومن جهة أخرى كنا نجتمع بالمدنيين أما على انفراد أو بجلسات جماعية. وبعد تأليف الجمعية بمدة سقطت وزارة المدفعي الثانية وتألفت وزارة علي جودة وقد أخذ الاستياء بين الناس يزداد وكان لنا دور هام في بث الدعاية ضد الوزارة. وذات يوم صدر منشور فيه طعن بالملك وبعلي جودة ووزع سرا فاتهم عبد القادر اسماعيل بإصداره وأوقف، كما أوقفت أنا لمدة أربعة أيام وعطلت جريدة الأهالي إثر ذلك.

وفي تلك الفترة أسسنا بالإضافة إلى اشتغالنا في جمعية مكافحة الأمية وفي تكوين الجمعية السرية، ناديا للشباب المثقف، وتولى عبد الفتاح ابراهيم فيه مركز المعتمد وكان الغرض من هذا النادي اختيار الشباب لعضوية الجمعية السرية، ولكن النادي فشل كما فشلت جمعية مكافحة الأمية بالنظر لتصرفات بعض الأعضاء مثل عبد الفتاح ابراهيم[11] وبعض

---

(١٠) وضعت الجمعية صيغتين للقسم الأول لاعضاء الدرجة الأولى المذكورين، والثانية أكثر اختصارا لبقية أعضاء الجمعية.

(١١) اشارة الأستاذ الجادرجي هنا تتصل بقضية موقف عبد الفتاح ابراهيم من المسألة القومية مما سوف يوضح الجادرجي فيما بعد وما حدث من خصومات منها موقف رجال المعارف واصطدام عبد الفتاح بفاضل الجمالي. . . الخ.

الشباب الآخرين وانسحاب نصرة الفارسي من جمعية مكافحة الأمية وعمله مع ناجي شوكة وعلي حيدر سليمان في تكوين مشروع (الفلس) وفي نفس الوقت أخذ حكمة يتصل برشيد عالي الذي كان المدبر الأصلي لمؤتمر الصليخ وتكتل رؤساء العشائر. وهنا يجب أن أذكر موقف حكمة الغامض بالنسبة لنا، فهل كان يعد ارتباطه بالجمعية هو الأصل ويجعل اتصاله برشيد عالي ورؤساء العشائر واسطة لتحقيق أغراض جمعيتنا؟ أم كان يعدنا واسطة لتحقيق أغراض رشيد عالي ويعتبر تلك الأغراض ومؤتمرات العشائر هي الأصل؟ أن ما يجب ذكره بصورة خاصة أيضا موقف حكمة من حزب الإخاء الوطني ومن ياسين الهاشمي، فهو لم ينسحب رسميا من الحزب المذكور ولم يقطع صلته بياسين الهاشمي، وكان هذا الموقف مما يقلقنا ويقلق جعفر أبو التمن بصورة خاصة.

وفي تلك الأثناء أُرتئي أن الكراسة الصغيرة المطبوعة والموزعة على أعضاء الجمعية فقط وعلى أشخاص آخرين يؤتمن بهم نوعا ما، يقتضي توضيحها وأن تنشر كراسة على الناس لإيضاح مبادئ الجمعية بشكل أكثر تفصيلا من رؤوس الاقلام الموضوعة سابقا. وكان عبد الفتاح ابراهيم يدافع عن الموضوع كثيرا واقنع هيئة إدارة الجمعية بلزوم صدور كراس من هذا القبيل. والواقع أنني كنت مقتنعا بضرورة توضيح مبادئ الجمعية، ولكنني كنت أعتقد أن الأمر يقتضي مهارة ودقة كبيرتين وكنت أتمنى أن لا يودع الأمر إلى عبد الفتاح ابراهيم ولكنه تولى الأمر وتعجل كثيرا فيه، وكانت قد تكونت لجنة بعضوية عبد الفتاح ومحمد حديد وأبو التمن على أن ألا يعرض الأمر بعد ذلك على الهيئة كاملة، ولما كنت مقتنعا بما سوف يؤدي إليه تولي عبد الفتاح كتابة الكراس فقد حاولت تأجيل إصدار الكراسة بدعوى أنها ستطبع في مطبعة العالي بينما كان عبد القادر اسماعيل في السجن بسبب المنشور الذي سبق ذكره ولكنني لم أستطع تأجيل الموضوع لحين خروج عبد القادر اسماعيل فقد كان عبد الفتاح مستعجلا جدا. وجاءت الكراسة[١٢] تحتوي على موضوع واحد مثير يتصل بالقومية فقد كان عبد الفتاح

(١٢) لتوضيح ما جاء في حديث الجادرجي ننقل هنا فقرتين من الكراس، الأولى تتصل بالاشتراكية وقد عارضها الشيوعيون كما جاء في المتن - والثانية تتصل بالقومية. يقول الكراس بالنسبة لـ(الشعبية والاشتراكية):

«بالرغم من أن الشعبية تتفق والاشتراكية في كثير من الامور الجوهرية التي تتعلق بتنظيم الحياة الاقتصادية ومحاربة الراسمالية ومنع استغلال الفرد جهود الآخرين واعتبار العمل المنتج السبيل الوحيد للحصول على اسباب العيش، فانها تختلف عنها في امور أخرى تعتبرها الاشتراكية - ولا سيما الشيوعية - من الامور الاساسية مثل حرب الطبقات وحصر سلطة الحكم في طبقة العمال الصناعيين وتوزيع الحقوق المدنية على هذا الاساس، وفي سعيها لتحقيق الدولية (الاممية) ومحاربة الدين والنظام العائلي. فالشعبية تعتبر السواد الأعظم هو الاساس في الحكم وفي توزيع الحقوق المدنية وتتخذ جميع الوسائل المقتضية لجعله مصدر السلطة. والشعبية مع أنها لا تستنكر الفكرة الدولية (الاممية) اتي ترمي إلى جعل العالم وحدة سياسية واقتصادية واحدة على أساس فائدة المجموع، إلا أنها تقف الموقف الذي يقتضيه الصالح العام ولا تستهدف العمل الايجابي في هذا =

يرى رأيا خاصا في هذا الشأن عارضته بشدة وعارضه بقية الأعضاء فتم تهذيب هذا الموضوع كثيرا، ومع ذلك بقي على شيء من الشدة بحيث أثار علينا كثيرا من سخط الناس وسبب دعايات كثيرة ضدنا. ومن جهة أخرى اقدم بعض المتطرفين ممن كانوا ينعتون أنفسهم بالشيوعيين على شن حملة شديدة ضدنا بسبب الكراسة، وقد اصدروا كراسة ضدنا ولكنهم لم يستطيعوا نشرها.

وبعد أن عم الاستياء وتكون في البلد رأي عام واع ضد الوزارة القائمة، نتيجة لسعة ما قمنا به من دعاية، كان من الضروري إصدار صحيفة تغذي الرأي العام وتهاجم الوزارة فأرتئي من المناسب أن يصدر أبو التمن نفسه هذه الصحيفة - وذلك بقرار من الجمعية - وصدرت جريدة «المبدأ» في ٢١/ ١/ ١٩٣٥، وكان صاحب الامتياز جعفر أبو التمن والمدير المسؤول حسن الطالباني وهو من أعضاء الجمعية. وقد أصبح للجريدة شأن ومكانة الا أننا كنا نجابه صعوبة كبيرة في إصدارها، إذ كان ابو التمن يتدخل في كل نقطة حتى في موضوع المشتركين، وكانت الصعوبة تتأتى في الحقيقة من عدم تحمل أبو التمن للهجمات التي كانت

= السبيل الا بالمقدار الذي تتطلبه مصلحة الشعب. والشعبية لا تحارب الأديان كما تفعل الشيوعية وتحتفظ بالنظام العائلي بالشكل الذي يضمن سعادة الفرد وسلامة المجموع. وهي بحكم استهدافها مصلحة الشعب تعمل على تحقيق كل ما يساعد على تحسين حياة المجموع من غير قيد أو شرط، ولا تلتزم بسلوك طريق الثورة - كالشيوعية - وإنما تسلك الطريق الذي تستطيع ان تصل بواسطته إلى الهدف بأقل كلفة وبأقرب وقت».

ثم يهاجم الكراس الاشتراكية الوطنية التي قامت عليها الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا في ذلك الحين أما بالنسبة لـ«الشعبية القومية» فيقول الكراس:

«والشعبية التي تزن الأمور بميزان خدمة السواد الاعظم وتقدر الحوادث بمقدار الفائدة التي تعود بها على الشعوب، ترى تاريخ القومية ملطخا بالدماء مملوءا بالفظائع والمظالم محشوا بالاخاديع والاكاذيب، وترى أن القومية كانت ولا تزال من الوسائل التي تشغل الشعوب بواسطتها لفائدة الفئات الحاكمة وحدها».

وبعد أن يتحدث الكراس عن تاريخ الحركات القومية في اوروبا في القرن التاسع عشر وما ادت إليه من حروب يقول:

«و قد انتقل تيار القومية قبيل الحرب العالمية الأولى إلى بلاد الشرق الأدنى ومنها القضية العربية، فكان لزاما علينا بيان موقف الشعبية منها لما لها من الرواج في بعض الاوساط وما لذلك من التأثير على تحقيق الرفاه والاطمئنان والتقدم للشعب. فالشعبية تعترف بلزوم وفائدة توحيد الجهود وتحقيق التعاون بين البلاد التي تربطها وحدة التاريخ لتخليص الشعب من قبضة الاستعمار واستغلال الافراد، وترحب باتحاد البلاد تحت نظام وحكومة شعبية لتحقيق سعادة الشعب، ولكن هذا التعاون في سبيل الخلاص النهائي من يد المستعمرين يجب أن يسبقه العمل لتنظيم شؤون البلاد وتحسين أحوال الشعب الاقتصادية والاجتماعية إلى الحد الذي يجعل بالاستطاعة تحقيق التعاون للوصول إلى هدف الشعبية وإلى اتحاد يبنى على اسسها المتينة. وتقاوم الشعبية كل حركة يكون للمستعمرين دخل بها وفائدة منها ولا تستهدف تنظيم المجتمع على الاسس الشعبية مهما كان شكلها وتلونت صبغتها».

انتهت الفقرة من الكراس.

تشنها الحكومة بواسطة أذنابها علينا، وعلى أبو التمن بصورة خاصة واتهامه بالشيوعية، وكنا نريد أن نرد بشدة ولكنه لم يكن يقبل ذلك.

وفي الوقت نفسه كانت المؤامرات تحاك في الصليخ[١٣]، وكنا على اطلاع تام على تلك الحركة بواسطة حكمة. والواقع أن موقفنا كان غريبا من هذه الجماعة، فلم نتمكن من البت بصورة قطعية هل نحن من مؤيدي الحركة أم من معارضيها، وكانت هناك أسباب كثيرة لذلك، فقد كنا نحبذ كل معارضة للحكومة. ومن جهة أخرى كان حكمة من أشد أنصار الحركة أن لم نقل من جملة مدبريها. وعلى ما أظن أننا لو قررنا في حينه معارضة الحركة لكان من المحتمل جدا ألا يطيعنا حكمة وينفصل عنا، والسبب الثاني موقف أبو التمن الحائر في ذلك الوقت، كموقفه في كثير من الأحيان، فبالنسبة للقضايا السياسية المعقدة لم يكن ليجزم بشيء، وكان يرجح أن يكون على اتصال تام بالقائمين بالعمل من جهة، وأن لا يكون من ضمنهم من جهة أخرى، وهذا ما جعل موقفنا ضعيفا، وكانت معارضتنا في القضية تؤدي للخلاف، فقد كنت أنا ومحمد حديد وعبد الفتاح في موقف شك من تلك الحركة التي كنا نعتقد أنها حركة رؤساء عشائر إقطاعيين لا يهمهم غير مصالحهم الذاتية، وانتهى الأمر بقبول اشتراك حكمة في الحركة واجتماع أبو التمن برجالها دون أن يرتبط بها. وعندما تم التآمر وقام عبد الواحد الحاج سكر بالتمرد، كان موقف جريدة «المبدأ» بطبيعة الحال بالنظر لمعارضتها الحكومة واستيائها من الوضع العام ودعوتها إلى الإصلاح، موقفا غير معارض للحركة وبشكل غير مباشر، وقد استفاد المتآمرون من ذلك. فان الجريدة لما تطرقت للحادث[١٤] قالت أن هذه الحركة ما هي إلا نتيجة لوضع سيئ ودعت إلى وجوب إصلاحه.. وفي تلك الأثناء عطلت الحكومة جريدة «المبدأ» لموقفها المعارض للحكومة والمؤيد ضمنا للحركة. وكان حكمة قد حصل على امتياز جريدة فصدر منها عدد واحد فقط وعطلتها الحكومة. وبعد أن استقال المدفعي تحت ضغط تلك الظروف وتولى ياسين الهاشمي الوزارة، كان موقفنا حرجا، فقد كان من الصعب منع حكمة من الاشتراك في الوزارة، وعندما اجتمعنا في دار أبي التمن جرت مناقشة طويلة، فذكر ان من المهم ألا نكون سلبيين وأن تولي حكمة لوزارة الداخلية وقيامه بتطبيق منهجنا قد يكون ذا فائدة، أما توليه أية وزارة أخرى فلا فائدة منه. وقد تمسك رشيد عالي بوزارة الداخلية (وقد كان يعد نفسه المدبر للحركة) وأعتقد أن ياسين الهاشمي لم يكن يميل إلى تسليم وزارة الداخلية إلى شخص لا يطمئن له كل الاطمئنان ولا سيما وانه كان يعلم باتصال حكمة بنا اتصالا وثيقا، ولذلك رفض طلب حكمة بتولي وزارة الداخلية - بشكل صريح على عادة الهاشمي - ومن مناورات الهاشمي انه

---

(١٣) اشارة للإجتماعات التي كانت تعقد في دار السيد رشيد عالي الكيلاني.

(١٤) يراجع بصورة خاصة المقال الافتتاحي المنشور بتاريخ ١١/ ٣/ ١٩٣٥ بقية مقالات جريدة المبدأ في تلك الفترة.

أبقى وزارة المالية شاغرة حتى حفلة الاستيزار وكان قد عرضها على حكمة فرفض حكمة قبولها تنفيذا للقرار السابق ذكره. ومما تجدر الإشارة إليه أن حكمة وأن لم يدخل الوزارة لم يبتعد عن رشيد عالي والهاشمي، وكان موقفه مما يلفت النظر فقد أقام عقب تأليف الوزارة مأدبة في داره دعا إليها جميع رؤساء العشائر الذين قاموا بالحركة مع أشخاص من الأكراد ومن جملتهم الشيخ محمود وألقيت بعض الكلمات عن لزوم الاتحاد - ويقصد به اتحاد العشائر - مما كان تأييدا ضمنيا للحكومة، مما جعل بعض الناس في حيرة من موقف حكمة، وكان أبو التمن حائرا أكثر من أي شخص منا، إذ كان همه بالدرجة الأولى مداراة حكمة لئلا يفلت من أيدينا. وبعد تأليف وزارة الهاشمي افرج عن الصحف المعطلة - وعلى ما اعتقد كان ذلك بتأثير محمد زكي وزير العدلية - وكنا نرغب عدا حكمة بإصدار جريدة، ولم يكن جعفر ابو التمن يرغب في إصدار جريدته. وكنا نختلف مع حكمة الذي كان يرى إمهال الحكومة حتى إذا لم تسر بصورة معقولة هاجمناها، وأما رأينا فكان ان هذه الوزارة لا تختلف عن غيرها ولأعضائها ماض معلوم وليس لهم مبدأ معين ولا خطة إصلاحية. وكان حكمة يقف بين ضغطين من جهة ياسين بواسطة أصدقاء حكمة ورشيد لعلاقته العائلية، ومن جهتنا نحن.

وعلى كل حال صدرت جريدة (صوت الأهالي) بالرغم من معارضة حكمة غير الصريحة، ولكن مراعاة له لم نندفع فيما كنا نكتب، وإنما كانت خطتنا معتدلة نوعا مما إلى أن قامت حركة خوام العبد العباس في الرميثة فبدأت الجريدة تتكلم بصراحة وبوضوح أكثر[١٥] فنبهت الرأي العام إلى ان تبديل الوزارة لم يبدل الوضع العام وأن نفس العوامل ولا سيما تلك التي أدت إلى حركة عبد الواحد الحاج سكر، هي نفسها التي أدت إلى حركة خوام، فلم تتحمل الوزارة هذا الأسلوب فعطلت الجريدة. وبعد تعطيل الجريدة وإخماد حركة خوام خيم على المملكة فتور عميق، وقد تأثرت جمعيتنا أيضا بذلك الفتور، ولم يظهر نشاط سوى نشاط جماعة الشيوعيين الذين كانوا يصدرون جريدة سرية باسم «كفاح الشعب» فطاردتهم الحكومة وأوقفت بعض الشباب بتهمة نشر الجريدة المذكورة، كما أن الحكومة شددت علينا رقابتها لترى ما إذا كان لنا علاقة بالنشر المذكور، وفي الوقت نفسه سافر حكمة إلى استانبول للاصطياف فلم نشأ أن نقوم بنشاط في غيابه فهو وإن لم يصرح برغبته في ذلك إلا أنه كان يميل إليه بالإضافة إلى الفتور الذي أصاب جعفر نتيجة الدعاية ضده عندما كانت جريدة (المبدأ) تصدر من أنه شيوعي أو أنه يحمي الشيوعيين. وعلى كل حال فإن إصدار الشيوعيين لجريدتهم السرية (كفاح الشعب) قد أضر بالوضع كثيرا، وقد شلت تلك الحركات أعمالنا ولكن بصورة غير مباشرة وقد علمت مؤخرا أن الذين أصدروا تلك الجريدة السرية قد تأكدوا من أنهم أخطأوا خطأ كبيرا.

---

(١٥) استأنفت «صوت الأهالي» الصدور في ١٨/٤/١٩٣٥ بعد تأليف وزارة الهاشمي بشهر وتوقفت بعد العدد الصادر في ١٠/٥/١٩٣٥ الذي نشر فيه مقال افتتاحي (بمناسبة حادثة الرميثة).

وقد عاد حكمة في أواسط الخريف (١٩٣٥) وكنا نعول على ميله إلى جهتنا كثيرا كما كانت الحكومة أيضا تأمل أن تجذبه إليها لأنه كان قلقا بصورة تجعل الخصمين في أمل دائم لجذبه، ولذلك فقد كنا نرى جعفر أبو التمن يقدر الوضع الدقيق ويداري حكمة بكل الوسائل، وقد رأى من المناسب أن نخرج لاستقباله وكنت أنا وجعفر في المحطة عند وصوله، وقد لاحظنا على حكمة بعد عودته انه متأثر بما شاهده في تركيا من تنظيم وإصلاح فكان يبث الدعاية له ويهاجم وزارة الهاشمي في أحاديثه، وهذا ما أعاد الأمل إلى نفوسنا بتعذر انجذابه إلى جماعة الهاشمي. ومع ذلك فانه بعد ظهور فكرة تأليف حزب معارض وإصدار جريدة باسمه اخذ يتحمس مرة كل الحماس، ثم يعود في اجتماع آخر إلى الفتور حسب التأثيرات الخارجية عليه[١٦]. أما عبد الفتاح ابراهيم فقد وجدنا موقفه من العمل السياسي موقفا يختلف عن مواقفه السابقة، فقد كان في البداية متحمسا للعمل العلني ثم أصبح يلح على نقطة واحدة هي وجوب اكمال التنظيم السري للجمعية قبل أي عمل علني. وعندما انتهت المداولات الطويلة المملة إلى إقرار فكرة تأليف الحزب ظهر موضوع الأشخاص الذين تتكون منهم اللجنة الإدارية، وهنا صادفتنا مشاكل كثيرة، فقد كنا متفقين على أن الهيئة الإدارية يجب أن تكون قوية متماسكة، ومن جهة أخرى كنا أنا ومحمد حديد وعبد الفتاح نميل إلى أن يكون الأعضاء من المثقفين بمبدأ الشعبية ومع ان حكمة لم يعترض على ذلك فانه كان يؤمن برؤساء العشائر ويميل - على ما أعتقد - إلى إدخال بعضهم في الهيئة. وكان جعفر يؤمن بما نؤمن به ولكنه كان يتحرج من أن يظهر اسمه إلى جانب شباب لا شهرة لهم وتتفاوت اعمارهم عن عمره وعمر حكمة كثيرا.

ومع ذلك فقد عقد اجتماع في داري حضره كل من صادق كمونة وعبد الله سالم وعبد القادر اسماعيل ومحمد حديد وحكمة سليمان وعبد الفتاح ابراهيم وجعفر ابو التمن وأنا، وفي المداولات لتأسيس الحزب ظهر ميل ابو التمن إلى أن يكون أعضاء الهيئة ممن يدينون بالمبادئ الشعبية على أن لا يكونوا من الشباب (صغار السن) ولم أعرف بالضبط السن الذي كان يشترطه ابو التمن لذلك الغرض، وأن لا يكونوا من السياسيين القدامى الذين تناوبوا الحكم، وأن لا يكونوا من العمال مثل صالح القزاز الذي اعترض عليه صراحة، وأن لا يكونوا من امثال عبد القادر اسماعيل المشهور باشتراكيته المتطرفة - كما كان يعبر عنها أبو التمن - ورفض ادخال صادق كمونة وعبد الفتاح لانهم صغار السن ولكنه وافق على ادخال محمد حديد مع أنه مقارب لهم في السن - واعتقد أن السبب في ذلك كان عنده الانتساب للعوامل المعروفة - أما بالنسبة لي فقد كنت حائزا على شروط أبو التمن إذ كنت أقارب الاربعين من العمر ومن عائلة معروفة. ولهذا السبب فشلت فكرة تكوين حزب علني وأن ظلت فكرة العمل العلني ذاته قائمة. ومن ثم عدنا إلى موضوع اصدار الجريدة.

---

(١٦) المقصود بالتأثيرات الخارجية ما يحدث خارج نطاق الجماعة المذكورة.

وفي ذلك الحين ظلت الحكومة تأمل في ايجاد ثغرة بيننا وكان هدفها حكمة سليمان الذي ظل كالجسم الطافي على ساحل البحر يتجاذبه المد والجزر. أما عبد الفتاح ابراهيم فقد كانت هناك عوامل كثيرة منها عوامل شخصية قد جعلته متوتر الأعصاب، وأذكر أنه كان يحاول تأخير اصدار الجريدة في مداولاتنا في هذا الشأن مما كان يولد بعض الاثر في حكمة الذي كان متحمسا لاصدارها.

وفي ذلك الوضع الممل، كنا نحاول ايجاد وسيلة لتنبيه الرأي العام، وإذا باتفاقية السكك تصدر وتنشرها الحكومة، وكان حكمة مهتما في ابراز مساوىء هذه الاتفاقية وصادف أن اجتمعنا في دار حكمة محمد حديد وعبد الفتاح وأنا وكان حكمة متحمسا في بيان عيوب الاتفاقية فاقترحت أنا ومحمد حديد عليه اصدار عدد خاص من الجريدة لانتقاد الاتفاقية فحبذ الفكرة وعارضها عبد الفتاح وقد استفدنا من وضع الحماس الذي كان عليه فصدرت جريدة البيان(١٧) وكتب المقال الافتتاحي الذي كان له وقع حسن لدى الرأي العام محمد حديد.

وبعد هذا استمرت اجتماعاتنا السرية ولم تكن مبهجة على الدوام، وأخذ عبد الفتاح يتغيب عن الجلسات حتى انقطع تماما. ومع أن موقف عبد الفتاح كان كما ذكرت الا أنه في نفس الوقت كان يكون حوله كتلة من أصدقائه من أعضاء الجمعية مثل ناظم الزهاوي ومحمد الطريحي وحسن الطالباني - وكان الاخير قد انقطع عن الجمعية بعد توظفه - كما أنه وعد بتقديم تقرير يوضح فيه مخالفاته ولكنه بدلا من ذلك بدأ في المطالبة بحصته من المطبعة وما عليها من ديون مما كان يهدد بوقف اصدار الجريدة. أما الوضع العام في ذلك الحين فقد تميز بالإضطرابات في أنحاء العراق واعمال قمع قاسية من قبل الحكومة، وفي بغداد حاول بعض رجال الحكم السابقين التكتل وكانت اجتماعاتهم تتولى تارة في دار السويدي وتارة في دار المدفعي أو في دار مولود مخلص، وكان هؤلاء يودون بطبيعة الحال الاتصال بنا، وكان رأينا أننا يجب أن لا يكون بمعزل عن المحيط السياسي وأن لا نثق بأمثال أولئك السياسيين وكنا عديمي الثقة بالسويدي والقصاب ولكننا لم ننفر من الاتصال بجميل المدفعي فقد كانت له سمعة في البلد تختلف عن سمعة السويدي وأمثاله، وكنا أنا وأبو التمن ومحمد حديد نميل إلى الاتصال به، أما حكمة فقد كان لا يعارض ذلك ولكنه لا يميل قلبياً إليه.

وبالنظر لما كان يجري في الجنوب من أعمال وفظائع قدمنا احتجاجا شديد اللهجة إلى الملك ضد الوزارة حول تلك الاعمال، وكان أبو التمن وحكمة قد امتنعا عن الاشتراك في تقديم الاحتجاج الذي وضعه السويدي بعد أن أخبرهم أبو التمن بأن عندنا احتجاجا خاصا بنا(١٨) كما لوحظ ميل من بعض الشباب وبعضهم من المحامين نحو الحركة، فأقام أبو التمن

---

(١٧) صدر عدد واحد من جريدة «البيان» خاص باتفاقية السكك في ١٩٣٦/٤/٧.

(١٨) قدم الإحتجاج بتوقيع أبو التمن إلى الديوان الملكي بتاريخ ٩٣٦/٥/١٠ ونشر في جريدة سورية بعد ذلك بأسبوع، وبعد ذلك بأربعة أيام قدم احتجاج آخر من المعارضة. - الحسني ج ٤-.

مأدبة دعا إليها بعض هؤلاء وقد حضرها حوالي الخمسة عشر منهم ثم أعقبها بدعوة ثانية في داره أيضا. وهذا النشاط السياسي بمجموعتين أقلق الحكومة وأضعف مركزها، وقد عملنا على توزيع الاحتجاج الذي قدمناه بعد استنساخه على الآلة الطابعة وأرسلنا نسخا خطية إلى الصحف السورية التي كان لبعضها اتصال بالحكومة العراقية فأرسلت ما وصلها منا، وبعد أن دققت الدوائر الحكومية الخط تعرفت على خطي، واحالتني إلى المجلس العرفي في الديوانية، ولما كنت مريضا في الفراش فقد تعذر نقلي إلى هناك، كما أن اتصالنا الوثيق ببكر صدقي في ذلك الحين أدى إلى اهمال طلبات الحكومة ولم يقدم أحد إلى المجلس العرفي حسب تلك الطلبات. وكنا أيضا قد اعددنا العدة لاصدار عدد من جريدة «البيان» فعرفت الحكومة بذلك وحاصرت قوة من الشرطة المطبعة ومنعت اصدار الجريدة، واندفع الهاشمي في سياسة القمع وبدأ يتجول في انحاء العراق وظهرت شائعة عن إعتزامه خلع الملك وإعلان الجمهورية»[١٩].

كلمة عامة

لا شك في أن ما ثبته الأستاذ الجادرجي هنا له قيمته التاريخية الثمينة، ونود أن نضيف إليه نظرة عامة لوضع جماعة الأهالي والوضع العام في تلك الفترة، أي بين ١٩٣٢ و١٩٣٦. فبعد أن فرض نوري السعيد معاهدة ١٩٣٠ بمختلف الاساليب، وانتهى عهد الانتداب ودخل العراق عصبة الامم انتقل العراق إلى عهد جديد، ظل الحكم فيه محتفظا بأكثر مميزات عهد الانتداب بدون هذا الشكل القانوني، فقد ظل الملك يحكم بواسطة وزارات ومجالس نيابية مزيفة تضم رجال الطبقة الحاكة التي خلقها الإنكليز وظل الإنكليز يوجهون السياسة من وراء ستار. وفي الوقت نفسه نمت أوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية، وبدأت طبقة وسطى (بورجوازية) تفرض نفسها على الحياة العامة، واستطاع بعض أفراد الطبقة التغلغل في محيط الحكم، وكانوا في معظم الاحيان قد تقبلوا الوضع الراهن وخضعوا لما كان مرسوما من قبل الإنكليز وعملائهم، بينما ظل أفراد آخرون من الطبقة الوسطى في صفوف المعارضة، أما معبرين عن واقعهم الطبقي الذي يتعارض مع نمو الاقطاع والحكم غير الديمقراطي، أو حاملين لافكار جديدة أميل إلى اليسار لم تكن توصف بالاشتراكية في ذلك الحين ولكنها قريبة منها. ومن هؤلاء جماعة الأهالي ومن التف حولهم من الشباب.

من افتتاحية لجريدة (الأهالي) بتاريخ ١٩٣٤/٨/٢٥ وبعنوان (من غايات المبدأ الشعبي اتباع سياسة المساواة الاقتصادية): «إن المبدأ الشعبي الذي غايته رفع المستوى العام يتوخى تبديل الانظمة الاستغلالية المتبعة بأنظمة تكفل تقليل الفوارق بين الافراد»[٢٠].

---

(١٩) إلى هنا تنتهي مخطوطة الأستاذ الجادرجي وقد حاولنا أن ندرجها بنصها بقدر الامكان هنا مع ابقاء كل ما فيها مما يتصل بالحوادث أو الاشخاص لتثبيت الوقائع التاريخية والقاء ضوء جديد على تلك الفترة من تاريخ العراق الحديث.

(٢٠) يلاحظ أن كاتب المقال لم يستعمل عبارة (الفوارق بين الطبقات).

ومن افتتاحية بعنوان (الاصلاح ورجال الوضع) نشرت في (صوت الأهالي) بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٣٥: «لذلك فاننا لا نأمل أن يتم الاصلاح الاساسي الذي تحتاجه البلاد، أو أن تأخذ سياسة الدولة العراقية شكلا يخالف الخطة التي وضعها المستعمرون لتنفيذ مآربهم على أيدي رجال كانوا في الماضي عونا للمستعمرين وهم في الماضي من الذين ينعمون بنتائج استغلال الشعب... إننا لا نجد بوادر للقيام حتى بجزء من الاصلاح المنشود، كما لا نجد تغييرا في الاساس الذي تسير عليه أعمال الحكومة، بل العكس نجدها متجهة إلى اتجاه يتفق مع الخطة التي وضعها المستعمرون... وعليه (أي الشعب) أن يتكاتف ويتحد بالسعي وراء تبديل الوضع الحاضر من الأساس...».

وإلى جانب أمثال هذه المواقف الفكرية والسياسية التي عبرت عنها جرائد جماعة الأهالي، كانت تلك الجرائد تنشر ابحاثا ومقالات موضوعة ومترجمة تعبر عن أفكار الشباب الوطني، ومن أمثال تلك المواضيع مقال عن الديمقراطية ضمن سلسلة أبحاث عن الدستور في عدد ١٢/ ١/ ٩٣٢، ومقال عن أسباب الازمات الاقتصادية في عدد ١٥/ ١/ ٩٣٢ ومقال مترجم في عدد ٢٢/ ١/ ٩٣٢ عن الاشتراكية، ومقال عن مشروع السنوات الخمس في روسية في عدد ٢٤/ ١/ ٩٣٢، ثم بعد ذلك مقالات عن آراء كينزولاسكي الاقتصادية ومقال عن (الفرق بين الاشتراكية والشيوعية) في نيسان ٩٣٢. كما اهتمت جرائد جماعة الأهالي بالشؤون الدولية ولا سيما التطورات الايديولوجية في أوروبا وظهور النازية في المانيا، وبعد أن ظلت الجريدة حائرة لفترة من النازية اخذت تهاجمها، وفي عدد كبير من أعداد تلك الجرائد أبحاث عن الشؤون العربية وأوضاع البلدان العربية. وفي أعداد اخرى أهتمام بالفلاحين وفقرهم ووضعهم المزري ووضع ملكية الارض والانتاج الزراعي، واهتمام بالعمال. وفي هذا الشأن ساندت جرائد جماعة الأهالي حركات الاحزاب وتبنت حركة مقاطعة شركة الكهرباء الاجنبية... إلخ.

إن استعراضا مثل هذا لجرائد جماعة الأهالي بين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٦ يعكس صورة عامة واضحة لنمو حركة الشباب ونمو الافكار التقدمية الجديدة في تلك الفترة من تاريخ العراق، ذلك النمو الذي أدى إلى نشوء حركة وطنية جديدة ذات محتوى جديد تطورت إلى حركة شعبية قوية بعد الحرب العالمية الثانية، مما سوف نتناوله في حينه.

٢- الانقلاب وجمعية الاصلاح الشعبي

الانقلاب

في التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٣٦، اعلنت الفرقتان الأولى والثانية بقيادة الفريق بكر صدقي والفريق عبد اللطيف نوري، تمردهما، وأنذرت قيادة التمرد بوجوب تنحي وزارة الهاشمي عن الحكم. وليس غرضنا هنا أن نسرد وقائع ذلك الانقلاب، فالكتب المؤلفة

عن تاريخ العراق مملوءة بتفاصيل تلك الوقائع، كما أن مجموعات الجرائد الصادرة في وقته تصلح مرجعا لذلك، ولكننا نريد أن نتحدث فقط عن الأمور المتعلقة بجماعة الأهالي وجمعيتهم السرية وعلاقتها بالانقلاب.

وقد اطلع القارىء في الصفحات السابقة على صلة الجمعية ببكر صدقي وصلة حكمة سليمان وبكر صدقي بضباط الجيش الذين أنضموا إلى الجمعية بموجب تنظيم مستقل خاص بالعسكريين. ويروي الأستاذ الجادرجي أن حكمة سليمان قد اجتمع به وبجعفر أبو التمن ومحمد حديد قبيل الانقلاب وأخبرهم أن بكر صدقي وعبد اللطيف نوري قد هيآ للانقلاب وروى لهم أن بكر صدقي قد عرف أن عبد اللطيف نوري كان في وضع يائس لأسباب خاصة[٢١] وقال له أنه سينتحر، فأقنعه بأن في امكانه المشاركة في انقلاب ضد الحكومة بدلا من الانتحار. ويقول الجادرجي ان حكمة قد روى الخبر بصورة فهم منها زملاؤه المذكورون أن الأمر معد ومنته، وقال لهم أن عدم موافقتهم سوف لا تغير من الأمر شيئا، وفي هذه الحالة سيتعاون العسكريون مع أناس آخرين. وقد طلب قادة الانقلاب من الملك غازي ان يعهد بالوزارة إلى حكمة سليمان. ومن المعروف ان الوزارة التي اشترك فيها كل من جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي من جماعة الأهالي، ويوسف عز الدين ابراهيم من أعضاء الجمعية السرية، قد تكونت بمعرفة هؤلاء. إلى جانب هذا فان من المعروف بعد ذلك أن الخلافات بدأت في وقت مبكر داخل الحكومة الجديدة بعد أن بدا بكر صدقي في فرض دكتاتوريته والسيطرة على حكمة سليمان. ويقول الأستاذ الجادرجي أنه ألح منذ البداية على جعفر أبو التمن في الوقوف موقفا صلبا وجذب حكمة سليمان قبل ان يجذبه بكر صدقي، ولكن أبو التمن لم يستجب لذلك ولم يقدر نتائج سيطرة بكر صدقي على حكمة سليمان.

وقبل أن نتابع الحديث عن الوضع وتطوره بعد وقوع الانقلاب، نجد من الضروري أن نقول كلمة حول اشتراك الجادرجي وجماعة الأهالي في الحكم فهناك سؤال، ربما كان لا يزال قائما حول الدوافع التي ادت بهم إلى الاشتراك في حكم قائم على انقلاب عسكري لا يمثل ثورة شعبية. لقد كان الجادرجي لا يؤمن بالانقلابات العسكرية ولا بطريق العنف للتطور الاجتماعي ما لم تستدع ضرورة حقيقية وقوع ذلك العنف. هذا الرأي تبلور لدى الجادرجي فيما بعد وأصبح من أسس مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي ويعبر عنه بأنه الايمان بالتطور الديمقراطي في كل الحالات عدا الثورة الشعبية عند تعذر التطور الديمقراطي تعذرا تاما.

ولم يكن الجادرجي بعيدا عن هذا الرأي عام ١٩٣٦، ولكن الوضع بدا في عهد ياسين

---

(٢١) روى عبد الرزاق الحسني في (تاريخ الوزارات العراقية) الجزء الرابع ص ١٨١ قصة عبد اللطيف نوري وكيف كان في حاجة إلى المال للسفر من أجل المعالجة ومخابراته بهذا الشأن مع ياسين الهاشمي ووزير الدفاع ومنها الكتاب الذي جاءت فيه عبارة (هذا قبل أن يستحوذ عليّ اليأس الشديد الذي ستكون نتائجه غير محمودة...).

الهاشمي - ولا سيما في أواخر ذلك العهد - وقد انعدم الأمل في سلوك الطريق الديمقراطي لتغيير الوضع وإزالة دكتاتورية الهاشمي. وفي الوقت نفسه كان الآخرون يؤمنون بطريق العنف ولا سيما حكمة سليمان الذي سبق له أن شارك في إعداد تمرد القبائل عام ١٩٣٥، كما سبق ذكره في الوثيقة المنشورة في القسم الأول من هذا الفصل، وكان حكمة من المعجبين جدا بحركة مصطفى كمال في تركيا[٢٢] وكان الاعجاب بحركة مصطفى كمال وبحركة رضا بهلوي في إيران، وكلتاهما حركتان عسكريتان، عاما في العراق، ويعتقد أن جعفر أبو التمن كان متأثرا بدوره بذلك الاعجاب. وفي ذلك الحين كان الجيش العراقي منغمسا في قمع حركات القبائل في الجنوب والشمال مما أثر على سمعته التي اكتسبها بقضائه على حركة الأثوريين الذين جاء بهم الإنكليز للعراق، وكان الضباط مستعدين لاعادة سمعة الجيش، ومعظمهم كان متأثرا بحركة مصطفى كمال في تركيا، كما كان بعضهم وكثير من الجيل القديم والمخضرم قد تأثر بانقلاب ١٩٠٨ العثماني باعتباره قد فتح لهم في وقته عهدا من الحرية والحياة الدستورية. كل هذا جعل من هذه التجربة الأولى في الانقلابات العسكرية، أمرا مقبولا لدى الاكثرية من الوطنيين، وكان اشتراك الجادرجي وجماعة الأهالي في الحكم أمرا لا مناص منه في ذلك الحين.

جمعية الاصلاح الشعبي والاستقالة

كان من الطبيعي بعد تأليف الوزارة واشتراك أبو التمن والجادرجي فيها، أن تقدم جماعة الأهالي على ممارسة حرية التنظيم والتعبير التي أتيحت لها، فقدّم كل من كامل الجادرجي ويوسف ابراهيم وعبد القادر اسماعيل وصادق كمونة ومكي جميل ومحمد صالح القزاز وعبد الله سالم[٢٣] طلبا لتأسيس جمعية باسم (جمعية الاصلاح الشعبي) وبعد إجازة الجمعية انتخب كامل الجادرجي سكرتيرا للجمعية وصادق كمونة نائبا للسكرتير ومحمد صالح القزاز محاسبا[٢٤]. كما صدرت جريدة الأهالي مجددا.

ومنذ البداية بدأ اتجاهان في المحيط السياسي الجديد، الاتجاه الأول اتجاه يميني دكتاتوري كان يمارسه بكر صدقي، ومن مظاهره الاولى فرضه أحد المحسوبين عليه على لجنة وضع منهج جمعية الاصلاح الشعبي وفرض آرائه بواسطة ذلك الشخص على الجمعية مما أدى إلى أن يظهر المنهج مغايرا بعض الشيء لمبادئ (الشعبية) السابقة. هذا الاتجاه اليميني الدكتاتوري لبكر صدقي، والذي فرضه على الحكومة قد أدى إلى الخلاف بينه وبين كامل الجادرجي وأبو التمن ويوسف ابراهيم، واشتداد هذا الخلاف حتى استقالة هؤلاء مع صالح جبر بعد بضعة أشهر.

---

(٢٢) لقد كان هذا الاعجاب معروفا وقد أشار إليه لونريك في كتابه القيم عن تاريخ العراق.

(٢٣) محمد صالح القزاز عامل ومن الاوائل الذين سعوا لتأليف النقابات في العراق. عبد الله سالم من وجهاء بعقوبة وكان من أعضاء الحزب الوطني برئاسة أبي التمن الذي أدخله في الجمعية.

(٢٤) اثبتنا منهج الجمعية في آخر الفصل في قسم الملاحق.

أما الاتجاه الثاني والمغاير للاتجاه الاول، فهو التطرف اليساري عند كثير من التقدميين، وقد تجلى هذا التطرف من جهة عند بعض جماعة الأهالي ولا سيما عبد القادر اسماعيل الذي كان يتولى شؤون جريدة الأهالي(٢٥)، كما تجلى هذا التطرف اليساري عند جماعة الشيوعيين وهذا مما أثار بكر صدقي - لا سيما فيما يتصل بتغلغل الشيوعيين في الجيش - فحمله على ان يبدأ حملة ضارية ضد اليساريين عموما وأدت هذه الحملة إلى شل نشاط جمعية الاصلاح الشعبي وبعد ذلك إلى إجراءات عنيفة كالمحاكمات والنفي وسحب الجنسية (وهذا ما وقع لعبد القادر اسماعيل).

يروي الأستاذ الجادرجي أنه عزم على الاستقالة في ربيع ١٩٣٧ أي بعد بضعة أشهر من الانقلاب، وقد قدم بالفعل استقالته من الوزارة الا أنها لم تعرض على مجلس الوزراء، وفي ٢٦ أيار قدم مرة أخرى استقالته وهذا نصها:

حضرة صاحب الفخامة السيد حكمة سليمان المحترم

تعلمون فخامتكم أننا عندما اشتركنا في العمل السياسي في أوائل سنة ١٩٣٤ وأسسنا الجمعية التي استهدفنا منها اصلاح البلاد بالطرق الديمقراطية، على غرار ما فعلته الامم الناهضة، سواء القريبة منا أو البعيدة، لم نكن نقصد من ذلك الا العمل المشترك لانهاء الاوضاع السيئة السائدة يومئذ. فتلك الحالة السيئة والرغبة في إصلاحها واشتراكنا في الاعتقاد بطرق هذا الاصلاح، جعلنا نواصل السعي مشتركين إلى أن تم الاتفاق مع رجال الجيش للقيام بحادثة ٢٩ تشرين الاول الماضي، وتأليف الوزارة التي جعلت مهمتها القضاء على الأوضاع والاساليب الماضية والبدء بالاصلاحات الشاملة بالسرعة المستطاعة. أمل الناس بأجمعهم أن يكون الدور الذي نحن فيه غير الدور السابق، على انه مضى على تأليف الوزارة ما ينوف على ستة أشهر فلم تتحقق تلك الآمال، ولم تتغير الأوضاع السابقة تغيرا جوهريا.

إني لست ممن يعتقدون بامكان تحقيق كل ما نصبو ويصبو إليه الناس في هذه المدة، ولم يكن ليخيب أملي في المستقبل من هذه الناحية لو كنت واجدا الاتجاه سائرا نحو القضاء على الاساليب السابقة وشاعرا بأننا على وشك البدء في العمل، ولكن الاتجاه العام للوزارة لا أجده سائرا نحو الهدف الذي من أجله وحدنا جهودنا. ومع ذلك فإني لمعتقد بأن فخامتكم لا تستسيغون شخصيا هذا الوضع الذي نحن فيه نظرا لحسن نواياكم واخلاصكم ولعل سعة آمالكم هي التي تحملكم على البقاء في المسؤولية. ولو كان لدي فخامتكم من الآمال لسرت معكم ولاحتملت ما تحتملونه، ولكن مع الأسف لم يعد بامكاني في هذا الوضع الاستمرار

(٢٥) مما يروي الأستاذ الجادرجي حول هذا الموضوع أن مقالات متطرفة كانت تظهر في الأهالي بتوقيع (أنا) وأنه قد عقد اجتماعا لبحث هذا الموضوع فثار عبد القادر اسماعيل وهدد بالاستقالة إذا منع كاتب المقالات (وكان يوسف متي) من نشرها في الأهالي.

على الاشتراك في المسؤولية مع زملائي الذين يعز علي أن أترك العمل معهم وهم من أعتقد بنزاهتهم وإخلاصهم وأتمنى لهم التوفيق في خدمة البلاد.

كامل الجادرجي

إلا أن هذه الاستقالة بقيت معلقة، ومن ثم فكر الجادرجي في طريقة أخرى، كما جاء في رواية له عن حوادث تلك الايام ندرج قسما منها فيما يلي[٢٦] «في أواسط حزيران زارني يوسف عباوي في داري وقد جرى حديث طويل حول سوء الوضع، ونقل لي بعض الشائعات المغرضة التي كانت تبث ضد جعفر أبو التمن وذكر لي حوادث معينة، فقلت ليونس أنني لا أهتم بذلك لانني قررت نهائيا مغادرة العراق باجازة مرضية وسأرسل من الخارج استقالتي من الوزارة ولن أعود إلى العراق إلا بعد أن تتغير الاوضاع فيه، وقلت له قد يكون من المفيد اطلاع ابو التمن بصورة صادقة على ما يجري ضدنا وبصفة خاصة ضده، لأنه كان يعتقد أن الدعاية مركزة ضدي أنا فقط، وأن احترامهم الشخصي له يجعله بمأمن من تلك الدعايات المغرضة. فقال يونس أنه سيذهب مباشرة ليقابل أبو التمن في داره ويطلعه على الوضع السيىء بصفة عامة وينقل له بأمانة ما سمعه من مؤامرات تحاك ضده. وأعتقد أن ذلك كان يوم الخميس ١٩٣٧/٦/١٧.

وفي صباح السبت ١٩٣٧/٦/١٩ اتصل بي أبو التمن تلفونيا وطلب مني زيارته في داره قبل ذهابي إلى الوزارة. وقد ذهبت إليه فقال انه فكر كثيرا فيما آل إليه الوضع السيىء الذي أخذ يزداد سوءا وأنه أصبح لا يرجو منه كل أمل لذلك فقد قرر الاستقالة من الوزارة وسألني عما إذا كنت لا أزال على رأيي في الانسحاب من الوزارة، فقلت له أني قررت نهائيا الذهاب إلى خارج العراق باسم المعالجة وسأرسل من هناك استقالتي. قال أنه وضع مسودة للاستقالة وأطلعني عليها، وكانت مطولة تنطوي على أمور تعتبر ثانوية، فقلت أن الاستقالة يجب أن تتركز حول الوضع واجراءات الجيش القاسية في الفرات، وبعد جدل بسيط اقتنع بوجهة نظري. وهنا قلت له أن هناك شخصا آخر من الوزراء من المحتمل ان يستقيل معنا وهو يوسف ابراهيم وزير المعارف، وحضر يوسف ابراهيم واطلع على نيتنا في الاستقالة فوافق على أن يشترك معنا بلا تردد، ثم قلت لابو التمن أن شخصا رابعا من المحتمل أن يستقيل معنا وان كان يختلف معنا في الرأي وهو صالح جبر وزير العدلية، فاستبعد جعفر ذلك، فقلت له أن صالح جبر عدو لنا وعدو للوضع الحالي في نفس الوقت والذي يهم بالدرجة الأولى إضعاف الوزارة واسقاطها بأية وسيلة، وبعد جدل قصير خابرنا صالح جبر، فحضر، وبعد جدل جرى بينه وبين أبو التمن وافق على المشاركة في الاستقالة. وقد صاغ

(٢٦) أغلب ما نرويه هنا من أقوال للاستاذ الجادرجي مثبتة بخطه في وثائق زودنا بها أثناء وضع هذا الكتاب. وقد كتبت هذه الوثائق في حينه ولا زالت محفوظة كما هي.

الاستقالة جعفر أبو التمن على الاساس الذي ذكرته[٢٧].

وقد كان وقع الاستقالة على حكمة سليمان رئيس الوزراء وقع الصاعقة كما يقال، واعتبرها مؤامرة وإهانة لشخصه - لا سيما مصادفة زيارة الوفد التركي للعراق مما لم يخطر لنا على بال - وقد كان على حكمة أن يقدر الوضع حق قدره ويستقيل هو نفسه لان بقاءه أصبح متعذرا، بالنظر لاستياء الرأي العام، ولكنه اتخذ موقفا معاكسا تماما».

فترة ١٩٣٧ - ١٩٤١

بعد أن تبلورت اتجاهات بكر صدقي الدكتاتورية، وتوجيه حملة قمع متزايدة ضد العناصر التقدمية، لم يعد أمام تلك العناصر مجال للنشاط وحرمت - وبالاضافة إلى الاضطهاد - من حرية العمل السياسي ومن التعبير عن الراي. وقد امتدت هذه الفترة بعد زوال بكر صدقي وقيام عهود التسلط العسكري والانقلابات إلى حين قيام حركة مارس ١٩٤١.

ملحق

(كراس)[٢٨]

الشعبية

المبدأ الذي تسعى (الأهالي) لتحقيقه

خلاصة الشعبية

أ- الشعبية:

١- ليس للشعبية تعريف شامل، إنما هي وجهة نظر معينة تجاه المشاكل التي تجابه المجتمع في نواحي حياته المختلفة.

٢- وتنقسم هذه المشاكل حسب طبيعتها إلى سياسية واقتصادية واجتماعية ترمي الشعبية إلى حلها بصورة تكفل للمجتمع الاطمئنان والرفاه والتقدم.

---

(٢٧) كانت الاستقالة كما يلي: «فخامة رئيس الوزراء، لما كانت أماني البلاد التي طالما ضحينا في سبيل تحقيقها حرصا على سعادة أبناء البلاد ورفاههم واطمئنانهم وتأمين العدل بين الجميع قد حيل دون تحقيقها والتدابير الحكيمة والسليمة التي قررناها في سبيل استقرار البلاد والتي أجمع الرأي على تجنيدها وتوخي الجميع حسن نتائجها قد شاءت الاقدار الا أن تنعكس الآن فتهرق دماء أبناء البلاد ضحية لتصرفات بقيت مكتومة علينا لولا شيوع استهجانها في كثير من الاوساط ولان التمادي في اتباع السياسة المحسومة والاندفاع اليها لا يتفق مع السياسة الرشيدة الواجب على المخلصين اتباعها فلم يبق لنا أي أمل في الاشتراك في المسؤولية ولذلك قدمنا استقالتنا مع الاحترام» الحسيني ج ٤، ص ٢٨٨.

(٢٨) تم نشر هذا الكراس في أوائل سنة ١٩٣٣.

٣- والاطمئنان هو أن يكون كل شخص آمنا على نفسه وحقوقه. وحقوق الفرد هي حق الحياة والمساواة وحق العمل بوجه يكفل للفرد استخدام مواهبه الذاتية.

٤- والرفاه هو العيش بمستوى يؤمن للفرد حاجته الضرورية المادية والمعنوية كحد أدنى ويكفل له المجال لتأمين حاجته الكمالية بقدر ما تسمح به الثروة العامة.

٥- والتقدم هو تحسين مطرد في مستوى حياة المجتمع وذلك أما بطريق الاقتصاد في القوى النفسية والمادية التي تصرف للحصول على ذلك المستوى وأما بارتفاع المستوى المذكور بصرف عين القوى أو أكثر أو أقل.

ب- المبادئ الشعبية السياسية:

١- وجود الدولة ضرورة لضمان الاطمئنان والرفاه والتقدم للشعب.

٢- على أن تكون هذه الدولة ذات سيادة داخلية وخارجية تامة. والسيادة للشعب لا تنفك عنه.

٣- وأن تكون من حيث علاقة الافراد بها دستورية ديمقراطية.

٤- ويكون لها من حيث علاقتها بالافراد حق التدخل في كل ما يتعلق بتنظيم المجتمع.

ج- المبادئ الشعبية الاقتصادية:

١- الخطة: على الدولة ان تضمن سير الحياة الاقتصادية على خطة معينة تضعها تكون ملائمة لوضع البلاد الاقتصادي وحاجات الشعب.

٢- الصناعة: على الدولة أن تؤمن سيطرتها الاقتصادية على الصناعات المهمة أما بقيامها وحدها بتلك الصناعات مباشرة وإما باشتراكها في رأسمال الصناعة بصورة تضمن لها تلك السيطرة. على أن تترك للافراد حرية القيام بالصناعات الصغيرة والمهن الحرة. وعليها أن تقوم ببيع منتجات مصانعها إلى المستهلكين مباشرة.

٣- الخدمات العامة: تمتلك الدولة كافة الخدمات العامة كالسكك الحديد والبواخر ومشاريع التنوير وتجهيز الماء والترامواي وغيرها.

٤- الزراعة: تقوم الحكومة بتوزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين لاستغلالها من قبلهم وتأسيس المزارع الرسمية (و تكون نسبة ضريبة الاراضي الصغيرة أقل من نسبة ضريبة الاراضي الكبيرة).

٥- التوزيع: تشجع الحكومة تأسيس الجمعيات التعاونية للتوزيع ومنحها اعتمادات مالية وغيرها.

٦- الفروق الاقتصادية: من الوسائل التي تسعى الحكومة بواسطتها لتقليل الفروق الاقتصادية قدر المستطاع:

أ- ضريبة الدخل المتزايدة.

ب- ضريبة الارث المتزايدة.

٧- العمل: من واجب الحكومة تهيئة فرص العمل للجميع بشروط توافق مستوى الحياة التي تضمنه الدولة ولا تضر بجسم العامل ومعنوياته.

٨- البنوك: تقوم الحكومة بتأسيس البنوك على اختلاف أنواعها وتسعى لحصر التمويل بهذه البنوك.

د- المبادئ الشعبية الاجتماعية:

١- في التربية:

أ- التعليم الابتدائي المجاني العام.

ب- مكافحة الأمية.

ج- تأسيس المكتبات العامة بصورة تكفل لكافة الشعب الاستفادة منها.

هـ- تأسيس الحكومة دور السينما والتمثيل والموسيقى.

و- تربية وتنمية روح الرياضة البدنية والالعاب العامة وتهيئة الوسائل اللازمة لها.

٢- في الصحة:

أ- تأسيس المستشفيات ودور الولادة والحضانة بصورة تكفل الاستفادة منها.

ب- توسيع نطاق الصحة العامة بوجه يضمن وقاية الفرد من الامراض وحمايته منها.

ج- ضمان السكنى الصحية بواسطة الوسائل الآتية:

١- تنظيم المدن على أساس صحي.

٢- انشاء دور صحية، بسيطة رخيصة وتأجيرها أو تمليكها بأقساط.

٣- في العلاقات الشخصية والنظام العائلي:

أ- وضع قوانين توافق المدنية الحديثة لتنظيم الاحوال الشخصية.

ب- السعي لتحرير المرأة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي.

ملحق

منهج
جمعية الاصلاح الشعبي

غايتها

السعي للقيام باصلاح سياسي اجتماعي اقتصادي يعود نفعه على عامة أفراد الشعب ويحقق تقدم الشعب ويقضي على الاستغلال.

طرق تحقيق هذه الغاية

١- السياسة الخارجية:

التقارب بين البلاد العربية وتقوية الصلات بين الهيئات فيها وتوثيق أواصر الود مع جارات العراق والدول الاجنبية والتعامل معها على أساس المساواة.

٢- السياسة الداخلية:

ا- تعزيز الكيان الداخلي بتقوية الجيش وتعزيز سلاح الطيران وبث روح الجندية بين أفراد الهيئات الشعبية وإصلاح الشرطة ليكون مجموع هذه القوى قادرا على الدفاع عن البلاد إزاء أي أعتداء خارجي.

ب- فسح المجال لابداء الافكار الحرة ولكافة الحريات الديمقراطية التقدمية.

ج- نشر الثقافة والتهذيب بين كافة ابناء الشعب بصورة عادلة.

٣- السياسة الاقتصادية:

السعي لرفاه الشعب على أساس جعل مستوى الحياة يكفل لكل فرد الحصول على حاجاته الضرورية المادية والمعنوية كحد أدنى ويضمن له مجال الحصول على الحاجات الكمالية بقدر ما تسمح به الثروة العامة وذلك:

ا- احتكار الدولة لوسائط النقل والمخابرات والمواصلات واسالة الماء والتنوير وقيام الحكومة بالمشاريع الصناعية اللازمة للبلاد وبكل ما يتعلق براحة الشعب ورفاهه.

ب- انشاء بنك الدولة للسيطرة على مالية البلاد بصورة فعلية.

ج- حصر الاقراض الزراعي والعقاري والقروض الأخرى بالبنوك الحكومية لانقاذ الناس من ارهاق المرابين وسن قوانين تعاقب الذين يشتغلون بالفائض الفاحش.

د- فرض الضريبة المتزايدة على الدخل والارث لكي تستطيع الدولة القيام بالاصلاحات العامة.

هـ- إحياء الاراضي وتوزيعها على الفلاحين لاستثمارها من قبلهم مباشرة وتطبيق مبدأ التعاون بينهم بتأليف الجمعيات.

و- انشاء القرى العصرية وردم المستنقعات وإنقاذ الفلاحين من مضار الاهوار.

ز- الغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة وسن قوانين تكفل التقدم الزراعي وترفه الفلاح تنقذه من المستغلين.

ح- تخفيض رواتب الموظفين الضخمة وانصاف صغار الموظفين والمستخدمين.

٤- التعليم:

جعل التعليم الابتدائي اجبارياً ومكافحة الامية بتأسيس معاهد التثقيف والتنوير والمكتبات العامة ودور السينما والموسيقى وتنمية الروح الرياضية بتأسيس فرق لهذه الغاية ومساعدة الفقراء على مواصلة تعليمهم والاهتمام بالمدارس الليلية وتكثيرها.

٥- الصحة:

١- جعل الوقاية واجبا رئيسا وجعل الطب الشافي في الدرجة الثانية وتعميم المؤسسات الصحية في جميع الانحاء وتكثير الحدائق العامة وحدائق الاطفال.

ب- ضمان السكنى الصحية بواسطة الوسائل التالية:

أولا: تنظيم المدن على أساس صحي وإنشاء دور صحية وتأجيرها باقساط للضباط والجنود والعمال وصغار الموظفين والمحتاجين.

ثانيا: محاربة المسكرات التي تؤثر في الصحة العامة وتشجيع الزواج.

٦- العمال:

سن قوانين تحمي العمال وتضمن حقوقهم وتقدمهم وتحدد ساعات العمل بما لا يزيد عن الثماني ساعات يوميا وتشجيع مؤسسات العمال ونقاباتهم وتحديد الحد الأدنى لاجورهم.

٧- في العلاقات الشخصية:

أ- وضع قوانين توافق المدنية الحديثة لتنظيم الاحوال الشخصية.

ب- السعي لتحرير المرأة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي.

الفصل الثاني

التمهيد لتأليف
الحزب الوطني الديمقراطي
١٩٤٢-١٩٤٦

١- استئناف العمل السياسي بعد حوادث ١٩٤١

تمهيد

بينا في آخر الفصل السابق كيف أدى ارهاب بكر صدقي ودكتاتوريته إلى خفوت النشاط التقدمي وتشتت جماعة الأهالي. والواقع أن العهود التي أعقبت عهد بكر صدقي ظلت محتفظة بخصائص ذلك العهد في محاربة الحركة التقدمية والديمقراطية، وكانت الدعوة للفاشية ونشاط العناصر المجندة لها في صعود حتى قيام حركة ١٩٤١.

وبين أيدينا مسودة مذكرة اشتركت العناصر التقدمية في وضعها وكان المفروض أن تقدم للمستر ستافورد كريبس الوزير العمالي الذي أوفد إلى الهند عام ١٩٤٢، وكان متوقعا أن يمر بالعراق، إلا أنه لم يمر ولم تقدم المذكرة له. تقول المذكرة حول هذا الموضوع: "تجلّى نشاط الدعاية للفاشية في العراق بعد أن أخذ بعض رجال الجيش يتدخلون في السياسة ويفرضون إرادتهم في تبديل الوزارات. وقد وجد دعاة الفاشية مجالا واسعا لنشاطهم لاسباب أهمها:

(١) أن الفئة الحاكة في هذا البلد رأت في الدعاية الفاشية خير عون لها على مقاومة نشاط العناصر التقدمية، الذي كان خطرا يتهددها.

(٢) لان الفئة الحاكمة رأت في المبادئ الفاشية خير مستند لأساليبها في الحكم وهي تميل بطبيعة وضعها إلى النظام الدكتاتوري الذي كان من أبرز مظاهر الفاشية.

(٣) لان مجال العناصر التقدمية ضاق بالنظر إلى التدابير التي اتخذت ضدها في السنوات الأخيرة، من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة، واتسع المجال - بطبيعة الحال - لدعاة الفاشية لان يستغلوا معايب الوضع السياسي وما نتج عنه من الآثار السيئة في حياة الأفراد اليومية للاستحواذ على نفوس الجماهير وعقولهم.

وعندما قامت حركة مايس ١٩٤١ قامت معظم العناصر التقدمية بتأييد الحركة لاسباب

مختلفة منها أن الحركة كانت موجهة ضد الإنكليز الذين يستعمرون العراق، كما كان موقف الشيوعيين بصورة خاصة واليساريين بصورة عامة متأثرا بموقف الاتحاد السوفييتي الذي كان إذ ذاك مرتبطا بألمانيا بمعاهدة عدم اعتداء ويعتبر في الجهة المضادة للانكليز.

وبعد فشل الحركة هرب بعض التقدميين مع الحركة إلى خارج العراق، واعتقل فيما بعد عدد من التقدميين وقضوا سنوات في الاعتقال.

ولكن الجو السياسي بصورة عامة أصبح أكثر اعتدالا بالنسبة للحركة التقدمية، فقد كان موقف هذه الحركة إلى جانب الحلفاء ضد الخطر الفاشي الذي كان يهدد العالم أدى إلى رد فعل حسن لدى الحكومة العراقية التي كانت بدورها، ولسبب مختلف بطبيعة الحال، تقف إلى جانب الحلفاء. وفي تلك الاثناء ظهرت فكرة تجمع العناصر التقدمية غير الشيوعيين في حزب أو منظمة، كما ظهرت فكرة اصدار جريدة أو عدة صحف تقدمية، وبالنسبة لبحثنا هذا يهمنا أن نشير إلى كيفية صدور جريدة (صوت الأهالي) التي مهدت لقيام الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٦.

صوت الأهالي

كانت نواة (جماعة الأهالي) الجديدة تتكون من كل من كامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الفتاح ابراهيم، وقد اشترك هؤلاء في إعداد مذكرة لتقديمها للمستر ستافورد كريبس عند مروره في العراق في آب ١٩٤٢، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، وهذه المذكرة وإن كانت لم تقدم بالفعل للمستر كريبس لعدم مروره بالعراق، فانها كانت دراسة سياسية هامة لأوضاع العراق وآراء الحركة التقدمية. وقد رأينا ضمها إلى ملاحق الكتاب.

ثم اتفق هؤلاء الثلاثة على اصدار جريدة (صوت الأهالي) وانضم اليهم عزيز شريف كما عمل في الجريدة اشخاص آخرون سيرد ذكرهم في الصفحات التالية. وقد صدرت الجريدة في ١٩٤٢/٩/٢٣، واعتبرت امتدادا لجريدة (صوت الأهالي) التي كانت تصدر بين عامي ١٩٣٤ و١٩٣٥ ضمن جرائد جماعة الأهالي، ولذلك فقد صدرت تحمل العدد (٧٦) وكانت جماعة الأهالي الجديدة قد وضعت خطة للجريدة كما يلي[١]: «تطالب الجريدة بالحقوق الدستورية كحرية الانتخابات وتأليف الجمعيات والاحزاب والنقابات وحرية النشر وحرية الاجتماع وتكون الجريدة رأيا عاما يرمي إلى أن الاضطرابات السياسية التي حصلت في البلد والتي لا تزال مستمرة، ناشئة عن عدم تطبيق القوانين وفي مقدمتها القانون الاساسي. تعالج الجريدة مشاكل البلاد واهمها مشكلة الاراضي ومشكلة المعارف ومشكلة الصحة العامة ومشكلة العمال ومشكلة التموين ومشكلة مستوى المعيشة - الفقر.

---

(١) هذه الخطة مثبتة في وثيقة خطية مؤرخة في ١٩٤٢/٧/١٠ ومصدرة بالعبارة التالية «خطة الجريدة المنوي اصدارها ويرجح أن تكون (صوت الأهالي)».

تدرس مشكلة الاراضي درسا ضافيا فتطالب (أي الجريدة) بتغيير القوانين الحاظرة واستبدالها بقوانين أكثر ملاءمة للنفع العام. وتطالب الجريدة بتوزيع الاراضي ولا سيما الاراضي الاميرية منها توزيعا عادلا، وتطالب الحكومة بتعميم القروض الزراعية بشكل يضمن لجميع الزراع وفي جميع المناطق الاستفادة منها وانقاذهم من المرابين. وتطالب بتأسيس جمعيات تعاونية على أسس علمية وقيام مؤسسات لتصريف المحصولات الزراعية على أساس تعاوني تسانده الحكومة.

أما مشكلة المعارف فتعالجها على أساس علمي من حيث المناهج الدراسية دون الالتفات إلى الدعايات المهوشة والاعتبارات الوهمية وتطالب ببث الروح الديمقراطية بين المعلمين والتلاميذ على السواء وبتفهيم المبادئ الاشتراكية بروح علمية. وتكافح الجريدة الطائفية الاستغلالية والعنصرية الشوفينية (الاستفزازية) وتبث الجريدة روح الوطنية الصحيحة وتدعو إلى الاتحاد العربي على أساس ديمقراطي.

أما مشكلة الصحة العامة فتعالجها الجريدة على أساس شمول المؤسسات الصحية جميع أنحاء العراق، وعلى أساس احلال الطب الواقي المحل الاول.

مشكلة العمال تدرس على أسس علمية وتطالب (أي الجريدة) ملحة بإعطاء العمال حقوقهم القانونية غير منقوصة، وحقوقهم الدستورية كاملة فيما يخص تأليف النقابات. وتهتم الجريدة بمشكلة التموين اهتماما كبيرا فتعالجها على اساس أحدث الطرق، مراعية بذلك أحوال البلد الخاصة. وتدرس الجريدة مستوى المعيشة في مختلف المناطق العراقية وتطالب الحكومة بأن تبذل الجهود وتتخذ التدابير لرفع مستوى المعيشة في المحلات التي يكون فيها المستوى واطئا (الفقر مدقعا).

تكافح الجريدة الفاشية وتفهم الرأي العام العراقي مساوئها والاضرار التي تنجم عنها ماديا وأدبيا وثقافيا. توضح الجريدة بصورة جلية خطر الاحتلال الالماني للبلاد العربية وما يسببه من ويلات ومصائب على تلك البلاد ومن ضمنها العراق، وعلى هذا الاساس تناصر الجبهة الديمقراطية، كما تبين بوضوح الكوارث التي سوف تحل بالعالم بصفة عامة في حالة انتصار دول المحور.

وخلال الاشهر الأولى من صدور الجريدة غطت مقالات الجريدة معظم الاغراض المذكورة، فقد كان المقال الافتتاحي في أول عدد صدر من الجريدة خاصا بخطة الجريدة جاء فيه أنها تريد «حكومة الشعب من الشعب إلى الشعب، نريد الديمقراطية أمنية هذا الشعب وما يصبو إليه». كما اختتم المقال بالقول: «وأخيرا ننوه بأن هذه الجريدة تعبر عن رأي العناصر التقدمية في هذا البلد، وأنه لم يتسن حتى الآن لهذه العناصر أن تجتمع في مؤسسة رسمية، لكنها مرتبطة على كل حال بروابط وحدة الهدف وقوة العقيدة وسلامة الرأي ومتانة النفس...».

ونشرت الجريدة بتاريخ ١٩٤٢/٩/٢٤ مقالا بعنوان «الشعب والحكومة» قالت فيه: «. . . وقد كان طبيعيا أن يكون عنصر الثقة المتبادلة الحلقة المفقودة في رابطة الحكومة بالشعب في العهد الغابر، ولكن الحكم الوطني لا يمكن أن يقوم على أساس صحيح وهو مفتقر إلى هذا العنصر الاساسي. . .».

وبتاريخ ١٩٤٢/٩/٢٧ نشرت مقالا عن المشكلة الاقتصادية جاء فيه: «. . .وذلك أن النظام الاقتصادي السائد هو النظام المبني على التبادل الحر والعمل لغرض الربح. . . وإذا كانت أكثر البلاد الاخرى قد حلت مشكلة التموين لديها فذلك لانها اعترفت بالأمر الواقع وأوجدت التنظيم الذي يحل محل نظام التبادل الحر أو يكون على الأقل مكملا أو ضابطا له». وقد تابعت الجريدة في الاعداد التالية بحث المشكلة الاقتصادية على أساس الدعوة لتدخل الحكومة في تنظيم الاقتصاد الوطني على أساس (نزول الحكومة في السوق) بواسطة وسطاء وعلى أساس (زيادة الضرائب على الدخل ولا سيما الدخل الزراعي) لامتصاص العملة.

وفي ١٩٤٢/١٠/٤ كتبت الجريدة حول الحريات الديمقراطية والحرب، ثم نشرت مقالين متعاقبين عن العمال في العراق. وفي ١٩٤٢/١٠/٩ نشرت مقالا حول استقالة الوزارة وإعادة تشكيلها دعت فيه إلى كشف أسباب التبديل للرأي العام، وجاء في المقال: «وليس من الممكن أن يدوم استقرار في الحكم على الشكل الذي يتطلبه وضع العراق الراهن ويضمن المصلحة العامة. . . غير سبيل قيام الحياة الحزبية».

وفي ١٩٤٢/١٠/١٨ عادت الجريدة إلى موضوع التنظيم السياسي، وفي ١٩٤٢/١٠/٢٥ نشرت الجريدة مقالا عن (التنظيمات الاجتماعية في انكلترة وأثرها في الحرب) دعت فيه إلى قيام المنظمات الشعبية المختلفة في العراق.

وفي ١٩٤٢/١١/١ كتبت الجريدة عن اصلاح المعارف وفي ١٩٤٢/١٢/٧ نشرت مقالا عن (أهدافنا القومية) دعت فيه إلى الاصلاح الداخلي وإلى (توثيق الروابط بين جميع الأقطار العربية) وإلى (بناء كيان عربي دولي). وفي الاعداد التالية تابعت الجريدة البحث في الأهداف القومية فكتبت عن (القومية والاعمار الاقتصادي) وعن (القومية والعنصرية والاقليات) بحثت فيه عن (عدم وجود نقاء الدم وخطأ نظرية الاذابة والهضم). وفي ١٩٤٢/١٢/٢٥ نشرت مقالا عن (مشاكل البلاد العربية ووجوب حلها الآن).

وفي ١٩٤٣/٢/٢ نشرت الجريدة مقالا عن التنظيم الحزبي و(الحزب الصحيح) قالت عن هذا الحزب أنه «هو ذلك الذي يتسلح بالمبادئ التي توحيها إليه حاجات الشعب ومصالحه. . . وهذا هو الحزب الشعبي الذي نتطلع إليه. . . وهذا هو الحزب الذي دعونا ولا نزال ندعو المخلصين الواعين إلى تأليفه. . .»

وقبل أن نتابع استعراضنا لما نشرته جريدة (صوت الأهالي) في أشهرها الأولى، مما كان يضع البذرات الأولى لمنهج الحزب الوطني الديمقراطي فيما بعد، لا بد لنا من أن نلقي نظرة على وضع (جماعة الأهالي) الجديدة نفسها.

صوت الأهالي والتجمع السياسي

من الواضح في كل ما أثبتناه سابقا أن (جماعة الأهالي) كانت منذ الثلاثينيات تمثل تجمعا سياسيا لم يتم له أن يكون حزبا بالمعنى المتعارف عليه. وعندما عادت (صوت الأهالي) إلى الصدور عام ١٩٤٢ كان هدف تكوين الحزب ناضجا، وكان من الطبيعي أن تكون نواة الحزب (جماعة الأهالي) الجديدة.

كانت هذه الجماعة كما ذكرنا تتكون من كامل الجادرجي صاحب الجريدة ومديرها المسؤول والمشرف على تحريرها، ومن محمد حديد وعبد الفتاح ابراهيم ومن عزيز شريف ومن أخيه عبد الرحيم شريف الذي تولى العمل كمدير لتحرير الجريدة - كمستخدم - كما كان يتردد على الجريدة أشخاص آخرون من التقدميين. ولكن هؤلاء لم يستطيعوا الاستمرار في العمل معا، وبدأت المشاكل تظهر بعد أن بدأ العمل الفعلي في الجريدة، وظهر ان هناك تباينا كبيرا بين آراء هذه (الجماعة) الجديدة مما أدى إلى انفضاضها وابتعاد عزيز شريف أولا ثم عبد الفتاح ابراهيم، الذي ظل يتردد بصورة غير منتظمة وبفترات متباعدة على الجريدة حتى انقطع نهائيا بعد مدة كما يجيء ذكره، ثم عبد الرحيم شريف، وقد كان هذا بداية لانقسام الحركة التقدمية إلى فئات مختلفة كما سنشير إليه فيما بعد.

والآن نترك الأستاذ كامل الجادرجي يتكلم حول هذا الموضوع في مذكرة مقدمة لبقية أفراد (جماعة الأهالي) ومؤرخة في ١٩٤٣/١/٨: «هناك رغبة ملحة من قبل الاخوان - وأنا شخصيا أشاركهم فيها - في بحث موضوع بقائنا بدون تنظيم مما يجعل عملنا دون فائدة. والتنظيم الذي يقصده الاخوان، على ما أظن، هو أن تكون الرابطة فيما بيننا بموجب نظام معين ثابت، وأن يثبت كل فرد منا علاقته ببقية الاخوان وبالنتيجة بالشخصية المعنوية التي تجمعنا. أن هذه الرغبة نتفق عليها جميعا، ولكن المشكلة التي نجابهها، على ما أعتقد، هي كيفية تنفيذ هذه الرغبة. لقد باحثت الكثير من الاخوان حول هذه القضية فوجدت البعض منا يرى تأليف حزب سياسي حسب القوانين والانظمة المرعية في البلاد، والبعض الآخر يرى ذلك متعذرا في الوقت الحاضر، غير أنه لا يرى ترك الموضوع على ما هو عليه بالمرة، بل يرى قيام بعض التشكيلات الضرورية للتمهيد للحزب المنوي تاليفه في المستقبل. وقد باحثت بعض الاخوان في الامر فرأيت الفكرة تتجه إلى نوع من التشكيلات التي لا تخرج عن كونها شبه سرية، وقد سمعت أن بعض الاخوان لا يرى بأسا من قيام التشكيلات السرية عند تعذر القيام بتأليف حزب علني أو شبه علني. أود أن ابدي رأيي حول هذه الافكار أو المقترحات قبل ان نتناقش حولها، فقد توصلت إلى نتيجة لا بد من عرضها على الاخوان، وهي قضية جوهرية بالنسبة لي شخصيا.

إنني لا أتفق مع الاخوان الذين يرون امكان تأليف حزب رسمي في الوقت الحاضر، فالسلطات لا توافق على ذلك على ما أعتقد، فضلا عن أننا غير مستعدين للقيام به. أما

بخصوص التشكيلات السرية فأنا شخصيا لا أرى أن يتم ذلك لأسباب كثيرة، منها أننا او أنني أعلنت في مناسبات عديدة قبل صدور الجريدة وبعد صدورها، بأن كل ما نحتاج إليه في الوقت الحاضر هو إصدار جريدة سياسية تعبر عن آرائنا علنا، وأنه لا فائدة من التشكيلات السرية، بالنسبة لنا، هذا من جهة، ومن الجهة الثانية فان الفشل الذي أصاب معظم المنظمات السرية في مختلف الادوار ولا سيما في الفترة الاخيرة، لا زال ماثلا أمامنا، فنحن لا زلنا بعيدين عن أن نكون قادرين على العمل السري الذي يتطلب مؤهلات مفقودة لدى أكثرنا. أما التشكيلات التي تكون بين السرية والعلنية فقد ذاكرت بعض الاخوان بشأنها فتوصلت شخصيا إلى أننا كلما حاولنا ان نعطي تلك التشكيلات صبغة غير سرية فسوف تبقى سرية في حقيقة أمرها، وانا شخصيا لا أستطيع الدخول في الوقت الحاضر في أية هيئة سرية لما ذكرته آنفا. أن العمل الوحيد الذي أرى من الممكن القيام به الآن، هو أن نجعل الجريدة - ولا أخص جريدة صوت الأهالي فقد تكون هي أو جريدة أخرى - محورنا الاساسي، وأن يتم التفافنا حول شخصية الجريدة المعنوية، وان نرتبط بها ارتباطا وثيقا، ونقوم بمساعدتها بكل ما في وسعنا حتى يحين الوقت المناسب لتأليف حزب سياسي رسمي. أما ذلك الارتباط فيجب أن يكون على أساس معين وحول نقاط معينة نلتزم بها وتتبعها الجريدة، ومن الضروري أن ندون الاهداف التي تسعى إليها الجريدة. ويعرف بعض الاخوان أننا قبل البدء باصدار الجريدة كنا قد وضعنا بعض النقاط التي عينا بموجبها أهداف الجريدة[٢]، وأني لآسف كل الأسف فأقول أن بعض الاخوان لم يطلعوا عليها حتى الآن وقد يكون ذلك لتقصير مني، وسأعرض تلك النقاط لمناقشتها معكم لاقرارها أو تبديلها أو اضافة اشياء أخرى إليها.

أعود إلى موضوع (الشخصية المعنوية) للجريدة والتفافنا حوله، ولا بد أن يكون جميع الاخوان متفقين على أن تلك الشخصية المعنوية لا يمكن فصلها عن الاشخاص القائمين بإدارة الجريدة، وبعبارة أوضح عن الشخص القائم بادارتها[٣]. وإذا ما سمح لي الاخوان فاني أقول بأن الجريدة، في وضعها الحاضر، لا تصلح لان تكون تلك الشخصية المعنوية المطلوبة فهي فاشلة من وجوه عديدة، من حيث تحرجها من قبول المواضيع المرسلة اليها للنشر ومن حيث اخبارها المحلية ومن حيث مراسلاتها مع الخارج ومن حيث هيئة التحرير التي تتولى تحريرها، ومن نواحٍ أخرى كثيرة، والسبب هو أن الشخص الذي يتولى إدارة الجريدة فشل في التوفيق بين مختلفَ رغبات الاخوان.

مثلا كان بعض الاخوان يرى أن على الجريدة ان تتساهل في بداية صدورها مع الكتاب الذين يرغبون في المساهمة في تحريرها فتنشر لهم آراءهم دون المساس بها، ويكون النشر على

---

(٢) تراجع (خطة الجريدة) في الصفحات السابقة.

(٣) يشير الجادرجي بذلك إلى نفسه وقد وردت فيما بعد هذه العبارة (الشخص القائم بادارة الجريدة) و(القائم بأعمال الجريدة) و(المدير المسؤول) وكلها تعني نفس الشيء.

مسؤولية الكاتب وبتوقيعه الصريح. غير ان الشخص الذي يتولى ادارة الجريدة عارض هذه الفكرة لاعتقاده بأن ذلك يؤدي إلى إضعاف الجريدة في تمثيلها شخصية معنوية موحدة لان أغلب كتاب الجريدة من الموظفين ممن لا يستطيعون نشراسمائهم الصريحة، ومن ثم تظهر معظم الكتابات المهمة بدون اسماء، فتظهر معظم الاسماء لكتاب ثانويين بالنسبة للجريدة وللرأي العام. كما أن هناك سببا آخر دعا القائم بأعمال الجريدة إلى التمسك برأيه، هو أن بعض الاسماء المطلوب نشرها تضر الجريدة بالنظر لشهرة أولئك الكتاب بالتطرف أو بعبارة أوضح لشهرتهم بأنهم (شيوعيون). لقد كان الأخ عزيز شريف من أشد أنصار الرأي القائل بموجب نشر الأسماء، وبعد مناقشات طويلة قبلت الاكثرية رأي المدير المسؤول على أن يناقش رأي الأخ عزيز شريف في وقت آخر. ولهذا السبب ولاعتقاد الاخ عزيز بأن الجريدة تدار بصفة فردية، فقد اعرض عن الجريدة بعض الاعراض ثم حرمت الجريدة من مساعدته نهائيا، وهذا ما أسف له القائم بأعمال الجريدة أشد الأسف، وقد فشلت الجهود المبذولة لتلافي الأمر.

وهناك خلافات أخرى في وجهات النظر لا تزال قائمة، منها أن بعض الاخوان يرغبون في أن تكون الجريدة أكثر تساهلا في قبول كتابات التقدميين والاشتراكيين والشيوعيين، بينما يرى البعض الآخر أن هناك تساهلا زائدا في هذا الموضوع. ومهما يكن الأمر فان الكتابات من ذلك النوع قلت الآن. ومن أجل التوفيق بين هذه الآراء كانت معظم المقالات المرفوضة تعرض على الاخوان للاسترشاد بآرائهم والوصول إلى خطة متفق عليها. لقد كان بعض الاخوان يرى أن تفتح الجريدة المجال لبعض الجماعات المرغوب الاتصال بها مثل الطلاب والعمال وغيرهم، وكان رأي بعض الاخوان ومنهم القائم بأعمال الجريدة ان يكون الاهتمام بالمسائل العامة كشؤون الطلاب دون التعرض للمسائل الفردية والشخصية، وقد رفض القائم بأعمال الجريدة نشر شكاوى الطلاب ضد استاذتهم مثلا لاعتقاده بأن ذلك لا يكون قضية عامة ليصح التدخل فيها، وفي نفس الوقت قبل نشر الشكاوى الخاصة باجحاف الطلاب والتلاعب بالدرجات وأمثال ذلك، لاعتقاده بأن ذلك مما يهم الرأي العام. وهذه أمثلة قليلة عن الاختلافات في وجهات النظر.

والحقيقة أنني لم أكن أتوقع، قبل صدور الجريدة، أن يقع خلاف في وجهات النظر بين الاخوان بالشكل الذي يقع الآن. لقد بُيّنَ للاخوين عبد الفتاح ومحمد حديد قبل صدور الجريدة ان من المهم الاعتماد على مدير تحرير دائمي من اجل ضمان استمرار كتابة المقالات الافتتاحية، على أن يوجهه القائم بأعمال الجريدة، والآن يوجد مدير تحرير للجريدة(٤) ولكن وضعه سلبي، فهو لا يداوم بانتظام، ولا يهتم الاهتمام الكافي بشؤون الجريدة، وقد علمت أنه منهمك بأعمال أخرى كالترجمة وكتابة أشياء لا تخص الجريدة اثناء وجوده في الادارة،

(٤) كان مدير تحرير الجريدة عبد الرحيم شريف.

ووضعه السلبي هذا لا يشجع مطلقا على مناقشته والمداولة معه في كتابة المواضيع العامة او الثانوية. وهذا ما جعل الجريدة تعتمد في كتابة افتتاحياتها على اشخاص معدودين مثل عبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد وليس على مدير التحرير.

وبالاضافة إلى ما تقدم فان الجريدة تعاني أزمة مالية خطيرة وهي تخسر شهريا مائة دينار حسب إفادة محاسب الجريدة.

ومن جهة أخرى فان بعض الدوائر الحكومية تقف موقف العداء منا، ومنها مديرية الدعاية العامة التي تحصي على الجريدة كل هفوة مهما كانت ضئيلة، وتبالغ في الأمور التي تعتبرها استفزازية للسلطات المسؤولة وغير المسؤولة، وتذكرون موقف تلك الدائرة من منعها نشر الكثير من المقالات والاخبار مما اضطرنا لفترة من الزمن إلى نشر البرقيات مكان المقالات الافتتاحية. ولا أظن أنني بحاجة إلى اقناعكم بهذه المديرية المشبعة بروح الرجعية والنفاق والغارقة في الجهل، منهمكة بنشر الشراك للايقاع بنا، ومحادثتي الأخيرة مع مدير هذه الدائرة تكشف الستار عن النيات السيئة نحو الجريدة، فقد سألني المدير المذكور قبل أيام عن الاسباب التي دعت الجريدة إلى اختصار حفلة توديع الوصي التي جرت في المطار المدني يوم سفره إلى مصر، فقلت له أن الجريدة فعلت ذلك لاعتقادها بان الوصف المبالغ فيه يحدث من التأثير السيىء كالخبر المكذوب، فأجاب ممتعضا أنه يعتقد بأن موقف الجريدة هذا من سفرة الامير تحمل عامة الناس على الاعتقاد بأنها لا تحترم العرش ولا تهتم بسمو الأمير، فقلت له أنني لا أعتقد بأن الأمير سيصدق هذا وأضفت إلى ذلك أنني عندما أرى الامير عند سنوح الفرصة سأعرض له أن الدعايات الفارغة ضررها الاكبر على سموه أكثر من فوائدها المرتقبة. ولم أسرد هذه المحاورة إلا لاجعلكم تتلمسون الخطر الذي يهدد الجريدة من قبل هذه الدائرة الرجعية والعدوة لكل جريدة حرة لا تكون تحت سيطرتها المباشرة المطلقة.

يتبين مما تقدم إن مشاكل الجريدة تتلخص:

١- في صعوبة التوفيق بين وجهات النظر المختلفة في كيفية ادارة الجريدة.

٢- في مشكلة التحرير.

٣- في المشكلة المالية.

٤- في اتقاء شر مديرية الدعاية العامة.

وعليه فقد وجدت، بعد بضعة أشهر من القيام بمسؤولية اعمال الجريدة، أنني عاجز كل العجز عن الاستمرار في العمل كمدير مسؤول للجريدة، لذلك أرجو من الاخوان ايجاد الشخص الذي يتمكن من القيام بهذا الواجب على أن أتنازل له عن امتياز الجريدة وأبذل كل ما في وسعي عندما يطلب مني ذلك.

وبعد أن ذكرت مشاكل الجريدة وسيئات القائمين باعمالها - وأنا في مقدمتهم - أود أن ابين رأيي فيها كعمل استمر طيلة هذه المدة. فالجريدة بالرغم من كل ما تقدم استطاعت ان

تكون رأيا عاما لدى طبقات الشعب فجعلت عطف الكثير من الناس الذين لا زلنا بعيدين عنهم، فهي بهذا الاعتبار تصلح لان تكون نواة لكتلة سياسية في المستقبل إذا تولى إدارتها أناس يشعرون بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم على أن يكونوا ممتهنين للعمل الصحفي لا هواة يدفعهم الهوس إلى العمل يوما ويؤخرهم الفتور يوما غيره.

وأنا على قناعة تامة بان العراق لن يجد نفسه بمعزل عن التيارات السياسية العالمية، وذلك بعد أن تنتهي هذه الحرب في المستقبل القريب. وفي تلك الظروف المواتية سوف يكون للجريدة شأن خطير في إيجاد الكتلة السياسية التي ينشدها الآخرون. لذلك فانني أعتقد أن من واجب كل فرد منا ان يكون حريصا على كيان هذه المؤسسة حرصه على المبدأ الذي يعتنقه، وأن يبذل كل ما في وسعه لمساعدتها لاجل أن تتمكن من الاستمرار على العمل، وذلك بطبيعة الحال بعد إيجاد الكتلة الصالحة لادارتها. في ٨ كانون الثاني ١٩٤٣».

وفي ١٩٤٣/١/١٢ قدم عبد الفتاح ابراهيم المقترحات المكتوبة التالية:

«أولا: تتولى إدارة شؤون الجريدة وتوجيه سياستها والبت في كل ما يقتضيه العمل على تحقيق أهدافها، هيئة ينتخبها المساهمون في اجتماع يحضرونه بأنفسهم، أو يحضره من يمثلهم، على أن يمثل الحاضرون ثلاثة أخماس المساهمين على الأقل.

ثانيا: تبقى هيئة الجريدة تقوم بالواجبات الملقاة على عاتقها إلى أن يتبين أنها لم تعد متمتعة بثقة أكثرية المساهمين، وعندئذ يعقد اجتماع على الوجه الذي ذكر في الفقرة الأولى تنتخب فيه هيئة جديدة.

ثالثا: تعين هيئة أخرى قوامها خمسة مساهمين تشترك مع هيئة الجريدة في البت في الأمور التي يحصل حولها خلاف بين اعضاء هيئة الجريدة يعسر حله من قبل الهيئة وحدها أو عندما تريد الهيئة أن تقر أمرا ترى أن تُشرك في البت فيه أعضاء آخرين من المساهمين.

رابعا: تعتبر هيئة الجريدة عندما تكون مجتمعة مع الهيئة الاحتياطية هيئة عامة.

خامسا: يعتبر مساهما مشروع الجريدة كل من توافق على اشتراكه الهيئة العامة ويدفع مبدئيا مبلغا لا يقل عن عشرين دينارا ويتعهد بأن يدفع شهريا مبلغا لا يقل عن دينار واحد.

يجوز للمساهم أن يدفع المبلغ الأول في أقساط لا تزيد على أربعة.

سادسا: لهيئة الجريدة أن تعهد بأعمال المراسلة والتحرير إلى المساهمين حسبما تراه مناسبا.

سابعا: تقرر كل الامور في الاجتماعات بالاكثرية.

ثامنا: يعتبر الموقعون على هذا الاقتراح مؤسسين يقومون بأعمال الهيئة العامة إلى أن يتم تأليفها.

تاسعا: يكون للجريدة أنصار يتعهدون بأن يدفعوا شهريا مبلغا لا يقل عن ربع دينار وللانصار أن يقدموا إلى إدارة الجريدة من المقترحات ما يرون أنها تساعد على تحقيق أهدافها،

وعلى هيئة الجريدة أن تدرس هذه المقترحات وتاخذ بما نوافق عليه منها. ومهمة الانصار فوق ذلك أن يعضدوا الجريدة ويعملون على رواجها بكل ما في استطاعة كل منهم على انفراد أو مجتمعا بآخرين».

كما قدم عزيز شريف بتاريخ ١٨/ ١/ ١٩٤٣ ملاحظات مطبوعة على الآلة الكاتبة جاء فيها: «تلاقي الحركة اليسارية في العراق مقاومة شديدة من القوى الرجعية على اختلاف عناصرها وتجابه المطبوعات اليسارية عقبات كثيرة من هذه القوى التي استفادت كثيرا من الانشقاقات التي حدثت في صفوف اليسار. ولسنا في موقف البحث عن أسباب هذه الانشقاقات والعوامل التي أوجدتها والاشخاص المسؤولين عنها، إنما يعنينا أن ننوه بأن الانشقاق آلة فعالة بيد العناصر الرجعية لخنق الحركة اليسارية فمن واجب اليساريين أن ينظروا إلى هذه الحقيقة بكل ما تستحقه من عناية. لقد ظهرت مطبوعات يسارية متفرقة بين حين وآخر عانى كثير منها مشاكل قضت على بعضها بالزوال، وفي اليسار الآن مطبوع يساري يومي هو جريدة الأهالي، وقد أصبحت في الأيام الأخيرة تعاني أزمة وعقبات كثيرة منها المالية وغير المالية. ونرى أن استمرار هذه الجريدة في الصدور أمر يعني جميع اليساريين في هذا البلد للتعبير عن بعض الرأي اليساري فيجب أن يحرص الجميع على الابقاء على هذه الوسيلة وأن تتعاون الايدي على مساعدتها لمواصلة سيرها. ولكي نتمكن من تعيين شكل هذه المساعدة وكيفية التعاون نجد ضرورة لتحليل ماهية مشروع الجريدة. فهل أنه مشروع مطبوع؟ أم أنه مشروع كيان سياسي وأساس لحزب؟ للجواب على هذا السؤال نرى أن يقسم الذين يعنيهم بقاء الجريدة إلى فريقين: الفريق الاول جماعة الجريدة وهم يسمون في بعض الاحيان بالهيئة المؤسسة أو اللجنة المركزية ومن يتعاون معهم على أساس العلائق الشخصية، ويشمل الفريق الثاني سائر الهيئات والكتل والافراد اليساريين على اختلاف الاسماء التي يسمون بها. فأما الفريق الأول أي جماعة الجريدة فلهم أن ينظروا إلى هذا المشروع وفق ما يرون فذلك يخصهم وحدهم، وأما بالنسبة إلينا فان علاقتنا به بالطبع على أنه مشروع جريدة تقدمية تعبر عن قسم من أهدافنا وأن نشرت بين حين وآخر آراء نختلف عليها. ولسنا نستبعد أن ترى سائر الكتل والهيئات والافراد هذا الرأي. وعلى هذا فأنا أرى أن يكون التعاون قاصرا على إدامة حياة الجريدة وسيرها ضمن خطة يتفق على عناصرها الاساسية فقط. ويكون أساس هذا التعاون أولا بالنسبة إلى جماعة الجريدة أن تقبل بخطوط أساسية من خطة الجريدة يتفق عليها وتحتفظ هذه الجماعة لنفسها بالحرية التامة في كل ما عدا ذلك.

وبالنسبة إلى غير جماعة الجريدة أن يعاونوها بالمال وبقسط من التحرير وبالدعوة إلى نشر الجريدة ولكل حريته التامة فيما عدا ذلك بالاحتفاظ بالشخصية السياسية وبما يعتنق من آراء وبنشرها والدعوة إليها.

قد يبدو للبعض أن هذا الاقتراح صعب التطبيق لوجود اختلاف في الرأي بين جماعة الجريدة وغيرهم، ولحدوث بعض الأمور التي أوجدت تصاعدا في صفوف اليسار مما قد يمنع

إمكان التعاون، على أننا نرى أن هذه الأمور إن أعاقت تكوين كتلة واحدة موحدة لا يجوز أن تمنع التعاون للابقاء على حياة هذه الجريدة، ولهذا لم يتضمن اقتراحنا تكوين مثل هذه الكتلة، وكان قاصرا على التعاون بالشكل الذي تقدم بيانه.

إن تنفيذ هذه الخطة يقع بالدرجة الأولى على عواتق جماعة الجريدة الذين بيدهم زمام أمرها، وعلى موقفهم يتوقف العمل الإيجابي، فمتى رأوا ضرورة التعاون ودعوا إليه أصبح من واجب الكل أن يلبوا الدعوة، وحينئذ يجري الاتفاق على أساس التعاون في اجتماع عام يعقد لهذا الغرض».

إلا أن هذه المحاولات لم تؤد إلى نتيجة بعد ذلك، وقد انسحب عبد الفتاح ابراهيم شيئا فشيئا من تحرير الجريدة، وبتاريخ ١٩٤٣/٣/٢٢ قدم عبد الرحيم شريف استقالته من مديرية تحرير الجريدة(٥).

ومن ذلك الوقت أصبح العمل في الجريدة ملقى على عاتق كامل الجادرجي ويعاونه محمد حديد، وأصبحت (جماعة الأهالي) مرة أخرى تتكون من أشخاص يختلفون عن أولئك الذين اشتركوا في الثلاثينيات في تكوين (جماعة الأهالي) القديمة. ومما يجدر بنا القاء نظرة على ما يقدمه ذلك من استنتاجات توضح تطور الأهالي فيما بعد وتكون الحزب الوطني الديمقراطي.

مغزى الأشهر الأولى

يظهر مما تقدم أن (جماعة الأهالي) التي أعادت اصدار الجريدة في أواخر عام ١٩٤٢، كانت تتكون من كتلتين متميزتين عن بعضهما، الكتلة الأولى ويمثلها كامل الجادرجي ومعه محمد حديد، وكانت تهدف إلى أن تكون الجريدة وسيلة تعبير سياسي تؤدي إلى تكوين رأي عام تقدمي يجري العمل على تهيئته لتكوين حزب عندما تنضج الظروف لذلك، والكتلة الثانية كان يمثلها عبد الفتاح ابراهيم وعزيز شريف، وكانت تهدف إلى أن تكون الجريدة وسيلة مباشرة لتكوين حزب علني أو سري يسبق تكوين الرأي العام التقدمي المطلوب.

وقد بدأ الاختلاف بين هاتين الكتلتين من البداية، فخرج عزيز شريف من الجماعة بعد فترة قصيرة جدا، ثم خرج عبد الفتاح ابراهيم بعد ذلك، وأصبحت الكتلة الأولى هي النواة التي نبت منها الحزب الوطني الديمقراطي فيما بعد. ومن الواضح أن أفكار الكتلتين لم تكن منسجمة كل الانسجام، فقد كان الجادرجي يؤمن بالاشتراكية الديمقراطية ويعمل على أساسها

---

(٥) كانت استقالة عبد الرحيم شريف على شيء من العنف وتضمنت اتهامات لادارة الجريدة وموقفها تجاه العمال ولمحاسب الجريدة وادارته المالية. وقد أجرى الأستاذ الجادرجي تحقيقا مع عمال ومحاسب الجريدة لا يزال محفوظا في اضبارة خاصة للرد على الاتهامات الواردة في الاستقالة المذكورة، الا أننا رأينا في نشر تفاصيل هذا الموضوع إطالة لا لزوم لها في البحث عن تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، فاكتفينا بهذه الاشارة.

في تكوين الرأي العام الذي سيكون فيما بعد أساس الحزب المطلوب بينما لم يكن الآخرون يؤمنون بالاشتراكية الديمقراطية، وإنما باشتراكية أخرى ليس من السهل وصف ما كانت تعني بالنسبة لهم في ذلك الحين بالذات. وعندما انبثقت من هاتين الكتلتين ثلاثة أحزاب تقدمية عام ١٩٤٦، ظهر بشكل واضح ما كان لدى الكتلة الثانية (عبد الفتاح ابراهيم وعزيز شريف) من آراء، ولكن الاحزاب الثلاثة عجزت جميعها عن إعلان فلسفة اشتراكية محددة - لاسباب سيرد بحثها في حينه - وظل الحزب الوطني الديمقراطي بدون فلسفة محددة حتى عام ١٩٥٠ عندما أعلن فقط تبنيه للاشتراكية الديمقراطية.

المرحلة الثانية لصوت الأهالي

أخذت صوت الأهالي تكون لها شخصية محددة واضحة خلال السنوات التالية، وقد ظلت بعيدة عن الاهتمام مع الكتل اليسارية الأخرى حتى عام ١٩٤٤ - مما سيرد ذكره في القسم الثاني من هذا الفصل - وإن كان اليساريون قد تابعوا نقدهم للجادرجي ولصوت الأهالي خلال هذه الفترة، بدعوى أن (جماعة الأهالي) هذه تتبع أسلوبا لا يؤدي إلى تشجيع الحياة الحزبية، وإنها لا تفسح المجال للنشر لكل اليساريين.

والواقع أن تتبع مقالات صوت الأهالي في هذه الفترة تبين بوضوح ما التزمته من خطة في تكوين رأي عام تقدمي ودعوة إلى التنظيم السياسي وحرية الاجتماع والتعبير وتكوين الجمعيات والاحزاب.

فقد نشرت في أربعة أعداد بين ١٣ و١٦ نيسان ١٩٤٣ أربعة مقالات تحت عنوان (مشاكلنا الاجتماعية) عنوان المقال الأول (عوامل التحرير الاجتماعي وعلاقتها بالنضال ضد الفاشية) وعنوان المقال الثاني (أهداف التحرير الاجتماعي) تحدثت فيه عن رفع المستوى المادي والمعنوي للشعب، وعنوان المقال الثالث (دور الطبقة العاملة في التحرير الاجتماعي) تحدثت فيه عن العمال وكون نظالهم جزءا من نضال الشعب، وعنوان المقال الرابع (دور المثقفين التقدميين والشباب الديمقراطي في التحرير الاجتماعي) وكتبت عدة مقالات في منتصف شهر مارس ١٩٤٣ عن لائحة تعديل القانون الاساسي، دعت فيها إلى إقامة الديمقراطية البرلمانية، وفي ٣٠ حزيران ١٩٤٣ نشرت مقالا بعنوان (الشعب والسياسة) هاجمت فيه انفصال الحكم عن الشعب.

ونشرت الجريدة عدة مقالات افتتاحية في منتصف شهر آب ١٩٤٣ حول (الاتحاد العربي) تناولت فيها مواضيع: الوضع الراهن في البلاد العربية، وموقف الشعوب العربية من الحرب وتطور وعيها القومي، وأهمية التنظيم السياسي لنضال الشعب العربي، وكيف يتحقق فوز القضية العربية. وقد جاء في المقال الأخير ما يلي ضمن أهداف القضية العربية التي تدعو لها الجريدة: «٢- جمع البلاد العربية ضمن كيان سياسي واحد يربط الدول العربية برابطة تناسب الأوضاع المختلفة فيها، ويوحد اهدافها وسياستها فيما يتعلق بالشؤون المشتركة فيما

بينها ويعمل بصفة خاصة على تحقيق الخطط المؤدية إلى تعزيز مركز البلاد العربية ورفع مستوى معيشة شعوبها. .». وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٣ دعت الجريدة إلى قيام كتلة دولية واحدة من الشعوب العربية، وقالت: «فللشعوب العربية إذن حق طبيعي في تحقيق تكتلها أو اتحادها. . .».

وفي ١٩٤٣/١٢/٢٣ نشرت الجريدة مقالا عنوانه (مشكلة تزايد الفروق الاقتصادية وكيف يجب حلها. . .) دعت فيه إلى توجيه التشبّث الفردي والقيام بمشاريع مشتركة وقيام الدولة بالمشاريع الهامة.

٢- المرحلة التمهيدية للحزب الوطني الديمقراطي

نظرة عامة ١٩٤٤-١٩٤٥

كان العراق في العهد الذي أعقب حركة مارس ١٩٤١ ودخول الجيش الإنكليزي، ولا سيما بعد أن عاد نوري السعيد إلى الحكم، كان العراق يحكم حكماً استبدادياً بشكل عام. ومع أن الحركة التقدمية وجدت لها بعض المتنفس بعد عهد الاضطهاد الفاشستي الذي أعقب انقلاب ١٩٣٦ واستمر إلى ما قبل حركة مارس ١٩٤١، إلا أنها بقيت موضع الشك والريبة من قبل الطبقة الحاكمة. ولولا أن تلك الطبقة كانت تشعر بالحاجة إلى مكافحة الفاشية لانها ربطت مصيرها بمصير الحلفاء، لما سمح ببعض الحرية المحدودة للعناصر التقدمية التي كانت تقف موقف العداء للفاشية من الناحية المبدئية، لا من أجل تغليب مصلحة البريطانيين والامير كما كان يفعل رجال الطبقة الحاكمة.

إلا أن عوامل أخرى، غير هذه الحرية المحدودة التي اتيحت للعناصر التقدمية، عملت على تقوية الحركة التقدمية في العراق، ولعل في مقدمة تلك العوامل ما كان يشعر به الشعب من حاجة للاصلاح أكثر من أي وقت مضى، وما كان يعانيه من ويلات الحرب كارتفاع الاسعار وتكاليف المعيشة وصعوبة الحصول على الحاجات الضرورية أو نصف الضرورية. وقد كانت الحركة التقدمية، خلافا لانصار الطبقة الحاكمة، تقدم حلولا مدروسة وعلمية لمشاكل الشعب. ولا شك في أن ما قامت به جريدة (صوت الأهالي) في هذا الشأن كان له دور مهم في تكوين رأي عام تقدمي حول المطالب الشعبية الاصلاحية مما سبق أن بينا نماذج مختارة له في الصفحات السابقة.

بالاضافة إلى هذا فان الوعي الشعبي أخذ ينضج أكثر بفعل الاحداث التي مر بها العراق، وبفعل تماس الشباب، لا سيما الطلاب والعمال، والذين زاد عددهم أضعاف ما كان قبل الحرب، مع واقع الحياة اليومية.

وفي هذه الأثناء ظهرت دعوات كثيرة للتنظيم السياسي، قامت بها جريدة صوت

الأهالي، كما قامت بها جماعات أخرى من التقدميين. إن هذه الدعوات لم تنضج بصورة كافية إلا في عام ١٩٤٥، ولكن إرهاصات أولية ظهرت في أواخر عام ١٩٤٣ وحتى منتصف عام ١٩٤٤. فقد جاء في خطاب العرش الذي أُلقي في افتتاح البرلمان في أول كانون الأول ١٩٤٣، أن الحكومة تنوي تقديم لائحة لتعديل قانون الانتخاب وأنها سوف تشجع تاليف الأحزاب السياسية. وقد نشرت صوت الأهالي مقالتين افتتاحيتين حول الموضوع اشارت فيهما إلى فشل أسلوب الانتخاب على درجتين وعلى أساس الالوية مما فسح المجال للسلطات الحكومية للتدخل في الانتخابات العامة. كما أشارت إلى ضرورة قيام الحياة الحزبية. وفي المقال الثاني المكرس لـ (دور الاحزاب في الانتخابات) دعت فيه إلى إيجاد جو من الحريات الديمقراطية اللازمة لقيام الاحزاب بمهامها.

محاولة تاليف حزب

وقد انتهزت فرصة الاشارة إلى تشجيع الاحزاب في خطاب العرش، جماعة من الشباب المنسوبين إذ ذاك إلى الحركة التقدمية[٦] فقدموا طلبا لتأسيس حزب باسم حزب الشعب. ولم تجز الحكومة هذا الحزب في حينه. ومن الغريب أن تصاحب هذه المحاولة حملة على كامل الجادرجي وجماعة الأهالي، وقد بدأت هذه الحملة في عدد جريدة (القاعدة) السرية - لسان الحزب الشيوعي العراقي- الصادرة في كانون الثاني ١٩٤٤. وقد نشرت القاعدة نبأ تقديم طلب تأليف حزب الشعب، وختمته بهجوم عنيف على كامل الجادرجي ومما قالته في هذا الشأن: «نريد بهذه المناسبة أن نذكر السيد كامل الجادرجي صاحب جريدة صوت الأهالي الذي طالما بكى على الحقوق الديمقراطية وتشكى من امتناع الحكومة عن منح الشعب حقه في تأليف الاحزاب، ونطلب إليه أن يتقدم هو وجماعته بمنهاج واضح يتضمن الاصلاحات التي طالب بها على صفحات جريدته، فقد كان الخ..». وأعقب ذلك في ٢٨ شباط ١٩٤٤ أن وجه مؤسسو حزب الشعب المذكور (كتابا مفتوحا) إلى (صاحب جريدة الأهالي ومديرها المسؤول) تضمن هجوما شديدا على الجادرجي وجريدة صوت الأهالي واتهاما له بأنه (يثبّط العزائم) بعدم تأييد طلب تأسيس الحزب المذكور، وإن مقالات الأهالي - التي أشرنا إليها - كتبت (بشيء كثير من روح الانحدار) وطالب الكتاب المفتوح - والذي نشر في الصحف - بالاقدام على تكوين حزب.

وقد ردت صوت الأهالي على الكتاب المفتوح هذا بمقال في عددها الصادر في ٣ آذار ١٩٤٤ عنوانه (أيضاح للرأي العام) أشارت فيه إلى موقف الجريدة من تأييد تكوين الاحزاب ولا سيما في تعليقها على خطاب العرش. وأشار المقال إلى أن تقديم طلب تأليف حزب

---

(٦) كان هؤلاء هم يحيى قاسم وتوفيق منير وعبد الامير أبو تراب ومحمود صالح وعبد الرحيم شريف وابراهيم الدركزلي. يراجع ما نشره الاشخاص المذكورون في جريدة الحوادث في ١٩٤٤/٣/٩ في الرد على صوت الأهالي.

الشعب قد تم ارتجاليا (من قبل أناس غير متجانسين) لم يتعرفوا على بعضهم إلا قبيل تقديم الطلب.

وقد رد (مؤسسو حزب الشعب) على هذا الأيضاح في جريدة الحوادث في عددها الصادر في ٩ آذار ١٩٤٤ واتسم ردهم مرة أخرى بالهجوم العنيف على الجادرجي وصوت الأهالي. ولم ترد الجريدة على هذا الرد.

وجرت محاولة أخرى في آيار ١٩٤٤ من قبل لفيف من الطلاب في المعاهد العالية حول نفس الموضوع - أي موضوع تأليف الاحزاب- فوجه هذا اللفيف من الطلاب كتابا عنونوه إلى كل من: (١) جعفر جلبي أبو التمن (الزعيم الوطني الكبير) و(٢) كامل الجادرجي واخوانه (أصحاب جريدة صوت الأهالي) و(٣) محمد مهدي الجواهري (صاحب جريدة الرأي العام) و(٤) عبد الفتاح ابراهيم واخوانه (التقدميين من أعضاء جمعية الرابطة الثقافية) و(٥) عزيز شريف وإخوانه (أصحاب رسائل البعث) و(٦) يحيى قاسم وإخوانه (مؤسسو حزب الشعب). أشاروا فيه إلى «أن رجال الحركة الديمقراطية منعزل بعضهم عن البعض» وطالبوا باجتماع يعقده الاشخاص الموجه إليهم الكتاب وأن يتقدم هؤلاء بطلب لتأسيس حزب. ولم ترد صوت الأهالي على هذا (النداء) ولكنها نشرت مقالا افتتاحيا بتاريخ ٥ أيار ١٩٤٤ بعنوان (ماذا تم من مشاريع خطاب العرش والسياسة الداخلية؟) جاء فيه: «أن تنفيذ ما جاء في خطاب العرش الذي أعرب في حينه عن وجود الشعور بالاتجاهات العالمية الجديدة، يتطلب تهيئة الجو الملائم لتحقيق ما جاء في الخطاب (كتشجيع تأليف الاحزاب السياسية وتأمين حياة نيابية صحيحة أسوة العالم الديمقراطي) إذ أن قيام الحياة الحزبية وتأمين حياة نيابية صحيحة لا يتيسّران في ظل القوانين الشاذة والسلطات الاستثنائية التي تقيد الحركات الديمقراطية، وفي الوقت عينه لم يبد لنا من جانب الحكومة انها عاملة حقا على تحقيق حياة نيابية صحيحة في البلاد».

جدل آخر حول الاحزاب

لم يكن هناك مناص، والحرب تسير نحو نهايتها، وشعور الحاجة إلى التغيير يزداد في انحاء العالم وداخل العراق أيضا، أن يعود الحديث بين الحين والحين إلى الوضع الدستوري والحياة السياسية في العراق. والظاهر ان نوعا من القلق كان يساور الإنكليز حول مستقبل نفوذهم في العراق بعد الحرب واعتمادهم على الطبقة الحاكمة، وكان هذا القلق ينعكس في مختلف الاشكال على ما تكتبه الصحف الإنكليزية وعلى ما يردده عملاؤهم في العراق. فقد نشرت جريدة التايمس اللندنية مقالا عن الوضع في الشرق الأوسط دعت فيه إلى عدم الالتزام بالطرق الدستورية الغربية لحكم البلدان العربية، وقد علقت عليه جريدة صوت الأهالي بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٤ ومما جاء في تعليقها: «أن الشرق والبلاد العربية والعراق لم يشك في يوم من الايام من تطبيق أحكام الدساتير ولم يصبه ضرر من دساتيره، إنما بعكس ذلك أصابه شر كبير من عدم تطبيق تلك الدساتير». ومن غرائب الصدف أن تنشر تصريحات لنوري السعيد في

نفس الوقت حول الحياة الحزبية في العراق وكانت تلك التصريحات توحي برأي معين في هذا الشأن، فهو يعتبر أن إلغاء الاحزاب في العراق كان بناء على مقتضيات المصلحة الوطنية، وهو يرى أنه لا بأس من تكوين حزب أو حزبين على أن لا يكونا من الاحزاب الهدامة. وقد علقت صوت الأهالي على هذه التصريحات في مقال نشر في ١٩٤٤/١٢/٢٥. كما أشارت إلى تصريحات نوري السعيد تعليقات اخرى منها تعليق نشره محمد مهدي كبة في جريدة البلاد رد فيه على نوري السعيد ولكنه اعلن رأيه في عدم إمكان استئناف الحياة الحزبية. وقد ردت صوت الأهالي على هذا الرأي في مقال نشرته في ١٩٤٥/١/٣، فعاد محمد مهدي كبة إلى مناقشة الموضوع في جريدة البلاد بعد ذلك ببضعة أيام، فردت عليه صوت الأهالي بمقال نشر في ١٩٤٥/١/١٠. وتناولت المناقشة بصورة مفصلة تاريخ الاحزاب العراقية.

بحث أولي في تأليف الحزب

عقد اجتماع في دار كامل الجادرجي يوم ٢٤ آب ١٩٤٥ جرت فيه مناقشة حول تأليف حزب تقدمي يضم العناصر التقدمية - غير الشيوعية - وكان الحاضرون هم: كامل الجادرجي وناصر الكيلاني وذنون أيوب ومحمد حديد وهاشم جواد وعبد الفتاح ابراهيم وخدوري خدوري ويحيى قاسم وجميل كبة وحسين جميل وناظم الزهاوي ومحمد صالح بحر العلوم وزكي عبد الوهاب ومحمد زكي عبد الكريم وطالب جميل ومحمد مهدي الجواهري وجميل توما (ويقول محضر الاجتماع[٧] إن السيد صادق كمونة قد اعتذر عن الحضور وأن السيد علي حيدر سليمان قد دعي ولم يحضر).

يقول المحضر: «طلب الحاضرون من السيد كامل الجادرجي أن يرأس الاجتماع ففعل. افتتح السيد كامل الجادرجي الحديث في الساعة ٩/٤٠ ب.ظ بأن بين فكرة هذا الاجتماع بانه وجماعة كانوا يعملون على تأليف حزب سياسي نتيجة للفكرة المقررة بضرورة الاحزاب لحياتنا السياسية وقد رُئيَ أن يضم هذا الحزب عناصر مختلفة وطنية. ولأسباب خاصة قررنا تأجيل العمل الحزبي، ولا أود أن أذكر الاسباب ولكن المفاوضات التي جرت من بعض جماعات التقدميين كان لها بعض الاثر في هذا التأجيل. ثم عقد اجتماع في بيت السيد ناصر دون حضور جماعة البعث[٨] وكان فيهم ناظم الزهاوي وعبد الفتاح وعلي حيدر سليمان وشريف الشيخ وخدوري وقرروا مفاتحتي في تأليف الحزب. واتصل بي عبد الفتاح لوحده وقد اخبرته بصراحة أنني لا أستطيع العمل معه لأن التجارب السابقة لا تشجعني على الاشتغال معه وليست هذه الاسباب اسبابا خاصة أو شخصية.

---

(٧) اعتمدنا في هذه الفقرة من الكتاب على النسخة الخطية لمحضر الاجتماع، والظاهر أنها كتبت بخط أحد الحاضرين وربما تكون هذه النسخة ناقصة في نهايتها ولكنها تعطي فكرة كافية عن الاجتماع.

(٨) المقصود هنا جماعة (رسائل البعث) وهم عزيز شريف وصحبه.

واعتقد أننا كتقدميين من عناصر مختلفة فبيننا الماركسيون والاشتراكيون واللبراليون. الشيوعيون الماركسيون يعملون حسب قوة الحركات المختلفة فاذا كان الشيوعيون أقوياء والحركة الشيوعية قوية عملوا معها والعكس بالعكس، بينما اعتقد أن أسلوب العمل الصحيح أن نعمل على تنفيذ المناهج بصورة تامة دون حرج. فعبد الفتاح مثلا كان يشتغل معنا بجريدة صوت الأهالي ولكنه اتصل بنفس الوقت مع جماعة آخرين دون علمنا وعمل معهم، ولّما لم يتفق مع جماعة الأهالي انفصل عنهم. فالعيب في هذه القضايا ان الجماعة عندما يتفقون على عمل لا يستطيعون الالتزام بالاتفاق. الاخ ناظم يريد الآن التعاون معنا وقد سبق له أن كان من أعدى اعداء جريدة صوت الأهالي وفكرته من الصعب الاعتماد عليها وهو ذو مبادئ ماركسية وعلى اتصال بجماعات من هذا النوع يتأثر بهم فاذا تلقى من جماعة سرية مثلا أنه يجب العمل مع الجماعة الفلانية أو بالأسلوب الفلاني عمل وفق ذلك، وإذا تلقى رأيا خلاف ذلك غير موقفه، فهو لا يتقيد بتنفيذ المنهج الذي نتفق عليه.

أعتقد أن الحزب عندما يتألف يجب أن يتألف من جماعة تعتقد بصحة منهجها وتلتزم بتطبيقه.

اسمع عن رغبة من جميع التقدميين وغيرهم بتأليف حزب. أن تأليف الحزب يجب أن يكون من أشخاص بينهم أنسجام ولا اعتقد بوجود الانسجام بيننا، وأنا أعتقد بضرورة تكتل الشباب وإذا رأيتم أن تؤلفوا حزبا فأنا شخصيا أرغب أن أكون خارج نطاقه وأني أؤيدكم وكما قلت فانه يصعب علي أن أعمل مع عبد الفتاح مثلا. إنكم إذا اعتقدتم بعدم وجود انسجام فيمكن تأليف كتل من الاشتراكيين والوطنيين وغيرهم لمقاومة الرجعية.

عبد الفتاح ابراهيم: لا بد ان يدخل الموضوع في الاشخاص مع محاولتي تجنب ذلك. وأنا مع اعتقادي بعدم إمكان القيام بعمل فردي مع كامل بك الا أنه يمكن العمل معه في حزب، ووجود الخلاف من ضرورات الأحزاب. والفكرة لا تتعلق بنا شخصيا ولكن قلنا أننا نبذل الجهود لتكوين حزب من أكبر عدد ممكن من التقدميين ولا يمنع ذلك من دخول عناصر أخرى. فقد عرفنا بأن عبد الوهاب مرجان وماجد مصطفى وعبد الكريم الأزري داخلين في الحزب وقبلنا أن نعمل معهم وذلك بأن يكون الحزب جامعا للتقدميين ولعناصر أخرى.

أما الخلافات فأنا أود أن أتجنبها والقضية كما أعتقد ليست كما يصورها كامل بك لاننا عملنا كهيئة في الجريدة وكان رأينا أن الهيئة تكون نواة الحزب ولم تتكون بفضل شخص معين. كامل بك يقول بوجود صلات لنا مع جماعات بالخارج، كلا ولكن موضوع الجريدة تطور بين أعضاء الهيئة وحصل خلاف بين عزيز وكامل وشعرت بان الخلاف كان مؤلفا وأنا اختلفت مع كامل غير أن كامل اعلمني بأنني إذا أعلنت خلافي فسوف لا يصدر الجريدة ولذلك بقيت سنة مع وجود الخلاف ونحن نعترف بأننا ماركسيون وأن اختلفنا في الخطوات، وقد حدثت حوادث وجرت اجتماعات لا تخرج عن كونها مباحثات بين التقدميين وهي لا

تشكل خطرا. ولا يوجد حزب في العالم ينسجم مائة بالمائة وانسجامه انسجاما تاما يخالف الديمقراطية وأرى ان يجتمع التقدميون جميعا في حزب واحد وطني لا ماركسي ولا شيوعي ولا اشتراكي ولا نطلب أكثر من حزب وطني.

(وتكلم قاسم وقال أن الاجتماع لم يتم ليبحث الخلافات وقال أن الانسجام ضروري في الحزب وأيد الجادرجي في هذا الشأن وقال ان على الاشخاص المنسجمين أن يؤلفوا حزبا وعلى الآخرين أن لا يكونوا عقبة في سبيل ذلك وأن لا يقفوا موقفا عدائيا من مثل هذا الحزب. وقال أن الجادرجي وجماعته قد اتفقوا على تأليف حزب ومن ينسجم معهم فليتقدم للانضمام أما إذا رأى جماعة الجادرجي أن شخصا لا ينسجم معهم فلا يحق لذلك الشخص أن يخلق المشاكل فأما أن يقنعهم أو يشتغل مع جماعة آخرين).

(ثم تكلم حسين جميل فقال «أن علينا ان ندرس وضع العراق أولا» وقال «أن العراق لا يحتاج إلى حلول ماركسية وقال انهم لا يملكون حلولا ماركسية ولا أهدافا شيوعية وإنما يطلبون اصلاحا على أسس وطنية ديمقراطية، وأيد تأليف حزب واحد على أن ينضم إليه من يؤمن حقا بمناهجه ولا يكفي مجرد الادعاء بذلك، وقال أن الخلاف الشخصي لا يمنع من الاتفاق على المنهج وربما ظهر الخلاف عند العمل حتى بين الذين كانوا متفقين، والحزب كالجسم الحي ينمو ويتطور، ودعا إلى ضم عناصر وطنية تتفق معهم في الحد الأدنى من الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي. ودعا إلى ابقاء كامل الجادرجي في الحزب وان ذلك ضروري). (وتكلم ناصر الكيلاني فأيد حسين جميل).

محمد حديد: إذا اعتقدنا بلزوم العمل على خطة غير ماركسية وهو أمر أعتقده فيجب أن نرتبط بهذه الخطة ونلتزم بها وأعتقد أن العلة في عدم ائتلاف التقدميين هو عدم ارتباطهم بهذه القاعدة، أن الكثير منهم ماركسيون ويعملون على هذا الأساس ولا يلتزمون بالخطة التي نقررها.

(وطلب ناصر الكيلاني من محمد حديد أن يوضح رأيه بشأن الماركسيين وكيف يثبت أن الشخص غير ماركسي أو غير شيوعي، فأجاب محمد حديد أن الأساس هو أن لا يدعو الشخص للماركسية وهناك أشخاص نشروا مقالات ومنشورات ماركسية).

كامل الجادرجي: لا يجوز أن نطلب من شخص أو نلزمه بأن يقول بأنه غير ماركسي ويكفي اننا عندما نتفق على نقط فلا نشذ عنها ولا يخرج أحد على ما هو متفق عليه. (وأشار إلى أن الجريدة ويقصد بها صوت الأهالي، تسير حسب الخطة الموضوعة لها ولا تخضع لاية جهة).

وفي الجزء الموجود لدينا من المحضر آراء أخرى ابداها هاشم جواد وكامل الجادرجي ويحيى قاسم ومحمد صالح بحر العلوم ولكنها لا تخرج عن المناقشة المذكورة في القسم الذي اقتبسناه في السطور، إلا اللهم رأي هاشم جواد في أن (الحزب يحتاج إلى تزكية من الاتجاه

الشيوعي فيجب وضع منهج معتدل).

وبين يدينا وثيقة أخرى بخط كامل الجادرجي خالية من التاريخ ونرجح أنها القيت في الاجتماع المذكور أو في اجتماع مقارب له في التاريخ أو أنها تدون لما قاله الجادرجي في أحد تلك الاجتماعات، وبالنظر لما فيها من سرد بعض الوقائع المتعلقة بمداولات تأليف حزب للتقدميين ندرجها فيما يلي:

"أظن أن الجميع يعلمون بان القصد من هذا الاجتماع هو التشبث لايجاد حل لمعضلة عويصة قائمة في هذا البلد هي قضية تكوين الاحزاب. وكل واحد منّا (أقصد من الحاضرين وغير الحاضرين) يشعر بهذا النقص، ولكن لم يكن بامكان أحد أن يجد الحل، والآن نود أن نتذاكر كاخوان في هذا الموضوع. وإذا سمحتم لي أرى من الأنسب أن أسرد تاريخ تكوين هذا الإجتماع، وأن ابين لماذا اجتمع فلان وفلان ولم يجتمع فلان وفلان.

كنا نحن جماعة الأهالي نشعر كما شعر غيرنا بوجوب تأليف حزب سياسي، وبعد المداولة بيننا رجّحنا أن يكون هذا الحزب الذي نوينا تأليفه غير ذي صبغة شيوعية أو اشتراكية بحتة ففاتحنا بعض الإخوان بهذا الشأن ولما وجدناهم متفقين معنا في الرأي قررنا وضع منهج لا بدّ وأن الكثير منكم قد اطلع عليه. وأثناء ما كنا مشغولين في وضع المنهج المذكور تدخل بعض الإخوان الحاضرين هنا وادعوا بأن ليس من حق جماعة الأهالي مفاتحة أحد بشأن الحزب من غير التقدميين، وأنهم كانوا أحق بالمفاتحة ومن هؤلاء الإخوان عبد الفتاح إبراهيم وناظم الزهاوي وعزيز شريف وقد وسطوا السيد ناصر الكيلاني الحاضر بهذا المجلس، وقد جرت مداولات بينهم وبين الأخ حسين جميل(٩) الذي تذاكر معهم شخصياً، ثم اتصل بي الأخ السيد ناصر غير أن كل هذه المحاولات لم تسفر عن نتيجة بالنظر للمطالب التي قدموها وهي أن يشتركوا في الهيئة التأسيسية للحزب وأن تضمن لهم مقاعد في الهيئة الإدارية وما إلى ذلك من أمور ليس هنا محل التبسط فيها. ومهما يكن من أمر فإن كل تلك المحاولات لم تسفر عن نتيجة وسوف أشرح السبب في حينه. والذي أعتقده أن الكثير من الناس من شباب وغيرهم كانوا مستبشرين بحركتنا ويحبذونها، ولكننا لأسباب خاصة بنا وللجو الذي خلقه السيد عبد الفتاح وناظم الزهاوي وعزيز شريف أجلنا تأليف الحزب إلى أجل غير مسمى.

وفي تلك الأثناء راجعني السادة الحاضرون يحيى قاسم وزكي عبد الوهاب وزكي عبد الكريم وصالح بحر العلوم وحبذوا تأليف حزب يضم الشباب وقالوا إنهم مستعدون لمعاونتنا في هذا الشأن وذلك عدا الرغبة التي أراها لدى الكثير من المثقفين والوطنيين وغيرهم في تأليف حزب من هذا القبيل».

---

(٩) نجد من الضروري أن نشير هنا إلى أن الأستاذ حسين جميل كان في الفترة السابقة مقيماً خارج بغداد وإن كان على اتصال دائم بجماعة الأهالي، وأنه اشترك بعد ذلك في مداولات تأليف الحزب وقام بدور في هذا الشأن وقد استقال من وظيفته في القضاء.

(١٩٤٥ ـ ١٩٤٦)

مما لا شك فيه أن تلك المداولات والاجتماعات قد أضافت إلى الجو السياسي المتأهب لحياة ما بعد الحرب زخماً جديداً، وكانت الأهالي في ذلك الحين تجمع أعداداً متزايدة من الشباب الوطني بين عاملين فيها وبين مؤيدين لها، حتى تكوّن الحزب رسمياً في ربيع ١٩٤٦.

وفي هذه الفترة واصلت الجريدة التهيئة لتأليف الحزب وبث مبادئه ومن أبرز مقالاتها ما نشر في الحقل الاقتصادي مثل مقال (الصناعة الوطنية وحمايتها) بتاريخ ١٩٤٥/٧/٣ وقد طالبت فيه الجريدة بقيام الدولة بالصناعات الأساسية وتشجيع التثبت الفردي، وسلسلة مقالات عن حزب العمال البريطاني وسياسته بمناسبة فوزه في الانتخابات. ونشرت الجريدة بتاريخ ١٩٤٥/٨/٣١ مقالاً بعنوان (نطالب بإنهاء الأحكام العرفية وإلغاء القوانين والمراسيم الاستثنائية وإقامة نظام ديموقراطي صحيح) ومن الملاحظ أن انتهاء الحرب واندحار الفاشية قد أنهى الفترة التي كان التقدميون فيها يكرسون جهودهم الفكرية ضد الخطر الفاشي، وقد اشتدت الخصومة مع الحكومة القائمة آنذاك ومن ذلك المقال الذي نشرته صوت الأهالي في ١٩٤٥/١٠/٢٩ بعنوان (هل من مبرر جديد لاستبقاء الأوضاع القائمة في العراق) والمقال المنشور بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٥ بعنوان (نظرة في خطاب العرش) وقد تضمن هجوماً عنيفاً على المجالس النيابية المزيفة وطريقة الحكم. وبتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٤ نشرت الجريدة مقالاً بعنوان (قلق الرجعية من الآراء والاتجاهات الجديدة، ما هي بداية الإصلاح؟).

وبتاريخ ١٩٤٦/١/٢ هاجمت الجريدة سامي شوكت الذي أسس نادي البعث بمقال عنوانه (موزلي العراق) وبين ١٩٤٦/١/١٥ و١٩٤٦/١/٢٢ نشر كامل الجادرجي بتوقيعه ثمانية مقالات هامة بعنوان (بعث الفاشية في العراق)[١٠].

وبعد استقالة وزارة حمدي الباجه جي نشرت الجريدة مقالاً بعنوان (هل يمكن أن يدوم حكم الإرهاب في العراق؟) وذلك بتاريخ ١٩٤٦/٢/٤ ثم نشرت بعد ذلك بأسبوع مقالاً بعنوان (مهمة الحكومة الجديدة وكيف يجب أن تكون) ثم علقت في ١٩٤٦/٢/٢٤ على تأليف وزارة توفيق السويدي ـ التي أجازت الأحزاب وألغت الأحكام العرفية.

---

(١٠) نكتفي بذكر عناوين هذه المقالات هنا ويستطيع القارئ الرجوع إليها في مجموعة جريدة صوت الأهالي: (١) ما هي الفاشية ـ وما هي القومية الحقة، (٢) حركة الدكتور سامي شوكت وعلاقتها بالفاشية، (٣) الفاشية والتلاعب بالعلوم ولا سيما التاريخ. (٤) الفاشية وتربية النشء ـ الفاشية وتمجيد الظلم والاستعمار. (٥) الفاشية ونظرية «أعداء الوطن». (٦) الدكتور سامي شوكت ونظرته في علاقة الطقس والمناخ بالحكم. (٧) نحن والقضية العربية. (٨) الخاتمة.

ملحق

مذكرة

كان المنوي تقديم هذه المذكرة إلى السيد ستافورد كريبس عندما كان المقرر مروره بالعراق في طريقه إلى الهند سنة ١٩٤٢ وقد اشترك في وضعها كامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الفتاح إبراهيم وباستشارة بعض التقدميين الآخرين.

تأسف العناصر التقدمية في العراق إذ لم يتيسر لها أن ترحب بكم أثناء مروركم بالعراق وأن تضع أمامكم رأيها في حقيقة الوضع السياسي في هذه البقعة من العالم. ذلك الوضع الذي لا بدّ وأن يكون له تأثير في سير الحرب بوجه عام وفي المجهود الحربي في الشرق الأوسط بوجه خاص، باعتباره من جملة المشاكل التي تتطلب الحل ليتسنى للعراق القيام بنصيبه في تعاون الجبهة الديموقراطية لتنظيم العالم بعد انتهاء الحرب. والعناصر التقدمية التي ليس لها سبيل غير الاتصال على هذا الوجه، لعدم وجود المجال للحياة الحزبية والتعبير عن الرأي، تريد بهذه المذكرة أن تكشف الستار عن الأوضاع الموجودة في هذه البلاد للرأي العام الديموقراطي لا سيما الرأي العام في بريطانيا التي ترتبط ببلادنا بتحالف سياسي وعسكري وبعلاقات أخرى مهمة، وهي تتقدم إليكم بصفتكم أحد زعماء الجبهة الديموقراطية الذين يهمهم أن يكون الوضع في جميع البلاد المرتبطة بتلك الجهة وفي جملتها هذا القطر، روابط قوية ومنسجمة مع مقتضيات الدفاع عن الحرية والعدل والمساواة في هذا النضال الحيوي.

ولأجل أن نتوصل في هذا البحث إلى إظهار الحقيقة ومعرفة العلل والأسباب المباشرة لما وقع في العراق من الأحداث خلال السنوات الأخيرة، من الأنسب أن نستعرض الظروف الدولية التي نشأت فيها الدولة العراقية والعوامل البارزة في تاريخ تطورها السياسي منذ نشأتها ليتضح لنا كيف أن ما حدث في السنوات الأخيرة من القلاقل والاضطرابات، التي بلغت قمتها في حوادث شهري نيسان ومايس الماضيين لم يكن إلاّ نتيجة طبيعية لأسلوب الحكم المعقد الذي نشأ في وسط المتناقضات وللسياسة التي جرت عليها الحكومات العراقية المتعاقبة.

تأسست الدولة العراقية سنة ١٩٢١ كنتيجة مباشرة للثورة العراقية التي شبت في سنة ١٩٢٠، تلك الثورة التي كانت جزءاً من الثورة العربية وشيء غير منفصل عن الحركة الوطنية التحررية التي قامت في الشرق الأدنى، في وسط الجدال بين مبادئ الرئيس ولسن بعد الحرب العالمية وبين الاستمرار على الخطط القديمة في تحقيق الأهداف الاستعمارية التي كانت العوامل الرئيسية في إثارة تلك الحرب وتوجيهها. أما بالنسبة للعراق فقد أخذ الجدال شكل تضارب بين تطبيق مبدأ الحكم الذاتي في البلاد المنسلخة عن الدولة العثمانية وبين الأخذ بمبدأ النظام الاستعماري القديم. وعلى هذا الأساس وجد الحلفاء وقتئذ حلاً وسطاً، من الجهة النظرية،

بأن ابتدعوا نظام الانتداب تحت إشراف عصبة الأمم الذي استهدف فيه ـ على ما يظهر ـ إبداء الرغبة في تدريب البلاد المتأخرة التي أحتلها الحلفاء في الحرب العالمية الماضية على الحكم الذاتي حتى تنضج وتتهيأ لها أسباب التمتع بالاستقلال التام وقصد فيه ضمناً من جهة أخرى، مراعاة مصالح الدولة المنتدبة بشكل يكون أخف وطأة مما لو كانت تحت إدارتها المباشرة. وبالرغم من أن الثقة التي أبدتها الدولة في مستقبل العصبة بصفة كونها أداة لتحقيق الغايات التي استهدفها واضعو نظام الانتداب فإن المشروع نفسه مُني بالفشل لدى دخوله الحقل العملي وذلك لسببين: (١) لأن عنصر السياسة الدولية الذي ساد وزارات فرنسا وإنكلترة بعد تلك الحرب كان عنصراً تجارياً. (٢) لأن من عهد إليهم تنفيذ المبدأ الجديد كانوا ممن تدربوا في المدرسة الاحتلالية القديمة. وعلى ذلك فإن سياسة الانتداب المعرفة في ميثاق عصبة الأمم أخذ في الواقع شكل توفيق بين مصالح الدولة المنتدبة وبين الغاية من النظام نفسه، الأمر الذي أدى عملياً إلى تضاؤل الثاني كما دلّ على ذلك التناقض الذي أخذ يظهر شيئاً فشيئاً في مختلف نواحي حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك كان في مقدورنا أن نقول إنه عندما عُد العراق أهلاً للانضمام إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢، لم يكن الوضع فيه في الحقيقة قد تبدل بأكثر من أن ثبتت فيه حدود مصالح الدولة المنتدبة بالنسبة إلى العلاقات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة بين السكان من جهة وتهيئة الأوساط الاقتصادية والاجتماعية التي تنمو وتتوسع وتثمر فيها تلك المصالح من جهة أخرى. أو بعبارة أخرى ان المجتمع العراقي الذي كان يأمل أن تنظم فيه شؤون الحياة على أسس جديدة لم يتحقق فيه غير انتعاش جذور النظام القديم بالشكل الذي يتفق ومصالح الدولة المنتدبة. ولهذا أصبح منذ أول عهده الجديد مجتمعاً يضم بين جنبيه عناصر الحياة الفكرية الحديثة والاقتصاد القديم وأخذ التضاد يظهر شيئاً فشيئاً بين ما يعتبره أهل البلاد خيراً لهم وبين ما تقتضيه مصالح الدولة المنتدبة وبالأخص حينما أخذت الفكرة القومية تزداد قوة يوماً بعد يوم، وعندما كانت الدولة المنتدبة تريد أن تضمن تحقيق مصالحها بأسرع وقت وبأي ثمن ولإيضاح التناقض الذي انطوى عليه الوضع نكتفي بذكر ناحيتين إحداهما تتعلق بالحياة السياسية والأخرى بالحياة اليومية للفرد.

أ ـ الحياة السياسية

أُسست الدولة العراقية لتكون دولة دستورية برلمانية وجهتها العامة مراعاة النظام الديموقراطي في الحكم، وقصد بذلك مراعاة مبادئ الرئيس ولسون التي انجرت إلى نظام الانتداب بعدئذ، ولكن القضاء الذي سبق ذكره أدى إلى أن تكون الأنظمة الدستورية والبرلمانية وغيرها من الأنظمة الديمقراطية حبرا على ورق ليس إلا، هذا وأن قامت في السنوات الأولى من حياة الدولة العراقية بعض مظاهر الحياة الديمقراطية، كوجود بعض الاحزاب بشكل ابتدائي ووجود معارضة صورية في البرلمان غير أن هذه المظاهر بدلا من أن

تقوى وتنمو وتقترب من الحقيقة اخذت تتضاءل وتصير إلى الزوال حتى أصبح نظام الحكم في العراق قبيل الحرب الحاضرة ببضع سنوات نظاما شبيها بالدكتاتورية بالرغم من وجود الدستور والبرلمان.

ومن أهم العوامل في ذلك ان الدولة المنتدبة - لأجل أن تضمن تصديق معاهدة أو لأجل الحصول على امتيازات تجارية أو لأغراض أخرى - اتبعت في أول نشأة الدولة العراقية عين الاساليب التي اتبعتها الدولة العثمانية في عهدها الاخير وهي أن توزع الحكومة المركزية إلى رؤساء الادارة في المناطق المختلفة لا سيما في الأرياف حيث تكون أكثرية السكان من الزارع وحيث يسود الجهل والأمية، بان يستخدموا نفوذهم لانتخاب اشخاص معينين ترشحهم الحكومة المركزية. وعلى هذا الوجه كانت الحكومة تحصل دائما على مجلس يؤيدها. وقد استمرت الحال على هذا المنوال، لان الحكومات العراقية المتعاقبة استساغت السير على هذه الخطة التي تضمن لها السيطرة على المجلس، ولهذا يرجع السبب في الكثير من المساوىء التي تنتج عادة من استئثار الهيئات التنفيذية بالسلطة، الامر الذي أدى إلى خنق الحريات وحل الاحزاب والقضاء على حرية الصحافة وفقدان القضاء المكانة التي يقتضي أن يتمتع بها وأصبح البرلمان أداة بيد السلطة التنفيذية تسيره كيفما تشاء بدلا من أن يكون هو مصدر السلطة يفوضها لمن يشاء وصارت الوزارات لا تؤلف على اساس روابط ومناهج سياسية وأجتماعية وإنما على اساس العلاقات الشخصية.

ومثل هذا الوضع لا بد أن يؤدي - كما وقع فعلا - على فساد وانحلال جميع مؤسسات الدولة ويستثير استياء الشعب مهما كان مستواه. هذا وبالنظر إلى تزاحم العناصر الحاكمة على مناصب الحكم ولعدم وجود منظمات حزبية تنظم الشعب وتوجهه في حياته السياسية كان من الطبيعي ان تستغل العناصر الحاكمة استياء الشعب لزحزحة بعضهم بعضا عن مناصب الحكم بالعنف ما دام ليس هنالك طريقة أخرى لاستبدال الوزارات غير هذه الطريقة. وكانت أولى وسائل العنف التي استخدمت لهذا الغرض أثارة شيوخ القبائل الذين حاولوا بالاشتراك مع بعض أفراد الفئة الحاكمة في المدن السيطرة على الوضع السياسي مباشرة ولما وجه الجيش العراقي إلى إخماد الثورات التي قام بها شيوخ القبائل لهذا الغرض ونجح في إخمادها، بينما استمرت الحالة السياسية على ما كانت عليه، اتخذ الجيش العراقي وسيلة لارغام الوزارات على الاستقالة منذ سنة ١٩٣٦ واصبح منذ ذلك الحين العامل الاهم في تسليم الحكم بيد بعض الافراد وإرغامهم بعد بضعة أشهر على الإنسحاب منه، وانتهى الامر على حوادث مايس الأخيرة.

ب- الحياة اليومية للفرد

وكان من الطبيعي أن تنعكس مساوىء الوضع السياسي العام في حياة الافراد اليومية، ولعل اهم مظهر لهذه المساوىء ما بدا منها في ممارسة تشريع القوانين وتطبيقها، فقد تجلى

للناس يوما بعد يوم أثر المصالح الفردية الخاصة في توجيه التشريع وتعديل القوانين والانظمة وفي تطبيقها، وتزعزعت في نفوسهم الثقة بهذا الوضع الذي تبين لهم انه لا يقوم لتحقيق المصالح العامة وضمان مجال الحياة والطمانينة للأفراد. فالافراد في مختلف مناحي حياتهم اليومية أحسوا تدريجيا أنه لا يصيبهم من الانظمة والقوانين والمؤسسات العامة إلا احتمال اعبائها. وهكذا تزعزعت كل ثقة لهم بالكيان العام وأخذ اليأس والغيظ يحل محل الاحساسات الاجتماعية التي تدفع الناس عادة إلى الحرص على الكيان العام والتعاون لتحقيق المصالح العامة. وبالنظر إلى الصلة التاريخية بين قيام الدولة العراقية والجهود البريطانية في هذا الشأن كان طبيعيا أن يتوجه معظم اللوم على الإنكليز انفسهم. ولما لم يعد الناس يعتزون بالكيان القائم وبلغ تبرمهم به درجة الغيظ والنقمة صاروا يرجون تبدل الوضع مهما كانت العاقبة.

الدعاية الفاشية

تجلى نشاط الدعاية الفاشية في العراق بعد أن أخذ بعض رجال الجيش يتدخلون في السياسة ويفرضون أرادتهم في تبديل الوزارات وقد وجد دعاة الفاشية مجالا واسعا لنشاطهم لاسباب أهمها:

١- ان الفئة الحاكة في هذا البلد رأت في الدعاية الفاشية خير عون لها على مقاومة نشاط العناصر التقدمية، الذي كان خطرا يتهددها.

٢- لأن الفئة الحاكمة رأت في المبادئ الفاشية خير مستند لاساليبها في الحكم وهي تميل بطبيعة وضعها إلى النظام الديكتاتوري الذي كان من أبرز مظاهر الفاشية.

٣- لان مجال العناصر التقدمية بعد أن ضاق بالنظر إلى التدابير التي اتخذت ضدها، في السنوات الاخيرة من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة اتسع المجال - بطبيعة الحال - لدعاة الفاشية أن يستغلوا معايب الوضع السياسي وما نتج عنه من التاثيرات السيئة في حياة الافراد اليومية للاستحواذ على نفوس الجماهير وعقولهم.

٤- ويجدر بنا أن نذكر كذلك ما كان لقضية فلسطين من تأثير في تشجيع الدعاية الفاشية وإثارة روح الاستياء، فقضية فلسطين تستثير عواطف العرب والمسلمين جميعا بما تنطوي عليه من اعتداء صريح على حقوقهم بإنشاء الوطن الصهيوني في بلادهم، وقد استغل دعاة الفاشية هذه القضية إلى مدى بعيد.

تلك هي أهم العوامل التي عملت على خلق الوضع الذي كان العراق فيه حين نشبت الحرب الحاضرة وبدا النضال بين الجبهة الديمقراطية والفاشية. ولما كانت السبل قد مهدت للدعاية الفاشية لأن تستحوذ على أذهان الناس، لا سيما على أذهان أولئك الذين قبضوا على مقاليد السلطة، بينما استمرت مقاومة الاراء والعناصر التقدمية تشتد يوما بعد يوم، فقد كان من الطبيعي جدا أن يحدث ما ما أدى على التصادم الذي وقع في شهري نيسان ومايس من السنة الماضية والذي لا نرى حاجة إلى استعراضه.

إن نظام الحكم الذي أدى إلى الحوادث والنتائج التي سبق بيانها يجب أن يعتبر بلا ريب نظاما فاشلا لا يصح الركون إليه، ولا نذيع سرا إذا قلنا أن الرأي السائد لدى اكثرية الناس في العراق تعتبر بريطانيا مسؤولة عن هذا الفشل، باعتبار كونها هي التي باشرت انشاء نظام الحكم في العراق كما أوضحنا فيما مر بيانه، وهي التي اختارت العناصر التي تولت المسؤولية. والعراق وأن اعتبر مستقلا منذ سنة ١٩٣٢ إلا أن نفوذ بريطانيا كان في الواقع عاملا ذا تأثير كبير في شؤونه المهمة.

إن استمرار الوضع على هذا المنوال مما يزيد الاستياء، الذي لا بد وأن يتناول موقف الناس من حليفة العراق، إن لم يبادر إلى معالجته معالجة عاجلة وفعالة وأننا لشدة حرصنا على انتصار الجبهة الديمقراطية ورغبتنا في مساندتها نرى أن من الضروري أن تكون علاقات بريطانيا بالعراق بحيث تؤدي إلى توثيق الروابط الودية الصادقة بين الشعبين البريطاني والعراقي وأن يضمن إجراء تغيير في هذا الوضع حتى يحل محله بعد الحرب وضع يتفق وأهداف الجبهة الديمقراطية في تنظيم العالم.

ويبدو لنا أن النظر إلى العلاقات البريطانية - العراقية من ناحية أهمية العراق العسكرية فقط وغض النظر عن النواحي الاجتماعية وشعور الاهلين تجاه هذه العلاقات امر مضر بتماسك الجبهة الديمقراطية في كفاحها ضد الفاشية ولهذا نرى أن من الضروري أن لا يقتصر الاهتمام في علاقات بريطانيا بالعراق في الوقت الحاضر على الناحية العسكرية فقط بل أن يوجه الاهتمام كذلك إلى تنمية صلة الشعب العراقي بالجبهة الديمقراطية وإفساح المجال له ليتعاون مع هذه الجبهة عن طريق إصلاح الأوضاع الاجتماعية والسياسية إلى أبعد حد ممكن في الظروف العالمية الراهنة.

إن معالجة الوضع يجب أن يقوم على ضوء الحقائق التي بيّناها في هذا المذكرة حول علل الفساد فيه، غير أنه لا بد من الاعتراف بأن المعالجة الناجعة وأن صعب تحقيقها في الظروف الراهنة لكن ذلك لا يعني ان الامور يجب أن تترك كما هي وإنما تقضي مصلحة الجبهة الديمقراطية فضلا عن مصلحة العراق الخاصة أن تتخذ بعض التدابير التي من شأنها أن تخفف وطأة الاوضاع الفاسدة في العراق الآن حتى تنتهي الحرب فيكون بالامكان عندئذ إجراء الاصلاحات الاساسية. وعلى ذلك يمكن جعل المعالجة على نوعين: معالجة وقتية تقتضيها ظروف الحرب ومعالجة أساسية تضمن للعراق تحقيق الديمقراطية التي كافحت الشعوب في سبيل ضمانها في العالم.

والمعالجة الوقتية يجب ان تمهد السبيل للمعالجة الاساسية وأن تتجه في الوقت عينه نحو تحقيق أهداف الجبهة الديمقراطية. وهذا يتطلب مبدئيا تبديل موقف السلطات المحلية من المبادئ التقدمية ومن معتنقيها، فرجال السلطة لا يزالوا يقفون من هذه المبادئ موقف العداء ويوجسون ريبة منها على الأقل. وقد تعجبون إذا علمتهم أن بعض من يحمل الاراء التقدمية

هم الان معتقلون مع الفاشيين وأن بعضهم يعيش منفيا خارج العراق بعد أن سلخت منه جنسيته في حين كان الواجب يقضي أن يفسح المجال لهؤلاء ليعملوا في سبيل مقاومة الفاشية وليفهموا الناس ما ترمي إليه الديمقراطية. وبديهي أن يكون من الضروري افساح المجال لكافة العناصر التقدمية لأن تنشر هذه المبادئ وتشرح غايات الجبهة الديمقراطية في هذه الحرب وأن توضح ما تنطوي عليه الفاشية وما تؤدي إليه إذ أن كثيراً من الناس في هذا البلد لم تهيأ لهم الفرص لفهم هذه الأمور على حقيقتها بل أفهمت لهم بصورة مغلوطة. وإذا كانت هنالك دعاية ضعيفة للجبهة الديمقراطية فلان بعض الذين يبثونها لا يثق بهم الرأي العام بالنظر إلى أعمالهم السابقة ولهذا نستطيع أن نقول أن هذه الدعاية تحدث عكس التأثير المقصود.

وأن من الضروري كذلك المباشرة بإصلاح ماكنة الدولة وإزالة الفساد منها تدريجيا - على الأقل - لان ذلك كما رأينا هو مبعث الكثير من أسباب التذمر والاستياء في البلاد. وإصلاح مثل هذه المفاسد وأن تطلب الاصلاح الاساسي الذي قد لا يمكن المباشرة به إلا بعد الحرب لكن الكثير منها يمكن العمل على تخفيف وطأته في الوقت الحاضر.

أما الاصلاح الأساسي للوضع بالنسبة للأهداف الديمقراطية فالافضل أن تؤجل المقترحات بشأنها الان، غير أنه يمكننا أن نقول بوجه عام بضرورة شمول العراق بتصريح الاطلنطيك فيما يتعلق بهذا الامر وأنه لا بد أن يكون الاتجاه في المستقبل نحو تحقيق الديمقراطية بصورة صادقة وجدية وتطبيق المناهج الاجتماعية لاصلاح حالة الشعب ورفع مستوى معيشته وضمان فرص متساوية لجميع أفراده ونعتقد أن ذلك يتطلب إصلاحا زراعيا واجتماعيا ونهضة اقتصادية لاستثمار مرافق البلاد وتنظيم توزيع نتاج ذلك الاستثمار بحيث ينتفع به أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب. ويجدر بنا في الأخير أن نشير إلى نقطة مهمة يتوقف عليها، إلى حد بعيد، نجاح المعالجة الوقتية من جهة والتمهيد إلى المعالجة الاساسية من جهة أخرى وهي أنه بالنظر إلى علاقات بريطانيا بالعراق فان أي إصلاح لهذه البلاد يتطلب أن يكون موقف الهيئات البريطانية في تنظيم هذه العلاقات موقفا يتفق والغايات التي ترمي إليها الجبهة الديمقراطية.

ولا شك في أنكم تدركون بعد هذه الأيضاحات بان بقاء الوضع على ما هو عليه لا ينتظر منه غير السوء وأن مصلحة الشعب البريطاني ومصلحة الجبهة الديمقراطية تحتم معالجة العلاقات بين بريطانيا والعراق معالجة تؤدي إلى توثيق الروابط الصميمية بين الشعبين البريطاني والعراقي وإلى زيادة مناعة الجبهة الديمقراطية وتسهيل تحقيق مبادئها في العام وعليه فمن الضروري أن تكون التدابير الآتية من جملة ما يجب اتخاذه لجعل العراق عنصرا فعالا في كفاح الجبهة الديمقراطية ضد الفاشية.

أولا - تطبيق أحكام الدستور العراقي بصورة فعلية وافساح المجال لتكون السلطتان التشريعية والقضائية في المكان الذي يليق بهما في بلد دستوري ديمقراطي.

ثانيا- إجراء كل ما هو ميسور الان من الاصلاحات الداخلية وإفساح المجال للشعب لان يتذوق ويتلمس ما تسديه الديمقراطية من الخير وما تحققه من النفع العام ليتسنى للناس الاعتزاز بها والانضواء تحت لواء الديمقراطية بشكل حقيقي وجازم.

ثالثا- إفساح المجال للعناصر التقدمية لان تمارس إلى ابعد حد ممكن حق تأليف الأحزاب والجمعيات - بضمنها النقابات - وحرية النشر والاجتماع.

رابعا- أن يكون موقف الهيئات البريطانية ووجهة العلاقات البريطانية - العراقية أكثر انسجاما مع أهداف الديمقراطية.

الفصل الثالث

تأليف الحزب الوطني الديمقراطي

١- الاعداد الاخير لتاليف الحزب

وزارة السويدي

كان تأليف وزارة السويدي في ٢٣ شباط ١٩٤٦ إيذانا ببدء عهد آخر في حياة العراق، فقد كانت ثلاثة عوامل تلعب دورها، أولها أشخاص بعض الوزراء ممن عرفوا إذ ذاك بأنهم راغبون في إنهاء الاحوال الاستثنائية التي سادت العراق اثناء الحرب، وممن عرفوا فيما بعد بدورهم في الحركة الوطنية ولا سيما بعد خروجهم من الحكم، من امثال سعد صالح وعبد الوهاب محمود وعبد الهادي الظاهر[١]. والعامل الثاني شعور الطبقة الحاكمة - والانكليز من ورائها - بضرورة تعديل الأوضاع بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ذلك الشعور الذي أشرنا إلى طرف منه في الفصل السابق والذي بدأ بالظهور منذ خطاب العرش في أواخر عام ١٩٤٣ حتى خطاب الوصي عبد الاله المشهور الذي القاه في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ في جمع من النواب والاعيان والذي جاء فيه: «فان الاحزاب والهيئات السياسية الوطنية التي لم يعد يصح بقاء البلاد خالية منها، ستقدم إلى الامة بخططها ومناهجها. . . إلخ» وقد اعقبت هذا الخطاب الاخير استقالة وزارة حمدي الباجه جي ومداولات استمرت أكثر من ثلاثة اسابيع حتى تأليف وزارة توفيق السويدي التي أعطي لها دور تعديل الوضع فألغت الاحكام العرفية في ٣/٣/١٩٤٦ واجازت الاحزاب في ٢/٤/١٩٤٦. أما العامل الثالث فهو نضوج وعي سياسي ورأي عام في البلد التف حول المناداة بالاصلاح، وفي محيط هذا الرأي العام كانت بعض الاحزاب متبلورة فعلا وحاضرة عند اجازتها رسميا.

الوطنيون الديمقراطيون

اطلع القارىء في الصفحات السابقة على كيفية تبلور فكرة الحزب الوطني الديمقراطي

---

(١) راجع في كيفية تأليف الوزارة كتاب (تاريخ الوزارات العراقية) لعبد الرزاق الحسني وقد ضمّت الوزارة غير من ذكرت اسماؤهم كلا من توفيق السويدي وعلي ممتاز وعمر نظمي واسماعيل نامق ونجيب الراوي وأحمد مختار بابان وعبد الجبار الجلبي.

وعلى ما تم من توضيح في كيان هذا الحزب، وقد وردت معظم أسماء مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي في الصفحات السابقة مع أسماء من برزوا فيه بعدئذ، فإلى جانب أسماء كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل الذين كانوا يمثلون (جماعة الأهالي) كانت هناك أسماء عبد الكريم الازري وصادق كمونة واسماء زكي عبد الوهاب وزكي عبد الكريم... إلخ.

وكثيرا ما تساءل الناس عن كيفية انضمام أشخاص من أمثال عبد الكريم الأزري وعبد الوهاب مرجان إلى مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي، مع أنهم كانوا يفترقون بعض الشيء في تفكيرهم عن (جماعة الأهالي). وقد ورد اسما هذين الشخصين في اجتماع ٢٤ آب ١٩٤٥ الذي سبق أن تناولناه بالتفصيل في الفصل السابق في بحث محاولات تكوين حزب تقدمي. وقد عثرنا على وثيقة بخط الأستاذ كامل الجادرجي تروي المداولة النهائية مع عبد الكريم الأزري قبل تقديم طلب تأليف الحزب الوطني الديمقراطي. جاء في هذه الوثيقة ما يلي: «جرت بيني وبين السيد الأزري يوم ١٩٤٦/٣/٢ محادثة تتعلق بتأليف الحزب وهي المحادثة الاخيرة قبل أن يوقع على طلب تاسيس الحزب. وهذه المحادثة التي كانت قد سبقتها محادثات كثيرة معه بهذا الشأن، أثبتها لأهميتها الخاصة وقد جرت بحضور السيد محمد حديد. سألني السيد عبد الكريم الأزري عما إذا كنت أتوقع أن ينضم إلى حزبنا كثير من الناس، قلت: نعم، هذا ما أتوقعه ولكن الأمر يتوقف على الظروف بطبيعة الحال. قال: من يقدم على تأليف حزب لا بد أن يستهدف جماعات معينة يقوم بالدعاية في أوساطهم، فأي الجماعات هي هدفنا في ذلك؟ قلت: إن استهداف جماعات معينة أمر لا بد منه، فأنا شخصيا أتوقع أن يؤيدنا بالدرجة الأولى جماعة المثقفين، وهؤلاء وإن كان عددهم قد أصبح كبيرا، غير أن أغلبهم من الموظفين الذين لا يمكن أن يكون تأييدهم تأييدا رسميا أي عمليا، كما أنني أتوقع أن يؤيدنا بالدرجة الثانية العمال. ولما سألني لماذا أتوقع أن يكون تأييد العمال لنا بالدرجة الثانية، قلت له: لأنه لا ينتظر أن يؤيدنا العمال جميعا، حيث أن قسما منهم يؤيد غيرنا. ثم قلت: أنني أتوقع أن يؤيدنا أناس كثيرون من الطبقة الوسطى وغيرهم من مختلف الطبقات. ولما سألني عن رأيي في العشائر، قلت: لا أتوقع بطبيعة الحال أن يؤيدنا شيوخ العشائر، أما الفلاحون حيث لم تكن بيننا وبينهم صلة في الوقت الحاضر فلا ننتظر تأييدا منهم. وهنا تدخل السيد محمد حديد في الحديث وقال: من المحتمل أن يؤيدنا بعض صغار الشيوخ وبعض السراكيل، فقال السيد عبد الكريم: فأذن الحزب لا يستند في الوقت الحاضر على الريف قلت: هذا واقع الحال مع الأسف.

وقد سألني السيد عبد الكريم سؤالا آخر وهو: هل من رأيي أن يبقى الحزب ممتنعا عن الاشتراك في الحكم إلى أن يحصل على أكثرية برلمانية ويأتي بصورة مباشرة إلى الحكم، أو أنه يجوز الاشتراك في الحكم بصورة ائتلافية مع احزاب أخرى؟ فقلت: من رأيي أنه ليس من الضروري أن ينتظر الحزب الحصول على الاكثرية في البرلمان، وإنما يجوز أن يشترك مع

الجماعات الأخرى في بداية الأمر بصورة ائتلافية، وهنا تراعى بطبيعة الحال الظروف ومصلحة الحزب، فإذا أتت وزارة غير معادية لمبادئ الحزب ومنهاجه ورأينا أن المصلحة العامة الاشتراك معها فلا أرى مانعا من الاشتراك في الحكم على هذه الصورة على شرط أن يكون دخول بعض اعضاء الحزب في الوزارة حسب شروط معينة وبقرار من الحزب نتيجة مفاوضة مع الشخص أو الهيئة المشتركة، وأن يكون الاشخاص الذين يدخلون وزارة من هذا القبيل تابعين لتعليمات الحزب وقراراته. وقد وافقني على رأيي هذا وقال أن هذه الآراء تتفق مع آرائه.

ثم جرت مناقشة حول الطريقة التي سوف يتبعها الحزب في قبول الاشخاص واشترك معنا في هذه المناقشة السيد محمد حديد وقال: أنها مهمة جدا. قلت: أن الخطة الصحيحة التي يجب أن نتبعها هي أن لا نتحرج كثيرا من قبول الاشخاص. كما أنه لا نتساهل كثيرا في القبول. والأحسن من ذلك ان نضع بعض القواعد في هذا الشأن. وقد سألت عبد الكريم بهذه المناسبة عن رأيه في قبول (فلان) مثلا، فقال أنه رجل طيب حسبما أسمع عنه فلا مانع من قبوله في نظري، قلت: هل تعلم ان هذا الشخص كان ينتسب إلى الشيوعيين ويعمل معهم ولكنه الآن على ما اعلم غير مقيد بأية جماعة من هذا القبيل، وأنه سيلتزم على ما أعتقد بمنهج الحزب ويعمل في سبيله؟ قال السيد عبد الكريم: لا بأس من قبوله إذن. إن هذا الشخص أوردته كمثال للغير فهل تقبلون جميع الاشخاص الذين من هذا القبيل؟ قال: نعم لا بأس من قبولهم، ولكن يجب أن لا يكون قبولنا للاشخاص مقتصرا على هذا النوع، لاننا لو فعلنا ذلك يكون الحزب قد اصطبغ بصبغة ذات لون خاص وهذا ما لا يتفق ومصلحة الحزب. قلت: أنا أتفق وإياك على هذه الخطة.

ثم ذكرت إسم شخص وسألته عن رأيه فيه وقبل أن يجيب قلت له: أذكر لك اسم هذا الشخص الذي سمعت اسمه يتردد كثيرا في المحافل الوطنية مع اني أعلم أن سمعته كانت غير مرضية حينما كان موظفا. قال السيد عبد الكريم: أوافقك على عدم ادخال أمثال هؤلاء الاشخاص في الحزب. قلت: إذن فنحن متفقون حول جميع القضايا التي جرى بحثها؟ قال: نعم. وأظهر ارتياحه لأيضاحاتي هذه.

اما السيد محمد حديد الذي كان يستمع إلى هذه المحادثة ويشترك فيها أحيانا فقد أظهر موافقته على ما جرى من حديث.

طلب الإجازة

بعد أن تمت مباحثات أخرى حول منهج الحزب وأبديت ملاحظات عديدة حوله حتى وضع في صيغته النهائية، تقدم كل من كامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الكريم الازري ويوسف الحاج الياس وحسين جميل وعبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي وصادق كمونة بطلب تأسيس الحزب في ١٩٤٦/٣/٥. وبدأت صوت الأهالي بنشر عدد كبير من أسماء مؤيدي الحزب.

٢- إجازة الحزب وعمله

الاجازة والانتماء

وجهت وزارة الداخلية بتاريخ ٢/٤/١٩٤٦ الكتاب التالي بتأسيس الحزب:

الحكومة العراقية

وزارة الداخلية — العدد: ٤٥٩٠

مديرية الحقوق — التاريخ: ٢/٤/١٩٤٦

الموضوع: الاذن بتأسيس حزب سياسي

إلى - معالي السيد كامل الجادرجي ورفقائه طالبي

تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي

بالاشارة إلى طلبكم المؤرخ في ٥/٣/١٩٤٦

استنادا إلى الصلاحية المخولة لنا بمقتضى المادة السابعة من قانون تاليف الجمعيات نأذن لكم بتأسيس حزب باسم (الحزب الوطني الديمقراطي) على أن تتبعوا أحكام القانون المذكور والنظام والمنهج المرفقين بطلبكم بعد إضافة جملة (بعد استحصال موافقة وزارة الداخلية) إلى آخر المادة الأولى من النظام، وأضافة جملة (على أن لا يتجاوز ما يدفعه العضو ٥٠٠/٢٢ دينارا) إلى آخر الفقرة (أ) من المادة الـ ٢١ منه.

وزير الداخلية

وقد نشرت جريدة صوت الأهالي نص الكتاب المذكور في الصفحة الثانية، ونشرت في الصفحة الاولى تعليمات كيفية الانتساب إلى الحزب. وكانت الجريدة قد مهدت لظهور الحزب الرسمي بطريقتين، الأولى أنها أخذت تنشر المقالات الافتتاحية بتوقيع بعض أعضاء الهيئة المؤسسة - بعد أن كانت المقالات الإفتتاحية تنشر بدون توقيع منذ صدور الأهالي في الثلاثينيات - وهؤلاء هم كامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الكريم الأزري - الذي كتب مقالين عن الانتخابات النيابية - وحسين جميل - الذي ظهرت مقالته بعنوان (اللجنة العربية العليا) في اليوم السابق لاجازة الحزب. أما طريقة التمهيد الثانية فقد كانت نشر اسماء مؤيدي الحزب الذين أرسلوا البرقيات والرسائل من مختلف الجهات عندما نُشر نبأ تقديم طلب التأسيس، ثم قطعت الجريدة فجأة نشر اسماء المؤيدين معتذرة بكثرتها وعدم صلاحية هذا الأسلوب(٢).

---

(٢) عند تدقيق أسماء هؤلاء المؤيدين يجد المرء أن بعضهم لم ينتم بعد ذلك إلى الحزب الوطني الديمقراطي.

وسجلات الحزب - وبعضها صودر في المرة الثانية التي أغلق فيها الحزب عام ١٩٥٤ - تضم عددا ضخما من الاسماء بلغ عشرات الألوف، ولكن الواقع أن الأعضاء العاملين كان يقل عددهم عن ذلك بكثير، وعند بداية اصطدام الحزب بالحكومة وذلك عند تأليف وزارة أرشد العمري بدأ معظم الذين سجلت أسماؤهم بالانسحاب وتجنب متاعب العمل السياسي والاضطهاد الحكومي. وليس من المهم أن نتطرق إلى مصير هذه الألوف من المسجلين في ذلك الحين في سجلات الحزب على وجه التفصيل، فلم يكن معظم هؤلاء يؤلفون في الواقع قاعدة حقيقية للحزب، وإنما سوف نتطرق في الوقت المناسب إلى التكوين الأعلى للحزب، أو ما يمكن أن يسمى بالقيادة والطبقة التي تليها، ومصيرها.

منهج الحزب

من الأمور المهمة التي جاءت في منهج الحزب الوطني الديمقراطي[٣] الاشارة إلى غاية الحزب وهي (القيام باصلاح عام) وذلك (وفق تصميم علمي منسق) والاشارة إلى أهداف الحزب وأهمها إكمال استقلال العراق وتحقيق اتحاد البلاد العربية وتحرير الاقطار العربية المستعمرة ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين وتعزيز العلاقات الودية مع الدول الاخرى، وفي النظام السياسي (تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية) والدفاع عن الحريات العامة وإصلاح الجهاز الحكومي والجيش واستقلال القضاء. وأكد المنهج على أن الحزب يدعو للوحدة العراقية وعدم التمييز بأي شكل من الأشكال بين المواطنين وعلى (أن الوطن العراقي ميدان للتعاون الحر على أساس المصلحة المشتركة بين العرب والاكراد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراقيون يحترم كل منها الآخر في جو تسود فيه الحرية والمساواة والعدل).
وفي الناحية الإقتصادية يدعو الحزب إلى زيادة الانتاج - ولا سيما الزراعي - وتنظيم وحسن توزيع ثمراته وتوزيع الارض الأميرية على صغار الفلاحين وتحديد الملكية الكبيرة - في المستقبل - ويدعو الحزب إلى ملكية الدولة لمشاريع الخدمات العامة كالنقل وغيره ومشاريع استثمار المعادن والمشاريع الاخرى التي يعود احتكارها بالنفع العام. وفيما عدا ذلك تقوم الدولة بتشجيع ومراقبة التشبث الفردي وبإنشاء مشاريع مختلطة. وتناول المنهج القضايا الأخرى الاجتماعية والثقافية بالتفصيل. ومن المهم أن يتذكر المرء أسس هذه القضايا في مبادئ الشعبية ومنهج جمعية الاصلاح الشعبي ومنهج صوت الأهالي.

الموقف من الأحزاب الأخرى

لا شك في أن عمل الحزب - أي حزب كان - لا يمكن أن يتمّ بمعزل عن الهيئات السياسية الاخرى تماما. وكانت الحكومة قد أجازت مع الحزب الوطني الديمقراطي أربعة أحزاب أخرى هي حزب الاحرار - وقد أسسه بعض أعضاء الوزارة برياسة رئيس الوزراء مع

---

(٣) يجد القارىء النص الكامل للمنهج والنظام الداخلي في آخر هذا الفصل.

مؤيديهم - وحزب الاستقلال - وضم بصورة رئيسة البارزين ممن سموا بالقوميين وكان معظمهم معتقلا أثناء الحرب - وحزب الاتحاد الوطني - وهو حزب عبد الفتاح ابراهيم وجماعته - وحزب الشعب - وهو حزب عزيز شريف وجماعته - كما كانت هناك هيئات سياسية أخرى مثل نادي البعث القومي وعصبة مكافحة الصهيونية والهيئة التأسيسية لحزب التحرير الوطني - المنسوب إلى الشيوعيين -.

وفي هذه الفترة، فترة تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي، لم يظهر بصورة كاملة موقف الحزب من بقية الهيئات السياسية. وقد ظهر جزء فقط من هذا الموقف على صفحات جريدة صوت الأهالي. فقد نشرت الجريدة خبر تقديم طلب تاسيس حزب الاتحاد الوطني ونشرت منهجه ونظامه الداخلي كاملين، بينما لم تول بقية الاحزاب مثل هذا الاهتمام، ولم تشر إلى أنباء حزب التحرر الوطني الذي رفضت الحكومة إجازته الا مرة واحدة وبشكل عابر عندما أشارت إلى أن احتجاجات كثيرة وردت الجريدة حول عدم إجازة ذلك الحزب. وقد اهتمت الجريدة بصورة خاصة بنادي البعث القومي وجريدة البعث القومي وشنت حملة عليه وعلى رئيسه الدكتور سامي شوكت وتابعت لمدة طويلة نشر المقالات والعرائض التي كتبها مقاومو ذلك النادي وجريدته.

الاجتماع العام الأول

بعد إجازة الحزب أعلن عن عقد اجتماع عام في ٢٦ نيسان لانتخاب أول لجنة إدارية مركزية. وقد إنعقد الاجتماع المذكور في بناية مدرسة التفيض. وحضر الاجتماع قسم كبير من أعضاء الحزب - وحضر عدد قليل من خارج بغداد - وبلغ عدد المصوتين فيما بعد (٧٦٠) عضوا.

وعدا أهمية الاجتماع التاريخية، فقد برز فيه لأول مرة خلاف على بعض الاشخاص الذين يكونون قيادة الحزب العليا. فقد رشحت الهيئة المؤسسة أعضاءها ليكونوا اللجنة الإدارية المركزية - عدا يوسف الحاج إلياس بسبب تحديد عدد أعضاء اللجنة المذكورة بسبعة ولاقامة يوسف الحاج الياس خارج بغداد - ولكن نتيجة التصويت جاءت كما يلي:

كامل الجادرجي ٧٦٠صوتا
حسين جميل ٧٥٠ صوتا
محمد حديد ٧٣٩ صوتا
صادق كمونة ٧٣٣ صوتا
عبد الكريم الازري ٦٩٧ صوتا
عبود الشالجي ٥٢٢ صوتا

أما عبد الوهاب مرجان فقد حصل على ٣٠١ صوت وفاز عليه زكي عبد الوهاب الذي حصل على ٤٦٢ صوتا. وكان زكي عبد الوهاب قد رشح نفسه مع مرشحين آخرين تنازلوا له

فيما بعد لأجل انجاحه[٤]. وعقب ذلك استقال عبد الوهاب مرجان من الحزب. وقد انتخبت اللجنة الادارية المركزية كامل الجادرجي رئيسا للحزب وعبد الكريم الأزري نائبَ رئيس وحسين جميل سكرتيرا وعبود الشالجي محاسبا. وتألف مكتب الرئاسة من كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل.

٣- قضايا شهر أيار

ثلاث قضايا

واجهت الحزب خلال شهر أيار، وبعد ان تم الاجتماع العام الأول للحزب وتكونت لجانه، ثلاث قضايا بارزة كانت القضية الأولى تتصل بالوضع الداخلي في الحزب، والقضية الثانية تتصل بظهور القضية الفلسطينية وتأليف لجنة الاحزاب للدفاع عن فلسطين، أما القضية الثالثة فتتصل بموقف الحزب من اليساريين المتطرفين وما أثاره الشيوعيون من مشاكل للحزب.

الوضع الداخلي في الحزب

القضية التي واجهت الحزب بعد الاجتماع العام الأول، هي محاولة تخريب الاجتماع الذي دعا إليه الحزب من اجل فلسطين وعقده في حديقة قاعة الملك فيصل الثاني - قاعة الشعب حاليا - بتاريخ ١١/٥/١٩٤٦. وقد جرت تلك المحاولة من عدد من أعضاء الحزب فقد ظهرت هتافات لا علاقة لها بموضوع الاجتماع، كما ألقيت كلمة من قبل احد الاعضاء بعد أن انتهى من إلقاء قصيدة له، وكانت الكلمة تتناول امورا حزبية لا علاقة لها بموضوع الاجتماع، وقد ظهر بعد ذلك ان هؤلاء الاعضاء ينتمون إلى جماعة داود الصائغ السرية، وأن تلك الجماعة هي التي دبرت محاولة التخريب بالنظر لمعارضة الجماعات الشيوعية في ذلك الحين للنشاط القائم من أجل قضية فلسطين. وبعد الاجتماع بيومين صدر قرار من الحزب - نشر في صوت الأهالي- بفصل أربعة من الأعضاء «بناء على ثبوت عدم تقيدهم بالوجائب الحزبية ومقررات الحزب ولقيامهم بأعمال تخالف منهج الحزب ومبادئه».

وقد أجري تحقيق واسع داخل الحزب لاكتشاف العناصر التي ترتبط بمنظمات خارجية، وفصل أعضاء آخرون. ومن المهم ان نشير هنا إلى أن الحادث قد كشف لأول مرّة عن تسرب عناصر غير مرغوب فيها إلى الحزب، وهي قضية ظلت تشغل الحزب كثيرا فيما بعد ولم تنته إلا بعد أكثر من عام من تأسيس الحزب، مما سيرد ذكره في موضعه.

---

(٤) وهؤلاء هم كامل حاج مكي وسليم طه التكريتي وعبد الحسين الغالب وحسن الكرباسي وزكي عبد الكريم وطالب جميل. كما كان هناك مرشحون آخرون هم عبد الجبار العبيدي وتوفيق علاوي وناظم حميد وعباس حسن جمعة.

قضية فلسطين

في الاول من أيار ١٩٤٦ أصدرت لجنة التحقيق الانكلوأمريكية بشأن فلسطين تقريرها الذي تضمن انحيازا كبيرا لليهود. وقد أثار هذا التقرير في حينه ضجة كبيرة جدا في البلدان العربية، ومنها العراق.

وقد سارع الحزب الوطني الديمقراطي إلى إصدار بيان نشر في ١٩٤٦/٥/٢، وكان أول بيان يصدره، طالب فيه الحكومة بالتعاون مع الحكومات العربية لشجب التقرير، وطالب فيه بمقاطعة بريطانيا وأميركا إذا ما قبلت حكومتاهما التقرير المذكور، وطالب بانذار الحكومتين المذكورتين من قبل الحكومات العربية، ودعا الشعب العراقي والشعوب العربية إلى اليقظة والدفاع عن حرية فلسطين واستقلالها.

تكونت لجنة الدفاع عن فلسطين من الأحزاب الخمسة القائمة آنذاك مثل فيها الحزب الوطني الديمقراطي كل من كامل الجادرجي وعبد الكريم الازري وحسين جميل. وكان هذا أول لقاء للحزب مع الاحزاب الأخرى. وقد عملت اللجنة بنشاط فأصدرت بيانات عديدة وأرسلت احتجاجات وبرقيات لمختلف الجهات وكان ما ينشر يوقّع بتوقيع رؤساء الاحزاب المشتركة - كان معتمد حزب الاحرار يوقع نيابة عن الحزب - كما دعت اللجنة إلى إضراب عام تم يوم ١٩٤٦/٥/١٠. وقد ظلت اللجنة تعمل طوال شهر ايار المذكور، ولكنها سرعان ما تضاءل نشاطها واختفت[٥].

ودعا الحزب إلى اجتماع عام عقد في حديقة قاعة الملك فيصل في مساء يوم ٥/١١/ ١٩٤٦ كان من ضمنه خطبائه كامل الجادرجي والفريق المتقاعد عبد اللطيف نوري عضو الحزب ومحمد حديد وبعض اعضاء الحزب الشباب وألقى الشاعر عبد الحسين الازري قصيدة، كما ألقى أحمد الشقيري عضو اللجنة العربية العليا في فلسطين كلمة. وكان الاجتماع هذا هو أول اجتماع من نوعه يعقده الحزب وكان اجتماعا ناجحا بالرغم من محاولة التخريب التي أشرنا إليها.

وعقد النواب والاعيان اجتماعا في أوائل الشهر تمخض عن تكوين لجنة للدفاع عن فلسطين ضمّت رؤساء الاحزاب الخمسة، ولكن هؤلاء انسحبوا فيما بعد من اللجنة المذكورة معتذرين بتكوين اللجنة المشتركة من الاحزاب نفسها.

الموقف من اليساريين المتطرفين

كنا قد بينا في القسم الثاني من هذا الفصل أن الجريدة تجنبت نشر ما يتعلق بحزب التحرر الوطني غير المجاز - والمنسوب إلى الشيوعيين - إلا بشكل عرضي، مما يذكر بموقف الجريدة من حزب الشعب الذي تقدم بطلب اجازته يحيي قاسم وصحبه مما أشرنا إليه في

---

(٥) سيرد ذكر هذا الموضوع مرة اخرى فيما بعد.

الفصل السابق. ومن المؤكد أن هذا الموقف قد أثار حفيظة العناصر اليسارية المتطرفة ومنهم الشيوعيون. وبعد أن تكونت لجنة الاحزاب للدفاع عن فلسطين طلب كل من حزب التحرر الوطني غير المجاز وعصبة مكافحة الصهيونية التي كان يسيطر عليها الشيوعيون الانضمام إلى اللجنة المذكورة، فرفض الطلبان على أساس أن حزب التحرر لم يجز رسميا وأن العصبة ليست حزبا. وهذا هو ما أدى إلى أن تقف المنظمتان المذكورتان موقفا معاديا للحزب الوطني الديمقراطي وتجلى هذا الموقف المعادي اولا في مهاجمة دخول الحزب في لجنة تضم أحزابا رجعية، ثم في محاولة تخريب الاضراب العام الذي دعت إليه لجنة الاحزاب في ١٠/٥/١٩٤٦ وأقامت مظاهرات مناقضة لتعليمات اللجنة المذكورة التي طلبت عدم التظاهر في يوم الاضراب كما كان هناك تأثير واضح خارجي لتخريب اجتماع الحزب في ١١/٥/١٩٤٦.

وقد كان لهذا الوضع الذي جابهه الحزب اثره في خلق أول أزمة بينه وبين الشيوعيين بصورة خاصة والعناصر اليسارية المتأثرة بهم بصورة عامة.

ملحق

منهج الحزب الوطني الديمقراطي

غاية الحزب

القيام بإصلاح عام في كافة نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق تصميم علمي منسق شامل لجميع تلك النواحي وذلك بقصد تحقيق تطور البلاد من وضعها المتأخر إلى دولة ديمقراطية عصرية ويتوسل الحزب لتحقيق أهدافه بالوسائل الديمقراطية.

أهداف الحزب

١- في السياسة الخارجية

أ- إكمال الاستقلال بالعراق وإقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على أساس الصداقة والمنافع المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات بحيث تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة وتبديل المعاهدة العراقية البريطانية وفق هذه الأسس.

ب- تحقيق إتحاد البلاد العربية بجميع الامور المشتركة بينها في إدارة موحدة أو نظام مشترك مع احتفاظ كل دولة منها بإدارة شؤونها المحلية وتقوية جامعة الدول العربية بحيث تحقق هذه الغاية.

ج- العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين أو إنشاء دولة يهودية فيها. وحل قضية فلسطين بما يضمن تكوين دولة عربية مستقلة فيها.

د- تعزيز العلاقات الودية مع الدول الاجنبية عامة والدول المجاورة خاصة والتعاون مع الدول كافة بصورة تنسجم مع ميثاق الامم المتحدة لتنظيم السلم على أساس تعميم العدالة والحرية والرخاء في العالم.

٢- في النظام السياسي:

تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية بما تستلزم مسؤولية الوزارة امام مجلس نيابي منتخب وتطبيق نظام الانتخاب المباشر وتقسيم العراق إلى دوائر انتخابية فردية وإنماء الحياة السياسية وتأييد الحريات الديمقراطية كالحرية الفردية وحرية الكلام والنشر والصحافة والاجتماع والاعتقاد وتوطيد هذه الحريات وإصلاح الجهاز الحكومي بحيث يصبح كفؤا للقيام بواجباته وإصلاح الجيش إصلاحا يجعل منه جيشا عصريا مدربا وضمان استقلال القضاء وتوحيده وجعله قادرا على القيام بواجبات العدالة وكفالة الحقوق والحريات وجعل التشريع منسقا مع هذه الاهداف.

٣- الوحدة العراقية:

لا يفرق الحزب بين العراقيين ولا يميز بين بعضهم والبعض ويعتبرهم جميعا على اختلاف عناصرهم وأديانهم ومذاهبهم متساوين في الحقوق والواجبات وعليهم جميعا أن يساهموا -بحسب قابلياتهم وكفاياتهم - في خدمة الكيان العام ولهم جميعا أن يشاركوا في منافع هذا الكيان. أن الوطن العراقي ميدان للتعاون الحر على أساس المصلحة المشتركة بين العرب والأكراد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراقيون يحترم كل منها الآخر في جو تسود فيه الحرية والمساواة والعدل.

٤- في الناحية الاقتصادية:

يعتبر أن العلة الاساسية في تأخير الحياة الاقتصادية في العراق هي قلة الانتاج وسوء توزيع ثمراته وأن لا سبيل لمكافحة الفقر والجهل والمرض مكافحة سريعة إلا بمعالجة العلة بطريقة التنظيم وذلك بوضع تصميم منسق عام لاصلاح حالة البلاد من جميع وجوهها والعمل على تطبيق هذا التصميم وفق خطة منظمة خلال مدة معينة. ويستهدف هذا التصميم إزالة الفقر بـ (١) زيادة الانتاج (٢) حسن توزيع ثمرات الانتاج وتقليل الفروق الاقتصادية.

أ- زيادة الانتاج:

١- بوضع وتطبيق منهاج عمراني لتوسيع الانتاج الزراعي كمية وتحسينه نوعا بانشاء مشاريع للري والتصريف وتصنيع الزراعة بادخال الالة فيها وتأسيس الحقول الزراعية التجريبية في مختلف أنحاء العراق وإدخال نظام الجمعيات التعاونية الانتاجية وزيادة المراعي وتحسين تربية المواشي وغير ذلك مما يرفع مستوى الزراعة.

٢- يرى الحزب أن مشكلة الأراضي الناشئة في العراق من وجود أراضٍ خالية كثيرة من

جهة ومن وجود ملكية واسعة في الأراضي المستثمرة من جهة أخرى يعرقل تحقيق الاصلاح الزراعي المنشود ويحول دون رفع مستوى معيشة الفلاح ولذلك يتوسل الحزب بمعالجة مشكلة الأراضي بتوزيع الأراضي الأميرية الصرفة على أساس الملكية الصغيرة وتحديد الملكية الكبيرة التي يراد تكوينها في المستقبل بمقدار معين وتشجيع التشبث الفردي في إحياء الأراضي التي لا يمكن إسقاؤها إلا بالواسطة على أن يرجح فيها سكانها على غيرهم. وتوزيع الأراضي الأميرية الصرفة لتوطين أفراد العشائر الرحالة.

٣- بوضع وتطبيق منهج لتأسيس المشاريع الصناعية والاقتصادية حسب الأسس التالية:

أولا- تقوم الدولة بمشاريع الخدمات العامة كتجهيز الماء والكهرباء ومشاريع النقل كالسكك الحديد والتارموايات.

ثانيا- تقوم الدولة بمشاريع استثمار المعادن ومصفى النفط وما يظهر من المعادن في العراق.

ثالثا- تقوم الدولة بالمشاريع التي يكون انحصارها ذا فائدة للصالح العام.

رابعا- فيما عدا ذلك من المشاريع الصناعية تقوم الدولة بتشجيع وتوجيه ومراقبة رأس المال الوطني والتشبث الفردي من انعاش الحركة الصناعية وإضافة إلى ذلك فانها تبدأ ببعض المشاريع الصناعية لشركات مساهمة يساهم فيها الجمهور.

خامسا- تقوم الدولة بمراقبة وتوجيه المصارف والاسواق المالية وتأسيس مصرف وطني مركزي تعهد إليه اصدار العملة والاشراف على معاملات الاعتماد والصيرفة وتأسيس مصارف تجارية وزراعية وصناعية للقيام بالاعمال الضرورية للاقتصاد الوطني.

سادسا- تعنى الدولة بشؤون التجارة بواسطة لجان او جمعيات خاصة لكل قسم من أقسامها الرئيسة على غرار جمعية التمور ولجنة الحبوب وتقوم هذه اللجان والجمعيات بالاعمال التجارية اللازمة لتحسين وتصنيف وخزن ونقل وتصريف المنتجات العراقية المختلفة والقيام بالوساطة في عقد الصفقات الكبيرة وتصريف حاصل صغار المنتجين لحسابهم.

سابعا- القيام بمشروع عمراني لتحسين طرق المواصلات البرية والنهرية والجوية على وجه يؤمن الاتصال بين كافة أنحاء العراق في كافة المواسم. وحل مسألة الشحن البحرية ونقل صادرات العراق على وجه يضمن مصلحة المنتج العراقي.

ب- حسن توزيع ثمرات الانتاج وتقليل الفوارق الاقتصادية.

العمل على توزيع ثمرات الانتاج الوطني توزيعا يؤدي إلى تأمين العدالة بضمان حصول المنتج على النصيب الذي يستحقه في تلك الثمرات وذلك بالطرق التالية:

١- إلغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة وزيادة حصة الفلاح من الانتاج وإيجاد المؤسسات التعاونية والاجتماعية اللازمة في تحسين وضعه الاقتصادي.

٢- تحسين أحوال العمل في المشاريع الصناعية والمشاريع الاقتصادية الأخرى عن طريق

المساومة الاجتماعية بواسطة النقابات وضمان حقوق العمال.

٣- تقليل الفوارق الاقتصادية بفرض الضرائب المتصاعدة المباشرة على كافة أصناف الدخل وعلى الارث وتخصيص جزء كاف من واردات الدولة للقيام بالخدمات الاجتماعية.

٥- في الناحية الاجتماعية:

أ- الصحة:

العناية بالصحة العامة على أساسين مهمين هما الطب الواقي والطب الشافي ويرى الحزب أن هناك علاقة كبيرة بين سوء التغذية والامراض بصفة عامة لذلك فهو يستهدف بشأن الوقاية:

١- العناية بالتغذية.

٢- نشر الوقاية الصحية ضد الأمراض السارية والمتوطنة.

٣- توسيع المعاهد الصحية ورفع مستواها والاكثار من طلابها واتخاذ الوسائل اللاومة لتوزيع الأطباء في أنحاء العراق.

بشأن المعالجة:

١- إنشاء مراكز صحية خاصة للعناية بالأمومة والطفولة ومكافحة أسباب وفيات الأطفال.

٢- إنشاء مستشفيات حكومية ثابتة وسيارة في جميع أنحاء القطر وتوفير المعالجة الصحية المجانية للجميع وتشجيع المنشآت الصحية الاهليه.

ب- شؤون اجتماعية عامة:

تطبيق مبدأ الضمان الاجتماعي تطبيقا يتناسب ووضع العراق الاقتصادي والاجتماعي ليضمن لكل فرد حدّاً أدنى من المعيشة وجعل الاهلين أصحاب الرأي في الشؤون البلدية عن طريق الانتخاب وزيادة مساهمة الأهلين في إدارة شؤونهم المحلية وإصلاح البلديات وتوجيه عنايتها لتأمين وسائل الراحة العامة للشعب وتنظيم المدن وفق تصاميم عامة لضمان السكنى الصحية فيها وإنشاء دور صحية لذوي الدخل الصغير من الموظفين وغيرهم وإنشاء قرى عصرية للفلاحين في الريف وإصلاح السجون لتكون أداة اصلاح وتهذيب ووضع قوانين تكفل تنظيم الاحوال الشخصية وسعادة الاسرة وتحرير المرأة ورفع مستواها لتتمكن من القيام بالدور اللائق بها في حياة الامة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٦- في الناحية الثقافية:

وضع وتطبيق تصميم من شأنه تعميم التعليم الابتدائي الاجباري المجاني خلال عدد معين من السنين بحيث تكون المدارس بعد تلك المدة كافية لاستيعاب جميع اطفال العراق مع

وضع وتطبيق تصميم لمكافحة الامية خلال مدة معينة وتوسيع التعليم الثانوي وجعله مجانيا والاهتمام بالتعليم العالي وتأسيس الجامعة العراقية وتهيئة فرص متساوية في التعليم على أساس الكفاية ونشر الثقافة العامة بتأسيس المكتبات وانماء حركة التأليف والترجمة وتشجيع الفنون الجميلة وغير ذلك وتشجيع المدارس الاهلية والعناية بالمعلم بتحسين شروط خدمته وعمله والاهتمام بايجاد مسكن له في القرى والاماكن النائية وتهيئة الفرص الكافية له لرفع مستواه وتقدمه.

النظام الداخلي للحزب الوطني الديمقراطي

١- مركز الحزب بغداد وله أن ينشيء الفروع في أنحاء العراق. وللحزب لجنة إدارية مركزية. ولكل فرع من فروعه لجنة إدارية وهيئة عامة مؤلفة من منتسبي الحزب في ذلك الفرع. ومؤتمر عام يؤلف من اللجنة الادارية المركزية وممثلي الفروع.

٢- للجنة الادارية المركزية ان تقبل عضوا في الحزب من كان عراقيا حسن السمعة والسلوك. غير ساقط من الحقوق المدنية ولا يقل عمره عن ٢٠ سنة.

اللجنة الادارية المركزية

٣- اللجنة الادارية المركزية تتألف من سبعة أعضاء ومقرها مركز الحزب.

٤- مدة العضوية للجنة الادارية المركزية للحزب سنة واحدة. وفي أول انتخابين لها عليها أن تقرر بالتصويت الخفي إبقاء ثلاثة من أعضائها في اللجنة الادارية المركزية الجديدة. وينتخب مؤتمر الحزب أربعة أعضاء تكملة لعدد اللجنة المذكورة سواء أكانوا من الاعضاء السابقين أم من غيرهم. وبعد الانتخابين الاولين ينتخب المؤتمر كافة اعضاء اللجنة المذكورة. ولا يجوز أن ينتخب عضوا فيها إلا من رشح نفسه أو غيره للعضوية فيها قبل موعد الانتخاب بخمسة عشر يوما على الأقل. ويسجل الترشيح لدى اللجنة الادارية المركزية ويعلن ذلك في مركز الحزب. وتبلغ به الفروع.

٥- بعد ان يتم انتخاب اعضاء اللجنة الادارية المركزية في كل سنة يجتمع الاعضاء فينتخبون من بينهم رئيسا للجنة يعتبر رئيسا للحزب ونائبا للرئيس وسكرتيرا ومحاسبا. وللجنة إذا اقتضت الحاجة ان تعين من اعضاء الحزب سكرتيرا ثانيا يجوز أن يكون من غير أعضائها.

٦- الرئيس هو الذي يرأس اجتماعات اللجنةالمركزية واجتماعات الهيئة العامة للمركز ومؤتمر الحزب ويمثل المؤتمر. وهو المسؤول عن تنفيذ مقررات اللجنة الادارية المركزية والمشرف على مالية الحزب.

نائب الرئيس - ينوب عن الرئيس عند غيابه ويقوم بما يودعه إليه الرئيس من أعماله.

السكرتير - يقوم بالمراسلات وتنظيم اجتماعات اللجنة الادارية المركزية وتنظيم محاضرها ومسك السجلات المنصوص عليها قانونا وغيرها مما تتطلبه الحاجة. السكرتير الثاني - يعين

السكرتير في اعماله ويقوم بالاعمال التي يودعها إليه السكرتير مما هي ضمن أختصاصه.

المحاسب- يشرف على امور الحزب المالية ويمسك السجلات اللازمة لذلك.

٧- تقوم اللجنة الادارية المركزية بإدارة شؤون الحزب وتنفيذ مقررات الهيئة العامة والمؤتمر ومنهج الحزب وتتخذ القرارات اللازمة في كل شأن من فروع الحزب.

٨- تدعو اللجنة الادارية المركزية الهيئة العامة لمركز الحزب للانعقاد. وللهيئة العامة المذكورة أن تدعو إلى عقد مؤتمر الحزب.

الفروع

٩- يؤلف الفرع بقرار من اللجنة الادارية المركزية بعد تقديم طلب تحريري إليها من قبل عشرة أشخاص على الأقل ممن سبق لهم الانتماء إلى الحزب. وبعد صدور قرار اللجنة الادارية المركزية بفتح الفرع تعين هذه اللجنة موعدا للاجتماع يعقده طالبو التاسيس مع اعضاء الحزب في منطقة الفرع لانتخاب اللجنة الادارية للفرع. وتعين منطقة الفرع من قبل اللجنة الادارية المركزية.

١٠- تؤلف اللجنة الادارية للفرع من خمسة أعضاء ينتخبون من بينهم رئيسا وسكرتيرا ومحاسبا.

رئيس الفرع - يرأس اجتماعات اللجنة الادارية والهيئة العامة في الفرع. ويمثل فرعه وهو المسؤول عن تنفيذ مقررات الهيئة العامة واللجنة الادارية في الفرع والمشرف على حسابات الفرع.

سكرتير الفرع - ينوب عن الرئيس عند غيابه ويقوم بالمراسلات وتنظيم اجتماعات اللجنة الادارية للفرع وتنظيم محاضرها ومسك السجلات اللازمة.

محاسب الفرع - يشرف على أمور الفرع المالية ويمسك السجلات اللازمة لذلك.

١١- مدة العضوية في اللحنة الادارية للفرع سنة واحدة ويجري انتخاب أعضائها من قبل الهيئة العامة للفرع خلال شهر نيسان من كل سنة.

١٢- تدعى الهيئة العامة من كل فرع إلى الاجتماع من قبل اللجنة الادارية لذلك الفرع.

١٣- تقوم اللجنة الادارية للفرع بإدارة شؤون الحزب في ذلك الفرع وتنفذ مقررات هيئته العامة ومقررات وتعليمات اللجنة الادارية المركزية وتتخذ المقررات المتعلقة بموقف الفرع من الشؤون المحلية على أن يبلغ صورة منها إلى اللجنة الإدارية المركزية للحزب ولهذه اللجنة حق رفض تلك المقررات.

الهيئات العامة

١٤- الهيئة العامة في الفرع - تتكون من المنتمين إلى الحزب في منطقة ذلك الفرع.

١٥- الهيئة العامة في المركز - تتكون من المنتمين إلى الحزب في المركز.

مؤتمر الحزب

١٦- يتشكل مؤتمر الحزب من اللجنة الادارية المركزية ومن ممثلين عن مركز الحزب وفروعه بالنسبة التي تقررها اللجنة الادارية المركزية لكل مؤتمر على حدة.

١٧- ينعقد المؤتمر في الموعد الذي تقرره اللجنة الادارية المركزية خلال شهر تشرين من كل سنة وإذا لم يحصل النصاب في الموعد المعين فتعين اللجنة الادارية المركزية موعدا آخر يعتبر النصاب حاصلا فيه مهما كان عدد الحاضرين.

١٨- يقرر المؤتمر سياسة الحزب العامة وفق منهجه ويتخذ القرارات في الشؤون التي تعرضها اللجنة الادارية المركزية ويختتم المؤتمر اعماله بانتخاب اللجنة الادارية المركزية.

١٩- عند غياب الرئيس أو نائبه يرأس المؤتمر رئيس ينتخبه الحاضرون.

٢٠- تتخذ القرارت بشأن إجراء تغيير في منهج الحزب أو نظامه الداخلي بأكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين في المؤتمر بعد تقديم اقتراح بذلك من اللجنة الادارية المركزية او من خمسة أعضاء أو أكثر من المؤتمر تؤيده اللجنة الادارية المركزية.

٢١- تقدم الإقتراحات التي يقترحها أعضاء المؤتمر لغرض بحثها فيه إلى اللجنة الادارية المركزية قبل خمسة عشر يوما على الأقل من موعد انعقاده لدراستها وإدخالها في منهج المؤتمر.

مالية الحزب

٢٢- تتكون مالية الحزب من:

أ- رسم الدخول والاشتراك الشهري ويعيّنان من قبل اللجنة الادارية المركزية.

ب- تبرعات أعضائه وريع الحفلات وغير ذلك وفق أحكام القوانين.

٢٣- يجوز أن يعفى العضو من رسم الدخول وبدل الاشتراك الشهري أو من أحدهما بقرار من الرئيس.

مواد متفرقة

٢٤- لا يكون نصاب الاجتماع حاصلا في اجتماعات اللجان أو الهيئات أو المؤتمر ما لم يحضر أكثر من نصف الاعضاء. إلا أن النصاب يعتبر حاصلا في الاجتماع الثاني للمؤتمر والاجتماع الثاني للهيئات العامة مهما كان عدد الحاضرين.

٢٥- يعتبر فائزا في الانتخابات من حصل على أكثرية نسبية.

٢٦- إذا استقال ثلاثة أعضاء أو أقل من أعضاء اللجنة الادارية المركزية الأولى للحزب فان الباقين من أعضائها ينتخبون عوضاً عنهم أعضاء من الحزب لتكملة عدد أعضاء اللجنة الادارية المركزية وذلك حتى يحين موعد الانتخاب. أما إذا استقال أكثر من هذا العدد فيدعو الباقون من أعضاء اللجنة الادارية المركزية منتسبي الحزب لانتخاب العدد المكمل للجنة. وإذا كانت الاستقالة من اللجنة الادارية المركزية بعد أول انتخاب أو كانت الاستقالة من عضوية

اللجان الادارية فانه يحل محل العضو المستقيل من حصل على أكثرية الاصوات بعده في آخر انتخاب.

٢٧- تقرر اللجنة الادارية المركزية تأليف الهيئات واللجان الاخرى في الحزب حسب الحاجة وتعين أعضاء هذه اللجان والهيئات وأعمالها بقرارات منها. وتقدم قرارت هذه الهيئات واللجان إلى اللجنة الادارية المركزية لتتخذ ما يلزم بشأنها. ويجوز للجنة الادارية المركزية أن تودع عملا معينا إلى أحد اعضاء الحزب كما أن لها ان تستعين بخبرة خبير أو خبراء من غير اعضاء الحزب في دراسات معينة.

٢٨- يفصل العضو الذي يخالف المنهج الاساسي أو مقررات الحزب بقرار من اللجنة الادارية المركزية.

٢٩- تكون الفروع مرتبطة باللجنة الادارية المركزية وخاضعة لتفتيشها أو تفتيش من تنتدبه اللجنة المذكورة لهذا الغرض. وليس للفروع ان تتصل ببعضها إلا بواسطة اللجنة الادارية المركزية.

٣٠- للحزب شخصية حكمية وله حق تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة تسجل باسمه بقصد تحقيق أغراضه وإذا انحل الحزب تكون امواله ملكا لمن يقرره اعضاء الحزب بصفتهم هيئة عامة له وفق أحكام القانون.

٣١- للجنة الادارية المركزية أن تقرر إعانة الفروع للمركز عند الحاجة ولها أن تقرر العكس أو مساعدة فرع لآخر ماليا حسب ما تتطلبه الضرورة.

الفصل الرابع

الاصطدام مع الحكم

١- نشوء المعارضة

الموقف من وزارة السويدي

بالرغم من أن البوادر كانت تشير إلى أن وزارة السويدي قد عهد لها دور (الاصلاح) لفترة ما بعد الحرب، إلا أن الجهات الوطنية قابلت تلك الوزارة بحذر، ومن ذلك مقال محمد حديد المنشور في صوت الأهالي في ٢٦/ ٢/ ١٩٤٦ والذي أشار فيه إلى كيفية تكوين الوزارة من عناصر غير متجانسة وإلى وجود أشخاص ممن امتهنوا الحكم في الماضي في تلك الوزارة. ولكن الجهات الوطنية على العموم لم تقف موقفا معاديا من الوزارة، ولا سيما بعد إجازة الاحزاب ولفترة قصيرة، عندما أنهمك الكل في أمور جديدة غير أمور الوزارة، وكان أول مقال تعرضت فيه صوت الأهالي للوزارة السويدية بعد إجازة الحزب المقال الذي كتبه كامل الجادرجي بعنوان (رئيس الوزراء يميط اللثام عن ميوله الحقيقية ويقضي على منهاج وزارته) وقد نشر في ١٦/ ٤/ ١٩٤٦ وتضمن هجوما عنيفا على توفيق السويدي على أثر تصريحه خارج العراق عن الحياة الديمقراطية وإيمانه بأسلوب حكم النخبة المختارة. . .إلخ. إلا أن أهم مقال نشر في هذا الشأن في صوت الأهالي في عهد وزارة السويدي هو المقال الذي كتبه كامل الجادرجي بعنوان (أزمة) والمنشور في ٢٦/ ٥/ ١٩٤٦ ويعتبر مقالا توديعيا لتلك الوزارة إذ كانت تلفظ أنفاسها في ذلك الحين، وقد عرض فيه الجادرجي لازمة قانون الانتخاب وأسلوب الحكم غير الديمقراطي في العراق.

وفي تلك الأثناء كانت الخطة قد وضعت لمجيء وزارة معادية للحياة الحزبية وللحريات العامة، وهي وزارة أرشد العمري.

وزارة أرشد العمري

في اول حزيران ١٩٤٦ تألفت وزارة أرشد العمري لتبدأ وجها جديدا من العهد الجديد. وقد قابلها الحزب الوطني الديمقراطي بمثل ما قوبلت به وزارة السويدي عند أول تاليفها، وقد ذكر ذلك محمد حديد في المقال الذي نشره بتاريخ ٢ حزيران بعنوان (التبدل

الوزاري في وسط الأوضاع الشاذة) أنذر فيه بمقاومة شعبية للوزارة إذا ما اخلت بواجباتها (الانتقالية) وهو ما كان يفترض أنها ستقوم به عند تأليفها.

وسرعان ما بدت بوادر الخطة الجديدة بشكل غير مباشر، فنشر في إحدى الجرائد الرجعية خبر يفيد بان الوزارة الجديدة تنوي الغاء الاحزاب التي اجيزت قبل شهرين، فعلقت صوت الأهالي بتاريخ ١٩٤٦/٦/٤ على هذا الخبر بمقال افتتاحي عنوانه (تكوين الاحزاب حق من حقوق الشعب لا يستطيع أحد سلبه) وما لبثت الحكومة الجديدة التي لم تكن قد استقرت بعد ان كذبت الخبر المذكور.

إلا أن الوزارة كانت تسير في تنفيذ خطتها بالتدريج، وكان هدفها الأول الصحافة التي اتسعت حريتها إذ ذاك بعض الشيء. وفي المقال الذي كتبه كامل الجادرجي بعنوان (حرية الصحافة جزء من حرية التنظيم السياسي) بتاريخ ١٩٤٦/٦/٢٣ عرض لاجراءات الحكومة في هذا الشأن، فذكر ان الوزارة عطلت ثلاث جرائد سياسية وسحبت امتياز مجلة أدبية وأنذرت جريدتين ووجهت (لفت نظر) إلى ثلاث جرائد، وصادرت عددا من أحدى المجلات قبل توزيعه.

وبعد أن قامت مظاهرة في ٢٨ حزيران استخدمت فيها قوات الشرطة النار مما أدى إلى قتل وجرح عدد من المتظاهرين، بدأت مرحلة جديدة من الصراع بين الحكومة والحزب.

حياة الحزب في هذه الفترة

وقبل الاستمرار في سرد الحوادث التاريخية العامة لا بد لنا من أن نشير إلى أن نشاط الحزب كان يسير بشكل طبيعي، أو شبه طبيعي، فتكونت لجان مختلفة في مقر الحزب ونظمت محاضرات في مواضيع مختلفة للأعضاء، ونظمت اللجان خارج بغداد، وعقدت بعض الاجتماعات لمنتسبي الحزب في المدن العراقية، وزار رئيس الحزب مدينة الموصل واجتمع بجمهور من سكان المدينة حيث القيت بعض الخطب والكلمات.

مظاهرة ٢٨ حزيران

جرت هذه المظاهرة صباح يوم الجمعة ٢٨ حزيران ١٩٤٦، وقد اشترك فيها عدد من الشباب بدؤوا بالسير من ساحة زبيدة في الرصافة وعبروا الجسر الجنوبي - جسر الاحرار الآن - إلى جانب الكرخ حيث تصدت لهم الشرطة وبعد مطاردات عديدة اطلقت النار فقتل خمسة أشخاص منهم طفل في العاشرة وجندي وعاملان وطالب، وجرح بين العشرة والعشرين من المتظاهرين.

وعلى إثر هذا الحادث أصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانا قال فيه: «أقيمت في بغداد مظاهرة قبل ظهر يوم الجمعة المصادف ٢٨ حزيران ١٩٤٦ كانت عاقبتها أن أطلقت الشرطة الرصاص على المتظاهرين فوقع بعض القتلى والجرحى. وبالنظر لخطورة هذا الحادث وعلاقته

بحريات الشعب وحياة الافراد مما يجب أن يكونا موضع الصيانة والرعاية يطلب الحزب اجراء تحقيق من قبل هيئة تحقيق عليا لتعيين المسؤوليات في هذا الحادث».

كما نشرت صوت الأهالي مقالا افتتاحيا بعنوان (الحوادث المؤسفة في مظاهرات يوم الجمعة). وكان رد فعل الحكومة على بيان الحزب ومقال الجريدة أن وجهت (لفت نظر) للجريدة، فعلقت الجريدة على ذلك في عدد يوم ٣٠ حزيران في الصفحة الاولى وكان التعليق ينطوي على شيء من العنف ومما جاء فيه: «أن خطة الوزارة الحاضرة - على ما يبدو - لا تستند إلى احترام الحريات الديمقراطية التي لم يمض على إطلاق بعضها بضعة أشهر بعد كفاح طويل حتى داهمت الوزارة الحاضرة بالتعطيلات الادارية والمقاومة العنيفة التي بلغت ذروتها في وقائع مظاهرات يوم الجمعة الماضي...» واختتم التعليق بقوله: «أن فخامة العمري قد صرح بوضوح عند مجيئه إلى الحكم أن وزارته انتقالية أتت لعمل التمهيدات اللازمة لبدء الحياة الديمقراطية، ولكن إذا استمرت سياستها بالاتجاه الذي يلوح لنا الآن، فاننا نخشى أن تنقلب المهام الانتقالية إلى أعمال أرهابية تعيد الحياة السياسية في بلدنا عشر سنوات إلى الوراء، ويصبح حينئذ ما شاع في بعض الأوساط من أن وزارة العمري إنما أتت لاجل تغيير الخطة التي كان من شأنها كسب هذه الحريات القليلة التي لم يتنعم الشعب العراقي بها في حياته، والتي تستكثرها عليه تلك الأوساط التي تريد أن تستأثر بالحكم، ولكن أنى لها ذلك والشعب العراقي أصبح مستيقظا شاعرا بمصالحه حريصا على كسب حقوقه كاملة غير منقوصة».

وبعد ذلك اجتمع رؤساء الأحزاب الخمسة: الوطني الديمقراطي والاستقلال والأحرار والاتحاد الوطني والشعب، وبحثوا موضوع إطلاق النار على المظاهرة فقرروا تقديم مذكرة احتجاج مشتركة للحكومة، كما قرروا مقابلة نائب الوصي «الامير زيد» وبالنظر لما جاء في تلك المذكرة الاحتجاجية من عرض للأوضاع العامة في البلد وموقف الاحزاب منها، ندرجها فيما يلي وهي مقدمة لرئيس الوزراء بتاريخ ٢ تموز:

«إن ممثلي الاحزاب قد اجتمعوا واستعرضوا الحوادث التي تتابعت منذ أضطلعت وزارتكم المحترمة بمسؤولية الحكم، فوجدوا أن الحياة السياسية أصبحت تعاني من التضييق والتشديد والاعتداء ما أوجب القلق على مصير الحريات الديمقراطية عامة، وحرية الرأي خاصة، هذه الحريات التي ضمنها الدستور العراقي والتي لم يفتأ الشعب العراقي يكافح كفاحا عنيفا مريرا في سبيل تحقيقها، بعد أن أغارت عليها أيدي الاستبداد في السنين الأخيرة. وقد رأوا أن واجب الدفاع عن هذه الحريات يدعوهم إلى أن يلفتوا نظر فخامتكم إلى الامور التالي ذكرها:

عندما أشيع غداة تأليف وزارتكم أنها ضد الحريات الديمقراطية صرحتم لرؤساء الاحزاب ببيانات لا لبس فيها ولا إبهام أنكم تستنكرون كل ما أشيع حول الغاء الحريات العامة أو الانتقاص منها وأوضحتم ان وزارتكم وزارة انتقالية غرضها إجراء الانتخابات في

جو من الحرية التامة. غير أن وزارتكم رغم هذه التصريحات قامت بسلسلة من الأعمال المناقضة لحرية الرأي فعطلت بعض الصحف وأنذرت بعضها. حتى حدثت في يوم الجمعة الماضي المظاهرة السلمية التي وقعت فيها تلك الحوادث المؤسفة التي سلكت فيها الشرطة سلوكاً منافيا لابسط مبادئ الحرية فأطلقت النار على المتظاهرين دون أن يكون هناك أي مبرر وسقط بنتيجة ذلك العمل قتلى وجرحى من الأبرياء.

ولقد كان لهذا الحادث أثره السيّىء في الرأي العراقي العام بأجمعه وكان الواجب الوطني والإنساني معا يفرضان على كل ذي ضمير أن يعلن استنكاره لهذا الحادث الاليم، وهذا ما قامت به الاحزاب والصحافة على اختلاف وجهات نظرها. إلا أن وزارتكم قابلت هذا العمل من الأحزاب والصحافة بمنتهى ضيق الصدر وبمنتهى الشدة فعطلت بعض الصحف تعطيلا إداريا، ولفتت نظر بعضها، وقدمت البعض الآخر إلى محكمة الجزاء، حتى اصبح عدد الصحف التي أصابتها أمثال هذه التدابير قريبا من نصف عدد الصحف التي تصدر في بغداد.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فإن بيان أحد الأحزاب قد منع نشره وحجزت حروف المطبعة المرصوف بها هذا البيان. ودار رجال الشرطة على المطابع وأبلغت الجرائد بمنع بيانات الاحزاب. وهذه مخالفة قانونية صريحة لم يسبق لها مثيل في أي بلد يتمتع بظل للحرية، بالإضافة إلى أنها إجراءات استفزازية.

ولم يقتصر الأمر على مصادرة حرية النشر، هذه الحرية التي لا يمكن ان يكون بدونها وجود لحرية الضمير والراي، أو القيام بأي نوع من الانتخابات الحرة التي أوضحتم أن وزارتكم جاءت لاجرائها، وإنما تجاوز الأمر هذا الحد، فهنالك في غياهب المحبس الذي يسمونه توقيفا، مواطنون بينهم تلاميذ صغار السن يتكدسون أكداسا بحيث لا يتيسر لهم النفس الكافي، وقد أُبقوا في هذا المحبس من بناية الشرطة خلافا للأصول. ولا يخفى أن التوقيف أمر اضطراري يُلجأ إليه عندما تقتضيه سلامة التحقيق، وقد أوجبت القوانين أن لا يجري فيه أي تضيق على حرية المتهم وراحته وكرامته ولم يشرع للتضييق والإيذاء، لان إيذاء المواطنين تأباه جميع الشرائع غير الديكتاتورية.

وفضلا عن هذا فهنالك ظواهر تدل على أن التحقيق لا يجري في اتجاه سليم وهذا ما كانت تتوقعه الاحزاب، وهذا ما دعا كل حزب إلى طلب إيداع التحقيق إلى هيئة قضائية محايدة.

فلما تقدم، نطلب من وزارتكم:

١- الاسراع في إنقاذ الموقوفين من هذا الحبس الذي يعانون فيه مشقات وآلام لا تبيحها القوانين وإفساح المجال لهم للتمتع بحقوق الموقوفين.

٢- الاسراع في تأليف هيئة قضائية تقوم بالتحقيق لتحديد مسؤولية إطلاق النار، لكي ينال كل مجرم العقاب الذي يستحقه، ولكي يتسنى لكل بريء أن ينال حريته في أسرع وقت.

٣- إعادة النظر في السياسة التي استعرضناها وإطلاق حرية الصحف المعطلة والكف عن التضييق على الحريات العامة بما فيها حرية النشر والاجتماع والاضراب والتظاهر، وفسح المجال للأحزاب لتمارس حقوقها كاملة غير منقوصة.

إن الاحزاب العراقية تطلب إلى حكومتكم أن تنجز هذه المطالب بسرعة لكي تتلاءم سياستها مع ما صرحتم به من أن وزارتكم وزارة حيادية انتقالية غرضها إجراء الانتخابات في حرية تامة.

أما إذا واصلت وزارتكم العمل بالأسلوب الذي تقدم بيانه، فإنها تخرج بذلك عن كونها وزارة حيادية، وتكون مسؤولة عما ينجم عن هذه السياسة التي نعتبرها خطرا يهدد الامن.

وقد وقّع المذكرة كل من عبد الفتاح ابراهيم رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني وداخل الشعلان معتمد حزب الاحرار ومحمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال وكامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وعزيز شريف رئيس حزب الشعب. ولهذه المذكرة أهميتها التاريخية لأنها أعادت تعاون الأحزاب الوطنية بعد التجربة الاولى - أي تعاونها في قضية فلسطين - وبدأت معركة المعارضة مع وزارة أرشد العمري التي دخلت الآن في صميم تلك المعركة السياسية الضارية. وقد قابل رؤساء الأحزاب كلا من رئيس الوزراء ونائب الوصي زيد حول موضوع المذكرة.

وإلى جانب هذه المذكرة جرى جدال مع الجرائد الحكومية التي لعبت دورا كبيرا في مهاجمة الأحزاب في تلك الفترة. وفي مقال صوت الأهالي بتاريخ ١٩٤٦/٧/٥ مناقشة لإدعاءات جريدتي الساعة والعراق الحكوميتين حول الموضوع. وفي عدد يوم ٧/٧/ ١٩٤٦هاجمت صوت الأهالي الإذاعة الحكومية التي استخدمتها الحكومة للتهجم على الأحزاب والجهات الوطنية. وفي عدد يوم ١٩٤٦/٧/٨ هاجم محمد حديد في مقال افتتاحي الوزارة بمناسبة مشروع العشر سنوات الاعماري وقال: «فوضع الحكومة الحاضرة سواء في ابتدائه حينما ادعت أنها حكومة انتقالية أو بتطورها الاخير حينما انقلبت إلى حكومة ضد الديمقراطية لا يخولها وضع منهج عمراني ولا يجعلها قادرة على تأمين مصالح الشعب في وضع مثل هذا المنهج..».

وفي ١٩٤٦/٧/١٠ نشرت صوت الأهالي مقالا افتتاحيا بقلم كامل الجادرجي بعنوان: (الغاية الخفية وراء خطة الحكومة الحاضرة.) بدأه بقوله «يعتقد الكثير من العراقيين بأن فخامة السيد أرشد العمري ارتجالي في أعماله وغير متزن في حركاته، لذلك لم يتصوروا أن يصبح هذا الرجل ذا شأن خطير في ميدان السياسة مهما كان المنصب السياسي الذي يرتقيه رفيعا، وبهذا الاعتبار قابلوا اسناد رئاسة الوزارة إليه بفتور، بل بشيء من السخرية...» وبعد أن يشير إلى كيفية تأليف الوزارة وما صرح به رئيس الوزارة في البداية، يستعرض مساوىء نظام الحكم القائم آنذاك في العراق، وتمسك رجال الطبقة الحاكمة بالأسلوب الفاسد في الحكم

وعدم تفهمهم للتطور العالمي والانساني وخشيتهم من أي تبديل يمس مصالحهم، ولما قامت وزارة السويدي بإجازة الأحزاب وانفسح المجال لعدد كبير من الناس للعمل فيها تملك الطبقة الحاكمة الرعب فأسقطت وزارة السويدي وجاءت بوزارة العمري لينفذ مأرب تلك الطبقة، قال الجادرجي في سياق مقاله «أن استعمال الطعن والسباب من قبل صحف مأجورة ضد الأحزاب ورجالها، ولا سيما ضد حزبنا الوطني الديمقراطي، حدث لا غرابة فيه، لأن هذه الحكومة ومن لف لفها من الرجعيين المؤيدين لها والواضعين لها خطتها يخشون حزبنا...» كما قال أيضا «فلتقدر الجهات المسؤولة النتائج الخطيرة التي تترتب على يأس الشعب إذا ما فقد أمله في كل إصلاح يتناول حياته السياسية والإجتماعية والاقتصادية وغيرها».

وكان الحادث الثاني الذي ألهب معركة المعارضة، ولا سيما الحزب الوطني الديمقراطي، مع وزارة أرشد العمري، هو حادث كاوور باغي.

حادث كاوور باغي

ذكر البيان الرسمي الخاص بالحادث أن عمال شركة النفط في كركوك أضربوا بتاريخ ٣/ ١٩٤٦/٧ مطالبين أولا بزيادة اجورهم وثانيا تهيئة دور سكن وثالثا تخصيص وسائط نقل لهم ورابعا إعطائهم إكرامية الحرب أسوة بعمال حيفا وعبادان ومطالب أخرى.

ويقول البيان ان العمال قاموا في اليوم الثاني من الاضراب بمظاهرات متكررة كان آخرها في ١٩٤٦/٧/١٢ عندما أطلقت الشرطة النار عليهم ونتج عن ذلك مع الأسف الشديد - كما يقول البيان- قتل خمسة وجرح ١٤. وكعادة بيانات الحكومة أشير إلى وجود عناصر مخلة بالأمن.

وكان هذا الحادث قد صادف فترة التوتر السياسي التي أشرنا إليها، فألهب ذلك التوتر، فكتبت صوت الأهالي بتاريخ ١٥ تموز تقول «أننا نستنكر هذا العمل الفظيع من قبل الحكومة أكبر استنكار، ونحتج عليه أشد الاحتجاج، فالحكومة قد برهنت مرة أخرى على أنها ليست فقط لا تحترم الحقوق الديمقراطية، بل تسترخص أرواح أفراد الامة...» وقد شعر الكل بحدة التوتر السياسي الذي بلغته الحالة العامة، ولذلك فان الجريدة أشارت فقط إلى الرسائل العديدة التي وصلتها حول الحادث، وقالت أنها تقوم بتحقيق خاص حول الموضوع. ولكنها عادت بتاريخ ١٩تموز فنشرت مقالا في (بريد الأهالي) بعنوان: (إطلاق الرصاص على المتظاهرين) تضمن حملة عنيفة على السلطات الحكومية. وعندما نشرت الجريدة بتاريخ ٢١ تموز وقائع المؤتمر الصحفي لرئيس الوزراء، علقت عليها بصورة مسهبة وجاء في سياق التعليق: «أما قول السيد أرشد العمري في هذه الظروف التي تضطهد فيها الطبقة العاملة والحركة النقابية وسائر الحريات الديمقراطية، إنه شديد الاهتمام وأنه عامل... فلم يكن قول رئيس الوزراء هذا - من حيث تكراره فيما مضى من قبل غيره - غريبا على الاسماع ولكن الغرابة فيه هو أن يستمر رجال هؤلاء من أمثال فخامة السيد أرشد العمري

على تضليل الرأي العام والتمويه عليه بمثل هذه الاقوال...».

ونشرت الجريدة في صدر عددها المؤرخ ٢٢ تموز تفاصيل حادث كاوور باغي كما يرويها (مندوب خاص أوفدته الجريدة) ومما جاء في هذا العدد والعدد الذي تلاه أن عدد القتلى يفوق ما ذكره بيان الحكومة وأن معظم الاصابات كانت من خلف، أي بعد تفرق وهروب العمال، وقد نشرت الجريدة طائفة من أسماء القتلى. وفي عدد ٢٢ تموز أيضا بيان الحزب الوطني الديمقراطي عن الحادث وقد اختتم بما يلي: «أن الحزب الوطني الديمقراطي في الوقت الذي يحتج فيه على هذه الاعمال يود أن ينبه الشعب العراقي إلى الخطر الذي يهدد الحقوق الأساسية وحرياته الديمقراطية في هذه الايام، وأن يستعد للنضال ليس من اجل صيانة هذه الحقوق والحريات فحسب، بل لاجل توطيدها وتوسيعها أيضا». وبتاريخ ٢٥ تموز نشرت الجريدة مقالا افتتاحيا بقلم محمد حديد عنوانه (الوضع السياسي الراهن يستلزم انسحاب وزارة العمري وتولي وزارة ديمقراطية بميولها وأعمالها).

٢- المحاكمات

١- ثلاث دعاوى

لجأت الحكومة في المرحلة التالية من معركتها مع الحزب الوطني الديمقراطي والمعارضة إلى إقامة الدعاوى على جرائد الأحزاب. وفي أواخر تموز اقامت ثلاث دعاوى على جريدة صوت الأهالي وصاحبها كامل الجادرجي. الأولى خاصة بمقال (الغاية الخفية وراء خطة الحكومة الحاضرة) المنشور بتاريخ ١٠ تموز - وقد أشرنا إليه - والدعوى الثانية خاصة بمقال منشور بتاريخ ١٥ تموز بعنوان (الحادث المؤسف في كركوك - بيان الحكومة يكشف عن اعمالها الاعتدائية) والدعوى الثالثة خاصة بمقال (إطلاق الرصاص على المتظاهرين) والمنشور في بريد الأهالي بتاريخ ١٨ تموز - وقد أشرنا إليه أيضا.

وفي الحادي عشر من آب ١٩٤٦ بدأت محاكمة كامل الجادرجي بموجب الدعاوى المذكورة.

٢- تعطيل الجريدة

كان من نتائج هذه المحاكمة أن عطلت المحكمة جريدة صوت الأهالي. وقد كان آخر عدد صدر منها بتاريخ ١٣ آب يحمل مقالا افتتاحيا بتوقيع كامل الجادرجي عنوانه (مكافحة الأحزاب وخنق الحريات الديمقراطية خطر على سلامة الدولة) وقد أصبح فيما بعد موضوع دعوى أخرى أقامتها الحكومة.

وكانت المحكمة قد اصدرت حكمها بتاريخ ١٣ آب بحبس كامل الجادرجي لمدة ستة أشهر وتعطيل وغلق صوت الأهالي بصورة دائمية.

وعند تمييز الدعوى نقضت محكمة التمييز الحكم بتاريخ ٢٧ آب لعدم تحديد محكمة الجزاء للعبارة التي تتضمن التهمة. وكان الجاردجي قد دخل السجن على أثر الحكم عليه فأُطلق سراحه بكفالة على أثر نقض الحكم المذكور[١].

وكان الحزب قد أصدر بيانا بتاريخ ٢١ آب طبع على هيئة منشور وبتوقيع نائب رئيس الحزب محمد حديد[٢] ذكر فيه مصادرة كراس وقائع محاكمة رئيس الحزب واحتج على تصرفات الحكومة ومضايقتها للحياة الحزبية.

٢- الأحزاب الأخرى

تعرضت الأحزاب الأخرى لكثير من المضايقات وقد أُحيلت بعض الجرائد الحزبية إلى المحاكمة وقد نشرت صوت الأهالي أخبار هذه المضايقات في حينها، كما نشرت بيانات الاحزاب التي عطلت صحفها ثم وجهت الدعوة لاجتماع عام باسم الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني في مقر الحزب الاخير بتاريخ ٣٠/٨/١٩٤٦.

وفي تلك الأثناء ظهرت من جديد فكرة توحيد الأحزاب التقدمية، وفكرة الجبهة الوطنية، ولما كان الحديث سيرد حول هذا الموضوع في مذكرة كامل الجادرجي التي سننشرها في الفصل السابع من هذا الكتاب فنكتفي بالاشارة إليه هنا.

وكانت جريدة صوت الأهالي قد عادت إلى الصدور في ٢٨ آب بعد نقض محكمة التميز لحكم التعطيل والغلق. وقد استمرت في الصدور حتى سقوط وزارة أرشد العمري.

٤- الاجتماع العام للأحزاب التقدمية

عقد الاجتماع الذي دعت إليه الأحزاب التقدمية الثلاثة يوم الجمعة ٣٠ آب ١٩٤٦ في مقر حزب الاتحاد الوطني. وتقول جريدة صوت الأهالي التي نشرت وصف الاجتماع أن الحاضرين تجاوز عددهم ثلاثة آلاف شخص. وقد بدأ عبد الفتاح ابراهيم رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني الاجتماع بخطاب سياسي -وقد نشرته صوت الأهالي في أحد أعدادها - كما ألقى محمد حديد نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الخطاب الثاني وقد استهله بقوله: «كان قد تقرر ان أُلقي كلمة الحزب الوطني الديمقراطي في هذا الاجتماع حينما كان معالي الأستاذ الجادرجي رئيس الحزب في السجن، ولما خرج معاليه قبل ثلاثة أيام من السجن رجح أن يستمر ما اتفق عليه سابقا» ثم استعرض الوضع السياسي وتطوراته وهاجم وزارة ارشد العمري. ومما جاء في الخطاب المذكور: «وقد بقيت الاحزاب السياسية مقتصرة على مراكزها العامة في بغداد لان الحكومة لم تسمح لها بفتح الفروع في أنحاء العراق

---

(١) يجد القارىء نصوص المرافعات في آخر هذا الفصل.

(٢) كان عبد الكريم الازري نائب رئيس الحزب وعضو الهيئة الإدارية المركزية قد إستقال من الحزب.

بالرغم من مضي مدة طويلة على تقديم الطلبات المختصة بذلك إلى وزارة الداخلية وليس من المتصور أن تستطيع الاحزاب أن تقوم بأعمالها كما يجب بدون فروع. . . ولم تكتف الحكومة بذلك بل أخذت تطارد الاعضاء البارزين في أنحاء العراق حتى ان دعوى اقيمت على البعض منهم لمجرد اتخاذهم محلا لتسجيل أسماء المنتسبين إلى أحزابهم. ولما حكمت المحكمة بتعطيل جريدة (صوت الأهالي) وجريدة (السياسة) قدم كل من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاتحاد الوطني طلبا لاصدار جريدة تعبر عنه ولكن وزارة الداخلية ماطلت في الموافقة على ذلك. . .» وأشار محمد حديد في خطابه إلى ما يفسر به الوضع في العراق من ارتباطه بالمخططات الاستعمارية في المنطقة، وأشار إلى الحركة الوطنية المتنامية في البلاد العربية ضد الاستعمار والاحتلال وضد استغلال الشركات الأجنبية الاحتكارية، كما أشار إلى الطبقة الحاكمة وما تشعر به من تهديد لمصالحها الخاصة.

٥- صوت الأهالي

عادت صوت الأهالي إلى الصدور في اواخر شهر آب وقد اندفعت في خطة معارضة عنيفة، وفي عدد أول أيلول نشرت وصف الاجتماع المشار إليه في الصفحة الأولى ونشرت خطاب محمد حديد الذي تناولناه في الأسطر السابقة تحت عنوان (هدر الحريات العامة وعجز الوزارة الحاضرة عن الاضطلاع بمهمة الانتقال إلى حكم ديمقراطي. الوضع السياسي الراهن يتطلب المعالجة السريعة). وفي عدد ٢ أيلول نشرت مقالا افتتاحيا بعنوان (الوزارة الحاضرة تسير ضد نظام الحكم المقرر للعراق) كما نشرت في الصفحة الاولى وقائع محاكمة ناظم الزهاوي وموسى الشيخ راضي وعبد الله مسعود وشريف الشيخ، ونشرت خطاب عبد الفتاح ابراهيم في اجتماع الاحزاب الثلاثة، وتعليقا على تعطيل جريدة صدى الدستور والتقدم واليقظة. وفي عدد ٣ أيلول نشرت مقالا افتتاحيا بعنوان (تنحي الوزارة الحاضرة عن الحكم مطلب البلاد اليوم) ونشرت في الصحف الاولى أربع صور باجتماع الحزب - ومن النادر أن تنشر الجريدة الصور في صفحتها الاولى - كما نشرت خطاب عزيز شريف في الاجتماع المذكور. وفي المحليات نشرت أخبار المحاكمات السياسية. وظلت تتابع نشر تلك المحاكمات. كما ساندت الجريدة اضراب عمال المطابع الذي وقع بين يومي ٥ أيلول و١٥ منه ولم تصدر الجريدة في هذه الفترة - وقد صدرت جريدتان حكوميتان في تلك الفترة طبعتا في مطابع الحكومة -.

وفي ١٦ ايلول كتب كامل الجادرجي مقالا افتتاحيا بعنوان (محنة. . . ولكنها خير امتحان لقلوب الاحرار) وفي ١٧ أيلول نشرت الجريدة خبر توقيف كامل الجادرجي رئيس الحزب، وذلك عن الدعوى الجديدة المقامة عليه عن مقال (مكافحة الاحزاب وخنق الحريات الديمقراطية خطر على سلامة الدولة) وعند تقديم طلب باطلاق سراحه في اليوم التالي رفضت المحكمة ذلك، كما رفضت المحكمة الكبرى التدخل عند استئناف الطلب. وفي ١٨ ايلول

كتب حسين جميل مقالا افتتاحيا بعنوان (للعراقيين حرية مدح الوزارة وشتم المعارضين). وفي عدد ٢٠ أيلول كتب محمد حديد مقالا افتتاحيا بعنوان (تواطؤ على خنق صوت الأمة في الداخل والخارج) كما نشرت في هذا العدد قرار محكمة التمييز باطلاق سراح كامل الجادرجي رئيس الحزب. ونشرت الجريدة في هذا العدد أيضا البرقية التي ارسلت إلى مؤتمر المائدة المستديرة لبحث قضية فلسطين وقعها ممثلو الأحزاب التقدمية الثلاثة المتعاونة في المعارضة في ذلك الحين وهي الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب. كما نشرت خبرا عن نشاط حزب الاستقلال وَرَدَ من الحزب المذكور، وقد ظهرت هذه الفترة على صفحات الجريدة أخبار بعض المنظمات اليسارية. وفي ٢٤ أيلول نشرت الجريدة مقالا افتتاحيا بعنوان (لا يجوز بقاء الوزارة في الحكم بالرغم من الرأي العام) وفي ٢ تشرين الأول ١٩٤٦ صدر آخر عدد من الجريدة في عهد وزارة العمري، فقد عطلت للمرة الثانية ولم تصدر إلا في ٢٧ تشرين الثاني، وننشر في قسم الملاحق من هذا الفصل المذكرة المقدمة لمحكمة التمييز في هذا الشأن.

٣- تقدير الفترة

أثبت تكوين الحزب الوطني الديمقراطي والأحزاب الأخرى، أن قوى سياسية وطنية قد نمت بالفعل في أواسط الشعب العراقي خلال الحرب العالمية الثانية من جذور لها تمتد إلى ما قبل ذلك بكثير، وإنها قد وجدت تعبيرا طبيعيا لها في الاحزاب التي أجيزت رسميا في نيسان ١٩٤٦ - وفي المنظمات السياسة التي لم تجز أو حلت فيما بعد أيضا - أن هذه الحقيقة، إذا ما أخذناها كواقع ملموس أثبتته الحوادث التي مرت بين شهري نيسان وتشرين الثاني ١٩٤٦، تساعدنا على فهم حقيقة أخرى هامة، هي ان الحزب الوطني الديمقراطي نجح في أن يعيش بالرغم من تعرضه للهجوم من نواح متعددة لم تكن واحدة منها هينة، استطاع أن يعيش ليس لتلك الفترة القصيرة فحسب، وإنما في الفترات الحرجة الأخرى التي تعرض لها منذ تأسيسه عام ١٩٤٦.

خلال الفترة الحرجة بعد تأسيس الحزب، جابه ضعفا داخل قيادته، فخرج أحد أعضاء الهيئة المؤسسة من الحزب بعد بضعة أسابيع لعدم انتخابه للهيئة الادارية في اول اجتماع للحزب، ثم تخلى نائب رئيس الحزب عن عضويته حينما اشتدت أول معركة خاضها الحزب ضد الطبقة الحاكمة، وانسحب بعد ذلك أعضاء آخرون من القيادة مع أشتداد المعارك التي خاضها الحزب - مما سيرد ذكره في حينه - كما ان القاعدة الحزبية أصابها التصدع بسرعة لاندساس عناصر غريبة عن الحزب فيها، وكان أول حادث هو التخريب الذي أحدثه أنصار داود الصائغ - زعيم رابطة العمل الشيوعية - المندسون في قواعد الحزب كما ذكرنا ذلك في الصفحات الماضية، ثم كان انشقاق جماعة كامل قزانجي، مما سيجيء ذكره، وانسحاب الكثيرين وهرب آخرين من معمعة النضال. هذا في الجبهة الداخلية، أما في الجبهة الخارجية

فقد تعرض الحزب لضغط من الاحزاب التي سميت بالتقدمية باسم وحدة الحركة التقدمية بينما أثبتت الحوادث فيما بعد أن تلك الوحدة كان مبالغا فيها إلى حد كبير من جهة، وأن كثيرا من أولئك الذين نادوا بها خرجوا من حلبة النضال وكانوا سيخرجون من الحلبة حتما حتى لو أنهم دخلوا الحزب الوطني الديمقراطي. هذا فضلا عن المعركة التي خاضها الحزب - وبقية الأحزاب - مع وزارة أرشد العمري، وكانت معركة قاسية وبلا تجارب سابقة لأنها المعركة الأولى.

إن ما يجب ذكره في هذا الصدد، هو انتصار الحزب الوطني الديمقراطي في معركة الحياة والمصير التي خاضها منذ أول تأسيسه حتى السنوات الطويلة التي تلت ذلك، يعود قبل كل شيء إلى تلك النواة الصلبة التي ورثها من (جماعة الأهالي) ومن جريدة (صوت الأهالي) والتي اعتمدت وظلت تعتمد على كامل الجادرجي رئيس الحزب بالذات، وفي الصفحات التالية حقائق كثيرة تؤكد وتثبت ذلك.

وهناك أمر آخر كشفت عنه هذه الفترة الأولى من تاريخ الاحزاب الوطنية العراقية، وما أعقبها بعد ذلك، وهو أن تلك الأحزاب بالرغم من تعاونها في بعض الأحيان، انصرفت إلى معارك داخلية أضعفت بعضها البعض، وأودت ببعضها، وأدت بقسم منها إلى اتخاذ مواقف خاطئة، بينما كان المفروض أن تكون جبهة واحدة ضد الطبقة الحاكمة. إن الجبهة الوطنية لم تتحقق إلا بعد عشر سنوات من قيام الأحزاب - بصورة رسمية - وحينئذ فقط استطاعت اقتلاع جذور الحكم الملكي التي تكونت - أو تكون معظمها على الاصح - من أجل اقتلاع جذوره.

ملحق

محاكمة كامل الجادرجي
رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

(عن جريدة صوت الأهالي ١٢/٨/١٩٤٦)

بدء المحاكمة:

في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم أمس بدأت محاكمة السيد كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وصاحب هذه الجريدة ومديرها المسؤول أمام حاكم جزاء بغداد الاول السيد خليل أمين في الدعاوى الثلاث التي سبق أن أقامتها الحكومة وفق المادة ٨٩ والمادة السادسة من الباب الثاني عشر.

وكلاء المتهم:

وقد نودي على المتهم فدخل قفص الاتهام ودخل قاعة المحكمة وكلاؤه المحامون السادة

صادق كمونة وفائق توفيق وحسين جميل ومحمد جواد الخطيب وجميل كبه وزكي عبد الوهاب ومحمد زكي عبد الكريم وأدور قليان وعبد الوهاب الخطيب وطالب الجميل وإبراهيم خليل الخضيري وقاسم حسن وعبد الجبار العبيدي وصالح الشالجي وصادق مهدي السعيد وكامل قزانجي وصباح جميل روحي وأدور يوسف مسيح وصالح ناجي.

علنية المحكمة:

ودخل كذلك بعض المستمعين ومنع سائر المستمعين الاخرين من الدخول ثم أغلق باب المحكمة بأمر منها وهنا اعترض الدفاع قائلا: إن الدستور العراقي وقانون أصول المحاكمات الجزائية أوجبا ان ترى المحاكمات بصورة علنية فمنع المستمعين من الدخول إلى قاعة المرافعة وغلق باب القاعة معناهما أن الدعوى تنظر بصورة سرية وهذا مخالف للقانون الأساسي ولقانون أصول المحاكمات الجزائية.

كامل الجادرجي: إن أهمية العلانية في المحاكمات لا تتعلق بما ذكر في اعتراض الدفاع ولكنها تتعلق أيضا برغبة الشعب العراقي في الاطلاع على سير هذه المحاكمات ولذلك يجب أن تعتبر المحاكمة علنية لكيما يمكن دخول من يشاء من المستمعين ونشر ما يجري اثناء المحاكمة للرأي العام.

وهنا أفاد الحاكم أن هذه الدعوى تنظر بصورة علنية فأمر بفتح الباب وسمح للمستمعين بالدخول فدخل عدد كبير منهم.

توحيد الدعاوى الثلاث

وقد رأت المحكمة أن الدعاوى الثلاث تشكل جريمة واحدة ولذلك قررت توحيدها ورؤيتها في دعوى واحدة.

هوية المتهم:

الحاكم (مخاطبا المتهم) - ما اسمكم؟
كامل الجادرجي - كامل الجادرجي.
الحاكم - ما عمركم؟
كامل الجادرجي - ٤٩ سنة.
الحاكم - شغلكم؟
كامل الجادرجي - تعرفونه.

أقوال نائب المدعي العام:

وهنا قام نائب المدعي العام السيد سعيد الصفار وألقى مطالعته التالية:

أؤيد ما ورد في كتاب الادعاء العام المقدم إلى هذه المحكمة واطلب بالاضافة إلى ذلك

تطبيق المادة العاشرة من قانون تعديل قانون المطبوعات لسنة ١٩٣٤.

(صوت الأهالي - المادة العاشرة المشار إليها هي «ليس للحكومة أن تعطل صحيفة سياسية حزبية معلن فيها انها لسان حزب سياسي مجاز قانونا إلا بحكم المحكمة».

ثم قال أن صاحب جريدة صوت الأهالي ومديرها المسؤول نشر في عدد جريدته الصادر بتاريخ ١٠ تموز ١٩٤٦ مقالا تحت عنوان (الغاية الخفية وراء خطة الحكومة الحاضرة) وفي العدد الصادر بتاريخ ١٥ تموز ١٩٤٦ مقالا بعنوان (الحادث المؤسف في كركوك - بيان الحكومة يكشف عن أعمالها الاعتدائية) وفي العدد الصادر بتاريخ ١٨ تموز ١٩٤٦ مقالا في بريد الأهالي تحت عنوان (إطلاق الرصاص على المتظاهرين) ولما كانت المقالات الثلاثة تشوش الرأي العام وتعتبر استفزازية ضد الحكومة كما أنها تثير شعور الكراهية والبغضاء بين الطوائف وتحرض الاهلين على التمرد والعصيان فإن ذلك مما ينطبق على المادة ٨٩ والمادة السادسة من الباب الثاني عشر بدلالة المادة ٨٧ من قانون العقوبات البغدادي والمادة ٩٠ بدلالة الفقرة الثانية من المادة ٧٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية والمادة ٣٦ من قانون المطبوعات والمادة العاشرة من أصول المحاكمات الجزائية والمادة ٣٦ من قانون المطبوعات والمادة العاشرة من ذيل قانون المطبوعات فاطلب اتخاذ الاجراءات القانونية ضد المتهم.

إفادة المتهم:

الحاكم - هل أنك صاحب جريدة صوت الأهالي ومديرها المسؤول؟

كامل الجادرجي - نعم.

الحاكم - ماذا تقول عما سمعته من جانب الادعاء العام؟

كامل الجادرجي: لا أريد أن أناقش الاتهام مادة مادة وإنما احب أن أقول كلمة مختصرة أرجو أن تسمحوا لي بها:

إن موقفي هذا يذكرني بمواقف كنت وقفتها قبل خمسة عشر عاما أمام زميلكم السيد شهاب الدين الكيلاني فأنا يا حضرة الحاكم خبير بهذه المواقف فاسمحوا لي أن استعمل خبرتي من هذه الناحية وأصارحكم بحقائق أرجو أن لا يضيق بها صدركم.

أنا يا حضرة الحاكم لا أريد أن اناقش التهم الموجهة إلي مادة فمادة. والحقيقة أنني لا أريد ان أدافع عن نفسي لأني أعتقد بأن الدفاع في مثل هذه المواقف يعد عبثا فالقضية يا حضرة الحاكم اوسع بكثير من هذه الدعاوى موضوعة البحث.

إن القضية الجوهرية هي صراع طويل بين طبقة مستولية على الحكم بطريق غير مشروع وبين هيئات تمثل الشعب وقد أرادت هذه الطبقة قبل خمسة عشر عاما أن تناوىء الاحزاب القائمة يومذاك وتكمم الافواه فبدأت بتعطيل الصحف ثم أحالت مدراء الصحف المسؤولين إلى المحاكم وكنت أحدهم، في نفس هذه الغرفة وفي نفس قفص الاتهام هذا.

وقد تصورنا آنذاك أن الحكومة القائمة يومئذ تريد ان تحتكم إلى القضاء ولكن الحقيقة

أثبتت أن تلك المحاكمات لم تكن إلا صورية ولم يقصد بها غير الظلم والتعسف (وهنا أعترض الحاكم قائلا: ما هي علاقة تلك الحكومة بهذه الدعوى؟ فأجابه المتهم قائلا: إن لدي بعض كلمات أرجو أن يتسع صدركم للاستماع إليها) وقد دافعت دفاعاً مطولا عن الحريات فملأت أقوالي تلك صفحات الجرائد غير أن ذلك كله لم يجد نفعا (وهنا عاد الحاكم إلى الاعتراض فقال: ما هي علاقة تلك المحاكمة بهذه؟ فأجابه المتهم قائلا: إسمحوا لي أن أواصل كلامي) فاستمرت تلك الفئة على تعطيل الصحف وضربت الأحزاب وكمت الافواه فماذا كانت النتيجة؟

كانت النتيجة ويا للاسف قيام اضطرابات وثورات وانقلابات عسكرية وعشائرية كانت الحلقة الأخيرة من سلسلتها حادثة ١٩٤١.

غير أن النشاط السياسي في البلاد قد خفت نتيجة الحرب بطبيعة الحال فخيم على المملكة سكون أشبه ما يكون بسكون المقابر والان فقد أراد الشعب بعد انتهاء الحرب أن يستعيد نشاطه السياسي بل أن يستعمل حقه الطبيعي فتألفت بعض الاحزاب وأخذت الصحافة تمارس بعض حرياتها، ولكن الفئة الحاكمة نفسها وقد تشعبت إلى فروع في الوقت الحاضر عادت إلى مكافحة الأحزاب وعادت إلى مكافحة الحريات فما هذه المحاكمة في اعتقادي إلا حلقة من سلسلة جديدة للاضطهادات (وهنا اعترض الحاكم قائلا: هل تقصدون بهذه العبارة المحاكمة أو إقامة الدعوى؟ فأجابه المتهم قائلا: أقصد إقامة الدعوى).

فدعوني يا حضرة الحاكم الا اناقش هذه التهم لان التجارب اثبتت عبث الدفاع في مثل هذه الحالات أما نتائج هذه الاضطرابات والتعسفات فسوف نتركها للزمن.

لقد حاولت كثيرا أن أقنع بعض رفاقي المحامين بالا يتطوعوا للدفاع في هذه القضية وأمثالها ولكن الزملاء أصروا فاعتبرت ذلك مجاملة منهم تقبلتها بالشكر الجزيل.

الحاكم: من نشر المقال الافتتاحي في العمود الاول من العدد الصادر من جريدة صوت الأهالي بتاريخ ١٠ تموز والمرقم ١٢١٣ بعنوان (الغاية الخفية وراء خطة الحكومة الحاضرة) بقلم كامل الجادرجي؟ هل كتبت هذه المقالة ونشرت من قبلكم؟

(وعرضت على المتهم نسخة الجريدة)

كامل الجادرجي: هذه المسألة لا تحتاج إلى سؤال أن هذه جريدتي وأن هذه المقالة بقلمي.

الحاكم - نشرت في العدد الصادر من جريدتكم بتاريخ ١٥ تموز والمرقم ١٢١٧ مقالة في العمود الاول والثاني من الجريدة تحت عنوان (الحادث المؤسف في كركوك - بيان الحكومة يكشف عن أعمالها الاعتدائية) فماذا تقول عن هذه المقالة.

(وعرضت على المتهم نسخة من الجريدة).

كامل الجادرجي - نشرت هذه المقالة في جريدتي بعلم مني وإن كل ما كتب في جريدتي ينشر بعلم مني.

الحاكم - نشر في العدد الصادر من جريدة صوت الأهالي بتاريخ ١٨ تموز والمرقم ١٢٢٠ مقال في بريد الأهالي تحت عنوان (إطلاق الرصاص على المتظاهرين) فهل نشر ذلك بعلم منك؟ (وعرضت على المتهم نسخة من الجريدة)

كامل الجادرجي - نعم هذه المقالة نشرت بعلم مني.

الحاكم: إن الادعاء يدعي أن هذه النشريات في النسخ الثلاث هي أخبار كاذبة وتعلم بكذبها والقصد من نشرها إضعاف الحكومة، فماذا تقول؟

كامل الجاردجي: ليس في ما نشرته أخبار كاذبة وأني طيلة حياتي الصحفية لم أنشر خبرا أعتقد انه كاذب.

الحاكم: هل هي لاضعاف الحكومة؟

كامل الجادرجي: أنا أعتقد ان الأحزاب والصحافة في البلاد الديمقراطية إذا لم تكن حرة فلا تستطيع مزاولة أعمالها. وعلى اساس هذا المبدأ ننشر ما يصدر في جريدتنا بصرف النظر على أنه مضعف للحكومة او غير مضعف ولا أريد أن أقول أكثر مما قلته آنفا ولا الدخول في المفردات.

الحاكم: هل أصدرت جريدتك وقد قررت أن لا تتكلم شيئا أمام المحكمة إذا دعيت إليها؟

كامل الجادرجي: سبق لي أن بينت أسباب عدم دخولي في المفردات.

الحاكم: إدعى الادعاء العام بأن هذه المقالات المنشورة في الاعداد الثلاثة من جريدتك يقصد بها إثارة الكراهية وهي ضد نظام الحكم المقرر فماذا تقول في ذلك.

كامل الجادرجي: ليس لدي ما اقوله سوى أنني استغرب من عقلية الادعاء العام (وقد اعترض ممثل الادعاء العام على هذه الكلمة فأفاد كامل الجادرجي أنه لا يقصد إهانة الادعاء العام كما قال الحاكم أنه ليس في هذه الكلمة إهانة، حيث أن المقصود عن العقلية هو كيفية تلقي الأمور).

جهة الدفاع: إن المدعي العام لم يعين فقرات المقالات التي يقصدها باتهاماته.

المدعي العام: إن ما قلته ينطبق على كل ما ورد في المقالات موضوعة البحث. وهنا اجلت الجلسة الى يوم الثلاثاء (غدا) لتدقيق الدعوى.

عطلت الجريدة على أثر تلك الجلسة وعادت إلى الصدور بتاريخ ١٩٤٦/٨/٢٨ وفي صدرها قرار محكمة التمييز التالي الذي يتضمن إشارته إلى حكم الجزاء:

رئاسة محكمة تمييز العراق - بغداد

تشكلت محكمة تمييز العراق بتاريخ ١٩٤٦/٨/٢٧ من الحكام السيد حسن رضا والسيد حمدي صدر الدين والسيد عبد الجبار التكرلي والسيد ابراهيم الشابندر المأذونين بالقضاء باسم صاحب الجلالة ملك العراق وأصدرت القرار الآتي:

المميز: السيد كامل الجادرجي.

رد حاكم جزاء بغداد في ١٩٤٦/٨/١٣ تجريم المتهم كامل الجادرجي وفق المادة السادسة من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي وحكم عليه بالحبس الشديد لمدة ستة اشهر وتعطيل وسد جريدة صوت الأهالي بصورة دائمية وفق المادة العاشرة من تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٤ ووضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة بعد انتهاء مدة محكوميته وفق المادة ٢٨ من ق.ع.ب.

وطلب كل من المدعي العام والمحكوم عليه تدقيق الحكم المذكور استئنافا، وطلب المدعي العام تطبيق المادة ١٨٩ من قانون العقوبات البغدادي واعتبار الافعال المسندة إلى المحكوم عليه ثلاث جرائم كل منها مستقلة عن الاخرى، وطلب المحكوم عليه ووكلاؤه فسخ قرار المجرمية والحكم ببراءة ساحته. فجلبت المحكمة الكبرى لمنطقة بغداد أوراق الدعوى وتفرعاتها لاجراء التدقيقات التمييزية عليها ولدى نظرها فيه قررت في ١٩٤٦/٨/١٧ تصديق قرار التجريم وتخفيض العقوبة إلى شهرين شديدا وفسخ الفقرة المتعلقة بوضع المحكوم تحت مراقبة الشرطة والغائها واعتبار تعطيل الجريدة إلى أربعة أشهر فقط.

فميز المدعي العام وكذلك المحكوم القرار الأخير فجلبت محكمة التمييز أوراق الدعوى وتفرعاتها كافة لاجراء التدقيقات التمييزية عليها.

ولدى التدقيق والمداولة ظهر أن المحكمة وجهت التهمة خالية من العبارات التي تكون الجريمة المنسوبة إلى المتهم وهذا مخالف لاحكام المادة ١٩٨ من الأصول الجزائية التي تنص على لزوم احتواء التهمة على تفاصيل كافية لاحاطة المتهم علما بما نسب إليه فكان على المحكمة والحالة هذه ان توجه التهمة بصورة واضحة وتجري محاكمة المتهم عنها وتمكنه من الدفاع عنها، كما أوجبت ذلك المادتان ١٥٨ و١٥٩ من الاصول الجزائية ثم تقرر المقتضى بعد أن يتايد لديها بأن العبارات الواردة في الاعداد الثلاثة من الجريدة المذكورة أخبار كاذبة والمتهم قد نشرها وهو يعلم بكذبها وأنها أخبار يقصد المتهم بنشرها الاخلال بالراحة العامة أو إضعاف الحكومة أو تقوية للنفوذ الاجنبي وحيث أن الحالات المنوه عنها أركان اساسية لتكوين الجريمة ولا يفترض وجود الاركان المنوه عنها افتراضا وإنما يجب ان يقوم الدليل على توفرها وعليه قرر الامتناع عن تصديق قراري المجرمية والحكم الصادرين من حاكم الجزاء وكذلك الامتناع عن تصديق قرار المحكمة الكبرى المتضمن تصديقه تعديلا وإعادة الأوراق إلى حاكم الجزاء لاجراء المحاكمة مجددا وفق الاصول بعد توجيه تهمة واضحة وإطلاق سراح المتهم بكفالة (١٠٠) دينار إذا لم يكن موقوفاً عن سبب آخر.

وصدر بالاتفاق في ١٩٤٦/٨/٢٧

ملحق

بغداد في ٢٦/ ١٠/ ١٩٤٦

حضرة صاحب السعادة رئيس محكمة التمييز المحترم.

في اليوم الثاني من شهر تشرين الأول سنة ١٩٤٦ أصدر حاكم جزاء بغداد حكماً بحجز جريدة صوت الأهالي ومنعها عن الصدور حتى نتيجة الدعوى المقامة على مديرها المسؤول، استنادا إلى المادة (٣٠) من قانون العقوبات البغدادي.

وقد جاء في قرار حاكم الجزاء أن كون الجرائم المنسوبة إلى المدير المسؤول لهذه الجريدة كتبت بواسطة جريدة صوت الأهالي فهي - أي الجريدة تعتبر من الآلات الجرمية المعرضة للمصادرة بحكم المادة (٣٠) من قانون العقوبات البغدادي، وكذلك فهي - كما جاء بقرار الحاكم - معرضة للتعطيل وإلغاء الاجازة. ولما كان هذا القرار يخالف القانون، ويخل بحق صاحب الجريدة وبالحزب الوطني الديمقراطي الذي تعبر عنه الجريدة المشار إليها، أتقدم إلى سعادتكم بهذه اللائحة التمييزية، لتنظر محكمتكم المحترمة في الموضوع استنادا إلى حقها المصرح به في المادة (٢٣٥) فقرة (١) و(٢) المعدلة من الأصول الجزائية. وأرى أنه قبل مناقشة الامر مناقشة قانونية بحتة، لا بد من عرض الناحية العامة للقضية، إذ أن ذلك يوضح الناحية القانونية من جهة، وباستيعابها يمكن فهم الأمر والاسباب التي اتخذ من أجلها هذا القرار، أكثر من مناقشة الموضوع مناقشة قانونية بحتة.

إن لعلاقة القضية موضوعة البحث أمام محكمتكم المحترمة بالوضع العام في العراق، وقد رجحت أن استعمل تعبير - الوضع العام في العراق - لا الوضع السياسي، لأن هذا التعبير من حيث شموله أكثر انطباقا على الواقع، أقول أن لهذه العلاقة أهمية خاصة لا تقل خطورة عن علاقتها بالمبدأ القانوني، وبالأخطاء التي وقعت فيها المحكمتان، محكمة جزاء بغداد باصدارها القرار، والمحكمة الكبرى لمنطقة بغداد بصفتها التمييزية بتصديقها إياه. لذلك أرجو ان تسمح لي محكمتكم المحترمة بمناقشة القضية من الوجهة العامة أولا، ثم من الوجهة القانونية، وأرجو أن لا يستغرب اسهابي في مناقشة القضية من الوجهة العامة أكثر من مناقشتها من الوجهة القانونية، ذلك لأن صدور قرارات من المحاكم متكررة كهذه، من المحقق أن تؤثر من حيث التوجيه على كيفية ممارسة الحكومة للسلطات الممنوحة لها، مما يؤثر في نظام الحكم ذاته، وفي الحياة الدستورية والديمقراطية، عموما، الأمر الذي يؤدي في النتيجة إلى اعظم التأثير على الوضع العام وعلى استقرار البلاد. تعلمون حضراتكم أن المبدأ الديمقراطي الذي قبله العراق أساسا لنظام حكمه، وأن لم يكن من المبادئ التي نشأت في العراق نشأة ارتقائية، أصبح من المبادىء التي لا يمكن أن يحيد عنها العراق الحديث، وبالنظر إلى ما طرأ على حياته السياسية والاجتماعية من تطور سريع. فهذا المبدأ الذي نشأ في أوروبا، نتيجة جهاد طويل، ونتيجة ضرورة ماسة للتطورات العامة التي حدثت فيها منذ القرون

الوسطى، قد استقرت بعد ثورات طويلة وانقلابات عديدة كلفت تلك الأمم كثيرا من التضحيات والجهود، حتى أثبتت التجارب أنه النظام الذي يمكن به صيانة حقوق الشعب وحرياته، وأنه النظام المرن الذي يمكن الامة من فرض إرادتها، ويجعل قوانينها وأنظمتها تتطور نحو الرقي والتقدم لتأمين سعادة الاكثرية من أبناء الشعب. وقد حاول الكثير من أصحاب المصالح الخاصة وأصحاب النزعات الدكتاتورية في الأقطار التي لم يكن قد استقر فيها النظام بعد، أن يحكموا شعوبهم حكما مطلقا، كما حاولوا أن يؤمنوا لأنفسهم السيطرة الواسعة على السلطات ولكن تلك المحاولات كلها قد باءت بالفشل، فانتصر في نهاية الامر هذا النظام الذي بني على مبادئ حقوق الانسان. وما كان ليمكن تطبيق هذه المبادئ في الاقطار الديمقراطية لولا تفريق السلطات فيها إلى سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية.

أما في بلادنا ففي الوقت الذي نتطلع فيه إلى استقرار النظام الديمقراطي، نرى الكثير من أصحاب المصالح الخاصة الذين يريدون فرض امتيازاتهم ومصالحهم على الأمة، ومن ورائهم الأوساط الحاكمة، يحاولون أن يضللوا الناس بأن هذا النظام الديمقراطي إنما ورد إلينا من الخارج، وأنه لا يلائم طبيعتنا، فتراهم يبثون شتى الدعايات ضده، ويحاولون خرقه وتحطيمه بكل ما اوتوا من وسائل. ولكن الحقيقة الواقعة هي أن النظام الديمقراطي لم يكن من الانظمة الخاصة ببلد دون بلد آخر، إنما هو نظام اقتضته تطورات المجتمع. ولما كانت الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في العراق تمر الان بما سبق أن مرت به قبلنا الدول الديمقراطية من تطورات سريعة عند بدء إقبالها على نهضتها الحاضرة، فلا يمكن للعراق أن يكون بمعزل عن أنظمة الحكم القائمة في الأقطار التي مرت بمثل هذه التطورات حتى استقر فيها النظام الديمقارطي وإذا كان بيننا وبين الدول أو الهيئات الاجتماعية التي قبلت هذا النظام بعض الفروق، فهي أن تلك الامم بقيت تتخبط في إضطراباتها وثوراتها حتى حصلت على هذا النظام، ولم تعد ترضى عنه بديلا، بل هي تأمل أن يكون هو الأساس لكل تطور سياسي واجتماعي لها في المستقبل. أما نحن فقد قبلنا هذا النظام في بدء تأسيس الحكم الوطني - وكنا آنذاك على أبواب نهضة اجتماعية - أي أننا لم نتقبله نتيجة تجربة فعلية، إنما استندنا في اقراره إلى تجارب الأمم الأخرى التي سبقتنا في هذا المضمار. ومما لا شك فيه أن مجتمعنا اخذ يتطور تطورا سريعا بحيث أصبح لا يلائمه إلا تطبيق هذا النظام. وكما فعلنا نحن فعلت أكثر الأقطار الشرقية، إذ أنها اقرت هذا النظام استنادا إلى تجارب الشعوب الأوروبية والامريكية مع أن هذه المجتمعات الشرقية التي عاشت في غياهب الجهل والتأخر امدا طويلا اصبحت تطورات حياتها الاجتماعية الحاضرة تستلزم تطبيق هذا النظام، باعتباره ضرورة ماسة لرقيها وتقدمها، ولا يمكن أن يحول دونها حائل في هذا السبيل. وكذلك هو شأن الشعب العراقي الذي لن يتحقق تقدمه إلا باستقرار النظام الديمقراطي، أما إذا حيل بينه وبين تطبيق هذا النظام فستصبح البلاد مسرحا للاضطرابات والانقلابات، كما وقع في الأقطار الأوروبية التي قدمت فيما مضى تضحيات كبيرة من أجل الحصول على النظام الديمقراطي. فالعواقب التي

تأتت من مقاومة الديمقراطية خلال نشوئها في تلك الأقطار، لا تختلف في الجوهر عن عواقب مقاومتها في البلاد التي لا تجد حلا لمشاكلها إلا بتطبيق هذا النظام، لأن النظام الديمقراطي أصبح ضروريا للمجتمعات التي يتطلب وضعها الحكم بواسطته، فإذا كان الحصول عليه بالقوة من أيدي الحكام المستبدين أمرا لا بد منه فيما مضى، فالدفاع عنه بالقوة ضد من يريد سلبه الآن أمر لا بد منه أيضا، وهذا ما يدعوني إلى الاعتقاد بأنه قد أصبح من واجب كل مثقف وكل هيئة سياسية تريد الرقي والتقدم والاستقرار الحقيقي لهذه البلاد، الدفاع عن النظام الديمقراطي بكل الوسائل المشروعة.

وإذا كان ثمة قسم من عامة الشعب - سواء كان كثير العدد أو قليله - لم يدرك بعد خطورة الدفاع عن النظام الديمقراطي فيجب ألا يقلل هذا بطبيعة الحال من شأن ذلك النظام لان النفع المحقق من الشيء لا يقلل الجهل به من قيمته، كما ان هذا الجهل يجب أن لا يقلل من واجب المثقفين والمدركين لقيمة هذا النظام في الدفاع عنه، بل أنه يلقي على عاتقهم تبعات جساما أكثر في وجوب الدفاع عن هذا النظام، وصيانته من الاعتداء.

وفي الوقت الذي نرى فيه العناصر الواعية التي أدركت أهمية النظام الديمقراطي تعلق آمالا كبيرة على نشوء وضع مستقر تحت ظل حكم شعبي ديمقراطي يزيل من النفوس القلق والاضطراب الذين يصاحبان عادة الحكم المطلق والاستبداد الغاشم، نرى أن من المغالطة صرف النظر عن الاعتبارات الواقعية والاعتقاد بأن هذه المحاكمات لأصحاب الجرائد وسوق مديريها المسؤولين وكتابها إلى القضاء، بل سوق الهيئات السياسية بالجملة إليه، إنما يراد بذلك الاحتكام إلى القضاء، فقد أصبح معلوما لدى الجميع أن رئيس الوزراء الحالي، بسلوكه هذا تجاه المنظمات السياسية والصحافة الحرة، لم يقصد غير ضرب الحياة الحزبية وخنق الصحافة ولم يستعمل طريقة سوق الاحرار إلى المحاكم إلا لأنه لم يتمكن من استصدار مرسوم يعطل به أحكام القانون الأساسي، ويتصرف بحريات أفراد الشعب كيفما أراد، ولأنه لم يتمكن من تعطيل الجرائد الحزبية إلا بواسطة المحاكم، بالنظر إلى ان قانون المطبوعات الحالي لا يعينه على تعطيلها إداريا، ذلك التعطيل الذي اسرف فيه كل الاسراف تجاه الصحف الحرة غير الحزبية، ففسر القانون المذكور أسوأ تفسير واستعمله شر استعمال.

ومن المؤكد أنه لا يخفى على محكمتكم المحترمة ما بدا من المدعي العام ومن حاكم جزاء بغداد الأول من تصرفات شاذة في هذه القضايا، يجدر بالقضاء أن يتجنبها، بالنظر إلى أنه يعتبر حكما محايدا نزيها أودع إليه تطبيق أحكام القوانين، وهو مستقل عن السلطة التنفيذية، غير متأثر بزعامتها، وتحكماتها إذا ما أرادت التحكم، والاتجاه بالحكم إلى غير وجهته الدستورية. وقد أصبح القصد من هذه التصرفات واضحا كل الوضوح، بحيث أنه لم يعد يخفى على أي فرد من أفراد الشعب أن من يساق إلى القضاء في هذا العهد لا يراد إلا الحكم عليه لا محاكمته. فالقضية إذن هي قضية صراع بين دكتاتورية تريد التسلط على حريات الشعب وسلبها، وبين هيئات شعبية مؤلفة حسب القوانين، وحسب النظام المقرر للبلاد

بموجب دستورها. ولا شك في ان هذه التجربة خطيرة يتوقف عليها المستقبل السياسي والاجتماعي والثقافي للمملكة.

إننا وإن كنا ندرك أنه ليس في وسع القضاء وحده وقف تيار هذه النزعة الدكتاتورية، لأن ذلك يتوقف كثيرا على الكفاح القائم بين اصحاب هذه النزعة وبين العناصر الشعبية المتمسكة بحقوقها السياسية، ولكن من الواضح أن للقضاء تأثيرا غير قليل على سير هذا النزاع، وعلى تسهيل المخالفات التي ترتكبها الحكومة، فإذا كان القضاء لا يفسح المجال للتدخل فيه، فان السلطة التنفيذية لا تستطيع تحقيق غايتها في الاضطهاد والارهاب ما لم تعطل الدستور والقوانين الاعتيادية. أما إذا كان القضاء معرضا للتدخل فإن الحكومة تستطيع أن تقوم بأعمالها الارهابية، وذلك بإساءة استعمال القوانين المرعية والاعتداء على الدستور، ولا يخفى ما في ذلك من ضرر كبير على حرمة القوانين، وعلى نظام الحكم في البلاد. فالمهم في هذه القضية أن القضاء يجب أن يكون بعيدا عن جميع المؤثرات، فلا يجوز للسلطات العليا في القضاء، بعد ما اتضح لها القصد الاساسي من هذه الدعاوى، أن تتغاضى عن هذه الأمور، ما دام رئيس الوزراء يريد أن يستعمل القضاء آلة طيعة للقضاء على المعارضة، بل على كل حركة سياسية لا تتفق مع نزعته الديكتاتورية.

فليس من باب الصدف أن يصدر حاكم جزاء بغداد قراره بتعطيل جريدة صوت الأهالي إلى نتيجة المحاكمات التي تجري بشأنها، باعتبارها - آلة للاجرام يجب مصادرتها -، مع أنها جريدة حزبية تنطق بلسان حزب معترف به رسميا في الوقت الذي لا توافق فيه الحكومة على منح هذا الحزب امتياز جريدة أخرى تعبر عن آرائه، بالرغم من المراجعات المتكررة في هذا الشأن، مع أن مستلزمات الاحزاب السياسية أن تكون لها وسائط نشر تعبر عن آرائها بحرية تامة، فالعلاقة بين تعطيل الجريدة أو حجزها من قبل المحاكم وبين عدم منح الحزب إمتياز جريدة أخرى، واضحة تمام الوضوح، الأمر الذي يثبت أن الحكومة لا تقصد من وراء ذلك كله سوى خنق صوت الأحزاب. وليس من باب الصدف أن يعطل نفس الحاكم بعين الاسلوب ثلاث جرائد حزبية أخرى، وأن يعطل جريدة حزبية رابعة إصداره الحكم على مديرها المسؤول ومحرريها بالحبس. وبذلك يكون قد عطل الصحف الحزبية الخمس بدون استثناء.

ولا يخفى على محكمتكم المحترمة أن هذه المحاولات لحكم البلاد حكما دكتاتوريا مطلقا يشل الاحزاب والهيئات الشعبية، وبالقضاء على كل حرية للرأي، بل القضاء على كل رأي حر، تخالف القانون الأساسي كل المخالفة، فضلا عن أنها تجر البلاد إلى المهالك ومخاطر قد لا يتمكن من تقدير خطورتها بعض الأفراد، ولكن ليس للهيئات القضائية التي جعلتها القوانين مستقلة عن الهيئة التنفيذية تمام الاستقلال، التنصل من تقدير هذه المسؤولية الخطيرة.

أما مناقشة القضية من الوجهة القانونية فقد أستند حاكم جزاء بغداد في قراره بحجز

الجريدة – أي تعطيلها – إلى فكرة مغلوطة، فاعتبر الجريدة آلة نفذت بواسطتها (جريمة) تلك الآلة التي يجوز القانون حجزها إلى نتيجة المحاكمة، واستند بذلك إلى المادة (٣٠) من قانون العقوبات البغدادي، مع أن الركون في القضية موضوعة البحث إلى هذه المادة القانونية يعد مخالفة صريحة للقانون ذاته، وذلك للاسباب الاتية:

إن محاكمة المدير المسؤول للجريدة تجري الان لما نشر في الجريدة سابقا، فموضوع دعوى الادعاء العام مقالات نشرت في أعداد سابقة صدرت بتاريخ ١٣ و١٥ و١٨ تموز و١٢ آب، وهذه التهم هي الآن معروضة أمام القضاء، وقد جرى التحقيق فيها، فمجرد الشك بأنه من المحتمل أن سوف تصدر في المستقبل من الجريدة امور قد تخالف القانون، معناه الحكم بالتنبّؤ، ومنع صاحب الجريدة من مزاولة حق قد ضمنته له القوانين، يضاف إلى ذلك أن الحاكم بقراره هذا قد أبان رأيه في تهم معروضة عليه.

إن اجتهاد الحاكم هذا يختلف تمام الاختلاف عن الحالات التي جوزها القانون في حجز الالات والاسلحة التي تقع بواسطتها الجرائم الاعتيادية كالقتل والجرح والسرقة، فالقانون أكثر ما يكون قد أجاز حجز الألات والاسلحة، لا لاحتمال صدور جريمة أخرى من قبل المتهم بواسطتها، وإنما للمحافظة عليها باعتبارها بينة أساسية يمكن إثبات الجريمة بواسطتها، فان أخفيت تلك الالات أو أتلفت أو استبدلت بآلات آخرى، فمن المحتمل، بل من المحقق أن يفقد التحقيق أهم ركن من أركانه حينئذاك، أما جرائم النشر فلا يمكن ان تعتبر أعداد النشر بالذات بينة لاثبات التهمة، وإنما الموضوع المنشور فيها بذاته هو الذي يدور حوله التحقيق القضائي والمحاكمة، والمحكمة عندما تناقش تهمة كهذه تناقش ما إذا كان الموضوع الذي تجري المحاكمة من أجله يؤلف جريمة أم لا.

والمواضيع التي تحاكم جريدة صوت الأهالي من اجلها قد انتهى التحقيق فيها، وهي الآن في قبضة المحكمة، فليس هي الأمور التي يمكن إخفاؤها أو إتلافها أو استبدالها، وعلى ذلك فان منع الجريدة عن الصدور لا يقصد به الا منع الصحفي من مزاولة مهنته، وذلك يشبه مصادرة معمل يصنع المسدسات أو البنادق، لمجرد أن جريمة ارتكبت بمسدس أو بندقية مصنوعة في ذلك المعمل، وهو أمر غير معقول. أن قرار حاكم الجزاء إنما يخالف النصوص القانونية، وتفصيل ذلك:

١– إن المادة (٣٠) من قانون العقوبات البغدادي تنص على أنه يجوز للحاكم إذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة... إلى آخر المادة. فالمادة إذن صريحة في أن المصادرة تجوز بعد الحكم لا قبله، وهي مقيدة بصدور حكم، ولا يجوز أن يصدر مقدما. وإضافة إلى هذه الصراحة فان المادة (٣٠) من قانون العقوبات البغدادي واردة تحت عنوان (العقوبات التبعية)، فهي تتبع الحكم الأصيل ولا يجوز أن تسبقه، وإلا فهل يجوز فرض العقوبة التبعية قبل العقوبة الاصلية؟

٢- إن المادة (٣٠) من قانون العقوبات البغدادي تجوز مصادرة الاشياء التي استعملت في الجريمة، على حين أن حاكم الجزاء قرر منع الجريدة عن الصدور، أي منع صدور أعداد لا يعلم إذا كان فيها ما يمكن أن يكون جريمة ام لا، بل المفروض أنها لا تتضمن جريمة.

٣- إن قرار حاكم الجزاء بمنع صدور الجريدة إحتياطيا، وقبل صدور قرار الحكم في القضية، معناه مصادرة لإمتياز الجريدة الذي هو مال ينقل ويملك ويباع ويشرى ويورث، كما جاء في قانون المطبوعات في المواد (٣) و(٦) و(٩)، فيكون عمل الحاكم مخالفا للمادة العاشرة من القانون الاساسي العراقي المتضمن أن (حقوق الملكية مصونة).

٤- إن المادة العاشرة من تعديل قانون المطبوعات التي أشار الحاكم إليها في قراره قد تضمنت صيانة الصحف المعلن أنها لسان حزب سياسي - وصوت الأهالي منها - حيث نصت على انه (ليس للحكومة تعطيلها إلا بحكم من المحكمة)، وذلك يعني صدور قرار نهائي من المحكمة نتيجة محاكمة ثبت بنتيجتها وجود جريمة، فهذه المادة إنما وضعت لمنع تحكم السلطة التنفيذية بجريدة هي لسان حزب، فلا يجوز إذن أن تكون المادة التي وضعت لصيانة الجرائد الحزبية مادة تهدر حقوق الجريدة الحزبية وصياناتها بمجرد شكوك، وقبل إجراء المحاكمة.

٥- إن المادة (١٤) من قانون المطبوعات التي أشار الحاكم إليها في قراره أيضا لا علاقة لها بهذا الموضوع، حيث أنها تنص على أنه إذا عطل مطبوع بقرار من مجلس الوزراء، ثم نشر فيه شيء مما هو مذكور في المادة (١٢) بعد انهاء التعطيل، فلوزير الداخلية أن يودع القضية إلى المحكمة وللمحكمة أن تقرر تعطيل المطبوع لمدة لا تزيد على السنة أو إلغاء إجازته وليس في موضوع الجريدة صوت الأهالي شيء من هذا.

إن حق الإستئناف والتمييز في الاحكام القضائية إنما وجد لاجل أن يزال كل خطأ في تلك الأحكام، وليأخذ العدل مجراه، ولتكون هناك الضمانات الكافية ضد الاحكام المغلوطة أو الجائرة، ولهذه الضمانات أهمية خاصة في القضايا السياسية التي لا ينحصر ضرر الخطأ أو الجور فيها بظلم فرد واحد، بل يتعداه بظلم شعب بأسره.

لذلك واستنادا إلى المادة (٢٣٥) فقرة (١و٢) من ذيل الاصول التي تخول محكمة التمييز جلب محضر أية معاملة وقعت امام محكمة جزائية أدنى منها وتدقيقه لكي تتحقق من صحة ما صدر من القرارات والاوامر والاحكام وموافقتها للقانون وانتظام معاملات المحكمة، نرجو إتخاذ القرار بالامتناع عن تصديق قرار حاكم جزاء بغداد بحجز جريدة صوت الأهالي ومنعها عن الصدور أو قرار المحكمة الكبرى بعدم التدخل فيه. ولسعادتكم الاحترام.

كامل الجادرجي

صاحب امتياز جريدة صوت الأهالي

ومديرها المسؤول

الفصل الخامس

المؤتمر الأول والانتخابات

١- وضع الحزب قبل المؤتمر

١- اشتراك الحزب في الحكم

في عدد صوت الأهالي الصادر في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٦ كثير مما يوضح مسألة اشتراك الحزب الوطني الديمقراطي في الحكم مع نوري السعيد. فالمقال الافتتاحي لذلك العدد[١] يقول، بعد أن يستعرض الفترة التي تولت فيها وزارة أرشد العمري الحكم «في مثل هذه الظروف عرض فخامة نوري السعيد على الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراك في وزارته فاجتمعت اللجنة الادارية المركزية للحزب وبحثت الامر من كل وجوهه ووضعت شروطا لاشتراك الحزب في الوزارة على نحو ما ورد في كتاب معالي كامل الجادرجي رئيس الحزب إلى فخامة نوري السعيد، المنشور في محل آخر من هذا العدد، فلما وافق فخامته على الشروط المذكورة قبل الاشتراك ورشح الأستاذ محمد حديد ممثلا عنه في الوزارة. وقد تساءل البعض كيف اشترك حزبنا في وزارة السعيد وقد هاجم سياسته من قبل، وخاصة منها ما تنقله الصحف عن خطط فخامته بشأن معالجة قضايا البلاد العربية، فالجواب عن ذلك صريح للغاية، لا يقبل التأويل، فالحزب لا يزال على رأيه بهذا الشأن، وهذا ما دعاه إلى أن يضع شرطا أساسيا في الكتاب الذي أرسله معالي رئيس الحزب إلى فخامة رئيس الوزراء، وهو أن ينحصر تعاون الحزب مع فخامته في شؤون البلاد الاعتيادية (الروتينية) ومعنى ذلك أن جميع القضايا التي قد ابدى الحزب رأيه فيها سابقا بشأن سياسة فخامة نوري السعيد، هي خارج نطاق هذا التعاون. . .»

٢- الكتابان المتبادلان

وقد كان الحزب قد وجه الكتاب التالي إلى نوري السعيد بشأن اشتراكه في الوزارة:

---

(١) في نفس العدد نشر البيان الذي أصدره الحزب بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٩ حول سقوط وزارة أرشد العمري، وذلك قبل تأليف وزارة نوري السعيد.

بغداد في ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٤٦.

عزيزي فخامة السيد نوري السعيد.

اشير إلى المحادثة التي جرت بيننا اليوم. تداولت اللجنة الادارية المركزية للحزب في امر الاسس التي يمكن معها التعاون معكم بالاشتراك في الحكم. فوجدت اللجنة أن الحزب يقبل الدخول في الوزارة على أن تكون وزارة انتقال مهمتها إجراء انتخابات حرة وإطلاق الحريات المنصوص عليها في الدستور بما في ذلك حرية الصحافة والاجتماع وحرية العمل للأحزاب كما جاء في قانون الجمعيات وإن تزاول الاحزاب أعمالها القانونية وتفتح فروعا لها حسب ما يتطلبه وضعها وعملها.

ومن المفهوم انه فيما يختص بأمور وشؤون الدولة ومزاولة أعمالها ينحصر تعاون الحزب معكم في تدوير الاعمال الاعتيادية (الروتينية) فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

الجواب

عزيزي السيد كامل الجادرجي

أخذت كتابكم المؤرخ في ١٩٤٦/١١/٢٠ وإن ما جاء فيه من الخطة والغاية هما نفس الخطة والغاية اللذين اعتزم السير عليهما من سياستي والسلام.

وتقبلوا فائق الاحترام.

المخلص

نوري السعيد

٣- اجوبة عن اسئلة

تحت العنوان المتقدم نشرت صوت الأهالي في عددها المتقدم الذكر - ٢٧ تشرين الثاني - تقول «جاء في المقال الافتتاحي الذي نشر في جريدة الشعب بتاريخ ١٩٤٦/١١/٢٥ بعض التساؤلات فيما يخص اشتراك الحزب الوطني الديمقراطي في الوزارة القائمة، وقد رأينا. . .» ثم وضعت الجريدة تلك التساؤلات بصيغة أسئلة أجابت عنها بما يلي «كانت قد جرت مباحثات تمهيدية بين رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وبين فخامة السيد نوري السعيد قبل ١٩٤٦/١١/٢٠ فلم يكن ثمة حاجة للاشارة إليها في الكتاب المذكور[٢] وفي يوم ٢٠/١١/ ١٩٤٦ جرت المباحثات النهائية مع فخامة السيد نوري السعيد وعرضت نتيجتها على اللجنة

(٢) المقصود كتاب رئيس الحزب إلى نوري السعيد.

الادارية المركزية للحزب، وبعد المداولة قررت اللجنة الاشتراك في الوزارة وخولت رئيس الحزب توجيه كتاب إلى فخامة السيد نوري السعيد يتضمن شروط اشتراك الحزب في الوزارة. إن الحزب الوطني الديمقراطي حبذ اشتراك الاحزاب التقدمية الاخرى في الوزارة ولكنه لم يجعل ذلك شرطا اساسيا لدخوله الوزارة.. لم تجر مباحثات بين الحزب الوطني الديمقراطي وبين حزب الاحرار حول الاشتراك في الوزارة.. جرت مباحثات طويلة بين رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وفخامة السيد نوري السعيد حول اشتراك أكثر من عضو واحد في الوزارة، ولكنه لم يجعل ذلك قضية أساسية لأنها ليست من الضرورة في تحقيق الهدف الذي قصده الحزب لاشتراكه في الوزارة بالدرجة التي تستوجب الاصرار عليها نهائيا.. لم تكن الوزارة التي يشغلها ممثل الحزب الوطني الديمقراطي موضع بحث، لأنه ليس للحزب مصلحة خاصة يريد تمشيتها في أية وزارة من الوزارات، إنما كانت الغاية من اشتراكه في الحكم هي تنفيذ ما جاء في كتاب رئيس الحزب. وزيادة في أيضاح هذه النقطة التي نعتقد أنها تهم كاتب المقال المحامي يحيى قاسم، نذكر، أن الحزب لم يطلب تولي وزارة التموين بالذات، ولكن هكذا شاءت الصدف، أن اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي هي التي رشحت معالي السيد محمد حديد ليمثل الحزب في الوزارة.. إن تاريخ الكتاب[٣] هو ٢٣/١١/١٩٤٦ غير ان الاتفاق على مسودته كان قد تم يوم ٢٠/١١/١٩٤٦ وهو اليوم الذي سبق تأليف الوزارة وقد وجده الحزب وافيا بالمرام. والعادة في مثل هذه المراسلات لا تتطلب أيضاحا أكثر من ذلك .. إن تعبير (الحريات المنصوص عليها في الدستور) تعبير محدد يمكن الرجوع منه إلى أحكام الدستور المدونة، وقد أوضح الكتاب هذا التعبير إذ جاء فيه: (بما في ذلك حرية الصحافة والاجتماع وحرية العمل للاحزاب إلخ...) ومن الواضح أنه لا يمكن تجاوز هذه الحريات بدون تعديل الدستور كما أن هذا التعبير (الحريات المنصوص عليها في الدستور) كثيرا ما ورد في صحيفة الحزب، وليست هذه هي المرة الاولى التي يستعمل فيها الحزب هذا التعبير كما يقول صاحب المقال.. بما أن الوزارة الحاضرة قد تقررت مهمتها وهي أن تكون وزارة انتقالية فان تعديل القوانين وتغييرها لا يكونان موضع بحث، فليس عمليا والحالة هذه أن يشترط الحزب لدخوله وزارة مثل هذه تعديل بعض القوانين، وإنما يبث الحزب الدعاية لمنهاجه الذي اعلنه وينفذه عندما يتولى الحكم. وهذا سوف يتطلب بطبيعة الحال تعديل بعض القوانين وسن قوانين جديدة وعلى ذلك فان الحزب يعمل بموجب القوانين المرعية، حتى يتسنى له التغيير فيها حسب منهاجه. ولم يكن هذا الرأي جديدا بالنسبة إلى الحزب، بعد اشتراكه في المسؤولية، إذ لم يكن الحزب في يوم من الايام داعيا لعدم الالتزام بالقوانين».

(٣) المقصود كتاب نوري السعيد.

٤- وزارة نوري السعيد

قبل أن ننتقل إلى موضوع المؤتمر، نشير إلى أن وزارة نوري السعيد التي تكونت في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦، قد ضمت إلى جانب محمد حديد ممثل الحزب الوطني الديمقراطي علي ممتاز ممثل حزب الاحرار. كما كان في الوزارة وزيران يمثلان في حينه تجمعا سياسيا سمي فيما بعد بـ(الكتلة) وهما صالح جبر وصادق البصام. وقد وقع الاصطدام مع ممثلي (الكتلة) المذكورين كما ظهر فيما بعد ان مهمة نوري السعيد كانت التمهيد لمجيء صالح جبر (وكتلته) إلى الحكم لإمرار معاهدة بورتسموث.

٢- المؤتمر الأول

١- الجو الذي انعقد فيه المؤتمر

كان الجو العام الذي انعقد فيه المؤتمر يتميز أولا بأن الحزب يدخل أول تجربة ديمقراطية له، فإذا اعتبرنا الاجتماع الأول الذي انعقد بعد تكوين الحزب ببضعة أسابيع اجتماعا تابعا لتكوين الحزب نفسه، أي لعملية إنشاء الحزب، فإن المؤتمر يعتبر أول تجربة عمل حزبي فهو مكون من ممثلين للجان الحزب وفروعه - والتي لم تجز حتى ذلك الحين - وهو منبر لمناقشة أعمال الحزب وسياسته. ومن هذه النقطة تبدو أهمية المؤتمر الذي انعقد في مواجهة أول خلاف داخل الحزب- بعيدا عن مناورات الجهات الخارجية - وذلك حول اشتراك الحزب في وزارة نوري السعيد والدخول في الانتخابات.

وقد انعقد المؤتمر في بناية ملهى الفارابي الشتوي صباح ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٦، وحضرته وفود المناطق خارج بغداد - لم تحضر معظم وفود المناطق الاجتماع العام الأول للحزب - وبدأ بخطاب من رئيس الحزب. ثم ألقى نائب رئيس الحزب محمد حديد خطابا قال فيه أنه لم يوافق في الماضي ولن يوافق في المستقبل على الاشتراك في الحكم على أساس فردي، وأنه يمثل الحزب في الوزارة القائمة. كما القى سكرتير الحزب حسين جميل تقريرا عن نشاط الحزب وألقى محاسب الحزب زكي عبد الوهاب التقرير المالي. وفي جلسة أخرى نوقشت لائحة النظام الداخلي الذي اقترح تعديله. وبعد الانتهاء من النظام الداخلي بدأت مناقشة واسعة لسياسة الحزب وقد أبدى عدد من أعضاء المؤتمر معارضتهم لاشتراك الحزب في وزارة نوري السعيد، وعند التصويت على هذا الموضوع كان الموافقون من أعضاء المؤتمر على اشتراك الحزب في الوزارة (١٣٢) والمعارضون (١٢). وتقول صوت الأهالي في وصفها للمؤتمر «ولوحظ أيضاً أن المؤيدين لاشتراك الحزب في الوزارة الحاضرة، أو المعارضين لهذا الاشتراك كانوا يظهرون قلقهم الشديد لخطط وأهداف فخامة السيد نوري السعيد في السياسة الخارجية».

٢- خطاب رئيس الحزب

بدأ رئيس الحزب كامل الجادرجي خطابه في افتتاح المؤتمر بقوله: «قد تكون الفترة التي مرت بين تأليف الحزب وبين عقد هذا المؤتمر جد قصيرة، بالنسبة إلى تاريخ الحياة الحزبية، ولكنها كانت في الواقع فترة كأنها الدهر، بالنظر إلى ما حفلت به من حوادث جسام لا بالنسبة لحزبنا فحسب بالنسبة أيضا للحياة الديمقراطية في هذا البلد. والحق ان تلك الحوادث كانت خير امتحان لصلابة حزبنا واستعداده لتحمل الضربات وتحدي الارهاب. وإني لفخور بكوني قد شاركت إخواني من أعضاء الحزب في استهداف الظلم والاضطهاد». وبعد أن استعرض الجادرجي فترة حكم وزارة أرشد العمري، كما استعرض نشاط الحزب تجاه قضية فلسطين، وأشار إلى موقف الحزب من اطلاق النار على مظاهرة حزيران في بغداد وعلى النفط في كركوك وأخيرا تطرق إلى موضوع الساعة في ذلك الحين وهو اشتراك الحزب في وزارة السعيد وشروط الحزب وأعلن أن الامر متروك للمؤتمر فإذا لم يقر اشتراك الحزب في الحكم فان ممثله في الوزارة سوف يستقيل.

٣- نتائج المؤتمر

من النتائج البارزة في المؤتمر تأييد سياسة القيادة، ومما لا شك فيه أن وجود عناصر كثيرة من خارج بغداد، إلى جانب كون أعضاء المؤتمر من المنتخبين، قد ساعد على إعطاء صورة أوضح للحزب الوطني الديمقراطي من صورة الاجتماع الأول الذي حضره كل الاعضاء من بغداد - ومن بينهم كثير ممن ترك الحزب فيما بعد لاختلافه مع خطة الحزب وتفكيره - وعدد قليل من الاعضاء من خارج بغداد.

أما النتيجة الثانية فهي دخول شخصين جديدين إلى اللجنة الإدارية المركزية، وهما طلعت الشيباني ورجب الصفار، وقد كانا كما هو معروف أقرب إلى الانسجام مع بقية أعضاء اللجنة المركزية من عبد الكريم الازري وعبود الشالجي اللذين تركا الحزب قبل المؤتمر الاول.

٣- بعد المؤتمر الأول

١- الحزب والوزارة

واجه الحزب بعد المؤتمر الأول، مهمة انجاز الهدف الذي دخل الحزب من أجله وزارة نوري السعيد، أي توطيد الحياة الديمقراطية وإجراء انتخابات برلمانية حرة.

وقد بدأت صوت الأهالي بهذه المهمة، ففي ٣ كانون الأول كتبت مقالا افتتاحيا بعنوان (واجب الوزارة الحاضرة في ضمان حرية الصحافة والحريات العامة) فطالبت الوزارة برفع التعطيل الاداري عن الصحف المعطلة في عهد أرشد العمري وضمان حرية الصحافة. وفي عدد ٤ كانون الأول طالبت في مقالها الافتاحي بـ (ضرورة الاسراع في إجازة فروع للأحزاب

خارج العاصمة) وفي عدد ٨ كانون الأول كتبت حول (واجب الوزارة الحاضرة في ضمان حرية التنظيم النقابي) وفي العدد التالي(٤) كتبت المقال الافتتاحي المعنون (أهمية الانتخابات النيابية المقبلة) مهاجمة التلكؤ في إطلاق حرية الصحافة والحريات العامة. وفي عدد ١٦ كانون الأول نشرت الجريدة في مكان المقال الافتتاحي (بيانات رئيس الحزب الوطني الديمقراطي إلى إعضاء لجان الحزب عن الموقف السياسي الراهن ومسألة الانتخابات) ومما قاله الجادرجي في هذا الاجتماع حول مقابلة له مع رئيس الوزراء: «وقد دارت محادثتي مع رئيس الوزراء حول قضايا عامة وكانت مرضية إلى حد ما، وقد أظهر لي فخامته أنه يدرك الوضع تمام الادراك، كما حاول تطميني بأنه مهتم بمسألة حق الاحزاب بفتح فروع لها، وقد شدد على حرية الانتخابات، ولكن سرعان ما ظهر بعدئذ أن فخامته قرر اتباع طريقة غريبة في إجازة فروع الاحزاب رغم تأكيده أنه قد أنهاها على الوجه المطلوب، وتتلخص هذه الطريقة بإحالة أمر السماح لأي حزب بفتح فرع له في أي لواء إلى متصرف ذلك اللواء...». ثم تطرق إلى موضوع الانتخابات فقال: «والواقع أن هناك اشكالا في الموقف السياسي الراهن، ففي الوقت الذي يحاول فيه فخامة رئيس الوزراء إظهار نواياه الحسنة يبدو أنه في الوقت نفسه مضغوط عليه من قبل حزب أو فئة أو جماعة أو طائفة أو كتلة...». كما قال الجادرجي: «قد ظهرت بوادر نشاط هذه الكتلة في تصريحات معالي صالح جبر وزير المالية في بداية تأليف هذه الوزارة، وانتم تعرفون كيف أن جميع الاحزاب وخاصة حزبنا قد أظهرت استياءها من هذه التصريحات وقد سبق لجريدة صوت الأهالي(٥) أن علقت عليها وبينت وجهة نظر حزبنا فيها وعالجت موضوعها معالجة وافية. أما فيما يتعلق بالمنتسبين إلى هذه الكتلة فنحن لا نعرفهم ولكننا نعرف ان الرجعية هي التي تجمعهم...». وأظهر عدم اطمئنانه للانتخابات التي ستجري بسبب تدخل هذه الكتلة، وقد جاء بأمثلة متعددة لذلك التدخل، وقال أن الحزب يراقب الوضع بدقة. ورداً على الاسئلة التي وجهت إليه قال عن سؤال حول مظاهرات حزب التحرر الوطني غير المجاز: «إن جماعة التحرر إذا كانوا يريدون من وراء مظاهراتهم إحراج موقف حزبنا في الوزارة وحمله على الانسحاب فانهم في ذلك مخطئون لان حزبنا مستقل بأعماله وسياسته وخططه لا يتأثر إلا بالمصلحة العامة كما يراها هو». وقال في رد آخر له أن المهم ليس الحصول على مقاعد كثيرة في الانتخابات، وإنما أن يتم الدفاع عن الحريات الديمقراطية عن طريق الاشتراك في الانتخابات.

وفي عدد ٢٠ كانون الأول بدأت صوت الأهالي بهجوم مباشر على كتلة صالح جبر فنشرت مقالا افتتاحيا بعنوان (الكتلة في الميزان) ثم نشرت في العدد التالي ٢٢ كانون الأول

---

(٤) جاء في تاريخ العدد مغلوطا بعد الخلط بين التأريخين الميلادي والهجري، أي جاء ١٦ كانون الأول و١١ محرم.

(٥) المقصود مقال صوت الأهالي المنشور في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٦ حول تصريحات صالح جبر.

مقالا افتتاحيا بعنوان (الكتلة الشخصية وتأثيرها في الانتخابات) وفي عدد ٢٣ كانون الأول نشرت مقالا افتتاحيا بعنوان (بداية عملية الانتخابات والشكاوى من التدخل فيها) وفي عدد ٢٤ كانون الأول نشرت مقالا افتتاحيا بعنوان (معركة الحرية) هاجمت فيه بشدة جريدة الساعة الناطقة بلسان كتلة صالح جبر كما هاجمت صالح جبر وصادق البصام - والوزيرين في الوزارة القائمة وزعيمي الكتلة - والسيد عبد المهدي. كما هاجمت جريدة (الساعة) في العدد التالي، وتابعت الحملة في الاعداد التالية.

٢- الانسحاب من الوزارة

نشرت صوت الأهالي في عددها بتاريخ ٢٧ كانون الأول في صدر الصفحة الثانية الخبر التالي «كانت اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي تستعرض في الأيام الأخيرة الوضع السياسي الراهن فتوصلت إلى أنه لا يمكن الاستمرار على الاشتراك في الوزارة ما دام الوضع على ما هو عليه ولذلك قدم معالي السيد محمد حديد استقالته من الوزارة يوم أمس».

وباستقالة ممثل الحزب من الوزارة اشتدت المعركة مع كتلة صالح جبر من جهة، كما اشتدت مع (الجهات التقدمية) التي كانت تضغط على الحزب الوطني الديمقراطي ليقاطع الانتخابات نفسها. وقد نشرت صوت الأهالي بعد ذلك نص مذكرة أرسلها رئيس الحزب إلى رئيس الوزراء حول الانتخابات ونشرت نص استقالة محمد حديد[٦]. ونشرت الجريدة في عدد ٣ كانون الثاني ١٩٤٧ (بيانات معالي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي عن الموقف السياسي وأسباب انسحاب الحزب من الوزارة وموقفه من الانتخابات) وقد أكد فيها الجادرجي عزم الحزب على خوض معركة الانتخابات. وقد استمرت الجريدة من جهة على الدفاع عن اشتراك الحزب في الانتخابات، ومن جهة أخرى على فضح التدخلات فيها.

والواقع أن الحزب كان يخوض معركة داخلية إلى جانب المعركة الخارجية، فإن دعوة المقاطعة التي رفعتها (الجهات التقدمية) الأخرى قد أثرت في عدد من أعضاء الحزب، وقد سبب ذلك بلبلة كان من نتيجتها أن اتهم بعض الاعضاء بالعمل ضد الحزب وأحيلوا إلى لجان التحقيق والمحاكمة في الحزب، وهذا ما سوف نشير إليه في القسم الرابع من هذا الفصل.

٣- الانتخابات

بدأت انتخابات الدرجة الأولى - أي انتخابات المنتخبين الثانويين - يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٧، أما الدرجة الثانية - النهائية- للانتخابات فقد تمت في ١٠/٣/١٩٤٧ وكان الحزب الوطني الديمقراطي قد رشح في عدد من المناطق الانتخابية في الوية بغداد والكوت والبصرة

---

(٦) نشرت الجريدة في نفس العدد نص استقالة علي ممتاز ممثل حزب الاحرار من الوزارة - عدد ٢/١/١٩٤٧.

والموصل، وقد جابه مرشحو الحزب أعنف اضطهاد من السلطات، وقد كان تزوير الانتخابات في الصويرة - لواء الكوت - حيث رشح الحزب أحد أعضائه السيد حامد العجيل، من أكثر أنواع التزوير في الانتخابات عام ١٩٤٧ فضيحة وقد نشرت صوت الأهالي تفاصيل التزوير في الصويرة وفي الموصل وفي مناطق انتخابية أخرى.

وفي الاعداد الاخيرة من صوت الأهالي كتب كامل الجادرجي حول الانتخابات مقالا بتاريخ ٢١ شباط بعنوان (انتكاس...) وبتاريخ ٩ آذار مقالا بعنوان (إلى البقية الباقية من الضمائر المحصنة) وكتب محمد حديد بتاريخ ١٢ آذار مقالا بعنوان (ما ذنب الشعب في كل هذا؟) حول نفس الموضوع، كما كتب عنه حسين جميل مقالا بتاريخ ١٠ آذار بعنوان (صفحة من صفحات الكفاح من أجل الحرية) وقد قدمت مذكرة باسم الحزب إلى رئيس الوزراء حول الانتخابات بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٤٧.

وكانت نتيجة الانتخابات بالنسبة للحزب انتخاب أربعة من أعضائه فقط في المجلس الجديد، وهم حسين جميل في بغداد، وجعفر البدر وعبد الجبار الملاك وعبد الهادي البجاري في البصرة. وقد قرر الحزب بعد أسبوع من الانتخابات الانسحاب من المجلس وأصدر البيان التالي المنشور بتاريخ ١٧/ ٣/ ١٩٤٧

بيان من الحزب الوطني الديمقراطي
بسحب نوابه من المجلس النيابي

يعتقد حزبنا انه لا يمكن توجيه الحياة السياسية في بلادنا توجيها ديمقراطيا، ولا تتيسر معالجة شؤون الدولة وفق ما تبتغيه أكثرية الأمة، إلا بواسطة نظام دستوري ديمقراطي مبني على تنظيم الرأي العام بواسطة الأحزاب السياسية والأساليب البرلمانية الصحيحة. وبما أن من أول الشروط الضرورية لتحقيق هذه الأساليب الديمقراطية هو ضمان حرية الانتخابات النيابية، فان حزبنا ما فتىء يدعو ويعمل لهذه الغاية، ولم يكن إشتراكه في حكومة السيد نوري السعيد إلا محاولة لتحقيق ذلك، ولم يكن انسحابه منها إلاّ لتجنب المسؤولية عن احباط هذه المحاولة. ولم يكن استمراره بالاشتراك في الانتخابات النيابية إلا لأجل حمل الشعب على ممارسة حقوقه الدستورية وعلى امتحان رجال الحكم في إثبات صدق نواياهم وتصريحاتهم. وقد برهن الحزب على صحة خطته فيما أثاره باشتراكه في الانتخابات النيابية من وعي سياسي وفيما كشفه بواسطة هذا الاشتراك من تدخلات كثيرة في الانتخابات، فلولا وجود مرشح في الصويرة لما لجأت السلطات إلى تزوير نتائج الانتخابات ولولا وجود مرشحين في بغداد والبصرة والموصل وتلعفر لما افتضحت أعمال التدخل التي قامت بها الحكومة في هذه المناطق.

والآن وقد تحقق ما استهدفه الحزب من اشتراكه بالانتخابات، وظهرت نتائجها مؤيدة أن الاكثرية الساحقة من النواب قد عينت تعيينا لم تمتنع السلطات من أجل انجازه حتى من القيام

بالتزوير في بعض الحالات، فان الحزب قرر سحب نوابه من المجلس النيابي الجديد، مناشدا الأمة مواصلة الكفاح في سبيل تحقيق حقوقها الدستورية.

كامل الجادرجي

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

وقد استقال حسين جميل من المجلس، أما النواب الثلاثة الآخرون من البصرة فقد بقوا في المجلس وانسحبوا من الحزب، ولكن أحدهم وهو جعفر البدر عاد إلى الحزب فيما بعد، وكان موقفه في المجلس موقف المعارض حتى استقال ضمن نواب المعارضة عام ١٩٥٠.

٤- الوضع الداخلي في الحزب

أشرنا في الأقسام السابقة من هذا الفصل إلى ما انعكس داخل الحزب من تأثير لاشتراك الحزب في الوزارة واشتراكه في الانتخابات، وفي هذا القسم سنتناول بعض التفاصيل المهمة حول الموضوع المذكور ووضع الحزب الداخلي.

١- النشاط الانتخابي

من المعروف أن النشاط الانتخابي عام ١٩٤٧ اعتمد بالدرجة الأولى على المرشحين انفسهم، أكثر مما اعتمد على نشاط حزبي منظم، ولكن الحزب من الجهة الاخرى كون لجانا من أجل الانتخابات، ثم ظهر أن تلك اللجان قد ضمّت اشخاصا لم يكونوا يؤمنون بسياسة الحزب في هذا الشأن. وقد حاول عدد من أعضاء الحزب استغلال كل فرصة للضغط على اللجنة الادارية المركزية للانسحاب من الانتخابات، متأثرين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بموقف (الجهات التقدمية) الاخرى التي كانت تحارب الحزب لاشتراكه في الانتخابات. وقد استقال مثلا أعضاء من لجان الانتخابات تحريريا مطالبين بانسحاب الحزب من الانتخابات. ولدينا بعض هذه الوثائق الحزبية منها مثلا المذكرة المقدمة لرئيس الحزب - بدون تاريخ ولكن يظهر أنها في أواخر حملة الانتخابات - والتي وقعها ٩ اعضاء - ترك أكثرهم الحزب فيما بعد - وقد بدأت بالعبارة التالية: «إننا لفيف من أعضاء الحزب للمؤتمر الأول قد أودعنا ثقتنا بقيادتكم الرصينة وقيادة اعضاء الهيئة الادارية لتسيير الحزب نحو مثله العليا...» ومما قالته المذكرة: «من المعلوم أن الانتخابات النيابية التي جرت أخيرا قد حدث فيها أنواع التدخل الفعلي والارهابي من قبل السلطات المختصة وكثيرا ما نشرت صحيفة الحزب هذه التدخلات وأبرزتها...» كما تقول المذكرة «فنحن تجاه هذا التغيير نرى أنه من الواجب على حزبنا ان يعلن عن انسحابه من الاشتراك في الانتخابات وخاصة لم يبق من الوقت الا أيام معدودة يمكن للحزب ان يقول كلمته...».

٢- استقالة صادق كمونة

لم يكن من الغريب أن يستقيل صادق كمونة من الحزب الوطني الديمقراطي - بالرغم من أنه من قدامى السياسيين الذين عملوا مع جماعة الأهالي - فالواقع أنه لم يكن بالنسبة لطبيعة تفكيره ليستطيع الاستمرار في العمل في الحزب وسط المعمعة القائمة آنذاك والضغط اليساري الذي واجهه الحزب، بالاضافة إلى الاضطهاد الحكومي. فاستقالته من الحزب لم تكن غريبة، ولكنها ذات اهمية خاصة من الناحية التاريخية بالنظر للملابسات التي صاحبتها وما عرف عن محاولات كتلة صالح جبر للتأثير على الحزب عن طريق بعض أعضائه - وكان هذا واضحا أيضا في أوساط الحزب في البصرة - ولذلك آثرنا إدراج نص استقالة كمونة وجواب رئيس الحزب عليها ولا سيما أن في جواب رئيس الحزب كان عرضا لكيفية جريان النقاشات في الحزب وكيفية إدارة جريدة الحزب وقد نشر النصان في نشرة حزبية خاصة وضع لها الجادرجي الأيضاح التالي في المقدمة:

إيضاح

إن هذه النشرة المحتوية على نص كتاب استقالة السيد صادق كمونة من الحزب الوطني الديمقراطي وعلى جوابي عنه إنما هي نشرة خاصة، وكان بودي إرسال الجواب إلى السيد صادق كمونة دون نشره حتى داخل الحزب، ولكن تساؤل الكثيرين عن استقالته من الحزب. وما أبداه أعضاء لجان الحزب وأعضاء مؤتمره الأول في بغداد من إهتمام بالأمر أثناء اجتماعهم المنعقد بتاريخ ١٩٤٧/١/٢، مما دعاني إلى تلاوة الاستقالة أمامهم ووعدي لهم بنشر جوابي عنها داخل الحزب.

ومع ذلك فإني لا اعتبر هذه النشرة من نشرات الحزب الرسمية، وإنما هي نشرة خاصة وددت أن أطلع عليها أعضاء الحزب بصفة شخصية(٧).

ك.ج(*)

الاستقالة

معالي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي المحترم

كانت اللجنة الادارية المركزية قد تذاكرت في وضع جريدة صوت الأهالي وعلاقتها بالحزب، وقد طلبت منكم التنازل عنها وعن مسؤوليتها وإمتيازاتها للحزب، وأن يعهد بالإشراف على تحريرها إلى لجنة الصحافة فيه، وقد رفضتم ذلك في حينه الامر الذي ترك لجنة الصحافة بدون أي عمل. وقد حادثتكم بذلك عدة مرات محاولا إقناعكم بالرجوع عن هذا الراي، فأبيتم ذلك. وقد أثار تحريركم للجريدة كثيرا من المصاعب والمشاكل لكم وللحزب

---

(٧) عارض بعض أعضاء الهيئة الادارية في نشر الاستقالة والجواب عليها.

(*) ك. ج. كان الجادرجي يوقع أحياناً بهذا الشكل خصوصاً بالأمور المتعلّقة بشؤون الجريدة.

ذاته. ولا يزال الحزب يسير وراء عربة الجريدة، توجهه حيث شاءت رضي الحزب بذلك أم أبى.

ومنذ ذلك الحين رأيت أننا نختلف اختلافا بينا في كثير من شؤون الحزب وسياسته التي لا أود التطرق إليها بالتفصيل في هذا الكتاب إذ سبق أن بينتها لكم في مناسبات عديدة. وصرت أشعر بتكتل خاص وأنني امثل دور الاقلية طوال عدة اشهر الامر الذي دعاني إلى عدم ترشيح نفسي للجنة المركزية عند إنعقاد المؤتمر والذي يدعوني اليوم إلى تقديم استقالتي من اللجنة آملا أن يوفقكم الله لما فيه الخير والسراء.

١٩٤٦/١٢/٢٦

صادق كمونة

الجواب

بغداد في ٤ كانون الثاني ١٩٤٧

عزيزي السيد صادق كمونة المحترم

تحية وبعد، إن المواضيع التي أثرتموها في كتابكم المؤرخ في ١٩٤٦/١٢/٢٦ والتي اعتبرتموها اسبابا لاستقالتكم من الحزب لا أظنكم تخالفونني في الاعتقاد بأنها تمسني مباشرة، وإن جاءت بصفة عامة. وقبل أن أبدأ بمناقشة هذه المواضيع أرجو ان تسمحوا لي أن أعبر عن تأثري البالغ لهذا الحادث الذي فقدت فيه رفقة يشهد الله انني كنت معتزا بها، حريصا على الاحتفاظ بها مدة طويلة. وكنت أرجو أن تزيدها الايام والوقائع قوة ووثوقا كما كنت اتمنى أن تظل الأمانة رائدنا في جميع الحالات، في الوفاق وفي الخلاف، ولعل هذه الامنية هي التي حملتني على أن أذكركم بالحوادث التي أشرتم إليها، والتي جاء وصفكم لها بشكل لا يتفق مع الوقائع.

لقد قلتم في كتابكم المشار إليه أن اللجنة الادارية المركزية للحزب كانت قد تذاكرت في وضع جريدة (صوت الأهالي) وعلاقتها بالحزب، وانكم طلبتم مني أن اتنازل عنها، وعن سياستها، وعن مسؤوليتها، وعن امتيازها للحزب، وأن يعهد بالإشراف على تحريرها إلى لجنة صحافية فيه، وأنني رفضت ذلك في حينه، الامر الذي ترك لجنة الصحافة من غير عمل، وأنكم حادثتموني بشأن ذلك مرارا محاولين إقناعي بالرجوع عن هذا الرأي، فأبيت ذلك. ثم قلتم أن تحريري الجريدة أثار لي وللحزب ذاته كثيرا من المشاكل والمصاعب، وأن الحزب لا يزال يسير وراء عربة الجريدة، توجهه حيث شاءت، رضي الحزب بذلك أو أبى.

إن الذي أذكره جيدا هو أنكم قد حادثتموني في موضوع الجريدة أوائل تأليف الحزب، وكان الحديث متجها إلى أنه يجب بعد تأليفه ان يتفرغ الرئيس لشؤون الحزب تمام التفرغ، ولا يشغله عن هذه الشؤون أي شاغل، وأن علاقته بالجريدة يجب أن لا تتعدى الاشراف على سياستها، فوافقتكم على هذا الرأي، وقلت أن هذه هي امنيتي أيضا ولكن ما دامت الجريدة

أهم واسطة تنعكس عليها آراء الحزب، فيجب أن يكون الاشراف عليها غاية في الدقة، واني سوف انصرف عنها عندما يتبلور الحزب وتنكشف اتجاهات بعض اعضائه بصورة واضحة، وبعدما يتم ايجاد هيئة لتحرير من الحزب يعتمد عليها. ولم ار منكم إصرارا على هذا الموضوع، مع العلم أنكم كنتم تدركون إدراكا تاما أنني لم أجعل الجريدة تصدر برأيي الخاص، حتى في الدور الذي سبق تأليف الحزب، إنما كنا، السيد محمد حديد والسيد حسين جميل وأنا، نديرها. وبعد مضي مدة على تأليف الحزب - وقد مضت مدة غير قصيرة على محادثتنا التي أشرت إليها - طرحت على بساط البحث إعطاء صفة حزبية للجريدة رسميا، وقضية إمتيازها ومسؤوليتها القانونية وكيفية إدارتها، وبعد المداولة وافقت اللجنة الادارية المركزية على أن تكون الجريدة (لسان الحزب) وأن يعهد بمسؤوليتها القانونية إلى غير رئيسه[٨] وأن يسند الاشراف على تحريرها إلى لجنة معينة، وقد تم الاتفاق على أن تكون هذه اللجنة مؤلفة من السيد حسين جميل سكرتير الحزب، ومن السيد زكي عبد الوهاب عضو اللجنة الادارية المركزية، ومني. أما قضية نقل امتياز الجريدة إلى الحزب فلم يحصل أي اتفاق عليه ولذلك بقيت الجريدة باسمي. والذي اذكره أيضا أنني بينت المحاذير من ذلك في حينه، وقلت أن هذا الأمر يمكن أن يتم بعد أن يستقر الحزب وتتضح التيارات القائمة فيه، ولم تكن هذه القضية على ما أتذكر موضع خلاف، لأن مدار البحث بقي منحصرا في وجوب إعطاء الجريدة صفة حزبية، وجعل مديرها المسؤول غير رئيس الحزب، وإسناد الاشراف على تحريرها إلى لجنة معينة من الحزب. وبعد أن تم الاتفاق على هذه الامور باشرت توا بتنفيذها، ففي اليوم التالي لاتخاذ القرار صدرت الجريدة معلنا فيها أنها (لسان الحزب الوطني الديمقراطي) وقد أرسلت كتابا إلى مديرية الدعاية العامة، مبينا فيه رغبتي في التخلي عن مسؤوليتها القانونية وفي أن يكون السيد زكي عبد الوهاب مديرا مسؤولا لها، وبالرغم من التأكيدات الكثيرة التي أرسلتها إلى مديرية الدعاية العامة، لم توافق المديرية المذكورة على نقل مسؤولية الجريدة إلى السيد زكي عبد الوهاب إلا بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢٥ وفور إعلان أن الجريدة قد أصبحت (لسان الحزب) عهد إلى السيد زكي عبد الوهاب بالاشراف على إصدارها، فصار ينظر في جميع الشؤون المتعلقة بتحريرها. ومنذ ذلك اليوم لم أعد أنظر في اي شأن من شؤونها، إلا ما كان السيد زكي عبد الوهاب يعرضه علي وعلى لجنة تحرير الجريدة من المواضيع غير الاعتيادية. أما المقالات الافتتاحية فقد كانت تكتب، كما تعلمون، إما من قبل السيد حسين جميل أو من قبل السيد محمد حديد، أو من قبلي، أو من قبل المحرر المختص، الموظف في الجريدة. وفي احيان أخرى تكتب من قبل غير الاشخاص الذين تقدم ذكرهم. وقد حاولت كثيرا في الوقت ذاته توسيع نطاق الكتابة في الجريدة وزيادة كتابها، فلم أوفق إلى ذلك. كما انني كنت قد حادثتكم

---

(٨) تم تعيين زكي عبد الوهاب مديرا مسؤولا لصوت الأهالي بتاريخ ٦ كانون الأول ١٩٤٦ وكانت الجريدة تحمل عبارة (لسان الحزب الوطني الديمقراطي) قبل ذلك بأشهر عديدة.

شخصيا مرارا عديدة راجيا منكم أن تساهموا في الكتابة، فكنتم دائما تعتذرون عن ذلك، ولم أكف عن رجائي بهذا الشأن إلا بعد ان بينتم لي صراحة انكم لا تملكون قابلية الكتابة في المواضيع السياسية.

إن كل مقال افتتاحي يكتب في الجريدة يطلع عليه السيد زكي عبد الوهاب بطبيعة عمله كمشرف على تحرير الجريدة، كما أنه يعرض علي وعلى السيد جميل للموافقة عليه بصفتنا عضوين في لجنة الاشراف على التحرير، ولم أكتف بهذه الرقابة الرسمية، بل كنت اشرك السيد محمد حديد في مراقبته كل مقال افتتاحي يكتب، إلا ما ندر من المقالات التي كانت جميعها مقالات إعتيادية لا علاقة لها بالتوجيه الحزبي. ومن ذلك يتضح لكم أنني لم أكن أنا المسيطر على إدارة تحرير الجريدة، إنما كانت السيطرة على ذلك من شأن اللجنة التي عينتها لهذه الغاية، اللجنة الادارية المركزية للحزب، والتي كنت احد اعضائها يضاف إلى ذلك مراقبة السيد محمد حديد غير الرسمية ومعنى هذا أن سياسة الجريدة كانت تدار من قبل أربعة اعضاء من اللجنة الادارية المركزية البالغ مجموع اعضائها سبعة أشخاص.

وأود أن اذكركم بهذه المناسبة، أنني خلال هذه المدة لم أتلق بصفتي رئيسا للحزب او بصفتي احد أعضاء لجنة الأشراف على تحرير الجريدة، اي اعتراض من قبل اعضاء اللجنة الادارية المركزية حول سياسة الجريدة، لا شفاهيا ولا تحريريا. وكما بإمكانكم، باعتباركم عضوا في اللجنة الإدارية المركزية، ان تسألوا عن أي مقال افتتاحي، وأن تطلعوا عليه قبل نشره، لابداء رأيكم فيه، كما كان بإمكانكم أن تتقدموا بما يخطر لكم من إقتراحات فيما يجب البحث فيه من مواضيع، غير انه لم يبدر منكم يوما ما يدل على وجود رغبة لديكم في هذا الشأن، ولا إهتمام بما ينشر في الجريدة من مقالات افتتاحية وغير افتتاحية، اللهم إلا ما ابديتم من رغبة – على ما اذكر– في التقليل مما كان ينشر من تعليقات راديو موسكو على الحوادث، فوافقتكم على هذا الرأي، واتخذت التدابير اللازمة لتنفيذ رغبتكم فنفذت فعلا.

وأني لا أتذكر أنكم إقترحتم علي إناطة أمر الجريدة بلجنة الصحافة، كما وردت الاشارة إلى ذلك في كتابكم، ولا أتذكر انكم عرضتم أمرا كهذا على اللجنة الادارية المركزية في جلستنا التي تقرر فيها جعل الجريدة (لسان الحزب) وتأليف لجنة لمراقبتها والاشراف على تحريرها. كما انني لا اتذكر ان هذا الأمر كان موضع بحث، ولكن لا أرى بأسا من مناقشته الآن ما دمتم قد أشرتم إليه في كتابكم، فاسمحوا لي أن ابين لكم أن هذه الفكرة مغلوطة من اساسها، لان الجريدة بعد أن أصبحت لسان الحزب، يجب أن تكون خطتها معبرة عن رأيه، ورأيه لا يتمثل إلا في اللجنة الادارية المركزية، ولذلك كان من الضروري أناطة الاشراف على تحرير الجريدة بلجنة قوام أعضائها من أعضاء اللجنة الإدارية المركزية، أما لجنة صحافة الحزب فهي، كما تعلمون، لا تعتبر بطبيعة الحال إلا كسائر لجان الحزب غير المسؤولة عن سياسته، وليست لها صفة تنفيذية فيما يخص هذه السياسة، وإنما وظيفتها وظيفة إستشارية تتعلق بتحسين صحافة الحزب ليس إلا. ولو فرضنا ان رأيكم هذا قد أخذ به، فأنيطت سياسة

الجريدة بلجنة الصحافة، وانتهجت هذه اللجنة خطة تخالف رأي اللجنة الإدارية المركزية للحزب، فماذا تكون عندئذ النتيجة؟ إنها تكون بطبيعة الحال مؤدية إلى أن جريدة الحزب الرسمية تصبح معبرة عن رأي لجنة من لجان الحزب فحسب، لا عن رأي الحزب ذاته.

وأود أن ابين لكم بهذه المناسبة أيضا، أنني لم أكتف بكل هذه الرقابة على الجريدة، بل كنت أجمع بين حين وآخر - ولا زالت هذه الطريقة متبعة - كل من له علاقة مباشرة بتحرير الجريدة وإصدارها، من كتابها الهواة إلى الموظفين فيها، ومن محرريها وضابطي تعليقاتها ومخبريها المحليين إلى محاسب الجريدة ومدير مطبعتها، بالاضافة إلى لجنة الاشراف على تحريرها وممثلي لجنة صحافة الحزب، فكنت أسألهم عن رأيهم في إخراج الجريدة وما يجدون من صعوبات في هذا السبيل وما يقترحونه لرفع مستواها وتحسينها، فكانت هذه الاجتماعات مفيدة للغاية، وكان يؤخذ لها محضر وتنفذ القرارات التي تتخذ توا.

والحقيقة أنني لا أتصور أن جريدة أو مؤسسة اخرى في العراق تدار بطريقة ديمقراطية بقدر ما تدار به جريدة صوت الأهالي، وإذا كانت هناك شكاية ما فهي ما اشعر به من مغالاة في هذه الديمقراطية، ومن إفراط في الرقابة الشديدة التي تتبعها الجريدة تجاه كتابها، والتي يتبعها الكتاب أنفسهم بعضهم تجاه بعضهم الآخر، حتى أخذت أشعر ان هذه الطريقة أصبحت معرقلة نوعا ما للابتكار في اسلوب الكتابة، والحد من إظهار نفسية الكاتب الذي له نزعة أدبية خاصة فيتحرج من الكتابة إذا وجد أن كلماته توزن بالقسطاس، وأن عباراته تكون عرضة للتغيير بعضا، بحجة ان هذا التعبير أثبت للمعنى، وللحذف بعضا بدعوى أن المعنى يستقيم بدونها، وغير ذلك من تدخل في طريقة الكاتب الخاصة. وأنني لأشكو الآن من هذه الطريقة المتبعة في الجريدة، والتي تشملني أكثر من كل أحد، لأنني فاسح المجال فعلا لأن يتدخل الغير في كتاباتي، وأن يزنوها كلمة كلمة بدقة بالغة، أكثر مما أسمح به لنفسي من تدخل في أسلوب الكتاب الآخرين، ومن وزن كلماتهم.

فيتضح إذن من الحقائق المتقدمة أن الحزب لم يكن في يوم من الأيام سائرا وراء (عربة الجريدة) وإنما كانت الجريدة، ولا تزال، تمثل وجهة نظر اللجنة الإدارية المركزية للحزب، بالنظر إلى إشراف أربعة أعضاء على تحرير الجريدة إشرافا مباشرا، وبالنظر إلى عدم ورود أي إعتراض من بقية أعضاء اللجنة الإدارية المركزية على سياسة الجريدة التي لم أسمع بأي إعتراض عليها من قبل أي عضو من أعضاء الحزب في مؤتمره الأول. ولذلك فإن قولكم بأن الجريدة (هي التي كانت توجه سياسة الحزب حيث شاءت، رضي الحزب بذلك أم أبى) قول يخالف الحقيقة.

أما قولكم بأن تحريري الجريدة قد أثار من المصاعب والمشاكل لشخصي وللحزب ذاته، فأمر يحتاج إلى مناقشة، بصرف النظر عن اتخاذ شخصي موضع بحث في إثارة هذه المشاكل، لأني لا أريد تكرار ما بينته من حقائق في هذا الصدد بعد أن أثبت لكم اني لم أكن انا المسيطر الوحيد على تحرير الجريدة.

إن الحياة الحزبية بصفة عامة، وفي بلاد كبلادنا بصفة خاصة، تحتاج كما تعلمون إلى تعقل ويقظة وانتباه بقدر ما تحتاج في الوقت ذاته إلى جدل سياسي عنيف، وإلى جرأة بالغة في بعض الأحيان. فالقضايا العامة التي أثيرت لم يكن بإمكان الحزب أن يتجنبها، أو أن يجعل نفسه بمعزل عنها، لأن الحزب السياسي ليس بجمعية خيرية، أو جمعية تبشيرية، فيسلك سبيل المسالمة واللين في جميع الظروف والحالات. أما الحزب الذي يبني سياسته على المسالمة دائما فليس سوى حزب جامد لا ينتهي به الأمر إلا بالموت الادبي والمادي. أما فيما يخص إشارتكم إلى المشاكل والمصاعب التي سببتها الجريدة للحزب، فالظاهر أنكم تقصدون من وراء ذلك أنه كان من واجب الجريدة عدم التعرض إلى الاشخاص دائما. وأنتم تعلمون أنه لم يكن من خطة الجريدة يوما التعرض إلى الأشخاص بذاتهم، بل كان من خطتها منذ صدورها تجنب ذلك بقدر الإمكان، حتى أن هذه الخطة أصبحت طابعها الخاص. غير أن التقيد لم يكن على الدوام ممكنا من الوجهة العملية، لأن الجدل السياسي مع أية جهة كانت لا بد أن يتناول الأشخاص الذين يقومون بالأعمال التي نعارضها. وهذه الاعمال كما تعلمون لا تقوم بها دمى خشبية أو تماثيل صامتة. فالسياسة التعسفية التي أنتجها السيد أرشد العمري شخصيا ضد الحركة التقدمية، وضد الحياة الحزبية، لم يكن بإمكاننا معارضتها من دون التعرض إلى أرشد نفسه، لأن تلك الحركة العنيفة التي قام بها بصورة إعتيادية لم يكن من الممكن فصلها عن شخصه. وقد أثبتت الحوادث صحة ما ذهبت إليه، فأيدني الحزب فيه. كما أن رايي هذا لم تؤيده العناصر الديمقراطية وحدها فحسب، بل جميع الطبقات باستثناء نفر قليل من بعض المتعلمين، وباستثناء الرجعيين. والحكمة السياسية ليس معناها الجلوس على التل والانتظار أو السير في ذيل الحوادث دائما، إنما الحكمة أحيانا، بل في غالب الأحيان هي الحصول على المبادأة. وتعلمون ان المبادأة في الحياة الحزبية غالبا ما تكون اهم وسيلة للنجاح. فيجب ألا يكون عاملا لحملنا على التقاعس عن أداء واجباتنا الوطنية والسياسية مطلقا.

ومن هذا يتضح لكم أن جدالنا القائم الان مع (الكتلة) ورجالها وجريدتها (الساعة) لا يختلف في جوهره عن جدالنا مع أرشد العمري وسياسته. ولا بد أنكم تقرون أن خطر هذه (الكتلة) على حياة المملكة السياسية والحزبية، لا يقل عن خطر أرشد، لان هذه الجماعة، بالاضافة إلى اتفاقها مع أرشد في الرجعية، تعتبر الآن مثيرة لنعرة مضرة بكيان المملكة، كنتم ولا تزالون، على ما أعتقد، من مقاوميها. فمسألة هؤلاء والسكوت عنهم أمر لا يرتضيه أي واعٍ وأي مثقف، بل أي مواطن يحرص على وحدة البلاد. فجدالنا معهم إذن كان أمرا لا بد منهَ. وستكشف الايام لكم كم كان الحزب محقا فيما قام به من تنبيه الرأي العام إلى هذا الموضوع الخطير. ومع ذلك فإن الحزب قد وقف عند حد معين من هذا الجدل، لا جبناً منه بل لاعتقاده بان الاستمرار عليه مما يضر بالمصلحة العامة.

ونعود الآن إلى فقرة أخرى وردت في كتابكم، وهي قولكم أنكم رأيتم أننا بدأنا نختلف إختلافاً بينا في كثير من شؤون الحزب السياسية التي لم تودوا أن تتطرقوا إليها بالتفصيل في

كتابكم المشار إليه، باعتبار انكم قد بينتموها في مناسبات عديدة، وأنكم صرتم تشعرون بتكتل خاص، وأنكم اصبحتم تمثلون دور الاقلية طوال عدة أشهر، الامر الذي دعاكم إلى عدم ترشيح نفسكم للجنة الادارية المركزية الجديدة عند إنعقاد المؤتمر، والذي يدعوكم اليوم إلى تقديم استقالتكم من اللجنة والحزب. إني لا أعلم بالضبط الوقت الذي أشرتم إليه في الفقرة المذكورة، والذي جعلتموه مبدأ لاختلافنا في الرأي، لأنكم كنتم تلتزمون الصمت دائما في القضايا التي تتعلق بشؤون الحزب، اللهم إلا ما أبديتم من تخوف عند بدء تأسيس الحزب من تسرب بعض عناصر غير مرغوب فيها إلى الحزب، وظهور بعض اتجاهات في الاجتماع العام الذي عقده الحزب بتاريخ ١١ أيار ١٩٤٦ من أجل قضية فلسطين. وانتم تعلمون جيدا انني شخصيا قد إهتممت بهذا الأمر غاية الإهتمام، كما إهتممت بملاحظاتك وملاحظات بعض الإخوان بهذا الشأن غاية الاهتمام أيضا. وقد عقدنا جلسة خاصة لهذا الغرض، واستعرضنا فيها الموقف المترتب عليها تجاه ذلك، وقد فسح المجال لكل عضو من أعضاء اللجنة الإدارية المركزية لان يبدي رأيه، فاتفقنا على وجوب مكافحة تلك العناصر المضرة، حتى أننا حددنا تلك العناصر الواجب فصلها من الحزب، وكان الاتفاق هو أن يتخلص الحزب من كل شخص ينتمي إلى مؤسسة سياسية أخرى غير الحزب، وعلى ذلك فصلنا بعض الأعضاء من الحزب لهذا السبب. ثم أنني اخذت على عاتقي مع الآخرين، التحقيق عن تلك العناصر، فظهر أن عددها لم يكن خطيرا بالدرجة التي يخشى منها. غير أن هذا التحقيق الشخصي جابه بعض الصعوبات، إذ أن تلك العناصر تكتمت وحاولت الاختفاء، حينما شعرت بالتحقيق الذي يجري حولها، فاتجهنا إلى انتظار كشف الحوادث عن مثل هذه العناصر مع مراقبتها مراقبة شديدة، كانت هذه الطريقة أكثر نجاحاً من غيرها، إذ اكتشفنا بواسطتها عددا غير قليل من العناصر المشار إليها، ففصلنا من الحزب من فصلنا منها، واستقال من استقال بنتيجة اليأس الذي أصابهم بعد إفتضاح امرهم. فأخذ الحزب يتخلص من هذه العناصر شيئا فشيئا، وأنكم تعلمون أنني شخصيا كنت أكثر رغبة من أي عضو آخر في التخلص منها. وقد مضت الأيام ولم تظهروا لي شخصيا اي تذمر او عدم وفاق فيما يتعلق بسياسة الحزب طيلة هذه المدة. ولكن عدم اضطلاعكم بشؤون الحزب كان يشغل فكري دائما كلما قابلتكم أسألكم عن رأيكم في سياسة الحزب، فلم أجد منكم ما يشعرني بأنكم غير مرتضين لها. ولذلك لم ألمس أي خلاف بيننا في القضايا الاساسية، وإنما لمست الخلاف ضمنا في القضايا الناشئة من اختلاف بين طبعَيْنا، طبع متشائم من الحركة الديمقراطية في العراق، غير مؤمن بالقوى التقدمية، راغب في تجنب الخصام مع خصوم الحزب، وطبع متفائل بالحركة الديمقراطية، مؤمن بالقوى التقدمية، لا يخشى مخاصمة الرجعية، بل يرى أن الجدل السياسي من شأنه تعزيز الحركة الديمقراطية. ولم أحاول قط أن احملكم على تغيير طبعكم، بل كنت أطرح القضايا على بساط البحث أمام اللجنة، وكنت أعمل برأي أكثريتها. ولا أذكر ان اللجنة سجلت لكم خلافات في أوجه النظر بصفة خاصة اكثر من غيركم. وكان غيركم من

أعضاء اللجنة يختلفون معي أو يختلف بعضهم مع بعضهم الآخر اكثر منكم. لذلك فإن شعوركم بأن هناك تكتلا خاصا، وأنكم كنتم تمثلون دور الأقلية، شعور مغلوط لا يستند إلى الواقع. اما عدم ترشيح نفسكم للجنة الادارية المركزية للحزب في الانتخابات الأخيرة، فقد بينتم لي ولغيري في بداية الامر، ان السبب الوحيد لذلك هو عدم إقامتكم في بغداد. ولما سألني الكثير من اعضاء الحزب عن رأيي في موضوع ترشيحكم قلت لهم أن هذا السبب يجب أن لا يكون مانعا من الاستفادة من آرائكم، لأنكم تترددون دائما على بغداد. وعلى هذا الأساس إعتقد أعضاء المؤتمر بضرورة انتخابكم، فانتخبتم بالرغم من أسف الكثير من أعضاء المؤتمر لعدم حضوركم فيه. ولا بد انكم تذكرون أنني قد بحثت معكم هذه القضية عندما أتيتم توا عقيب المؤتمر، ورجوتكم ألا تستقيلوا من اللجنة لهذا السبب. ولما سألتكم عما إذا كنتم تشعرون بخلاف في الرأي معنا نفيتم ذلك، بل قلتم انكم تشعرون بعدم ثقتي الشخصية بكم، فأكدت لكم أن هذا الشعور في غير محله، وصافحتكم مصافحة أخوية، ورجوتكم أن تزيلوا كل ما كان عالقا بذهنكم في هذا الشأن، ووثقت من ان وضعكم سوف يتغير، وأن نشاطكم الحزبي سوف يزداد.

إن ثقتي الشخصية بكم كانت كبيرة إلى حد لم تتزعزع معه مطلقا، فلم اصدق ما كان يؤكده أشخاص كِثيرون من انكم والسيد عبود الشالجي على وشك الخروج من الحزب، وذلك منذ استقالة السيدين عبد الكريم الازري وعبد الوهاب مرجان. وقد كنت أنفي الخبر من ناحيتكم نفيا باتا، بحيث أنني لم ار حاجة إلى السؤال عن ذلك منكم، وبحث هذا الموضوع معكم.

والان فبالرغم من كل ما وقع أود ان أؤكد لكم أني لا أزال أكن لشخصكم كل إحترام، وأرجو أن تعتبروا كتابي هذا خير معبر عن عواطفي بما فيها من تأثر بالغ وأسف شديد وعتاب مر لما وقع، ومن إخلاص عميق تمتد جذوره إلى ماض بعيد لست بمستطيع نكرانه.

المخلص

كامل الجادرجي

قضية كامل قزانجي

الحركة التي قام بها كامل قزانجي في الحزب باسم (نداء الانتقاد) ذات أهمية خاصة لكونها تمثل من جهة تمردا واضحا ومنظما ولأنها من جهة أخرى الفصل الأخير من تصفية قواعد الحزب من العناصر اليسارية التي لم تلتزم بمنهج الحزب. ولم تكشف الايام حتى الآن مدى تأثر كامل قزانجي وجماعته بالخارج وارتباطهم بالجهات المناوئة للحزب في ذلك الحين، ولكن ذلك التأثر لم يكن موضع شك في يوم من الأيام.

ولعرض هذه القضية نكتفي بإيراد ما نشرته صوت الأهالي حول الموضوع، وما علق به

رئيس الحزب على هذا الموضوع في رسالة له إلى رئيس فرع البصرة، وبتعليق ورد في مذكرة لعدد أعضاء الحزب.

نشرت صوت الأهالي في عددها الصادر بتاريخ ١٠ شباط ١٩٤٧ ما يلي:

فصل اعضاء من الحزب الوطني الديمقراطي

كان السادة كامل قزانجي وقدري عبد الرحمن ووليم يوسف وعبد الحسين جواد الغالب وهاشم محمد جواد من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي، مع أعضاء آخرين قدموا بيانا إلى الحزب جعلوا عنوانه (نداء الانقاذ) ضمنوه وجهة نظرهم في موضوع إشتراك الحزب في الانتخابات النيابية، وقد قابل السيد كامل قزانجي معالي رئيس الحزب منتدبا من قبل موقعي البيان، وقد طلب السيد كامل قزانجي النظر في هذا البيان مع نشره في جريدة (صوت الأهالي) فأفهمه معالي رئيس الحزب ان اللجنة الادارية المركزية ستنظر في كل ما يتعلق بهذا البيان، بعد عودة معالي نائب الرئيس من الموصل، بالنظر لخطورة الموضوع، غير أن السيد كامل قزانجي بالرغم من إقتناعه بهذا الرأي طلب إلى الرئيس نشر البيان المذكور في جريدة الحزب (صوت الأهالي) قبل عرضه على اللجنة الادارية المركزية، فأبان له الرئيس أنه وإن لم يعتقد شخصيا بجواز هذا، ولكنه مع ذلك سوف يعرض رغبة السيد كامل قزانجي ورفقائه بشأن النشر على اللجنة الادارية المركزية، عند نظرها في البيان المذكور. وقد حذر الرئيس السيد كامل قزانجي أن نشره في جريدة أو جرائد أخرى يخالف الواجبات الحزبية. والظاهر أن السيد كامل قزانجي لم يلتفت إلى ذلك التحذير، فأرسل البيان المذكور هو والسادة قدري عبد الرحمن ووليم يوسف إلى الجرائد المحلية فظهرت خلاصته في بعض الصحف، كما ظهرت بعض مقتبسات منه في صحف أخرى[9]. فعلى ذلك فقد أحيل الاعضاء المشار أليهم إلى لجنة التحقيق والمحاكمة في الحزب فوجدت اللجنة (ان موضوع القضية ينقسم إلى شقين،

---

(٩) إن الصحف التي نشرت قسما مما جاء في (النداء) جريدة الشعب الصادر في ٦ شباط ١٩٤٦ وقد جاء ما نشرته كما يلي (أرسل الينا الاستاذ كامل قزنجي صورة من نداء أسماه (نداء الانقاذ) وقعه هو وأثناء آخران من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي باسم ستين عضوا بصفتكم من أعضاء المؤتمر، وجه إلى رئيس الحزب معالي الاستاذ كامل الجادرجي، ورئاسة تحرير الأهالي لسان الحزب. وقد تضمن البيان حملة على الانتخابات واشتراك الحزب فيها على اعتبار أن (دعوى الانتخابات الحرة باطلة، وهي خدعة استعمارية) ويقول البيان ان الحزب (افترق عن الاحزاب السياسية الاخرى من يوم قبل الاشتراك في الوزارة السعيدية وزاد ابتعادا عن جماهير الحركة الوطنية بقبول مبدأ الاشتراك في الانتخابات)ويعتبر البيان اللجنة المركزية للحزب يؤدي إلى أحداث ثغرة في معسكر الوطنية والديمقراطية وإلى (التخاذل والتعاون والمساومة) مع الاستعمار. ثم يحمل البيان على الانتخابات والمجلس الذي سينبثق عنها. ويقول بصدد الايجابية التي تقول بها اللجنة الادارية للحزب أن الايجابية تعني أجابة مطاليب الشعب لا إجابة مطاليب الاستعمار. وفي الختام يطلب ان تتخذ اللجنة الادارية قرارا بشجب الانتخابات ومقاطعتها.

الأول هو الكتاب والتقرير المذكوران وما جاء فيهما من طلبات وآراء ومناقشات، والثاني قيام بعض رافعي التقدير بإرساله إلى الجرائد المحلية وغيرها للنشر (وارتأت لجنة التحقيق والمحاكمة أن تصرف رافعي الكتاب والتقرير المذكورين لاغبار عليه لو أنه إقتصر على تقديم الكتاب والتقرير المذكورين، وانتظار قرار اللجنة الادارية المركزية بشأنها ومناقشتها حولهما والاحتكام إلى مؤتمر الحزب العام المقبل في حالة حدوث خلاف في الرأي بينهم وبيننا، غير أن اللجنة تداولت في الشق الثاني من موضوع القضية وهو إرسال التقرير المذكور إلى الجرائد المحلية وغيرها للنشر، قبل انتظار قرار اللجنة الادارية المركزية بشأنه، فوجدت أن ذلك يعد (تصرفا يراد به تقويض النظام الحزبي، وبعث الفوضى في صفوف الحزب وذلك بالقضاء على كل احترام وإطاعة لمؤسسات الحزب وقرارات هيئاته، كما أن هذا التصرف يوصف بأنه مناقض لكل الأوصاف الوطنية الديمقراطية، وخادم عن وعي أو غير وعي للرجعية والاستعمار، فهو بكل ذلك سلوك شائن يمس كيان الحزب مساسا خطيرا).

وقد تبين للجنة التحقيق والمحاكمة أن الناشرين هم الأعضاء السادة كامل قزانجي وقدري عبد الرحمن ووليم يوسف وعبد الحسين جواد الغالب وهاشم محمد الجواد ولم تتوفر الادلة على إشتراك غيرهم في النشر، ولما كان مثل هذا العمل يكون مخالفة خطيرة فقد وجدت هذه اللجنة أن العقوبة عنه تتجاوز صلاحيتها (صلاحية لجنة التحقيق والمحاكمة بموجب نظام الحزب الداخلي فرض إحدى العقوبتين التاليتين: أ- الفات نظر، ب- الانذار) ولذلك تقرر إحالة الاعضاء السادة كامل قزانجي وقدري عبد الرحمن ووليم يوسف وعبد الحسين جواد الغالب وهاشم محمد الجواد إلى اللجنة الادارية المركزية مع التوصية بمعاقبتهم على ضوء ما هو مذكور أعلاه من الأسباب الموجبة.

وبالنظر للأسباب الوادرة في قرار لجنة التحقيق والمحاكمة التي إقتنعت اللجنة الأدارية المركزية بها، قررت بجلستها المنعقدة في ٨/ ٢/ ١٩٤٧ فصل الأعضاء السادة كامل قزانجي وقدري عبد الرحمن ووليم يوسف وعبد الحسين جواد الغالب وهاشم محمد الجواد من الحزب وفق المادة السادسة والثلاثين من النظام الداخلي.

* * *

وكان من الطبيعي أن يكون لهذا القرار صداه في أوساط الحزب - وقد كانت هناك بقايا من المتطرفين اليساريين من جهة، وكان هناك أثر باق للنفوذ اليساري المتطرف في أوساط اخرى من الحزب - كان من جملة ما تركه القرار من صدى تساؤل فرع البصرة عن الموضوع. وقد أجاب رئيس الحزب كامل الجادرجي في رسالة إلى رئيس فرع البصرة محمد السعدون عن هذا التساؤل قائلا «. . . ولنعد الآن إلى قضية «المنقذ» كامل قزانجي أني في الحقيقة لا أريد أن أنظر إلى هذا الحادث كما تراءى في ظاهره انه نتيجة إخلاص للحزب وأن هناك عددا كبيرا من الاعضاء هرعوا (لانقاذ) الحزب من (الورطة) التي وقع فيها عندما وجدوا أو لاح لهم،

أن الحزب أصبح في خطر داهم، ولكنا نتخذ مع هؤلاء (المنقذين) مسلكا آخر، فنحن على يقين أن في الحزب جماعة غير مكتفية بمنهجه الحاضر وإنما دخلت لتحمي به بدافع اعتقادها أنه أقوى الاحزاب التقدمية وأثبتها على تحمل الضربات كي تتخذه واسطة للعبور إلى دور آخر لا علاقة له بمنهج الحزب وهي تتحين الفرصة للقيام بحركة في داخل الحزب تستطيع فيها، كما تأمل، أن تتغلب على القيادة التي تريد المحافظة على المنهج والسير بالحزب سيرا يحقق الغاية التي وجد من اجلها وهي الوصول إلى الحكم عن طريق العمل الديمقراطي. هذه أمور ثابتة لدى قيادة الحزب المتعقبة لسير هؤلاء الاشخاص الذين أندسوا في الحزب لتحقيق غايات بعيدة عن غاية الحزب الأصلية. ونحن لا نعلم بالضبط ما إذا كان الاشخاص الذين وقعوا على نداء الانقاذ جميعهم على هذا النمط. فقد يكون فيه المخلص للحزب وقد يكون فيهم المخدوع ولكن التحقيق في هذا الأمر والتمييز بين المخلص وغير المخلص يحتاجان إلى بحث دقيق وترو، غير أن هنالك امورا شبه ثابتة لم تكن ثابتة بالتحقيق، وهي أن قسما ممن وقعوا على نداء الانقاذ كانوا قد أوعز إليهم أن يقرؤوا ما قرؤوه في مؤتمر الحزب من دون أن يكون لهم أي رأي فيه. أما رئيس (فرقة الانقاذ) السيد كامل قزانجي فالثابت عنه ان علاقته بالحزب الديمقراطي هي أقل بكثير من علاقته بحزب آخر يختلف منهجه وخطته عن هذا الحزب، والشيء الظاهر أنه كان يعمل في داخل الحزب لجهة أخرى أو بإيحاء منها، فهو بهذا الاعتبار غير مخلص للحزب. هذه لمحة من سيرته الحزبية أما وضعه الشخصي...».

وفي مذكرة معنونة إلى (معالي رئيس اللجنة الادارية المركزية لحزبنا الوطني الديمقراطي المحترم، نرجوا أن تتفضلوا برفع التقرير التالي إلى اللجنة الادارية). وتبدأ المذكرة (في الثالث من شهر نيسان اجتمعت لجنة التنظيم في الحزب تتكون من عشرة أعضاء يرأسها السيد قاسم حسن وتابعت في بيانات معالي الرئيس المنشورة في ٢٣/٣/١٩٤٧[١٠] في جريدة الحزب وقررت رفع النقاط التالية إلى اللجنة المركزية لمناقشتها ونشرها إن أمكن ونشر جواب عليها) وقد جاء في الفقرة الثالثة المعنونة (قضية الجناح التقدمي) ما يلي: «نحن نعتقد بأن البيانات التي اعطت هذا الجناح اهمية كبرى بذكره في بيانات عامة كان بالامكان حذفها ونشرها في نشرة حزبية وذلك منذ أن أقدم كامل قزانجي ومن طرد معه من الحزب على تسمية أنفسهم بالجناح التقدمي فنشروا النشرات وحاولوا ولا يزالون يحاولون الاتصال بفروع الحزب ومنظماته في داخل بغداد وخارجها. هذا وقد كنا نود ان تسمى الاشياء بأسمائها فيقال بأن جماعة قزانجي قد فعلت كذا وكذا ونحن نختلف وإياها في كذا، إذن لكان الأمر واضحا كل الوضوح غير ملتبس أبدا قابلا للنقاش، أما ما ورد في البيانات فملتبس بين (العناصر) او (الجناح) أو (الجماعة) الامر الذي يوحي - كما أوحى - بأننا نهاجم منظمات معينة ونتهمها بأن نشاطها تتراوح شدة المد والجزر فيه حسب التوتر السياسي الدولي.. وإن مقتها الذي لا

(١٠) سيأتي في الفقرة التالية الحديث عن البيانات المذورة.

هوادة فيه للاستعمار سوف يلين إلى حد بعيد عندما يزول أو يخف التوتر السياسي القائم بين الاتحاد السوفييتي وبريطانيا.

من المعلوم أن راديو موسكو لم يكن في الوجود وعلاقات الاتحاد السوفييتي مع الدول الاخرى لم تكن في الوجود، يوم كان التقدميون يدافعون عن مصالح الشعب العراقي وعن الحريات الديمقراطية التي كان نوري السعيد وامثاله من الفئة الرجعية يضطهدونها مر الاضطهاد، فاعلاننا بأننا نختلف عن هذه أو تلك الفئة أو الجماعة في نضالنا ضد الاستعمار بالمقياس الذي ذكر في البيانات فيه معنى الاضطهاد...».

٤- بيانات رئيس الحزب

أدلى رئيس الحزب كامل الجادرجي ببيانات مهمة في اجتماع ضم أعضاء لجنة التفتيش والرقابة العامة ولجنة التنظيم المركزية ولجنة الثقافة والمطبوعات ولجنة الصحافة والدعاية ولجنة شؤون العمال ولجنة التحقيق والمحاكمة ولجنة المكتبة، يوم ٢٢ آذار ١٩٤٧. وقد نشرت صوت الاهالي في اليوم التالي هذه البيانات التي استغرقت كل الصفحة الأولى وجزءا من الصفحة الرابعة. وقد جاء في هذه البيانات: «... ولكن قيادة الحزب قد جابهت مع ذلك معارضة لخطتها هذه تأتت من بعض الجهات الاخرى، كما تأتت من داخل حزبنا نفسه. ونحن نرجح أن لا نخوض في موضوع المعارضة التي أتت من بعض الاحزاب الاخرى وإن كانت لها عوامل كثيرة غير التي أعلنتها تلك الاحزاب وتظاهرت بها، فقد كان من خطتنا منذ تأليف حزبنا الا نتدخل في شؤون الاحزاب الأخرى، كما كنا نود أن لا يتدخل غيرنا في شؤون حزبنا الداخلية، ولكن النضوج السياسي في هذا البلد ليس مع الأسف الشديد بالدرجة التي تساعد على تفهم هذه الحقيقة التي بودنا أن يفهمها غيرنا كما فهمناها نحن، فليلتزموا بأبسط القواعد الحزبية كالتزامنا بها. أما المعارضة التي لقيناها من بعض أعضاء حزبنا فلم نكن لنضيق بها ذرعا، ولكننا كنا نود لو أنها استندت إلى مبادىء صحيحة تتكون بمقتضاها داخل الحزب أجنحة متعددة كما هو قائم في أحزاب الدول الديمقراطية. ولو كان الامر كذلك لعدته قيادة حزبنا بادرة حسنة في الحياة الحزبية. فالذي نعلمه أن الاجنحة المختلفة التي تتبلور داخل الاحزاب لا تتكون بصورة مصطنعة ولا تظهر للرأي العام على شكل كيان مستقل داخل الحزب، إنما تنشأ لما يعرف عن أعضائها من آراء متقاربة. وهي لا تتألف من أجل الخروج عن مبادىء الحزب ومنهجه ومقرراته، بل يبقى كل جناح متمسكا بمبادىء حزبه وبمنهجه ملتزما بتنفيذ قراراته وإن كانت له فيها آراء تختلف عن آراء قيادة الحزب. أما الخلاف بين أجنحة الحزب فلا يظهر إلا في طريقة تنفيذ منهجه. فهل أن الاشخاص الذين سموا أنفسهم (الجناح التقدمي للحزب الوطني الديمقراطي) يصح إعتبارهم جناحا بالمعنى الصحيح لهذا التعبير؟ إنني لا أعتقد ذلك فاسمحوا لي بأن أكاشفكم بحقائق مرة في هذا الشأن لعلمي بانه ليس ثمة ما يضر بالمصلحة العامة أكثر مما يضر بها التكتم

وتغطية الأمور، فاظهار الحقائق في نظري هو الطريق الوحيد للوصول إلى الغاية التي نسعى من أجلها فنحن لا نخشى بسط مثل هذه القضايا للرأي العام، كما يخشى ذلك غيرنا من بعض الاحزاب الاخرى.

يجب أن نعترف بأن العراق لا يزال حديث عهد بالمسائل السياسية، ولا سيما الشؤون الحزبية منها. فعندما إعتزمنا تأليف هذا الحزب كانت هناك دعاية واسعة النطاق بثّها بعض التقدميين، وهي أن من مصلحة الحركة الديمقراطية في العراق تأليف حزب واحد يضم جميع العناصر التقدمية، وقد كانت هذه الفكرة في الحقيقة أمنية كل تقدمي. غير أننا وجدنا أنفسنا على اختلاف واضح مع تلك العناصر التي كانت تبث الفكرة ولذلك رجحنا أن نستقل في عملنا فيكون منهجنا واضحا ليس فيه أي إلتباس وبعد ان تم تأليف الحزب على هذه الصورة أخذنا نوضح جليا لكل من أراد الانتماء إن حزبنا لا يعتبر نفسه حزبا إنتقاليا، وأنه لا يهدف إلى غير الغاية التي أوضحها في منهجه الصريح كما أنه لا ينوي تحقيق مبادئه إلا بالوسائط الديمقراطية، وإنه لا يتوصل إلى ذلك بالطرق الملتوية. ومع أنني كنت قد أوضحت ذلك شخصيا لكثير من الذين تقدموا بطلب الانتماء، فان هذا كما يظهر لم يمنع العناصر من أن تتسرب إلى الحزب، وهي غير مؤمنة بمنهجه، وإنما أرادت أن تتخذ من الحزب، واسطة لتحقيق ما لا يمت بصلة إلى المبادىء التي تضمنها منهج الحزب. فاختلافنا إذن مع مثل هذه العناصر ليس من نوع الخلافات التي تقع بين جناح من اجنحة الحزب الواحد، أو بين أجنحة الحزب وقيادته، وإنما هناك خلافات اساسية بيننا وبين هذه الجماعة فيما يتعلق بالقضايا الخارجية والداخلية» وفي موضع آخر من البيانات يشرح الجادرجي موضع الانسحاب من مجلس النواب وتخلّف ثلاثة من أعضاء الحزب عن ذلك وهم نواب البصرة وكيف استشيروا في هذا فأبدوا أسبابا شخصية تتطلب بقاءهم في المجلس... إلخ.

الفصل السادس

وزارة صالح جبر

١- معركة المعارضة الثانية

١- الوزارة الجديدة

في التاسع والعشرين من آذار ١٩٤٧ تألفت الوزارة الجديدة برئاسة صالح جبر، بعد أن مهد نوري السعيد في وزارته التي أجرت الانتخابات لمجيء هذه الوزارة. وكان من الطبيعي أن يقف الحزب الوطني الديمقراطي موقف المعارضة من هذه الوزارة منذ أول يوم تشكيلها، وقد كان اكثر من سبب لذلك، سواء في الانتخابات المزيفة التي جرت، أو في موقف رئيس الوزراء الجديد وبعض وزرائه في تلك الفترة، أو في غير ذلك من الأمور.

وبتاريخ ٣٠ آذار كتب حسين جميل مقالا في صوت الأهالي بعنوان (وزارة من وزارات الوضع الشاذ) قال فيه «أن هذه الوزارة لا تمثل آمال الناس ولا رأيهم فيما يواجههم من مشاكل سواء منها الداخلية أو ما يراد بالبلاد العربية من مشاريع وخطط رسمها النفوذ الاجنبي ومصالح الاستعمار الواسعة. .» كما بين مواقف صالح جبر في خدمة الرجعية والطبقة الحاكمة.

وبتاريخ ٣١ آذار نشرت الصحف (بيان مؤتمر الاحزاب العراقية) الذي بدأ بوصف حالة البلاد السياسية وتطور الوضع وكيفية مجيء وزارة أرشد العمري وما قامت به من إرهاب، ثم وصف لمجيء وزارة انتقالية غايتها إجراء انتخابات حرة، وكيف جرت الانتخابات بشكل غير حر وانسحاب حزبين من الوزارة (الوطني الديمقراطي والاحرار) وطالب البيان، باعتبار المجلس النيابي الجديد مجلسا غير شرعي وان الشعب في حل مما يقرره ويشرعه من معاهدات واتفاقيات وغيرها. وقد وقع البيان رؤساء الاحزاب الخمسة، وكانت صوت الاهالي قد أشارت إلى إنعقاد مؤتمر الاحزاب المذكورة قبل أسبوع من نشر البيان.

وفي عدد الاول من نيسان نشرت صوت الأهالي مقالا افتتاحيا بقلم كامل الجادرجي بعنوان (فشل. .) علق فيه الجادرجي على استقالة نوري السعيد وكتاب الاستقالة وما جاء فيه من أكاذيب لا سيما جريان الانتخابات.

وبينما استمرت صوت الأهالي في حملتها على المجلس والوزارة، أدلى رئيس الحزب كامل الجادرجي بحديث لجريدة الزمان حول الحياة الحزبية جاء فيه «قبل أن نجيب عن سؤالكم (ما هي الوسائل التي تعمل على ترسخ الحياة الحزبية في العراق) أرى أنه من الأجدر بنا أن نتساءل عن الوسائل التي تعمل على ترسيخ الحياة الديمقراطية في العراق، ذلك لان الحياة الديمقراطية دعامة أساسية لا يمكن أن تقوم بدونها إلا وهي الحياة البرلمانية الصحيحة. والحياة البرلمانية لا يمكن مزاولتها بدون الحياة الحزبية، والحياة الحزبية لا يمكن ممارستها بدون حرية النشر التي تستند إلى حرية الاعتقاد وحرية الكلام وحرية تأليف الجمعيات وحرية الاجتماعات وغير ذلك من الحريات الاساسية. ومتى تجزأت هذه الحريات إختل النظام الديمقراطي بصفة عامة وشُلّت كل حرية من الحريات الأخرى.

إن الحياة البرلمانية التي أخذناها بشكلها الحاضر من أوروبا، لم تنشأ بسهولة في تلك الاقطار، وإنما نشأت نتيجة صراع طويل بين الفئات الحاكمة والشعب.

وعندما أدخل هذا النظام - الديمقراطي - في العراق، لم تتطلب مزاولته نضالا عنيفا بين الفئة الحاكمة والشعب، لانه لم تكن لتتبلور في العراق في بداية تأسيسه فئة حاكمة بالمعنى المفهوم لدى الدول الأوروبية، أو بالمعنى المفهوم في العراق. إذ مرت فترة بين زوال الحكم العثماني وتكون فئة حاكمة في العراق، ولكن هذه الفئة أخذت تتكون شيئا فشيئا - بمعونة الاستعمار البريطاني - فأصبحت لها مصالح خاصة، كما أصبح لها اعوان غير قليلين، فكان من الطبيعي أن تحول دون كل ما من شأنه أن يؤدي إلى ضمان سيادة الشعب، لاجل أن تحافظ على الامتيازات التي حصلت عليها، فأخذت تكافح الحياة النيابية الصحيحة كما كافحت الاحزاب وحرية النشر وغيرها من الحريات التي تؤدي إلى إحلال نظام ديمقراطي يضمن سيادة الشعب. لذلك فان الاضطراب الذي نشاهده الان في الحالة السياسية ناشيء من الكفاح القائم بين هذه الفئة الحاكمة والشعب. وطبيعة هذا الكفاح سوف تتغير كلما أدركت الفئة الحاكمة هذه الحقيقة، وسلمت بحقوق الشعب التي لا بد أن ينالها إن عاجلا او آجلا، سواء كان ذلك بالطرق السلمية أو بغيرها من الطرق.

إنني أنظر إلى مستقبل الحياة الحزبية نظرة تفائل، وإن كانت الاحزاب تعاني - ولا تزال - مشاكل خطيرة، سواء أتت تلك الصعوبات والمشاكل من قبل الفئة الحاكمة وما يسندها، أو من داخل الاحزاب نفسها».

كما علقت صوت الأهالي على منهج الوزارة الذي نشر في الاسبوع الثاني من نيسان بمقال افتتاحي عنوانه: (منهج ذو جانبين، الدعاية وكبت الحريات). وقد كتب حسين جميل مقالا حول نفس الموضوع عنوانه (وزارة لم يتضمن منهجها طلب الجلاء بل تضمن إصدار قانون الطوارىء).

٢- المعاهدة العراقية التركية

بينما كان الحزب الوطني الديمقراطي وجريدته يهاجمان الوزارة بلا هوادة، كانت الوزارة من جانبها تعد العدة أولا لربط العراق بعجلة الاستعمار البريطاني من كل جانب، وتعد العدة ثانيا للقضاء على المعارضة المتمثلة بالصحف والاحزاب العلنية والسرية، وقد نضجت الخطة الثانية في الأشهر الأولى من عمر الوزارة فعطلت الجرائد وكوفحت الاحزاب والفئات السياسية وقدم زعماؤها للمحاكمة، وقد اتخذت الوزارة مقالات كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي حول المعاهدة العراقية التركية، الذريعة التي كانت تنتظرها لتقديمه للمحاكمة مع زكي عبد الوهاب المدير المسؤول للجريدة، ومنع الجريدة من الصدور بقرار من المحكمة باعتبارها (أداة جرمية). والواقع أن موضوع المعاهدة مع تركيا، والمعاهدة مع الأردن، لم يكن موضوعا جديدا. ولو تتبعنا أعداد صوت الأهالي لوجدنا أن الموضوع ظل مطروحا منذ أوائل عام ١٩٤٦. فقد نشرت الجريدة مقالا افتتاحيا بتاريخ ١٩٤٦/٣/٣٠ علقت فيه على المعاهدة البريطانية الاردنية التي كانت أرهاصا بالتكتلات الجديدة في الشرق العربي. وبتاريخ ١٩٤٦/٦/٣ كتب كامل الجادرجي مقالا بعنوان: (على أي أساس يجب أن تكون صداقتنا مع الأتراك!) وكان نوري السعيد قد عقد معاهدة مع الأتراك وهو خارج الحكم، وهذه المعاهدة التي تبنتها وزارة صالح جبر بعد ذلك بعام وحاكمت الجادرجي حولها. وبتاريخ ٧ أيار ١٩٤٧ صدر بيان الحزب حول المعاهدة العراقية الاردنية وقد تناول البيان ما تؤدي إليه هذه المعاهدة من نتائج تخص العراق وقال في الختام «فلهذه الأسباب يرى الحزب الوطني الديمقراطي في هذه المعاهدة خطرا على كيان الجامعة العربية، وعائقا لتحقيق الاماني الوطنية للشعب العراقي والامة العربية جمعاء، فهو يعارضها ويدعو الشعب إلى مقاومتها». أما بالنسبة للمعاهدة العراقية التركية فقد بدأ الجادرجي بمقاله الأول عنها في ٢٧ أيار ١٩٤٧ واختتم البحث بالمقال الرابع المنشور في ٣٠ أيار يقول في آخر فقرة منه: «أما وقد تقرر عرض هذه المعاهدة على البرلمان فاننا نرى أن ابرامها سوف يضر العراق كل الضرر وأن من واجباتنا القومية والوطنية وبدافع حرصنا على النظام الديمقراطي، أن ندعو كل وطني إلى رفض هذه المعاهدة، وإلى مقاومتها». ثم أصدر الحزب بيانه عن المعاهدة بتاريخ ٣ حزيران وقد دعا فيه «الامة بجميع هيئاتها ومنظماتها وأوساطها (إلى) معارضة هذه المعاهدة وإحباط مشروعها..» وبتاريخ ٨ حزيران ١٩٤٧ صدر آخر عدد من صوت الأهالي في عهد وزارة صالح جبر. وبتاريخ ٤٧/٦/١١ قدم كامل الجادرجي بوصفه رئيسا للحزب الوطني الديمقراطي احتجاجا عنونه إلى كل من رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب ورئيس الديوان الملكي ورئيس محكمة التمييز نبه فيه السلطات إلى خطر قيام حكم دكتاتوري في البلاد، واحتج على تصرفات الوزارة المنافية للقواعد الديمقراطية والمخالفة للاحكام الدستورية، وطالب بوقفها والعمل على تامين استقلال القضاء وتحقيق ضمانات كافية للحريات العامة. وعلى الاثر أدلى صالح جبر ببيانات في مجلس النواب رد فيها على أقوال

الجادرجي فأصدر رئيس الحزب بيانا نشر في بعض الصحف بتاريخ ١٩٤٧/٦/١٩ رد فيه بشدة على تصريحات رئيس الوزراء في المجلس، فقام وزير العدل جمال بابان بمهاجمة الجادرجي بشدة في جلسة مجلس النواب المعقودة بتاريخ ١٩٤٧/٦/٢٤ ولم تكن محاكمة الجادرجي قد بدأت بعد وإن كانت الدعوى - أو بالأحرى دعوتان - قد أقيمت وحجبت الجريدة عن الصدور.

٣- محاكمة الجادرجي

انعقدت الجلسة الاولى من المحاكمة في ١٩٤٧/٧/١ وقد بنيت الدعوى الاولى على أساس إصدار كراس تضمن مقالات كامل الجادرجي حول المعاهدة العراقية التركية، فاعتبر الكراس (مطبوعا) يجب أن تمنح الحكومة (إجازة) باصداره، كما أتهم الجادرجي بصفته صاحب مطبعة الاهالي بعدم استحصال إجازة بالطبع. واقتصرت الجلسة الأولى على تلاوة كتاب من وزارة الداخلية حول هذا الموضوع، وردّ الجادرجي على التهمة. وفي الجلسة الثانية المنعقدة في ١٩٤٧/٧/٥ ألقى حسين جميل دفاعه كمحامٍ للمتهم، وفي تلك الجلسة صدر قرار الحاكم بالافراج عن كامل الجادرجي بالنسبة للتهمتين معًا. وقد سارع الادعاء العام بتمييز قرار الافراج لدى المحكمة الكبرى التي نقضت القرار واعادت الاوراق لمحكمة الجزاء. وفي الوقت نفسه تحولت الدعوى إلى حاكم آخر أثار موضوع ملكية مطبعة الأهالي وقد جرت المحاكمة المجددة وأبراز الجادرجي وثيقة مصدقة رسميا عن تنازل عبد القادر اسماعيل عن ملكية مطبعة الأهالي له منذ ١٩٣٥. ولكن القرار صدر في ١٩٤٧/١١/١٨ بغلق مطبعة الأهالي وتغريم الجادرجي خمسة دنانير. وكان المقصود هو منع مطبعة الاهالي من العمل وقد تم هذ بقرار الحاكم - عبد الباقي المتولي -.

اما الدعوى الثانية الخاصة بمقالات الجادرجي عن المعاهدة، فقد بدأت، وقبل إجراء المحاكمة نفسها، بحجز جريدة صوت الأهالي عن الصدور. وفي ٧ تموز ١٩٤٧ أنعقدت الجلسة الاولى من المحاكمة، وكانت التهمة أن بعض العبارات التي وردت في المقال الثالث من مقالات المعاهدة العراقية التركية، وتلك العبارات تخص الحظر على الاكراد من اتفاق الحكومتين العراقية والتركية، مما يسبب (إثارة شعور الكراهية والبغضاء بين العرب والاكراد) كما يقول الاتهام الحكومي. وقد ناقش الجادرجي هذا الموضوع، وقال أن الغاية الحقيقية من الدعوى كبت صوت المعارضة. وفي نفس الوقت ميز الدفاع قرار الإحالة نفسه لدى المحكمة الكبرى فنقضت المحكمة المذكورة قرار الاحال وأعادت الأوراق لحاكم الجزاء. وفي ١٦ تموز اعيدت المحاكمة وقرر الحاكم تأليف لجنة من (خبراء) هم معروف جياووك وتوفيق السمعاني وسليم حسون وأنور شاؤول وعباس العزاوي ومحمود الملاح وشاكر غصيبة، لابداء رأيهم في المقال موضوع التهمة.

قرار الخبراء: - بناء على طلب محكمة الجزاء اجتمعنا نحن الموقعين أدناه ودققنا المقال

المنشور في الجريدة (صوت الأهالي) تحت عنوان (المعاهدة العراقية التركية) فاتضح لنا أنه بحث سياسي ينقسم إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول عرض ما سبق من مقدمات لعقد المعاهدة، والقسم الثاني الملابسات الشكلية للمفاوضات، والقسم الثالث يتضمن نقدا وتحليلا للمعاهدة. ومعلوم أن الرجال المعنيين بشؤون السياسة ولا سيما رجال الاحزاب ينتهزون الفرص لبيان وجهة نظرهم في الشؤون المحلية والدولية، وخاصة المعاهدات التي تثير الاهتمام. ولذلك فان ما نشر في جريدة صوت الأهالي، التي هي لسان الحزب الوطني الديمقراطي لا يخرج عن كونه تبيانا لرأي الحزب في المعاهدة. وإننا لا نرى في مضمون المقال المذكور أخبارا كاذبة أو تفرقة بين العناصر العراقية أو ما يضعف الحكومة، وإن تأثيره لدى الرأي العام لا يختلف عن تأثير أي مقال ينشر في الصحف، ونعني أن له موافقيه ومخالفيه، وكتب بالاتفاق في ٢٨/٧/١٩٤٧.

ثم ألقى حسين جميل دفاعه كمحامٍ للدفاع، فصدر قرار الحكم بتبرئة المتهمين كامل الجادرجي كاتب المقالات وزكي عبد الوهّاب المدير المسؤول لصوت الأهالي، وبالإفراج عن الجريدة. وقد استعدت إدارة الجريدة لاصدارها في أول آب ١٩٤٧، فسارعت الحكومة بطلب من المحكمة الكبرى إعادة حجز الجريدة بحجة أن القضية لا تزال في مرحلة التمييز فاستجابت المحكمة لذلك ومنعت الجريدة من الصدور. كما ان المحكمة الكبرى المذكورة نقضت قرار البراءة بصفتها التمييزية وأعادت الدعوى إلى حاكم الجزاء لاجراء المرافعة مجددا. وكان من الواضح ان الحكومة تبذل كل طريقة بما فيها ذلك التأثير على الحكام لعرقلة صدور جريدة صوت الاهالي. ولكن الحاكم - محمد محمود القشطيني - أصر على قرار البراءة واصدر قراره بذلك في ٣١/٨/١٩٤٧. ومرة ثانية سارعت الحكومة باسم تمييز أوراق الدعوى إلى حمل المحكمة الكبرى على إصدار قرار باستمرار حجز الجريدة، كما نقلت حاكم الجزاء القشطيني وعينت محله الحاكم عبد الباقي المتولي الذي أعاد النظر في الدعوى بتاريخ ١٧/١١/١٩٤٧ أي في نفس يوم نظره في الدعوى الأولى التي أشرنا إليها قبل هذا، وبعد أن اجل هذه الدعوى - الثانية - إلى يوم ٢٢ تشرين الثاني ثم إلى يوم ٢ كانون الاول أصدر قراره بتغريم المتهمين عشرة دنانير وتعطيل صوت الاهالي لمدة شهرين - دون أن يحسب حساب لمدة الحجز التي استمرت عدة اشهر.

٢- المؤتمر الثاني للحزب

١- مقدمات المؤتمر

كانت الحوادث التي أعقبت إنعقاد المؤتمر الأول قد أثرت تاثيرا عميقا في الحزب، فقد ظهر أن الأقلية الضئيلة التي عارضت الحزب في المؤتمر الاول فيما يتصل بالاشتراك في الحكم والانتخابات، ظهر أن تلك الاقلية الضئيلة ذات نفوذ في صفوف الحزب تجلى في استمرار

مهاجمة القيادة لاشتراكها في الحكم وفي الانتخابات. وقد كان من أثر ذلك كما رأينا أقدام كامل قزانجي وجماعته على اصدار (نداء الانقاذ) ونشره في الصحف المحلية تحدياً لقيادة الحزب الذي كانوا ينتمون إليه، ثم فصل هؤلاء واستقالة عدد من أنصارهم بعد ذلك أو فصلهم. وإلى جانب ذلك كان هناك الضغط الحكومي والارهاب الذي تعرض له الحزب وجريدته مما أدى إلى انسحاب عدد كبير من الاعضاء خوفا من الاضطهاد، ثم كان هناك حادث آخر ترك أثرا كبيرا في الحزب أيضا، وهو استقالة اثنين من اعضاء اللجنة المركزية، هما طلعة الشيباني وزكي عبد الوهاب، قبيل انعقاد المؤتمر، وبسبب مناقشات اللجنة الادارية المركزية حول فلسفة الحزب ومبادئه - وسوف نتناول هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل السابع التالي - وبذلك يكون المؤتمر الثاني قد حل موعده في جو مكهرب تماما. وقبل انعقاد المؤتمر سحب كل من الرئيس كامل الجادرجي وأعضاء اللجنة الادارية المركزية ترشيحهم لعضوية اللجنة واصروا على ذلك.

٢- المؤتمر

عقد المؤتمر الثاني للحزب جلسته الأولى يوم ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٧. وقد ألقى الرئيس خطابا قال فيه «حضرات السادة، افتتح مؤتمر الحزب الثاني مرحبا بحضراتكم نيابة عن اللجنة الادارية المركزية، ويؤسفني ان أطلعكم على أنه قد نشأت في الآونة الاخيرة أزمة في الحزب لم يكن منشؤها حديثا كما قد تراءى للبعض وإنما ترجع أصول هذه الازمة إلى ما ينوف على السنة، بل انها في الحقيقة تمتد إلى تكوين الحزب.

لقد ظهرت في المؤتمر السابق اتجاهات اعتبرناها خطيرة إذ كان من شأنها ان تؤدي حتما إلى انقسامات تهدد كيان الحزب. وقد تجلى خطر تلك الاتجاهات في حركات لم يكن منشؤها المعارضة النزيهة والاخلاص للحزب، وإنما كان منشؤها - كما أتضح للعيان - تيارات مبدئية متناقضة، الامر الذي يتعذر معه بقاء الحزب، بوجود تلك التيارات وأمثالها، وهذا ما دعاني إلى أن أفكر في الأمر تفكيرا جديا فرأيت أن أضع حدا لهذا التبلبل الفكري فجعلت وضع الحزب من هذه الناحية موضع بحث لدى اللجنة الادارية المركزية.

وقد تناقشنا في هذا الموضوع مدة طويلة وجدت على أثرها ظهور اتجاهات متباعدة، كما لاحظت أن الانسجام مفقود إلى درجة يتعذر معها استمراري على العمل ولذلك قدمت استقالتي من اللجنة الادارية المركزية، ومن رئاسة الحزب. وكنت اعتقد بأن هذه الأزمة ستنتهي بانتخاب لجنة إدارية جديدة يسودها الانسجام نتيجة لمؤتمركم هذا. ولكن إصرار نائب الرئيس معالي السيد محمد حديد على عدم الاضطلاع برياسة الحزب ورفض اللجنة الادارية المركزية قبول استقالتي، كل هذا إضطرني أن أقبل الاضطلاع برياسة الحزب إلى نتيجة المؤتمر، تفاديا لاستمرار الازمة. غير أننا فوجئنا على إثر ذلك باستقالة عضوين من اللجنة الادارية المركزية وهما السيدان زكي عبد الوهاب وطلعة الشيباني، ظهر على إثرها بعض اللغط وشتى

الاقاويل والتفسيرات بالإضافة إلى ما كانت اللجنة الادارية المركزية قد تعرضت له من الطعن والتهجم باعتبار ما نسب إليها من انها مسؤولة عن شلل الحزب، بينما كانت اكثرية اللجنة تعتبر المسؤول عن كل ذلك أسبابا جوهرية هي عدم استقرار الحزب وعدم توضيح اتجاهه وفقدان الاحترام لقيادته والتشكك فيها. ويرجع ذلك إلى وجود فئة في الحزب لا تتفق مع أكثرية اللجنة الادارية المركزية ومع من ينسجمون وإياها في الاتجاه والرأي، سواء فيما يجب أن يرمي إليه الحزب أو فيما يتخذه من مواقف إزاء الاحداث العارضة.

إن اللجنة الادارية المركزية لتشعر أن هذه الفئة اجسامها في الحزب في حين أن أرواحها في مواضع أخرى، تستوحي منها مواقفها، إن لم تكن تأتمر باوامرها. ومما لا شك فيه أن بقاء هذه الحالة في الحزب لا بد وأن تشله، ويحدث فيه الانشقاقات المتتالية فينشغل بالتنازعات الداخلية وما يعقبها من مخالفات ومحاكمات وعقوبات منصرفا عن الأمور الحيوية التي يجب أن يكون واجب الحزب الأول الاهتمام بها. ولقد أردنا أن نعالج هذه النقطة الحيوية وغيرها من المسائل الجوهرية فلم نوفق.

إن كل ما عرضته عليكم في كلمتي هذه دعا أكثرية اللجنة الادارية المركزية إلى ان تقرر عدم الاشتراك في الانتخابات وتسحب اسماءها من قائمة المرشحين فتفسح بذلك المجال أمام غيرها لتسلم قيادة الحزب».

وبعد أن ألقى سكرتير الحزب حسين جميل تقريره عن الفترة بين المؤتمرين جرت مناقشة عامة بين اعضاء المؤتمر، فطالب الاعضاء بتوضيح اكثر وبتلاوة نصوص استقالة الرئيس وعضوي اللجنة المركزية المستقيلين، وبيان ما تم في الللجنة الادارية المركزية حول تحديد نظرية الحزب. وقد أجاب محمد حديد قائلا[1]: إن مؤسسي الحزب كانوا قد تفاهموا على ان لا يكون الحزب شيوعيا وقد جابه الحزب المشكلة القائمة الآن وهي مشكلة تميزه عن الأحزاب والهيئات الأخرى وذلك منذ تأسيسه فمع أن منهاجه تقدمي إلا أن فيه غموضا جعل من الممكن أن تندس فيه العناصر التي لا تؤمن بالمنهج الا كشيء مؤقت وترمي إلى أكثر من ذلك. ولم نرد أن نعين موقفا من هؤلاء حينذاك على أمل أن يتقيدوا بالمنهج ونظام الحزب ولكن الحوادث اثبتت انهم بعيدون عن مثل هذا التقيد. ثم استمرت المناقشة حول نفس الموضوع، واقترح أحد الاعضاء تأجيل المؤتمر لحين حل مشكلة اللجة الادارية المركزية وانتخابها، وبعد نقاش طويل - وبعد أن أقر المؤتمر فصل كامل قزانجي وجماعته بالاكثرية المطلقة - تقرر تأجيل المؤتمر إلى ٢٦ شباط ١٩٤٨.

ومن تقرير محاسب الحزب عن مالية الحزب منذ تأسيسه حتى هذا المؤتمر (تشرين الثاني ١٩٤٧) ظهر أن ما دخل الحزب كان (٢٨٨٧) دينارا وما يقرب من نصف هذا المبلغ كان دينا من جريدة صوت الاهالي.

---

(١) وقائع المؤتمر هذه منقولة عن محضر جلسات المؤتمر الرسمية بصورة مختصرة.

وقد إنعقد المؤتمر بعد وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ كما سيأتي ذكره.

٣- معاهدات بورتسموث والوثبة

١- المعاهدة العراقية البريطانية

منذ بداية تأسيس الحكومة العراقية وإنتهاء الاحتلال البريطاني المباشر للعراق عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٥٨ كان موضوع العلاقات البريطانية العراقية موضوعا رئيساً في حياة العراقيين، وخلال هذه الاعوام الـ (٣٧) كان الصراع قائما بشكل أو آخر وبصورة مستمرة بين أرادة البريطانيين في ربط العراق بعجلتهم وبين أرادة الشعب العراقي في الحصول على الاستقلال في حياته العامة وسياسته الخارجية. ولا نعتقد ان البريطانيين كانوا يدركون يوما ما أن الشعب العراقي يستطيع ان يقطع الرابطة السياسية قطعا تاما، وكان نفس الاعتقاد موجودا حتى لدى رجال الحكم العراقيين ممن يمكن أن يوصفوا - مع بعض التحفظ - بالوطنية وكره الاستعمار، اما الجهات الوطنية الحقيقية فقد كانت تؤمن بالاستقلال التام وإمكان تحقيقه ولكنها كانت تعتقد بصعوبة الامر البالغة، ولذلك فقد كان نضالها ينصب في معظم الأحيان في مجرى مقاومة المعاهدات التي يعقدها الاستعمار البريطاني مع عملائه العراقيين الحاكمين، وكان من اثر هذا النضال ان عرقل عقد تلك المعاهدات أكثر من مرة. وقد استطاع البريطانيون باسلوب تزييف الانتخابات وأرهاب الجهات الوطنية ومطاردتها من عقد معاهدة ١٩٣٠ التي اعتبرت اكثر ثباتا من سابقاتها، وبموجبها حصل العراق على استقلاله الناقص وأنهي الانتداب ودخل العراق عصبة الامم. وعندما مرت بضع عشرة سنة واقترب موعد انتهاء تلك المعاهدة التي كان البريطانيون يعتبرونها ضمانا أساسيا لبقاء نفوذهم في العراق وبقاء قواعدهم العسكرية فيه، بدأ البريطانيون يبحثون عن طريقة تمديد هذه المعاهدة أو تبديلها بحيث يبقى جوهرها قائما. وكانت الصعوبة هي إمرار المعاهدة بشكل شرعي وبرغم معارضة الشعب - وقد تبدل تكوين المجتمع العراقي وزادت قوة المنظمات الشعبية زيادة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية.

وبالرغم من أن البريطانيين فشلوا في إمرار معاهدة صدقي - بيفن في مصر في ذلك الحين، إلا أنهم فكروا بالاسلوب نفسه في موضوع إمرار المعاهدة المماثلة في العراق، فقام نوري السعيد بإجراء انتخابات ١٩٤٧ ليضمن مجيء صالح جبر للحكم، ومن ثم تكليفه بمهمة القمع والارهاب المطلوبة لامرار المعاهدة.

٢- إجتماع في القصر

كان المسرح قد اعد سلفا، وبدأت المفاوضات في بريطانيا لعقد المعاهدة الجديدة، عندما دعي السياسيون إلى اجتماع في قصر الرحاب في ٢٨ كانون الأول ١٩٤٧، وكان المقصود بالسياسيين رجال الحكم التقليديين، وعلى أثر هذا الاجتماع أصدر الحزب بيانا بتاريخ ٣١

كانون الأول قال فيه: «إطلع الحزب الوطني الديمقراطي عن طريق الصحف المحلية والاذاعات الخارجية على عقد اجتماع في قصر الرحاب بدعوة من . . . ولما كان الحزب لم يتسن له إبداء رأيه في هذا الموضوع في الاجتماع المذكور لعدم دعوته إليه فإنه يرى من واجبه ان يبدي وجهة نظره في هذا الامر الخطير (تعديل المعاهدة). إن الحزب الوطني الديمقراطي مع اعتقاده بأن العلاقات القائمة بين العراق وبريطانيا لم تكن قد أقيمت على أساس إحترام العراق كدولة حرة مستقلة، وإن من الواجب إقامتها بما يضمن استقلال العراق وصيانة سيادته على أساس التعاقد بين الدول المتكافئة، يرى في الوقت ذاته أن فتح باب المفاوضات بصورة شاذة مع بريطانيا والاستمرار بها من قبل وزارة غير منبثقة عن إرادة الشعب وغير مستندة إلى مجلس نيابي يمثل الامة تمثيلا حقيقيا، عمل في غير صالح العراق. . .».

وقد صاحب هذا الجو التمهيدي الذي صاغته الحكومة نشر تصريحات لفاضل الجمالي وزير الخارجية في لندن، أثارت استياء الرأي العام العراقي، مما حدا بطلاب الحقوق إلى محاولة القيام بمظاهرة في ٦ كانون الثاني ١٩٤٨، فاتخذت السلطات اجراءات شديدة ضد الطلاب وأغلقت كلية الحقوق. وقد وجه الحزب الوطني الديمقراطي في ٧ كانون الثاني كتابا إلى وزير الداخلية تضمن احتجاجا شديدا حول إجراءات السلطة، وقد أجابت مديرية الدعاية العامة الحزب محاولة تبرير استخدام القوة ضد الطلاب وقد اجاب الحزب بكتاب ثان مؤرخ في ١١ كانون الثاني لتفنيد حجج الحكومة وفي نفس ذلك اليوم (١١/١/١٩٤٨) أصدرت الحكومة بيانا ذكرت فيه أن معاهدة ١٩٣٠ قد الغيت وأن رئيس الوزراء صالح جبر قد وقع بالأحرف الأولى المعاهدة الجديدة وفي ١٥ كانون الثاني أعلن عن توقيع المعاهدة الجديدة بصورة رسمية في ميناء بورتسموث، وعلى ذلك عرفت تلك المعاهدة تاريخيا بمعاهدة بورتسموث.

وعلى أثر نشر نصوص المعاهدة الجديدة في صحف بغداد يوم ١٦ كانون الثاني، أعلن طلاب المعاهد العالية الاضراب، وفي ١٨ كانون الثاني صدر بيان من الحزب الوطني الديمقراطي حول المعاهدة تضمن هجوما شديدا عليها ويختتم هجومه بدعوة «الشعب العراقي الكريم إلى إحباط هذا المشروع الاستعماري الجديد ومقاومته بكل ما أوتي من قوة» كما نشرت بيانات من الاحزاب والجهات الطلابية، وتصريحات لنواب وسياسيين هاجمت المعاهدة الجديدة. كما خرجت مظاهرات في الايام التالية اظهرت تحديا قويا للحكومة القائمة، وكانت أخطر تلك المظاهرات مظاهرة طلاب كلية الحقوق - وكلية الشريعة - يوم ٢٠ كانون الثاني سارت إلى شار الرشيد وأجبرت الشرطة على الانسحاب حتى وصلت إلى الجسر الثاني وكانت قوات مسلحة من الشرطة قد تجمعت هناك فأطلقت النيران على المتظاهرين وسقط قتلى وجرحى وإعتقل عدد كبير من الناس وتحولت شوارع بغداد إلى ساحة مطاردة للمارة من قبل قوات كبيرة من الشرطة المسلحة. وقد كانت حوادث ٢٠ كانون الثاني مثارا للسخط ولاحتجاجات شديدة من الاحزاب والهيئات كما إنبرت السلطات إلى إذاعة البيانات والتصريحات الحكومية وغلق الجرائد ومصادرتها. وفي نفس الوقت استمر الطلاب في

تجمعاتهم في اليوم التالي وأغلقت الاسواق، وعادت السلطة إلى إطلاق النار مرة أخرى في ذلك اليوم ١٩٤٨/١/٢١ على المتظاهرين فسقط قتلى وجرحى آخرون، وبذلك إمتد الاضطراب إلى جهات أخرى كالاطباء والمحامين وأساتذة الكليات والصحفيين وغيرهم. وقد قابلت الحكومة الأمر بشدة وفتحت أبواب المواقف والسجون، إلا أن خطورة الوضع كانت واضحة بصورة خاصة للوصي على العرش فدعا بصورة مستعجلة إلى عقد اجتماع للسياسين في البلاط الملكي حضره ممثلو الاحزاب أيضا.

٣- إجتماع البلاط

يقول كامل الجادرجي في بعض أوراق مخطوطة في ذلك الوقت واصفا اجتماع البلاط المذكور الذي عقد في الحادي والعشرين من كانون الثاني: «في الساعة الثالثة من بعد ظهر ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨ إتصل بي السيد معاون رئيس التشريفات في البلاط الملكي وقال ان سمو الامير يطلب حضوركم إلى البلاط وبعد برهة وجيزة ذهبت فوجدت الوزراء وبعض رجال السياسة ينتظرون في الغرف. وحوالي الساعة الرابعة دعينا لعقد إجتماع حضره الامير وكان الاجتماع مؤلفا من الوزراء الموجودين في العراق وهم السادة جمال بابان وكيل رئيس الوزراء وتوفيق النائب وزير الداخلية ويوسف غنيمة وزير المالية وضياء جعفر وزير الاشغال العامة والمواصلات وجميل عبد الوهاب وزير الشؤون الاجتماعية وتوفيق وهبي وزير المعارف وعبد الاله حافظ وزير التموين ومن رؤساء الوزارات السابقين الموجودين في العراق السادة جميل المدفعي وحكمة سليمان وحمدي الباجه جي وأرشد العمري ومن ممثلي الاحزاب القائمة ومن بعض أعضاء الجبهة الدستورية ومن بعض الاعيان والنواب فكنت ممثلا للحزب الوطني الديمقراطي وكان السيد محمد مهدي كبة يمثل حزب الاستقلال والسيد علي ممتاز يمثل حزب الاحرار وكان السادة نصرة الفارسي ورضا الشبيبي وجعفر حمندي يمثلون الجبهة البرلمانية وقد حضر من الاعيان السيد محمد الصدر والسيد داود الحيدري والسيد مصطفى العمري والسيد عبد المهدي وحضر النواب السيد نجيب الراوي كما حضر السيد مولود مخلص (والظن الغالب كان حضوره بصفته رئيسا سابقا لمجلس النواب) كما حضر الاجتماع رئيس مجلس النواب ونائب رئيس مجلس الاعيان. فافتتح الأمير الجلسة وقال: إني دعوتكم لحضور هذا الاجتماع للبحث في الوضع الذي تجابهه المملكة والذي اعتقد ان جميعكم تعرفون أهميته فأرجو أن يتكلم كل واحد منكم بصراحة تامة كما لو كان هذا الكلام يجري فيما بينكم لان الموقف يتطلب الصراحة كي نتوصل إلى نتيجة مرضية، والآن الكلام اولا إلى وكيل رئيس الوزراء ليشرح لكم الموقف وليدلي لكم بما عنده من معلومات. وبعد أن انهى الأمير كلامه استأذن وكيل رئيس الوزراء وبدأ حديثه عن نشوء الاضطرابات فقال: تعلمون حضراتكم أن هذه الاضطرابات التي اخذت شكلا مخلا بالامن قد نشأت من الاضراب الذي قام به طلاب كلية الحقوق ومن محاولتهم القيام بمظاهرة بصورة تخالف القانون، على إثر تصريح وزير الخارجية (فاضل

الجمالي) وقد نصحت الحكومة الطلاب أن يخلدوا إلى السكينة وينصرفوا إلى أعمالهم ووعدتهم باطلاق سراح الموقوفين وبالفعل نفذت وعدها ولكن الاضطرابات تجددت على إثر إعلان المعاهدة فقام الطلاب بمظاهرات عنيفة خلافا للنظام وخلافا للقانون. وكانت رغبة صاحب السمو أن لا تستعمل القوة ضد المتظاهرين وتنفيذا للأمر السامي أبلغت الحكومة الشرطة ان لا يستعملوا النار ولكن المتظاهرين هم الذين إعتدوا على الشرطة. ولو كانت الشرطة قد أطلقت النار لكنتم ترون عدد القتلى يصل إلى درجة كبيرة لأن كل طلقة بامكانها أن تقتل ثمانية أشخاص او أكثر بينما عدد الاصابات التي وقعت بين الأهالي لا يعد شيئا مذكورا بالنسبة للحوادث التي جرت. وقد تأكد لدى الحكومة أن الرصاص كان يتساقط على الشرطة من سطوح العمارات والمنازل بدليل أن الاصابات التي وقعت بين الشرطة كان قسم منها مصوبا من فوق ومن الثابت لدى الحكومة ان هذه الحركات لم تكن الا بتحريض من العناصر الهدامة والمفسدة التي أرادت ان تستغل الموقف فقامت بهذه الأعمال. ثم ختم كلامه بقوله: أود أن أبين لحضراتكم أن الحكومة مسيطرة على الموقف ولديها من القوة لقمع كل حركة من شأنها الاخلال بالأمن. وبعد أن أنهى وكيل رئيس الوزراء كلامه مباشرة وقبل أن يطلب أحد الكلام وجهت سؤالا إلى الأمير:

«أود أن أعلم ما إذا كنتم ترغبون بحصر الوضع الخطير الآني القائم في البلد والبحث في معالجته فقط أم عن السبب الذي نشات عنه الاضطرابات لان الذي أعتقده أن من الصعب تفريق الموضوعين».

أجاب الامير: لا شك أننا إجتمعنا الآن لبحث الموقف الراهن ولكن التطرق إلى السبب لا بد منه.

وعلى إثر ذلك طلبت الكلام فقلت: تعلمون أن الشعب العراقي بعد أن انتهت الحرب الماضية كان يتطلع إلى مستقبل يضمن له سيادته وحرياته السياسية بعد أن عانى ما عانى من المؤثرات الخارجية التي فرضتها عليه المعاهدات القديمة ومنها معاهدة ١٩٣٠. وهذا الشعور قد عم جميع طبقات الشعب فضلا عن الطبقة المثقفة التي اخذت تزداد سنة بعد أخرى فقد أصبحت هذه الطبقة الواعية لا ترضى بالسيادة المنقوصة لذلك كان الرأي العام العراقي يأمل ان يحصل على حقوقه في أقرب فرصة وكان يشعر بضرورة تغيير معاهدة ١٩٣٠ تغييرا جوهريا بحيث يصبح كسائر الشعوب الحرة. وفيما كان الراي العام العراقي يخالجه هذا الامل بالمستقبل إذا هذه الوزارة الحاضرة تفاجيء الناس بتأليف الوفد وترسله على جناح السرعة إلى لندن وإذا بعد بضعة أيام يعلن إبرام هذه المعاهدة التي خيبت آماله. فعم الاستياء بين جميع أفراد الشعب وأعلنت الاحزاب والهيئات الاخرى معارضتها لهذه المعاهدة. ومن الطبيعي أن يشعر طلاب المدارس العالية بهذا الشعور الوطني ويريدوا أن يستعملوا حقهم الدستوري بإظهار شعورهم بمظاهرة وإذا بالحكومة تمنعهم بالقوة وتستعمل معهم منتهى القوة وتريد منعهم عن إظهار شعورهم ثم تطلق عليهم الرصاص وبذلك تزهق أرواحاً بريئة وتنتهك حرمة معاهدهم

العلمية. هذه هي الأسباب التي جعلت الراي العام يستاء من اعمال الحكومة وتقع هذه الأزمة الخطيرة التي جعلت سموكم يهتم لها كل الاهتمام ويعقد هذا الاجتماع. فالحركة التي حدثت لم تكن حركة تلاميذ وليست هناك أياد هدامة ومفسدة حركتها كما ادعى وكيل رئيس الوزراء. وإنما هي تعكس حركة شعبية ظهرت بين صفوف الطلاب قبل غيرهم والسبب في ذلك ظاهر لان الحكومات المتعاقبة ضربت كل حركة شعبية منظمة وشلت الاحزاب وشددت الخناق على حرية الرأي وحرية الاجتماعات وحرية المظاهرات إلا في القضايا التي تسمح هي بها. فلم يكن بإمكان الشعب أن يعبر عن رأيه لأنه غير منظم، ومنظماته مبعثرة، فالأحزاب مراقبة من قبل الشرطة وأفرادها (أفراد الأحزاب) مطاردون وليس في إمكانها ان تقوم بأي نشاط حتى داخل العاصمة، فضلا عن خارجها. لذلك لم يكن بإمكان أية فئة أن تقوم بإظهار شعورها غير فئة الطلاب الذين لا تتمكن الحكومة من أن تمنع اتصالهم ببعضهم بالنظر لطبيعة وضعهم.

ولا أريد أن أطيل الكلام في هذا الاجتماع وأسرد الامثلة الكثيرة على الطرق التي تستعملها الحكومة في التضييق على الحريات الدستورية. فمثال واحد يكفي: تعلمون سموكم ان قانون المطبوعات الذي أراد أن يحمي الصحافة الحزبية اكثر من غيرها حظر تعطيل الجرائد الحزبية الا عن طريق المحاكم، ولكن هذا الامتياز للجرائد الحزبية اصبح نقمة عليها بدل أن تكون نعمة فأتى فخامة السيد أرشد العمري ببدعة لم يسبق لها مثيل فاحتال على القانون وابتدع طريقة حجز الجريدة الحزبية بمجرد إقامة الدعوى عليها باعتبارها اداة جرمية وهذه بادرة سيئة لم يسبق لها مثيل فبدل ان تستنكر الحكومات التي أعقبت وزارة أرشد العمري نهجت نفس المنهج وإن هذه الحكومة أساءت إلى القوانين من هذه الوجهة أكثر من غيرها فساقت أصحاب الجرائد الحزبية إلى المحاكم وعطلت جرائدهم وتدخلت بأمور القضاء وأفسدته إلى حد كبير لا لذنب سوى أن الجرائد استعملت حقها في إبداء الرأي في القضايا الخطيرة التي تهم البلاد وهي مستمرة على هذا العمل وقد عطلت جريدتين حزبيتين بجرة قلم وأقامت الدعوى على أصحابها واوقفتهم في الحال. إن هذه الاعمال المخالفة للقوانين جعلت الشعب يعتقد بأنه ليس بامكانه مزاولة حقوقه الدستورية»[٢]. وقال الجادرجي أن الحل الوحيد هو إلغاء المعاهدة وإنسحاب الوزارة كما قال أن الشعب لم يعد يثق بالوزارة القائمة وكل ما تصدره من بيانات لا يقيم الشعب له وزنا. كما تحدث في الاجتماع آخرون من بينهم رئيس حزب الاستقلال الذي أيد الجادرجي في ضرورة إنسحاب الوزارة من الحكم.

وقد أسفر الاجتماع المذكور عن صدور بيان من رئاسة التشريعات الملكية اتى على ذكر

---

(٢) وقف الأستاذ كامل الجادرجي عند هذا الحد في تدوين وقائع الاجتماع، والظاهر أنه لم تتح له فرصة في تلك الايام لاكمال الكتابة، والكلام التالي نقلناه عن حديث شفهي له مع تتبع ما نشر في جريدة صوت الاهالي بعد صدورها.

الاجتماع وجاء فيه: «وقد أجمعت آراؤهم - أي المجتمعين - على أنها - أي المعاهدة - لا تحقق أماني البلاد. . . وبهذا فان صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم يعد الشعب العراقي بانه سوف لا تبرم اية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وأمانيها الوطنية».

وفي اليوم التالي تم تشييع قتلى المظاهرات تشييعا حافلا. ونشرت جريدة صوت الاحرار تصريحا لرئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي طالب فيه باستقالة الوزارة ودعا إلى اليقظة. إلا أن الأمر لم ينته عند هذا الحد، فقد أذاع صالح جبر بيانا من لندن أصر فيه على إمرار المعاهدة، مما ادى إلى ردود فعل عنيفة في العراق فانهالت الاستنكارات من كل الانحاء ومن مختلف الفئات الاجتماعية وقامت مظاهرات جديدة ولكنها لم تلق مقاومة من السلطات وإن كانت محاولات تخريبية كثيرة قد بذلت خلال تلك الايام كان معظمها يتلبس الطائفية لغرض إضعاف الحركة الوطنية، واستخدمت مطبعة الحكومة في طبع عدد كبير من المناشير المغفلة التوقيع.

٤- يوم الوثبة

وصل صالح جبر يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨ عائدا من لندن، ومساء ذلك اليوم أذاع بيانا من دار الاذاعة اصر فيه على معاهدة بورتسموث، وأعقبه خروج الشرطة المسلحة إلى الشوارع. وفي اليوم التالي (٢٧ كانون الثاني) وقعت الاصطدامات الرئيسة مع المظاهرات الضخمة التي خرجت إلى الشوارع.

ويقول سجل أحداث الوثبة للحزب الوطني الديمقراطي «كان معالي كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي على اتصال دائم منذ الصباح مع مركز الحزب العام ومع السيد حسين جميل سكرتير الحزب الذي كان مشتركا إشتراكا فعليا في المظاهرات، ومع معالي السيد محمد حديد نائب رئيس الحزب الذي كان يقوم بمهمة خاصة أودعت إليه ومع هيئات شعبية أخرى لتلقي الأخبار وأبداء رأيه في بعض المواقف. وكان من جملة ما قام به أنه اتصل برئيس حزب الاستقلال وبعض الشخصيات البارزة في حزب الاحرار للتشاور معهم في الوضع القائم في البلد، كما انه كان على اتصال دائم مع معظم الشخصيات البارزة من رجال الحكم، وقد اقترح تأليف وفد من الاحزاب ومن الشخصيات البارزة لمقابلة سمو الامير بغية عرض الحالة القائمة في البلد على حقيقتها فلم يوفق في ذلك، ولكنه تمكن من إقناع السيد أرشد العمري بضرورة الذهاب إلى قصر الرحاب ومقابلة سمو الأمير بهذا الشأن. وقد علم مؤخرا أن السيد أرشد العمري الذي إقتنع بهذه الفكرة كان في الوقت نفسه على اتصال مع جماعة من الأعيان كانوا قد قرروا إيفاده إلى قصر الرحاب والإتصال بسماحة السيد محمد الصدر الذي كان في التشاور مع سمو الأمير منذ الصباح. .» وفي المساء إذيع بيان من الوصي باستقالة الوزارة.

الفصل السابع

فلسفة الحزب

١- الحزب الوطني الديمقراطي والاشتراكية

من الممكن الآن أن يحدد المرء مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي وإن يضعها ضمن إطارها الاشتراكي بكل سهولة. ولكن الحال لم تكن كذلك في بدء تكوين الحزب.

ومن الممكن أن يقال أن الحزب تكون على أساس الاشتراكية الديمقراطية بل من المكن أن يقال أن (جماعة الأهالي) الأولى تكونت على أساس من الاشتراكية، ولكن تحديد تلك الاشتراكية في أية حالة من تلك الحالات من الصعوبة بمكان. ولو عاد المرء إلى مفهوم الاشتراكية في مبادئ (شعبية)[1] لوجده يضطرب كثيرا بين الماركسية والمادية والنظريات الديمقراطية وحتى المثالية أيضا في بعض الأحيان.

ومما لا شك فيه أن الأمر تغير كثيرا عام ١٩٤٦ عندما تكون الحزب الوطني الديمقراطي، فقد كانت هناك حالة تتميز:

١ ـ بتحديد فلسفة الشيوعيين ومن ثم بشكل عكسي بتحديد الخلافات المبدئية بين التقدميين الآخرين وبين الشيوعيين.

٢ ـ استطاعت صوت الأهالي أن تشق لها طريقاً فكرياً متميزاً عن الطريق الفكري الشيوعي يعتمد على الديموقراطية كأساس، وعلى الاشتراكية بقدر ما تعطي من حلول اقتصادية واجتماعية لمشاكل العراق.

٣ ـ وأخيراً تتميّز بوجود أفكار اشتراكية وديمقراطية محددة لدى رئيس الحزب كامل الجادرجي كانت واضحة في كتاباته، وكان يختلف في أفكاره هذه عن بقية أعضاء قيادة الحزب، فكانت هناك اتجاهات أكثر يمينية مما كان يؤمن به، وكانت هناك اتجاهات أكثر يسارية ـ بقدر ما تقترب من الشيوعية ـ مما يؤمن به. وعلى كل حال كان الجادرجي قريباً من كل من محمد حديد وحسين جميل بالدرجة الأولى، ثم من زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني بالدرجة الثانية، من الناحية الفكرية.

---

(١) يراجع الفصل الأول ٥٦

إن هذه المميزات المحددة للحالة التي واجهها الحزب عند تكوينه لم تكن على كل حال عاملاً مساعداً لتحديد فلسفة الحزب، ولعل وجود العناصر اليمينية المتطرفة من جهة، ووجود العناصر اليسارية المتطرفة من الجهة الأخرى قد حال دون تحديد فلسفة الحزب.

ولا نريد هنا أن نبحث بشكل مفصل في اشتراكية الحزب، فالوقت الذي نتحدث عنه الآن (١٩٤٧) لم يكن الوقت الذي تحددت فيه تلك الاشتراكية. ونكتفي هنا بنقل فقرات من المذكرة التي قدّمها الجادرجي للجنة الإدارية المركزية في ذلك الوقت.

المذكرة

استهل الجادرجي مذكرته ـ المؤرخة في ١٥ آب ١٩٤٧ ـ بما يلي: «لقد دعتني إلى تقديم هذه المذكرة إلى اللجنة الإدارية المركزية أسباب كثيرة أهمها: أولاً ـ ان حزب الاتحاد الوطني ينوي حلّ نفسه بنفسه والاندماج بحزبنا كأفراد[٢]... أما السبب الثاني لتقديمي هذه المذكرة إليكم فهو شعوري بضرورة القيام بدعاية واسعة لتعريف حزبنا خارج العراق... والسبب الثالث ضرورة اعتناق حزبنا فلسفة معيّنة ثابتة يستند إليها عندما يضع خطة فعّالة تخرجه من جموده الحالي...». ويبدأ البحث في المذكرة في موضوع الأحزاب التقدمية الأخرى التي من المحتمل أن يدخل بعض أفرادها في الحزب الوطني الديموقراطي، كحزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب.

وفي الصفحة (١٢) من المذكرة يبدأ الجادرجي في شرح مفاهيمه عن فلسفة الحزب الوطني الديموقراطي وكيف يجب أن تحدد، ويشير إلى تشابه مفاهيم الأحزاب المنشورة ومدى إيمان بعض الأحزاب بتلك المناهج، ويرى ضرورة اعتناق الحزب الوطني الديموقراطي لمذهب تقدمي خاص به، وبعد ذلك يبيّن الجادرجي فوائد اعتناق الحزب للفلسفة الاشتراكية الديموقراطية، ثم يناقش الاعتراضات على إعلان هذه الفلسفة، ويشير إلى فلسفة حزب العمال البريطاني الاشتراكية الديموقراطية.

وفي القسم التالي تبحث المذكرة في الوضع العام الداخلي وعلاقة الإنكليز به، وتبحث موضوع الجبهة التقدمية والجبهة الوطنية.

وقبل أن نتناول مواضيع المذكرة بالتفصيل لا بدّ لنا من إلقاء نظرة على تاريخ هذه المذكرة، أي اعتناق الحزب لفلسفة معيّنة.

ما وراء المذكرة

من الواضح من تاريخ الحزب الوطني الديموقراطي، والذي أثبتنا صفحات هامة منه في الأقسام السابقة، ان المسألة الفكرية كانت عاملاً هاماً فيما مر به من أزمات، ولعل أهم تلك

---

(٢) نكتفي هنا بإيراد مقتبسات من المذكرة لأجل اتصال البحث، ويجد القارئ نص المذكرة في آخر الفصل.

الأزمات، أزمة قبول الأشخاص في الحزب، وهذا ما تناولنا طرفاً منه فيما سبق، وما سوف يجده القارئ من بحث حول الموضوع في المذكرة نفسها، وقد تبع ذلك أزمة بقاء الأشخاص في الحزب عندما يكونون في غير انسجام مع منهج الحزب وأهدافه المعلنة.

إن هذه الأزمة هي التي دعت بالدرجة الأولى رئيس الحزب إلى التفكير المتواصل في تحديد فلسفة الحزب لإمكان تصنيف أعضاء الحزب وبقاء من يؤمن حقيقة بفلسفة الحزب.

ومما لا شك فيه أن الخطوات الهامة قد اتخذت في فترة صيف ١٩٤٧، وانتهت بتقديم المذكرة ومناقشتها في اللجنة الإدارية المركزية، ومع الأسف فإن عاملين قد تعاونا على حرمان تاريخ الحزب من تقييم كامل لتلك الفترة، العامل الأول هو توقف جريدة صوت الأهالي عن الصدور خلال تلك الفترة، كما بيّنا سابقاً، والعامل الثاني فقدان معظم أوراق الحزب وسجلاته في حوادث المطاردة وغلق الحزب مرتين ومصادرة أوراقه. ومما نعرفه أن البحث في الموضوع لم يقتصر على محيط اللجنة الإدارية المركزية، فقد جرت مناقشة غير رسمية في أوساط الحزب حوله، وتكوّنت لجنة لدراسة موضوع تعريف الحزب في الخارج. وبين أيدينا تقرير سري قدمه قاسم حسن ـ وكان خارج اللجنة الإدارية في ذلك الحين ـ حول الموضوع جاء فيه فيما يهم موضوعنا:

«على أن إيمان حزبنا بالديموقراطية وبالأسلوب الديموقراطي في الكفاح وفي الإصلاح وترديد ذلك، لم يكن يكفي لإزالة العقبات أمام عمل الحزب، لما خالط الظروف التي مرّ بها الحزب من ملابسات ولما اعتار مدى نشاط الحزب وكيفيته من وهنات وتساهل فرض قسم منها فرضاً وكان القسم الآخر منها ناشئاً عن تردد في إعلان ما كان يجب إعلانه منذ البداية من تفسيرات صريحة واضحة لما نعنيه بالوطنية الديموقراطية والتقدم. فالفئات التي تحارب التقدم تشجعت على الاجتراء في تسمية كل عمل تقدمي (شيوعية) والشيوعيون تحايلوا في تسمية نشاطهم (ديموقراطية) و(تقدمية).. وفي وسط هذه الفوضى تضيع مفاهيم الديموقراطية والإصلاح وتظهر مفاهيم التطرف اليميني واليساري...». ثم يُطالب التقرير بتحديد فلسفة الحزب، ويقترح إعلان الاشتراكية الديموقراطية ـ والأهمية الثانية ـ فلسفة الحزب.

٢ ـ فلسفة الحزب في المذكرة

الاشتراكية الديموقراطية

يقول الجادرجي في مذكرته: «مما لا شك فيه أننا تقدميون، ولكن للتقدميين مفهوماً واسعاً يجمع الشيوعيين والاشتراكيين الديموقراطيين والراديكاليين والأحرار اليساريين والوطنيين الديموقراطيين وسائر مجندي الحركات الإصلاحية. ونحن نصرّح بكل مناسبة بأننا غير شيوعيين كما نصرّح دائماً بأننا ديموقراطيون مع العلم أن الديموقراطية ليست مذهباً بذاته

وإنما هي وسيلة لتحقيق الكثير من المذاهب (ما عدا الشيوعية والفاشية) وحتى الشيوعيين أصبحوا يتظاهرون بالدعوة إلى الديموقراطية ويجيزون استعمالها كواسطة لتحقيق مذهبهم. أما نحن فإننا لم نجرؤ حتى الآن أن نبيّن ما إذا كنا اشتراكيين ديموقراطيين أو راديكاليين أو أحراراً ـ يساريين أو أي صنف آخر من أصناف التقدمية، مع أنه كان يجب علينا منذ مدة طويلة أن نعيّن فلسفتنا بصراحة تامّة. فمنهاج حزبنا وإن كان صريحاً من الوجهة العملية (أي من ناحية التطبيق) إلاّ أن من الصعب على المرء أن يستخرج منه فلسفة معيّنة بالنظر إلى كون مناهج الأحزاب التقدمية الأخرى شبيهة به كل الشبه، بل إن منهاجي حزبي الأحرار والاستقلال لا يختلفان عنه أيضاً من حيث الجوهر، كما أسلفت في مستهل هذه المذكرة. . .».

ثم يقول في موضع تال: «لا بد أن يذكر حضراتكم أني قد جعلت هذه القضية ـ وهي ضرورة أن يعتنق الحزب مذهباً تقدمياً خاصاً ـ موضع بحث في اللجنة الإدارية المركزية غير مرة. وقد شرحت رأيي بإسهاب في هذا الموضوع. والذي أود إيضاحه هنا هو أننا لما كنا نؤمن إيماناً راسخاً بالديموقراطية، فنحن بطبيعة الحال لا نريد أن نحقق بالأساليب الثورية الاشتراكية التي نعتنقها جميعاً، إنما نسعى لتحقيقها بالأساليب الديموقراطية شيئاً فشيئاً، وبذلك تكون الفلسفة المطلوب من الحزب اعتناقها أقرب إلى الاشتراكية الديموقراطية من أي مذهب تقدمي آخر».

ثم يقوم الجادرجي في موضع تال من المذكرة: «وإني عندما أدعو الحزب إلى ضرورة اعتناق فلسفة ثابتة يستند إليها منهاجه لا أستهدف غير أن نعتنق فلسفة حزب العمال البريطاني الذي برهن على طبيعة تمثيله الشامل لمختلف الطبقات، وعلى مقدرته لحلّ المشاكل الداخلية باستناده إلى فلسفة بعيدة كل البعد عن التسرع والاستفزاز وإلى خطة عملية شاملة لتحقيق مبادئه. فهذا الحزب في الحقيقة ليس حزباً خاصاً بالعمال ـ وإن سمي بحزب العمال ـ إنما يمثّل مختلف طبقات الشعب فهو يضم المثقفين وأحرار الفكر والحرفيين وصغار الملاكين والفلاحين وغيرهم إلى جانب العمال، فأعضاء هذا الحزب على اختلاف طبقاتهم يعتنقون فلسفة واحدة هي الاشتراكية الديموقراطية التي تؤمن بالاشتراكية على أساس تأميم مرافق البلاد الحيوية وصناعاتها الجوهرية شيئاً فشيئاً وتوجيه الدولة للشؤون الاقتصادية وفق تصميم شامل، وتحسين أحوال جميع أفراد المجتمع عن طريق الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وتوسيع الحريات الديموقراطية وصيانة الحياة الحزبية ونظام الحكم البرلماني، وبالنتيجة تحقيق الاشتراكية بالطرق الديموقراطية من دون التقيد بالثورة في سبيل ذلك. . .». ويشير الجادرجي في موضع تال إلى معارضته لسياسة حزب العمال الخارجية وسياسة كل حزب يلتزم بتأييد الاستعمار حتى لو كان اشتراكياً ديموقراطياً ويقول: «ولذلك فنحن باعتناقنا للاشتراكية الديموقراطية لسنا مقيدين بتأييد سياسة الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية في العالم تأييداً مطلقاً من جميع النواحي رغم أن هذه الأحزاب هي أقرب إلينا من غيرها في فلسفتها».

الطرق الديموقراطية والثورة

وبالنسبة لموضوع الديموقراطية والثورة يقول الجادرجي في مذكرته: «. . . أود أن أتطرق إلى قضية طالما شغلت بال المفكرين في هذا البلد، وهي ما إذا كان يمكن تحقيق أهداف أي حزب بالطرق الديموقراطية ما دامت الفئة الحاكمة قد استولت على الحكم بطرق غير ديموقراطية وسلبت جميع الحقوق الدستورية المشروعة التي هي الكل بالكل في سبيل تحقيق النظام الديموقراطي، ذلك النظام الذي هو المعول عليه في تحقيق مبادئنا وفلسفتنا. إن هذه القضية وإن كانت غير غامضة كثيراً في نظري، ولكن أود شرحها كي أزيل كل التباس من نواحيها العديدة وخاصة بالنظر إلى التأويلات المختلفة غير الصحيحة التي فسّر بها بحثي حول (حق الثورة في سبيل الديموقراطية) في كرّاس (بعث الفاشية في العراق) الذي أصدرته في عام ١٩٤٦. فقد اعتبرني البعض ثورياً بطبيعة عملي فافترضوا كوني شيوعياً، واعتبرني البعض الآخر ـ وهم الرجعيون ـ داعياً إلى الثورة وقد زعموا أنها هدف من أهدافي الأساسية. فهذه النواحي التي أريد أن أتطرق إليها هنا هي جواز أو عدم جواز المضي في استعمال القوة ضد الفئة المستبدة التي حرمت الشعب من حقوقه الدستورية. وجواز أو عدم جواز المضي باستعمال تلك القوة في سبيل بلوغ الهدف الأصلي وهو تحقيق الاشتراكية. فنحن باعتناقنا الاشتراكية الديموقراطية نستهدف تحقيق الاشتراكية بالوسائل الديموقراطية فقط وذلك عندما تكون الوسائل متيسرة. أما إذا سدت بوجه الشعب جميع السبل الديموقراطية فلا بدّ آنذاك من اللجوء إلى استعمال القوة. ولكنني أرى أن مفعول القوة يجب أن يقف عند حده حينما تتحقق الديموقراطية أي حينما يسترد الشعب حقوقه الدستورية، فيجب أن لا نجوز استعمال القوة في سبيل تحقيق مبادئنا الأصلية، ولكننا نجوزه فقط عند سلب الحقوق الديموقراطية، وليست الغاية من استعمال القوة في تلك الحالة بنظري سوى استعادة هذه الحقوق، لا انتهاز تلك الفرصة للقيام بطفرة في سبيل تحقيق الاشتراكية. مع أنني لا أجهل كون مفعول كل ثورة لا يمكن ضبطه أو تحديده سلفاً، فالثورة على الظلم والطغيان لا بدّ أن تحدث انقلاباً اجتماعياً في حالة نجاحها، ولا بدّ أن يشجع هذا الانقلاب الاجتماعي طلب الشعب المزيد من تغيير نظامه الاجتماعي والاقتصادي. وإذا كان مفعول هذه المؤثرات لا يمكن تجاهله أو الوقوف أمامه بالمرة، غير أن القائمين باستعمال القوة في استرداد الحقوق الدستورية، يجب أن لا ينسوا هدفهم الأصلي رغم اضطرارهم إلى مراعاة الظروف والأحوال التي تسود المجتمع آنذاك عقيب نجاحهم في استرداد الحقوق الدستورية. . .».

٣ ـ مناقشة المذكرة

أهمية المناقشات

مما لا شك فيه أن أهمية مذكرة كامل الجادرجي تتركز في نصها وما فيه من مفاهيم سياسية وفكرية، أكثر مما تتركز في مناقشات أعضاء اللجنة الإدارية المركزية لها. إلاّ أن تلك

المناقشات التي جرت ضمن عدة جلسات طويلة بدأت يوم ٧/ ١٠/ ١٩٤٨، لها أهميتها من ناحية ثانية، فهي تلقي ضوءاً على تكوين قيادة الحزب في تلك الفترة، وموقف الأعضاء من الحزب ومن فلسفته ومن رئيسه.

وقد بدأ حسين جميل الحديث في الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٤٧ ومما قاله: «لا أقول إن منهاجنا اشتراكي ولكن فيه ميولاً اشتراكية» وكان رأيه عدم إعلان الاشتراكية كفلسفة للحزب حتى لا يلتزم الحزب بتطبيق أوسع مما جاء في منهجه. ثم أبدى زكي عبد الوهاب رأيه وهو أن الاشتراكية لا تنطبق على حاجات المجتمع العراقي لأنه مجتمع متأخر، والبحث في الاشتراكية موضوع سابق لأوانه. وضمن مناقشة مع زكي عبد الوهاب اقترح محمد حديد أن يستعاض عن إعلان الاشتراكية كفلسفة للحزب بإعلان ثلاثة مبادئ هي الاعتراف بالملكية والعمل بالأسلوب الدستوري البرلماني ومقاومة كل أنواع الدكتاتورية بما فيها الدكتاتورية الطبقية.

وفي الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٤٧ تحدث رجب علي الصفار فأيد رأي محمد حديد. ولما كان الحديث بدأ يدور حول قبول الأعضاء واختيارهم ووضع مميّزات للحزب وعلامات تمنع غير المؤمنين حقيقة بمنهج الحزب من دخوله، تشعب البحث في هذا المدار وبهذا الشأن فقد بيّن حسين جميل أنه يعتقد بأن إعلان الاشتراكية سوف يُبعد العناصر المعتدلة التي لا تفهم الاشتراكية ولا سيما خارج العاصمة.

وتحدث زكي عبد الوهاب فقال إنه يعتبر العدو الأول الإنكليز لا الطبقة الحاكمة، واستنتج محمد حديد من رأي زكي أنه يؤمن بالثورة كطريق وحيد للتخلص من الاستعمار. وفي الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٣/ ١٠/ ١٩٤٧ ردّ زكي عبد الوهاب على حسين جميل الذي تحدّث عن تسرب أعضاء لا ينسجمون مع مبادئ الحزب فقال إن حسين جميل نفسه هو المسؤول عن ذلك، وجواباً على محمد حديد قال إنه يتفق مع رأي رئيس الحزب في الأخذ بالوسائل الديموقراطية إلاّ إذا سدت بوجه الشعب جميع السبل الديموقراطية، ولكن تحقيق الحياة الدستورية مع وجود النفوذ الإنكليزي أمر مستحيل.

وفي الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٤/ ١٠/ ١٩٤٧ قال ناظم حميد إنه معجب بمذكرة رئيس الحزب ومدحها وقال إنه لا يوافق على إعلان الاشتراكية كمبدأ للحزب لأن ذلك يخالف منهج الحزب الموضوع ويخالف مصلحة الحزب، وعن مشكلة الأعضاء غير المنسجمين يقترح شرح المنهج على ضوء الاشتراكية الديموقراطية. وقال طلعت الشيباني إن مشكلة المجتمع العراقي هي مشكلة الديموقراطية، وإن من جملة حقوق الشعب (الديموقراطية) الدفاع عن نفسه بالوسائل البرلمانية وغيرها.

وفي الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٤٧ كان من جملة المتحدثين محمد حديد فأشار إلى غلق حزبي الاتحاد الوطني والشعب وزوال موضوع اندماج الحزبين أو أحدهما في الحزب

الوطني الديموقراطي، وقال أما بشأن قادتهما فإنه يرى عدم قبولهم لما لهم من نظرات ماركسية واضحة أما القواعد فيجب أن يدقق بعمق في كل طلب يقدم للحزب للانتماء. كما كان من جملة المتكلمين حسين جميل فطالب بعدم التشدد في قبول الأعضاء الشباب لأنهم قد يغيّرون آراءهم وربما أدى عدم قبولهم إلى الارتماء في أحضان الحزب الشيوعي، وجواباً عن سؤال من الرئيس قال حسين جميل إنه يعتبر فلسفة الحزب هي الاشتراكية الديموقراطية ولكن المنهج لم يأخذ بها بصورة مطلقة.

وفي الجلسة السادسة المنعقدة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٧ ناقش حسين جميل تقريراً كان قد قدمه طلعت الشيباني ورد عليه طلعت وأثناء المناقشة علّق جميل قائلاً إنه يريد أن يضع استثناء في موضوع البحث في أمر الفئة الحاكمة فهناك أفراد من تلك الفئة يتصفون بالنظافة يمكن أن يتعاون الحزب معهم في أعمال معيّنة أو في أوقات معيّنة، وتكلم محمد حديد عن موضوع التعاون مع الحزبين الباقيين أي الأحرار والاستقلال.

وفي الجلسة السابعة التي انعقدت بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٤٧ تكلم حسين جميل عن موضوع التعاون مع الأحزاب القائمة ـ الاستقلال والأحرار ـ فانتقد حزب الاستقلال، كما فعل محمد حديد في الجلسة السابقة، وقال عن حزب الأحرار إنه بضعة أشخاص فقط. وجرى نقاش حول تقرير التعاون مع الحزبين في كل قضية على حدة وهل يكون لرئيس الحزب الحق في التباحث مباشرة باسم الحزب ثم عرض الأمر على اللجنة الإدارية المركزية أو صدور قرار ابتدائي من اللجنة قبل قيام الرئيس بالمباحثات.

وانتقل الحديث في هذه الجلسة إلى الموقف من السلطات والجهات المختصة وفرق حسين جميل بين الإنكليز المحليين وبين الحكومة البريطانية وحزب العمال، وتحدث عن الموقف من الوزارة وقال إنها لا تمثل الشعب وستبقى الوزارات لا تمثّل الشعب إلى فترة طويلة، وقال إن الفئة الحاكمة تنقسم إلى قسمين قسم ملوّث وقسم نظيف. وتكلم محمد حديد في جملة المتكلمين فطالب بتحديد موقف الحزب من الماركسية ومحاربة النفوذ البريطاني في العراق من دون إثارة عداء الإنكليز ضد الأحزاب اليسارية. وقال بعد ذلك إنه يحبذ أن يعلن الحزب تأييده للاشتراكية الديموقراطية وعدائه للأنظمة الرأسمالية والدكتاتورية بما فيها النظام السوفييتي. وأيده رجب الصفار واعترض حسين جميل قائلاً إن إعلان رأي الحزب في معارضة النظام السوفييتي سوف يقوي المعسكر الاستعماري وقال محمد حديد أخيراً إن على الحزب أن يعلن شجبه ومعارضته لقيام معسكرين أو أية تكتلات في العالم خارج الأمم المتحدة.

وفي الجلسة الثامنة التي انعقدت بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٤٧ تحدث زكي عبد الوهاب عن موضوع تحديد موقف الحزب من مختلف الجهات وهاجم الإنكليز وقال إن التزام الحزب بالسعي إلى تحقيق أهدافه بالوسائل الديموقراطية ـ كما نصّ المنهج ـ يجب أن لا يمنعه من اتخاذ

مختلف الأساليب المتيسرة للخلاص من النفوذ البريطاني وعارض تقسيم الإنكليز إلى قسمين المحليين والحكومة الإنكليزية وحزب العمال، وقال إن الحزب يجب أن يتخذ موقف التعقل والحكمة في الميدان الدولي فلا يعلن تفضيله للاشتراكية الديموقراطية على النظام السوفييتي. وتكلم طلعت الشيباني فكان مجمل آرائه متفقاً مع مجمل آراء زكي عبد الوهاب.

وفي الجلسة التاسعة المنعقدة بتاريخ ١٩٤٧/١١/١ تكلم رئيس الحزب طوال الجلسة ملخصاً ما دار من مناقشات وموضحاً رأيه فيها. وقد بدأ حديثه بتوضيح مفهومه للاشتراكية الديموقراطية فقال إنها: «تهدف أول ما تهدف إلى تحقيق مجتمع ديموقراطي فيه الضمانات الكافية لجميع الأفراد على السواء لإنماء مواهبهم وتسخيرها لخدمة المجتمع على قاعدة التعاون وعدم العبث بالحريات العامة وحرية الفرد. ومن هنا نشأت فكرة الحد من عبث فئات معيّنة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، أي انه بسبب هذه الضرورة سمي وقف هذا العبث عملاً اشتراكياً. وطبيعي ألاّ يأخذ ذلك قالباً معيّناً في كل مجتمع. ففي المجتمعات الرأسمالية يكون واجب الاشتراكية الديموقراطية أكثر خطورة وإرهاقاً منه في مجتمعات أقل تطوراً منها، ولو أننا أخذنا هذا المقياس أساساً لنظرتنا إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لوجدنا أنه يتضمن جميع المطالب الوطنية التي يفكر فيها المثقف في مجتمعنا». ومن رأي الجادرجي أن طبيعة الاشتراكية الديموقراطية أن يؤخذ منها شيء بعد شيء. ولذلك فإن عدم احتواء المنهج على كلمة الاشتراكية الديموقراطية شيء طبيعي ولا صحة لما قال البعض من أن عدم أخذ المنهج بكل الاشتراكية الديموقراطية يجعله غير أهل لتمثيلها، ولكنه يجب أن لا يترك عرضة لكل تفسير بل يجب أن يحدد إطار هذا التفسير بإعلان فلسفة الحزب، ومن ثم قطع الطريق أمام المندسين. واقترح أن تعطى لرئيس الحزب صلاحية توضيح أن فلسفة الحزب هي الاشتراكية الديموقراطية في المناسبات الملائمة وفي المواضيع التي يختارها وقال إنه لا حاجة إلى الإعلان الرسمي الآني عن فلسفة الحزب. وقال في ختام كلامه: «وبالنظر إلى ما قدمته من إيضاحات أرجو أن تعيد لجنتكم المحترمة النظر في أهم قضية كانت موضع بحث سواء في مذكرتي أو في المذاكرات التي دارت بشأنها، وهي قضية ضرورة إيجاد فلسفة معيّنة ثابتة للحزب. وقد توصلت إلى أن أصلح فلسفة يمكن أن يعتنقها الحزب هي (الاشتراكية الديموقراطية) وأنها خير طابع يميّز الحزب عن الشيوعيين والأحزاب والهيئات الأخرى. وقد أبدى السادة محمد حديد وحسين جميل وناظم حميد ورجب علي الصفار رأيهم في هذا الموضوع. فهم، على ما يظهر، متفقون على أن منهاج الحزب يهتدى بهديه. وهم متفقون أيضاً، حسب ما فهمته من بياناتهم السابقة، بأن الحزب بحاجة إلى طابع خاص يميزه عن الأحزاب والهيئات الأخرى عدا الطابع الوطني الذي يتمثل بمكافحة الاستعمار البريطاني، ذلك الطابع الذي أصرّ السيدان زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني أن يكون أهم ميزة للحزب، على ما فهمت، بدون حاجة إلى ميزة ظاهرة أخرى. أقول أرجو إعادة النظر في هذه القضية الخطيرة ولا سيما بعد أن أوضحت رأيي

لحضراتكم مؤخراً من أني لم أقصد بهذا الإعلان أن يكون بياناً رسمياً يصدر في يوم معيّن وإنما بعد أن تسمح لجنتكم المحترمة بأن حزبنا يمتاز فعلاً بطابعه الاشتراكي الديموقراطي فتعطى لرئيس الحزب الصلاحية لأن يعلن أو يصرح بذلك بمناسبات متعددة في الوقت الذي يراه مناسباً. وقد يكون ـ كما قلت ـ هذا الإعلان أو التصريح في بداية الأمر خارج العراق قبل أن يكون في داخل العراق، حسب ما يتطلبه الظرف والمصلحة الحزبية. أما إذا بقي أمر الحزب على ما هو عليه بدون معالجة جدية أساسية وأهمها فصله عن الشيوعيين فصلاً حاسماً، فسوف لا يعيش هذا الحزب أكثر من مدة، قد تكون قصيرة وقد تكون غير قصيرة، يتبع مداها ملابسات الحالة المرضية التي تنتاب الحزب، ولكن النهاية محتّمة لا محالة بنظري، مع الأسف الشديد. ومهما يكن من أمر فإني أشكركم جميعاً على اهتمامكم بهذه المذكرة وعلى طول أناتكم في المناقشة، وعلى الصراحة التي أبديت في هذه المناقشة والتي قد يكون أثرها كبيراً في تاريخ الحياة الحزبية الناشئة في العراق، لأنها محاولة جريئة لهيئة سياسية أرادت أن تعرف بعضها بعضاً معرفة تامّة قبل أن تقدم على معالجة حالة مرضية خطيرة بالنسبة للحياة الحزبية الناشئة في بلادنا. أما الفائدة الشخصية التي حصلت عليها من هذه المناقشات فهي ثمينة جداً».

وفي الجلسة العاشرة المنعقدة بتاريخ ٥/ ١١/ ١٩٤٧ ابتدأ الكلام زكي عبد الوهاب سائلاً «هل أن الهيئة المؤسسة للحزب كانت قد تفاهمت عندما وضعت منهج الحزب على أن المنهج يهتدي بهدي الفلسفة الاشتراكية الديموقراطية؟» فأجاب الرئيس بأن بحثاً في هذا الموضوع لم يجرِ ولكن ما يذكره هو أن الذين وضعوا المنهج «كانوا على اعتقاد بأنهم يهتدون بهدي الفلسفة الاشتراكية الديموقراطية عند وضعهم المنهج». وقال محمد حديد «أضيف إلى ما قاله الرئيس بأن الهيئة المؤسسة كانت قد اتفقت بصورة صريحة على أن الحزب سوف لا يكون حزباً شيوعياً». وبعد مناقشة قصيرة أعلن الرئيس رفض اللجنة لإعلان الاشتراكية الديموقراطية فلسفة للحزب، وهنا طرحت أسئلة على أعضاء الحزب هي: أولاً هل يؤمن الحزب بتحقيق أهدافه بالطرق البرلمانية؟ فأيد الحاضرون ذلك، ثم طرح سؤال ثان هو: هل يؤمن الحزب بالحريات الديموقراطية بصورة مطلقة للجميع؟ فأجاب الحاضرون بالإيجاب، وطرح السؤال الثالث وهو: هل يقاوم الحزب الدكتاتوريات بجميع أنواعها حتى دكتاتورية الطبقة العاملة؟ فأجاب الحاضرون[٣] بالإيجاب، وكان السؤال الرابع هو: هل يعمل الحزب على أساس الكفاح الطبقي؟ فأجاب الحاضرون بالنفي. ثم طرحت أسئلة أخرى لم يظهر حولها اتفاق واضح ومنها قواعد القبول في الحزب. ثم أعلن الرئيس انتهاء الجلسة واختتام المناقشات حول المذكرة.

---

(٣) في هذه الجلسة، وفي الجلسات الأخيرة، كان الحاضرون هم كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وناظم حميد وزكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني.

الاستقالات

على اثر المناقشات المذكورة قدّم رئيس الحزب الاستقالة التالية:

بغداد في ٦ تشرين الثاني ١٩٤٧

حضرات أعضاء اللجنة الإدارية المركزية للحزب الوطني الديموقراطي المحترمين

لقد تبينّ لي بنتيجة المذاكرات التي جرت في لجنتكم المحترمة حول المذكرة التي قدّمتها لحضراتكم، أن هناك خلافاً في أوجه النظر، ولا سيما في قضية اعتبرتها خطيرة، هي ضرورة اعتناق الحزب مذهباً خاصاً يتميّز به عن سائر الأحزاب والهيئات السياسية، فلذلك أتقدم وأنا آسف كل الأسف، باستقالتي من عضوية اللجنة الإدارية المركزية وبالنتيجة من رئاسة الحزب، متمنياً لحضراتكم التوفيق وراجياً التفضل بقبول احتراماتي الخالصة.

كامل الجادرجي

وقد أثارت هذه الاستقالة ضجة في صفوف اللجنة الإدارية المركزية، وقد اجتمع أعضاء اللجنة وقرروا عدم قبول الاستقالة، ومن ثم وجّه نائب الرئيس الكتاب التالي:

الحزب الوطني الديموقراطي — العدد

المركز العام — التاريخ: ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٧

معالي الأستاذ السيد كامل الجادرجي المحترم

رئيس الحزب الوطني الديموقراطي

اطلعت اللجنة الإدارية المركزية على كتابكم المؤرخ في ٦ تشرين الثاني ١٩٤٧ الذي تضمن استقالتكم من عضوية اللجنة الإدارية المركزية وبالتالي من رئاسة الحزب، ومع أن اللجنة تُقدر الموقف الذي نشأ عن بحث النظرية التي يجب أن يعتنقها الحزب مما يميّزه عن الأحزاب الأخرى ومذكرة معاليكم بهذا الشأن، فإنها وجدت أن استقالتكم من الخطورة بحيث سيكون لها أسوأ الأثر على كيان الحزب ومستقبله، ولهذا فإن اللجنة الإدارية المركزية قررت عدم قبول هذه الاستقالة، راجين من معاليكم إعادة النظر في هذا الأمر، وكلها أمل بقبولكم رجاءها هذا. ولمعاليكم فائق الاحترام.

محمد حديد

نائب الرئيس

وقد أجاب الجادرجي على هذا الكتاب بالرد التالي:

بغداد في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٧

حضرات أعضاء اللجنة الإدارية المركزية المحترمين

الحزب الوطني الديموقراطي

بواسطة نائب الرئيس معالي السيد محمد حديد المحترم

جواباً عن كتابكم المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٧ الذي طلبتم إليّ فيه أن أعيد النظر

في استقالتي من عضوية اللجنة الإدارية المركزية ومن رئاسة الحزب. لقد فكرت ملياً في الوضع الناشئ بسبب استقالتي، فلم أجد من حيث الأساس ما يدعوني إلى إعادة النظر في هذه القضية، لأن العمل الذي قمت به كان صحيحاً إذ إنه جاء نتيجة محتمة للنقاش الذي جرى في لجنتكم المحترمة حول نقاط جوهرية من مذكرتي، الأمر الذي كان موضع اعتبار في كتابكم المشار إليه. غير أن اعتقادكم بأن: لاستقالتي من الخطورة ما سيكون له أسوأ الأثر على كيان الحزب ومستقبله ـ ذلك الاعتقاد الذي لا أتفق وحضراتكم على صحة استنتاجه، والذي لم أتمكن مع الأسف من حملكم على تغييره رغم ما بذلته من جهود ـ يُضاف إلى ذلك إصرار نائب الرئيس معالي السيد محمد حديد على عدم الاضطلاع بمسؤولية رئاسة الحزب حتى إلى نتيجة الانتخابات التي ستجري قريباً في المؤتمر القادم، وما بلغني أيضاً بصفة أكيدة أن لجنتكم المحترمة لا ترغب في انتخاب رئيس جديد خلال هذه المدة عند بقاء معالي السيد محمد حديد على إصراره، كل ذلك اضطرني، تفادياً لأزمة لا بدّ من وقوعها فيما لو بقي الوضع على حاله، أن أتقبل الاضطلاع بشؤون رئاسة الحزب لتدوير أموره الاعتيادية حتى يفرغ المؤتمر من انتخاب لجنة جديدة، أرجو أن يسودها الوفاق والوئام.

وإني لأنتهز هذه الفرصة لأعبر عن شكري وامتناني لحضراتكم على الاهتمام الذي أبديتموه نحو شخصي.

وتفضلوا بقبول احتراماتي الخالصة.

كامل الجادرجي

وعلى اثر ذلك قدّم طلعت الشيباني استقالته بتاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٤٧ من الحزب واللجنة الإدارية المركزية وقال إنه كان قد أعدها قبل ذلك ولكنه تأخر في تقديمها (انتظاراً لسحب استقالة معالي الرئيس وخشية من أن تؤدي استقالتي قبل ذلك إلى إحداث أثر سيئ ـ ولو بصروة بسيطة ـ في الحياة الحزبية بصورة عامة). وقد ذكر أن سبب استقالته هو أن (أكثرية اللجنة الإدارية المركزية تتفق في أشياء كثيرة) ثم فصل هذه الأشياء بأنها إغفال الاستعمار البريطاني في القضية الوطنية ومناوشته مناوشة شكلية أولاً والأخذ بالنظرية الاشتراكية الديموقراطية ثانياً وقد وصف النظرية المذكورة بأنها من قبيل (الترف الفكري المقصود به صرف الشعب عن مشاكله الكبرى). . . إلخ.

وبنفس التاريخ قدَّم زكي عبد الوهاب استقالته من الحزب واللجنة الإدارية المركزية ومع أن هذه الاستقالة أطول من استقالة طلعت إلاَّ أنها بنيت على الأساس نفسه وهو (الخلاف الواسع بيني وبين أكثرية أعضاء اللجنة الإدارية المركزية. . .) كما يقول زكي عبد الوهاب في استقالته.

وقد رأت اللجنة الإدارية المركزية تأخير البت في الاستقالتين إلى ما بعد المؤتمر الثاني للحزب إلاَّ أن زكي وطلعت أصرا على استقالتهما ولم يحضرا المؤتمر، وقد قبلت استقالتهما بعد انعقاد المؤتمر وتأجيله.

ملحق

مذكرة رئيس الحزب
عن الاشتراكية الديموقراطية

سري للغاية

المركز العام للحزب الوطني الديموقراطي
بغداد في ١٥ آب ١٩٤٧
حضرات أعضاء اللجنة الإدارية المركزية المحترمين

لقد دعتني إلى تقديم هذه المذكرة إلى اللجنة الإدارية المركزية أسباب كثيرة أهمها: أولاً - ما أشيع مؤخراً من أن حزب الاتحاد الوطني ينوي حلّ نفسه بنفسه والاندماج بحزبنا كأفراد، وهذا ما لمسته شخصياً من محادثتين جرتا لي مع السيد عبدالله مسعود أحد أعضاء اللجنة السياسية للحزب المشار إليه، وقد كان صريحاً في حديثه بهذا الشأن ولكنه قال إنه يعبّر عن رأيه الشخصي لا عن رأي اللجنة الإدارية المركزية للحزب. وقد اطلعت هيئتكم المحترمة على هاتين المحادثتين وعلى محادثة تمهيدية جرت لي مع السيد عبد الفتاح إبراهيم رئيس اللجنة السياسية للحزب المشار إليه. غير أن ذلك الحديث كان أقل صراحة من حديث السيد عبد الله مسعود. وكنت قد أشرت إليه في إحدى جلسات اللجنة الإدارية لحزبنا على ما أذكر. وقد جرى لي أيضاً حديث مع السيد ناصر الكيلاني ولكنه كان غامضاً ومع ذلك فقد استنتجت منه أنه ذو علاقة بهذا الموضوع. ولا أذكر أني اطلعتكم عليه بصفة رسمية لأني لم أجد فيه ما يستحق الإستناد اليه. وكان هناك حديث آخر جرى لي مع السيد عبد الفتاح إبراهيم بحضرة السيد محمد حديد استنتجنا منه أن هناك رغبة ملحة لدى السيد عبد الفتاح إبراهيم في دمج التقدميين في حزب واحد وبصفة خاصة دمج حزب الاتحاد الوطني بحزبنا بعد أن اعترف بالصعوبات الكبيرة في الاشتغال بهذا الموضوع مع حزب الشعب.

أما السبب الثاني لتقديمي هذه المذكرة إليكم فهو شعوري بضرورة القيام بدعاية واسعة لتعريف حزبنا خارج العراق - في البلاد العربية وفي أوروبا وغيرها ولا سيما في إنكلترة على أن يُرافق ذلك في الوقت ذاته نشاط حزبي واسع في العراق.

والسبب الثالث هو ضرورة اعتناق حزبنا فلسفة معيّنة ثابتة يستند إليها عندما يضع خطة فعّالة تخرجه من جموده الحالي.

والسبب الرابع هو ضرورة دراسة الظروف الحاضرة من حيث ملاءمتها لحزبنا أو عدم ملاءمتها وفحصها على ضوء التيارات الداخلية والخارجية على أساس نظرة الحزب إلى المنظمات والأحزاب الأخرى وإلى السلطات القائمة ونظرة الأحزاب والسلطات القائمة إليه، ولا شك أن ملاحظة جميع هذه الاعتبارات ستساعد على تعيين سياسة تستند إلى فلسفة معيّنة للحزب.

وإذا كان بعض أبحاث هذه المذكرة قد جاء مسهباً في قسم منها ومقتضباً في القسم

الآخر فذلك لأني لم أستهدف ذكر كل قضية اقتضى بحثها لمجرد سرد تاريخها الذي لم يكن هو المقصود بالذات. وإنما ذكرتها لاعتقادي بضرورة البحث فيها بالنظر إلى علاقتها المباشرة وغير المباشرة بموضوعنا الأصلي وهو انتهاج حزبنا سياسة ثابتة تستند إلى نظريات فلسفية واضحة لا تحتمل التساؤل أو التأويل من قبل أعضاء حزبنا ولا من قبل الغير.

ولا بدّ أن يعلم حضراتكم أن أهم عمل كان يجب أن يقوم به الحزب لتنوير أعضائه وتنوير الرأي العام أيضاً هو شرح المنهج شرحاً وافياً سواء في المحاضرات التي تلقى في داخل الحزب أو في نشرات الحزب ومطبوعاته. وهذا ما سبق أن قررناه أكثر من مرة ولكن كانت هناك صعوبات جمة تعترض تنفيذ هذا القرار تنفيذاً عملياً أهمها تعيين فلسفة للحزب قبل شرح المنهج وذلك بالنظر إلى ما قد يحصل بين الأعضاء من التباس في تفسير النظريات التي يستند إليها الحزب من جراء تشابه المناهج التقدمية بل مناهج جميع الأحزاب القائمة في العراق.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلاّ أن أبدي أسفي الشديد لما ورد في هذه المذكرة من ذكر لبعض الأشخاص والبحث عن شخصياتهم على الوجه الذي جاء فيها لأن سياق البحث هو الذي استلزم ذلك فاضطررت إليه اضطراراً.

* * *

إن موضوع جمع العناصر التقدمية كافة في حزب واحد أو في منظمة واحدة طالما أشغل بال التقدميين أيما إشغال ومما لا شك فيه أن الفكرة خلابة يمكن أن تبث لها الدعاية الواسعة ويتقبلها الكثيرون من منتسبي الأحزاب التقدمية. وقد سعى إليها كل من حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني سعياً حثيثاً رغم أن عوامل هذا السعي وأسبابه كانت تختلف لدى قادة الحزبين، على أننا نرى أن ذلك يستوجب إيضاح مفهوم التقدمية في نظر كل فريق يدّعي السعي لجمع العناصر التقدمية ولعل اختلاف هذه المفاهيم في رأيي بين هذه الجماعات وغيرها هو الذي دعانا إلى بحثه بصورة مسهبة في هذه المذكرة وجعلنا ننادي بوجوب وضع أساس فلسفي ثابت لنظريتنا الحزبية.

فقادة حزب الشعب لا يؤمنون بغير الماركسية ولكنهم يعتقدون بأن الوقت لم يحن بعد (في هذه المرحلة من تاريخ العراق) للتظاهر بالفكرة فبنوا كيان حزبهم على هذا الأساس فكانت خطتهم، على ما يبدو، هي الخروج بمنهج خال من الماركسية وجمع كل ما يمكن جمعه في حزبهم من شيوعيين واشتراكيين وأحرار فكر ومناوئين للاستعمار البريطاني وغيرهم من الوطنيين فيقنعوا الشيوعيين بأن هذه المرحلة من تاريخ العراق يجب الاكتفاء مؤقتاً بتلقين المادية الماركسية في داخل كتل معيّنة من الحزب من غير أن يتظاهر الحزب أمام الرأي العام بكل ما له علاقة بالماركسية. أي أنه يجب تجميد الماركسية، في نظرهم، على أن تبقى جذوتها مستعرة يغذيها الحزب بمقدار مناسب من الزيت حتى يحين الوقت المناسب فيجعل منها لهيباً يقضي على كل ما حوله. وهم يظهرون للاشتراكيين أن كل ما يصبو إليه الحزب هو تحقيق الاشتراكية

بالطرق الديموقراطية. أما لمناوئي الاستعمار البريطاني فإنهم يظهرون أنه لا يمكن أن يرجى أي تقدم للعراق وأي إصلاح ما دام الجيش البريطاني مرابطاً فيه ونفوذ الإنكليز قائماً. وإذن فيجب قبل كل شيء مقاومة الإنكليز. وإنهم مستعدون للتعاون مع كل وطني على هذا الأساس.

أما فيما يخص موقفهم من القوميين المتطرفين وحتى الشوفينيين (الاعتداليين) منهم بل وحتى رجال الدين فلا مانع لديهم من التعاون معهم بأي ثمن كان. وبهذه الطريقة يعتقدون بأنهم يستطيعون التعاون مع جميع العناصر المستعدة للعمل الحزبي بما في ذلك الرأسماليين الأقحاح وذلك أملاً بانضواء هؤلاء تحت لواء حزب الشعب.

والحقيقة أن الحزب المذكور مؤلف في الوقت الحاضر من أدعياء الماركسية الذين يغالون كل المغالاة في تفسير المراحل التاريخية، ومن فلول المنشقين على الحزب الشيوعي ورابطة الشيوعيين، وعلى جماعة التحرر الوطني ومن الذين لا يرغبون في تأدية ثمن باهظ لشيوعيتهم. ولا شك أن هذا الضرب من الذهنية السياسية خلق طبيعة خاصة وتتجلى هذه الطبيعة على الأخص في السيد عزيز شريف الذي هو الكل في الكل في هذا الحزب، مما جعله يعتقد بأنه قادر على أن يجمع تحت قيادته أكبر عدد ممكن من الماركسيين الأقحاح والشيوعيين والاشتراكيين الديموقراطيين وأحرار الفكر والوطنيين والعمال الواعين وأصحاب المهن الحرة ورجال الدين والقوميين المتطرفين وحتى الرأسماليين، فصار يؤمن بأن له القدرة على مزج هذه العناصر وجمعها في صعيد واحد، كما أصبح يعتقد أن كل شيء جائز في سبيل ذلك. وفي سبيل تنفيذ غايته أخذ يتوسل بكل وسيلة لجلب أكبر عدد ممكن من أعضاء النقابات ومن جماعة التحرر الوطني ومن الساخطين على قيادة الحزبين الشيوعيين مما جعل هذين الحزبين ومن ورائهما جماعة التحرر الوطني يشعران بأنه يزاحمهما في ميدانهما السياسي. فصارت هذه الجماعات تناصبه العداء حتى بلغ ذلك أشده. ثم أخذ يحاول السطو على أعضاء حزبنا وحزب الاتحاد الوطني ويبث الدعاية في داخل هذين الحزبين ضد قيادتهما منادياً بضرورة اتحاد الأحزاب (التقدمية) فأثر ذلك في حزب الاتحاد تأثيراً كلياً مما روّج فكرة الاندماج التي كادت تتم في العام الماضي بين حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني على الوجه الذي يعرفه الجميع ـ ولما لم يتمكن السيد عزيز شريف من ازدراد حزب الاتحاد الوطني أخذ يناصبه العداء أكثر من ذي قبل فبث الدعايات ضده وحبر المقالات الطوال ضد زعيمه عبد الفتاح إبراهيم متحيناً له الفرص عندما يجد منه هفوة صغيرة فيجسمها لدى الرأي العام. والسيد عزيز شريف سوف لا يترك هذا النهج على ما أظن حتى يقضي على حزب الاتحاد، لأنه لا يريد في الحقيقة اتحاد الحزبين وإنما الذي يريده هو أن يصهر أعضاء حزب الاتحاد ببوتقته الخاصة، أما قادة حزب الاتحاد أنفسهم الذين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة فيجمدهم ويشلهم إن لم يتكيفوا حسب إرادته. والغاية التي يهدف إليها السيد عزيز شريف ورفاقه في الوقت الحاضر على ما أظن هي أن يحل محل جماعة التحرر الوطني ويجمع تحت رايته

جميع الشيوعيين المنشقين ليساوم بهم من تبقى من الشيوعيين والأحزاب التقدمية الأخرى والأحرار والوطني وغيرهم، مع أنه أصبح يوماً بعد يوم موضع كراهية أكثرية هذه الأحزاب والعناصر على اختلافها. وهو لا يشعر بذلك.

ولو نظرنا نظرة إجمالية إلى قواعد هذا الحزب وقادته لرأينا أن أكثرية هذه القواعد أصبحت ذات طبيعة شرسة من الصعب قيادتها والتفاهم معها وإفهامها حقائق الأمور بالنظر إلى تمسكها الأعمى بالماركسية ـ وإن كانت تتظاهر أمام الغرباء بعكس ذلك ـ فالقسم الأكبر منها يتألف من أحداث في سن المراهقة ثقافتهم العامة ناقصة ولا يعترفون بوجود ثقافة أخرى غير الثقافة الماركسية وهم متأثرون جداً بالسياسة الدولية وينطبق عليهم الوصف الذي وصفت به كامل قزانجي وجماعته مما لا أرى حاجة إلى تكراره في هذه المذكرة. أما قادة الحزب (إذا صح هذا التعبير بصفة الجمع) فإنهم في الحقيقة أشخاص معدودون يمكن حصرهم بالضبط وهم بالإضافة إلى عزيز شريف، توفيق منير وعبد الرحيم شريف وعبد الملك عبد اللطيف نوري وكمال عمر نظمي وعباس بلال والشخص الوحيد المعروف بين هؤلاء لدى الرأي العام هو السيد عزيز شريف. أما الآخرون فتابعون له تماماً يسيرهم كما يشاء.

وإذا كان هناك من لا يزال بين الناس يثق بعزيز شريف ويعتمد على أخلاقه فلأنه يربط ثقته الحاضرة بشخصيته كحاكم ومحام من دون أن يدرك حقيقة هامة هي كون عزيز شريف يحمل شخصيتين متناقضتين فعزيز الحاكم والمحامي غيره كسياسي وكرئيس حزب.

* * *

أما حزب الاتحاد الوطني فإنه لم يتألف كما نعلم جميعاً نتيجة لحاجة وإنما قام مؤسسوه بتأليفه لمجرد أنهم وجدوا مجالاً لتأليف حزب سياسي. ولسنا بصدد إثبات ذلك لأنه معلوم حتى لدى القائمين بإدارة الحزب الذين ثبتوا في منهاجه، تبريراً لعملهم، المادة ١٧ التي تتضمن ما معناه أن مهمة الحزب هي توحيد الأحزاب الديموقراطية في حزب واحد. ومهما يكن من أمر فإن الحزب القائم الآن وهو لا ينفك يبث الدعوة لدمج التقدميين في حزب واحد ويعتبر تعدد الأحزاب التقدمية أمراً غير طبيعي.

ولما كنت أعتقد بأن الكثير منا يرى أن هذا الحزب أقرب إلى حزبنا من حزب الشعب فإني أرجو أن تسمحوا لي بأن أبحث بإسهاب في وضع هذا الحزب وفي الأشخاص القائمين بإدارة أموره وفي الاحتمالات التي يمكن أن تنشأ، في نظري. لو قبلنا نظرية هذا الحزب.

إن هذا الحزب كسائر الأحزاب التقدمية مؤلف من قواعد ومن قيادة ـ وأقصد بالقيادة أولئك الذين من الممكن أن يقوموا بإدارة شؤون الحزب في المركز وفي الفروع ـ وقواعد هذا الحزب مؤلفة كحزب الشعب من فلول الشيوعيين وأكثرهم من المثقفين سواء منهم من انشق عن الأحزاب الشيوعية أو من رجّح الاشتغال العلني على الاشتغال السري أو من كان يحمل العقيدة الماركسية من دون أن ينضم إلى مؤسسة من المؤسسات السرية فرجّح الانخراط في هذه

الجماعة لمختلف الأسباب منها ما هو شخصي ومنها ما هو غير شخصي. والحزب مؤلف بالإضافة إلى ذلك من جماعة محدودة جداً من العمال انضموا إليه لأسباب لا حاجة إلى التعمق فيها.

أما قيادة الحزب فمؤلفة من جماعة أغلبها من الماركسيين وبعضها من الأحرار ومهما يكن من أمر فإن قواعد هذا الحزب وقيادته تؤلف عدداً قليلاً من الصعب أن تكون حزباً بالمعنى الصحيح وتواصل العمل مدة طويلة إذا ما تركت الأمور على طبيعتها. والذي يهمنا في هذا البحث هو قيادة الحزب الحاضرة لأنه ليس من المحتمل أن يطرأ عليها تغير جوهري يوجّه الحزب إلى غير وجهته الحاضرة في السنين المقبلة. فمهما كانت الانتخابات لمؤتمرات الحزب القادمة حرة خالية من التأثيرات فسيبقى المسيطرون الحاليون على سياسة الحزب (وهم بضعة أشخاص) لمدة غير قليلة وأهم هذه الشخصيات السيد عبد الفتاح إبراهيم ويليه السيد ناظم الزهاوي ثم السيد ناصر الكيلاني وفي اللجنة الإدارية المركزية أشخاص آخرون لا ينكر تأثيرهم كعبد الله مسعود وموسى الشيخ راضي وصالح بحر العلوم وغيرهم.

ومما لا شك فيه أن السيد عبد الفتاح إبراهيم يدين أصلاً بالماركسية وأن ثقافته كلها مستمدة من الماركسية غير أنه لما كان يعلم بعدم إمكان تصريف الماركسية في هذا البلد فقد حاول مراراً أن يطوّر الماركسية حسب ظروف العراق بزعمه فأراد في بدء اشتغالاته السياسية أن يبتدع نظريات جديدة كانت دائماً تنقصها الجرأة والصراحة وبالإضافة إلى ذلك كان يعطي لشخصه المقام الأول في جميع اشتغالاته ومحاولاته ونظرياته الخاصة من دون أن يلتفت إلى ما إذا كان الغير (الذين يشتغلون معه) يقرون ذلك في الصميم أو لا يقرونه. لذلك فإن جميع الآراء السياسية التي تخطر بباله كان يعتبرها من الأمور القطعية ويحاول أن يقنع بها الجماعة التي تشتغل معه فكانت تقنع بها تارة فيرتاح لذلك كل الارتياح وكانت طوراً تجامله وتماشيه. أما إذا خالفته في آرائه وسياسته فإنه يعتبر هذه المخالفة عداء شخصياً له فيقطع الحبل بينه وبينها، فهو لأسباب لا أعرفها وسواء كان محقاً أم غير محق يعتبر نفسه زعيم الحركة الفكرية في العراق لذلك لم يكتفِ بالاشتغال مع الجماعة التي اشتغل معها بل كان يخالف القواعد الحزبية فيتصل بمختلف الجماعات الأخرى محاولاً السيطرة عليها، بالإضافة إلى محاولته فرض السيطرة على جماعته التي يشتغل معها (رسمياً) سواء كانت هيئة أم أصحاب جريدة أم ناد وما أشبه ذلك. ولعله كان يعمل كل ذلك بحسن نيّة ولكن نتائج أعماله هذه كلها كانت تؤدي بالنتيجة إلى تقويض اشتغالاته وإلى عدم تمكنه من القيام بأي عمل منتج مع جماعته أو مع الجماعات الأخرى. فالفشل الذي أصابه في مختلف الميادين السياسية والثقافية واستعداده في كل لحظة للانفصال عن الجماعة التي يشتغل فيها، كل ذلك كون فيه طبيعة كئيبة متأصلة أبعدت عنه الصفة التي تحبب المرء للناس Popularity والتي هي ضرورية لكل من يشتغل بالسياسة وبالأعمال العامة. ولأجل ألا أطيل البحث أضرب صفحاً عن الأمثلة الكثيرة التي تعزز ما أقول.

والذي يتراءى لي بالنظر إلى تجاربي السابقة أن السيد عبد الفتاح يصعب عليه فيما إذا استلم مقعداً في قيادة حزبنا أن يبت في أمور خطيرة إيجابية تتعلق بسياسة الحزب وانضباطه، فقد ضل متظاهراً إلى الأخير بتخطئة حزبنا فيما يخص دخوله الوزارة وخوضه غمار الانتخابات إرضاء للجماهير ـ كما يُقال ـ وإن كانت هناك براهين تثبت أن هذا التظاهر لم يكن في الغالب مبنياً على عقيدة وإنما كان أكثره لأسباب شخصية. وقد سألت عبد الفتاح أثناء مناقشتي له في بعض الأمور عما كان يعمل في قضية كامل قزانجي بعد أن قام بتلك الأعمال التخريبية في حزبنا فهل كان يوافق على فصله أو كان (أي عبد الفتاح) عضواً في لجنتنا الإدارية فأجاب إنه لا يعتقد بأنه كان يوافق على الفصل وإنما كان يسعى لتجميده ويوجهه التوجيه المفيد للحزب لاعتقاده بأنه يمكن صهر الأشخاص في داخل الحزب. ولم يقل عبد الفتاح في هذا الشأن إلاّ الحقيقة لأنه منذ بدء اشتغاله بالسياسة مؤمن كل الإيمان بضرورة أو بإمكان ذوبان الشخصيات في داخل المنظمات بشرط واحد هو أن تكون بيده مقاليد الزعامة التامة لجميع الشخصيات التي يشتغل معها وهو في سبيل حمل من يشتغل معه على الاقتناع بهذه العقيدة يحاول أن يثبت أن لا تأثير للشخصيات مطلقاً إذا ما انتظمت في هيئة عامة. ومن المعلوم أن هذه الدعوى تغري الكثيرين من قليلي التجربة ولا سيما غلاة الماركسيين، ومع أنه كان ولا يزال من الذين يتظاهرون بوجوب انعدام رأي الأقلية في الأكثرية انعداماً تاماً وبأن لا قيمة لزعامة الفرد وتأثيره على المنظمات إغراءً للأحداث الذين يشتغل معهم في الميدان السياسي ولكنه كان شخصياً يخالف هذه القاعدة التي يتظاهر بها رغبة منه في إخفاء نزعته الجامحة نحو الزعامة، فإنه عندما يرتأي رأياً لا تشاركه فيه الأكثرية سرعان ما يخرج عليها ويكون جبهة معارضة و (بتعبير أصح معادية) للجماعة التي يشتغل معها لأنه يعتبر نظرياته دائماً هي الصحيحة ونظريات الغير وإن كانت تمثل الأكثرية هي المغلوطة.

أما السيد ناظم الزهاوي فلا أريد أن أتعمق في تحليل شخصيته إلاّ بقدر ما يحتاج إليه البحث أي بقدر الأثر الذي يترتب على اندماجه بحزبنا والاستفادة منه. إن هذا الشخص كما هو معلوم لدى الجميع متعصب لآرائه يعتمد بها إلى درجة العناد وهو فوق ذلك استفزازي في محادثاته إلى حد بعيد وطبيعة الانحياز والتكتل متأصلة فيه منذ زمن طويل فهو لذلك غير محبوب بصفة عامة إلاّ من تلك الجماعة التي يتصل بها اتصالاً شخصياً وثيقاً ومع ذلك فإنه لا يثبت على علاقاته الحسنة زمناً طويلاً حتى مع الجماعة التي يتصل بها. فهو غير مستقر حتى في هذه الوجهة. أما قابلياته الفكرية وكفاءته الثقافية العامة فمع أنها تعتبر غير ضحلة فإن الماركسية طاغية عليها. ولا يمكن أن ينكر نشاطه في حقل الكتابة والنشر وإن كان ذلك يكلفه مجهوداً كبيراً على ما يروى. والذي أعلمه عنه شخصياً أنه يفتقر إلى الجرأة وقوة الأعصاب في المواقف التي تتطلب الجرأة والصلابة وإذا ما اعتقد أو خُيل إليه أن الجماعة التي ينتسب إليها قوية فهو لا يميل إلى التفاهم مع أية جماعة أخرى وإنما يسعى لإضعافها بمختلف الوسائل. أما إذا اعتقد بأن جماعته في موقف ضعيف فإنه يبدي استعداده للتفاهم مع من

يعتقد بأنه من الممكن التفاهم معه بأي ثمن كان.

أما السيد ناصر الكيلاني فلا يمكن أن يعتبر شخصاً جدياً فهو يتأثر بمحيطه الخاص الذي يقضي فيه أوقات فراغه أكثر بكثير من تأثره بالمحيط السياسي أو الحزبي الذي يشتغل فيه ولا أعتقد بأن المذاهب السياسية التي من المفروض أو من الشائع أنه كان قد اعتنقها راسخة في قرارة نفسه كل الرسوخ فالحالات الطارئة تسير عقله أكثر من الأمور المنطقية والمستمدة من التجارب والوقائع أو من الدراسات النظرية. وإنه في الغالب إن لم يكن بصفة دائمة يميل إلى استعمال (التاكتيك) في حل القضايا بمحل استهداف تطبيق الخطط مباشرة فروح المراوغة لهذا السبب أصبحت متأصلة فيه حتى في المواقف التي لا تتطلب المراوغة والمداورة إذا جاز استعمال المداورة في حال من الأحوال.

فهذه الصفات التي حاولت أن أستقطرها من شخصيته المعقدة قد أبعدته عن المكانة الاجتماعية والسياسية التي كان من الممكن أن يحتلها بالنظر إلى ما يتمتع به من مزايا كثيرة كأدبه الجم وقدرته على الكلام وذكائه الحاد ومكانة أسرته وغير ذلك من الصفات التي اكتسبها عفواً.

أما السيدان عبد اللّه مسعود وصالح بحر العلوم وأمثالهما فلا أريد البحث عنهم في هذا التقرير لاعتقادي أن لجنتكم المحترمة قانعة كل القناعة بأن الأضرار التي سوف يكابدها الحزب من جراء انتمائهم إليه هي أكثر على كل حال من الفوائد التي يجنيها من انتمائهم.

بقيت هناك شخصية لا أريد أن يمر هذا البحث من دون أن أتطرق إليها كشخصية مستقلة بذاتها وأنموذج لغيرها من الشخصيات الأخرى وهي شخصية موسى الشيخ راضي فهو لا يزال في دور التكوين ولا يمكن إبداء أي رأي بشأنه ولكن الظاهر أنه من الممكن ترويضه والاستفادة من قابليته فيما كتبه من أبحاث ومقالات في جريدة)صوت السياسة(.

وإذا كان الانسجام بين أعضاء اللجنة الإدارية لحزب الاتحاد قد بقي ظاهرا مدة من الزمن فذلك ناشئ من سيطرة السيد عبد الفتاح عليه عند تأليف الحزب وقد كان الشخص الوحيد الذي يتحمل تصرفات عبد الفتاح بادئ ذي بدء على ما أعلم هو السيد ناصر الكيلاني ولكن هذا كان يعالج الموقف معالجة سلبية فتارة يترك ارتياد الحزب مدة طويلة من الزمن وتارة يستقيل من اللجان وغالبا ما كان عديم التدخل في تصرفات عبد الفتاح مع أنه رسميا يعتبر رئيس الحزب ولكن هذا الوضع غير منسجم إذ يظهر للعيان فعبد الله مسعود أصبح يظهر تذمره من سياسة الحزب وأخذ يناصب السيد ناظم الزهاوي العداء بصورة صريحة وصار هذا يبادله العداء. وهذه أمور أخذت تصلنا من دون أن نتعقبها ولا بد أن نتعقبها ولا بد أن تكون هناك أمور أخرى خافية على من يتعقب سير هذا الحزب، كل ذلك في الوقت الذي لم يقم فيه الحزب منذ نشأته، وأني على يقين من أن هذا الحزب كانت تظهر فيه خلافات جوهرية لو قام بأمور إيجابية، كما قام حزبنا بدخوله في وزارة السيد نوري السعيد وخوضه معركة الانتخابات

واتخاذه مقررات حاسمة بشأن فصل بعض الأعضاء وموقفه من سياسة روسيا الخارجية وغير ذلك من الأمور الإيجابية التي تعد خطرة في حياة الحزب.

* * *

فبالنظر إلى ما تقدم أنه ليس من صالح حزبنا الاندماج بحزب الشعب لأن هناك أسباباً جوهرية تمنع ذلك كما تقدم بيانه أهمها أن الاتجاه الفكري لدى أشخاصه البارزين يختلف أو يناقض الاتجاه الفكري والسياسي الذي نسير عليه والذي ننوي إيضاح أسسه الفلسفية فضلا عن أن قيادة هذا الحزب أو أعضاءه لا يضيفون قوة إلى حزبنا بل من المحقق انهم سوف يكونون سببا لإضعافه وانحلاله.

أما فيما يخص حزب الاتحاد الوطني فإنني وإن كنت لا أنكر مطلقا ما لبعض قادته من قابليات ثقافية من الممكن أن نزيد من كفاءة حزبنا فيما إذا اندمجوا فيه ولكن هناك مخاطر جسيمة تهدد كيان الحزب بانضمامهم إليه في الوقت الحاضر بالنظر إلى الوصف الذي قدمته لكل شخص من شخصياته البارزة، لأن الماركسية متأصلة في نفوس معْظمهم، أما إذا تظاهروا بأنهم لينو العريكة فإنهم يظهرون ذلك لأسباب (تاكتيكية) لا تلبث أن تزول بمجرد دخولهم الحزب لأنهم سوف يحاولون إذ ذاك أن يطوروا الحزب حسب فلسفتهم ويوجهوه إلى غير الوجهة التي أخذنا نسعى إليها منذ تأليفه، وبالنظر إلى قابليتهم سوف يحل قسم منهم في اللجنة الإدارية المركزية ويحل القسم الآخر في لجان الحزب المهمة فإذا ما عرضت قضية خطيرة على اللجنة الإدارية المركزية فسوف يسعون أولا لحلها حسب رأيهم عن طريق الحصول على الأكثرية التي تؤيدهم - وهذا حق من الحقوق الحزبية - أما إذا لم يحصلوا على هذه الأكثرية وبقوا أقلية في الرأي فسوف يحاولون جاهدين أن يقسموا الحزب إلى جناحين ويدعون الأعضاء إليهم فيحدثون في الحزب نظير ما كاد يحدثه كامل قزانجي من مشاكل أكثر خطرا وهكذا سوف يكونون خطرا على كيان الحزب في وقت لم يتبلور فيه التبلور الكافي لمجابهة مثل هذه المشاكل، فينشق على نفسه ويخرج على منهجه الأساسي الذي اتفقنا أن يكون ظاهره مثل باطنه. لذلك أرى أن يسعى الحزب قبل التفكير بالاندماج مع حزب الاتحاد أو قبول أعضائه كأفراد، إلى تركيز كيانه حسب سياسة معينة ثابتة يعتنقها أعضاء الحزب جميعهم بحيث أنه إذا ما أراد أي كائن تغيير هذه السياسة إلى غير الغاية التي أسس من اجلها فسيجد صعوبة متناهية في ذلك ويجد من الحزب حصنا موطدا لا تنفذ إليه الدسائس.

* * *

والآن أرى من الضروري قبل أن أبين الخطة التي يصح أن يسير عليها حزبنا حسب فلسفة ثابتة، أن نعرّف أنفسنا باستعراض وجيز منذ تأسيس الحزب. عندما ظهر حزبنا للعيان تراءى للرأي العام انه أكثر الأحزاب التقدمية رصانة وأضمنها على الدوام وأقربها إلى النجاح وأوسعها مجالا للعمل في ما بين مختلف طبقات الشعب وذلك لأسباب كثيرة أهمها أن الحزب

كان مكونا قبل أن يولد (وأن كان بصفة غير مباشرة) لان جريدة صوت الأهالي كانت قد مهدت له مدة طويلة. فهذه الجريدة قد حازت ثقة الأغلبية الساحقة من المثقفين وأحرار الفكر وطبقات كثيرة من الشعب ما جعل الحزب عند إجازته بالعمل موضع اطمئنان أغلب الناس، كما أنها كانت أيام المحن تعالج مختلف المواضيع معالجة معتدلة ولم تندفع مع التيارات المتطرفة في الحركة التقدمية بل استقلت عن تلك العناصر المتطرفة تمام الاستقلال. ولما أنشق السيد عزيز شريف وجماعته أولا على هيئة إدارة الجريدة ثم السيد عبد الفتاح وجماعته اعتبر الرأي العام هذا الحادث انشقاقا حزبيا ولذلك لم يستغرب الناس من عدم وجود عزيز شريف وعبد الفتاح إبراهيم وجماعتهما في الهيئة المؤسسة لحزبنا.

أما السبب الثاني لمزايا حزبنا هذه فهو كون هيئته المؤسسة قد ضمت شخصيات أثقل وزنا من شخصيات التقدميين الآخرين. وهناك أسباب أخرى أضرب عنها صفحا خشية أن يجرنا البحث إلى مديح لحزبنا أكثر من استعراض الوقائع.

لقد كان حزبنا مطمع أنظار الكثير من العناصر التقدمية فقد دخلت أصناف كثيرة من التقدميين والأحرار والوطنيين من مختلف الطبقات ولا سيما الطبقة البورجوازية الصغيرة وكان الإقبال عليه شديدا. وفي ذلك الظرف الذي غمرت فيه روح المباراة جميع الأحزاب انجرف حزبنا أيضا مع الأسف بهذا التيار فتساهل كثيرا في قبول الأعضاء وقد استفادت إحدى المؤسسات السرية من هذا التساهل (أو من هذه الغلطة) فدست ما استطاعت دسه من أعضائها في الحزب وفي أول اجتماع عام عقده الحزب للبحث في قضية سياسية خطيرة هي قضية فلسطين أراد بعض أعضاء هذه المؤسسة المندسين في حزبنا بتدبير من هيئتها المركزية أن يستغلوا هذا الاجتماع لمحاسبة اللجنة الإدارية لحزبنا فخربوا الاجتماع وكادوا يبعدونه عن غايته الأصلية لولا الموقف الحازم الذي وقفته اللجنة الإدارية لحزبنا بالتعاون مع سائر أعضاء الحزب الذين حضروا الاجتماع. وهذه البادرة السيئة قد نبهتنا إلى الخطأ الناجم من تساهلنا في قبول الأعضاء فحاولنا جهد استطاعتنا تلافيه وأخذنا نكافح هذه العناصر المخربة ففصلنا منها من فصلنا في بداية الأمر، غير أن الأمور لم تسر في الحقيقة على ما يرام فيما يخص مكافحة هذه العناصر لأسباب كثيرة أهمها التراخي الموجود في بعض أعضاء اللجنة الإدارية التي كانت تخشى يومئذ أن يؤدي استعمال الشدة في هذا الشأن إلى بعض الامتعاض في قواعد الحزب، هذا بالإضافة إلى أن الحزب قد انصرف إلى مكافحة وزارة السيد أرشد العمري ذلك الذي أشغله كثيرا مدة من الزمن عن تركيز الاهتمام بأموره الداخلية.

وفيما كانت قيادة الحزب مهتمة كل الاهتمام بهذه البوادر الخطرة لم تجد في بادئ الأمر من قواعد الحزب ما يشجعها أن تشدد في مكافحة هذه العناصر ولكن الصراحة التي كنت أبديها في اجتماعات الحزب والتشجيع الذي كنت ألقاه من سائر أعضاء اللجنة الإدارية مما ساعد كثيرا على الاستمرار في مكافحة هذه العناصر المخربة، ثم ظهرت قضية الانتخابات النيابية التي هزت من دون شك قواعد الحزب هزا عنيفا فكادت تضعضع كيانه من جهة

ولكنها قد بلورت اتجاهاته من جهة أخرى. ثم ظهرت حركة كامل قزانجي التي كان ظاهرها الحرص على سلامة الحزب من الانحراف من الحركة التقدمية وباطنها حركة شيوعية أو حركة متأثرة بآراء الشيوعيين، فاتخذت الإجراءات الانضباطية ضد القائم بتلك الحركة ومن ساندة فيها من أعضاء الحزب بفصل قسم منهم عن عضوية الحزب. وقد تطرقت إلى هذه الحركة في الخطاب الذي ألقيته باسم اللجنة الإدارية المركزية على لجان الحزب فشرحت في تلك المناسبة موقف الحزب من التيارات الخارجية. وهذا ما عالجته أيضا جريدة صوت الأهالي التي تطرقت في بعض المناسبات إلى خطة الحزب تجاه سياسة روسيا الخارجية. فكل هذه الأمور قد جعلت قيادته على كل حال في احتكاك مع قواعده في قضايا خطيرة حصلت فيها على تجارب كثيرة، وان أدى ذلك إلى فقدان الحزب بعض عناصره، بصرف النظر عن فوائدها أو أضرارها.

والذي يمكن إقراره بعد كل هذه الحوادث أن قسما غير قليل - على ما أظن - من قواعد الحزب أصبح يؤمن بسياسة اللجنة الإدارية المركزية فيما يخص علاقة الحزب مع الحزبين التقدميين الآخرين وموقفه من الشيوعيين ومن المنظمات التابعة لهم وخطته في الانتخابات النيابية في جميع أدوارها وسياسته حيال التوتر الدولي - الذي نشأ منذ سنة ونيف والذي لا يزال قائما - حيث أن الحزب قد أتبع خطة مستقلة عن سياسة روسيا وكل دولة أجنبية أخرى في الوقت الذي عزم فيه الحزب على التخلص من جميع العناصر المنتمية إلى المنظمات السرية والمتأثرة بها أو المتأثرة بالحزبين التقدميين الآخرين.

فقيادة الحزب تعتبر الآن أكثر تأثيرا على قواعد الحزب في الوقت الذي أصبحت فيه اللجنة الإدارية اكثر انسجاما من ذي قبل - على ما أظن - وقد تخلص الحزب من عدد غير قليل من العناصر المضرة بكيانه سواء عن طريق الفصل أو الاستقالة، غير أنه لم يعوض، بل لم يسد هذا الفراغ بعناصر جديدة تقوي مركزه وتوسع نفوذه وترفع مستوى كفاءته. وهذه القضية التي يجب أن تشغل بالنا كثيرا لها بطبيعة الحال أسباب عامة لا تخص حزبنا بل تتعلق بالوضع السياسي العام الذي يسود العراق في الوقت الحاضر. وليس باستطاعتنا التغلب عليها آنيا، غير أن هناك أسبابا أخرى لهذا الفتور خاصة بحزبنا أود أن أعطي لها قيمة خاصة في هذه المذكرة:

يتراءى لي أن اللجنة الإدارية المركزية متفقة على سياسة الحزب تجاه الشيوعيين داخل العراق وخارجه وتجاه سياسة روسيا الخارجية كما أنه اصبح لهذه السياسة أنصار غير فعليين في قواعد الحزب على ما أعتقد. وإذا ما رسخت هذه السياسة في الحزب وعرفت في الخارج معرفة تامة فإنها سوف تقوي كيان الحزب من دون شك لأسباب كثيرة أولا أنها سوف تجلب للحزب (بعد ان تزول أو تخف موجة الاضطهاد الحاضرة طبعا) أنصاراً كثيرين من المثقفين والأحرار والحرفيين والعمال - الذين لم ينتموا إلى منظمات سرية أو أحزاب أخرى - وعددا كبيرا من أفراد الطبقة المتوسطة وغيرهم من الوطنيين والعناصر الواعية، والحقيقة أن هذه السياسة ستشجع على الانتماء إلى الحزب عددا كبيرا ممن يناصرونه قلبيا ولكنهم لا يجرؤون على

الانتماء إليه أما لشبهات تساورهم تجاه سياسة الحزب أو لخوفهم من السلطة التي قد تعتبر انتماءهم إلى حزبنا - كما يتصورون - انتماء إلى حزب شيوعي أو إلى حزب شبه شيوعي. إن اتجاه الحزب نحو هذه السياسة وإن كان بخطوات متثاقلة لم يأت عفوا أو من تلقاء نفسه وانما كان نتيجة للتفاهم الذي يسود الآن بين أعضاء اللجنة الإدارية المركزية بحكم التجارب التي مرت على الحزب.

أما في ما يخص قواعد الحزب فان تأييد قسم غير قليل منهم لهذه السياسة كان نتيجة ترويض طويل وبنتيجة مؤثرات عامة وتأثيرات شخصية واحترام لبعض الشخصيات في الحزب ولذلك لا أعلم بمقدار رسوخ هذه المؤثرات على هذا القسم من قواعد الحزب فيما إذا أصابت الحزب هزات عنيفة أو بعبارة أصرح فيما إذا أصبح للمنظمات السرية مجال للنشاط يوما ما بحيث يتاح لها التدخل أكثر من ذي قبل في شؤون الأحزاب العلنية كحزبنا فيستغلوا حادثة من الحوادث السياسية التي يتجه فيها حزبنا اتجاها يخالف وجهة نظرهم، وهذا ما يجب أن لا نستبعده فينبغي لنا إذن أن ندرس هذه القضية درسا وافيا لامتحان بعضنا البعض الآخر امتحانا حقيقيا يستند إلى القواعد العلمية ويحدد موقفنا من جميع أعضاء الحزب. وفي رأيي أن هذا الرأي لا يمكن تحقيقه إلا إذا عينا فلسفة ثابتة للحزب.

مما لا شك فيه أننا تقدميون ولكن للتقدمية مفهوما واسعا يجمع الشيوعيين والاشتراكيين والديموقراطيين والراديكاليين والأحرار اليساريين والموظفين الديمقراطيين وسائر مجندي الحركات الإصلاحية. ونحن نصرح بكل مناسبة بأننا غير شيوعيين كما نصرح دائما بأننا ديمقراطيون، مع العلم أن الديمقراطية ليست مذهبا بذاته وإنما هي وسيلة لتحقيق الكثير من المذاهب (ما عدا الشيوعية والفاشية) وحتى الشيوعيين أصبحوا يتظاهرون بالدعوى إلى الديمقراطية ويجيزون استعمالها كواسطة لتحقيق مذهبهم. أما نحن فإننا لم نجرؤ حتى الآن أن نبين ما إذا كنا اشتراكيين ديمقراطيين أو راديكاليين أو أحرار يساريين أو أي صنف آخر من أصناف التقدمية، مع أنه كان يجب علينا منذ مدة طويلة أن نعين فلسفتنا بصراحة تامة، فمنهاج حزبنا وإن كان صريحا من الوجهة العملية (أي من ناحية التطبيق) إلا أنه من الصعب على المرء أن يستخرج منه فلسفة معينة بالنظر إلى كون مناهج الأحزاب التقدمية الأخرى شبيهة به كل الشبه بل أن منهاجي حزبي الأحرار والاستقلال لا يختلفان عنه أيضا من حيث الجوهر كما أسلفت في مستهل هذه المذكرة. فهذه المناهج جميعها توجب الالتباس لا بالنسبة إلى عامة الشعب فحسب بل بالنسبة إلى المثقفين أيضا، لان صبغة الأحزاب بحكم هذا الالتباس ليست معينة في مناهجها وفلسفتها بل سلوك تياراتها. والسبب في ذلك على ما أعتقد أن بعض هذه الأحزاب لا تؤمن بالمنهج الذي أعلنته وإنما فعلت ذلك في سبيل الدعاية ليس إلا وربما هذه الأحزاب محقة بعض الحق في هذا الشأن لأنها لم تكن مطلقة اليد في وضع المناهج التي أرادت وضعها بالنظر إلى الظروف المحيطة بها وبالنظر إلى حاجتها إلى التكتم ولإخفاء آرائها - كما أن بعض الأحزاب تعتقد بأن هذه المناهج التي أعلنتها تقصر عن تعيين أهدافها بصورة صريحة،

وينفصل عن الوجه الذي جاءت به شخصية موحدة تاريخية أو متطورة مبادئها الأصلية.

فحزب الأحرار الذي لا يمكن أن يعتبر حزبا بالمعنى الحقيقي للحزبية لا يؤمن على ما أعتقد بما سطره في منهاجه وقد جاء منهاجه بهذا الشكل لاعتقاد قادة الحزب بأنه لو لم يكن كذلك لما انتسب إليه الوجيه كالموظفين والمثقفين بصفة خاصة وأنه لولا ما جاء في هذا المنهاج بشكل مبهم لما أصبح إلا لأصحاب المصالح وهذا ما يشوه بطبيعة الحال سمعة الحزب ويحرمه من مجال التسابق مع الأحزاب الأخرى وهكذا أصبح الحزب يتظاهر بمبادئ لا يؤمن بصحتها ولا يعتقد بأنها ممكنة التنفيذ على يديه لأن هذا الأمر في الحقيقة لا يهمه لعلمه بأن تطبيق ما جاء في منهاجه يحتاج إلى وقت طويل مع أن قادة الحزب يعتقدون بان عمر حزبهم سوف لا يطول إلى أكثر من تأليف وزارة أو وزارتين من قبلهم في حياة حزبهم السياسية.

أما حزب الاستقلال الذي لا يختلف منهاجه عن منهج حزب الأحرار اختلافا جوهريا إذ يختلف عن حقيقة آرائه ونصوصه، فهو حزب بعيد كل البعد عن الديمقراطية وهو دكتاتوري النزعة ويؤمن بـ (الاشتراكية الوطنية) - بالمعنى الذي يفهمه الفاشيون - كل الإيمان، فهو معروف في تجربته بعقيدة بالزعامة الفردية ولكنه لا يستطيع الظهور بهذا المظهر ولذلك اضطر إلى أن يعلن منهاجا هو غير منهاجه الحقيقي من جميع النواحي ولكنه يختلف عن حزب الأحرار بكونه يؤمن بقسم مما هو معلن في منهاجه، غير أنه يخفي أمورا كثيرة يرى نفسه مضطرا إلى إخفائها.

أما حزبا التقدميين - وخاصة منهما حزب الشعب - وهما اللذان بحثت عنهما بحثا كافيا في محل آخر من هذه المذكرة فإنهما كانا على ما أعتقد، ماركسيين بقيادتهما وقواعدهما يعتبر ما أعلناه من مناهج ما هو إلا تغطية دور من أدوار الماركسية. فمن ذلك يتضح أن العبرة هي في نهج قيادة الحزب وتجاربه ومبادئه لا في مناهجها المعلنة. فقيادة حزبنا وإن كانت في سلوكها تستعمل ما يثبت أن هذا غير ماركسي وإنها بهذا السلوك قد أثرت بعض التأثير على بعض قواعد الحزب، إلا أن هذا التأثير كان أبعد من أن يشبه التأثير المستند إلى العقيدة. وما كان حزبا التقدميين الآخران - مع بعض العناصر التقدمية الأخرى - يدركان هذه الحقيقة كل الإدراك فإنهما يتحينان الفرص لأحداث ثغرات في هذا الحزب والتأثير عليه بسحب أكثر عدد ممكن من قواعده إلى جانبهما وخلق الإنشقاقات في صفوف أعضائه على قيادته. وتحت ضغط هذه المؤثرات وغيرها ستبقى قواعد حزبنا مترجرجة بدافع التأثيرات الخارجية إذا لم تعتنق مذهبا خاصا من المذاهب التقدمية. ومهما كان من ابتعاد قادة الحزب في الوقت الحاضر عن المؤثرات فلا يمكن أن يعتبر ذلك قطعيا وخاصة إذا مكنت الظروف حزبي التقدميين وغيرهما من الضغط على قواعد حزبنا ومحاولة التأثير بذلك على قيادة الحزب. فالقول إنه ليس ما يضمن عدم تأثر قيادة حزبنا بالمؤثرات في المستقبل إذا لم يعتنق الحزب فلسفة تقدمية معينة، لأن كل رابطة لا تستند إلى مبدأ معين لا تقوى كثيرا على مجابهة المؤثرات الخارجية منها والداخلية على السواء.

ولا بد أن يذكر حضراتكم أني قد جعلت هذه القضية - وهي ضرورة اعتناق الحزب مذهبا تقدميا خاصا - موضع بحث في اللجنة الإدارية المركزية غير مرة وقد شرحت رأيي بإسهاب في هذا الموضوع. والذي أود إيضاحه هنا هو أننا لما كنا نؤمن إيمانا راسخا بالديمقراطية فنحن بطبيعة الحال لا نريد أن نحقق بالأساليب الثورية الاشتراكية التي نحتضنها جميعا، إنما نسعى لتحقيقها بالأساليب الديمقراطية شيئا فشيئا وبذلك تكون الفلسفة المطلوبة من الحزب اعتناقها أقرب إلى الاشتراكية الديمقراطية من أي مذهب تقدمي آخر. ومما لا شك فيه أننا إذا توصلنا إلى إقرار هذه الفلسفة فسوف لا تكون مخالفين لمبدئنا ولا لمنهج حزبنا ولا لسياستنا العملية التي انتوينا انتهاجها (والتي ننتهجها بالفعل) إذ أن اللجنة المركزية (قيادة الحزب) تقرها في الوقت الحاضر ويناصرها في ذلك عدد لا بأس به من قواعد الحزب - إن لم أكن مخطئاً في تقديري للعدد وإن كنت أعتقد أن هذا العدد تابع للمد والجزر في حالة تذبذب الحزب بعدم اعتناقه فلسفة معينة ثابتة.

أما الفوائد العملية التي سوف نجنيها من إقرارنا للاشتراكية الديمقراطية فهي أننا سوف نصبح مستقلين كل الاستقلال عن العناصر الشيوعية أينما وجدت ونعين موقفنا بكل صراحة من الحزبين الآخرين ونوقف ما تبثه ضدنا الفئة الحاكمة وبعض العناصر التابعة لها من دعاية باطلة كزعمها أننا شيوعيون. وإذا ما استقر حزبنا على هذه السياسة فسوف لا تجد العناصر الشيوعية والتقدمية المتطرفة مجالا للتغلغل في حزبنا بقدر ما تطمع به الآن. ثم أن إقدامنا على إقرار هذه السياسة سيجلب للحزب العناصر المفيدة التي يمكن أن تكون قواما له فيتمي إليه عدد كبير من العمال والحرفيين وأبناء الطبقة المتوسطة وغيرهم من الفئات التي تدين بالحريات الديمقراطية وباستقلال البلاد وتشجب النفوذ الأجنبي.

أنا لا أشك أن إقرار سياسة من هذا القبيل سوف يفقد الحزب بعض العناصر المتطرفة تلك العناصر القلقة التي أضرت بالحزب أكثر مما أفادته، ولكن الحزب سيكسب في الوقت ذاته عناصر جديدة تدخله من دون أن تخامرها الشكوك والريب من موقفنا تجاه الشيوعيين والمتطرفين فضلا عن أن إقرارنا للاشتراكية الديمقراطية سيجلب للحزب كثيرا من العناصر التي نرغب من الصميم في أن تناضل نضالا ديمقراطيا وهي لا تريد أن تتعرض للاضطهاد الذي تقوم به الحكومة ضد المؤسسات التي نعتبرها ثورية كما أنها لا ترضى بان يقال عنها أنها تحمل صبغة شيوعية أو إنها منتمية إلى مؤسسة شيوعية أو شبه شيوعية، وأعني بذلك أن هذه العناصر قد تتحمل الاضطهاد باعتبار أنها ديمقراطية وتناضل في سبيل الحريات الديمقراطية ولكنها لا تتحمل مطلقا أن تضطهد باعتبارها عناصر ثورية، إذ أن الكثير من العناصر الواعية تتحمل الاضطهاد الحكومي إذا اعتقد بان الرأي العام يعتبره مدافعا عن الحقوق الدستورية ولا يتحمل أي اضطهاد أو ملاحظة إذا اعتقد بأن الرأي العام يعتبره هداما لكيان المجتمع ومخالفا للقوانين.

والذي أعتقده أن هذه العناصر أصبحت مشلولة عن كل عمل سياسي فلا يمكن

الاستفادة منها في وضعها الحاضر لأنها لا ترغب الآن في الانتماء إلى أية مؤسسة سياسية فهي تعتبر حزب الأحرار حزبا انتهازيا وحزب الاستقلال بعيدا عن تطمين نزعتها الحرة وتعتبر الحزبين التقدميين (الشعب والاتحاد) حزبين شيوعيين وتنظر إلى حزبنا نظرة الشك والريبة وهي لذلك غير مستعدة للدفاع عن الحزب وهو في وضعه الحاضر تجاه الدعايات الضارة التي بثتها الحكومة والعناصر الموالية لها ضده. كما أنها لا تتحمل أي اضطهاد يأتيها بسبب انتمائها إلى هذا الحزب. فالمهم إذن أن نستفيد من هذه العناصر المهمة الواعية ونحن نخرجها من جمودها وندخلها في نطاق الكفاح الديمقراطي الذي يجب أن يكون حزبنا حامل لوائه الحقيقي في هذا البلد فضلا عن أن الحزب لا يمكنه أن يستغني في نشاطه السياسي وفي كفاحه الديمقراطي وفي نموه الشعبي عن مثل هذه العناصر المهمة المتغلغلة في جميع الطبقات.

وقد يعتبر البعض هذه العناصر ضعيفة لا تقوى على الجهاد الشاق في سبيل الدفاع عن الديمقراطية بالنسبة إلى نضال العناصر التقدمية المتطرفة. إن هذا صحيح إذا ما قيست قوة النضال بما يتصف به التقدميون المتطرفون في كفاحهم من طبيعة جدلية ولجاجة واعتداد إلى درجة العناد ولكن هذه العناصر الحرة مستعدة على ما أظن لان تخلص لمبدأ الحزب ومنهجه وأن تنصاع إلى المنطق وأن تقدر الظروف وأن تتطبع بروح الحزبية وأن تحترم قيادة الحزب وأن تكسب أليه الرأي العام بسلوكها الكيس، في حين أن تلك العناصر المتطرفة الاستفزازية التي ينفر منها الرأي العام ديدنها الانشقاق على نفسها وعلى قيادتها وتخريب الحزب أكثر من بنائه، فالعمل مع هذه العناصر الحرة مفيد للحزب بالنظر إلى عمله في الميدان الطويل في سبيل الديمقراطية السافرة (غير المقنعة) وقد أثبتت الحوادث الكثيرة في العالم كما أثبتت بعض الحوادث التي مر بها الحزب أن مثل هذه العناصر أبعد ما تكون عن روحية التخريب وهي على ما أعتقد مستعدة للنضال الديمقراطي السافر أكثر من غيرها.

ولا بد أن يذكر حضراتكم أن ضرورة إعلان الحزب اعتناقه للاشتراكية الديمقراطية، كنت قد أثرتها مرتين في اللجنة الإدارية المركزية وقد مضت بضعة أشهر على إثارتها للمرة الأخيرة، فرأيت في اللجنة تحرجا في قبول هذه الفكرة فقسم من الأعضاء كانوا يتخوفون من اسم الاشتراكية وإن كانت مردفة بالديمقراطية ينفر الكثير من الطبقات التي لا تفرق بين الاشتراكية والشيوعية فكان من رأي هذا الفريق من الأعضاء أن هذه الفكرة يجب أن نبرهن عليها عملياً بسلوكنا الحزبي كما فعلنا منذ تأسيس الحزب وكما نفعل الآن وكما سنفعل في المستقبل. أي العمل للفكرة من دون الإعلان عنها في الوقت الحاضر.

ولما كنت في حينه قد عرضت هذه الفكرة لمجرد مناقشتها كي ينضج الموضوع في الوقت المناسب وليس لاستحصال قرار من اللجنة الإدارية بشأنها فإني لم أبد رأيا في هذه النقاط أما الآن فأود مناقشتها لاعتقادي بضرورة البت في هذه القضايا من دون تأخير للأسباب التي سأبينها في هذه المذكرة.

لقد كان من الممكن التساهل في تأجيل البت في هذه القضية مع الأخذ بالفكرة القائلة بمواصلة العمل على فرض وجود فلسفة اشتراكية للحزب من دون الحاجة إلى الإعلان عن ذلك لمجرد المحاذير التي يتصورها بعض الإخوان، لقد كان من الممكن التساهل في هذا التأجيل لو كانت أمور الحزب والدعاية له سائرة سيرا اعتياديا، غير أن نشاطنا الحزبي يكاد يكون منعدما بالمرة في ظرف اعتقد فيه أن الوقت مناسب لنشاط حزبنا وأن الظروف الحاضرة اكثر ملاءمة لنا مما هي لأي حزب آخر لو أخرجنا أنفسنا من جمودنا الحاضر بإيجاد طرق فيها من الجرأة والدقة ما يجعل أعمالنا غير سائرة على وتيرة واحدة ولو تركنا الفكرة القائلة بان الزمن نفسه هو الكفيل بحل القضايا. أو بالأحرى لو تركنا السير في الظلام على غير هدى لا تسيرنا الظروف من دون أن نعلم إلى أين نحن سائرون.

أما في ما يخص المحاذير التي يراها الفريق الثاني من الإخوان في إعلان فلسفة ثابتة للحزب - وهم الذين يتحرجون من إعلان هذه السياسة، على ما يوحي به إلى حدسي وإن لم أسمع منهم ذلك - فهم يخافون من استياء بعض قواعد الحزب المتطرفة من إعلان هذه السياسة لاعتقادهم بأن هذه الفئة من الأعضاء ليست قليلة العدد بحيث لا يعتد بها، أو أن يكون لهذا الفريق من الإخوان عطف خاص على هؤلاء الأعضاء. أنا لا أعلم عدد هذه الفئة بالضبط ولا أعلم ما إذا كان من الصحيح إبداء مثل هذا العطف الخاص عليها مع أن جميع الظواهر تدل على عدم مشاركة هذا الفريق من أعضاء اللجنة الإدارية، هذه القواعد المتطرفة، في الرأي. ولكن الذي أعلمه هو ان مجابهة هؤلاء الأعضاء في هذه الظروف بفكرة اعتناق الحزب للاشتراكية الديمقراطية هي أنسب من مجابهتهم بذلك في أي ظرف آخر.

ثم أن هذا الفريق من أعضاء اللجنة الإدارية المركزية متأثر على ما أعتقد بمطالعاته التقدمية ومن جملتها الصحف والمطبوعات الشيوعية التي كانت قبل الحزب ولا تزال حتى الآن تبث دعاية واسعة النطاق ضد الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا متهمة إياها بأسوأ التهم. فهذه الدعاية وإن كانت الآن أخف مما جرت عليه قبل الحرب ولكنها لا تزال مستمرة على الشباب التقدمي في العراق بدرجة مختلفة وعلى الشيوعيين بصفة حادة.

أنا لا أريد أن اخوض كثيرا في هذا البحث العميق خشية أن يخرجنا عن موضوعنا الاصلي غير أن الذي أعتقده ان هذا النوع من الدعايات هو من مقتضيات الخطط الحزبية (التاكتيك الحزبي) بين الشيوعيين والإشتراكيين في اوروبا، الامر الذي يجب ألا نتأثر به بالنظر إلى إختلاف ظروفنا واوضاعنا عما هو سائد في أوروبا أنما يجب أن ننظر إلى القضية نظرة حيادية مجردة فقط من دون ان نتأثر بها.

واني عندما أدعو الحزب إلى ضرورة إعتناق فلسفة ثابتة يستند إليها منهاجه لا استهدف غير أن نعتنق فلسفة حزب العمال البريطاني الذي برهن على طبيعة تمثيله الشامل لمختلف الطبقات وعلى مقدرته لحل المشاكل الداخلية باستناده إلى فلسفة بعيدة كل البعد عن التسرع

والاستمرار وفق خطة عملية شاملة لتحقيق مبادئه فهذا الحزب في الحقيقة ليس حزبا خاصا بالعمال – وإن سمي بحزب العمال – إنما يمثل مختلف طبقات الشعب فهو يضم المثقفين وأحرار الفكر والحرفيين وصغار الملاكين والفلاحين وغيرهم إلى جانب العمال، فاعضاء هذا الحزب على اختلاف طبقاتهم يعتنقون فلسفة واحدة هي الاشتراكية الديمقراطية التي تؤمن بالاشتراكية على أساس تأميم مرافق البلاد الحيوية وصناعاتها الجوهرية شيئا فشيئا وتوجيه الدولة للشؤون الاقتصادية وفق تصميم شامل وتحسين أحوال جميع افراد المجتمع عن طريق الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وتوسيع الحريات الديمقراطية وصيانة الحياة الحزبية ونظام الحكم البرلماني وبالنتيجة تحقيق الاشتراكية بالطرق الديمقراطية من دون التقيد بالثورة في سبيل ذلك. فهذا الحزب الذي لا يؤمن بالثورة في سبيل تحقيق الاشتراكية يرى في الطرق الديمقراطية البرلمانية الاساليب العملية الطبيعية الصحيحة لتحقيق هذه الاهداف وهذا هو السبب الجوهري كما تعلمون للخلاف القائم بين حزب العمال (الاشتراكي الديمقراطي) والشيوعيين المؤمنين بالثورة في سبيل تحقيق الهدف الاصلي لجميع التقدميين وهو الاشتراكية.

وإذا كنا أقرب إلى حزب العمال في فلسفته فليس معنى ذلك أننا نتفق وإياه في سياسته الخارجية التي مازالت تسيرها النزعات الاستعمارية، فسنواصل بطبيعة الحال كفاحنا ضد الاستعمار بأي شكل كان وأينما وجد، ونخاصم من هذه الناحية كل حزب يسير في ركاب السياسة الاستعمارية حتى وإن كان حزبا اشتراكيا ديمقراطياً ولذلك فنحن باعتناقنا للاشتراكية الديمقراطية لسنا مقيدين بتأييد سياسة الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم تأييدا مطلقا من جميع النواحي رغم ان هذه الاحزاب هي أقرب إلينا من غيرها في فلسفتها. فقد سبق أن بينا في جريدة صوت الأهالي موقف الحزب الشيوعي البريطاني في قضية فلسطين حينما وجدنا هذا الحزب يعطف على أماني العرب ويكافح الصهيونية في الوقت الذي انتقدنا حزب العمال بهذا الشأن، ومعنى هذا انه يجب علينا ألا نتردد في تأييد جانب كل من يشجب موقف الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية الذي هو بصفة عامة في غير صالح قضايا الشعوب المضطهدة. سواء كان المعارض لهذه السياسة شيوعيا أو غير شيوعي. وفي اعتقادي أن إعلان مخاصمتنا للاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في مواقفها الراهنة من قضايا المستعمرات هو أولا من مستلزمات استقلال حزبنا عن اي حزب آخر في العالم ومن مقتضيات التمسك باهداف منهجنا فيما يخص قضايا الشعوب العربية، وهو ثانيا من عوامل تبديد سوء الفهم الذي قد يبدو من بعض أعضاء حزبنا تجاه اعتناقنا للفلسفة الاشتراكية الديمقراطية بالنظر إلى ما يساور هؤلاء الاعضاء من إستياء شديد من سياسة الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم فيما يخص قضية فلسطين بصفة خاصة وقضايا المستعمرات بصفة عامة.

فيتضح مما تقدم انه ليس من الضروري أن يشارك حزبنا الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم في جميع الظروف والاحوال أراءهم في جميع المواضيع والقضايا وإن كانت فلسفته اشتراكية ديمقراطية.

وقبل ان انتقل إلى موضوع آخر أود أن أتطرق إلى قضية طالما اشغلت بال المفكرين في هذا البلد وهي ما إذا كان يمكن تحقيق أهداف أي حزب بالطرق الديمقراطية ما دامت الفئة الحاكمة قد استولت على الحكم بطرق غير ديمقراطية (غير مشروعة) وسدت بوجه الشعب جميع السبل الديمقراطية فسلبته جميع حقوقه الدستورية المشروعة التي هي الكل في الكل في سبيل تحقيق النظام الديمقراطي ذلك النظام الذي هو المعول عليه في تحقيق مبادئنا وفلسفتنا.

إن هذه القضية وإن كانت غير غامضة كثيرا في نظري اود شرحها كي ازيل كل التباس من نواحيها العديدة وخاصة بالنظر إلى التأويلات المختلفة غير الصحيحة التي فسر بها بحثي حول (حق الثورة في سبيل الديمقراطية) في كراس (بعث الفاشية في العراق) الذي أصدرته في عام ١٩٤٦ فقد اعتبرني البعض ثوريا بطبيعة عملي فافترضوا كوني شيوعيا وإعتبرني البعض الآخر وهم الرجعيون داعيا إلى الثورة وقد زعموا انها هدف من اهدافي الاساسية فهذه النواحي التي أريد ان اتطرق إليها هنا هي جواز أو عدم جواز استعمال القوة ضد الفئة المستبدة التي حرمت الشعب من حقوقه الدستورية، وجواز او عدم جواز المضي في استعمال تلك القوة في سبيل بلوغ الهدف الاصلي وهو تحقيق الاشتراكية، فنحن باعتناقنا للاشتراكية الديمقراطية أنما نستهدف تحقيق الاشتراكية بالوسائط الديمقراطية فقط وذلك عندما تكون الوسائل متيسرة. أما إذا سدت بوجه الشعب جميع السبل الديمقراطية فلا بد آنذاك من اللجوء إلى استعمال القوة ولكنني أرى أن مفعول القوة يجب أن يقف عند حده حينما تتحقق الديمقراطية أي حينما يسترد الشعب حقوقه الدستورية. فيجب أن لا نجيز إستعمال القوة في سبيل تحقيق مبادئنا الاصلية ولكنا نجوزها فقط عند سلب الحقوق الديمقراطية وليست الغاية من استعمال القوة في تلك الحالة بنظري سوى استعادة هذه الحقوق لا انتهاز تلك الفرصة للقيام بطفرة في سبيل تحقيق الاشتراكية، مع أني لا أجهل كون مفعول كل ثورة لا يمكن ضبطه أو تحديده سلفا، فالثورة على الظلم والطغيان لا بد من ان تحدث إنقلابا اجتماعيا في حالة نجاحها، ولا بد ان يشجع هذا الانقلاب الاجتماعي طلب الشعب المزيد من تغيير نظامه الاجتماعي والاقتصادي. وإذا كان مفعول هذه المؤثرات لا يمكن تجاهلها أو الوقوف امامها بالمرة، غير أن القائمين باستعمال القوة، في سبيل استرداد الحقوق الدستورية، يجب ألا ينسوا هدفهم الاصلي رغم إضطرارهم إلى مراعاة الظروف والاحوال التي تسود المجتمع آنذاك عقيب نجاحهم في استرداد الحقوق الدستورية.

فبعد كل ما تقدم أرجو أن نكون جميعا واقعيين فلا نتحرج من إعلان هذه الفلسفة التي أصبحنا نعتقد بصحتها والتي نسير عليها الان في خطتنا العملية من دون ان نهتم بما يقوله عنا الماركسيون وغيرهم ولا سيما ان تثبت هذه السياسة المستندة إلى فسلفة معينة هي من مصلحة حركتنا الحزبية.

أما تخوف فريق من اعضاء اللجنة الادارية من ان الناس لا يفرقون بين الاشتراكية والشيوعية فانه قد أصبح الان في غير محله وربما كان هذا الراي صحيحا قبل عدة سنوات،

غير أنه بعد أن أخذت الثقافة تنتشر في العراق وبعد ان اتضحت لعامة الناس من الاذاعات والصحف مواقف الاشتراكيين والشوعيين وبعد ان تبلورت اتجاهات مختلفة لعناصر التقدمية العراقية وبعد أن جاء حزب العمال إلى الحكم في بريطانيا وأخذ يطبق الاشتراكية الديمقراطية بالفعل، أصبحت اكثر الفئات على اختلاف اتجاهاتها السياسية في العراق لا تخشى من وجود حزب من هذا القبيل في بلادنا.

أما فيما يخص تردد الفريق الثاني من الاخوان في إعلان إعتناق الحزب لهذه الفلسفة فبالنظر إلى اعتقادي باخلاصهم للحزب ومبادئه وبرهنتهم عمليا على سلوكهم الحزبي الممتاز ارجو ان تكون التجارب التي مرت بهم كافية لان يحددوا موقفهم تحديدا تاما من جميع العناصر المتطرفة في الحزب كي لا يكونوا من دون قصد سببا لتلكؤ الحزب في ان يخط له خطة واضحة جريئة في هذا الظرف الذي أعتقد أنه مساعد للحزب فيما إذا اردنا الخروج من جمودنا الحاضر.

* * *

وقبل أن ابحث في ظروف حزبنا الحاضرة التي يمكننا تطويرها إلى ظروف اكثر ملاءمة لنا من ظروف الاحزاب الاخرى في الميدان السياسي، أود أن أستعرض الوضع العام للاحزاب والجهات التي يمكن أن تؤلف كتلة او شبه كتلة من حيث قيمتها السياسية ومن حيث إمكانياتها للعمل، بعد ان تطرقت آنفا إلى مناهج واتجاهات بعضها: إن الجرأة التي تبديها الفئة الحاكمة في العراق في مكافحة الحريات العامة وشل الاحزاب والاستهتار بالقوانين بعد انتهاء الحرب بانتصار الامم الديمقراطية لا تخلو من علاقة لها بالوضع الدولي العام، إذ لم تكن هذه الفئة لتجرأ على تحدي الراي العام والاحزاب لو لم تستند إلى قوة لا تمت إلى الشعب بصلة ما. والظاهر أن هذه متفقة مع الانكليز على أن يسود البلاد سكون شامل، أشبه بسكون المقابر، في هذا الوضع الدولي المؤثر والذي أعتقده أن الانكليز عازمون على جعل البلاد التابعة لسيطرتهم في حوض البحر الابيض المتوسط وتوابعه على استعداد لمجابهة (خطر توسع النفوذ الروسي) لذلك سوف يستوقفون كل هذه الحكومات - حسب درجات إمتثالها لاوامرهم - إلى مكافحة الشيوعيين مكافحة لا هوادة فيها، فليس من الصعب عليهم الايعاز بهذا الشأن إلى هذه الحكومات وخاصة منها، حكومة العراق التي بمجرد إشارة او تشجيع منهم تندفع من تلقاء نفسها في هذه المكافحة إلى أقصى حدودها كما جرى بالفعل وكما سيبقى جاريا بعد مدة طويلة حتى زوال التوتر الدولي الحاد القائم بين الكتلتين السلافية والانكليزية - الأمريكية.
فالذي استنتجه من ذلك ان الشيوعية ستكافحها الفئة الحاكمة مكافحة عنيفة بالاتفاق من الانكليز ولا يتعذر على الانكليز الذين يعلمون بكل ما يجري في هذه البلاد ان يتوصلوا إلى معرفة تاثر حزبي الشعب والاتحاد الوطني بسياسة روسيا الخارجية إلى حد بعيد وإن لم يكن هذان الحزبان من المنظمات التابعة للاممية الثالثة (المنحلة) فيجب إذن في نظر الانكليز أن يكون

القضاء على هذين الحزبين ضمن خطة القضاء على الاحزاب الشيوعية وتوابعها. فإذا سلمنا بهذه الفرضية فلا بد لنا من أن نتوصل إلى أن مؤسسات كهذه قليلة العدد، مؤلفة أكثريتها من شباب مراهق ومفتقرة إلى القيادة المجربة الحكيمة وضعيفة بمالها وبكل الكفاءات اللازمة لتاليف أحزاب سياسية علنية بالمعنى الصحيح، إن مؤسسات كهذه لا تتمكن من تحمل هذا الضغط المتواصل من قبل الفئة الحاكمة هذا الضغط الذي سوف يستمر بدون شك رغم تبدل الوزارات. ولذلك فان هذين الحزبين سوف ينحلان من تلقاء نفسيهما أو بطبيعتهما وفيما أغلقا رسميا فسوف يتشرد أعضاؤهما، فمنهم من قد يترك العمل الحزبي بالمرة ومنهم من قد يعود إلى قواعده في المنظمات السرية.

أما حزب الاحرار الذي كان تاليفه اصطناعيا ويعيش الآن عيشة اصطناعية والذي سوف تنتهي حياته السياسية آنيا أو تدريجيا عندما يدعى رئيسه مع بعض اعضائه لتأليف وزارة أو دخول في إحدى الوزارات المقبلة - كما سبق أن اشرت إلى ذلك - فقادته يعتبرونه آلة للمساومة ولكنها في الوقت ذاته آلة ثقيلة سوف لا يطيقون حملها إلى مدة طويلة. ولولا تشجيع بعض الجهات لقادة هذا الحزب على ضرورة ابقائه وتحمل اعبائه لاتخاذه خميرة (لطبخات) جديدة في المستقبل لانحل منذ مدة طويلة. ولعل من اهم أسباب بقاء هذا الحزب قائما على قدميه حتى الآن بعد أن استقال منه السيد توفيق السويدي هو شخصية رئيسه السيد سعد صالح الذي له بدون شك مكانة محترمة لدى بعض الأوساط الشعبية والحكومية. وسيبقى هذا الحزب عديم الاهمية في الكفاح السياسي الا بقدر ما تشجعه السلطات على العمل.

اما نظرة هذه السلطات إلى حزب الاستقلال فسيئة جدا إذ أن البلاط ومن ورائه الانكليز يمقتون هذا الحزب أشد المقت لاعتقادهم بأنه الخلف الحقيقي لنادي المثنى الذي كانت له اليد الطولى في إثارة حوادث مايس ١٩٤١ وبأنه على اتصال وثيق بمفتي فلسطين وبرشيد عالي الكيلاني. والحقيقة أن هذا الحزب لا يتردد في انتهاز كل فرصة لاظهار عدائه للانكليز فهو يمقت الشعب البريطاني بذاته مقتا عنصريا عميقا بصرف النظر عن كون انكلترا دولة استعمارية أو غير استعمارية وبعبارة أصح انه لا يميز بين القوى التقدمية والقوى الرجعية في تلك البلاد. غير أن حزب الاستقلال في الوقت الذي يعادي فيه الانكليز إلى هذا الحد، لا يتعرض بالوصي لاسباب (تاكتيكية) بل بالعكس ينتهز الفرص للتظاهر في جريدته ونشراته باخلاصه للعرش وللبيت الهاشمي ولكن البلاط لا يتعبر هذا الاخلاص الظاهر معبرا عن واقع الحال وهذه هي الحقيقة على ما اعتقد، لان الحقد الشخصي لا يزال متأججا في صدور معظم اعضاء هذا الحزب المكون ممن إعتقلوا طوال مدة الحرب، أما لاشتراكهم فعلا في حركة مايس ١٩٤١ او لموالاتهم للقائمين بها. ولذلك لا ينتظر من الانكليز ولا من البلاط ولا من الفئة الحاكمة الحاضرة التي تأتمر بأوامر البلاط، أن يفسحوا أمام هذا الحزب مجال العمل لممارسة حقوقه باعتباره حزبا سياسيا الا بقدر ما تتطلبه حاجتهم إلى (التاكتيك) السياسي لايجاد توازن تجاه القوى المناوئة للوضع الشاذ القائم.

ثم ان هذا الحزب لا يعتبر قوة سياسية كبيرة بالنظر إلى طبيعة تكوينه بالأصل وبالنظر إلى الخلافات القائمة بين قادته والتيارات المتناقضة التي تسوده. فقبل عام كان يتنازع الحزب اتجاهان متعارضان: الأول يميل إلى التعاون مع الاحزاب الاخرى في قضايا معينة والثاني يقوم على رفض التعاون مع جميع العناصر التقدمية التي لها صبغة رسمية وبصفة خاصة مع حزبي الشعب والاتحاد الوطني. والظاهر أن الاتجاه الثاني هو الذي تغلب على الاتجاه الاول في آخر الامر فكانت النتيجة حل (لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين) ثم شل مؤتمر الاحزاب الذي تكون بنتيجة الانتخابات الثانية حى أصبح مؤخرا بحكم المقضي عليه.

اما التيارات المتناقضة التي اشرت آنفا إلى وجودها داخل هذا الحزب والتي تتعلق بمواقف الحزب من الانكليز فمن الممكن ان يستفيد منها هؤلاء (الانكليز) في الوقت المناسب لضرب كل حركة تقدمية في العراق بالنظر إلى رغبتهم في إيجاد ما يشل القوى المناوئة للوضع الشاذ القائم - وإن كان وجود هذه التيارات المتناقضة داخل الحزب يؤلف بطبيعته عاملا من عوامل ضعف هذا الحزب. وسأبحث في ختام هذه المذكرة في موقف الانكليز من تطور الحركة التقدمية في العراق ولكن أكتفي الان بالاشارة إلى نقطة واحدة من هذه الناحية وهي ان هناك، على ما علمت، رأيا يمثل الاقلية في هذا الحزب ويميل إلى التفاهم مع الانكليز (كقوة لا يستهان بها في هذه البلاد) حول قضايا معينة هي بالحقيقة مكافحة الحركية التقدمية بمفهومها الشامل. أما إذا كان هذا الرأي قد هزم بنتيجة الجدال الطويل الذي قام بين قادة الحزب فلا يمكن القول مع ذلك أنه قد زال من الوجود نهائيا بالنظر إلى رغبة الانكليز، على ما اعتقد، في الاستفادة من مثل هذا الاتجاه ليتمكنوا عند الحاجة من ايجاد التوازن الذي تطرقت إلى بحثه آنفا.

وهناك كتلة أو جماعة تألفت بصفة غير رسمية وإن كانت لا تعتبر سرية - فقد تناقلت أخبارها الالسن أكثر من اية مؤسسة علنية - وكان تأليفها بداعي معالجة الوضع الشاذ الراهن. وقد علم الرأي العام لاول مرة بوجود هذه الكتلة من دعوات توجه بها السيد جميل المدفعي في اوائل الربيع الماضي إلى جماعات مختلفة من الناس للحضور إلى داره، فباحثهم في هذه الاجتماعات حول الوضع الشاذ وضرورة معالجته ثم أخذت جماعات المدعوين تتقلص شيئا فشيئا حتى انحصرت الاجتماعات في (نخبة) معينة أخذوا يجتمعون فيما بينهم كالسادة جميل المدفعي ومحمد الصدر وحكمت سليمان وتوفيق السويدي ومحمد رضا الشبيبي ومزاحم الباجه جي وفخري جميل ونصرة الفارسي وجعفر حمندي وباقر الشبيبي وجماعة أخرى من الوزراء السابقين وغيرهم ممن سبق أن تقلدوا مناصب مهمة في الدولة. فتقرر بعد اجتماعات طويلة على ما سمعت، ان يوضع ميثاق وطني غايته احترام القانون الاساسي وتطبيق القوانين بنزاهة وتوطيد العلاقات مع الانكليز على أساس ميثاق هيئة الامم المتحدة مع العلم أن هذه الجماعة لا تعتقد، على ما اظن، أن العلاقات العراقية الانكليزية المرتكزة على المعاهدة الحاضرة تتنافى كثيرا مع ميثاق هيئة الامم المتحدة وإنما بحاجة إلى تعديل طفيف لا يمس جوهرها، غير أن

ميثاق هذه الجماعة لا يزال في طي الارحام رغم الجهود التي بذلت لاخراجه إلى عالم الوجود. وحتى لو ولد هذا الميثاق فالكتلة التي تريد أن تعمل على أساسه لا يمكن أن تعتبر بمفردها قوة سياسية كبيرة في البلد، لان العناصر المؤلفة منها محدودة أولا ومعروفة ثانيا لدى الراي العام ومجربة، فلم يعد الشعب يثق بمعظمها ومن حقه ان لا يثق بامثال هذه الكتل التي سبق أن تألفت فيما مضى فلم تتحمل الضغط بل سرعان ما كانت تستجيب لوسائل الاغراء هذا من جهة ومن جهة أخرى لو ألقينا نظرة على هذه العناصر لوجدنا ان الرابطة الاساسية التي تجمع هذه الشخصيات في الوقت الحاضر هي عدم إرتياحها من الوصي لاسباب معظمها شخصية، فاذا ما علم البلاط بهذه الحقيقة - وهو يعلمها دون شك - فمن السهل عليه تفريق هذه الكتلة بمختلف وسائل الاغراء أو التهديد.

أما حزبنا، فلا أراني بحاجة إلى وصفه باسهاب، فهو كما تعلمون ضعيف في الوقت الحاضر بعناصره وبفروعه وبكفاءة لجانه سواء في داخل العاصمة أو خارجها، كما انه ضعيف بماليته إلى أبعد حد. وأهم نقطة ضعف فيه بنظري هو عدم تنوع عناصره فقد أصبح (الكادر) الفعال فيه، إن جاز هذا التعبير، من صنف واحد معظمه محدود الثقافة، بالاضافة إلى أن معدل العمر لاعضاء الحزب لا يشجع على طرح قضايا خطيرة أمام المؤتمر يحتاج البت فيها إلى الحكمة والتعقل وطول الأناة ثم أن جدالنا في بداية الانتخابات النيابية الماضية مع الفئة الطائفية - التي سمّت نفسها بـ (الكتلة) - قد أدى مع الاسف إلى فقدان الحزب كثيراً من عناصره بانسحابها منه وإن لم يشر أحد منها إلى أن انسحابه كان بسبب هذا الجدال الذي لم يكن له من بد كما أثبتت الحوادث.

وقد كان الاقبال على حزبنا في بدء تاسيسه شديدا للغاية غير أن ضغط الحكومة المتواصل على الاحزاب قد حمل العناصر التي كان يجب ان يعول عليها الحزب والتي وصفتها في مكان آخر من هذه المذكرة، على الانكماش وعلى الابتعاد عنه، فالحزب كما كان منذ بدء تأليفه، وحتى قبل تأليفه أيضا، قويا بالعناصر التي تؤيده ولكنها لا تنتسب إليه، تلك العناصر التي تخشى ان يقال عنها أنها شيوعية والتي لا تتحمل الضغط والارهاب ولكنها مستعدة لان تشتغل في الظروف الاعتيادية وبشروط ديمقراطية، فالمهم ان نستفيد من هذه العناصر الواعية ونخرجها من جمودها وندخلها في نطاق الكفاح الديمقراطي كما قلت آنفا.

وقد سبق أن بيّنت في هذه المذكرة ان الظروف غير ملائمة لجميع الكتل السياسية والاحزاب غير ان ظروف حزبنا أكثر ملاءمة للعمل السياسي من ظروف الاحزاب الاخرى، وقبل ان أشرح هذه النقطة أراني بحاجة إلى إيضاح بعض النقاط التي أرى من الضروري شرحها قبل الدخول في هذا الموضوع.

إن الانكليز يدركون كما يدرك غيرهم من المطلعين على بواطن الأمور ان هذا الوضع الشاذ في العراق محفوف بالمخاطر وأنه لا يمكن أن يدوم، فالشعب أصبح يضيق ذرعا بالفساد

الذي أخذ يدب في ماكنة الدولة حيث بلغت المحسوبية والمنسوبية حدا لا يطاق، كما بلغت الرشوة في دوائر الحكومة ذروتها. وقد اصبح المثقفون ممن تفتحت اذهانهم إلى ما يجري في العالم لا يطيقون تحمل هذه التصرفات الكيفية بما فيها من هدر للحريات العامة والحرية الشخصية فالانكليز الذين يدركون كل هذه المساوىء اصبحوا يعتقدون بان هذه الفئة المتمسكة بمقاليد الحكم امست بالية لا تصلح لادارة شؤون الدولة مدة طويلة ولاتقوى على البقاء حيال أية رجّة او اي ردّ فعل لهذه الاوضاع السيئة. ويدرك الانكليز من دون شك أن الوسيلة الوحيدة لانقاذ المملكة من هذا التذبذب هي تحقيق الديمقراطية على أساس مبدأ سيادة الشعب.

ولكن السبيل لهذا العمل:

أنهم في الوقت الذي يحسبون فيه ألف حساب لهذا الوضع الشاذ – خشية أن يفلت زمام الامر من أيديهم كما سبق أن افلت نتيجة تردي الوضع وتأزمه. يرون ان هناك قضية آنيّة يجب في نظرهم معالجتها قبل كل شيء أي معالجة الوضع من اساسه، وهي انهم يرغبون في ان يسود العراق خلال هذا التوتر الدولي القائم سكون شامل كي يستطيعوا أن يتحكموا في الوضع تحكما تاما عند المفاجآت. ففي هذا الوضع الدولي الذي يبالغون في حراجته نرى بعض ظواهر التهدئة من قبل الانكليز مباشرة بنتيجة خطة مرسومة او من قبل الفئة الحاكمة التي تشعر هي الأخرى بضرورة شمول مثل هذا السكون في سبيل أدامة بقائها وتنمية مصالحها ولكني اجزم أن السياسة العليا في هذا البلد تدار من قبل الانكليز منذ انتهاء حركة مايس ١٩٤١. ومهما كان الامر فان هذه التدابير او المؤتمرات غير مشجعة بل معرقلة في الحقيقة لقيام أية حركة شعبية وأي نشاط حزبي في الوقت الحاضر، وإن كانت هذه التدابير نفسها تؤلف بحد ذاتها في النتيجة نقطة ضعف حتى هذا السكون الذي تريده الفئة الحاكمة ومن ورائها الانكليز.

ولا بد للفئة الحاكمة عندما تريد المضي في خطتها التعسفية تجاه الشعب بهضمها لحقوقه الدستورية وتركها عامة أبنائه وخاصة منهم سكان المدن عرضة للجوع والفاقة، أن تفكر في تجنب بعض الجهات التي تخشى بأسها، فهذه الفئة كغيرها من الفئات الحاكمة بأمرها تخشى قبل كل شيء القوات العشائرية – وخاصة إذا كانت مسلحة كما هو الحال في العراق – فعشائر العراق في نظر الفئة الحاكمة قوة لا يستهان بها بالنظر إلى ما تملكه من سلاح وهذا ما حدا بالحكومات المتعاقبة ان تواصل اتباع السياسة التي أختطها الانكليز في زمن الحرب – وحتى قبل الحرب – وهي عدم فرض الضرائب اللازمة على الزراع بالنسبة إلى دخلهم المتزايد. والحقيقة أن الفئة الحاكمة حينما تفكر بالزراع لا يهمها الفلاح وإنما تهمها طبقة الشيوخ المسيطرة على الفلاحين تمام السيطرة وطبقة الزراع من سكان المدن، فعدم فرض هذه الضرائب الضرورية على الزراع وعدم السيطرة على اسعار الغلال كما يجب أن يكون، مما أدى إلى إثراء معظم أفراد طبقة الشيوخ وطبقة الزراع من سكان المدن اثراءً فاحشا في ظل هذا الوضع الشاذ

الامر الذي جعلهم يرتضون هذا الوضع ويدافعون عنه دفاع المستميت.

والقوة الثانية التي تخشاها الفئة الحاكمة هي قوة الجيش فالحكومات المتعاقبة التي كانت تعتبر الجيش آلة يجب ان تكون طوع يدها دائما لقمع كل حركة تثير مخاوفها قد عينت سياسة ثابتة هي إخراج كل عنصر متذمر من ضباط الجيش من جهة والامعان من جهة أخرى في ترفيه الضباط الذين هم موضع ثقة الفئة الحاكمة وإطمئنانها وزيادة مرتباتهم ومخصصاتهم وجعل شروط التقاعد ومرتباتهم ملائمة. ومن الواضح أن الحكومة الحاضرة وان كانت لم تنفرد بهذه السياسة تجاه الجيش والزراع الا انها اخذت تمضي في تطبيقها إلى حد بعيد.

وهناك قوة ثالثة تخشى بأسها الفئة الحاكمة وهي المثقفون الذين تريد ان تأمن مطالبتهم بحقوق الشعب. ولكن الذي يستحق الملاحظة في هذا الشأن هو أن هذه الحكومة التي لم تختلف عن الحكومات السابقة بخطتها التعسفية تجاه الاحزاب وتجاه الحريات العامة والتي أزداد الوضع العام في عهدها تدهورا لم تلق من عامة الشباب المثقف المقاومة العنيفة التي سبق ان جابهتها حكومة أرشد العمري، والسبب في ذلك على ما أعتقد هو تلك الايدي الخفية المدبرة لمثل هذا الامر أرادت أن تشل قسما كبيرا من الشباب المثقف ومن ورائه طائفة كبيرة من طوائف البلد فتصرفه عن معارضة الوضع القائم فدبرت على ما يظهر على يد عميلها نوري السعيد تأليف مجلس نيابي لم يكن ليجيء في تلك الظروف الا على أساس طائفي، ثم حتمت، على ما اعتقد، تلك اليد الخفية مجيء رئيس وزارة على أساس طائفي أيضا.

إني لا أريد في هذا البحث الخاص التعمق في أضرار هذا الاتجاه المفرق لوحدة المملكة والهادم للحياة الحزبية إلا من ناحية ما يقتضيه سياق بحثنا، وهي ان اكثرية الشباب الشيعي الذي كان متذمرا من سوء الوضع إلى اقصى حدود التذمر - كغيره من الشباب - اصبح ساكتا عن سوء تصرفات هذه الوزارة التي لا تختلف بجوهرها عن تصرفات أية حكومة من حكومات الوضع الشاذ أن لم تكن اكثر سوءا كنتيجة طبيعية لاستمرار هذا الوضع.

ولا شك لدي أن هذه اليد الخفية التي سببت بتدابيرها هذا الخمول، تدرك في الوقت نفسه أن هذه التدابير وقتية ولا تقوى على مجابهة حوادث الزمن، فهي تعلم تمام العلم أن تطوير العراق إلى دولة عصرية تستوجب الكف عن مداراة الشيوخ واصحاب الاراضي والمزارع بعدم فرض الضرائب المناسبة عليهم في الوقت الذي لا يمكن فيه لمالية الدولة بأي حال الاستغناء عن هذا المورد المهم، وفي الوقت الذي يتضور فيه الفلاحون ولا سيما سكان المدن جوعا من جراء القاء الحبل على الغارب تجاه كبار الزراع والمحتكرين وفسح المجال لهذا الغلاء المصطنع وإهمال شؤون العمال وغيرهم من سكان المدن أخذ الوعي يدب فيهم يوما بعد يوم، مع أن معظم الحكومات في العالم بما في ذلك حكومات الاقطار المجاورة تكافح الغلاء الفاحش مكافحة فعالة.

أما فيما يخص المثقفين الذين هم اكبر قوة محركة (ديناميكية) في كل مجتمع متحضر

فستزول هذه الترضيات المصطنعة التي منحت في هذا العهد لطائفة معينة من طوائفهم، وإن هذه الخطة الشاذة من شأنها أن تحدث بطبيعة الحال رد فعل لدى الطوائف الأخرى مما يزيد الشعب استياء ويزيد الوضع ارتباكا فضلا عن أن هذه الترضيات لا يمكن ان تشمل جميع المثقفين من أفراد الطائفة موضوعة البحث.

أما فيما يخص قضية الجيش التي لا أريد التعمق في بحثها فأود ان أشير فقط إلى أن هذه الطريقة المتبعة في إرضاء قسم من ضباطه هي أشبه ما تكون بطرق الارضاء التي كانت تتبع في جيش (الينيجري) في العصور الغابرة من تاريخ الدولة العثمانية والتي يعرف نتائجها السيئة كل من تتبع تاريخ تلك الدولة. وقد اثبتت الحوادث ان الجيش العراقي لا يمكن ان يكون غير متأثر بالوضع العام مهما حاولت السلطة ترضيته لعزله عن الشؤون العامة - بل أن سوء الوضع في البلاد كان ولا يزال منعكسا فيه دائما.

ومهما تراءى للعيان ان الفئة الحاكمة هي القابضة على زمام الامور ففي الواقع ان السلطة الحقيقية في القضايا المهمة هي بيد الانكليز وسيبقى الامر كذلك ما لم يجبر الوضع الدولي الانكليز على تغيير هذه الحالة وما لم توقفهم عند حدهم حكومة شعبية تستند في حكمها إلى تأييد الشعب.

والحقيقة ان الوصي يحكم البلاد في الوقت الحاضر حكما مطلقا بتأييد عام من الانكليز وباستشارة من رجل الامبراطورية السيد نوري السعيد، وهذا الوضع الذي بدأ منذ عام ١٩٤١ سيبقى مستمرا حتى تغيره الظروف. اما الوضع الدولى فليس من المحتمل ان يتجه في مستقبل قريب اتجاها يساعد على تغيير وضع الانكليز في العراق بعد أن أصبحت مناطق النفوذ الدولية واضحة. وقع الشرق الأوسط ومنه العراق بصفة خاصة تحت النفوذ البريطاني، وإذا ما افلت قطر من هذه الاقطار من قبضة النفوذ البريطاني فسيقع حتما تحت نير النفوذ الامريكي الذي هو في نظري اسوأ بكثير من النفوذ البريطاني. ولما كان الانكليز حريصين كل الحرص على إبقاء نفوذهم في هذه الربوع (العراق) بالنظر إلى الظروف المحيطة الان بالشرق الأوسط وخاصة بتركيا وإيران، فانهم سيتوصلون بجميع الوسائل ليبقوا هم المسيطرين على هذه المنطقة سيطرة تقتضي مصلحتهم فيها مكافحة الشيوعيين كفاحا عنيفا وضرب كل حركة تمت إلى روسيا أو الاحزاب الشيوعية في العالم بصلة ما، وعدم فسح مجال النمو لاية جماعة معادية لهم. ولهذه الاسباب سيواصل الانكليز مكافحة الشيوعية في العراق مكافحة عنيفة وشل كل حزب أو جماعة يعتقدون بأنها تمت إلى الشيوعية بصفة ما سواء كانت هذه الصلة فكرية أو ادبية او مادية. وبهذا الاعتبار سيواصلون مناوأة الحزبين التقدميين (حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني) وتشجيع الحكومة العراقية على مكافحتهما. والحقيقة انهم ليسوا بحاجة إلى عناء كبير لفرض أرادتهم - أو مشورتهم - هذه على الحكومات العراقية فهي تعمل أكثر مما يريدون منها في هذا الشأن. وقد رأينا كيف ان الفئة الحاكمة قد تطرفت في مكافحة الشيوعية بالاحكام الصارمة الصادرة على الشوعيين، حتى أن حكم الاعدام، على ما علمت، كان خلافا لرأي

الانكليز ولولا بعض مواقفهم من هذه القضية لكان هذا الحكم قد نفذ واحد على الاقل من الشيوعيين إذ كانت الحكومة العراقية متعطشة إلى سفك الدماء في هذا المضمار.

ومن جهة ثانية لا يحتمل ان يغير الشيوعيون والحزبان التقدميان موقفهم العدائي حيال الانكليز ما دام موقف الاتحاد السوفياتي من انكلترا غير ودي في الوقت الحاضر وما دامت الاحزاب الشيوعية في العالم تقف هذا الموقف من انكلترا أيضا. ولذلك أعتقد بأن مجال العمل سواء للشيوعيين واتباعهم او للاحزاب التقدمية التي يعتقد الانكليز بأنها متطرفة في آرائها أو متاثرة بسياسة روسيا الخارجية، سيبقى ضيقا إلى ابعد حد ما دام النفوذ الانكليزي في البلاد هو الكل في الكل. ومع أن موقف الرأي العام العراقي يساعد الانكليز والفئة الحاكمة على عدم فسح المجال للشيوعيين ولا لأية منظمة شيوعية، الا أنهم (أي الانكليز) يدركون عدم امكان مقاومة الوعي العام في العراق بالنظر إلى انتشار الوعي الديمقراطي في العالم بصفة عامة وتطور الوعي السياسي في البلاد العربية بصفة خاصة، فالشعب العربي في سوريا ولبنان ومصر وحتى في فلسطين يتمتع بحرية الرأي وتأليف الاحزاب وغيرها من المنظمات، الأمر الذي جعل للشباب الديمقراطي في هذه الاقطار شأنا كبيرا في توجيه المجتمع. ولا شك ان أكثر ما يخشاه الانكليز هو تأثر العراق بما يسود مصر من وعي شعبي وحركة وطنية واسعة يستندان إلى التنظيم الحزبي والنقابي مما جعل الانكليز يسلمون بالحقيقة الواقعة وهي ان مصر تقود البلاد العربية الان فكريا وسيبقى شأنها كذلك إلى أمد طويل.

وفي اعتقادي ان الانكليز بناء على ما تقدم لا يحبذون النهج الذي انتهجته الفئة الحاكمة في العراق منذ انتهاء الحرب فيما يخص ضرب كل حركة فكرية كما أنهم لا يحبذون أنزال مثل هذه الضربات القاصمة بالحركة الحزبية عامة من دون التفريق بين الشيوعية والديمقراطية.

أما إذا كانوا قد سكتوا حتى الان على هذا الاضطهاد الذي نال جميع الاحزاب من دون استثناء فذلك لانهم لم يتأكدوا بعد من أن في العراق جماعة تؤمن بالديمقراطية أيمانا راسخا من دون ان تتأثر بالمؤثرات الخارجية.

إن الانكليز كما يبدو لي يعتقدون بأن قيادة حزبنا قد برهنت على انها تسير بالحزب في الطريق الديمقراطي ولكن الذي أظنه هو أنهم لم يعتقدوا بعد بأن هذه الفكرة أصبحت متغلغلة في قواعد الحزب تغلغلا تاما او ان الحزب قد رسخ على هذه الفكرة فتبنتها قواعده، ولذلك تراهم (الانكليز) يغضون الطرف حينما يرون الفئة الحاكمة تضرب كل حركة تقدمية من دون التمييز بين الماركسيين والديمقراطيين، ولا سيما في هذا الوضع الدولي المتوتر توترا حادا ومن مصلحتهم أن يحسبوا له الف حساب كما قلت أنفا. فبالنظر إلى هذه الحقائق - التي قد أكون مخطأ في توصلي إليها بنتيجة استنتاجاتي الشخصية - ارى أن المبادرة إلى إعلان فلسفتنا المبدئية والتمسك بها في حياتنا الحزبية ضرورية من وجهة (التاكتيك) عدا ضرورتها باعتبار أنها فلسفتنا وإذا ما توصلنا استنتاجا إلى أن الانكليز سوف يفسحون المجال لحزبنا (وبعبارة أصح سوف يشيرون على الفئة الحاكمة بضرورة التفريق بين حزبنا وغيره من الاحزاب التقدمية الأخرى،

لا لاعتقادهم، على ما أرى، بانهم سوف يحسبون صداقة هذا الحزب مطلقة أي الصداقة التي تفيدهم كمستعمرين، وإنما الذي اعتقده أنهم مضطرون إلى ذلك اضطرارا لاعتقاهم بأن الضغط العام الذي تقوم به الفئة الحاكمة على الشعب قد يفسح المجال لفئة معادية لهم وقد تمضي هذه الفئة في معاداتها لهم إلى أقصى حدود المعاداة سواء كانت هذه الفئة مماثلة للفئة التي قامت بحركة مايس ١٩٤١ ام من نوع آخر. ولا شك أن الانكليز يعلمون بأن حزبا ديمقراطيا كحزبنا ليس من الممكن أن يحمل لهم ولغيرهم عداءً (شوفينيا) بأي حال وأن كانت صداقته لهم غير مضمونة. هذا بالاضافة إلى ان يكونوا مدركين كل الادراك أنهم وإن كان باستطاعتهم تأليف حزب أو كتلة أو جماعة يأتمنون صداقتها ويضمنون ولاءها المطلق، غير أنهم في الوقت ذاته يدركون ان مثل هذه الفئة لا يمكن أن تكون قوة شعبية يعتد بها في الظروف الاعتيادية، وإنما يمكن الاستفادة منها في ظروف شاذة كظروف الحزب بصفة عملاء يكلفهم استئجارهم كثيرا من المال كما جرى في زمن الحرب.

إن هذه الاستنتاجات مبنية بطبيعة الحال على كون التوتر الدولي القائم في الوقت الحاضر ليس من شأنه حمل الانكليز على الاعتقاد بانه سيؤدي إلى حرب بين الكتلتين الغربية والسلافية. أما إذا كانت الحالة تدعو إلى الاعتقاد بوقوع حرب عالمية ثالثة في وقت قريب فالقضية يتغير شكلها بطبيعة الحال بالنسبة إلينا فانهم سوف لا يفسحون حينذاك المجال لاية فئة لا يضمنون صداقتها وولاءها، ولا يميزون في تلك الحالة بين العناصر التقدمية على اختلاف اتجاهاتها السياسية ولن يفسحوا مجال العمل حينذاك الا للفئات الرجعية - وإن كان بعضها يعاديهم في الوقت الحاضر- لتعمل سوية مع المأجورين في سبيل مكافحة كل عنصر تقدمي. ولكني ارجح أن هذا التوتر الدولي سوف يبقى قائما إلى مدة غير قصيرة من غير ان يدعو الانكليز إلى الاعتقاد بانه سيؤدي إلى حرب عالمية ثالثة في القريب العاجل. ومعلوم أنه وأن كانت امريكا راغبة في إثارة مثل هذه الحرب ضد روسيا ولكنها تعتقد من دون شك بان إثارة هذه الحرب لا يمكن أن تشن ضد روسيا بدون مشاركة الانكليز فيها. وفي اعتقادي أن انكلترا ليس باستطاعتها دخول حرب عالمية مرهقة في الوقت الحاضر بالنظر إلى ما تجتازه من أزمات خطيرة، بالاضافة إلى أن حكومة العمال التي بيدها زمام الامر لا تعتبر بحكم طبيعة نظامها حكومة معادية للاتحاد السوفياتي بقدر ما تعاديه حكومات المحافظين التي لا ينتظر ان تستلم الحكم في انكلترا في الوقت القريب.

* * *

شرحنا بإسهاب فيما تقدم أسباب عدم إمكان اندماج حزبنا بالحزبين التقدميين (حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني) وخلاصة هذه الاسباب فيما يخص حزب الشعب كما وصفتها سابقا هي الخلاف الجوهري بين اتجاهه واتجاه حزبنا وكون حزب الشعب بيد شخص من الصعب جدا الوثوق باخلاقه السياسية.

أما في ما يخص حزب الاتحاد الوطني الذي جعلت قضية اندماجه بحزبنا موضع بحث

على أساس حل هذا الحزب نفسه بنفسه وقبولنا أعضاءه في حزبنا، فاني أرى ان الاندماج في هذا الحزب بأي شكل كان ليس في صالح حزبنا في الوقت الحاضر لاننا سوف لا نستفيد إلا من عدد محدود جدا من اعضائه لا يتجاوز بضعة أشخاص قد يؤدي قبولهم في حزبنا إلى زيادة كفاءة بعض اللجان ولكن الضرر الذي سيأتي منهم قبل أن يتبلور حزبنا على فلسفة تقدمية معينة سيكون كبيرا جدا بالنظر إلى احتمال ما يسببه هؤلاء الاعضاء من أنشقاق في حزبنا بمحاولتهم تأليف جناح مخالف لاتجاه الحزب وتطوره إلى حزب ماركسي كما أشرت إلى ذلك في بداية هذه المذكرة.

والآن قد بقي علينا أن نرى ما إذا كان بامكاننا إيجاد جبهة مشتركة بين حزبنا وهذين الحزبين نتفق فيها على نقاط معينة مع المحافظة على كيان كل حزب. وقد سبق أن بحثت هذه القضية كثيرا في لجنتنا الادارية بصفة رسمية أو في مباحثاتي الخاصة فكان الرأي الغالب أن كل تكتل وجبهة من هذا القبيل يعتبر تكتلا خاصاذا صبغة معينة يفقد حزبنا صبغته الخاصة أو الصبغة التي نريدها له في نوع اشتغالنا السياسي وحتى لو قررنا الان عدم الالتفات إلى هذه النقطة الجوهرية باعتبار ان التكتل بين هذه الاحزاب الثلاثة (الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب) خطوة تقدمية مفيدة يجب أن تكون فوق كل اعتبار لدى البعض، فهناك الصعوبة كل الصعوبة في أي اتفاق مع حزب الشعب لانحصار قيادته بيد شخص هو كما وصفته في مستهل هذه المذكرة. وقد تجلت هذه الصعوبة بأجلى مظاهرها حينما أظهرنا استعدادنا لهذه الفكرة سواء قبل تأليف الاحزاب في سنة ١٩٤٦ أو بعد تأليفها - عندما قبلنا مبدئياً تكتل الاحزاب التقدمية الثلاثة في عهد وزارة أرشد العمري - حتى أننا تساهلنا في المذاكرة مع الهيئة المؤسسة لحزب التحرر لهذه الغاية، وإن لم تكن هذه المؤسسة ذات صبغة رسمية. فألفت لجنة خاصة لدراسة هذا الوضع وتعيين مدى هذا التعاون والنقاط التي يستند إليها ولكننا لم نحصل على نتيجة عملية بهذا الشأن. والذي أذكره أن معظم الصعوبات في تحقيق مثل ذلك التكتل الذي قبلناه مبدأيا يومذاك كان على الاكثر متأتيا من جماعة حزب الشعب سواء قبل أجازة حزبهم أو بعدها وذلك رغم تظاهرهم بأنهم من أشد الناس حرصا على التكتل. ولو أردت شرح هذه القضية شرحا مسهبا في هذه المذكرة لاستغرق ذلك بحثا طويلا ولكنني اكتفي بالاشارة إليه لاهميته في صدد بحثنا وخاصة أن معظم أعضاء اللجنة الادارية لحزبنا محيطون بهذه القضية أحاطة تامة.

أما فكرة اتفاق جميع الاحزاب وتأليف جبهة واحدة منها ضد الوضع الشاذ القائم فطالما كانت موضع بحث، فكنا في جميع الاجتماعات والمباحثات الشخصية وغير الشخصية من اول المحبذين لها والراغبين فيها ولكن هناك صعوبات كثيرة كانت تعتور تحقيق هذه الفكرة وفي مقدمتها تمنع حزب الاستقلال من قبول تأليف مثل هذه الجبهة مع الاحزاب الاخرى فهو يعتبر الحزبين التقدميين (الشعب والاتحاد الوطني) حزبين شيوعيين لا شك في شيوعيتهما فلا يريد الاجتماع وإياهما في صعيد واحد بدعوى أن مبدأه مكافحة الشيوعية. وهو لا يريد أن

يتعاون مع حزب الاحرار لاعتباره أياه حزبا انتهازيا هو وحده الذي يستفيد من تأليف مثل هذه الجبهة بين الاحزاب، إذ أن نتيجة هذا التكتل الذي يعتقد حزب الاستقلال أنه سوف لا يكون فيه أكثر من آلة من شأنها تحقيق أطماع غيره فقط. اما فيما يخص حزبنا فان حزب الاستقلال لم يكن له سبب على ما يظهر لعدم التعاون معه ولكني أميل إلى الاعتقاد بأنه في الحقيقة لا يريد التعاون مع اي حزب كان من الاحزاب القائمة في الوقت الحاضر بدعوى أن لهذا شيوعيته ولهذا انتهازيته وذلك لعدم نقاوته من الشيوعية.

أما حزب الاحرار فانه وإن كان في بداية الامر أظهر استعداده للتعاون مع جميع الاحزاب الاخرى ولكنه تحرج أخيرا من المضي في هذا السبيل. وسبب ذلك على ما اعتقد هو أنه لا يريد أن يتعاون مع الحزبين التقدميين (الشعب والاتحاد الوطني) بدعوى أنهما يحملان صبغة شيوعية. ولا يريد أن يتعاون مع حزب الاستقلال بدعوى أنه مكروه من الانكليز والبلاط. أما فيما يخص حزبنا فلا أعتقد أن لحزب الاحرار مانعا من التعاون معه لكني لا أرى ان من مصلحة حزبنا التعاون مع هذا الحزب وحده بصفة خاصة في الوقت الحاضر لان غايته الوحيدة في الوقوف موقف المعارض هو المجيء إلى الحكم بأي ثمن كان لان الصبغة الحكومية ظاهرة فيه. ولان الرأي العام يعتقد بأنه حزب حكومي بطبيعته وأن وجد الآن في صفوف المعارضة اما الحزبان التقدميان (الشعب والاتحاد الوطني) فهما يحبذان قيام مثل هذه الجبهة، وأود أن أشير هنا إلى ان حزب الشعب بصفة خاصة حريص كل الحرص على التظاهر بأنه على استعداد للتعاون مع أي حزب ومع أية جهة ضد الاستعمار البريطاني، لاعتقاده أن بث الدعاية لنفسه على أساس هذه الدعوة يرفع من منزلته في اعين الاحزاب الشيوعية التي هي حريصة على أن تحث ليس التقدميين وحدهم بل كل مؤسسة مهما كان نوعها إلى التكتل مع غيرها وتأليف جبهة مشتركة ضد الاستعمار البريطاني. فهذه النغمة يرى حزب الشعب من واجباته الماركسية ترديدها ولكن أنانية قيادته تمنعه من العمل في سبيلها بصفة عامة. والحقيقة ان هذه الانانية تظهر باجلى مظاهرها كلما كان الامر متعلقا بتحقيق تكتل التقدميين أكثر مما تظهر عندما يكون الأمر متعلقا بتحقيق تكتل الاحزاب كافة وتأليف جبهة مشتركة منها. إذ أن هذا الحزب وإن كان قد عرقل فيما مضى إيجاد جبهة تقدمية، غير أنه في الواقع لم يكن هو السبب لشل لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين والقضاء عليها ولا هو السبب لشل مؤتمر الاحزاب الذي تألف بعد الانتخابات النيابية الاخيرة، وإنما كان لحزب الاستقلال القسط الأوفر في خلق الصعوبات حيال إيجاد جبهة مشتركة بين الاحزاب ضد الوضع الشاذ القائم. وقد سبق أن بينت ذلك في محل آخر من هذه المذكرة. اما سبب ظهور حزب الشعب بهذا المظهر واضح على ما اعتقد، لان الحزب الذي يتخيل أنه أكبر كتلة مخلصة للعمل في سبيل الماركسية وأنه النواة الحقيقية لتأليف حزب شيوعي في العالم العربي- وهو بطبيعة الحال يهمه جدا ان يكون عند حسن ظن هذه الاحزاب - او في الشرقين الادنى والاوسط على الاقل، بانه هو الجدير بالسيطرة على التقدميين كافة في العراق ولا يرى

نفسه بحاجة لان يثبت أنه من الممكن ان يسيطر على الاحزاب (الرجعية) وإنما يحاول أن يثبت كونه مستعدا لان يتعاون مع أية جهة مهما كانت صبغتها في سبيل أيجاد جبهة مشتركة ضد الاستعمار البريطاني. وهذا يفسر الظاهرة العجيبة التي كانت تتجلى في الوضع الودي الذي كان يتخذه هذا الحزب من حزب الاستقلال اكثر مما كان يفعله مع الاحزاب التقدمية الاخرى، سواء في جلسات لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين، وهي اللجنة التي انحلت في عهد وزارة أرشد العمري أو في جلسات مؤتمر الاحزاب.

وعندما ابحث كثيرا في ماركسية هذا الحزب أرجو الا يظن بأني من المعتقدين أن هذا الحزب سوف يستمر على نهجه الماركسي برئاسة السيد عزيز شريف الذي أعتبره الكل في الكل في هذا الحزب - كما أشرت إلى ذلك أكثر من مرة على ما أظن - لاني أعتبر السيد عزيز شريف جادا فيما يسلك من سبيل- وإنما أعتقد أن الذي يهمه قبل كل شيء هو سمعته التي يحرص عليها كل الحرص والتي يعدها واسطة لبلوغ المكانة الشعبية التي يطمح إليها أكثر مما يهمه التصلب في سبيل العقيدة التي قد تضمن للانسان ما يود ان يحصل عليه في المجتمع من سمعة حسنة، لذلك أعتقد أنه إذا ما وجد له مخرجا من هذه الورطة التي وقع فيها بانحرافه إلى صفوف غلاة الماركسية فسوف يترك هذه الطريقة العنيفة التي لا يستطيع مواصلة السير عليها من كان رجلا ماديا بطبيعته كعزيز شريف الذي أشك في أن يتحمل إلى مدة طويلة هذا الضغط المزدوج الذي يشدد الخناق عليه - الضغط الحكومي وضغط الناس لا يزال ينغص عليه حياته العائلية - في وقت أخذت تزداد فيه أموره المالية سوءاً يوما بعد يوم ومع ذلك فاني لا اعتقد بأنه سوف ينقلب إلى مواطن رجعي يحارب التقدمية، وإنما أتنبأ له بالإنسحاب من المعترك السياسي بطريقة فيها الشيء الكثير من الدجل والتهريج، إذا لم يضمن له موردا يمكنه من إدارة أموره المعاشية سواء كان هذا المورد ظاهرا أم خفيا.

ولا بد لي قبل أن انتقل إلى موضوع آخر أن أستميح اللجنة الادارية عذرا لفسحي مجالا واسعا من هذه المذكرة للبحث في شخصية عزيز شريف، هذا البحث الذي قد يتراءى أنه خرج عن صبغة الابحاث العامة وانتقل إلى المباحث الخاصة التي كان علي أن أتجنبها في هذا الصدد، فأود أن ابين ان سبب توسعي في هذا البحث هو اعتقادي بأن عزيز شريف خصم لدود لحزبنا ولحركتنا الحزبية وأنه لا يتورع عن محاربة هذا الحزب بجميع الطرق المشروعة منها وغير المشروعة (غير الشريفة) مما دعاني إلى الاستفاضة في البحث لتحليل هذه الشخصية.

* * *

فبالنظر إلى ما تقدم لم يبق أمام حزبنا غير طريق العمل بمفرده في هذا الوضع المعقد وتحت أرهاب هذه الحكومات الشاذة التي لا تميز بل ليس من مصلحتها أن تميز بين حزبنا وغيره من الاحزاب التقدمية الأخرى لادراكها أن فسح المجال لتطبيق النظام الديمقراطي في العراق معناه فسح المجال للمنظمات التي تعمل في سبيل الديمقراطية والتي يعني أمر تقويتها تقلص نفوذ الفئة الحاكمة وبالنتيجة إقصاءها عن مركز الدولة التي يعتبرها رجال الحكم كالبقرة

الحلوب ليس إلا. ومع إدراكي لهذه الحقيقة، حقيقة إضطرارنا إلى العمل بمفردنا مع ما في ذلك من صعوبات ومشاكل كثيرة، اعتقد بأننا إذا ما عينا الطريق الذي يجب أن نسلكه في هذا الوضع الشاذ المعقد واطلقنا العنان لعقولنا ان تعمل بما توحي به تجاربنا بتبصر وطول أناة فالقضية تسهل كثيرا. وأود أن أعيد إلى أذهان حضراتكم أنني وإن كنت قد توصلت إلى هذه النتيجة المؤسفة هي أنه لم يبق أمامنا سوى طريقة العمل بمفردنا ولكني اعتقد بأن حزبنا يجب أن يكون في مقدمة الكتل السياسية التي تسعى جهد طاقتها للاتفاق مع الكتل الأخرى التي تعمل في سبيل صيانة الدستور من العبث واستئصال النفوذ الأجنبي، على ألا يكون عملنا في هذا الحقل عملا سلبيا فقط (أي أن الأمر لا يجب أن يقتصر على مجرد إظهار الاستعداد لهذا العمل) بل يجب أن يأخذ الحزب المبادأة في هذا الشأن كلما أمكن ذلك ويحرص في الوقت ذاته كل الحرص على المحافظة على استقلاله.

ثم ان الاستمرار على العمل الذي نختطه بجرأة بعد أن نعين بصراحة موقفنا من الماركسيين على الوجه الذي يقنع الاوساط العراقية بان حزبنا حزب ديمقراطي صميم، إن الاستمرار على العمل بهذه الطريقة يتطلب منا في الوقت ذاته أن نقوم بدعاية واسعة النطاق لتعريف حزبنا خارج العراق ولا سيما في البلاد العربية وإفهام الأوساط الشعبية والسياسية على إختلافها أننا لا نعمل الا في سبيل هذه العقيدة، كما يجب علينا القيام بدعاية واسعة للحزب في إنكلترا بصفة خاصة.

ولكن الدعاية للحزب في البلاد العربية لا يمكن أن تكون في نظري إلا بعد أن يتبلور الحزب ويستقر على مبدأ معين. فحينئذ يمكن تعريفه على هذا الوجه ونشر الدعاية له، لانه من الصعب على من هو بعيد عنا في البلاد العربية أن يميز هذه الاحزاب القائمة في العراق من براجها وهي متشابهة كما بينت آنفا.

أما بث الدعاية للحزب في انكلترا فأمر على جانب كبير من الاهمية بالنظر إلى ما بينته من أن هذه الحكومات الشاذة في العراق تعمل ما تعمل الان بامر أو بارشاد أو برغبة من السفارة البريطانية في بغداد، فافهام الاوساط الشعبية ومحافل النشر في انكلترا أنه ليس من العدل ولا من مصلحة الانكليز أنفسهم ضرب الحريات الديمقراطية والجماعات التي تعمل في سبيلها، ذو اهمية كبيرة من حيث تأثيره على موقف الحكومة الانكليزية فيما يجب أن تسلكه بهذا الشأن. وهذا لا يمكن أن يتم من الوجهة العملية الا بعد أن تتيقن هذه الاوساط من أن حزبنا حزب ديمقراطي في الصميم وأنه يعمل في سبيل الاشتراكية الديمقراطية لا في سبيل الماركسية تحت ستار ديمقراطية مقنعة.

لقد تطرقت فيما تقدم إلى الفرص السانحة للحزب أو الممهدة له في سبيل العمل، فأود أن ابين الان ان هذه الفرص، كما هو معلوم لدى حضراتكم، يجب ألا تكون سببا او واسطة للدول في مساومة ما مع الانكليز على حساب حزب من الاحزاب أو على حساب مطالب الشعب الوطنية أو مبادىء حزبنا نفسه، فانتهاز الحزب فرصة العمل السانحة له لا يكون

بطبيعة الحال عن طريق المساومة مع الاستعمار، او مع الفئة الحاكمة، وإنما يكون عن طريق سلوك الحزب كل سبيل أمامه لتوطيد الديمقراطية في العراق وللمطالبة بحقوق الشعب الوطنية بطريقته الخاصة أي بالطريقة التي لا تقيد حريته في العمل السياسي، فلا يجوز للحزب أن يكون جامدا أو مترددا - لاعتبارات وهمية - في أداء رسالته بجميع الطرق العملية الممكنة. ومن المعلوم ان حزبنا بطبيعة مبدئه التقدمي ونزعته إلى الاصلاح الاساسي وتحقيق الديمقراطية وسياسته الصريحة في مكافحة الاستعمار البريطاني وكل استعمار آخر لا يمكن أن يكون حزبا مساوما مع الانكليز أو الفئة الحاكمة او أي مستعمر آخر. ولعل أبرز دليل على ابتعاد حزبنا التام عن مثل هذه المساومات هو موقفه من حكومة السيد نوري السعيد التي اشترك فيها ومن قضية الانتخابات النيابية التي جرت في عهدها.

ولا بد لي أن اشير بهذه المناسبة إلى أن هذه الفرص السانحة للحزب استنتجت تكونها من عزم الانكليز في العراق على مكافحة الشيوعية والشيوعيين ومن عزمهم على مقاومة حزب الاستقلال في الظروف الحاضرة من جهة وعدم مكافحة المؤسسات التي تعمل عملا صحيحا في سبيل الديمقراطية، في ظروف السلم من جهة أخرى. فهذه الفرص المواتية التي تكونت بطبيعتها من اسباب عديدة - كما شرحتها شرحا مسهبا - يجب أن ينتهزها حزبنا، لا عن طريق المساومة مع الانكليز أو مع غيرهم بل عن طريق الاستناد إلى عقيدتنا الديمقراطية وموقف حزبنا من الاحزاب والمؤسسات الاخرى وقيامنا بالعمل الحزبي وفق خطتنا الخاصة ومبادئنا، فالنجاح يتوقف إذن على عملنا باخلاص في هذا السبيل.

ومهما كانت الاوضاع السياسية فمن واجب حزبنا ان يختار ميدان العمل الطويل في سبيل تحقيق هدفه السياسي، فلا يجوز أن يصبح مع الزمن حزبا انتهازيا تسيره الظروف ولا أن يتحول في المستقبل إلى ما يشبه الجمعيات التبشيرية الدينية أو الجمعيات السياسية التي لا تهدف إلى نشر الحقائق والنظريات كجمعية الفابيين Fabian Society وإنما أقصد بتعبير (ميدان العمل السياسي الطويل) ان ينهج حزبنا نهج حزب العمال البريطاني الذي تعرفون جميعكم تاريخ كفاحه الطويل في سبيل تحقيق الاشتراكية الديمقراطية.

وأود أن أكرر ما قلته آنفا من أن الحزب يجب أن يكون بعيداً كل البعد عن الدخول في المساومات مع أية سلطة من هذه السلطات القائمة، بشرط أن يميز دائما بين المساومات وانتهاز الفرص المؤاتية التي تكونت بطبيعتها وإن يحافظ بذلك على خلقه السياسي دائما في هذا المعترك الشاق، لان النجاح السياسي في نظري يجب أن يكون بدون قيد أو شرط، فينبغي الا يكون هذا النجاح على حساب المبادىء التي يعتنقها الحزب ولا أن يكون عن طريق تصيّد الحزب للفرص لمجرد أنها فرص تتيح له مجال الاشتراك في الحكم وإنما يجب أن ينتهز الحزب هذه الفرص عندما يكون بانتهازه لها محققا لمبادئه.

كامل الجادرجي

رئيس الحزب

الفصل الثامن

في أعقاب الوثبة

١- تاليف الوزارة الجديدة

تألفت وزارة محمد الصدر يوم الخميس ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨، وكان المفروض أن تتمثل فيها الاحزاب القائمة آنذاك، إلا أن الحزب الوطني الديمقراطي لم يشترك فيها. وفي تصريح لرئيس الحزب نشر في أعقاب تأليف الوزارة المذكورة قال الجادرجي: «...والظاهر ان المفاوضات بشأن دخول الوزارة جرت مع حزبين فقط، هما حزب الاستقلال وحزب الاحرار، فقبل الاول الاشتراك في الوزارة ورفض الثاني، ولم يفاوض حزبنا بهذا الشأن ولا أعلم لماذا رفض حزب الاحرار وقبل الاستقلال، ولكن من المفروض أن رئيس حزب الاستقلال أخذ وعدا صريحا من رئيس الوزراء بقبول مطالب حزبه وهي التي يتضمنها بيان الاحزاب المشترك ومن المفروض أيضا ان حزب الاستقلال أطمان إلى هذا الوعد. وكل ما نرجوه هو ان يحقق سماحة الرئيس مطالب الشعب».

وبعد تأليف الوزارة وفي ٦ شباط أعلنت الوزارة رفض معاهدة بورتسموث كما قامت بحل المجلس النيابي بعد ذلك باسبوعين.

٢- موقف الحزب من الحكم

صدور الجريدة

استأنفت صوت الاهالي صدورها بعد الوثبة فصدر أول عدد منها في ٨ شباط ١٩٤٨. وفي هذا العدد نشر كامل الجادرجي مقالا افتتاحيا بعنوان (حسبوا الوداعة خنوعا) تناول فيه الوضع السياسي وتطوراته السابقة والقائمة آنذاك. وقد كرست الجريدة مساحة كبيرة من صفحاتها في العدد المذكور والاعداد التي تلته للنشاط الشعبي الذي اعقب الوثبة.

وفي مقال رئيس الحزب المعنون (واجبات الوزارة الحاضرة) والمنشور في عدد ١٠/ ٢/ ١٩٤٨ توضيح لموقف الحزب من الحكم، وبعد أن يشرح الجادرجي في مقاله المطالب الشعبية، يختتم مقاله بقوله «ولا ريب في أن تحقيق الاصلاح المنشود في هذا العهد لا يمكن

أن يتم من دون أن يقتنع المسؤولون بان شر هذا الفساد الذي تقاسيه البلاد هو غمط حقوق الشعب، فيجب وضع الخطة اللازمة لمكافحة كل ما يعرقل ممارسة الشعب لحقوق السياسية».

وفي اليوم التالي نشر رئيس الحزب مقاله الثاني حول الموضوع بعنوان (واجبات الشعب) وقد وصف فيه واجبات الشعب بانها أكثر خطورة من واجبات الحكومة، وطلب من ابناء الشعب التمسك بمطالبهم والاستمرار في نشاطهم ومراقبة الحكم.

نشاط الحزب

تركز نشاط الحزب في الايام التي تلت الوثبة في بعث الحياة في منظمات الحزب وتوجيه نشاط الاعضاء ضمن ذلك الاطار، وكانت مشاركة الحزب وأعضائه في أحياء ذكرى شهداء الوثبة وإبراز دور الحزب فيها، مشاركة فعالة ساهم فيها قادة الحزب أيضا. وقد ساهمت فروع الحزب في هذا الشأن خارج العاصمة.

وعندما انعقد مؤتمر الحزب في أواخر شهر شباط اشترك اعضاؤه في موكب تأبيني لشهداء الوثبة.

المؤتمر الثاني

كان مؤتمر الحزب الثاني قد أجل جلساته على ما أشرنا إليه في الفصول السابقة، من تشرين الثاني ١٩٤٧ إلى ٢٦ شباط ١٩٤٨.

وقد انعقد المؤتمر بشكل أكمل في جلسته الثانية، وكان الجو السياسي ملائما لان يتم المؤتمر اعماله بكل نجاح. وقد انتخب المؤتمر اللجنة الادارية المركزية الجديدة للحزب، وهي تتألف من عضوين جديدين حلا محل الاعضاء الذين استقالوا في الفترة السابقة، والعضوان الجديدان هما الفريق حسين فوزي والمحامي نائل سمحيري - الذي اصبح مديرا مسؤولا لجريدة الحزب صوت الاهالي - وذلك بالاضافة للاعضاء القدامى وهم كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل ورجب علي الصفار وناظم حميد.

التصادم في الشارع

حدثت وقائع تصادم بين الجهات اليسارية واليمينية في أثناء المظاهرات ومواكب التأبين وقد أصدرت الاحزاب الثلاثة بيانا حول الموضوع استنكرت فيه الالتجاء إلى العنف في حل الخلافات المبدئية، وطالبت ابناء الشعب انهاء المظاهرات والمواكب بعد أن مر أربعون يوما على ذكرى الشهداء صدر البيان بتاريخ ١٦ آذار وقعه رؤساء الاحزاب كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبه وسعد صالح.

وقد كانت حادثة هجوم بعض أهالي الاعظمية على طلاب كلية فيصل وضربهم من الحوادث التي اثارت الخواطر، وقد تولت صوت الأهالي شجب تلك العملية كما نشرت الجريدة تصريحا لرئيس الحزب يستنكر فيه ذلك العمل.

٣- المعارضة الجديدة

الحملة الانتخابية

كانت بداية الحملة الانتخابية للمجلس الجديد كشفا للوضع والخطط وزارة الصدر تجاه الحركة الوطنية والجهات الشعبية.

وفي خطاب القاه كامل الجادرجي رئيس الحزب يوم ٤ نيسان ١٩٤٨ في اجتماع انتخابي أقيم في مقهى مجيد معروف في شارع غازي، قال: «.. هذه الاسباب التي تدعوني إلى أن أقول لكم ان مسؤولياتكم في هذا الدور من تاريخ العراق خطيرة، وخطيرة جدا، لان قوى مختلفة - وأرجو الا تستهينوا بها - أخذت تتجمع للحيلولة دون مجيء مجلس يمثل إدارة الشعب، وهذه القوى تعمل ليل نهار كي تبرهن على أن الوثبة التي قمتم بها ما هي إلا (حركة رعناء)، كما قال صالح جبر، وأنها ليست منبثقة من صميم الشعب. فبرهنوا على أنكم لا تعملون إلاّ في سبيل مصالحكم ولا تعملون الا بوحي من ضمائركم».

وكانت بوادر التدخل في الانتخابات تتضح يوما بعد يوم، وقد نشرت صوت الاهالي بتاريخ ٧ نيسان مقالا افتتاحيا بعنوان (سنفضح المتدخلين في انتخابات اليوم كما فضحناهم بالامس) وفي العدد التالي علق حسين جميل على بيان لرئيس الوزراء حول حرية الانتخابات بمقال عنوانه: (هذه الانتخابات هل تتوفر مقومات حريتها؟ حرص الشعب على صيانتها من التلاعب).

وكان بعض أعضاء الحزب قد رشحوا انفسهم للانتخابات، ومن بين المرشحين كامل الجادرجي رئيس الحزب عن المنطقة الثالثة في بغداد ومحمد حديد نائب الرئيس عن الموصل وحسين جميل سكرتير الحزب عن المنطقة الثانية في بغداد، وأعضاء آخرون.

وعندما مرت الايام وبدأ التدخل يظهر باشكال مختلفة عانت المنطقة الثالثة التي رشح فيها الجادرجي نفسه أسوأ حملة تدخل وأرهاب في بغداد كما قام أعضاء من حزب الاستقلال بمساندة المرشح المنافس للجادرجي وهو علي ممتاز وأرهاب الناخبين وقد حدث حتى اعتداء على مقر الحزب في يوم من الايام اثناء مرور مظاهرة صغيرة يعتقد أنها كانت تضم أعضاء من حزب الاستقلال. وقد بدات جريدة الحزب في الاسبوع الثاني من نيسان بنشر الشكاوى الانتخابية ومن أمثالها:

التدخل في انتخاب الخمسات في الفلوجة، مطاردة الوطنيين الديمقراطيين في الناصرية التدخل في اختيار الخمسات في طويريج، رسالة الكاظمية، الخمسات، التلاعب في انتخاب الهيئة التفتيشية في عانه، حول انتخاب في الخمسات في الزبير... إلخ.

وبعد أن بلغ الارهاب في المنطقة الثالثة في بغداد حد الاعتداء على الناخبين بالضرب والجرح في مراكز الانتخاب، أعلن كامل الجادرجي عن انسحابه من الانتخابات.

ولم يقتصر الأمر في تزوير الانتخابات وإشاعة الارهاب حد الاعتداء على الناخبين وتهديدهم بل تجاوز ذلك إلى حوادث الاغتيال وقد كان ضحية ذلك احد اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي ومرشحه في الصويرة الشيخ حامد العجيل الذي أغتيل يوم ٢٨/٤/١٩٤٨. وفي أنحاء عديدة من العراق جرى اعتقال المرشحين الوطنيين وقد ذهب بعضهم ضحية لهذا الارهاب فسيقوا إلى المجالس العرفية التي أقيمت باسم حرب فلسطين، ودخلوا السجن.

وبنتيجة الانتخابات التي جرت في ١٥ حزيران فاز اثنان فقط من مرشحي الحزب وهم محمد حديد نائب الرئيس عن الموصل وحسين جميل سكرتير الحزب عن المنطقة الثانية في بغداد.

وكانت معركة الانتخابات هذه قد وضعت حدا لاثار وثبة كانون الحسنة، وبدأت عملية ارهاب شديدة ضد المعارضة، وقد نالت هذه الحملة الحزب الوطني الديمقراطي خارج بغداد بشكل حاد، وفي البصرة مثلا سجن رئيس الفرع محمد السعدون وتعرض كثير من الاعضاء لاضطهاد مماثل.

٤- فرع الحزب في البصرة

كان فرع الحزب الوطني الديمقراطي في البصرة أول فرع يجاز للحزب خارج العاصمة، وقد تكون الفرع في شهر كانون الثاني ١٩٤٧، وكانت اول صدمة واجهته هي انتخابات تلك السنة التي أجراها نوري السعيد، فقد تعرض أعضاؤه للاضطهاد لمشاركتهم في الانتخابات، وتعرض مرشحوه للضغط والتهديد حتى كانت النتيجة ان استقال ثلاثة من أولئك المرشحين من الحزب بعد فوزهم في الانتخابات[1]، ومما ذكر في حينه أنهم - او بعضهم - كانوا مهددين بنزع الجنسية العراقية عنهم ما لم يستقيلوا من الحزب.

وبعد وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ نشط فرع الحزب في البصرة نشاطا كبيرا أقلق السلطات الحاكمة، وكان اول ما بعث الفزع في نفوس المسؤولين هناك قيام مظاهرة وإضراب من سواق السيارات. وكما حدث في بغداد حدث في البصرة أن اصطدم اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي بأعضاء حزب الاستقلال، وقد قام حزب الاستقلال بإرهاب الناخبين المؤيدين للحزب الوطني الديمقراطي كما حدث في بغداد تماما. وأثناء الانتخابات تعرض رئيس الفرع محمد السعدون واعضاء آخرون في الحزب إلى التوقيف مرات عديدة.

وبعد اعلان الاحكام العرفية بسبب دخول الجيش العراقي مع الجيوش العربية إلى فلسطين لمنع قيام دولة صهيونية - منتصف ايار ١٩٤٨ - استغلت السلطات هذه الاحكام فأوقفت رئيس الفرع محمد السعدون وأعضاء آخرين من الحزب مثل سامي فياض والمحامي

---

(١) وهم جعفر البدر وعبد الجبار الملاك وعبد العزيز الهادي البجاري.

عبد الامير درويش وعبد الامير العرادي وغيرهم وقدموا للمحكمة العرفية. وحكم على محمد السعدون وعبد الامير درويش وسامي العنيزي وآخرون بالسجن لمدد مختلفة، كما حكم على آخرين مثل عبد الامير العرادي بتقديم كفالة مالية، وتناولت أحكام السجن اعضاء من الحزب الوطني الديمقراطي خارج البصرة مثل عبد الحسن علوان من الناصرية.

وقد اضطر الحزب على أثر ذلك إلى تمجيد أعمال الفرع.

٥ - قضية فلسطين وموقف الحزب منها

سبق أن أشرنا في الصفحات السابقة إلى مشاركة الحزب في لجنة الاحزاب التي تشكلت عام ١٩٤٦ على إثر نشر تقرير لجنة تحري الحقائق الانكلو - أمريكية، وبعد صدور قرار التقسيم في أواخر عام ١٩٤٧، وتأزم القضية الفلسطينية في ربيع ١٩٤٨، شارك الحزب بشكل فعال في الدعاية للقضية العربية في فلسطين. وفي نيسان ١٩٤٨ أصدر الحزب بيانا حول (الموقف الراهن في فلسطين) قال فيه «وبناء على كل ذلك فاننا نطالب الحكومة العراقية بان تقوم مشتركا مع الحكومات العربية، أو منفردا، بالتدابير التي ذكرناها آنفا (ويقصد بها تدخل الجيوش واتخاذ موقف حازم من الدول التي تساند الصهيونية ألخ) . . لانقاذ فلسطين من محنتها. . .».

وقد تجلى نشاط الحزب في هذا الشأن في خطب اعضائه في الاجتماعات الانتخابية وفي تصريحاتهم، وفيما قامت به جريدة صوت الاهالي التي نشرت من المقالات الافتتاحية: (مصير فلسطين يجب أن يتقرر في فلسطين نفسها على أيدي العرب لا في منظمة الامم المتحدة) و(لا سلم للشعوب العربية ومحنة فلسطين على أشدها) و(دول الشرقين الادنى والاوسط مسؤولة أمام التاريخ لنجدة العرب في حربهم المقدسة) بقلم كامل الجادرجي و(فلتعبىء الامة العربية كل قواها لهذه الحرب العادلة. .) بقلم حسين جميل وناقش قاسم حسن في عدة مقالات افتتاحية قضية فلسطين ومسألة اعتراف الاتحاد السوفييتي باسرائيل، وكانت معظم افتتاحيات الاهالي في تلك الفترة خاصة بقضية فلسطين، كما نشرت الجريدة مقالا افتتاحيا بعنوان: (شيوعيو العراق وقضية فلسطين) انتقدت فيه موقف الحزب الشيوعي العراقي في ذلك الوقت. كما ان الجريدة غطت أخبار فلسطين أثناء الحرب وفي فترات الهدنة بشكل واسع.

وبعد ان فشلت الدول العربية في مهمتها لانقاذ فلسطين كتب كامل الجادرجي مقالين افتتاحين بتاريخ ٢٩ و١٩٤٨/٩/٣٠ بعنوان (سبع دول وشرذمة. . .) جاء فيهما:

«فالامر إذن ليس كما يتراءى للعالم الخارجي، ولمن لم يطلع على بواطن الامور، وهو ان سبع دول بحكوماتها وشعوبها هبت لنجدة فلسطين، فاشتركت في هذه الحرب المقدسة واستخدمت جميع قابليات بلادها في سبيل ذلك على الوجه الذي تتطلبه الاستماتة في الدفاع عن الوطن، وما تحتاجه الحرب الحديثة من تعبئة عامة. إن الامر ليس كذلك مطلقا، وإنما

الحقيقة هي أن الفئات الحاكمة في البلاد العربية إنما تظاهرت بنجدة فلسطين تحت ضغط الرأي العام العربي بعد أن كالت الوعود جزافا لشعوبها، وملأت الكون ضجيجا باستعداداتها مهددة بمقرراتها الخطيرة التي ادعى بعض رجالات العرب أنها ستهز العالم هزا، غير انه لما حانت ساعة العمل الجدي وآن أوان تنفيذ تلك المقررات أرتبك الامر على هذه الفئات الحاكمة أيما ارتباك، ولم يكن العمل الذي قامت به يعتبر أكثر من عمل (ثانوي) أخر الوضع السياسي القائم أنذاك، وتركه أسوأ مما كان بمراحل. . .».

٦ - الادارة العرفية والرقابة الصحفية

استهدفت السلطات الحكومية أرهاب الجهات الوطنية المختلفة بواسطة الاحكام العرفية التي أعلنت باسم حماية مؤخرة الجيش العراقي في فلسطين. وقد كان واضحا أن الوزارة القائمة - برئاسة الصدر - كانت تتعمد الاغضاء مما يحدث، لا سيما وإن وزارة الداخلية كانت قد عهدت في وقت لاحق لتأليف الوزارة إلى مصطفى العمري.

ولما كانت الرقابة قد فرضت على الصحف باسم الادارة العرفية أيضا، فان اعداد جريدة صوت الاهالي الصادرة في ذلك الحين لا تفصح عما كان يجري، ولكن الذي يدقق أكثر في تلك الاعداد يجد في بعض الاحيان خلو الصفحة الاولى من المقال الافتتاحي، وفي بعض الاحيان بشكل يدل على أن هناك مقالا افتتاحيا قد رفع، وذلك عندما يجد القارىء أخبارا وضعت بشكل غير طبيعي محل المقال الافتتاحي.

ونكتفي هنا بادراج نص كتابين رسميين أرسلهما رئيس الحزب إلى رئيس الوزراء حول الادارة العرفية والرقابة:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم(٢)

كان الحزب الوطني الديمقراطي قد وجه إلى فخامتكم كتابا بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢٤ وبعدد ٣٣٢ حذر فيه من استغلال الادارة العرفية التي أعلنت في العراق منذ ١٩٤٨/٥/١٥ لغير الغرض الذي أعلنت من اجله، وهو صيانة الجهاز الحربي من العبث والتخريب في الوقت الذي تخوض فيه البلاد حربا مقدسة ضد الصهيونية وعصاباتها في فلسطين، وقد أوضحنا إلى فخامتكم أن الادارة العرفية أخذت - مع الاسف الشديد - تستغل استغلالا يهدد حرية الافراد، وتوجه توجيها لا يتفق والمصلحة العامة بحيث انها اصبحت تستغل من قبل بعض السلطات الحكومية المحلية لتهديد بعض المرشحين للنيابة بعدم ترشيح أنفسهم والا احيلوا إلى المحاكم امام المجالس العرفية العسكرية.

ولاهتمامي الزائد في هذا الموضوع قدمت بنفسي الكتاب المذكور إلى معالي السكرتير

---

(٢) رئيس الوزراء في هذه الفقرة السيد محمد الصدر.

العام لمجلس الوزراء، وابديت استعدادي لمقابلة فخامتكم لبحث الموضوع مفصلا، غير أن انشغال فخامتكم - على ما يظهر- حال دون تلك المقابلة التي كنت أرغب فيها كل الرغبة بالنظر إلى خطورة الموضوع. ثم أتيحت لي فرصة مقابلة بعض الوزراء بهذا الشأن فلفت نظرهم إلى خطورة القضية من الوجهة المبدئية، ورجوتهم التوسط لتلافي الامر قبل أن تؤدي تلك الاجراءات الكيفية إلى نتائج لا يمكن تلافيها. ولكن جميع تشبثاتي تلك ذهبت سدى، إذ أن ما شكونا منه قد وقع بالفعل وبمقياس اوسع، والمثال الذي اوردناه على هذا الاستغلال قد وقع بالفعل ايضا، فالمرشح الذي اشرنا إليه كمثال على صحة ما ذكرناه في كتابنا المذكور لم يقبل منه ترشح نفسه وحجز حتى انتهت المدة التي عينها القانون لقبول الترشيح، وقد علمنا أن السلطات لم تكتف بذلك بل أنها أحالته إلى المجلس العرفي العسكري. ولم يقتصر الامر على هذا الشخص بالذات، بل ان بعض السلطات الادارية في مختلف الالوية والاقضية قد نهجت نفس المنهج مع بعض المرشحين ومنعتهم من ترشيح أنفسهم للنيابة بشتى الوسائل، فمنهم من هددتهم باحالتهم شخصيا إلى الادارة العرفية ومنهم من هددت ذويهم كوسيلة للتضييق عليهم فاضطروا إلى عدم ترشيح أنفسهم. والظاهر أن هذه السلطات أرادت أن تستغل الادارة افضع استغلال لابعاد بعض الاشخاص عن النيابة غير مبالية بجميع الاعتبارات سياسية كانت أو قانونية، فلم يمنعها ذلك من ارتكاب تلك الاعمال التي تعد من غير شك جرائم قانونية، فضلا عن أنها فظائع سياسية تحدث بها الرأي العام العراقي بأسره.

ولم يقف الامر عند حد استغلال الادارة العرفية في ابعاد بعض الاشخاص عن النيابة، بل استغلت هذه الادارة في الوقت ذاته افظع استغلال لامور حزبية ومبدئية وشخصية حتى شملت التوقيفات والاحالة إلى المجالس العرفية بعض مراكز الالوية والاقضية كالبصرة والعمارة والناصرية والسماوة والحلة والموصل وغيرها. وقد أوقف عدد من منتسبي حزبنا في بعض المدن المشار إليها لا لجريمة ارتكبوها ولا لعمل معين قاموا به مما يستوجب المسؤولية، وإنما توقيفهم بسبب انتسابهم إلى حزبنا، كما حصلت لدينا القناعة التامة بذلك. والظاهر ان السبب في كل ذلك يرجع إلى أن لدى بعض رجال الدولة عقلية تعتبر ان مجرد الانتساب إلى بعض الاحزاب ولا سيما حزبنا يعد جريمة من الجرائم، تلك العقلية الرجعية التي كانت السبب في الويلات التي حلت بالبلاد والتي رأت الظرف الناشىء من جراء إعلان الاحكام العرفية احسن فرصة لانطلاقها بعد ان إضطرت إلى الجمود فترة من الزمن.

إن أبقاء الوضع على هذه الحال خطيرة كل الخطورة، ومن شأنه أن يعمم روح الاستياء بين الشعب وأن يباعد بينه وبين الحكومة في هذا الظرف الذي يتطلب أوسع تعاون بينهما، والذي تخوض فيه البلاد غمار حرب عادلة ضد الصهيونية الباغية. ولذلك نرجو أن تضعوا حدا لاستغلال الادارة العرفية لغير الغرض الذي اعلنت من أجله، كما نرجو تقدير الضمانات والصيانات التي من شأنها أن تكفل للناس الاطمئنان على حرياتهم وعلى حرمة القانون وعلى صيانة الجهاز الحكومي من العبث والاستغلال.

ونحن نرجو مبادرة فخامتكم إلى تحقيق ذلك نود ان نلفت - بهذه المناسبة - نظر فخامتكم إلى أن مكافحة حزب، كحزبنا الذي يدعو إلى الديمقراطية ويعمل في سبيلها، تؤدي حتما إلى تشجيع الاحزاب التي تدعو إلى الدكتاتورية، ومعنى هذا تشجيع الحركات المنافية لنظام الحكم القائم في البلاد وانتشار الفوضى السياسية، والقضاء على الديمقراطية ومفاهيمها وأسسها.

وأرجوا أن تتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

كامل الجادرجي

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

والكتاب الثاني نصه كما يلي:

حضرة صاحب فخامة رئيس الوزراء المحترم

منذ أن اعلنت الاحكام العرفية في العراق، وفرضت الرقابة على وسائل النشر في ١٥ مايس ١٩٤٨، اخذت بعض السلطات الحكومية تستغل المجالس العرفية في وجهة هي غير الوجهة التي أنشئت هذه المجالس من أجلها، فقد أستغلتها لمكافحة كل هيئة أرادت مزاولة حقوقها، وبصورة خاصة لمكافحة حزبنا، كما استغلتها لتوجيه الانتخابات النيابية توجيها خاصا لا يتفق مع حرية الانتخابات ومع المصلحة العامة بل يخالف الانظمة والقوانين، مما حدا بالحزب الوطني الديمقراطي أن يقدم لفخامتكم مذكرة بتاريخ ٢٣/ ٥/ ١٩٤٨، اردفها بمذكرة ثانية بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٤٨، فثالثة بتاريخ ٩/ ٦/ ١٩٤٨، بالاضافة إلى الكتاب الذي قدمه الحزب إلى معالي وزير العدلية جوابا عن كتابه حول هذا الموضوع. وقد ذكر الحزب في جميع هذه المذكرات بالتفصيل كيفية استغلال الادارة العرفية، وطلب إلى فخامتكم أن تكف الحكومة عن تلك الاعمال، وأن تتلافى كل ما يمكن تلافيه من الامور السيئة التي حدثت.

غير انه بقيت ناحية أخرى من الاستغلال الحكومي لقضية فلسطين، اتخذت وسيلة فعالة ضد حرية مزاولة الاعمال الدستورية، لم تتطرق إليها المذكرات المشار إليها، باعتبار أن هذه المذكرات جاءت حصرا لموضوع معين. أما تلك الناحية التي صارت موضع استغلال، ووسيلة من وسائل مكافحة الحريات، فهي استغلال الرقابة في غير موضعها بصورة تكاد تنعدم معها حرية النشر. فالرقابة، كما لا يخفى على فخامتكم، لم توضع الا لاجل الحد من نشر الاخبار المضرة بحركات الجيش العراقي والجيوش العربية الاخرى في فلسطين، والوقوف أمام الدعايات التي قد تقوم ضد قضية فلسطين بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وأمام كل توجيه خاطىء يضر بمصلحة العرب. أما معالجة الاوضاع الداخلية التي لا تمس جوهر هذه المواضيع فلم تكن أصلا موضوع بحث عندما اتفقت الدول العربية - وبضمنها العراق - على اعلان الاحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف وسائر وسائل النشر للمحافظة على سلامة الجيوش العربية من نشر الاخبار المكذوبة والدعايات المضرة، ولا يمكن أن تكون في الواقع

موضع بحث، لان انتقاد الاوضاع الداخلية ومعارضة الحكومة هما من الحقوق الاساسية الدستورية التي لا يمكن سلبها من الاحزاب والهيئات والافراد، حتى في أشد أوضاع الحزب خطورة، إلى الحد الذي لا يستفيد منه العدو. وإذا كانت القوانين والانظمة العرفية لا يمكنها ان تحدد كل ما يجوز نشره من المواضيع وما لا يجوز فهناك رائد يحدد صلاحية الرقيب، ويمنعه من ان يتصرف تصرف الدكتاتور الحاكم بامره، وهذا الرائد هو ليس مصلحة الحكومة القائمة بالذات، بل هو المصلحة العامة للدولة التي تشمل الحكومة والشعب، وتفرق بين السلطات تفريقا دقيقا، وتعين جميع الحقوق والواجبات لكل من الحكومة والشعب بأحزابه وهيئاته وافراده. ولا شك أن فخامتكم تذكرون كيف كانت الرقابة في البلاد الديمقراطية أبان الحرب مقيدة من ان تتصرف تصرفا كيفيا، فكانت تجيز للاحزاب والهيئات والافراد انتقاد الحكومة ليس في الامور الداخلية البعيدة عن شؤون الحزب فحسب، وإنما كانت حرة حتى في انتقاد الحكومة في قضايا الحزب. وكل ذلك لم يضر بمصلحة تلك الدول الديمقراطية، وإنما كان من أسباب قوتها، ومن ثم من أسباب انتصارها، كما كانت الرقابة المطلقة - على ما نعتقد - من أسباب انحدار الدول الدكتاتورية.

نسوق هذه المقدمة لفخامتكم بمناسبة التصرفات الكيفية التي تقوم بها الرقابة منذ ١٥/ ١٩٤٨/٥، تلك التصرفات التي لم نر لها سببا غير الرغبة في اخفات صوت المعارضة بصورة لا تتفق مع الروح الديمقراطية، هذا في الوقت الذي نتفق فيه مع سياسة حكومة فخامتكم في الاخذ بمبدأ معالجة قضية فلسطين بشن الحرب على العصابات الصهيونية، وتطهير البلاد الفلسطينية منها تطهرا كاملا.

ولأجل اطلاع فخامتكم على حقيقة الامر نعرض فيما يلي المواضيع التي يسمح بنشرها الرقيب وهي:

١- خبر عن استقالة معالي وزير الشؤون الاجتماعية التي قدمها بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢٦ احتجاجا على تصرفات الحكومة في قضايا الانتخابات النيابية.

٢- المذكرات التي بعث بها رئاسة الحزب إلى فخامتكم حول قضايا الانتخابات، مع كتاب وزير العدلية والجواب عليه - وهي التي جاء ذكرها في مقدمة هذه المذكرة- وقد كان حذفها بتاريخ ١٩٤٨/٦/١٢.

٣- مقال افتتاحي بعنوان (الانتخابات الاخيرة وما رافقها من أعمال التدخل)، وقد كان حذفه بتاريخ ١٩٤٨/٦/١٩.

٤- برقية بعنوان (متطوعون من اليهود مع اسلحتهم يغادرون احد الموانيء الفرنسية) وقد كان حذفها بتاريخ ١٩٤٨/٦/١٢.

٥- برقية بعنوان (طلب تمديد موعد وقف القتال) وقد كان حذفها بتاريخ ٢٤/٥/ ١٩٤٨.

٦- جزء من خبر بعنوان (انتخابات قضاء الكاظمية) وقد كان حذفه بتاريخ ٦/٨/١٩٤٨.

ومن عناوين هذه المواد التي لم يسمح الرقيب بنشرها يمكن لفخامتكم أن تقدروا انها بعيدة كل البعد عن الموضوع الذي أنشئت الرقابة من أجله، هذا مع العلم أن جريدة صوت الاهالي الناطقة باسم الحزب قد كرست مواضيعها على وجه التقريب لقضية فلسطين من تلقاء نفسها، ولم تشأ أن تعالج من المواضيع المحلية إلا ما هو خطير جدا بالنسبة إلى الحياة الديمقراطية، وما يعد خطرا على الحياة الدستورية، وهو التلاعب بالانتخابات النيابية واستغلال الادارة العرفية في غير محلها، فرأت من واجبها عدم السكوت عن تلك التصرفات. أما المواضيع التي لم يسمح الرقيب بنشرها فيما يخص قضية فلسطين فقد رأينا الصحف العربية في سوريا ولبنان ومصر مشحونة بأمثالها، وهي منشورة بكل حرية في تلك الصحف، كما أن محطات الاذاعة في هذه الاقطار العربية لا تزال تدأب على إذاعتها.

وقد أدت تصرفات الرقيب هذه إلى خفض مستوى الصحافة العراقية خفضا لا مثيل له، فضلا عن تجاوز الرقيب الصلاحيات الممنوحة له.

ولذلك فقد جئنا بمذكراتنا هذه راجين اتخاذ التدابير المقتضية لتوجيه الدواوين الحكومية المختصة إلى عدم استعمال الرقابة في غير محلها، صيانة للحريات الدستورية من العبث وتحاشيها لانخفاض مستوى الصحافة العراقية، وابعادا لها عن الانحطاط الذي اعتراها منذ أن بدأت الرقابة تزاول اعمالها.

هذا وأرجو أن تتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

كامل الجادرجي

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

صورة منه للاطلاع إلى:

معالي نائب رئيس مجلس الاعيان المحترم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

أصحاب المعالي الوزراء المحترمين

معالي وزير الديوان الملكي المحترم

معالي رئيس حزب الاحرار المحترم

معالي رئيس حزب الاستقلال المحترم

سعادة رئيس جمعية الصحفيين المحترم.

الفصل التاسع

تجميد الحزب

١- وزارة مزاحم الباجه جي

بعد انتهاء الانتخابات النيابية اعتبر الصدر أن وزارته قد انتهت مهمتها، وقدم استقالته وأعلن خطاب العرش ذلك.

تقييم وزارة الصدر

في مقال افتتاحي نشر بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٤٨ قالت صوت الأهالي تحت عنوان (الموقف الوزاري): (أعلن خطاب العرش يوم أمس الأول نبأ استقالة وزارة فخامة السيد محمد الصدر، باعتبار أنها قامت بالانتخابات لمجلس نيابي جديد، فانتهت مهمتها بالتئام هذا المجلس. على أن هذا السبب لا يمكن أن يكون وحده مبررا لاستقالة الوزارة، لأنها لم تكن وزارة انتقالية ألفت لمجرد إجراء انتخابات جديدة، وإنما كانت وزارة الفت بعد الحركة الوطنية - وكان الأحرى بالحكومة أن تستمر في خطاب العرش على إطلاق هذا الاسم على حوادث كانون الثاني الماضي[1] - التي كانت في الحقيقة انتفاضة ضد الأوضاع السيئة، وواسطة للتعبير عن تذمر الشعب وسخطه على تلك الأوضاع، وإن كان سببها المباشر عقد معاهدة جبر - بيفن. وكان من المفروض حينذاك أن يكون من واجب الحكومة التي ستؤلف بعد الوثبة الوطنية، بالإضافة إلى إلغاء معاهدة جبر - بيفن، الانتقال من (العهد البائد) إلى عهد إن لم يكن (جديدا) فيجب أن يكون على الأقل مقدمة لعهد جديد. ونحن لا نريد أن نناقش في هذا المقال مدى نجاح الحكومة في هذه المهمة وما حدث في إنجازها من انتكاسات وانحرافات، ولا أن نناقش عوامل تلك الانتكاسات والانحرافات سواء ما يعزى منها إلى تكوين الوزارة نفسها أو إلى غير ذلك من أمور، بل نريد أن نؤكد أن تلك المهمة لا تزال قائمة تنتظر التحقيق).

---

(١) وصفت حوادث الوثبة في خطاب العرش البحوث عنه بعبارة (...حوادث أهلية وظروف عصيبة).

وزارة الباجه جي

وبتاريخ ٢٦ حزيران تألفت الوزارة برئاسة مزاحم الباجه جي ولم تعلق الجريدة على تأليف الوزارة الجديدة، كما أننا لم نجد في سجل المقالات التي منعتها الرقابة ذكراً لمقال في هذا الموضوع، ولكننا وجدنا مسودة بخط كامل الجادرجي لم نتأكد من كونها مسودة مقال، ولما فيها من تعبير عن رأي رئيس الحزب في وزارة الباجه جي نثبتها في ما يلي:

نظرة في الوزارة الحاضرة

إن أهم ما تمتاز به الديمقراطية هو خلو نظامها من المفاجآت التي ترفع الشخص إلى الاوج الأعلى أو تنزله إلى أسفل السافلين، دون أسباب ومقدمات، فليس بين مقومات الديمقراطية، طير سعد يقف على رأس من يشاء من الناس فيجعله أميرا أو وزيرا بطرفة عين، وليس من مقومات النظام الديمقراطي طير نحس يمر بالناس فيتطيرون منه ويبتعدون عنه خشية أن يترك وراءه لهم الكوارث والنكبات.

والعراق كبلد له من الديمقراطية مظاهرها، على الأقل، وله دستوره لا يزال قائما، على الأقل أيضا، استغرب الرأي العام أيما استغراب عندما عرض لأول مرة اسم فخامة مزاحم الباجه جي كمرشح لرئاسة الوزارة، ولكن هذا الاستغراب لم يتأت من نظرة الناس إلى فخامة مزاحم الباجه جي نظرة مبنية على أساس وضعه في الميزان ولا على أساس التساؤل عما كان يصلح أو لا يصلح، وإنما كان هذا الاستغراب ناشئا من تلك المفاجأة السياسية بالذات ولا سيما بعد ظهور الركن الأساسي للمقومات السياسية إلى الميدان، وهو مجلس النواب - وفخامته غير عضو فيه - تلك المفاجأة التي هي من النوع الذي يخرج العمل السياسي من التنظيم المستند إلى قواعد ثابتة ويدخل في حلبة من حلبات السباق أو ينقلب به إلى مفاجأة من مفاجأة ورق اللعب أو الزهر (الزار).

وقد جرت محاولات وبذلت جهود لتفسير هذه الظاهرة العجيبة التي قيل فيها شتى الأقاويل. ونحن لا نبني مطالعاتنا هذه إلاّ على ما نراه معقولا من تلك التفسيرات لعدد غير قليل من الناس في بداية الأمر قبل أن يتم فخامة مزاحم الباجه جي تأليف الوزارة. قيل أن العراق وإن كان بلدا له من المظاهر الديمقراطية ما له ولكن الخصومات السياسية فيه بلغت من الشدة بحيث لم يعد يفرق الناس بين الخصومة المبدئية والخصومة الشخصية، فاستحكم العداء استحكاما قويا وتنافرت الهيئات السياسية تنافرا جعل الشقة بينها بعيدة، فلذلك كان من الضروري أن يفكر في شخص ابتعد عن الحكم مدة طويلة بقي منعزلا عن التيارات السياسية فنسي الناس عنفه ونسي هو خصومات الناس له يوم كان يدعو إلى العنف، وقد أصبح الآن شيخا - ومن حكمة الشيخوخة ومزاياها تلطيف جذوة العنف مهما كان سعيرها شديدا في الأصل - وله إلى جانب ذلك من القابليات والمزايا ما ليس يوجد لدى رجال الدولة أمثاله، ولو أن تلك القابليات صقلتها التجارب وساعد هو نفسه على صقلها- والمفروض أن يكون

الأمر كذلك - واتخذ من مصاير الأمم والشعوب عبرة في تلك الحقيقة التي قضاها بعيدا عن العراق، واعتبر بالمحن القاسية التي مرت عليه - والمفروض أن يكون الأمر كذلك- سواء ما كان من هذه المحن أدبيا قبل مغادرته العراق وما كان منها ماديا أثناء وجوده في أوروبا، أيام الحرب لو كان الأمر كذلك لكان المعتقد لدى ذوي هذا الرأي أن فخامة مزاحم الباجه جي هو خير من يمكن أن يتولى هذا المنصب في هذا الظرف الذي تجتازه البلاد وإن كان في ذلك خروج على القواعد الدستورية.

فإذا كان الرجل قد استدعي لتولي هذا المنصب لهذه الأسباب دون غيرها لكان من الضروري أن تعطى له في جانب الجهة التي كلفته بهذه المهمة الخطيرة الحرية التامة والفرصة الكافية لتأليف وزارته.

وإذا كان هو من جهته قانعا بأنه قد استدعي لتولي هذا المنصب لهذه الأسباب دون غيرها، لكان عليه أن يتروى كثيرا في كيفية تأليف وزارته وفي انتقاء العناصر المقومة لها ليقوم على عهد إصلاحي شامل ينقذ البلاد من بؤسها وشقائها ويخرجها من هذا التذبذب السياسي الذي انتابها منذ عهد طويل، ولكان عليه أن يضع كلمتي (القبول) و(الرفض) في الميزان فيقبل الاضطلاع بالمسؤولية عندما يرى مهمته قابلة للتحقيق ويرفض الاضطلاع بها عندما يرى استحالة تحقيقها دون اللجوء إلى المصالحة والتوفيق بين رجال الحكم أو إلى سياسة الترقيع على حساب الوزن بالقسطاس عندما تكون المصلحة العامة في كفة من الميزان ومصلحة الفئة الحاكمة في الكفة الأخرى، ولكن فخامته لم يقم وزنا لجميع هذه الاعتبارات التي كان المفروض أن يقام لها وزن في تأليف الوزارة الجديدة، بل سار على نفس الطريقة التي سار عليها زملاؤه رؤساء الوزارات السابقة، من غير أن يأخذ بنظر الاعتبارات وجهة نظر الأحزاب والهيئات السياسية الشعبية الأخرى وجاء تأليفها مقتصرا على شخصيات تنعت بالمستقلة ولكنها في الحقيقة من الأشخاص الذين زاولوا الحكم مدة طويلة وكان كل منهم - إلا شخصا واحدا لا نظنه يتبرأ في الوقت الحاضر من هذه الجماعة - ضليع في إدارة شؤون هذه الدولة التي نشكو من أوضاعها السيئة ومن سوء إدارتها بما في ذلك انعدام الحياة الديمقراطية وحرمان الشعب من ممارسة حقوقه الأساسية وحرياته الدستورية، وما نجم عن هذا الحرمان من تذبذب سياسي ومن انحلال في جهاز الحكم، هذا إلى جانب تأخر الحياة الاقتصادية وفقدان العدل الاجتماعي، مما يتلهف الشعب إلى إصلاحه أشد التلهف على يد حكومة إصلاحية تمثل فيها الهيئات السياسية الشعبية التي تهدف مناهجها إلى تحقيق الإصلاح كما تضم عناصر مستقلة تعتنق مبادئ إصلاحية معينة - إذا كانت هناك ضرورة لأن تضم الوزارة عناصر مستقلة - بحيث تتألف الوزارة على أساس منهج معين يتضمن تحقيق الحد الأدنى للإصلاحات التي ينشدها الشعب.

ومن الطبيعي أنه لا ينتظر أن تكون الوزارة الحاضرة وزارة إصلاحية على النحو الذي ذكرناه فليس وزراؤها ممن يجعل نزعة تواقة إلى الإصلاحات الجدية، وهم ليسوا ممن يؤمل منه

أن يحرص على تطبيق النظام الديمقراطي وعلى الدفاع عن الحريات الدستورية، بل أن أعضاءها هم من المدافعين عن الوضع القائم والراغبين في إبقاء ما كان على ما كان على الأقل، وإنهم إذا لم يكونوا من خصوم الحياة الدستورية فهم ليسوا من أصدقائها على الأقل، فلا ينتظر الشعب والحالة هذه من هذه الوزارة الإصلاحات التي يتلهف على تحقيقها.

ونحن نود أن نصارح فخامة الباجه جي بأن هذه الوزارة ليست وزارة غير إصلاحية فحسب، بل أنها لا يمكن أن تكون وزارة استقرار إذا لم تحترم الحريات الدستورية والحريات العامة باسم الاستقرار وإذا استغلت الإدارة العرفية لغير الغرض الذي أنشئت من أجله وإذا ورثت هذه الوزارة عن الوزارات السابقة مكافحة الهيئات السياسية الرسمية الناشطة كما فعلت الوزارة السابقة في آخر عهدها، فإن تذمر الشعب سوف يزداد. ونتائج الاستياء العام معلومة في تاريخ العراق، ولعل فخامة الباجه جي أكثر علما بها من غيره فقد جرب طريقة العنف قبل كل أحد في أوائل كهولته فأخفق في ذلك كل الإخفاق.

إني آسف كل الأسف أن أبدي هذه المطالعات في وزارة يقوم بتأليفها فخامة الباجه جي الذي كنت أتمنى أن يستغل مواهبه الكبيرة وأن يستفيد من تجاربه الطويلة ليهيئ نفسه إلى خوض ميدان سياسي على طراز حديث لا هذا الميدان السياسي الذي خاضه بالأسلوب التقليدي الذي اتبعه معظم سياسيّي العراق.

بغداد في ٢٨/٦/١٩٤٨. كامل الجادرجي

كما نشرت الجريدة في عدد ٢٩/٦/١٩٤٨ خطاب محمد حديد نائب رئيس الحزب في مجلس النواب حول تأليف وزارة الباجه جي، وقد نشر الخطاب مكان المقال الافتتاحي مع خبر خارجي فوقه، مما يشير إلى أن المقال الافتتاحي حذفه الرقيب.

النشاط الحزبي

بالرغم من أن وزارة الباجه جي أظهرت نفسها أول الأمر بمظهر من يفكر في إصلاح الوضع السياسي في البلد، وأن مزاحم الباجه جي رئيس الوزارة اجتمع مع رئيس الحزب عدة مرات ونشر ذلك في الجريدة بشكل مفصل، إلا أن جو الإرهاب استمر في البلد، مما أدى إلى ضمور النشاط الحزبي وتوقفه في كثير من الأحيان.

وقد ظلت الجريدة المظهر الوحيد تقريبا لنشاط الحزب الوطني الديمقراطي، بالرغم من أن الرقابة الرسمية لم تخف في عهد الباجه جي وكانت معظم المقالات الافتتاحية تتناول قضية فلسطين منها عدة مقالات بتوقيع كامل الجادرجي.

وبتاريخ ٢١ تشرين الأول نشرت صوت الأهالي في صفحة المحليات هذا الخبر: (كانت الشائعات الدائرة منذ أيام حول التعديل الوزاري موضع اهتمام الأحزاب، فجرت مداولة بين رؤسائها يوم أمس، وكان الاتجاه السائد بينها أن إدخال أي عنصر من العناصر التي سببت

كارثة كانون الثاني وإراقة الدماء، مما يضرّ بالصالح العام[٢] ويدل على الاستمرار في اتجاه ليس من صالح البلاد في شيء، فضلا عن استنكار الأحزاب للأساليب التي جعلت الحكومات المتعاقبة البعيدة عن رغائب الشعب بوجه عام. وقد حاول رؤساء الأحزاب الاتصال برئيس الوزارة وتحذيره من القيام بعمل من هذا القبيل غير أنهم لم يتمكنوا من مقابلته بالنظر لاعتكافه في داره، وقد صدرت الإرادة الملكية بالتعديل الوزاري).

بعد التعديل

بعد هذا التعديل الوزاري الذي دخل فيه شاكر الوادي وزارة الباجه جي، بدأت موجة إرهاب جديدة وانقطع الأمل الضئيل في أن يتجه مزاحم الباجه جي وجهة جديدة في الحكم، ذلك الأمل الذي تجلى في مقابلات رئيس الحزب لرئيس الوزراء ونشرها والتعليق عليها في صوت الأهالي.

وفي ٢٢ تشرين الأول ظهرت على الصفحة الأولى من الجريدة ثلاثة أعمدة بيضاء تحت عنوان (حول التعديل الوزاري) وكان المقال الذي حذفه الرقيب يبدأ هكذا: (فوجئ الرأي العام يوم أمس الأول بتعديل وزاري أثار استغراب الشعب واستياءه بالنظر إلى ما له من دلالة غير اعتيادية تحمل الرأي العام على الاعتقاد بأنه رمز جديد ليس في صالح البلاد بشيء، إذ أن وجود أحد أعضاء وزارة صالح جبر التي قاومها الشعب لاستهتارها بمصالح البلاد، بضمن الوزراء الأربعة الجدد الذين أدخلوا في الوزارة الحاضرة، مناقض للأماني الوطنية التي عبر عنها الشعب في حركته الكبرى)...

وفي نفس العدد في الصفحة الثانية نشرت الجريدة تعليقا على خبر ظهر في إحدى الصحف المحلية حول محاولة اشتراك الأحزاب في الوزارة، وقد جاء في التعليق أن صحة الأمر هي أن أحد الوزراء اتصل برئيس الحزب وأخبره أن في النية اشتراك الأحزاب في الوزارة فبين له رئيس الحزب أن الأوضاع سيئة في البلد، وعدد له تلك الأوضاع السيئة وطلب أن تستقيل الوزارة وتشكل من جديد على أساس إزالة تلك الأوضاع وعلى أساس انسجام داخلي فيها ومن ثم لا مانع لدى الحزب المشاركة في الحكم، ولكن الاتصال انقطع عند هذا الحد وتم التعديل الوزاري بعد ذلك.

وظهر مكان المقال الافتتاحي ليوم ١٩٤٨/١٠/٢٥ أبيض، وكذلك مكان المقال الافتتاحي ليوم ١٠/٢٦ وبتاريخ ١٠/٢٧ نشرت الجريدة نص الكتاب الذي أرسله رئيس الحزب إلى رئيس الوزراء في الاحتجاج على تصرفات الرقابة، ولكن الحذف استمر، مما دفع بالجريدة إلى عدم كتابة المقالات الافتتاحية والإعلان عن ذلك في عدد يوم ١٠/٣١. أما المقالات المحذوفة فقد كانت عن (سياسة القمع لا تجدي نفعا في تغطية أعمال المسؤولين) أعد

---

(٢) تضمن التعديل الوزاري الذي تم في ١٩٤٨/١٠/٢٠ تعيين علي جودة الأيوبي للخارجية وعمر نظمي للداخلية وشاكر الوادي للدفاع.

لينشر يوم ٢٥/ ١٠ و(تحقيق الاستقرار والطمأنينة لا يطلب من المعارضة وحدها بل على الحكومة أن تهيئ أسباب ذلك) حذفه الرقيب بتاريخ ٢٧/ ١٠ ومقالات أخرى[٣].

في مجلس النواب وخارجه

بعد أن اشتدت الرقابة على الصحف، لم تستطع صوت الأهالي أن تنشر إلا محاضر جلسات مجلس النواب وخطب نائبي الحزب محمد حديد وحسين جميل، ولا سيما ما تعلق منها بنقد الحكومة. وفي تلك الأثناء كانت الكتلة الرجعية الحكومية - وهي أكثرية أعضاء المجلس قد بدأت بمجابهة الجهات الوطنية والوثبة، وحدثت معارك كلامية شديدة وتهديدات داخل مجلس النواب. وفي هذا الجو بدأت كتلة المعارضة تتكون وتتجه اتجاها وطنيا وصل عام ١٩٥١ إلى حد استقالة أكثر من ثلاثين نائبا كوّن بعضهم فيما بعد حزب الجبهة الشعبية الذي تعاون تعاونا وثيقا مع الحزب الوطني الديمقراطي - كما سيأتي ذكره -.

وخارج المجلس حدث أن نشر تصريح لرئيس الحزب في جريدة الزمان في أوائل تشرين الثاني، فعلق عليه خليل كنه - كان قد دخل حديثا في معية نوري السعيد - مهاجما كامل الجادرجي. فنشرت صوت الأهالي بتاريخ ٩ تشرين الثاني في الصفحة الأولى وتحت حقل: (بريد الأهالي) مقالا بعنوان: (نّهازون للفرص) بقلم (وطني ديمقراطي) تضمن هجوما شديدا على خليل كنه.

وبتاريخ ١٤/ ١١ نشرت الجريدة في صفحتها الأولى ما يلي: «المقال الافتتاحي لهذا العدد. . كنا قد أعددنا للنشر في هذا العدد مقالا افتتاحيا علقنا فيه على الحديث الذي أدلى به فخامة رئيس الوزراء إلى جريدة الزمان قبيل سفرة الأخير إلى القاهرة وقد بعثنا بهذا المقال إلى الرقابة للموافقة على نشره، غير أن الرقابة حذفت منه الجزء المهم فاختل بذلك ترابط المقال ولهذا رجحنا عدم نشر ما بقي منه». أما الأجزاء المحذوفة فكانت تتصل بموقف الجيش العراقي والأردني من فلسطين وعدم نجدتها للقوات المصرية التي تعرضت لضغط القوات الصهيونية.

٢- المؤتمر الثالث للحزب وتجميد نشاط الحزب

المؤتمر الثالث

ينص النظام الداخلي للحزب على أن يعقد المؤتمر العام للحزب في تشرين الثاني من كل عام، وقبل أن يحل شهر تشرين الثاني لعام ١٩٤٨ بمدة طويلة كان انعقاد المؤتمر الثالث للحزب في موعده موضع شك، فقد خلفت أحداث السنين الماضية من جهة، وأحداث سنة

---

(٣) أعد سجل خاص في حينه لمسودات وبروفات الطبعات للمقالات التي تحذفها الرقابة، وأصبح بعد ذلك سجلا ضخما جدا ونشرت المقالات المحذوفة بعد ذلك في الجريدة عام ١٩٥٠ عند رفع الرقابة.

١٩٤٨ بصورة خاصة، ومنها الأحكام العرفية ومطاردة أعضاء الحزب واغتيال بعضهم وسجن الآخرين وتخويف العدد الكبير من أعضاء الحزب من موظفين وطلاب وكسبة، خلفت هذه الأحداث ضعفا كميا - أي في عدد الأعضاء - كما خلفت ضعفا في نشاط الحزب بوجه عام، ولا سيما بالنسبة لجريدته صوت الأهالي التي كانت تحت رحمة الإدارة العرفية والمراقبة القاسية التي كادت تشلها عن أداء واجبها السياسي.

ومن هنا ظهرت فكرة تجميد نشاط الحزب لفترة من الزمن حتى تستجد ظروف ملائمة لإعادة نشاطه وعمله السياسي، وكانت الفكرة تدور في أذهان قادة حزب الأحرار، وقد تم اتفاق سري بين الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار على إعلان تجميد أعمالهما.

ولم يعلن هذا القرار المشترك إلا بعد عقد مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي والهيئة المختصة في حزب الأحرار. ولذلك دعي لعقد مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي في موعده المقرر، وقد اجتمع أعضاء المؤتمر - ولم يكن عددهم كبيرا نظرا لتقلص منظمات الحزب عدديا كما ذكرنا - في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ٢٩ تشرين الثاني، وألقى سكرتير الحزب حسين جميل تقريره عن نشاط الحزب بين المؤتمرين الثاني والثالث، ثم ألقى محاسب الحزب رجب علي الصفار تقريره المالي، وبعد ذلك تحدث كامل الجادرجي رئيس الحزب عن الوضع السياسي ووضع الحزب وطرح اقتراح تجميد نشاط الحزب. وقد أثار الاقتراح مناقشة طويلة، ولم يستطع المؤتمر الوصول إلى نتيجة في تلك الجلسة.

ولذلك تأجل انعقاد المؤتمر إلى اليوم التالي. وفي يوم ٣٠ تشرين الثاني انعقدت الجلسة الثانية للمؤتمر، وكانت القيادة قد استطاعت إقناع عدد من معارضي تجميد الحزب من أعضاء المؤتمر، فصوت الحاضرون بالأكثرية على قرار التجميد، وقد أعقب ذلك انتخاب اللجنة المركزية التي أضيف إليها قاسم حسن محل ناظم حميد الذي كان قد استقال قبل المؤتمر بفترة، كما انتخبت لجنة التفتيش والرقابة العامة.

وقد احتفظ بقرار التجميد سريا حتى نشر بيان الحزب بعد أيام.

بيان التجميد

طلعت جريدة صوت الأهالي يوم ٣ كانون الأول ١٩٤٨ وقد رفعت من صدرها - تحت العنوان - عبارة (لسان الحزب الوطني الديمقراطي) ولم يكن هناك مقال افتتاحي في الصفحة الأولى - وكان المقال الافتتاحي قد اختفى من صدر الجريدة بسبب موقف الرقابة منذ فترة كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق- وفي هذا العدد صفحتان كاملتان، غير مرقمتين، تحتويان على بيان من الحزب بتوقيع الرئيس، وهو البيان الذي يجده القارئ بعد هذه السطور.

ولم يكن البيان قد عرض على الرقابة، ولكن الحكومة لم تتخذ أي إجراء في صدده، سوى أن وزارة الداخلية أرسلت كتابا رسميا تتساءل فيه عما إذا كان تجميد الحزب يعني (حله) فأجاب رئيس الحزب الوزارة بأن التجميد لا يعني الحل.

ملحق

بيان من الحزب الوطني الديمقراطي

لم تطغ على المفكرين والأحرار منذ تأسيس الحكم الوطني في العراق موجة من الابتهاج كتلك التي طغت عندما أعلن في سنة ١٩٤٦ أن الحكومة التي كانت قائمة آنذاك، وهي حكومة فخامة السيد توفيق السويدي، تقر بعث الحياة الحزبية وتجهيز تأليف الأحزاب، ولا سيما بعد أن تصور المفكرون والأحرار أن تلك الخطة لم تكن من الخطط الطارئة، ولا هي بسياسة خاصة لوزارة معينة لا تبقى في دست الحكم مدة طويلة، شأن غيرها من الوزارات التي سبقتها، وإنما اعتقدوا بأن تلك الخطة كانت نتيجة لرضوخ الفئة الحاكمة لمقتضيات الوضع السياسي العالمي الذي نشأ بعد الحرب الأخيرة، ونتيجة لشعور الشعب العراقي بضرورة التمشي مع النظام الديمقراطي وإنهاء الدكتاتورية التي طغت على العراق وسببت الفوضى في أسلوب الحكم وجرت البلاد إلى نكبات فملأت النفوس قلقا واضطرابا.

ومما زاد الشعب ابتهاجا بتلك المبادرة أن يكون رئيس الدولة الأعلى سابقا في إرشاد الفئة الحاكمة إلى طريق الصواب في خطابه الخطير الذي ألقاه على الأعيان والنواب في أواخر ١٩٤٥، والذي استعرض فيه ماضي البلاد وحاضرها، مشيرا إلى أضرار الدكتاتورية وأخطارها داعيا إلى ضرورة الإصلاح على أساس إقرار سياسة ركينة مستقرة تستند إلى النظام الديمقراطي وتهدف إلى تحقيق الصيانة الاجتماعية والعدل الاجتماعي وإعداد جيل صالح يتولى أعباء مسؤولية الحكم. وقد قال في هذا الصدد أنه لم يعد يصح بقاء البلد خالية من الأحزاب والهيئات السياسية الوطنية، كما علق أهمية خاصة على إجراء انتخابات حرة بموجب قانون انتخاب جديد يتمشى مع مقتضيات النظام الديمقراطي وتطور البلاد خلال ربع القرن الأخير في سبيل توجيه سياسة البلاد توجيها ديمقراطيا كاملا، وناشد الفئة الحاكمة السير بالبلاد نحو هدفها الأسمى على ضوء أحكام القانون الأساسي الذي قال أنه خير نبراس يستضيء به كل منا في قيامه بالواجب المترتب عليه، وبذلك يتاح للشعب أن يشعر بأن الحكومة منه وله وإليه.

والحقيقة أن أهم أسباب الابتهاج للمفكرين والأحرار بتلك البادرة هو الوعي المتزايد لدى أكثرية الشعب ورغبتها الملحة في إحياء الحزبية ومناصرتها القوية لها من جهة، وافتراضهم بأن السند الذي كان يدعم تلك الدكتاتورية التي لازمت الحكم الوطني منذ تأسيسه لم يعد بإمكانه دعمها بالنظر إلى تبدل الظروف العالمية والمحلية من جهة أخرى، حتى خيل للمفكرين انه لم يعد باستطاعة الفئة الحاكمة ومن يسندها التوفيق بين النظام الدستوري الشكلي الذي أملته الظروف العالمية عند تأسيس الدولة العراقية وبين أسلوب الحكم القائم الذي يتناقض مع هذا النظام، فقد حتمت الظروف العالمية آنذاك أن تكون الدولة العراقية دولة

دستورية برلمانية وجهتها العامة مراعاة النظام الديمقراطي في الحكم، فهو النظام الذي يمكن به صيانة حقوق الشعب وحرياته، والذي يمكن الأمة من فرض سيادتها ويجعل قوانينها تتطور نحو الرقي والتقدم لتأمين سعادة الأكثرية من أبناء الشعب. غير أن هذا النظام قد فقد كل قيمة له في العراق بالنظر إلى فقدان الحياة الحزبية التي هي الشرط الجوهري لتطبيق الأسباب الديمقراطية التي قامت في السنوات الأولى من حياة الدولة العراقية، كوجود بعض الأحزاب بشكل ابتدائي ووجود معارضة شكلية في البرلمان، أخذت تتضاءل وتصير إلى الزوال، بدلا من أن تقوى وتنمو وتقترب من الحقيقة. وقد أدى استئثار الهيئات التقليدية بالسلطة إلى خرق الحريات وحل الأحزاب والقضاء على حرية الصحافة وفقدان القضاء لمكانته التي يتمتع بها، في الوقت الذي أصبح فيه البرلمان أداة بيد السلطة التنفيذية تسيره كيفما تشاء، بدلا من أن يكون هو مصدر السلطة يفوضها لمن يشاء. وهكذا كان نظام الحكم في العراق حتى نشوب الحرب العالمية الثانية نظاما دكتاتوريا بحتا، بالرغم من وجود الدستور والبرلمان. وكان من أهم نتائج تلك الحرب بالنسبة إلى العراق نمو الوعي السياسي لدى الشعب الذي أخذ يدرك الأسباب الحقيقة لفساد الوضع في البلاد، والذي أصبح يعتقد بأن الحجر الأساسي للإصلاح المنشود هو إعادة الحياة الديمقراطية وركنها الأحزاب والانتخابات الحرة. وقد وجد الشعب العراقي نفسه، عندما انتهت الحرب الأخيرة أمام حكم غريب شاذ، فقانونه الأساسي قد نص على بعض الحريات للشعب، كحرية الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات (الأحزاب) وصيانة الحريات الشخصية وصيانة حرمة المساكن وصيانة الفرد من التعرض والتوقيف والمعاقبة إلا بمقتضى القانون، غير أن الفئة الحاكمة قد جعلت أحكام هذا القانون الأساسي، بل النظام الدستوري في العراق، اسما بلا مسمى، سواء بالقوانين التي سنتها في عهد الحكم الوطني، كقانون المطبوعات وقانون الجمعيات وقانون صيانة الأمن في الإضراب، أو بما أصدرته من مراسيم شاذة، أو بما ورثته عن العهد العثماني من قوانين بالية، كقانون المطابع وقانون المظاهرات وقانون الاجتماعات العمومية، أو بما أدخلته على القوانين العراقية بصورة مستمرة من تعديلات تتنافى مع أحكام القانون الأساسي نصا وروحا أو بسوء تطبيق حتى هذه القوانين والمراسيم الشاذة، فشعور الشعب، وفي طليعته الأحرار والمثقفون بوطأة هذا النظام المفكك وما جره على البلاد من تحكم فردي، ومن ضياع للمسؤولية، ومن تفاقم للمشاكل والاجتماعية الاقتصادية من جهل ومرض وفقر، كل ذلك قد خلق في العراق شعورا عاما بأن الوضع القائم لا يمكن أن يدوم، إنه لا بد من تغييره.

فلتلك الأسباب التي رافقتها ظواهر لم يشك في صحتها آنذاك أقبل العراقيون بمختلف طبقاتهم على الحياة الحزبية إقبالا منقطع النظير، فتألفت الأحزاب ودخل الناس فيها أفواجا أفواجا وكانت النخبة التي تألفت من الهيئة المؤسسة للحزب الوطني الديمقراطي قد درست أوضاع العراق السياسية والاجتماعية والاقتصادية درسا مستفيضا، فهيئات منهجها على ضوء حاجة البلاد إلى الإصلاح وتقدمت إلى الرأي العام بهذا المنهج الذي بينته على أساس تحقيق

الديمقراطية الصحيحة، فلاقى إقبالا عظيما من جميع الفئات، ولا سيما الأحرار والمثقفين، فانتسب إلى الحزب من تساعده ظروفه الخاصة على الانتساب، وكان عدداً كبيرا إلى حد بعيد. أما الذين لم تمكنهم ظروفهم من الانتساب - وهم كثيرون - فقد أيدوا الحزب وآزروه إلى حد بعيد، فكان ذلك التأييد مصدرا من مصادر قوة الحزب.

وأخذ الحزب يزاول عمله بكل إخلاص في سبيل تحقيق منهجه، وأخذت الحياة الحزبية بصفة عامة تحتل مكانتها في الأوساط الشعبية بفضل ذلك الإقبال الشديد عليها، كما أخذت الاتجاهات السياسية لدى الشعب تتبلور بوضوح. وكانت الظواهر تدل على أن العراق مقبل على حياة جديدة يسودها النظام الديمقراطي.

وبينما كان المنتظر من وزارة السويدي - وهي التي كان ينظر إليها كوزارة انتقالية - ان تنجز مهمتها بحل المجلس النيابي القائم آنذاك، وإجراء انتخابات حرة، بموجب قانون انتخابات جديد يكفل للشعوب مزاولة هذا الحق بحرية تامة، إذا ببادرة خطيرة تظهر في مجلس الأعيان، وهي التي اصطلح عليها بـ(إضراب الأعيان)، فقد امتنع أكثرهم عن حضور اجتماعات المجلس المشار إليه، لعرقلة أعمال الوزارة، وإجبارها على الاستقالة، مما اضطر الوزارة إلى أن تستقيل بالفعل من دون أن تنجز مهمتها الانتقالية التي كان الشعب ينتظر تحقيقها فأسندت رياسة الوزارة إلى فخامة السيد أرشد العمري الذي تظاهر بالحياد في بداية الأمر وادعى أيضا بأن وزارته وزارة انتقالية بحتة، وتودد إلى الأحزاب وأراد التقرب إليها، ولكن مجيئه إلى الحكم كما أثبتت الوقائع. لم يكن إلاّ للقضاء على الحياة الحزبية وعلى ذلك الجزء اليسير من الحريات الديمقراطية وعلى كل نشاط سياسي، ففي خلال عشرين يوما من تأليف وزارته وجهت ضربات شديدة إلى حرية الصحافة، من تعطيل وسحب امتياز وإنذار ومصادرة. وقد اتخذت من المظاهرات التي أقيمت في جانب الكرخ بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٤٦ ذريعة للإرهاب، وقد كانت تلك المظاهرة أول حادثة في العراق أطلقت النار فيها على المتظاهرين وذهب ضحيتها عدد من القتلى والجرحى من الأبرياء، مما احتجت عليه جميع الأحزاب القائمة آنذاك احتجاجا شديدا في مذكرة وجهتها إلى رئيس الوزراء في ٢ تموز ١٩٤٦، ولكن الوزارة استمرت على خطتها التعسفية في ضرب المتظاهرين والمضربين بالرصاص فكانت حادثة (كاورباغي) المروعة في كركوك، وأخذت الوزارة تناصب الأحزاب العداء بوجه سافر، وتضطهدها بشتى الوسائل. وقد كان لحزبنا من تلك الاضطهادات النصيب الأوفى، إذ أقيمت الدعاوى الجزائية على جريدته (صوت الأهالي) فجرت محاكمات شكلية حكم فيها رئيس الحزب بالحبس وزج في السجن، لمجرد إبداء رأيه في الوضع القائم، كما حكم على بعض المسؤولين من الأحزاب الأخرى وعطلت الوزارة جميع الصحف المستقلة والحرة. أما الصحف الحزبية التي يحميها قانون المطبوعات من التعطيل الإداري فقد ابتدعت أغرب بدعة في تاريخ القضاء للقضاء عليها، وهي اعتبار الجريدة «آلة جرمية» يجوز حجزها قبل صدور الحكم عليها، وبذلك حرمت الأحزاب من وسيلتها الوحيدة للتعبير عن رأيها

آنذاك. وهكذا استمرت وزارة السيد أرشد العمري على خطتها الرامية إلى مكافحة الحياة الحزبية، مما أثار اشد الاستياء لدى الشعب. ولما تبين للسلطات العليا انه لم يعد بالإمكان المضي في تلك الخطة التعسفية وبالنظر إلى الاستياء الذي عم الشعب أرتئي إحلال نوع من المهادنة فتقدم فخامة السيد نوري السعيد الذي تظاهر بالاستياء من خطة السيد ارشد العمري، وأعاد نغمة ضرورة القيام بانتخابات حرة، وقال أن الوزارة التي سيؤلفها ستكون وزارة انتقالية، فطلب إلى الحزب الوطني الديمقراطي وإلى حزب الأحرار الاشتراك معه في الحكم، فقبل حزبنا الاضطلاع بالمسؤولية بشروط اتفق عليها وثبتت في كتب متبادلة بينه وبين الحزب، وهي أن تكون الوزارة انتقالية، مهمتها إجراء انتخابات حرة، وإطلاق الحريات المنصوص عليها في الدستور وأن تزاول الأحزاب أعمالها القانونية، وتفتح فروعا لها حسبما يتطلب وضعها وعملها كما قبل حزب الأحرار أيضا الاشتراك في الحكم بشروط مماثلة، غير أنه لم تمض مدة وجيزة على تأليف الوزارة حتى تناسى السيد نوري السعيد اتفاقه مع الحزبين، فأخذ يماطل كل المماطلة في فسخ المجال للنشاط الحزبي، بينما أطلق العنان متعمدا (لكتلة صالح جبر) الأمر الذي أسفرت نتائجه فيما بعد عن تأليف وزارة برئاسة صالح جبر استعدادا لإبرام المشاريع الاستعمارية فأخذت تنشط تلك الكتلة بجميع الوسائل غير المشروعة للوصول إلى غايتها، وفي مقدمتها الحصول على أكثرية المجلس النيابي، وما رافق ذلك من تدخلات حكومية سافرة أخلت بحرية الانتخابات، مما أثار استياء الأحزاب، ولا سيما الحزبين المشتركين في الحكم، ومن ورائهما الرأي العام. ولكن السيد نوري السعيد لم يعر ذلك أية أهمية، فاضطر حزبنا وحزب الأحرار إلى سحب ممثليهما من الوزارة. وقد اشتد الكفاح ضد الأحزاب في مجرى الانتخابات بالتواطؤ مع (كتلة صالح جبر) بعد انسحاب الحزبين من الوزارة فعمد إلى التدخل والضغط والتلاعب والتزوير في جميع مراحل الانتخابات، كما يذكره الشعب العراقي بكل استياء وألم، ولم تجد نفعا الاحتجاجات المتعددة التي قدمت إلى السلطات في هذا الشأن، فاستمرت الانتخابات المزيفة وفق الخطة المرسومة لها، فاعتبر الحزب المجلس الذي أسفرت عنه تلك الانتخابات مجلسا غير مشروع. فقاطعه وبعد أن انتهى السيد نوري السعيد من مهمته وهي اصطناع أكثرية في المجلس لصالح جبر، تنحى له عن المسؤولية.

وما أن نشر منهج وزارة صالح جبر حتى تبين الرأي العام العراقي منه أن تلك الوزارة جاءت لتحقيق غايتين أساسيتين هما: أولا ربط العراق بقيود استعمارية جديدة أشد وطأة من قيوده السابقة، وثانيا القضاء على ذلك الجزء اليسير من الحريات الديمقراطية وراء ستار (مكافحة المبادئ الهدامة والدعايات المضرة) وقد تضمن ذلك المنهج عزم الحكومة على تشريع (قانون الطوارئ) ذلك القانون الذي أعدت لائحة خاصة به في عهد وزارة السيد أرشد العمري بتكتم شديد، ولكنها بقيت محفوظة في ديوان مجلس الوزارة لم تجرؤ على إصدارها، فجاءت وزارة السيد صالح جبر وتبنت تلك اللائحة فنشرتها في الصحف المحلية، وكان

التلويح بإصدار ذلك القانون بادرة عهد إرهابي شديد لمنع الشعب من المطالبة بحقوقه، وجعل كل فرد من أفراده غير آمن على حريته الشخصية، وللقضاء في الوقت ذاته على الحياة الحزبية وضرب كل معارضة، حزبية كانت أو غير حزبية، يمكن أن تقف في وجه الفئة الحاكمة وتعارض مشاريعها الاستعمارية وخططها الرجعية الرامية إلى القضاء على الحريات العامة ونسف الدستور من أساسه. وقد مهدت وزارة السيد صالح جبر لحملتها هذه بإطلاق العنان للصحف المأجورة لها في أن تشن الحملات على الأحزاب، فعاد اضطهاد الصحف الحرة، وعاد حجز الصحف الحزبية بعد إقامة الدعاوى عليها، وقد استأجرت الوزارة المداحين السابقين لتمجيد أعمال الفئة الحاكمة والطعن بأصحاب الآراء الحرة، وفرضت الرقابة على الكتابات لشل الحركة الثقافية، بالإضافة إلى التدابير الشاذة التي فرضت على المطبوعات الخارجية والمحلية، وأعلنت الحكومة الأحكام العرفية في المنطقة الشمالية من العراق، من غير أن يكون هناك من الحوادث ما يستلزم إعلان الإدارة العرفية في هذا الجزء من الوطن وقد أثبتت الوقائع أن الفئة الحاكمة كانت تنتهز الفرص لإعلان الأحكام العرفية، لا لحاجة ماسة إليها وإنما لاتخاذها وسيلة لتعطيل القوانين تعطيلا تاما في سبيل ضرب المعارضة والتنكيل بها.

وفي هذا الجو الإرهابي أبرمت وزارة السيد صالح جبر مشروع المعاهدة العراقية - الأردنية ومشروع المعاهدة العراقية التركية - وهما حلقتان من سلسلة المعاهدات التي أرادت بريطانيا أن تكبل بها بلدان الشرق الأوسط - وقد مضت الوزارة في خطتها الرامية إلى اضطهاد الحريات تمهيدا لعقد معاهدة بورتسموث فيما بعد، فعطلت حزبين من الأحزاب الخمسة المجازة وضربت الرقم القياسي في شل الحياة الحزبية، حتى الأحزاب الباقية اسما بلا مسمى ولم تبق من صحف الأحزاب إلا جريدة لحزب واحد. وقد كان لتعطيل جريدة (صوت الأهالي) في عهد تلك الوزارة قصة طويلة متعددة الفصول، فقد أقيمت الدعوى على رئيس الحزب لنشره مقالا في الجريدة عن المعاهدة العراقية - التركية، فحجزت الجريدة بتاريخ ٧ حزيران ١٩٤٧ ومنعت عن الصدور وفقا للطريقة الشاذة التي ابتكرت في عهد وزارة أرشد العمري، وقد حاول السيد صالح جبر أن يلقي مسؤولية تلك الإجراءات الشاذة على كاهل السلطة القضائية وذلك بزعمه أن الادعاء العام هو الذي يتخذ هذه الإجراءات، وليس الحكومة (السلطة التنفيذية) ففنّد الحزب هذه الادعاءات الباطلة، مبينا أن الدعاوى المقامة على الصحف الحزبية بالجملة لم تقم من قبل المدعي العام إلا بإيعاز من وزير العدلية الذي هو أحد أعضاء السلطة التنفيذية، والذي هو بطبيعة الحال متضامن مع رئيس الوزراء وزملائه الوزراء. وقد بقيت الجريدة محجوزة مدى ستة أشهر تعددت خلالها المرافعات والإجراءات على الوجه الذي يعمله الرأي العام، حتى صدر قرار محكمة الجزاء في آخر الأمر- بعد إجراء تغييرات بين الحكام - بتعطيل الجريدة لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ صدور القرار، أي في يوم ٧ كانون الأول ١٩٤٧، وليس من يوم حجز الجريدة وهو ٧ حزيران ١٩٤٧، وهكذا لم تحسب المحكمة المدة التي حجزت فيها تلك (الآلة الجرمية) جريدة (صوت الأهالي) وتقدر بستة أشهر، بل أنها

اعتبرت هذه المدة كأن لم تكن، كما أقيمت دعويان أخريان غير تلك الدعوى المتعلقة بالمقال الصادر عن المعاهدة العراقية - التركية، وهاتان الدعويان تتعلق إحداهما بصدور كراس المعاهدة العراقية- التركية بدون إجازة من وزارة الداخلية بزعم أنه مطبوع كالجريدة سواء بسواء والدعوى الثانية ضد مطبعة الأهالي لطبعها ذلك الكراس، وكان واضحا كل الوضوح أنه لم يستهدف من تلك الدعاوى غير إسكات (صوت الأهالي) وتعطيل مطبعة الأهالي، بالنظر إلى أن المطبعة عون كبير للحزب في طبع جريدته ومطبوعاته، وكذلك شل وسائل التعبير الباقية لدى الحزب بعد أن حرم من وسائل التعبير الأخرى، كما كان القصد من تلك الدعاوى اضطهاد المعارضة واشغال الرأي العام بهذه المواضيع عن كشف مؤامرات الوزارة لتقييد الشعب بالمعاهدات المنوي عقدها. ولكن هذه الإجراءات الشاذة التي اتخذت بشأن جريدة الحزب وغيرها من الجرائد الحزبية للقضاء على كل أثر للحريات العامة في العراق واضطهاد الأحرار لم تحقق لتلك الوزارة ما كانت ترمي إليه، وهو إخماد روح الحركة الوطنية في البلاد، فالشعب العراقي لم يسكن لذلك الإرهاب، ولم يستسلم لذلك التعسف، ولم يسكت عما كانت وزارة صالح جبر تخبئه من الاستهانة بحقوق سيادة البلاد، فما كانت تظهر نياتها فيما يخص عقد معاهدة بورتسموث الجائرة حتى سلك الشعب طريقا آخر للكفاح بعد أن سدت بوجهه جميع سبل العمل الدستوري فظهرت طليعة الوثبة التي أسقطت فيما بعد وزارة صالح جبر، وقضت على مشروع معاهداتها الجائرة، والتي انتصر فيها الشعب الأعزل على الحديد والنار، وكان لحزبنا فيها عدد غير قليل من الشهداء، وعلى هذه الصورة ظن الناس أن ذلك العهد الإرهابي البشع قد انتهى، وأخذ الشعب يستعد لاستقبال عهد جديد من الحرية هيّأَهُ بدماء الشهداء الأبرار.

ولما شاع في ذلك الظرف الدقيق الذي كانت تجتازه البلاد أن رياسة الوزارة الجديدة ستسند إلى شخص لا يطمئن إليه الرأي العام اتصل الحزب الوطني الديمقراطي بالحزبين الآخرين، وبعد المداولة أصدرت الأحزاب بيانا خطيرا حذرت فيه من إسناد الوزارة إلى أشخاص لا يطمئن إليهم الشعب بالنظر إلى ماضيهم المعروف، وطالبت بتحقيق مطالب الشعب التالية وهي:

١- إبطال معاهدة بورتسموث وإعلان ذلك دون ابطاء

٢- إجراء التحقيق الدقيق عن إطلاق النار ضد أبناء الشعب وتعيين المسؤولين عنه.

٣- حل المجلس النيابي القائم وإجراء انتخابات حرة.

٤- احترام الحريات الدستورية

٥- إفساح المجال للنشاط الحزبي

٦- حل مشكلة الغذاء بشكل يوفر للشعب قوته.

وعلى ذلك اسندت الوزارة إلى فخامة السيد محمد الصدر، ولكن تأليفها جاء غريبا في

بابه، إذ أدخلت فيها عناصر كثيرة لا تؤمن بتلك الحرية الوطنية، ولا بمطالب الشعب التي عبرت عنها الأحزاب، فتمسك بها الشعب، وأخذ يطالب بها بإصرار. وبعد مماطلة طويلة أنجزت الوزارة بنتيجة الضغط الشعبي المتواصل ما أعلنت عنه أنه أساسي من تلك المطالب، وهو إلغاء المعاهدة وبعد مماطلة غير قصيرة، حلت المجلس النيابي، ولكن لأسباب ظهرت نتائجها بعد لم تتخذ الإجراءات السريعة لمعاقبة المسؤولين.

وما كادت تبدأ الانتخابات في عهد وزارة الصدر حتى اتخذت الفئة الحاكمة طريقة محكمة في مكافحة الأحزاب في تلك الانتخابات لإظهارها بمظهر الضعف والهزال، فقد تدخلت الحكومة في جميع المدن الصغيرة والأرياف وفي المناطق العشائرية تدخلا سافرا، كما كان يجري في الانتخابات السابقة. أما في المدن الكبيرة فقد تظاهرت الحكومة باحترام حرية الانتخاب، ولكنها في كل منطقة انتخابية فيها مرشح حزبي أو مرشح حر التفكير أو مرشح لا يحتمل أن يكون طوع بنانها سلطت عليه مرشحا من جماعتها وأطلقت له الحرية في أن يعمل بكل وسيلة غير مشروعة وغير قانونية وأن يخالف قانون الانتخابات وكل قانون آخر يعترض سبيله وهيئات الجهاز الحكومي ليكون برمته تحت تصرفه، ولم تترك هذه الطريقة إلا حيثما تجد مرشحا يتمكن من مقاومة المرشح بهذه الأساليب المنكرة، وبذلك فسح المجال كرها لبعض المرشحين الحزبيين والأحرار المستقلين، ولما كان عددهم ضئيلا بطبيعة الحال فقد أخذت الفئة الحاكمة تندد بالأحزاب، وتظهرها بمظهر الضعف أمام الملأ باعتبار أنها عملت كل ما في وسعها في الانتخابات، ولكنها لم تحصل إلا على بضع مقاعد في المجلس النيابي.

يتضح مما تقدم أن الحياة الديمقراطية بصفة عامة، وبضمنها الحياة الحزبية، لم تلق جوا صالحا لنموها وازدهارها، بالنظر إلى العراقيل التي وضعتها السلطات في طريقها، فقد كوفحت مكافحة عنيفة منذ انبعاثها الأخير، ولم تترك لها حرية العمل إلا في الأسابيع الأخيرة من عهد وزارة السويدي، وحتى في ذلك الدور لم يعترف بكيانها خارج العاصمة، فبدأ الاضطهاد الشديد لها في عهد وزارة السيد أرشد العمري، وكان أعضاء حزبنا في المركز أو في الخارج عرضة لهذا الاضطهاد الذي لم يترك مظهرا إلا وتلبسه من رقابة شرطة وتوقيف كلما حدث حادث ومن محاكمات شملت مختلف أعضاء الحزب من قيادته إلى قواعده. ولم يقف هذا الاضطهاد إلا أياما قلائل في عهد وزارة السيد نوري السعيد، وهو الدور الذي اشترك فيه حزبنا معه في الحكم، وكان نشاط الأحزاب حتى في هذا الدور مقتصرا على العاصمة، فلم تجز تلك الوزارة للأحزاب فتح فروع لها إلا في البصرة بنتيجة ضغط الأحزاب وتهديد ممثلي حزبنا الأحرار بالاستقالة من الوزارة وهكذا كان موقف تلك الوزارة من قضية الفروع منافيا للشروط التي اشترطها الحزب الوطني الديمقراطي لاشتراكه في الحكم.

والظاهر أن الفئة الحاكمة كانت تريد المهادنة والتربص من وراء توقف الاضطهاد الحزبي تمهيداً لدور فعال في المكافحة من جهة على الوجه الذي جرى في عهد وزارة صالح جبر كما كان من جهة أخرى نتيجة لعجز تلك الفئة عن المكافحة بالنظر إلى موجة الحركة الوطنية التي

طغت على كل شيء كما حدث في أوائل عهد وزارة الصدر. وكان طبيعيا أن تتظاهر الفئة الحاكمة في أوائل عهد وزارة الصدر بإقرار بعض مطالب الشعب الأساسية، وأن تقبل المهادنة مع الأحزاب والفئات الوطنية الأخرى بالنظر إلى ذلك الضغط الشعبي الهائل ولكنها بقيت تتحين الفرص لاستئناف كفاحها ضد الحركة الوطنية بعد أن استغلت ضعف شخصية رئيس الوزراء، مما جعل الصبغة العامة لتلك الوزارة صبغة رجعية، كما أن الفئة الحاكمة قد استغلت تبلبل الآراء في صفوف الوطنيين وعدم وجود رابطة موحدة لهم، بل أنها استغلت الانقسام في صفوفهم وعدم تقدير البعض منهم قوى الرجعية المتربصة بعد أن اشترك في الوزارة حزب من الأحزاب بمفرده، وهو حزب الاستقلال. وقد تجلى استغلال الفئة الحاكمة لهذه الأوضاع بإسناد وزارة الداخلية إلى شخص معروف برجعيته، وهو معالي السيد مصطفى العمري الذي أجرى تغييرات مهمة في قيادة الشرطة تنفيذا لخطة مدبرة.

ومن سوء حظ البلاد ان تشتد محنة فلسطين في ذلك الدور الدقيق من حياة العراق الدستورية، فتعلن الأحكام العرفية في العراق وفي سائر الأقطار العربية، ذلك التدبير الذي اعتبر ضروريا للمحافظة على مؤخرة الجيوش العربية، وبضمنها الجيش العراقي. ومع أن الحزب الوطني الديمقراطي كان قد أقر هذا التدبير للغرض الذي أعلن من أجله، ولكنه كان في مقدمة الفئات الوطنية إدراكا لنتائجه الوخيمة، لأنه كان يعلم أن الفئة الحاكمة المتربصة سوف لا تدع تلك الفرصة الذهبية - إن صح هذا التعبير - تمر من دون أن تستغلها أفظع استغلال، فما كادت تمضي مدة قصيرة حتى حدث ما توقعه الحزب، إذ استغلت الإدارة العرفية لإحباط نتائج الحركة الوطنية، حتى صارت واسطة للتشفي والانتقام من كل فئة نشطت أثناء الوثبة الوطنية. وقد وجه الحزب الوطني الديمقراطي عدة مذكرات بهذا الشأن إلى رئيس الوزراء أشار فيها إلى استغلال الإدارة العرفية استغلالا يهدد حرية الفرد وتوجيه هذه الإدارة توجيها لا يتفق مع المصلحة العامة، وقد أثبت الحزب بالأسماء والأرقام كيف أن الإدارة العرفية كانت تستغل لأغراض حزبية أو انتخابية أو محلية أو شخصية وحذر الحكومة من مغبة تلك الأعمال التعسفية، غير أن تلك المذكرات العديدة لم تجد نفعا في وقف ذلك الاستغلال، فقد تنصل الوزراء المسؤولون من تلك الأعمال التعسفية، على حين أن رئيس الوزراء نفسه كان يظهر تذمره منها ويعزوها إلى وزير الداخلية حتى بلغ استياء الرأي العام من الوزارة أشده، وبدا الهزال واضحا، فلم يعد بإمكانها البقاء في الحكم بعد الانتخابات، كما انه لم يكن بالإمكان إسناد رئاسة الوزارة الجديدة إلى الصدر نفسه ولا إلى وزير الداخلية السيد مصطفى العمري، وإن كان قد هيأ نفسه بمختلف الوسائل في المجلس إذ كانت جماعة تؤيده، فكان لا بد إذن من تدبير جديد أي مهادنة جديدة، كما جرى في عهد نوري السعيد وكما جرى في أوائل عهد وزارة الصدر، فظهر في الميدان مرشح جديد لرئاسة الوزارة، وهو فخامة السيد مزاحم الباجه جي الذي اسندت إليه الوزارة بصورة شاذة. ومع أن قيادة الحزب الوطني الديمقراطي قد تلقت إسناد رئاسة الوزارة إلى السيد مزاحم الباجه جي باستغراب لعدم

ائتلافه مع العرف الدستوري ولكنها لم تستقبله باستنكار، لأنها اعتبرت السيد مزاحم الباجه جي من المتبرمين من الوضع القائم، فأملت فيه بعض الخير بعد أن كان مبعدا عن الحكم مدة طويلة وأصبح ينظر إليه كأنه ليس من صميم الفئة الحاكمة.

والحق أن المحادثات التي جرت لرئيس الحزب معه في أوائل تأليف وزارته حول شؤون البلاد العامة كانت تبعث على الاطمئنان نوعا ما، فقد كان الملموس من أحاديثه انه ينوي القيام بإصلاح مهم وأنه يعتزم بصفة خاصة توجيه الجهاز الحكومي إلى الكف عن اضطهاد الهيئات الشعبية السياسية التي تعمل حقا في سبيل النظام الديمقراطي، وكان فخامته يعتبر حزبنا - كما ظهر من أحاديثه - في مقدمة الهيئات الشعبية السياسية التي تعمل من الصميم في سبيل بناء الصرح الديمقراطي لهذه البلاد أن لم يكن الهيئة الوحيدة التي تستحق الإعجاب في نظره، فقد أعطي وعدا صريحا بتلافي الحيف الذي لحق أعضاء الحزب من استغلال الإدارة العرفية ضدهم فحُكِم عليهم بأحكام مختلفة. وكان ظاهر الحال يدل على أنه يهتم أشد الاهتمام بالرأي العام العراقي، ولا سيما برأي المثقفين الذين ينزعون نزعة حرة في تفكيرهم وكان يتفق مع رئيس الحزب في أن وضع وزارته من ناحية شكلها يحول دون تطبيق خطته في الإصلاح، وإن البدء بتنفيذ هذه الخطة يتطلب إصلاح الوزارة من حيث عناصرها على الوجه الذي يرضي الرأي العام ويطمئنه كي يتمكن من العمل في جو يسوده الانسجام في الوزارة، ولكنه كان يبرر عدم تنفيذه لمثل هذه الخطة بحجة انشغاله الزائد في قضية فلسطين التي دعته أن يقضي معظم أوقاته خارج العراق.

غير أن الأمور ما لبثت أن انقلبت فجأة وذلك أنه بعد عودته إلى العراق قبيل عيد الأضحى فاجأ الرأي العام بتبديل خطير في الوزارة إذ أُسندت وزارة الدفاع إلى معالي السيد شاكر الوادي الذي كان ركنا مهما من أركان وزارة صالح جبر وأحد أعضاء الوفد الموقع على معاهدة بورتسموث فكان ذلك نذيرا بانقلاب الوضع ودليلا على ارتماء السيد مزاحم في أحضان البورتسموثيين، خصومه بالأمس، الذين تعتبرهم الأحزاب ومن ورائها الرأي العام الجناح المتطرف في رجعيته من الفئة الحاكمة وأكثرها ممالأة للاستعمار. ولما أرادت الأحزاب إبداء آرائها في ذلك الحادث الخطير منعت منعا باتا ولم يقف الأمر عند حد منع الجريدة (صوت الأهالي) وسائر الصحف الحزبية من التعليق على ذلك الحادث بل أن الرقابة قد تمادت في تصرفاتها الكيفية وفق خطة مرسومة، لمنعنا من إبداء رأينا في كل قضية من قضايا البلاد الحيوية فارتأينا الكف عن كتابة المقالات الافتتاحية لأن مصيرها الحذف حتما على يد الرقابة بعدما حذفت كل ما كنا نرسله إليها من مقالات، وهكذا أصبحت الجريدة التي هي لسان حال الحزب والمظهر الوحيد لوجوده أقل من كونها جريدة إخبارية.

وليس هذا الكبت الذي فرض فرضا على الحزب إلا بنتيجة خطة مبيتة من قبل الفئة الحاكمة للقضاء على الحياة الحزبية في العراق، فقد تلقى الحزب النصيب الأوفى من هذه الضربات لأنه كان كثير النشاط في جميع فروعه ولجانه حيثما كان عدد من أعضائه، أثناء

الحركة الوطنية الأخيرة كما كان جزئيا في مختلف الأحداث السياسية الخطيرة مما أكسبه مكانة كبيرة لدى الرأي العام. وقد تجلى اضطهاد حزبنا في سوق عدد كبير من أعضائه إلى المجالس العرفية فشلت المحاكمات قاعدة فرع بكامله حدث في البصرة وقد سجنوا جميعا إثر إعلان الأحكام العرفية كما لوحق جميع الأعضاء في مدينة من المدن هي الناصرية وقد سجنوا جميعا أيضا وحوكم أعضاء الحزب في السماوة وكربلاء والكثير من أعضاء الحزب في الحلة والكاظمية وأعضاء آخرون من بلدان أخرى حيث خرج الأمر من محاكمة الشخص بجريمة معينة إلى محاكمته للسبب الحقيقي وهو عضويته في الحزب وإن اتخذت هذه المحاكمة أشكالا ظاهرة أخرى لعدم وجود جريمة باسم الانتماء إلى الحزب الوطني الديمقراطي أو الأيمان بمبادئه. وبالإضافة إلى ذلك فقد لوحق أعضاء الحزب في أرزاقهم وأعمالهم، بحيث أنهم كانوا يبلغون بعدم إنجاز مصالحهم إلا إذا قطعوا صلتهم بالحزب، حتى صار كل منتم إلى الحزب يبيت ليلته قلقا غير آمن على حرمة منزله ولا على حريته الشخصية، فقد أصبح مَنزله معرضا للتفتيش في كل لحظة، وأصبح هو عرضة للقبض عليه وزجه في التوقيف، حتى صار التوقيف الاحتياطي من الأمور المألوفة، فكثيرا ما تلجأ السلطات إلى توقيف الكثير من الأعضاء لا لتهمة موجهة إليهم من مرجع مختص، وإنما لمجرد احتمال اشتراكهم في مظاهرة يحتمل أن تقام في المستقبل، وهناك آخرون قبض عليهم لمجرد نشاطهم الحزبي، وكثيرا ما بقوا رهن التوقيف أسابيع وربما أشهراً من دون محاكمة، حتى أصبح كل عضو في الحزب يشعر شعورا يدعمه الواقع بأنه يعيش في جو مرهق من الجاسوسية التي تتعقبه تعقبا دقيقا في حياته اليومية، وتحصي عليه أنفاسه، وتحبر التقارير الضافية بما يقوله خلال قيامه بأعماله وفي مجالسه الخاصة وفي محلات الراحة التي يركن إليها بعد الفراغ من أعماله وقد أحيط المركز العام للحزب وفروعه خارج العاصمة وأعضاؤه بشبكة واسعة من الجاسوسية تحاول أن تعلم بكل ما يجري داخل الحزب وفي اجتماعاته العامة والخاصة بأعضائه، وتستعمل شتى وسائل الإغراء للوصول إلى هذه الغاية كما لو كانت هذه المؤسسة الديمقراطية مركزا للإجرام. وقد كان بنتيجة الملاحقة المستمرة لأعضاء الحزب خارج العاصمة أن تأثرت أمورهم المعاشية تأثرا بالغا. وهكذا أصبح الحزب كما لو أنه لم يكن حزبا مجازا في بلده دستور وفي وضع يقال أنه ديمقراطي. وقد كان الأعضاء في جميع أنحاء العراق عرضة للضغط عليهم في سبيل حملهم على ترك الحزب، بحيث أن بعض الاستقالات كانت تكتب في الدوائر الرسمية. وهكذا شل نشاط الحزب في مختلف الميادين، بحيث أصبح لا يستطيع القيام بواجباته التي التزم بها أمام الشعب إلا إذا غير أساليب عمله، ويدل منهجه المبني على الأساليب الديمقراطية، وانقلب إلى حزب ثوري يسلك مسالك الأحزاب الثورية، وهذا ما يتناقض مع منهجه الأساسي وفلسفته الاجتماعية والسياسية الأصلية التي يدين بها والغرض الذي أوجد من أجله.

ولقد تبين أن الفئة الحاكمة التي تريد الحيلولة دون تبديل هذه الأوضاع الفاسدة والتي تسير على نفس منهجها الذي كان ولا يزال يسوق البلاد إلى الهاوية وقد بقيت تكافح الحزب

بمختلف سلطاتها على أساس تهم باطلة تعلم هي حق العلم ببطلانها، إذ أن الحزب قد بقي متمسكا أشد التمسك بمنهجه، وكان ولا يزال مستقلا كل الاستقلال في سياسته ولم يتأثر قط بالتيارات الخارجية وقد كافحت قيادة الحزب بلا هوادة كل من كان يشذ من هذه السياسية من أعضاء الحزب، وصرحت مرارا بأن الحزب لا ينوي تحقيق مبادئه إلا بالوسائط الديمقراطية، وأنه لا يتوسل في سبيل ذلك بالطرق الثورية. ومع أن معظم رجال الفئة الحاكمة صاروا يصرخون بأن حزبنا ديمقراطي صميم، ولكن المكافحة استمرت، بل أخذت تشتد يوما بعد يوم. وسبب استمرار هذه المكافحة لحزبنا كما نعتقد، هو المناصرة التي يلقاها من الشعب، بالنظر إلى صلابته الوطنية وتمسكه بمنهجه من جهة، والطريقة الإيجابية التي سلكها منذ تأليفه عندما تقتضي المصلحة العامة العمل الإيجابي من جهة أخرى، فالفئة الحاكمة التي لا يمكن ان تعيش إلا في دور ديكتاتوري إرهابي لا يسعها أن تفسح المجال لحزب يعمل في سبيل النظام الديمقراطي، لأنه إذا ما تحقق هذا النظام فسوف تفقد هذه الفئة امتيازاتها وتتلاشى في عهد ديمقراطي مستقر، وهو العهد الذي يهدف الحزب إلى أن يكون الحكم فيه (من الشعب وللشعب وإلى الشعب). ولذلك حرمت الفئة الحاكمة حزبنا الذي أنشئ على أساس العمل في ظل الدستور من ممارسة حقوقه، كما حرمته من جميع وسائل العمل الدستورية، وحالت بينه وبين توفير إمكانيات العمل الديمقراطي له.

ومع أن القائمين بشؤون الحزب يرغبون من الصميم في مواصلة العمل بكل ما يتطلبه الأمر من الكفاح ضد الحكم الفردي ويقدرون رغبة الأعضاء في مواصلة الكفاح في هذا السبيل بالرغم مما احتملوه من تضحيات مادية ومعنوية، ولكنهم لا يرغبون في الوقت ذاته في أن يحملوا للحزب أمرا فوق ما يحتمله جهازه الحاضر إذ أن كل شخص منتسب إلى الحزب كان يعلم عند انتسابه أن عمله سوف لا يخرج عن نطاق العمل الديمقراطي، فليس من العدل إذن أن يكلف منتسبو الحزب بتحمل مسؤوليات أكثر مما تعهدوا الإيفاء به سواء كانت تعهداتهم تلك تعهدات صريحة بقبولهم منهج الحزب أو تعهدات ضمنية بعدم قيامهم بأي عمل خارج حدود العمل الديمقراطي المكشوف.

ولا بد أن يخطر على البال سؤال له وجاهته، وهو: لماذا تواصل الفئة الحاكمة اضطهاد الأحزاب الديمقراطية وتشديد الخناق عليها مباشرة بتعطيلها رسميا؟ إن سبب ذلك واضح في نظرنا، فالفئة الحاكمة تخشى من أن تظهر بوجه دكتاتوري سافر أمام الرأي العام العراقي الذي سئم الحكم المطلق بعد أن قاسى نتائجه الوخيمة، ولذلك أرادت أن تحكم البلاد حكما دكتاتوريا بحقيقته ديمقراطيا بمظهره، فوجود النظام الدستوري بما فيه الأحزاب ولا سيما الديمقراطية منها أمر ضروري بالنسبة للفئة الحاكمة لستر هذه الديمقراطية المزيفة فهي تسمح باستمرار بقاء الأحزاب من غير أن تفسح لها مجال العمل، الأمر الذي لا يمكن أن يقره حزبنا بوجه من الوجوه، فإن تمسك الأحزاب بالشكليات للظهور أمام الرأي العام العراقي بمظهر هيئات قائمة تستطيع أن تزاول أعمالها في جو ملائم - في حين أن حقيقة الأمر عكس ذلك

- يسبغ على الوضع القائم من دون شك صبغة ديمقراطية ويؤدي إلى تضليل الشعب ويحمل الرأي العام خارج العراق على الاعتقاد بأن العراق بلد دستوري ديمقراطي يتمتع بنظام يفصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية بعضها عن بعض ويقر الحقوق السياسية للمواطنين ويحترم الحرية الشخصية ويجيز حرية العقيدة وغير ذلك من الحريات الدستورية، وهذا الأمر لا يتفق مع الحقيقة وواقع الحال مطلقا. فاستمرار الحزب على العمل في هذا الوضع الشاذ الذي تفاقمت مساوئه باستغلال الإدارة العرفية لمحاربة التنظيم الشعبي والحريات الدستورية ومكافحة نشاط حزبنا القائم في ظل الدستور وحرمانه من إمكانيات العمل، كل هذا يعني إعطاء الوضع القائم مظاهر النظام الديمقراطي، وهذا مما يخالف الواقع كل المخالفة. لذلك قرر الحزب أن يوقف أعماله حتى تتيح له الظروف إمكانيات العمل مجددا، وبذلك يكشف الحزب الستار عن حقيقة الوضع القائم، فيلقي عن كاهله المسؤولية التاريخية التي أرادت الفئة الحاكمة أن تحمله إياها باعتباره جزءا من النظام الديمقراطي.

فليتدبر الشعب الأمر، ويعمل في سبيل استرداد حريته المسلوبة وحقوقه المهضومة.

بغداد في ١ كانون الأول ١٩٤٨

كامل الجادرجي

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

الفصل العاشر

بعد التجميد

١- وزارة الباجه جي - وزارة نوري السعيد

الجريدة والرقابة

بعد أن تم وقف نشاط الحزب - تجميده - بقيت الجريدة المجال الوحيد لنشاط الحزب، إلى جانب قيادته خلال مجلس النواب، حيث كان هناك نائبان للحزب هما نائب رئيس الحزب وسكرتير الحزب.

وقد حدث تبديل في مسؤولية الجريدة، إذ طلب كامل الجادرجي صاحب الامتياز تعيينه مديرا مسؤولا للجريدة بدلا من نائل سمحيري.

وقد استمرت الجريدة في الامتناع عن نشر المقالات الافتتاحية لتعذر امرارها من الرقابة، وقد ترك فراغ مستطيل أفقي تحت عنوان الجريدة تعبيرا عن خلو الجريدة من المقال الافتتاحي. ولكن الجريدة استمرت في ممارسة النقد عن طريق المقالات والتعقيبات الاخرى والتي لم تعارضها الرقابة في احيان كثيرة، كما كان هناك مجال آخر، غير مباشر، هو نشر الاخبار الخارجية ولا سيما العربية والتعليق عليها.

ومن أمثلة النوع الاول من المقالات التعليقات، رسالة في (بريد الأهالي) عن طلب البعثات، حقل (شكاوى الناس) الخ.. ومن أمثلة القسم الثاني التعليق على حوادث مصر وسوريا الوطنية ومهاجمة محطة الشرق الأدنى في مقال في (بريد الاهالي).

وقد كان أول مقال افتتاحي ظهر في الجريدة بعد هذه الفترة مقال (اعتداء الاستعمار الهولندي من جديد على الجمهورية الأندونيسية) في عدد ٢١ كانون الاول ١٩٤٨، وفي العدد التالي له نشر خطاب محمد حديد في مجلس النواب على عرض الصفحة الاولى، ثم تلا ذلك في العدد اللاحق مقال بعنوان (مأساة فلسطين وتصدع الوحدة العربية) واستمرت المقالات الافتتاحية حتى يوم ٣١ كانون الأول إذ ظهر المقال الافتتاحي بشكل أعمدة بيضاء فقد حذفته الرقابة وكان حول تصريحات لرئيس الوزراء عن موقف العراق والبلاد العربية في

الحرب الفلسطينية، وقد تضمن هجوما على تلك التصريحات وقد وصفها بأنها (ارتجالية) وتضر بسمعة العراق.

وقد ظهر مقال افتتاحي آخر (أبيض) في عدد يوم ٤ كانون الثاني ١٩٤٩ وكان عنوانه الذي حذفته الرقابة مع المقال (ما الداعي لمنع الصحف من معالجة الحوادث الاخيرة) والمقال حول حوادث أرهابية وقعت في بغداد. أما المقال التالي الذي حذف، فبعد أيام عندما استقالت وزارة الباجه جي وتألفت وزارة نوري إلسعيد، وكان عنوانه - الذي ظهر في الجريدة فوق الاعمدة البيضاء (الحلقة المفرغة) بقلم كامل الجادرجي.

في مجلس النواب

في النصف الثاني من كانون الأول ١٩٤٨ بدأت الدورة الجديدة لمجلس النواب، وعلى العادة بدأت المناقشة بعد إلقاء خطاب العرش. وفي يوم ١٩ كانون الأول ألقى سكرتير الحزب حسين جميل نائب بغداد خطابا نشرته الجريدة في صفحتها الاولى تحت العناوين التالية:

من رأى منكم منكرا فليغيره.

الوضع غير الدستوري - فقدان الحريات - التدخل في الانتخابات - ضعف الحياة النيابية وعجزها عن القيام بواجبها - سبب الثورات والانقلابات -يجب سؤال الحاكمين عن مخالفتهم للقانون الاساسي قبل سؤال المحكومين لدفاعهم عن حقوقهم - قانون محاكمة الوزراء عن مخالفتهم للدستور - تعديل قانون الانتخابات - تجاوز السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية - السياسية الخارجية العراقية تبع للسياسة البريطانية - كان العراق قاعدة للجيوش البريطانية لغزو إيران - توحيد كلمة العرب لانقاذ فلسطين - حرب الشعوب العربية لم تبدأ بعد - قانون الإدارة العربية..

أما خطاب نائب رئيس الحزب محمد حديد نائب الموصل في جلسة ٢١ كانون الأول والذي نشر على عرض الصفحة الأولى فقد تناول المواضيع التالية: المناهج الوزارية - الحياة الدستورية والمعارضة - قانون الانتخاب - قضية فلسطين ومؤتمر أريحا - الاصلاح الداخلي - استمرار الاضطهاد يولد انفجارا - الوضع المالي وموقف الحكومة في اللجنة المالية - تنظيم الحياة الاقتصادية - اتفاقية الارصدة الاسترلينية - تعديل امتيازات النفط.

وبعد أن القى رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي أجوبته على النواب - في أواخر شهر كانون الاول - وقد نشرتها الجريدة على الصحف الاولى - كتبت الجريدة مقالا افتتاحيا بعنوان (المغالطة في النقاش البرلماني أسلوب بال لا يستسيغه الاحرار والمفكرون). وفي تلك الاثناء ظهرت نواة المعارضة البرلمانية التي ستتطور فيما بعد إلى كتلة قوية تحدث إستقالتها ضجة كبيرة، كما سنشير إليه في موضعه، وكان من بين نواب المعارضة الناشئة نائبا الحزب ونواب حزب الاستقلال.

الحلقة المفرغة

كانت عودة نوري السعيد إلى الحكم في اوائل كانون الثاني ١٩٤٩ من الاحداث البارزة في فترة ما بعد الوثبة. وقد اعتبرت عودته تصفية نهائية لاثار وثبة كانون ١٩٤٨ وعودة سيطرته الكاملة على الحكم.

وفي عدد ٩ كانون الثاني ظهر العنوان التالي في جريدة صوت الاهالي:

بمناسبة تأليف الوزارة الحاضرة

الحلقة المفرغة

بقلم كامل الجادرجي

وتحت العنوان ثلاثة أعمدة بيضاء، مع عمودين أبيضين على الصفحة الاخيرة مكان تتمة المقال الافتتاحي.

أما المقال الذي حذفت الرقابة نصه فقد بدأ بالحديث عن مصير مزاحم الباجه جي الذي وصفه الجادرجي في مقاله بأنه مصيرا محزنا وأنه (قد اتيحت له الفرصة - ولعلها كانت الأخيرة - كي يكفر عن الماضي..) ثم انتقل بالحديث إلى نوري السعيد الذي (تحمل وسوف يتحمل إلى مدة طويلة على ما يظهر، تبعات هذا العهد في تاريخ العراق...) وهو يأتي إلى الحكم (كلما أريد القيام بعمل لا يدرك كنهه العراقيون...) ويقوم بهذا العمل وينجزه (بالقوة تارة وبالحكمة والدهاء طورا ثم ينسحب من الميدان وفق خطة مرسومة..) وبعد أن يتحدث الجادرجي في مقاله عن كيفية تأليف الوزراة والغرض من مجيء نوري السعيد، يصف رأيه في القضية الفلسطينية التي كانت ملتهبة في ذلك الوقت فيقول: (اما رأي نوري السعيد في قضية فلسطين فمعروف من كتابه الازرق وإيمانه بالسياسة البريطانية وموافقته على خطوطها ومراميها واستعداده لتنفيذ تفاصيل ما رسمته هذه السياسة...)[1].

إشتداد الرقابة

وقد بدأت وزارة نوري السعيد عملها بتشديد وطأة الرقابة على الصحف، وفي العدد المشار إليه في الفقرة السابقة ظهرت فراغات بيضاء عديدة في صفحات الجريدة، وفي الاعداد التالية أمتد الحذف حتى إلى البرقيات الخارجية والاخبار المحلية والمقتبسات. فقد حذف الرقيب جزءا من مقتبس عن كتاب لمحمد كامل مرسي رئيس مجلس الدولة في مصر، ومنع في نيسان نشر مقال افتتاحي عن الانقلاب العسكري في سوريا ثم سمح به وفي سجل محذوفات الرقابة الكتاب التالي بخط الرقيب: جريدة صوت الاهالي.

---

(١) نشر المقال بعد أكثر من عام عندما الغيت الرقابة عن الصحف.

يرجى حذف جميع ما يتعلق بحادث السيد سلمان الشيخ داود في ضبط جلسة مجلس النواب ليوم ١٩٤٩/٤/٢٥ وقد أشرته في مسوداتكم.

الرقيب

غلق الجريدة

وبتاريخ ١٩٤٩/٧/٤ تلقت الجريدة هذا الكتاب من مديرية الدعاية العامة.

إلى السيد كامل الجادرجي

صاحب جريدة صوت الاهالي ومديرها المسؤول

لقد قررت قيادة القوات العسكرية للادارة العرفية في العراق بكتابها المرقم ق ق ع ١٣/ ٧٥٥٨ والمؤرخ في ١٩٤٩/٧/٤ إيقاف جريدتكم - صوت الأهالي - عن الصدور حتى إشعار آخر، فيرجى التوقف عن إصدارها في الحال.

عن. و. مدير الدعاية العام

في مجلس النواب

كانت المعارضة في مجلس النواب الصوت الذي يرتفع في تلك الفترة ليعبر عن رأي الحزب، وقد بدأ نواب المعارضة بالتكتل كما ذكرنا، وإلى جانب المشاورات الاعتيادية التي كان يقوم بها نائبا الحزب مع رئيسه، كان عدد نواب المعارضة الأخرين يترددون على كامل الجادرجي رئيس الحزب ويتشاورون معه في القضايا العامة الراهنة.

وقد كانت صوت الاهالي تعنى بنشر ما يدور في جلسات مجلس النواب ولا سيما خطب نائبي الحزب محمد حديد وحسين جميل، كما تنشر أقوال نواب المعارضة بشكل مفصل.

٢- محاكمة كامل الجادرجي

موضوع المحاكمة

ليس هناك من شك في أن نوري السعيد بعد ان جاء للحكم، ظل يتحين الفرص لايقاف صوت الاهالي عن الصدور بأي شكل كان. ومما لا شك فيه أن هذه الفكرة أصبحت أكثر ضرورة بعد إلغاء الرقابة على الصحف في ٢٠ أيار ١٩٤٩، ولذلك فقد سنحت الفرصة بعد نشر مقال (المعارضة في المجلس النيابي وأثرها لدى الشعب) بتاريخ ٢٥ أيار، والذي اعتبرته الحكومة إهانة لها وأقامت الدعوى على كامل الجادرجي صاحب الجريدة ومديرها المسؤول بالتهمة المذكورة.

الجلسة الأولى

إنعقدت الجلسة الاولى صباح ١٤ حزيران ١٩٤٩ وقد وصفتها صوت الاهالي كما يلي:

(في الساعة العاشرة من صباح يوم أمس بدأت محكمة جزاء بغداد الاولى، برياسة حاكمها السيد برهان الدين الكيلاني النظر في الدعوى التي أقامها الادعاء العام على صاحب هذه الجريدة بسبب المقال المنشور في العدد الصادر من هذه الجريدة بتاريخ ٢٥ مايس ١٩٤٩، تحت عنوان (المعارضة في المجلس النيابي وأثرها لدى الشعب).

وعند افتتاح الجلسة دخل صاحب هذه الجريدة قاعة المحكمة يتبعه محاموه ومندوبو الصحف المحلية وحضر ممثل الادعاء العام وممثل الشرطة، وقد غصت القاعة بجمهور كبير من المستمعين، وكان محامو الدفاع هم السادة:

عبد الوهاب محمود وعبد الهادي الظاهر وذبيان الغبان وحسن عبد الرحمن وعبد الرحمن الجليلي ونجيب الصائغ وعبد الرزاق الظاهر وعبد الرزاق الحمود وعبد الرزاق الشيخلي وداود السعدي وعباس حلمي الحلي وخدوري خدوري ومحمد جواد الخطيب وشاكر غصبية وحسين جميل ونائل سمحيري وقاسم حسن وعبد المجيد الونداوي وجميل كبة[٢].

وقد بدأ الحاكم بإجراء المحاكمة بأخذ هوية صاحب هذه الجريدة وبعد أن فرغ من ذلك قال:

إن الموضوع الذي بين أيدينا الان هو موضوع مقال ومناقشة هذا المقال، فمن الطبيعي أن تبدأ المحكمة رأسا بتدوين أفادتكم لانه ليس لديها سوى مناقشة هذا المقال موضوع الدعوى.

عبد الوهاب محمود (عن هيئة الدفاع): نود أن نسمع بيانات المدعي العام.

فأجاب الحاكم طلبه وأوعز بتلاوة كتاب المدعي العام وقد جاء فيه أن جريدة صوت الأهالي قد نشرت في عددها المرقم ١٨٢٧ والمؤرخ في ٢٥/٥/١٩٤٩ مقالا افتتاحيا بعنوان (المعارضة في المجلس النيابي وأثرها لدى الشعب) ورد فيه ما نصه (ثالثا - شعور الناس بظاهرة برلمانية لم يكونوا يتوقعونها بعد هذا القنوط الذي خيم عليهم وهي أنهم لمسوا الثمرة التي انتجتها انتخابات نيابية جرت بمقتضى قانون الانتخابات الجديد، بالرغم ما جرى فيها من تلاعب وغش وتزوير ومداخلة فعلية من جانب السلطة في أكثر المناطق الانتخابية، او بتعبير أصح في جميع المناطق الانتخابية باستثناء البعض منها، الأمر الذي أدى إلى سلامة مناطق قليلة من تدخل السلطة في انتخاباتها لفرض المرشحين من أنصارها ومؤيديها على الشعب إلخ...) إن ما ورد في هذا المقال هو اسناد الغش والتزوير والتلاعب والمداخلة الفعلية إلى السلطة في أكثر المناطق الانتخابية، وإن المقصود بالسلطة هو الحكومة، لان كاتب

---

(٢) يلاحظ أن هيئة الدفاع تضم اعضاء بارزين في كتلة المعارضة في المجلس النيابي، وتعتبر هذه المحاكمة من العوامل التي قربت بين أعضاء المعارضة الذين استقالوا كتلة واحدة بعد ذلك بعامين.

المقال فسر السلطة بقوله أن نوابا (أعتبروا أنفسهم مدينين إلى الناخبين أنفسهم، لا إلى مساعدة الحكومة) وقوله (إنّ منشأ الفساد في هذه الدولة هو إغتصاب الفئة الحاكمة أهم حق للشعب، وهو حرية الانتخابات مما سبب مجيء مجالس نيابية لم تكن غير العوبة بيد السلطة التنفيذية التي استحوذ عليها نفر قليل إلخ. . .) وقوله (ولو أمتنعت السلطة عن التدخل في الانتخابات لحصلت أكثرية الشعب على عدد من النواب. .) فالعرف الدستوري قد عرف الحكومة بأنها السلطة التنفيذية من بين السلطات الثلاث، فتهمة التدخل والغش في الانتخابات جرائم معاقب عليها بموجب أحكام قانون الانتخاب وقانون العقوبات البغدادي، فاسناد هذه الجرائم إلى الحكومة يعد قذفا وإهانة لها، ويكون جريمة تنطبق عليها أحكام المادة الثالثة عشرة من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي. وقد جاء في كتاب وزير العدلية المؤرخ في ٢٩ مايس ١٩٤٩ (أطلب منكم إجراء التعقيبات القانونية بحق معالي السيد كامل الجادرجي صاحب جريدة صوت الأهالي ومديرها المسؤول وفقا لاحكام المادة الثالثة عشرة من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي، ووفقا للمادة السادسة والعشرين بدلالة المادة الثلاثين من قانون المطبوعات المرقم ٥٩ لسنة ١٩٣٣ وإعلامنا النتيجة).

وفي الوصف الذي استمرت الجريدة بنشر الجلسة الأولى للمحاكمة جرت مناقشة بين الحاكم وبين كامل الجادرجي الذي تلا بعد ذلك إفادة تحريرية استغرقت تلاوتها نصف ساعة.

الجلسة الثانية

في الجلسة الثانية يوم ١٦ حزيران أنضم كل من عبد الرحمن الجليلي ونيازي فرنكول إلى هيئة الدفاع، والاول من أعضاء المعارضة في المجلس وقد قدم الجادرجي إفادته المكتوبة فقرر الحاكم منع نشرها في الصحف وجرت مناقشة حول هذا الموضوع، وتكلم حسين جميل عن هيئة الدفاع فقدم اسماء شهود على وقائع تزوير الانتخابات وقسما من الوثائق على الموضوع المذكور.

الجلسة الثالثة

انعقدت الجلسة الثالثة في ١٩ جزيران وقد عمل الحاكم على قطع الطريق على الدفاع في توسيع المناقشة، ووجه التهمة على أساس جديد هو نشر أخبار كاذبة، وذلك لمنع الدفاع من مناقشة قضايا تزوير الانتخابات، وأجل الجلسة إلى اليوم الثاني والعشرين.

الجلسة الرابعة

اتبع الحاكم نفس الطريقة في هذه الجلسة التي انعقدت في ٢٢ حزيران وبعد أن تلا عبد الوهاب محمود عن هيئة الدفاع لائحة الدفاع، رفع الحاكم الجلسة للمذاكرة، ثم عقدها مرة أخرى وتلا الحكم الذي كان يقضي بالحبس أربعة أشهر مع إيقاف التنفيذ.

ولما كان الحكم يتضمن تعطيل الجريدة، فقد تولت الحكومة ذلك عن طريق الادارة العرفية كما أشرنا إلى ذلك.

كراس المحاكمة

لما كانت المحكمة قد منعت نشر معظم مادار في جلسات المحاكمة وبعد غلق الجريدة من قبل الادارة العرفية، قام اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي بنشر وقائع المحاكمة، بما في ذلك وثائق تزوير انتخابات ١٩٤٨ في كراس بعنوان (محاكمة كامل الجادرجي في صيف ١٩٤٩) ولما كن الحزب قد جمد أعماله فقد صدر الكراس بمقدمة موقعة من قبل عبد المجيد الونداوي عن هيئة تحرير صوت الأهالي. ويجد القارىء مقتطفات من الكراس في آخر الفصل حول القضايا المهمة التي تناولتها المحاكمة.

٣- جريدة صدى الاهالي

إلغاء امتياز صوت الاهالي

كانت الادارة العرفية قد عطلت صوت الاهالي إلى أجل غير مسمى، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، ثم قامت بعد ذلك بإلغاء الامتياز مع صحف أخرى. وقد قدم كامل الجادرجي بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٤ احتجاجا بهذا الشأن إلى نائب الوصي الامير زيد، وقد ذكر في احتجاجه ما قامت به الحكومة من استغلال الادارة العرفية في مختلف الشؤون وطالب بوقف أعمال الحكومة باضطهاد الحريات الفردية وإرهاب المواطنين، وطالب بإلغاء قرار الحكومة الخاص بإلغاء امتيازات الصحف.

إمتياز (صدى الاهالي)

في أوساط أيلول جرى اتصال لتقديم طلب امتياز من قبل كامل الجادرجي لاصدار صحيفة، وقد قدم الجادرجي الطلب باسم صوت الأهالي مع الاحتجاج على إلغاء امتيازها، وقد عاد حسين جميل الذي حمل الطلب بعد رفضه، واتفق مع رئيس الحزب على أن يترك اسم (صوت الاهالي) وأن يقدم الطلب باسم (صدى الاهالي) وأن يكون شخص آخر غيره مديرا مسؤولا للجريدة، فأصبح عبد المجيد الونداوي مديرا مسؤولا للجريدة، وعند صدورها تولى الونداوي إدارة التحرير، وكان يقوم بها في الفترة الأخيرة قاسم حسن.

وفي العدد الأول من جريدة صدى الأهالي الصادرة بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٤٩ ظهر مقال بعنوان (مناهضة الصحافة الحرة ونتائجها الخطيرة في السياسة العامة) وتضمن هجوما على قانون المطبوعات وأساليب الحكومة في تطبيقه وعلى تعطيل الصحف وإلغاء أمتيازاتها، وسياسة الحكومة القائمة في (كم الأفواه) وفي العدد الثاني ظهر مقال بعنوان (في الموقف السياسي الراهن) وقد أشار مرة أخرى إلى تعطيل الصحف وإلغائها، واشار المقال إلى اتصال رئيس

الوزراء ومحاولة أنصاره تكوين حزب سياسي وعرض نوري السعيد لاصدار ميثاق وطني ورفض رجال الاحزاب المشاركة في هذا الميثاق. واستمرت الجريدة متبعة خطة جرائد (الاهالي) السابقة، وكانت هي المكان الوحيد للنشاط الفكري للحزب الوطني الديمقراطي (المجمّد) سيما وأن مجلس النواب كان في عطلته السنوية ولم يظهر لذلك نشاط لنائبي الحزب خلال هذه الفترة.

مقال الجادرجي عن الاقطاع

كتب كامل الجادرجي مقالا من ثلاثة أقسام ظهرت في أعداد ٢٤ و٢٥ و٢٦ تشرين الأول من الجريدة، وعنوان المقال (الاقطاع وأثره في إفساد جهاز الدولة) وقد بدأه بالتعليق على حوادث وقعت في المناطق الزراعية وقتل فيها عدد من المزارعين. وقد تناول تاريخ الاقطاع ووضع العشائر في العهد العثماني، ثم قيام الانكليز بتوطيد الاقطاع ومكافأة رؤساء العشائر، وتغلغل نفوذ الاقطاع بعد ذلك إلى جهاز الحكم والتشريع.

التبديل الوزاري

في عدد ١١ تشرين الثاني ظهر مقال بعنوان (استقالة الوزارة) وقد أشار المقال إلى اشاعة استقالة الوزارة وتطرق إلى تأليف وزارة نوري السعيد قبل عام وكيف تعهد في كتاب قبول التكليف بوضع قضية فلسطين في المقام الأول من عنايته واهتمامه، ثم لم يعرف أحد ما تم في هذا الشأن، وذكر المقال أن وزارة نوري السعيد قد أخفقت في المهام التي تعهدت بها. وقد تم التبديل الوزاري في كانون الأول وسنأتي على ذكره في القسم التالي.

النشاط الحزبي

بعد إيقاف نشاط الحزب الوطني الديمقراطي في نهاية تشرين الثاني ١٩٤٨ ومعه نشاط حزب الاحرار، لم يكن هناك في الواقع أي نشاط حزبي في العراق، فيما عدا نشاط الحزب الشيوعي السري، والذي تعرض لضربات شديدة من قبل الحكومة ودوائر الشرطة السرية بحيث تقلص ذلك النشاط إلى أبعد الحدود. ومع ان حزب الاستقلال لم يوقف نشاطه رسميا، إلا أنه فعليا كان عديم النشاط بعد ان تعرض مثل بقية الاحزاب للارهاب والاضطهاد ومطاردة اعضائه حتى البارزين منهم وإحالتهم إلى المجالس العرفية.

ومع ذلك فان رجال الطبقة الحاكمة حاولوا أن يغطوا على تلك الصورة القائمة فكانت هناك أشاعات تطلق بين الحين والحين حول اتصالات مع (الاحزاب) كان معظمها كاذبا، وبعضها كان يتعلق بالإتصال ببعض رجال الاحزاب بصفتهم الشخصية على الاغلب.

وقد جرت محاولة أخرى من قبل رجال الطبقة الحاكمة، وهي محاولة تكوين حزب حكومي، وأخيرا تكوين حزب (الاتحاد الدستوري) بزعامة نوري السعيد في خريف ١٩٤٩. وقد قالت صدى الاهالي في مقال افتتاحي لها بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ما يلي حول الموضوع:

(. . . ولذلك يتساءل الكثيرون هل أن هذه الحركة الحزبية ستكون شاملة؟ ونحن نعتقد بأنه لا يمكن قيام حركة حزبية شاملة الا إذا تمكنت الاحزاب من العمل في وسط خالٍ من الضغط والارهاب، أما إذا كانت هناك احزاب تتمكن من أن تعيش في ظل الاحكام العرفية فان وجودها لا يعني مطلقا ان نشاطا حزبيا بالمعنى الصحيح).

وفي كانون الأول ١٩٤٩ وبعد افتتاح مجلس الامة اجتمع عدد من نواب المعارضة وأعلنوا عن تأليف (جبهة شعبية) وضع لها منهاج مختصر وكان المفهوم أن نشاطها سيقتصر على العمل داخل البرلمان. ولم ينضم إلى هذه الجبهة بطبيعة الحال نواب الاحزاب وأن كانوا متعاونين معها.

٤ -وزارة علي جودة

اشتراك حسين جميل في الوزارة

كان اشتراك حسين جميل - وكان لا يزال يشغل سكرتارية الحزب الوطني الديمقراطي المجمد النشاط - في وزارة علي جودة الأيوبي، مثار نقاش امتد إلى وقت طويل. ولما كانت أقوال كثيرة قد قيلت في هذا الشأن آثرنا ونحن نعد هذا الكتاب أن نعود إلى ما كتبه كامل الجادرجي بشكل يوميات في ذلك الحين: ٢/ ١٠/ ١٩٤٩.

اجتمعت بأعضاء اللجنة الادارية المركزية للحزب باستثناء السيد نائل سمحيري الذي سافر إلى البصرة بمناسبة عطلة العيد وهم السادة محمد حديد وحسين جميل وحسين فوزي باشا ورجب علي الصفار وقاسم حسن وطرحت عليهم موضوعا أود الاسترشاد برأيهم فيه وهو أنه بالنظر إلى الظروف الحاضرة فمن المحتمل أن تستشار الاحزاب في الوضع الحاضر ومن المحتمل أن تفضي المحادثات إلى تأليف وزارة ائتلافية من الأحزاب وممن يدعون بالمستقلين. وكانت الاسئلة التي وجهتها إلى اللجنة هي: بالنظر إلى أن حزبنا كان قد أوقف أعماله هل يقبل المشاورة بهذا الشأن وإذا قبل المشاورة مبدئياً هل يوافق على الاشتراك في وزارة ائتلافية وإذا قبل الاضطلاع بالمسؤولية ما هي شروطه؟ فكان رأي الاكثرية أن الحزب يقبل المشاورة بشروط يقدمها تلخص بما يلي: (إلغاء الاحكام العرفية وتأليف محكمة من قضاة لاعادة النظر في المحكومين من الاعضاء الحزبيين من قبل المجالس العرفية وإعفاء من تثبت براءته وسن قانون لمحاكمة الوزراء والموظفين على اختلاف درجاتهم لمعاقبة الاشخاص الذين يعتدون على الحريات الشخصية والسياسية والدستور وإعادة النظر في القوانين والانظمة التي تخالف الدستور وإلغائها). وكان السيد حسين جميل مخالفا لهذا القرار. والرأي الذي كان قد أبداه في أنه يرى ان قرارا مثل هذا معناه قيام الحزب بنشاط سياسي تترتب عليه نتائج بينما الحزب كان قد قرر أيقاف نشاطه السياسي وأنه لا يرى إمكاناً لذلك لان الحزب بوضعه الحاضر هو أضعف من أي دور مضى ولا يمكنه ان يستأنف عمله بملاكه الحاضر وانه

بحاجة إلى إعادة النظر في تكوينه قبل إعطاء هذا القرار.

والحقيقة أن المذاكرة التي جرت في هذه الجلسة كانت نتيجة محادثة شخصية جرت لي مع جميع الاعضاء المار ذكرهم. إتفقنا على ذلك مبدئيا ولم أعقد هذه الجلسة إلا بعد ان تبلورت الآراء على هذه الصورة ولكن الشيء المفاجيء الذي جرى في هذه الجلسة هو جواب السيد حسين جميل عن سؤال وجهته إليه وهو ما سيكون موقفه من رأي الاكثرية بصفته مخالفا لهذا القرار فقال أنه يصعب عليه التقيد أو الالتزام به لانه يعتقد أن التمسك بذلك يحتاج إلى حماس مستند إلى عقيدة شخصية بصحة ذلك الرأي بينما لا يرى في نفسه ذلك الحماس المقتضى للاستمرار بالعمل حسب رأي الاكثرية. فجواب حسين جميل هذا جعل الاعضاء الآخرين في هجوم تام لاني كنت أخبرتهم بناءً على إفادة السيد قاسم حسن الذي توسط قبل هذا في محادثة حسين جميل بأن حسين وإن كان لا يرى بدا من التمسك برأيه ولكنه سوف يلتزم بقرار الاكثرية كحل مؤقت للأزمة. وتنويرا للموضوع أود أن انتقل إلى الحالة السياسية السائدة في البلد قبل طرح هذا الموضوع على بساط البحث على أعضاء اللجنة الادارية بصورة انفرادية ومن ثم عقد الجلسة المار ذكرها.

قبل أن يذهب رئيس الوزراء السيد نوري السعيد إلى لندن للاتصال بالوصي بل قبل أن يسافر الوصي إلى لندن ظهرت بعض البوادر من جهة نوري السعيد تدل على انه يعتزم إجراء بعض التغييرات في وزارته على أسس يجعل الرأي العام يعتقد بأنها تختلف نوعا ما عن الأسس القديمة التي تولت الوزارات بموجبها فقد أصدر بعض مقترحات لتكون أساسا لميثاق أسماه (ميثاق الدستوريين) عرضه على بعض الاشخاص ليكون أساسا للتكتل بين بعض الجماعات الوطنية أي يكون مبادىء عامة تتضمن منهجا لحزب وطني وقد تضمن الميثاق المواد الآتية:

١- تعزيز القانون الاساسي بجعله فعلا مرجع الأمة - حكومة وشعبا - وفي جميع الشؤون وحماية أحكامه من أي اعتداء كان ومحاربة جميع الاعمال المخالفة لها.

٢- شجب الاعمال غير المشروعة التي تستهدف إضعاف أو اسقاط الحكومات العراقية ومقاومة تلك الاعمال بجميع الطرق والوسائل المشروعة.

٣- مكافحة الرشوة في جميع دوائر الدولة ومؤسساتها مكافحة فعالة تستهدف القضاء عليها نهائيا.

٤- حماية حقوق أرباب الحرف والعمال والفلاحين والعمل على تحسين مستوى معيشتهم تحسينا يتضمن إنقاذهم من حبائل عناصر الهدم والتخريب وإبعادهم عنها.

٥- إيجاد مشروعات ري واسعة النطاق وتشجيع سياسة تأسيس الشركات التعاونية والملكية الصغيرة في الأراضي الأميرية المالية التي تصلها تلك المشروعات وتوزيع تلك الأراضي على سكانها.

٦- تشجيع مختلف الصناعات التي تتوافر موادها في البلاد.

٧- مكافحة الشيوعية وعقد التدابير التي تتخذ لابعاد خطرها عن العراق خاصة والعالم العربي عامة.

٨- مكافحة الصهيونية خاصة والعصابات والعناصر التي تستهدف الهدم والتخريب تحت أي شعار كان.

٩- العمل على توثيق روابط الاخاء والتفاهم بين الدول والشعوب العربية وذلك بعضد وتقوية الجامعة العربية وبوضع وتشجيع المشروعات التي تستهدف تعزيز وتوسيع الصلات بين الامم والشعوب وتكفل تقدمها وإزدهارها وسيرها متحدة لاستعادة مجد الامة العربية وانزالها للمنزلة اللائقة بها بين أمم العالم المتمدن.

١٠- جمع الكلمة على سياسة خارجية تضمن استقلال العراق وتؤمن سيادته الوطنية. وإلى أن تتمركز هذه السياسة نهائيا يوجه الاهتمام لتطبيق معاهدة التحالف المنعقدة سنة ١٩٣٠ تطبيقا عادلا بنصها وروحها.

ملاحظة: لقد اطلعت على هذا الميثاق وقد شطبت المادة (١١) منه وقد علمت أن نوري السعيد بعد أن أعطاه إلى بعض الاشخاص طلب إليهم شطب المادة المذكورة وقد جرى هذا الشطب بعد تأسيس الدولة اليهودية.

والذي علمته بصورة خاصة أنه على اتصال وثيق بحزب الاستقلال لمفاوضتهم حول هذا الميثاق لتأليف جبهة يكون الحزب المذكور من أركانها ومفاوضتهم للدخول في وزارة ائتلافية او بالأصح لاشتراكهم في الوزارة بعد التعديل الذي ينوي إجراءه كما كان قد وزع مسودة هذا الميثاق على أشخاص آخرين أما نحن فلم يتصل بنا بهذا الشأن قبل ذهابه إلى لندن، لا بصفتنا الحزبية ولا بصفتنا الشخصية. وقد استنتجت من مجرى الحوادث أن الفئة الحاكمة وعلى رأسها البلاط أصبحوا يشعرون بان هناك رغبة من قبل الانكليز بضرورة أجراء تغيير ما لإزالة التوتر السياسي القائم في البلد أو للتخفيف منه على الأقل وبعد أن ذهب نوري السعيد إلى لندن صرت أعتقد أنه لا بد أن يأتي من هناك بتعليمات جديدة للقيام بدور يزيل التوتر السياسي والتذمر الموجود في البلد وصرت اعتقد بأن التبديل الذي جرى في مصر وهو تأليف وزارة ائتلافية وإن كان قد جرى قبل انتهاء مؤتمر سفراء بريطانيا للشرق الأوسط الذي انعقد في لندن غير أنه لا بد أن يكون نتيجة رغبة بريطانيا في ان تكون الحالة في البلاد العربية متجهة نحو الاستقرار. ولذلك فقد فكرت أن نوري السعيد عندما يعود إلى بغداد سوف يحادث الاحزاب والمستقلين لتأليف جبهة متحدة كما دعا إلى ذلك في (ميثاقه) ومن ثم يضطر إلى محادثة الاحزاب لتأليف وزارة ائتلافية صورية ومن بعض (المستقلين) الذي سيكون لهم الشأن الأكبر في تطوير الوضع وبذلك تكون المبادأة بيده - الوضع الذي سوف لا يكون فيه شأن للمعارضة لذلك فكرت بالاتفاق مع السيد محمد حديد أن يجابه هذا الوضع الذي سيخلقه نوري السعيد بصوت المعارضة كي تتمكن من اسماع صوتها وتعبر عن الرأي العام تعبيرا

صادقا واتفقنا أن تكون الوسيلة لذلك تأليف جبهة من الاحزاب القائمة ومن الكتلة الدستورية في البرلمان ومن الشخصيات المستقلة التي لا يزال لها وزنها لدى الرأي العام وتقدم احتجاجا إلى الأمير زيد نائب الوصي تشرح فيه رأيها في الوضع الفاسد القائم وتطالب بتغييره فاتصلنا بحزب الاحرار وبعد المداولة مع عميده السيد عبد الوهاب محمود وافق على الفكرة ثم اتصلنا بالسيد رضا الشبيبي بصفته ركنا مهما في الجبهة الدستورية فوافق على الفكرة واستحسنها كل الاستحسان ولما أردت الا يكون حزب الاستقلال بمعزل عن هذه الحركة اتصلت بالسيد رفائيل بطي أحد أعضاء اللجنة المركزية فيه لاستمزاج رأيه وبعد أن تداول مع الرئيس أو مع غيره من الأعضاء المهمين قال ان حزب الاستقلال وأن كان يرحب بكل حركة من هذا القبيل غير انه يرى أن الاشتغال مع هيآت غير رسمية كمجموعة الاشخاص الذين يعتبرون كتلة دستورية في البرلمان غير ممكن باعتبارهم لا يمثلون هيئة رسمية فعلمت من ذلك أن حزب الاستقلال لا يريد الاشتراك في حركة مثل هذه قبل أن يعين موقفه من نوري السعيد الذي كان قد بدأ بالمفاوضة معهم في أمور أعتبرها خطيرة، قبل ذهابه إلى لندن لذلك اضطررنا إلى أن نبقي حزب الاستقلال خارج نطاق هذا النشاط لا سيما فهمنا من محادثتنا مع الشيخ رضا الشبيبي أنه لا يرغب كثيرا في اشتراك حزب الاستقلال بهذه الحركة. ثم اتصلت بالسيد نصرة الفارسي وبعد جدال طويل وافق على الفكرة وحينئذ صار من الممكن عقد اجتماع للمداولة بهذا الشأن مع حزب الاحرار والكتلة الدستورية البرلمانية فعقدنا الاجتماع في دار السيد محمد حديد حضره السادة نصرة الفارسي ورضا الشبيبي وعبد الوهاب محمود وعبد الهادي الظاهر كما حضرته أنا اتجهت الفكرة في هذا الاجتماع بعد جدال طويل، كان الطرف المجادل فيه السيد نصرة الفارسي، إلى قبول الفكرة مبدئيا من الجميع ورفع مسودة للاحتجاج وبعد إقرارها نهائيا عهد إلي وإلى عبد الوهاب محمود ومحمد حديد وضعها ثم عرضها على الجميع على أن تعرض على بعض الشخصيات المستقلة وبعد الموافقة عليها من الجميع ترفع إلى البلاط ولكنا في الوقت نفسه نسبنا أن تفاتح بعض الشخصيات بهذا الشأن مفاتحة مبدئية كي لا يكونوا مفاجئين بالفكرة فكلفت شخصا له اتصال دائم بحكمة سليمان لاستمراج رأيه فلم يجد منه تشجيعا للفكرة فأخذ الشيخ رضا الشبيبي ونصرة الفارسي على عاتقهما مفاتحة حكمة وبعد مفاتحته بهذا الشأن اخبرونا بأنه محبذ للفكرة ثم فوتح السيد محمد الصدر من قبل الشبيبي ونصرة فلقيا منه ترحيبا بالفكرة أيضا ولكن الايام كانت تمضي سدى وموعد عودة نوري السعيد إلى بغداد يقترب دون أن نتمكن من عمل شيء مثمر لأن نصرة الفارسي وإن كان قد قبل الفكرة إلا أنه كان لا يزال متحرجا في المضي فيها وبالنهاية عقدنا اجتماعا آخر في دار السيد محمد حديد حضره الشبيبي ونصرة وعبد الوهاب محمود وعبد الهادي الظاهر كما حضرته أنا وفي هذه الاثناء عاد السيد حسين جميل سكرتير حزبنا من الاصطياف في لبنان فاطلعته بصورة مفصلة على هذه الحركة ومراحل سيرها فرأيته محبذا لها كل التحبيذ وقال أن الاسراع فيها مفيد للغاية وأن التاخير فيها مضر للغاية فدعوته إلى ذلك الاجتماع الذي كان قد

تقرر عقده في دار محمد حديد إلا أنه إعتذر عن الحضور بالنظر لارتباطه بموعد سابق لا يتمكن من إلغائه فاعتبرته موافقا على الفكرة. وفي هذا الاجتماع الذي عقدناه في دار السيد محمد حديد أثار السيد نصرة الفارسي جدلا جديدا حول الغاية من هذه الحركة ومراميها القريبة والبعيدة وهل أن الجماعة الذين سيقدمون هذا الاحتجاج ستنتهي وظيفتهم بمجرد تقديمه وماذا ستكون النتيجة فيما إذا كانت الجهة التي يقدم إليها الاحتجاج لا تعيره أية أهمية والذي فهمناه من هذا التوجيه هو أن الحركة ستكون مجدية فيما إذا كانت الغاية من ذلك تأليف حزب أو كتلة أو ماشابه ذلك تتقدم بمطالب تشابه محتويات الاحتجاج المنوي تقديمه فدخلت بجدال طويل معه يتلخص في انه من الصعب تأليف حزب واحد من جماعة غير منسجمين كل الانسجام لأن حزبا مثل هذا لا يمكن أن يعيش مدة طويلة فالافضل ان تحافظ الاحزاب والكتل القائمة على وضعها وتؤلف مجموعة من تلك الاحزاب والكتل وبعض المستقلين وتتقدم بمطالب معينة. ولما أراد أن يفهم صراحة ما هي الغاية من ذلك قلت أن الغاية يجب أن تكون واضحة بطبيعتها وهي ان هذه الجماعة يجب أن تجبر الفئة الحاكمة ومن يهمه الأمر على الاضطرار لتأليف وزارة ائتلافية من هذه المجموعة وبعد ان تتألف الوزارة المذكورة وتتقدم شوطا في تنفيذ المنهاج الذي اتفقت عليه وتعتقد بأن إدارة البلاد سارت نحو الديمقراطية فحينئذ تعتبر مهمتها قد انتهت أو تقرر ما تشاء أو أن الظروف التي تنشأ بعد ذلك هي التي تقرر مصير هذه الجماعة وحينئذ يمكن للاحزاب والهيآت السياسية أن تزاول اعمالها وتقوم بواجباتها. ولما سأل نصرة عن الصفة القانونية لهذه الجماعة قلت أنه من غير المستحيل على المحامين ورجال القانون عندنا إيجاد تلك الصفة القانونية فذلك أمر ثانوي بالنسبة لما نريد القيام به وبالنسبة لخطورة عملنا وحينئذ وافق الجميع على أن تتطور القضية إلى شكل آخر وهو إيجاد ميثاق عام تتفق عليه الاحزاب والهيآت وبعض المستقلين ممن يُثَقُ بهم وإقراره من قبلهم. فعهد إلي وإلى محمد حديد ونصرة الفارسي لوضع مسودة الميثاق المطلوب وكان قبل هذا قد وصل السيد نوري السعيد من لندن وأعلن انه قد حصل على قرض بمبلغ معين والحقيقية ان نوري السعيد أراد بذلك الحصول على نوع من السمعة السياسية لتغطية فشله وعلى هذا استطاع ان يبدي النشاط السياسي الذي كنت أتوقعه حيث كان الميدان خاليا فأخذ يفاوض بعض الاشخاص لغاية تعديل وزارة كما أخذ يفاوض الاشخاص لتأليف حزب سياسي حسب الميثاق الذي كان قد أعلنه اما نحن فقد أصبحنا متاخرين إذ كان الواجب علينا ان نباشر بعملنا قبل مجيء نوري السعيد ومع ذلك كنا نلح على نصرة الاسراع باكمال مشروعنا ولكن مرض نصرة من جهة وإبطائه بعد ذلك في الحضور في تلك اللجنة التي تألفت مني ومنه ومن محمد حديد أخرنا كثيرا ولكن بالأخير اجتمعنا واتفقنا على ميثاق في غاية الاختصار كي لا يكون سببا لتباعد المستقلين عنا ولم يبق الا عرضه كمسودة على الهيئة العامة التي تألفت من حزبنا وحزب الاحرار والكتلة الدستورية البرلمانية وكما كنت باتصال دائم مع حسين جميل كنت باتصال دائم أيضا في هذا الشأن بمعظم أعضاء اللجنة الإدارية للحزب كحسين فوزي باشا

وقاسم حسين كما أردت ان أطلع السيد رجب علي الصفار على مجريات الأمور وطلبت إليه ان يحضر الحزب لاشرح له الوضع السياسي واخبره باعمالنا بعد غيابه خارج العراق وقد وعد أكثر من مرة أن يأتي إلى الحزب ولكنه لم يات وقد إطلع كل من حسين فوزي باشا وقاسم حسن وبطبيعة الحال حسين جميل على الميثاق فوافقوا عليه جميعا والشخص الوحيد الذي لم أتمكن من أخباره من بين اعضاء اللجنة الادارية هو السيد نائل سمحيري وحسين جميل عدا انه كان يحبذ هذه الحركة اوجد لنا حلا للمشكلة التي أثارها نصرة الفارسي التي ألمحت إليها آنفا وهي الصفة القانونية لهذه الجماعة التي تريد الاتفاق على الميثاق فقال أن حل المشكلة لا يعتبر معضلة إذ من الممكن إعتبار الجماعة التي سوف تجتمع لتلك الغاية مؤتمرا نطلب لعقده إجازة من الحكومة وإذا أقر المؤتمر ذلك الميثاق يؤلف له مكتبا دائما وسكرتارية لتنفيذ مقرراته فلم يبق لنا غير عرض المسودة التي وضعناها على الهيئة العامة فقررنا أن يكون الاجتماع في دارنا فاخبرت الجماعة التي كنا قد اجتمعنا بها قبلا بيوم الاجتماع وطلبت إلى حسين جميل الحضور بذلك الاجتماع ولما تليت المسودة على المجتمعين وافق عليها الجميع بدون إعتراض ما عدا حسين الذي أخذ يتكلم حول الموضوع نفسه فاخذ يتساءل عن فائدة هذا العمل وعن نتائجه فاثار نفس المشاكل التي كان يثيرها نصرة في الاجتماعات السابقة فاندهشت من ذلك إذ لم أسمع أي إعتراض فيما كنت أخبره بنتائج اعمالنا بالاضافة إلى موافقته التامة على مسودة الميثاق ولكن اعتراضات حسين تلك في الجلسة لم تؤثر على إقرارنا العمل فقررنا طبع نسخ متعددة من الميثاق وتوزيعه على الجماعة المجتمعين للاتصال كل بدوره بالاشخاص والهيآت للدعوة إليه وهذا هو نص مسودة الميثاق:

١- العمل على إيجاد وضع سياسي يقوم على تطبيق القانون الاساسي والتمسك التام باحكامه التي من اهم أركانها مسؤولية الوزارة أمام مجلس يمثل الامة تمثيلا صحيحا والقيام بكل ما يقتضيه ذلك من إجراء انتخابات حرة وضمان الحريات الفردية والسياسية المنصوص عليها في الدستور وتامين استقلال القضاء من كل تدخل وفسح المجال للعمل الحزبي في جميع أنحاء القطر وإلغاء جميع القوانين التي تخالف هذه الاهداف كافة.

٢- العمل على تطهير الجهاز الحكومي من العناصر الفاسدة ورفع مستواه بجعله قائما على الكفاءة والاخلاص في العمل ومكافحة الرشوة ومعاقبة الاثراء غير المشروع ومقاومة استعمال النفوذ الحكومي لغرض الانتفاع الشخصي والنظر في شؤون الدولة والافراد وفق ما يقتضيه العدل والمصلحة العامة.

٣- العمل لانقاذ أكثرية الشعب العراقي من حالة الفقر والبؤس بزياة الانتاج العام وتوجيه أكبر عدد ممكن منه إلى المشاريع التي تستهدف تحسين أحوال هذه الأكثرية وذلك:

أولا: باتباع سياسة الاقتصاد الموجه والقيام بالاعمال العمرانية وفق خطة منظمة ومنهج شامل لاستثمار أهم المرافق والامكانيات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة.

ثانيا: بالعمل لتحسين أحوال الفلاحين بمساعدتهم في زيادة دخلهم عن طريق توسيع الأراضي المعدة لزراعتهم وإدخال الاساليب الحديثة فيها وتخصيص الاراضي التي تحيا بمشاريع الري للتوزيع بملكيات صغيرة وتشجيع تأليف الجمعيات التعاونية وتعميم الارشاد الزراعي.

ثالثا: بالعمل لتحسين أحوال العمال باحترام حقهم في التنظيم النقابي وصيانة حقوقهم القانونية وتحديد الحد القانوني لاجورهم وتنفيذ مشروع الضمان الاجتماعي ضد البطالة والشيخوخة.

٤- القيام بمنهج منظم لتعميم التعليم الابتدائي ومكافحة الامية خلال سنوات معينة والقيام بمنهج صحي لمكافحة الامراض وتحسين الصحة العامة.

٥- اتباع سياسة خارجية قائمة:

أولا: على تعزيز وتقوية الجامعة العربية وتجنب كل ما من شأنه إيجاد الخلاف فيها.

ثايا: على مقاومة الدولة الصهيونية في فلسطين.

ثالثا: على مقامة كل ما من شأنه المس باستقلال العراق وسيادته.

* * *

وفي تلك الاثناء صادف أن أتى من البصرة النائب جعفر البدر الذي كان سابقا عضوا في حزبنا وقد انتهزت هذه الفرصة وفاتحته في موضوع الميثاق فوافق عليه كل الموافقة وقد سألته بهذه المناسبة عن الفكرة السائدة بشأن تأليف حزب من النواب وغيرهم فأيد الشائعة وقال أنهم عرضوا عليه الفكرة غير أنه لم يوافق على الدخول معهم وقال ما معناه أنه لا يخرج عن رأيي وقد سألته عن الاشخاص الموجودين في بغداد من نواب البصرة الذين يمكن محادثتهم بشأن هذه القضايا وأقصد بذلك قضية التكتل حول الميثاق قال ان حسن عبد الرحمن نائب البصرة عاد حديثا من الاصطياف في تركيا وقال هل ترغب في زيارته الآن لأني كنت سابقا أظهرت له تلك الرغبة، قلت فرصة مناسبة جدا لزيارته ومحادثته حول الميثاق فذهبنا إليه ذات يوم عصرا وقد وجدت الفرصة مناسبة لمحادثته في الموضوع واعطيت له نسخة وقد قرأه بإمعان وقال أنه شخصيا يراه مناسبا ولكن سألني ما إذا كان فيه بعض المواد مما يعارض البلاط معارضة شديدة، قلت لا أجد في ذلك ما يظن وطلبت إليه أن يرشدني إلى تلك النقاط قال على سبيل المثال أن الفئة الحاكمة أو بالأحرى البلاط يرى أن نقابات العمال ما هي إلا أوكار شيوعية يجب عدم فسح المجال لها بأي صورة كانت قلت ان الموضوع ذاته لا يمكن تجاهله في ميثاق مثل هذا. صحيح ان الشيوعيين إستغلوا بعض النقابات في الماضي وهذه الاعمال يجب ألا تكون سببا لحرمان العمال من هذا الحق الصريح الذي بدونه لا يمكن ان يكون لهم كيان محترم فيجب السعي لجعلهم بحالة مستقلة عن الهيآت السياسية شيوعية كانت أم غير شيوعية ولم يبد إعتراضا على مطالعتي تلك، ولكن تبين لي أنه غير مقتنع بها وبهذه المناسبة أذكر أن نصرة الفارسي كان قد إعترض في لجنتنا التحضيرية نفس الاعتراض فأجبنا أنا ومحمد حديد

بنفس الملاحظات فوافق عليها في حينها. وقد قال لي حسن عبد الرحمن أنه لو لم يكن مرتبطا بجماعة من النواب بروابط سابقة لكان قد وافق على الميثاق ولكن الامر يحتاج إلى مفاتحتهم في هذا الشأن وأخذ رأيهم فيه قلت هذا حسن ولكن القضية مستعجلة ومن رأينا أنها يجب أن تتم قبل عودة الوصي إلى العراق قال بناء على ذلك أنه يتصل تلفونيا بالنائبين عبد الجبار جومرد وعبد الرحمن الجليلي وأخذ رأيهما بشأنه ثم يتصل بي من البصرة لهذه الغاية فشكرته على هذا الاهتمام ولكن قلت أني لا أستحسن أن يكون الاتصال بهم تلفونيا لان الاسلاك الخارجية (خارج العاصمة) مراقبة وهذا الامر يجب أن يبقى مكتوما في الوقت الحاضر على الاقل. قال إذن سأكتب إليهم كتابا مفصلا بهذا الشأن. وقد عاد هو وجعفر البدر إلى البصرة في تلك الليلة. ولكن مضت الايام بدون أن أسمع منه أو من جعفر البدر خبرا حول الموضوع. وقد تركنا دار حسن عبد الرحمن أنا وجعفر البدر بعد الانتهاء من زيارته وسألته عن رأي هؤلاء الجماعة الذين يرومون تأليف حزب بنصرة الفارسي والشبيبي وهل يعتبرون انفسهم مرتبطين بهما أي هل يقران نصرة او الشبيبي رئيسا لتلك الكتلة. قال الذي يعرفه أن هؤلاء النواب يرون أن الحزب الجديد الذي ينوون تأليفه يجب أن يكون خلوا من عناصر من هذا القبيل أي أن اتجاههم يرمي إلى عدم اشتراك شخص اشترك في الحكم سابقا إذا أمكن. ثم أنهم بالاضافة إلى ذلك يعتبرون كل شخص اشترك في وزارة الصدر مسؤولا عن كارثة الهدنة الأولى لفلسطين وبصفة خاصة نصرة الفارسي الذي كان وزيرا للخارجية عندما وقعت الهدنة المذكورة. وأضاف إلى ذلك قائلا أنه يراهم مفرطين في هذا الاتجاه.

* * *

ولنعد الآن إلى ما كان قد جرى في الاجتماع الذي عقدناه في دارنا والذي أقررنا فيه الميثاق وما نجم من موقف حسين جميل فيه وما سببه من تعقيدات فالظاهر ان حسين عندما عاد من سوريا وقبل أن يتصل بأحد كان يحبذ فكرة الاحتجاج أو الميثاق الذي نشأ من فكرة الاحتجاج كل التحبيذ ولكن بعد اتصاله بجماعة معينة قد اقتنع بفكرة الحزب الجديد (حزب النواب المعارضين) وأخذ يدعو إليها بصرف النظر عن موقفه في الحزب إذ أخذ بعد أن أنفض الاجتماع المذكور في دارنا يكلم السيد عبد الهادي الظاهر والسيد عبد الوهاب محمود بضرورة تأليف حزب جديد من أعضاء البرلمان ومن الخارج وقال ان هذه الفكرة مختمرة لدى بعض النواب كحسن عبد الرحمن نائب البصرة وعبد الرحمن الجليلي وعبد الجبار جومرد وغيرهم وأنه يحبذ فكرتهم فلم اقل له شيئا بحضور الجماعة الآخرين ولكني حاولت ان ينتقل البحث إلى مجرى آخر تفاديا من حدوث خلاف بيني وبينه بحضور جماعة أخرى من غير حزبنا. وفي اليوم التالي تلفنت له ورجوته أن يحضر إلى الحزب صباحا لأكلمه في موضوع مهم ولما حضر عاتبته على موقفه بالامس وقلت كان يجب علينا - كاعضاء في حزب واحد - ألا نظهر في مظهر المختلف فيما بيننا وقلت كيف يجوز لاحدنا أن يدعو لتأليف حزب أو تأييد حزب جديد بينما هو لا يزال عضوا في حزب آخر فقال انه لا يرى بأسا من ذلك لانه غير مقتنع بفائدة

هذا المؤتمر أولا وثانيا لا يعتبر حزبنا قائما كما أنه لا يؤمل ان يتمكن الحزب من استئناف عمله وهو في وضعه الحاضر. فاستغربت منه ذلك التحول الفجائي ووقلت له أنه أصبح من الضروري ان نبت بقضايا تتعلق بوضعنا الداخلي (داخل الحزب) قبل أن نتفاوض بالخارج في امور خطيرة كما نفعل الآن. قال ذلك أمر ضروري فاجمعوا اللجنة الادارية لهذا الغرض قلت ولكن من الضروري أن نجتمع إجتماعا خاصا قبل عرض هذه القضايا على اللجنة الادارية وعلى ذلك نسبنا أن نجتمع أنا وهو ومحمد حديد لهذه الغاية وعينا يوما للجتماع. وفي اليوم نفسه اتصلت بالسيد قاسم حسن وأخبرته بما شاهدته من حسن ولما رأيت منه ميلا للحضور بهذا الاجتماع دعوته إليه. فاجتمعنا في دارنا لهذه الغاية. وقبل أن أتطرق إلى هذا الاجتماع أعود إلى موضوع نشاطنا في قضية الميثاق. لما كانت الجهات الاخرى لم تبد نشاطا كبيرا في هذه القضية منذ بداية الأمر كان علي وعلى محمد حديد أن نتصل اتصالا دائما بنصرة والشبيبي وجماعة الاحرار والحقيقة أني منذ البداية رأيت الشبيبي الوحيد الذي يرغب رغبة كبيرة في هذا الموضوع ولكنه لما كان بطبيعته غير فعال في هذه القضايا كان ينتظر مني أن أواصل اتصالاتي به وبنصرة لاتمام هذا المشروع أما نصرة فهو وإن كان مؤخرا قد ابدى حماسا نوعيا للموضوع ولكن بقي اهتمامه به لا يتعدى كونه إهتماما ثانويا أما عبد الوهاب محمود فقد ابدى لي مرارا وفي مناسبات عديدة رأيه في حزبه فقد كان يقول أن الحزب المذكور لم يكن تأليفه على أساس مبدئي وإنما كانت الارتباطات الشخصية قوية فبعد ان خرج توفيق السويدي أصبح الحزب حزب سعد صالح أكثر مما هو حزب الاحرار وبعد وفاة سعد صالح أصبح الحزب مفككا بطبيعة الحال لذلك ان نشاطه سوف ينحصر في موضوع الميثاق في إدخال جماعة معينة من الحزب في الميثاق وعددهم محدود جدا فبعد أن رأيت الوضع بهذا الشكل صرت أعتقد ان أي نشاط أبديه في هذا السبيل قد يسبب تعقيدات مضرة في حزبنا بعد أن رأيت ما رأيت من موقف حسين جميل في هذا الموضوع وفي موضوع الحزب بصفة خاصة فكان لا بد ان يفتر نشاطي ونشاط محمد حديد في قضية الميثاق قبل أن تحل قضايانا الداخلية (الحزبية) ولهذا السبب صرت أعتقد أن تحقيق الميثاق أصبح بعيدا بطبيعة الحال.

(اجتماعنا مع محمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن)

قلت أننا قررنا الاجتماع في دارنا كاجتماع تمهيدي لاجتماع اردنا عقده لاعضاء اللجنة الادارية بكامل هيأها وقد تم هذا الاجتماع في دارنا قبل عيد الاضحى بأيام قليلة وحضره محمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن وقد بدأت بشرح الوضع السياسي بصورة مفصلة فقلت كلنا نعلم أن الاستياء من الوضع في العراق يقلق بال الفئة الحاكمة كما اخذ يشغل بال الانكليز أيضا على ما أعتقد، فالانكليز يهمهم أن تكون بلدان الشرق الأوسط في هذا التوتر الدولي القائم مستقرة وكلنا يعلم أن الحملة ضد الشيوعية القائمة في جميع البلاد العربية هي خطة عامة بتدبير منهم واننا نعلم ان ما يجري في مصر من تأليف حكومة ائتلافية وغيرها ما

هو إلا بمشورتهم ثم نرى درجة إهتمامهم بوضع سوريا فهم لا يرغبون أن يزداد التذمر في العراق إلى درجة يحدث بسببه إنفجارات كما جرى في الوثبة الكبرى وفي أثناء محادثتي مع بعض كبار موظفي الانكليز في العراق رأيتهم يشعرون بالخطر كل الشعور وهم كانوا يرون أن السبب الرئيس لهذا التوتر هو الفقر والبؤس وأن دفع الاخطار الناجمة عن ذلك لا يمكن أن تكون إلا بالاصلاح الاقتصادي ورفع مستوى الطبقة الفقيرة الا أنهم يوافقون على ان الوضع السياسي الشاذ له علاقة بسوء الحالة وهم يشيرون إلى أن الحالة من الممكن أن تكون احسن فيما إذا بنيت السياسة على وضع ديمقراطي صحيح. ثم بنتيجة اتصالاتي المتعددة بالامير زيد كان يشير إلى ضرورة الانتعاش للحياة الحزبية. وقد صرح لي في مقابلتي الاخيرة معه بأن البلاط اصبح تعبا من نتائج تأليف الحكومات بصورة ارتجالية لذلك أصبح من الواجب أن تترك إدارة البلاد إلى نظام يستند إلى الحياة الديمقراطية أن هذه التصريحات من الأمير زيد وأن لم اتمكن من نقلها بالحرف وإني قد فهمتها بالاستنتاج لان الامير زيد من عادته الا يسترسل في الكلام وإنما يطرح رؤوس أقلام على بساط البحث وينتقل من واحد إلى آخر قبل أن يستوفي بحث ما كان يبحثه وقبل أن ينتظر الجواب عن الموضوع او بالحقيقة دون ان يدع المخاطب يبحث معه في هذه الشؤون بحثا مستفيضا - ولكن مع كل ذلك شعرت من كل ذلك أن هناك إتجاها جديدا في البلاط سواء كان ذلك الاتجاه نتيجة ضغط خارجي (أي من الانكليز) أو من نتيجة التعب الذي أصاب البلاط من جراء السياسة الارتجالية الشخصية كما يقول. هذا من الجهة الاخرى وهو الدليل الاهم من ذلك ان نوري السعيد لم يكن يوما ما من المعتقدين بالديمقراطية ولا بالسياسة الحزبية ولا بالحياة البرلمانية فتظاهره بالديمقراطية وظهوره بأنه يحاول أن يبعث الحياة الحزبية يجب ان يكون نتيجة لشعوره بأن ذلك مرغوب فيه من قبل الانكليز. فنوري السعيد يعتبر الديمقراطية ثوب عمل للتمثيل يلبس عندما تقضي الضرورة أن يمثل دورا معينا ثم يخلعه عندما يزول السبب وتنتهي الرواية. لذلك ان اتصاله بحزب الاستقلال، مع مقته لهم اشد المقت وتبادل وجهات النظر بينه وبينهم على أساس الميثاق الذي أعلنه ثم محاولته تأليف حزب سياسي تدل كل هذه الظواهر على أنه أما اصبح مقتنعا بأن السياسة الفردية أو الشخصية في الحكم أصبحت لا يمكن ان تستمر او أنه مفروض عليه من قبل الانكليز ان يفعل ذلك إذا أراد الاستمرار في الحكم. وقد قلت أن هناك قضية أود أن أطلعكم عليها لاهميتها في موضوعنا وهي أنه قبل أسبوع تقريبا زارني السيد مكي الشربتي - ولم يكن التوازن فيما بيننا قبل هذا واقعا - وبين لي كيف أنه يهتم شخصيا بي وبمواقفي السياسية والوطنية وإلى غير ذلك من التعابير ويرى الاستمرار على إيقاف أعمال الحزب يجب أن ينتهي باستئناف أعمال الحزب مجددا وشرح لي مفصلا كيف أن الحياة الحزبية أصبحت ضرورية لذلك هو وجماعة اخرى ممن يهتمون بالقضايا العامة قرروا تأليف حزب سياسي وان الحزب سوف يؤيد حزبنا بصفة خاصة ويناصر الحياة الحزبية بصفة عامة. ولما كنت أعلم بميول مكي الشربتي السياسية وباتصاله الوثيق بالانكليز ظننت ان هذا التشجيع له بتأليف

حزب لا بد أن يكون مصدره الانكليز وبينما كنت في هذا الشك لم يصبر فقال بصراحة تامة انه قد قابل مستشار السفارة البريطانية المستر ترافيلمان قبل ايام وعند بحثه معه في المواضيع السياسية رأى تشجيعا منه على الاقدام على الحياة الحزبية. وقلت أن هذه الادلة المتقدمة يضاف إليها دلائل أخرى وهي محاولة توفيق حسين تأليف حزب ثم محاولة عبد الرزاق الفضلي أيضا تأليف حزب آخر. إن كل هذه المحاولات من قبل مختلف الأشخاص لم تكن لتظهر إلى الوجود لو لم تكن هناك رغبة من جهات مسؤولة في ضرورة إيجاد حياة حزبية. ثم قلت صحيح أن كل هذه المحاولات سوف لا تعزز الحياة الحزبية كما نفهم الحزبية نحن لان كل هذه الجماعات بما فيهم نوري السعيد لا يؤمنون بالحياة الديمقراطية ولا بالحياة الحزبية ولا تؤلف دليلا على أن تلك الرغبات المتأتية من مصادر غير شعبية مجدة في أرشادها وإنما قد تكون هذه الحركة المزيفة مؤقتة تنتهي بتحقيق مصالح القائمين بها أو ان الجهة أو الجهات التي تشجع تأليف هذا النوع من الأحزاب غير جادة في تشجيعها غير أنه مع كل ذلك ان الحركة الحزبية سوف تنشط إلى مدة مؤقتة وبالنظر إلى كل ما تقدم ان الذي اعتقده أنه بعد عودة الوصي إلى العراق سوف يجري تغيير في الوضع وسوف يحاول نوري السعيد أن يغير وزارته تغييرا أساسيا (في نظره) أو أنه سوف يكلف بتأليف وزارة ائتلافية من الاحزاب ومن المستقلين او ان شخصا آخر سوف يكلف بهذه المهمة. فالمهم في بحثنا هذا والذي إجتمعنا من اجله لاقرار سياسة معينة بالنسبة إلى حزبنا عند وقوع امثال هذه الاحداث. وعليه يمكن حصر الموضوع في النقاط التالية:

١- هل تعتبر اللجنة المركزية للحزب أن الاساليب التي دعت إلى تعطيل اعمال الحزب لا تزال قائمة فلا تدخل بأية مفاوضة فيما إذا أريد مفاوضتنا بشأن الوضع القائم في البلاد باعتبارها غير مخولة في الدخول في اية مفاوضة قبل أن تقرر استئناف اعمال الحزب؟

٢- هل تقر اللجنة المشار إليها ان الاساليب التي دعت إلى تعطيل أعمال الحزب لا تزال قائمة ولكن تعتبر هذا النشاط السياسي القائم في البلد سببا للتفكير في إعادة النشاط فتقرر القرار الذي تراه مناسبا بعد درس الموضوع من جميع وجوهه ومن ثم تقرر الدخول في المفاوضة مع أولي الشأن فيما إذا طلب إليها ذلك؟

٣- هل تعتبر اللجنة أن الحزب لا زال قائما - وان كان قد عطل اعماله - وانه من الضروري والحالة هذه الدخول في أية مفاوضة سياسية مع اية جهة كانت، فيما إذا طلب إليه ذلك، وبنتيجة المفاوضة إذا طلب إليه الاشتراك في الوزارة عليه الا يرفض مبدئيا وإنما من الواجب عليه أن يقدم شروطا لدخوله في الوزارة ويعلن شروطه في الحال ويستمر على العمل في الوزارة الائتلافية فان حققت شروطه فهو في تلك الحالة يعتبر قد أعاد نشاطه السياسي ويقوم بواجباته كحزب وأن لم تتحقق ينسحب من الوزارة وحينئذ يقرر ما يشاء بشأن الحزب أيضا؟

٤- فيما إذا أخذ بالرأي الثالث فما هي شروط الحزب للاشتراك في الوزارة؟

وبعد ذلك شرحت وجهة نظري باسهاب فقلت إني ارى ان الحزب وان كان قد عطل أعماله للاسباب التي سردها في بيانه الذي اعلنه في ١ كانون الأول ١٩٤٨ وان جميعها واردة وأنها لا تزال قائمة وأنه وان كان يضاف اليها أمور غير مصرح بها في البيان وهي تفكك الحزب الداخلي وعدم قدرته على استئناف اعماله بسبب ملاكه في لجانه وفروعه ووضعه المالي المضعضع، غير أنه من الضروري أن ينتهز الحزب كل فرصة لاعادة نشاطه فاذا اعتبرنا من يريد مفاوضتنا هيئة سياسية يجب أن نعي هذا الاعتبار اهمية حتى وإن كنا نعتقد أن هذا الذي يفاوضنا غير مجد في عمله فمجرد الدخول معنا في مفاوضة يرفع من قيمتها السياسية ولما كانت الفئة الحاكمة بحاجة إلى إدامة الوضع مستندا إلى الحياة الحزبية لا يبعد أن تقبل بشروطنا وإذا ما قبلت بذلك يزول من نفوس الناس هذا الخوف المستولي عليهم من جراء انتسابهم إلى الاحزاب وحينئذ يمكن أن نعيد تشكيلاتنا الحزبية شيئا فشيئا إذ أننا بدخولنا في الوزارة نعتبر قيام الحياة الحزبية أمرا واقعيا ونجادل على هذا الاساس، ونجاحنا بطبيعة الحال يتوقف على مقدرتنا في هذا الجدل والا سوف نضيع فرصة ثمينة لا اعتقد بأنه سوف تتاح امثالها في القريب العاجل. وبعد أن ابديت وجهة نظري هذه قلت لحسين جميل ومحمد حديد وقاسم حسن ان يبدي كلٌ منهم وجهة نظره بصراحة تامة. وعلى إثر ذلك تكلم حسين جميل فقال: إنه يخالفني في هذه الآراء للاسباب الآتية: إنه يعتبر الاسباب التي دعت إلى تعطيل الحزب لا تزال قائمة بالاضافة إلى ذلك لا يرى أية أمكانية لاعادة نشاط الحزب بوضعه الحالي ولذلك يعتبره غير موجود الآن ولا يمكن أن يوجد في المستقبل ما لم نفكر تفكيرا أساسيا في طريقة تكوينه من جديد على أسس جديدة وعليه يرى ان أية مفاوضة تجري باسم الحزب مع أولي الشأن غير صحيحة وإن كل شخص من اعضاء الحزب سواء كان الرئيس أو نائبه أو سكرتيره إذا أراد ان يفاوض جهة ما بأي شأن سياسي يجب أن يفاوض باسمه - إذا أراد - لا باسم الحزب. ولما سألته عن المعالجة الجدية التي قال عنها وماذا يقصد بتكوين الحزب من جديد، قال: إنه يعتقد أن الاشخاص الحاليين لا يمكن أن يكونوا حزبا في الوقت الحاضر ولا في المستقبل وانه يقصد بالعمل الجديد هو ان يفكر بقيام حزب يضم عناصر جديدة ولما سألته أن ياتي بالامثلة قال لاجل ان ينجح الحزب يجب أن يضم مثلا عناصر جديدة كنصرة الفارسي والشيخ رضا الشبيبي وحسن عبد الرحمن وذبيان الغيان وعبد الرحمن الجليلي وامثالهم ثم أضاف قائلا انه يذكر هذه الاسماء لا على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثال فقط ولانه لم يتذكر الآن اشخاصا آخرين غير الذين ذكرهم الآن. ثم دخلت معه في مناقشة حول ما يمكن ان يكون من جراء ذلك من نتائج. فقلت إذا قبلنا بهذه النظرية - أي نظرية ان الحزب لا يعتبر قائما وإن كل مفاوضة تجري مع أي شخص من الحزب يجب أن تكون مفاوضة أو محادثة شخصية بحتة - وفاوض أولي الشأن رئيس الحزب أو شخص ما من الحزب ووافق على الدخول في وزارة ائتلافية أو غير ائتلافية فماذا يكون موقف الحزب فهل يعلن رئيس الحزب

حيتئذ للراي العام في حالة دخول احد أعضاء الحزب في الوزارة بأن استيزار الشخص المذكور كان نتيجة تصرفات شخصية لا تمت إلى الحزب بصلة ما أو يكون موقف اللجنة الادارية من الرئيس فيما إذا كان هو المستوزر نفس الموقف الذي يقفه الرئيس في الحالة السابقة؟ قال من واجب الشخص المستوزر أن يعلن ذلك إلى الرأي العام فإذا إكتفى بذلك الرئيس أو اكتفت اللجنة الادارية بهذا الاعلان فيها ونعمت والا لا مانع للرئيس أو إلى اللجنة المركزية أن تعلن ذلك.

وبعد أن انتهى حسين جميل من إبداء رايه وأجاب عن كل نقطة أردت أنا واراد محمد حديد وقاسم حسن الاستفسار عنها وبعد ان تكونت لدينا فكرة صريحة حول موقف حسين جميل وهي تلخص بأنه لا يرى من الصحيح ان يدخل أي شخص من الحزب في مفاوضة أية جهة كانت حول قضية سياسية وانه يقر الاسباب التي دعت إلى تعطيل اعمال الحزب لا تزال قائمة وإنه بالاضافة إلى ذلك لا يرى أية امكانية لقيام الحزب بنشاطه أو الوقوف على رجله (كما عبر عنه) الا بتغيير كيانه ولذلك يرى أن كل شخص من اعضاء الحزب في حل من الحزب بجميع تصرفاته السياسية.

أفاد السيد محمد حديد فقال: إنه وإن كان يوافق حسين جميل على أن الحزب لا يمكن ان يقوم بنشاط سياسي في الوقت الحاضر وأن النشاط المطلوب لا يمكن أن يكون إلا بعد مدة طويلة لا يعلم مداها - فقد يجوز أن تكون سنة او سنتين او أكثر غير أنه لا يوافق (حسين جميل) ويرى أنه إذا دعي إلى المفاوضة ان يرفض ذلك وإنما رئيس الحزب يجب أن يتصل بالجهات إذا أرادت الاتصال بحزبنا بصفة رسمية لا بصفته الشخصية ويخبرها بأن الحزب لما كان قد أوقف أعماله وأنه لم يستجد شيء ما يدفعه إلى استئناف اعماله لذلك لا يوافق الدخول في وزارة ائتلافية أو أية وزارة أخرى في الوقت الحاضر ثم أضاف محمد حديد أنه لا يرى من المناسب ان يبنى الحزب على كيان جديد كما اقترح حسين جميل او أن يضم أو يندمج في حزب جديد يضم أشخاصا كالذين ذكرهم (ومنهم نصرة الفارسي ورضا الشبيبي وأمثالهم) لان في تلك الحالة يفقد الغاية التي من أجلها اسس ويكون حزبا حكوميا أو معارضا لاجل المجيء إلى الحكم بدون أن يستهدف تحقيق منهاجه وبذلك تكون صبغته كصبغة حزب الاحرار وهذا ما لا يوافق عليه.

قلت إني متفق معه على أن الحزب من الصعب عليه ان يجدد نشاطه وهو بوضعه الحاضر غير أني لا استطيع ان أحدد مدة لذلك وأوافقه على أنه ليس من المناسب أن يفاوض رئيس الحزب او غيره مع الجهات الاخرى بصفة شخصية غير ان الركون إلى رأيه (رأي محمد) بأن الحزب يجب أن يمتنع من الدخول في الوزارة إذا كلف بذلك لان اية محاولة مع الجهات المختصة عن الوضع السياسي الراهن لا بد ان تجر إلى أن تلك الجهات سوف تطلب شروطا منا لاستئناف أعمال الحزب أو للدخول في الوزارة وعندئذ يستوجب الوضع أن نقدم شروطنا ثم سألته ماذا سيكون موقف الحزب فيما إذا اعتبر نفسه قائما بصفة رسمية ولم يدخل في

المفاوضات او في الاشتراك في الوزارة بينما بعض أعضائه يشتركون في الوزارة فعندئذ نكون (لو علمنا ذلك) قد ناقضنا نفسنا بنفسنا ولم اتمكن من ان آخذ جوابا صريحا من محمد حديد حول هذه النقطة الجوهرية فلم اشأ أحراجه ومع ذلك قلت له أني أخالفه في هذه الآراء.

ثم بعد ذلك تكلم السيد قاسم حسن فقال أشياء كثيرة فهمت منها ان الحزب يقبل المفاوضة في الوضع السياسي الراهن ويوافق على الاشتراك في الوزارة وأنه يعتبر مجرد الدخول في المفاوضة فضلا عن الاشتراك في الوزارة اعلانا منه للرأي العام بأنه اعاد نشاطه قلت إن هذا الرأي غير صحيح ان مجرد الدخول في المفاوضة لا يعتبر نشاطاً ولكن بما أن الاشتراك في الوزارة يجب أن يكون تحت شروط معيّنة يقدمها الحزب فبقبول تلك الشروط معناه أن الجهة المقابلة قد فسحت المجال للحزب لاستئناف عمله وعلى الحزب حينئذ أن ينتهز هذه الفرصة ويشرع في استئناف نشاطه. وكما اعتقدت أن استمرار المحادثة سوف تجعلنا بوضع سوف يصرّ فيه كل شخص على رأيه ويأتي بالدلائل على صحته مما قد يضرنا في جلسات مقبلة سوف نعقدها لهذا الغرض. فاكتفيت بذلك ولم أشأ الإلحاح في هذا الموضوع وأملت أن تتطور الآراء بنتيجة المحادثات الفردية التي نويت القيام بها ولكن قبل الانتهاء من هذه الجلسة الخاصة وددت أن أبيّن وجهة نظري في بعض ما قاله حسين جميل أو بالأحرى بالأسباب التي كوّنت تلك الآراء التي سمعناها من حسين جميل.

قلت، إن الآراء التي كوّنها حسين عن الحزب كانت قد تكوّنت على ما أظن من الفشل الذي أصاب الحزب والانقسامات التي حدثت فيه ولاعتقاده أن ذلك حصل من جراء غلطات أساسية كنا قد ارتكبناها منذ تأسيس الحزب أو بالأحرى أو بتعبير أصح لاعتقاده بأن سبب ذلك أكثر ما يكون ناشئ من الأغلاط التي ارتكبها رئيس الحزب. وأنا بهذه المناسبة أقول إنني لست من المعتقدين بأن أعمالنا كانت سالمة من الأخطاء ولكن الذي أعتقده أن هذا التشاؤم الذي حصل فيما يخص حزبنا لدى حسين جميل منشأه النظرة المجرّدة التي ينظرها إلى حزبنا فقط فالحياة الحزبية في العراق ضيقة للغاية لأسباب كثيرة لا أريد هنا شرحها بإسهاب وإنما أشير فقط أن الأحزاب جميعها في العراق فشلت فشلاً ذريعاً ولم يكن حزبنا بمنجى من هذا الفشل. فمنذ أن تألفت الحكومة العراقية قامت أحزاب كثيرة ومن دون شك كان الحزب الوطني الذي كان يرأسه المرحوم جعفر أبو التمن من أقواها فالحزب الوطني المشار إليه الذي تأسس في سنة ١٩٢١ أو ١٩٢٢ ثم حزب التقدم ثم حزب العهد ثم حزب الآخاء الوطني ثم حزب الإصلاح ثم الأحزاب الجديدة التي تألفت بعد الحرب العالمية الثانية من حزب الأحرار والحزب الوطني الديموقراطي وحزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني وغيرها حتى الأحزاب الشيوعية قد فشلت جميعاً والسبب المهم في ذلك - ما عدا الأسباب الداخلية للأحزاب من عدم التعاون والتضامن بين أعضائها وفقدان الصبر على الاستمرار على العمل والأنانية المستولية على أكثر أعضائها والانتهازية المستولية على البعض الآخر، هو أن السلطات كانت دائماً تكافح تلك الأحزاب بشتى الطُرق وهذه السلطات إذا كانت جاهلة أحوال كثيرة فهي

كانت خبيرة بنفسيات الأعضاء المهمين فالشخص الذي لا يلين لها كانت تكافحه بشدة حتى تتعبه وكل شخص كان من الممكن أن يلين لها كانت تغريه بشتى المناصب والمنافع التي كان لا يحلم بها عادة ولو كانت هذه السلطات المحلية سلطات قائمة بذاتها كان من الممكن مكافحتها والصمود أمام أحابيلها ولكن مع الأسف كانت السلطة الأجنبية في عون دائم لهذه السلطات على تلك الأعمال فكان كل حزب من تلك الأحزاب التي عددتها يضعف وينهار ومن ثم يتلاشى عن الأنظار ولهذه الأسباب العامة كلها قد ضعف حزبنا.

ثم أشرت إشارة خفيفة إلى استقالة معظم أعضاء الهيئة المؤسسة للحزب كعبد الكريم الأزري وعبود الشالجي وعبد الوهاب مرجان وصادق كمونة وغيرهم ممن استقالوا من الحزب بعد ذلك فقلت كلكم تعلمون أن معظم الأشخاص المذكورين قد قدموا استقالاتهم لا للأسباب التي ذكروها بالذات وإنما لأسباب أخرى كلنا نعلمها أهمها عدم تحملها للضغط وعدم تحملهم للإغراء. وهذا فضلاً عن أن الحزب كان من الواجب عليه أن يعيّن موقفه من الأحزاب الأخرى وبصفة خاصة الشيوعيين وهذا لم يكن ممكناً في بداية الأمر لأننا لو كنا فعلنا ذلك منذ بداية الأمر لكان هذا الأمر قد سبب خلافاً أساسياً فيما بيننا ولما أردت أن أتدارك الأمر فيما بعد وطلبت قبل سنين من اللجنة المركزية أن تضع للحزب نظرية أو على الأقل أن تصرح بها سبب ذلك انشقاقاً في اللجنة الإدارية، لهذه الأسباب كلها ولغيرها أصبح الحزب في هذه الحالة التي نراها ومع كل ذلك تمكّنا أن نجعل الحزب بهذا الوضع وهو أحسن من غيره لأنه موجود أما الأحزاب الأخرى فقد تلاشت من الوجود. والمهارة في أن نكون مدركين للوضع وأن ننتهز هذه الفرصة من أن ندعها تضيع من أيدينا. هذا بالإضافة إلى أن سمعة الحزب لدى الرأي العام ليست بالرديئة كما يتصوّر حسين جميل فهو محترم كل الاحترام من المثقفين ومن الكثير من الطبقات وحتى من قبل أعدائه بالرغم من أنه مشلول. ثم ضربت مثلاً بارزاً من الأمثلة المتعددة الكثيرة التي بواسطتها تغري الفئة الحاكمة الشباب وتفسدهم كما تفسد غيرهم قلت مخاطباً حسين جميل: إنك تعلم أننا عندما أردنا تأسيس حزبنا تنازلنا عن مثاليتنا كثيراً حينما ارتضينا أن نقدم أسماء المؤسسين وبينهم اسم عبد الوهاب مرجان كحزب تقدمي يجب أن يكون مؤسسوه من خيرة مثقفي البلد وإنك تعلم قبل غيرك أنه وإن كان صديقك قبلاً ولكن كان كل فرد من الجماعة التي كنتم تجتمعون وإياه (عبد الوهاب مرجان) لا يرتضي بحال من الأحوال أن يتقدمهم في يوم من الأيام لأنهم على ما أعتقد كانوا يعتقدون - وهم على حق - بأنه أقل منهم في الثقافة والمقدرة وفي كل شيء ولكن لم تمضِ مدة تزيد على السنتين وإذا به (بنتيجة التزامه من قبل أحمد مختار بابان) يصبح نائباً بالرغم من أن أكثرية الناخبين من منطقته في الحلة وإذا به بعد مدة وجيزة وزيراً مما أثار استغراب الكثير من الناس ولم تكتفِ بذلك وإذا به بعد مدة يصبح رئيساً لمجلس النواب مما أثار الدهشة والاستغراب لا من قبل الناس بل من قبل الكثير من الفئة الحاكمة التي فقدت كل اعتبار بهذا الشأن مما جعل البلاط نفسه في حيرة عندما كانت التقاليد تقضي بأن يكون رئيس مجلس النواب عضواً في

هيئة النيابة عند غياب رئيس الدولة ولم يخرجهم من ذلك المأزق إلاّ بجعله عضواً في الهيئة التي سافرت إلى إيران مع الوصي في بداية هذا الصيف ولكن بالرغم من كل ذلك فقد صار عضواً في هيئة النيابة عندما اقتضى الأمر نصب هيئة نيابة حينما سافر الوصي إلى لندن. فأي إفساد للشباب أكثر من هذا ومتى يصبر الشباب المثقف على الحياة الحزبية التي تتطلب الصبر والاناة والكفاءة حتى يكون الإنسان نائباً أو وزيراً فالشباب يرى الآن أمامه أسوأ الأمثلة يرى انموذجاً مثل عبد الوهاب مرجان فلا حاجة إلى الكفاءة ولا إلى المقدرة ولا السلوك في الحياة الحزبية الطويلة الأمد وإنما يكفيه أن يكون ملتزماً من قبل شخص كأحمد مختار بابان وإذا أردنا أن نتوسع في الأمر أما يحق لنا أن نتساءل من هو أحمد مختار الذي أصبح يرفع الأشخاص النكرات إلى أعلى المناصب بدون كفاءة؟ كل ذلك يتطلب من الشباب أن تكون أعصابه أقوى من الحديد كي يحافظ على أخلاقه ثم نرى من الجهة الأخرى المطاردة التي يتعرض لها الشباب وأنواع العذاب والحرمان لا لذنب يقترفه وإنما لمجرد أنه يفكر تفكيراً حراً ولا يوافق الفئة الحاكمة على أعمالها فمن الملوم على ذلك إذا أخذ الشباب يتسلل الواحد بعد الآخر من الحزب ويصطنع شتى الأسباب والحجج ليقدمها كمبررات لاستقالته من الحزب. هذه أمور واقعية يجب أن ندركها لنكون منصفين في توجيه اللوم إلى أنفسنا ولا نرد جميع أسباب فشل الحزب إلى أنفسنا نحن بالذات من دون أن نأخذ بنظر الاعتبار فشل الحياة الحزبية بصفة عامة ونتحرى أسباباً أخرى كثيرة أدت إلى فشل حزبنا بصفة خاصة تلك الأسباب التي لا مجال لذكرها في هذا الصدد.

وإذا كان الآن لا يوجد في الميدان غير حزب الاستقلال فذلك ناشئ من أن هذا الحزب بالرغم مما هو عليه من ضعف داخلي فهو الآن لا لأنه هو بذاته تمكّن من الوقوف على قدميه بل لأن السلطات بالرغم من كرهها له فهي تشجعه لمآرب خاصة كانت أهمها مقاومة الشيوعية، بل مقاومة التقدمية، فالانشقاقات التي حدثت في هذا الحزب لم تكن أقل من غيره.

إن هذه الجلسة التي فاجأنا بها حسين جميل بآرائه الصريحة ـ على خلاف عادته ـ التي لا تدع مجالاً للشك بأنه مصمم على أن يمضي في سبيله لم أندهش منها بالواقع بل لم أتأثر بعكس محمد حديد وقاسم حسن اللذين ظهر عليهما التأثر البالغ. وبعد أن ذهب حسين جميل وقاسم حسن اختليت بمحمد حديد وتناقشنا في الموضوع ملياً فرأيته بالرغم من كل ذلك مصراً على رأيه الذي أبداه وقد حاولت أن أقنعه بأن رأيه لا يحلّ المشكلة وعليه أصبح من المترتب عليه إما أن يجد حلاً للمشكلة أو أن يكلّم حسين جميل ليغيّر من رأيه بالرغم من أني لم أتوقع من حسين أن يغيّر رأيه وقد قلت لمحمد بهذه المناسبة إني لم أدهش لموقف حسين هذا فلماذا دهشت أنت؟ قال لأنك مسبوق بمعلومات حول موقف حسين من الحزب. قلت ولكن هذه المعلومات جميعها لم أخفها عنك ومع ذلك لم أعرها أية أهمية في حينها لأني أعلم أن تصرفات حسين حول الحزب لا قيمة لها في حينها وإنما المستقبل وتطوّر الحوادث هما

اللذان يعينان مواقفه المقبلة وعقيدتي هذه فيه كانت تجعلني دائماً لا أعير أية أهمية لما أسمعه بهذا الشأن. فعقيب توقف أعمال الحزب كانت تأتيني بعض روايات من أصدقاء حسين جميل فقد كانوا يؤكدون بأن حسين سوف يخرج من الحزب وإنه سوف يستوزر مع نوري السعيد أو غيره بدون رضا الحزب أو رغبته فكنت أكذب هذه الأخبار وامتدح حسين وأقول لهم إن حسين ليس بحاجة لأن يصير وزيراً بالرغم من الحزب لأن الحزب سوف لا يرشح غيره من أعضاء الحزب في المرة المقبلة فيما إذا طلب من الحزب الاشتراك في الوزارة وقبل الحزب بهذا الاشتراك.

أما فيما يخص موضوعنا فقد كلفت محمد حديد أن يتدارك الأمر ويقنع حسين بالعدول عن رأيه الذي أبداه في الجلسة فوعدني بأنه سوف يراه بأول فرصة، غير أنه أخبرني في اليوم التالي بأن حسين لا يزال مصراً على رأيه. ولما سألت محمد حديد عن رأيه الأخير قال إنه لم يجد حلاً للمشكلة غير ما أبداه سابقاً لأنه يعلم أن حسين سوف يترك الحزب والظن الغالب أنه سوف يكون وزيراً إذا طلب إليه ذلك. فالأحسن أن نترك الأمر على طبيعته وألاّ نظهر بمظهر المختلفين أمام الخارج. قلت إن الأمر أكثر تعقيداً من هذا الحلّ البسيط الشكلي الذي لا يرضي بطبيعة الحال الرأي العام ولا يرضينا نحن وان ليس فيه من المصلحة شيء، لأنه من العلر على الحزب ألاّ يعتبر نفسه موجوداً عندما تعتبره السلطات موجوداً وينتظر الرأي العام منه نشاطاً فإذا لم يقدم شروطه لمزاولة أعماله واعتبر نفسه منسجماً أو مجمداً في الوقت الذي يذهب سكرتيره أو غيره من الأعضاء المهمين ويفاوض السلطات بأي صفة كانت يعتبر الناس وتعتبر الحكومة أن هذا الأمر خروج على الحزب ولا يمكن تغطيته لذلك لا أرى أن الحزب يجب أن يجعل حركاته منسجمة مع تصرفات أي شخص من أشخاصه مهما كان شأنه في الحزب ولا سيما في قضايا خطيرة مثل القضية موضوعة البحث لأن الظاهر أن حسين يريد الخروج من الحزب مهما كلفه الأمر والذي أعتقده أنه يريد التخلص من رئاستي للحزب فهو لا يريد أن يكون وزيراً عن الحزب والحزب بوضعه الحالي. وقد ذكرت محمد حديد بطريقة المحاججة التي كان يركن إليها حسين فقلت إنها كانت لا تخرج عن كونها مغالطات بحتة في بعض النواحي وسألته ما إذا كان يوافقني على ذلك قال نعم أؤيدك بأنه مع الأسف كان يجادل لأجل الجدل لا في سبيل الحقيقة في بعض النواحي.

ملاحظة: لقد فاتني أن أذكر في حينه عندما نقلت آراء حسين جميل أن من جملة ما قاله إننا على ما يظهر نعطي أهمية كبيرة لاستيزار الأشخاص أكثر مما يستحق الأمر فاشتراك شخص ما في وزارة من الوزارات ليس مهماً مثل إبداء رأيه في المجلس النيابي في لائحة قانونية مهمة كلائحة قانون الانتخاب مثلاً أو في تعديل القانون الأساسي أو في تعديل المعاهدة وغير ذلك من المواضيع المهمة التي لا تقرر مصير الشعب في الوقت الحاضر فحسب وإنما للأجيال المقبلة بينما الاشتراك في الوزارة ليس فيه شيء من هذا القبيل ولأجل دعم حجته قال إنه عملياً لا يمكن لأعضاء الحزب أن يتقيدوا به في حالة تعطيل أعماله لأن النائب المنتسب للحزب في

حالة تقيده بالحزب يصبح مشلولاً لا يتمكن أن يبدي رأياً في القضايا المهمة لأن في تلك الحالات لا يجد مرجعاً في هذا الشأن لتعذر اجتماع اللجنة الإدارية المركزية بصفة رسمية ولذلك كان من رأيه أن العضو سواء كان عضواً في المجلس أو لم يكن حر في تصرفاته أثناء تعطيل الحزب أعماله وإذا أعاد الحزب نشاطه يوماً بصفة رسمية فحينئذ من حقه أن يحاسب ذلك العضو على تصرفاته السابقة أثناء التعطل. وقد أجبته على هذه المحاجة الجدلية أننا قد أوقفنا أعمال الحزب احتجاجاً على أعمال الحكومة لاضطهادها حزبنا بصفة خاصة وملاحقته الحياة الحزبية بصفة عامة ولكي لا ينهار الحزب بالنظر لوضعه الداخلي، فالتقيد التام بالشكليات في الوقت الذي لا تتقيد السلطات فيه بالحقوق الأساسية للشعب هذا من جهة ومن جهة أخرى أن تصويب النائب المنتسب للحزب في المجلس النيابي على لائحة مهمة كلائحة انتخاب النواب مثلاً ليس له من الأهمية السياسية لدى الرأي العام مثل ما لأهمية اشتراكه في الوزارة من دون التقيد بحزبيته فالاشتراك في الوزارة على الشكل الكيفي بالنسبة لعضو حزبي يعرض كيان الحزب لأخطار لا يتعرض لها الحزب بتصويت عضو من أعضائه على لائحة قانونية في مجلس النواب، هذا علاوة على أن العضو المقيد بحزبيته يمكن في كل وقت من أخذ رأي جماعته والمداولة معهم بشأنها قبل المذاكرة حولها في المجلس إذا كانت من اللوائح المهمة كما ذكرت وإذا لم يتمكن من أخذ رأي جميع إخوانه فهو في كل وقت يتمكن من استشارة الرئيس ونائب الرئيس وبذلك لا يكون قد خرج عن نظام الحزب الداخلي لأن الحزب مكتباً للرئاسة مؤلف من الرئيس ونائب الرئيس والسكرتير يبت في الأمور المستعجلة ويعمل دائماً في حالة تعذّر اجتماع اللجنة المركزية للحزب وفي كل وقت إذا كنا متمسكين بحزبنا يمكن أن نعتبر هذا المكتب قائماً ونركن إليه إذا تعذّر من الوجهة القانونية اجتماع اللجنة المركزية بالنظر لتعطيل أعمال الحزب. والأهم من ذلك في نظري أن النائب المنتسب للحزب المفروض فيه أن يبقى متمسكاً بمنهج الحزب وألا يحيد عنه مطلقاً في جميع الأحوال سواء كان الحزب معطلاً أو غير معطل ومنهج الحزب يعيّن الاتجاهات السياسية في القضايا المهمة فهو وإن لم يعيّن بالتفصيل كيف يجب أن يكون قانون الانتخاب ولكن اتجاهه العام في هذا الحق الأساسي معلوم فهو يأخذ دائماً بتزييد حقوق الشعب لا إنقاصها فإذا كان النائب متمسكاً بحزبه ـ ويجب أن يكون كذلك في جميع الظروف كما قلت آنفاً ـ يجب أن تكون تصرفاته في مناقشة تلك اللائحة والتصويت عليها منسجمة مع منهج حزبه فإذا كانت مناقشته حول تلك اللائحة تخالف اتجاه الحزب فيعتبر بطبيعة الحال خارجاً على مبادئ الحزب وهذه الحالة تنطبق بطبيعة الحال على القضايا الأساسية التي سوف تعرض على المجلس كتعديل المعاهدة وتعديل القانون الأساسي وغير ذلك من القضايا المهمة. أما في قضية الاشتراك في الوزارة فإنها قياس مع الفارق بالنسبة لما تقدم لأن الوزارة التي يشترك فيها العضو إما أن تكون وزارة مؤلفة من حزب واحد أو وزارة مؤلفة من رئيس مستقل ووزراء مستقلين أو وزارة ائتلافية فإذا كانت من الطراز الأول (مؤلفة من حزب واحد) فهذا معناه إنها وزارة مؤلفة من

كتلة منهجها يخالف منهج حزبنا ففي تلك الحالة لا يجوز الاشتراك فيها بدون رغبة حزبه وإذا كانت من الطراز الثاني (مؤلفة من المستقلين) فتأليف وزارة من المستقلين في هذا العهد معناه تأليف وزارة ارتجالية خلافاً للقواعد الديموقراطية ومعناه أنها مؤلفة من الفئة التي يعتقد حزبنا بأنها أساس البلاء الذي حلّ بالبلاد وفي تلك الحالة لا يجوز الاشتراك فيها لعضو في حزبنا من دون أخذ رأي الحزب في الأمر. أما إذا كانت من الطراز الثالث (ائتلافية) فاشتراك العضو الحزبي فيها يجب أن يكون حسب شروط يتقدم بها الحزب. بالإضافة إلى كل ذلك أن الرأي العام العراقي حساس جداً في قضية اشتراك الأشخاص بالوزارات فكل شخص حزبي أو شخص مستقل كسب سمعة طيبة يشترك مع وزارة يؤلفها أحد الأشخاص الذين تناوبوا الحكم حسب الطرق المألوفة تعتبر ذلك انقياداً للفئة الحاكمة واستسلاماً لها وعندئذ يفقد الشخص سمعته الحزبية أو الشخصية. ومن ذلك يتضح أن الاشتراك في الحكم له أهمية كبيرة بنظر الرأي العام ومن الوجهة (التكتيكية) وهو يختلف كل الاختلاف عن التصويت في لائحة ما مهما كانت مهمة.

* * *

ثم بعد ذلك اتصل بي السيد قاسم حسن وسألني عن الموعد الذي تجتمع فيه اللجنة للتتخذ قراراً نهائياً بهذا الشأن فقلت إني لا أرى من المصلحة جمع اللجنة والآراء مشتتة على هذه الصورة وبيّنت له أن محمد حديد أخبرني أنه اتصل بحسين جميل وكلمه حول الموضوع ولكن وجده عند رأيه السابق فقال قاسم حسن إنه سيتصل حالاً بحسين لعله يقنعه قلت لا أعتقد أن حسين سوف يغيّر رأيه ولكن المهم في هذه المشكلة هي ضرورة التزام حسين بالقرار الذي سوف تتخذه اللجنة حسب القواعد الحزبية إذا أراد البقاء في الحزب، إذا كان ما يقوله صحيحاً من أنه سوف لا يشترك في الوزارة فتصبح القضية شكلية بحتة. فوعدني قاسم بأن يبذل جهده في هذه الشأن. وفي اليوم نفسه أخبرني قاسم بأنه كلّم حسين حول الموضوع من جميع أطرافه فوافق على أنه سيلتزم بقرار الأكثرية. وعلى اثر ذلك شرعت بالاتصال ببقية أعضاء اللجنة المركزية على انفراد تمهيداً لعقد الاجتماع الذي نوينا عقده للحصول على رأي قطعي في هذا الشأن، فاتصلت أولاً بحسين فوزي باشا وبيّنت له بالتفصيل ما دار بيني وبين حسين جميل ومحمد حديد وقاسم حسن وشرحت له رأي كل واحد منهم حول الموضوع مع بيان وجهة نظري فقال إن القضية غير معقدة في نظره وخلاصتها أن حسين جميل يريد أن يتخلى عن الحزب وعن الواجبات الحزبية وعزا ذلك إلى مكائد نوري السعيد، ثم وافقني على رأيي من أن الحزب يجب أن يشترك في الحكم فيما إذا طلب إليه ذلك بشروط معيّنة وأنه يرى أن هذه الفرصة ثمينة لاستئناف الحزب نشاطه ويجب عليه ألا يضيعها وطلب إليّ إن أتصل بأعضاء الحزب وأخبرهم بالأمر ليستعدوا لإعادة نشاط الحزب فأجبته أني لا أرى من الصحيح أن يشرع الحزب بإعادة نشاطه حالاً وأنه من الضروري أن يؤجل هذا الأمر إلى ما بعد مفاوضته في الاشتراك في الوزارة إذا وقع ذلك وأنها تتوقف على الشروط التي سوف يقدمها

الحزب ثم قلت إن هذا الأمر يحدث لنا مشكلة ثانية وهي أن محمد حديد لا يرتأي هذا الراي فإذا طرحنا هذه القضية على بساط البحث على اللجنة المركزية في الاجتماع المقبل فسوف تكون سبباً لإضعاف شديد في الرأي لذلك قلت إنه يجب علينا والحالة هذه أن نقسم القضية إلى قسمين منفصلين الأول هل نشترك في الوزارة إذا طلب إلينا ذلك وإذا قبلنا الاشتراك ما هي شروطنا والثاني النظر في أمر نشاط الحزب والبتّ فيه إلى ما بعد ذلك. فوافق على هذا الرأي.

ثم اتصلت بالسيد رجب علي الصفار وشرحت له القضية بإسهاب أكثر حيث أطلعته على جميع التطورات التي حدثت في البلد من بعد ذهابه إلى سوريا وأخبرته باجتماعي بحسين جميل ومحمد حديد وقاسم حسن وبيّنت له بالتفصيل وجهة نظر كل منهم وقد أبدى الرأي نفسه الذي أبداه حسين فوزي باشا فرأيته من حيث العموم أميل إلى الأخذ برأيي. ولم أتمكن من الاتصال بعضو اللجنة المركزية السيد نائل سمحيري لأنه سافر إلى البصرة. وعندئذ اقتنعت بأن المشكلة تطورت إلى الأحسن ولو إلى مدة مؤقتة من حيث موقف حسين جميل حيث وافق بالأخير على احترام رأي الأكثرية حسب ما أخبرني بذلك قاسم حسن. وبذلك رأيت أنه أصبح من الممكن عقد جلسة عامة للجنة الإدارية المركزية من دون أن تكون نتيجتها التبلبل في الآراء فدعوت الأعضاء إلى الاجتماع يوم الأحد الموافق ٢ تشرين الأول ١٩٤٩ مساء ولكن قبل الاجتماع المذكور اتصلت بحسين جميل ورجوته أن يتصل بي شخصياً قبل ذلك فوافق وأتى إلى مركز الحزب قبل ظهر اليوم المذكور والسبب في رغبتي في هذا الاجتماع هو أن قاسم حسن قد أخبرني بأن حسين جميل أصبح يعتقد بأني أرتاب في تصرفاته السياسية وأن ثقتي به أصبحت معدومة فأردت التأكد من ذلك وتطمينه (حسين جميل) وأنه على غير صواب في هذا الاعتقاد. وقد دام الاجتماع بحسين مدة طويلة تمكّنت خلالها أن أبيّن له وجهة نظري في تصرفاته كما أني استطعت في هذا الاجتماع أن أقف على بعض آراء حسين بصورة صريحة.

قلت لحسين إن الذي فهمته من قاسم حسن أنك تشكو من أن الثقة بيني وبينك أصبحت مفقودة نظراً لاعتقادك بأني أشك في تصرفاتك لذلك أود أن أؤكد لك بأني لم أفاتح أحداً قط في هذا الموضوع وأن الناس هم الذين يضايقونني حول علاقتك بنوري السعيد وكنت دائماً أقول لمن يتطرق إلى هذا الموضوع إن القضية ناشئة من كون حسين ليناً بطبعه وإن هذا المظهر الخارجي لحسين هو الذي جعل الناس يذهبون إلى تفسيرات شتى قد تخالف الحقيقة وكنت أقول دائماً إن حسين وإن كان ليناً في طبعه ولكن اعتقادي بإخلاصه يجعلني أتأكد من أن تلك المظاهر لا تتجاوز في الحقيقة أكثر من حدود المجالات وليس من السهل عليّ أن أعتقد بأن نوري السعيد وغيره تمكن من جلب حسين إلى جانبه بالسهولة التي يتصورها الناس ثم أضفت أنه إذا كان لا بدّ لك أن تتهمني في هذه القضية التي قد يكون من الصعب عليّ إثبات عكسها فأود أن أؤكد لك بأني أقل الناس شكاً فيك على الإطلاق. وإذا كنت قد أظهرت عدم

رضائي عن تصرفاتك جهراً ذلك في موضوع واحد كما تعلم هو قبولك عضوية اللجنة التي ألفها نوري السعيد في عطلة المجلس للإشراف على ما قام به تجاه فلسطين. إن هذا الموضوع قد سبّب مقتاً شديداً من قبل الناس لقبولك تلك العضوية لاعتقاد الناس أولاً بأن تأليف تلك اللجنة لم يقصد به عمل جدي وثانياً كان انتخابك من دون النواب ذا مغزى خاص ومع ذلك صرنا في هذه القضية تجاه الأمر الواقع لأنك لم تستشر أحداً من الحزب قبل قبولك تلك العضوية فكان لزاماً على جريدة صوت الأهالي أن تبينّ رأيها في تأليف تلك اللجنة كجريدة عودت الناس أن تتطرق إلى كل موضوع من هذا القبيل فكتبت مقالاً بهذا الشأن كما تعلم وكان المقال في غاية الاعتدال ولم يكن القصد منه الطعن فيك وإنما إبداء رأي الجريدة في عدم وجود حاجة إلى تأليف تلك اللجنة وقد أطلعتك على المقال قبل إرساله إلى الدعاية فلم أسمع اعتراضاً منك عنه ولكن الدعاية لم توافق على نشره.

ثم إني لم أشك بأن الرأي الذي أبديته حول تصرف الشخص الحزبي عندما يطلب إليه الاشتراك في الوزارة كان متأتياً من حرصك على صيرورتك وزيراً في هذا الدور (حالاً) لأنك تعلم برأيي ـ على ما أعتقد ـ فيما إذا طلب إلى الحزب الاشتراك في الوزارة أن تكون أنت المرشح الأول عندما لم يتمكن الحزب من الاشتراك إلاّ بشخص واحد لأني كنت قد اتفقت مع محمد حديد عندما سافر إلى الهند قبل الانتخابات الماضية على أنه إذا اقتضى الأمر اشتراك الحزب بالوزارة وقتئذ فمن الأنسب أن يرشح حسين للوزارة في هذه المرة فوافق كل الموافقة على ذلك وكنت قد أخبرتك ـ على ما أذكر ـ بهذا الرأي في فرصة مناسبة. وإني لا أزال عند رأيي السابق أنه في هذا المرة إذا طلب إلينا الاشتراك في الوزارة ولم يكن بالإمكان الاشتراك فيها إلاّ بشخص واحد فأنت المرشح الأول. وقد تبينّ لي من موقفك الأخير انك لا تقصد بذلك أن تتحلل من القيود الحزبية لتكون في الحال وزيراً لأن الوزارة لا زالت مهيأة لك بالطريقة الحزبية. انك لا تود البقاء في الحزب وهو في وضعه الحالي وبتعبير أوضح انك تريد أن تتحلل من هذا الحزب ما دام باقياً تحت رئاستي وقد يكون هناك أعضاء في الحزب يرتأون هذا الرأي ولكنهم لا يرون من اللائق التصريح به فإذا كان الأمر كذلك فيجب أن تعالج قضية الحزب العامة أي بتعبير أصح قضية رئاسة الحزب وهذه القضية كما تعلم قد شغلت بالي كثيراً وقد حاولت غير مرة أن أجد لها حلاً غير أنكم لم تساعدوني على ذلك. فأنت تعلم أني عندما اختلفت معكم (اللجنة الإدارية المركزية) في أواخر صيف سنة ١٩٤٧ حول ضرورة إعلان مبادئ الحزب وخالفتموني في هذا الرأي بعد مناقشات طويلة استغرقت أكثر من شهر (وقد سجلت بالحرف) لم أرَ بدأً من الاستقالة من رئاسة الحزب ومن عضوية اللجنة الإدارية ولكنكم جميعاً أجمعتم بأن هذا معناه حلّ الحزب والقضاء عليه فصدعت بالأمر إلى إرادتكم وقبلت عضوية اللجنة المركزية الجديدة التي تألفت آنذاك بعد المؤتمر ومن ثم قبلت الرئاسة على مضض لعلنا نجد حلاً آخر في المستقبل ولعل وجهات نظرنا تتفق في القضايا المهمة ولكن شيئاً من هذا لم يحصل فصرت أشعر في السابق ولا أزال أشعر الآن بأني واقع في مأزق حرج

إذ إنكم مجمعون على (زعامتي) للحزب ولكنكم في الوقت نفسه غير مرتضين من تصرفاتي والآن بالنظر لما تأكدت منه من موقفك وموقف محمد حديد الأخير بأن هذه القضية يجب أن نجد لها حلاً. إن قضية رئاسة الحزب وبتعبير أصح (زعامة الحزب) كلكم تعلمون أن رئاسة الحزب لم تكن لي غاية وإنما هي بنظري وسيلة لتحقيق حركة ديموقراطية يساهم فيها الشباب المثقف بأكبر قسط ممكن فإذا كان هذا الظرف الذي نحن فيه لا يساعد على تحقيق هذه الغاية تحت رئاستي - بالنظر إلى أن الفئة الحاكمة تخشاني أكثر مما تخشى الغير - فأنا أطلب إليكم بإلحاح أن تأخذوا هذه القضية بنظر الاعتبار وتعيروها أهمية خاصة وأن توجدوا الشخص الذي يتناسب مع هذا الظرف الخاص بعد إعادة النظر في تشكيلات الحزب والتفكير في إدخال عناصر جديدة فيه ليكون في حالة أكثر ملاءمة للظروف من وضعه الحالي وحينئذ سأكون عضواً عاملاً في الحزب من دون أن تكون حاجة إلى إسناد الرئاسة لي وإذا رأيتم أن الظرف لا يساعد حتى على بقائي في الحزب كعضو اعتيادي فأنا مستعد أن أتخلى عن العضوية وأبقى مؤازراً لكم كل المؤازرة.

أجاب حسين أنه ربما يحترمني أكثر من أي شخص وأنه يودني غاية الود وأنه لا يشك في إخلاصي مطلقاً ولا يشك في أن لي غاية شخصية في اشتغالاتي السياسية وأنه يعتبرني من أكبر المضحين في سبيل المصلحة العامة ويعتقد أنه ربما ضحيت أكثر من اللازم غير أنه لا يراني في الوقت نفسه أحسن المناورات السياسية وربما كان منشأ ذلك مثاليتي التي هي أهم جزء في حياتي الخاصة والتي اندمجت بشخصيتي السياسية ولاعتباري إدارة الحزب جزءاً لا ينفك من تلك الشخصية المثالية وأن إدارة الحزب في ظروف كالظروف التي نجتازها تحتاج إلى مرونة أكثر مما لدي ولذلك يعتقد بأني أصبت الهدف حينما عبّرت بأنه من الصعب عليه الاشتغال في حزب يكون تحت رئاستي لأن قيادة الحزب في هذه الظروف تحتاج إلى دقة متناهية حيث يجب تجنّب الخصومة عندما لا تكون حاجة إلى الخصومة وحيث يجب مدارة الأعضاء عندما تقتضي الحالة مداراتهم وقال عني إني لا أتقن ذلك كل الإتقان وقد ضرب عدة أمثلة لدعم هذه الدعوى فقال مثلاً إن الحزب لم يكن بحاجة كبيرة أن يزج نفسه بخصومة مع أرشد العمري. ثم قال إنه لم يكن يرى من المناسب ما كتبته عن الشيخ رضا الشبيبي ثم إنه لم يرَ من الصحيح ما كنت قد قمت به من إصدار كرّاس رداً على استقالة صادق كمونة وغير ذلك من أمور لم يذكرها بالضبط الآن وإنما أتى بالأمثلة المتقدمة كنماذج لتصرفاتي ثم استمر على الكلام بقوله إنه بالحقيقة لا يراني وحدي المسؤول عن غلطات كبيرة ارتكبت ولكن في قسم غير قليل منها يعتبرني أنا المسؤول المباشر فقال لقد تساهلنا مع الشيوعيين في بداية تأليف الحزب ثم استعملنا معهم الشدة ثم قال إنه يعتبر ما قمت به من الحركة التي أدت إلى خروج زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني من الحزب كانت غير صحيحة ثم أضاف إلى قوله إن الحزب قام ببعض الأعمال نتيجة ضغط التحرريين منها الانسحاب من وزارة نوري السعيد ومقاطعته للمجلس واستصدار قرار باستقالة أعضائه من النواب. ثم ضرب مثالاً استشهد به

من الحوادث القديمة التي وقعت في مصر فقال إنه واثق من أني لو كنت أرأس الوفد المصري لما وافقت على الاشتراك في وزارة ائتلافية بأربعة وزراء كسائر الأحزاب المصرية وقد أجبته بقولي: إني قد اعتبر أميل إلى المثالية في تصرفاتي الشخصية لأتمكن بعض الشيء من تجريد نفسي عن المنافع الذاتية في اشتغالاتي السياسية ولكن الذي كنت أرمي إليه بصفتي رئيساً للحزب أن يكون الحزب بعيداً عن السلبية مع المحافظة على مبادئه وكرامته فكنت أحبذ الاشتراك في الحكم عندما يكون في ذلك الاشتراك نفع للحزب والمصلحة العامة لذلك كنت من أكبر المحبذين لاشتراك الحزب في الوزارة عندما طلب إلينا نوري السعيد ذلك وكنت من أول المحبذين للاشتراك في الانتخابات ولم يخطر ببالي مقاطعتها إلاّ عندما أصبحت الانتخابات مهزلة كبيرة لا يمكن لحزب سياسي له سمعته الاشتراك فيها أما انسحاب محمد حديد من وزارة نوري السعيد فلم يكن بتأثير التحرريين قط وإنما لمخالفة نوري السعيد لشروطنا التي اتفقنا وإياه عليها ولم نخرج وحدنا من الوزارة بل إن حزب الأحرار أيضاً سحب ممثله من الوزارة ولم أسمع قط لا في حينه ولا بعد ذلك أن قد وُجهت إلينا تهمة من هذا القبيل لا من قبل أعضاء الحزب ولا من الخارج كما أنك (حسين جميل) كنت موافقاً على جميع تلك التصرفات في حينه على ما أذكر جيداً.

أما بشأن خصومتنا مع أرشد العمري فقد كان منشؤها كما هو معلوم البيان الذي أصدره الحزب عقيب إطلاق النار على المتظاهرين في جانب الكرخ وقد صد البيان المذكور بموافقة جميع أعضاء اللجنة الإدارية المركزية باستثناء السيد عبد الكريم الأزري وكل واحد يعلم أن أرشد العمري رجل شاذ فلا يقف في خصومة عند حد فالحزب كان مضطراً إلى خصومته ثم إنه لم يخاصم حزبنا بالذات بل خاصم جميع الأحزاب الأخرى وخاصموه وبصفة خاصة الحركة التقدمية وبالنظر لظروف مجيئه بعد وزارة توفيق السويدي التي كانت تعتبر من قبل بعض الجهات المسؤولة بأنها ارتكبت خطأً فاحشاً بإفساحها المجال إلى الحياة الحزبية على نطاق واسع. والذي أعتقده لم يصب الحزب أي ضرر (ما عدا الضرر الشخصي الذي لحقني) من جراء خصومته مع أرشد وإن كان ذلك سبباً لتقويته على ما أعتقد. ومع كل ذلك كنت (حسين جميل) من أشد المتحمسين في خصومة أرشد في حينه وقد ارتفع شأنك في الحزب ارتفاعاً كبيراً لهذا السبب ولم أسمع منك أي اعتراض وقتئذ حول تصرفاتي التي لم أكن مسؤولاً عنها بالذات. فالحزب كله كان يؤيدني في ذلك من دون استثناء. ولو كنت من الذين أمزج شخصي الخاص بشخصي السياسي ما كنت لأرضى أن أصافح أرشد العمري يوماً من الأيام بالنظر لما لقيته منه من إهانات ولكن نسيت كل ما فعل بي (أرشد) عندما اقتضت المصلحة السياسية أو الحزبية تناسي ما فعل بعد مدة قليلة بل فعلت أكثر من ذلك فقد تعاونت معه في الاجتماع الذي عقد في البلاط الملكي أثناء الوثبة عندما اقتضت المصلحة السياسية أن أعمل ذلك ثم اشتغلت ضده عندما رشح إلى رئاسة الوزارة عقيب استقالة صالح جبر واشتغلت بحماس لترشيح شخص إلى رئاسة الوزارة لم يكن بيني وبينه أية صلة سياسية كانت

أو شخصية ذلك هو السيد محمد الصدر ثم رجعت فحسنت علاقتي بأرشد ولا تزال حسنة حتى الآن.

أما بشأن ما كتبته عن الشيخ رضا الشبيبي فقد فعلت ذلك لأنه قد اتجه في كتاباته ضد الحركة الحزبية ـ وهي في بدايتها ـ واعتقدت أن كتاباته تلك مما يؤثر في تلك الظروف تأثيراً كبيراً على كثير من الناس فأردت أن أجادله جدالاً قوياً بالرغم مما بيني وبينه من صلات حسنة قديمة ترجع إلى أيام كنا نعمل سوية في حزب الآخاء الوطني والذي أعتقده أن ما فعلته يومئذ قد أثر فيه تأثيراً بالغاً مما كان من الأسباب التي غيّرت اتجاهه ومع ذلك لم أعتبر ما عملته بل ما تلقيته من ردود عنيفة من إخوته وأصحابه مما يؤدي إلى قطع كل صلة سياسية فعندما اقتضى الأمر تأليف جبهة موحدة من الأحزاب والهيئات السياسية والجمعيات والمستقلين في قضية فلسطين أول ما راجعته بهذا الشأن كأن لم يكن بيني وبينه شيء والحق قد تقبل ذلك بكل ترحاب وعاضد الفكرة وكان من العاملين في هذا السبيل ورجعت علاقتي الودية به كالسابق بل أكثر من السابق والآن لو سألت رأيه عني لا أشك في أنه يعتبرني من الأشخاص القلائل الذين يرغب في العمل معهم في الحقل السياسي.

أما بشأن الكرّاس الذي استصدرته بمناسبة استقالة السيد صادق كمونه من الحزب فأنا أعترف بأنك أنت ومحمد حديد لم تحبذا في حينه الرد عليه ولكني كما قلت لكم سابقاً بأني كنت قد رأيت القيام بذلك العمل من مصلحة الحزب لأني كنت أعتقد بأن الأسباب التي أوردها لاستقالته من الحزب لم تكن الأسباب الحقيقية وإنما تحجج بأسباب باطلة كان هو وجميع أعضاء الحزب يعلمون ببطلانها ولأجل تغطية الأسباب الحقيقية وجّه إليّ من التهم ما لم يكن بإمكاني السكوت عنها وقد أردت بعملي ذلك أن أعطي درساً بليغاً لسائر أعضاء الحزب كي لا يتجرأوا بالباطل على رئيس الحزب ولكي أدفع عني (بصفتي زعيماً للحزب) التهم الباطلة التي وجّهها صادق إليّ بدون سبب مبرر ومع ذلك كان الكتاب الذي وجهته إليه موضع إعجاب أعضاء الحزب جميعاً لرقته والتأدب الظاهر فيه. وبما أنكما (أنت ومحمد) لم تحبذا ذلك العمل أصدرته على مسؤوليتي الخاصة ولم أوقعه بصفة كوني رئيساً للحزب.

وبهذه المناسبة اني أود أن أذكر ما قلت لي يوماً من الأيام كمثال بارز في سبيل انتقاد الأشخاص الذين خرجوا من الحزب من أن صادق كان قد أخبرك في مناسبة ما أن الأسباب الحقيقية التي دعته إلى الاستقالة من الحزب لم تكن كما جاءت في كتاب الاستقالة وإنما السبب الحقيقي أنه لما كان يعتقد بأن كان لا بدّ من أن يتعرض لموجة قوية من الاضطهاد في المستقبل القريب وبما أنه لا يريد أن يترك الحزب أثناء تعرضه للاضطهاد فإنه رجّح الانسحاب منه قبل ذلك. وقد تصرف كل منا أنا وهو تصرفاً حسناً بعد خروجه فلم أذكره قط بسوء أمام أي شخص كما أني لم أسمع بأنه ذكر الحزب أو ذكر شخصي بسوء طوال تلك المدة وقد زارني في الحزب مراراً كما أني حللت في داره في النجف عندما ذهبت إلى النجف في تشييع جثمان المرحوم سعد صالح. فصادق كمونه بالرغم من كونه من الأخيار الذين يعتز بصداقتهم إلا أنه

لم يخلق للجدال الحزبي العنيف كما أنه لا يتحمل الاضطهاد ولكن بما أنه يعتز بكرامته كل الاعتزاز لم يرَ مع الأسف مانعاً في سبيل تغطية الأسباب الحقيقية التي دعته إلى الخروج من المجال السياسي أن يوجه تهماً باطلة إلى شخص يحترمه كل الاحترام. والسبب الحقيقي الذي دعاني إلى استصدار ذلك الكراس هو أنه لما كان صادق من الأشخاص المحترمين بين أعضاء الحزب فإن كل ما يقوله يعتبر صادقاً ما لم يثبت عكسه فكتاب استقالته كان يمكن أن يكون سبباً في المس بكرامة رئيس الحزب لو بقي بدون جواب وبدون تفنيد ويشهد اللّٰه أني لم أفعل ذلك إلاّ في سبيل (التاكتيك) الحزبي الذي اعتبرته صحيحاً في حينه ولم يكن ما فعلته في سبيل الانتقام قط. والذي أعتقده أن استصدار ذلك الكراس لم يسبب أي ردّ فعل بين سائر الأعضاء ولم يسبب أية مشكلة وإنما كان تدبيراً انضباطياً كأحسن ما يمكن أن يكون للمحافظة على هيبة الحزب وهيبة رئيسه.

أما ما يدعى بالتساهل مع الشيوعيين، أظن أن المقصود منه التساهل الذي جرى في قبول الأعضاء في بداية تأليف الحزب والذي كان سبباً لتسرب عدد غير قليل من الشيوعيين إليه. أعتقد أني كنت قد تطرقت إلى هذا الموضوع بصورة مسهبة في المذاكرات التي جرت في جلسات اللجنة المركزية للحزب في أواخر صيف سنة ١٩٤٧ وقد أشرت في تلك المذاكرات إلى أننا جميعاً كنا قد أخذنا بتيار عام لم يكن من السهل مقاومته آنذاك بالنظر إلى التسابق الذي جرى بين جميع الأحزاب التي كانت قائمة آنذاك في قبول الأعضاء بمجرد طلبهم الانتساب فكما كان قد دخل عدد غير قليل من الشيوعيين كان قد أدخل أيضاً عدد كبير من أفراد العشائر الذين لا يمكن أن يفقهوا معنى للحزبية الأمر الذي دعاني في حينه (في بداية تأليف الحزب) إلى أن أقدم تقريراً مفصلاً إلى اللجنة الإدارية المركزية ألفت نظرها فيه إلى ذلك الأمر الذي لم يرتح إليه السيد عبود الشالجي فقدم تقريراً مفصلاً بهذا الشأن وعلى ما أذكر أن السيد عبد الكريم الأزري أيضاً اهتم بهذا الموضوع وقدّم بدوره تقريراً بهذا الشأن وجرت مذاكرة طويلة في اللجنة حول هذا الموضوع وقد كنت أود أن نقرر قراراً حاسماً لا يقبل التأويل ولكن الذي أذكره أن قرارنا في هذا الشأن لم يكن قاطعاً بالدرجة التي كنت أود أن يكون عليها.

(ملاحظة خاصة ـ سأرجع إلى القرار المذكور إذا وجدته وأثبته في نهاية هذه الأحاديث) وقد أشرت إلى الطريقة الشاذة التي اتخذت من قبل بعض الأعضاء وهي غمر الحزب بأفراد العشائر والسراكيل الذين بالرغم من كثرة عددهم لا يعتبرون غير شخص واحد ـ كما وصفتهم في حينه في تقريري ـ من حيث تمثيل الحزب في المؤتمر ومن حيث يمكن اعتبارهم بالجملة واسطة لكسب الأصوات في انتخابات المؤتمر أو واسطة للتهديد بخروجهم من الحزب إذا أراد الشخص الذي أتى بهم مطلباً معيناً من الحزب. أما الشيوعيون الذين دخلوا الحزب خلسة والذين كانوا ينتمون إلى منظمات شيوعية سرية فكان من الصعب معرفتهم في البداية كي يمكن مكافحتهم ولذلك لم يكن من المتيسر مكافحتهم إلاّ بعد أن تظهر نواياهم وتكتلاتهم

داخل الحزب وعندما ظهرت نواياهم تلك كانت مكافحتنا لهم طبيعية. ولكن القضية المهمة كانت في نظري هي شعوري بأن تلك المكافحة لم تكن مجدية عملياً ما لم يتخذ الحزب فلسفة يعتنقها ليحدد الشيوعيون المندسون في الحزب موقفهم منه ولكي لا تطمع فيه المنظمات السرية وتستمر في تأثيراتها على قواعد الحزب لأني شعرت بأن هنالك تيارات خفية أخذت تدب في الحزب في غاية التعقل فالعضوان في اللجنة المركزية زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني وإن كانا يوافقانا على مطاردة الشيوعيين عقب كل حركة تخريبية أو استفزازية كانا في الوقت نفسه يكتلان حولهما الكثير من الأعضاء ذوي الميول الشيوعية الذين لا يقومون بحركات استفزازية أو تخريبية والذي أعتقده أنهما كانا قد وضعا خطة مدبرة للحصول على أكثرية في اللجنة المركزية ولو أتيح لهم تنفيذ خطتهم لكان الحزب قد أصبح بعد سنتين أو أكثر تحت تأثير إحدى المنظمات السرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة وهذا ما دعاني ضمن ما دعاني من الأسباب لأن ألحّ في ضرورة إيجاد مبدأ معينّ للحزب كي تقف تلك التيارات الخفية عند حدها وكي يعينّ كل منا موقفه من الآخر فمن يميل عن قواعد الحزب إلى الشيوعية يعينّ موقفه حينئذ من الحزب الذي هو غير شرعي في منهاجه وسياسته وقيادته وعلى قادة الحزب (ومنهم أنا) انتهاج خطة مستقلة عن الشيوعيين، وعن أية منظمة أخرى وما دعاني لأن أقدّم تقريري المعروف في ضرورة اعتناق الحزب المذهب الاشتراكي الديموقراطي. ولكن اللجنة الإدارية المركزية التي كانت قائمة آنذاك والتي كانت مؤلفة مني ومن محمد حديد وحسين جميل وزكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني ورجب علي الصفار وناظم حميد خالفتني في الرأي الأمر الذي أدى إلى استقالتي من الرئاسة في أول الأمر ومن ثم إلى استقالة زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني واستقالة من كان يناصرهم من أعضاء الحزب. فإذن كانت خطتي صحيحة ـ على ما أعتقد ـ من حيث المبدأ ولا زلت أعتقد بأنها كانت صحيحة من حيث النتائج العملية إذ بقي الحزب مذبذباً من حيث المبدأ حتى الآن.

ثم قلت: أما بشأن المثل الذي ضربته عن اشتراك الوفد المصري في الوزارة الائتلافية التي تألفت مؤخراً في مصر وعن موقف رئيس الوفد منها إنه استنتاج غريب في بابه لأن الموضوع الذي عرضته عليكم هو اتخاذ قرار من قبل اللجنة الإدارية المركزية لحزبنا لتعيين موقفها فيما إذا دعينا إلى الاشتراك في الوزارة المقبلة وقلت له إنك تعلم أن من رأيي أن نتخذ قراراً إيجابياً فنوافق مبدئياً على الاشتراك في الوزارة الائتلافية بشروط معيّنة. فأين هذه السلبية التي تلصقها بي والقضية موضوعة البحث التي أدافع عنها هي غاية في الإيجابية فبينما أنا راض باشتراك واحد منا فقط إذا لم يكن بالإمكان الاشتراك بأكثر من واحد. وأي دليل أقوى على مرونتي وإيجابيتي هو أني لا أزال أعتبرك المرشح الأول للحزب في قضية الاشتراك في الوزارة بالرغم مما قلت عني بأنك لا تريد أن تشتغل في حزب أنا أترأسه وبالرغم من موقفك في اللجنة وماذا تريد مني أكثر من أن أقول لك بعد كل ذلك ـ وأظنك تثق كل الثقة بصدق أقوالي ـ بأني مستعد للتخلي عن الرئاسة وحتى عن العضوية في الحزب إذا وافقتم على ذلك

وحتى إذا تعذر ذلك وبقيت رئيساً للحزب فأنا لا أتمكن من الاستغناء عنك وأنا راضٍ بالاستغال معك بالرغم مما فيك من نواقص.

وبعد أن سمع مني حسين جميل كل هذه الإيضاحات تراجع قليلاً فقال: إن من الخطأ في الحقيقة أن يعتبر بعض تصرفات وقعت في الماضي كان الجميع بحكم المقرين لها أن يعتبرني المسؤول المباشر عنها، فكلنا أخطأنا ولكن يريد أن تكون اشتغالاته السياسية في المستقبل على أساس جديد غير أني لم أعتبر هذا القول منه إلاّ في سبيل المجاملة ورجوته أن يجيبني عن بعض أسئلة أريد أن أوجهها إليه وقلت: هل يعتبر أن الثقة التي حصلت عليها في الحزب كانت نتيجة تأثيرات من قبلي أو من قِبل غير أم كانت قد جرت بطبيعتها؟ قال إن الذي يعتقده أن الثقة الاجتماعية التي حصلت عليها كانت طبيعية وأنها كانت نتيجة لاعتقاد أعضاء الحزب بإخلاصي بل نتيجة اعتقاد الرأي العام بتضحياتي وصدقي وإخلاصي في العمل. قلت: لو جمعنا الآن مؤتمراً للحزب نتيجة انتخابات حرة وكانت موضع بحث جميع تصرفاتي السابقة وجميع (أخطائي) وطلب إلى المؤتمر أن ينتخب بطريقة مباشرة رئيساً للحزب فمن الذي ينتخبونه يا ترى؟ قال من دون تردد ينتخبونك بلا منازع ثم أضاف أنه هو نفسه (حسين جميل) لا ينتخب غيري. قلت: أتظن أن الإجماع الذي حصل في الماضي والذي سوف يحصل على رئاستي هو نتيجة اعتقاد الأعضاء بأني أثقف أو أعلم أو أذكى أو أعقل من الجميع؟ ولما سكت حسين ولم يجب قلت أنا أجيب عن ذلك فأقول لا وان هذه الثقة لها علاقة أكثر ما تكون بشخصيتي التي تكوّنت بطبيعة الحال من جميع تصرفاتي ومن جملتها (الأخطاء التي ارتكبتها) وإلا لو كنت أحاول أن أكون نسخة طبق الأصل منك أو من محمد حديد أو من غيركما أو لو أني حاولت أن أرضي جميعكم في جميع تصرفاتي صغيرها وكبيرها لفقدت شخصيتي ولما كان هذا الإجماع على رئاستي وزعامتي في الحزب فكلكم تعترفون بذلك حتى بعضكم غالى في ذلك ـ وأنت أحدهم ـ فأعتقد بأن مجرد خروجي من الحزب يقوض وينهي حياته ولكن في الوقت نفسه تريدون مني ألاّ أخرج قيد شعرة عن المألوف حسب مقاييسكم وبذلك تناقضون أنفسكم بأنفسكم. وقد اعترف حسين بخطأ الطريقة التي اتبعها بعض الأعضاء في غمر الحزب بأعضاء لم يفقهوا معنى للحزبية لا لغاية خدمة الحزب وإنما لغاية منفعتهم الشخصية كما فعل عبود الشالجي وعبد الوهاب مرجان وأخوه طالب جميل. لقد جرت هذه المحادثات كلها في جو ودي للغاية وبهدوء تام. واتفقنا على أن نجتمع في داري لاتخاذ قرار حول موقف الحزب من الأحداث السياسية القائمة وبما أني كنت قد علمت من السيد قاسم حسن الذي كان قد توسط لدى حسين جميل وأخبرني بالنتيجة أن حسين وإن كان قد بيّن له أنه سيبقى مصراً على رأيه الذي أبداه في اجتماعنا السابق (أنا ومحمد حديد وحسين وقاسم) غير أنه سوف يتبع مقررات الأكثرية فلم أرَ حاجة السؤال منه (حسين جميل) حول هذه النقطة وفي الواقع غاب عن ذهني التطرق إلى هذه الناحية التي اعتبرتها منتهية. وعندما اجتمعنا ليلاً يوم الأحد قبل عيد الأضحى بيوم قلت في الاجتماع المذكور الذي حضره السادة

محمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن وحسين فوزي باشا ورجب علي الصفار قلت إلى الإخوان جميعاً مطلعين على جميع المحادثات التمهيدية التي دارت حول الموضوع وكنت أقصد بذلك أن حسين فوزي باشا ورجب علي الصفار أيضاً على علم بتفاصيل تلك المحادثات لذلك دخلنا في الموضوع رأساً وبدون مقدمات تفصيلية واتخذت الأكثرية القرار الذي درجت نصه في الصفحة الأولى. غير أني لأجل التأكد عما أخبرني قاسم حسن من أن حسين جميل سوف يلتزم بقرار الأكثرية طرحت السؤال التالي ليجيب عنه حسين جميل بصراحة وهو ماذا سيكون موقفه من قرار الأكثرية. قال حسين إن التزام قرار الأكثرية معناه أن من كان في الأقلية أي من كان مخالفاً له يجب عليه أن ينفذه والتنفيذ يحتاج إلى حماس يدفعه إلى ذلك غير أنه لا يرى في نفسه الحماس المطلوب لذلك وكان مفهوماً من كلامه هذا أنه سوف لا يكون متحمساً لتنفيذ القرار أي سوف لا يلتزم به فكانت إفادة حسين تلك مفاجأة لجميع الأعضاء الآخرين الذين سبق لي أن أخبرتهم بوساطة قاسم حسن واتفاقه مع حسين على تعهده (حسين) بالالتزام بقرار الأكثرية وكنتِ انتظر من قاسم حسن كما كان ينتظر غيري على ما أحسست أن يتكلم على اثر تلك المفاجأة ولكن قاسم التزم الصمت فأصاب الجميع الوجوم برهة من الزمن ثم تجاهلنا اثر هذه المفاجأة لأني شعرت لو أني كنت قد أثرت الموضوع لخرجت مباحثات الجلسة عن حالها الاعتيادية فاتخذ القرار المذكور بالرغم من تلك المفاجأة. وبعد انفضاض الجلسة انفردت بمحمد حديد وسألته عن رأيه في موقف حسين الآخير بعد أن كان قد أخبرنا قاسم بعكسه؟ قال قضية تحتاج إلى التفكير من جديد قلت إن الأمانة تقضي علينا بإعادة النظر في الأمر لأن القرار كان قد اتخذ بنتيجة تهيئة لأذهان الأعضاء من أن حسين جميل سوف يلتزم بقرار الأكثرية والآن وقد تغيّر موقف حسين فليس من الصحيح ألاَّ يكون ذلك موضع بحث وإن كان القرار الذي اتخذ جاء بعد مفاجأة حسين جميل فأنا لا أريد أن أجعل بقية الأعضاء تحت تأثير الأمر الواقع وإنما القرارات التي تتخذ بهذا الشأن يجب أن تكون خالية من جميع التأثيرات وأنا شخصياً لا أحبذ أن أجعل الأشخاص تحت تأثير الأمر الواقع في أي موضوع كان. قال محمد حديد هذا صحيح ومن رأيه أيضاً إعادة النظر في القرار.

والحقيقة أنه كان بإمكاني تجاهل هذا الموضوع بالمرة لأنه وإن كان قد اتخذ في جو غير منتظر غير أنه لا يخالف العدالة المجردة لأنه باعتقادي أن حسين جميل قد ضرب جميع الاعتبارات الحزبية في موقفه الأخير وليس من شك أنه ينوي التخلص من الحزب بطريقة غير عنيفة مهما كلفه الأمر ومدارته بلغت الحد الذي يضر الحزب ويطوح بسمعته ويخالف مصلحته ويخالف العدالة المجردة أيضاً ولكن عزم محمد حديد كما ظهر لي على مدارة حسين إلى أبعد حد كان من جملة الأسباب التي دعتني إلى مفاتحته بضرورة إعادة النظر في القرار وقد حصل ما توخيت من هذه الناحية لأني رأيت محمد قد ارتاح لهذا الاتجاه. ولم أفاتح بقية الأعضاء باتجاهنا هذا أنا ومحمد حديد إلاَّ أني أشرت إلى ذلك إلى السيد رجب علي الصفار فرأيته ممتعضاً من موقف حسين لا في الجلسة الأخيرة فقط وإنما من جميع تصرفاته في هذه القضية وكان

قبل هذا قد أبدى تشككه في تصرفات حسين جميل حينما فاتحته بالأمر قبل الجلسة العامة وأعطيته الإيضاحات الكافية عن الوضع العام وتشكى من أننا لم نتمكن من اتخاذ مقررات قطعية في أمور كهذه وقد كنت أظنه يميل بصفة عامة إلى آراء محمد حديد وبصفة خاصة في هذه القضية ولكني رأيته أميل إلى رأيي في هذا الموضوع. وما دمت قد بحثت عن رأي رجب في هذه القضية فيكون من المناسب أن أبيّن رأي حسين فوزي باشا في تصرفات حسين جميل في هذه القضية وخاصة رأيه فيه بصفة عامة إذ قد قال لي أثناء محادثاتي معه قبل عقد الجلسة عندما بحثت هذا الموضوع معه وأعطيته إيضاحات كافية عن الوضع السياسي العام إن كل تشبث في مداراة حسين لا تجدي نفعاً لأن نوري السعيد قد تمكّن من أخذه لطرفه واستمر في الحديث متذمراً من عدم مقاومة الشباب للمغريات وقد حاولت أن أخفف من هذه الأحكام القطعية عن حسين جميل. وفي اليوم الثاني أو الثالث من عيد الأضحى زارني السيد قاسم حسن في داري وبيّن لي امتعاضه الشديد من موقف حسين جميل في الجلسة التي عقدتها اللجنة المركزية للحزب إذ قال إنه (حسين) جعله في موقف حرج جداً فكان سكوته غير مناسب كما كان تكذيبه له (لحسين) غير صحيح لأن تذكيره لحسين بوعده بأنه سوف يلتزم قرار الأكثرية ونقضه ذلك التعهد بصورة شبه صريحة كان لا بدّ أن يجر الأمر إلى مهاترات بذيئة. فقلت لقاسم إن سكوته كان غير صحيح من دون شك غير أنه كان بإمكانه تذكير حسين بتعهده بصورة مناسبة وبطريقة مؤدبة من دون أن يسبّب ذلك جعل الجلسة غير اعتيادية لأن حسين جميل مؤدب للغاية فلا يتوقع منه الخروج عن طوره. ثم أخبرني قاسم بهذه المناسبة بأن حسين جميل لم يكتفِ بنواياه في عدم الالتزام بمقررات الحزب وإنما أخذ فعلاً عقيب الجلسة يشتغل مع بعض أعضاء المؤتمر في منطقته الانتخابية وبيّن لهم اتجاهات الحزب ويوجههم إلى أن إبداء أي نشاط سياسي من قبل الحزب في الوقت الحاضر غير صحيح مما اضطره هو نفسه (قاسم حسن) على أن يتصل بجماعات المؤتمر ويقنعهم بأن اتجاهات حسين جميل غير صحيحة. فقلت له أولاً يجب التأكد من عمل حسين في هذا الشأن وثانياً حتى لو تأكد ذلك فليس من الصحيح أن يقوم هو (قاسم حسن) بعمل مضاد له لأن هذه الأعمال تسبب الفوضى والارتباك في أمور الحزب وتفضح قضية نحن حريصون على أن تكون سرية للغاية قبل اتخاذ قرار قطعي بشأنها وأخبرته بهذه المناسبة برأي محمد حديد في ضرورة إعادة النظر في القرار للأسباب التي بيّنتها آنفاً. ومع أنه تظاهر بأنه سوف يعمل برأيي في تجنب الاتصال من قبله بأعضاء المؤتمر في الوقت الحاضر قال إن القضية لم تبقَ مكتومة فقد سمع تفصيلات كثيرة عن موقف حسين جميل من الحزب من متصرف لواء الكوت السيد عباس البلداوي عندما ذهب إلى الكوت قبل بضعة أيام. قلت له بهذه المناسبة إن حسين جميل يتهمك بأنك أنت الذي تذيع هذه الأخبار إذ قال لي متذمراً إن قاسم حسن اتصل بعبد الوهاب الأمين في هذا الشأن وأخبره بالتفصيل بوضع الحزب. قال قاسم حسن نعم إنه اتصل بعبد الوهاب الأمين ولكن لا لغاية إخباره بوضع الحزب وإنما لأن عبد الوهاب من أصدقاء حسين المقربين

وإنه ممن يعلمون بجميع أسراره فاتصل به لغاية تدارك الأمر ليس إلاّ. وقد أخبره عبد الوهاب بأنه تكلم مع حسين طويلاً حول موقفه من الحزب مؤنباً إياه أشد التأنيب قائلاً له إن ما حصل عليه حسين من احترام المجتمع العراقي قد تأتى في الغالب من جراء حزبيته لذلك فإن انشقاقه الآن عن الحزب يحطم كيانه السياسي والاجتماعي معاً. قلت في الحقيقة إن قضايا الحزب السياسية وقضاياكم الشخصية أصبحت معقدة للغاية، فهل تعلم أنك من أحد الأسباب التي جعلت محمد حديد يتردد كثيراً في إمكانية استعادة نشاط الحزب إلى مدة طويلة. قال: كيف؟ قلت إن محمد حديد أخبرني أن حسين جميل أخبره بالمناسبة أن قاسم حسن أبدى له رغبته الأكيدة في الاستقالة من الحزب وكان يقلق محمد أن أكثرية الجماعة غير راغبين في الاستمرار على محافظة كيان الحزب وإن كانوا يتظاهرون عكس ذلك، فإذا فرضنا أننا اتخذنا موقفاً يسهل لحسين جميل الانسحاب من الحزب وبعد ذلك خرج قاسم فمن يحلّ محلهم في اللجنة الإدارية المركزية فهل يمكن إعادة نشاط الحزب أو إثارة قضايا خطيرة لا يرتضيها الجميع في الوقت الذي نرى فيه وضع بعض أعضاء اللجنة الإدارية المركزية مقلقلاً سواء كان عدم الاستقرار هذا بنتيجة أمور محقة أو باطلة. ولا سيما إذا كانت النتيجة تؤدي إلى خروج شخص مهم من الحزب كحسين جميل وهو يشغل مركزاً مهماً في الحزب «سكرتاريته» قلت لقاسم فماذا يكون جوابي لمحمد حديد عندما يبدي هذه الملاحظات؟ قال إنه يجيب فقط عن التوجيه المغلوط الذي أبداه حسين جميل حينما نقل قوله بأنه ينوي الاستقالة من الحزب. فقال إن هذا التعبير ورد في سياق الكلام مع حسين عندما أراد إقناعه بضرورة تغيّر موقفه، فعندما رأى حسين مصراً على موقفه قال حينئذ إذا كان المقصود من ذلك تفليش الحزب خبرني بحقيقة الأمر كي أستقيل أنا أيضاً وثم يستقيل غيري وتنتهي القضية. وبعد أن أبدى قاسم هذه الملاحظات أخذ يتذمر من عدم استقرار حسين وعدم ثباته على رأي معيّن. وقد ختمت كلامي بقولي إني بالأصل لم أعر أهمية لإخبار حسين جميل لمحمد حديد بأن قاسم حسن أيضاً ينوي الاستقالة لأني قلت لمحمد إن قاسم حسن عاطفي للغاية ويحتاج دائماً إلى مداراة وقد يكون أنه قال ذلك لحسين جميل عندما طغت عليه العاطفة لاعتقاده بأني أهمله من حيث إعطاء المعلومات السياسية الجارية في البلد وقد قلت لمحمد إني قلت لقاسم ذات مرة (في الأيام الأخيرة) عندما رأيت منه إشارة خفية يستشف منها تذمره، قلت له يا أخي قاسم إنه لمن الظلم أن يعتقد كل منكم بأن من واجبي أن أفتش على كل منكم وأذهب إلى محل اشتغاله أو إلى داره لأخبره بجميع ما عندي من معلومات فأنا أداوم في الحزب من الصبح الباكر حتى الظهر ثم من بعد الظهر إلى الليل فلماذا لا تتصلون بي أنتم وتطلبوا مني أن أخبركم بكل ما أعلم؟ ولماذا تتذمرون حينما لا تفعلون ذلك؟ ثم أخبرته بالتفصيل عن الوضع السياسي الراهن وحينئذ اطمأن قاسم وبدا عليه الرضا التام وانتهت المشكلة. لذلك اني لم أعر الخبر المذكور (خبر استقالته) أهمية خاصة فعزوته إلى عاطفة وقتية. وقلت لقاسم هذا هو تصرفي فيما يخص الخبر المذكور بصفة كونه خبراً مجرداً أما إذا كان لديك شيء في هذا الشأن يستحق البحث فهات ما

عندك. قال إنه يؤكد بأن حسين جميل تصرف في هذا الموضوع تصرفاً سيئاً.

وفي فترة عيد الأضحى التي استغرقت خمسة أيام بضمنها الجمعة من ١٩٤٩/١٠/٣ إلى ٧ منه لم أحادث أحداً من أعضاء اللجنة بشأن رأيي ورأي محمد بشأن إعادة النظر في القرار الذي اتخذناه يوم ٢ من الشهر الحالي وكان في نيتي أن أحادثهم في الأمر بعد عطلة العيد ولكن ركود الحالة السياسية فيما يخص تغيير الوزارة بعد عطلة العيد لم يجعلني أرى حاجة إلى استئناف المحادثات مع الأعضاء وأن أتيح لحسين جميل ولسائر الأعضاء التفكير ملياً في الأمر ولا سيما حسين جميل الذي قد يحصل تغير ما على موقفه بالنظر لتطور الأحداث.

١٩٤٩/١٠/١١

* * *

إن هذه المحادثات التي حاولت تدوين القسم الأعظم منها بكل أمانة جعلتني في قناعة بأن حسين جميل غير متهالك على صيرورته وزيراً في القريب العاجل بقدر ما هو راغب في انتهاج خطة مقبلة مستقلة عن الحياة الحزبية المنظمة وبتعبير أوضح أنه لا يريد أن يقطع صلته بالحياة الحزبية أو شبه الحزبية في الوقت الذي يؤيد الرأي العام الحياة الحزبية ولكن في الوقت ذاته لا يريد أن يتقيد بأحزاب تتبع في أعمالها التنظيم الدقيق بحيث تعيّن الوقت المناسب لاشتراك أعضائها في المسؤولية وتعيّن الشخص المناسب من بين أعضائها للاشتراك في الحكم وتقيده بشروط قد يراها شخص متساهل مثل حسين جميل غير عملية وقد يكون علمه في الوزارة على الطريقة التي تتبعها أمثال هذه الأحزاب مما يسبّب له بالنتيجة بعض الخلافات بينه وبين الحزب. وأظنه يرى من السهل عليه ـ إلى أن يكون للأحزاب السياسية المنظمة شأن كبير في حياة المملكة ـ أن يرتبط بهيئات سياسية لا تعتبر حزباً كالتي تتألف لغاية وطنية مؤقتة ثم تنحل من تلقاء نفسها بعد انتهاء مهمتها ذلك لأن حسين يفضل الانضمام بالنظر إلى طبيعته السمحة إلى مثل هذه الكتل أو الأحزاب التي لا تقيد تصرفات أعضائها كما تقيدها الأحزاب المبدئية الحقيقية ولا سيما إذا كانت تلك الأحزاب كالحزب الوطني الديموقراطي وبصفة خاصة إذا كان حزباً أنا أترأسه.

هذا مع اعتقادي بأن حسين إذا ما اشترك في الحكم سواء كان مرشحاً من قبل حزبه (الوطني الديموقراطي) أو بصفته مستقلاً أي بصفته منتمياً إلى كتلة برلمانية معارضة أم بأية صفة كانت سوف لا ينجو من التيارات العنيفة التي قد تؤثر على الوزارة التي سيكون عضواً فيها ولذلك سوف يقسم ـ على ما أعتقد ـ القضايا السياسية إلى أمور يمكن التساهل فيها وتضييق نطاق الأمور التي لا يجوز التساهل فيها. ومع أنه يعلم حق العلم أن الحزب ليس من سياسته التحرج ولكن في الوقت نفسه يرى أن من المحتمل جداً أنه سوف يحصل بعض الاختلاف بينه وبين حزبه على مبدأ تقسيم الأمور أي على ما يجوز التساهل فيه وما لا يجوز. فهو لهذه الاعتبارات وغيرها لا يريد أن يكون مقيداً إلى النهاية بهذا النوع من الأحزاب في

هذا الظرف الذي تجتازه الأحزاب المبدئية. هذا هو رأيي فيه ورأيي غير سيىء وقد يخالف رأي الأكثرية من أعضاء الحزب فيه الذين أصبحوا ـ مع الأسف ـ يعتبرونه مسايراً بكليته أما أنا فإذا أردت أن أعبّر عن رأيي في حسين جميل بكلمة واحدة أقول إنه إنسان (مشيق) يقابل ترجمة اصطلاح (Streamlined) بالإنكليزية على رأي بعض الكُتّاب المصريين أو إنسان (متاير) على رأي الأستاذ مصطفى جواد والبت في انطباق تعبير (مشيق) أو (متاير) على حسين جميل يحتاج إلى دقة في معرفة التأثير الذي تتركانه على الشخص عندما يكون سلوك شخص موضع بحث. وهذا يذكرني بالمحاورة التي جرت قبل سنين بين الأستاذ مصطفى جواد وشخص آخر عما إذا كان تعبير (مشيق) ينطبق كل الانطباق على اصطلاح (Streamlined) وعلى ما أذكر أن الأستاذ مصطفى جواد أوجد كلمة (متاير) بدل (المشيق) ولكن الذي أذكره أن المحاورة كانت تدور حول إيجاد كلمة مناسبة باللغة العربية للأشياء الجامدة كالباخرة والسيارة وغير ذلك من الأشياء ولم يخطر على بال المتحاورين أن هذا الاصطلاح من الممكن إطلاقه على ذوي العقول فيقال إن هذا الإنسان (مشيق) أو (متاير) عندما نعتبر الكلمتين مترادفتين من دون أن نفرّق بين المعنين أما الآن وقد وددت أن استعمله على الأشياء الحية الناطقة فإني أشعر والحالة هذه أن هنالك فرقاً دقيقاً بين المعنيين وإن لم أكن من المتعمقين في مصطلحات اللغة العربية ولكني أشعر شعوراً شخصياً بأن هناك بعض الفرق بين الاصطلاحين فعندما أسمع كلمة (مشيق) أشعر بأن هذا الاصطلاح يعبّر عن شيء وضع أو أعد ليشق طريقه في تيار قوي من دون حاجة إلى الاصطدام به اصطداماً عنيفاً وبتعبير آخر أن التيارات العنيفة لا ترى مجالاً للاصطدام به بالنظر إلى أن كل نقطة من هيكله تؤلف زاوية حادة يسهل بواسطتها ضد التيار أو تحويله عنه. أما في (متاير) فأشعر أن هذا الاصطلاح كأنه صيغ ليعبر عن شيء أعد هو نفسه ليكون في كل لحظة مسايراً للتيار مماشياً له فيتكيف حسب ظروف التيار وشدته لهذا السبب اني أرجح أن أعبر عن حسين جميل إنسان (مشيق) بدلاً من إنسان (متاير) وإن كنت فيما مضى قد استحسنت كلمة (متاير) عندما أوجدها الأستاذ مصطفى جواد ورجحها على كلمة (مشيق) وقد يشاركني في رأيي هذا بعض المشاركة من بين الأقلية في الحزب السيد محمد حديد أما الأكثرية فقد أصبحت تعتبره ـ مع الأسف ـ أنه أصبح إنساناً مسايراً للظروف وأنه سوف ينحرف ـ إذا لم يكن قد انحرف حتى الآن ـ مع الفئة الحاكمة إذا ما مهدت له الطرق.

إن هذا الرأي الخاص الذي كوّنته في حسين جميل يستند إلى دراسة عفوية له منذ معرفتي الطويلة له. أما إذا أراد الإنسان أن يكوّن رأياً عاماً فيه ويستند في ذلك إلى الظروف الآنية المحيطة به وبالحزب وبالوضع السياسي فيكون مخطئ جداً لأنه يجب أن يتغيّر رأي الإنسان فيه حسب ظروفه الخاصة وحسب ظروف الحزب وهذا غير صحيح بالمرة. فهو لا يمكن أن يعتبر انتهازياً كما أنه لا يمكن أن يعتبر انموذجاً سياسياً من الطراز الأول الذي يجب أن يكون لهم رأي ثابت في إصلاح هذه الأوضاع الفاسدة فعيب حسين الكبير عدم استقراره لا انتهازيته والحقيقة أن الحزب كان قد عانى الشيء الكثير من عدم ثبات حسين على رأي معيّن لمدة طويلة

بالرغم من نشاطه وإخلاصه في العمل وقدرته على المثابرة وقابليته على الاختلاط بقواعد الحزب وبمختلف طبقات الناس فله من المزايا الكثيرة التي تجعل الجميع يعتقدون بأن سكرتارية الحزب لا يمكن أن تسند إلاً إليه ولكن في الوقت نفسه ان عدم ثباته على رأي معينّ لمدة ما كانت من الأسباب التي لم تجعل له الهيمنة الكافية كسكرتير للحزب.

فمن هذه الناحية كنت أشعر دائماً بأني في موقف حرج فأمور الحزب الداخلية كانت بحاجة ماسة إلى ضبط محكم لأسباب كثيرة من أهمها إبعاد الحزب عن مؤثرات المنظمات السرية التي كانت تبغي التأثير على قواعد الحزب فكانت لجان الحزب في حاجة إلى مراقبة دقيقة من هذه الناحية وكانت لجان التنظيم في خارج العاصمة وبعد ذلك الفروع في حاجة أيضاً إلى إرشاد مستمر وتفتيش وكانت لجنة الانضباط بحاجة إلى أن تكون حازمة كل الحزم في تطهير الحزب من العناصر المخربة والمتصلة بأحزاب أخرى أو منظمات سرية وبطبيعة الحال كانت هذه الأعمال من وظائف السكرتارية وكان في نيتي في بداية الأمر عدم التدخل في صلاحيات السكرتارية وإعطاء المجال إلى حسين جميل ليمارس صلاحياته بكل حرية والحقيقة ليس بإمكان السكرتير ممارسة هذه الأعمال بدقة وحزم إذا لم يكن ذا شخصية قوية وبعيداً عن التحزبات والالتزام لأشخاص ولكن مع الأسف كان ضعف شخصية حسين جميل من جهة وعدم استطاعته الاستقرار على رأي وتحيزه إلى بعض الأشخاص تحيزاً ظاهراً من جهة أخرى سبباً لعدم هيمنته على اللجان وبعض التنافر والتحاسد بين الأعضاء. وكان حسين يعلق آمالاً كبيرة على انتماء شخص للحزب هو طلعت علي الشيباني ولما انتمى هذا الشخص إلى الحزب أراد حسين أن يرفعه حالاً إلى عضوية اللجنة الإدارية ولما كنت أرغب أن تعطى أهمية خاصة إلى الشباب رحبت بالفكرة فرشحناه هو وزكي عبد الوهاب في مؤتمر الحزب الأول ولما كان غير هذين العضوين ممن يطمح إلى عضوية اللجنة كان من رأيي ألا ننحاز إلى جبهة ما ولكن حسين انحاز بكليته إلى طلعت بالدرجة الأولى واستعمل كل نفوذه لإنجاحه وقد سبب ذلك امتعاضات شديدة لدى الغير كزكي عبد الكريم وأمثاله الذين أخذوا يناصبونه العداء وقد بذلت جهداً كبيراً لإقناعهم بأن حسين جميل ليس ضدهم ولكن استمرار حسين على التحيز لم يساعدني على ذلك مما أدى بالأخير إلى استقالة زكي عبد الكريم من الحزب. وقد حضرت اجتماعات بعض لجان الحزب المهمة فوجدت حالات غريبة في تلك الاجتماعات إذ إن حسين وإن كان يبدي نشاطاً في تنظيم هذه اللجان ولكن عدم استقراره على رأي ثابت كان يضعف شخصيته بصورة مستمرة فمثلاً عندما كان يبدي رأياً معقولاً في التنظيم وغيره كانت الأكثرية معه ولكن لمجرد اعتراض شخص ما يعتقد حسين بأن له تأثيراً على بعض الجهات يغير رأيه وعندما كان يسمع اعتراضاً من شخص آخر يغير رأيه مرة ثانية فثالثة وهكذا في جلسة واحدة يغير رأيه باستمرار كلما رأى مقاومة. هذا بالإضافة إلى أنه قد سلم زمام السكرتارية إلى زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني وفي الحقيقة وإن كان هذان الشابان نشيطين ولهما قابليات لا بأس بها ولكن ذلك سبب امتعاض الأعضاء الآخرين من جهة وأعطى مجالاً إلى زكي عبد

الوهاب وطلعت الشيباني لتكتيل جماعة من شباب الحزب حولهما من جهة أخرى وتدبير الخطط المحكمة للاستيلاء على أكثرية أعضاء اللجنة الإدارية المركزية وقد نبهت حسين إلى ذلك مراراً ولكنه كان يقول إنه لا يلتزم أحداً ولكن يريد أن يعطي مجالاً للعمل لكل شاب نشيط فلم يجد بين أعضاء الحزب أكثر نشاطاً من هذين الشابين وفي الحقيقة كانت في مطالعات حسين تلك الكثير من الوجاهة. ولما فقد حسين جميل بتصرفاته شيئاً من احترامه لدى الكثير من أعضاء الحزب ـ والسبب المهم كان ضعف شخصيته ـ سرى ذلك حتى على أقرب الأعضاء إليه وهما طلعت وزكي عبد الوهاب فصارا على ما كنت أسمع لا يترددون في أن يجعلوا من حسين موضع سخرية في مجالسهم الخاصة ومما سمعته بهذا الشأن أن طلعت قال ذات يوم متهكماً بحسين على سبيل النكتة إنك إذا كتبت موضوعاً في الحريات الدستورية مثلاً لينشر في جريدة الحزب وأعطيته إلى حسين لينظر فيه وليقرر ما إذا كان صالحاً للنشر يمسخه بدرجة يصبح موضوعاً في السكاير لا في الحريات الدستورية. وفي الحقيقة أن حسين كان مغرماً بتغيير ما يكتبه الغير حتى ضج منه كل من كان يساهم في تحرير الجريدة وادعى الكثير منهم أنه يمتنع عن الكتابة بسبب تدخلات حسين في تحرير الجريدة ومرد ذلك كله يرجع إلى أن حسين جميل أخذ على عاتقه الحد من كل تصرفات مفرطة سواء في الكتابة أو القول أو غير ذلك من الأعمال حتى أفرط هو نفسه في هذا الموضوع فصار كل ما تعطى له ورقة مكتوبة للنظر فيها (يمتشق) القلم مقدماً لإحداث تغيير فيما هو مكتوب فيها قبل أن يعلم ما إذا كانت تلك الكتابة بحاجة إلى تغيير ما وقد قيل لي إن عضواً من أعضاء الحزب قال يوماً على سبيل النكتة إنه رأى حسين جميل ذات يوم يصحح في ورقة تبليغ سلمه إياها مباشر المحكمة.

وقد سردت بعض ما خطر على بالي الآن من معلومات عن تصرفات حسين جميل في الحزب وسقت بعض الأمثلة عما كان يقال فيه لابيّن أن الانتهازية المسندة إلى حسين لم تكن انتهازية بالمعنى الحقيقي وإنما منشأ هذا الإسناد يعود إلى ضعف شخصيته وعدم استقراره على رأي وطبيعته السمحة التي هي أميل إلى التساهل منها إلى التصلب ولكن في جميع هذه التصرفات لم أره يوماً من الأيام انحرف عن تقدميته ـ إذا اعتبرنا التفكير الحر ضرباً من التقدمية ـ والحقيقة أني لم أرَ حسين جميل تغير منذ ما يقارب الـ ١٨ سنة من هذه الناحية، فعندما تعرفت به لأول مرة في أوائل إصدار جريدة الأهالي صرح لي في المباحثة التي جرت بيني وبينه آنذاك أنه حر التفكير بمعناه الشامل الأمر الذي ـ على ما أظن ـ سبب خلافاً شديداً بينه وبين عبد القادر إسماعيل وخرج بعد مدة ليست طويلة من زمرة أصحاب جريدة الأهالي. ومنذ ذلك الحين لم أرَ حسين جميل اعتنق مذهباً معيناً من مذاهب التقدمية وكان في جميع الأوقات ضد الآراء الرجعية لذلك كنت تراه يتجول ضمن منطقة معينة واسعة الحدود من دون أن يتقيد في الوقوف عند حد، فهو تارة يقترب من الرجعيين حتى يصير على حافة حدودهم ولكنه لم يدخل قط في منطقتهم ثم يبتعد حيناً آخر عن هذه المنطقة فيذهب بعيداً حتى يصبح على حافة حدود الشيوعيين ولكنه لم يدخل قط في منطقتهم وهذا هو السبب ـ

على ما أظن ـ الذي تتهمه الفئة الحاكمة بالشيوعية من أجله عندما تراه يبعد عن منطقتها كثيراً وتتهمه العناصر الشيوعية بالانتهازية عندما تراه يبعد عن منطقتها، وهذا الحال أيضاً من جملة الأسباب التي تجعل أصدقاءه ومعارفه ينعتونه بالمتردد وبعديم الشخصية. أمّا أنا الذي أعرفه معرفة جيدة ـ على ما اعتقد ـ فلم أتردد في الاستمرار على تأييد إشغاله لسكرتارية الحزب بالنظر لمزاياه العديدة التي تجعله أهلاً لهذا المنصب بالرغم مما فيه من نقائص ناشئة عن ضعف شخصيته المتسبب في الغالب من التصرفات التي عددت بعضاً منها آنفاً وبالنظر إلى أنه في الحقيقة ليس في الحزب غيره من يتمكن الاضطلاع بهذه المسؤولية اضطلاعاً تاماً.

أمّا الأسباب التي تجعلني لا أغير رأيي في ترشيحه للوزارة بالرغم من موقفه الأخير من الحزب فهي أولاً لاعتقادي بأن حسين جميل مهما كانت العوامل الخارجية والعائلية التي تؤثر عليه فمن الصعب كثيراً أن أتصور أنه سوف يلتجئ إلى منطقة الفئة الحاكمة ويكون آلة صماء بيدها وثانياً لأن ليس في الحزب في الوقت الحاضر من يمكن تقديمه كمرشح عن الحزب للوزارة غير محمد حديد وحسين جميل. ولما كان الحزب سبق له أن رشح محمد حديد للوزارة فمن الأنسب أن يرشح غيره هذه المرة ويجعله المرشح الأول فيما إذا لم يكن بالإمكان غير ترشيح شخص واحد من الأعضاء وهناك سبب ثالث يجعلني استمر على رأيي في ترشيح حسين جميل هو تهيئة كل فرصة مناسبة للشباب للاضطلاع بالمسؤولية وإبعاد الفكرة الشائعة لدى البعض بأن الحزب يحتكر هذه الفرص لأعضاء معينين فيه. ولكن كم كانت هذه الخطة تكون ناجحة وبعيدة عن الغمز واللمز لو أن حسين جميل قلل من اتصالاته ـ التي يصفها الناس بالوثيقة ـ بنوري السعيد وابتعد عن التعاون بأية صفة كانت وهو في صفوف المعارضة في المجلس وهو لا يزال ينتسب إلى حزب معارض لكان لترشيحنا إياه لمنصب الوزارة شأن محترم. أمّا الآن وحسين جميل بهذا الوضع فلن تبقى قيمة كبيرة لهذا الترشيح لأنه سيقال عنه بأنه ترشيح غير حقيقي لأن الحزب مرغم عليه إذ إن حسين جميل مطلوب بالذات سواء رشحه الحزب أو لم يرشحه وهو سيكون وزيراً أراد الحزب ذلك أو امتنع. وأعود إلى نقطة مهمة من البحث ربما أكون قد كررتها كثيراً وهي لماذا يريد حسين أن يكون في غنى عن هذا الترشيح فأقول إن ذلك يرجع إلى طبيعة حسين (الجوالة) ولرغبته في أن يكون حراً في الوقت الذي ليس للأحزاب شأن خطير فيه.

وبالنظر لمعرفتي لحسين لم أندهش من جميع هذه التصرفات وقد تلقيت بهدوء المطالعات التي بيّنها حسين إلى محمد حديد في هذه الفترة بقوله (قول حسين) إلى محمد ما معناه ـ حسب ما أخبرني محمد ـ أن الحزب يجب أن يكون عملياً في شروطه لأن السياسة اللبقة تقضي عليه أن تكون الشروط التي يطالب بها (الحزب) وهو معارض غيرها عندما يريد أن يشترك في الحكم أو عندما يطلب إليه الاشتراك في الحكم. ثم تساءل ـ كما أخبرني محمد ـ في معرض آخر من الكلام بقوله إمّا يكون من المصلحة أو الحكمة أن يتعاون مع من برهن على حسن نيته من رجال الحكم وهو يريد الإصلاح؟ ولما سألت محمد حديد عن قصد حسين من التعاون

كان يقصد التعاون الحزبي أم التعاون الفردي أجابني محمد أن الذي استنتجه من سياق الحديث أن حسين جميل كان يقصد التعاون الفردي. فقلت لمحمد أن التعاون ضروري مع كل شخص يبرهن على حسن نيته وهذا ما أسعى إليه خدمة للمصلحة العامة وتقوية حزبنا الذي هو الآن بحاجة ماسة إلى التقوية ولكن التعاون يجب أن يكون حزبياً لا فردياً ـ ما دام الشخص الذي سوف يشترك في الحكم لا يزال عضواً في الحزب ـ وتحت شروط معقولة وشريفة كما فعلنا سابقاً مع نوري السعيد. وقد قلت بهذه المناسبة لمحمد حديد إني مع كل ذلك لا أتنازل عن رأيي في ترشيحه إلى الوزارة تحت شروط يضعها الحزب أي حسب الشروط التي أقرتها اللجنة الإدارية المركزية بتاريخ ٢/١٠/١٩٤٩ لأني كما بينت في مناسبات عديدة بأن اشتراكنا في الوزارة ـ إذا كانت طريقة تأليفها تدل على حسن نية رئيسها ـ سوف ينشط الحياة الحزبية ويخرجها من هذا الركود وفي تلك الحالة سيكون حسين جميل ممثلاً لا بأس به للحزب. أمّا إذا أراد عضو من حزبنا أن يشترك بصفته الشخصية بدون أن يقطع علاقته بالحزب في الوقت الذي يعتبر فيه الحزب قائماً فهذا لا يجوز في عرف الحياة الحزبية كما أن ذلك سوف يصدم الرأي العام صدمة عنيفة فيما يخص سمعة الأحزاب بصفة عامة وفيما يخص حزبنا بصفة خاصة ولكن محمد بقي متسائلاً ومردداً السؤال الذي طالما طرحه علي وهو ما العمل إذا أراد حسين أن يشترك في الوزارة بدون أن يقطع صلته بالحزب أيفصله الحزب في هذا الظرف الحرج أم يتغاضى عن هذا العمل وإذا فصله الحزب أو استقال هو نفسه فمن الذي سوف يحل محله؟ قلت لمحمد ماذا تظن سيفعله حسين؟ قال لا أدري. قلت أنا أيضاً لا أدري ولعل حسين أيضاً لا يدري بالنظر إلى موقفنا المتردد، ولكن الذي أدريه ـ قلت ذلك مخاطباً محمد حديد ـ هو أن موقفك تجاهه كان سبباً مهماً في تصرفاته الأخيرة إذ بالنظر إلى معرفتي به فليست لديه الجرأة الكافية أن يقف هذا الموقف لو كانت آراء اللجنة الإدارية للحزب غير مبلبلة وبتعبير أوضح ما كان ـ على ما أظن ـ يقف هذا الموقف لو كنا أنا وأنت متفقين في الرأي. وبهذه المناسبة عاتبت محمد حديد على عدم تقديره للنتائج عندما لا يتردد في الظهور بمظهر المخالف لي في مواقف مهمة في الوقت الذي نحن فيه متفقان في الغاية. وذكرته بموقفه من التقرير الذي قدمته إلى اللجنة الإدارية المركزية في نهاية صيف عام ١٩٤٧ عندما طلبت إلى اللجنة وضع حد لسياسة الحزب وإعلان مبدئه أو الإشارة إليه على الأقل ولكن موقفه ذاك هو الذي سبب تبلبلاً في اللجنة أدى إلى استقالتي من رئاسة الحزب ومن عضوية اللجنة الإدارية وذكرته كيف أن موقفه ذاك أدى إلى مخالفتي في الوقت الذي كان متفقاً معي في المبدأ وكيف أدى ذلك الموقف إلى اتفاقه مع جماعة كان يختلف وإياهم في المبدأ. وذكرته كيف كان حسين جميل متردداً في آرائه في المناقشات التي جرت آنذاك وكيف كان يناقض رأيه جلسة بعد أخرى بل في الجلسة الواحدة وقلت لمحمد إنه لو لم يتخذ ذلك الموقف لما تشجع حسين جميل ولكان موقفك وموقف حسين قد غير رأي بقية الأعضاء ما عدا زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني ـ ولكان الحزب قد توصل إلى نتيجة وعين موقفه من الجماعة

المتأثرين بالتحررين. ثم قلت أنا لست في صدد البحث في تلك القضية بالذات ولكن أذكر ذلك على سبيل المثال بأن حسين جميل لو لم يرَ تساهلاً كبيراً من جانبك لما اتخذ هذا الموقف الذي يقفه الآن. ولقد أبدى محمد بعض المطالعات حول عتابي هذا له سأذكرها وأناقشها في مناسبة أخرى.

وفي اليوم السادس من عيد الاضحى أي في اليوم الثامن من تشرين الاول ١٩٤٩، اتصل بي تليفونيا الشيخ رضا الشبيبي وسألني عما تم من امر الميثاق فحرت في بداية الأمر ثم قلت نحن بانتظار مساعيكم فرغب في مقابلتي فاتفقنا على أن اجتمع به في الحزب قبل ظهر ذلك اليوم وفي الوقت نفسه اتصل بي السيد عبد الوهاب محمود تلفونيا ايضا فأخبرته بموعد الشبيبي وقلت له من المناسب ان ياتي هو أيضا لنبحث في الوضع العام معه فاجتمعنا سوية (الشبيبي وعبد الوهاب وأنا) في الحزب فاستعرضنا الوضع وتساءلنا عما تم من قبل نوري في فترة العيد ولا سيما بعد مجيء الوصي الذي وصل العاصمة عائدا من لندن يوم الخامس من الشهر وبنتيجة تبادل المعلومات ظهر ان هناك فتورا في الوضع وأن تغييرا جوهريا في الوضع الوزاري بعيد الاحتمال وأن قضية اتحاد سوريا مع العراق هي الطاغية على كل شيء في الوقت الحاضر ثم انتقلنا إلى موضوع الميثاق وأسفنا للتباطؤ الذي حصل في عملنا وتذمر الشبيبي من وضع نصرة الفارسي الذي كان السبب المهم في هذا التباطؤ فقلت لو ان الوصي عند عودته كان قد وجد نشاطا سياسيا من قبل المعارضة لما كان هذا الوضع الراكد فوافقني الشبيبي وعبد الوهاب محمود فاقترح الشبيبي عقد اجتماع في القريب العاجل لبحث الموقف والبت في مصير الميثاق فنسب أن يعقد الاجتماع في دار السيد عبد الهادي الظاهر (من جماعة الحرار) وقد رأيت ميلا من الشبيبي فيما لو عجزنا عن تشميل الميثاق إلى جماعة كبيرة كما كنا نأمل فلا بأس من اقتصاره على الحزبين والهيئة الدستورية فلم يُبدِ عبد الوهاب محمود معارضة لهذا الرأي ولما سئلت قلت أن الموضوع يحتاج إلى بحث في الاجتماع العام الذي سنعقده. ولما كنت راغبا ان لا نظهر نحن كحزب (أنا ومحمد حديد وحسين جميل) بمظهر المختلفين اتصلت بمحمد حديد واخبرته بميل الجماعة واتفقنا على الا نعارضه كما اتفقنا على نقاط اخرى من الموضوع ثم اتصلت تلفونيا بحسين جميل واخبرته بميل الجماعة إلى هذا الراي كما أخبرته بأني انا ومحمد حديد إتفقنا على ذلك كي لا نظهر بمظهر المختلفين في اجتماع كهذا ثم اخبرنا بان الاجتماع المذكور سيكون في دار عبد الهادي في اليوم الحادي عشر من الشهر وحضرنا الاجتماع المذكور جميعا (صاحب الدار ورضا الشبيبي ونصرة الفارسي وعبد الوهاب محمود ومحمد حديد وحسين جميل وأنا).

وفي هذا الاجتماع انبرى نصرة الفارسي وأخذ يبحث في فائدة هذا العمل وتأثيره على الفئة الحاكمة والعمل الذي يترتب علينا فيما إذا لم نسمع ردا كأن تلك الاجتماعات الطويلة لم تعقد وكأننا لم نعمل شيئا ثم تطرق إلى نقطة جوهرية في الموضوع من حيث النتائج التي تترتب عليها وهي اننا إذا قبلنا اقتصار العمل (اي التوقيع على الميثاق) على الاشخاص المجتمعين فقط

فهل سنوقع عليه بصفتنا الشخصية أم بالصفة السياسية لكل منا فقال ما معناه أنه بصفته فردا لا يرى له القيمة الكافية للقيام بهذا العمل ولم يكن بطبيعة الحال يقصد شخصه فقط وإنما كان يقصد كل فرد منا ولكن أراد ان يجعل نفسه رمزا لهذه الفكرة. اما بشأن صفة كل منا السياسية فقال انه لا يرى إمكانا لذلك في الوقت الذي تكون فيه الاحزاب معطلة ولكن توسع فيما يخص الكتلة الدستورية فقال ان الكتلة الدستورية لم تكن حزبا او هيئة سياسية لا داخل البرلمان ولا خارجه وإنما الكتلة المذكورة كانت قد اقسمت يمينا على تنفيذ أمور معينة واخبرت رئاسة المجلس بذلك فقط ثم قال أن هذه الكتلة لم تحافظ على جميع أعضائها إذ أن الكثير من أعضائها تحلل من هذا القيد وانتسب إلى جهات اخرى بل أن قسما منها أصبح حكوميا لذلك ماذا ستكون النتيجة إذا وقع هو والشبيبي على الميثاق بهذه الصفة وخرج احد الذين تركوا الكتلة وقال ان فلان وفلان لم يعودا يمثلونا. ثم عاد السيد عبد الهادي الظاهر وأيد فكرة كانت قد طرحت على بساط البحث في أوائل اجتماعنا لم تقبل في حينها فقال أن الحل المناسب هو تأليف حزب جديد. ولما رأيت ان الرأي أخذ يتبلبل تكلمت فقلت أنه ليس من الصحيح بحث موضوع كنا قد انتهينا منه سابقاً وكررت ما كنت قد قلته بهذا الشأن وهو ان لتأليف حزب جديد متطلبات كثيرة اهمها الاتفاق على منهج طويل يستند إلى مبادىء والانسجام التام في الاشخاص اما في الاتفاق على ميثاق فليس الامر كذلك وقلت ان الاحزاب الموجودة – وإن كانت معطلة – لا تريد أن تضيع كيانها في سبيل عمل موقت وفي وضع قد يكون من الصعب فيه إيجاد الانسجام ثم تكلم الشبيبي مؤيداً الميثاق. ثم قال حسين أنه وإن كان يؤيد فكرة الحزب إلا أنه لما كان يرى تحقيق ذلك صعبا في الوقت الحاضر وبما أن فكرة الميثاق أيضا اصبحت من الأمور الصعبة بالنظر لما أبداه نصرة الفارسي في ملاحظاته فهو يرى العودة إلى الاقتصار على تقديم احتجاج. وقد لاقت هذه الفكرة قبولا من الجميع باعتبار أن عدم قبولها معناه فقدان الامل في أي عمل من هذا القبيل. ثم أبدى نصرة الفارسي رأيا آخر فقال لا يرى انتهاء عملنا بمجرد تقديم الاحتجاج وإنما من الانسب أن نوجد رابطة معنوية تربطنا نجتمع من حين لآخر ونتذاكر في المواضيع السياسية القائمة وتكون اجتماعاتنا شبه رسمية وإن لم تكن لها صفة رسمية. فحبذ الجميع هذه الفكرة وصار الاتفاق على ان يكتب احتجاج فالفت لجنة من الشيخ رضا الشبيبي ونصرة الفارسي وحسين جميل على أن يكتب من قبل الشيخ رضا وحسين جميل مباشرة ويعرض على نصرة الفارسي وبعد اقراره من قبل اللجنة المشار إليها يعرض على الجميع في إجتماع قادم في اليوم الثالث عشر من الشهر في دار محمد حديد. وفي اليوم المذكور حضرنا الاجتماع وقرئت المسودة التي أعدها كل من رضا الشبيبي وحسين جميل ووزعت على الجميع فبين نصرة الفارسي بعض ملاحظاته عليها فقال أن لائحة كهذه التي لا يعتقد بأن لها قيمة غير قيمة تاريخية يجب أن تكون شاملة ومستعرضة جميع نواحي النقص فوافقناه أن يعد هو نفسه المذكرة المطلوبة فاعتذر لانشغاله الزائد ولبطئه في العمل بينما نحن جميعا نريد الاستعجال وهو لا يرى حاجة إلى الاستعجال لا

في تقديمها ولا في إعدادها فوافقناه على ان تكون متقنة غاية الاتقان وأن لا حاجة إلى الاستعجال فصار القرار على ان تعد من قبل عبد الوهاب محمود باشرافه وتعرض علينا في الوقت المناسب.

١٩٤٩/١٠/١٤

في هذا اليوم اتصلت بشخص معروف وفي أثناء الحديث معه أخبرني بأنه كان قبل أيام قد زار السفير البريطاني الذي عاد إلى بغداد بعد سفرة لبريطانيا استغرقت بضعة أشهر وكان قد حضر مؤتمر السفراء البريطانيين للشرق الأوسط الذي انعقد في لندن، اخبرني الشخص المعروف أنه لم يرتح لحديث السَفير بصفة عامة إذ رآه يدافع من طرف خفي عن نوري السعيد وعن مشروع اتحاد العراق مع سوريا وقال ما يستنتجه منه ان تغيير نوري السعيد في هذه الظروف لا يجدي نفعا، وقال الشخص المعروف ان السفير قد بين بمرارة عن ضرورة الاستقرار في العراق وقال انه لا يود أن يرى حوادث سنة ١٩٤٨ تتكرر وأنه لا ينسى الوضع الذي كان قائما آنذاك بحيث أنه عندما أراد تقديم أوراق اعتماده إلى رئيس الدولة اضطر أن يقدمها في قصر الرحاب (المسكن الخاص للوصي) لا في البلاط وأنه قال (السفير) بهذه المناسبة ان إلغاء الإدارة العرفية قد سبب رجوع الحالة المضطربة في العاصمة كما كانت في سنة ٩٤٨ (أي أيام الوثبة) فقال الشخص المعروف أنه يستنتج من حديث السفير أن نوري السعيد سوف يبقى رئيسا للوزارة وإذا كان من الضروري إجراء تغيير ما فسوف تعطى صلاحية لنوري السعيد لتغيير بعض وزرائه فقط.

لم أعر أهمية كبيرة لما أخبرني الشخص المعروف فقد قال هو نفسه أن ما حصل عليه من السفير ما هو الا استنتاجه الشخصي حصل عليه من خلال الحديث لان جميع تلك المواضيع لم يتكلم عنها السفير بصراحة تامة هذا من جهة، ومن جهة ثانية إني شخصيا لم أشأ أن أتأثر بهذه المعلومات ومع ذلك أخبرت السيد محمد حديد بها حالا ثم أخبرت السيد عبد الوهاب محمود رئيس حزب الأحرار.

وفي يوم ٢١/ ١٠/ ١٩٤٩ (وكان يوم الجمعة) تلفن لي الشخص المعروف وأظهر رغبته في مقابلتي فقابلته في اليوم التالي وقد أخبرني في تلك المقابلة بأنه حصل على معلومات جديدة قد تناقض استنتاجاته السابقة وهي انه قابل الوصي قبل يوم او يومين وبنتيجة محادثته الطويلة مع الوصي عن الوضع أكد له الوصي بأن نوري السعيد أصبحت ايامه معدودة وأنه سوف يستقيل حتما بعد رجوعه من القاهرة. ثم أخبرني الشخص المعروف بأنه تأكد من ذلك من شخص مقرب من الوصي (لم يذكر إسمه) وإن النية متجهة إلى تغيير نوري السعيد بشخص (باكر) أي بشخص جديد لم تسند إليه رئاسة الوزارة من قبل غير أن ذلك الشخص لم يذكر له الاسم الجديد ولكن قال انه سيكون من غير المنتسبين إلى الاكراد ولا إلى الأسر التركية ولا إلى الطائفة الشيعية. ولما سألته من سيظن ذلك؟ قال لا يعلم بالضبط ولكن إذا كانت هذه

الشروط سوف تراعى بدقة فمن المحتمل أن يكون اما نجيب الراوي أو علي ممتاز. فاستغربت كل الاستغراب من هذا الاستنتاج ثم أخبرني ذلك الشخص المعروف بان النية متجهة في البلاط إلى تأليف وزارة ائتلافية من الاحزاب والرغبة متجهة إلى محمد حديد ليمثل حزبنا وأضاف قائلا أن الذي فهمه من ذلك الشخص المتصل بالبلاط بأن حسين جميل غير مرغوب فيه كثيرا بالنظر لتذبذبه وتلونه ولما سألني عن رأيي حول هذا الترشيح قلت أولاً انه عندما يراد تمثيل الحزب ليس من حق الغير أن يعين الشخص وإنما يطلب إلى الحزب الاشتراك وهو الذي يرشح الشخص المناسب وقد استغربت من مهاجمته لمحمد حديد إذ قال أنه يرى شخصيا أن حسين جميل أفضل من محمد حديد لانه على ما يعلم ان محمد حديد لم يثبت جدارة فائقة كما كان المنتظر منه عندما تولى وزارة التموين مع نوري السعيد. قلت أني لاسباب حزبية ارجح ترشيح حسين جميل - فيما إذا طلب إلينا الاشتراك في الوزارة بعد تقديم شروطنا وقبولها من قبل الرئيس الجديد طبعا. -ولكن هذا لا يعني بوجه من الوجوه أن حسين جميل افضل من محمد حديد وأخذت أعدد مزايا محمد الكبيرة فقلت بالرغم من أني غير متفق معه كل الاتفاق في طريقة العمل ولكن اعتبره من الاشخاص النادرين في العراق بالنظر لمتانة أخلاقه ومقدرته العلمية في القضايا الاقتصادية والمالية ولسعة اطلاعه في الامور الاخرى إذ قلما تجتمع الثقافة والاخلاق في شخص مثلما أجتمعت في محمد حديد. ثم جرنا الحديث إلى الحياة الحزبية وكيف أنها تلاقي صعوبة في هذا الوضع القائم الذي يجري فيه الضغط على الاحزاب سواء كان من ناحية اضطهادها او من ناحية إغراء أعضائها. ثم انتقل البحث بنا إلى التهم التي توجه إلى حزبنا بزعم أنه شيوعي فقلت أنها في الحقيقة مشكلة كبيرة وددت أن اعالجها ولكن لم أوفق فقلت للشخص الموما إليه أن حزبنا كما هو معلوم لدى الجميع اشتراكي المذهب وقد اردت قبل سنتين أن نعلن ذلك للملأ فقدمت تقريرا مسهبا إلى اللجنة الادارية اقترحت فيه أن نعلن ذلك ولكن اللجنة رفضت هذه الفكرة وكان من جملة الاعضاء الذين لم يساعدوني محمد حديد وكلما حاولت ان اقنعه بهذا الرأي رفض الفكرة إلى حد العناد فلو كانت اللجنة قبلت برأيي لكنا قد حددنا موقفنا من الشيوعيين وأُوقفت اتهامات المغرضين عند حدها. لقد وافقني الشخص المعروف على رأيي واستغرب من معارضة محمد حديد لهذا الرأي. وقد سألني عن رأيي الخاص بحسين جميل قلت أن حسين جميل يمتاز بثقافته الحقوقية ولكنه لا يقاس من حيث المعلومات العامة بمحمد حديد وأنهم يظلمونه حينما يعتقدون بانه منافق مذبذب فالمشكلة في حسين هي تردده في الامور وأن هذه الصفة هي التي تعطي عنه هذا الانطباع السيىء بنظر الناس. ثم سألني الشخص المعروف بجد لماذا لا اشترك بنفسي في الوزارة؟ قلت ان عدم جواز ذلك امر مفروغ منه بنظري فالافضل أن ابقى في الحزب عندما يشترك الحزب على هذا النحو ولم ادع له مجالا للجدل في هذا الموضوع.

وبعد يوم أو يومين من هذا الحديث اتصلت بعبد الوهاب محمود فعلمت منه ان حزبهم على علم بان استقالة نوري السعيد أصبحت أمرا مفروغا منه اما بشأن الشخص الذي سيتولى

رئاسة الوزارة بعد نوري السعيد فعبد الوهاب محمود يعتقد بأن الاتجاه سائر نحو جميل المدفعي وأنه من المستبعد ان تتجه القضية إلى علي ممتاز أو نجيب الراوي وإن كان هذان كل على انفراد يسعيان سعيا حثيثا لادخال اسميهما في قائمة المرشحين لرئاسة الوزارة.

وفي يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٤٩. اقام محمود صبحي الدفتري وليمة عشاء مختصرة في داره على شرف فخري الجميل بمناسبة زواجه الاخير فكنت أحد المدعويين فوجدت هناك رفائيل بطي ولما سألني عن الوضع السياسي قلت له ان الشائع في البلد ان نوري السعيد سوف يستقيل حتما من الرئاسة وأنهم يفتشون عن رئيس (بكر) وقال من هو هذا (الباكر) الذي لم يمس طهره حتى الآن؟ قلت: نجيب الراوي وأمثاله. فاعتبر رفائيل قولي هذا نكتة طريفة وضحك لها ولكن قال أنه بالرغم من صداقتي لنجيب فلا أعتقد بأن الحالة وصلت إلى هذا الحد. . فيفكر في إسناد رئاسة الوزارة إليه ولامثاله ثم قال أن الذي يعتقده بان نوري السعيد سوف يبقى رئيسا للوزارة لان الانكليز يرغبون ببقائه وأنه سمع من احد الاشخاص الذين يثق بهم بأن السفير البريطاني صرح لاحد الاشخاص الذين اتصلوا بان البلاد بحاجة إلى الاستقرار وأنه لا يريد أن تتكرر اضطرابات ١٩٤٨ تلك الاضطرابات التي اضطرته إلى تقديم أوراق اعتماده في قصر الرحاب بدل البلاط. فلم أجادله ولم أعلق.

ثم سألني رفائيل فجأة عن وضع حسين جميل في الحزب. فقلت على أحسن ما يكون قال: إني أسأل هذا السؤال لان شخصا متصلا بحسين أو متصلا بمن يتصلون بحسين أكد لي بأن حسين جميل مستقيل من الحزب لا محالة. قلت: إني لم أتلق حتى الآن شيئا من هذا القبيل. وقد علق رفائيل بطي على جوابي هذا قائلا: أنك بهذا الجواب لم تنف الامر نفيا باتا. قلت: أن جوابي يشمل الماضي والحال أما المستقبل فلا يعلمه إلا علام الغيوب. وأنا لا أستطيع أن أعطي ضمانا عن المستقبل عن اي شخص كان. قال رفائيل: إن تصديق هذا الخبر من الأمور المستحيلة لاعتقادي بذكاء حسين، لانه إذا قام بهذا العمل فسوف يتحطم.

١٩٤٩/١٠/٢٨

زرت هذا اليوم الشيخ رضا الشبيبي بداره في الزويّة وتحدثنا أحاديث ودية زهاء ساعة من الزمن. رأيته معجبا كل الإعجاب بالمقالات الثلاث التي كنت قد كتبتها في جريدة صدى الأهالي قبل أيام بعنوان (الإقطاع وأثره في إفساد جهاز الدولة) ثم سألني عما تم من مشروعنا أي مشروع الاحتجاج الذي عهدنا بكتابته قبل مدة إلى نصرة الفارسي وعبد الوهاب محمود. قلت: لا أعلم ما تم لان السيد عبد الوهاب محمود كان قد أخبرني قبل أسبوع تقريبا بأنه اجتمع بنصرة وتمكن من تثبيت الآراء التي كان قد أبداها نصرة وأضاف أنها بحاجة إلى تنسيق والأمر يحتاج إلى تفرغ وإنه سوف يتفرغ لها وينجزها ثم يطلعني عليها قبل عرضها على الجماعة. ولكن مضى على ذلك زهاء أسبوع ولم أعرف بما أنجزه عبد الوهاب محمود بهذا الشأن. وقد قلت للشبيبي أني صرت أشعر أن الإلحاح في هذا الوضع غير مجد. فالجماعة غير

مندفعين على ما يظهر في هذا الموضوع فالأحسن تركه وشأنه مادام الأمر كذلك. قال الشبيبي نعم من رأيي أيضا ترك الإلحاح لأن حسب ما أرى نصرة غير نافع بالقضية من أساسها، ومن يدري لعل هنالك دوافع تدفعه إلى هذا الموقف، لعله يخشى على اشتغاله في المحاماة قلت من المؤسف أن أرى نصرة يائسا ومعنوياته محطمة. أننا عملنا بكل وسعنا أن نفعل شيئا ولكن لم نستطع فليس بوسعنا أن نخلق من العدم شيئا. وبعد أن أنهيت زيارتي للشبيبي ذهبت إلى نصرة لأعوده حيث سمعت بأنه مريض ولم يكن في نيتي بالحقيقة محادثته في أي موضوع سياسي. وبعد أن جلست برهة أراد أن يطلعني على التغييرات الأساسية التي أجراها في داره فاطلعت عليها وعلى إثر ذلك أردت توديعه ولكن أظهر رغبة ملحة في استبقائي فأذعنت فأخذ يحث عن صعوبة الاشتغال بالسياسة في هذا البلد وقال أن الرأي العام ميت لا حراك له غير انه يريد منا أن نشتغل بدون أن يناصرنا... قحط في الرجال وفي الأخلاق وفي كل شيء. ثم انتقل إلى الحادثة التي لا تزال تعلق عليها مختلف الأندية والمجالس وهي المظاهرة التي قام بها اليهود قبل أيام فقال أنه من العار على العراقيين أن يتحملوا الظلم وأن لا يأخذوا درسا من اليهود المنظمين أحسن تنظيم فنحن بحاجة إلى أعمال وليس إلى أقوال ولا إلى احتجاجات.. ثم قال ولذلك أنه غير قانع بالاحتجاج المنوي تقديمه. ولكنه استدرك فقال مع ذلك أنه قام بواجبه - حسب رغبتنا - وثبت ما يمكن تثبيته وأعطاه إلى عبد الوهاب محمود غير أنه لم يسمع شيئا عن النتيجة حتى الآن فما الذي تم؟ مخاطبا إياي.

قلت أنا أيضا لا أعلم شيئا عما تم ولا بد أن عبد الوهاب محمود يشتغل في الموضوع.

ثم عاد فقال أنه لا يرى - كما قال مرارا وتكرارا في اجتماعاتنا وسيلة للاشتغال غير تأليف حزب من مختلف العناصر التي تشعر بأن الوقت حان لتأتلف فيما بينها.

قلت يا نصرة بيك، إني لا أريد أن أكرر ما كررته سابقا في اجتماعاتنا من أن أهم شروط تأليف الحزب هو الانسجام في الأشخاص والاتفاق على المبادئ. قلت أن الإنسان مهما كان ذكيا لا يمكن أن يتصور الصعوبات التي يمكن أن يلاقيها في حزب مؤلف من أشخاص المفروض فيهم أنهم منسجمون وأنهم متفقون على مبادئ معينة فكيف يمكن تأليف حزب من أشخاص غير منسجمين وغير متفقين على مبادئ معينة ثابتة. قال إذن ما الغاية من تأليف كتلة مؤلفة من أشخاص غير منسجمين والنتيجة - كما هو المفروض - تأليف وزارة من الأشخاص غير منسجمين أما تكون نتيجتها الفشل؟ قلت: كما بينت سابقا أن الغاية من ذلك تأليف وزارة يتفق أشخاصها على نقاط معينة تثبت ومن أهمها الدفاع عن الحريات الدستورية وعن الحياة الحزبية ومتى ما تقدمت شوطا في مهمتها تنتهي وظيفتها وحينئذ نكون قد حققنا غاية مهمة وهي تمهيد السبيل للحياة الحزبية وعندئذ كل فئة أو كل جماعة ترى في نفسها القابلية تتمكن من تأليف حزب من أشخاص منسجمين.

قال: أما تعتقد أن جماعة مثل هذه مصيرها الفشل إذا ما آلت النتيجة إلى تأليف حزب

من قبلها؟ أما تعتقد أننا نتحمل مسؤولية كبيرة بهذا الشأن؟ قلت: أن المسؤولية ستكون أعظم - بنظري - إذا فشلت هذه الجماعة بصفة حزب واحد أكثر مما تكون بصفة وزارة ائتلافية بين الأحزاب والمستقلين.

وقد تبين لي بنتيجة هذه المحادثة ومما جرى من محادثات مماثلة مع نصرة ومن إصراره على العودة إلى أصل الموضوع بالرغم من اتخاذ قرارات أنه غير راغب في أي عمل في الوقت الحاضر وأنه على خلاف كبير مع الشيخ رضا الشبيبي - مع أنهما يمثلان جبهة واحدة - فيما يخص الرغبة في الاشتغال إذ بينما الشبيبي متلهف على العمل حتى وإن اقتصر على الهيآت الرسمية التي تريد العمل فقط (أي حتى لو اقتصر على حزبنا وحزب الأحرار والكتلة الدستورية). والخلاف بين الشبيبي ونصرت يمكن تلخيصه على الوجه التالي: إن نصرة لا يرى فائدة من العمل بينما الشبيبي يرى الفائدة كل الفائدة فيه. نصرة يرغب كل الرغبة ويصر دائما على تأليف حزب واحد - فيما إذا كان لا بد من العمل - يجمع الراغبين في العمل بينما الشبيبي يتساهل في ذلك كثيرا.

نصرة يرى ان الكتلة الدستورية غير قائمة بصفة رسمية بينما الشبيبي لا يجعل هذه النقطة موضع بحث. وإذا كانت هذه الخلافات الجوهرية قائمة بين شخصين مهمين من الكتلة الدستورية فمن جهتنا لا يمكن الاتفاق مع الكتلة المشار إليها بدون وجود نصرة وإذا كان الأمر كذلك فيما يخص الجبهة فمعنى ذلك أنه لم يبق غير حزبنا وحزب الأحرار. ولما كان زعماء حزب الأحرار غير مؤمنين بحزبهم فلم يبق غير حزبنا. ولما كان وضع حسين جميل الأخير يؤلف نقطة ضعف (كما يستدل مما تطرقت إليه آنفا) بالدرجة الأولى وموقف محمد حديد بالدرجة الثانية وإن كان لكل من الموقفين أسباب عديدة تختلف عن الأخرى. يظهر من كل ذلك أن الإلحاح من قبلي في إيجاد كتلة معارضة من الصعب جدا في الوقت الحاضر إن لم يكن متعذرا. لذلك قررت ألا ألح على نصرة الفارسي ولا على عبد الوهاب محمود بهذا الشأن واترك الموضوع على طبيعته في الوقت الحاضر منتظرا الأحداث التي سوف تجري بطبيعتها عند عودة نوري السعيد من القاهرة.

١٩٤٩/١٠/٣٠

اتصلت هذا اليوم صباحا بالسيد عبد الوهاب محمود وسألته عما يدور في البلد. قال أنه لم يسمع شيئا يستحق الذكر. قلت أن نوري السعيد سوف يصل العاصمة عائدا من مصر أما اليوم أو غدا وبالنظر لما علمناه انه لا بد من وقوع تغيرات عند قدومه فما هو اتجاهكم؟ قال أنه لا يعتقد بتبدل جوهري. قلت أن استقالة نوري مقررة بعد عودته على ما سمعنا فإذا حدث هذا الأمر واستدعي حزبكم للاشتراك بالوزارة الجديدة فما هي خطتكم. قال أن وضعنا يختلف عنكم. فانت (يخاطبني) تعتبر حزبك قائما أي موجودا وتبني الوقائع والاحتمالات على هذا الأساس بينما أنا لا أعتبر حزبنا (حزب الأحرار) قائما لذلك عندما

أتكلم الآن، أتكلم عن رأيي الخاص فعندما يسأل رأينا في الاشتراك واستدعي هو بالذات (أي عبد الوهاب محمود) فانه سوف يتحادث مقدما مع الشخص الذي يستدعيه ويستمزج رأيه فإذا رآه مستعدا لتقبل بعض الشروط كإلغاء الأحكام العرفية مثلا فعندئذ يتصل بالشخصيات البارزة في حزبه ويخبرهم بأن رئيس الوزراء الجديد أو المرشح مستعد للمفاوضة مع الحزب كإلغاء الأحكام العرفية مثلا وعندئذ يأخذ الصلاحية اللازمة منهم ويبدأ بالمفاوضة أما الآن قبل أن يستدعى الحزب فلا يرى من الصلاح عرض القضية على الهيئة أو على الشخصيات البارزة في الحزب لأنه متأكد انه إذا أعلمهم بالأمر الآن فلن يترددوا في القبول بالاشتراك في الوزارة بدون قيد أو شرط.

ثم قال أما رأيت كيف انك قبل أيام عندما طرحت علي وعلى السيد عبد الهادي الظاهر سؤالا ولو كان عن طريق المزاح - وهو ما رأيكم في الاشتراك - كيف أن عبد الهادي أجابك على الفور وبدون تردد بـ(نعم نشترك) دون أن ينتظر أن أبدي رأيي. قلت كما أني طرحت السؤال بطريقة المزاح فقد تلقيت جواب عبد الهادي أيضا عن طريق المزاح. قال مهما كانت طريقة السؤال والجواب فان الجواب كان حقيقيا فأكثرية الجماعة لا تهتم بالشروط. ثم أضاف أن المرحوم السيد سعد كان موضع انتقاد عندما لم يقبل باشتراك علي ممتاز في وزارة الصدر. ثم قال انه غير متفائل ولا يعتقد بأن هنالك رغبة في الإصلاح الجدي فالأمير متمسك بجماعة معينة لا نعتقد بأي اتجاه شعبي وإذا كان قد مل من نوري فليس معنى ذلك أن يستبدله بأحسن منه وأن الأمير يعتقد أن أحسن شخص يقوم مقام نوري السعيد هو شاكر الوادي وعدا أن شاكراً ملتزم كل الالتزام من قبل الإنكليز فإنه مرتبط ارتباطا شخصيا. فإذا فرضنا أن الأمير اضطر إلى أن يغير نوري بغيره ولم يتمكن من إسناد الرئاسة إلى شاكر الوادي فالقضية تتجه بطبيعتها - على ما يعتقد - إلى جميل المدفعي. والمدفعي معلوم باتجاهه ومعلوم رأيه في الحزبية والأحزاب القائمة فلو فرضنا أن الرئاسة استندت إليه فهو يفاوض قبل كل أحد حزب الاستقلال أما الأحزاب الأخرى فليس من رأيه مفاوضتها وإذا اضطر إلى ذلك سوف لا يستدعيني بصفتي رئيسا للحزب وإنما سوف يرسل إلى شخص معين من جماعتنا ويطلب إليه الاشتراك في الوزارة وهذا يقبل وينتهي الأمر. وحتى فيما يخص حزبنا فإن عبد الوهاب محمود لا يعتقد بان جميل المدفعي سوف يفاوضني في الأمر بصفتي رئيسا للحزب وأنه سوف يتوسل بنفس الطريقة. ثم قال: إذا آلت الرئاسة إلى نجيب الراوي أو إلى علي ممتاز فإن نجيباً سوف يرسل على جميل ويطلب إليه الاشتراك وينتهي الموضوع أما علي ممتاز فسوف يرسل على محمد حديد وقد يرى من المناسب أن يفاوض الحزب عن طريقه وأنه سوف لا يتردد في قبول شروط الحزب ولكن لا يقصد بذلك غير الدخل واللعب. هذه أمور يجب أن نعلمها مقدما وألاّ نشغل أنفسنا بالعبث ثم قال إنه لا يشك (مخاطبا إياي) بأني أيضا أدرك هذه القضايا كل الإدراك ولكني (أنا) أريد وضع الأمور في قالب رسمي أو أصولي.

ثم سألني عما إذا كان حزبنا قد اتخذ قرارا حول هذه القضايا. قلت: ان الحزب لم يتخذ

قرارا بهذا الشأن ولكني اعلم اتجاه اللجنة الإدارية بصفة عامة. والاتجاه العام هو أن الحزب لا يرى مانعا من الاشتراك فيما إذا تحققت شروطه. وشروطه على ما يبدو لي هي: أن تلغى الأحكام العرفية مقدما وأن تؤلف لجنة لإعادة النظر في الأحكام العرفية الصادرة بحق أعضائه وأن تؤلف لجنة لحماية الدستور من العبث وسن قانون لمحاكمة الوزراء والموظفين على اختلاف درجاتهم لمعاقبة الأشخاص الذين يعتدون على الحريات الشخصية والدستورية وتأليف لجنة لإعادة النظر في القوانين التي تخالف الدستور. هذا هو اتجاه أعضاء اللجنة الإدارية وقد تكون هناك شروط أخرى يقرها الحزب قبل قبول الاضطلاع بالمسؤولية.

قال عبد الوهاب محمود - أن الأمير في غير هذا الوادي.

قلت - الإنكليز أيضا.

قال - إذن تلك الشروط يستحيل قبولها.

قلت - أننا عند تقديمنا هذه الشروط أو ما يماثلها نكون قد قمنا بواجبنا الحزبي.

لم أسأل عبد الوهاب محمود عن مصير الاحتجاج ولكنه هو الذي فاتحني بالأمر وقال انه على وشك أن ينهي الصيغة التي وضعها مع نصرة وأنه سوف يطلب عقد اجتماع لإقراره.
قلت: نحن حاضرون متى شئتم ذلك.

ثم تطرقنا إلى وضع نصرة والشبيبي فقلت أن المشكلة في هذا الأمر هو أن الشبيبي مندفع غاية الاندفاع في إيجاد شيء من هذا القبيل بينما نصرة ليس كذلك والشبيبي وحده لا يستطيع العمل. ونحن بطبيعة الحال لا يسعنا الاستغناء عن نصرة في موضوع كهذا.

قال - أننا سوف نجتمع ونرى نتيجة الاجتماع.

لقد أخبرت عبد الوهاب محمود بمطالعات عابرة كان قد أبداها لي محمود صبحي الدفتري عندما زارني يوم أمس في مركز الحزب. إذ قال لي (محمود صبحي) انه سمع شخصا يتصل بالأمير (عبد الإله) يقول أن الأشخاص الذين واجهوا الأمير بعد عودته لم يشك أحدهم من الوضع القائم ومن تصرفات نوري السعيد فكانوا متخاذلين جميعا، ما عدا جماعة الاستقلال الذين تكلموا مع الأمير بشدة عن نوري السعيد. وأضاف محمود صبحي أن الشخص الذي اخبره بذلك قال له حتى حسين جميل كان متخاذلا في هذا الشأن.

قلت لعبد الوهاب هذا ما أفاده محمود صبحي ولم أجد فرصة للاستفسار منه لأنه قال ذلك عند ركوبه السيارة. فسألت عبد الوهاب عن رأيه في هذه المطالعات وبالأحرى عن المنابع التي يستقي منها أخباره محمود صبحي عن البلاط وما إذا كانت صحيحة وما إذا كان يتصل هذه الأيام بأحمد مختار(رئيس الديوان الملكي)؟ قال عبد الوهاب أن الذي يعلمه أن محمود صبحي لا يتصل اتصالا وثيقا بأحمد مختار في هذه الأيام وان كان رأي أحمد مختار في (صالون الجمعة) يوم الجمعة الماضي ولكن الذي يعتقده أن اكثر ما يستقي محمود صبحي أخباره منه هذه الأيام نجيب الراوي ونجيب كما هو معروف غير ثقة ولا يعتمد عليه فهو يدعو ضد نوري

دائما ويلفق الأخبار حسب ما تقتضيه مصلحته. أما ما سمعه بشأن حسين جميل فهو متأت في الغالب من اعتقاد الناس بأن حسين جميل اصبح ممن لهم علاقات حسنة بنوري السعيد قلت: أن الذي أعلمه أن المعارضين للحكومة لم يكن لهم صلة بالأمير هذه الأيام وأن الذين يتصلون به أكثر ما يكون الحكوميون ومن الطبيعي ألا يتكلم هؤلاء ضد نوري. ثم أن الذي علمته من الشبيبي ونصرة وغيرهم أنهم لم يتصلوا بالأمير بعد عودته. ثم سألني عبد الوهاب ما إذا كان حسين جميل قد قابل الأمير بعد عودته قلت أني شخصيا لا أعلم ذلك ولكن سمعت من محمد حديد انه فهم من حسين جميل أنه لم يقابله إلى قبل بضعة أيام.

إني لم أستغرب مما أبداه عبد الوهاب بشأن الخطة التي يريد اتباعها فيما إذا فوتح حزبه بالاشتراك في الوزارة عندما قال انه سوف لا يجمع اللجنة الإدارية لاتخاذ قرار في هذا الشأن ذلك لأنه إذا فاتحهم الآن في الأمر سوف يوافقون على الاشتراك في الوزارة من دون قيد أو شرط ذلك لأن عبد الوهاب كان قد اخبرني بمناسبات عديدة من انه لا يثق بصلابة أعضاء حزبه كما بينت ذلك آنفا. والحقيقة كما أن عبد الوهاب لا يثق بأعضاء حزبه فإن الثقة غير متبادلة أيضا إذ قد شكا لي السيد محمد جواد الخطيب سكرتير الحزب (حزب الأحرار) من وضع عبد الوهاب فقال أنه لا يفاتحهم في أهم الأمور وقال الخطيب قد تستغرب كل الاستغراب إذا علمت أن أعضاء اللجنة الإدارية لم يطلعوا على نص بيان الحزب عندما أعلن توقيف أعماله إلا بعد نشره في صحيفة الحزب. وكادت تلك الحادثة أن تسبب تصدعا في الحزب ولكن المرحوم سعد صالح - وهو مريض - قد تدارك الأمر وخفف من تأثرهم. وقد قال لي محمد الخطيب أنهم يعتبرون الحزب منحلا بعد وفاة سعد صالح. وقد لفت نظر عبد الوهاب محمود في حينه بطريقة مناسبة إلى أن أعضاء الحزب غير راضين عن هذه الطريقة ورجوته أن يغير سلوكه تجاههم ولكن عبد الوهاب محمود دافع عن نفسه وقال انه غير واثق من أكثريتهم ثم أسترسل في الكلام قائلا أن هذا الحزب لا يشبه الأحزاب الأخرى لأن مولده كان مولدا مصطنعا فالرابطة بين أعضائه لم تكن المبادئ وإنما الرابطة التي جمعتهم كانت رابطة شخصية بصفة خاصة ورابطة المنافع بصفة عامة. فالحزب تألف على أساس حكومي عندما كانت وزارة توفيق السويدي في الحكم وأكثرية الجماعة التي تألف الحزب منها كانت إما منتسبة إلى توفيق السويدي أو إلى سعد صالح والآن بعد أن استقال توفيق من الحزب (في بداية تأسيسه) وبعد وفاة سعد صالح هل من الممكن أن نتصور استمرار الحزب. فقد يكون ما تبقى من الأشخاص أناسا طيبين ولكن هذا لا يكفي ثم تكلم بصفة خاصة عن محمد جواد الخطيب سكرتير الحزب فقال عنه انه من منتسبي نجيب الراوي أكثر مما يكون من منتسبي الحزب.

١٩٤٩/١١/١

ظهر هذا اليوم في جريدة الزمان مقال افتتاحي بقلم حسين جميل تحت عنوان (خواطر الأسبوع -مشاكل العراق الداخلية) عالج فيه حسين بعض المشاكل الداخلية وطالب الحكومة

القيام ببعض الإصلاحات كإصلاح مدرسة بدرة ومدرسة العزيزية. وطالب بإصلاح الوضع المالي والقضاء وناشد الحكومة بضرورة صيانة الحريات وغير ذلك من المواضيع. ليس لي ما أقول حول آراء حسين.

الظاهر أن حسين جميل - كما فهم من سياق الكلام - وعد جريدة الزمان بكتابة مقال من هذا النوع في كل أسبوع. ليس المهم في هذا المقال المواضيع التي تطرق إليها وإنما المهم في الأمر أن يتعاون حسين جميل مع جريدة مستقلة مع وجود جريدة صدى الأهالي في الوقت الذي لم يكتب أي موضوع في هذه الجريدة منذ صدورها. قد يكون هذا المقال الذي كتبه حسين في الزمان قد لفت نظر الناس من هذه الناحية أو قد لا يكون لفت نظرهم. وقد يكون هو نفسه قد اتخذ هذه الخطة عن قصد أو عن غير قصد لأن صبيح الغافقي الذي يتولى إدارة هذا القسم من جريدة الزمان له أسلوبه الخاص في تشويق الكتاب وفي أخذ الأحاديث من بعض الشخصيات لأني على ما علمت أن الكثير مما يصدر في الجريدة المذكورة يجري بطريقة الإملاء على صبيح. في الواقع أنها طريقة مغرية بالنسبة لكثير من الناس الذين يتكاسلون في الكتابة عندما يطلب إليهم كتابة المقال بأنفسهم ولكنهم يستسهلون الأمر إذا طلب إليهم إملاؤه على المحرر والحقيقة أن هذا الأمر لم يكن ليلفت نظري لو كان وضع حسين جميل في الحزب وفي جريدة الحزب وضعا طبيعيا. ولكن موقفه السلبي هو الذي جعلني أنتبه إلى هذه الناحية.

محمد حديد أيضا يكتب في بعض الأحيان في جريدة الزمان ولكن ما يصدر من محمد حديد في هذا الشأن هو غير ما يصدر من حسين جميل لأن محمد حديد يأتي كل يوم تقريبا إلى الحزب ويساهم بصورة فعلية في تحرير جريدة صوت الأهالي.

إني في الحقيقة لا أتمكن من أن أجزم بأن حسين جميل يقصد شيئا معينا من وراء ذلك ولكن الظن الغالب أنه يريد أن يفهم الرأي العام بأنه يريد التحرر من جريدة الحزب... ومن الحزب. أنا لا أريد أن أكون كثير الشكوك - كما يقول عني حسين جميل - في هذه الأمور فالزمان هو الغربال الحقيقي للأشخاص.

١٩٤٩/١١/٣

زارني اليوم في بناية الحزب السيد جميل كبه (أنا الذي كنت قد رجوته يوم أمس أن يمر بي لأكلمه حول فرات بن مهدي الجواهري الموقوف الآن بتهمة الشيوعية ليتوسط لدى بهجة العطية مدير التحقيقات الجنائية للترفيه عنه في الموقف). لقد قال لي جميل كبه أن حسين جميل قد زاره في داره وكان عنده في الدار شخص من آل زلزلة فسألهما عن رأيهما في اشتراك المعارضة في الوزارة. قال جميل كبه قلنا لحسين انه ليس من رأينا اشتراك المعارضة في الوزارة وبصفة خاصة إذا أعيد تأليفها من قبل نوري السعيد لأن المعارضة لا تتمكن من أن تعمل أي شيء في الوقت الذي تفقد كثيرا من مكانتها لدى الرأي العام. ويقول جميل أن حسين جميل أخذ يناقشنا طويلا في هذا الرأي محبذا الاشتراك وقد قال لي جميل كبه أنه وزلزلة استنتجا من

ذلك أنه تجري الآن مفاوضة بين الحكومة والأحزاب بهذا الشأن وسألني فيما إذا كان هذا الاستنتاج صحيحا؟ فلما نفيت كل مفاوضة تجرى الآن أو جرت سابقا رجاني (جميل كبه) أن نأخذ الرأي العام العراقي بنظر الاعتبار عندما نقدم على شيء من هذا القبيل.

ليس من المهم في هذه القضية سؤال حسين جميل عن جميل كبه وغيره إنما المهم هل أن حسين غير رأيه السابق وما الذي كان يقصد بالمعارضة فهل يعني الأحزاب، أم يعني أن مجرد دخول شخص معارض في الوزارة يعتبر اشتراكا للمعارضة في الحكم فقد بين بصراحة في الجلسة التي عقدناها - كما بينت - أنه لا يعتبر حزبنا قائما وإذا ما فاوضني أحد بشأن اشتراك الحزب يجب أن أبين رأيي بصفتي الشخصية لا بصفتي الحزبية وقد جادلناه في هذا الموضوع وبقي مصرا على رأيه دائما في الكثير من القضايا فهل غير رأيه في هذه القضية المهمة؟ في الواقع لا أدري.

والذي فهمته من عدة أشخاص عرضا أن حسين جميل لا يزال، منذ أن صارت هذه القضية موضع بحث يستفتي الكثير من أعضاء الحزب وأصدقائه حول هذا الموضوع فكانت النتيجة - حسب ما وصلني من أخبار - أن جميع من استفتاهم لم يحبذوا له الاشتراك بالحكم بصفة شخصية.

١٩٤٩/١١/٥

عقدت اجتماعا في بناية الحزب حضره موظفو الجريدة ومن له علاقة بالتحرير أو ممن اعتبرته ذا علاقة بتحرير الجريدة وكان الحاضرون: السيد عبد المجيد الونداوي المدير المسؤول للجريدة وفاضل مهدي أحد المحررين وآخرين لعلاقتهما المباشرة بالتحرير كما حضر جورج يوسف المترجم. كما طلبت حضور محمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن أيضا فحضروا وإن كان حسين جميل وقاسم لم يساهما في تحرير جريدة صدى الأهالي منذ صدورها. واستعرضنا وضع الجريدة من حيث إخراجها وطريقة تحريرها والمواضيع التي تتطرق إليها. فاتفقنا على أن الجريدة تنقصها الأخبار المهمة حيث أنها لا تهتم بأخبار البلد الداخلية. وإلى غير ذلك من الأمور التي تجعل الجريدة جافة لا يهتم بها إلا من يهتم بمبدئها مما أثر على رواجها وانتشارها. وبعد مناقشات اتفقنا على النقاط التالية: ضرورة الاهتمام بالأخبار المحلية وتثبيت الشائعات التي تدور في البلد ولأجل ملافاة ذلك يجب أن يخصص لها مخبر قدير يتمكن من الاتصال بالمحافل المختلفة وبالشخصيات السياسية البارزة وأنه يجب أن لا ينتظر أن تأتيه الأخبار عفوا وإنما يجب أن ينتزعها لا من البعيدين عن الجريدة بل وحتى منا أيضا وقد ضرب حسين جميل مثلا فقال أن إدارة جريدة الشعب لصاحبها يحيى قاسم تتصل به يوميا على وجه التقريب وتسأله عما يدور في البلد وقال لا بد أن هذا الاتصال غير مقتصر عليه بل يشمل عدة أشخاص. ثم اتفقنا على أن يخصص كل يوم عمودان في الجريدة لبرقيات آخر الأنباء وأن يخصص أحد المرتبين لذلك إلى ساعة متأخرة من الليل كما اتفقنا على ضرورة

الاهتمام بأخبار البلاد العربية وأن تحل المحل الأول عند عدم وجود أخبار عالمية خطيرة واتفقنا على أن تكون الترجمات منوعة ومختصرة أي أن تختصر من قبل إدارة الجريدة بعد ترجمتها من قبل المترجم. واتفقنا على أن ينقل حقل (قالت صحف العالم) من الصحيفة الأولى إلى الصحيفة الثالثة. واتفقنا على أن تكون المقالات الافتتاحية مركزة ومختصرة بقدر الإمكان (وقد رجوتهم أن يستثنوني ويستثنون محمد حديد من ذلك لأننا اعتدنا ألا نكتب مختصرا فقبلوا هذا الرجاء ضاحكين.

والحقيقة أني منذ صدور جريدة صوت الأهالي في سنة ١٩٤٣ اتخذت هذه الخطة فكنت بين حين وآخر اعقد اجتماعا يضم جميع المحررين ومن له علاقة بتحرير الجريدة وآخذ رأيهم في النواقص التي يرونها من جميع الوجوه وكانت تلك الاجتماعات تعقد في بعض الأحيان كل ١٥ يوما مرة وبعضا في كل شهر مرة ومن النادر كانت تتأخر أكثر من الشهر. وكانت الاجتماعات المذكورة مفيدة إذ كنا نسجل الاقتراحات المقبولة. ونطبقها حسب الإمكان ولم يقف في سبيل ذلك غير مالية الجريدة في بعض الأحيان. ولكن في جميع تلك الاجتماعات كانت مشكلة المشاكل من حيث إخراج الجريدة (كما هي لا تزال قائمة) هي قضية الأخبار المحلية لأننا كنا نتحرج دائما في قبول الأخبار. إذ من خطة الجريدة أن تكون الأخبار بالدرجة الأولى صحيحة ولا يقصد بها الدعاية للأشخاص أو عليهم وألا تكون مبتذلة كأخبار الدوائر الرسمية بان رفع الموظف الفلاني أو نقل الموظف الفلاني وما إلى ذلك من الأخبار التي كنا ولا نزال نعتبرها تافهة ثم أن الدوائر الرسمية لا تزود المحررين بالأخبار إلا بقصد الدعاية لها فتذكر لهم مشاريع لا تزال في التصميم نعلم أن أكثرها لا يتحقق. فالأخبار التي نريدها لا يمكن أن يقوم بها محرر صغير في الجريدة. وكنا دائما نقول فيما بيننا أن الأخبار المهمة يجب أن تلقى على عاتقنا فعندما نجد ما يجب أن نزود الجريدة به حالا ولكن من الوجهة العلمية لم تتحقق هذه الرغبة فكل شخص منا لا يعتبر نفسه مسؤولا عن ذلك. وهناك مشكلة كبيرة فيما يخص الأخبار التي تأتينا من خارج العاصمة أن الأخبار التي تأتينا كانت صفتها انتقاد الحكومة والانتقادات أولا من الصعب جدا أن تكون نزيهة فتلعب فيها الأغراض الشخصية والحزبية وغير ذلك من الأهواء وحتى لو كانت نزيهة فالموظفون لا يتحملون فكانت تسبب عداء للجريدة وكثيرا ما كانت تسبب مشاكل للمحررين وقد أقيمت علي الدعاوى الجزائية غير مرة لأسباب تافهة جدا أما لاعتبارها من قبل إدارة اللواء أو القضاء أخباراً كاذبة أو قذفا بالموظفين لذلك صرنا نتحرج في نشر الأخبار التي تأتينا من خارج العاصمة أشد التحرج وقد صار الناس ومنتسبو الحزب ومخبرونا لا يزودوننا بأي خبر لخوفهم من النتائج لأن الشرطة التي أصبحت تحصي أنفاس الناس وخاصة خارج العاصمة يعلمون بالمخبر من نوع الخبر الذي يرسله مهما تكتم هو نفسه ومهما تكتمنا نحن. لذلك إن القرار الذي اتخذناه في اجتماعنا الأخير بشأن تحسين الأخبار المحلية لم يكن إلا قرارا تقليديا من الصعب تنفيذه بالنظر للصعوبات التي ذكرتها وإن كنا ذكرنا في اجتماعنا الأخير الأسباب الحقيقة لعدم تمكن الجريدة

من نشر أخبار محلية كسائر الجرائد إذ قلنا أننا يجب أن نتحرر من قيودنا التقليدية ونكون أكثر مرونة من السابق وألا نتحرج من قبول الأخبار وقد تساءل قاسم حسين في هذا الاجتماع ما إذا كان من الضروري كتابة مقال افتتاحي كل يوم والالتزام بذلك فقد أبدينا رأينا في هذا الموضوع وهو ضرورة الالتزام بكتابة مقال افتتاحي كل يوم بنا فينا حسين جميل. أقول بما فينا حسين جميل لان هذه الفكرة طالما كان يدعو إليها ويلح بأنه ليس من الضروري كتابة مقال افتتاحي كل يوم وكنت أنا المعارض الأول لهذا الرأي إذ أقول دائما أن جريدة صوت الأهالي جريدة مبدئية توجيهية لا يمكن أن تستغني عن المقال الافتتاحي. ثم أن اعتناءنا الزائد في المقال الافتتاحي جعل للجريدة مزية تفوق كل مزاياها فالمثقفون وغيرهم اعتادوا أن يروا كل يوم مقالا افتتاحيا توجيهيا تعرض الجريدة وجهة نظرها في كل حادثة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية داخلية كانت أو خارجية فلو كنا قبلنا هذه الفكرة لفقدت الجريدة ميزتها ولأصبحت من الجرائد الاعتيادية بل أقل من الاعتيادية وقد سررت لعدول حسين عن هذه الفكرة.

إني في الحقيقة لم أعرف الأسباب التي كانت تدعو حسين جميل في السابق لأن يلح في هذه القضية دائما، لأنه حتى يوم كان يساهم في تحرير الجريدة مساهمة لا بأس بها لم يأخذ على عاتقه يوما من الأيام مشكلة أيجاد المواضيع كل يوم وكتابة مقال افتتاحي فيها على الدوام فهذه المشكلة كانت تقع على عاتقي وحدي وبعد انفصال عبد الفتاح إبراهيم من الجريدة والذي حصل بعد مدة ليست طويلة على إصدارها. ولكن بالرغم من ذلك بقيت مستمرا على هذا العمل المضني الذي كان يرهقني كل الإرهاق. وبالرغم من عدم تمكني من إيجاد مدير تحرير يأخذ على عاتقه هذه المهمة أو يخفف عني على الأقل في هذا العمل. ولكن الذي كان يشجعني هو إعجاب الرأي العام العراقي بالمقالات الافتتاحية التي كانت تصدر في الجريدة وقد تعدى هذا الإعجاب الرأي العام العراقي فصارت الأوساط العربية خارج العراق التي كانت تصلها الجريدة معجبة كل الإعجاب بالجريدة (أي بمقالاتها الافتتاحية) كما اهتمت بهذا الأمر المحافل الديبلوماسية في بغداد فصارت السفارات الأجنبية والمفوضيات تعتني كل الاعتناء في ترجمة تلك المقالات كما صارت وكالات الأنباء والمراسلون الأجانب الذي يأتون من الخارج يهتمون بالجريدة كل الاهتمام. حتى صارت الفكرة السائدة لدى الرأي العام العراقي والأجنبي أن الجريدة صوت الأهالي أو صدى الأهالي هي المقال الافتتاحي الذي فيها.

١٩٤٩/١١/٧

زارني هذا اليوم في داري مراسل فرنسي يدعى المسيو ميكروني وهو مراسل لمجلة اللستراسيون وفرانس سوار بصحبة السيد نائل سمحيري عضو اللجنة الإدارية المركزية في حزبنا. وقبل أن نبدأ بحديثنا السياسي قال: سمعت من السيد نائل سمحيري بأنك من هواة الفوتوغراف ولما كان هو أيضا من هواة هذا الفن طلب إلي أن أطلعه على بعض تصاويري. اعجب بالتصاوير كل الإعجاب ولا سيما بالتصاوير الملونة.

سألني عن رأيي في مشروع اتحاد العراق مع سوريا. قلت: لما كنا نعتبر أن الحدود القائمة بين البلدان العربية حدودا مصطنعة وضعها الاستعمار الأوروبي فنحن لا نقر بذلك ونسعى دائما لإزالتها، نحن نرتبط بسوريا وبالبلاد العربية الأخرى بروابط متعددة لغوية وتاريخية وجغرافية وثقافية واقتصادية وغير ذلك من الروابط الحقيقية فلا نرى معنى لتشتت البلاد العربية فالاتحاد أو الوحدة مع سوريا الغاية التي نسعى إليها. أما كيف يكون هذا الاتحاد فذلك ما يقرره الشعبان العراقي والسوري وقد بيّنّا رأينا في جريدتنا بصراحة فنحن نحبذه مبدئيا.

قال المراسل: ولكن هناك في سوريا من يعارض هذا الاتحاد لأسباب كثيرة منها اختلاف نظامي الحكم بين البلدين فهم يرون أن النظام الجمهوري أرقى من الملكي ثم ارتباط العراق مع الإنكليز بمعاهدة تحد من استقلاله سيكون لإعادة النفوذ الأجنبي إلى بلادهم.

قلت: إن اختلاف نظامي الحكم نعتبرها قضية ثانوية بالنسبة إلى هدفنا القومي فهذا الاختلاف ليس من القضايا الجوهرية التي يجب أن تسبب عرقلة قضية خطيرة كهذه. أما قضية ارتباطنا بمعاهدة غير متكافئة مع الإنكليز فالشعب العراقي متذمر من هذه القضية كما تعلمون وسيسعى الشعب العراقي جنبا إلى جنب مع الشعب السوري للتخلص من هذا النفوذ الاستعماري أن سعي مملكتين (المملكة العراقية والمملكة السورية) سيكون أقوى وأكثر تأثيرا من مملكة واحدة للتخلص من الاستعمار سواء كان بريطانيا أو أمريكيا أو فرنسيا.

ثم تطرق إلى الوضع الداخلي عندنا فبينت له بصراحة أن الشعب العراقي غير مرتاح من الفئة الحاكمة التي تحكمه بالقوة وبينت له أنه ليس الشعب العراقي وحده متذمرا من حكامه وإنما جميع البلاد العربية الأخرى فهؤلاء من جملة العراقيل التي تعوق الشعوب العربية من التمتع باستقلالها إذ أنهم واقعون تحت تأثير الدول المستعمرة. وبينت له أن المثقفين في العراق بقدر ما هم يكرهون الاستعمار ويريدون التخلص من نفوذهم بنفس النسبة متلهفون لتقبل الحضارة الغربية والثقافة الغربية. فنحن بحاجة شديدة إلى ترسيخ نظام ديمقراطي صحيح غير مزيف كما هو موجود في بلادنا كما أننا بحاجة إلى تصنيع بلادنا وإلى اعمارها بواسطة قروض أجنبية عند تعذر تدارك رؤوس الأموال الوطنية وعدم كفايتها لنهضة صناعية جبارة في بلادنا ولكنا في الوقت نفسه نقاوم كل تأثير أجنبي يجعل من ذلك وسيلة لاستغلالنا سياسيا والتدخل بشؤوننا الداخلية وإسناد فئات حاكمة فاسدة لا ترتضيها أكثرية الشعب أننا نريد أن نتعامل مع الأجنبي كصديق لا كسيد.

وقد سألني عن تأثير الإنكليز في سياسة البلد. قلت أن للإنكليز تأثيرا قويا في القضايا السياسية العليا وحتى في بعض الأحيان في القضايا الثانوية.

قال: أما تعتقد أن الإنكليز راغبون في الاتحاد بين سوريا والعراق.

قلت: الظاهر أنهم يرغبون في ذلك.

قال: كيف يمكن التوفيق بين رغبة (المستعمر) ورغبتكم الوطنية؟

قلت: إني كما قلت سابقا أن هذه القضية نعتبرها من القضايا المبدئية سواء رغب فيها الإنكليز أم لم يرغبوا، فليس من المستحيل أن تتفق رغبتنا الوطنية مع رغبة الإنكليز لمدة مؤقتة وإن كان الهدفان يختلفان كل الاختلاف. نحن نرمي إلى غاية وطنية بعيدة المدى ومتى ما استلم الشعب مقاليد الحكم في هذه البلاد فلن يبقى أي نفوذ للمستعمر في هذه البلاد وإذا تضافرت جهود شعوب البلاد العربية فلن يبقى المستعمر في جميع البلاد العربية.

من المعلوم أن الإنكليز لغاية في أنفسهم سهلوا تأليف الجامعة العربية ومع ذلك أن هذه القضية لم تمنعنا من تأييدها اشد التأييد. كما أن الملاحظ هم الآن ليسوا في هذا الوادي بينما بقينا نحن من أكبر المؤيدين لها.

قال المراسل: سمعت نفس هذه الآراء من توفيق السويدي على وجه التقريب.

قلت: نحن وإن كنا نختلف مع توفيق وغيره أشد الاختلاف في القضايا الداخلية وفي بعض القضايا الخارجية ولكنا لا نتردد من أن نتفق معه ومع غيره إذا كانت آراؤنا تتفق.

قال: هذا ما لاحظته.

لقد أظهر المراسل سرورا كبيرا في هذه المقابلة.

١٩٤٩/١١/١٠

زارني اليوم في بناية الحزب رفائيل بطي (عضو اللجنة الإدارية في حزب الاستقلال) وتكلم عن الأزمة الوزارية القائمة فقال بصدد اتصال نوري السعيد بحزب الاستقلال أنه علم من رئيس الحزب أن نوري السعيد حتى يوم أمس لم يتصل بالحزب ولم يفاوضه بشأن الدخول معه في الوزارة. ثم قال انه على ما علم بصورة أكيدة أن البلاط لم يفاوض أي شخص بشأن تأليف الوزارة حتى أن نوري السعيد لم يكلم السيد جميل المدفعي في عزمه على الاستقالة. وقد بين رفائيل بطي أن هذه الأزمة سوف تمتد حتى نهاية الانتخابات النيابية في سوريا (أن الانتخابات سوف تبدأ في ١٥ من الشهر الجاري ولا ينتظر أن تعلن النتائج القطعية قبل ٢٠ منه) وذلك لأجل التمويه على السوريين بأن في العراق اهتماما كبيراً لتغيير الوضع ولكن النتيجة - حسب رأي رفائيل - سوف يقوم بتأليفها نوري السعيد نفسه.

وضعت رؤوس أقلام لمقال افتتاحي (على أن ينشر يوم ١١/١١) حول استقالة الوزارة بينت فيه الفشل الذي أصاب نوري السعيد في قضية فلسطين التي كانت السبب المباشر لتأليفها - كما جاء في الكتابين المتبادلين بين الأمير عبد الاله الوصي ونوري السعيد - والفشل الذي أصابه في القضايا الأخرى وختمت المقال بإشارة مختصرة إلى طريقة تأليف الوزارة.

وعندما جاء محمد حديد إلى الحزب - وهو يأتي كل يوم إلى الحزب إلا نادرا - عرضته عليه ليبدي رأيه فيه (وهذه عادة اتبعتها دائما عندما أريد كتابة موضوع مهم اعرضه على محمد

حديد وعلى حسين جميل عندما يكون حاضرا) فاستحسنه محمد ولكن قال أن الخاتمة تحتاج إلى توسيع أي تبين بالإضافة إلى طريقة تأليف الوزارة المقبلة ما يجب القيام به من أعمال وقد استحسنت الفكرة وقلت له أضف إليه ما تقول وبعد تردد قليل قال لا حاجة إلى ذلك. فاعتبرت المقال نهائيا.

ثم بعد برهة من الزمن أتى حسين جميل إلى الحزب (وهو لا يأتي عادة كل يوم إلى الحزب فأصبح لا يأتي إلى الحزب إلا نادرا بعد توقيف أعمال الحزب ولكن في الأيام الأخيرة الماضية صار يتردد إلى الحزب نوعا ما أي صار يأتي كل أسبوع مرة أو مرتين أو ثلاث مرات في بعض الأحيان) فأتيت بالمقال وعرضته عليه ليبدي رأيه وبعد أن قرأه قال لا بأس به ولكن الفقرة الأخيرة لا حاجة لها أي أن حسين جميل لم ير حاجة إلى كتابة ما طلب محمد حديد التوسع فيه. فقلت لحسين أن محمد حديد طلب التوسع في هذا الموضوع بينما أنت تريد حذفه ثم جرت محادثة بين محمد وحسين (اشترك فيها قاسم حسن الذي حضر مؤخرا) وعدلت الفقرات الأخيرة من المقال بالصورة التي نشرت ولا بأس إن أثبت هنا الفقرات كما كانت بالأصل ثم أثبتها كما نشرت.

- كما جاء في الأصل -

«سواء ألف الوزارة الجديدة السيد نوري السعيد نفسه أو ألفها غيره فإن الوزارة المقبلة لن تكون احسن حظا من الوزارة المستقيلة في معالجة هذه القضايا نفسها أو القضايا الأخرى التي ستعرض لها، والتي من الطبيعي أن تخفق في معالجتها كل وزارة ما دامت تتألف بالطريقة التي من شأنها أن تجعل كل وزارة تتألف بها عاجزة عن معالجة مشاكل البلاد لعدم استنادها إلى سند شعبي فلا ينتظر منها والحالة هذه القيام بإصلاحات أساسية كما لا ينتظر منها تحقيق أهداف وطنية تتعارض ومصلحة الأجنبي».

- كما نشرت في عدد الجريدة الصادر في ١١ تشرين الثاني ٤٩-

«وإذا ألفت الوزارة المقبلة على نمط الوزارة السابقة، ولم تعجل إستئصال أسباب التذمر والشكوى المذكورة، ولم تضع الخطط اللازمة للتنفيذ فإنها لن تكون أحسن حظا من الوزارة المستقيلة في معالجة هذه القضايا نفسها أو القضايا الأخرى التي ستعرض لها، والتي من الطبيعي أن تخفق في معالجتها كل وزارة ما دامت تتألف بالطريقة المعروفة التي من شأنها أن تجعل كل وزارة تتألف بها عاجزة عن معالجة مشاكل البلاد لعدم استنادها إلى سند شعبي».

عن الفقرة السابقة (أي التي كما جاءت في الأصل) أكثر انطباقا على تصريح لي أدليت به إلى مندوب الزمان والذي نشر في الجريدة المذكورة بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٢.

وهذا نصه:

«بصرف النظر عما ستتمخض عنه الأزمة الوزارية القائمة، أقول أن كل وزارة لا تؤلف حسب الأساليب الدستورية، تكون ضعيفة بطبيعة الحال لعدم استنادها إلى سند شعبي، وكل

وزارة ضعيفة لا ينتظر منها القيام بإصلاحات أساسية، كما لا ينتظر منها تحقيق أهداف وطنية تتعارض ومصلحة الأجنبي المتنفذ».

كما أنه صدر في العدد نفسه من جريدة الزمان تصريح لمحمد حديد وهذا نصه:

«إن البلاد بأمس الحاجة إلى إصلاحات كثيرة في كافة شؤونها ويصح أن يكون أي من تلك الإصلاحات هدفا للوزارة ولكن الغرض الذي يمكن أن يوضع على عاتق الوزارة القادمة يتوقف على نوع تلك الوزارة فلا فائدة من انتظار تحقيق هدف من الأهداف الكبرى في الإصلاح من وزارة إذا كانت بنفسها لا تستطيع أن تسير خطوة واحدة نحو ذلك الهدف».

إني أثبت كل هذه الرغبات والتصريحات لأبين كيف أن (الموضوعية) و(الذاتية) تتصارعان في أعمالنا اليومية وكيف أن هذا الصراع الهادئ ينتهي في بعض الأحيان بـ(التوفيق) الذي يكون تارة موفقا وتارة أخرى غير موفق. والقصد من هذا التثبيت عرض نماذج ليس إلا.

١٢/١١/١٩٤٩

كتبت جريدة النهضة التي يصدرها السيد نور الدين داوود حول الأزمة الوزارية التي لا تزال قائمة قائلا: تجتاز الأزمة الوزارية اليوم يومها السادس وقد قيل أن سلسلة من الاجتماعات عقدت يوم أمس في البلاط الملكي جرت فيها استشارات مع عدد من السياسيين وقد قيل أن فخامة السيد نوري السعيد لا ينوي العودة إلى تأليف الوزارة وأنه يسعى ليوجد جماعة قوية تؤلف وزارة قوية وذكرت أسماء المدفعي وعلي جودة ومزاحم الباجه جي وصالح جبر وتوفيق السويدي وشاكر الوادي ونجيب الراوي وعلي ممتاز في صدد الاستشارات وقيل أن طه الهاشمي سيعود من القاهرة ليشترك في الاستشارات.

ثم قالت: أن الرأي العام يتجه إلى جميل المدفعي ويرى أنه الشخصية الوحيدة التي تجمع مختلف السياسيين في وزارة قوية. ثم قالت وإذا كان قد قيل أن المدفعي لا يرغب في تحمل المسؤولية فهذا القول يعتبر سابقا لأوانه... ثم قالت الجريدة تحت عنوان «وزارة من ١٤ شخصا» إن الوزارة المقبلة ستؤلف من ١٤ شخصا بضمنهم رئيس الوزراء ونائبه والثلاثة الباقون وزراء دولة وإن ممثلي الأحزاب سيكونون وزراء دولة وذكرت أسماء الوزارة وهم: جميل المدفعي وصالح جبر وتوفيق السويدي ومزاحم الباجه جي وطه الهاشمي وعلي جودة الأيوبي ومصطفى العمري وعلي ممتاز وشاكر الوادي ونجيب الراوي ومحمد حسن كبه وعبد الوهاب محمود وفائق السامرائي وحسين جميل، وختمت قولها بتعبير (والله أعلم).

قد يكون في ما كتبته جريدة النهضة شيء من الحقيقة وقد يكون من باب الدعاية لجميل المدفعي. لأن نور الدين داوود من منتسبي جميل المدفعي وهو من أقاربه على ما يقال. والمدفعي يدافع عن نور الدين كلما كان في موقف حرج. وقد أنقذه في المرة الأخيرة إذ كان قد حكم عليه من قبل المجلس العرفي بالحبس بتهمة اختلاس في جمعية الطيران وسجن ولكن

المدفعي استصدر له عفوا خاصا وأخرجه من السجن ذلك مما سبب تقولات كثيرة حول هذه القضية وانتقدت الحكومة انتقادا شديدا كما انتقد المدفعي نفسه. والمدفعي مشهور بالتزامه للأشخاص دون أي اعتبار.

١٩٤٩/١١/١٣

إن الأزمة الوزارية لا تزال قائمة. وقد شاع منذ أمس أن رئاسة الوزارة ستسند إلى علي جودة الأيوبي. وقد شاع في الوقت نفسه أن الوصي استدعى يوم أمس رؤساء الوزارات السابقين وعقد منهم مجلسا حضره جميعهم (ما عدا ناجي شوكت الذي لم يستدع) كما حضره عمر نظمي نائب رئيس الوزراء الحاضر وقد علمت أن الوصي أخبرهم رسميا باستقالة نوري السعيد وأفهمهم بأنها ستقبل وقال يترك الكلام إلى نوري نفسه يوضح لهم الموقف وقد استدعاهم ليتدبروا الأمر.

ويقال أن نوري تكلم مطولا وبين كيف انه لما اضطلع بالمسؤولية وجد الأمن في البلاد مضطربا وكيف أنه سعى لإعادة نصابه وقد أعاده وكيف أنه وجد الحالة المالية خطيرة بصورة فضيعة وكيف أنه سعى كل السعي لإزالة هذا الوضع ولكن بالرغم مما بذله من جهد لم يوفق كل التوفيق وقال أن الحكومة مدينة الآن بمبلغ ثمانية ملايين دينار وأن الحكومة باستطاعتها أن تدفع رواتب الموظفين حتى شهر مارس المقبل وأنه يشك كثيرا أن تتمكن الحكومة من الاستمرار في دفع الرواتب بعد ذلك التاريخ. ثم قال أنه راغب كل الرغبة في التزام جانب الراحة.

ويقال انه لم يتكلم في هذا الاجتماع غير مزاحم الباجه جي الذي شكر الوصي على هذا المؤتمر وقال أن الجميع طوع إرادته (إرادة الوصي) ويقال أن السبب في هذا الموقف من قبل مزاحم هو أنه كان يعتقد بأن علي جودة هو الذي سيؤلف الوزارة. وقد علمت بصورة أكيدة أن علي جودة قد اخبر البلاط بأنه قد فشل في إيجاد زملاء له وأنه يعتبر فاشلا بعد أن تشاور يوم أمس مع بعض الأشخاص كمزاحم الباجه جي وعلي جيدر سليمان وعمر نظمي وغيرهم.

١٩٤٩/١١/١٤

شاع اليوم في البلد أن نوري السعيد هو الذي سيؤلف الوزارة بل قيل أنه سوف لا يعتبر مستقيلا وإنما سوف يسحب استقالته ويجري بعض التعديلات على وزارته وأن هذا التعديل سوف لا يشمل الكثير من الوزراء، سيخرج بهاء الدين نوري من الشؤون الاجتماعية ويحل محله جميل عبد الوهاب كما سيخرج خليل إسماعيل من المالية ليحل محله علي ممتاز هذا ما سمعته اليوم صباحا. غير أن رفائيل بطي اتصل بي تلفونيا ليلا وسألني ما إذا كان حسين جميل سوف يدخل الوزارة فقلت له لا علم لي بذلك إذ قابلت أمس حسين جميل فلم يخبرني

بذلك. قال رفائيل أنه حضر اليوم جدالا جرى في غرفة المحامين أمامه فهناك من أيد بأن حسين جميل سوف يدخل الوزارة دون علم من حزبه وهناك من ادعى بأنه لا يفعل ذلك وقال انه كان في غرفة المحامين من النصف الثاني فقال والآن أؤكد لك أني أعتقد بأن حسين جميل سوف لا يدخل الوزارة قبل أن يخبر الحزب على الأقل. وأضاف قائلا هذا ليس معناه بأني اعتقد بأن حسين جميل يتمنع عن الدخول في الوزارة إذا منعه الحزب ولكن أدبه يمنعه من أن يقوم بهذا العمل بدون أخبار.

وقد سألته عما إذا كان نوري السعيد أو البلاط اتصلا بحزب الاستقلال حول الأزمة الوزارية فأجاب بالنفي وسألته عما إذا كان من المحتمل أن يشترك الحزب في الوزارة المشكلة قال لا يعتقد ذلك.

١٩٤٩/١١/١٥

زارني اليوم صباحا في بناية الحزب السيد عبد الرزاق الحسني (وهو يزورني من حين لآخر) وعند بحثه عن الأزمة الوزارية سألني ما إذا كانت قد جرت مفاوضة مع محمد حديد لها علاقة بالأزمة الوزارية فأجبته بالنفي. قال: أليس من الممكن أن تجرى مفاوضة بهذا الشأن ولم تطلع عليها بعد؟ قلت: إني فارقت محمد حديد أمس ليلا حوالي الساعة التاسعة تقريبا فليس من المحتمل أن يقع شيء بعد هذا الوقت.

ثم زارني في بناية الحزب أيضا السيد فخري الجميل وأخبرني بأنه قد طرق سمعه بأن علي جودة قد أخفق وأن نوري السعيد هو الذي سيقوم بتأليف الوزارة. وقال أن علي جودة مصاب بمرض خطر في قلبه وأنه لا يتمكن من القيام بأعباء رئاسة الوزارة وذكر لي كيف أنه وعلي جودة خرجا في الصيف الماضي بالقرب من شتورة في لبنان يتمشيان ولكن بعد مسافة قصيرة اضطرب علي جودة وكاد يغمى عليه فتدارك الأمر وأسعفه ثم سألني ما إذا كان من المحتمل أن يقنع نوري السعيد حسين جميل ليشركه معه؟ فرأيت الجواب المناسب في هذا الموقف أن أقول له لا أظن ذلك. فوافقني وقال أنه هو نفسه أيضا لا يظن ذلك بالرغم من وجود مناسبات طبيعية بين حسين جميل ونوري السعيد. ثم قال أن حسين جميل رجل طيب من المستبعد أن يلوث نفسه بسهولة.

حوالي الساعة السادسة من بعد ظهر هذا اليوم كلمني محمد حديد بالتلفون - وأنا في مركز الحزب - وقال انه يكلمني من دار رؤوف بك الجادرجي إذ بينما كان هناك طلب من داره تلفونيا فقيل له أن مزاحم الباجه جي يفتش عنه فاتصل بمزاحم من بيت رؤوف فرجاه مزاحم أن يزوره في داره (دار مزاحم) فوعده محمد بأنه سيأتيه بعد نصف ساعة فقال لي محمد انه سيذهب إلى دار مزاحم حسب الموعد وبعد خروجه من هناك سوف يأتيني إلى الحزب قلت له أني سأكون بانتظاره ولو إلى ساعة متأخرة. وحوالي الساعة الثامنة والنصف أتى محمد إلى مركز الحزب أخبرني بأنه ذهب إلى دار مزاحم الباجه جي فوجد هناك السيد علي حيدر سليمان

الذي لازمه حتى فرغ مزاحم من استقبال ضيف كان هناك عند مجيء محمد. وقد اخبرني محمد بالحديث التالي الذي جرى بينه وبين مزاحم بحضور علي حيدر سليمان قال مزاحم مخاطبا محمد حديد: لا بد أنك تعلم بأن سمو الوصي كلف السيد علي جودة بتأليف الوزارة بعد استقالة نوري السعيد وحينئذ بين علي جودة لسموه انه بالنظر لمرضه لا يستطيع تحمل ما قد يحدث من أتعاب فيما لو كانت الوزارة التي سيحاول تأليفها غير منسجمة ولذلك يود أن يعلم قبل المحاولة عما إذا كانت يده ستطلق في اختيار الوزراء فأجيب أن له مطلق الحرية في القائمة التي سيختارها لتعرض على الأمير وحينئذ فكر قبل كل شيء تجنباً للمتاعب عدم درج اسمي نوري السعيد وشاكر الوادي فأدخل اسمه (أي اسم مزاحم) واسم علي حيدر سليمان واسم محمد حديد وحسين جميل واسم محمد مهدي كبه وغيرهم من الزملاء الذين يستطيع التعاون معهم. وعند تسليمه القائمة إلى أحمد مختار رئيس الديوان الملكي أبدى الرئيس الموما إليه ملاحظة وهي أن عدم إدخال اسم نوري السعيد قد لا يلقى قبولا من قبل الأمير فقال له علي جودة أن الأمير أعطاه الحرية التامة في اختبار زملائه. ثم بعد ذلك أخبر علي جودة انه من الضروري إدخال نوري السعيد وشاكر الوادي في الوزارة الجديدة كما رشح جميل الأورفه لي وحينئذ تردد علي جودة في الاستمرار على العمل ولم يراجع البلاط بهذا الشأن مدة من الزمن. وهنا سأل مزاحم محمد حديد ما هو رأيه في ترشيحه وترشيح حسين جميل أولا وما إذا كان من المصلحة أن يصر علي جودة على رفض إدخال نوري السعيد وشاكر الوادي وقال انه من رأيه الخاص أن كل وزارة يدخل فيها نوري السعيد وشاكر الوادي وأمثالهما ولا سيما نوري السعيد لن تكون مستقرة فإما أن تؤلف وزارة تتمكن من القيام بإصلاحات أو يترك الأمر للأمير ولكن في الوقت نفسه سأل محمد حديد عن رأيه فيما إذا كان هذا الإصرار سببا لإحباط تأليف الوزارة من أناس فيهم عناصر طيبة ومختلفة؟ فأجاب محمد حديد انه يود أن يعلم قبل كل شيء ما هي صيغة الوزارة المراد تأليفها أهي ائتلافية تمثل الأحزاب الإصلاحية التي تنوي الوزارة القيام بها. أجابه مزاحم أنها لا تعتبر رسميا وزارة ائتلافية لأن تمثيل الأحزاب بها غير موضع بحث مطلقا ولو كان هذا الأمر موضع بحث لكانت النسبة العددية للأحزاب يجب أن تراعى فلو أنه (محمد حديد) وحسين جميل اختيرا كحزبين لكان ذلك مدعاة لحزب الاستقلال أن يطالب بعضوين أيضا ولطلبت الأحزاب الأخرى نفس النسبة وهذا غير ممكن مطلقا. فأجاب محمد حديد انه يشكر ثقة علي جودة وثقته (مزاحم) به غير أنه قبل كل شيء يرى أنه وإن كان الحزب الوطني الديمقراطي قد عطل أعماله غير أنه يرى نفسه مرتبطا بالحزب فلا يستطيع أن يدخل في أية وزارة دون أن يكون لحزبه رأي في الموضوع ودون أن يكون ممثلا من قبل الحزب ثم أضاف محمد وعلى فرض أنه قبل كممثل للحزب فإنه لا يرى بإمكانه التعاون مع وزارة يكون نوري السعيد وشاكر الوادي عضوين فيها ولا سيما نوري السعيد.

أجابه مزاحم انه شخصيا يرى رأيه فيما يخص الشخصين المذكورين ولكن هناك من يخطئه على هذا الإصرار ويرى أن الرغبة الملحة في إدخال هذين الشخصين يجب ألا تكون

سببا في إحباط العمل ولا سيما أن الوزارة تنوي القيام بأعمال مهمة: أولا إلغاء الأحكام العرفية. ثانيا إعادة النظر في أحكام المجلس العرفي واستصدار عفو عمن يثبت بأنهم حكموا ظلما، وغير ذلك من الإصلاحات. وقال محمد أن مزاحم لم يلح عليه لإقناعه ولم يطلب منه نتيجة. ولما سألني محمد عن رأيي قلت: اني أود أن نجتمع بحسين جميل قبل أن نقرر شيئا في هذا الموضوع الخطر لأنه قد تنشأ منه ملابسات كثيرة إذا لم نأخذ القضية بالتعقل والروية. وقبل مجيء محمد إلى الحزب بمدة قليلة كان حسين جميل قد زار الحزب ولما سألته عن الأزمة الوزارية قال انه لا يعلم شيئا عنها وكان في نيتي أن أخبره عما أخبرني به محمد حديد من أن مزاحم طلبه وانه سوف يأتي إلى الحزب بعد خروجه من دار مزاحم ولكن حسين خرج دون أن أتمكن من إخباره لأنه ذهب إلى غرفة التحرير وكنت أظن أنه سيمر بي قبل أن يخرج من الحزب.

لقد قلت لمحمد لا بد من اجتماعنا بحسين جميل هذه الليلة لأننا قد لا نتمكن من الاجتماع به صباحا فالأحسن أن توفق بين تصرفاتنا إذا أمكن وإن كنت أعلم أن رأي حسين جميل لا يشبه رأي محمد.

طلبت حسين في الدار فلم أجده ولما سألت زوجته عن الأماكن التي من الممكن أن يكون قد ذهب إليها قالت لا تعلم. قلت لمحمد أني أقترح أن نذهب إلى أوتيل سميراميس ونتعشى هناك سوية (أنا ومحمد) ونخبر زوجة حسين أن تفتش عنه وتجده إن أمكن أو تخبره عندما يأتي الدار بأننا في انتظاره في أوتيل سمير اميس ليتلفن لنا هناك.

كنا أنا ومحمد في أوتيل سميراميس حوالي الساعة التاسعة وبعد أن تناولنا الطعام وبقينا ننتظر حتى الساعة العاشرة. وبعد العاشرة بقليل تلفن حسين من داره فاتفقنا أن نجتمع في دار محمد حديد توا. وبعد مدة قليلة اجتمعنا هناك. تركت الكلام لمحمد حديد ليبين له مقابلته مع مزاحم فأعاد محمد ما كان قد قاله لي وبعد أن سمع حسين جميل ما قاله محمد قال: إن هذه فرصة للخدمة يجب ألا تضيع فمادامت الوزارة الجديدة تنوي إلغاء الأحكام العرفية وتعيد النظر في بعض الأحكام وما دامت تنوي الإصلاح في النواحي الأخرى يجب ألا نتأخر عن مساعدتها وأضاف قائلا أن الشعب العراقي مرهق بسوء التصرفات الناشئة من الأحكام العرفية فإلغاؤها إنقاذ له. أجاب محمد أن إدخال عناصر في الوزارة الجديدة هي السبب المباشر في فساد الوضع معناه أنه ليس هناك اتجاه جدي في الإصلاح، إذ أن إدخال نوري السعيد وشاكر وجماعته معناه أن الجهة التي تريد إسقاط الوزارة، إذا ما انتوت الإصلاح، توعز إلى هؤلاء بالإفساد وتحدث أزمة وزارية في الوقت المناسب وهذا سيحدث حتما بعد بضعة أشهر من تأليفها إذا ما اتجهت أي اتجاه في الإصلاح. ثم قال أن الذي فهمته من علي حيدر سليمان أنهم يريدون إسناد وزارة المالية إلي فالوضع المالي خطير جدا ولا يمكن معالجته بتدابير روتينية (اعتيادية) فمجرد التفكير بها أو المباشرة في وضع خطط لتنفيذها تحدث ضجة في بعض الأوساط والفئة الحاكمة لا تقاومها بل تشجعها. وهنا سأل حسين جميل عن تلك التدابير التي

يعتقد بأنها ناجعة لمعالجة الوضع المالي قال محمد: هناك تدابير كثيرة منها وضع ضرائب كبيرة على الدخل الزراعي. وسحب عدة ملايين من العملة المسطورة من العملات ذات الفئات الكبيرة وقروض داخلية شبه إجبارية وغير ذلك من التدابير التي لا يمكن أن تقرها الفئة الحاكمة وإن كان مزاحم يقول بأن الوزارة الجديدة تنوي القيام بإصلاحات خطيرة فالذي ينوي القيام بإصلاحات حقيقية لا يفكر في إدخال نوري وغيره ممكن كان السبب في فساد الوضع. ثم قال: أما بخصوص إلغاء الإدارة العرفية فليس هناك فائدة كبيرة من ذلك إذا أقرت لائحة الطوارئ. قال حسين جميل مدافعا: أننا سوف لا نكون عمليين إذا افترضنا دائما بأنه سوف تعرقل الخطط الإصلاحية وألا نقدم عليها لهذا السبب فكل خطوة تخطى في سبيل الإصلاح مهما كانت صغيرة تعتبر خدمة للبلد الذي يخيم عليه الآن كابوس حقيقي. ثم قال فيما يخص قانون الطوارئ انه يجب على الوزارة المقبلة ألا تقدم على تشريعه ولكن سرعان ما عاد فقال أن وجود قانون للطوارئ منصوص عليه في القانون الأساسي فقانون الطوارئ ضروري ولكن المهم يجب أن يكون ملائما أي يجب أن يكون من حكام مدنيين وأن تلغى فيه السلطات الإدارية وهنا قلت لحسين جميل فما فائدة الفئة الحاكمة من مثل هذا القانون إذا كانت المحاكم التي يستند إليها كالمحاكم الاعتيادية قال أن المهم في ذلك هي أن تكون المحاكم بدرجة واحدة بدل عدة درجات وذلك لسرعة البت في القضايا عند الطوارئ. قال محمد حديد: إن المهم في قضية قانون الطوارئ هو أن الفئة تريد إيجاد قانون الطوارئ وقد هيأت منذ سنة ١٩٤٦ لائحة شديدة ولكن حتى الآن لم تجسر أية وزارة لتقنينها كما تقترح (مخاطبا حسين جميل) فليس من الصعب بعد مدة قليلة وفي زمن وزارة أخرى تعديلها بشكل أشد وأفظع فالمهم بنظر الفئة الحاكمة تقنين لائحة ما في الوقت الحاضر مهما كان شكلها أما تعديلها بأشد تلك قضية سهلة وبسيطة. ثم سأل حسين جميل من محمد حديد عما فهمه من مزاحم أومن علي حيدر سليمان بشأن الوزارة التي يراد إسنادها إليه (إلى حسين جميل) قال (محمد) أظن العدلية. وحينئذ قال حسين إذا كان الأمر كذلك إنه سوف تسند إلينا وزارتان مهمتان المالية والعدلية أما من جهته فقال أنه ينوي القيام بإصلاح شامل في وضع المحاكم وفي القوانين فبعد أن يخرج العناصر الفاسدة من القضاء (ولا يقل عددهم عن الأربعين) سوف يضع قانونا يحمي الحكام من العبث. وأنه سوف ينظر بصورة جدية في القوانين التي تخالف أحكام القانون الأساسي وتحد من الحريات الدستورية. وختم كلامه قائلا بأن هناك مجالا واسعا للخدمة فيما إذا تآزرت بعض العناصر الصالحة في الوزارة. أما بشأن التعاون وعدمه مع نوري السعيد وأمثاله انه يرى قيمة نوري مبالغ فيها إذ أصبح يعتبر كالبعبع مع إنه لا يرى له هذه القيمة الكبيرة فهو ليس مضرا أكثر من الغير فالذي يؤاخذ عليه نوري إنكليزيته فمن من هؤلاء غير إنكليزي النزعة فهل أن عمر نظمي مثلا أقل إنكليزية من نوري؟ ثم قال أننا إذا أردنا إخراج نوري وجماعته من الميدان السياسي وإخراج صالح جبر وجماعته فمعنى ذلك انتصار كبير للوطنية في العراق ومعناه تغير فجائي في الوضع القائم فهل هذا من الممكن تصوره فأين هي القوة التي تتمكن

من ذلك. إن هذه الأمور يجب أن تكون خطوة بعد خطوة فالإصرار على إدخال نوري السعيد وجماعته وعدم الإصرار على إدخال جماعة صالح جبر معناه شبه انتصار ومعنى ذلك تقدمنا إلى الأمام فيجب أن لا تضاع هذه الفرصة مطلقا ثم قال بصدد تعليق بسيط لمحمد حديد حين قال أن إدخال نوري السعيد في الوزارة أكثر شرا من إدخال شاكر الوادي إذ بالإضافة إلى انه مبدئيا لا يرى من المناسب الاشتغال معه في وزارة واحدة يرى شخصيا أيضا انه لا يمكن الاشتغال معه لأنه اعتدى على شخصه في المجلس ولم يعتذر عن ذلك الاعتداء. قال حسين أن هذه القضية كان من الممكن أن تكون موضع بحث لو انه كلف الدخول في وزارة يقوم بتأليفها نوري السعيد نفسه ثم استرسل في الكلام بهذا الشأن فقال أن نوري السعيد بصفته رئيسا للوزارة يجب أن ينظر إليه غير الشخص الذي كان لو كان عضوا في وزارة أخرى ثم قال انه يذهب إلى اكثر من ذلك أن شخصا ما إذا ألف وزارة ما حسب منهج معين واستقال لسبب من الأسباب ثم ألف وزارة أخرى يجب أن ينظر إليه كما لو كان شخصا آخر. فلم يكن لمحمد حديد غير أن يضحك عاليا لهذه التفسيرات وقد شاركت محمد بالضحك بعض الشيء.

وقد كنت مستمعا لكل هذه المحاورات والمناقشات وكنت أنتظر أن يعلق حسين جميل على نقطة مهمة جدا من أقوال محمد لمزاحم وهي قوله (قول محمد) أن الحزب وإن كان موقفا أعماله إلا أنه يرى شخصيا من الواجب عليه الارتباط به (بالحزب) غير أنه تجاهلها بالرغم من انه ناقش كل آراء محمد بكل دقة ودافع عن وجهة نظره بجميع الأساليب المباحة لدى المحامين الذين لا يهمهم غير كسب الدعوى مهما كان أسلوب المناقشة أي استباحة المغالطة عندما تقصر الحجة.

وبعد كل هذه المحادثات وجه حسين جميل إلي الخطاب وسألني عن رأيي في الموضوع.

وقد رأيت من المناسب أن أبدأ بالتشديد على الموضوع الجوهري الذي أراد حسين جميل أن يتجاهله وهو موضوع الحزبية، فقلت: أن مزاحم وأن صرح لمحمد بأن دخولكما (محمد وحسين) في الوزارة سيكون على أساس غير حزبي ولكن من الوجهة العملية أن دخول شخصين مهمين من حزب ما في الوزارة - وهما لا يزالان محتفظين بعضويتهما - كنائب رئيس الحزب وسكرتيره لا يمكن أن يفسر التفسير الذي قصده رئيس الوزراء المقبل. فإذا تمكنا من إقناع رئيس الوزراء المقبل على ما تنويان القيام به من إصلاح سواء من الناحية العامة أو من ناحية شؤون الوزارة المختصة التي سوف يكون لكل منكما الاضطلاع بشؤونها فهذا العمل بطبيعته ينشط الحياة الحزبية ويفسح لها المجال عمليا وإن كل ذلك سيكون من الأسباب المؤدية لإنهاء هذا الجمود السياسي وبالنتيجة يؤدي إلى استئناف أعمالنا الحزبية فأنا شخصيا من الموافقين على دخولكما في الوزارة على ألا يكون بدون قيد أو شرط أي تجري مفاوضة مع رئيس الوزراء المقبل بشأن الخطط الإصلاحية التي ينتوونها (وهذا ما جرى بحثه في اللجنة الإدارية المركزية للحزب وقد بينت ذلك بالتفصيل فيما كتبته ولكن رأيت من المناسب ألا

أتطرق إلى هذه الناحية أي ألا أشير في بحثي هذا إلى القرار الذي اتخذ بهذا الشأن لأن القرار المذكور كان فيما إذا فوتح الحزب رسميا بالأمر وإن يقدموا له شيئا مكتوبا بهذا الشأن). ثم قلت: وليس من الضروري حسب رأيي الخاص أن يجري ذلك بشكل تبادل رسائل كما جرى سابقا مع نوري السعيد في خريف سنة ١٩٤٦ هذا إذا كان ذلك من غير الممكن في الوقت الحاضر وهو غير ممكن في وضعنا الحاضر - وأضفت قائلا مخاطبا محمد حديد وحسين جميل - فلا بأس أن تتصلا بينكما وتنظما شيئا بالذي تكلمتما به وتقدماه كمقترحات على شكل مذكرة شفهية. ثم قلت أني في الوقت نفسه لا أرى بأسا من أن يحصل اتصال بحزب الاستقلال لاستمزاجه من طرف خفي لنعلم وضعه وشروطه وتساءلت عما إذا كان من المناسب مفاتحة جماعتنا (وكنت أقصد بتعبير جماعتنا أعضاء اللجنة الإدارية المركزية للحزب) فيما وقع. أجاب محمد أنه يرى من المناسب تأجيل ذلك إلى أن نفاتح رسميا. ولم يجب حسين عن هذه النقطة. ثم قال حسين جميل: انه لا يود الاتصال بحزب الاستقلال لأنه حزب خطر على كيان المملكة وفي رأيه (حسين جميل) أن رئيسه مضرّ أكثر من نوري السعيد وأن هذا الحزب ضد العراقيين فهو ضد الأكراد وضد كل تقدمي فهو حزب اعتدائي فالعياذ بالله إذا ما استلم الحكم فوافقه محمد حديد بعض الشيء. ثم استطرد حسين قائلا أما بشأن إعادة النظر في استئناف الحزب أعماله فهذا أمر لا يمكن إقراره في الوقت الحاضر فيجب أن تدرس الإمكانيات دراسة وافية فإذا اعتقدنا بإمكان ذلك - لا استنادا إلى أقوال الأعضاء وإنما استنادا إلى الإمكانيات الحقيقية غير الوهمية سوف نعيد النشاط الحزبي وإلا فما الفائدة من الأشياء الشكلية. قلت انه بمجرد دخولكما في الوزارة أنت ومحمد وإلغاء الأحكام العرفية سوف يضغط علينا أعضاء الحزب ويطلبون ألينا بإلحاح إعادة نشاط الحزب وعندئذ سوف لا يكون باستطاعتنا مقاومة تلك الرغبة.

قال حسين: إني أود أن أرى هؤلاء الأعضاء المحترمين، من الآن ليبينوا لي الإمكانيات الحقيقية لإعادة نشاط الحزب وأود أن أناقشهم على المكشوف، لأسمع كيف يبررون المخازي التي ارتكبت فيما مضى من قبل أهم الأعضاء، ولأذكرهم أن في أيام عز الحزب عندما كلفنا عضوا مهما من أعضاء اللجنة الإدارية بالذهاب إلى البصرة لمهمة خطيرة تتعلق بالحزب كيف تصرف تصرفا مخزيا إذ بعد أن أعطى كلاما بالسفر أرسلنا برقية إلى الفرع هناك ليستقبلوه وخرج عدد كبير منهم إلى المحطة لاستقباله ولكن العضو المحترم عدل عن السفر بدون سبب اضطراري ولم يكلف نفسه حتى بإخبار الفرع بالعدول عن السفر فخجلوا وخجلنا وهو كان يعلم بأن عددا كبيرا من الأعضاء سيكونون في المحطة لاستقباله. (كان يقصد حسين جميل بهذا العضو ناظم حميد) ومع أن حسين جميل لم يجب جوابا صريحا بشأن تعليقي على قضية إعادة نشاط الحزب لم أر من المناسب مضايقته. فقلت على كل حال أننا يجب أن ننتظر الفرصة المناسبة لإعادة نشاط حزبنا وباعتقادي أن دخولكما (أقصد حسين ومحمد) بالشروط التي ذكرتموها سوف يتيح الفرصة للحزب.

قال محمد حديد تعليقا على كلامي هذا: على فرض أننا دخلنا - مع أني غير قانع - على شكل يمكن بشتى التفسيرات أن تفسره الحكومة بأنه غير حزبي ونحن نفسره حزبيا ولكن هذا الوضع يمكن أن يستمر حتى إعادة النشاط الحزبي إلى الحزب فحينئذ ما يكون وضع العضوين المنتميين إلى الحزب في الوزارة؟

قلت: سوف تكون الوزارة أمام الأمر الواقع فإما أن يقبل الرئيس بتمثيل الحزب رسميا وإما أن ينسحب العضوان من الوزارة أو من الحزب.

قال محمد حديد مخاطبا إياي: أترى هذا صحيحا؟

قلت نعم أننا نعيش في وضع سياسي شاذ فلا يمكن أن تكون جميع أعمالنا رتيبة إذا أردنا أن يكون لنا شأن في السياسة إذ ليس من الضروري أن تكون جميع أعمالنا حسب (الكاتالوك).

ثم دخل حسين جميل بمناقشات مع محمد أراد أن يقنعه بإصرار أن ليس من المصلحة العامة إضاعة الفرصة ومما قاله لمحمد: أراك أكثر ما تخشى الرأي العام وتغار على سمعتك من أن تنال بسوء وأظنه قال (بين الجد والهزل) أنها أنانية يجب التخلي عنها في سبيل المصلحة العامة ثم قال أن السياسي المنحك يجب ألا يخشى الرأي العام مطلقا وقال أنه من رأيه الآن لو أعتقد بصحة أمر ما وخالفه الرأي العام بأجمعه فلا يتردد من مخالفة الرأي العام مطلقا. قال محمد حديد تعليقا على هذا القول: هذا غير صحيح في جميع الحالات. ومع أن التأثر كان باديا على وجه محمد فإن هذه المناقشات لم تخرج المناقشة مطلقا عن طورها الودي والمؤدب غاية الأدب. وعند هذا الحد من المناقشة تجاوزت الساعة الحادية عشرة والنصف وعندما تركنا دار محمد أنا وحسين جميل وقد هيّأ لنا محمد سيارته لتوصلنا إلى دارنا فذهبت مع حسين إلى داره وفي الطريق لم نستمر في بحثنا غير أن حسين جميل قال بالمناسبة انه قد طرق سمعه بأن نوري السعيد قد اجتمع قبل يومين بنصرة الفارسي في دار رؤوف الجادرجي فهاجم نصرة وقال أنه شخص غير عملي ولا يصلح للسياسة.

١٩٤٩/١١/١٦

قبل أن أخرج من الدار - وأنا عادة أخرج كل يوم من الدار حوالي الساعة التاسعة صباحا وأذهب إلى الحزب كلمني تلفونيا السيد عبد الوهاب محمود قال سمعت حوادث مهمة تتعلق بالحزب أود أن أستفسر عنها قلت: إني سوف أراك اليوم بين الساعة التاسعة والعاشرة في محلك قال: سأكون بانتظارك.

وقد حدثني بما سمعه عن مقابلة مزاحم الباجه جي لمحمد حديد فحكيت له طرفا منها وقد سألني عما سنفعله قلت أننا لم نتوصل إلى نتيجة بعد فأجاب انه يستفسر عن ذلك لأنه على ما أعلم أنه من المحتمل أن يكلف عبد الهادي الظاهري بالدخول إلى الوزارة فالأحسن أن نوفق أعمالنا مع أعمالهم. وقد بينت له باختصار رأيي الخاص ورأي محمد حديد ورأي

حسين جميل. فقال: حسب رأيي أن محمد حديد محق في إصراره على عدم الدخول في الوزارة. قلت ولكنا إذا أصر محمد حديد على رأيه يدخل حسين جميل وسوف نجابه مشكلة خطرة بالنظر إلى الحزب. قال عبد الوهاب: الظاهر أنك تشتغل بالعبث فحسين جميل متهالك في سبيل الوصول إلى الوزارة بأي ثمن فمن الصعب ضبطه إلى النهاية. ثم أتى عبد الهادي الظاهر واشترك بطرف من الحديث الذي كان يجري حول الوضع العام. وبعد أن خرجت شيعني عبد الوهاب إلى السلم وهناك قال لي: نحن في المصيبة سواء أن هؤلاء (وأشار بيده إلى عبد الهادي) لا يمكن ضبطهم مطلقا. وعندما عدت إلى الحزب حوالي الساعة الحادية عشرة قبل الظهر صرت لا أستطيع أضع سماعة التلفون من يدي إذ كان الكثير من الناس يسألوني عن احتمال دخول محمد وحسين في الوزارة فكنت أجيبهم بأجوبة غامضة أحيانا وأطلب إليهم أن يأتوا إلى الحزب لأبين لهم الموقف.

لما عدت ظهرا إلي البيت تلفن لي رفائيل بطي وقال أنه يودّ أن يراني لأمور خطيرة فقلت أني سأكون بعد الساعة الرابعة في منطقته وربما أتمكن من المرور به في داره حوالي الساعة الخامسة قال انه سيكون بانتظاري. وعند زيارتي له قال: علم باتصال مزاحم بمحمد وكلفه بالوزارة وأراد أن يعلم رأينا في الموضوع. قلت: أننا لم ننته من بحث هذا الموضوع بعد.

قال يود أن يخبرني بان اليوم ظهرا اتصل علي جودة نفسه برئيس الحزب محمد مهدي كبه وكلفه الدخول في الوزارة وبين له انه ينوي إلغاء الأحكام العرفية وإعادة النظر في الأحكام الصادرة من المجالس العرفية وعندما سأله الرئيس (مهدي كبة) عن الأشخاص الذين سوف يزاملهم قال له أنه كان يود أن يكون حرا في اختيار الزملاء ولكن يظهر أن ذلك غير ممكن فيما يخص الأشخاص إذ أن نوري السعيد وشاكر الوادي مفروضان عليه فرضا. قال رفائيل: إن الرئيس أجابه أن الحزب لا يستطيع التعاون مع نوري السعيد وشاكر الوادي. وأنه قد شدد على عدم إمكان الاشتغال مع شاكر الوادي أكثر.

وبينما كنت لدى رفائيل في داره استدعاه حزبه تلفونيا فخرجنا سوية فذهب هو إلى حزبه وأتيت أنا إلى الحزب وقد وعدته بأني سوف أتصل به لتبادل وجهات النظر عندما نتوصل إلى نتيجة.

وبعد أن وصلت الحزب بمدة وجيزة زارني السيد نائل سمحيري (عضو اللجنة الإدارية المركزية لحزبنا) وسألني عن الوضع ولا سيما عن اتصال مزاحم بمحمد. فسردت له ما وقع بإيجاز فاخذ يعلق على موقف حسين جميل القلق وسرد لي بالتفصيل ما جرى بينه وبين حسين جميل قبل عشرة أيام. قال بعد أن خرجنا من عندك يوم الأحد (قبل الأحد الماضي) أوجد حسين مناسبة أو خلق مناسبة وأخذ يتذمر من وضعنا كأعضاء في الحزب وقال أن وضعنا الحاضر وضع شاذ لا يمكن أن ينتج أية نتيجة فقال نائل بأني أجبته بأن وضع الحزب يعتبر طيبا في هذا الوضع السياسي الشاذ وقال أن البحث انتقل إلى وضع حسين الشخصي وقال إني

نصحته بأن لا يلتزم بحزبيته لأن السمعة السياسية الطيبة التي حصل عليها متأتية في الغالب من اشتغاله السياسي المستقيم. وأنه يود أن يحافظ على هذه الاستقامة بالشكل الذي يفهمه الرأي العام العراقي. وقال (نائل) إني قلت له وأن كنت أعتقد بأنك لا تستهدف غير الخدمة العامة فيما ستفعله غير انه يجب ألا تضيع الثقة العامة التي حصلت عليها نتيجة اشتغالك السياسي الطويل. وأثناء ما كان يتكلم نائل أتى محمد حديد وقد سمع القسم المهم من الحديث فلم نعلق لا أنا ولا محمد حديد تعليقات جدية على حديث نائل. وبعد أن خرج نائل بقينا أنا ومحمد لوحدنا والظاهر كنت في وجوم تام مما استرعى انتباه محمد إذ سألني قائلا أراك واجما فهل من سبب؟ قلت: في الواقع أضحت هذه الأحاديث عن حسين جميل تزعجني إذ من المؤسف أصبح وضع حسين حديث المجالس. ثم أننا سنجابه مشكلة بالنسبة إلى الحزب فالظواهر كلها تدل على أن حسين مصمم على أن يكون وزيرا مهما كان الوضع ومع أي رئيس كان فإذا ألف الوزارة علي جودة ولم تدخل أنت سيكون حسين ضعيفا وسيعمل ما يعن له بصورة مستقلة عن الحزب وعن أي اعتبار آخر وحينئذ سوف لا يكون من المفيد للحزب أن يعتبره ممثلا عنه. وحينئذ أما أن يصرح بأن اشتراكه في الوزارة ليس له علاقة بالحزب أو أني سوف اضطر على هذا التصريح وفي الحالتين سيتضرّر الحزب. أما إذا ألف الوزارة نوري السعيد فالظن الغالب سوف يشرك حسين جميل معه على كل حال. أما تعتقد بذلك؟ قال محمد حديد نعم. ثم أضاف محمد قائلا هذه أمور ليس باستطاعتنا معالجتها.

١٩٤٩/١١/١٧

كنت أمس مساء قد تكلمت مع السيد عبد الوهاب محمود تلفونيا ووعدته بأن أمر به في داره قبل الساعة التاسعة من صباح هذا اليوم. وعند مروري به أخبرني بأنه قد فشلت نهائيا قضية علي جودة - على ما علم من علي ممتاز - إذ قد اخبره علي ممتاز بأن علي جودة استدعاه شخصيا يوم أمس وكلفه الاشتراك معه في الوزارة المقبلة ولكن علي ممتاز لم يعطه جوابا قطعيا ومما قاله علي ممتاز لعبد الوهاب انه قد سأل علي جوده عن عزمه على التعاون مع الأحزاب فأجابه أنه يا ليت يستطيع أن يفعل ذلك: مما يدل على أن علي جودة قد عدل عن فكرة أخذ أشخاص من الأحزاب. ثم قال (عبد الوهاب محمود) أن توفيق السويدي وعلي ممتاز قد أخبراه (أخبرا علي جودة) بأنه من الصعب عليهما التعاون مع شاكر الوادي. وقال عبد الوهاب: قد يكون سبب فشل علي جودة لتأكده من أن الكثير من الجهات لا تستطيع التعاون مع نوري السعيد وشاكر الوادي مع أن البلاط إلى الأخير بقي مصرا على ضرورة إدخال هذين الشخصين ولا سيما على إدخال شاكر الوادي وفي أثناء النهار سمعت من جهات عديدة بأن علي جودة كان قد أرسل يوم أمس على حسين جميل وكلفه الاشتراك معه في الوزارة وأن حسين جميل قبل بذلك. ولكن عندما أتى حسين جميل إلى الحزب مساء هذا اليوم (١٧/١١/١٩٤٩) سألته بحضور محمد حديد سؤالا عاما بقولي: ماذا استجد في الوضع؟ قال: لا يعلم

بأن هناك أمرا جديدا قلت على ما علمت أن علي جودة قد أخفق في مهمته. أجاب هو أيضا سمع ذلك. ومن هنا علمت أنه (حسين) لا يريد الدخول في تفاصيل تمس الموضوع فانتقلت إلى موضوع آخر.

وبعد أن ذهب حسين زارنا في مركز السيد محمود صبحي الدفتري (وهو يزورنا هناك من حين لآخر وبفترات متقطعة) وكان من الطبيعي أن يدور البحث الرئيس حول تأليف الوزارة - وكان محمد حديد حاضرا أيضا - فانتقد محمود صبحي بشدة سياسة الأمير (الوصي) كما انتقد الأسلوب المراوغ الذي يتبعه نوري السعيد في تأليف الوزارة وفي الاستقالة وقال جميعها تستند إلى مناورات لا حاجة بها.. ولكن هل الانتقاد كان موجها إلى السياسة التي يتبعها البلاط - ورئيس الديوان احمد مختار يعتبر المسؤول الأول - في التزامه الشديد لبعض الأشخاص كجميل الأورفه لي الذي يصر البلاط على علي جودة إدخاله وزيرا في وزارته والذي له..........

وقد فاتني أن أذكر أني قبل مجيئي إلى الحزب مساءً كنت قد مررت بدار أخي رؤوف الجادرجي وقد أتى نصرة الفارسي ودار الحديث حول الأزمة الوزارية بأن ليس هناك أزمة وزارية حقيقية وإنما هناك مناورات يقوم بها نوري السعيد فعجبت من هذا الاجتماع حول هذه القضية. وهنا وجهت سؤالا إلى نصرة قائلا: من هو الذي يقوم بدور الرئيس في هذه المناورة هل الأمير (الوصي) أم نوري السعيد نفسه؟ قال نصرة: نوري السعيد نفسه. قلت: لماذا؟ قال نصرة أن نوري السعيد يريد أن يثبت للإنكليز وللوصي معا أنه باستطاعته في كل وقت إحداث أزمة وزارية وعدم إمكان نجاح غيره فيما إذا أراد ذلك لكي يثبت أو يجدد هذه العقيدة لدى الإنكليز والبلاط بأنه لا يزال السياسي الأول في هذه المملكة. إن هذا الاجتماع يشترك فيه الرأي العام العراقي وفي ضمنه أكثرية السياسيين.

فهناك حقيقة لا تقبل الجدل أن الجميع يكرهون نوري السعيد أشد الكره ولكنهم جميعا يخشونه ويعتبرونه بعبعا مخيفا.

١٨/١١/١٩٤٩ (يوم الجمعة)

لم أخرج من الدار هذا اليوم ولم أقابل أحدا ممن يمكن التحدث معه بشأن الأزمة الوزارية أو غير ذلك من القضايا السياسية الدائرة في البلد وفي ساعة متأخرة من الليل (أي حوالي الساعة العاشرة) تلفن لي السيد باهر فائق سألني عن آخر الأخبار التي سمعتها عن الأزمة قلت له أني لم أتصل بأحد طيلة هذا اليوم. لقد أخبرني أنه قد زار اليوم عصرا رؤوف الجادرجي ووجد هناك جماعة ممن يعنون بالشؤون العامة كداوود الحيدري ونصرة الفارسي وعلي ممتاز وأشخاص آخرين. قال لقد جرى بحث الأزمة وقد قيل (وأظن القائل داوود الحيدري) أن محمد حديد وحسين جميل سيدخلان الوزارة. فقال باهر أني أستبعد أن يكون دخولها بدون

قيد أو شرط ولما قوبل هذا التحفظ منه بهزء دافع عن محمد وحسين دفاعا شديدا وقال أنهما لا يمكن أن يخرجا عن إرادة الحزب ومنهاجه ولما قيل له أنه سبق للحزب أن اشترك مع نوري السعيد مع أنه كان من أشد مناوئيه قال باهر ولكن الحزب لم يدخل مع نوري السعيد إلا بشروط معينة ولما لم تتحقق تلك الشروط انسحب بشرف.

ثم سألني باهر ما إذا كان ما سمعه بشأن تكليف محمد حديد وحسين جميل للدخول في وزارة يؤلفها علي جودة. قلت: أن الحزب لم يكلف رسميا بشيء من هذا القبيل ولكن هذا ليس معناه أن تكليفا من هذا القبيل لم يقع. فأجابني باهر، مهما يكن من أمر أن لديه قناعة تامة بأنه لا محمد ولا حسين جميل يخرجان عن خطط الحزب ومبادئه. أجبت باهر مازحا: كيف تجوز لنفسك أن تبحث عن قضية كأنها محكمة (قطعية) في الوقت الذي لم تدرسها من جميع وجوهها قال: هل هناك نقطة ضعف في القضية؟ قلت مازحا: ليس من حقك السؤال بهذا الشكل.

ثم سألني متى يكون اجتماعنا الدوري الذي طال انتظاره كثيرا والقصد من الاجتماع هو أننا اعتدنا منذ مدة أن نتناول الطعام دوريا (ناجي الأصيل ويوسف بك ومحمد حديد وباهر وفي بعض الأحيان يدخل بعض الأشخاص) كل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع أو أكثر لدى أحدنا قال أتعتقد بأننا نتمكن من الاجتماع في الخميس القادم؟ قلت على كل أن الدور ليس دوري وإنما على ما أظن دور ناجي الأصيل. قال باهر مهما كان الأمر أن الأزمة سوف تنتهي على ما يظهر قبل يوم الخميس القادم نقابل بعضنا بعضا أما بوجه أسود أو بوجه أبيض (وكان قصده من ذلك أن وجهنا سيكون أسود فيما إذا دخل محمد حديد وحسين جميل في الوزارة وسيكون أبيض فيما إذا لم يدخلا). قلت ممازحا ليس من المحتم أن يكون وجهنا إما أسود أو أبيض إذ من الممكن أن يكون وجهنا نصفه أبيض والنصف الآخر أسود. وحينئذ قال باهر: كفى لقد فهمت كل شيء. قلت: أنا لا أقصد بحديثي هذا غير المزاح فأرجو أن لا تخرجه عن هذه الصبغة. فالظاهر من وضع باهر انه لم يسمع شيئا عن وضع حسين جميل بالرغم من أنه أصبح حديث المجالس.

١٩٤٩/١١/١٩

تلفنت اليوم في الصباح الباكر إلى رفائيل وكلمته من داره فسألته عن آخر الأنباء بشأن الأزمة الوزارية. قال: أن الذي علمه من مصدر موثوق أن القضية (رست) على علي جودة. ثم سألته عن نتائج الانتخابات السورية وما إذا كانت في صالح مشروع اتحاد العراق مع سوريا، قال: أن النتائج وإن كانت في الظاهر في غير صالح المشروع ولكن هناك دسائس ومناورات تجري في الخفاء قد تعمل عملها وتقلب هذه النتائج غير الصالحة إلى العكس. ثم قال هناك قضية كنت قد ذكرتها لك وهي على ما سمع أن الزعيم سامي الحناوي (زعيم الانقلاب الأخير ورئيس أركان الجيش السوري)، من أكبر مؤيدي المشروع وأنه كان قد قطع

وعدا إلى الحكومة العراقية انه إذا لم يتم هذا المشروع سلميا فسوف يحققه الجيش السوري بالتعاون مع الجيش العراقي.

تلفن لي عبد الوهاب محمود بعد الساعة التاسعة وأنا في الحزب وسألني عن آخر الأخبار فيما يتعلق بالأزمة الوزارية ولما قلت له أني لا أعلم شيئا لم أتصل يوم الأمس بأحد قال أنه علم بأن القضية (رست) نهائيا على علي جودة وقال ممازحا انك يجب أن تستعد الآن لزواج بنتين من بناتكم (هذا الاصطلاح كنت أنا قد ابتكرته، إذ كنت أقول لعبد الوهاب أننا مستعدون لزواج بناتنا فيما إذا كانت الشروط مناسبة والزواج شريفا وكنت أقصد بذلك أن الحزب مستعد لأن يشرك من أعضائه في وزارة ائتلافية بشروط شريفة) قلت لعبد الوهاب محمود وأنتم أيضا مستعدون لزواج بناتكم؟ قال نحن ليس لدينا غير بنت واحدة (ويقصد بذلك عبد الهادي الظاهر) وهي مستعدة للزواج لأننا نخشى عليها من أن يفوت وقت زواجها وتبقى عانسا ثم أضاف أن بنتنا هذه وإن كانت مستعدة ولكنها على كل حال أكثر رزانة من بنتكم (ويقصد بذلك حسين جميل) التي أصبحت تركض وراء الرجال بدون علم منكم. فضحكت لهذه النكتة المستظرفة وانتهت المخابرة بضحكة منه.

ولكن لم تمض نصف ساعة على هذه المخابرة التلفونية كلمني عبد الوهاب محمود مرة ثانية تلفونيا وقال أنه علم الآن من مصدر موثوق به أن علي جودة اعتذر أمس نهائيا. والحقيقة أن القول بأن علي جودة اعتذر نهائيا قد تكرر عدة مرات بحيث لا أتمكن من إحصائها بذهني من دون مراجعة الصحائف التي كتبتها منذ حدوث الأزمة. ولا أرى حاجة إلى الرجوع إليها.

اتصل بي قاسم حسن (عضو اللجنة الإدارية المركزية في حزبنا) مساء في مركز الحزب وعندما أردت أن أشرح له الوضع فيما يخص علاقة الحزب بالأزمة الوزارية القائمة وما وقع من اتصال بمزاحم الباجه جي علمت انه مطلع على الوضع بصفة عامة وقد شعرت أنه يحاول أن يعاتبني من طرف خفي لعدم الاتصال حتى الآن باللجنة الإدارية المركزية، بينت له كيف أني رأيت من المناسب أن اجمع بين محمد حديد وحسين جميل فور عودة محمد من مزاحم وبينت له طرفا من المناقشة (أي أهم ما دار) التي جرت بين محمد وحسين وكيف أنه كان في نيتي أن أجمع اللجنة لتناقش الموضوع غير أن محمد حديد قال أن ما وقع لم يكن له أية صبغة رسمية بالإضافة إلى أن مزاحم طلب إليه أن يجعل هذا الحديث مكتوما وحينئذ قلت في ذلك الاجتماع أني أبين رأيي الشخصي في هذا الموضوع وسنتحادث مع الجماعة عندما يقع تكليف حقيقي وكنت أقصد بـ (الجماعة) الهيئة الإدارية المركزية للحزب وبـ(حقيقي) رسميا ولكني لم أستعمل التعبيرين (اللجنة الإدارية المركزية ورسمي) كي لا يجفل حسين جميل من ذلك. قال قاسم حسن أن حسين جميل اتصل به حول هذا الموضوع وحاول أن يبذل جهدا كبيرا بصفة غير مباشرة ليقنعه بان الاشتراك في الوزارة مفيد كل الفائدة للصالح العام (وحسين جميل أصبح في الأيام الأخيرة يبتعد من ذكر الحزب في هذه المواقع وعن فائدته) وقال أن حسين جميل وإن لم يسأله بصراحة عن رأيه في الموضوع ولكنه شعر (قاسم) بان حسين يريد الإطلاع

على رأيه. فقال قاسم قد بينت لحسين انه يجب عليه أن يعمل بما يوحيه عقله إليه. إذ لم ير أية فائدة من إبداء النصح له ليغير مسلكه لأنه أصبح يستهدف الوزارة بأي ثمن كان وقال أن هذا ما يشعر به الجميع. فحسين جميل أصبحت له الآن ذهنية خاصة في تفهم (الخدمة العامة) و(المصلحة العامة) فلا يمكن تغييرها. وبهذه المناسبة نقلت له ما أفضى به نائل سمحيري يوم أمس حول حسين فقال قاسم أنه من الخطأ إبداء النصح إلى حسين فلا فائدة منه مطلقا ولا يترك أي أثر غير إغاضته وهذا لا حاجة إليه. ثم قال أنه من المؤسف حقا أن ترتفع منزلة حزب الاستقلال في هذه الأيام لدى الرأي العام العراقي بعد أن علموا أن الحزب لم يقبل المفاوضة مع علي جودة إلا بصفة حزبية وقد علم الناس أن الحزب المذكور قدم شروطا معينة لدخوله الوزارة وأبدى رأيا صريحا في إمكان الاشتغال مع فلان وعدم إمكانه الاشتغال مع فلان... هذا ما سمعته منذ يومين من عدة أشخاص. ثم قال قاسم أن الفئة الحاكمة تستعمل أساليب شيطانية مع حسين جميل لفصله عن الحزب نهائيا. قلت كيف؟

وبعد أن تردد قاسم قليلا قال: على ما علمت أن حسين جميل أخبر بان الوصي قال لأحد الأشخاص انه يحترم كامل الجادرجي ويقدره وأنه يود من الصميم بأن يفسح له ولحزبه المجال للاشتراك في الخدمات العامة ولكن ماذا يفعل إذا كان جميع رجال الحكم يكرهونه (كامل الجادرجي) ويقولون عنه أنه لا يتقن فن السياسة لأنه يريد دائما أن يحاربهم في وقت واحد؟ قال قاسم أن هذا الأسلوب شيطاني استعمل مع حسين جميل لغاية فصله عن الحزب وأقول بصراحة لغاية فصله عنك إذ من المحتمل جدا أن يكون هذا القول المنسوب إلى الوصي مختلقاً من أساسه ولكن هناك حقيقة لا تقبل الجدل هي أن حسين جميل أصبح قانعا بأن لا فائدة ترجى من بقائه في الحزب وهو تحت رئاستك. قلت لقاسم: من الذي أخبرك بذلك؟ قال: حسين نفسه هو الذي أخبرني بذلك. قلت: هل قال حسين أنه شخصيا سمع هذه الأقوال من الوصي أم بالواسطة؟ قال: لم يقل لي حسين جميل بأنه سمع ذلك من الوصي ولكن الظن الغالب سمعها بالواسطة. قلت: أن حسين متصل في هذه الأيام اتصالا وثيقا بأحمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي فمن المحتمل أن هذه الأقوال التي يظن أنها مختلقة سمعها من احمد مختار بقصد التأثير عليه.

قال قاسم: أظن هذه هي الحقيقة بعينها.

وقد اتصلت بعد ذلك بمحمد حديد إذ ذهبنا سوية مع يوسف إبراهيم (وزير المعارف في وزارة الانقلاب) إلى السينما فقلت لمحمد في الطريق (دون أن يسمع الكلام يوسف إبراهيم) لقد طرق سمعي أن حزب الاستقلال قد ارتفع سعره في هذه الأيام إذ يقال انه لم يقبل المفاوضة مع علي جودة إلا بصفة حزبية وأنه قدم شروطا وأظهر عدم استعداده لمشاركة شاكر الوادي ونوري السعيد. قال محمد هذا ما شعرت به إذ سمعت ذلك اليوم من عدة أشخاص بينما سمعت منهم في الوقت ذاته تقريعا لحزبنا وتوجيه اللوم إليه بين لي ذلك محمد بكل أسف وقال حتى اضطر أن يكتم الحقيقة عن هؤلاء المؤنبين وقال لهم أنه قال لمزاحم حين

فاوضه بأنه لا يزال ملتزما بحزبيته ولم يزد على ذلك بينما حسين جميل ذهب إلى علي جودة وبين له أنه مستعد للدخول معه في الوزارة. قلت لمحمد من باب التسلية، إنك لم تقل شيئا خلافا للحقيقة ولكنك كتمت نصف الحقيقة التي لم تكن أنت مسؤولا عن بيانها.

١٩٤٩/١١/٢٠

قابلت اليوم الشخص المعروف الذي كنت قد أشرت إليه سابقا وكان من الطبيعي أن يدور البحث حول الأزمة الوزارية قبل كل شيء. وعندما سألني قلت له: بعد أن فشل علي جودة وأصر نوري السعيد على عدم تأليف الوزارة من قبله - حسب ما يقال - أشيع مؤخرا، وهي شائعة غير قوية بأن القضية اتجهت إلى جميل المدفعي. قال أن القضية ليست بسيطة إلى هذا الحد على ما يعلم إذ أن أهم سبب لاستقالة نوري السعيد هو لأجل حمل الإنكليز على مساعدته لمعالجة العجز المالي الكبير، والذي لا يبعد أن يكون قد تجاوز العشرة ملايين دينار - لا كما أدلى نوري السعيد نفسه في البلاط ثمانية ملايين - غير أن الإنكليز أصبحوا لا يهتمون بأساليب نوري أولا لاعتقادهم بأنه اصبح مكروها بدرجة كبيرة بحيث ليس من مصلحتهم التزامه مطلقا وثانيا قد يكون الإنكليز اصبحوا متأثرين بالأمريكان الذين يكرهون نوري السعيد كرها يساوي كره العراقيين له. ولما سألته عن تأثير الأمريكان على السياسة العراقية قال: أصبح للأمريكان تأثير كبير على السياسة العليا العراقية بصفة غير مباشرة حيث أنهم ذوو تأثير على الإنكليز من دون شك. ثم استطرد قائلا وقد تكون قضية عدم ضخ النفط إلى حيفا من الأسباب المهمة في عدم التزام نوري السعيد من قبل الإنكليز والأمريكان في هذه الظروف فهو لحماقة منه ربط نفسه بذلك التصريح دون أن يفكر بعواقبه بالنسبة إليه. إذ هو الآن لا يتمكن من الرجوع عن هذه القضية لأنها القضية (الوطنية) الوحيدة التي يتمكن من التمشدق بها.

ثم استطرد قائلا: أما الوصي فليس من المعقول أن يبقى مصرا على تمسكه بنوري بعد أن رأى فتورا نحوه من قبل الإنكليز وكرها شديدا له من قبل الأمريكان.

قلت: إذن إن القضية ستتوجه حتما إما إلى المدفعي أو إلى توفيق السويدي بعد أن فشل علي جودة ولم يؤلفها مجددا نوري السعيد.

قال أنه لا يظن ذلك إذ من المستبعد تكليف المدفعي، كما انه من المستبعد أن تتجه القضية إلى توفيق السويدي بالنهاية. ثم قال أن القضية ستتوجه كما قلت لك سابقا إلى شخص جديد لم يؤلف وزارة ما من قبل وقال على ما أعتقد أن القضية ستتوجه إما إلى علي ممتاز أو إلى نجيب الراوي ولكن الظن الغالب ستتوجه إلى علي ممتاز.

ثم قال انه وإن لم يقابل الوصي منذ أكثر من أسبوع غير أنه قابل السفير البريطاني في الأيام القلائل الماضية كما قابل في ظرف هذه المدة السفير الأمريكاني أيضا وقد فهم منهما ولا سيما من السفير البريطاني أنهما متذمران غاية التذمر من الوضع في العراق. وقد قال له

السفير البريطاني انه يجب أن يتم شيء جديد في هذا الشأن. ثم قال انه بالنظر إلى معلوماته ان الأمر سيؤول إلى إيجاد شخص قدير يتمكن من معالجة الوضع المالي الخطير بالدرجة الأولى ويتعاون مع عناصر جديدة مثقفة ونظيفة كما انه من المطلوب بصورة أكيدة أن تمثل الأحزاب في هذا الدور الجديد وبصفة خاصة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال.

ثم قال وأظن أن تكليف علي جودة إليكم وإلى حزب الاستقلال بالاشتراك معه كان مستندا إلى هذه الفكرة أو إلى هذه الرغبة العليا.

قلت: ولكن المذاكرة التي جرت بين مزاحم الباجه جي ومحمد حديد لم تأخذ هذه الصبغة إذ قال مزاحم لمحمد حديد أن علي جودة يرغب في إدخاله (أي إدخال محمد) وإدخال حسين جميل في الوزارة على أساس غير حزبي، وعلى هذا الأساس قال محمد لمزاحم أن الحزب وإن كان معطلا غير أن (محمد) شخصيا يلتزم بحزبيته.

قال: هذا هراء من مزاحم وتصرف يخالف الخطة المرسومة.

ثم سألني عن مقدار صحة الشائعة الدائرة في البلد من أن حسين جميل قبل الاشتراك مع علي جودة وعلى أي أساس كان ذلك القبول، أكان على أساس حزبي أم على أساس شخصي؟

قلت أن لحسين جميل اجتهادا خاصا في هذا الموضوع، إذ أنه يعتقد بأنه ما دام الحزب معطلا عن العمل فلكل عضو من أعضائه حق التصرف المطلق في أثناء مدة التعطيل، فإذا قبل أحدهم الاضطلاع بالمسؤولية أثناء هذه المدة فمن حق الحزب - فيما إذا عاد إلى نشاطه وهذا في نظره أمر مشكوك فيه - أن يحاسبه على تصرفاته أثناء مدة التعطيل فإما أن يقره على تصرفاته فحينئذ تعتبر تصرفاته تلك صحيحة وإما أن يعتبرها غير صحيحة فيعاقبه إما بالتعزير أو بالفصل أو بعقوبة أخرى، يراها مناسبة.

قال: هذا الاجتهاد غريب في بابه إذ أني لا أفهم له معنى فالموقف الصحيح لمثل من يجتهد هذا الاجتهاد أن يستقيل من حزبه ويكون حرا يعمل ما يشاء. ثم قال: أن الذي افهمه أن حسين جميل يريد أن يكون وزيرا بأي ثمن كان وهذا الأمر سيجعلكم في وضع حرج فهو مع الاحتفاظ بحزبيته لا يريد أن يتقيد بالحزب ومعنى ذلك أنه سوف لا يكون ممثلا للحزب وهذا سوف يضطركم إلى أن تعلنوا أن حسين جميل لا يمثلكم.

قلت: أظن في نية حسين جميل أن يعلن ذلك بنفسه عندما يكون وزيرا. قال: ولكن هذه القضية غير معروفة لدى الجهات التي ترغب في أن تكون الأحزاب ممثلة في الوزارة. قلت: لأجل أن يكون الحزب ممثلا في الوزارة يجب أن تتغير طريقة المفاوضة التي تجرى الآن مع الحزب أي يجب أن تكون المفاوضة مع رئيس الحزب إذ أن رئيس الحزب أو من يقوم مقامه رسميا - عند غيابه أو مرضه - هو المسؤول باسم الحزب عن كل ما يجري في هذا الشأن مع أن كل ما جرى حول هذه القضية قد جرى خلاف ذلك. قال: ولكن يجب تدارك الأمر على هذه الصورة. قلت: هذا ليس من شأني لأن الحزب لا يعتبر جميع هذه المفاوضات مفاوضات

رسمية ما دام الحزب غير مخاطب حتى الآن. قال: إني سآخذ على عاتقي هذه المهمة وأفهم الجهات المسؤولة أن هذه الطريقة خاطئة إذا كان المطلوب تمثيل الحزب. ثم استطرد قائلا: إني لا أكتمك بأني قابلت علي ممتاز وذاكرته حول الطريقة التي يجب أن يتبعها عندما يكلف بتأليف الوزارة فقال علي ممتاز أن الأحزاب تؤيده على ما يعتقد وقد سألني عن رأيي في هذا الموضوع. قلت لم يحصل أي اتصال بين حزبنا وبين علي ممتاز بهذا الشأن كما أننا لم نجعل هذه القضية موضع بحث. ولما سألني عن رأيي الشخصي في ذلك، قلت: مع اعتقادي الشخصي بان علي ممتاز هو من أسوأ الأشخاص الذين يمكن أن يتولوا رئاسة الوزارة ولكن هذا الاعتقاد الشخصي لا أستغله لحمل الحزب على رفض التعاون معه فإذا فوتح الحزب في هذه القضية فسوف أطرحها على اللجنة الإدارية المركزية كقضية (موضوعية) واتبع قرار الأكثرية بشأنها قال: هذا ما آمَلُهُ من حيادك ونزاهتك في القضايا العامة وابتعادك عن المؤثرات الشخصية.

زارني اليوم عصرا في داري أشخاص كثيرون من مختلف الطبقات أخص بالذكر منهم عبد الوهاب محمود وعبد الهادي الظاهر ورفائيل بطي وحسن السهيل لأنهم ممن يتعقبون أخبار الأزمة الوزارية فلم أجد لديهم معلومات جديدة عن الأزمة ولم أجد أثرا من المعلومات أو الاحتمالات التي ذكرها الشخص المعروف ولم أذكر أي معلومات حصلت عليها من الشخص المعروف باستثناء محمد حديد الذي أخبرته إجمالا بما دار بيني وبين الشخص المعروف. كما أني أخبرته بما دار بيني وبين قاسم حسن يوم أمس بشأن حسين جميل فاستغرب محمد مما قاله قاسم لحسين جميل من أنه يجب أن يعمل حسب ما يوحيه إليه عقله عندما استشاره حسين ضمنا في موضوع الدخول في الوزارة فقال محمد حديد لماذا لم ينصح قاسم حسين جميل إذا كان يعتقد بأنه مخطىء؟ قلت: الظاهر أنك نسيت بأن حسين جميل مرشح لوزارة العدلية وأن قاسم حسن محام. فضحكنا معا. فاكتفى محمد ولم يعلق.

١٩٤٩/١١/٢١

اطلعت اليوم صباحا على جرائد أمس المسائية وإذا بإحداها تنشر مرسوما بتعديل مرسوم الإدارة العرفية القاضي بإضافة فقرة على المادة ١٤ منه تنص على أن (لمجلس الوزراء أن يقرر صلاحية المجلس العرفي بالنظر في بعض الجرائم بعينها ويحال مرتكبو هذه الجرائم إلى المجلس العرفي بطلب من وزير الداخلية. ولمجلس الوزراء أن يخول وزير الداخلية استعمال صلاحيات القائد العام الواردة في هذه المادة).

إن هذا التعديل للمرسوم المذكور ذكرني ببعض أشياء قالها لي الشخص المعروف والتي فاتني أن أسجلها في محلها يوم أمس. كنت قد سألته عن أسباب إصرار البلاط على إدخال شاكر الوادي الأمر الذي يقال عنه انه كان من الأسباب المهمة لفشل علي جودة فقلت هل أن هذا التمسك بشاكر نتيجة لرغبة ملحة من قبل الإنكليز أم أن الوصي نفسه متمسك به كل التمسك. قال الشخص المعروف: أولا انه لا يعتقد بأن قضية الإصرار على إدخال شاكر

الوادي كانت من الأسباب المهمة في عدم نجاح علي جودة وثانيا أنه (الشخص المعروف) لا يظن بأن الإنكليز يتمسكون إلى هذا الحد بشاكر فهم يعلمون عنه الشيء الكثير، يعلمون باستغلاله الفظيع للإدارة العرفية ويعلمون بالتفصيل بأعماله وبدرجة تأثره بجماعة كسيد سلمان الشيخ داوود وعيسى الزبيق وأمثالهما ويعلمون بارتكاباته الفظيعة. ثم قال أن الذي أعرفه أن سيد علي الحجازي (مدير الشرطة العام) رفع تقريرا مفصلا عن كل هذه القضايا (لم يذكر الشخص المعروف إلى من رفع هذا التقرير وقد فاتني أن أسأله) فهل من المعقول أن سيد علي الحجازي يرفع تقريرا كهذا لو علم أن شاكر الوادي مرغوب في بقائه في الوزارة كل الرغبة من قبل الإنكليز؟ فقاطعته بقولي: إن هذا وحده لا يكفي لأن يكون دليلا على أن شاكر الوادي غير مسند من قبل الإنكليز إسنادا شديدا إذ أن حكومة بوليسية كالعراق تكون الشرطة مضطرة فيها لأن تحصي حركات كل شخص سواء كان وزيرا أو غير وزير مسندا من قبل الإنكليز أو غير مسند. ثم قال الشخص المعروف والذي أعلمه أن مكانة شاكر الوادي في البلاط متأتية اكثر ما يكون من صداقته الشخصية لأحمد مختار بابان. ثم انتقل إلى قضية إلغاء الإدارة العرفية فقال: صحيح أن الإنكليز لا يرغبون في أن تستغل الإدارة العرفية هذا الاستغلال الفظيع ولكن في الوقت نفسه لا يرغبون في إلغائها بتاتا لأنهم يعتقدون أن إلغاءها يسبب الفوضى في البلاد فمن رأيهم أن تحدد صلاحياتها وتخفف وطأتها في الوقت الحاضر وقد نصحوا الحكومة العراقية بذلك.

فلا أعلم أهي من باب الصدفة العجيبة أن أسمع هذا الحديث من الشخص المعروف صباحا ثم ينتشر مساءً هذا التعديل لمرسوم الإدارة العرفية ثم أسمع ليلا من محطة مصر اللاسلكية تصريحا لرئيس وزارة مصر بأن الحكومة لا تنوي إلغاء الإدارة العرفية وإنما تنوي تحديد صلاحيتها وإن هذه السلطة سوف لا تستعمل مطلقا في الانتخابات القادمة. بينما كان قد صرح (رئيس وزراء مصر) قبل زمن قصير بأن مشروع إلغاء الأحكام العرفية يدرس الآن من قبل لجنة خاصة من الوجهة القضائية كما يدرسه هو نفسه شخصيا من الوجهة السياسية. فإذا كان لا بد لنا من ربط هذه الحوادث ببعضها وأن نعتبر صدور هذا المرسوم في العراق وبيان رئيس وزراء مصر في يوم واحد كان من باب الصدفة فيمكننا أن نستنتج أن هناك علاقة كبيرة بين رغبة الإنكليز في استبقاء الإدارة العرفية مع ضرورة تحديد صلاحيتها وبين هذه الأعمال الصادرة من الحكومة العراقية والحكومة المصرية معا في وقت واحد. ولا أقصد بقولي هذا أن الإنكليز أرادوا صدور هذين البيانين بيوم واحد وإنما أقصد من المرجّح جداً أن يكون الإنكليز قد أشاروا على الحكومتين المصرية والعراقية عدم إلغاء الإدارة العرفية ولكن في الوقت نفسه نصحوا في ضرورة تحديدها. ولا سيما في العراق بعد أن احدث اليهود ضجة عالمية كبرى حول ما يلاقونه من جراء الإدارة العرفية. أما صدور هذين البيانين في مصر والعراق في يوم واحد فقد يكون من باب الصدفة ليس إلا.

قابلني اليوم مساء في مركز الحزب حسين جميل ولما سألته عن الوضع الوزاري وعما

يدور في البلد بشأنه قال: لا يعلم شيئا غير أن نوري السعيد ينوي تأليف حزب سياسي ومن المحتمل أن يصدر غدا في جريدة العهد أسماء الأشخاص المؤسسين ومنهج الحزب ثم قال على ما علمه من نجيب الراوي الذي عاده بسبب مرضه أن نوري السعيد سيبقى في رئاسة الوزارة في الوقت الحاضر بعد أن يجري تعديلا بسيطا في الوزارة وقد أخبرته بأني سمعت أيضا بأن الأزمة ستمتد إلى مدة غير قصيرة وأن الإنكليز يفتشون عن شخص لم يتقلد رئاسة الوزارة من قبل وأن مركز نوري السعيد أصبح مضعضعا لدى الإنكليز بتأثير الأمريكان الذين يكرهون نوري السعيد كرها شديدا فاستغرب من ذلك كل الاستغراب ولما سألته عما إذا كان محمد علي محمود من جملة الهيئة المؤسسة التي سيتقدم بها نوري السعيد لتأليف حزبه قال نعم من المحقق أنه سيكون من جملة الهيئة المؤسسة فاستغربت لذلك وقد سألني عن أسباب استغرابي هذا الخاص وقال ما هو الفرق بين محمد علي محمود وبين موسى الشابندر مثلا. قلت أني سمعت في حينه عندما عرض اسم محمد علي محمود بين الأشخاص الذين يذاكرهم نوري السعيد في تأليف حزب قبل شهرين امتعض الوصي لذلك أشد الإمتعاض، لأن الوصي كان قد صرح لأحدهم أنه من الممكن أن يعفى كل شخص اشترك في حركة ١٩٤١ إلا هذا الشخص لأنه يعتبره من منسوبي بيت الملك علي لأن محمد علي محمود كان متصلا اتصالا وثيقا بأسرة الملك علي بواسطة أب زوجته (زوجة محمد علي محمود) الذي كان وزيرا للمالية في زمن ملوكية الملك علي في الحجاز.

وبعد أن ذهب حسن جميل سمعت من إذاعة الساعة السابعة لمحطة الشرق الأدنى ما معناه أن نوري السعيد أجرى اليوم مشاورة مع الأحزاب العراقية لتأليف وزارة جديدة. فانتظرت محمد حديد في الحزب إلى ما بعد الساعة الثامنة والنصف ولما لم يأت ذهبت إلى البيت وقد سمعت في الساعة التاسعة من محطة لندن نفس الخبر فحينئذ رأيت من المناسب أن أتصل تلفونيا بمحمد حديد في داره وأخبرته بما إذاعته هاتان المحطتان وقلت له أني أرى من المناسب أن يصدر غدا تكذيبا لهذا الخبر فيما يخص حزبنا فنسب ذلك وعلى إثر ذلك اتصلت بإدارة الجريدة فعلمت هناك من أحد المحررين بأن الكثير من المحطات العربية أذاعت هذا الخبر وعندئذ أمليت تلفونيا على الإدارة الخبر الآتي الذي ظهر في عدد الجريدة الذي صدر في اليوم التالي (أي يوم ١٩٤٩/١١/٢٢).

فخامة السيد نوري السعيد ومشاورة الأحزاب

أذاعت مساء أمس محطة الشرق الأدنى ومحطات الإذاعة العربية في نيودلهي وكراجي ولندن، أن فخامة السيد نوري السعيد قد بدأ اليوم (الاثنين) بمشاورة الأحزاب والشخصيات البارزة لتأليف وزارة جديدة.

إنه بقدر ما يتعلق الأمر بالحزب الوطني الديمقراطي فإن فخامة السيد نوري السعيد لم يجر أية مشاورة مع الحزب بهذا الشأن.

١٩٤٩/١١/٢٢

كان اليوم موعد رؤية الدعوى الجزائية التي أعيدت إلى حاكم جزاء بغداد بعد أن أصدر حكمه علي بالحبس الشديد لمدة أربعة أشهر مع إيقاف التنفيذ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٢ والتي كانت قد نظرت فيها المحكمة الكبرى بتاريخ ١٩٤٩/٧/١٨ وقررت نقضها وإعادة أوراقها إلى حاكمها لإجراء المحاكمة مجددا على الوجه المبسوط آنفا وإصدار القرار الذي يرتئيه في الموضوع وفقا لأحكام الفقرة (أ) من الفقرة الثانية من المادة ١٢٩ من الأصول الجزائية. بناء على أن حاكم الجزاء كان وجه التهمة وحكم بموجبها وفق المادة ٦ من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي بينما الأذن الذي كان قد إستحصله المدعي العام لإقامة هذه الدعوى من وزارة العدلية وفق المادة ١٢ من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي بدلالة المادتين ٢٦ و٣٠ من قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٢، إلا أن المدعي العام ميز قرار المحكمة الكبرى المشار إليه ونتيجة هذا التمييز أصدرت محكمة التمييز قرارها بهذا الشأن بتاريخ ١٧/ ١٩٤٩/٩ والذي اقتطف منه الفقرة الأخيرة وهي «بالتدقيق والمداولة ظهر أن الإدعاء العام كان قد طلب محاكمة المميز عليه المتهم بالاستناد إلى الأذن الصادر من وزارة العدلية تحت المادة ١٣ من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي عن الفعل المبين بالإذن المشار إليه والوارد بطلب إجراء المحاكمة الأمر الذي كان يجب معه على محكمة الجزاء أن تجري المحاكمة بموجب المادة المذكورة حسب الطلب الواقع، فإذا توفرت لديها الأسباب التي نصت عليها المادة المذكورة تبت في القضية وتصدر حكمها في الموضوع وإلا فتقرر الإفراج عنه. أما إذا كان هناك ما يشير إلى وجود فعل آخر تنطبق عليه أحكام مادة قانونية أخرى فليس لها أن تبت وتصدر الحكم فيها طالما أن إجراء المحاكمة يتطلب الإذن بحكم المادة ١٤٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية لذلك قرر تصديق قرار المحكمة الكبرى تعديلا على هذا الوجه وإعادة الأوراق إلى حاكم جزاء بغداد للنظر في القضية على الوجه المشروح وصدر بالاتفاق».

وكان هذا القرار صدر برئاسة نائب الرئيس حسن سامي التاتار والعضوين حمدي صدر الدين وأحمد طه.

إننا قد أصدرنا كراسا يحتوي على أصل المقال الذي جرت المحاكمة من أجله وجميع جلسات محكمة جزاء بغداد وجميع الوثائق التي أستند إليها محامو الدفاع مع نص الحكم الصادر من محكمة الجزاء. ونص قرار المحكمة الكبرى وكان عنوان الكراس «محاكمة كامل الجادرجي في صيف ١٩٤٩» ولذلك لم أر حاجة إلى ذكر أكثر مما ذكرت الآن.

إن في هذه الدعوى أيضا مثلت مهزلة استغلال القضاء أحسن تمثيل فبينما كان حاكم الجزاء السيد برهان الدين الكيلاني قد بين لأصدقائه بأن ليس في هذه الدعوى ما يوجب الحكم انقلب فجأة - بناء على إيعاز من الحكومة - فأصدر حكمه المعلوم. بينما كان المنتظر من المحكمة الكبرى أن تبت بالقضية حسب ما يوحي لها ضميرها - لأني على ما علمت أن

الحكومة لم تعد تهتم بالقضية بعد أن صدر الحكم من قبل محكمة بغداد - أصدرت هذا الحكم المطاط لأن الحكومة لم توعز لها بالتبرئة. وقد سمعت بعد ذلك من مصدر موثوق أن محكمة الجزاء الكبرى أيضا كانت ترى هذا الرأي ولو أنها لم تخش الحكومة لأصدرت قرارا مباشرا بالتبرئة ولكن أرادت أن تتنصل من المسؤولية أيضا فأعادت القضية إلى محكمة الجزاء وقد سمعت من شخص أثق به بأن حاكم الجزاء برهان الدين الكيلاني حينما عاد من المصيف ورأى أمامه هذه القضية أظهر تذمره إذ قال لشخص يثق به أني كنت أود أن أرى هذه القضية منتهية قبل عودتي إلى العراق لذلك لا أدري كيف أتصرف. ولذلك بالنظر لهذه المعلومات قلت لعبد الوهاب محمود الذي كان أحد وكلاء الدفاع عني بأني أجزم بأن الحاكم سوف يؤجل هذه الدعوى إلى مدة طويلة حتى تنتهي الأزمة الوزارية ويستقر الوضع في نظره بالرغم من أن الدعوى أصبحت في غاية البساطة لقرار محكمة التمييز فما كان عليه إلا أن يتبع القرار المذكور، ويصدر حكما بالبراءة. ولكن حصل ما كنت قد توقعته إذ أن الحاكم أصر على تأجيل الدعوى إلى يوم ١٢/١٢/١٩٤٩ بدون سبب مبرر. وقد أخبرني حسين جميل (الذي كان أحد وكلاء الدفاع أيضا والذي حضر المرافعة) بأن الحكومة لم تصدر أمرا بالحكم هذه المرة فلم يجرؤ على السؤال منها في هذا الشأن ولكنه لم يجرؤ أيضا على إصدار حكم البراءة لأنه لم يتلق أمرا بذلك لذلك أجل الدعوى لمدة معقولة حتى يستقر الوضع وحينئذ يتمكن من الاستفسار بهذا الشأن من جهة مسؤولة. قال حسين جميل ذلك بحزم، وأضاف: أني متأكد من ذلك كل التأكد.

بعد انتهاء المحاكمة حضرت غرفة المحامين وكان الموضوع الذي يدور على الألسن الحزب الجديد الذي ألفه نوري السعيد باسم (حزب الاتحاد الدستوري) إذا كانت صحف ذلك اليوم طافحة بإخباره وقد نشرت جريدة العهد الجديد أسماء المؤسسين وقسما من منهج الحزب وكان الناس يتوقعون أن يكون في رأس قائمة المؤسسين اسم جميل عبد الوهاب ولكن لم يكن ذلك. وكان جميل عبد الوهاب من جملة الحاضرين في غرفة المحامين ولما سئل عن أسباب عدم ظهور اسمه قال بكل صراحة انه لا يعلم شيئا عن هذا الحزب إلا في هذه اللحظة لأنه لم يقرأ عنه حتى في الجرائد لأنه عادة لا يقرا الجرائد إلا وقت الظهر. وبعد مدة خرجت مع عبد الوهاب من غرفة المحامين وذهبنا سوية إلى مركز حزبنا ولما أظهرت له استغرابي من وضع جميل عبد الوهاب قال (عبد الوهاب محمود) لا غرابة في ذلك لأن الحزب مؤلف من خليط يضم عددا من جماعة نوري السعيد نفسه وعددا من جماعة البلاط وعددا من جماعة صالح جبر فجميل عبد الوهاب لا ينتسب إلى نوري السعيد في الوقت الحاضر وإنما ينتسب إلى الأمير (الوصي) مباشرة. والأمير أو أحمد مختار بابان قد أدخل عددا كافيا من جماعته فقد لا يرى من المناسب الإصرار على جميل عبد الوهاب في الوقت الحاضر في الوقت الذي يعلم أنه (جميل عبد الوهاب) أصبح مكروها لدى نوري السعيد.

زار الحزب حسين جميل مساءً وكان حاضرا رجب علي الصفار وقاسم حسن. ولما سألت

حسين جميل عما يدور في البلد قال أن أهم حوادث اليوم عزم الكتلة النيابية الدستورية (جماعة نصرة الفارسي ورضا الشبيبي) على تأليف حزب سياسي ثم قال أن هذا الحزب - على ما أعلم - سوف لا يقتصر على الأعضاء في البرلمان وإنما سيضم أشخاصا مستقلين من خارج المجلس أيضا.

كان رجب علي الصفار قد سألني قبل مجيء حسين جميل عن رأيي في الخطة التي سينتهجها في الاجتماع الذي سيعقده هذه الليلة في دار حكمة بك سليمان حول المبالغ التي جمعت في زمن الوثبة. إذ كانت قد ألفت في زمن الوثبة (١٩٤٨) جمعية لمواساة عوائل المنكوبين ولإقامة نصب تذكاري للوثبة. وهذه الجمعية قد ألفت من بعض المستقلين برئاسة حكمة سليمان وكانت قد مثلت الأحزاب فيها وكان في بداية الأمر محمد حديد ممثلا لحزبنا في تلك الجمعية غير أنه بمناسبة سفر محمد للهند في حينه مثل الحزب في الجمعية رجب علي الصفار. قال رجب أن الجمعية جمعت مبالغ لا باس بها وأعطت قسما كبيرا منها إلى عوائل المنكوبين (المقتولين) ولكن بقيت مبالغ موقوفة حوالي (٣٠٠٠) دينار - لا يعلم مقدارها بالضبط - وهي مؤمنة في أحد المصارف باسم الجمعية. ولما كان حكمة بك سليمان قبل مدة وجيزة ألف جمعية ثقافية غايتها جمع مبالغ وصرفها على بناء مدارس فلا يستبعد بل من المحقق أن الغاية من دعوته الآن لأعضاء الجمعية التي تألفت لغاية مواساة منكوبي الوثبة هي لحل الجمعية وتدوير المبلغ إلى الجمعية الجديدة على الأقل.

قلت لرجب علي الصفار أنه من الأنسب أن يبقى هذا المبلغ موقوفا ريما يحين الوقت المناسب لتنفيذ قرار الجمعية وهو نصب تذكاري لجماعة الوثبة إذ أن الذين تبرعوا بهذه المبالغ قد تبرعوا بها لغاية معينة فلا يحق لكم صرفه لغير تلك الغاية التي تبرع المبالغ من أجلها وأضفت إلى قولي هذا فربما يكون هذا الرأي لا يمثل الا رأي الأقلية في الجمعية فأنت بيّن رأيك ولتقرر الأكثرية ما تشاء ولكن من الضروري تثبيته. قلت كل ذلك إلى رجب قبل مجيء حسين جميل ولما حل موعد رحيل رجب بعد مجيء حسين أراد رجب الانصراف ليذهب إلى دار حكمة سليمان ولكن قبل أن يذهب قلت لرجب بين القصة لحسين ليشاركنا في الرأي. قال حسين جميل بعد فهم الاتجاه: ليس من الضروري أن تبقى هذه المبالغ موقوفة إذا لم يكن هناك مجال لصرفها من أجل الغاية التي وجدت من أجلها ولما علم برأيي قال لتبنى مدرسة لتسمى باسم الوثبة. قلت: أولا أن المبلغ ضئيل جدا بالنسبة لبناء مدرسة. وثانيا من المستحيل أن يوافقوا على هذا الاقتراح. قال حسين: إذن فليوضع حجر في إحدى المدارس وليكتب فيه شيء يدل على أنه رمز للوثبة. قلت هل تظن يوافقون على ذلك؟ وبعد أن تردد حسين قليلا قال بصوت منخفض إذن كيف يمكن أن تبقى المبالغ موقوفة إلى ما شاء الله؟ وعلى ذلك صدرت مني إشارة إلى رجب فهم منها أن الرأي الذي اتفقت وإياه قبل مدة هو الصحيح فانصرف قاصدا محل الاجتماع.

لم أشاء أن أثبت كل ما تقدم بالتفصيل إلا لأبين قابلية حسين جميل المدهشة للتطور أو

للتوفيق تلك القابلية التي أصبحت تسميها الفئة الحاكمة (القابلية العلمية) والتي يسميها الآن خصومه (قابلية النفاق).

الحق يقال أن حسين جميل شخص غريب لقد اشترك في الوثبة بكل ما لديه من قوة حتى في أشد أيامها اختلط بالبلاط وعرض نفسه للرصاص والآن بعد أن انقلب الوضع لا يرى في الرأي الذي أبديته لممثل حزبنا رجب علي الصفار رأيا عمليا.

بعد أن انتهيت من عملي في الجريدة تركت بناية الحزب فخرج معي قاسم حسن وقد نقلته بسيارتي إلى داره في منطقة الأعظمية، وقد سألني في الطريق عن رأيي في الأحداث الناشئة من تأليف أحزاب جديدة في البلد وطلب عقد اجتماع بهذا الشأن قلت: لا بأس من ذلك، ولكن محمد حديد يلازم الآن داره لتوعك في صحته وسوف نعقد الاجتماع حالا بعد خروجه من الدار، ثم أضفت قائلا ولكن ما رأيك الخاص في الأمر. قال: لا ادري قد نفكر بالاندماج. قلت: الاندماج بمن؟ قال: لا أقصد الاندماج بالضبط ولكن قد نفكر بالتعاون أو التآخي مع جماعة الكتلة الدستورية أو عمل أي شيء آخر نراه مناسبا قد نفكر بالتعاون أو التآخي مع جماعة الكتلة الدستورية أو عمل أي شيء آخر نراه مناسبا في هذه الظروف.

وقد شعرت شعورا خاصا أن هذا الرأي لا يمثل قاسم وحده وربما اشترك فيه معه حسين جميل وربما هو الذي حبذ له أن يقترح علي هذا الاقتراح. إذ قد يكون حسين جميل يريد تهيئة هذا الاجتماع ليتكلم فيه أشياء صريحة أكثر مما تكلم في الاجتماعات الأخيرة.

١٩٤٩/١١/٢٤

عدت اليوم صباحا محمد حديد في داره وقد استقبلني في غرفة منامه. أن مرضه بسيط ويحتاج إلى راحة يوم واحد أو يومين على الأكثر لقد كلمته بشأن الاجتماع الذي نويت عقده بعد شفائه. وقد أشرت إلى ما شعرت من الدوافع لهذا الاجتماع وقلت الظن الغالب أن حسين جميل أيضا يرغب فيه. قال أننا سنعود إلى نفس البحث الذي بحثناه في جلساتنا السابقة قبل العيد الماضي، فإذا وقف حسين نفس الموقف فماذا تكون النتيجة؟ قلت إذا كنت سابقا قد بينت انه من الخطأ تعليق أعمالنا الحزبية على شخص فالان أؤكد هذا القول بدلائل قوية حصلت عليها منذ ذلك اليوم. أن جميع الدلائل تدل على أن حسين جميل معتزم على التخلص من الحزب وقد استشار من طرف خفي الكثير من أصدقائه في الحزب وخارج الحزب وعلى ما علمت أن جميعهم أو أكثرهم على الأقل قد أشاروا عليه أن أي عمل يقوم به ضد الحزب سوف يحطم حياته السياسية لدى الأوساط الشعبية فهو مع رغبته الشديدة في التخلص من الحزب لا يجرؤ أن يتركه في هذه الظروف وقد يلجأ لذلك إلى تدبير آخر يؤدي إلى إنهاء حياة الحزب وحينئذ يكون تحرره من الحزب مشروعا غير مسؤول عن هذا التحرر هذه قضية يجب أن ندركها: أولا أن التمسك بحسين مع أنه ضروري ولكن يجب ألا يصل إلى الحد الذي يضر بكيان الحزب. ثانيا يجب أن يكون مفهوما لدينا أن حسين سوف يتخلص من الحزب أن آجلا

أو عاجلا. قال محمد: أن جميع الظواهر تدل على أن هذا الرأي صحيح ولكن ما العمل. قلت: أنا لا أريد أن أبدي رأيي الآن ولكن أقول اعملوا حسب ما يوحيه إليكم عقلكم وضميركم في سبيل كيان الحزب الذي هو ثمرة أتعابنا منذ سنين طويلة. ثم أضفت أن المرض الخفيف هو خير واسطة للتفكير العميق في موضوع خطير كهذا.

قابلني اليوم في مركز الحزب غائب طعمة فرمان بمناسبة سفره غدا إلى القاهرة وهو تلميذ في كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول في القاهرة وهو في الوقت نفسه مراسل جريدة النداء المصرية وقد رأت إدارة الجريدة (صوت الأهالي) أن تجعله مراسلها في القاهرة فوافقت على ذلك وزودته بوثيقة تخوله حق المراسلة معنا. لقد كتب هذا الشاب مقالا في العدد الأدبي الماضي من الجريدة عن الشخصيات الأدبية في مصر وقد أعجبت بالأسلوب وبالآراء، غير أني ناقشته فيما كتبه بشأن الكاتب المصري المعروف سلامة موسى. فقلت له أني أيضا من المعجبين كل الإعجاب بهذا الكاتب لتقدميته ولتحرره من القيود ولآرائه الناضجة ولكن قلت أني أرى نقصا في ناحية من تفكير سلامة موسى وهي ظاهرة في كتاباته. يوحي سلامة موسى للجيل الجديد أن ينبذ الماضي كليا وإلا يفكر ألا بالمستقبل. ثم انه يتطير دائما من كل الشرق ومن كل شيء شرقي فهو تراه دائما يغرز في الجيل الجديد كره الشرق والظاهر أن هذا الإنسان متأثر بعوامل سايكولوجية ناشئة من شعور طائفي عميق بالنظر لما كانت تلاقيه طائفته (الطائفة القبطية) من اضطهاد ومازالت تلاقيه من تفريق بينها وبين المسلمين فهو يريد ان يتحرر من الماضي لان الماضي يرعبه وهو يريد أن يغرز في الجيل الجديد كراهية الشرق لأن التعصب الذي أخر طائفته يمثل عنده كل شيء شرقي مع أن الشخص المثقف تثقيفا عميقا لا يمكن أن يفصل الماضي عن الحاضر ولا يمكن أن يفصل الحاضر عن المستقبل فالماضي والحاضر والمستقبل كل ذلك يكون وحدة متماسكة فمن واجب المثقف أن يدرس الماضي أو ينظر إليه بحياد تام يجب أن يراه كما هو بمحاسنه ونواقصه على السواء كي يفهم جيدا سلوك الجيل الحاضر الذي لا يمكن فصله مطلقا عن الماضي كما أنه إذا أردنا أن نبني مستقبلا قويا يجب أن نلتفت إلى الماضي دائما وألاّ نمهل الحاضر. هذه أمور كلها يجب أن ننظر إليها نظرة موضوعية كي نستعمل العلم الحديث ونمزجه باختباراتنا الحاضرة والماضية على السواء.

ثم استطردت قائلا ولذلك إني أرى من الخطأ تقديس سلامة موسى إلى هذا الحد لان الدعاية الكثيرة له تجعله أنموذجا للإنسان المثقف لدى الشباب مع أن سلامة موسى لا يصلح أن يكون أنموذجا للإنسان المثقف من هذه الناحية هذا مع تقديرنا واحترامنا له أي يجب أن نعطيه حقه لا أكثر ولا أقل. ثم قلت له أني أبدي هذه الآراء لا انتقادا لما كتبه عن سلامة موسى وإنما الفات نظره إلى ناحية الضعف تلك في شخصية سلامة موسى ثم استطرد قائلا إني بهذه المناسبة سوف ألفت نظر إدارة جريدتنا إلى هذه الناحية أيضا لأني رايتهم يفرطون في الاقتباس عن سلامة موسى. ثم قلت إني أرى أن تقديس سلامة إلى هذا الحد متأت من عدم الاطلاع بصورة واسعة على المدرسة الفابية التي أنشئت في إنكلترا فسلامة موسى تلميذ لا

بأس به من تلامذة تلك المدرسة فالنظر إليه دون الاطلاع على آراء أساتذة تلك المدرسة أيج. جي. ويلز وبرنارد شو وسيدني وب وغيرهم بصورة واسعة تجعل الإنسان يرى سلامة موسى مجسما أكثر من حقيقته أما النظر إليه بعد الاطلاع بصورة واسعة على آراء تلك المدرسة تجعل الإنسان يراه صغيرا أي على حقيقته. وقد ضربت له مثلا فقلت أن الشخص غير المطلع على آراء المدرسة الفابية بصورة واسعة مضطر لأن يرى سلامة موسى بناظور قوي يكبر الأشياء ويجسمها إما إذا كان مطلعا فإنه مضطر لأن يراه.(سلامة موسى) بذلك المنظار مقلوبا وقد وافقني السيد غائب طعمة على هذه الآراء التي أبديتها عن سلامة موسى وأيدني بدلائل كثيرة.

وقد رجوته أن يواصل مراسلتنا عن الحركة الأدبية في مصر عن طريق مقابلة الأدباء المتجددين الذين لا نعرف الكثير عن أساليبهم ومسالكهم في الأدب العصري. ورجوته بصفة خاصة أن يقابل طه حسين إذا أمكن ويأخذ منه بعض الأحاديث الأدبية الشيقة وقلت له أني أعتبر طه حسين أديبا فذا ليس له نظير في جميع البلاد العربية فوافق على ذلك كل الموافقة.

١٩٤٩/١١/٢٨

كتبت اليوم مقالا افتتاحيا على أن ينشر في الجريدة صباح يوم ١٩٤٩/١١/٢٩. وقد نشر فعلا في اليوم المذكور تحت عنوان (في النشاط الحزبي)، حللت فيه تحليلا مختصرا حزب نوري السعيد (الاتحاد الدستوري) وقد حاولت ألا يكون المقال عنيفا بل معتدلا بقدر الإمكان وذلك خشية أن يحدث المقال العنيف بعض المشاكل في الحزب. ولما أتى محمد حديد مساءً إلى الحزب عرضت عليه مسودة المقال ليبدي رأيه فيه فاستحسنه وقال عنه أنه مقال معتدل وبعد مدة أتى قاسم حسن فناولته المسودة ليطلع عليها وفي أثناء قراءتها أتى حسين جميل وبعد أن فرغ قاسم حسن من قراءتها ناولني إياها وقال مقال جيد فناولته لحسين جميل وإن كنت أعلم أنه سوف لا يرتضيه من حيث العموم وأنه لا بد من أن يحاول تخفيفه. وقد وقع فعلا ما كنت أتوقعه فاعترض على عبارة وردت في المقال هي:

(ولشخصية زعيم الحزب أهمية كبرى بالنسبة إلى حزب كهذا وبالنسبة إلى بواعث تكوين هذا الحزب فإنه لم يكن طيلة الأدوار التي مرت بالعراق منذ تأسيس الحكم الوطني من أنصار الحزبية بل أن الأحزاب كوفحت في مختلف أدوار حكمه أكثر مما كوفحت في أي عهد آخر وهذا ما تثبته الوقائع...).

فقال حسين أن نوري السعيد لم يكن أكثر المسؤولين مكافحة للأحزاب وإنما هو كغيره فيما يخص مكافحة الأحزاب ولربما كان غيره اكثر منه ألم يكن أرشد العمري أكثر عنفا في مكافحة الأحزاب ألم يكن الهاشمي من قبل أكثر حدة في مكافحة الأحزاب وحتى وزارة الوثبة (وزارة الصدر) ألم تكن شديدة في مكافحة الأحزاب؟ قلت هذا صحيح من بعض النواحي كلهم كافحوا الأحزاب ولكن نوري السعيد كافحها وفق خطة معينة وباستمرار إما ارشد فقد كانت مكافحته طارئة كزوبعة الربيع في شدتها. وقال حسين جميل متسائلا هل كافح

نوري السعيد الأحزاب في أوائل توليه الوزارة لأول مرة فهل كانت هناك أحزاب قائمة في سنة ١٩٣٠؟ قلت أن نوري السعيد كافح الأحزاب القائمة آنذاك مكافحة شديدة فكنت أنا آنذاك في حزب الإخاء الوطني فكان نوري السعيد يمنع اجتماعات الحزب بالقوة وهو الذي ابتدع مرة إقامة الدعاوى الجزائية على المسؤولين في الجرائد الحزبية فكنت أنا أول من حوكم وحكم عليه وكانت الشرطة آنذاك تكبس دور المطابع لتطلع على هوية كاتب المقال الأصلي عندما كان المدير المسؤول يخفي اسم الكاتب. أن نوري السعيد كان شديد الوطأة على الأحزاب منذ سنة ١٩٣٠ وقد استمر منذ ذلك الوقت على هذه المكافحة إلا فترات قصيرة من أيام حكمه. ثم قلت أننا لسنا بصدد سرد تاريخ نوري السعيد الأسود ولكن مع ذلك أنا مقتنع بضرورة تغيير هذه العبارة. قال حسين جميل اقترح أن توضع عبارة تدل على أن نوري السعيد كافح الأحزاب كغيره من المسؤولين. قلت أن عبارة مثل هذه تضعف المقال ولا تجعل له أية قيمة ولكني أنا سأضع العبارة المناسبة. وقد وافقني محمد حديد على أن اقتراح حسين جميل يضعف المقال فسكت حسين جميل بعد أن قال كلمة مؤثرة للغاية (أقسم بشرفي بأني أقول ذلك لا في سبيل الدفاع عن نوري السعيد وإنما في سبيل الحقيقة).

وعلى هذا قد غيرت العبارة وصارت كالآتي:

(ولشخصية زعيم الحزب نفسه أهمية كبرى بالنسبة إلى حزب كهذا وبالنسبة إلى بواعث تكوين هذا الحزب فانه لم يكن طيلة الأدوار التي مرت منذ تأسيس الحكم الوطني من أنصار الحياة الحزبية، بل أن الأحزاب قد كوفحت في أدوار حكمة مكافحة شديدة وهذا ما تثبته الوقائع). إن تأكيد حسين جميل بالقسم من أنه يدافع عن الحقيقة لا عن نوري السعيد جعلني في غاية التأثر فقلت في نفسي أية نفسية يختارها حسين جميل بحيث يضطر إلى أن يؤكد لنا من انه لا يدافع عن نوري السعيد. وبعد أن خرج حسين جميل وقاسم حسن سوية قلت لمحمد انك تعلم جيدا أني كنت حياديا في جميع المناقشات التي كانت تجري في اللجنة المركزية للحزب أي أني لم أقصد التأثير أو الضغط على الأعضاء ليغيروا أراءهم ولكني سوف لا أحتمل مطلقا الأساليب التي سوف يتبعها الغير في موضوع كهذا. فقلت أني متأكد بالنظر لما لدي من معلومات أن حسين جميل مصمم كل التصميم على التحرر من هذا الحزب وقد استشار الكثير من أصدقائه ومن يعتمد عليهم سواء في داخل الحزب أو خارجه في هذا الأمر استشارة ضمنية وما سمعه بصفة عامة بهذا الشأن لم يكن مشجعا له إذ قيل له أن تحرره من الحزب سوف يحطمه سياسيا والآن على ما أظن يريد يتجه اتجاها آخر لصيانة شخصه لذلك إني معتقد من انه سوف يأتي في اجتماعنا القادم باقتراح يرمي إلى التعاون والاندماج بكتلة أخرى والظن الغالب سوف تكون هذه الكتلة الكتلة الدستورية وبذلك سوف يؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى زوال حزبنا وبهذه الحالة فسوف لا يتحمل هذه المسؤولية وحده. أي أن الموضوع سوف يبحث كقضية (موضوعية) تستر تحتها قضايا شخصية لذلك إني مضطر بكل أسف أن أقول لك (إلى محمد حديد) أن أي قرار سوف يتخذ يكون من شأنه هدم كيان حزبنا لن أرضخ

له أي أني سوف أتحرر منكم فيها إذا اتخذتم قرارا مثل هذا، فعندما كنت أعمل قبل أكثر من عشرين عاما مع ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وعلي جودة ومزاحم الباجه جي ورضا الشبيبي وغيرهم سواء عن طريق الحزبية أو عن طريق الكتل السياسية كنت أظن أن هؤلاء تربطهم مبادئ حزبية معينة ولكن بعد تجارب قاسية تبين لي أن هؤلاء جميعا بعيدون كل البعد عن هذه الغايات ولذلك تركتهم ورجحت الاشتغال معكم وبعد اشتغال طويل دام أكثر من ١٦ عاما استطعنا - بعد غربلات كثيرة - أن نكون جماعة لها كيانها الخاص وتدين بمبدأ معين ثابت وصار الرأي العام العراقي بل أكثر من ذلك صار الرأي العام الخارجي يميزنا عن غيرنا لطابعنا الخاص لذلك أنا غير مستعد الآن لأن أرجع إلى قبل عشرين عاما حيث بدأت في نضالي السياسي واشتغل مع جماعة هم من نفس الفصيلة التي تركتها. نعم الشبيبي ونصرة الفارسي أحسن من ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وعلي جودة وأمثالهم ولكن هذا لا يعني انهم من فصائل مختلفة فالفصيلة واحدة لكن ككل فصيلة فيها الجيد والرديء. إن رضا الشبيبي ونصرة الفارسي وأمثالهم أناس طيبون ولكنهم لا يدينون بمبدأ معين وبينما نحن صبغتنا المبدئية ظاهرة وهي الاشتراكية. فإذا اندمجنا بهؤلاء سوف تبدأ الانقسامات فيما بيننا بعد مدة قصيرة وستكون هذه الانقسامات اشد مما كانت بيننا في الحزب. وقد بينت رأيي في هذا الموضوع لكم بوضوح مرارا كما بينته بصورة إجمالية في الاجتماعات التي جرت بيننا (كحزب) من جهة وبين ممثلي حزب الأحرار وممثل الكتلة الدستورية من جهة أخرى في الاجتماعات التي عقدناها في الصيف لغاية تأليف جبهة أو لغاية تقديم احتجاج تلك الاجتماعات التي لم تسفر عن أية نتيجة فكما قلت سابقا أنا مستعد أن أشتغل ككتلة مستقلة لها كيانها الخاص مع أية كتلة أخرى أو مع أي كان من المستقلين لتأليف جبهة متحدة، أما الاندماج مع هؤلاء فلا أوافق عليه مطلقا. ومن جهة أخرى أنا غير مستعد لأن أساهم في هدم كياننا الحزبي القائم في سبيل مصالح خاصة يرمي إليها بعضنا.

لقد وافقني محمد حديد على أنه ليس من الصحيح الاندماج مع هؤلاء إذا كان المقصود من هذا الاندماج أن هؤلاء هم الذين سيكونون المسيطرين على سياسة الحزب وقال أن الاندماج سوف لا يكون مضرا إذا ما كانت جماهير الحزب (ويجب أن تكون جماهير شعبية بطبيعة الحال) هي التي تسير الجميع أما إذا أدى الأمر إلى أن يكون هؤلاء هم المسيطرون فسيصبح هذا الحزب بطبيعة الحال حزبا انتهازيا كالأحزاب السابقة مثل حزب ياسين الهاشمي وغيره.

قلت: أتظن أن الشبيبي ونصرة وأمثالهما سيسلمون قيادتهم للغير؟

قال محمد حديد: ما تقول صحيح ولكن يجب أن نجد مخرجا إذ أن وضعنا الحاضر غير اعتيادي.

قلت: أن تلك قضية أخرى سوف نبحثها ونقتلها درسا فالمهم أن لا نكون مغفلين إلى

الحد الذي يريد فيه أحدنا أن يتخلص من الدار التي تأوينا يرجح هدمها على الخروج منها منفردا.

فقال محمد حديد: ولكن إذا خرج هذا البعض فمن الذي يبقى.

قلت: قضيتان يجب أن لا نمزجهما. فأنا حريص مثلك على أن يبقى هذا (البعض) وقد بذلت جهدا كبيرا في سبيل ذلك وسأبذل كل ما لدي من حيلة في سبيل استبقائه ولكن هذا البعض مصمم - مع الأسف - على الخروج مهما كلفه الأمر.

فالذي استنتجه من هذا البحث أو هذه المحاورة أن محمد حديد غير موافق على فكرة ضياع كياننا الخاص. فقلت له هو الموضوع الذي يهمني بالدرجة الأولى أما الأمور الأخرى كقضية إمكان استئناف العمل الحزبي في الوقت الحاضر وعدم إمكانها يجب أن تناقش مليا في الاجتماع القادم وفي اجتماعاتنا القادمة.

١٩٤٩/١١/٢٩

زرت اليوم صباحا السيد رجب علي الصفار في محل عمله وشرحت له موضوعنا شرحا وافيا وبينت له على وجه التقريب ما دار بيني وبين محمد حديد بشأن المواضيع التي من المحتمل أن تطرح على بساط البحث في اجتماعنا القادم فوافقني على رأيي من حيث العموم.

زار الحزب اليوم قبل الظهر كل من حسين فوزي باشا ونائل سمحيري (وكنت أنا الذي رجوت حضورهما) فاضطررت أن أشرح لهما الوضع وأسباب الاجتماع القادم وبينت لهما رأيي في الموضوع بإسهاب فوافقني نائل مبدئيا على رأيي ولكن طلب تأجيل الاجتماع إلى أكثر من موعده لأنه يريد فرصة للتفكير مليا فاعتذرت قائلا أن قاسم حسن يطلب بإلحاح الإسراع في عقد هذا الاجتماع.

أما حسين فوزي باشا فقد وافقني كل الموافقة على رأيي ولعن نوري السعيد وطرقه في الإغراء وقال أنه من المؤسف حقا أن يتمكن نوري السعيد من إغراء حسين جميل ويأخذه إلى جانبه لدي من المعلومات الأكيدة أن حسين جميل يتصل اتصالا وثيقا بنوري السعيد وقد علم بذلك من شخص يتصل بأحد موظفي ديوان مجلس الوزراء وقد قال له ذلك الموظف أن نوري السعيد يطلب حضور حسين جميل مرتين أو ثلاث مرات على الأقل في الأسبوع ويختلي به وقتا طويلا حتى في كثير من خلواته بحسين صادف أن طلب أشخاص مهمون من السلك الدبلوماسي مقابلته فرفض بسبب انشغاله مع حسين جميل. فلم أعلق على هذه الأخبار لا سلبا ولا إيجابا.

١٩٤٩/١١/٣٠

حضر مركز الحزب بعد الساعة السادسة والنصف مساء كل من السادة محمد حديد وحسين جميل وحسين فوزي ورجب علي الصفار ونائل سمحيري وقاسم حسن وهم جميع

أعضاء اللجنة الإدارية المركزية للمناقشة في الموضوع الذي اقترح قاسم حسن طرحه على بساط البحث.

وقد فتحت الجلسة بقولي أن السيد قاسم حسن اقترح علي يوم الخميس الماضي الاجتماع بحضراتكم والمذاكرة حول النشاط الحزبي الذي حصل في البلد في المدة الأخيرة وتعيين موقفنا منه فأرجو من صاحب الاقتراح أن يشرح لنا الموقف كما يراه ويبينّ لنا رأيه.

بدأ السيد قاسم يتكلم فقال: تعلمون حضراتكم انه قد نشطت مؤخرا حركة حزبية في البلد وعلى ما أرى أن منشأ هذه الحركة سواء كانت بطلب الإنكليز أو نشأت من تلقاء نفسها فإنها تدل على أية حال على تكتل الطبقة الحاكمة مع الطبقة الرجعية في البلد ولذلك فإن المثقفين والأحرار يشعرون بخطر على كيانهم من هذه الحركة فيرون ضرورة أيجاد نشاط مقابل لهذه الحركة وقال أنه يرى من جهة حزبنا من الضروري أن يعين موقفه إذ ليس من الصحيح أن نبقى جامدين بينما الغير يقوم بهذا النشاط. ثم قال انه يرى أمام الحزب عدة مواقف يجب أن يقررها فأما أن يقرر استئناف أعماله الحزبية منفردا وهذا غير ممكن بوضعه الحاضر وأما أن ينشط في إيجاد عناصر جديدة وإدخالهم في الحزب من مختلف العناصر لأن البلد انقسم إلى معسكر رجعي ومعسكر حر وأما إن يندمج بكتل أخرى أو أن يسعى لإيجاد مؤتمر يضم مختلف الأحزاب والكتل السياسية وحتى غير السياسية كما جرى في الهند والذي تمخض عنه مؤتمر الكونغرس الهندي أو أن يقرر عملا مناسبا آخر نسعى لإيجاده... ولما سألته (قاسم حسن) عن رأيه الخاص في هذه الحلول المختلفة قال أني أعرض الآن هذه الحلول لمناقشتها من قبل الإخوان وأنه يبدي رأيه الخاص في أثناء المناقشة.

وبعد ذلك طلب الكلام حسين جميل فقال أن الحزب في الوقت الحاضر اضعف من أي وقت مضى فهو أضعف من اليوم الذي قرر فيه إيقاف نشاطه لذلك يرى عدم إمكان استئناف العمل في الوقت الحاضر ولا يرى إمكان ذلك حتى في المستقبل إذا بقي الحزب على ما هو عليه ثم قال إذا أردنا أن ينشط يجب أن نقبل عناصر جديدة ثم قال انه متأكد من جماعة الكتلة الدستورية في البرلمان التي تنوي تأليف حزب سياسي يضم بعض العناصر داخل المجلس وخارجه راغبة في التعاون معنا ولا يبعد أن تكون راغبة في حزبنا أضاف انه يشك في أن تقبل هذه الانضمام فيما إذا بقي الحزب على وضعه فإنها من الجائز أن توافق على ذلك إذا تغير اسم الحزب واصبح شيئا جديدا لأن الكثير من الناس أصبحوا يتطيرون من اسم الحزب بالنظر لما أصابه من نكبات وبالنظر إلى السمعة التي لصقت به وهي سمعة الشيوعية وقد يكون هؤلاء الناس محقين في ذلك لأن قسما من أعضاء حزبنا حكموا من قبل المجالس العرفية بتهمة الشيوعية. ثم تطرق إلى فكرة مؤتمر الأحزاب وقال عنها أنها فكرة حسنة فيما إذا كان من الممكن تحقيقها وفيما إذا تغلب على الصعوبات التي تعتريها.

ثم تكلم بعد ذلك نائل سمحيري. ووافق حسين جميل وقاسم حسن بأن هناك صعوبة

في استئناف العمل الحزبي ونحن بوضعنا الحاضر ثم استطرد قائلا أن لهذا الحزب تاريخاً طويلاً يرجع إلى عشرين عاما. وأصبحت الجماعة التي تنتمي إليه والتي تريده تحمل فكرة خاصة ومبدأ معينا فمن الحيف أن يفقد هذا الكيان الخاص وأن قبول عناصر جديدة من قبيل جماعة الكتلة الدستورية وغيرها بشرط أن يتغير اسم الحزب معناه تأليف حزب جديد وهذا معناه ضياع هذا الكيان الذي يحرص الكثير من المثقفين على المحافظة عليه ولذلك أنه مع احترامه لتلك العناصر التي ذكرها حسين جميل فإنه لا يوافق على انضمامها بالصورة التي يفقد معه الحزب كيانه الخاص. أما بشأن فكرة المؤتمر فإنه يوافق عليها على شرط ألا تكون سببا لضياع استقلالنا الحزبي. أما إذا لا يمكن عمل شيء أو القيام بأي نشاط فمن الأصح أن نبقى على حالنا وننتظر الظروف ثم عاد وتكلم ردا على حسين جميل بشأن المساوئ التي تركها الحزب فيما يخص سمعته الشيوعية فقال أن هذه السمعة تتردد في بعض الأوساط الحكومية أما الفئة المثقفة فهي لا تميل إلى تصديق مثل هذه التهم.

ثم تكلم بعد ذلك حسين فوزي باشا مختصرا فقال أننا لا نمنع الغير من الانتماء إذا رغب في ذلك وأننا نرحب بالكثير من أعضاء الكتلة الدستورية وغيرهم بقبولهم أعضاء في حزبنا وأن يحل محل الكثير منهم في اللجنة الإدارية المركزية ولكن على شرط واحد هو ألا يكون ذلك سببا في ضياع كياننا الحزبي. ثم قال حسين فوزي باشا أما بشأن نشاط الحزب فإنه من الضروري الاتصال بأعضاء مؤتمر الحزب السابق وسائر الأعضاء واستمزاج رأيهم في إمكان استئناف العمل وعدمه وقال أنه يرى من الأنسب عرض هذه القضايا على المؤتمر.

وقد أجبت حسين فوزي باشا بقولي أن أي تغيير بسياسة الحزب أو بكيانه يعتبر من القضايا التي يجب أن تعرض على المؤتمر فهذا أمر طبيعي.

قال حسين جميل: أن عقد المؤتمر أصبح متعذرا لأن الاضبارة الخاصة به مفقودة فأجبته بقولي: أن الاضبارة كانت مفقودة ولكنها وجدت.

ثم تكلم بعد ذلك محمد حديد فقال أنه يتف مع الأخ حسين جميل وبقية الأخوان الذين أبدوا رأيهم بشأن عدم إمكان إعادة نشاط الحزب إذا بقي (الحزب) على ما هو عليه في الوقت الحاضر وأضاف أنه لا يرى من الصحيح أن ينتهج الحزب أية خطة من شأنها أن تؤدي إلى القضاء على كيانه الخاص. وقال انه يرحب بدخول عناصر جديدة في الحزب غير أن هذه العناصر الجديدة يجب أن تكون منسجمة وتدين بمبادئ الحزب ما دامت تقبل الانتماء إليه واتجاه الحزب معلوم لدى العموم وهو الاشتراكية فإذا لم تراع هذه القضايا فسوف يكون العمل الجديد حاملا بذرة انهياره بنفسه منذ البداية. ثم قال إذا كنا قد اختلفنا مع أناس كانوا أقرب ألينا من غيرهم فكيف يمكننا المحافظة على الانسجام مع أناس نعتقد بأننا وإياهم غير منسجمين ولا ندين بمبدأ واحد. ثم قال مع ذلك يشك كثيرا في أن يقبل أعضاء الجبهة الدستورية الانتماء للحزب إلا إذا تغير شكله. أما إذا تغير شكل الحزب فإنه (محمد) غير مستعد شخصيا للاشتغال حينذاك.

ثم قال أن الحل الوحيد الذي يراه ممكنا في الوقت الحاضر هي فكرة المؤتمر التي بموجبها يحافظ كل حزب أو كتلة على كيانها ومن مجموع هذه الكتل السياسية يؤلف المؤتمر فإذا رأينا أن هذه الحركة (حركة السعي للمؤتمر) من الممكن أن تجعلنا بوضع نتمكن من أن نعيد نشاطنا فحينئذ نستأنف عملنا الحزبي.

وهنا وجهت السؤال التالي إلى محمد حديد: هل أن الأحزاب التي سوف تؤلف المؤتمر من الضروري أن تقرر استئناف عملها مقدما أم من الممكن أن تقرر ذلك في حالة التعطيل؟

قال محمد حديد: بطبيعة الحال أن الحزب المعطل لا يستطيع رسميا القيام بهذا العمل وأن الطريقة العملية هي أننا إذا قبلنا الفكرة سوف نفاوض الجهات الأخرى حول تأليف المؤتمر فإذا رأينا الفكرة رائجة وأن هذا العمل سيكون من المشجعات لاستئناف عملنا فحينئذ نقرر بوقت واحد استئناف العمل الحزبي وتأليف المؤتمر.

قال حسين جميل: الذي أفهمه أن المؤتمر المتصور سيؤلف من حزبنا وحزب الأحرار والكتلة الدستورية وأن حزب الاستقلال سيكون خارج الموضوع. فإذا فرضنا أن حزب الأحرار قبل بمبدأ إعادة نشاطه - مع أني اشك في ذلك - ولكن ستكون هناك مشكلة هي أن الكتلة الدستورية هيئة غير رسمية فكيف يمكن اشتراكها بالمؤتمر؟ أليس من الضروري أنها ستكون مضطرة إذا قبلت الفكرة أن تجعل لها كيانا خاصا أي من الضروري أن تقوم بتأليف حزب سياسي أيضا.

قلت: أولا انه ليس من الصحيح أن نقرر الآن أن حزب الاستقلال يجب أن يكون خارج الموضوع. ثانيا انه ليس من الضروري أن يؤلف المؤتمر من الكتل السياسية فقط فيجوز أن يضم بعض المستقلين أيضا. أما وضع الجهة الدستورية القانوني فتلك مسألة تحتاج إلى دراسة وليست هذه الدراسة موضوع بحثنا في هذه الجلسة هذا بالإضافة إلى أن الأمر يخصهم بالدرجة الأولى.

قال محمد حديد: انه يوافق حسين جميل من أن حزب الاستقلال يجب أن يكون خارج الموضوع وأنه يوافقني من أنه ليس من الضروري أن تمثل في المؤتمر الكتل السياسية فقط وإنما من الممكن أن يضم المؤتمر بعض المستقلين أيضا كما جرى ذلك في الجبهة المتحدة للدفاع عن فلسطين التي تألفت قبل الوثبة.

قال حسين جميل: إذا كان من غير المحتمل أن يعيد حزب الأحرار نشاطه وأن الجبهة الدستورية ليس من المحتمل أن تؤلف كتلة رسمية لوحدها فيكون من المتعذر علينا دخولنا فيه بصفة حزبية.

قلت إذا كانت فكرة المؤتمر مقبولة من الجميع من المستحسن أن نقر ذلك أولا أما التفاصيل فإني أرى من الضروري تأليف لجنة خاصة لدراستها.

ولما لم يبق واحد من اللجنة المركزية لم يبد رأيه غير السيد رجب علي الصفار رجوته أن يبدي رأيه في ما دار من البحث.

قال رجب: انه يؤيد محمد حديد فيما قاله.

قلت: أن المناقشات يمكن تلخيصها في أن الأكثرية متفقة أولا على أننا لا يمكن أن نعيد نشاطنا الحزبي لوحدنا ونحن في وضعنا الحاضر. ثانيا على ضرورة المحافظة على كيان حزبنا وثالثا أن الشيء الوحيد الذي يمكن عمله في الوقت الحاضر هو السعي لتكوين مؤتمر يضم الأحزاب والكتل السياسية على شرط أن تحافظ كل كتلة على كيانها الخاص ثم قلت وعلى ذلك أني أقترح تأليف لجنة من بيننا تضم محمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن لدراسة هذا الموضوع من جميع الوجوه، على أن تنتهي اللجنة من دراستها قبل يوم الاثنين القادم ١٢/٥/ ١٩٤٩ وسنجتمع في اليوم المذكور لسماع رأي اللجنة. فوافق الجميع على ذلك.

قال حسين جميل: هل ترون من المناسب مفاتحة جماعة الجبهة الدستورية بهذا الشأن؟

قلت: لا أرى من المناسب مفاتحة أية جبهة قبل سماع رأي اللجنة.

فوافق الجميع على ذلك وانفضت الجلسة على أن يكون الاجتماع القادم يوم الاثنين الموافق ٥ كانون الأول ١٩٤٩ كما قلت آنفا.

* * *

كانت هذه الجلسة من الجلسات الممتازة في طريقة البحث وفي دقة التعبير وفي الروح الودية التي سادتها ولا سيما أن قاسم حسن وحسين جميل كانا ماهرين في سلوكهما فلم يبديا رأيا صريحا في بداية الأمر وإنما عرضا عدة آراء مختلفة وعدة حلول وبقيا يترقبان فاحصين آراء الآخرين، فلما رأيا أن اتجاه الأكثرية هو المحافظة على كيان الحزب تبنيا هذا الرأي بعض التبني ولم يمسا الآراء الأخرى إلا مسا خفيفا دون استفزاز ثم لما رأينا الاتجاه العام في اللجنة لا يقر في الوقت الحاضر غير فكرة المؤتمر كانا من أنصارها.

ويجب أن أعترف بأني أشعر الآن أنه لم أقابل محمد حديد ونائل سمحيري وحسين فوزي باشا ورجب علي الصفار قبل عقد هذه الجلسة وأبدي لهم رأيي بصراحة في الموضوع نفسه وفيما يمكن أن تنشأ من المناقشة - فيما إذا تركت وشأنها - احتمالات غير مرضية بالنسبة إلى الحزب من احتمال تشتت الآراء فهل ما علمته كان صحيحا؟ أي هل كان لآرائي صبغة توجيهية مؤثرة على نتيجة هذه الجلسة؟

إني في الحقيقة لم أسلك هذا المسلك منذ تأليف الحزب على ما أذكر لأنه باعتقادي أن مسلكا كهذا قد لا يتفق مع الروح الديمقراطية أو بتعبير أصح مع روح الحياد الذي يجب أن يتصف به الرئيس. ولكن إذا ناقشنا الموضوع من ناحية أخرى أقول هل يجوز التمسك بهذا المبدأ في جميع الظروف والأحوال؟ أي عندما يشعر رئيس حزب سياسي بأن هناك تكتلا في لجنة الحزب من المحتمل أن يكون نتيجته التطويح بكيان الحزب أو عندما يريد الغير أن يلبس (الذاتية) المتخفية برقع (الموضوعية) هل يجوز لرئيس حزب سياسي أن يتمسك بحياد مثالي ولا يسعى لتوجيه الآراء في مصلحة ذلك الحزب؟ فالذي اعتقده أن التمسك بهذه المثالية البحتة

في أمور سياسية خطيرة كهذه يخرج الرئيس من حدودها الأصلية ويغمرها في رهبنة متقشفة. هذا إذا جاز لنا وضع المثالية والرهبنة في مصاف واحد.

ويجب أن أعترف قبل إنهاء هذا البحث بأني متأكد كل التأكد من أن ما حصل في هذه الجلسة كان لتوجيهي الأثر الفعال فيه، لأني وجدت الأعضاء الذين كلمتهم قبل انعقاد الجلسة حريصين كل الحرص على كيان الحزب.

* * *

زارني الأستاذ أحمد الدباغ وهو فلسطيني كنت تعرفت به قبل الحرب الماضية حينما كان يشتغل بالتعليم في العراق، وقد عاد إلى العراق مع زوجته في الربيع الماضي فعين مدرسا في إحدى مدارس الحكومة خارج العاصمة ولكن بعد مدة وجيزة استغنت عنه الحكومة فصار متعهدا بتجهيز نادي العدلية بالطعام والمشروبات كما أنه في الوقت ذاته التحق بإحدى المدارس الأهلية كمعلم، أخبرني أحمد الدباغ وهو مستغرب من أن أكثرية منتسبي النادي المذكور يتكلمون دائما ضدي بحماس حيث سمع من بعضهم ذات يوم يقول أنه لمن دواعي الفخر أن قد تمكنوا من تحطيمي. ثم سمع تقريعا له من أكثرية أعضاء النادي لزيارة قاسم حسن إياه في النادي ولم يبينوا سببا لذلك غير انه منتسب إلى الحزب الوطني الديمقراطي ولكن بعد يوم أو يومين من هذا التقريع رحب نفس الأشخاص ترحيبا حارا بحسين جميل عندما زار النادي. قال أحمد الدباغ أنه لا يفهم معنى لهذه المتناقضات وإن كان العراق بلد العجائب. ثم قال كيف يمتعضون من زيارة أحد منتسبي الحزب للنادي بينما يرحبون بسكرتيره؟ (أي سكرتير الحزب) وقد طلب إلي تفسير ذلك.

قلت: لو أنك تعلم قليلا ببواطن الأمور في العراق لما استغربت من تلك التصرفات وتفسير ذلك أن مدير العدلية السيد صبيح ممتاز - وهو ابن خالي - مسيطر لا على جميع موظفي العدلية بل على المحاكم والحكام أيضا، لأنه من الأشخاص الذين ليس لعداوتهم وصداقتهم من حدود، فالكل يخشونه والكل يرددون في آن واحد، لأنهم يعلمون بأنه أراد ضرب أحدهم - وإن كان بدون حق - فلا يقف أمامه نظام أو قانون كما أنه إذا أراد مساعدة شخص - وإن كان بدون حق أيضا - فإنه يعمل المستحيل في سبيل ذلك. وهم يعلمون أن مناهضتي ترضي هذا الشخص. هذا هو سبب مهاجمتهم إياي ومهاجمة الحزب ومنتسبيه، على ما أظن، أما سبب ترحيبهم بحسين جميل هو الشائعة الدائرة في البلد من أنه مرشح لمنصب وزاري، وقد يكون بنظرهم هذا المنصب هو وزارة العدلية.

قلت: اكتفيت؟

قال: اكتفيت وأنا والله... من هؤلاء البشر...

١٩٤٩/١٢/١

كان اليوم يوم افتتاح مجلس الأمة وكنت قد دعيت للحضور كالعادة ولكن لم أذهب (إني

لم أذهب منذ سنين إلى حضور هذا الاحتفال) فبقيت في الحزب أترقب مرور الوصي في طريقه إلى بناية المجلس وقد مر بموكبه الفخم حوالي الساعة الحادية عشرة قبل الظهر لافتتاح دورة المجلس وهو لأول مرة يدشن العربة الملوكية التي شريت من إنكلترا في الصيف الماضي بمبلغ كبير فتكون قد كلفت الخزينة العراقية المفلسة آلاف الدنانير إن هذا العمل قد سبب سخطا شديدا على الوصي لانغماسه بالمظاهر والأبهة والفخفخة الكاذبة وترك أمور الدولة تسير يوما بعد يوم من سيئ إلى أسوأ. أن المنظر كان يثير الضحك والسخرية إذ كان التكلف فيه باديا بأجلى مظاهره. لقد سمعت خطاب العرش بواسطة الراديو ولم تدهشني فيه مغالطات نوري السعيد في سبيل توجيه الرأي العام العراقي توجيها خاطئا ولكن الذي أدهشني هو إعطاء الوصي للخطاب صفة شخصية عندما قال ما معناه أن الأمور تأجلت بسبب مرضنا وهذه بادرة غريبة بالنظر لحكومة تدعى بأنها ديمقراطية فالملك أو الوصي في هذه الحالة يتكلم باسم الوزارة ولا أعتقد أنه من الجائز أن يبحث عن مرضه وما أشبه ذلك من الأمور الخاصة. لقد كان طيلة هذا اليوم حديث الناس وموضع انتقادهم ذلك الموكب المصطنع الذي لم يألفه الناس فكل الأشخاص الذين رأيتهم كانوا ينتقدونه أشد الانتقاد.

١٩٤٩/١٢/٢

زارني في داري القائم بأعمال المفوضية الباكستانية. وهو كهل في حوالي الأربعين من عمره يتكلم العربية بصعوبة، إن ثقافته وإن هي تبدو تحت الوسط غير أنه كما يقول متخرج في جامعة لندن. لقد جرنا البحث إلى تأسيس الحكومة الباكستانية. قلت: أن خروج الإنكليز من القارة الهندية يعتبر حدثا تاريخيا كبيرا وأن هذا الحدث العظيم سيكون له أكبر الأثر على تاريخ الاستعمار في العالم غير أننا كنا نود أن نرى الهند جميعها حكومة واحدة كي تساهم كمجموعة في مكافحة الاستعمار في الشرق ولكن مادامت انقسمت إلى دولتين هندية وباكستانية نحن نتمنى من صميم قلوبنا أن نرى هاتين الدولتين الكبيرتين متحدتين أو غير متنازعتين على الأقل.

مما لا شك فيه أن الاستعمار البريطاني سوف يستفيد من الخلاف القائم بين الدولتين ونرجو بصفة خاصة ألا تضطر الباكستان أن تحتمي بالإنكليز بالنظر لموقفها الضعيف، بالنسبة إلى الهند فدولة في وضع كوضع الباكستان منقسمة إلى شطرين في الشرق وفي الغرب إذا بقيت على غير وئام مع جارة عظيمة كالهند لا بد أن تضطر إلى الاحتماء بالإنكليز وهذا ما يشق علينا. لقد شاركني هذا التمني وقال أن المسلمين في الباكستان أيضا يتمنون ذلك أيضا ولكن تعصب الهنود قد يضطرهم إلى ذلك اضطرارا.

ثم سألني سؤالا ما معناه الاستفهام عن درجة تقديرنا لدولة الباكستان.

قلت: أن المثقفين في العراق لا يميلون إلى التعصب الديني مهما كان نوعه وأنه لمن المؤسف أن الباكستان تظهر الآن بمظهر التعصب الديني الشوفيني ولكن هذه الظاهرة قد لا

تكون من طبيعة الدولة المتأصلة وإنما هي انعكاس لتعصب مقابل. قال هذا صحيح، وأضاف قائلا أنه مهما بين لي بالتفصيل ما يجري الآن من تعصب ضد الإسلام من قبل الهنود فإنه لا يستطيع أن يصف الحقيقة كما هي لقد قتلوا من المسلمين عدة ملايين وإنهم جميعا مشبعون بروح انتقامية خطرة. ثم قال وأي تعصب أكثر من الذي أدى إلى قتل غاندي الذي كانوا يقدسونه لأنه كان يدعو إلى التساهل مع الإسلام ثم قال أن نهرو وإن كان يظن أنه المسيطر على الوضع الآن ولكن في الحقيقة أن باثيل نائب رئيس الوزراء وهو رجل خبيث هو المسيطر الحقيقي من هذه النواحي فهذا الخبيث باثيل هو الذي في الواقع دبر مؤامرة لاغتيال نهرو أيضا. ثم قال أنه كان شخصيا من الميالين إلى وحدة الهند وكاد أن يرجح الالتحاق بالهند ولكن أصدقاءه من الهنود هم الذين نصحوه أن يلتحق بالباكستان. وقد روى لي قصة طريفة تبين كيف كان الكثير من الناس في حيرة كبيرة فقال أنه بينما كان في حالة نفسية مضطربة لعدم استطاعته ترجيح أية جهة فإذا به يرى حلما قرر على أثره الالتحاق بالباكستان.

ثم سألته عن مشروع إسلامستان الذي يدعو إليه خليق الزمان - قال: في الحقيقة انه لا يعلم شيئا عنه بالتفصيل وإنما كل ما يعرفه عنه أنه مشروع غير حكومي ولما سألته عما إذا كانت الحكومة تعاضده، قال: على كل حال أن الحكومة الباكستانية لا تعارضه.

ثم سألني عن رأيي الخاص في المشروع إذ قد سمع أن بعض الجماعات تنظر إليه كمشروع إنكليزي.

قلت: أني لا أعرف غاية المشروع بالتفصيل ولكن يبدو لأول وهلة أنه غير عملي لتناقض المصالح بين الكثير من الدول الإسلامية، فالإسلامية لا تكفي وحدها لأن تكون رابطة سياسية شاملة إلا إذا اعتبرنا جميع الدول الإسلامية الراغبة من الصميم في التخلص من ربقة الاستعمار مع العلم أن هناك بعض الدول الإسلامية تخدم الاستعمار. ثم قلت أننا إذا أردنا أن لا نعتبر هذا المشروع غريبا في بابه لا بأس أن نتصور قيام دعوة في أوروبا أو في أمريكا ترمي إلى جمع المسيحيين في العالم كما يدعو إليها خليق الزمان.

وفي أثناء ما كنا نتكلم في هذه المواضيع أتى محمد حديد (وأنا الذي كنت قد رجوته أن يحضر ولكن قد تأخر في حضوره) وأخذ يشترك معنا في الحديث وقد سألته عما إذا كانت دولة الباكستان ستحذو حذو الهند في اختيار نظام الحكم فهل ستبقى مرتبطة ببريطانيا أم تنفصل عنها وهل ستكون جمهورية أم ملوكية؟

قال: الظن الغالب أن الباكستان ستبقى مرتبطة ببريطانيا كالهند وربما إلى مدة أطول من الهند أما بشأن رئاسة الدولة تكون جمهورية أو ملوكية هذا ما سوف يقرره المجلس التشريعي للدولة.

قلت مازحا: إذا استعصت عليكم قضية إيجاد ملك لكم فنحن العرب مستعدون بأن نعطيكم ملكا أصيلا من آل الرسول إذ لدينا ما هو فائض عن حاجتنا.

قال: نشكركم كل الشكر على هذا السخاء العربي الكريم ولكن الأحسن أن تحتفظوا بما عندكم ولا تصدروا شيئا منه إلى الخارج. وبعد أن بحثنا في شتى المواضيع قال: لقد بحثنا كثيرا عن الهند وعن باكستان كثيرا والآن لي الحق أن أفهم شيئا عن العراق وبصفة خاصة عن الأحزاب وما إذا كان لا تزال النية باقية في عدم تجديد نشاطها (أي الأحزاب)؟

أجاب محمد حديد باختصار عن الوضع السيئ الذي لا تزال تعانيه الأحزاب. فأسف كثيرا على عدم وجود روح للتساهل لدى الحكومة تجاه الأوضاع السياسية. وبعد أن سمع هذه الإيضاحات انصرف شاكرا ومبديا رغبته الشديدة في استمرار مناسباتنا الودية.

١٩٤٩/١٢/٣

اقترحت قبل يوم على محمد حديد أن يضع رؤوس أقلام لمقال يكتب بمناسبة خطاب العرش وكان قصدي من ذلك أنه إذا قام بذلك محمد حديد سوف يجيء المقال الذي سيكتب بهذا الشأن أكثر اعتدالا مما لو كتبته أنا شخصيا أو وضعت رؤوس أقلامه مع ذلك جاءت المواضيع التي وضعها محمد شديدة نوعا ما. لما جاء مساءً محمد حديد إلى الحزب عرضت عليه المقال الذي كتب من قبل أحد محرري الجريدة على أساس رؤوس أقلام محمد، قلت له أني لا أتدخل في هذا المقال غير أني وضعت له المقدمة وكان قصدي الحقيقي من عدم التدخل في موضوع مثل هذا إلى هذا الحد هو أنه من المحتمل أن يأتي حسين جميل إلى الحزب ويجادل كثيرا فيما إذا رأى المقال شديدا فأردت إذا وقع شيء من هذا القبيل أن يدافع عنه محمد حديد. قلت لمحمد مازحا أني في هذه الأيام حريص كل الحرص ألا نمس القارورة بحيث تنكسر. لقد فهم محمد قصدي من ذلك وهو أني حريص كل الحرص على مداراة حسين جميل. قال محمد حديد أن وضع حسين في هذه الأيام وضع شاذ بحيث يستحق العطف وأن سمعته مع الأسف سيئة للغاية فأينما يذهب يسمع تعريضات وكلمات ثقيلة وقد نقل لي كيف انه كان قبل بضعة أيام في مجلس ضم جماعة كثيرة ومن جملتهم حسين جميل وعبد الجبار جومرد (نائب الموصل) وكيف أن عبد الجبار أوجد مناسبة وقرع حسين جميل تقريعا شديدا حيث قال له بكل صراحة أن الشباب المثقف يترقب سيرنا ويحصي علينا حركاتنا فقال له (إلى حسين جميل) أن اتصالك الزائد بنوري السعيد قد جعلك بنظر الناس في مصاف منتسبيه وقد نصحه أن يغير مسلكه هذا حرصا على سمعة المعارضة والأحزاب السياسية. قال محمد حديد أن حسين جميل دافع عن نفسه فقال أنه لم يتصل بنوري السعيد مطلقا بعد أن انتهت مهمة اللجنة التي كانت قد ألفت منه ومن جميل المدفعي وعبد الوهاب مرجان للإشراف على تنفيذ قرار مجلس الأمة المتخذ حول فلسطين - فأجابه جومرد سواء أكان ما يقوله الناس صحيحا أم غير صحيح فيجب على كل حال أن تحسن سمعتك.

قلت لمحمد تعليقا على هذه القضية في الواقع كسب حسين جميل شهرة سيئة بدرجة أكثر مما يستحقها. وقد نقلت لمحمد ما أخبرني به حسين فوزي باشا من أنه قد علم بواسطة

شخص يتصل بأحد موظفي ديوان مجلس الوزراء أن نوري السعيد يكثر الاتصال بحسين جميل في ديوان مجلس الوزراء ويختلي به الساعات الطويلة حتى أن هذا الأمر جلب انتباه الموظفين. قلت لمحمد أني لم أحاول أن أقنع حسين فوزي باشا أن هذا الخبر قد لا يكون له أساس من الصحة لأنه لا يقنع بذلك وأنه واثق من هذه الأخبار التي تصله عن حسين جميل. قلت لمحمد صحيح أن حسين جميل يكثر التردد في هذه الأيام إلى مجلس الوزراء ولكن الذي أظنه انه يذهب ليقابل عبد الرزاق الحسني لا نوري السعيد لأن عبد الرزاق يشتغل الآن في موضوع قد يكون خلابا بالنسبة لحسين وهو أن في ديوان مجلس الوزراء وثائق مكدسة يرجع تاريخها إلى عهد الاحتلال وإلى بداية تأليف الحكم الوطني فيقوم عبد الرزاق الآن بتصنيفها وتنسيقها وأنه يطلع كل شخص يزوره على الكثير من هذه الوثائق التي قد لا تكون لها قيمة تاريخية كبرى ولكنها على كل حال وثائق غريبة.

فعقيدتي أن تردد حسين جميل الكثير إلى المجلس لهذه الغاية لا كما روى لي حسين فوزي باشا. ومع ذلك قد أسفنا أنا ومحمد حديد أن يكون حسين جميل في هذا الوضع بنظر الناس.

١٩٤٩/١٢/٤

زارني اليوم السيد عبد الوهاب محمود في بناية الحزب وقال أنه يود أن يشاورني في موضوع يهمهم كحزب. قال أن موضوع إعادة النشاط الحزبي هو الآن موضع بحث لدى الأعضاء، فقد أخبره عبد الهادي الظاهر بأن نجيب الراوي (وزير المعارف) حبب لأخيه عبد الرزاق الظاهر قضية إعادة نشاط الحزب كما أن هذا الموضوع منذ مدة وجيزة من المواضيع التي تشغل بال آل الظاهر وغيرهم من أعضاء الحزب. هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد اتصل به نجيب الصائغ وبين له ضرورة تكتل المعارضة وقال (نجيب) أن جماعة الكتلة الدستورية التي يتزعمها نصرة الفارسي ورضا الشبيبي يفكرون بمشروعين أما ضم أعضاء كتلتهم وجماعة الحزب الوطني الديمقراطي وجماعة الأحرار في حزب واحد. وأما تأليف حزب سياسي مستقل من قبلهم (من قبل جماعة الكتلة الدستورية). وأخبره نجيب الصائغ بأن جماعة الحزب الوطني تحبذ فكرة جمع هؤلاء الجماعات في حزب واحد كما علم ذلك من أحدهم ثم قال (عبد الوهاب) أنه قد بين إلى عبد الهادي الظاهر انه شخصيا لا يزال على اعتقاده السابق من أن الحزب لا يتمكن من إعادة نشاطه لعدم وجود عناصر في الحزب تتحمل أعباء المسؤوليات التي يتطلبها الحزب وأن أكثريتهم لا يرتبطون برابطة واحدة ولا بمبدأ معين فضلا عن أنهم لا يصبرون على الكفاح الحزبي ولا على الحرمان من المنافع التي من المحتل أن يحصلوا عليها فيما إذا تخلوا عن حزبيتهم. وقال له أنه غير مستعد شخصيا لتحمل هذه المسؤوليات التي تترتب على رئاسة الحزب وهو بهذا الوضع وأنه لا يعتقد بأن هناك أملا يكون أحسن مما هو عليه الآن ثم قال انه بين لعبد الهادي أن الأفضل في وضع كهذا أن يتولى هو نفسه أو أخوه عبد الرزاق رئاسة الحزب إذا كانا قانعين بأن هناك أملا أو إمكانا في إعادة

النشاط الحزبي قال أنه بين لعبد الهادي أن عبد الرزاق لا يتمكن - على ما يظهر - أن يبقى ساكتا عندما يلمس هذا النشاط السياسي البادي في الكتلة الدستورية (جماعة الشبيبي ونصرة) وفي الكتلة الأخرى التي تضم عبد الجبار جومرد وعبد الرحمن الجليلي وحسين عبد الرحمن وغيرهم والتي تألفت حديثاً فانقاذاً لعبد الرزاق وخشية من أن يقفز الى حزب الاستقلال مرة ثانية من الأنسب أن يفسح له مجال النشاط في حزبه (حزب الأحرار) فلعله يتغلب على هذه الصعوبات إذا تولى مسؤولية الحزب هذا إذا كنت أنت -مخاطبا عبد الهادي- لا ترغب في تولي المسؤولية شخصيا. ثم قال انه بالإضافة إلى ذلك بين لعبد الهادي أن من جملة الأسباب التي تجعله قانعا بعدم إمكان العمل في هذه الظروف أن أي حزب أو أية جماعة إذا لم تعين موقفها تعيينا صريحا من المعسكرين العالميين المتطاحنين لا يمكن أن تقوم بأي عمل سياسي جدي ولما كان هو نفسه غير مستعد لأن يكون نصيرا لإحدى الكتلتين فالإنكليز بطبيعة الحال يعتبرونه ضدهم ويكافحونه كفاحا عنيفا والأحزاب القائمة لا يمكن أن تقوى ضد أي كفاح عنيف من قبل السلطة، ولا سيما إذا كان هذا الكفاح ضد الأحزاب بترتيب من الإنكليز. وقبل أن أبدي رأيي في هذه المواضيع وجهت إليه بعض الأسئلة واستفسرت عما إذا كان قد اتصل ببقية الأعضاء من حزبه وحادثهم في رغبتهم بالعمل؟ قال وإن كان يوجد في الحزب أعضاء طيبون غير انه لا يعتقد بأن لهم قابلية للعمل فالحزب في نظره غير موجود مع الأسف.

إن هذه الآراء التي أبداها عبد الوهاب محمود ليست جديدة بالنسبة لي فقد بينها في أوقات مختلفة وبمناسبات عديدة أثناء محادثاتنا المستمرة معه حول الوضع السياسي في البلد.

قلت: أرجو ألا تكون آراؤك قطعية كأنها لا تقبل الجدل فمن الضروري على ما أرى الاتصال ببقية أعضاء الحزب والوقوف على آرائهم ومدى استعدادهم للعمل فإذا رأى لدى الغير اعتقادا بإمكان العمل واختلف معهم بهذا الشأن فحينئذ يكون من واجبه ترك رئاسة الحزب إلى غيره. ثم قلت أني أراك مجسما الوضع من حيث انقسام العالم إلى معسكرين وما يترتب عليه من نتائج وضرورة البث في تعيين (أو بالحقيقة في إعلان) موقف من ذلك تعيينا قاطعا فليست هناك ضرورة من هذا القبيل على ما اعتقد. أما من حيث عدم إمكانيات حزب الأحرار للعمل فالوضع عندكم لا يختلف كثيرا عنا ولكن النشاط السياسي في نظري يخلق هذه الإمكانيات إذا باشرنا بعمل ما، أما فيما يخص إمكان تأليف حزب واحد يضم الكتلة الدستورية والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار أو ضم الكتلة الجديدة التي تألفت مؤخرا في المجلس فلم تقبل في حزبنا هذه الفكرة مبدئيا إذ أن اتجاهنا هو أن يحافظ كل حزب على استقلاله وكيانه ولا سيما فيما يخص حزبنا والسعي لإيجاد ارتباط بين هذه المؤسسات السياسية بشكل مؤثر يضم هذه الكتل على أن تحافظ كل منها على كيانها وأن ما سمعه نجيب الصائغ من أحد أعضاء حزبنا باستعداد الحزب لقبول هذه الفكرة - وأظن المقصود بهذا العضو هو حسين جميل - فإن هذا العضو لا يمثل إلا شخصه بهذا الشأن.

وقد سألني عما إذا كان المؤتمر المقترح سيؤلف بعد أن تعيد الأحزاب نشاطها أم أنه يؤلف الأحزاب بحالها الحاضر؟ قلت أظن أن الاتجاه عندنا هو أن يفاتح حزبكم والكتلة الدستورية والكتلة البرلمانية الجديدة بهذا الشأن فإذا رأينا استعدادا لقبول الفكرة ورأينا أن هذا العمل قد يؤدي بالنتيجة إلى إمكان استئناف عملنا فحينئذ يبت في القضيتين في آن واحد أي في نفس الوقت الذي نقرر فيه تأليف المؤتمر نقرر إعادة النشاط الحزبي وقد رجوته أن يدرس هذا الموضوع مليا وألا يبت مقدما في الموضوع بتا سلبيا. واقترحت عليه أن يجتمع مقدما للمداولة في هذا الموضوع أنا وهو وعبد الهادي الظاهر ومحمد حديد. قال لا حاجة إلى عقد اجتماع مثل هذا لأن عبد الهادي غير متعصب لآرائه، قلت فإذن لنجتمع أنا وأنت ومحمد حديد في دارنا اليوم (وهو يوم استقبال الضيوف عندي) فوافق أن يأتي حوالي الساعة السابعة مساء في الوقت الذي يكون فيه محمد حديد حاضرا، ولكنه لم يأت.

١٩٤٩/١٢/٥

زارني اليوم صباحا في بناية الحزب رفائيل بطي وعند بحثنا في قضية الاتحاد العراقي - السوري قال بالنظر إلى ما لديه من معلومات موثوقة سرية أن القضية اتجهت اتجاها آخر. فالمشروع القديم قضي عليه نهائيا وحل محله مشروع آخر يدرس الآن من قبل الجهتين وهو يرمي إلى إيجاد مجلس يسمى مجلس اتحاد المملكتين وهو أن تبقى كل مملكة محافظة على كيانها الداخلي بكل مظاهره فيبقى العراق ملوكيا وتبقى سورية جمهورية ولا تمس الأنظمة الداخلية وإنما توحد قيادة الجيش والتمثيل الخارجي. ولما سألته كيف يمكن أن يكون ذلك من الوجهة العملية فالممثلون الخارجيون يمثلون رئيس الدولة فكيف يكون الوضع إذا كان نظام رئاسة يختلف عن الآخر قال أظن أن هذه النقطة سوف تعالج بأن سيكون التمثيل الخارجي باسم مجلس لا باسم ملك العراق، ولا رئيس الجمهورية السورية وكذلك الأمر في قيادة الجيش وقال لهذا المشروع تفاصيل تدرس الآن. وقد رجاني رفائيل أن يكون موضوعنا سريا للغاية لأن من يعلمون به من العراقيين قليلون جدا ثم سألني عما إذا كان في النية إعادة نشاط حزبنا وقال أن الرأي العام يطلب منكم ذلك ولا يريد لكم البقاء على هذا الوضع نهائيا. ثم سألني عن صحة الشائعة الدائرة حول اندماجنا بالأحرار وبالكتلة الدستورية. قلت: عن موضوع إعادة نشاط الحزب موضع بحث في الحزب. أما قضية اندماج هذه الكتل السياسية أو الأحزاب بحزب واحد فهي غير مقبولة لدينا لأن الحزب الواحد يتطلب قبل كل شيء الانسجام في الأشخاص والاتفاق حول مبادئ معينة. وهاتان الصفتان مفقودتان بالمرة في هذا الاندماج وضربت له مثالا من حزب الاستقلال الذي كان المفروض أن يكون الانسجام فيه أكثر من غيره ومع ذلك فإنه غير موجود بصفة عامة وفيما يخصه بصفة خاصة وقلت له أنه عندما دخل ذلك الحزب كان يظن بأنه سوف يتمكن من المحافظة على الانسجام مع شخصيات الحزب البارزة ومع ذلك الكل يعلم أن هذا الانسجام غير موجود بينه وبينهم. قال: هذا

صحيح وأخذ يبين لي بالتفصيل كيف أنه غير راض عن الكثير من أعمال الحزب المذكور وضرب لي عدة أمثلة مضحكة وقال أنه مسرور كثيرا أن يعرف في الخارج بأنه غير متفق مع الحزب كل الاتفاق وقال أنهم غير موفقين في أن يوافقوا بين أن يكونوا حكوميين ومعارضين في آن واحد. بينما كنا في هذا الحديث وإذا بطه الهاشمي يدخل علينا (وقد أراد بذلك أن يعيد إلي الزيادة إذ أني كنت قد زرته عند عودته إلى بغداد من مصر في الأسبوع الماضي).
بادرت طه بالكلام بقولي أننا نرجو أن تكون مهمته موفقة. قال: هل أنك راض عن ذهابي إلى مصر؟ (وهو يشير على ما أظن إشارة خفيفة إلى محادثة كانت قد جرت لي معه في أواخر الربيع الماضي عندما كان في النية إرساله إلى مصر للتخفيف من التوتر الذي كان قائما بين الحكومة العراقية والحكومة المصرية، فكنت أنا وبعض أصدقائه قد أبدينا له نصحا أن يعدل عن تلك الزيارة لأن النزاع كان آخذا صبغة شخصية وقلنا له أن خدمة يؤديها في سبيل ذلك تفسر بأنها خدمة إلى شخص نوري السعيد وهذا ما يسيء إلى سمعته وكانت نصيحتي ونصيحة غيري له بهذا الشأن من العوامل التي أثرت في أن يعدل عن سفرته تلك.

قلت لأجل أن أكون راضيا أو غير راض من الضروري أن أعلم شيئا من الغاية من هذه السفرة ولكن اعرف شيئا واحدا هو أنك لا تعمل الآن في سبيل عقيدتك. قال: هذا هو الصحيح.

ثم انتقل البحث بنا رأسا إلى مشروع الاتحاد. قال: أن الاتحاد على شكله الأول غير قابل للتحقيق في الوقت الحاضر والسبب في ذلك أن عدة عوامل غيرت شكل المشروع وأن تحققه الآن على الشكل الأول أكثر من قبل شهر وكان قبل شهرين أصعب من قبل ثلاثة أشهر. ثم استرسل في الكلام فقال أن المشروع الأول كان سهل التحقيق عقيب القضاء على حكم حسني الزعيم مباشرة ولكن الحكومة العراقية لم تعمل ما كان يجب عمله فدخلت بعد ذلك عوامل أفسدت المشروع. أولا أن الدولار السعودي قد لعب دورا كبيرا في الانتخابات السورية فبعد أن قاطع الحزب الوطني الانتخابات بقي الحزب المهم في الميدان هو حزب الشعب الذي لا يميل إلى المشروع الأول ولدعواه كما لدعوى غيره من الرجال المستقلين وغيرهم تأثير كبير لدى الشعب السوري فهم يقولون أن الأوضاع فاسدة جدا في العراق وهو مرتبط بمعاهدة مع الإنكليز تجعله شبه مستقل بينما نحن بواسطة نظامنا الجمهوري نتمكن من إصلاح الأوضاع عندنا أكثر مما لو كنا مرتبطين بنظام ملكي ثم أننا لا نريد أن نضيع الاستقلال الذي حصلنا عليه ونكون خاضعين لمملكة غير مستكملة شروط الاستقلال وأن الوضع السياسي الجامد في العراق لا يطاق. كل ذلك قد أفسح المجال إلى السعوديين والمصريين من جهة والفرنسيين من جهة أخرى أن يلعبوا دورهم في الدعاية ثم استطرد قائلا: أني قلت أن الدولار السعودي لعب دورا كبيرا في الانتخابات ولا أقصد أن مبالغ أعطيت كرشوة إلى كثير من الأشخاص ولكن الكثير ممن رشحوا أنفسهم كانوا بحاجة إلى الصرف مما تقتضيه طبيعة الانتخابات فكان وكلاء ابن سعود وهم كثيرون في سوريا - يقومون بدورهم أحسن قيام بهذا الشأن مما سبب

على ما أظن نجاح أناس جدد في الانتخابات لا يميل أكثرهم إلى المشروع الأول. ثم قال أننا في العراق لم نبرهن على أننا متجهون اتجاها حسنا في إدارتنا وفي احترامنا للحريات السياسية وللحريات الفردية ثم أن أحوال البلاط وما يحيط به من أوضاع سيئة أصبحت معروفة لدى السوريين إذ تمكن الدعاة من إفهامهم حقيقتها بل أكثر من حقيقتها. وقد لعب الفرنسيون دورا كبيرا في الجيش السوري بالنظر إلى علاقتهم السابقة مع كبار الضباط فتمكنوا من أن يقلبوا الاتجاه في الجيش السوري إلى اتجاه معاكس. ثم استرسل قائلا: ولكن هذا كله ليس معناه بان سوف لا يكون شيء آخر فالسوريون قانعون بان كيانهم في خطر بالنسبة إلى دولة إسرائيل إذا لم يقوموا بشيء عملي يدفع عنهم ذلك الخطر المحقق. لذلك ليس من المستحيل بعد أن أدرك السوريون هذا الأمر أن يتجه المشروع اتجاها آخر وهو خطوة لا بأس بها.

قلت: ما هي هذه الخطوة؟

قال: المشروع الذي يمكن تحقيقه الآن هو اتفاق عسكري دبلوماسي على أن تحافظ كل مملكة على نظامها وكيانها الخاص.

ولما شعرت بأنه لا يريد الاسترسال في التفاصيل اكتفيت أن أوجه إليه سؤالا واحدا فقط فسألته ما إذا كان هذا الاتفاق يشتمل توحيد قيادة الجيشين؟ قال: نعم هذا هو الأساس.

ثم سألته عن الوضع في مصر.

قال: انه ليس من أحد هناك يشك بأن حزب الوفد هي الذي سيفوز بالانتخابات ولكن فوزه سوف لا يكون ساحقا فهو وإن كان يدعي بأنه يحصل على أكثر من ٨٠ بالمائة من المقاعد ولكن المراقبين لا يقدرون له أكثر من ٦٠ بالمائة.

ثم تكلم عن مقابلته لرجال الوفد ورجال الأحزاب الأخرى فامتدح كثيرا فؤاد سراج الدين فقال عنه أنه سياسي لبق وله نفوذ كبير على أكثرية الوفد وأنه مقبول من البلاط إذ أنه شخصيا كان السبب في التقريب بين البلاط والوفد فالملك يرتاح إليه بينما يكره النحاس كرها شديدا وقال لذلك أنه من المحتمل كثيرا أن تسند رئاسة الوزارة المقبلة إليه لا للنحاس ثم قال عن فؤاد سراج الدين أنه ميال إلى القضية العربية وأنه يفهمها حق الفهم بينما هناك الكثير من رجال السياسة لا يهمهم غير القضية المصرية.

وقد سألته عن التسلح المصري وعن قيمة هذا التسلح.

قال: لقد أتاحت لي الفرصة أن أحضر الاستعراض الكبير الذي جرى والذي سمعتم عنه الشيء الكثير في الجرائد وفي الإذاعات فقال الظاهر أن مصر صرفت الشيء الكثير على هذا التسلح وأنه رأى أسلحة آلية جديدة وقد عزز الطيران إلى حد كبير وسيعزز بطائرات جديدة من النوع النافوري غير أن الذي يعتقده أن التسلح سوف لا يكون له قيمة عسكرية كبيرة إذا لم تصلح القيادة إصلاحا فنيا حديثا، إذ أن القيادة بوضعها الحالي غير كفؤة للاستفادة من تكديس هذا السلاح لأن الملك هناك يهتم بالجيش اهتماما كبيرا ويريده أن يكون في قبضته

لذلك إن اختيار القيادة لا يجري على أساس الكفاءة التامة وإنما يجري على أساس الإخلاص لشخصه ثم استطرد قائلا كما هو الحال عندنا في الجيش. ثم أضاف قائلا أن هناك من يؤكد أن هذا التسليح يستهدف بالدرجة الأولى ضرب دولة إسرائيل فالملك عازم أن عاجلا أو آجلا على شن حرب ساحقة ضد إسرائيل لأنه يعتبر نتيجة الحرب مع إسرائيل قد أخلت بشرفه وأنه عازم على إعادة هذا الشرف بأي ثمن كان.

ثم ختم كلامه قائلا: هذا كل ما يمكن بيانه عن مشروع الاتحاد العراقي - السوري الجديد إذ هناك أمور سرية تتعلق بالتفاصيل لا يمكن بيانها بطبيعة الحال.

قلت: أنا أيضا لا أريد أكثر من ذلك بطبيعة الحال.

لقد اتضح لي أن ما قاله لي رفائيل بشأن الاتحاد العراقي - السوري قبل مجيء طه الهاشمي كان صحيحا.

كان اليوم موعد اجتماع اللجنة الإدارية المركزية لسماع تقرير اللجنة التي كنا قد ألفناها من محمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن يوم ١٩٤٩/١١/٣٠ لدرس فكرة المؤتمر ولكن بما أن اللجنة الفرعية لم تنجز عملها فقد تأجل اجتماع اللجنة الإدارية المركزية إلى يوم آخر.

زارني مساءا السيد جعفر البدر نائب البصرة وكان حاضرا في المجلس حسين فوزي باشا.

تكلم عن حزب نوري السعيد وقال أن الكثير من الناس مستاءون من طريقة تأليفه. قلت من جملتهم أحد الوزراء (وهو نجيب الراوي) قال: نعم أنه يتظاهر بمعارضته لهذا الحزب فعندما زرناه قبل يومين مع جماعة قال من الضروري أن يقوى المعارضة وانتقد نوري السعيد انتقادا شديدا. ثم أضاف قائلا أن صالح جبر أيضا غير مرتاح من هذا الحزب. إذ أن الذي علمته أن الجماعة المحسوبين على صالح جبر لم يدخلوا الحزب المذكور بإيعاز منه بل حتى ولا برضائه وقال أنه سمع من شخص يتصل بصالح جبر أن صالح قال له أن الجماعة لم يأخذوا رأيه قبل دخولهم وأنه وافق على ذلك أو تظاهر بالموافقة لأنه أصبح تجاه الأمر الواقع. ثم أضاف قائلا: أن الناس يقولون أن الحزب الذي يضع في منهاجه مكافحة الرشوة يدخل بين أعضائه من المشهورين بالسوء من الوزراء أنفسهم (ويقصد بذلك خليل إسماعيل وزير المالية وبهاء الدين نوري وزير الشؤون الاجتماعية). قلت أن هنالك جماعة أخرى كانوا محسوبين على نوري السعيد ولكنهم ينتقدونه الآن أشد الانتقاد على ما أسمع كجميل عبد الوهاب مثلا. وهنا أظهر حسين فوزي باشا استغراباً من هذه المتناقضات وتساءل عن الأسباب التي تحمل نجيب الراوي أن يكون ضد نوري السعيد وكذلك الأمر في وضع جميل عبد الوهاب.

قلت: أما عن نجيب الراوي فإنه غير محسوب على نوري السعيد وإنما هو محسوب على البلاط والإنكليز وهناك من يؤيد أن الوصي غير مرتاح من نوري هذه الأيام ويقال أن

الإنكليز أيضا يعتقدون بان نوري السعيد بحاجة إلى الراحة. قال حسين فوزي باشا: هل تظن أن الإنكليز يتخلون عن نوري السعيد في يوم من الأيام قلت: أن الإنكليز يعتقدون أن طريقة الحكم التي اتبعت على يد مدرسة نوري يجب أن يطرأ عليها تغيير فهم اتقاء لتذمر الشعب قد يتخلون عنه إذا اعتقدوا أن احتمال شبح الحرب قد يبعد عن العالم أما إذا كانوا يعتقدون بأنه لا يزال هناك احتمال كبير في وقوع حرب ثالثة فإنهم يتمسكون بنوري السعيد أشد التمسك فإذا وقعت الحرب لا سمح الله فالرجل الوحيد الذي يعتمدون عليه في ذلك الظرف هو نوري السعيد لا غيره وقد يعتمدون عليه في هذا الشأن أكثر مما يعتمدون على الوصي ولا تنس أن هناك عاملا قويا في إضعاف نوري السعيد لدى الإنكليز وهو كره الأمريكان الشديد له. فإذا ما رأينا أن نجيب الراوي يسعى ضد حزب نوري السعيد ويشجع المعارضة يجب ألا نستغرب من ذلك إذا أخذنا هذه العوامل بنظر الاعتبار وقد يكون هناك عامل آخر هو أن نجيب يطمح شخصيا برئاسة الوزارة فإضعاف نوري السعيد قد يقوي فيه هذا الأمل. أما أسباب انتقاد جميل عبد الوهاب لهذا الحزب يثبت لنا كون هذه الأسباب التي بينتها بشأن نجيب الراوي صحيحة لأن جميل عبد الوهاب في الوقت الحاضر لا ينتسب إلى نوري السعيد وإنما ينتسب إلى البلاط مباشرة فلو أن الوصي راض عن نوري السعيد كل الرضا لما رأيناه ينتقد من قبل جميل عبد الوهاب ولا من نجيب الراوي.

وعندما أنهى السيد جعفر البدر زيارته خرجت معه إلى خارج الغرفة وسألته عما إذا كان يريد بحث موضوع خاص قال: لم يكن لديه شيء مستعجل. قلت: أنا أيضا كنت أود أن أراه على انفراد وقلت له أن الموضوع الذي كنت أريد بحثه معه هو قضية تكتل المعارضة فسألته بهذه المناسبة عن العدد الذي بلغته كتلتهم البرلمانية قال: لقد بلغنا حتى الآن تسعة أشخاص. قلت: أرجو ألا تكون المعارضة في المجلس مبعثرة. قال: هذا ما نسعى إليه. قلت: إننا ساعون الآن لإيجاد رابطة تقوي أواصر المعارضة. قال: أننا نرحب بذلك كل الترحيب. وقد سألته عما إذا كان في نيتهم تأليف حزب قال: نحن في الوقت الحاضر كتلة برلمانية ولا نعلم كيف تتطور هذه الكتلة أما فيما يخص الأحزاب والحزبية فجماعتنا يرون أنفسهم أقرب إلى الحزب الوطني الديمقراطي من أية جماعة أو كتلة أخرى. قلت: أرجو أن أراك في القريب العاجل للبحث مليا في هذه المواضيع. قال: سأزوركم بأول فرصة.

ثم حضر قاسم حسن ومحمد حديد وبعد أن بقوا مدة من الزمن خرجوا جميعا ولم يبق غير قاسم حسن وحده. بادرت قاسم بالسؤال عن انطباعاته عن جلسة اللجنة الإدارية المركزية، قال: كانت نتيجتها حسنة غير أنها جاءت مفاجئة بالنسبة إلى حسين جميل. قلت: ما الذي كان يتوقعه حسين؟ قال أن حسين يريد القضاء على هذا الحزب كي يكون حرا طليقا يعمل ما يشاء. قلت: من الذي يمنعه الآن من أن يعمل ما يشاء. قال: أنت ولما قلت: كيف ذلك. انفجر قاسم وأخذ يتذمر تذمرا شديدا من وضع حسين جميل وكيف أن تصرفاته أصبحت مزرية بالنسبة إلينا وذكر لي كيف أن الشباب المثقف أخذ يشعر أنه لا فائدة ترجى بعد

الآن من مداراة حسين جميل وقال أن الناس يأسفون اشد الأسف أن يكون حزب كالحزب الوطني في وضع يصبح معه سكرتيره أكبر داعية ضده. قلت أن حسين جميل ليس ضد الحزب وإنما هو ضد رئيس الحزب بينما رئيس الحزب ليس ضده ولا يريد له غير الخير. قال: الحق يقال أنه هو أيضا ليس ضدك وإنما أصبح يدعو إلى فكرة ويبثها بين الناس من انه بوجود كامل الجادرجي لا يمكن أن يقوم للحزب الوطني الديمقراطي أية قائمة ولا يمكن أن يكون هنالك أي تكتل بين الأحزاب.

قلت: كيف يتلقى الناس هذه الدعوة.

قال: الصحيح يتلقونها بازدراء.

قلت: ألم أكن أدعو بل أسعى إلى تكتل المعارضة أكثر من أي شخص حتى صرت أدعو حتى إلى التكتل مع حزب الاستقلال؟

قال: هذا كله حق وهي سياسة حكيمة ثم قال متهكما: ما فائدة هذه السياسة الحكيمة إذا كانت تمنعنا من أن نكون وزراء؟

قلت: ليس هناك من يمنعكم من أن تصيروا ما تشاءون ولكن لا على حساب هدم الحزب.

قال متهكما: أننا نريد أن نهدم الحزب كي نبرر موقفنا.

قلت: في هذه القضية سأقف في سبيلكم وفيما عدا هذه القضية اعملوا ما تشاءون فانتم أحرار.

قلت: لا حاجة للتأثر إلى هذا الحد من موقف حسين فهو يضر نفسه فقط ولا يضر غيره مطلقا. فأنا في الحقيقة في قرارة نفسي متضايق من هذا الموضوع، لأن الأخبار تأتيني عفوا سواء كانت حقيقة أم مبالغ فيها وقلت: أني أؤكد لك أني لم اعمل شيئا في هذا السبيل غير الدفاع عن حسين حينما تنقل إلي هذه الأخبار وحينما ينتقد حسين انتقادا شديدا لتصرفاته وسوف لا أغير هذا المسلك حتى لو سمعت أنه يشتمني شتما لا كما يفعل الآن ينتقد سياستي في الحزب في كل مكان. أن عمله هذا يحط من قدرته فقط ودفاعي عنه يزيد من قيمة الحزب. وقد نصحت قاسم ألا يتأثر بالمؤثرات الطارئة فكل له قيمته وقدرته في المدى الطويل.

قال قاسم حسن: لكل شيء حدود وأظن أن حسين جميل قد تجاوز الحد في هذه التصرفات وأخذ يفتش عن جريدة العهد الصادرة في هذا اليوم. قلت ما الخبر؟ قال أقرأت العهد لهذا اليوم؟

قلت قرأتها بإمعان لأن الطبع جيد والمقال مختصر مما شجعني على قراءته إلى الآخر.

قال: إني أؤكد لك بأني سمعت قبل مدة قصيرة الكثير مما جاء في هذا المقال من فم حسين نفسه. أيمكن أن يكون ذلك من باب الصدفة؟

ثم قال: إن حسين جميل أصبح وهّاما إلى حد بعيد.

قلت كيف؟

قال: من جملة توهماته أنه يعتقد بأن التكذيب الذي صدر في جريدة صدى الأهالي تحت عنوان فخامة السيد نوري السعيد ومشاورة الأحزاب كان موجها ضده.

قلت: إني لا أهتم بهذه التوهمات فعلي واجبات لا يمكن أن اتخلى عنها أو أتماهل فيها ولا تهمني نتيجة ذلك أرضي زيد أم غضب عمرو.

إني أنظر إلى المسألة على هذه الصورة: هل كل هذا التكذيب ضروريا أم غير ضروري إلى الحزب؟

قال: كان ذلك ضروريا جدا وأظهر أسفه لأنه أخبرني بأمور كان من الواجب عليه أن يجعلها مكتومة لأنها قد تغيظني وتزيد في القطيعة.

قلت: أؤكد لك أني لم أسمع شيئا جديدا. وحتى لو كنت قد سمعت شيئا جديدا لما تأثرت لأن تصرفات حسين لا تضر الآن غير حسين نفسه.

ثم قلت: إني في الحقيقة قد تساءلت قبل أيام فقلت في نفسي هل أني تطورت إلى هذا الحد حتى صرت لا أتأثر مطلقا من تصرفات حسين هذه كلها؟ وهل هذه الحالة خاصة تجاه تصرفات حسين وهل أني سأتخذ نفس الوضع لو أن غيره قام بتصرف مماثل؟ أظن أن كل ذلك متأت من أني أصبحت أعطف على حسين جميل كل العطف.

وقبل أن أختم هذه اليومية أرى من المفيد أن انقل مقال جريدة العهد الذي أشار إليه قاسم مع الإشارة إلى الفقرات التي يقول عنها أنه سمعها حرفيا من حسين جميل.

نص المقال

العدد - ٢٨٠ التاريخ ٥ كانون الأول ١٩٤٩

مناقشة تعوزها الحجة

تفضل حضرة صاحب السمو الملكي وولي العهد فألقى خطاب العرش على الأعيان والنواب في حفلة افتتاح مجلس الأمة يوم الخميس الماضي. وطبيعي جدا أن يكون هذا الخطاب موضوع مناقشة بالنظر لأهميته ولما تضمنه من حقائق دامغة وتوجيه سام. وطبيعي أيضا أن تعنى به الهيئات المعارضة فتحاول معرفة نقاط الضعف فيه لتوجه إليها حملاتها العنيفة بغية إحراز كسب حزبي تقتات به فترة من الزمن.

ومن الأمور المقررة بداهة أن يتحرج المعارضون كثيرا قبل بدء المعركة الحزبية لأن كل هزال ظاهر في حجتهم وهزيمة حزبية ترافقهم من شأنها إضعافهم سياسيا وبذلك يمهدون لانتصار خصومهم السياسيين على حسابهم. غير أن المعارضين عندما لا يعلقون - حسب

الظاهر - أهمية على هذه البداهة بدليل هذا التسرع المعيب والمغالطة المفضوحة والتلاعب على الألفاظ وإغماض العيون عن الحقائق. ولعل المناقشة المهلهلة التي ناقشوا بها خطاب العرش أحسن دليل على ذلك.

تساءلت (صدى الأهالي) لصاحبها معالي السيد كامل الجادرجي في مقالها الافتتاحي بعدد أمس عن السبب الذي دعا فخامة السيد نوري السعيد إلى تبني قضية فلسطين بعد أن علم أن قضية فلسطين قد اتجهت اتجاها لم يكن بإمكان أحد أن يعدل به إلى اتجاه معاكس وخاصة بعد أن أذعنت منظمة الأمم المتحدة للأمر الواقع وبعد أن ألقت الحكومات العربية السلاح. والمفهوم من كلام معالي الجادرجي انه يؤاخذ فخامة السيد نوري السعيد على تبنيه لقضية فلسطين ويرى العمل على إنقاذها عقيما بعد أن اتجهت الاتجاه الذي لم يعد بإمكان أحد أن يعدل به إلى اتجاه معاكس. وبكلمة أوضح أن معاليه يعارض فخامة نوري السعيد لأنه يواصل مساعيه الجديدة من أجل إنقاذ فلسطين وينكر على فخامته جهوده لملافاة الأخطاء العديدة التي ارتكبتها الحكومات العربية ويدعو إلى إقرار الأمر الواقع وبذلك ينفرد معاليه وحده بهذا الرأي وله من آرائه التي يدين بها ما يبرر له هذه الدعوة والتنكر لأماني العروبة وآمالها. إن لتاريخ نوري السعيد وإيمان نوري السعيد بحق أمته الخالدة المثلى والموحدة والاستقلال وتضحياته الكثيرة في هذا السبيل وتبنيه لأماني البلاد والذود عنها ما يبرر لنوري السعيد الإفصاح عن هذه الأماني والتشبث بكل وسيلة من شأنها تقريب هذه الأماني إلى التحقق وعليه فالبون بين معالي كامل الجادرجي وبين فخامة السيد نوري السعيد شاسع.

أما قول جريدة معالي كامل الجادرجي أن الشيوعية لا أثر لها في البلاد وأن الصهيونية بمعناها الصحيح ليس لها نفوذ كبير فقول لا يراد به غير التمويه عن الحقيقة والدفاع عن هؤلاء الهدامين المخربين والذي يدعم هذا القول الذي نقوله تخبط الجريدة وإسفافها في المعارضة. فقد أعلنت أن المقصود بالهدامين والمخربين هم الذين أظهروا استياءهم من معاهدة بورتسموث وقد غاب عن معاليه أنه أحد الذين أظهروا استياءهم من تلك المعاهدة وأنه لم يدخر وسعا في التغرير بالبسطاء لحملهم على هذه المعارضة ومع ذلك لم يلحق معاليه أذى ولم يشمله تعريف الهدامين من الشيوعيين والصهيونيين. فكيف يستسيغ معاليه هذا التحريف فينكر الحرية التي يتمتع بها والتي أفسحت المجال أمامه لتحريف هذه الحقائق والإمعان بالمغالطة لغرض في نفسه؟..

والأنكى من ذلك أن يعمد معاليه إلى إعادة التعابير الغامضة والجمل المبهمة التي لا مفهوم محدد لها ولا صراحة تجلو عنها الغموض وتضع النقاط على الحروف فقد أنهت جريدة معاليه مقالها الافتتاحي بهذا القول (فالأمة تنتظر العمل الجدي ولا تنتظر إلا ممن تثق به) فهل لمعاليه أن يعلن عن الميزان الذي يستطيع بمقتضاه تعريف شروط هذه الثقة والأشخاص الذين تتوفر فيهم؟ فهل الميزان هو مجلس الأمة والأشخاص الذين تثق بهم الأمة هم الذين يحصلون على ثقة المجلس؟ أم الميزان ميزان معاليه الخاص المحفوظ في مكتبته والذي لا يسع غير

معاليه؟ إننا على استعداد لقبول ميزانه الشخصي لو استطاع معاليه انتخاب سبعة أشخاص وهم الحد الأدنى لتأليف وزارة يثق بها معاليه ولكن هيهات أن يوفق معاليه إلى انتخاب هذا العدد المحدود وكيف يوفق ومعاليه لا يرى الكفاءة والإخلاص إلا في شخصه.

ألا ترى معي يا قارئي العزيز أن الأثرة والمغالاة وإنكار حقوق الآخرين لا تؤدي بصاحبها إلى نتيجة واحدة هي النتيجة التي وصل إليها معاليه دون غبطة أو حسد؟. إلا تتفق معي يا قارئي العزيز أن هذه اللجاجة من فرد وهذه الرغبة في التحكم في مصير الملايين ولا سيما بعد أن فشل حزبه وتفرق عنه الأنصار وأصبح وحيدا فريدا مما توجب الرثاء والشفقة؟ وكيف لا توجب الرثاء وصاحبها يدعو إلى الإقرار بالأمر الواقع في فلسطين ولا يرى في الشيوعية في العراق ولا في الصهيونية خطرا وإنما يرى الخطر في أبناء البلاد المخلصين الذين بنوا عرش هذا البلد الخالد على جماجم شهدائهم ودماء أبناءهم. فهل بعد هذا المنطق تتوقع من هذا الفرد وهو في حالته النفسية المتأزمة خيرا لهذا البلد ودفاعا عن مصالحه وتقديرا للأخطار المحدقة به؟ على أن مما يثلج الصدور أن نشهد هذا التقدير والتأكيد المطلقين لنوري السعيد ابن الثورة ورجل الدولة. بارك الله في هذا الوعي وسدد الله خطى الزعيم الفذ وحفظه ذخرا للأماني ودرعا للعرب انه سميع مجيب.

* * *

فالملاحظ من أسلوب المقال أنه يرمي إلى هدفين الأول جعل كل ما يصدر من الجريدة التي نصدرها ومن الحزب من أراء وإعمال مصدرها يرجع إلى شخص واحد وأن جميع الأشخاص الذين يشتغلون مع هذا الشخص سواء في الجريدة أو في الحزب واقعين تحت إمرته ولهذا السبب قد انفض عنه الأشخاص وبقي وحيدا لا يمثل إلا نفسه. هذه هي الدعاية التي يقول قاسم حسن أن حسين جميل أصبح من أكبر القائمين بها.

١٩٤٩/١٢/٦

لم تتقدم حتى الآن اللجنة الفرعية التي ألفناها لدرس مشروع المؤتمر بتقريرها مع أنه كان المفروض فيها أن تقدمه قبل يوم الاثنين الماضي كي يمكن جمع اللجنة الإدارية المركزية في اليوم المذكور للبث نهائيا بالوضع وقد سألت قاسم حسن عما تم من الأمر قال: إن اللجنة الفرعية عندما درست الموضوع من جميع وجوهه لم تر أي مانع يحول دونه وأنها ستقدم تقديرها الذي سوف يتضمن هذا النص.

أتى حسين جميل إلى الحزب وقال بحضور حسين فوزي باشا (الذي أصبح يأتي كل يوم مساءا إلى الحزب على خلاف عادته مترقبا اجتماع اللجنة الإدارية المركزية بعد أن فات موعده) ومحمد حديد وقاسم حسن، قال أنه قبل أيام كان قد تكلم مع جماعة في مجلس النواب حول فكرة المؤتمر وقد كان مندوب جريدة العالم حاضرا في المجلس وقد أذاع هذا الخبر في الجريدة وقال أنه (أي حسين جميل) يحبذ فكرة المؤتمر ولما اطلع مراسل جريدة الزمان على ذلك اخذ منه

حديثا بهذا المعنى مستفهما إياه ما إذا كان هنالك محذور من نشره في الجريدة المذكورة. لقد ذكرته باتفاقنا على أن يكون هذا الموضوع مكتوما حتى تقره اللجنة المركزية لحزبنا ثم قلت أني أرى أن تصريحات من هذا القبيل قد تضرنا لأننا أولا لم نقر هذا الموضوع نهائيا وثانيا حتى لو أقررناه يجب علينا أن نحادثهم عن طريقة المشاورة والإستمزاج لا أن نعلنه في الجريدة ونبشر به قبل محادثتهم فتصريحات مثل هذه قد تمس كرامتهم فيجب أن نحادثهم لا كمشروع انتهينا منه وإنما كمشاورة في الأمر.

إنه من الغريب حقا أن يتبنى حسين جميل موضوعا غير قانع به لأنه على ما علمت قبل أن يقابلني في غرفتي مر على كتاب الجريدة وهناك بين لهم أن هذا المشروع غير ناجح ولا يمكن أن ينجح باعتباره غير عملي. فلا أدري ما الداعي لهذه المواقف المتناقضة. ثم إذا كان لا بد من تصريح في الجريدة – وهذا لا داعي له مطلقا – فذلك ليس من واجبات حسين جميل وإنما من واجبات رئيس الحزب.

لقد أخذت في الحقيقة تظهر من حسين جميل بعض خصال كنت أجهلها فلم أعتقد قبل هذه الأيام أنه متعجل ومغرم بحب الظهور إذ كنت أعتقد أن هذه الخصال بعيدة عن طبعه الهادئ المتواضع.

١٩٤٩/١٢/٨

لم أخرج اليوم صباحا من الدار لأني كنت مشغولا بكتابة المقال الافتتاحي للعدد الخاص الذي سيصدر غدا بمناسبة مرور عام على إقرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة، بيان حقوق الإنسان.

ذهبت كالعادة إلى الحزب مساءا فلم يأت من أعضاء اللجنة الإدارية المركزية غير قاسم حسن وقد قدم لي تقرير اللجنة الفردية التي ألفناها لدراسة مشروع المؤتمر الذي تتكتل فيه المعارضة وتنسق جهودها والتقرير غير موقع، وهذا نصه:

(بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٧ اجتمع السادة محمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن بوصفهم لجنة فرعية، وبعد بحث الموضوع الذي أوكل إليهم درسه، توصلوا إلى ما يلي:

أولا: على ضوء قانون الجمعيات العراقي والقوانين المرعية الأخرى من الممكن صوغ شكل لمؤتمر وطني يضم أحزابا وجمعيات، وهيئات، وأفراد مستقلين، وفق الأسس التي يرتضيها هؤلاء جميعا، ويكون لهذا المؤتمر كيان دائمي ومستقل.

ثانيا: يمكن وضع منهج يتضمن مبادئ المؤتمر الأساسية بشكل تجمع عليه الهيئات ويجمع عليه الأفراد المستقلون، ويمكن اعتبار الخطة التي اتفق عليها قبل شهرين كأساس المنهج المذكور.

ثالثا: كذلك يوضع نظام داخلي بكيفية العمل المشترك ولتمثيل الهيئات والأفراد في مكتب دائم.

رابعا: أن نجاح هذه الفكرة يتوقف على قبولها من قبل الهيئات والأفراد المطلوب تكوين المؤتمر منهم... لذلك ينبغي:

١) الاتصال بالهيئات والأفراد وشرح الفكرة لهم جميعا.

٢) فإذا لقيت قبولا، يمكن إجراء اجتماع تمهيدي لتقرير الفكرة ووضع الخطة وإخراجها إلى حيز التنفيذ.

٣) فإذا لقيت قبولا، يمكن إجراء اجتماع تمهيدي لتقرير الفكرة ووضع الخطة وإخراجها إلى حيز التنفيذ.

إني سأحاول جمع اللجنة الإدارية المركزية للحزب مساء السبت القادم الموافق ١٠/١٢/١٩٤٩ لعرض هذا التقرير عليها واتخاذ قرار نهائي بهذا الشأن كي يمكن الاتصال بحزب الأحرار والجبهة الدستورية البرلمانية (جماعة نصرة الفارسي والشبيبي وذبيان الغبان ونجيب الصائغ وعبد الرزاق الشيخلي وغيرهم) والجبهة المعارضة التي تألفت حديثا في المجلس (وهي جماعة عبد الرحمن الجليلي وعبد الجبار جومرد وحسن عبد الرحمن وجعفر البدر وغيرهم) والمهم في هذا الموضوع ليس إقرار الفكرة من قبل حزبنا نهائيا إذ أن اللجنة الإدارية المركزية لحزبنا سوف تقره. ولكن المهم إقناع حزب الأحرار وإقناع الجبهة الدستورية البرلمانية الأولى أي جماعة نصرة الشبيبي بالفكرة - لأن الجهة الثانية قانعة على ما يظهر - من جهة الوضع الداخلي الشاذ لحزبنا من جهة أخرى، فمحمد حديد متردد في إمكان إعادة نشاط حزبنا وحسين جميل قانع بأن الحزب غير موجود بالمرة وسوف لا تقوم له قائمة لا في المستقبل القريب ولا في المستقبل البعيد غير أنه بالإضافة إلى ذلك يبشر في كل مكان بعدم إمكان تحقيق فكرة المؤتمر ويبرهن للناس على أنها فكرة غير عملية كل ذلك تمهيدا بتأليف حزب جديد يضم بعض أعضاء حزبنا وبعض أعضاء الجبهة الدستورية الأولى والثانية بالرغم من أنه يقر الفكرة في الجلسة الأخيرة للجنة الإدارية المركزية ويشترك في لجنة فرعية تقر الفكرة.

ولكن الناس لا زالوا يسندون إلي كل تصرف في الحزب خيرا أو شرا.

١٩٤٩/١٢/٩

ذهبت اليوم لزيارة أخي رؤوف في داره الكائنة في العلوية، وأنا هناك اتصل بي تلفونيا محمد حديد وأخبرني بأن علي جودة الأيوبي اتصل به تلفونيا وطلب مقابلته هو (محمد حديد). لذلك يود مقابلتي قبل الذهاب إلى دار علي جودة، فذهبت إلى داره (محمد حديد) فسألني عن رأيي فيما إذا جدد الموضوع السابق وهو رغبة علي جودة في إدخاله الوزارة؟ قلت: أنك كنت قد أبديت لمزاحم الباجه جي رأيا صريحا في الموضوع فهل لك الآن رأي آخر؟ قال: إنه لم يغير رأيه في الموضوع وأنه لا يزال يعتبر دخوله في الوزارة بصفة شخصية مستقلا عن الحزب غير صحيح. قلت: إذن الأنسب أن تجيبه أن يفاوض رئيس الحزب في هذا الشأن. لم نتكلم طويلا في الموضوع إذ كان على محمد أن يذهب توا إلى دار علي جودة لأنه بانتظاره.

وبعد أن عدت إلى داري حوالي الساعة الواحدة تلفن لي محمد وقال أنه يود مقابلتي ليخبرني بما جرى وقال أنه مدعو إلى تناول طعام الغداء بالقرب من داري ولذلك سيمر بي حالا، وقد أتى بعد قليل وقال: ذهبت إلى دار علي جودة فوجدت هناك مزاحم الباجه جي وعمر نظمي وعلي سليمان فقال علي جودة بحضور هؤلاء أنه كلف مرة ثانية بتأليف الوزارة وأنه يعتقد بأن الموضوع أصبح جديا هذه المرة بعد أن تغلب على الصعوبات السابقة وهو إطلاق يده في انتخاب الأشخاص وقال أنه لا يزال عند رأيه فيما يخص الأشخاص الذين كان قد تقدم بأسمائهم إلى البلاط وأنه لا يزال يرغب من الصميم التعاون معه ومع حسين جميل وقال محمد حديد انه قد أجابه بأنه لا يزال عند رأيه الأول وهو انه لا يتمكن من الدخول في هذا الموضوع بصفته الشخصية ولذلك من الضروري مفاوضة رئيس الحزب بهذا الشأن. ثم قال (محمد حديد) وعلى ذلك جرى نقاش شديد بينه وبين عمر نظمي واشترك الجميع في هذا النقاش فقيل له أنه أصبح من الصعب تأليف الوزارة على أساس حزبي بعد أن ألف نوري السعيد حزبا (الاتحاد الدستوري) وأصبحت له أكثرية نسبية في المجلس. فقال محمد أجبتهم بقولي إذا كان الأمر كذلك فإذن ما هو سندكم إذا كانت الأكثرية لا تؤيدكم فقال محمد حديد أنه أجابهم بقوله فإذن سوف تستندون على أكثرية انتهازية لا يعتد بها وعلى ذلك حصل بينه وبين عمر شجار شديد حول هذا الموضوع ثم أخذ الكلام مزاحم الباجه جي وحاول أن يقنعه أن أمامه وأمام حسين فرصة يجب أن يحرصا على عدم ضياعها إذ في النية إسناد وزارة المالية إليه كما في النية إسناد وزارة العدلية إلى حسين جميل بشرط ألا يعتبروا حزبين بصفة رسمية لأنه إذا كان تأليف الوزارة يستند إلى الحزبية فحينئذ يجب أن يأخذ حزب الاتحاد الدستوري النصيب الأوفى ثم يأتي حزب الاستقلال بعد ذلك لأنه حزب غير معطل. وقال محمد حديد انه كلما حاولوا إقناعه عن العدول عن هذا الرأي والتخلي عن الحزبية في هذا الظرف أجابهم أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك مطلقا.

وقد سألت محمد حديد عما إذا كان حسين جميل قد اتصل به بهذا الشأن قال: لم يتصل به حتى الآن. وأنه لا يعلم شيئا عن الموقف الذي سوف يتخذه حسين جميل بهذا الشأن.

ولما سألته عن رأيه الشخصي في الموضوع، قال: أنه كان قد بين رأيه سابقا بهذا الشأن ولم يغيره الآن لأنه يعتقد بصحته من الوجهة الحزبية والمبدئية أما من الوجهة العملية فتلك مسألة أخرى إذ قد تكون المساهمة في وزارة مثل هذه وفي ظروف مثل الظروف التي نجتازها مفيدة بعض الفائدة وقد ذكرني بموقفي عندما اجتمعنا في داره ليلا أنا وهو وحسين جميل عقيب محادثته مع مزاحم الباجه جي فقال أنك أيضا كنت ترى الاشتراك في الوزارة مفيدا من الوجهة العملية. قلت إن حافظتي وإن كانت ضعيفة ولكني لا أنسى كثيرا ما أقوله أو ما أسمعه في المواقف المهمة. فذكرته أني قد حببت له ولحسين جميل الاشتراك بشرط أن يعتبرا أنفسهما حزبيين ويتصرفا بالأمور كأنهما حزبيين ثم يعينا شروطا معينة لقبولهما الاشتراك (وهي الشروط التي كانت قد وضعتها اللجنة الإدارية المركزية) حتى قلت وقتئذ لك ولحسين

جميل أن تتذكرا فيما بينكما وتضعا تلك الشروط مكتوبة وتقدماها إلى علي جودة ولو بشكل (نوطة شفهية) كي لا يكون مجالا للاختلاف بشأنها وقد صدقني محمد حديد فيما قلته ثم قلت: هذا من جهة ومن جهة أخرى إن وضع حسين جميل أخذ يصبح مشكلا يوما بعد يوم فالكثير ممن يتصلون به يعتبرونه الآن من أكبر الدعاة ضد الحزب.

وبعد أن خرج محمد حديد بمدة تزيد على الساعة تلفن لي عبد الوهاب محمود وسألني عما وصل إليه أمر تأليف الوزارة، فأخبرته بما لدي من معلومات باختصار، فقال أن تأليف الوزارة قد تم نهائيا وأنها ألفت برئاسة علي جودة وبعضويته مزاحم الباجه جي وعمر نظمي وعلي ممتاز وصالح صائب الجبوري (رئيس أركان الجيش) وعلي حيدر سليمان وحسين جميل ومهدي كبه وعبد الرزاق الظاهر ومن أشخاص آخرين لم تذكر له أسماؤهم. ثم سألني عما إذا كان قد اتصل بي حسين جميل بهذا الشأن، فأجبته بالنفي ثم سألته عن الظرف الذي سيستوزر فيه عبد الرزاق الظاهر، قال ليس الحزب وحده لم يستشر في الأمر وإنما عبد الرزاق نفسه لم يستشر أيضا لأن الأمر قد تم على ما أعلم وعبد الرزاق خارج العاصمة في مزرعته ولما سألته عما إذا يقبل عبد الرزاق أن يستوزر على هذه الصورة. قال أنه (عبد الوهاب) يستبعد أن يرفض عبد الرزاق الوزارة مهما كانت الطريقة. ولما سألني عما إذا كان حزبنا سوف يؤيد هذه الوزارة لم أجد جوابا ارتجاليا غير أن أضحك ضحكة عالية لتكون وسيلة لإنهاء هذه المكالمة التلفونية (التاريخية) والغريبة في بابها بالنظر إلى الحياة الحزبية.

ثم اتصلت تلفونيا بمحمد وأخبرته بأنه قد طرق سمعي أن الوزارة قد تم تأليفها وأن حسين جميل سيكون من جملة الوزراء، ورجوته أن يمر بي بعد أن ينتهي من الوليمة. وقد مر بي فعلا بعد ساعة من الزمن فبحثنا الموقف سوية واتفقنا على أن نتريث في التعليق على هذا الحدث كما اتفقنا على انه إذا سئلنا عن وضع حسين جميل فيكون الجواب أن استيزار حسين جميل كان بطريقة شخصية لا حزبية.

وبعد أن ذهب محمد حديد بمدة وجيزة اتصل بي حسين جميل تلفونيا وطلب مني موعدا لأقابله في داري وبعد مدة وجيزة كان حسين جميل عندي في الدار. وقد أخبرني أن علي جودة كلفه الدخول في الوزارة وقد وافق على ذلك وقال انه قد علم من علي جودة أن محمد حديد قد رفض الدخول في الوزارة وقال أنه يستغرب من ذلك لأننا كنا قد اتفقنا مبدئيا على الاشتراك في الوزارة سابقا عندما بحثنا الموقف في دار محمد حديد وأنه لا يعلم بالأسباب التي دعت محمد حديد أن يغير موقفه. قلت أن الأسباب التي بينها محمد حديد إلى علي جودة أنه لا يزال يرى نفسه مرتبطا بالحزب وأنه لا يوافق على الإستيزار بصفة شخصية وإذا كانت ثمة حاجة إلى المفاوضة بهذا الشأن فيجب أن تكون المفاوضة مع رئيس الحزب. وعندما سمع مني حسين جميل ذلك حاول أن يبرهن أن هذا غير عملي لأن الحزب غير موجود في الوقت الحاضر كما أنه لا يمكن أن يستأنف عمله في المستقبل. فقلت له أن الظروف غير مناسبة

لإثارة هذا الموضوع من جديد بعد أن انتهى الأمر من جهتك لأن هذا النوع من الجدل يدخلنا الآن في حلقة مفرغة بدون طائل. ثم ذكرته بالمحادثات التي أشار إليها والتي جرت في اجتماعنا بدار محمد حديد على إثر أول تكليف جرى لمحمد حديد. وقلت أني أذكر جيدا أني كنت قد حببت إليكما الدخول في الوزارة تحت شروط معينة هي أولا أن نعتبر نحن أنفسنا الحزب ممثلا في الوزارة آخذين بنظر الاعتبار ما يترتب على ذلك من نتائج وثانيا أن يقبل رئيس الوزراء بالشروط التي وضعناها في اللجنة الإدارية المركزية وقلت ليس من الضروري أن تكون هذه المرة عن طريق توجيه كتاب إلى رئيس الوزراء واستحصال جواب الموافقة منه من الممكن أن توضع الشروط مكتوبة وتقدم إليه بشكل نوطة شفهية. ثم قلت أنه لا بد تذكرون بأني رجوتكما أنت ومحمد حديد أن تسجلا ذلك على ورقة مكتوبة لتكون جاهزة لأجل تقديمها.

قال حسين جميل: أن تمثيل الحزب تترتب عليه نتائج خطيرة بالنسبة إلى الحزب لأنه أولا وقبل كل شيء يجب أن نقرر إعادة نشاط الحزب وهذا غير ممكن بنظري مطلقا (ولما أراد أن يسترسل في ذلك قلت له لا حاجة بهذا الاسترسال لأن رأيك معلوم في هذا الشأن) وثانيا أن كل قرار يتخذ في مجلس الوزراء يجب أن يؤخذ رأي الحزب فيه. فتساءل عما إذا كان ذلك ممكنا. قلت هذه قضايا لها سوابق في كل العالم.

ثم قال أن علي جودة إذا قبل مبدأ تمثيل الأحزاب في وزارته يجب أن يأخذ عددا غير قليل من حزب الاتحاد الدستوري وأن يراعي الأحزاب الأخرى أيضا وهذا غير ممكن في هذه الظروف.

قلت: أن حزب الاستقلال لم يقبل الدخول في الوزارة إلا على أساس حزبي.

قال: أن وضعنا لا يشبه وضع حزب الاستقلال لأنه حزب موجود وأنه يمارس أعماله بينما حزبنا غير موجود.

قلت مهما كان الأمر أن علي جودة يريد تأليف الوزارة على الصورة التي ينوي تأليفها أن يعطي لوزارته طبيعة ائتلافية إلى الخارج بينما ينكر على الأحزاب هذه الصفة، فمهما ينكر ذلك أن مجرد تأليفها بصورة تحتوي على شخصيات حزبية كمهدي كبه وعبد الرزاق الظاهر وأنت وسعد عمر فالرأي العام لا ينظر إلى الإتيان بهذه الشخصيات لمجرد مقدرتهم. فهو (علي جودة) بذلك يستطيع أن يموه بأن الأحزاب ممثلة في وزارته أو على الأقل يستطيع أن يقول أنه لم يهمل الأحزاب عند تأليف الوزارة.

وقد أراد حسين بلباقته أن يبرهن انه لم يخالف ما جرى من اتفاق بيننا في دار محمد حديد قبل شهر تقريبا. والحقيقة أنه لم يحصل أي اتفاق في تلك الليلة وإنما كان كل منا أبدى رأيه في الموضوع وخلاصة الآراء التي أبديت في تلك الليلة هي أن محمد حديد بقي مصرا على أنه شخصيا لا يدخل الوزارة إلا بصفة حزبية وأن حسين جميل كان يحبذ الدخول بصفة

شخصية وإني قلت لا بأس من الدخول على شرط أن نعتبر أنفسنا ممثلين لحزبنا ومن واجبنا أن نقوم بعد ذلك بما يترتب على هذه الصفة من نتائج فنعيد نشاط حزبنا ونشترط على رئيس الوزراء الشروط التي كنا قد أقررناها في اللجنة الإدارية المركزية وأن نسلمها إلى الرئيس مكتوبة بصفة نوطة شفهية.

هذه هي حقيقة الأمر الذي يريد حسين جميل أن يستند إليه ولكن بالحقيقة ما هي قيمة تلك المحادثات أو المقترحات ما لم تعرض على اللجنة الإدارية المركزية؟ فهل عرضت أو نوقشت بعد ذلك؟ إن شيئا من ذلك لم يقع لأنه كان في اليوم التالي قد صرف النظر عن تأليف الوزارة من قبل علي جودة.. فحسين جميل يعلم أن مجرد رأيي الذي أبديته لا يمكن أن يشكل قرارا حزبيا وإنما كان من الضروري عرض الأمر على اللجنة الإدارية المركزية فيها إذا لم يفشل علي جودة في محاولته الأولى. والجلسات السابقة تدلنا على أن حسين جميل لم يكن ليقبل بأي قرار تصدره اللجنة الإدارية المركزية للحزب إذا كان القرار يقيد حريته في التصرف إذ أنه صرح مرارا أمام اللجنة المركزية انه يعتبر الحزب غير قائم، ولذلك فإن كل عضو أصبح حرا في تصرفاته. أما إذا كان القرار في صالحه فإنه يريد أن يعتبره قرارا حزبيا واجب الطاعة بل توسع في الأمر من ذلك فجعل من تلك المحادثات التي جرت في دار محمد حديد قرارا واستخرج من ذلك القرار المزعوم تخويلا له بقبول الوزارة بصفة شخصية وأخذ يجادلني في الأمر ويلوم محمد حديد على تسرعه في الرفض وأخذ يصور ان الظرف الحالي ظرف مواتٍ لنا. ولما سألته ماذا يقصد بإن هذه الظرف مؤات لنا هل يقصد أننا يجب أن نستأنف العمل؟ قال مذعورا: كامل بك، الحزب لا يمكن أن يستأنف عمله... أبدا... أبدا... وإنما أقصد أن الظرف أحسن بكثير مما كان في التكليف الأول فنوري السعيد غير موجود... وشاكر الوادي غير موجود... فهو ظرف مناسب جدا لمن يريد الخدمة العامة، فما كان على محمد أن يضيع هذه الفرصة... إن علي جودة ومزاحم وعدا بإلغاء الأحكام العرفية وتأليف لجنة لإعادة النظر في بعض القضايا التي حكم فيها من قبل المجالس العرفية.

وبطريقة مناسبة أظهرت رغبتي في إنهاء هذه المحاورات التي كنت أخشى أن تنقلب الى وضع كنت أتجنبه كل التجنب. وقد استأذن مني علي على أثر ذلك أن يتلفن إلى محمد حديد ليأخذ منه موعدا ففعل ذلك وأراد الانصراف ولكن قبل أن ينصرف ذكرته بطريقة مناسبة بتصريحه الذي أدلى به أمام اللجنة الإدارية المركزية عن سؤال كنت قد وجهته إليه عما إذا كان فلان اجتهد بأن حزبه غير قائم واشترك في وزارة ما بصفة شخصية فماذا يكون موقف رئيس الحزب أيصرح عقيب ذلك بان الاستيزار المذكور لم يكن له علاقة بالحزب أم يكون من الأنسب صدور مثل هذا التصريح من الشخص المستوزر؟ نعم إني سوف أصرح بأن اشتراكي في الوزارة كان على أساس شخصي كما بينت ذلك سابقا.

وبعد أن خرج حسين جميل تلفنت إلى عبد الوهاب محمود وسألته عما تم من تطورات بشأن عبد الرزاق الظاهر. قال: أن عبد الهادي وعبد الرزاق وصلا العاصمة قبل مدة قليلة

وأن عبد الهادي سيمر به في الدار وحينئذ يفهم منه ما انجلى من الموقف بشأن عبد الرزاق. قلت أني لا أخرج اليوم من الدار فمن الأنسب تمر بي وتتلفن إلى عبد الهادي أن يأتينا إلى هنا بدل أن يذهب إلى دارك فوافق وأتى بعد مدة قليلة. إن لعبد الوهاب محمود وجهة نظر خاصة بشأن حزبهم فهو يعتبره حزبا مصطنعا ولذلك فهو غير مهتم بتصرفات أعضائه ولم تكن في الواقع أية صلة في الوقت الحاضر بينه وبين أعضاء الحزب إلا ببعضهم وهي صلات شخصية ليس إلا.

وبعد مدة قليلة أتانا عبد الهادي الظاهر ولما سألناه عن الوضع قال انه وأخيه عبد الرزاق لا يعملان شيئا إذا كانا خارج العاصمة وكل ما في الأمر أن شخصا لم يذكر اسمه تلفن وسأل عنه (عن عبد الهادي) ثم بعد أن وصلا علم أن فائق السامرائي قد زار أخيه عبد الرزاق حول الموقف الوزاري وترك الدار بدون أن يعلم نتيجة تلك الزيارة. وبعد أن مكثا عندي مدة لا بأس بها تناولنا أثناءها شتى الأحاديث تركا.

وبعد مدة قليلة أتى محمد حديد وكان يظن أنه سيجدهما إذ كان قد كلمني تلفونيا وأخبرني بمقابلته حسين جميل. لقد رأيت التأثر باديا على وجه محمد فظننت انه قد اتصل قبل مجيئه بأناس جعلوا الحزب موضع بحث فقلت: أين كنت؟ قال: كنت قد زرت نصرة الفارسي فوجدت هناك رؤوف بك (رؤوف الجادرجي) وباهر فائق وجماعة آخرين فسمعت من باهر قذفا مقذعا بحسين جميل. قلت وماذا كان يقول نصرة؟ قال: أنه متألم لانحطاط الحياة الحزبية والاستهانة بها من قبل الشباب. قلت: وماذا كان يقول رؤوف؟ قال: كان على عادته ينظر إلى هذه الأمور نظرة تهكمية فكان يقول، ماذا تريدون من الناس؟ دعوهم يتقدمون...

ثم ذكر لي محمد حديد بالتفاصيل مقابلة حسين جميل له كيف أنه كان يريد تبرير موقفه مستغربا من رفضي الاشتراك. ثم أضاف محمد أن حسين يريد أن يستغل موقفك في تلك الليلة ويريد أن يجعله مبررا لهذا الموقف الذي اتخذه.

قلت: هذه كلها مزاعم لا قيمة لها بنظر الناس جميعهم يعلمون أن حسين جميل كان قد عقد العزم منذ مدة تقارب السنة أن يصير وزيرا بدون قيد أو شرط وهم الآن لا يفهمون غير ذلك مطلقا.

ثم سألته عن رأيه في مصير المشروع الذي كنا نشتغل به وهو قضية المؤتمر قال: كما تعلم أن الوضع تغير الآن تغيرا جوهريا من هذه الناحية.

ثم أننا أردنا محادثة الأحزاب والهيئات والجماعات المستقلة فبأي وجه نحادثهم بعد أن أصيب حزبنا بهذه النكسة من جراء موقف حسين الأخير؟ ثم قال ومع ذلك يجب أن تأخذ الأمور بالتأني والتؤدة ولا فائدة من مخاصمة حسين جميل. قلت: هذه هي الخطة التي أنوي اتباعها ولكن من الضروري أن اشرح الوضع للناس عندما أسأل.

قال: هذا حق.

١٩٤٩/١٢/١٠

كان علي ألا أذهب هذا اليوم إلى الحزب كي أتلقى النداءات التلفونية المزعجة والزيارات الكثيرة التي أنهكتني فعلا من جراء التكرار في إعادة نفس الأجوبة عن الأسئلة المقدرة التي كانت تلقى علي والتي كان القسم الكبير منها محرجا فيما يتعلق بتفرعات السؤال على الأكثر. كما انه كان المطلوب مني تفهم النكت تفهما دقيقا بحيث أستطيع إيجاد نكتة مقابلة في بعض الأحيان وأضحك ضحكة مناسبة تناسب المقام حينا آخر وإلا أكون باردا متبلدا، كما أنه في الوقت نفسه يجب ألا أكون متحمسا لتلك النكت أكثر ما يجب كي لا يفهم المقابل بأني أشاركه في التهكم على الحزب وعلى الشخص الذي كان سببا لهذا التهكم. كما أن هناك أسئلة رقيعة وجهت إلي كان من الضروري أن أحتملها وأقابلها برحابة صدر كأنها أسئلة اعتيادية، منها: هل أن حسين جميل سيقبل التهاني في الحزب أم في الوزارة؟ ومنها هل أني زرت حسين جميل وهنأته؟ ولما قلت لهذا السائل انه لم تمض ساعة واحدة بعد على جلوس حسين جميل على الكرسي، فقال: فمتى تزوره ؟ ومن الزيارات الغريبة للحزب زيارة محمد الجميل ابن فخري الجميل والغرابة في هذه الزيارة أن محمد الجميل لم يزرني إلا نادرا جدا سواء في الحزب أو في داري والذي أذكره أنه قد زارني في الحزب عقيب إنهاء الانتخابات النيابية - بعد خصام عنيف بينه وبين حسين جميل- ولما دافعت عن حسين جميل في حينه. قال: أنه سوف يزورني يوماً ما في القريب العاجل ويهنيني على صيرورة حسين جميل وزيرا عندما ينشق عن الحزب ويرفسه. وقد هنأني اليوم فعلا على صيرورة حسين جميل وزيرا ولكن من دون تعليق على الأمر. فهل كان ذلك منه برا بالوعد؟ أم هذه الزيارة جاءت عفوا؟ لأجل أن أقنع نفسي بأن الشق الثاني هو الصحيح يجب أن أكون بليدا إلى درجة كبيرة. ومهما يكن من أمر هذه الزيارة بهذا اليوم فإنها لم تكن كيسة على كل حال. وهي من جميع الوجوه لا تشبه زيارة والده في هذا اليوم أيضا إذ أني كثير التزاور مع والده كما أنه يزورني احيانا في بناية الحزب. لقد أتى فخري باشا مباشرة بعد خروج ابنه محمد فأوجد (فخري باشا) مناسبة ليظهر مقته من تصرف حسين جميل غير الكيس وقال أن هذا الفرع من عائلة آل جميل، أنه شخص ممتاز بالنسبة إلى محيطه، وأن حسين جميل نفسه أيضا شاب طيب ولكن الظروف السياسية قاسية ووسائط الإغراء كثيرة، تلك حقائق يجب أن ندخلها في الحساب. وقد وافقني على ذلك.

ثم بعد ذلك زارني جميل كبه (وهو من أصدقاء حسين جميل الحميمين) وأخذ يعلق بدون احتياط على وضع حسين جميل وهاجمه مهاجمة عنيفة وقال أنه حطم نفسه بنفسه، ومما قاله: أن هذا الشخص أصبح فاقدا توازنه ثم نقل لي كيف أنه قبل شهر هاجمني بدون سبب قائلا: (أن كامل الجادرجي شخص لا يمكن الاشتغال معه مطلقا) وكيف أنه رده بعنف وأنبه تأنيبا شديدا معددا وقائع تثبت إخلاصي للعمل وتضحياتي في سبيل المصلحة العامة. ثم أضاف جميل كبه انه يقول ذلك لا في سبيل اغتياب حسين جميل وإنما يرى من واجبه إظهار هؤلاء الأشخاص على حقيقتهم عندما يحاولون تبرير أعمالهم التي لا تتفق مع المصلحة العامة.

ثم زارني رفائيل بطي وبين لي كيف أن حزب الاستقلال بقي مستمرا في المفاوضة مع علي جودة ومزاحم الباجه جي وعلي حيدر سليمان حتى ساعة متأخرة من الليل ثم رفض بعد ذلك الاشتراك في الحكم وقال أن الأسباب لم تكن كما أشاعها البعض هي قضية عدد الوزراء وأن القضية الأساسية إشتراطه الاشتراك في الوزارة بصفة حزبية وتقديمه شروطا منها إلغاء الأحكام العرفية حالا وما إلى ذلك من المطاليب ثم تمثيله بأكثر من واحد، ولما لم تنجح هذه المفاوضات رجح عدم الاشتراك ثم قال أنه يود أن يسرني بحقيقة واقعة وهي أن الحزب لم يمل بصفة عامة إلى الاشتراك مع وزارة سيكون رئيسها الحقيقي مزاحم الباجه جي لا علي جودة. ثم امتدح موقف محمد حديد وهاجم حسين جميل هجوما عنيفا وضرب كعادته أمثلة خلاعية وأورد نكت (كلاسيكية) كثيرة.

وهكذا استمرت الزيارات والنداءات التلفونية حتى تجاوزت الساعة الواحدة بعد الظهر مع أني كنت مضطرا على الذهاب إلى البيت قبل الواحدة لأنقل ولدي يقظان من المدرسة إلى الدار كي يتناول طعامه ويعود مرة أخرى إلى المدرسة.

وبينما كنت على وشك الخروج من الحزب أتى نائل سمحيري عضو اللجنة الإدارية المركزية وأراد أن يستفسر كيف وقع الأمر، فقصصت له القصة باختصار واعتذرت له لعدم سردي الوقائع بالتفصيل موعدا إياه البحث في الموضوع بالتفصيل إذا أتى إلى الحزب مرة ثانية مساءا. وقد رأيته ممتعضا من الموقف وسألني عما إذا كان حسين جميل لا يزال يعتبر عضوا في الحزب وعما إذا كان من المناسب عقد جلسة في اللجنة الإدارية المركزية لبحث الموقف. قلت: ليست هناك ضرورة للاستعجال على ما اعتقد.

وما كدت أعود إلى البيت حتى لاحقتني النداءات التلفونية حتى الساعة الثانية والنصف تقريبا وعندئذ انسحبت إلى غرفة منامي لأنام قليلا وطلبت أن لا أوقظ إلا إذا كان هنالك نداء مهم وهكذا تمكنت من أن أنام ساعة من الزمن وجددت فيها نشاطي وإلا كنت في حالة إعياء طوال اليوم.

وحوالي الساعة الخامسة والنصف ذهبت مرة ثانية إلى الحزب كالعادة وهناك وجدت بعض الجماعات من الحزب بانتظاري فقابلت أسئلتهم بكل ترحاب وأجبت عنها أجوبة صريحة. لقد وجدتهم مستاءين كل الاستياء من عمل حسين جميل، فطلبت إليهم ألا يبالغوا في الأمر وأن يكونوا واقعيين وبينت لهم رأيي في الوزارة فقلت أنها تحتوي على بعض عناصر طيبة وهي بدون شك تختلف عن وزارة نوري السعيد.

ثم زارني جعفر البدر (نائب البصرة) وهو أحد أعضاء حزبنا السابقين والعضو الآن في (الجبهة الشعبية) في مجلس النواب. أن جعفر مؤدب جدا وقد كان حذرا في توجيه الأسئلة كما كان قنوعا في تلقي الأجوبة. ومهما حاول جعفر أن يتكلم فقد كان الاستياء باديا على محياه. ولما أراد الانصراف خرجت معه خارج الغرفة وعندئذ سألني عن رأيي في الموقف

الواجب اتخاذه تجاه الحكومة، قلت: أنه لا ينكر أنها أحسن من حكومة نوري السعيد وفيها عناصر طيبة كحسين جميل وعلي حيدر سليمان وعبد الرزاق الظاهر، فأضاف قائلا: وسعد عمر. ثم قلت: إن من رأيي يجب التريث في معارضتها. ثم بحثت معه بصورة مختصرة عن قضية المؤتمر ورجوته أن يستمزج جماعته بهذا الشأن وقلت له أني سمعت هناك أراء متناقضة بشأنه في الكتلة الشعبية بينما عبد الرحمن الجليلي من مؤيديه يقال أن عبد الجبار جومرد من معارضيه فوعدني بأنه سيكون باتصال دائم معي.

زار الحزب تلوار وهو صاحب مخزن بيع أدوات الرياضة البدنية. ولكن في الوقت نفسه يراسل بعض الجرائد الهندية وهو يعتبر متعلما. لقد لاحظت وأنا منشغل بأمور أخرى انه قد أطلع محمد حديد على كتاب كان في نيته إرساله إلى حسين جميل يهنيه فيه تهنئة رقيقة كما يهنئ الحزب على دخوله الوزارة. ولكن لما علم أن دخول حسين جميل لم يكن على أساس حزبي وإنما على أساس شخصي استغرب وعدل عن إرسال الكتاب المذكور. ثم سمعته يقول - وأنا منشغل بأمر آخر - إلى محمد حديد أنه لا يفهم في الحقيقة ما يجري في العراق من غرائب سياسية فكيف يكون من الممكن دخول سكرتير الحزب في الوزارة على أساس شخصي ثم سأل عدة أسئلة أخرى فيها الشيء الكثير من الحرجة ولكن محمد حديد لم يستطع أن يعلق عليها أو يجيب عنها بأكثر مما قال أن حسين جميل يعتقد بأنه يستطيع أن يخدم المصلحة العامة عن طريق الوزارة ولذلك قبل هذا المنصب بصفته الشخصية.

وبينما كان الهندي يتكلم مع محمد حديد سمعت قاسم حسن (الحاضر بالمجلس) يعلق على ذلك ويقول بالعربية (دون أن يفهم الهندي) أن العراق أصبح بحاجة ماسة إلى وضع قاموس في السياسة العراقية يحدد معنى كل كلمة فيفسر ما معنى الحزب وما معنى الحزبية وما معنى الدستور وما معنى الديمقراطية وما معنى المسؤولية السياسية وغير ذلك من التعابير التي أصبح لها مدلول خاص في العراق لا يفهمها غير العراقي بدون مراجعة هذا القاموس المقترح تأليفه.

وبعد أن خرج الهندي سألني قاسم عن موعد اجتماعنا حول قضية المؤتمر. قلت: كان في نيتي أن أجمعكم ولكن سنتأخر في عقد هذا الاجتماع قليلا كي تأخذ الأمور مجراها الاعتيادي. قال قاسم حسن: إن اجتماعنا سوف لا يتعارض مع مجرى الأمور. قلت: أرجو أن يكون الأمر كذلك.

ثم اتصل بي بعد ذلك صبيح الغافقي مندوب جريدة الزمان وقال انه يريد مني أن أدلي له بتصريح حول موقف الحزب من الوزارة ورأيي فيها وهل أن الحزب ممثل أو غير ممثل في الوزارة وما أشبه ذلك من الأسئلة انهالت علي هذا اليوم بصورة مزعجة. قلت: لا أريد أن تنشر شيئا عني في الوقت الحاضر ولكن لأجل تنويرك أقول أن الحزب غير ممثل فيها وأن حسين جميل اشترك بصفته الشخصية إذ أنه اجتهد بأن الحزب غير موجود بالنظر لتعطيل

أعماله بينما محمد حديد اجتهد العكس إذ أنه اعتبر الحزب موجودا بالرغم من تعطيل أعماله لهذا السبب رفض الاشتراك في الوزارة بصفته الشخصية عندما طلب إليه ذلك. وهنا اعترض محمد حديد الحاضر بالمجلس على ذكر اسمه بهذه المناسبة فاعتبرت ذلك منه خجلا وحياء.

أما فيما يخص الوزارة فإنها بدون شك أحسن من وزارة نوري السعيد وإننا لا بد أن نكتب شيئا عنها دون توان. وقد أكدت عليه ألا يقول شيئا عن لساني بشأن حسين جميل لأنه هو نفسه قال لي سوف يصرح عن وضعه.

قال: إني أخذت منه تصريحا ينطبق على هذا القول وسينشر غدا.

وبعد أن ذهب الجميع بقيت أنا وقاسم حسن لوحدنا فسألته عن تلقي المحامين لهذه الوزارة؟ قال: أنهم بصفة عامة يعتقدون بأنها أحسن من وزارة نوري السعيد ولكن القضية الحزبية وبصفة خاصة قضية حسين جميل جعلت الكثير منهم واجمين بالنظر إلى أنها تعتبر ضربة للحياة الحزبية. بنما هناك آخرون لا يلتفتون إلى هذه القضية عندما يكون تغيير الوضع من سيئ إلى أحسن هو الهدف.

ثم استمر الحديث مع قاسم حول هذه المواضيع فخرجنا سوية من الحزب وأوصلته بسيارتي إلى داره.

١٩٤٩/١٢/١١

لم يكن من الممكن التريث في التعليق على تأليف الوزارة الجديدة أكثر من يوم واحد وكان يجب أن يكون التعليق في غاية الدقة لأن الناس حريصون على قراءة تعليقنا بهذا الشأن بدون تأخر. ولم يكن من الممكن كتابة مقال دقيق في بناية الحزب بالنظر لكثرة الزائرين في هذه الأيام وكثرة النداءات التلفونية. فقررت أن أضع الخطوط الأساسية لهذا المقال في الدار والأحسن أن أتولى كتابته بنفسي. وعملت ما يلزم من الترتيبات أن أكون بعيدا عن متناول النداءات التلفونية. فاستدعيت السيد عبد المجيد (المدير المسؤول للجريدة) والمحرر الآخر إلى الدار ورجوتهم أن يأتوا بجميع الجرائد الصادرة صباح اليوم. وبعد أن قرأت الجرائد وضعت الخطوط الأساسية للمقال في محل هادئ لا يخل سكونه غير صوت نار الموقد -وهو صوت يريح أعصابي- وقد حرصت أن يكون المقال قصيرا ومركزا بقدر الإمكان وأن يكون واضحا كل الوضوح لا يقبل التأويل، وعادتي في كتابة المقالات المهمة أن أقرر الخطوط الأساسية للمقال في ذهني ثم أبدأ بكتابته دون أن أتقيد باللغة ولا بالتركيب ولا بالتقديم والتأخير. ثم أعيد النظر فيه وأقوي بعض فقراته من حيث اللغة وأقدم وأؤخر فيه هذه عادة اعتدها منذ القديم في الكتابات الدقيقة فقد تكون متعبة وقد تكون طريقة غير فنية ولكن أصبح تغييرها صعبا على ما أعتقد. فبعد أن وضعت المسودة على هذه الصورة ناولتها إلى عبد المجيد ليطلع عليها وليبدي رأيه فيها ولم أكن لأصدق أن أكلفه بتنسيقها وإخراجها مقالا نهائيا كانت لدي رغبة في أن يكون المقال كله مسودة وتنسيقه من قبلي ولكن رأيت منه رغبة في أن يضعه

بشكله النهائي فوافقت على ذلك. وكان في نيتي أن أرسل المقال بعد الفراغ من كتابته إلى محمد حديد ليبدي ملاحظاته بالنظر إلى دقة الموضوع وخطورته ولكن لما أعجبني المقال لم أر حاجة إلى ذلك إذ تركت الأمر على أن يجري على العادة المتبعة أن تكتب المواضيع وتطبع كمسودة ثم تعرض على محمد حديد أو حسين جميل أو قاسم حسن عندما يمرون مساءا بالحزب. ولكن من عادتي ألا أذهب إلى الحزب مساء كل أحد بالنظر إلى أن هذا اليوم خصصته لاستقبال الضيوف[1] فأوصيت بالنظر لخطورة الموضوع أن ترسل مسودة المقال المطبوعة إلى الدار كي أطلع محمد حديد عليها عندما يأتي إلى الدار مع الضيوف الآخرين. بالفعل أطلعته عليها فأعجب بها ولم يقترح تغييرا فيها غير فقرة صغيرة اعتبرها مكررة.

كنت أتوقع أن يكون ضيوفي في هذا اليوم كثيرون ليروا الحادث ويسمعوا تعليقاتي عليه ولكني تقصدت التكتم بقدر الإمكان وقلت إلى الكثير الذين ألحوا في أن أبدي رأيي في الوزارة أن هذه الوزارة نأمل فيها خيرا وأخبرتهم بأنهم سيجدون رأينا واضحا في عدد الغد من الجريدة.

وكان من عادة حسين جميل ألا ينقطع عن زيارتي أيام الاستقبال إلا نادرا وكان الكثير من الحاضرين لا يعلمون ما إذا كان حسين سيأتي هذا اليوم وقد سألني غير واحد هذا السؤال الغريب: لا أدري لأنه قد يكون مشغولا وقد يكون تعبا التبريكات، ولكن حسين جميل نفسه حل هذه المشكلة وأتى هو وعبد الرزاق الظاهر فهنأه الجميع ولم يتفوه بأي شيء غير اعتيادي، غير أن عبد الرزاق قال عندما دخل وهو يصافحني إذا لم تأتينا أنت فنحن نأتيك وكان يقصد بذلك عتابي عتابا خفيفا على عدم ظهوري مع المهنئين خلال اليومين. قلت: سأزوركم بأول فرصة وأهنئكم عندما يكون المحل خاليا من الزوار وقصدت أن أرفع صوتي ليسمعه حسين جميل والحاضرون ليطمئنوا إلى أن عدم ذهابي حتى الآن مع المهنئين ليس فيه معنى خاص مقصود. وعندما خرج عبد الرزاق وحسين جميل - بعد أن مكثوا مدة غير قصيرة - قال لي عبد الرزاق وأنا أودعهم انه يود أن يسمع مطالعاتي وآرائي في كل موضوع يخطر ببالي. فوعدته بأنه سوف لا أبخل عليهم بكل ما عندي، إن كان عندي شيء.

وقبل أن أختم هذه اليومية أرى من المفيد تثبيت نص المقال الذي أعد للنشر في اليوم التالي أي يوم ١٢/ ١٢/ ١٩٤٩.

---

(١) كان الأستاذ الجادرجي قد أفرغ مساء كل يوم أحد لاستقبال الضيوف في داره دون تحديد لهوياتهم، وكانت هذه الجلسات تعتبر ندوات سياسية واجتماعية وأدبية تطرح فيها مختلف وجهات النظر. وقبل ذلك كان الأستاذ الجادرجي يحدد يوم السبت للضيوف "القيول" ثم استعيض عنه بيوم الأحد وذلك بعد وفاة المرحوم جعفر أبو التمن وهذه عادة بغدادية دأب عليها البعض إكراما لشخص المتوفي ولكي لا يبدو مكانه في تلك الجلسات خاليا. ثم أصبح مساء يوم الثلاثاء عام ١٩٥٨ موعدا لقيوله وذلك إثر خروجه من السجن نزولا لرغبة زملائه إذ كان يستقبل زواره في السجن يوم الثلاثاء. وفي الأيام الأخيرة كان يوم الجمعة هو الموعد المحدد لمثل هذه اللقاءات ؟؟؟؟

ما ينتظر من الوزارة الجديدة

بعد أزمة وزارية دامت ما يزيد على الشهر أسندت رئاسة الوزراء إلى فخامة السيد علي جودة الأيوبي، وهذه هي المرة الثانية التي يتولى فيها رئاسة الوزارة، بعد مضي مدة غير قصيرة على توليه إياها للمرة الأولى. وقد كانت بعض الجهات مقتنعة بان رئيس الوزراء الجديد كان يحاول انْ يعطي لوزارته التي يريد تأليفها صبغة ائتلافية ولكن سرعان ما تبيّن أن الاتجاه الذي يستهدفه تأليف الوزارة الجديدة هو احتواؤها على عناصر متنوعة جديدة بقدر الإمكان دون أن يكون لهذا الجمع علاقة بالحزبية أو بالأحزاب، لان رئيس الوزراء كان يصرح، عندما كان يحادث الأشخاص المنتمين إلى الأحزاب لاشتراكهم في الوزارة، بأنه يحادثهم على أساس شخصي لا حزبي وهكذا يكون اشتراك الأشخاص المنتمين إلى الأحزاب كمعالي السيد حسين جميل ومعالي السيد عبد الرزاق الظاهر، ومعالي السيد عمر، ليست له أية علاقة بالحزبية، كما أن حزب الاستقلال رفض الاشتراك في الوزارة، لأنه على ما قيل، لم تقبل شروطه فيما يخص تمثيل الحزب وعدد المقاعد التي طالب بها.

ومهما تكن صفة الوزارة القائمة فإن الرأي العام يشعر بأنها تختلف عن وزارة فخامة السيد نوري السعيد المستقيلة. وإن كان قد اشترك فيها عضوان من الوزارة السابقة، إذ أن في الوزارة الجديدة عناصر جديدة يعتقد الناس بأنها ذات نيات حسنة ورأي معروف في ضرورة تغيير الأوضاع السيئة القائمة كما أن لرئيس الوزراء ونائبه تصريحات سابقة كثيرة في ضرورة تغير الاتجاه الذي يشكو الناس منه على الدوام.

ولذلك فإن مهمة الوزارة الجديدة تختلف عن مهمة الكثير من الوزارات السابقة. فإنها وإن لم تكن قد جاءت عن طريق الأساليب الديمقراطية الصحيحة، كما هو مألوف في البلاد الديمقراطية، إلا أن هناك قضايا آنية تتعلق بالحريات الدستورية وبحرية الأفراد الشخصية. والحقيقة أن الناس بصرف النظر عن الأسلوب الذي تألفت به الوزارة، وبصرف النظر عن مراعاة الحزبية أو عدم مراعاتها فإنهم يتطلبون، وهو تجاه هذا الأمر الواقع، تحقيق تلك القضايا الآنية التي تتعلق بصميم حياتهم اليومية، كإعادة الطمأنينة إلى النفوس القلقة وتأمين إحلال الحياة الاقتصادية الاعتيادية محل الأحوال الاقتصادية القائمة التي تهدد أكثرية الشعب في أرزاقها، نظرا للغلاء الحالي المصطنع، وقلة الأعمال. فالذي يهم الناس في الوقت الحاضر بالدرجة الأولى هو إعادة الأحوال الطبيعية للبلاد، ففي الوقت الذي تحكم فيه البلاد حكما إرهابيا لا يمكن للناس أن يعارضوا في مجيء وزارة يصرح بعض أعضائها البارزين بأنها عازمة على تغيير الأوضاع السيئة الحالية، لا لشيء إلا لأنها جاءت على أسلوب غير اعتيادي أو غير حزبي. وهذه حقائق يعلمها الناس أثناء نكبتهم السياسية والشخصية طيلة الحكم الوطني. أما الخطط العمرانية وتحقيق مناهج بناء مستقبل بناء مستقبل العراق الاقتصادي، فتلك القضايا يرجئ التفكير فيها إلى ما بعد استرداد حياتهم وتأمين قوتهم اليومي.

والذي نقصده هو أن أكثرية أعضاء الوزارة الجديدة تدرك هذه الحقيقة وتدرك أن الشعب العراق المنكوب بحرياته وأرزاقه والذي وصل به الأمر إلى حد اليأس، لا يطلب منها غير أن تسير سيرة تخالف وزارة فخامة السيد نوري السعيد.

وعلى هذا فإن الشعب العراقي ينتظر أن تبادر الوزارة حالا إلى إعلان إلغاء الأحكام العرفية دون قيد أو شرط وإلى تأليف لجنة لإعادة النظر في القضايا التي حكمت فيها المجالس العرفية خلال مدة بقاء الإدارة العرفية، ورفع الحيف عن المحكومين الذين لعبت الأهواء والغايات وبعض الاعتبارات الأخرى في إنزاله بهم وتأليف لجنة لوضع أسس لحماية الدستور من العبث وسن قانون محاكمة الوزراء والموظفين الذين يعتدون على الحريات الشخصية والدستورية، وتأليف لجنة لإعادة النظر في القوانين التي تخالف الدستور، وتغير اتجاه الحكم الذي اتخذ شكلا بوليسيا بكل معنى الكلمة وإنقاذ القضاء من هذا التدخل الواسع في أعماله.

فإذا شعر الناس بأن الحكومة متجهة هذا الاتجاه أيدوها بطبيعة الحال وإلا فإنهم لن يلاموا إذا نظروا إليها نفس النظرة التي كانوا ينظرون بها إلى وزارة نوري السعيد، وإلى غيرها من الوزارات التي حكمت البلاد حكما بوليسيا.

* * *

وكان من جملة الذين زاروني هذا المساء جعفر البدر وقد تأخر قليلا فاختليت به على جانب وسألته عما حصل من اتجاه لدى الجبهة الشعبية قال أن الإخوان لم يأتوا جميعا ولذلك لم يتخذوا قرارا معينا تجاه الوضع الجديد ولكن قال أنه في الغالب سيكون التريث رائدنا وقد أطلعته على مسودة المقال المطبوعة فأعجبته كثيرا.

وقد فاتني قبل أن أنتقل إلى استقبال الضيوف مساءا في داري أن أذكر أنه قد زارني قبل الظهر في الحزب سكرتير حزب الأحرار محمد جواد وكان متحفظا في الكلام عن الوضع الجديد ولكن شعرت بأنه مستعد للسب ضد حزبه وضد الوزارة فيما لو رأى استعدادا لقبول ذلك ولكنني لم أظهر له استعدادا لذلك وبينت له رأيي في أن هذه الوزارة يجب ألا تقابل بالمعارضة وهي في بداية عملها وإنما من الضروري أن تنتظر أعمالها، فوافقني على ذلك.

وقد زارني بعد ذلك طه باشا الهاشمي ولما سألني عن رأيي في الوزارة الجديدة بينت له ما اعتقده وقلت بأننا سوف نثبت رأينا في الوزارة في مقال افتتاحي سيصدر غدا. قال: هذا المنتظر من جريدتكم. ثم تطرق إلى موضوع الحزبية وانتقد رجال الحكم في تطيرهم إلى هذا الحد من الحزبية وقال: لو أن الأحزاب على ما أعتقد فوتحت بالأمر لما وضعت شروطا ثقيلة يصعب قبولها لا من حيث المبادئ ولا من حيث عدد المقاعد فلماذا إذن هذا التبرؤ من الحزبية وعدم الاهتمام بالأحزاب. قلت: لأن الوصي الذي لا يفهم معنى الديمقراطية لا يروق له أن يتجه الحكم في البلاد اتجاها ديمقراطيا ثم أن الكثير من رجال الفئة الحاكمة سوف لا تكون لهم أية قيمة سياسية في الميدان السياسي إذا اتجه نظام الحكم في البلاد اتجاها ديمقراطيا، فما

هي قيمة علي جودة أو عمر نظمي أو المدفعي وغيرهم إذا أستند تأليف الوزارة على النظام الديمقراطي والحزبية إحدى دعاماته؟ وقد أيدني كل التأييد على هذه الآراء وأظهر أسفه على إهمال الأحزاب والهيئات السياسية وعلى محاربة الحزبية بهذه الطريقة.

ثم انتقلنا إلى الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تخلي نوري السعيد عن الوزارة فقال قد تكون هناك أسباب داخلية قوية ولكن هناك عاملا خارجيا قويا حسب اعتقاده وهو أن البلاط قنع بان الاتجاه في سوريا سوف يبقى في غير صالح الاتحاد العراقي- السوري إذ ظل نوري السعيد في الحكم وإذا لم تحصل قناعة لدى السوريين بأن الاتجاه في العراق أخذ يسير نحو التحسن.

الظاهر أن طه باشا هذه الأيام يريد أن يحسن علاقته مع جميع الجهات العراقية إذ انه يعتقد أنه يقوم الآن بتحقيق رسالة خطيرة هي تحقيق جزئي في القضية العربية والخطوة الأولى لها قضية اتحاد العراق وسوريا وأنه يريد أن يرى جميع الجهات العراقية متعاونة في هذا الشأن.

١٩٤٩/١٢/١٢

كان هذا اليوم موعد المحاكمة التي كان قد أجلها الحاكم بدون سبب مبرر وكان القصد واضحا من ذلك التأجيل بأن يريد دفعها إلى تاريخ معقول من المفروض فيه أن يكون الوضع مستقرا بالنسبة إلى الأزمة الوزارية التي كانت قائمة يوم المحاكمة السابقة. وكنت قانعا كل القناعة بأن اتجاه الحاكم سوف يتغير كليا بالنظر إلى تغير الوضع ولكن كنت أظن بأنه سوف يقوم بدور تمثيلي يحاول أن يخدع الناس به أو يخدع نفسه على الأقل ولكن الذي وقع كان خلاف ذلك.

لقد اتفقت مع عبد الوهاب محمود على أن أمر به في داره مبكرا لنذهب سوية إلى محل محاماته ثم نذهب بعد قليل إلى بناية المحاكم انتظارا للمحاكمة. وبعد أن انتهينا من ذلك وصلنا إلى بناية المحاكم حوالي الساعة التاسعة والنصف وبعد قليل اجتمع في الساحة جماعة من الحزب وغيرهم انتظارا للمحاكمة. وبينما كنت جالسا في إحدى غرفتي المحامين (وهي الغرفة الصغيرة) مع عبد الوهاب وجماعة من المحامين وإذا بمباشر محكمة الجزاء يقترب إلي ويقول ان الحاكم يود مقابلتي وقد ظننت في بداية الأمر أن المحكمة عقدت جلستها وأنه يستدعيني للحضور أمام المحكمة للبدء بالمحاكمة غير أن الذي استرعى انتباهي أن انعقاد المحكمة - كما ظننت - جاء مبكرا على خلاف العادة ولذلك سألت المباشر عما إذا كانت المحكمة قد انعقدت قال: لا، وأن الحاكم يستدعيني في مكتبه الخاص وحينئذ قلت: بلغ سلامي إلى حضرة الحاكم وقل له أن ليس لي شغل معه وأني سوف أحضر حينما تنعقد المحكمة وأمثل أمامه في قفص الاتهام وبعد أن ذهب المباشر استرعت هذه المكالمة انتباه عبد الوهاب محمود الذي كان بعيدا عني نوعا والظاهر أنه سمع طرفا منها، فسألني عما أراد الحاكم وعن جوابي للمباشر فبينت له ما قلته للمباشر فقال: ما الضرر في الذهاب إليه. قلت: إنك ترى الآن

بأني مشغول بـ (صبغ) حذائي وأني ملتذ الآن بإشرافي على هذا العمل المتقن الذي يقوم به الصباغ ولا أظن أن ما يريد أن يقوله لي الحاكم أهم من هذا العمل. فضحك عبد الوهاب وضحك جميع المحامين الذين كانوا حاضرين في الغرفة وعندئذ سألني عبد الوهاب محمود ما إذا كان لدي مانعا من ذهابه هو نفسه إلى الحاكم ليستفسر منه عما كان يريده مني. قلت: إنك حر في تصرفاتك وعلى إثر ذلك ذهب عبد الوهاب محمود ليقابل الحاكم وبعد برهة قصيرة أتى وأخبرني بأن الحاكم كان يريد أن يسألني عما إذا كان لدي ما أقوله في المحكمة لأنه يعد الآن القرار. وقال عبد الوهاب أني بالنيابة عنك أجبته بأن ليس لدينا ما نقوله ما دام القرار يكتب الآن. وهنا ضحك المحامون وهتفوا بحياة القضاء العراقي ونزاهته واستقلاله. وقد رأيت من الواجب علي أن أوضح ما قصدته بتصرفي هذا مع الحاكم فقلت لهؤلاء بأني لا أقصد بذلك إهانة هذا الحاكم... وإنما أذهب لمقابلته لسبب واحد هو أني لا أحتمل بحياتي أن أرى إنسانا ذليلا فلن أود أن أرى هذا الإنسان يتذلل أمامي لمجرد تغير ظروف القضية بينما كان يعاملنا في الجلسات السابقة بكل وقاحة، قلت: إني أرجح أن أتلقى لطمة من أي كان لأكون حرا في التصرفات تجاه تلك الحركة ولكن لا أود أن أرى إنسانا كائنا ما كان يتذلل لي لأني في الحالة الثانية لا أملك حريتي في التصرف غير أن أتألم نفسيا.

ولم تمض مدة طويلة على هذا الحادث والحديث وإذا بالحاكم يستدعيني كمتهم لاستماع القرار. لم يضعني الحاكم هذه المرة في قفص الاتهام وإنما استدعاني إلى مكتبه الخاص ولما دخلت مع المحامين وجدنا القرار جاهزا ومطروحا على المنضدة كأنه جثة هامدة تمثل نفسية الحاكم المحطمة...

قال الحاكم بصوت منخفض: (لا أعلم بما كانت تنطوي عليه أسارير وجهه لأني لم أنظر إليه هذه المرة) المحكمة قررت الإفراج عنكم فهل تودون سماع القرار؟

قلت: لا حاجة بي لذلك. وتركت المكتب وكلي ألم لهذه الإهانة السافرة التي ارتضاها القضاء العراقي. ولما خرجت إلى الساحة وجدت ابتسامة ساخرة تنتقل بصمت عجيب بل بصمت رهيب من فم إلى فم في وسط ذلك الجمع المشاهد لهذه المهزلة. والحقيقة أني كنت أتمنى أن يصر الحاكم على رأيه ومحكمة الجزاء الكبرى هي التي تقرر الإفراج عني أو البراءة أو أي قرار تصدره، ولكن كنت أعلم أن هذا التمني أيضا من الأمور المستحيلة بالنظر إلى هذه النفوس المحطمة. ولكن لم يكن من المستحيل على الحاكم بنظري أن يقوم بتمثيل دور لا بأس به فيجري المحاكمة حسب الأصول ويسمع دفاع المحامين ويؤجل المحاكمة يوما أو عدة أيام ثم يصدر قراره والحقيقة أني لا أعلم لماذا لم يفعل ذلك؟ ولماذا كان يقوم بمحاكمات كانت صورية كي يصدر قرارا بالتجريم حينما كان التجريم مطلوبا بينما لم ير ضرورة من أن يقوم بمحاكمة صورية كي يصدر قرارا بالإفراج حينما يفرض أن الظروف تقضي بالإفراج؟ لماذا لم يقم بهذه الأعمال الصورية هذه المرة في سبيل كرامته وكرامة القضاء؟

لم أترك بناية المحاكم بعد انتهاء هذه المهزلة مباشرة وإنما قضيت مدة أو أكثر في غرفة المحامين. لم أجد في المحامين الذين وجدتهم هناك الشعور الذي خالجني عن القضاء العراقي بل وجدتهم ساخرين أكثر مما وجدتهم متألمين. . . وكان موضوع الوزارة الجديدة والتعليق عليها يملأ أحاديثهم أكثر من أي موضوع آخر وكان الكل حريصون على أن يطلعوا على ما كتبته جريدة صدى الأهالي في هذا الشأن عندما سمعوا بأنها تطرقت إلى هذا الموضوع وسرعان ما انتشرت الجريدة وتناقلتها الأيدي وأخذوا يقرأون المقال الافتتاحي بكل إمعان وكان كل شخص يفرغ من قراءة المقال يستحسنه ويقول هذا هو الرأي الصحيح. وقد قال أحدهم (وهو أحمد زكي الخياط) أن المقال كتب بلباقة ودبلوماسية مدهشة ولما سألته عما يقصد بهذا التعبير؟ قال: يقصد أنه لم يكن بالإمكان معالجة الموضوع بأحسن مما عولج في هذا المقال في هذه الظروف. وكان من جملة الحاضرين النائب نجيب الصائغ (وهو من جماعة الجبهة الدستورية أي من جماعة نصرة الفارسي والشبيبي) فلما سمع هذا الإطراء (الإجماعي) عن المقال تناول الجريدة من أحدهم وأخذ يقرأ المقال بدقة وإمعان وما أن فرغ منه حتى اقترب مني وقال أنه حقيقة كتب بلباقة متناهية ولكن هذه اللباقة غير مألوفة لدى كتاب جريدة الأهالي.

قلت: هل اللباقة أيضا يشملها الاحتكار؟

قال: أقصد أن في المقال نواحي غامضة وقد عودتنا الأهالي أن تكون صريحة في جميع المواقف.

ولما رجوته أن يوضح بصراحة النواحي التي كان من الواجب إيضاحها قال: إن المقال لم يوضح مسلك حسين جميل، وهو في الحزب في الاستيزار . قلت: إنكم تتفقون معي بأننا نتوخى الدقة فيما نكتبه في أمثال هذه المواضيع المهمة إذ ليس من الصحيح من الوجهة الحزبية أن تتطرق جريدة يملكها شخص لا يزال يملك صفة رئيس الحزب فرئيس الحزب من حقه أن يصرح وأن يتكلم باسم الحزب في القضايا التي يفترض بأنها تمثل رأي أكثرية الحزب أما إذا كانت هنالك قضايا وقع فيها خلاف بين هيئات معينة أو بين أشخاص في اللجنة الإدارية المركزية فليس من حقه أن يميل إلى جهة ما قبل أن تبت الجهات التي لها صلاحية البت في هذا الخلاف وفي هذه القضية موضوع البحث حصل خلاف في الاجتهاد بين عضوين من أعضاء اللجنة الإدارية وهذا الخلاف في الاجتهاد أصبح معلوما لدى الرأي العام فمحمد حديد اجتهد - عندما طلب إليه أن يشترك في الوزارة بصفة شخصية - بان الحزب وإن كان قد عطل أعماله غير أنه لا يزال قائما وأن كل عضو فيه لا يمكن أن يتصرف تصرفا حرا في أمثال هذه القضايا وإنما يجب أن يرجع في هذا الأمر إلى حزبه وقد بين ذلك إلى علي جودة وقال له أن المفاوضة بهذا الشأن يجب أن تجري مع رئيس الحزب، بينما حسين جميل وهو أحد أعضاء اللجنة الإدارية المركزية كما تعلمون اجتهد اجتهادا آخر يخالف اجتهاد محمد حديد وهو أن كل عضو في حزب معطل له حرية التصرف بصفته الشخصية في أمثال هذه الأمور. .

وعلى هذا ليس من صلاحية رئيس الحزب والحالة هذه أن يحسم في هذين الإجتهادين إذ أن ليس هو المرجع في ذلك وإنما المرجع إما إحدى الهيئتين أو تلك الهيئتين المختصتين معا. فإذا اعتبرتها أكثرية الحزب من الأمور الخطيرة التي يجب أن تعرض على المرجع المختص للبت فيها فحينئذ تقرر الجهات ذات الشأن عرض هذه القضية على المرجع المختص وما تقرره الأكثرية في هذا الشأن يعتبر هو الصحيح أي الاجتهاد المقبول. فهل من الصحيح أن يبدي رئيس الحزب رأيه في الوقت الذي سيكون هو الشخص الذي سيتولى ذلك الاجتماع الذي تناقش فيه هذه القضية؟ هذه أمور مفروغ منها في أبسط الأنظمة الحزبية أو العرف الجاري في الأحزاب الديمقراطية.

وبعد هذه الإيضاحات قنع نجيب الصائغ بأني كنت محقا حينما لم أعالج هذه القضية بصراحة في المقال وأضاف قائلا: وعلى ذلك إني أعتبر المقال كتب في غاية من اللباقة والكياسة.

وإني بهذه المناسبة قبل أن انتقل إلى موضوع آخر أود أن اثبت تصريح حسين جميل الذي ظهر في جريدتين هما جريدة الزمان والعالم العربي بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٤٩ وهذا هو بالنص كما جاء في جريدة الزمان بعددها الصادر بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٤٩ وبرقم ٣٦٩٧.

«سألنا معالي الصديق حسين جميل:

- هل اشتراك معاليكم في الوزارة الجديدة يعتبر تمثيلا للحزب الوطني الديمقراطي؟

قال معاليه:

كلا فإن الحزب الوطني الديمقراطي قد أوقف نشاطه منذ عام أو أكثر... وما زال موقفا نشاطه حتى الآن.. ومن الطبيعي أنه إذا كان الحزب موقفا نشاطه فإنه لا يستطيع تقرير الاشتراك في وزارة أو عدم الاشتراك فيها لأن هذا القرار على كلا وجهيه من أوجه النشاط السياسي. لذلك فإن اشتراكي في الوزارة جاء بصفتي الشخصية، وإذ لا يتصور أن تكون لي في الظروف الحاضرة إلا هذه الصفة.

أما آرائي فمن الطبيعي أنني سأعمل على تحقيقها».

وكان من جملة الحاضرين في غرفة المحامين رفائيل بطي فرأيت منه ميلا للاتصال بي ومحادثتي على انفراد فدعوته أن يأتي معي إلى الحزب فوافق وذهبنا سوية إلى الحزب وهناك في الحزب قرأ رفائيل المقال وقال أنه مقال فاخر وأضاف أنه سمع أن الاستقلاليين أيضا مرتضين. وبالنظر لكثرة الزائرين لم يجد رفائيل مجالا للكلام فترك الحزب. وبعد مدة طلب مقابلتي حسين البلداوي الذي هو عضو في الحزب إن هذا العضو وإن كان كفيف البصر غير أنه نشيط جدا وله اتصالات واسعة بمختلف الجهات حزبية كانت أو غير حزبية وكان مجيئه إلى الحزب بعد غياب طويل دام عدة أشهر. بعد أن عاتبني حسين البلداوي على عدم تفقدي إياه طوال تلك المدة (والحقيقة أني أود هذا الشخص كثيرا وأقدر نشاطه وإخلاصه للحزب وإيمانه

الزائد بإخلاصي غير أن الذي لاحظته أن تردده الزائد إلى الحزب يسبب مشاكل بالنظر لعدم امتزاجه مع الأعضاء الآخرين وبالنظر لحساسيته الزائدة في تجسيم الأمور وخلق المشاكل فصرت أسأل عنه وعن أحواله دون أن يعلم هو نفسه بذلك) قال ألم تصح تنبؤاتي في حسين جميل؟

فتجاه هذا الوضع تجاهلت ما كان يقصده حسين البلداوي فأردت غلق الموضوع بالمرة وقلت له بكل جد أن حسين جميل قام بهذا العمل نتيجة اجتهاد شخصي وأنه قد يكون محقا بهذا الاجتهاد أو قد يكون مخطأ وليس هذا المقام موضع البت في خطأ اجتهاد حسين جميل أو أحقيته. وإنما الذي يبت في ذلك الجهات المختصة ذات الصلاحية في الحزب ولما سألني عن تلك الجهات المختصة قلت أن الجهات التي اعنيها إما اللجنة الإدارية المركزية أو المؤتمر. ولما سألني عن رأيي الخاص في الموضوع قلت: مع أن لدي رأيا خاصا ولكن لا أريد أن أحرج به بصفتي رئيسا للحزب لأنه من المحتمل إذا عرضت قضية حسين جميل على مؤتمر الحزب أن تتساوى الآراء في تخطئة حسين جميل وعدم تخطئته وعندئذ سوف أستعمل رأيي، أما الآن فليس من حقي أن أبشر برأيي الخاص.

وعلى ذلك قال حسين البلداوي: بما أننا لسنا مقيدين بهذه القيوم فليس من مانع يمنعنا من التبشير برأينا. قلت: لكم مطلق الحرية أن تبشروا برأيكم بطبيعة الحال.

لقد كنت متحفظا كل التحفظ في محادثتي مع حسين البلداوي لأنه غير متحفظ في الكلام إذ كنت متأكدا بأنه سوف ينقل جميع ما دار بيني وبينه من الحديث لكل من يصادفه وأن جميع أقوالي سوف تنقل إلى حسين حالا في الوقت الذي لا أعتقد من المصلحة، لا من المصلحة العامة ولا من مصلحة الحزب أن تحصل فجوة بيننا وبين حسين جميل لأني كنت على يقين من أن حسين جميل لا يتردد في أن يغالط إلى أبعد حد في سبيل الدفاع عن نفسه.

لقد قيل لي أن جريدة قرندل الهزلية نشرت خبرا مفاده أن كامل الجادرجي قد أجاز لحسين جميل أن يشترك في الوزارة فلم أشك في أن هذا الخبر كان يستند إلى المحادثات التي جرت في دار محمد حديد بيني وبين محمد وحسين جميل استنادا إلى تلك المحادثات أراد أن يغالط فأخذ يبث الخبر بالصورة التي يريد هو نشرها. فقررت أن التزم الصمت تجاه هذه الأمور في سبيل مصلحة الحزب كي لا يظهر متصعدا أكثر مما ظهر، ولعلمي أن الناس لا تهتم بأخبار جريدة (قرندل) وغيرها من الصحف وإنما تهتم ببياناتي بهذا الشأن. أرى من المفيد أن أعود إلى إشارة حسين البلداوي فيما دعاها تنبؤاته والتي رأيت من المناسب إلا أجيب عنها، كان حسين البلداوي قبل أكثر من ستة اشهر قد اخبرني بأن ضياء جعفر اخبره بأن نوري السعيد راض كل الرضى عن حسين جميل وأنه من المحتم أن يكون حسين جميل يوما ما عاجلا أم آجلا وزيرا في وزارة نوري السعيد. ثم أضاف حسين البلداوي في حينه أن حسين جميل أخذ يزور صالح جبر في داره واخبرني أن أكون حذرا من تلك التصرفات وانه سوف

يضرب الحزب بأول فرصة سانحة. ومع أني في حينه دافعت عن حسين جميل ولكن في الوقت نفسه صرت أتعقب هذه الناحية من تصرفات حسين جميل فتأكدت من جهات أخرى بصلة حسين جميل بصالح جبر فاستغربت من ذلك كل الاستغراب.

١٣-١٦/١٢/١٩٤٩

لم تحدث حوادث تستحق الذكر في ظرف هذه الفترة غير إحالة عبد العزيز الخياط عضو محكمة التمييز وهليل أمين الحاكم في المجلس العرفي الثاني على التعاقد. إن هذا العمل من قبل حسين جميل قوبل بارتياح شديد من مختلف الطبقات.

وقد قابلت خلال هذه الفترة عدة أشخاص من الحزب كانوا يلحون علي في الأسئلة ويريدون أن أبدي لهم رأيي الشخصي في قضية حسين جميل وكنت أجبتهم بنفس الأجوبة ومع أنهم لم يقفوا على رأيي بصورة صريحة غير أنهم كانوا مرتاحين لأنهم تأكدوا في الوقت ذاته أن تصرف حسين جميل لم يكن بالاتفاق معي.

كنت في اليوم الرابع عشر من الشهر قد دعيت إلى وليمة طعام في دار الدكتور أحمد الجلبي وكان المدعوون عبد الوهاب محمود وعبد الهادي الظاهر وعبد الرزاق الظاهر وعبد الكريم الدجيلي وعلي حيدر سليمان وعبد الفتاح إبراهيم وعبد الوهاب مصطفى ومحمد مهدي الجواهري. كانت السهرة لا بأس بها فكان عبد الرزاق الظاهر نشطا كعادته بل كان أكثر من ذلك إذ كان فرحا بصيرورته وزيرا أما علي حيدر سليمان فلم يكن مرحا كزميله إذ كان يشعر بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقهم. والذي استغربت له هو ما نقله لي عبد الفتاح إبراهيم، من محادثة كانت قد جرت بينه وبين حسين جميل قال عبد الفتاح بعد أن سألني عن مشروعية اشتراك حسين جميل في الوزارة من الوجهة الحزبية أن حسين جميل كان عازما أن يكون وزيرا مهما كلف الأمر. ثم ذكر لي أنه صادفه في محل ما ولما سأله عن وضع الجريدة (جريدة صدى الأهالي) قال عبد الفتاح أنه سأل حسين هذا السؤال لا من باب التحقيق في أمور الجريدة وإنما لأجل إيجاد موضوع للكلام ليس إلا ولكن حسين انتهز هذه الفرصة ليتنصل كل التنصل من الجريدة ومن إدارتها وعن أعمال الحزب وغير ذلك مما لا حاجة به. فلم أتوسع مع عبد الفتاح في هذا الحديث أكثر مما قلت أن ظروف البلد قاسية جدا وهي التي جعلت حسين جميل وغيره لا يقف في وجه الإغراءات المتعددة، فوافقني على ذلك.

وفي اليوم الخامس عشر من الشهر زارني ناظم حميد في الحزب (أنا الذي كنت قد طلبت حضوره لأمور خاصة كمحام لأستشيره في أمور حقوقية تخصني) وقال أن في نية حسين جميل في توظيف قاسم حسن في المحاكم العدلية ولما لم أبد أية ملاحظة على هذا الخبر سألني عن رأيي في الموضوع قلت: تلك قضية تخص قاسم بالذات.

والحقيقة أن القضية تخص الحزب أكثر مما تخص قاسم لأن حسين جميل يعلم حق العلم الوضع الحرج الذي يعانيه الحزب من قلة الأعضاء الذين يمكن أن يكونوا أعضاء في اللجنة

الإدارية المركزية فالتشبث في توظيف قاسم حسن يضر الحزب أكثر مما يفيد (المصلحة العامة) المنكودة والظاهر أن همة حسين جميل منصرفة الآن لتقويض الحزب كي يبرر عمله أمام الناس.

١٩٤٩/١٢/١٧

قابلني اليوم جماعة من الحزب وهم من فرع الكاظمية وأرادوا أن أبين لهم موقف الحزب من قضية حسين جميل وبصفة خاصة رأيي الشخصي في الموضوع. لقد بينت لهم القضية كما جرت بالتفصيل وقلت لهم أن قضية مثل هذه لا يمكن أن يبت فيها غير المؤتمر فارتاحوا لبياناتي وتطرقوا إلى موضوع إعادة نشاط الحزب وأظهروا استعدادهم للعمل فشكرتهم على ذلك وقلت أني مهتم في هذه القضية بقدر اهتمامهم بها إن لم يكن أكثر. وكان قبل يوم قد استلمت سؤالا تحريريا من أحد أعضاء الحزب في الكاظمية أدرجه نصا لأبين درجة اهتمام الأعضاء بحادث حسين جميل:

معالي الأستاذ كامل بك الجادرجي المحترم

تحية واحتراما

هل يسوغ في عرف النظام الديمقراطي والتنظيم الحزبي الصحيح أن تكون للمنتسب الحزبي صفتان، صفة شخصية وصفة حزبية فيما يتعلق بالشؤون العامة، أي هل من المتصور أن يشترك المستر أيدن مع حكومة العمال بصفته الشخصية ومع المحافظين بصفته الحزبية؟

إبراهيم محمد

عن أعضاء الحزب في الكاظمية

وبعد تلك الإيضاحات سألتهم عما إذا كانوا يكتفون بهذه الإيضاحات دون أن يأخذوا جوابا عن الكتاب المذكور قالوا أنهم يكتفون بإيضاحاتي.

أخذت الدعايات من قبل جماعة الحزب نوري السعيد وغيرهم تروج بأن حسين جميل يقوم بإجراءات انتقامية وسواء أن الذين يقومون بهذه الدعايات يعلمون مبلغ تأثر حسين بها أو لم يعلموا فعلى كل لا بد من أنها تؤثر عليه وتجعله يقف عند حده في الإجراءات، إني كنت أتوقع ذلك بالنظر لما أعلم من خلق حسين وقد وقع ما كنت أتوقعه بالفعل إذ أخبرني قاسم حسن بأن حسين جميل منزعج مما كتبناه في الجريدة حول وصف الجلسة الأخيرة من محاكمتي إذ قد قال أن الخصوم أخذوا يستغلون هذه التصرفات مع أننا لم نقل في وصف الجلسة غير أنا أثبتنا الواقع وهو أن الحاكم كما كان قد أجرى المحاكمة في غرفته الخاصة ولما سألت قاسم حسن عما قاله لحسين جميل حول هذا الموضوع، قال: إني جئت لأبلغكم (رسميا) انزعاج حسين جميل من ذلك. سمعت باستغراب ولكني لم أعلق.

أخبرني محمد حديد بأنه مضطر على السفر إلى مصر صباح الثلاثاء القادم ٢٠/١٢/

١٩٤٩ لأشغال خاصة تتعلق بشركة الزيتون التي هو مديرها، وعلى هذا الأساس جددت البحث معه في قضية إعادة نشاط الحزب، ان محمد يبدي تخوفا شديدا من الفشل فهو يريد أن يضمن النجاح قبل العمل. ومع أني وإياه متفقان كل الاتفاق بأنه من الصعب جدا إعادة نشاطه بوضعنا الحالي ولكنا نختلف في نقطة واحدة، هو يقول يجب علينا أن نهيئ كل الوسائل قبل أن نعلن بأن الحزب أعاد نشاطه أي نجد أعضاء جدد ونملي ملاك الحزب من حيث اللجان وغير ذلك ثم نعلن بأننا استأنفنا أعمالنا وأنا أقول أنه من الممكن أن نعلن بان الحزب أعاد نشاطه بعد تمهيد قليل إذا كان الظرف السياسي أي إذا اقتنع الناس لا اضطهاد ضد الأحزاب الديمقراطية فحينئذ إعلاننا ذاته هو الذي يجلب أولئك الناس الذين يفترض بأنهم سوف يسدون الفراغ ومع أننا بقينا نتجادل أكثر من ساعة حول هذا الموضوع لم يتمكن أحدنا من إقناع الآخر بوجهة نظره. وكنت أرغب ككل مرة ألا نعقد جلسة في اللجنة المركزية للحزب قبل أن اتفق مبدئيا مع محمد لأني اعلم أن اختلافي معه في مذكرات اللجنة يسبب مشاكل كثيرة كما سبب في السابق ولا أريد أن تتكرر المأساة التي حصلت في خريف سنة ١٩٤٧ بشأن تعيين مبدأ الحزب إذ اختلافي مع محمد في وجهة النظر سبب أولا أن تكون اللجنة الإدارية المركزية كلها ضدي وإن كان إجماعهم على مخالفتي لأسباب مختلفة إذ كان طلعت الشيباني وزكي عبد الوهاب يخالفني في رأي إرضاء للشيوعيين وكان رجب علي الصغار تابعا كل التبعية إلى محمد حديد وكان حسين جميل كعادته مترددا فلما رأى تشجيعا من محمد حديد مال إلى فكرة محمد، أما ناظم حميد الذي لم يكن جديا في جميع المواقف أيد الأكثرية وانحاز إليهم فكانت النتيجة جميعهم ضدي لا بنتيجة قناعة من قبل الجميع وإنما لخلاف وجهة النظر بيني وبين محمد ولو كان محمد حديد متفقا معي في تلك القضية لكانت النتيجة تكون كالآتي: أنا ومحمد ورجب علي الصفار في جهة يصوت معنا حسين بعد تردد وتذبذب. أما ناظم حميد فكان بدون شك يكون مع الأكثرية أما زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني كانا يصران على رأيهما ويبقيان في الأقلية وليس من المحقق كانا يستقيلان من الحزب ولو فرضنا كانا يستقلان لما كانت تحدث تلك الضجة ولكان الحزب عين له اتجاها صحيحا. إني أذكر تلك القضية استقراء كلما دعت المناسبة لأنها كانت قضية مهمة من حيث جوهر القضية ومن حيث مركز محمد في اللجنة الإدارية ومن حيث قيمته الشخصية كعضو مهم جدا في الحزب. أقول مع أني لم أتمكن من أن اتفق مع محمد كل الاتفاق حول قضية إعادة نشاط الحزب فإني أردت فقط أن أجعل القضية موضع مناقشة ولو بصورة تمهيدية في اللجنة الإدارية المركزية قبل سفر محمد إلى مصر.

وقبل أن أقرر عقد الاجتماع وددت أن أتصل بجماعة حزب الأحرار لأبحث معهم الاحتمالات المتعددة التي يمكن أن تجابهنا وعليه طلبت موعدا من عبد الوهاب محمود فقال أنه سوف يأتي إلى داري يوم الأحد (١٨/ ١٢/ ١٩٤٩) وقد رجوته أن يأتي مبكرا أي قبل موعد مجيء الضيوف كي أتمكن من المحادثة معه بحرية تامة.

١٩٤٩/١٢/١٨

نشرت جريدة صدى الأهالي هذا اليوم مقالا افتتاحيا بعنوان:

«ارتياح كئيب» بقلم كامل الجادرجي

أرى من المناسب درجه نظرا لأهميته ومن ثم أبين التأثير الذي أحدثه لدى الرأي العام ولدى الوزارة ورأي حسين جميل حوله ورأي محمد في طرف منه.

المقال

«كان التذمر العام من الوضع القائم في البلاد قد بلغ ذروته قبل تخلي فخامة السيد نوري السعيد عن الحكم، ولا شك في أن الفئة الحاكمة كانت تشعر بخطر جسيم يتهددها إذا ما استمر الحال على ما هو عليه، والحقيقة أنها لم يكن في وسعها التعامي عن ذلك الخطر، بعد أن أنذرتها الجهة التي تسندها بضرورة تلافيه، ولو كان بتواري فخامة نوري السعيد ورهطه عن الأنظار لمدة مؤقتة، فقد كان الناس على اختلاف طبقاتهم يشعرون بان كابوسا جاثما على صدورهم يضيق عليهم الخناق يوما بعد يوم. وكان المفروض أن يشعر الناس بارتياح عظيم لزوال ذلك الكابوس. ولكن هذا الارتياح المفترض الذي كان لا بد من ظهوره قد بدا بصورة غير مألوفة، فقد كان ارتياحا فاترا، بل ارتياحا كئيبا، لأن كل فرد من أفراد الشعب كان متحفظا كل التحفظ بل كان مقترا كل التقتير في إظهار سروره، عندما زال شبح نوري السعيد والتحفظ أو التقتير في إظهار العواطف تجاه الأحداث المهمة ليس من طبيعة الجماهير في شيء لدى كل شعب، وبصفة خاصة لدى الشعب العراقي، غير أن هذا الارتياح لاستقالة وزارة نوري السعيد لم يكن ارتياحا كاملا بكل معنى الكلمة، بل كان ارتياحا فاترا تساوى في التعبير عنه جميع الناس، سواء منهم الكادح بعقله أو بعضله، فهل لهذه الكآبة المستمرة أو لهذا الارتياح الكئيب على الأصح، من سبب بعد أن انسحب ذلك (الطاغية) وتوارى عن الأنظار؟

إن الجماهير الشعبية التي أصبحت تنظر إلى الأحداث بعين الحكمة - بعد أن أدت ثمن هذه الحكمة غاليا - لا تطمئن لها نفس ولا تقر لها عين إذا لم تشعر بزوال الطغيان من أساسه، فإن نوري السعيد لم يكن بذاته طاغية مخيفا يستطيع إرهاق الناس وإرهابهم - بل إنه قد يكون من أضعف الناس من هذه الناحية - وإنما كان في الحقيقة يمثل دورا إرهابيا أصبح من طبيعة نظام الحكم القائم ولذلك فأن الناس لم يرتاحوا كل الارتياح ولم يطمئنوا حق الاطمئنان لمجرد تنحي نوري السعيد عن الحكم، ما دامت جميع أجهزة الإرهاب لا تزال قائمة، ما دام بإمكان الطبقة استعمال هذه الأجهزة في كل لحظة لفرض إرهابها على الشعب. فهذه الطبقة الخاصة التي أوجدها النفوذ الأجنبي الملازم للحكم الوطني منذ بدايته والتي أصبحت فيما بعد هي الطبقة الحاكمة في العراق قد اتجهت بنظام الحكم اتجاها ديكتاتوريا. فضربت الحريات الدستورية وتلاعبت بالقوانين، وأشاعت المحسوبية والمنسوبية، وتدخلت في حرية الأفراد واستغلت الحكم لمنافعها الخاصة، حتى صارت من أثرى الطبقات، إذ تعاونت

مع رجال الإقطاع والمحتكرين والمهربين للحصول على ثروات طائلة بطرق غير مشروعة، فكان من الطبيعي أن تناهض المعارضة وتبكم الأفواه، لتحافظ على ما أصبح في حوزتها من هذه الامتيازات الواسعة، بصرف النظر عن تطور البلاد الفكري والسياسي والاجتماعي وبصرف النظر عن التطورات العالمية، حتى جعلت من الحكم حكما بوليسيا بكل معنى الكلمة، ومن طبيعة الحكومة البوليسية أن لا تفهم معنى لجميع الحريات بما فيها حرية الفرد الشخصية، حتى صار المألوف لدى كل شخص في العراق أن لا يكون مطمئنا على نفسه حتى في حديثه مع أصدقائه بل حتى في داره، إذ أصبح المعتقد لدى جميع الأفراد وحتى البعيدين منهم عن التفكير في القضايا العامة، أنه ليس في استطاعتهم أن يمسوا الوضع القائم، لان السلطة الإجرائية أصبحت هي الحاكمة بأمرها. والأنكى من ذلك أن الهيئة القضائية أصبحت تتأثر بالسلطة الإجرائية فأضاع القضاء العراقي استقلاله بصورة لم يسبق لها مثيل في أي بلد له أقل صبغة دستورية، كما أن الإدارة قد اختلت اختلالا بحيث أصبح المركز يسيطر على كل صغيرة وكبيرة من قضايا الإدارات المحلية، فيوجه تلك القضايا حسب أهوائه على نحو لا يمت إلى المصلحة العامة بصلة. ومن طبيعة الحكومة البوليسية أن تنصف جميع الأجهزة التي تقوم بخدمة المصلحة العامة لحساب الجهاز الذي يدعم النظام القائم، عن طريق القوة، وهكذا سرى الفساد إلى جميع أجهزة الدولة، بحيث لم يعد في وسع أحد أن يأمل منها قضاء مصلحة من مصالحه دون وساطة، وهكذا عم داء الرشوة وتفاقم بشكل لم يسبق له مثيل. ومما زاد في سوء هذه الأوضاع بصورة عامة استمرار الأحكام العرفية التي تمادت الطبقة الحاكمة في استغلالها ضد الحريات العامة والخاصة، بل ضد حياة المملكة الاعتيادية نفسها، إلى أبعد حد، بحيث أصبح الطغيان صفة ملازمة للحكم.

وبهذا الاعتبار كان زوال شبح نوري السعيد وحده أو مع رهطه - سواء كان زواله نتيجة اعتقاده بضرورة تغير الوضع تغيرا حقيقيا أو بنتيجة رغبة في مهادنة مؤقتة- لا يعني زوال الطغيان، ما دامت جميع أجهزة الدولة المعدة لحكم البلاد حكما بوليسيا إرهابيا في كل لحظة لا تزال قائمة، وهذا هو السبب الذي جعل الشعب العراقي على اختلاف طبقاته يقابل تنحي نوري السعيد عن الحكم بارتياح كئيب، ويخفي بين طياته قلقا شديدا من المستقبل المظلم. فالمهم إذن هو البدء بتغيير هذا الجهاز البوليسي وقلبه إلى جهاز مدني يهدف إلى خدمة الشعب ولا إلى الإساءة إليه. ومن الطبيعي أن إصلاح هذا الجهاز لا يتحقق بمجرد تغيير شخص أو عدة أشخاص يقضون وقتهم في الراحة والاستجمام وهم ينتهزون الظروف المناسبة لاستلام جهازهم المجمد بعض الشيء في كل لحظة، وإنما يتحقق إصلاح هذا الجهاز بوضع خطة لتنقيته من جميع مفاسده ومساوئه، بكل ما يستلزمه ذلك من حزم وإخلاص».

لقد اطلعت محمد حديد على هذا المقال قبل نشره ولم يعترض إلا على كلمة (طاغية) قلت أن هذه الكلمة لا تقدم ولا تؤخر إذ أن اتجاه المقال قوي والحقيقة أن اعتراض محمد على هذه الكلمة لم يكن ناشئا بالدرجة الأولى لسبب أن الكلمة شديدة الوطأة وإنما كان لأن نوري

السعيد لا يستحق أن يوصف بكلمة طاغية ولكن عندما اطلع على التفسير في متن المقال سكت ولم يصر على تغيير الكلمة. ولكن أصر على أن العنوان غير مناسب لأنه يحمل كلمتين متناقضتين فالارتياح لا يمكن أن ترافقه الكآبة قلت لمحمد مازحا: هذا تعبير أدبي لا يستطيع من كانت القضايا الاقتصادية تشغل باله إلى هذا الحد إدراكه وهكذا خرج المقال بالنص دون أن يستطيع أن يغير محمد منه كلمة واحدة. الحق أن محمد حديد رجل منطقي إلى أبعد حد فلا يستطيع احتمال أي أمر يعتقد بأنه يخالف المنطق مهما كانت تلك المخالفة ولا أعلم ما إذا كانت هذه المزية من جملة المكونات التي خلقت في محمد سجايا قوية من حيث الكفاءة والمقدرة العلمية أو الأخلاق الفاضلة النادرة. ومهما يكن من أمر أن هذه المزايا تجعل في بعض الأحيان محمد حديد شخصيا متعبا نوعا ما ولكنه تعب ملذ بالنسبة لي لأنه كان السبب في كثير من الأحيان في إيقاف اندفاعات مضرة أو لا فائدة منها على الأقل ولكن في الوقت نفسه كان سببا في صد أو تخفيف من اندفاعات كانت مفيدة كل الفائدة في نظري.

ومهما كان من وجود اختلافات جزئية بيني وبين محمد حديد في الطبع وفي التفكير في الوقت الحاضر ومهما يمكن أن تكون من اختلافات كبيرة بيني وبينه في المستقبل انه شخص لا يثمن.

لنأت الآن إلى تأثير المقال. لم أكن أتوقع أن يحدث هذا المقال التأثير-الذي أحدثه. في الحقيقة إني عجزت من كثرة النداءات التلفونية التي تلقيتها طوال ذلك اليوم من مختلف الناس لارتياحهم لهذا المقال والغريب أن الناس كانوا مجمعين على أن العنوان كان قطعة أدبية فنية والظاهر أن هذا المقال قد عبر عن شعور الناس تعبيرا صادقا حتى بلغ الكثير بقولهم أنه أحسن ما كتب حتى الآن عن الوضع القائم كما يعتقد الكثير أنه أحسن ما كتبته شخصيا في حياتي. ومع أنه في الحقيقة لم يكن فيه شيء جديد وقد كتب بدون عناء ولم أشعر قط بأني حينما كنت أكتبه بأن سوف يلاقي هذا الاستحسان.

فمن ذلك يفهم أن الناس كانت بحاجة إلى التعبير عن شعورها فلما جاء هذا المقال معبرا عن ذلك الشعور بعض التعبير استحسنوه هذا الاستحسان. لذلك لم يكن موضع بحث لا في اليوم نفسه ظهر فيه وإنما لعدة أيام وقد نفذت الجريدة حالا من الأسواق وصار الناس يتهافتون على إدارة الجريدة للحصول عليه ولكن بدون جدوى لأن الأعداد جميعا نفدت.

أما تأثيره على أنصار نوري السعيد وعلى الفئة الحاكمة فكان شديد الوطأة إذ خرجت في اليوم نفسه الحوادث تكيل لي السب والشتم جزافا وتهددني بأني سوف أرى نتيجة أعمالي هذه في المستقبل.

وفي اليوم التالي ظهرت جريدة العهد الجديد وهي لسان حال حزب نوري السعيد فكان مقالها الافتتاحي مليئا بالسب والقذف والاتهامات وتحريض الحكومة على ضرورة اتخاذ إجراءات ضدي واتهامي بأني أستغل وجود حسين جميل في الوزارة وإحراجي إياه. ومما كان

يجلب النظر في المقال ترديد ما كانت قد رددته الجريدة وجريدة الحوادث من أني أصبحت وحيدا بعد أن انقض عني جميع أعواني وما إلى ذلك من الأقوال التي كنت أسمع أن حسين جميل كان يرددها في كل مكان وزمان قبل استيزاره وقد سألني الكثير عن الخطة التي سأتبعها في الرد على هاتين الجريدتين فقلت: إني سأتبع نفس الخطة التي أتبعتها في مثل هذه الحالات وهي إهمال ما يكتب في أمثال هذه الجرائد مع الاستمرار على الخطة المتبعة في جريدة الأهالي.

لقد كان الشيخ عبد المجيد الحاج خلف من جملة الضيوف الذين زاروني يوم الأحد ١٨/ ١٢/١٩٤٩ والشيخ عبيد عضو مهم للحزب في فرع الصيرورة غير أنه بعد أن قتل الشيخ حامد العجيل في ربيع سنة ١٩٤٨ ونكب الفرع استقال من عضوية الحزب لأسباب تتعلق بنيابته إذ كانت الحكومة قد اشترطت عليه (حسب ادعائه) الاستقالة من الحزب ثمنا للنيابة وهو الآن نائب لواء الكوت. ومع أن الشيخ عبيد استقال من الحزب غير أنه بقي محافظا على صداقته للحزب وعلى صلاته الشخصية الحسنة بي بل بقي محافظا على مبادئ الحزب فلم ينحرف مع الحكومة وإنما كان دائما في جانب المعارضة وأنه من المعجبين جدا بمحمد حديد كما انه من الذين لا يرتاحون كثيرا لتصرفات حسين منذ أن كان في الحزب.

وبعد أن سألني عن وضع حسين قال بالحرف: أن حسين جميل من ذوي الحظ لأنه استوزر لأول مرة في وزارة مثل هذه بينما كان معتزما أن يكون وزيرا مهما كلف الأمر حتى مع نوري السعيد. ثم أضاف قائلا أن حسين جميل غير مستقيم مع الأسف الشديد ولما أردت أن أفهمه أن هذا التعبير (تعبير حسين جميل غير مستقيم) كثير على حسين قال: لدي براهين كثيرة على عدم استقامة حسين سأقص لك منها واحدة فقط. وأخذ يسرد رواية أعتبرها مشينة بالنسبة إلى شاب مستقيم مثل حسين جميل.

قال: تذكرون أن نوري السعيد كان في العام الماضي قد أضاع توازنه في المجلس وتجاوز في الكلام على محمد حديد وإني كدت أن أفقد توازني في تلك الحالة وأقوم أهين نوري السعيد بالضرب ولكن استعدت توازني في الحال وعدلت عن ذلك العمل، وبعد يوم أو يومين من الحادث كان نوري السعيد قد دعا جميع النواب إلى وليمة شاي في بهو أمانة العاصمة وقد حضر جميع النواب باستثناء محمد حديد وحسين جميل وكان جميلا من حسين جميل ألا يحضر هذه الوليمة احتجاجا على تصرفات نوري السعيد في المجلس ثم قال ولأجل أن اتأكد من ذلك اتصلت هنالك في القاعة بمرافق رئيس الوزراء وسألته عما إذا كان قد اعتذر أحد من النواب عن الحضور؟ فأجابني المرافق أن الشخص الوحيد الذي اعتذر عن الحضور هو حسين جميل إذ قد أتى يوم أمس إلى مجلس الوزراء وقال لي أرجو أن تبلغ رئيس الوزراء بأني لا أستطيع الحضور في الوليمة قبل أن يعتذر إلى محمد حديد. أما نوري السعيد فلم يعتذر اعتذارا كافيا في اليوم التالي وكان الذي يجلب النظر في تلك الجلسة علاقة نوري السعيد الودية بحسين جميل. ثم قال الشيخ عبيد وقد اتصل بعد ذلك بحسين جميل بصورة مناسبة عما إذا كان قد اعتذر في حينه عن الحضور في تلك الوليمة، قال إني لم أعتذر ولم أقابل أحدا في

هذا الشأن وكنت أقصد بعدم حضوري احتجاجا على ذلك العمل الفظيع الذي قام به نوري السعيد تجاه محمد حديد. ثم أضاف الشيخ عبيد على قوله متسائلا هل أن هذه التصرفات تدل على الاستقامة؟

والغرابة فيما قاله الشيخ عبيد هو أني قد استعملت نفس التعبير في محادثة جرت لي مع محمد حديد قبل يوم إذ قلت بالنص: أن حسين جميل يعتبر محظوظا إذ أنه لم يظهر أمام الرأي العام وزيرا في وزارة يرأسها نوري السعيد إذ كان الظن الغالب انه كان يقبل أن يستوزر مع نوري السعيد لو أن علي جودة فشل ونوري السعيد هو الذي ألف الوزارة. ولكن محمد حديد لم يؤيدني وبقي صامتا كأنه يرتاب في هذا الاستنتاج.

لقد أخبرت من زاروني من أعضاء اللجنة المركزية وهم محمد حديد ورجب علي الصفار وقاسم حسن بأن اجتماعنا سيكون مساء يوم الاثنين.

كان من ضروري قبل عقد هذا الاجتماع أن أتحادث مع عبد الوهاب محمود لأعلم باتجاهات حزب الأحرار قبل عقد جلستنا كما قلت سابقا ولكن عبد الوهاب تأخر في زيارته وإني في الوقت الذي كان المجلس مكتظا فلم أتمكن لهذا السبب أن أتحدث معه بهذا الشأن ولذلك رجوته أن يأتيني صباح الاثنين ١٩/١٢/١٩٤٩.

١٩/١٢/١٩٤٩

زارني في بناية الحزب حسب الموعد عبد الوهاب محمود. فبينت له أن هناك رغبة لدى بعض قواعد حزبنا في بحث الموقف بعد إعلان إلغاء الأحكام العرفية وتقرير ما إذا كان ممكنا إعادة نشاط الحزب وإننا لهذه الغاية سنعقد اجتماعا في اللجنة الإدارية المركزية لبحث الموقف. فأود أن أقف على رأيكم وعلى اتجاه حزبكم في هذا الشأن. ثم قلت أن بعض أعضاء حزبنا عندما كانوا يتحدثون معي في هذا الموضوع كانوا يتساءلون عرضا عما إذا كانت فكرة إدماج الحزبين وضعت على بساط البحث ثم قلت أن هؤلاء الأعضاء عندما كانوا يتساءلون في هذا الموضوع لم أجدهم - من طريقة بحثهم - مستوعبين للفكرة وإن لم يؤيدها أي واحد منهم صراحة. ثم قلت أننا عندما أوقفنا أعمال حزبنا كانت هناك أسباب ضرورية لذلك لم نذكرها جميعا في بياننا وإنما الذي ذكرناه هو الذي يتعلق بضغط الحكومة لذلك البيان في صيغة احتجاجية اكثر ما تكون ضد الأوضاع القائمة وبصفة خاصة ضد استمرار الإدارة العرفية أما الأسباب الأخرى التي تتعلق بأوضاع حزبنا الداخلية فلم يكن بالإمكان ذكرها في البيان ولذلك إننا عندما نقرر قرارا بهذا الشأن لا يمكننا إهمال الجهة الثانية التي هي بقدر الأولى ولا بد أن يكون حزبكم أيضا في هذا الوضع.

أجاب عبد الوهاب محمود بقوله: هذا هو الصحيح فيما يخص حزبنا أيضا ثم أضاف قائلا انك تعلم برأيي الخاص فيما يخص حزب الأحرار فمن الصعب برأيي الخاص أن تقوم له قائمة بعد وفاة المرحوم سعد صالح. ثم قال أن الكثير من أعضاء حزبهم أخذوا يواجهوننا،

بعد تأليف الوزارة الجديدة ولا سيما بعد إلغاء الأحكام العرفية بضرورة بحث الموقف من ناحية إعادة نشاط الحزب. وقال أن هنالك عدة اتجاهات، فاتجاه يرمي إلى أن إعادة نشاط الحزب ليس من الأمور الصعبة أو المستحيلة مهما كان وضع الحزب الداخلي إذ يعتقدون أن الحزب في العراق ليس من الضروري أن تكون له قاعدة شعبية ضخمة وإنما يكفي أن يكون له عدد قليل من المنتسبين وإن تكون له هيمنة إدارية ودار تجتمع فيه الهيئة الإدارية وجريدة تعبر عن رأيه.

ثم هناك اتجاه آخر وهو أن الحزب يجب أن يسعى في ضم الكثير من الشخصيات المعروفة ممن يتمكنون من إدامته ماليا وغير ذلك من مستلزمات تقويم الحزب.

كما أن هنالك اتجاه يقول بضرورة مفاتحة الحزب الوطني الديمقراطي ودمج الحزبين بحزب واحد يضم العناصر المثقفة من الحزبين وغيرهم وتكون له قاعدة شعبية.

ثم قال أما الاتجاه الأول فيمثل في عبد الهادي الظاهر الذي يريد أن تنضم إلى الحزب شخصيات محترفة للسياسة كجعفر حمندي وغيره وأن هذا الحزب تظهر أهميته عند الانتخابات وعندما تساوت الأحزاب في حالات تأليف وزارات ائتلافية أو كما في الحالات المماثلة فقال (عبد الوهاب محمود) أما أنا فلا يمكن أن أعتبر هذا النوع من الحزب حزبا سياسيا بالمعنى الصحيح لأنه لا يخرج عن كونه حزب لأجل المساومة مع السلطة وقال أني لا أرجح الاستمرار مع حزب كهذا.

وأما الاتجاه الثاني فهو ما يرغب فيه بعض المتولين وأصحاب المصالح من أعضاء الحزب وإن اتجاها كهذا لا يمكن أن يكون بالنتيجة إلا حزبا يمينيا يفقد صفته التقدمية الخفيفة اللون ثم قال أنه شخصيا أيضا لا يرغب أن يكون في معسكر يميني وهو معسكر رجعي في واقع الحال.

أما فيما يخص الاتجاه الثالث وهو دمج الحزبين - بعد إجراء تصفية في كلا الحزبين يخرج منه (يقصد من حزبه) الرجعيون والشيوعيون فيكون حزبا تقدميا ديمقراطيا. ثم قال في هذه القضية أيضا صعوبات كثيرة أولا أن الحزب الجديد يجب أن يكون حزبا اشتراكيا ديمقراطيا على أن يكون منهاجه معتدلا لا يتأثر كثيرا بالأحزاب الاشتراكية المتطرفة ولا يكون متأثرا باتجاهاتها السياسية ثم تساءل هل هذا الأمر سهل؟ بالنظر إلى أن الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ضعيفة الآن في العالم لأنها هدف لضربات الشيوعيين والرأسماليين على حد سواء ثم قال انه إذا كان من الممكن تأليف حزب من هذا القبيل فإنه يرجح أن يكون أحد أعضائه.

لم أعلق على مطالعات عبد الوهاب محمود هذه إلا فيما يتعلق الأمر بنا. فقلت أن في الحقيقة ليس في النية أن نتجه اتجاها يمينيا مهما كانت الظروف والأحوال وإنما يجب ألا نشجع أي اتجاه يميني. أما يكفي هذه الأحزاب اليمينية الرجعية كحزب نوري السعيد وحزب الاستقلال وحزب سامي شوكة فهذه الأحزاب في الواقع تؤلف جبهة واحدة فإذا تحققت فكرة

إدماج الحزبين يجب أن يكون حزبا يساريا أي اشتراكيا ديمقراطيا فحينئذ يكون الشيوعيون الذين سيبقون يشتغلون تحت الأرض يؤلفون جبهة منفردة ثم هذه الأحزاب الرجعية القائمة تؤلف جبهة مضادة أما حزبنا وحزبكم بعد الاندماج إذا قبلت الفكرة يجب أن يكون حزبا اشتراكيا بكل معنى الكلمة وقلت له أني أوافقه أن يعلن ذلك بدون تردد ووافقته على أن هذا الحزب الاشتراكي الديمقراطي يجب أن يكون مرنا في منهاجه وبعيدا عن التأثيرات السياسية للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم. أما فيما يخص الضعف الذي تعانيه الأحزاب الاشتراكية في العالم قلت أن هذا الضعف سوف يزول شيئا فشيئا إذا مازال هذا التوتر القائم بين أمريكا وروسيا وأوضحت له هذه الفكرة إيضاحا مسهبا وقلت هذه هي فكرتي الخاصة منذ سنتين إذ كنت قد قدمت تقريرا إلى اللجنة الإدارية المركزية في حينه شرحت ذلك بكل إسهاب. وقلت له كنت أود أن أطلعه على هذا التقرير والمناقشات التي جرت حوله ولكن مع الأسف أن التقرير المذكور ليس في متناول يدي في الوقت الحاضر.

زارني قبل الظهر قاسم حسن في بناية الحزب وسألني عن رأيي فيما يخص إعادة نشاط الحزب قلت أن الموضوع سيبحث بإسهاب في الاجتماع الذي سينعقد مساءا لهذه الغاية. ثم سألته عن الفكرة السائدة فيما يخص توظيفه في العدلية. قال أنه سمع ذلك من ناظم حميد كما سمعها بالواسطة من صبيح ممتاز وقال أن حسين جميل لمن يفاتحه مباشرة بهذا الشأن. ولما سألته عن اتجاهه القطعي بهذا الشأن قال أنه لا يوافق مطلقا على التوظيف وأنه ينوي أن يشتغل بجد في الحزب وقد بينت له بهذه المناسبة اهتمام محمد حديد بهذا الأمر وأسباب هذا الاهتمام إذ أن محمد حديد عندما سمع بذلك تأثر وقال كيف يطلب منا إعادة نشاط الحزب مع كوننا لا نستطيع إيجاد ولو شخص واحد يحل محل قاسم حسن فيما إذا توظف وترك الحزب. قال إني سأطمئن محمد حديد من هذه الناحية. وقد سألني قاسم ما إذا كان حسين جميل سيحضر الاجتماع اليوم مساءا قلت سأخبره بالاجتماع وأطلب حضوره وعند ذلك قال أتود أن أخبره الآن تلفونيا؟ قلت: لا بأس وعندما اتصل به تلفونيا من الحزب لم يدع حسين جميل أية فرصة لقاسم للكلام وإنما طلب حضوره إلى الوزارة حالا. وفي الواقع سررت لهذه الصدفة إذ كان الأنسب أن أخبره بالاجتماع شخصيا لا بواسطة قاسم حسن أو بأية واسطة أخرى. فتلفنت له حالا وأخبرته بالاجتماع وطلبت حضوره فوافق وقال سأحضر في الوقت المعين. وقد كنت متأكدا من أن حسين جميل سيتقبل الدعوة ويحضر الاجتماع لأنه يخشى أن يتناول الاجتماع قضية استيزاره فأراد أن يكون طرفا في المناقشة ولكن حوالي الساعة الرابعة مساءا أي قبل الاجتماع بساعتين تقريبا تلفن لي حسين جميل وأخبرني بأنه يأسف لعدم تمكنه من الاجتماع لأن مجلس الوزراء سيعقد اجتماعا مهما في الوقت المعين لبحث الموقف بعد الانقلاب السوري الأخير. فأسفت لذلك بدوري.

إني متأكد أن حسين جميل كان يرغب في حضور هذا الاجتماع وأن اعتذاره لم يكن صوريا ولكن إذا ما علم أن اجتماعنا المذكور لم يمس وضعه سوف يطمئن من هذه الناحية

وسوف لا يهتم بحضور اجتماعاتنا القادمة وسوف يصطنع الأعذار في المستقبل على ما أظن.

وحوالي الساعة السادسة والنصف حضر الاجتماع - الذي عقدناه في بناية الحزب - جميع أعضاء اللجنة الإدارية المركزية عدا حسين جميل وهم: محمد حديد وحسين فوزي باشا وقاسم حسن ونائل سمحيري ورجب علي الصفار.

وبعد أن شرحت لهم الوضع شرحا مسهبا وبينت ما يجب بيانه بنتيجة مقابلتي لعبد الوهاب محمود وفتحت باب المناقشة ولكن قبل البدء بالمناقشة قلت هنالك قضية كان يجب أن تكون في أول بحثنا وهي قضية مؤتمر الأحزاب فقرات عليهم تقرير اللجنة الفرعية التي كنا ألفناها والذي أدرجت نصه سابقا قلت نحن مضطرون إلى إرجاع هذا البحث لأنه بتغير الظرف أصبح موضوع هذا المؤتمر من القضايا التي يجب تأخير البحث فيها. وبعد أن وافقوني على ذلك اتفقنا بعد نقاش غير قصير كنت أنا فيه طرفا ومحمد حديد طرفا آخر على أن نتصل بأعضاء الحزب ولا سيما أعضاء المؤتمر الثالث للحزب (أي المؤتمر الذي أقر إيقاف نشاط الحزب) لنرى درجة استعدادهم للعمل. وعينا شخصين من أعضاء اللجنة الإدارية المركزية هما قاسم حسن ونائل سمحيري لتأمين هذا الاتصال. وقد سلمت إضبارة المؤتمر إلى قاسم حسن لهذه الغاية.

بعد أن أرفض الاجتماع ترك محمد حديد المكان قبل كل أحد لأنه كان مستعجلا تهيئة للسفر صباح الغد فلحقته لاستفسر منه عما إذا كان يريد أن يقول لي شيئا خاصا قال: إن حسين جميل اتصل به اليوم وبين له أن المقال الذي صدر بعنوان (ارتياح كئيب) سبب استياء شديدا لدى وزير الداخلية عمر نظمي حتى أنه أراد أن يجعله موضوع بحث مجلس الوزارة غير أن مزاحم الباجه جي تدارك الأمر واتصل بالوزير في هذا الشأن. وإن هذا النوع من الكتابات أصبحت تحرج موقفه في الوزارة وأنه (حسين جميل) يوسطه (يوسط محمد حديد) كي يرجوني لأن أقدر الموقف.

لقد ضحكت من هذه الوساطة وقلت: إن حسين جميل الذي تصرف هذا التصرف (الشخصي) يريد مني أن أغير موقف الجريدة لمجرد كونه أصبح وزيرا، هذا الشيء عجيب. أنا قائم بواجبي واستمر بقيامي بهذا الواجب فليقم هو نفسه بواجبه دون مراعاة أو محاباة أي إنه كان يعتقد بان ما كتب في الجريدة ما يستوجب حقا اتخاذ إجراءات قانونية يجب أن لا يتردد في ذلك ويوافق زميله عمر نظمي. علق محمد حديد على قولي انه حسب ما فهم من حسين جميل أنهم مستاءون من كلمة (طاغية) ثم أضاف: ألم أقل أن تلك الكلمة زائدة. قلت: إنك كنت قد قلت ذلك قبل أن تتم العبارة باعتبار أن نوري السعيد لا يستحق أن يكون (طاغية) ولما أتممت العبارة سكت.

قال: مهما يكن من أمر أن حسين جميل يرجو أن تقدر موقفه قلت: أن الغاية من كل هذه الترتيبات يراد إضعاف حسين جميل كي لا يأتي بشيء جديد. وقد وافقني محمد على ذلك

وقبل أن ينصرف محمد مستودعا أتى قاسم حسن وقال لمحمد أنه يريد أن يطمئنه قبل سفره من انه (أي قاسم حسن) سوف لا يقبل أية وظيفة وعلى أثر ذلك رأيت أن أسارير وجه محمد تفتحت وانسر كثيرا لتصريح قاسم هذا.

وبعد أن انصرف الجميع بقينا لوحدنا أنا وقاسم فسألته عما أراد حسين جميل منه حين استدعاه على عجل وعما إذا كان هذا الاستدعاء برغبته في وظيفة، قال (قاسم) لم يفاتحني قط في هذا الشأن وإنما طلبني ليذكر لي الأثر الذي تركه المقال ورجاني أن أتوسط لديك في ضرورة تقدير موقفه. قلت: وما رأيك أنت؟ قال: لا رأى لي مطلقا وإنما جئت لأبلغ فقط.

١٩٤٩/١٢/٢٠

كتبت بنفسي مسودة المقال (الانقلاب السوري الأخير وأهدافه). وقد مر بي رفائيل بطي ظهرا فأطلعته عليه، فأعجب به كل الإعجاب وقال إنها معالجة صحيحة خالية من التحزب.

١٩٤٩/١٢/٢١

ذهبت اليوم عصرا إلى دار يوسف بك إبراهيم (وزير المعارف في وزارة الانقلاب) لتناول الشاي وكانت الدعوة على ما يظهر على شرف طه باشا الهاشمي وقد حضر الباشا الموما إليه كما حضر ناجي الأصيل وفخري الجميل وشوكة الزهاوي وباهر فائق وكان يهمني أن أسمع رأي طه باشا في المقال وقد بادرني هو نفسه يقول: لقد قرأت مقالك اليوم، انها معالجة صحيحة ومقال طيب. غير أنه أبدى بعض الملاحظات حول فقرة منه فقال إن الجيش السوري كما يظن تتأجج فيه روح الوطنية وأن الانقلاب الأخير لعبت فيه الأهواء والأغراض اكثر مما لعبت فيه الروح الوطنية، فلت يظهر أنكم قرأتم المقال على عجل فلو تقرأونه الآن بتأن لا تجدون ما قلتم ولا سيما الفقرة المذكورة وكان المقال موجودا فقرأت الفقرة موضوعة البحث وهي:

«فكانت هناك دعاية واسعة مؤداها أن سوريا ستفقد استقلالها في حالة تحقيق أي اتحاد أو وحدة مع العراق الذي لم يتمتع باستقلاله الكامل، ولقد لقيت تلك الدعاية رواجا لدى الكثير من الأوساط الشعبية ولا سيما الجيش الذي يتأجج فيه الروح الوطني..». فقلت لا شك أن كل جيش في البلاد العربية تتأجج فيه الروح الوطنية بصفة عامة أما إذا كان كبار ضباطه يباعون ويشترون فتلك قضية أخرى وهذا لا يشمل بطبيعة الحال الأفراد وصغار الضباط وحتى القسم الكبير من كبار الضباط.

ثم تكلم طه باشا عن هذا الانقلاب الأخير وقال أن أيادي أجنبية لعبت فيه فبحث عن الأيادي الفرنسية ومساعدي ابن سعود ومساعدي مصر في هذا الشأن ثم اعترف بأن الوضع الفاسد في العراق كان خير عون لتلك الدعايات، وقال لا شك أن هذه الحركة ضربت حركة الاتحاد ضربة قوية. ثم قال عن الجيش السوري أنه قد فلت من اليد واختل نظامه وان سوريا

ستواجه كوارث عديدة. كنت من بين الجماعة من مؤيدي طه باشا بصفة عامة ومن الآسفين لهذه الحركة التي أبعدت الاتحاد بين سوريا والعراق وقلت أن اتحاد سوريا مع العراق بالإضافة إلى فوائده الكثيرة المعلومة التي هي موضع بحث في الجرائد ولدى الرأي العام فإنه ينقذنا من مشاكل عديدة ويحافظ على الموازنة من هذه النواحي. وبعد أن خرج طه باشا فخري الجميل الأصيل وقد رأيت فخري باشا فرحا من تلاشي فكرة الاتحاد في الوقت الحاضر وقد شاركه بذلك ناجي الأصيل ويوسف بك لان فخري باشا يعتقد أن هذا الاتحاد لو كان قد تم على يد نوري باشا والفئة الحاكمة لزاد من تجبرهم وطغيانهم وتحكمهم في الوضع ولاتحدوا مع الفئة الحاكمة في سوريا وأرهقوا الشعبين السوري والعراقي معا. قلت أنكم تنسون أن الاتحاد سوف يسهل الاتصال بين الهيئات الشعبية في البلدين اتصالا وثيقا وحينئذ فإن الشباب المثقف في البلدين والمفكرين سوف يقاومون هذا الطغيان. فلم يوافقوني على ذلك وقالوا أن الإنكليز بعد أن يحصلوا على غايتهم من هذا الاتحاد سوف يقوون الرجعية في البلدين ويضربون البقية الباقية من الحريات.

قلت إنكم تنسون سير التاريخ وعوامله، قالوا ذلك أثر بعيد المدى أما في المستقبل القريب فسوف يفقد الشعبان حريتهما فيما لو تحقق على يد هؤلاء الطغاة.

وقد تحمس فخري جميل أكثر من غيره لهذا الموضوع وقال أن هذه الفئة الباغية بأساليبها المختلفة قد أماتت كل روح وطنية وقال مخاطبا إياي: إنك تتعب نفسك بل تحرقها بدون فائدة. قال: أنك جربت الأمور أكثر من غيرك فبينما تمسك صادق كمونة يفلت عبد الوهاب مرجان وبينما تمسك ناظم حميد يفلت صادق كمونة وبينما تتمسك بالباقين يفلت حسين جميل... هذه مملكة أفسدها الإنكليز وسوف لا تقوم لها قائمة ما دام فلان باقيا وما دام نوري السعيد وجماعته يسرحون ويمرحون. ثم قال أما أنا فأحمد الله على هذا الانقلاب السوري الذي أنقذنا من طغيان هذه الفئة الباغية. ثم استرسل يسرد الوقائع التي تثبت تحكم هذه الفئة واستهتارها بشؤون البلد وقال أن الوضع أصبح بصورة لا يمكن إصلاحها إلا بزوال هؤلاء.

ثم أخذ ناجي الأصيل يحلل الوضع في سوريا فقال أن سوريا المنكودة الحظ أصبحت مركزا للتطاحن بين الدول الكبيرة (كفرنسا وإنكلترا وأمريكا) كما أنها أصبحت مركزا للتطاحن أيضا بين الأسر الحاكمة (العائلة الهاشمية وابن سعود ومصر) وقال بعد أن تقلص نفوذ الإنكليز من الهند والصين والشرق الأقصى أصبحوا يركزون دسائسهم في هذه البقعة من العالم، الشرق الأوسط، وما هذه الحوادث في سوريا إلا مظهرا لذلك التطاحن الخفي بين تلك القوات المختلفة. وقال أن الشرق الأوسط سيكون كالبلقان كمركز القلاقل والاضطرابات قبل الحرب العالمية الأولى.

لقد وافقتهم على هذه الاستنتاجات والملاحظات وقلت: ولكن إذا وضعنا في الميزان

المنافع التي سوف يحصل عليها العراق في المستقبل البعيد من اتحاده مع سوريا والمساوئ الحالية إني أرجح الاتحاد.

في الواقع إن جميع الأشخاص الذين صادقتهم وإن كانوا يحبذون الاتحاد غير أنهم لا يرغبون أن يتم ذلك عن يد الفئة الحاكمة في العراق لأنهم يعتقدون أن أي نجاح يصيب هؤلاء في أي موضوع سوف يزيد في تجبرهم وطغيانهم، لأن البعد أصبح شاسعا بين هذه الطبقة وسائر أفراد الشعب. والغريب أن رفائيل بطي الذب قابلته يوم أمس وإن لم يبد هذا الشعور صراحة غير أني مرتاحا أيضا من حادث الانقلاب الأخير الذي جرى في سوريا والغرابة في ذلك أن رفائيل ينتمي إلى حزب الاستقلال وهو أكبر الهيئات الشعبية حماسا لهذا المشروع كما معلوم.

١٩٤٩/١٢/٢٢

زارني اليوم صباحا في بناية الحزب السيد زكي قدري (هو أخو تحسين قدري مدير التشريفات في البلاط الملكي) والسيد زكي يتودد إلي منذ مدة طويلة ويزورني من حين لآخر، في الحزب أو في الدار ويظهر عطفا على جريدتنا وعلى حزبنا. وزياراته في الحقيقة تعتبر زيارات موسمية، تتكاثر وتتباعد وتتقارب حسب الأحداث السياسية، إذ أخذ يزورني كثيرا ويتصل بي اتصالا وثيقا أيام الوثبة ثم استمرت زياراته وتحبيذه لمسلك الجريدة وحتى لمبادئ الحزب أثناء الانتخابات (أي منذ أواخر ربيع سنة ١٩٤٨) وليس من شك في انه يزود أخيه تحسين قدري بما لديه من معلومات عن الاتجاهات السياسية، كما انه على ما أعتقد يتصل اتصالا مباشرا بالوصي ويزوده بمعلوماته، أما علاقته المباشرة بالإنكليز في الوقت الحاضر وإن كنت غير متأكد منها، غير الذي أعلمه أنه كان متصلا بهم اتصالا وثيقا في زمن الحرب إذ كان يشتغل في مصلحة إيجار الدور والأراضي المشغولة من قبل الجيش البريطاني أثناء الحرب ومهما يكن من أمر اتصالاته السابقة واللاحقة بالإنكليز وعلاقته بالبلاط فإنه يبدو رجلا طيبا في حديثه ونواياه غير رجعي في اتجاهاته.

قال زكي قدري: إني جئت لأهنئك على مقالك حول الانقلاب السوري، إنه تحليل صحيح للحوادث. ثم أضاف قائلا أن جميع الكوارث التي تنتاب العراق مصدرها بدون شك نوري السعيد (من المعلوم أن العلاقة بين نوري السعيد وأخيه تحسين قدري ليست حسنة ولو كان باستطاعة نوري إقصاءه من البلاط لما كان يبقيه يوما واحدا هناك ولكن الذي أعتقده أن نوري السعيد لا يتمكن من ذلك بالنظر لعلاقته الودية مع الإنكليز كما أنه غير مكروه من قبل الوصي) ثم أخذ يهاجم نوري السعيد وشاكر الوادي وبين كيف أنهما يستغلان الظروف بوقاحة. قال: كان يوم تأليف الوزارة الجديدة، يوم سابق وبينما كان الوصي في شرفته الخاصة في السباق وإذا بنوري السعيد وشاكر الوادي يتقربان إليه ويتطوعان ليكونا في ركابه عند زيارته الأخيرة للبصرة، فلم يك من بد للوصي غير الموافقة بعد أن وضعاه تجاه الأمر

الواقع وقد ذهبا فعلا بمعيته بالرغم من رغبته، لأن الوصي كان يعلم أن هذه الحركة سوف تستغل ضد الوزارة الجديدة كما أنها سوف تستغل في سبيل الدعاية لهما في بعض الأوساط.

ثم قال أن الوصي يعلم بكل ما يجري من مفاسد في مختلف شؤون الدولة وأنه غير مرتاح لهذه التصرفات.

قلت: إذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يتجه (الوصي) اتجاها إصلاحيا وهو صاحب السلطة؟

قال أن ما سيقوله وإن لم يسمعه من الوصي مباشرة ولكن لكثرة اتصاله بأوساط البلاط يستنتج أن الوصي يعتقد بأن جميع رجال السياسة في العراق لا يفكرون إلا في مصالحهم الخاصة وأنهم يتكالبون على المناصب ويتطاحنونَ في سبيلها وليس في سبيل شيء آخر وإنهم سوف يستمرون على نزاعهم هذا ولا يمكن القيام بأي إصلاح بواسطتهم.

أما كامل الجادرجي الذي لم يشك أحد في نزاهته وإخلاصه ونواياه الحسنة فهو غير محبوب من قبل هذه (الفئة الحاكمة) وإنهم يقاومونه أشد المقاومة هذا فضلا عن أن ليس لديه أعوان كثيرون في المملكة ولذلك لا يمكن أن يسند إليه أمر الإصلاح من الوجهة العملية. ثم قال أن هنالك قناعة تامة لدى الوصي - على ما يعتقد - بأن الميل اليساري الذي يحمله شخص كامل الجادرجي ليس من الممكن تغيره أو تلطيفه على الأقل.

قلت: هل تعتقدون بان الوصي مرتاح من الوزارة؟

قال: إن الذي اعتقده بأن الوصي مرتاح في الوقت الحاضر لأن الوزارة الحاضرة خففت من استياء الناس ثم قال: ولو كان باعتقادي أنها وزارة مؤقتة لا يمكن أن تدوم مدة طويلة لأنها لا تستند على قوة (وأظن كان يقصد بالقوة الأكثرية البرلمانية).

قلت: أتعتقد بعد هذه الوزارة سوف يأتي دور نوري السعيد مرة أخرى قريبا.

قال: لا أعتقد ذلك وإنما الذي اعتقده أن الدور الذي يعقب هذا الدور سيكون دورا مماثلا لهذا الدور.

ثم قال أن نوري لم يكن يتوقع أن يؤول الأمر إلى استقالته وقبولها بهذه السهولة إذ كان قد أقنع الوصي بضرورة إدخال شاكر الوادي في الوزارة الجديدة ولما أصر الوصي على علي جودة على عدم إدخال شاكر الوادي ارتاح نوري السعيد لذلك كثيرا واعتقد أن القضية متجهة إليه بصورة أقوى من ذي قبل. ولكن هنالك جهات أفهمت الوصي بأن الإصرار على إدخال شاكر الوادي ليس من المصلحة بشيء وحينئذ تغير الموقف فجأة وأسندت الوزارة إلى علي جودة بدون علم من نوري السعيد.

وقد سألته عما كان يقصد بالميول اليسارية التي يعتقدون بأني أعتنقها، فهل يظنون بأني شيوعي؟

قال: لا يظنون ذلك في طبيعة الأمر وإنما إذا تكلم أحدهم في هذا الموضوع يتكلم من

باب الدعاية المضادة ليس إلا أما الميول اليسارية التي يخشون منها هي الميول اليسارية غير الحادة. ثم قال أن إدخال حسين جميل وغيره كان على هذا الأساس وبعبارة أوضح أنهم يريدون ميولا يسارية لينة ولما كانوا يعتقدون بك الصلابة فإن الميول اليسارية التي تحملها وإن لم تكن شيوعية إنها ليست من النوع المرغوب فيه (ثم أكد مرة ثانية أنه يقول نتيجة استنتاجاته الخاصة ليس إلا) ثم استرسل في الكلام عن رذائل الفئة الحاكمة في العراق (ولم يكن ينتظر منه بطبيعة الحال أن يدخل الوصي في ضمن هذه الزمرة) لا تقدر مصالحها فإذا لم تعدل مسلكها فإنها سوف تضع المملكة في خطر جسيم. وقبل أن ينتهي من زيارته تمنى لي التوفيق ورجاني أن أستمر في سياستي الحكيمة، حسب قوله، وقال عنها أنها سوف تقدر عاجلا أو آجلا ولكن في الوقت نفسه أن أكون لينا دون أن يكون هذا اللين ماسا بالمبادئ التي أدافع عنها. وكانت النصيحة الأخيرة هي بيت القصيد على ما أظن.

إن مسلكي في الحديث مع أمثال هؤلاء الأشخاص مسلك لين فأنا لا أضايقهم ليقولوا أكثر مما يريدون أن يقولوه.

لقد زارني قبل الظهر عبد الوهاب محمود وسألني عن نتيجة أبحاثنا في اللجنة الإدارية، لقد بينت له خلاصة اتجاهنا وهو أننا قررنا أن نتصل بأعضاء حزبنا ونستطلع رأيهم في قضية إعادة نشاط الحزب وبذلك أفهمته ضمنا بأن فكرة إدماج الحزبين لم تبحث في اللجنة الإدارية المركزية.

قال: أما نحن (ويقصد حزبهم) فأمرنا عجيب، فبينما كان عبد الهادي الظاهر من أكثر الأعضاء تقاعسا أصبح الآن يطالب بالنشاط أكثر من الغير ولكن باتجاه آخر إذ كلفني أن أكلم علي ممتاز في إقناعه بالرجوع إلى الحزب. لم أعلق شيئا على رغبة عبد الهادي الظاهر ولكن صرت اعتقد أنه أصبح من الصعب جدا التوفيق بين عقليتنا وعقلية عبد الهادي وأمثاله من جماعة حزب الأحرار.

حضرت مساءا وليمة العشاء التي أقامها فخري الجميل في داره على شرف هاشم جواد وقد حضر الوليمة الدكتور ناجي الأصيل ويوسف بك وفاضل وحيد ويوسف الكيلاني وجميل السلام ورجب علي الصفار كما حضرها بطبيعة الحال المحتفى به. لقد أبدى أكثرية الحاضرين ممن لم يروني منذ مدة طويلة كهاشم جواد ونديم الباجه جي وجميل السلام إعجابهم الشديد بالمقال (ارتياح كئيب). وكان جل البحث يدور حول الوضع السيئ الذي وصلت إليه المملكة وعن انتشار الرشوة وفساد جهاز ماكنة الدولة.

١٩٤٩/١٢/٢٣

زرت اليوم صباحا بصحبة يوسف بك إبراهيم أخي رؤوف وكان يوما ممطرا جدا فلم أتوقع أن أجد أحدا من الضيوف ومع ذلك أتى بعد مدة قليلة جلال خالد مدير الأوقاف العام وناظم الزهاوي ولم يكادوا يستقروا حتى صار المقال (ارتياح كئيب) موضوع بحث فأطرى

عليه ناظم الزهاوي وقال أنه أحسن ما كتب في الأيام الأخيرة ثم أخذ يسهب في إطرائه جلال خالد أيضا فقال من الغريب أني وجدت جميع الناس مرتاحين إليه حتى السيد عاصم الكيلاني نقيب أشراف بغداد فعلق على ذلك ناظم الزهاوي وقال إني أفهم أن يرتاح إليه أمثالنا ولكن لماذا يرتاح إليه نقيب أشراف بغداد. . . ؟

ثم تطرق جلال خالد إلى الأحزاب وتمثيلها في الوزارة وقضية حسين جميل وهاجم الأحزاب مهاجمة خاصة على الطريقة البغدادية (. . . . .) ولما أراد بصورة ضمنية أن يأخذ رأيي في الموضوع قلت أن القضية لم تعرض بعد على الجهات المختصة في الحزب ولذلك ليس من الصحيح أن أعلق عليها شيئا وقلت أن القضية تنحصر في اجتهاديين مختلفين لعضوين من أعضاء اللجنة المركزية للحزب فمحمد حديد اجتهد بأن ليس من حقه التصرف تصرفا شخصيا بينما حسين جميل اجتهد عكس ذلك ولا بد أن قضية مثل هذه سوف تعرض على الجهات المختصة في الحزب. وقد علق ناظم الزهاوي فقال: إن عمل حسين جميل سواء كان صحيحا أم غير صحيح فإن دخوله في الوزارة كان مفيدا. ثم انتقل البحث إلى إجراءات حسين فيما يخص إحالة بعض الحكام إلى التقاعد وأظهر الجميع ارتياحهم لذلك أما أنا فقلت أن القضية ليست قضية إحالة بعض الأشخاص إلى التقاعد وإنما القضاء أصبح بحالة من الفساد يتطلب وضع خطة إصلاحية شاملة له. وقلت أن الوضع إذا ما استمر على هذه الحالة فسوف يسري الفساد إلى جميع الحكام وقد صدقني ناظم الزهاوي وضرب بعض الأمثلة فقال أن عبد العزيز الخياط الذي كان في الماضي من احسن الحكام أصبح مع الوقت من أسوأ حكام العالم ثم قال أن هنالك شابا مثقفا يدعى شاكر العاني كان يعتقد فيه بأنه من الحكام النزيهين الأقوياء ولكن التيار جرفه فصار كغيره ولا يبعد أن يكون هذا الشاب وغيره كخليل أمين وعبد العزيز الخياط وغيرهم ممن أصبحوا مثالا للسوء. ثم استطرد فقال إذا كانت الحالة قد وصلت إلى أن وزير العدلية يرشي الحكام فكيف يمكن اتقاء سريان هذا الفساد وشرحت ذلك بقولي: إني قد علمت بصورة أكيدة أن أحد وزراء العدلية السابقين كان قد اخذ ٨٠٠ دينارا من المخصصات السرية ووزعها على ثلاثة حكام بعد أن حكموا في قضية معينة.

قال رؤوف مقاطعا: هل أنك متأكد من ذلك؟

قلت: نعم لو لم أتأكد لما كنت أوجه هذا الاتهام الخطير إلى القضاء.

(كان في حينه قد أخبرني صبيح ممتاز عندما كان يشغل وكالة مديرية العدلية العامة بأن جمال بابان قد استدعى ثلاثة حكام ممن حكموا فهد وجماعته بالإعدام ووزع عليهم مبلغ ٨٠٠ دينارا من المخصصات السرية كتشجيع لهم. وقال صبيح في حينه أنه هو نفسه الذي وزع المبلغ المذكور بحضور جمال بابان. وأضاف صبيح قائلا أن جمال تدخل تدخلا فعليا في محكمة التمييز لحمل المحكمة على تصديق الحكم ولكن الجهود التي بذلها المستر بريجارد رئيس محكمة التمييز كانت قد حالت دون رغبة الوزير في حينه. وقد أيد لي ذلك فيما بعد أحد حكام محكمة التمييز).

ثم قلت أنكم لا تعلمون ما كان يجري في الخفاء فيما يخص الحكام الآخرين الذين يعتقد الرأي العام بنزاهتهم وإخلاصهم فالفرق أن أعمال عبد العزيز الخياط وخليل أمين أصبحت مكشوفة بيننا رذائل الغير لا تزال خافية عن الناس. فقلت أني علمت أن أحد الحكام الذين كان الناس يعتقدون بنزاهتهم، كان يتوقع أن يصدر إليه أمر من العدلية بشأن قضية سياسية ولكن حتى اليوم الأخير أي قبل إصدار القرار لم يتلق أمرا بذلك فاعتزم أن يستقل برأيه ويصدر حكما بالبراءة ولأجل أن يبقى حرا قرر ألا يجلس في مكتبه صباحا وأن يأتي إلى المحكمة مباشرة ويعقد الجلسة كي يتعذر الاتصال به فأخذ يتجول في دواوين المحاكم حتى حلول وقت المحاكم ولكن العدلية طلبته وفتشت عنه وأوعزت إليه تلفونيا أن يصدر حكما خلاف ما كان يعتقد فلم يبد أية مقاومة وأصدر حكما كما أرادت وزارة العدلية. ثم استطرد في الكلام فقلت: فإذا ما استمر هذا الضغط على الحكام فان جميعهم سوف يصبحون كخليل أمين وعبد العزيز الخياط وسوف لا يبقى منهم نزيها إلا نادرا جدا. وقد أيدني الحاضرون وقالوا هذا صحيح أن القضية تحتاج إلى إصلاح شامل لا في أمور العدلية فقط وإنما في سائر أمور الدولة.

وكان ناظم الزهاوي جالسا بجنبي فقال لي بصوت واطئ بحيث لم يسمعه أحد، أن هناك ضغطا على (أخينا بالله) حسين جميل ألا يستمر على إجراءاته وقد أثر عليه هذا الضغط بالفعل فكان عليه أن يقوم بإجراءاته دفعة واحدة. فلم أعلق، ولم أقل له أني أعلم بذلك وأتوقع ذلك من حسين جميل.

١٩٤٩/١٢/٢٤

حضر الى مركز الحزب اليوم مساءا جماعة من الحزب وأغلبهم من الكاظمية وهؤلاء هم الذين استدعاهم قاسم حسن ونائل سمحيري للمداولة معهم بشأن إمكان أو عدم إمكان إعادة نشاط الحزب وذلك حسب قرار اللجنة الإدارية المركزية. لم أحضر اجتماعهم منذ البداية وبعد أن استمرت مذاكرتهم أكثر من ساعة أتاني قاسم حسن واخبرني أن الجماعة يحبذون بصفة عامة إعادة نشاط الحزب إلا أن لديهم بعض الملاحظات فوددت أن أحضر الاجتماع وبعد أن رحبت بهم قلت أود أن أسمع ملاحظاتكم شخصيا. قالوا: إننا كنا نترقب إعادة نشاط الحزب يوما بعد يوم بعد إلغاء الإدارة العرفية ولكن يجب علينا أن نتلافى الأغلاط السابقة وأن نعين هدفنا ومبدأنا بصورة واضحة كما قال قاسم حسن.

قلت: أما الأغلاط فيجب قبل كبل شيء درسها والاعتراف بها ووضع خطة لتلافيها في المستقبل وأنا من الآن أستطيع أن أقول أننا جميعا وقعنا في أغلاط كثيرة وقد أكون أنا أتحمل النصيب الأكبر مما وقع من الأغلاط. (لقد رأيتهم ارتاحوا كثيرا لهذا التصريح). أما بشأن تعيين المبدأ بصورة واضحة فقد قلت كما تعلمون جميعكم أو كما يعلم البعض منكم أني قبل سنتين قد قدمت تقريرا إلى للجنة المركزية طلبت فيه أن نعلن بان حزبنا حزب اشتراكي

ديمقراطي ولكن اللجنة لم توافقني، وعلى إثر ذلك كما تعلمون حصل الانشقاق في الحزب وخرج زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني وخرج معهم بعض الأعضاء. فأنا أرى من الضروري أن نفعل ذلك في حينه وذلك كي نحدد موقفنا من الشيوعيين ومن الرجعيين فإذا فعلنا ذلك سوف لا يطمع فينا لا الشيوعيون ولا الرجعيون. وقد قلت أن حزبنا الآن يشبه عرصة غير محوطة فكل أحد يستطيع الدخول فيها وقد رأيت جميع الحاضرين ارتاحوا لهذه الفكرة وقالوا أنها فكرة صائبة ولأجل أن أوضح نقطة مهمة كانت سببا للدعاية المضادة من قبل زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني في حينه قلت أن الجماعة الذين كانوا ضد الفكرة من قبيل زكي وطلعت يتقولون بأننا نريد أن نربط مصيرنا بمصير الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم وبالنتيجة نرتبط بعجلة الاستعمار البريطاني. هذا خطأ فاحش إذ ليس من الضروري أن يرتبط أي حزب اشتراكي في العراق بالأحزاب الاشتراكية الأخرى، فهو سيكون مستقلا بأهدافه ونظريته وحتى ليس من الضروري بنظري ان نغير شيئا من منهاجنا إذ أن منهاجنا بوضعه هو منهج اشتراكي وإنما الذي أردته أن أعطي صلاحية من قبل اللجنة المركزية لأصرح بان حزبنا حزب اشتراكي فقط أما تطبيق هذه الاشتراكية فيكون حسب الظروف وحسب إمكانياتنا. لقد شرحت ذلك في تقريري المذكور شرحا مسهبا. ثم قلت أن قضية ملاك الحزب قضية مهمة جدا إذ من الضروري أن نقوم بدعاية واسعة لإدخال عناصر جديدة من صنف المثقفين بالإضافة إلى الجماعات الأخرى إلى الحزب لأن الحزب يحتاجهم كما يحتاج إلى العمال وسائر الأفراد.

تركت الجماعة يتذاكرون في موضوع إعادة نشاط الحزب ورجعت إلى محلي وبعد مدة قليلة زارني حسين جميل في الحزب وكان حاضرا بالمجلس البلداوي أحد أعضاء الحزب وموسى الشيخ راضي عضو حزب الاتحاد الوطني سابقا وكانت الأبحاث أبحاثا عامة. ولما خرج حسين جميل خرجت معه إلى خارج الغرفة وسألته عما إذا كان لديه موضوع خاص يريد بحثه قال لا يوجد وأضاف أن هذه المرة الثالثة يأتي إلى الحزب ولا يجدني. ثم أخبرني عن موقف مزاحم الباجه جي في مجلس الوزراء عندما أراد عمر نظمي وزير الداخلية أن يقدم إلى مجلس الوزراء اقتراحا حول المقال الذي كتبته (ارتياح كئيب) إذ اعتبره ضد نظام الحكم وقد دافع مزاحم الباجه جي ضد هذا الرأي وقال ليس للحكومة أي اعتراض على المقال أما إذا اعتبر نوري السعيد فيه ما يمسه فله أن يراجع المحاكم بصفته الشخصية. وقد امتدح حسين جميل موقف مزاحم هذا كما امتدحه في مواقفه الأخرى وقد أطرى بهذه المناسبة على علي جودة أيضا. قلت: سأزور مزاحم وأشجعه على مواقفه هذه. لقد فرح حسين جميل لذلك وقال أرجو أن تفعل ذلك إذ من المفيد تشجيع مزاحم على مواقفه الطيبة ثم أضاف قائلا: الظاهر أن مزاحم يريد أن يكفر عن سيئاته. قلت مهما يكن من أمر مزاحم في المستقبل فإني أرى من الضروري تشجيعه في الوقت الحاضر. وقد انصرف حسين جميل وذهب إلى الغرفة التي كان أعضاء الحزب مجتمعين فيها.

١٩٤٩/١٢/٢٥

زارني اليوم ظهرا في الحزب الدكتور عبد القادر عبد القادر عبد الفتاح بعد انقطاع طويل، والدكتور عبد القادر من المعجبين جدا بجريدة الأهالي وكان اشتغل في الجريدة كموظف يوم كان تلميذا في كلية الطب سنة ١٩٤٣-١٩٤٤ وبعد أن تخرج قبل سنتين أو ثلاث سنوات عين طبيبا في الزبير والآن نقل إلى الكوفة وقد جاءني الآن لأتوسط في نقله إما إلى بغداد أو إلى محل آخر إذ أنه يشكو من محل وظيفته الجديد الكوفة كما كان يشكو من الزبير، لأنه ليس في إمكانه الاشتغال بصورة خصوصية لعدم وجود صيدلية في كلا المحلين ولأن المرضى يرجحون التطبب في المحلات التي توجد فيها صيدليات على المحلات التي لا توجد فيها وليس المهم طلبه للتوسط في النقل أو شكايته من محله وإنما المهم تأكيده لي بأنه أصبح منقطعا عن العالم إذ أنه لا يرجح أن يقرأ جريدة غير جريدة الأهالي في الوقت الذي يخشى قراءتها إذ عندما يجد الموظفون الجريدة المذكورة في يده يعتبرونه شيوعيا. وقد روى لي بعض القصص التي تثبت رجعية الموظفين الإداريين والشركة وحالة الرعب والخوف السائدة لدى الأهالي هناك من تصرفات الحكومة وملاحقاتها للناس. لا أعلم في الحقيقة فيما إذا كنا أعلنا أن حزبنا اشتراكي ديمقراطي هل تستمر هذه الملاحقة لحزبنا ولجريدتنا أم تخف كثيرا؟ فالذي أعتقده أن هذه الملاحقة سوف تخف - إذا أعلنا ذلك - بحكم الضرورة ولكن المعارضين لهذه الفكرة كمحمد حديد يقولون أن سوف لا يكون لإعلاننا أي تأثير على هذه الملاحقة.

استقالة الوزارة:

مع أن السبب الذي أعلن أو الأصح الذي جرى ذكره بصورة غير رسمية، لاستقالة وزارة الأيوبي، هو محاولتها التقرب من مصر، إلا أن الواقع هو أن تلك الوزارة كانت قد انتهت مهمتها التي رسمتها لها الطبقة الحاكمة والإنكليز، وكانت تلك المهمة فتح صمام الأمان بعد عهد نوري السعيد الإرهابي، واستخدم بعض الوزراء من المعارضة كمخلب القط في ذلك السبيل. وبعد أن تمت تلك المهمة لم يكن أمام وزارة الأيوبي إلا أن تذهب بعد أن ظلت في الحكم فترة تقل عن الشهرين، لتأتي وزارة توفيق السويدي التي مهدت مرة أخرى لمجيء نوري السعيد ليتم اتفاقيات النفط الجديدة.

وقد علق كامل الجادرجي في مقال له بعنوان (مد وجزر فمد) نشر في عدد ٥ شباط ١٩٥٠ من الجريدة، على استقالة وزارة الأيوبي فقال:

«استقالت قبل أيام وزارة فخامة السيد علي الأيوبي وسبب هذه الاستقالة كما يظهر للرأي العام هو الاختلاف الناشئ في وجهات النظر حول نتائج المحادثات الأخيرة التي قام بها فخامة السيد مزاحم الباجه جي نائب رئيس الوزارة ووزير الخارجية مع الحكومة المصرية. والقضية المختلف عليها كما يقال، هي أن فخامة السيد مزاحم الباجه جي ومعالي وزير الخارجية المصرية قد وجدا تبادل وجهات النظر فيما يخص السياسة الواجبة الاتباع حول

مشروع الاتحاد السوري - العراقي أن سوريا غير مستقرة في الوقت الحاضر، فمن واجب العراق السعي بتأمين استقرار الحالة فيها، وتركها وشأنها مدة من الزمن لإصلاح شؤونها الداخلية، ويقال أن هذه المدة حددت بخمس سنوات). ويشير الجادرجي في مقاله إلى معارضة البلاط في هذا الاتفاق، وبعد أن يستعرض ملابسات قضية الاتحاد العراقي - السوري يقول: "والظاهر أن جميع العوامل قد هيئت لإسقاط الوزارة، بصرف النظر عن موقف وزير الخارجية، ولذلك فإن هذه التصرفات الشاذة تحملنا على الاعتقاد بان نتائج مباحثات وزير الخارجية مع الحكومة المصرية لم تكن هي السبب الوحيد في هذه الأزمة، بل لا بد أن تكون هناك أسباب داخلية أريد إخفاؤها وراء هذا السبب الخارجي الذي لم يكن ليدعو الوزارة إلى الاستقالة توا، والذي لم يكن في إظهاره أية لياقة دبلوماسية. .) ثم يشير الجادرجي إلى الخطة المتبعة في شؤون العراق من إيجاد توازن بين رغبة تحقيق الاستقرار والتنفيس عن الشعب بين حين وحين وبين رغبة إبقاء الحكم بيد الطبقة الحاكمة الخاضعة لنفوذ الاستعمار.

بعد وزارة الأيوبي

هاجمت الجريدة تأليف وزارة توفيق السويدي بالنسبة لتكوين الوزارة من جهة ولدخول صالح جبر وجماعته فيها من جهة أخرى.

وقد عاد النشاط المعارض يتركز في جلسات المجلس النيابي وعادت صدى الأهالي إلى إبراز خطب نواب المعارضة ولا سيما خطب نائبي الحزب محمد حديد وحسين جميل، وفي نفس الوقت ظلت تعالج المواضيع العامة في مقالاتها الافتتاحية.

وقد عملت الجريدة على إبراز استقالة نواب المعارضين من المجلس، والتي تمت في ٧ آذار ووقعها سبعة وثلاثون نائبا من ضمنهم نائبا الحزب الوطني الديمقراطي ونواب الحزبين الآخرين. وقد نشرت الجريدة عدة مقالات افتتاحية وفي صفحات أخرى منها حول تلك الاستقالة، كما أخذت تنشر التواقيع الكثيرة في تأييد نواب المعارضة.

* * *

ملاحظة: نود أن نشير إلى أن الأستاذ كامل الجادرجي لم يكن ينوي عندما كتب يومياته التي أثبتنا نصها في هذا الفصل وفيما بعد، أن يقدمها للنشر فيٌ حينه على الإطلاق، ولعله لم يطلع أحدا عليها. وعندما قدمها لضمها إلى هذا الكتاب كان المفروض أن تعاد صياغتها للنشر بعد إقرارها ممن أطلعوا على مسودة الكتاب، إلا أن الجدل الشديد الذي جرى حول نشرها أو اختصارها وحذف أجزاء منها دفع الفقيد الجادرحي إلى أن يقرر إيقاف عملية إنهاء الكتاب ونشره. ولما قررنا نشر الكتاب بعد وفاة الفقيد لم يكن أمامنا سوى نشر المسودة، بما فيها اليوميات، دون المس بها.

ملحق

محاكمة كامل الجادرجي

إفادة معالي الأستاذ كامل الجادرجي في الجلسة الأولى من المحاكمة

١٩٤٩/٦/١٤

قبل أن أتناول موضوع هذه الدعوى أود أن أعرب عن إحساسي نحوها. إني أشعر في الحقيقة بغبطة كبيرة لإقامة هذه الدعوى علي: أولا، لأنها قد تكون أول دعوى سياسية من نوعها تعالج موضوعا في غاية الخطورة. وثانيا، لأنه سيكون لي ولوكلائي المحترمين مجال التنبيه للمسؤولين إلى أخطائهم. وهناك سبب ثالث لهذا الاغتباط الذي اشعر به، وهو أنه لما كان الأسلوب القائم ضدنا لم يساعد حتى الآن على محاكمة المسؤولين من الوزراء في القضايا السياسية - وحتى غيرها - من هذه المحاكمة في الواقع، وإن كنت أنا الهدف المادي لها، سوف تتجه بطبيعتها حتما إلى اتهام الوزراء الذين تدخلوا بالفعل في الانتخابات السابقة وفي ما أجرى قبلها من انتخابات. إذن فالرأي العام سوف يعتبر هؤلاء المتهمين وليس أنا. فلا بأس من أن أكون رمزا لهذه المحاكمة الفريدة في بابها في تاريخ العراق، وأن أتحمل نتائجها. ولكنني من جهة أخرى لا أكتم أسفي الشخصي لأن تكون محاكمتي السابقة، ولا سيما هذه، امتحانا قاسيا للقضاء العراقي الذي أود من الصميم أن يكون مضرب الأمثال في السمعة الحسنة. والسبب في أسفي البالغ هذا هو أن يكون الشخص الممتحن في هذه المرة ممن احترمهم شخصيا لعفة لسانه ولأدبه الجم. وبهذه المناسبة أود أن أبين للمحكمة مقدما أنني عندما أتكلم بصراحة لا أقصد إهانة الأشخاص والهيئات ولا التعريض بهم، وإنما سأتكلم على سجيتي من دون أن أتقيد بالتعابير الحقوقية الدقيقة التي أجهل الكثير منها - وإن كنت أعتبر من الحقوقيين- فأترك تقدير ذلك إلى وكلائي المحترمين الذين بالإضافة إلى مقدرتهم يتقنون هذه الصنعة بحكم مهنتهم.

وبعد كل ما تقدم لنأت إلى موضوع الدعوى.

فكما افهم من فذلكة الإدعاء هو أني متهم وفق المادة الثالثة عشر من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي، وقبل مناقشة حرفية المادة - وقد يكون ذلك من اختصاص وكلائي - أود أن أذكر المحكمة المحترمة أن هذا الباب كان قد أضيف إلى القانون على إثر المظاهرات الكبيرة التي أقيمت أثناء انعقاد المجلس التأسيسي الذي كان يناقش معاهدة ١٩٢٤، وهي التي أقرها بالجبر والإكراه في آخر الأمر. ومن يطالع هذا الفصل من القانون يلمس فيه لمسا واضحا روح الشدة. إذ اعتبرت الحكومة القائمة آنذاك معارضة الحكومة حالة غير اعتيادية. أي أنها اعتبرتها بمناسبة حالة ثورة. فسنت هذا الفصل. وهو لا يختلف عن المراسيم التي تسن في حالات الطوارئ. ومع كل ما في هذا الفصل من شدة. ومع معرفة الغاية من سنه آنذاك فإن الحكومة لم تجرؤ على أن تضع في هذه المادة موضوعة البحث، وفي غيرها من

الفصول والقوانين، عقوبة لمن يعارض الحكومة وإنما فرضت العقوبة على كل من يهيمن الحكومة أو يحفزها. ومهما أريد التوسع في تفسير هذه المادة لغير صالح المتهم فإن هناك اعتبارات لا يمكن تجاهلها، منها الغاية التي ينشدها الذي وجه إليه الاتهام وسيرته وطريقته في معالجة المواسيع. ولا سيما البحث الذي هو هدف التهمة. وغير خاف على الرأي العام ولا على الحكومة، أن الجريدة التي أتشرف بإصدارها، وهي جريدة (صوت الأهالي) لم تستهدف منذ صدورها حتى الآن إلا غاية واحدة، هي معالجة علمية نزيهة عن الغرض النفعي. وبعيدة عن تناول الشخصيات أو المس بكرامتهم أو تحقيرهم. وهذا المسلك يستوجب بطبيعة الحال الجرأة والصراحة التامتين، كما يتطلب معارضة الحكومة في كثير من الأحيان، فقد كانت ولا تزال هذه الخطة التي سارت عليها الجريدة موضع احترام لا من قبل أصدقاء الجريدة فحسب، بل من خصومها في المبدأ في الوقت نفسه. ونحن لا نجهل أن هذه الخطة كلفتنا كثيرا من الجهد والعناء، وستكلفنا غاليا في المستقبل، ولكننا سنواصل السير عليها، لأن لنا غاية نبيلة لا يمكننا أن نحيد عنها مطلقا.

والمقال موضوع البحث لم يكن ليستهدف غير معالجة قضية في غاية الخطورة هي إظهار المجلس النيابي على حقيقته للشعب، وإظهار قيمة النائب الحر، وإظهار قيمة المعارضة وفائدتها إذا كانت مؤلفة من أعضاء انتخبوا انتخابا حرا. ولقد أدرك الشعب أن هذا الوضع القائم الذي نشكو منه لا يمكن البدء بإصلاحه إلا عن طريق الانتخابات الحرة فمن حقنا أن ندعو إلى الانتخابات الحرة، ولا بد لنا عندما ندعو إلى ذلك أن نرجع إلى الماضي، ونبين مساوئه فيما يخص الانتخابات وما جرى فيها من تدخل، كل ذلك لتهيئة رأي عام عراقي يهتم بالانتخابات المقبلة التي نعتقد بأنها كلما كانت حرة كانت المعارضة في المجالس القادمة قوية، وكلما كانت المعارضة قوية تمكنت من محاسبة الحكومة بشدة، وكلما جرى ذلك تحسن الوضع تحسنا كبيرا، وأصبحت الحياة النيابية في بلدنا اقرب إلى مقتضيات الدستور، وأصبحت الوزارات تؤلف بمقتضى النظام الديمقراطي، فتشعر بمسئوليتها أمام البرلمان، لا أن تؤلف ارتجالا، كما هو الآن واقع الحال.

وفي هذا البحث أو في هذه الدعوى للانتخابات الحرة لا يمكن السكوت عن أعمال الوزارات التي تدخلت في الانتخابات. وقضية التدخل في الانتخابات لم تكن سرا من الأسرار قبل أن تتطرق إليها الجريدة بالشكل الذي تطرقت به إليها. فقد قامت الضجة حول هذه القضية في الانتخابات التي جرى فيها ما جرى من تدخل وزارة سماحة السيد محمد الصدر على يد وزير داخليتها الثالث، فاحتجت الأحزاب والهيئات. كما أحتج مختلف الأفراد المرشحين منهم وغير المرشحين على هذا التدخل في مختلف المناطق الانتخابية، سواء ما كان يتعلق منه بانتخاب الخمسات المنتخبين الثانويين أو باستغلال وجود الأحكام العرفية في انتخاب المرشحين للنيابة حتى أن وزيرين هما معالي السيد داوود الحيدري ومعالي السيد محمد مهدي كبه قد استقالا من تلك الوزارة احتجاجا على هذه التدخلات، وها أني أقدم صورتين

من الاستقالتين المذكورتين وقد قدم الحزب الوطني الديمقراطي آنذاك عدة مذكرات إلى رئيس الوزراء حول تلك التدخلات، وسأقدم صورا من تلك الاحتجاجات.

وقد قامت مثل هذه الضجة خلال الانتخابات التي جرت في زمن فخامة السيد نوري السعيد الذي أشرف على إجرائها بصفته وزيرا للداخلية، فاحتجت الأحزاب على تلك التدخلات واستقال من الوزارة ممثلا الحزبين فيها، وهما الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار، وسأقدم صورا من استقالتيهما. وقد نشرت الصحف آنذاك الكثير من الاحتجاجات على ما وقع في تلك الانتخابات على النحو الذي يعرفه الرأي العام.

وسأترك كل ما يتطلب إثبات هذه الأمور بالتفصيل إلى وكلائي المحترمين الذين سوف يقدمون أسماء الشهود ومختلف البيانات في جلسات قادمة.

ولما كنا نعتقد بأن منشأ الفساد في هذه الدولة واتجاه أسلوب الحكم إلى غير وجهته الصحيحة هو المجالس المصطنعة فإننا نرى من واجبنا إفهام ذلك إلى الرأي العام العراقي ليستعمل حقه الشرعي في سيادة حرية الانتخابات.

وإيضاحا لوجهة نظرنا في هذه القضية التي نعتبرها أساسية لتوطيد أسلوب الحكم في العراق على أسس صالحة أرجو أن تسمحوا لي بالعودة إلى الماضي قليلا لنعلم كيف نشأت فكرة التدخل في الانتخابات. ولماذا؟ وكيف تطورت؟ وماذا كانت نتائجها؟

انتهاج سياسة جديدة فيما يخص الانتخابات؟ ولماذا عدلت فيما بعد عن هذه السياسية؟

لقد تأسست الدولة العراقية، كما هو معلوم، في سنة ١٩٢١ كنتيجة مباشرة للثورة العراقية التي نشبت في سنة ١٩٢٠، تلك الثورة التي كانت جزءا من الثورة الكبرى وجزءا غير منفصل من الحركة الوطنية التي قامت في الشرق الأوسط في غمرة الجدال بين الدعوى إلى مبادئ الرئيس ولسن وبين الرغبة في الاستمرار على الخطط القديمة في تحقيق الأهداف الاستعمارية. أما بالنسبة إلى العراق فقد أخذ الجدال شكل تضارب بين تطبيق مبدأ الحكم الذاتي على البلاد المنسلخة عن الدولة العثمانية وبين الأخذ بمبدأ النظام الاستعماري القديم. وعلى هذا الأساس فرض الانتداب على العراق بحجة تدريبه على الحكم الذاتي حتى ينضج وتتهيأ له أسباب التمتع بالاستقلال التام. ولكن الحقيقة أن أكثر ما كان المقصود من الانتداب هو مصلحة الدولة المنتدبة بالحصول على مواقع استراتيجية مهمة والاستيلاء على منابع البلاد المعدنية - وأهمها النفط - والسيطرة على ميزانها التجاري والاقتصادي ونيل امتيازات أخرى تهم الدولة المنتدبة بصورة مباشرة وغير مباشرة. ولبلوغ هذه الغاية كان من الطبيعي ألا يترك لأكثرية الشعب في تسيير إدارة البلاد أي شأن. والتوفيق بين هذه الرغبات الاستعمارية ومبادئ الرئيس ولسن كان من الضروري بالنسبة إلى المستعمر عقد معاهدة تؤمن له غاياته وتمكنه من السيطرة التامة على إدارة شؤون البلاد، فكانت معاهدة ١٩٢٢، ولكن تلك المعاهدة لم يكن بالإمكان أن تصطبغ بصفة شرعية بدون أن يبرمها مجلس منتخب، ففطن

العلماء الذين كان لهم شأن كبير في ثورة العراق الكبرى كما فطن الوطنيون إلى مخاطر تلك السياسة - ولا سيما أن بركان الثورة لم ينطفيء - فدعوا إلى مقاطعة الانتخابات، ولما كان الشعب قد استجاب لتلك الثورة فقد اتضح للدولة المنتدبة وللحكومة الوطنية معا خطر تلك الحركة على مشروع المعاهدة التي أريد فرضها على البلاد، فاستعملت الشدة، ونفي العلماء، وأبعد من أبعد من الوطنيين وخيّر من خيّر منهم في ترك العراق ولكن الحركة الوطنية اشتدت، بصورة كادت تنذر بثورة جديدة. ولهذا السبب ولغيره من أسباب أخرى لا مجال لذكرها في هذا الصدد خفضت مدة معاهدة ١٩٢٢ بموجب بروتوكول خاص من عشرين سنة إلى أربع سنوات ثم استبدلت بمعاهدة ١٩٢٤ المعروفة، وبوشر بشتى الأساليب - بعد أن خلا الجو - في جمع مجلس لغرض تصديق المعاهدة المذكورة، وسن قانون أساسي للبلاد، وسن قانون للانتخابات، وقد كان النظام الانتخابي لجمع ذلك المجلس (المجلس التأسيسي) لا يدع للشعب أي مجال لأن ينتخب نوابا للمجلس المشار إليه، فجمع المجلس على أساس المساومة بين الحكومة الوطنية وبين دار الاعتماد مع إيجاد معارضة مصطنعة فيه، ولكن المجلس بالرغم من جميع تلك التدابير كاد يرفض تلك المعاهدة بالنظر إلى الحركة الوطنية الواسعة التي قامت آنذاك، وما رافقها من ضغط شعبي شديد، لو لم تلجأ الحكومة المنتدبة إلى استعمال وسائل من الضغط السياسي والتهديدات أقل ما يقال فيها أنها لم تكن مشرفة. ولقد أدركت سلطة الانتداب مخاطر الانتخابات الحرة كل الإدراك حتى بعد تصديق تلك المعاهدة لما كانت تنوي تقديمه من مشاريع أخرى اعتقدت أنه لا بد من رفضها من قبل أي مجلس له أقل صبغة شعبية، فاتفقت مع الحكومة الوطنية على خطة من شأنها ألا تدع مجالا لخروج أي نائب بصورة حرة، وفي انتخاب أول مجلس نيابي ذهبت سدى جميع محاولات البعض من الوطنيين لترشيح أنفسهم حسب القانون الذي سن لهذه الغاية، بدون توسط الحكومة. فكانت نتيجة ذلك التدخل وما أعقبه من تدخلات، أن أهملت المجالس النيابة من قبل الشعب إهمالا تاما، وأصبحت في الوقت نفسه ثانويا بالنسبة بتأليف الوزارات وفي تنحيها، إذ كان المعروف أن تلك الوزارات تؤلف بنتيجة التشاور بين أولي الشأن ودار الاعتماد. وهكذا كان بالتعاقب يؤتي بالمجلس النيابي على هذا الغرار، حتى يئس الناس من الانتخابات، وقاطعوها عمليا. أما المعارضة في تلك المجالس فإنها لم تكن في الحقيقة إلا معارضة مصطنعة، وإن تجاوزت حدودها في بعض الحين، مما كان يغضب السلطات على مسلكها، وكان هذا السبب من الأسباب الرئيسية لحل المجالس النيابية المتعاقبة. وكانت شخصية المغفور له الملك فيصل الأول اكبر عامل لستر عيوب ذلك الأسلوب الذي بدأ منذ تأسيس الدولة العراقية، وكان المأمول من تعقل الملك الراحل أن يغير تلك الخطة المحفوفة بالمخاطر لو بقي على قيد الحياة. ولكن وفاته أظهرت فساد الوضع بصورة واضحة، لأن الطبقة الحاكمة التي لم يكن لها أية صلة بالشعب، والتي لم يكن من مصلحتها خوض غمار انتخابات حرة أقرت الوضع من هذه الناحية، ولم تجد وسيلة لزحزحة بعضها البعض إلا عن طريق المؤامرات، تلك المؤامرات التي كانت تتخذ

من تذمر الشعب من فساد الوضع وسيلة لتحقيق أغراضها، فكانت المؤامرات العشائرية والانقلابات العسكرية والفتن وغير ذلك من الحركات التي لا يمكن أن تجري في بلاد تحكم وفق النظام الديمقراطي المستند إلى البرلمان.

وكانت كل تلك الحوادث كافية لأن تجعل الفئة الحاكمة تدرك أسباب الفساد القائم وصلته الوثيقة بانعدام الحياة الديمقراطية، وقد ظهرت في الحقيقة بوادر مشجعة بالنسبة إلى المثقفين من أبناء البلاد في وسط الدعوة التي كانت قائمة في الأقطار الديمقراطية ضد الحكم الدكتاتوري في دول المحور، وفي وسط الدعوة إلى الحريات الأربع وغيرها مما يتعلق بحقوق الإنسان - فكنا نسمع من بعض رجال الحكم عندنا، وفي مقدمتهم فخامة السيد نوري السعيد، أن أساس البلاء في هذه البلاد هو عدم وجود مجالس نيابية حقيقية تحاسب الوزارات، وتجعلها مسؤولة أمامها دون غيرها، فكان يدافع بحماس بالغ عن ضرورة سن قانون جديد على أساس المناطق الانتخابية الصغيرة، مما يفسح المجال لانتخاب المرشحين الأحرار، وقد خطا خطوة عملية بهذا الشأن، فألف لجنة لهذا الغرض سنة ١٩٤٤، وكلفني بعضويتها، فقبلت الاضطلاع بهذه المهمة بكل سرور، وكانت اللجنة مؤلفة من فخامة السيد توفيق السويدي، وأصحاب المعالي: الشيخ محمد رضا الشبيبي، والسيد نصرة الفارسي، والسيد مصطفى العمري، والسيد نوري القاضي، ومن مستشاري وزارتي الداخلية والعدلية وأنا. وبعد مناقشات طويلة أقرت اللجنة الكثير من المبادئ التي يتضمنها قانون الانتخابات الحالي.

ولما عهد إلى فخامة السيد نوري السعيد بتأليف الوزارة على أساس إزالة التذمر العام الذي سببه فخامة السيد أرشد العمري بأعماله التعسفية، وعلى أساس إجراء انتخابات حرة وفق ذلك القانون، كلف حزبنا وحزب الأحرار الاشتراك معه في الحكم، فوددنا أن نخطو خطوة عملية جريئة، ونفتح لفخامته صفحة جديدة، فقبلنا الاضطلاع بهذه المهمة وفق شروط معينة أدرجت في كتابين تبودلا بينه وبيني بصفتي رئيسا للحزب الوطني الديمقراطي، وكذلك فعل حزب الأحرار. ولم تمض مدة قصيرة حتى بوشر بالانتخابات، فظهرت بوادر التدخل فيها، وذهبت أدراج الرياح جميع الاحتجاجات التي قدمها ممثل حزبنا معالي السيد محمد حديد وممثل حزب الأحرار معالي السيد علي ممتاز، حتى اضطر كلاهما إلى الانسحاب من الوزارة بكتابي استقالة قدماها كلاهما على حدة، وسأضعهما تحت تصرف المحكمة، وإن كان قد نشرا في حينهما.

والحقيقة أني شخصيا لم أدرك حتى الآن الأسباب الحقيقية التي دعت فخامة السيد نوري السعيد لان يكون من أشد الداعين إلى حرية الانتخابات، ولأن ينقلب على تلك الدعوة، بعد أن تولى الوزارة، أكان ذلك نتيجة قناعة شخصية في كلتا الحالتين، أم أن الحوادث التي كانت قد وقعت حينذاك في بعض الممالك المجاورة اقتضت أن يتظاهر بالديمقراطية إلى ذلك الحد، فما كاد يزول السبب حتى زالت الأسباب بالنتيجة.

ولكن هناك حقيقة واقعة لا يمكن الجدل فيها، وهي أن فخامته كان في ذلك الحين من أشد أنصار حرية الانتخابات، وكان يقول أن المجالس الحقيقية تقضي على كل سلطة غير شرعية.

فما ذنبنا الآن إذا أشدنا بنواب اعتقدنا بصحة انتخابهم، وأردنا أن ننتخب المجلس على هذه الشاكلة، هذا هو جوهر القضية التي اعتبرته الحكومة تحقيرا أو إهانة لحكومة سماحة الصدر، مع أن موضوعنا الأصلي أرفع من أن يستهدف ذلك.

والواقع أن القصد الحقيقي من إقامة هذه الدعوى هو قمع كل معارضة تستهدف الإصلاح. ولما كانت الشكليات الدستورية عندنا لا تساعد على سن مراسيم تمنع المعارضة من إبداء الرأي فقد أخذت الحكومات المتعاقبة تلجأ إلى مثل هذه التغيرات وزج القضاء في هذا الجدل.

هذا هو السبب الحقيقي لهذه الدعوى ولدعاوى سابقة مماثلة لها.

أكتفي الآن بهذا القدر لأفسح المجال لوكلائي المحترمين.

كامل الجادرجي

الفصل الحادي عشر

عودة النشاط الحزبي

١- النشاط الحزبي

العوامل السياسية الجديدة:

كان الحزب الوطني الديمقراطي قد أوقف نشاطه ببيان صدر في ٣ كانون الأول سنة ١٩٤٨، كما ذكرنا سابقا، وذلك عندما وصلت عمليات الإرهاب والقمع التي بدأت مع إعلان الأحكام العرفية في أواسط شهر أيار من ذلك العام، ذروتها، وتناولت كثيرا من أعضاء الحزب وشلت قاعدته عن النشاط، ومن ثم أصبح من المتعذر تماما على حزب يعمل علنا وبالأسلوب الديمقراطي أن يستمر في نشاطه.

وقد أشرنا إلى التنفيس الذي أجراه البلاط والإنكليز بإبعاد نوري السعيد عن الحكم ومجيء علي جودة الأيوبي وبعض الوزراء من الموظفين إلى الحكم لقضاء فترة قصيرة اعتبرت صمام الأمان في الحالة السياسية في العراق، وكيف أن تلك الوزارة ألغت الأحكام العرفية، وكيف أعقب ذلك نشاط سياسي تجلى في حركة معارضة قوية في المجلس النيابي ونشاط صحفي كبير قامت به صدى الأهالي تلك الفترة، ثم استقالة نواب المعارضة في حركة تركت صدى واسعا في أوساط الرأي العام العراقي.

في مثل هذا الجو ظهر أن الأسباب التي دعت إلى تجميد نشاط الحزب قد زالت تقريبا، ولم يعد هناك مبرر لاستمرار ذلك التجميد. وقد شعر كثير من أعضاء الحزب بذلك، كما شعر به رئيس الحزب الذي رأى أن يعيد الحزب نشاطه وأن خروج المعارضة من المجلس يتطلب فتح أبواب جديدة للنشاط السياسي. وقد جرت مداولات كثيرة في هذا الشأن. وتألفت لجنة فرعية من عضوي اللجنة الإدارية المركزية قاسم حسين ونائل سمحيري لبحث الموضوع مع قواعد الحزب وتقصي آرائهم، وقدمت اللجنة المذكورة تقريرا بتاريخ ٢٣/١/١٩٥٠ جاء فيه:

معالي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي المحترم

بناء على التكليف الموجه إلينا من قبلكم للتعرف على أراء أعضاء المؤتمر الأخير ومن يتيسر من أعضاء الحزب فيما يختص بنشاط الحزب والمقترحات التي يبديها الأعضاء بهذا

الشأن، عقدنا في مساء يوم ١٩٤٩/١٢/٢٤ و١٩٤٩/١٢/٣١ و١٩٥٠/١/٧ اجتماعا خاصا غير رسمي حضره السادة التالية أسماؤهم من أعضاء المؤتمر:

(ويورد القرير أسماء ٢٦ من أعضاء المؤتمر)

وقد كان أعضاء المؤتمر الذين اتصلنا بهم أو اجتمعنا معهم تتلخص آراؤهم بالنقاط التالية:

أولا: وجوب استعادة النشاط الحزبي بشرط:

أ- الاستفادة من التجارب السابقة ووضع خطط حزبية سياسية واضحة المعالم مع دراسة أسباب الفشل وتجنبها.

ب- إعادة النظر في الطرق التنظيمية السابقة ووضعها على أساس حزبي رصين.

ج- محاسبة أعضاء الحزب عند عدم قيامهم بالتزاماتهم تجاه الحزب.

د- عدم الاطمئنان إلى أية منظمة سرية والحيلولة بشدة دون تسرب بعض أعضائها إلى الحزب.

ثانيا: أن الإمكانيات موجودة لاستئناف نشاط الحزب.

ثالثا: قبول عناصر وطنية في الحزب معروفة بماضيها الوطني.

رابعا: وهو المهم الذي يرتكز حوله البحث أخيرا:-

وجوب دعوة المؤتمر لبحث وتقدير إمكانيات وسياسة العمل مع الهيئات والمنظمات الوطنية أو الأفراد سواء كان ذلك في منظمة حزبية واحدة أو في اتحاد وطني عام يشملها أو يشملهم. وللمؤتمر أن يخول اللجنة الإدارية تنفيذ ما يقرره بشأن أحد تلك الحلول.

استئناف العمل

اجتمعت اللجنة الإدارية يوم ٢٥ آذار ١٩٥٠، بعد أن جرت المداولات المذكورة، وكان من ضمنها اتصال رئيس الحزب بأعضاء اللجنة المركزية وأخذ موافقتهم مسبقا على استئناف نشاط الحزب - فيما عدا حسين جميل- وأصدرت اللجنة القرار التالي نصه:

بحثت اللجنة الإدارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي في الموقف السياسي الراهن والتطورات التي حدثت في البلاد منذ إيقاف الحزب بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١ وبنتيجة المداولة رأت الأكثرية أن مقتضيات الوضع في البلاد تتطلب استئناف العمل السياسي من قبل الحزب وتستلزم في الوقت نفسه ضم عناصر جديدة للحزب وإعادة النظر في تنظيم عمله على ضوء التجارب السابقة وتأليف جبهة وطنية موحدة من الهيئات والكتل والأفراد التي تتفق على منهج موحد، وكذلك تقرر بالأكثرية استئناف الحزب أعماله والتشبث في ضم عناصر أخرى. وفي تأليف جبهة وطنية على منهج معين حسبما يتطلبه وضع البلاد الراهن.

بغداد في ٢٥ مارت ١٩٥٠.

رجب علي الصفار　محمد حديد　نائل سمحيري　حسين فوزي　كامل الجادرجي

مخالفة:

أخالف رأي الأكثرية وأرى أن الحزب في وضعه الحالي - من مختلف النواحي - لا يملك الأسباب التي تحملني على تقدير استئناف عمله، وإني لا أقدر له النجاح أو أنه سيستطيع العمل والنجاح في مهمته كهيئة سياسية، إلا إذا قبلنا أن تكون مهمة الحزب مقتصرة على إصدار جريدة ونشر بيانات بين حين وآخر فيجب البحث والتفاهم أولا من أعضاء اللجنة الإدارية المركزية حول بعض النقاط السياسية ومن ثم مفاوضة بعض العناصر الوطنية والتي تتفق أهدافها وأهدافنا للانضمام إلى الحزب حتى إذا ضمنا انتسابها وإذا وجدنا أن من شأن تلك العناصر أن تزيد الحزب قوة وتهيئه للعمل اتخذنا مثل هذا القرار. وإلا فإن تقرير استئناف العمل - دون ذلك - سيجعلنا بعد مدة في وضع سنضطر معه على اتخاذ قرار بغلق الحزب.

إلا انه ما دامت الأكثرية قد اتخذت هذا القرار فإني احترم قرارها وأنفذ كل ما يودّع إلي من عمل بإخلاص، (غير أني أجد نفسي مع الأسف بأنه مما لا يتفق ورأيي المدون أعلاه أن أشغل سكرتيرية الحزب وأني غير مؤمن بصحة استئناف عمله دون تهيئة أسباب جديدة فأرجو من اللجنة الإدارية المركزية اختيار سكرتير[1].

٢٥/ ٣/ ١٩٥٠ حسين جميل

إني أرى وجوب ضمان ما تضمنه القرار من أهداف أدعو إليها قبل الإعلان عن بدء نشاط الحزب.

قاسم حسن.

النشاط الداخلي:

بعد قرار استئناف العمل نشط أعضاء الحزب في إعادة تنظيم حزبهم، وتكونت لجان تنظيمية جديدة وجرى اتصال مع أعضاء الحزب في بغداد وخارجها، ومع أن الاتصال لم يكن مقطوعا إلا أنه لم يكن يجري بصورة رسمية.

وكان من أبرز أوجه نشاط الحزب سلسلة محاضرات ثقافية ألقيت في مقر الحزب، وقد بدأها رئيس الحزب بمحاضرة بعنوان: «التكتلات الإقليمية وموقف العراق منها». وقد أشار كامل الجادرجي في محاضرته إلى مساعي الاستعمار لتكوين كتلة عسكرية في الشرق الأوسط، وقال أن عقد المعاهدة التركية كان تمهيدا لهذا التكتل وأشار إلى المعارضة الشعبية التي أخذت تؤثر في هذه المساعي وتؤدي إلى تبديلها من حلف يوسع الجامعة العربية إلى حلف البحر الأبيض المتوسط، إلى أشكال جديدة من التحالف. وفي آخر المحاضرة دعا إلى تكتل دول الحياد لمقاومة نشوب الحرب.

---

(١) جاء في ملاحظة للأستاذ كامل الجادرجي ما يلي: قيل لحسين جميل أنه لا توجد ضرورة للتطرق إلى موضوع السكرتارية في هذا المقام لعدم وجود علاقة لذلك بالوضع الأصلي ولذلك وافق في الأخير على شطب الفقرة، غير أنه قال أنه سيبقى مصرا على رأيه بشأن تخليه عن السكرتارية.

٢- معركة المعارضة

نواب المعارضة:

يعتبر تكون المعارضة وتبلورها في المجلس النيابي الذي تكون في منتصف عام ١٩٤٨ من التطورات المهمة في التاريخ السياسي العراقي، وقد كان لها أثرها في مختلف النواحي السياسية الإيجابية والسلبية. والمهم بالنسبة لنا في هذا البحث أن نذكر أن الحزب الوطني الديمقراطي ورئيسه كامل الجادرجي قد لعبا دورا بارزا في تكوين هذه المعارضة وتوجيهها. وبعد استقالة نواب المعارضة بدأ قسم مهم من أولئك النواب يتجهون إلى العمل المنظم المتعاون مع الحزب الوطني الديمقراطي مما أدى إلى تكوين حزب الجبهة الشعبية عام ١٩٥١.

وبعد أن استقال نواب المعارضة كما ذكرنا سالفا، بدأت الجهود تبذل لإبقاء كتلتهم كما هي، وكانت أشق تلك الجهود إقناع الجميع بمقاطعة الانتخابات التكميلية، وقد نجحت تلك الجهود إلى حد كبير باستثناء اشتراك نواب حزب الاستقلال في تلك الانتخابات.

وقد نشرت صدى الأهالي يوم ٢٨ آذار نبأ اجتماع أكثرية نواب المعارضة المستقلين وقرارهم بمقاطعة الانتخابات التكميلية. بينما تابعت نشر تواقيع تأييد استقالة أولئك النواب. وبتاريخ ٢ أيار نشرت الجريدة مقالا افتتاحيا بعنوان: «حول الانتخابات التكميلية» ذكرت فيه تعيين يوم لإجراء الانتخابات من قبل الحكومة، وأشارت إلى تصرف بعض النواب المستقلين في هذه القضية وقالت: «وفي اعتقادنا أن خير وسيلة لدعم الغاية التي استقال من اجلها نواب المعارضة هي عدم اشتراكهم في الانتخابات التي تدعو الحكومة إلى إجرائها، لأن القضية التي استقالوا بسببها لا تزال قائمة: فباشتراكهم في هذه الانتخابات لا يناقضون أنفسهم بأنفسهم، ولا يسيئون إلى سمعتهم التي كسبوها لدى الرأي العام فحسب، وإنما يضرون الصالح العام أيضا...».

وكان من ضمن هذه المعركة الجديدة التأثير على حزب الاستقلال لإبعاده عن الحكومة بعد أن قرر خوض الانتخابات التكميلية من جهة، ولمنعه من إفساد خطة المعارضة التي تمثلت بالاستقالة والإصرار عليها من جهة أخرى.

وقد اشتركت الجريدة في المعركة بعنف في مجال الانتخابات ولا سيما بعد دخول حزب الاستقلال فيها وامتلأت صفحاتها بالتعليقات والإيضاحات ومناقشة الحزب المذكور إلى جانب المقالات الافتتاحية التي كان أبرزها مقال (أننا نختلف معكم أيها الاستغلاليون) بتاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٥٠.

النشاط اليساري:

كان لجو النشاط السياسي الذي استعرضنا الكثير منه في السطور السابقة، أثره على مختلف قطاعات الرأي العام، وقد ولد نشاطا جديدا في الفئات السياسية اليسارية، وإلى جانب

جهود الحزب الشيوعي السري في تجميع نفسه بعد الضربات القاسية التي تلقاها من الطبقة الحاكمة وتحطيم قياداته بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٩ وإعدام زعمائه البارزين، إلى جانب هذه الجهود بدأت جهود من الفئات السياسية اليسارية المستقلة للعمل. وقد ظهر جزء من نشاط هذه الفئات في حركة أنصار السلام التي بدأت بالنشوء والعمل كقوة سياسية تمثل اليسار المستقل - وإن كانت في قواعدها متأثرة بالحزب الشيوعي - وقد نشرت صدى الأهالي في أواخر حزيران نداء السلام الذي وقعه الشاعر محمد مهدي الجواهري على صفحاتها الأولى، كما أشارت إلى النشاط السياسي اليساري الذي كان ممثلا في تقديم العرائض والشكاوى حول وضع السجناء السياسيين- ومعظمهم من الشيوعيين- في مقال افتتاحي نشر في ٤ تموز، إلا أنها لم تنشر تلك العرائض والشكاوى ولا نشرت تأييدات نداء السلام. وبتاريخ ٩ تموز نشرت الجريدة في صفحة المحليات (نداء استوكهولم للدفاع عن السلام) مع أسماء مؤيديه من مختلف أنحاء العالم والبلاد العربية - عدا العراق إذ لم يرد في النداء العالمي ذكر أحد العراقيين- وفي اليوم التالي نشر أول تأييد - من السليمانية - للنداء بشكل مختصر.

وخلال شهر رمضان بدأت الجريدة بنشر ما يردها من السجناء السياسيين والمبعدين وأنصار السلام بشكل مختصر واعتيادي. وكتب حسين جميل مقالا عن سجن نقرة السلمان.

الحرب الكورية:

اهتمت صدى الأهالي بالحرب الكورية التي اندلعت في تلك الفترة وقد أخذت تنشر خلال أيام تعليقات بقلم محمود الدرة حول هذه الحرب، ثم بدأت بنشر خريطة أسبوعية مع تلك التعليقات.

٣- وزارة نوري السعيد

التمهيد لمجيء نوري السعيد:

سبق أن أشرنا إلى اللعبة التي كانت تلعبها الطبقة الحاكمة والبلاط ومن ورائهما الإنكليز، في التخلي عن الحكم لفترة قصيرة لحكومة علي جودة الأيوبي، ثم إسقاطها والمجيء بوزارة توفيق السويدي التي اشترك فيها صالح جبر، وبعد ذلك فتح الباب لعودة نوري السعيد مرة أخرى.

وكانت لنوري السعيد مهمة جديدة، فبعد أن صفى قضية فلسطين في وزارته السابقة، يأتي هذه المرة لتعديل امتيازات النفط، وقد بدت أول بوادر هذا التطور في تصريحات نوري السعيد يوم ١٠ آب ١٩٥٠ في مؤتمر صحفي عقده في بناية مجلس الوزراء تحدث فيه عن امتيازات النفط وقد علق محمد حديد نائب رئيس الحزب في مقال افتتاحي نشرته الجريدة بتاريخ ١٣ و١٤ آب بعنوان (اتفاق النفط الجديد) فأشار إلى أن نوري السعيد أصبح يعتمد عليه في مفاوضات النفط وفي عهده تم أهم تعديل في امتيازات النفط عام ١٩٣١ وهو يتولى

الأمر الآن، ثم ناقش امتيازات النفط القائمة وما فيها من غبن، ومحاولات الشركات تعديلها بشكل لا يؤدي إلى حصول العراق على حقوقه كاملة فيها.

وبتاريخ ١٠ أيلول نشرت صدى الأهالي مقالا افتتاحيا بعنوان (ماذا وراء نشاط نوري السعيد؟) قالت فيه «أخذ فخامة السيد نوري السعيد يبدي نشاطا محسوسا كي تستعد البلاد لاستقبال وضع جديد، وتكون نتيجة كل نشاط من هذا القبيل حدوث تغيير أساسي في الوزارة، فإما أن ينتهي ذلك بتغيير رئيس الوزراء بصورة تحمل على الاعتقاد بأنه كان لنوري السعيد ضلع أو تأثير في هذا التغيير، وأما أن ينتهي الأمر بإسناد الرئاسة إليه. . .» ثم يشير المقال إلى نوري السعيد لتكوين (جبهة سياسية) مع حزبه (الاتحاد الدستوري) وإلى نفوذه في وزارة توفيق السويدي وضعفها.

وفي ١٦ أيلول ألف نوري السعيد وزارته الجديدة ولم تعلق الجريدة على ذلك في حينه.

الأحزاب والحكم:

نشر كامل الجادرجي رئيس الحزب مقالا بقلمه في عدد يوم ٢٠ أيلول بعنوان (توحيد الصفوف والوزارات القومية الائتلافية) قال فيه: «منذ مدة طويلة ونحن نسمع رجال الحكم يرددون بين حين وآخر نغمة (توحيد الصفوف) وكان فخامة السيد نوري السعيد يكرر هذه النغمة اكثر من أي شخص آخر، وقد عاد إليها مؤخرا في حديثه إلى الصحفيين عقيب حفلة الاستيزار». وبعد أن يفصل الجادرجي شروط الحياة الديمقراطية الدستورية البرلمانية، ويشير إلى أن (الفئة الحاكمة جاحدة بالنظام الديمقراطي) وقد ضربت الحياة الحزبية أكثر من مرة وحاربت الحريات العامة. يقول: «وأنكى من كل هذا أن ما جرى من مفاوضات مع الأحزاب التي تألفت في ظل هذا الإرهاب المتواصل لاشتراكها في الوزارة، كان لا يراد به تقوية هذه المؤسسات، بل كان المقصور منه إضعافها. .» ويقول بعد ذلك أن ما يمكن أن نفسر به دعوة نوري السعيد لتوحيد الصفوف هو دعوة أشخاص معينين للاشتراك في الحكم لإسكاتهم.

محاضرة نوري السعيد

في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٠ ألقى نوري السعيد محاضرة كان هدفها الدعوة للارتباط بالمعسكر الغربي ومهاجمة فكرة الحياد. وبعد أيام قليلة صدر بيان رسمي من مديرية الدعاية العامة لتوضيح تلك المحاضرة وتخفيف وقعها الداخلي والخارجي - وقد علقت عليه صدى الأهالي في عدد ٢١ تشرين الثاني - ثم ألقى نوري السعيد خطابا في مؤتمر حزب الاتحاد الدستوري نشرته صدى الأهالي في عدد ٢٧ تشرين الثاني.

وكان الحزب الوطني الديمقراطي في ذلك الحين يعد العدة لمؤتمره الرابع الذي انعقد في ٢٩ تشرين الثاني، وتضمن خطاب رئيس الحزب الرد على خطط نوري السعيد بالتفصيل.

٤- مؤتمر الحزب

تميز المؤتمر الرابع للحزب والذي انعقد في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٠ في مقر الحزب بأنه أول مؤتمر ينعقد بعد تجميد الحزب من أواخر عام ٩٤٨ وثانيا بأن جو المؤتمر كان مشحونا بنتيجة اشتراك سكرتير الحزب حسين جميل في وزارة الأيوبي قبل المؤتمر بعام تقريبا وثالثا بإعلان الاشتراكية الديمقراطية فلسفة للحزب وتعديل المنهج.

قضية حسين جميل

لم ينسحب حسين جميل من الحزب بعد إعادة نشاطه بالرغم من مخالفته لقرار اللجنة الإدارية المركزية في هذا الشأن، وقد حاول أن يكون في الحزب كما لو لم يحدث ذلك، وقد قام بمهامه كسكرتير للحزب ورأس اجتماعاته الأسبوعية.

وفي إحدى الاجتماعات الأسبوعية في صيف ١٩٥٠ سئل حسين جميل عن تصريح له نشرته جريدة الزمان وقد تضمن رأيه في تكوين (وزارة قوية) وهو أن تتكون مثل هذه الوزارة من (أشخاص أقوياء) وقد جرت مناقشة في ذلك الاجتماع حول هذا الرأي وهل فيه تغاضي عن المبادئ الديمقراطية التي يؤمن بها الحزب ومنها انبثاق الحكومة عن إرادة الشعب بصرف النظر عن أشخاص الوزراء الذين تتألف منهم تلك الحكومات، وقد قال حسين جميل في المناقشة أنه في إغفال ذلك، ولكن بعض أعضاء الحزب إمتدوا في المناقشة وفي نقد السكرتير، وكان من الواضح أن قضية اشتراكه في وزارة علي جودة أثناء تجميد الحزب كانت وراء المناقشة ولو بصورة غير مباشرة.

وبعد ذلك الاجتماع قدم حسين جميل استقالته من الحزب، إلا أن رئيس الحزب وأعضاء اللجنة المركزية أقنعوه بسحب الاستقالة وإبقاء الأمر مكتوما.

وقبيل المؤتمر أثار رئيس الحزب الموضوع مرة أخرى وننقل فيما يلي ما كتبه الأستاذ الجادرجي حول الموضوع.

١٩٥٠/١٢/٦

كنت أتوقع أننا سنجابه بعض المشاكل في مؤتمر الحزب الرابع وذلك قبل انعقاده بأكثر من شهرين باعتباره أول مؤتمر سيعقد بعد استيزار حسين جميل أولا ولأنه أول مؤتمر سينعقد بعد استئناف نشاط الحزب. وكانت قضية حسين تشغل بالي بالدرجة الأولى. كيف يقابلها الأعضاء؟ ومن الذي يعرضها وما سيكون موقف حسين جميل من ذلك؟ ثم شعرت برغبة لدى بعد الأعضاء في إجراء تغييرات في عضوية الهيئة الإدارية المركزية فمن الذي سيشمله هذا التغيير؟ إن رجب علي الصغار الذي يتولى محاسبة الحزب أخذ منذ مدة طويلة لا يحضر مركز الحزب وقد يمضي شهر أو أكثر وهو لا يحضر اجتماعات الحزب حتى لا يقابلني خارج الحزب أيضا وبسبب ذلك أهملت مالية الحزب وجبايته إهمالا تاما فضلا عن ذلك أن انقطاعه

عن الحزب هذا الانقطاع أصبح عرضة للتساؤل وفي الحقيقة صرت أنا نفسي أيضا الذي أثق بصدق رجب ويحسن نواياه اشتبه فيما إذا كان يريد ترك الحزب شيئا فشيئا ولكنه كان يؤيد عندما يتصل بي بأن سبب انقطاعه ناشئ عن كثرة أشغاله الخاصة. ومع ذلك أردت أن أحتاط للأمر فيما إذا أراد رجب عدم ترشح نفسه لعضوية اللجنة الإدارية وأصر على ذلك. لقد كلمت الدكتور رفعة علي أحد أعضاء الحزب والذي كان في تلك الأيام يتردد كثيرا على إدارة جريدة صدى الأهالي لنشاطه في جدال وقع بين جماعة من الأطباء الجدد وهو أحدهم وبين جماعة الأطباء القدماء حول تأسيس نقابة للأطباء وقد سألت رأيه عما إذا كان يرغب في ترشيح نفسه إلى عضوية اللجنة الإدارية المركزية فلم يظهر رغبة في ذلك وقد علمت منه من سياق الحديث أنه يرى نفسه في خلاف مع اللجنة لأننا لم نظهر الحزم اللازم في قضية حسين جميل إذ لمح بأنه كان يترتب على اللجنة فصل حسين من الحزب بعد استيزاره ومع أنه أظهر رغبة شديدة في التعاون معي وأظهر استعداده لأن يكون نشاطا لم نتفق على شيء بالرغم مما بذلته من جهود في محادثتي معه.

وقد استغربت من موقفه هذا لأني كنت أعتقد بأنه لا يزال صديقا حميما لحسين لأن حسين كان يعتمد كثيرا عليه وعلى أخيه طلعت الشيباني ثم علمت بعد ذلك أن هنالك جماعات كثيرة في الحزب تنظر في الحزب إلى القضية نفس النظرة ومن جملتهم عبد الله عباس - وهو أيضا صديق حميم لحسين - الذي أكد لي أن حسين قد فقد الشيء الكثير من سمعته حتى في منطقته الانتخابية بالرغم من الجهود الكثيرة التي يبذلها حسين في مداراتهم. ولما أخبرت عبد الله عباس برغبتي في ترشيح الدكتور رفعة إلى اللجنة المركزية بدل رجب علي الصفار - فيما إذا أصر على عدم ترشيح نفسه - ارتاح عبد الله لذلك وقال ولكن الأنسب أن تستند السكرتارية إلى الدكتور بعد أن يفوز بعضوية اللجنة وإيجاد محاسب آخر يحل محل رجب فلم أجادل في قضية إسناد السكرتارية إلى حسين جميل أو عدم إسنادها إليه وإن جادلته في كون أن أنسب شخص يمكن أن يشغل السكرتارية بعد حسين جميل هو قاسم حسن لا الدكتور رفعة. وبينت له أن حسين جميل يريد ترك السكرتارية من تلقاء نفسه بعد المؤتمر نفسه فالقضية مفروغ منها من هذه الناحية ولكن عدم انتخاب حسين في اللجنة الإدارية سيسبب لنا مشاكل كبيرة وهذا غير صحيح فاقتنع بذلك وقد رأيت منه رغبة في أن يكون انتخاب حسين إلى اللجنة متعلقا على شرط استمراره على إشغال السكرتارية قلت لا حاجة إلى الاستمرار بهذا البحث ما دام حسين نفسه لا يريد الاستمرار على اشغال السكرتارية.

والحقيقة أني كنت قبل هذا قد فاتحت حسين جميل عن وضعه في الحزب فحادثته محادثة صميمية وأردت أن أقوي معنوياته وناشدته أن يفتح صفحة جديدة في الحزب وأن يكثر من اتصالاته بالأعضاء وأن يكثر من مجيئه إلى الحزب وأكدت له بصفة قاطعة بأني لا أحمل له غير الود والإخلاص فأكد لي بأنه لا ينوي ترك الحياة الحزبية ولا ينوي ترك حزبه مطلقا ولكنه في الوقت نفسه تشكى مما يلاقيه من الأعضاء وذكر لي ما يسمعه من كلمات جارحة وتعرضات

مؤلمة وقال أن الكثير من الأعضاء لا يرغبون فيه ولذلك لم يفكر في ترشيح نفسه لعضوية اللجنة الإدارية المركزية وأضاف أنه لا يعلم ما سوف يلاقيه من إهانة في المؤتمر القادم فلم أنكر الدعاية القائمة ضده ولكنني قلت: أن كل ذلك يمكن تلافيه فيما إذا هو نفسه أظهر ارتباطه بالحزب وبعد محادثات طويلة اطمأن نوعا ما إلى أني سأسعى لتلافي كل أمر يسيء إلى سمعته في المؤتمر القادم ولكنه أصر على أن يعفى من السكرتارية بعد انتخابات الحزب المقبلة واتفقنا على ذلك في حينه. وقد جرى كل ذلك قبيل عقد المؤتمر بمدة لا تقل عن الشهر ونصف الشهر على ما أذكر.

أما محمد حديد فكان يظهر استياءه عندما كنت أبحث معه في إيجاد طريقة لمعالجة قضية حسين جميل فكان يريد عدم ذكرها في المؤتمر واعتبارها قضية منتهية باعتبار أنها جرت أثناء تعطيل الحزب أعماله وكان جوابي دائما لمحمد هو أنه ما دام باستطاعتنا منع بحثها في المؤتمر فيجب علينا والحالة هذه أن نوجهها توجيها غير استفزازي نوفق فيه بين رغبة الكثير من الأعضاء في ضرورة بحثها وبين رغبتنا في عدم مس كرامة حسين جميل. ولكن محمد كان مصرا على ضرورة غلقها لأنه يقول أن إثارتها في المؤتمر لا بد أن تؤدي إلى فضح كرامة حسين جميل ولكن في الوقت نفسه لم أكن لأرغب في أن نضغط على الأعضاء لمنعهم من بحثها في المؤتمر بصورة مطلقة، وحتى لو أردنا ذلك وبينا لكل شخص حقيقة الموضوع، فمن المحتمل أن يثيرها آخرون في المؤتمر وليس من مصلحة الحزب في الوقت الحاضر إثارة أمثال هذه القضايا ولكن كيف نضمن أن تدبيرنا هذا سيكون موفقا إذ أن إثارتها من قبل شخص واحد من أعضاء المؤتمر لأن تذهب جميع جهودنا سدى. فالأحسن إذن أن نبحث بطريقة مناسبة.

هذا فضلا عن أني لم أوافق مبدئيا على إهمال هذه القضية في المؤتمر فالمحاسبة كانت ضرورية بنظري ولكن كنت أرغب من الصميم أن آخذ هذه القضية على عاتقي وأعمل ما أراه ضروريا في سبيل كرامة الحزب وكرامة حسين جميل معا. وقد أردت قبل كل شيء أن أعلم بالموقف الذي سوف يتخذه حسين جميل فيما إذا أثيرت القضية بأي شكل من الأشكال ثم أردت أن أتأكد من مقاصد الأشخاص الذين يريدون إثارتها ومن حسن نواياهم. وقد تبين لي من محادثات جرت لي مع قاسم حسن وغيره بهذا الشأن أن حسين لا ينوي أن يقف لينا في المؤتمر عند بحث هذا الموضوع وإنما ينوي بحث القضية بصورة وكأنه صاحب الحق وأنه سوف لا يكون في موقف المعتذر ولو كان وقد استنتجت شخصيا أن حسين سوف لا يكتفي بذلك وإنما قد بين أشياء تخالف الحقيقة. فماذا سيكون موقفي في هذا الوضع بل ماذا سيكون موقف محمد حديد أيضا؟

إن معرفتي الزائدة بحسين تخولني أن أعتقد بأنه (حسين جميل) وإن كان صادقا ومؤدبا في معاملاته الاعتيادية غير أنه في سبيل الدفاع عن نفسه في القضايا التي تمس شخصه قد يشذ عن هذه الصفات التي تلازمه دائما في حياته اليومية. أما محمد حديد فإنه شخص يوثق به في جميع الحالات وإنه لا يتصور أن يقول شيئا يخالف الحقيقة. فإذا تكلم حسين في

المؤتمربطريقة لا تتفق مع الحقيقة كثيرا أم قليلا فسوف أضطر بطبيعة الحال أن أوضح قضيته بكل تفصيل على حقيقتها من دون أن أكتم شيئا وهذا يجر محمد حديد أيضا أن يقول ما يعلم من الحقائق. وحينئذ نكون في وضع مزر يسيء إلى سمعة الحزب أكبر الإساءة وقد ينجر الأمر إلى مهاترات يكون لها أسوأ الأثر في الخارج.

ولذلك حادثت حسين جميل محادثة تمهيدية بضرورة عرض القضية على المؤتمر عرضا مناسبا وقلت له أنني سوف أبذل كل جهدي لتجنب إثارة القضية في المؤتمر ولكني أعتقد أن ذلك غير ممكن وغير عملي فالخطة التي أنوي اتباعها هي ألا نمس الموضوع في الخطاب الذي سوف ألقيه وإذا ما أثيرت من قبل أحد الأعضاء فسوف أترك الكلام لك (أي لحسين جميل) أما إذا أجبرت على الكلام في هذا الشأن فسأبين ما عندي. وقلت له لأجل ألا يكون فيما سنقوله شيء من التناقض سألخص ما كنت قد دونته يوميا بهذا وأطلعك وأطلع محمد حديد عليه.

وبعد يومين قمت بالفعل بتلخيص دقيق لهذه القضية من أولها إلى آخرها فاطلعت محمد حديد على ذلك قبل حسين جميل فاعترض محمد وقال أن هذا التلخيص سوف يغيظ حسين قلت: أن إغاظة حسين بهذه الطريقة هي خير من ظهور خلافات بيننا في المؤتمر ثم سألته ما إذا كان يرى شيئا يخالف الحقيقة. فقال محمد: كل ما فيه يطابق ما جرى تماما.

وفي اليوم التالي اطلعت حسين على هذا التلخيص وقد امتعض حسين بالفعل امتعاضا شديدا: وقال: أنا أيضا سأدون ما جرى ثم قال متسائلا: هل قابل محمد حديد علي جودة الأيوبي بعد اجتماعنا بداره ليلة (. . .)؟ قلت: لا أعلم ذلك. قال: أنا متأكد من أن محمد حديد ذهب في اليوم التالي لاجتماعنا إلى علي جودة وأخبره بقبوله الاشتراك في الوزارة ولكن الوزارة لم تؤلف حينذاك لأن علي جودة نفسه اعتذر عن تأليفها. قلت: يكاد يكون ذلك مستحيلا. وقد حاولت أن أهدئ حسين وقلت أن القصد من هذا التلخيص هو لإطلاعك وإطلاع محمد فقط وهذا لأجل أن يعلم كل منا ما سيكون موقفه بالضبط في المؤتمر. فأنا سوف أسعى كل السعي ألا تثار هذه القضية بشكل استفزازي في المؤتمر وسوف لا أتكلم مطلقا إذا لم أجبر على التكلم وهذا لأجل أن نعطي لك فرصة لبيان ما يجب بيانه. وسوف لا أساعد أي أحد من أعضاء المؤتمر أن يتكلم بكلمات نابية. ولكن إذا أدليت بمعلومات مغلوطة أو تخالف الحقيقة في المؤتمر فسوف أضطر إلى التكلم وسأتكلم على نحو ما جاء في هذا التلخيص لأنها معلومات حقيقية دونتها في حينها حرصا على ألا أضيع منها شيئا. ثم أضفت قائلا: أن المسألة حسب رأيي الخاص تحل على الوجه الآتي: إذا أراد أحد الأعضاء بحث القضية في المؤتمر سوف أحيله عليك وأنت تبين للمؤتمر أنك قبلت الاستيزار باعتبار أن الحزب كان معطلا وقد اجتهدت بأن ذلك من الجائز في نظرك وتبين للأعضاء تمسكك في الحزب وما إلى ذلك من البيانات التي تقوي معنوياتهم وتطمئنهم فلم يجب شيئا وقال سأقابل محمد حديد بهذا الشأن.

وقد علمت بعد ذلك أن حسين جميل لما قابل محمد حديد وسأله عن رأيه في التلخيص اجابه محمد بأنه (التلخيص) كان مطابقا للحقيقة. ثم علمت أن حسين جميل بعد هذه المقابلة لمحمد قد غير اتجاهه ورجح أن لا يقول شيئا عن تطورات القضية وإنما سيتناول الموضوع الأصلي رأسا. وبعد ذلك قابلني حسين وكان قد لان كثيرا وقال لي: أنا أكذب نفسي ولا أستطيع أن أكذبك. وقد أخبرت محمد حديد بذلك باعتبار أن جزءا كبيرا من المعضلة قد أزيل وقلت لمحمد أني كما قلت سابقا سأبذل كل جهدي ألا يجري في المؤتمر ما يمس كرامة حسين فسكت محمد وقبل أن أختم هذا القسم من البحث أرى من الضروري أن أثبت للحقيقة أن محمد حديد قد قال لي أثناء البحث في هذا الموضوع أنه يتذكر جيدا ما جاء في التلخيص وأنه يطابق الحقيقة كل المطابقة ولكنه أضاف غير أنه لا يتذكر الآن فقرة واحدة جاءت فيه هي قولي: وانتهت مناقشتنا على تلك الصورة التي يفهم منها قبولنا لرأي محمد حديد وهو انتظار المفاتحة الرسمية لعرض الأمر عند ذاك على اللجنة الإدارية المركزية. والذي لا يذكره محمد حديد هو اتفاقنا على عرض الأمر على اللجنة الإدارية المركزية.

ومهما يكن من أمرنا أنا وحسين جميل فقد كنا نسير باتجاهين متعاكسين فأنا كنت اعتبر الحزب قائما - وإن كان قد عطل أعماله- وعلى هذا قمت بتلك المحادثات التمهيدية قبل عيد الأضحى مع حسين جميل ومحمد حديد وقاسم حسن ثم عرضت ما توصلنا إليه على اللجنة الإداريةالمركزية بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢ الذي قررنا فيه على وضع نقاط أساسية كشروط لدخول الحزب فكل هذه التمهيدات وهذه القرارات كان يدل على أن رأيي أن الحزب قائم ولا يجوز القيام بأي عمل قبل مشاورة اللجنة الإدارية المركزية أما حسين فكان من البداية يصر على أن الحزب غير قائم ولا حاجة إلى اتخاذ قرار بشأن استيزار أحد أعضائه قبل البت في استئناف الحزب لنشاطه. فليس من المعقول إذن أن أعتبر الاجتماع الذي عقدناه في دار محمد حديد بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٥ اجتماعا نهائيا تقرر فيه قبول الدخول في الوزارة دون الرجوع إلى قرار اللجنة الإدارية المركزية. فسواء تذكر محمد حديد هذه القضية أو لم يتذكرها كانت نقطة جوهرية بالنسبة لي بالدرجة الأولى وبالنسبة إلى محمد حديد أيضا.

وفيما يلي أضع نص التلخيص الذي عرضته على حسين جميل ومحمد حديد والذي هو مدار بحثنا.

قبل عيد الأضحى سنة ١٣٦٨ بأيام قلائل (وعيد الأضحى المذكور يقع في ٣/ ١٠/ ١٩٤٩) اجتمعت بالسادة محمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن وهم بعض أعضاء اللجنة الإدارية المركزية للحزب، وشرحت لهم الوضع السياسي الذي كان قائما، وقلت أعتقد أن سوف تجري بعض التغييرات في الوضع الوزاري بعد عودة الوصي إلى العراق، إذ سوف يحاول السيد نوري السعيد أن يغير وزارته تغييرا أساسيا (في نظره) أو أنه سوف يكلف بتأليف وزارة ائتلافية من الأحزاب ومن المستقلين أو أن شخصا آخر سوف يكلف بهذه المهمة، ثم قلت أني اجتمعت بكم مقدما - قبل الاجتماع باللجنة الإدارية المركزية بكاملها - لأجل

مشاورات تمهيدية للتوصل إلى إقرار سياسة معينة بالنسبة إلى حزبنا حول هذه المواضيع وقد حصرت البحث في النقاط التالية:

١- هل تعتبر اللجنة الإدارية المركزية للحزب، أن الأسباب التي دعت إلى تعطيل أعمال الحزب لا تزال قائمة، فلا تدخل بأية مفاوضة فيما إذا أريد مفاوضتها بشأن الوضع القائم في البلاد باعتبارها غير مخولة في الدخول في أية مفاوضة قبل أن تقرر استئناف أعمال الحزب؟

٢- هل تعتبر اللجنة المشار إليها، أن الأسباب التي دعت إلى تعطيل أعمال الحزب لا تزال قائمة ولكن تعتبر هذا النشاط القائم في البلد سببا للتفكير في إعادة النشاط فتقرر القرار الذي تراه مناسبا بعد درس الموضوع من جميع وجوهه ومن ثم تقرير الدخول في المفاوضة مع أولي الشأن فيما إذا طلب إليها ذلك.

٣- هل تعتبر اللجنة أن الحزب لا يزال قائما - وإنما كان عطل أعماله - وإنه من الضروري والحالة هذه الدخول في أية مفاوضة سياسية مع أية جهة كانت فيما إذا طلب إليه ذلك، وبنتيجة المفاوضة إذا طلب إلى الحزب الاشتراك في الوزارة عليه ألا يرفض مبدئيا وإنما من الواجب عليه أن يقدم شروطا للدخول في الوزارة ويعلن شروطه في الحال ويستمر على العمل في الوزارة الائتلافية. فإن حققت شروطه فهو في تلك الحالة يعتبر أعاد نشاطه السياسي ويقوم بواجباته كحزب وإن لم تحقق ينسحب من الوزارة وحينئذ يقرر ما يشاء بشأن الحزب أيضا؟

٤- فيما إذا اخذ بالرأي الثالث فما هي شروط الحزب للاشتراك في الوزارة؟

وقد بينت وجهة نظري قائلا: أن الأسباب التي دعت إلى تعطيل الحزب وإن كانت لا تزال قائمة، يضاف إليها أمور غير مصرح بها في بيان الحزب وهي تفكك الحزب الداخلي وعدم قدرته على استئناف العمل بسبب ضعف ملاكه وضعف ماليته، غير أنه من الضروري أن ينتهز الحزب كل فرصة لإعادة نشاطه. فإذا اعتبرنا من يريد مفاوضتنا هيئة سياسية قائمة فيجب علينا أن نعير هذا الاعتبار أهمية حتى وإن كنا نعتقد أن هذا الذي يفاوضنا غير مجد في عمله إذ أن مجرد الدخول معنا في مفاوضة يرفع من قيمتها السياسية، فإذا تم ذلك وقبلت الفئة شروطنا فسوف يزول قسم كبير من هذا الخوف المستولي على نفوس الناس من جراء انتسابهم إلى الأحزاب وحينئذ يمكن أن يفيد تشكيلاتنا الحزبية شيئا فشيئا إذ أننا بدخولنا الوزارة حسب شروطنا نعتبر الحياة الحزبية أمرا واقعا ونجادل على هذا الأساس. وبعد أن أبديت وجهة نظري هذه طلبت إلى كل من محمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن إبداء رأيهم.

قال حسين جميل: أنه يخالفني في هذه الآراء للأسباب الآتية: أنه يعتبر الأسباب التي دعت إلى تعطيل الحزب لا تزال قائمة بالإضافة إلى ذلك لا يرى أية إمكانية لإعادة نشاط الحزب بوضعه الحالي لذلك يعتبره (الحزب) غير موجود الآن ولا يمكن أن يوجد في المستقبل

ما لم يفكر تفكيرا أساسيا في طريقة تكوينه من جديد على أساس جديد وعليه يرى أن أية مفاوضة تجري باسم الحزب مع أولي الشأن غير صحيحة. وأن كل شخص من أعضاء الحزب سواء كان الرئيس أو نائبه أو سكرتيره إذا أراد أن يفاوض جهة ما بأي شأن سياسي، فيجب أن يفاوض باسمه -إذا أراد- لا باسم الحزب.

ثم دخلت معه في مناقشة حول ما يمكن أن يتكون من جراء ذلك من نتائج وقلت إذا قبلنا بهذه النظرية -أي نظرية أن الحزب لا يعتبر قائما وأن كل مفاوضة تجري مع شخص من الحزب يجب أن تكون مفاوضة أو محادثة شخصية بحتة- وفاوض أولي الشأن رئيس الحزب أو شخص ما من الحزب ووافق على الدخول في وزارة ائتلافية أو غير ائتلافية فماذا يكون موقف الحزب؟ فهل يعلن رئيس الحزب حينئذ للرأي العام في حالة دخول أحد أعضاء الحزب في الوزارة بأن استيزار الشخص المذكور كان نتيجة تصرفات شخصية لا تمت إلى تصرفات الحزب بصلة. أو ماذا يكون موقف اللجنة الإدارية من الرئيس فيما إذا كان هو المستوزر؟ أيكون نفس الموقف الذي يقفه الرئيس في الحالة السابقة؟

قال حسين جميل: من واجب الشخص المستوزر أن يعلن ذلك إلى الرأي العام فإذا اكتفى بذلك الرئيس أو اكتفت اللجنة الإدارية بهذا الإعلان فبها ونعمت وإلا فلا مانع للرئيس أو إلى اللجنة المركزية أن تعلن ذلك.

ثم قال محمد حديد: أنه يوافق حسين جميل على أن الحزب لا يمكن أن يقوم بنشاط سياسي في الوقت الحاضر ولكنه لا يوافقه على أنه إذا دعي إلى المفاوضة أن يرفض ذلك وإنما رئيس الحزب يجب أن يتصل بالجهة التي تريد الاتصال بحزبنا بصفته الرسمية لا بصفته الشخصية ويخبرها بان الحزب لا يوافق على الدخول في وزارة ائتلافية أو أية وزارة أخرى في الوقت الحاضر لأنه أوقف أعماله ولم يستجد شيء ما يبعثه على استئناف أعماله وأضاف أنه لا يرى من المناسب أن يبنى الحزب على كيان جديد كما اقترح حسين جميل أو أن يضم أو أن يندمج في حزب جديد يضم أشخاصا كالذين ذكرهم، لأن الحزب في تلك الحالة سيفقد الغاية التي أسس من أجلها ويكون حزبا حكوميا أو معارضا لأجل المجيء إلى الحكم بدون أن يستهدف تحقيق منهاجه.

قلت: إني متفق مع محمد حديد على أنه من الصعب على الحزب أن يجدد نشاطه وهو بوضعه الحاضر، غير أني لا أستطيع أن أحدد مدة لذلك وإني أوافق (محمد حديد) على أنه ليس من المناسب أن يفاوض رئيس الحزب أو غيره مع الجهات الأخرى بصفة شخصية غير أن الركون إلى رأيه (رأي محمد حديد) بأن الحزب يجب أن يمتنع عن الدخول في الوزارة إذا كلف بذلك أمر غير عملي لأن أية محادثة مع الجهات المختصة عن الوضع السياسي الراهن لا بد أن تجر إلى أن تطلب منا تلك الجهات شروطا لاستئناف أعمال الحزب أو الدخول في الوزارة وعندئذ يستوجب الوضع علينا أن نقدم شروطنا ثم سألت محمد حديد ماذا سيكون

موقف الحزب فيما إذا اعتبر نفسه قائما بصفة رسمية ولم يدخل في المفاوضات أو في الاشتراك في الوزارة بينما بعض أعضائه في الوزارة فعندئذ نكون، لو علمنا ذلك، قد ناقضنا نفسنا بنفسنا. وعليه قلت لمحمد أني أخالفه في آرائه.

وبعد ذلك تكلم قاسم حسن فقال ما خلاصته: انه يعتبر مجرد دخول الحزب في المفاوضة في الوضع السياسي الراهن فضلا عن الاشتراك في الوزارة إعلانا منه للرأي العام بأنه أعاد نشاطه.

قلت: أن هذا الرأي غير صحيح لأن مجرد الدخول في المفاوضات لا يعتبر نشاطا ولكن بما أن الاشتراك في الوزارة يجب أن يكون تحت شروط معينة يقدمها الحزب فبقبول تلك الشروط معناه أن الجهة المقابلة قد فسحت المجال للحزب لاستئناف عمله وعلى الحزب حينئذ أن ينتهز الفرصة ويشرع باستئناف نشاطه.

* * *

ثم دعوت أعضاء اللجنة الإدارية إلى الاجتماع وكان ذلك بتاريخ ٢/ ١٠/١٩٤٩ فحضروا جميعا باستثناء السيد نائل سمحيري الذي كان قد سافر إلى خارجالعاصمة وهم السادة محمد حديد وحسين جميل وحسين فوزي باشا ورجب علي الصفار وقاسم حسن وطرحت عليهم الموضوع الآتي: بالنظر إلى أن حزبنا كان قد أوقف أعماله فهل يقبل المشاورة في الوضع الحاضر والدخول في المحادثات لتأليف وزارة ائتلافية من الأحزاب وممن يدعون بالمستقلين؟ وإذا قبل المشاورة مبدئيا فهل يوافق على الاشتراك في وزارة ائتلافية وإذا قبل الاضطلاع بالمسؤولية فما هي شروطه؟

فكان رأي الأكثرية: أن الحزب يقبل المشاورة بشروط يقدمها وخلاصتها (إلغاء الأحكام العرفية وتأليف محكمة من قضاة لإعادة النظر في المحكومين من الأعضاء الحزبيين من قبل المجالس العرفية وإعفاء من تثبت براءته وسن قانون لمحاكمة الوزراء والموظفين على اختلاف درجاتهم لمعاقبة الأشخاص الذين يعتدون على الحريات الشخصية والسياسية والدستورية. وإعادة النظر في القوانين والأنظمة التي تخالف الدستور وإلغائها.)

وكان حسين جميل مخالفا القرار. والرأي الذي أبداه يتلخص في انه يرى أن قرارا مثل هذا معناه قيام الحزب بنشاط سياسي يترتب عليه نتائج بينما الحزب كان قد قرر إيقاف نشاطه السياسي وأنه لا يرى إمكان لذلك، لأن الحزب بوضعه الحاضر هو أضعف من أي دور مضى لا يمكنه أن يستأنف عمله بملاكه الحاضر وأنه (أي الحزب) بحاجة إلى إعادة النظر في تكوينه قبل إعطاء هذا القرار.

والحقيقة أني لم أعقد هذه الجلسة إلا بعد أن تبلورت أراء الأعضاء على هذه الصورة بنتيجة محادثات شخصية كنت قد أجريتها معهم قبل ذلك.

ولما سألت حسين جميل عما سيكون موقفه من رأي الأكثرية بصفته مخالفا لهذا القرار

قال: أنه يصعب عليه التمسك بهذا القرار أو الالتزام به لأنه يعتقد أن التمسك بذلك يحتاج إلى حماس مستند إلى عقيدة شخصية بصحة ذلك الرأي بينما لا يرى في نفسه الحماس المقتضى للاستمرار بالعمل حسب رأي الأكثرية.

* * *

لقد مضت مدة من الزمان لم تجر خلالها أية مفاتحة من جانب أية جهة كانت للحزب حول الوضع السياسي وحول اشتراكه في الحكم ولا لأشخاص من أعضاء الحزب على ما أعلم، غير انه في مساء ١٥/ ١١/ ١٩٤٩ اتصل بي محمد حديد تلفونيا وأخبرني بان مزاحم الباجه جي قد طلب إليه الحضور إلى داره (وكان المفهوم أن هذا الطلب يتعلق بأمور سياسية تخص الحزب) فاتفقنا أن يتصل بي محمد حديد بعد خروجه من دار مزاحم الباجه جي. وحوالي الساعة الثامنة والنصف أتى محمد حديد إلى مركز الحزب وأخبرني بأنه قابل مزاحم الباجه جي وذكر لي بالتفصيل ما جرى بينه وبين مزاحم وخلاصة ذلك أن مزاحم فاتحه بأن علي جودة الأيوبي كلف بتأليف الوزارة وأنه يفكر في أن يدخل محمد حديد وحسين جميل بضمن أعضاء الوزارة التي سيؤلفها ثم سأل مزاحم محمد حديد عن رأيه في ذلك وفيما إذا كان من المصلحة أن يصر علي جودة على رفض إدخال نوري السعيد وشاكر الوادي فأجابه محمد حديد أنه يود أن يعلم قبل كل شيء ما هي صفة الوزارة المراد تأليفها أهي ائتلافية تمثل الأحزاب؟ ثم عن الخطة الإصلاحية التي تنوي الوزارة القيام بها. فأجاب مزاحم أنها لا تعتبر رسميا وزارة ائتلافية لأن تمثيل الأحزاب فيها غير موضع بحث مطلقا فأجابه محمد حديد أنه يرى نفسه مرتبطا بالحزب الوطني الديمقراطي وإن كان الحزب قد عطل أعمالهفهو (أي محمد حديد) لا يستطيع أن يدخل في أية وزارة ودون أن يكون لحزبه رأي في الموضوع دون أن يكون ممثلا من قبل الحزب.

ثم قال مزاحم لمحمد أن الوزارة المنوي تأليفها تنوي القيام بأعمال مهمة وهي: أولا إلغاء الأحكام العرفية ثانيا إعادة النظر في أحكام المجلس العرفي واستصدار عفو لمن يثبت بأنهم حكموا ظلما وغير ذلك من الإصلاحات وقد اخبرني محمد بعد هذه المحادثة مع مزاحم أن مزاحم لم يلح عليه لإقناعه ولم يطلب منه نتيجة. فرأيت بعد ذلك من المناسب أن نجتمع بحسين جميل في هذا الشأن فاجتمعنا به في ساعة متأخرة من الليل وقد أعاد محمد بالتفصيل ما كان بينه لي فقال عندئذ حسين جميل: أن هذه فرصة للخدمة يجب ألا تضيع، فما دامت الوزارة الجديدة تنوي الإصلاح في النواحي الأخرى فيجب ألا نتأخر عن مساعدتها.

قال محمد: إن اشتمال الوزارة على عناصر تعتبر هي السبب في فساد الوضع معناه عرقلة اتجاه الوزارة نحو الإصلاح. ثم أضاف أنه شخصيا لا يتمكن من القيام بأي إصلاح في وزارة المالية المنوي إسنادها إليه لأن أي إصلاح جدي للوضع المالي الخطير يتطلب تدابير جذرية تقاومها الفئة الحاكمة لأن من ينوي القيام بمثل هذه الإصلاحات لا يفكر بإدخال عناصر ممن

كانت السبب في فساد الوضع. ثم قال محمد حديد: أما بخصوص إلغاء الإدارة العرفية فليس هناك فائدة كبيرة من ذلك إذا أقرت لائحة قانون الطوارئ.

قال حسين جميل: أن وجود قانون للطوارئ منصوص عليه في القانون الأساسي فقانون الطوارئ ضروري ولكن المهم أنه يجب أن يكون ملائما أي أنه يجب أن يكون حكام مدنيين وأن تلغى السلطات الإدارية.

أجاب محمد حديد: أن المهم بنظر الفئة الحاكمة تقنين لائحة ما للطوارئ في الوقت الحاضر ولو بشكل مخفف أما تعديلها بأشد فتلك قضية سهلة وبسيطة. ولما علم حسين جميل من محمد حديد أن وزارة العدلية ستسند إليه قال: أنه ينوي إذا تم ذلك القيام بإصلاح شامل في وضع الحكام وفي القوانين فبعد أن يخرج العناصر الفاسدة من القضاء (ولا يقل عددهم عن الأربعين) سوف يضع قانونا يحمي الحكام من العبث وأنه ينظر بصورة خاصة في القوانين التي تخالف أحكام القانون الأساسي وتحد من الحريات الدستورية وختم كلامه قائلا: أن هناك مجالا واسعا للخدمة فيما إذا تآزرت بعض العناصر الصالحة في الوزارة.

وكنت طيلة المحادثة التي جرت بين محمد حديد وحسين ملازما الصمت. ولما سألني حسين جميل عن رأيي قلت: أن دخول شخصين مهمين من حزب ما في الوزارة وهما لا يزالان محتفظين بعضويتهما في الحزب لا يمكن أن يفسر التفسير الذي قصده رئيس الوزراء المقبل (أي أن دخولهما في الوزارة هو على أساس غير حزبي) فإذا تمكنا من إقناع رئيس الوزراء المقبل بما تنويان القيام به من إصلاح سواء من الناحية العامة أو من ناحية شؤون الوزارة المختصة فهذا العمل بطبيعة الحال ينشط الحياة الحزبية ويفسح لها المجال عمليا وإذا كان ذلك من الأسباب المؤدية إلى إنهاء هذا الجمود السياسي وبالنتيجة إلى استئناف أعمالنا الحزبية، فأنا شخصيا من الموافقين على دخولكما في الوزارة على أن يكون ذلك حسب الشروط التي اتفقنا عليها (أي في اللجنة الإدارية المركزية) ثم قلت وليس من الضروري حسب رأيي الخاص أن يجري ذلك بشكل تبادل رسائل كما جرى سابقا مع نوري السعيد في خريف سنة ١٩٤٦ هذا إذا كان ذلك ممكن في الوقت الحاضر. وأضفت قائلا مخاطبا محمد حديد وحسين جميل أنه لا بأس أن تتصلا بينكما وتنظما شيئا بالذي تكلمتما به وتقدمانه كمقترحات على شكل مذكرة شفهية.

وتساءلت عما إذا كان من المناسب مفاتحة جماعتنا حالا (وكنت أقصد بتعبير جماعتنا أعضاء اللجنة الإدارية المركزية للحزب) بهذه المحادثة فأجاب محمد أنه يرى من الأنسب تأجيل ذلك إلى أن نفاتح رسميا بالموضوع. ولم يجب حسين جميل عن هذه النقطة.

ثم قال حسين جميل: أنه يعتبر إعادة النظر في استئناف أعمال الحزب أمرا لا يمكن إقراره في الوقت الحاضر، إذ يجب أن تدرس الإمكانيات درسا وافيا.

قلت مخاطبا حسين جميل: أن بمجرد دخولكما في الوزارة أنت ومحمد وإلغاء الأحكام العرفية سوف يضغط علينا أعضاء الحزب ويطلبون بإلحاح إعادة نشاط الحزب وعندئذ سوف

لا يكون باستطاعتنا مقاومة تلك الرغبة. وعليه تكلم حسين بإسهاب عن الوضع الداخلي السيء في الحزب ليستدل منه على عدم إمكان استئناف أعمال الحزب فأجبته أننا على كل حال يجب أن ننتظر الفرصة المناسبة لإعادة نشاط حزبنا وباعتقادي أنه بدخولكما الوزارة تحت الشروط المعينة سوف تتاح للحزب فرصة العمل.

قال محمد حديد: على فرض أننا دخلنا الوزارة - مع أني غير قانع بذلك - على شكل يمكن تفسيره من قبل الحكومة أنه حزبي ونفسره نحن حزبيا ولكن هذا الوضع يمكن أن يستمر حتى إعادة النشاط الحزبي إلى الحزب. فماذا يكون وضع العضوين المنتميين إلى الحزب في الوزارة؟

قلت: سوف تكون الوزارة أمام الأمر الواقع فإما أن تقبل رئيسها بتمثيل الحزب رسميا وإما أن ينسحب العضوان من الوزارة أو من الحزب.

قال محمد حديد: أترى هذا صحيحا؟

قلت: نعم أننا سنعيش في وضع سياسي شاذ فلا يمكن أن تكون جميع أعمالنا رتيبة إذ أردنا أن يكون لنا شأن فيالسياسة، إذ ليس من الضروري أن تكون جميع أعمالنا حسب (الكتلوك).

وانتهت مناقشتنا على تلك الصورة التي يفهم منها قبولنا لرأي محمد حديد وهو انتظار المفاتحة لعرض الأمر عند ذاك على اللجنة الإدارية المركزية.

وقد مضت أيام من دون أن يفاتح الحزب في أي شأن يتعلق بتأليف الوزارة، إذ قد عدل عن تأليف الوزارة من قبل علي جودة الأيوبي.

* * *

وفي صباح ١٩٤٩/١٢/٩ اتصل بي محمد حديد تلفونيا وأخبرني بأن علي جودة الأيوبي قد طلب إليه مقابلته وهو (أي محمد حديد) يود مقابلتي قبل مقابلة علي جودة (وكان المفهوم من هذه المقابلة التي طلبها علي جودة من محمد أنها تتعلق بأمور سياسية) فقابلت محمد حديد حالا وسألني عن رأيي فيما إذا طلب إليه الدخول في الوزارة فسألته عما إذا كان قد غير رأيه الصريح الذي أبداه إلى مزاحم الباجه جي سابقا في هذا الشأن. قال: أنه لم يغير رأيه في الموضوع وأنه لا يزال يعتبر دخوله في الوزارة بصفة شخصية مستقلا عن الحزب غير صحيح.

قلت: إذن الأنسب أن تجيبه عليه أن يفاوض رئيس الحزب بهذا الشأن إذا أراد.

ثم قابلني محمد حديد ظهر ذلك اليوم وأخبرني بما جرى من حديث في مقابلته لعلي جودة، وخلاصته: أنه كلف الدخول في الوزارة هو وحسين جميل فقال محمد لعلي جودة: أنه لا يستطيع الدخول في هذا الموضوع بصفته الشخصية وأشار على علي جودة بأن يفاوض رئيس الحزب بهذا الشأن. فقيل له أنه ليس في النية تأليف وزارة على أساس حزبي. وقد سألت محمد حديد عما إذا كان حسين جميل قد اتصل به في هذا الشأن، أجاب بالنفي.

وبعد مدة قصيرة علمت أن الوزارة قد تم تأليفها وأن حسين جميل قد دخل فيها.

وبعد ذلك اتصل بي حسين جميل تلفونيا وقال أنه يريد مقابلتي فقابلني في داري وأخبرني أن علي جودة كلفه الدخول في الوزارة وقد وافق على ذلك وأضاف قائلا أنه قد علم من علي جودة أن محمد حديد رفض الدخول في الوزارة. ثم قال حسين جميل: أنه يستغرب من ذلك لأننا كنا قد اتفقنا مبدئيا على الاشتراك في الوزارة سابقا عندما بحثنا الموقف في دار محمد حديد (يشير بذلك حسين جميل إلى الاجتماع الذي عقدناه أنا ومحمد وهو بتاريخ ١٥/١١/ ١٩٤٩) وأنه (حسين جميل) لا يعلم بالأسباب التي دعت محمد حديد أن يغير موقفه.

قلت: أن الأسباب التي يبينها محمد حديد إلى علي جودة هي أنه لا يزال يرى نفسه مرتبطا بالحزب وأنه لا يوافق على الإستيزار بصفته الشخصية وإذا كانت ثمة حاجة إلى المفاوضات بهذا الشأن فيجب أن تكون مع رئيس الحزب. وقد أراد حسين جميل أن يبرهن على أن هذا العمل غير عملي لأن الحزب غير موجود في الوقت الحاضر كما أنه لا يمكن أن يستأنف عمله في المستقبل. فقلت لحسين: أن الظروف غير مناسبة لإثارة هذا الموضوع من جديد بعد أن انتهى الأمر من ناحيته وذكرته بالمحادثات التي أشار إليها والتي جرت في اجتماعنا في دار محمد حديد على اثر أول تكليف جرى لمحمد حديد (١٥/١١/١٩٤٩) وقلت أني أذكر جيدا، أني كنت قد حببت إليه ولمحمد حديد الدخول في الوزارة تحت شروط معينة. هي أولا أن نعتبر نحن أنفسنا الحزب ممثلا في الوزارة آخذين بنظر الاعتبار ما يترتب على ذلك من نتائج. وثانيا أن يقبل رئيس الوزارة الشروط التي وضعناها في اللجنة الإدارية المركزية فأجابني حسين قائلا: أن تمثيل الحزب يترتب عليه نتائج خطيرة بالنسبة إلى الحزب لأنه قبل كل شيء يجب أن تقرر إعادة نشاط الحزب وهذا غير ممكن من نظري (في نظر حسين جميل) مطلقا. ولما أراد أن يسترسل في هذا الموضوع قلت له: لا حاجة إلى الاسترسال في الموضوع لان رأيك فيه معلوم.

ثم أراد حسين جميل أن يبرهن على أنه لم يخالف بقبوله الوزارة ما كان قد جرى من اتفاق بيننا في دار محمد حديد (١٥/١١/١٩٤٩).

والحقيقة أنه لم يحصل أي اتفاق بيننا في تلك الليلية، إذ كانت محادثات تمهيدية ليس لها أية صيغة وإنما كان في النية كما قلت سابقا عرض القضية - فيما إذا فوتحنا رسميا -على اللجنة الإدارية المركزية لاتخاذ قرار بشأنها. ولما لم نفاتح بهذا الشأن ولم يتمكن علي جودة من تأليف الوزارة حينذاك كنت قد اعتبرت تلك المحادثات لا شأن لها بدرجة لم أر حاجة حتى الى عقد جلسة للجنة الإدارية المركزية بشأنها.

وقبل أن ينصرف حسين جميل ذكرته بتصريحه الذي كان قد أدلى به أمام بعض أعضاء اللجنة الإدارية المركزية - قبل عيد الأضحى - عن سؤال كنت قد وجهته إليه وهو إذا كان فلان قد اجتهد بأن حزبه غير قائم واشترك في وزارة ما بصفة شخصية، فماذا يكون موقف

رئيس الحزب؟ أيصرح عقيب ذلك بأن الاستيزار المذكور لم يكن له علاقة بالحزب أم يكون من الأنسب صدور مثل هذا التصريح من قبل الشخص المستوزر؟

قال أني سوف أصرح بأن اشتراكي في الوزارة كان على أساس شخصي كما جرى البحث في ذلك سابقا.

وفي يوم ١١/١٢/١٩٤٩ ظهر التصريح التالي في جريدتي الزمان والعالم العربي:

«سألني معالي الصديق حسين جميل:

- هل اشتراك معاليكم في الوزارة الجديدة يعتبر تمثيلا للحزب الوطني الديمقراطي؟

فقال: كلا فإن الحزب الوطني الديمقراطي قد أوقف نشاطه منذ عام أو أكثر... ومازال موقفا نشاطه حتى الآن، ومن الطبيعي انه إذا كان الحزب موقفا نشاطه فإنه لا يستطيع تقرير الاشتراك في الوزارة أو عدم الاشتراك فيها، لأن هذا القرار على كلا وجهيه من أوجه النشاط السياسي. ولذلك فإن اشتراكي في الوزارة جاء بصفتي الشخصية، إذ لا يتصور أن تكون لي في الظروف الحاضرة إلا هذه الصفة.

أما آرائي فمن الطبيعي أنني سأعمل على تحقيقها».

ولأجل ضبط المؤتمر ومنع جميع الأشياء الاستفزازية التي من الممكن أن تحدث فيه كان لا بد لي أن أطلع على اتجاه أعضاء المؤتمر بعد أن أخذ يجري انتخابهم شيئا في داخل الحزب (وأقصد بهم أعضاء العاصمة) وكان الاتجاه الذي أعطيته إلى قاسم حسن وكاظم الذين عهد إليهما تنظيم شؤون المؤتمر ألا يدخلوا في الانتخابات ولكن أردت منهما أن يعطياني صورة واضحة عن اتجاه الأعضاء في قضية حسين جميل وبصفة خاصة عن اتجاه الأعضاء في كيفية تقبلهم المنهج الجديد الذي تريد عرضه عليهم وهو قبول مبدأ الاشتراكية الديمقراطية. فقلت أن قضية حسين ستكون أكبر معضلة في المؤتمر أما المنهج فإن الأكثرية سوف تقره بعد جدال. ونحن كنا في الوقت نعد العدة لوضع منهج جديد وكانت المذاكرة حول أسسه تجري باستمرار في اللجنة الإدارية المركزية وسأعود إلى هذا الموضوع بعد أن أشبع قضية حسين جميل بحثا.

وقد أخبرني ذات يوم قاسم حسن بأن اتجاه هذه القضية ليس على ما يرام فعلمت منه ومن غيره أن جماعة الكاظمية من أعضاء الحزب يريدون إثارة القضية بشكل استفزازي في المؤتمر ثم علمت أن الاتجاه في المنطقتين الثانية والثالثة غير مرض أيضا وهذا ما كنت قد لمسته في محادثتي مع عبد الله عباس قبل شهرين من انعقاد المؤتمر كما كنت قد لمست شيئا من هذا القبيل من محادثاتي مع الدكتور رفعة ولكني أعتقد أن جماعة الكاظمية ستكون أنشط من غيرها في هذا الشأن فعزمت على الاتصال بهم لتلطيف الجو. فكنت أحسب لكل هذه الجماعات حسابا ولا أظن أن عبد المجيد الونداوي يريد أن يقوم بحمله ضد حسين والحقيقة لم يخبرني أحد كما أني لم أشعر منه شيئا من هذا القبيل رغم اتصالي الزائد به بحكم العمل الذي كان يقوم به إذ هو يشغل مديرية تحرير الجريدة بالإضافة إلى أنه يتحمل مسؤوليتها القانونية. وقد

بدأت الترشيحات فتقدم كاظم حمدان بترشيحي وترشيح محمد حديد وحسين جميل وحسين فوزي باشا ورجب علي الصفار ونائل سمحيري وقاسم حسن وهي اللجنة السابقة (والحالية) ثم قام عبد الله عباس بترشيح الدكتور رفعة علي وحتى صباح الأحد ١٩/١١/١٩٥٠ وهو آخر يوم لمدة الترشيح إذ أن النظام الداخلي للحزب ينص على أن الترشيحات لعضوية اللجنة الإدارية المركزية يجب أن يتم قبل عشرة أيام من انعقاد المؤتمر. ومن عادتي الا أذهب إلى الحزب مساء الأحد إذ أني في هذا الوقت أستقبل الضيوف في داري. وفي ساعة متأخرة من اليوم المذكور أخبرني قاسم حسن من الحزب بأنه تلقى في تلك اللحظة قائمة بترشيحات جديدة تقدم بها عبد المجيد الونداوي المدير المسؤول للجريدة ورئيس تحريرها والمحامي عزيز الحسني أحد أعضاء الحزب في الكاظمية وهما يرشحان نفسيهما وبالإضافة إلى ذلك يرشحان المحامي كامل حيدر من أعضاء الحزب في الشطرة والدكتور رفعة علي وكان الترشيح نظاميا لا اعتراض عليه فلم أقل شيئا لقاسم حسن ولذلك اتخذت الإجراءات الأصولية بشأنه فوقع عليه السكرتير وأعلن في الحزب. ولكن شعرت أن هنالك أمرا غير طبيعي. ولما ذهبت إلى الحزب كالعادة قابلت عبد المجيد وبينما كنت أريد أن أكلمه حول هذا الموضوع وإذا بالسيد عزيز الحسني يدخل علينا فسررت لذلك إذ كنت أود أن يسمع شخص آخر ما كنت أريد أن أقوله لعبد المجيد وبعد مدة وجيزة من شروعي في الكلام دخل كاظم حمدان. قلت لعبد المجيد: تعلمون جميعا بأني حتى الآن لم أتدخل في أي انتخاب جرى في الحزب منذ تأسيسه فكنت ولا أزال ملتزما الحياد في هذه القضايا وأمثالها فكل عضو هو حر في الدعاية إلى نفسه أو إلى غيره ضمن الأصول والنظام وقلت أن كل عضو يملك مطلق الحرية في هذا الشأن إلا شخصا واحدا هو رئيس الحزب لأنه بحكم مركزه يجب أن يحافظ على حياده التام في أمثال هذه القضايا كي يتمكن من التوفيق في الاختلافاتالتي تنشأ بين الأشخاص وكي يتمكن من أن يكون حكما عندما يحتاج الأمر إلى ذلك. ثم قلت: ولكن ليس رئيس الحزب وحده مقيد الحرية وإنما هناك شخص آخر في الحزب لا يملك الحرية المطلقة في أمثال هذه التصرفات ذلك هو عبد المجيد الونداوي (مخاطبا إياه) لأنه بحكم وظيفته في الجريدة متصل بي اتصالا وثيقا لا يمكن أن تحمل تصرفاته إلا بإيعاز مني أو برضاء مني على الأقل. ثم قلت ولكن وجدت عبد المجيد لا يهتم بهذه الاعتبارات ويتصرف بمطلق حريته في أمور كان الواجب عليه أن يقرر نتائجها ثم قلت مخاطبا عبد المجيد: أن شخصا بمركزك يجب أن يختار أحد أمرين أما أن يتحرر من الوضع الذي فيه وحينئذ يحق له أن يتصرف بمطلق حريته كسائر الأعضاء أو أن يوفق بين مركزه وتصرفاته لأن إدارة الجريدة غير منفصلة عن إدارة الحزب ولذلك أصبح عبد المجيد بحكم ذلك لا مرجعا لمن يقصد الجريدة فقط وإنما مركزا لمن يؤم الحزب من الأعضاء وغيرهم فشخص هذه صفاته وهذا مركزه لا يجوز أن يستغل مركزه الممتاز في الحزب ويتصرف تصرفات إذا ما ظن أعضاء الحزب بأنها برضاء مني قد تخل بحيادي المطلوب والذي أرمي إليه فعلا.

ثم أردفت قائلا مخاطبا عبد المجيد: لماذا تكتمت في هذه القضية تكتما شديدا ولم تقدم على هذه الترشيحات إلا في آخر ساعة من المدة مع العلم بأنك تعلم أني في تلك الساعة لا أملك حريتي لأبين لك المحاذير التي تأتي من هذه التصرفات فهل كان اختيار الوقت وهو في ساعة متأخرة من آخر يوم في الوقت الذي فيه استقبل ضيوفي في الدار بمحض الصدف أم كان بنتيجة خطة محكمة؟

سكت عبد المجيد برهة من الزمن ثم اعتذر وقال ما قلته حق. وقد أيدني السيد عزيز الحسني قائلا أنه كان يظن أن ما قام به عبد المجيد جرى برضاء مني.

قلت: أن جميع ما قلته كان يتعلق بالتشكيلات ولكني الآن أريد أن أدخل معكما مخاطبا عبد المجيد وعزيز الحسني. إنكما عندما ترشحان أربعة أشخاص إلى اللجنة الإدارية المركزية تقصدان بدون شك إخراج أربعة أعضاء من الحاضرين وإحلال المرشحين الأربعة محلهم وإلا سوف لا يكون معنى لهذا الترشيح ولا بد أنكما لا تقصداني شخصيا ولا تقصدان محمد حديد بالدرجة الأولى وربما لا تقصدان قاسم حسن أيضا فإذا كان الأمر كذلك إنكما بهذا العمل تقصدان بطبيعة الحال تنحية حسين جميل وحسين فوزي باشا ورجب علي الصفار ونائل سمحيري. وليس من شك أن ليس لأحد أن يفرض علي هذا الاتجاه لو كانت أمور الحزب سائرة سيرا طبيعيا ولكنكما تعلمان أن الحزب في الوقت الحاضر ضعيف من جميع الوجوه في داخل الحزب وخارجه فأدنى رجة داخله تزعزعه وربما تطوح به. لذلك يجب علينا والحالة هذه أن نراعي أمورا كثيرة أولا يجب أن نراعي الانسجام التام بين أعضاء اللجنة الإدارية فماذا ستكون الحالة إذا ما انتخبت لجنة مركزية غير منسجمة وأعتقد أن أحد الأعضاء المهمين الحاضرين لا يمكن الاشتغال معه فلو انسحب من اللجنة وأصر على ذلك وسبب هذا الانسحاب انسجاما مهما آخر فهل من الممكن في الوقت الحاضر - والحزب في هذا الوضع - أن تتألف لجنة ليس فيها شخص واحد من الأعضاء الحاليين؟

هذه أمور كنت أود أن تحسبوا لها حسابا قبل أن تتصرفوا هذا التصرف.

ثم خاطبت عبد المجيد بصراحة وقلت: قد تجد بنفسك قابلية للعمل اكثر من حسين فوزي باشا وقد تكون أكثرية تقدمية منه ولكن الحزب كما قلت بحاجة إلى دعاية في الخارج فهل هنالك دعاية للحزب أكثر من أن يكون هذا الشخص المحترم عضوا في لجنته المركزية؟ إن هذا الشخص الممتاز إن لم يكن محبوبا من جميع الجهات فهو بدون شك محترم من كل الجهات فلماذا تريدون تنحيته وأنتم في هذا الضعف؟ ثم قلت: صحيح أن رجب الصفار أصبح منهمكا بأشغاله الخاصة ولا يأتي الحزب إلا قليلا ولكن مقابل ذلك إنه رجل محترم وله مكانة كبيرة في كثير من الجهات فما الداعي لتغييره ثم تكلمت عن نائل سمحيري فقلت أن هذا الشخص يستحق كل تقدير وإعجاب فلم يسيء التصرف منذ دخوله إلى الحزب حتى الآن بالإضافة إلى كل ذلك إنه تقدمي بكل معنى الكلمة. لماذا تريدون تغيير هؤلاء الأشخاص

بدون سبب بالإضافة إلى أن الحزب بحاجة إلى هدوء داخلي في الوقت الحاضر فهو أشبه بالمريض الذي يحتاج إلى مداراة خاصة؟ ثم قلت عن قضية حسين جميل أنها قضية معقدة من دون شك تحتاج معالجتها إلى كثير من الروية والحكمة إذ أن عدم خروجه في اللجنة الإدارية المركزية سيسبب لنا مشاكل نحن في غنى عنها وإن هذه القضية يجب أن تطرح على المؤتمر بشكل مناسب لا تمس كرامة الشخص وكرامة الحزب معا فهناك مجال كبير لتفسيرها تفسيرا يتفق وكرامة الحزب. هذه كلها أمور يجب أن تدركوها قبل غيركم أنتم المثقفون من أعضاء الحزب وفي أثناء ما كنت أتكلم حضر قاسم حسن وسمع طرفا غير قليل من هذا الحديث. وبعد أن انتهيت من حديثي - وقد قلت أشياء كثيرة تخص هذا الموضوع لم أر حاجة لدرجها- اعترف عبد المجيد بأنه قد أخطأ في هذه الأمور. ثم قال عزيز الحسني مخاطبا إياي: إذا كنتم ترغبون في سحب ترشيحنا أننا نسحبه. قلت: أنا لا أرغب في سحب الترشيح أو عدم سحبه وإنما تكلمت معكم بصراحة في أمور كنت أود أن تدركوها من تلقاء أنفسكم فبعد أن سمعتم كل ذلك ويظهر أنكم أدركتم كل ما قلته تمام الإدراك اعملوا ما يوحيه إليكم ضميركم. قال عزيز الحسني: أنا اسحب ترشيحي وخرجا معا (أي هو وعبد المجيد) ولا أعلم بالضبط من الذي أخذ ورقة الترشيح. ثم علمت بعد ذلك أن جماعة الكاظمية اخذوا يشاغبون ويحتجون على هذا السحب فاستغربت من ذلك لأني لم أعلم من كان موجها احتجاجهم وعلى ذلك طلبت أن يقابلوني في اليوم التالي. وكان عزيز الحسني عندما أتى صباحا قدم لي تقريرا غير موقع وقال أن جماعة الكاظمية ينوون تقديمه إلى المؤتمر ليدرج في جدول الأعمال وكان التقرير المذكور يحتوي على عدة نقاط أذكر المهم منها لأنهم استرجعوها فيما بعد كما سيجيء بحث ذلك مفصلا.

١- موقف الحزب السلبي من نداء استوكهولم.

٢- عدم وقوف جريدة (صدى الأهالي) موقفا صريحا من الحرب الكورية.

٣- مهاجمة العناصر الوطنية الديمقراطية.

٤- اتخاذ إجراءات صارمة ضد بعض أعضاء الحزب.

٥- موقف الحزب من قضية حسين جميل.

٦- ضرورة جعل جريدة صدى الأهالي لسان حال الحزب وتأليف لجنة منتخبة لمراقبتها.

٧- التحول الذي يسود اللجنة الإدارية المركزية.

كما بحث التقرير في قضايا أخرى وكلها أدرجت - ولو بصورة مختصرة - بشكل استفزازي يدل على أن هذه الجماعة (جماعة الكاظمية) تريد مهاجمة اللجنة الإدارية المركزية مهاجمة عنيفة ومغرضة في المؤتمر.

وفي صباح اليوم التالي لما قابلني عبد المجيد الونداوي عرضت هذا التقرير عليه وسألته عما إذا كان مرتضياً عن هذا الاتجاه أجاب أنه يؤيد بعض نقاطه. ولما أردت أن يبدي رأياً

صريحاً فيه تمنع ثم وجهت إليه سؤالاً صريحاً عما إذا كان يرى في ذلك اتجاهاً شيوعياً صريحاً وعما إذا كانت بعض نقاطه أدرجت بتأثير من الشيوعيين واسترسلت في البحث وقلت إن هذه الاتجاهات تسوق الحزب إلى مخاطر جسيمة ثم قلت ان عدم إدراك هذا الأمر وعدم تقدير الظروف يجعل العمل في غاية الصعوبة وقلت كيف يمكنني الاستمرار على العمل إذا كان جميع الأشخاص الذين يتعاونون معي لا يعملون بإخلاص وكنت أقصده بطبيعة الحال.

وعلى اثر ذلك انصرف عبد المجيد وقدم لي كتاباً أشفعه باستقالته من مسؤولية الجريدة القانونية ومن مديرية تحريرها أدرجه بنصه.

۱۹٥۰/۱۱/۲۲

رئيس الحزب الوطني الديموقراطي
معالي الأستاذ كامل الجادرجي المحترم

بناءً على ما لمسته لديكم من انطباعات خاصة تقتضيني تقديم استقالتي من مسؤولية الجريدة وإدارتها، فإنني أقدم استقالتي المرفقة بهذا الكتاب تاركاً لمعاليكم تحديد الوقت المناسب لوضعها موضع التنفيذ سواء قبل المؤتمر أو بعده.

ولا بد لي وأنا أترك العمل مع معاليكم وأنا في وضع يمكنني من شرح الكثير مما أود شرحه، أن أطلعكم على بعض الأمور مع تمسكي بإخلاصي لشخصكم ـ ذلك الإخلاص الذي لا أجد ضرورة لتأكيده ـ وبتقديري العميق لجهودكم الوطنية وتضحياتكم في ميدان السياسة وأخيراً بتقديري عملكم الخالص لخدمة قضية الحزب الوطني الديموقراطي، ذلك العمل الذي أرجو أن يتم ما استهدفه ويعلن دوافعه المشرفة لكم وللحزب وللأحرار الوطنيين.

لقد أقدمت على إعداد الترشيح الذي قدمته للحزب أول أمس ظهر ذلك اليوم، وإن كانت فكرته قد ولدت في ذهني في المساء الذي سبقه بعد أن علمت أن بعض أعضاء الحزب تطوع لترشيح أعضاء اللجنة المركزية السابقة، مما جعلني أعتقد أن كل أمل في إصلاح الحزب وتنقيحه لم يعد له وجود، وأن مثل هذا التفكير بالإصلاح قد أجل إلى أمد لا يعلم أحد منتهاه. وكان ترددي، أولاً في تعيين أسماء المرشحين وضرورة استشارتهم ثانياً، سبباً في إقدامي على الاتصال بالدكتور رفعت وعزيز الحسني ذلك المساء لعدم اللباقة في تقديم الترشيح وإعداده منفرداً دون استشارتهم، وكان السيد كامل حيدر قد أبدى موافقته على الترشيح قبل سفره. وكانت فكرتي هي إدخال شخصين أو ثلاثة من المرشحين ـ ليس أربعة كما اعتقدتم ـ ليحلوا محل شخصين معينين وشخص آخر لم أعينه، ولا أود أن أذكر أسماء هؤلاء الآن لأني أحمل للجميع تقديراً شخصياً لا يسمح لي بانتقاصهم.

ومن هذا يتضح أنه لم يكن هناك أي اتفاق، ولا حتى اتفاق يدور في فكري عند إعدادي الترشيح المذكور مع أية جماعة في الحزب. ولم أتصل أثناء ذلك أو قبله أو بعده

بأعضاء الحزب في الكاظمية، بل إن هؤلاء دعوني للاجتماع قبل بضعة أيام فرفضت لأحتفظ بحريتي في العمل الحزبي قبل المؤتمر أو أثناء انعقاده.

أمّا ما لمحتم إليه من اتهام أعضاء الحزب في الكاظمية الذين قدموا التقرير الموجود لديكم بالشيوعية واحتمال موافقتي على اتجاههم أو اشتراكي فيها، فإن واجبي الحزبي واعتقادي بضرورة مقاومة أي أثر لسريان الاتهام بالشيوعية في الأوساط الخارجية إلى أوساط الحزب الوطني الديموقراطي الذي يجب أن يكون أبعد من غيره عن ذلك، ذلك الاتهام الذي أصبح سلاحاً سياسياً خطيراً ضد التطرف في طلب الإصلاح، أو المعارضة للجمود والركود في العمل السياسي، أعرض ما يلي:

إن أكثرية أعضاء الحزب متأثرون تأثراً ذا أصل شيوعي، ولكنه ليس شيوعياً ـ إلاّ عند أفراد قلائل ـ بتطرف نحو اليسار منشأه فقدان السيطرة لدى القيادة وضعف التنظيم ضعفاً مؤلماً في الحزب. أمّا بالنسبة لي فإنني لم أعتنق الشيوعية في أي لحظة من حياتي، ولم أتصل بأي منظمة شيوعية وغير شيوعية خارج الحزب لا قبل انتمائي للحزب ولا بعد هذا الانتماء. كما أني لا أحبذ الاتجاهات المتطرفة في الحزب إلاّ في الدعوة للإصلاح والتنظيم.

قد يكون من الجائز هنا أن أذكر لمعاليكم أني اعتنقت الاشتراكية الديموقراطية وأنا في سن الصبا على سذاجة ما كنت أفهمه آنذاك منها، وأن الاشتراكية الديموقراطية تبلورت في فكري كمبدأ أؤمن به بعد تخرجي من كلية الحقوق عام ١٩٤٧ وقبل انتسابي للحزب. وقد عملت على بث الاشتراكية الديموقراطية في الحزب واعتزمت إقرارها مؤخراً نظراً لأفكاري كما هو نصر لجهودكم في هذا السبيل.

لقد رأيت من الضروري بمكان أن أرفق استقالتي من الجريدة بهذه الإيضاحات لاستمراري في الاحتفاظ بعضوية الحزب الوطني الديموقراطي هذا ولكم تحياتي واحتراماتي.

المخلص

عبد المجيد الونداوي

معالي الأستاذ كامل الجادرجي المحترم

أقدم استقالتي من مسؤولية جريدة (صدى الأهالي) وإدارتها فأرجو أن تتفضلوا باتخاذ الإجراءات اللازمة، وسأظل متحملاً مسؤولية الجريدة حتى تتم الإجراءات وتفضلوا بقبول تحياتي.

التوقيع

عبد المجيد الونداوي

وكنت في مساء اليوم المذكور بانتظار جماعة الكاظمية الذين طلبت حضورهم إلى مركز الحزب ولما حضروا رغبت أن أحادثهم بحضور عبد المجيد الونداوي ولكن عبد المجيد لم

يحضر ففتشنا عنه وأحضرناه. وقد حضر هذه المقابلة بالإضافة إلى جماعة الكاظمية وعبد المجيد نائل سمحيري وقاسم حسن. وكان الجو متوتراً فسعيت إلى تلطيفه قبل أن أدخل في الموضوع الذي طلبتهم من أجله، فصرت أتطرق إلى مواضيع خاصة تتخللها بعض النكات فخففت بذلك نوعاً من التوتر. ثم انصرفت إلى موضوع الترشيحات فقلت إن سحب الترشيح كان بمحض اختيار المرشحين أنفسهما (وهما عبد المجيد الونداوي والسيد عزيز الحسني) لا نتيجة تدخل أي شخص كان، وقلت إن كلامي كان موجهاً إلى السيد عبد المجيد فقط فقلت له إن كل شخص له مطلق الحرية في أن يرشح نفسه ويرشح غيره ويقوم بالدعاية لنفسه ولغيره بين أعضاء الحزب بالطرق المألوفة وقد لمت عبد المجيد لأنه كان بحكم اتصاله الوثيق بي أن يراعي بعض الاعتبارات بينما سمح لنفسه أن يأخذ حريته المطلقة أكثر من أي شخص في الحزب. وكان عزيز الحسني أثناء توجيه هذا اللوم حاضراً فبعد هذا البحث بصورة مسهبة وبعد أن تطرقت إلى المخاطر التي يواجهها الحزب من عدم تقدير الظروف عندئذ سحب الاثنان ترشيحهما وذهبا معتذرين. هذا كل ما جرى. وقد علمت بعد ذلك أن ورقة الترشيح غير موجودة الآن في إدارة الحزب وأن عبد المجيد مزقها وهذا غير صحيح. أمّا أن السيد عزيز الحسني يريد أن يتنصل من كل ذلك الآن ويرجع عن رأيه فتلك مسألة أخرى تعالج بصورة مستقلة عن المواضيع الأخرى. وهنا تكلم أحد أعضاء الكاظمية وبين أن عبد المجيد هو الذي جاء إليهم إلى الكاظمية محاولاً أن يتفق معهم ويساومهم على ترشيح نفسه ليؤيدوه مقابل تأييده لهم. وكان قاسم حسن ونائل سمحيري حاضرين فأيداني في كل ما قلته.

ثم انتقلت إلى موضوع أهم من هذا وهو الاتجاه الذي لمسته منهم ومن روحية المذكرة التي ينوون تقديمها والأخطار التي يتعرض لها الحزب من هذه الاتجاهات.

قلت: أود أن أستعرض الحياة الحزبية التي انبثقت في العراق في سنة ١٩٤٦ فقد تألفت كما تعلمون عدة أحزاب تقدمية وليس من شك في أن جميعها كانت تستهدف الخدمة العامة بصرف النظر عن الطرق التي اتبعتها، ولكن عدم تقدير البعض منها الظروف المحيطة بالعراق اتجهت اتجاهاً استفزازياً للغاية بالنسبة للفئة الحاكمة وما وراء الفئة الحاكمة وبالنسبة للرأي العام العراقي الذي يجب أن نعترف بأنه منسجم باتجاهاته المتباينة فانجرفت تلك الأحزاب بالتيار الشيوعي - وإن لم تكن شيوعية بكل معنى الكلمة - فكان بنتيجة ذلك أن تمكنت الفئة الحاكمة من ضربها من دون أن تحدث هذه الضربات أي تأثير في الرأي العام. وقد كانت الفئات الرجعية مغتبطة لسد هذه الأحزاب ومؤيدة لإجراءات الحكومة.

وبانعدام هذه الأحزاب - وإن كنا نختلف معهم - نقصت الطاقة الوطنية التي تعمل ضد الاستعمار والاستغلال الداخلي ولو أن اللجنة الإدارية المركزية لحزبنا لم تقف مواقف حاسمة ضد بعض أعضاء الحزب التي كانت تؤيد هذه الاتجاهات الاستفزازية لكان مصير حزبنا مصير حزب الشعب ومصير حزب الاتحاد الوطني. فهل تعتقدون بأننا أخطأنا في ذلك وفيما سلكناه في تقدير قوتنا وتقدير قوة خصومنا وتقدير القوى الرجعية في البلد. والظاهر أن التقدميين

في العاصمة وفي غيرها من المدن الرئيسية عندنا يتمنون أن يسير العراق سيراً تقدمياً متطرفاً وينسون أن في العراق من القوى الرجعية المختلفة ما لا يوجد في أي بلد مماثل لنا. فالإقطاع أصبح متحكماً ومركزاً وهو كما تعلمون لا يفكر إلاّ في خدمة السلطة وفي معاونتها ليحافظ على امتيازاته التي أخذت تتوسع يوماً بعد يوم. ثم هنالك جماعات دينية بل مراكز دينية تناهض كل حركة تقدمية والسلطة تسعى جاهدة لاستخدام هذه القوى ولا حاجة لأن أذكر لكم أمثلة بارزة فأنتم والكاظميون أدرى مني كيف أن السلطة استوردت من الخارج أشخاصاً كانوا مهملين وسلطتهم على الحركة التقدمية وأطلقت ألسنتهم فصاروا يهوشون ويهرجون باسم الدين بل قاموا بدعايات طائفية مفرقة. لذلك اني أعتقد بأن كل حركة تقدمية من الممكن أن تصطبغ بالشيوعية كلياً أو جزئياً، تساعد السلطة على تأليب عناصر مختلفة كبيرة ضدها. ومن ثم على ضربها ضربة قاضية.

صحيح أن جميع الرجعية وعلى رأسها الفئة الحاكمة تحارب كل حركة تقدمية وتحاول أن تصبغها بالشيوعية ولكن الأعمال الاستفزازية تساعد على ذلك كثيراً. وإذا كان حزبنا قد تمكن من أن يصمد حتى الآن ولم يزل في الوجود بالرغم من تقدميته التي لا تشوبها أية شائبة وبالرغم من مناوءته للاستعمار بصورة مستمرة، فإن الفضل في ذلك أكثر ما يكون يعود إلى أنه قد أثبت أنه مستقل في أعماله واتجاهاته عن أعمال واتجاهات الشيوعيين في العراق وعن سياسة روسيا الخارجية. هذه حقائق يجب أن يدركها لا أعضاء حزبنا فقط وإنما يجب أن يدركها كل شخص يعنى بالشؤون العامة. فكم كانت خسارة البلد لو أننا انجرفنا بالتيار وبالنتيجة طوحنا بهذا الحزب كما فعل حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب. فوجود حزبنا الآن في هذه الظروف يعتبر ثروة وطنية لا تقدر بثمن. يجب أن ندرك ذلك ونسلك سلوكاً دقيقاً وننمي هذا الحزب التقدمي على هذا الأساس، بل يجب أن يحافظ عليه حتى على وضعه الحاضر لمواجهة الأخطار التي تحيق بالعراق. أريد منكم أن تدركوا هذه القحائق كي أتمكن أنا شخصياً أن أعمل معكم بعقلية منسجمة إذا كنتم متأكدين من تقدميتي ومن وطنيتي وإخلاصي في العمل. وإلاّ يجب أن نتصارح على هذا الأساس ليذهب كل منا في السبيل الذي يختاره.

ثم انتقلت إلى قضية موقفنا من مؤتمر أنصار السلام (مؤتمر استوكهولم) فقلت إني كنت قد بينت رأيي في هذا الموضوع بكل صراحة في إحدى الاجتماعات الحزبية في الصيف الماضي وكنت أظن أنكم كنتم قد أقتنعتم بذلك واكتفيتم. ولكن الظاهر أن هذه القضية لا زالت تشغل بالكم كثيراً فلا بأس من أن أكرر رأيي الآن، لأن قسماً منكم لم يكن حاضراً في ذلك الاجتماع: إننا جميعاً من أنصار السلام ومن أشد الناس تحمساً لتحريم السلاح الذري. وعندما وجه إليّ نداء استوكهولم وقعت عليه بدون تردد وأرسلته حالاً وقد نشر اسمي سكرتير المؤتمر المسيو كوري كما تعلمون. وقد قلت في ذلك الاجتماع إن كل عضوٍ في الحزب له مطلق الحرية في التوقيع على هذا النداء. أمّا أن الحزب يجب أن يصدر بياناً رسمياً بهذا الشأن وأن

يتبنى هذه الحركة، فهذا ما لا أوافق عليه مطلقاً، لأن هذه الحركة، حركة عامة لم يوجه القائمون بها نداءهم إلى الأحزاب وإنما وجهوه إلينا بصفتنا الشخصية ولأنه لا يوجد في العالم حزب من الأحزاب قد تبناها بصفة حزبية، حتى أن الأحزاب التابعة للكومنفورم لم تتبناها بصفة رسمية وقد قلت في الاجتماع المذكور حتى أننا لو اقتنعنا بتبني الفكرة فإن ذلك مضر بأنصار السلام أنفسهم لأن تبنينا لها قد يكون سبباً في تمنع بعض الأشخاص من التوقيع عليها. هذا من جهة ومن الجهة الأخرى ان هذه الحركة وإن لم يتبنّها الشيوعيون بصفة رسمية ولكنها اعتبرت حركة خاصة بهم فإذا ما تبناها حزبنا يعتبر ذلك انجرافاً بتيارهم وهذا ما يضر الحزب أكبر الضرر فأي انجراف بتيار الشيوعيين يقضي على الحزب قضاء تاماً، وهو ما أود أن تدركوه كل الإدراك. لأن الحزب بوضعه الحاضر هو أشبه ما يكون بالمريض المشرف على الموت فأقل صدمة تفضي به إلى الموت بينما كلنا نحرص عليه كل الحرص ونريده أن يقوى مع الزمن كي يساهم مساهمة فعالة في الحركة التقدمية وفي مقاومة الاستعمار إذ إنكم تعلمون أن الحركة التقدمية الآن قائمة على أكتافنا ولذلك تترتب علينا مسؤوليات كبيرة ودقيقة جداً فأريد منكم معالجة الأوضاع القائمة بعقلية صلبة ومرنة في آن واحد يجب أن نكون متصلبين في القضايا الأساسية التي لا يجوز التنازل عنها مطلقاً كما يجب أن نكون مرنين فيما عدا ذلك كي نتمكن من المحافظة على سمعتنا وكرامتنا والمحافظة على كياننا في الوقت نفسه فأنا لا أريد أن نطوح بهذا الحزب لأمور تافهة لا تمت بأية صلة إلى مبدأ الحزب بل مبدئنا التقدمي الذي تعلمون كيف أني حريص عليه حرصاً لا يقل عن حرصكم.

ثم انتقلت إلى قضية حسين جميل فقلت: أنا لا أمانع بحثها في المؤتمر ولكني لا أسمح ببحثها بصورة استفزازية ويجب أن نناقشه مناقشة أخوية بدون أن نجرح كرامته الأمر الذي قد يؤدي إلى تعقيدات لا تتصورونها فقد تؤدي المناقشة إذا كانت بقصد الإهانة إلى خروجه من الحزب وقد يؤدي خروجه من الحزب إلى أمور في داخل الحزب أرجو أن تحسبوا لها كل حساب. أرجو ألا تدعوا مجالاً إلى ذلك لأن هنالك جماعات من الرجعيين وغيرهم ينتظرون بفارغ الصبر موقف المؤتمر في هذه القضية. والذي أعتقده بأنكم لو سلكتم معه هذا المسلك سوف يقدم اعتذاره بطريقة مناسبة وفي رأيي أن أي اعتذار يقدمه يجب أن نتقبله هذا إذا أردنا أن نتصرف في الأمر تصرفاً حكيماً فالعنف لا يجدي نفعاً في هذه الظروف.

ثم تطرقت إلى قضية موقف الجريدة (جريدة صدى الأهالي) في الحرب الكورية فقلت إني أعاتبكم شخصياً لعدم تقديركم لموقفي من هذه القضية فالجريدة كانت صريحة جداً في هذه القضية وكانت اتجاهاتها في هذا الشأن جد مرضية. أقول إني أعاتبكم شخصياً لأني منذ أن نشبت الحرب المذكورة قمت بكتابة التعليقات الأسبوعية بنفسي وبذلت كل جهدي لأن تكون تعليقات توجيهية وربما اعتبرها البعض متطرفة جداً فإذا كانت كل هذه الاتجاهات التقدمية لا ترضيكم فلا أعلم أي شيء يرضيكم بعد هذا كله؟.

ثم انتقلت إلى موضوع الجريدة فقلت: أنا مستغرب من أن هذا الموضوع أخذ يتكرر

بحثه في اجتماعاتنا الأسبوعية ومن هذه الرغبة الملحة في عرض القضية على المؤتمر. ولا أعلم ماذا كنتم تعتقدون بأن الجريدة ستكون أفضل فيما إذا كتبت عليها العبارة (لسان حال الحزب الوطني الديموقراطي) أو ما إذا كان الأفضل أن تديرها لجنة منتخبة من قبل المؤتمر أو تبقى تحت إشرافي المباشر؟.

أمّا ترجيحي إبقاؤها كما هي عليه الآن فله أسباب كثيرة، فقد جربنا الحالتين وبنتيجة ذلك تأكد لدي أن الجريدة تكون أكثر حرية وأسرع في معالجة المواضيع بل أكثر إرضاءاً لكم ولأكثرية أعضاء الحزب وستطيع أن أقول أكثر إرضاء للرأي العام فيما لو بقيت على حالها. هذا ما أستطيع أن أصرح لكم به الآن وأرجو ألا تلحوا عليّ في بيان التفاصيل. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإذا كنتم تعتقدون بأنه لو حملت الجريدة اسم الحزب تتمتع بحماية قانونية فهذا خطأ فاحش لأنها في الواقع كانت قد تعرضت للاضطهاد أكثر عندما كانت تحمل اسم الحزب فالفئة الحاكمة تقوم دائماً باضطهادات دورية تخف حيناً وتشتد حيناً آخر. فعندما يأتي دور الشدة وتريد الفئة الحاكمة أن تعطل الجريدة ترى التعطيل الإداري حينئذ غير ممكن قانوناً فتلجأ إلى البدعة السيئة التي ابتدعها أرشد العمري عندما كان رئيساً للوزارة وهي أن تقام الدعوى على المدير المسؤول للجريدة أو على كاتب المقال والمدير المسؤول معاً وتحجز الجريدة حالاً (أي تعطل) كآلة جرمية وبعد ذلك يحكم على المدير المسؤول أو الكاتب والمدير المسؤول معاً كما يصدر الحكم بغلق الجريدة لمدة معينة في الوقت نفسه. إن كل هذه المعاملات التعسفية تكون في غالب الأحيان لمجرد غلق الجريدة. ولو كانت غير محمية قانوناً لاكتفوا في الغالب بغلقها إدارياً وتخلصوا منها بأسهل الطرق بالنسبة للجريدة نفسها ومن ذلك ترون أن هذه الحماية القانونية قد أصبحت نقمة لا نعمة كما تتصورون هذا بالإضافة إلى أن التعطيل الإداري غير ملزم للوزارة الجديدة أو حتى للوزارة نفسها فإذا تغيرت الوزارة أو الوزير باستطاعته إلغاء التعطيل بينما إذا كان التعطيل صادراً من المحكمة لا يمكن إلغاؤه بأية طريقة كانت.

أمّا تسجيل امتياز الجريدة باسم الحزب فهذا أيضاً خطأ فاحش لأن الجريدة في الوقت الحاضر أثبت من الحزب مع الأسف الشديد فالحزب في الوقت الحاضر إذا ما استمر على وضعه الحاضر وبقيت تنتابه الهزات الداخلية العنيفة فسوف يزول من الوجود من تلقاء نفسه قبل أن يتلقى ضربة قاضية من الفئة الحاكمة.

ثم إني أراكم تظنون أن كل حزب في العالم يجب أن تكون له جريدة يكتب عليها ما معناه أنها تعبر عن رأيه وهذا غير صحيح أيضاً فهنالك أحزاب في العالم لا تتبع هذه الطريقة، الأحزاب الإنكليزية مثلاً ليست لديها جرائد تحمل اسم الأحزاب التي تعبر عنها ولكن كل أحد يعلم سواء في بريطانيا أو في الخارج أن الجريدة الفلانية تعتبر لسان حال الحزب الفلاني بدون أن تكون أية إشارة إلى ذلك في الجريدة. مثال ذلك أن كل أحد يعلم أن جريدة الديلي هرالد تعبر بصفة رسمية عن آراء حزب العمال والديلي ميل والديلي تلغراف تعبران عن رأي المحافظين والنيوز كرونيكل تعبر عن رأي الأحرار ولكن جميع هذه الجرائد لا تحمل بصفة

رسمية أسماء تلك الأحزاب. ولا أعلم ما إذا كانت الجرائد الفرنسية تتبع هذه الطريقة. أمّا هنا فالكل يعلم أن جريدة صدى الأهالي تعبر عن رأي الحزب الوطني الديموقراطي فلا الجريدة بوسعها أن تتنصل من الحزب ولا الحزب يستطيع أن يتنصل عما يكتب فيها. فلم هذا الإلحاح إذن في ضرورة جعل الجريدة لسان حال الحزب بصفة رسمية بينما لا توجد ضرورة لذلك لا من الوجهة العملية ولا من الوجهة المعنوية؟ هذا في الوقت الذي أعتقد بأنه لو حملت اسم الحزب بصفة رسمية لأصبحت أقل حرية في معالجتها للأمور وأقل سرعة في عرض القضايا على الرأي العام. هذه كلها أمور لو تتركون تقديرها لي وتنصرفون إلى الجهات التي تتطلب منكم نشاطاً في التنظيم الحزبي والدعاية لحزبكم فسيكون ذلك أجدى وأنفع لكم ولحزبكم. ثم ختمت كلامي بعبارات ودية ورجوتهم أن يكونوا دائما يقظين في تقدير الظرف وأن يبتعدوا عن الاستفزاز وأن يسعوا في إيجاد روح أخوية في الحزب وأن يتجنبوا كل نزاع داخل الحزب مهما أمكن لننصرف كليا إلى واجباتنا الحزبية ولتقوية حزبنا ولكي نستطيع مكافحة الفئات الرجعية مكافحة جيدة مثمرة.

ثم قلت: أنني أستطيع أن أؤكد لكم أننا إذا ابتعدنا عن المؤثرات التي تأتينا من خارج الحزب ولم ننجرف بأي تيار غير تيارنا الحزبي فحينئذ نستطيع أن نعمل عملا مثمرا في هذا البلد. فإذا لم ندرك هذه الحقيقة فسوف تذهب بنا الريح العاتية كما ذهبت بغيرنا.

والظاهر أن كلامي كان مؤثرا عليهم في آنه، إذ قد تغير موقفهم وأخذوا يصدقونني بما كنت أقول، فبينما كانوا ينوون التوقيع على تلك المقترحات للمؤتمر سحبوها وقالوا انهم لا يلحون حتى على إعادة النظر في قضية الترشيحات التي تقدم بها كل من عبد المجيد الونداوي والسيد عزيز الحسني ولكن قبل أن يغادروا المحل أكدوا بأنهم اقتنعوا بكل ما قلته باستثناء قضية حسين جميل فأكدت لهم أن استفزازهم لحسين في المؤتمر سيثير مشاكل نحن في غنى عنها في الوقت الحاضر، بل أن عدم انتخابه لعضوية اللجنة الإدارية المركزية ليس في مصلحة الحزب بشيء وأضفت قائلا أرجوكم ألا تجبروا حسين جميل على الخروج من الحزب في هذا الظرف... فإذا أراد أن يخرج فليخرج من تلقاء نفسه مختارا فلا تضطروه على الخروج وتجعلوه مظلوما في نظر الناس. وقد رأيت أن هذا القول قد أثر عليهم تأثيرا حسنا فقال أحدهم: هذا هو رأيي... هذا هو رأيي... وقد قلت لكم- مخاطبا جماعته. ولكن ما كادوا يخرجون من باب الغرفة حتى اجتمعوا بالسيد عزيز الحسني- الذي كان حاضرا معهم في الاجتماع -.

طلبوا مقابلتي مرة ثانية على أثر ذلك فقال أحدهم أن السيد عزيز مصر على ترشيح نفسه. فقلت: أن القضية تحتاج إلى قرار من اللجنة الإدارية المركزية فليتقدم السيد عزيز بشكواه في هذا الشأن (وكنت أقصد بالشكوى هي شكواه ضد عبد المجيد الونداوي الذي مزق ورقة الترشيح خلافا للأصول) وستنظر فيها اللجنة. وقلت أما من جهتي فسوف أحبذ للجنة أن تسمح للسيدين عبد المجيد وعزيز أن يرشحا نفسيهما أو أن تعتبر الترشيح الأول مقبولا بالرغم من فقدان الورقة وبالرغم مما جرى.

وفي اليوم التالي نظرت اللجنة الإدارية المركزية في هذه القضية واتخذت القرار التالي:

١- نظرت اللجنة في موضوع ترشيح السيد عبد المجيد الونداوي كلا من (١) الدكتور رفعة علي (٢) كامل حيدر المحامي (٣) المحامي عزيز الحسني (٤) عبد المجيد الونداوي. وذلك في يوم ١٩/ ١١/ ١٩٥٠ (أي ضمن المدة المعينة بالنظام للترشيح) من ثم سحب السيد عبد المجيد الونداوي في اليوم الثاني قائمة المرشحين.

دققت اللجنة المركزية هذا الأمر فقررت: أنه لما كان قد تعلق حتى المؤتمر وأعضاء المؤتمر وحتى الحزب في قائمة المرشحين فليس لمقدم قائمة الترشيح أن يسحب قائمته بعد انتهاء المدة المعينة في النظام للترشيح، إنما له هو وحده أن يسحب اسمه إذا أراد.

لذلك قررت اللجنة الإدارية المركزية اعتبار الترشيح (١) الدكتور رفعة علي (٢) كامل حيدر المحامي (٣) عزيز الحسني المحامي (٤) عبد المجيد الونداوي المحامي، صحيحا وإعلان أسمائهم في قائمة المرشحين.

(مقتبسة من الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٨/ ١١/ ١٩٥٠)

وقد لحق علمي بعد ذلك أن جماعة الكاظمية وهم أعضاء المؤتمر وكان عددهم عشرة أعضاء انقسموا على بعضهم فستة منهم أيدوا عزيز الحسني وثلاثة منهم انشقوا عليه. وقد شاعت هذه القضية بكل تفاصيلها في أوساط الحزب فاستاء - على ما علمت - عدد غير قليل من أعضاء المؤتمر من تصرفات عبد المجيد وقد علموا بحديثي الأدبي مع عبد المجيد كما علموا بحديثي الثاني مع جماعة الكاظمية ومن ذلك اتضح لهم رأيي بجلاء في قضية حسين جميل وفي غيرها من القضايا فانتبهوا إلى نقطة جوهرية خافية على البعض منهم وهي أن الانسجام ضروري في أعضاء اللجنة الإدارية المركزية المقبلة. كما اشتغل كاظم حمدان من جهة وقاسم حسن من جهة أخرى اشتغالا حثيثا في صالح حسين جميل فاطمأننت إلى أن هذه القضية ستمر بسلام في المؤتمر.

وقبل أن أتطرق إلى شؤون المؤتمر أود أن أبحث في مذكرة قدمها حسين جميل بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٥٠ وذلك دفاعا عن نفسه حول ما جاء في التلخيص الذي كنت قد اطلعت عليه. وفي ما يلي أدرج نصها:

بغداد في ٢٥/ ١١/ ١٩٥٠

معالي الأستاذ السيد كامل الجادرجي المحترم
رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

عندما أقدمنا على تأليف الحزب الوطني الديمقراطي، كان يحدونا الأمل بأن تبنى الحياة الحزبية الجديد على أساس (المبادئ) المعروفة المحددة المفاهيم، فيلتف أعضاء كل حزب حول مبدأ معين يدينون به. غير أن عدم اعتناق كل حزب مبدأ معروف، وتشابه مناهج الأحزاب

التي قامت بحينه، أحال الناس إلى النظر في المؤسسين لكل حزب، يستوحون من آرائهم ومواقفهم وماضيهم، لون حزبهم، فعاد الأمر إلى الالتفاف حول شخصيات معينة. ودخلت في كل حزب عناصر متباينة، وفي بعض الأحيان متناقضة. وكذلك كان نصيب حزبنا إذ ضم عناصر من اليمين ومن الوسط ومن اليسار، بل ومن أقصى اليسار. فكان من نتائج ذلك إلى جانب إهمال كثير من أعضاء الحزب للواجبات الحزبية، وعدم وجود تجارب حزبية لدى جميع الأعضاء تقريبا، وعدم استقرار المفاهيم الحزبية لحداثة العهد في الحياة الحزبية، إلى جانب المؤثرات من خارج الحزب في تصرف الكثير من أعضاء الحزب - وأغلب هؤلاء (المتأثرين) إن لم يكونوا جميعهم من العناصر النشطة إلى جانب بعض الأخطاء في التصرف وعدم الاستقرار في اتخاذ منهج معين، وإلى الخلاف في أسلوب العمل ونهجه، والتنافر داخل الحزب بين الأشخاص والكتل كل ذلك إلى جانب اضطهاد الحكومة لحزبنا وأعضائه، ذلك الاضطهاد متنوع الأشكال والألوان، والذي بدأ مع بدء حياة حزبنا، أو بعد شهرين على وجه الدقة، والذي بلغ الذروة في عهد الأحكام العرفية. أن كل ذلك وأسباباً أخرى سبب تفككا في الحزب وضعفا في جهازه وملاكه وماليته. وقد كان من مظاهر الوضع الذي أشرت إليه إن كنت - بحكم إشغالي مركز السكرتير للحزب طول المدة الماضية - كما كنتم - بحكم رئاسة الحزب وكان أعضاء اللجنة الإدارية المركزية عموما في مختلف الأوقات هدفا لانتقادات غير منصفة من أعضاء الحزب وأحيانا لحملات مغرضة، والكثير منهم لم يكن يعرف من واجباته الحزبية غير توجيه الانتقادات وإبداء الرغبات دون أن يبدي استعدادا لأي عمل يوجه إليه أو يكلف به. وتذكرون معاليكم أن مسرح هذه الانتقادات والحملات كان اجتماعات الحزب الأسبوعية واجتماعات اللجان واجتماعات الأعضاء اليومية بل وفي خارج الحزب أيضا حتى بلغ الأمر حد النشر في الصحف للافتراءات والأكاذيب ضد بعض أعضاء القيادة في الحزب ولم يمر يوم على الحزب شعر فيه أعضاؤه أنهم أسرة واحدة تدين بمبدأ واحد وتعمل له.

وتذكرون معاليكم الظروف التي دعت إلى إيقاف عمل الحزب في مؤتمر الحزب الأخير وأسباب ذلك مما تضمنه البيان الصادر بهذا الشأن إلى جانب الظروف الأخرى التي لم يشر إليها البيان والحق أن هذا القرار الاستثنائي ما كنا لنقدم عليه لولا الظروف الاستثنائية التي كان فيها الحزب مما تعرفونه معاليكم ولا أراني بحاجة إلى الإشارة إليها أو تذكيركم بها.

وبعد إيقاف عمل الحزب في أول كانون الأول ١٩٤٨، لم يجتمع أعضاء اللجنة الإدارية المركزية مع بعضهم ولم يبحثوا أمرا سياسيا واحدا حتى أنكم شخصيا لم تبحثوا معي موقفاً سياسياً واحدا وقد كنت ومعالي الأستاذ محمد حديد أعضاء في مجلس النواب طول هذه المدة التي أوقف فيها عمل الحزب نتخذ في المواقف السياسية وفي مختلف المواضيع الخارجية والداخلية الموقف الذي توحيه إليه عقولنا وضمائرنا دون مذاكرة سابقة أو اتفاق سابق مع أعضاء اللجنة المركزية ولا مع معاليكم - وإن كانت تجري في بعض الأحيان مذاكرة بيني وبين الأستاذ محمد حديد في بعض المواضيع التي هي من عملنا النيابي - ولم تجتمع اللجنة

الإدارية المركزية يوما طول عملنا أعضاء في مجلس النواب ولم تطلب منا اتخاذ موقف معين أو سلوك نهج خاص بل أن معاليكم لم تطلبوا مني يوما أمرا من هذا القبيل. ولم يعط لإيقاف عمل الحزب مفهوم يتضمن معنى من معاني وقف النشاط السياسي للعضو بدليل ما أشرت إليه أعلاه من أنني والأستاذ محمد حديد كنا نمارس نشاطنا السياسي يومياً كنواب ولم يعترض أحد أعضاء الحزب على ذلك، وكنتم معاليكم تصدرون يوميا جريدة سياسية تعالجون فيها مختلف المواضيع الخارجية وقد رفعتم منها ما كان مدونا عليها قبل إيقاف عمل الحزب من أنها (لسان الحزب الوطني الديمقراطي) وذلك أمر طبيعي بعد أن أوقف الحزب عمله.

وحدث في هذا الظرف - ظرف إيقاف عمل الحزب - أن ألف رئيس الوزراء حينذاك لجنة من رئيس مجلس الأعيان ومجلس النواب ومني باسم لجنة للاشراف على تنفيذ قرار مجلس الأمة بشأن فلسطين مدة عطلة المجلس ولم يكن لهذه اللجنة أية صفة تنفيذية حتى ولا توجيهية وقد أوضحت ذلك في إحدى جلسات مجلس النواب وقبلت عضوية اللجنة التي تتصل بعملي النيابي، ولأن قرار الحزب بإيقاف عمله يعني انه لم يعد للحزب (بصفته منظمة) نشاط سياسي يستطيع معه اتخاذ قرارات لأن ذلك يعني ممارسة النشاط السياسي الذي أوقفه، غير أن ذلك لم يعن في يوم من الأيام تعطيل العضو لعمله السياسي كما يوحيه إليه تفكيره وآراؤه، وقد كنتم معاليكم تمارسون عملكم السياسي يوميا وأبرز مظاهر ذلك الجريدة التي تصدرونها وممارستي أنا والأستاذ محمد حديد عملنا السياسي وأبرز مظاهر ذلك عضوية مجلس النواب - كما أشرت أعلاه - غير أن معاليكم لم توافقوا على اشتراكي في اللجنة المشار إليها وقد كتبتم مقالا افتتاحيا في هذا الشأن في جريدة صدى الأهالي منع الرقيب نشره في حينه، ونشرتموه بعد ذلك عند إلغاء الأحكام العرفية ورفع الرقابة.

وقد أبديت رأيي في مفهوم إيقاف الحزب لأعماله كما أشرت وهو أمر كان مفهوما عند اتخاذ القرار المشار إليه وقد كانت إحدى المناسبات التي أبديت فيها هذا الرأي في الاجتماعين اللذين دعوتم إليهما في داركم في أواخر أيلول وأوائل تشرين الأول ١٩٤٩، وقد قلت في الاجتماعين انه ما دام الحزب قد أوقف عمله فلا يصح لأحد أن يتكلم باسم الحزب أو يمثله ولا يمكن للجنة المركزية الإدارية أن تتخذ قرارا إلا أن تقرر استئناف الحزب لعمله.

وفي موضوع الحزب وإمكانياته لاستئناف العمل أبديت أن الحزب لم يكن (يوم أبديت رأيي في أواخر أيلول أو أوائل تشرين الأول ١٩٤٩) في موقف أحسن بالنسبة إلى اليوم الذي قرر فيه إيقاف عمله، بل ربما كان أسوأ بسبب انفضاض بعض الأعضاء عنه. وأنه لا غنى للحزب إذا أراد استئناف عمله من أن يعمل على ضم عناصر إليه من شأنها توسيع ملاكه وبعث نشاط جديد فيه.

وجرى حديث آخر مع معاليكم ومعالي الأستاذ محمد حديد في داره ليلة ١٥/١٦/ تشرين الثاني ١٩٤٩ حيث ذكر الأستاذ محمد حديد أنه عرض عليه من قبل فخامة مزاحم

الباجه جي الاشتراك كوزير للمالية في وزارة كلف فخامته علي جودة بتأليفها، وإن اشترك فيها كوزير للعدلية. وقد كانت نتيجة الحديث الذي أبديت فيه وجهات نظري المختلفة سيئات الأمر وحسناته. كانت نتيجة الحديث الموافقة على الاشتراك بالوزارة المشار إليها بشروط ثلاثة وهي: (١) إلغاء الإدارة العرفية (٢) إعادة النظر في أحكام المحكومين بالأحكام العرفية (لا سيما حزبنا بالنسبة إلينا) (٣) أن تطلق يد الوزير في شؤون وزارته وفق أحكام الدستور والقوانين. وأشرتم أن يكون تبليغ هذه الشروط شفهياً ولا حاجة لتبليغها بكتاب كما جرى في سنة ١٩٤٦ يوم اشترك الحزب في وزارة فخامة السيد نوري السعيد. وقد أبلغت فخامة السيد علي جودة ضحا اليوم التالي (١٦/١١/١٩٤٩) عندما سألني الاشتراك كوزير للعدلية في وزارة يعمل على تأليفها، أبديت له أن شروطي لذلك هي نفس الشروط التي أبداها السيد محمد حديد وقد ذكرتها كما جاءت أعلاه، وأعلمته أن هذه الشروط متفق عليها معكم ومحمد حديد. وأبدى فخامته قبولا لهذه الشروط.

وبعد ظهر ذلك اليوم اعتذر السيد علي جودة عن تأليف الوزارة.

وفي ظهر يوم ٩/١٢/١٩٤٩ عندما كلفت للمرة الثانية من قل السيد علي جودة للاشتراك في وزارته أعدت شروطي المشار إليها أعلاه فقبلها وعلمت بعد ذلك أن الأستاذ محمد حديد أبدى عندما كلف بالاشتراك بالوزارة أن يفاتح معاليكم بهذا الأمر في حين أني اعتبرت أن الأمر بيننا كان قد بحث على الرأي الذي أشرت إليه. والحق أقول بأني أعتقد انه حتى هذا الاتفاق لا لزوم له بالنظر لما ذكرته أعلاه من مفهوم إيقاف الحزب لأعماله.

وتم تأليف الوزارة في ١٠/١٢/١٩٤٩ واستقالت في ١/٢/١٩٥٠ وفي يوم تأليفها صرحت إلى مندوب جريدة الزمان بتصريح نشر في اليوم التالي كما يلي:

سألنا معالي الصديق الأستاذ حسين جميل:

- هل اشتراك معاليكم في الوزارة الجديدة يعد فعلا تمثيلا للحزب الوطني الديمقراطي؟

فقال معاليه:

- كلا. فإن الحزب الوطني الديمقراطي قد أوقف نشاطه منذ عام أو أكثر. وما زال موقفا نشاطه حتى الآن. ومن الطبيعي أنه إذا كان الحزب موقفا نشاطه فإنه لا يستطيع تقرير الاشتراك في وزارة أو عدم الاشتراك لأن هذا القرار على كلا وجهيه من أوجه النشاط السياسي لذلك فإن اشتراكي في الوزارة جاء بصفتي الشخصية إذ لا يتصور أن يكون لي في الظروف الحاضرة إلا هذه الصفة.

أما آرائي فمن الطبيعي أنني سأعمل على تحقيقها.

وفي ٢٥/٢/١٩٥٠ دعوتم أعضاء اللجنة الإدارية المركزية إلى الاجتماع في مركز الحزب فاجتمعنا وتذاكرنا في موضوع استئناف الحزب لأعماله. وقد كانت الظروف السياسية في ذلك الحين مؤاتية للحزب فالأحكام العرفية كانت قد أنهيت في عهد وزارة علي جودة.

ونواب المعارضة كانوا قد استقالوا من مجلس النواب للأسباب المبينة بكتاب استقالتهم وكان هنالك انتساب بعض عناصرها إلى حزبنا وكانت هنالك بوادر نشاط سياسي جديد. وقررت أكثرية اللجنة الإدارية المركزية استئناف الحزب لعمله بمخالفتي ومخالفة الأستاذ قاسم حسن وحيث أن مخالفتي هذه وجهة نظري في هذا الأمر فإني أدونها كما هي مسجلة في سجل قرارات اللجنة المركزية:

(أخالف رأي الأكثرية وأرى أن الحزب في وضعه الحالي - في مختلف النواحي - لا يملك الأسباب التي تحملني على تقرير استئناف عمله وإني لا أقدر له النجاح أو أنه سيستطيع العمل والنجاح في مهمته كهيئة سياسية. إلا إذا قبلنا أن تكون مهمة الحزب مقتصرة على إصدار جريدة ونشر بيانات بين حين وآخر فيجب البحث والتفاهم أولا بين أعضاء اللجنة الإدارية المركزية حول بعض النقاط السياسية ومن ثم مفاوضة بعض العناصر الوطنية والتي تتفق أهدافها للانضمام إلى الحزب حتى إذا ضمنا انتسابها وإذا وجدنا أن من شأن تلك العناصر أن تزيد الحزب قوة وتهيئه للعمل اتخذنا مثل هذا القرار. وإلا فإن في تقرير استئناف العمل - دون ذلك - سيجعلنا بعد مدة في وضع سنضطر معه إلى اتخاذ قرار بغلق الحزب.

إلا أنه ما دامت الأكثرية قد اتخذت هذا القرار فإني أحترم قرارها وأنفذ كل ما يودع إلي من عمل بإخلاص).

وستأنفنا العمل فور صدور القرار والأمل يحدوني بان عناصر جديدة قد تنتمي إلى الحزب في مختلف ملاكاته، القاعدة والقيادة، واعتقدت إلى جانب ذلك أن التجارب التي مرت على الحزب قد أفادت أعضاء الحزب جميعا في القاعدة والقيادة تجربة ما كانت الدراسات النظرية لتغني عنها، فتتغلب بذلك على الركود الذي كان يعانيه الحزب عندما أوقف الحزب أعماله كما تتغلب على التفكك والأخطاء التي مررنا فيها. وقد كلمت بعض العناصر التي قبلتم مبدئيا قبولها في الحزب كنتم تنتظرون تقدمها بطلب الانتماء غير أن تلك العناصر لم تقدم على الانتماء إلى الحزب لأسباب أبداها بعضهم وكتمها بعضهم الآخر. وقد جرت أحاديث في إمكانية ضم بعض العناصر الوطنية إلى الحزب فلم تلق تلك العناصر قبولا.

فكانت النتيجة أن تقلص الحزب بدلأن ينمو لأن الأعضاء القدماء كان عدد كبير منهم قد استقال من الحزب وبعضهم من العناصر النشيطة الفعالة وقد أظهروا إصلاحا لمنهج الحزب ولواجباتهم الحزبية ومن كان في الحزب أوقف الحزب عمله لم يعودوا جميعا إلى حضيرة الحزب بعد استئنافه العمل ولم يعودوا يعتبرون أنفسهم أعضاء حزبيين، مما حمل اللجنة المركزية على طلب تقديم استمارات بالهوية من الأعضاء جميعا وتسجيل هؤلاء فقط كأعضاء فكان عددهم صغيرا وفقد الحزب أعضاءه خارج بغداد في المدن الرئيسة الموصل والبصرة والحلة (إلا قلة قليلة).

أما من ناحية التجارب القاسية التي مرت علينا فقد وجدت أننا لم نستفد منها الاستفادة

المرجوة ولم يعد الكثير من أعضاء الحزب يقدرون وضع الحزب ومصلحته وضرورة صيانته والمحافظة عليه والعمل على تنميته وتطويره ليؤدي رسالته ويجابه القوى الرجعية التي أجدها أعرف بمصالحها وأقدر على تكتيل نفسها وهكذا أعاد الحزب -مع الأسف الشديد- إلى ما كنا نشكو منه. تكتلات واستيحاء من الخارج واتهامات تلقى جزافا، مما تعرفونه وتلمسونه كل يوم.

فمرة تناقش عن سبب عدم تبني الحزب (نداء استكهولم للسلام) مع أن جريدة الحزب ما انفكت تدعم الدعوة إلى السلام ونشرت ما ينبغي نشره في هذا الموضوع، ومع ذلك لم تجد مع مثيري هذا الموضوع كل الإيضاحات التي أبديتموها وأبداها لهم بعض أعضاء اللجنة المركزية في الاجتماعات الأسبوعية وغيرها فتقدم جماعة الكاظمية باستجواب ليبحث في المؤتمر يتهمون فيه قيادة الحزب بعدم إعلان موقفها من أنصار السلام، كما يتهمونها فيه بعدم إعلان موقف الحزب الصريح من الحرب الكورية مع أن موقف الحزب كان صريحا بما نشر من مقالات وتعليقات عن هذه الحرب في جريدة صدى الأهالي، أما إذا كان هؤلاء الأعضاء يعتبرون القيادة مقصرة لأنها لم تصدر بيانا رسميا باسم الحزب، فليس هناك على ما أعلم حزب أصدر مثل هذا البيان الذي يريده هؤلاء واتهمت قيادة الحزب (كما هو مدون ببيان جماعة الكاظمية المؤرخ في ٢١/ ١١/ ١٩٥٠) بأن الحزب أقحم نفسه بالتهجم على بعض العناصر الديمقراطية، ولست أدري على وجه الدقة من المقصود بهذه العناصر الديمقراطية، وهذا الاتهام لعمر الحق فرية كبيرة قد لا يقدر مقدمو البيان خطورتها، لأن الحزب لم يتهجم على أحد من العناصر الديمقراطية وبعكس ذلك فقد كنت أنا بالذات المدافع عن عدد كبير من العناصر الديمقراطية - لا سيما من أعضاء حزبنا - أمام المجالس العرفية في الديوانية (حيث سافرت إليها عدة مرات) وفي بغداد وأمام الدوائر الملحقة بالإدارة العرفية وغيرها وأمام المحاكم الاعتيادية وعدد من مقدمي البيان من جملة من دافعت عنهم وراجعت الدوائر للدفاع عن حريتهم وموقعهم، والعدد الأكبر ممن دافعت عنه بُرِّئ أو كلف بتقديم كفالة شخصية أو نقدية وقد نسي مقدمو البيان أن حزبنا (ديمقراطي) يحمل هذا التعبير في عنوانه فإذا كان يتهجم على العناصر الديمقراطية فماذا بقي له من (مثل) يعمل لها؟

وجاءت إلى جانب ذلك مسألة اشتراكي في وزارة السيد علي جودة فتجد جماعة الكاظمية يطلبون محاسبتي مع تبيان رأي اللجنة المركزية في هذه القضية (ويتهمون الحزب بسبب ذلك بالانحراف اليميني إلى جانب الأمرين الآخرين وهما الزعم بتهجم الحزب على بعض العناصر الديمقراطية والزعم أن الحزب أيد وزارة الصدر تأييدا مطلقا) وأرجو أن تلاحظوا التعبير فأن مجرد الاشتراك بالوزارة بنظر هؤلاء (انحراف يميني) بصرف النظر عن شكل الوزارة وأعمالها التي بدأت بإلغاء الأحكام العرفية التي ذهب أعضاء حزبنا ضحية لها والتي كانت من الأسباب الرئيسة لإيقاف حزبنا لعمله - ثم بدأت تبحث موضوع إعادة النظر في أحكام الإدارة العرفية بناء على مذكرة قدمتها أنا غير أن الوزارة استقالت قبل البت في الأمر.

وليس ذلك رأي جماعة الكاظمية فقد علمت بأن أعضاء من الحزب احترمهم وأحترم ثقافتهم ومكانتهم يرون مثل هذا الرأي حتى أن أحدهم - كما علمت منكم - لا يرى أن يرشح نفسه للجنة الإدارية المركزية بسبب موقفي هذا وبسبب ما يتهم به اللجنة المركزية من ضعف في معالجة موقفي.

والغريب في الأمر أن لا يبحث أعضاء الحزب ممن يرتئيهذا الرأي الأمر معي أو معكم أو مع اللجنة المركزية حتى ولا من أعضاء الحزب جميعا في إحدى الاجتماعات الأسبوعية منذ استئناف الحزب عمله قبل ثمانية اشهر حتى قارب موعد انعقاد المؤتمر حيث يجري انتخاب اللجنة المركزية الجديدة للحزب ولا شك في حسن نية بعض من يريد إثارة هذا الموضوع ولكني أعلم أيضا أن بعض من يرى نفسه أهلا لأن يكون عضوا في اللجنة المركزية يرى أن لا سبيل إلى ذلك إلا بإزاحة عضو من أعضائها ليحل محله فإذا كثر عدد هؤلاء المرشحين وتضافروا قرروا خطة مهاجمة بعض أعضاء اللجنة من الأبواب التي يعتقدون أنها تلقى قبولا لدى أعضاء المؤتمر وذلك سر مهاجمة اللجنة المركزية واتهام القيادة فهذا منحرف نحو اليمين وآخر لا رأي سياسي له وآخر كذا ثم تردد هذه الأقوال وتعاد.

ومن مظاهر هذه الخطة (وما أكثر مظاهرها) أن أناقش ليس على ما قلته بل على ما لم أقله كما تذكرون انه وقع في إحدى الاجتماعات الأخيرة مع إقرار المناقشين لصحة كل ما قيل في حديث صحفي.

والإنصاف يستدعيني أن أقرر أن ليس جميع الساخطين من هذا الصنف، غير أن هنالك من أعضاء الحزب من تستهويه أساليب المسايرة والاسترضاء، غير أني أرى أن من واجب الرجل السياسي أن يقف الموقف الصحيح الذي يؤمن بأنه في جانب الحق وإن خالف الناس جميعا في ذلك من واجبه أن يقود الناس لا أن ينقاد إليهم وعليه أن لا تستهويه الشعارات البراقة ضد ما يعتقده حقا وأن أكسبته تلك الشعارات نصرا، هو برأيي نصر موقت.

وإن ما بين أعضاء الحزب من يحبذ المواقف السلبية دوما وأنا لا أؤمن بالأساليب السلبية دوما، نعم أؤمن بها أحيانا، وربما أحيانا كثيرة، حيث انسحبت من مجلس النواب عام ١٩٤٧ واستقلت منه في عام ١٩٥٠، أما أن أنتهج سبيل السلبية دوما كأسلوب للعمل كما يحلو للكثير من الأعضاء الذين تستهويهم هذه الأساليب حتى يبلغ بهم الحد اتهام من لا يجعلها خطة لعمله السياسي (باليمينية) فاعتقد أن ذلك يخالف منهج حزبنا وأسلوب عمله الديمقراطي المقرر في المنهاج.

ومما زاد الأمر تعقيدا أنكم أنتم أيضا لا تقرون اشتراكي في وزارة السيد علي جودة وقد أعلنتم ذلك، وعلمت بأنكم تقولون بأني لم أسأل رأيكم في الموضوع مع أنكم في اجتماع دار الأستاذ محمد حديد ليلة ١٥/١٦/ تشرين الثاني ١٩٤٩ اشتراكي والأستاذ محمد حديد في الوزارة على شروط ثلاثة كما ذكرتها أعلاه، حتى أنكم قلتم أن لا داعي لتبليغ الشروط كتابة

كما وقع في عام ١٩٤٦ عند الاشتراك في وزارة السيد نوري السعيد بل يكتفي تبليغها شفهيا.

وقد علمت قبل أيام قلائل بأنكم كتبتم محضرا لاجتماعنا أو لاجتماعين سابقين له في داركم وطلبت أن أطلع على هذه المحاضر فأطلعتموني عليها وأنه ليعز علي أن أقول عن محضر تكتبونه -وأنتم الرجل الموثوق لدي - بأنه غير دقيق فهذه المحاضر أخذت من حديث كل متحدث بعض أقواله أي أنه أخذ عنه قول وأهمل قول فلم يشر إليه، ولم تلخص جميع الأقوال مما لا يعطي فكرة صحيحة عن رأي المتحدث ودونت بعض الأقوال بغير عناية وبغير دقة. ويطول بي الحديث إذا ناقشت هذه الأقوال كما دونت وأردت تصحيح ما دون في المحضر من أقوال وثبتم أن اجتماع ليلة ١٥/١٦ تشرين الثاني في دار الأستاذ محمد حديد لم يسفر عن نتيجة بينما الأمر خلاف ذلك كما أشرت أعلاه وأعتقد أن الأستاذ محمد حديد يؤيد ذلك.

ولكنكم تصرون على ما دونتموه ومن المعلوم لديكم أن هناك أصولا لتدوين المحاضر وهي إما تدون حين الاجتماع فتدون الأقوال حرفيا كما تدون محاضر الجلسات وإما أن يدون المحضر عقب الاجتماع مباشرة على أن تعرض على المجتمعين ليقروا ما فيه فيكون حجة على الجميع.

معالي الرئيس:

إنني أشعر وظروف الحزب كما بينتها وكما هي واضحة لدى معاليكم انه يتعذر علي العمل في اللجنة الإدارية المركزية لذلك يتعذر علي قبول ترشيح نفسي للجنة المركزية الجديدة كما تفضل علي أحد أعضاء الحزب ففعل، فإنه أضافة لهذه الظروف المشار إليها فإني مازلت على رأيي الذي سجلته عند اتخاذ القرار باستئناف العمل وثبته أعلاه فالمحاذير التي أشرت إليها عند تدوين رأيي حول قرار استئناف العمل قد وقعت وزاد الأمر سوءا أن عناصر كثيرة بالحزب تقوم بأعمال من شأنها هدم الحزب مع الأسف الشديد في الوقت الذي يجب أن تنتبه إلى الأحداث المهمة التي تجتازها البلاد وفي الوقت الذي تتكتل فيه القوى الرجعية وتنظم نفسها، مما كان يجب أن يشعر معهاأعضاء الحزب بخطورة الرسالة التي يحملها حزبنا. وإني لشديد التألم إذ لم يصل بي تفكيري إلى هذه النتيجة التي لا أرى منها بدا وإن لم ترق لروحي، ولعل فيها مصلحة الحزب. فلتجربوا يا معالي الرئيس عناصر جديدة في اللجنة المركزية ممن ترى نفسها أهلا للعمل في هذه اللجنة وقد يراها كذلك أكثرية أعضاء المؤتمر.

لهذا أرجو أن تشطبوا اسمي من قائمة المرشحين للجنة الإدارية المركزية.

وأكرر لمعاليكم تقديري لوطنيتكم التي لا تشوبها شائبة ولإخلاصكم الذي لا ريب فيه وتفضلوا فائق احترامي.

بغداد في ١٩٥٠/١١/٢٥

المخلص حسين جميل

الاشتراكية الديمقراطية:

سبق أن أشرنا إلى ما جرى في الحزب من مناقشات حول مبادئه ومذكرة كامل الجادرجي عن ضرورة اعتناقه الاشتراكية الديمقراطية كفلسفة له، تلك المذكرة التي أدت إلى استقالة عضوين من اللجنة المركزية في خريف ١٩٤٧. وفي المؤتمر الرابع هذا أعلن الجادرجي عن قرار اللجنة المركزية للحزب باعتناق الاشتراكية الديمقراطية كفلسفة للحزب، وقد وافق المؤتمر على ذلك وعلى تعديل منهاج الحزب ويجد القارئ نص الخطاب والمنهج الجديد في ملحق الفصل.

ملحق

(خطاب رئيس الحزب في المؤتمر الرابع ١٩٥٠)

حضرات السادة

أحييكم تحية خالصة، وأهنئكم على انعقاد هذا المؤتمر، بعد أن مضى على انعقاد المؤتمر السابق عامان كاملان. لقد كانت تلك الفترة، بلا ريب، فترة مقلقة بالنسبة إلينا جميعا، نحن الذين نحرص على مصير الحزب أشد الحرص، ولا أنسى أبدا تلك الساعة الحرجة التي خولتم فيها اللجنة المركزية أمرا خطيرا، هو إيقاف نشاط الحزب، وما كنتم لتقدموا على ذلك لولا ثقتكم بنا، هذه الثقة الغالية التي كنا ولا نزال نعتز بها أشد الاعتزاز.

لا بد أن حضراتكم تذكرون الظروف التي كانت تجتازها الحياة الحزبية بصفة عامة وظروف حزبنا خاصة آنذاك. ولا أظن أن بيننا من لم يطلع على بيان الحزب الذي خولتني اللجنة المشار إليها إصداره في اليوم الأول من كانون الأول سنة ١٩٤٨. وقد أتاح لي البيان المذكور الفرصة لان أستعرض ما لاقته الحياة الحزبية من ملاحقة واضطهاد وكيف أن الأحكام العرفية التي أعلنت بمناسبة حرب فلسطين قد استغلت أفظع استغلال لمكافحة الحياة الحزبية، وما احتطناه في تلك المكافحة.

والحقيقة أن الحزب لم يكن باستطاعته وقتئذ أن يستمر حتى على مزالة عمله الاعتيادي من دون أن يعرض معظم أعضائه، بل يعرض كيانه نفسه إلى خطر جسيم فالسلطة كانت تملك، كما تعلمون، جميع وسائل الإرهاب، إذ لم يبق أي أثر يذكر للقانون الأساسي، ولا القوانين والمحاكم المدنية، بوجود الإدارة العرفية. ومع ذلك كله كان لا بد للحزب من أن يقوم بعمل ما، تجاه ذلك الطغيان، ولما تعذر عليه القيام بأي عمل إيجابي قام بعمله السلبي، ذلك العمل الذي كان له صداه البعيد في الأوساط السياسية، والذي شفعه بذلك الاحتجاج الصارخ، فكان بيانه بهذا الشأن وثيقة تاريخية خطيرة تناولت ناحية مهمة من مساوئ الحكم القائم، ألا وهي اضطهاد الحريات عامة، والحياة الحزبية خاصة.

وقد بذلنا كل جهدنا للدفاع عن أعضاء الحزب الذين سيقوا إلى تلك المحاكم الإرهابية، غير أننا لم نستطع، مع الأسف الشديد، إنقاذهم. كما أننا لم نستطع إزالة الحيف عنهم، بعد أن حكم عليهم اعتباطا، حتى بعد إلغاء الأحكام العرفية.

ولا أظنني بحاجة إلى تذكيركم وتذكير إخواننا الذين لا يزالون يعيشون وراء الجدران السميكة والقضبان الحديدية بأن كل حزب مناضل في بلاد كبلادنا لا بد أن يكون سخيا في تقديم الضحايا عندما تقتضي المصلحة العامة ذلك. والواقع أن ما أقوله عن إخواننا المناضلين ليس من باب التشجيع مطلقا، لأني رأيتهم أقوى معنوية منا، نحن الذين نعيش ضمن نطاق هذا السجن الكبير المفتوح.

وقد كانت اللجنة الإدارية طول عهد الأحكام العرفية ترقب الوضع باهتمام بالغ، كما انصرفت إلى درسه بعناية، بعد إلغاء الأحكام العرفية، لتنتهز الفرصة المناسبة لإعادة نشاط الحزب، حتى توصلت في اليوم الخامس والعشرين من آذار الماضي إلى النتيجة التي تعلمون بها، وهي استئناف أعمال الحزب. وقد تكون اللجنة تأخرت في اتخاذ ذلك القرار، ولكن لهذا التأخير عدة أسباب، أهمها أننا كنا منهمكين في مناقشة فكرة توسيع نطاق الحزب ومختلف مجالاته بالتعاون مع شخصيات جديدة، ولكن فكرة البدء بالعمل، مع المحافظة على وضع الحزب الحاضر، وتأجيل فكرة توسيع نطاقه من تلك الناحية إلى ما بعد دراسة إمكان تحديد فلسفة الحزب، كانت هي الراجحة.

والحقيقة أنني شخصيا كنت منذ مدة طويلة اعتبر قضية إعلان فلسفة الحزب قضية أساسية، لاحظت أن معظم الخلافات التي نشأت في داخل الحزب كانت أكثر ما تكون ناشئة من سكون المنهج عن هذه الناحية، واستغلال البعض لهذا الغموض لتفسيره حسب أهوائه وأغراضه، فكنت أود أن نعلن بصراحة الخطة التي نحن منتهجوها بالفعل في تفهمنا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفسيرنا إياها، فكنت أرى الجهر بالمذهب التقدمي الخاص الذي سار عليه الحزب منذ تأسيسه، لأننا كنا ولا نزال نحرص كل الحرص على صيانة مبدأ الحزب وكيانه التقدمي اللذين نحلهما المحل الأول من كل اعتبار آخر.

ولهذا السبب قدمت في اليوم الخامس عشر من آب سنة ١٩٤٧ إلى اللجنة الإدارية المركزية تقريرا شرحت فيه وجهة نظري هذه شرحا مسهبا، وطلبت بإقرار فلسفة الحزب، وإعلانها بصورة صريحة، وبينت أن أقرب فلسفة إلى مبادئ الحزب الفعلية من أي مذهب تقدمي آخر، هي (الاشتراكية الديمقراطية). ولكن لأسباب لا مجال لذكرها في الوقت الحاضر لم تقبل اللجنة الإدارية المركزية حينذاك وجهة نظري تلك.

والآن يسرني أن أعلن لحضراتكم أن اللجنة الإدارية المركزية قررت مبدئيا في اليوم السادس والعشرين من (الشهر غير مذكور؟!) سنة ١٩٥٠ قبول مبدأ الاشتراكية الديمقراطية مذهبا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، بعد أن درست الموضوع دراسة شاملة، ولا سيما بعد أن

لمست لدى الكثير من الأعضاء رغبة ملحة في تعيين فلسفة تقدمية للحزب.

وكان هذا القرار في الحقيقة إقرارا للواقع. وقد قامت اللجنة بتعديل المنهج وبالأحرى وضع منهج جديد يهتدي بهدي الاشتراكية الديمقراطية بصراحة، وهذا ما سنعرضه على حضاراتكم في هذا المؤتمر لاتخاذ قرار بشأنه.

والمنهج الجديد المفتوح، كما سترون، لا يحتوي إلا على نقاط أساسية تنير السبيل للحزب، من دون أن يتقيد بالتفاصيل التي لا تعتبر من صميم الموضوع، وهذه هي العادة المتبعة في جميع أحزاب العالم تعتنق مذاهب صريحة معينة، ولا سيما تلك التي لا تتوخى الدعاية لنفسها عن طريق البهرجة والتنميق في الألفاظ. غير أنا قد رجحنا أن نحتفظ باسم الحزب لأسباب عديدة، أهمها أن حزبنا قد اكتسب سمعة طيبة في داخل العراق وخارجه تحت اسم (الحزب الوطني الديمقراطي) فلم نشا تغيير هذا الاسم للأسباب المتقدمة، بالإضافة إلى أن تغيير الاسم يعتبر قضية جوهرية بعد أن تضمن المنهج صراحة في إيضاح غاية الحزب انه (يعمل على تحقيق إصلاح عام في جميع نواحي العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق تصميم علمي منسق شامل، يستمد اسمه من المبادئ الاشتراكية الديمقراطية).

وبعد هذا الإنجاز أود أن أزيدكم إيضاحا لعلمي بأنكم ترغبون دائما في الإطالة في الكلام عن كل شيء، وخاصة عن هذا الموضوع، فأبين لكم كيفية تلقينا للاشتراكية الديمقراطية العالمية، أن صح هذا التعبير غير المألوف على أذهانكم. ومن ذلك ستعلمون أننا سنبقى ثابتين لا نتزعزع في نظرتنا إلى السياسة الاستعمارية، وإلى كل حزب اشتراكي ديمقراطي يسير على هذه السياسية أو يؤيدها.

إن إقرارنا للاشتراكية الديمقراطية لا يعني أن حزبنا يشارك الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم في جميع الظروف والأحوال آراءها في جميع المواضيع والقضايا. وعلى سبيل المثال أقول: أننا وإن كنا أقرب إلى حزب العمال البريطاني في فلسفتنا الإصلاحية التقدمية، إلا أننا لا نتفق وإياه في سياسته الخارجية التي تسيرها النزاعات الاستعمارية، فسنواصل بطبيعة الحال كفاحنا ضد الاستعمار بأي شكل كان وأينما وجد، إذ نحن باعتناقنا للاشتراكية الديمقراطية لسنا مقيدين بتأييد سياسة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم من جميع النواحي.

ولذلك فإن تقدمية حزبنا تمتاز بطابع وطني لا شائبة فيه، فهي قائمة على أساس خطة صريحة لإزالة النفوذ البريطاني من العراق، ويساعدنا هذا التحرر من مختلف المؤثرات على التآزر مع جميع الطبقات في هذا الكفاح المقدس، كما أن قبول الاشتراكية سيساعدنا في نظرتنا إلى مشاكل البلاد السياسة والاقتصادية والاجتماعية على توجيه مطالبنا الوطنية توجيهاً علميا صحيحا، وتحديد هذه المطالب تحديدا دقيقا، واتخاذ المواقف الصحيحة في القضايا الداخلية والخارجية على هدى هذه الفلسفة، باعتبار أن الاشتراكية الديمقراطية تهدف أول ما تهدف إلى

تحقيق مجتمع ديمقراطي فيه الضمانات الكافية لجميع الأفراد على السواء لإنماء مواهبهم وتسخيرها لخدمة المجتمع على قاعدة التعاون، وضمان الحريات العامة وحرية الفرد كما نوصي إلى الحد من عبث فئات معينة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، مما يجعل العمل الاشتراكي في سبيل وقف هذا العبث ضرورة لا مناص منها في جميع المجتمعات الرأسمالية المتقدمة منها والمتأخرة.

ولما كان اعترافنا بالملكية الفردية لا يناقض الأخذ بفلسفة الاشتراكية الديمقراطية ولا يناقض دعوتنا إلى توجيه التشبثات الفردية والصناعية والوطنية، فإن اعتناق حزبنا لهذا المبدأ يجعله يقف بالمرصاد لتلك الصناعات الوطنية عندما تكون سببا لاستغلال المجموع لحساب أفراد استغلالا شنيعا، فتعيق المجتمع عن التقدم المنشود في دور من أدواره الصناعية. ولذلك سيكون من أهدافنا (قيام الدولة بالمشاريع الصناعية التي تتصل بالخدمات العامة، والتي يكون انحصارها ذا فائدة للصالح العام، وتوجيه التشبث الفردي ورأس المال الوطني لإنعاش الحركة الاقتصادية والصناعية بوجه عام عن طريق تأسيس شركات مساهمة تشترك الدولة مع الجمهور في الاكتتاب برؤوس أموالها).

ولما كان من واجبنا أن نؤدي في كثير من الأحيان بالتعاون بين جميع الطبقات للكفاح ضد الاستعمار، وإحباط خططه، فإن اعتناقنا للنظرية الاشتراكية الديمقراطية ينير أمامنا سبيل العمل الصحيح في هذا المضمار. كما أن هذه النظرية تخول من يعتنقها أن يكون مرنا في تطبيق كل ما من شأنه تحقيق الديمقراطية وتطوير المجتمع، والمضي نحو مجتمع أفضل.

وسيكون من شأن اعتناقنا لهذا المبدأ تعزيز كفاحنا ضد القوى الرجعية وتكتلاتها ومطامعها ومحاولاتها للإمعان في استغلال الشعوب المضطهدة وإذلالها بالإضافة إلى أننا سنجد في الاشتراكية الديمقراطية ما يعزز ثقتنا ببلادنا وبوطننا وبالقوى الوطنية والعوامل والإمكانيات المحلية التي تلعب دورا في تحرير بلادنا. ولا تفرض علينا هذه النظرية أن نستند في هذه الثقة إلى بلاد أخرى. بدعوى أنها أو أن الحزب القائم بالحكم فيها يدين بالاشتراكية الديمقراطية. فالمفروض في الاشتراكيين الديمقراطيين في بلد ما أنهم من واجبهم الدفاع عن فلسفة هذا المبدأ فقط، من دون الالتزام بتأييد سياسة الاشتراكيين الديمقراطيين في البلدان الأخرى. وهذه المزية من أهم مزايا الاشتراكيين الديمقراطيين فيما إذا التزموا بهذه الخطة التي تدعو جميع المواطنين لأن يثقوا بوظيفة معتنقي هذا المبدأ.

ومن كل ذلك يتضح لحضراتكم أن اعتناقنا للاشتراكية الديمقراطية يعني أننا سنؤدي هذا المبدأ بذاته، بصرف النظر عن سياسة الحكومات والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في البلدان الأخرى.

ولا شك في أن تعريف صبغة حزبنا التقدمية هذا التعريف العلمي الدقيق بإقرار الاشتراكية الديمقراطية، سيشجع مختلف الفئات الواعية من أبناء الشعب، من المثقفين والعمال

والحرفيين والفلاحين وأبناء الطبقة المتوسطة وجميع الديمقراطيين والأحرار والموظفين ممن يدينون بالحريات الديمقراطية واستقلال البلاد، ويشجبون النفوذ الأجنبي، سيشجع هؤلاء جميعا على الانتماء إلى حزبنا، فهذه العناصر المهمة الواعية ستجد في الحزب حاملا للواء الكفاح الديمقراطي الحقيقي، وسيعمل الحزب على توجيه هذه الجماعات المتغلغلة في جميع الطبقات توجيها سياسيا وثقافيا على أساس الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية، فلا يمكن للحزب أن يستغني عن هذه العناصر في كفاحه الديمقراطي وفي نموه الشعبي، بالنظر إلى عمله في الميدان الطويل في سبيل الديمقراطية الحقيقية، كما أني لا أظن أن هذه العناصر ستجد نفسها في غنى عن حزب يعبر عن أمانيها الوطنية، ويدافع عن حقوقها ومصالحها، هذا الحزب الذي جعل رائده إسعاد أكثرية الشعب، وتعزيز وحدة البلاد الوطنية، وإنقاذها من عبث النعرات المفرقة. فالحزب يعتقد بأن تحقيق جميع هذه الأهداف لا يتم إلا في ظل نظام اشتراكي ديمقراطي يشمل جميع المواطنين على اختلاف طبقاتهم وعناصرهم وأديانهم ومذاهبهم، فانتشار مبادئ حزبنا سيمتد إذن لإزالة المساوئ التي نشكو منها جميعا، وهذا لا يتحقق بطبيعة الحال إلا بتقوية حزبنا، والحصول على تأييد الجمهور له، كي يستطيع أن يفوز في الانتخابات النيابية فوزا يمكنه من تأليف حكومة اشتراكية ديمقراطية تقوم بتطبيق منهجه.

قد يبدو هذا الهدف بعيد المنال في الأوضاع الحاضرة التي ضاق بها مجال العمل الحزبي، والتي انعدمت فيها الانتخابات الحرة. ولكن ما دمنا نعتقد بأنه لا سبيل لمعالجة مساوئ مجتمعنا إلا عن طريق الأسلوب الديمقراطي فمن واجبنا أن ندعو إلى ذلك بكل وسيلة، حتى نصل إلى هدفنا المنشود، وهو تغيير هذه الأوضاع الفاسدة التي لا تزال فيها الحكومات تأتي وتذهب من غير أن يكون للشعب أي رأي في مجيئها أو ذهابها. والتي لا تزال فيها هيمنة مجلس الأمة على السلطة التنفيذية في حكم العدم، مادامت الانتخابات تجري على الشكل الذي جرت عليه فيما مضى، وهو تدخل الحكومات المتعاقبة تدخلا مباشرا وغير مباشر فيها.

فأوضاع كهذه لا يمكن أن تغير من تلقاء نفسها بطبيعة الحال، وإنما أصبح تغييرها رهن نشاطنا الحزبي وكفاحنا السياسي، طال الزمن أو قصر، يؤيدنا في هذا الكفاح جميع المواطنين والأحرار على ما اعتقد. وقد كانت استقالة النواب المعارضين من المجلس الحالي حدثا سياسيا خطيرا دل على شدة استياء الرأي العام من هذه الأوضاع. وعلى الحاجة إلى تحقيق وضع ديمقراطي تحترم فيه حرية الرأي. وإلى مجلس منتخب انتخابا صحيحا يكون أقرب إلى تمثيل الشعب، بحيث تستطيع المعارضة فيه - صغيرة كانت أو كبيرة - أن تقوم بواجباتها البرلمانية خير قيام. أما أن يبقى المجلس خلوا من المعارضة الحقيقية، كما هو عليه الآن، فإن ذلك لا يعني الاستهتار بشعور الرأي العام الذي لم يعد يحتمل حرمانه من التعبير عن أمانيه وحقوقه أكثر مما احتمل.

فمن الواجب معالجة هذا الوضع معالجة أساسية بتعديل قانون الانتخاب، وجعله على درجة واحدة، وتأليف حكومة يطمئن إليها الشعب لإجراء انتخابات حرة تنبثق عنها حكومة

تكون حريصة على احترام حقوق الشعب، وعلى اتباع القواعد الديمقراطية في الحكم، بكل ما يعني ذلك من ضمان الحريات واحترام الدستور. وعلى معالجة الأزمة الاقتصادية والتي تتفاقم يوما بعد يوم، من حيث انتشار البطالة والفقر واشتداد وطأة الغلاء، كنتيجة طبيعية لسياسة التسيب الاقتصادي التي تسير عليها الحكومات المتعاقبة في هذه البلاد.

ومع أننا نعتقد بأن المعالجة الأساسية الشاملة لهذه الأوضاع الاقتصادية لا تكون إلا بتطبيق الحلول الاشتراكية الديمقراطية كما يعبر عنها منهج حزبنا، وهي زيادة الإنتاج وتحسين توزيع الثروة عن طريق التصميم الاقتصادي وتقليل الفروق الاقتصادية بحيث يؤمن لكل فرد حد أدنى من الدخل يكفي لضمان عيش لا وجود للعوز والقلق فيه)، إلا أن هناك بعض الحلول الآنية التي يلح الشعب في المطالبة بها للتخفيف من شدة الأزمة الاقتصادية الآخذة بخناقه، وهذه الحلول هي المبادرة من دون تباطؤ إلى القيام بالأعمال العمرانية التي توفر العمل لأبناء الشعب، سواء كانت مشاريع حكومية أو أهلية، وإلى القيام بما يضطر النقد المخزون إلى الخروج للتداول، كي تنشط الأعمال، وتزول الأزمة النقدية المستحوذة على الأسواق، على أن يرافق ذلك توجيه لحركة الاستعمار، وتنظيم للحياة الاقتصادية، يكون فبهما توفير العمل ومكافحة الغلاء الهدف الأول.

أما بشأن الموقف الدولي فلا أخالكم غافلين عن التطورات التي حدثت في العلاقة الدولية منذ انتهاء الحرب الأخيرة. ولم يفت جريدتنا تحليل التعقيدات التي طرأت على السياسة الدولية. بنتيجة ظهور أمريكا بعد الحرب تعامل رئيسي في توجيه سياسة العالم العربي. والهيمنة على السياسة الخارجية للدول التي وقعت تحت نفوذها المالي والسياسي والعسكري، إذ أحدث الحكومة الأمريكية تبدل جهدنا للاستيلاء على أسواق العالم وموارده. مستغلة ضعف الدول الغربية، أو خروج بعضها من الحرب. وقد فقدت نفوذها السابق في مستعمراتها. أو فقدت بعض مستعمراتها المهمة. فصارت الحكومة الأمريكية تسوق العالم إلى تاريخ الحرب سوقاً حثيثاً، وهي تقوم باستعداد هائل في سبيل ذلك، وفي مقدمة من يماشيها في هذه السياسية حكومة العمال البريطانية. فنشأت الأزمة السياسية العالمية الراهنة، بانقسام لدول الكبرى إلى معسكرين كبيرين متناحرين، وبلغت حدا حرجا في حرب كوريا - التي استغلت فيها منظمة الأمم المتحدة استغلالا يتنافى مع الغاية التي أوجدت من أجلها، بالرغم من رغبة الشعوب المحبة للسلام. وقد أحدث هذه الأزمة الخطيرة تتفاقم يوما بعد آخر، بل ساعة بعد أخرى، بالنظر إلى التطورات الأخيرة التي حدثت في حرب كوريا.

وقد ينساق العالم خلافا لإرادة الشعوب إلى حرب مبيدة، بنتيجة هذه الأزمة على أن رغبة الشعوب من الجهة الأخرى في السلام قد تتغلب على دعاة الحرب، وتؤدي إلى إحباط خططهم، وهذا ما نتمناه وندعو إليه.

ونحن عندما نأخذ بنظر الاعتبار مساعي القوى الاستعمارية المتواصلة لتحويل الشرق الأوسط إلى كتلة إقليمية خاضعة لتلك القوى سياسيا واقتصاديا وعسكريا. كجزء متمم

للتكتلات الأخرى التي تقوم أمريكا وبريطانيا بإنشائها. يجب أن نعين موقفنا من هذه المحاولات التي تؤدي إلى جعل بلادنا عرضة للخراب والدمار، مستندين في هذا الموقف إلى مصلحة الشعب العراقي وإرادته، لأن مبدأ الحكم الديمقراطي يفرض علينا ألا نقر أمر لإرادة الشعب فيه. وبهذا الاعتبار يجب ألا نقر مبدأ التسليم بالأمر الواقع الذي يراد فرضه علينا بالجبر والإكراه، بحجة أن انحيازنا إلى الكتلة الغربية أمر لا مناص منه، ولا سبيل إلى التفكير في غيره. ونحن إذ نرى من حقنا أن نفكر في مصيرنا في هذه القضية التي تتعلق بكياننا، والتي نعتبرها قضية حياة أو موت بالنسبة إلينا، لا يسعنا أن نتغاضى عن المواقف السديدة التي تتخذها الشعوب الحرة في العالم، تلك الشعوب التي ناضلت ولا تزال تناضل في سبيل انعتاقها التام فالهند التي كانت من أهم مستعمرات بريطانيا، والتي طالما استعبدنا بحجة حماية طريقها -طريق الهند- قد أفلتت من قبضة الاستعمار بعد كفاح مرير، واتجهت إلى الحياد إزاء التكتلات الدولية، الأمر الذي أنعش آمالنا وآمال الشعوب المحبة للسلام والرامية إلى العمل في سبيل رفاهها واطمئنانها وتقدمها.

ولا شك في أن انجراف بلادنا وراء الدعوة للحرب لا يمكن أن يبرره أي أمر من الأمور، فالفرد العراقي المستعبد الذي يرزح تحت هذا الأسلوب الجائر من الحكم يريد أن يحيا في عالم يسوده السلام، بعيدا عن ويلات الحرب، كي ينصرف إلى المساهمة في كل ما يعود على المجتمع العراقي بالتقدم والرفاه.

وعلى ذلك فإننا نشجب الدعوة للحرب، ولا نريد أن تكون بلادنا ساحة لحرب ماحقة تقضي على الشعب قضاء مبرما. وهذا الموقف الذي يتفق مع فكرة الحياد المنتشرة في الأوساط الشعبية العربية هو الموقف الصحيح لكل عربي، بصرف النظر عن الحجج التي يسوقها من يريد أن نكون راصخين للأمر الواقع.

ولهذا الأمر الخطير ناحية أخرى، وهي أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الدول العربية والدول الشرقية التي تشعر بنفس شعورنا في سبيل الحيلولة دون وقوع كارثة الحزب، وذلك بأن تتفق البلاد العربية علة انتهاج خطة من شأنها إشعار بريطانيا وأمريكا بالحقيقة والواقعة، وهي انه يجب لا يجب في المستقبل المعاونة التي لقيتاها من الأمة العربية في الحربين العالميين، فالأمة العربية قد فقدت كل ثقة بهاتين الدولتين الاستعماريتين، بعد تجارب مريرة في جميع قضاياها الوطنية ولا سيما قضية فلسطين. ونحن على يقين من انه إذا أعلنا هذا الموقف بكل صراحة فستحسب له بريطانيا وأمريكا كل حساب في وضع خططها الحزبية، وبذلك تستطيع الدول العربية أن تقدم خدمة عملية كبيرة للسلام العالمي.

لذلك نرى أن ما جاء في خطاب العرش المصري يعتبر منهج وزارة الوفد الذي نص على أن (معاهدة ١٩٣٦ قد فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات المصرية البريطانية وأنه لا مناص من تقرير إلغائها)، وقد جاء ذلك معبرا عن أماني الشعب المصري في التحرر من العاهدة التي

تربطه بالمصالح الاستعمارية البريطانية، وهو يتفق وما سبق أن دعونا إليه منذ مدة طويلة لتحرر العراق من معاهدة ١٩٣٠، تلك المعاهدة التي تجعل سيادته وهما، وحريته اسما.

والحقيقة أننا عندما نشعر بهذه العاطفة تجاه مصر، نشعر بأننا نعبر عن عاطفة خاصة تجاه بلد عربي معين، وإنما نشعر في الوقت ذاته بأن من واجبنا مناصرة طل بلد عربي يدافع عن حقوقه ومصالحه، ويناضل ضد الاستعمار نضالا فعالا، ويسعى لإزالة كل أثر م آثاره، لأننا نعتبر أنفسنا جزءا من كل، فنتأثر بطبيعة الحال بكل مصيبة تصيب جزء من الكل. ولا يمكن أن يعتبر في العراق أي أثر للاستقلال، ما دامت لبريطانيا قواعد عسكرية فيه، فوجود هذه القواعد، بل وجود قاعدة واحدة منها في أي جزء من الوطن، يخل باستقلال بلادنا، فضلا عن أنه في الوقت نفسه يضر بالسلم العالمي الذي يرغب فيه الشعب رغبة حقيقة، فجلاء القوات الأجنبية عن بلادنا، وإزالة القواعد العسكرية الأجنبية، أصبحا من مطاليب الشعب الأساسية. ولذلك فإن كل علاقة بيننا بين بريطانيا يجب أن تبنى على أساس يراعى فيه أحكام ميثاق الأمم المتحدة مصا وروحا، فعلاقات العراق مع بريطانيا يجب ألا تختلف عن العلاقة مع أية دولة أخرى تثبت صداقتها ونياتها الحسنة للعراق -هذا إذا تمكنت بريطانيا أن تبرهن على ذلك بالبراهين القاطعة - ولهذا فقد جعل الحزب من أهدافه الأساسية كما عبر عنه في منهجه (العمل على تحرير العراق من كل ما ينقص من استقلاله الكامل، وعلى إقامة العلاقات بين العراق والدول الأخرى على أساس الصداقة المنافع المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات بشكل ينسجم وميثاق الأمم المتحدة).

والشعوب العربية، بل في الواقع الشعب العربي. أمة واحدة. ولكن المصالح الاستعمارية هي التي فرقتها إلى شعوب ودول. وأقامت بينها هذه الحدود المصطنعة، فوجود قوات أجنبية في بلد عربي لا ينتقص من استقلال ذلك البلد فحسب بل ينتقص من استقلال البلاد العربية بأسرها. ولذلك يهدف الحزب إلى جمع شتات الأمة العربية، وضمها إلى دولة اتحادية تسعى إلى هدف واحد، ألا وهو إسعاد الأمة العربية، وانعقادها مع الاستعمار، على أن يكون لكل قطر عربي مطلق الحرية في شؤونه الخاصة. ولا يمكن أن يتم تحرير الأمة العربية من الاستعمار، ولا أن يتماتحادها، ما لم تكن فلسطين العربية ضمن هذا الاتحاد المنشود. والحزب يعتقد أن تحرير هذه البلاد المنكوبة بالصهيونية يجب أن يظل أمانة في عنق كل عربي حتى يتم تأدية هذه الأمانة.

وهذه الأهداف كلها، من كفاحنا في سبيل مجتمع عراقي عصري ديمقراطي متحرر يكون فيه إسعاد الفرد غايتنا المثلى، إلى نضالنا ضد الاستعمار، إلى تحديد موقفنا من التكتلات الدولية تحديدا يجنب البلاد الأخطار الجسيمة التي تهددها، إلى دعوتنا إلى تحقيق الوحدة العربية، أقول هذه الأهداف كلها، بل هذه الأعباء كلها تلقى على عاتقنا مسؤوليات عظيمة، إذا عاهدنا أنفسنا أن نقوم بواجباتنا الحزبية بكل جد وإخلاص. وهذا كله يحتاج بطبيعة الحال إلى نشاط واسع ومثابرة على العمل.

ملحق

منهج الحزب الوطني الديمقراطي

غاية الحزب

يعمل الحزب على تحقيق إصلاح عام في جميع نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفق تصميم علمي منسق شامل، يستمد أسسه من المبادئ الاشتراكية الديمقراطية.

ويتوسل الحزب لتحقيق أهدافه بالوسائل الديمقراطية.

أهداف الحزب

١- في الناحية السياسية

السياسة الخارجية:

أ- يعمل الحزب على تحرير العراق من كل ما ينقص من استقلاله الكامل، وعلى إقامة العلاقات بين العراق والدول الأخرى على أساس الصداقة والمنافع المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات بشكل ينسجم وميثاق الأمم المتحدة.

ب- يعمل الحزب على تحقيق اتحاد البلاد العربية بدولة اتحادية (فيديرالية).

ت- يعمل الحزب على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها وتحرير فلسطين بما يضمن حقوق وكيان شعبها العربي.

النظام السياسي:

يعمل الحزب على إقامة مجتمع ديمقراطي يهدف إلى جعل المواطن غاية بذاته، ويحقق العدالة الاجتماعية في مجتمع متحرر من الفقر والجهل والمرض والخوف، يكون المواطنون فيه أحرارا متساوين في الحقوق والواجبات أمام القانون، دون تمييز بينهم.

ويعتبر الحزب الوطني العراقي ميدانا للتعاون الحز على أساس المصلحة المشتركة بين العرب والأكراد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراق، لهم فرص متساوية لانماء قابلياتهم الفردية والمساهمة في تقرري السياسة العامة.

ويعمل الحزب على ضمان الحريات المدنية للمواطنين بشكل لا تنتقص معه حرياتهم. في الكلام والنشر والتجمع والاعتقاد وتشكيل المنظمات في حدود عدم المساس بحرية الآخرين.

ويعمل الحزب على تحقيق حياة ديمقراطية نيابية، يكون انتخاب نواب الشعب فيها انتخابا مباشرا حرا، ويعمل على إخضاع الحكومة لرقابة الشعب عن طريق مجلس نوابه،

ويعمل على الفصل بين السلطات وإصلاح جهاز الدولة بحيث يقوم على مؤسسات تضم دوي الاختصاص والكفاية، ويكفل تحقق الحاجات المتطورة للشعب ليكون حارسا لاستقلاله وسيادته ولمصلحته وحريات أفراده، وإقامة مرجع لحماية الأشخاص من إساءة استعمال السلطة.

ويعمل الحزب على ضمان استقلال القضاء ورفع مستواه بشكل يكفل تحقيق الحقوق والعدالة وصيانة الحريات، ويعمل على إعادة النظر في القوانين وإلغاء ما يتنافى مع الأهداف والغايات المتقدمة وتشريع ما يحققها.

٢- من الناحية الاقتصادية:

يعتبر الحزب الفقر الذي تعاني منه أكثرية الشعب العلة التي يجب القضاء عليها لأجل أن تعيش الأمة برخاء واطمئنان.

وحيث أن أسباب الفقر ترجع إلى قلة الإنتاج العام وسوء توزيع ثمراته، فإن الحزب يرى ألا سبيل لمكافحة الفقر إلا بزيادة الإنتاج وتحسين توزيع الثروة عن طريق التصميم الاقتصادي وتقليل الفروق الاقتصادية بحيث يؤمن لكل فرد حد أدنى من الدخل يكفي لضمان عيش لا وجود للعوز والقلق فيه، ولذلك فإن الحزب يعمل على:

أولا: وضع وتطبيق منهج عمراني علمي شامل يتناول الرأي والزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات وسائر نواحي الإنتاج الأخرى، لتحقيق زيادة كبيرة في كميته وتحسين سريع في نوعه.

ثانيا: تحرير الاقتصاد العراقي من الاستغلال والسيطرة الأجنبية.

ثالثا: جعل المؤسسات المالية الحكومية والأهلية قادرة على تهيئة الموارد المالية في البلاد لتحقيق العمران المطلوب.

رابعا: قيام الدولة بالمشاريع الصناعية التي تتصل بالخدمات العامة والتي يكون انحصارها ذا فائدة للصالح العام، وتوجيه التشبث الفردي ورأس المال الوطني لإنعاش الحركة الاقتصادية والصناعية بوجه عام عن طريق تأسيس شركات مساهمة تشترك الدولة والجمهور في الاكتتاب برؤوس أموالها.

خامسا: إعادة النظر في ملكية الأراضي الزراعية بتوزيع الأراضي الأميرية الصرفة على الفلاحين بملكيات صغيرة، وتحديد الملكية الكبيرة بمقدار معقول واستملاك ما زاد على ذلك لتوزيعه على الفلاحين، وضم الفلاحين في جمعيات تعاونية تساعدهم على استثمار أراضيهم وتنظيم إنتاجهم وتحسينه.

سادسا: إلغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة، وزيادة حصة الفلاح من الإنتاج وإنشاء القرى العصرية، وتحسين حالة الفلاح الاجتماعية.

سابعا: تنظيم العمال في نقابات لضمان حقوقهم وتأييد هذه النقابات والحركات

العمالية بحيث تستطيع أن ترفع المستوى العام لأجور العمال وتعمل لتحسين أحوالهم وتجعل منهم قوة فعالة في حياة المجتمع العراقي.

ثامنا: يعتبر الحزب وجود الفروق الاقتصادية الكبيرة في المجتمع العراقي خرقا للعدالة الاجتماعية، ولذلك فهو يعمل على تقليل هذه الفروق الاقتصادية بفرض الضرائب المباشرة بنسب تصاعدية على جميع أصناف الدخل وعلى الإرث، وإرصاد أكبر قسم ممكن من ميزانية الدولة على الخدمات الاجتماعية كالضمان ضد المرض والبطالة وضد الشيخوخة وغير ذلك من الخدمات التي تستهدف تحسين حالة السواد الأعظم من الشعب.

٣- في الناحية الاجتماعية:

الصحية:

يعتبر الحزبأن من حقوق المواطن الطبيعية أن يعيش سليما من الأمراض ومن سوء التغذية لذلك يهدف الحزب إلى أن تضمن الدولة هذا الحق بتوسيع الخدمات الصحية على اختلاف أنواعها وغاياتها، وجعل المعالجة المجانية بمتناول كل فرد، والقيام بالمشاريع والأعمال اللازمة لوقاية الشعب من الأمراض، وتوفير الغذاء للأمهات والأطفال المحتاجين إليه

التعليم:

وضع وتطبيق تصميم من شأنه رفع مستوى التعليم، وتعميم التعليم الابتدائي الإجباري المجاني، وتعليم الأميين خلال مدة معينة، وتوسيع التعليم الثانوي وجعله مجانيا، والاهتمام بتوسيع التعليم المهني والزراعي والعمالي، وتحقيق حياة جامعية حرة، ونشر الثقافة العامة، وتشجيع الفنون الجميلة، والعناية بالعلم وبمستواه الفكري والمادي.

الشؤون البلدية:

جعل الأهليين أصحاب الرأي في شؤونهم البلدية عن طريق الانتخابات لأعضاء المجالس ورؤساء البلديات، ومساهمتهم مساهمة فعلية في إدارة شؤونهم المحلية، وتنظيم المدن والقرى وفق تصاميم عصرية، وتوفير الماء الصحي والكهرباء فيها.

تحرير المرأة:

يستهدف الحزب تحرير المرأة ومنحها الحقوق السياسية للمواطن.

الفصل الثاني عشر

الحياد - جبهة الشعبية

١- الحياد

الموقف الدولي:

كان العالم عام ١٩٥١ منقسما إلى معسكرين كبيرين وكان كل معسكر يحاول جذب الآخرين إلى صفوفه، وقد كان من الطبيعي أن ينجح المعسكر الغربي في ذلك أكثر من المعسكر الشرقي، لتغلغل نفوذه وقواعده العسكرية في أنحاء العالم. وفي ذلك الحين كان الضغط موجها إلى منطقة الشرق الأوسط لإدخالها في المعسكر الغربي عن طريق حلف إقليمي يرتبط بدول الاستعمار. ومن الطبيعي أن تقاوم الشعوب هذا الاتجاه الخطر على سلامة بلادها وعلى ما لديها من استقلال كثير أو قليل في ذلك الحين.

وقد وقف الحزب الوطني الديمقراطي ورئيسه وجريدته ضد الأحلاف بشكل قاطع، وكان يعارض كل ما يتصل بقليل أو كثير بمشاريع الاستعمار.

وفي خطاب رئيس الحزب في المؤتمر الرابع - تشرين الثاني ١٩٥٠- وردت الفقرة التالية:

«وعلى ذلك فإننا نشجب الدعوة إلى الحزب، ولا نريد أن تكون بلادنا ساحة لحرب ماحقة تقضي على الشعب قضاءا مبرما. وهذا الموقف الذي يتفق مع فكرة الحياد المنتشرة في الأوساط الشعبية العربية هو الموقف الصحيح لكل بلد عربي، بصرف النظر عن الحجج التي يسوقها من يريد أن نكون راضخين للأمر الواقع.

وبتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٥١ كتبت صدى الأهالي معلقة على خطاب العرش وقالت «لم نكن نرغب في التعليق على خطاب العرش لو لم يتطرق إلى موضوع له علاقة وثيقة بقضية أشغلت الرأي العام العراقي أيما إشغال في الآونة الأخيرة، وهي موقف العراق من الوضع الدولي بصفة عامة، وعلاقته ببريطانيا...» وحللت الجريدة الوضع وجاءت بما ورد في خطاب العرش من فقرات تصف العالم وكأنه لا يزال في حالة حرب، ثم تكشف الجريدة نوايا نوري السعيد من ضم العراق للمعسكر الغربي.

وخلال هذه الفقرة ظلت الجريدة تواصل مقالاتها ومقتبساتها وأخبارها في الدعوة للحياد.

تصريح رئيس الحزب:

وبتاريخ ١٨ كانون الثاني نشرت الجريدة نص تصريح رئيس الحزب لجريدة المصري القاهرية وقد جاء فيه:

«ولذلك أصبح من واجب الدول العربية أن تعمل على اجتناب كل ارتباط من شأنه أن يورطها في هذه التكتلات بأية صفة كانت، ويزج بها في أتون الحرب، وإنما الغاية التي يجب أن يهدف إليها الضمان الجماعي موضوع البحث هي الوقوف موقف الحياد من هذا الصراع القائم بين المعسكرين.»

وفي ٢١ كانون الثاني نشرت صدى الأهالي مقالا بعنوان (الانحياز إلى التكتلات الدولية يهدد كيان الأمة العربية) وفي نفس العدد نشرت البرقية التي أرسلها رئيس الحزب إلى الجامعة العربية بمناسبة بحث الجامعة الموقف الدولي وقد جاء فيها: «ونطالب في الوقت نفسه باتخاذ موقف الحياد التام» ثم علقت الجريدة على الموضوع في عدد اليوم التالي بمقال افتتاحي عنوانه: (دعوة خطيرة).

ولم تتخل الجريدة عن الدعوة للحياد في كل مناسبة في ذلك الحين.

بيان الحياد:

. وبعد مداولات مع لفيف من السياسيين - يمثلون بصورة عامة المعارضة ومن بينهم نواب المعارضة المستقلين- صدر بيان الحياد في ١٩ آذار ١٩٥٠ وفيما يلي نصه:

«منذ أن بلغت الأزمة العالمية أشدها في الآونة الأخيرة، والشعب العراقي يرقب تطوراتها باهتمام بالغ، وهو في أشد القلق على مستقبله ومصيره، ويزيده قلقا اضطراب الرأي لدى بعض المسؤولين في العراق وبلاد العربية، وتصريحاتهم المتناقضة، فبينما يرى الشعب العراقي جامعة الدول العربية تقف موقفا مترجرجا غامضا قد يعرض سلامة الشعوب العربية إلى الأخطار أخذنا نسمع عن طرق الإذاعات الأجنبية، ونطلع عن طريق الصحف الخارجية، أن بلادنا قد اعتبرت جزءا من الخطة الحربية (الاستراتيجية) الواسعة النطاق التي وضعت باسم الدفاع عن الشرق الأوسط، كل ذلك يجري نتيجة مساومة خفية نجهل كنهها، ومساومات تكسوها في بعض الأحيان وعود تبدو خلابة، وهي في الواقع تخالف رغبة الأمة الأكيدة في السلام، والابتعاد عن كوارث الحرب، كما تخالف رغبتها في الانصراف إلى تعمير البلاد والمحافظة على سيادتها الوطنية، ليعيش الفرد العراقي والعربي في مجتمع متحضر عيشة تليق بكرامة الإنسان.

إن أعظم نعمة يشتهيها هي نعمة السلام، والتخلص من الاستعمار والتمتع بحياة

سياسية حرة، والحصول على استقلال كامل غير منقوص، وضمان تمتع الشعب العراقي بحقوقه الدستورية التي مازال محروما من التمتع بها، ورغبة منا في تحقيق ذلك نعلن أن الانحياز إلى أية كتلة من الكتلتين المتنازعتين، سواء كان ذلك في الحرب البادرة القائمة بينهما أو الاصطدام المسلح الذي يحتمل أن يقوم، مما يعرض البلاد العربية عامة والعراق خاصة، إلى أخطار تجلب إلينا الكوارث والدمار وتلقي بأبنائنا إلى التهلكة، وقد تؤدي بكياننا في سبيل مطامع استعمارية لا شأن لنا بها.

والشعب العراقي راغب كل الرغبة في التعاون مع الشعوب العربية الأخرى وجميع الشعوب المحبة للسلام لتأليف جبهة تقف من هذا الصراع القائم والاصطدام المسلح عند تشوبه موقف الحياد التام، وإن كل خطة ترمي إلى جرنا إلى معسكر من المعسكرين، وبالنتيجة إلى زجنا في حرب ماحقة، أو كل تجاوز يقع على حرمة أراضينا ويمس استقلالنا باسم الدفاع عنا، أو تحت ستار آخر، يعد اعتداءا سافرا على سيادتنا الوطنية. هذه الرغبة التي تعبر عن رأي الشعب العراقي الذي يريد أن يكون بمأمن من مصائب الحروب وويلاتها، دون الانحياز إلى جهة ما، تتطلب أن تكون بلادنا قوية منيعة الجانب لكي تقلل من أخطار الحرب، إذا ما أصبحت ساحة قتال، بالرغم منها، ولتحول دون ما قد يبيت لها من مصير لا ترتضيه وعليه فإننا نهيب بالشعب العراقي أن يتكتل بجميع منظماته ويعمل لمنع زج البلاد في أحد المعسكرين المتخاصمين، وحراسة كيانها بكل وسيلة ممكنة، متضامنا مع الشعوب العربية وسائر الشعوب المحبة للسلام، والتي تهدف إلى نفس الغاية التي تهدف إليها.

في ١٩ مارت ١٩٥١

كامل الجادرجي، صادق البصام، مزاحم الأمين الباجه جي، طه الهاشمي، حسين جميل، محمد حديد، عبد الهادي الظاهر، جعفر حمندي، عارف قفطان، صالح شكارة، حسين فوزي، عبد الرزاق الظاهر، حسين عبد الرحمن المحامي، جميل صادق المحامي، جعفر البدر برهان باش أعيان، رجب علي الصفار، عبد الرزاق المحمود المحامي، عبد الرحمن الجليلي، عبد الجبار الجومرد، نائل سمحيري، محمود الدرة، قاسم حسن.

وقد تلقى الحزب من اللجنة العليا للحزب الوطني في مصر برقية بتوقيع فتحي رضوان في تأييد بيان الحياد العراقي، كما أخذت الجريدة تنشر تواقيع المؤيدين ومعظمهم من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي ومؤازريه، أما اليساريين بصورة عامة والشيوعيون بصورة خاصة فلم يؤيدوا الدعوة إلى الحياد في البداية ولكنهم عادوا إلى تأييده في وقت لاحق ومن الجدير بالذكر أن فكرة الحياد اتسعت فيما بعد وتبنتها ثورة بوليو في مصر فيما بعد باسم (الحياد الإيجابي) وأصبحت في الوقت الحاضر فكرة ضخمة تشمل العالم الثالث بأسره خارج المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي بينما كانت في وقت صدور بيان الحياد المشار إليه تختمر في أواسط الحزب الديمقراطي وحده في العراق.

٢- الجبهة الشعبية المتحدة

التحضير للجبهة:

كان بيان الحياد لقيام الجبهة الشعبية، فالموقعون على البيان المذكور، وكتلة النواب المعارضين الذين استقالوا منمجلس النواب وكانوا يودون الاستمرار في موقف المعارضة - فقد اشترك في الاستقالة نواب لم يتابعوا النشاط المعارض للحكومة - والحزب الوطني الديمقراطي، وهي الجهات التي هيأت للجبهة الشعبية.

وكنت أول إشارة لتكوين الجبهة في مقال صدى الأهالي بتاريخ ١١ نيسان ١٩٥١ بعنوان (الجبهة الشعبية المتحدة) وفيه رد على انتقادات وجهت إلى طريقة التحضير للجبهة فقد كان من يريد أن يشترك في التحضير - من اليساريين- فرجت الجريدة أن الجبهة ستكون مفتوحة للكل بعد تكوينها. وبتاريخ ١٥ نيسان نشرت صدى الأهالي مقالا بعنوان: (الجبهة الشعبية وأهدافها) كشفت فيه عن نقاط ميثاق الجبهة ومنها استقلال العراق وتوثيق الروابط مع البلدان العربية وإعلان الحياد وعدم الدخول في الأحلاف. وبتاريخ ١٧ نيسان نشرت الجريدة ميثاق الجبهة - يجده القارئ في ملاحق هذا القسم - وقد وقعه كامل الجادرجي باسم الحزب الوطني الديمقراطي وشخصيات بارزة في ذلك الوقت مثل طه الهاشمي ومزاحم الباجه جي ومحمد رضا الشبيبي وعدد من النواب المستقلين. وقد قدم هذا الميثاق مع النظام الداخلي للسلطات لإجازة الجبهة، إلا أن السلطات رفضت ذلك بدعوى أن القانون لا يجيز تكوين هيئة سياسية تضم حزبا قائما بالفعل. وقد قدم طه الهاشمي نيابة عن الجبهة رسالة إلى رئيس الوزراء ناقش فيها رفض وزارة الداخلية لتكوين الجبهة، ونشرت صدى الأهالي بتاريخ ٢٧ أيار تصريحات لرئيس الحزب الوطني الديمقراطي حول موضوع الجبهة وكانت وزارة الداخلية في ذلك الوقت قد وافقت على تأسيس حزب باسم (الجبهة الشعبية المتحدة) قدم طلبه أعضاء الجبهة فيما عدا الحزب الوطني الديمقراطي وقد تضمن الميثاق نفس النقاط السابق الإشارة إليها.

وبعد تكوين (حزب الجبهة الشعبية المتحدة) وضع أساس لتعاون سياسي بين الجبهة والحزب الوطني الديمقراطي، وقد نشرت صدى الأهالي بتاريخ ٣ حزيران الخبر المحلي التالي:

الجبهة الشعبية المتحدة

والحزب الوطني الديمقراطي

علمنا أن كلا من اللجنتين الإداريتين للحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية المتحدة قد استعرضت مؤخرا أمر التعاون بين الحزب والجبهة فأقرته مبدئيا وفق الميثاق المشترك الذي كان وقع من قبل المنظمين، وستتصل الجهات المختصة في الهيئتين المشار إليها ببعضها لوضع الخطة اللازمة لتنفيذ ذلك في القريب العاجل.

النشاط المشترك:

وقد استمر الحزب متعاونا مع الجبهة حتى أواخر عام ١٩٥٢، وفي هذه الفترة كانت البيانات تصدر عن المنظمتين معا، وتعقد اجتماعات مشتركة لهيئتيهما الإداريتين، كما عقدت اجتماعات عامة من قبلها لبحث القضايا السياسية، وقد كان لهذا النشاط أثره في رفع الوعي الشعبي إلى حد كبير، كما كان تمهيدا لتكوين جبهة وطنية في النصف الثاني من عام ١٩٥٢ كما سيجيء ذكره.

ملحق

ميثاق الجبهة الشعبية المتحدة

تتكون في العراق جبهة سياسية من أحزاب وهيئات وأفراد باسم (الجبهة الشعبية المتحدة) غايتها التأليف بين العناصر التي تشترك في أهداف معينة للعمل معا على تحقيق تلك الأهداف المفضية إلى إصلاح عاجل يشمل استكمال سيادة العراق واستقلاله وتحريره من كل نفوذ أجنبي ضمن جامعة عربية مكينة البنيان تعمل على الذود عن مصالح الشعوب العربية وتحقيق ما تصبو إليه من الحرية والاستقلال والاتحاد وعلى صيانة عروبة فلسطين التي هي جزء من البلاد العربية.

كما يشمل إبعاد العراق عن الاشتراك في الحرب وذلك بالعمل على ضمان حياده تجاه المعسكرين والتعاون مع الشعوب العربية والشعوب الأخرى المحبة للسلام تحقيقا لهذا الغرض وإبعاد لشبح الحرب.

وتعمل الجبهة في السياسة الداخلية على دعم الوحدة العراقية وإيجاد وضع سياسي يقوم على تطبيق القانون الأساسي والتمسك بأحكامه التي تعد من أهم أركانها مسؤولية الوزارة أمام مجلس منتخب انتخابا حرا مباشرا وضمان الحريات الفردية والسياسية والعمل على تحقيق نظام ديمقراطي دستوري مقيد بالقانون وتأمين استقلال القضاء وفسح المجال للعمل الحزبي والنقابي في جميع أنحاء العراق وإلغاء القوانين التي تعرقل وتخالف هذه الأهداف وتشريع قانون لمحاكمة الوزراء عن جريمة مخالفة أحكام القانون الأساسي وعن سوء استعمال السلطة واستغلالها وعن الإثراء غير المشروع كما تعمل على تطهير الجهاز الحكومي من العناصر الفاسدة ومكافحة الرشوة والقضاء على وسائل الإثراء غير المشروع ومقاومة استغلال النفوذ الحكومي للانتفاع الشخصي وإيجاد الوسائل الكافلة لضمان دستور القوانين.

وتعمل الجبهة في السياسة الاقتصادية على إنقاذ العراق من الاستغلال الأجنبي لاقتصادياته وضمان انتفاعه من ثرواته وموارده وإنقاذ أكثرية الشعب العراقي من حالة الفقر والبؤس وذلك باتباع سياسة الاقتصاد الموجه والقيام بالأعمال العمرانية وفق خطة منظمة

ومنهج شامل لاستثمار أهم المرافق والإمكانيات الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية على تحضير البذور وتحسين أحوال الفلاحين بمساعدتهم على زيادة دخلهم بالحد بمبدأ الملكية الصغيرة إلى تحسين أحوال العمال وصيانة حقوقهم والأخذ بمبدأ الضمان الاجتماعي.

هذه الصورة مطابقة للنسخة

الأصلية التي وافق عليها الموقعون على الطلب

النظام الداخلي للجبهة الشعبية المتحدة

١- تتكون الجبهة الشعبية المتحدة من أحزاب وهيئات وأفراد.

٢- الأحزاب والهيئات والأفراد الموقعين على الميثاق والنظام الداخلي المعدم إلى وزارة الداخلية يعتبرون هيئة مؤسسة للجبهة الشعبية المتحدة لها أن تقبل الانضمام إليها وفق هذا النظام.

٣- مركز الجبهة في بغداد ولها أن تنشئ فروعها في أنحاء العراق.

تنظيمات الجبهة

أولا: تضم الجبهة التنظيمات التالية:

أ- مؤتمر الجبهة

ب- اللجنة السياسية

ث- المكتب الدائم

ج- الفروع

مؤتمر الجبهة:

أولا - يتكون من المؤسسين ومن أعضاء المكتب الدائم واللجنة السياسية ومن ممثلي الفروع ومن يتقرر قبولهم أعضاء عاملين في الجبهة وفق هذا النظام.

ثانيا - يجتمع مرة في السنة على الأقل خلال شهر تشرين الثاني بدعوة من المكتب الدائم (ويجوز دعوته من قبل المكتب الدائم كلما مست الحاجة) وذلك:

أ- لانتخاب الرئيس

ب- مناقشة سياسة الجبهة وتنفيذ ما جاء في ميثاقها ووضع خطة سياسية عامة لما استجد من حوادث.

ج- إقرار ميزانية الجبهة.

د- بحث التعديلات المفتوحة في الميثاق أو النظام الداخلي وإقرارها.

هـ- يحدد عدد أعضاء المكتب الدائم واللجنة السياسية وينتخبهم.

و- يرأس أكبر الأعضاء سنا الاجتماع لانتخاب رئيس المؤتمر الأول.

اللجنة السياسية:

أولا- تتكون من عدد لا يقل عن اثني عشر عضوا بنا فيهم ممثلي الأحزاب وينتخبهم المؤتمر ما عدا ممثلي الأحزاب الذين ينتدبهم حزبهم.

ثانيا- تنتخب من بين أعضائها رئيسا وأمينا للسر لمدة سمة واحدة.

ثالثا: نجتمع مرة في الشهر على الأقل بدعوة من الرئيس.

رابعا- للجنة السياسية أن تقدم للمكتب الدائم آراءها ومقترحاتها فيما يتعلق بتطبيق المنهج واتخاذ المواقف السياسية.

خامسا- تبدي رأيها في المقررات التي يعرضها عليها المكتب الدائم.

سادسا- تدرس مشاكل البلاد المختلفة وتقترح الحلول لها.

سابعا- تقدم تقريرا سنويا للمؤتمر عن مدى نجاح الجبهة في تحقيق أهدافها وعن مقترحاتها لتحقيق تلك الأهداف.

المكتب الدائم:

أولا- يتكون من عدد لا يقل عن تسعة أعضاء بما فيهم ممثلي الأحزاب وينتخب المؤتمر الأعضاء ما عدا ممثلي الأحزاب.

ثانيا- ينتخب من بين أعضائه رئيسا وأمينا للسر ومحاسبا لمدة سنة واحدة.

وظائف الرئيس:

يرأس جلسات المكتب ويشرف على إعماله.

إن وظائف أمين السر هي:

التوقيع على مخابرات الجبهة مع الهيئات المختلفة والإشراف على إدارة المكتب وتنظيم سجلاته واجتماعاته.

إن وظائف المحاسب هي:

أ- يشرف على أمور الجبهة المالية من وارد ومصروف ويمسك السجلات اللازمة لذلك.

ب- ينظم ميزانية الجبهة ويعرضها على المؤتمر السنوي بعد مصادقة المكتب الدائم عليها.

ثالثا- تنفيذ الميثاق والنظام الداخلي للجبهة وقرارات المؤتمر.

رابعا- إدارة شؤون الجبهة.

خامسا- دعوة المؤتمر للاجتماع.

سادسا- قبول الأعضاء المنتسبين إلى الجبهة في بغداد.

سابعا- تشكيل اللجان لدراسة المواضيع المختلفة ووضع الاقتراحات والحلول لها.
ثامنا- تنظيم اجتماعات عامة لتحقيق أغراض الميثاق.
تاسعا- تقديم تقرير عن جميع شؤون الجبهة إلى المؤتمر السنوي.
عاشرا- عقد اجتماع دوري كل خمسة عشر يوما على الأقل.
الحادي عشر- يجتمع المكتب بدعوة من الرئيس أو ثلاثة من أعضائه على الأقل.

الفروع

تشمل الجبهة في خارج بغداد إما
أ- ممثل واحد أو اثنين يمثلها من أعضاء المؤتمر.
ب- بلجنة من ثلاثة أو أربعة أعضاء من أعضاء المؤتمر.
ج- أو بفرع من خمسة أعضاء فأكثر من أعضاء المؤتمر.

تمثيل الأحزاب والمنظمات

تمثل الأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى بنسبة معينة في لجان الجبهة الشعبية يقرها المؤتمر. أما الحزب الوطني الديمقراطي الممثل في الجبهة في الوقت الحاضر فيمثل في المؤتمر وفي لجانه بنسبة الثلث أو ممثليه ثلث الأصوات.

العضوية

يقبل مؤازرا للجبهة كل عراقي تجاوزت سنه العشرين ولم يكن ساقطا من الحقوق المدنية أو محكوما عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف وذلك بتقديم بيان موقع بتوقيع يؤيد فيه ميثاق الجبهة.

ويقبل عضوا في الجبهة من توافرت فيه الشروط المذكورة أعلاه وقرر المكتب الدائم قبوله عضوا في المؤتمر.

مالية الجبهة

تتكون مالية الجبهة من اشتراكات الأعضاء والتبرعات في الحدود المعينة في قانون الجمعيات.

الفصل الثالث عشر

الجبهة الوطنية ١٩٥٢

١- النشاط السياسي قبل الجبهة الوطنية

قضية النفط

مع أن من أسباب مجيء نوري السعيد إلى الحكم في هذه الفترة، التهيئة لتعديل امتيازات النفط إلى جانب العمل من أجل إدخال العراق في حلف عسكري لمنطقة الشرق الأوسط والبلاد العربية، إلا أن قضية النفط لم تأخذ شكلها الجدي إلا بعد أحداث إيران وصدور قرار التأميم هناك في عهد مصدق في أوائل أيار ١٩٥١.

وقد أثرت حوادث إيران تأثيرا كبيرا في الأوساط الشعبية في العراق، وظهرت حملة تطالب بتأميم النفط العراقي على شكل عرائض وقعها الشباب ونشرت في صدى الأهالي في نيسان ١٩٥١. وقد نشرت الجريدة عدة مقالات معظمها بتوقيع محمد حديد حول قضية النفط في ذلك الحين، ومنها المقال المنشور بتاريخ ١٥ أيار وعنوانه: (المناصفة في النفط لا في أرباحه هي أقل ما يطلبه العراق حتى يتم التأميم).

وبتاريخ ١٩ آب نشرت الجريدة مقالا افتتاحيا بعنوان (نظرة في اتفاقية النفط الأخيرة) جاء فيه: (بعد مماطلات وتسويفات امتدت لعدة سنين سبقتها وعود خلابة تمتد إلى سنة ١٩٣١ التي عدلت فيها اتفاقية النفط لعام ١٩٢٣ وبعد عدة أشهر من ظهور الرغبة لدى شركات النفط في تعديل اتفاقيات امتياز النفط، تلك الرغبة التي نستطيع أن نقول عنها أنها أصبحت حقيقة بعد مقتل الجنرال رازمارا وانقلاب الوضع في إيران بالنسبة لشركات النفط رأسا على عقب وقرار حكومة إيران بتأميم النفط، تداركت الشركات ومن ورائها الحكومة البريطانية الأمر في العراق، بعد أن سرى إليها الخوف من ظهور حركة شعبية جامعة في العراق تؤدي إلى نفس النتيجة التي انتهت إليها الحالة في إيران. . .) ثم يشير المقال إلى اتفاقية النفط الجديد التي أعلنت قبل ذلك بأيام (١٣ آب) ويعيد المقال إلى الأذهان ما طالبت به الجريدة من اقتسام النفط نفسه لا أرباحه مع وضع حد أدنى للإنتاج، ويؤكد المقال أن التأميم هو الأصح وهو الهدف النهائي والذي يجب أن تقوم به حكومة تمثل الشعب تمثيلا حقيقيا.

والواقع أن قضية النفط هذه ساهمت في زيادة النشاط السياسي في ذلك الحين، فإلى جانب المقالات الافتتاحية التي نشرتها الجريدة حول الموضوع، فإن قسما من (نواب المعارضة المستقلين) كانوا يساهمون في الكتابة حول الموضوع قبل تكوين الجبهة السياسية.

قضية السجناء

بين ربيع وصيف ١٩٥١ برزت قضية السجناء السياسيين إلى الوجود بشكل حاد وحظيت باهتمام الرأي العام. وفي ذلك الوقت كان في السجون العراقية عدد كبير من السجناء السياسيين من الشيوعيين وبينهم عدد من اليساريين الآخرين مثل بعض أعضاء حزب الشعب المحلول وبعض المستقلين، كما أن بينهم عدد من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الذين حكموا من قبل الإدارة العرفية ١٩٤٩ ولا سيما في لوائي البصرة والناصرية.

ومع الانفراج السياسي النسبي الذي أعقب إلغاء الأحكام العرفية بدأ أولئك السجناء بالبحث عن طريقة للحصول على حقوقهم كسجناء سياسيين ورفع الاضطهاد عنهم داخل السجن، فبدأت تظهر أوائل عرائض عوائلهم الذين كانوا يزورونهم بمشقة كبيرة ويطلعون على أحوالهم السيئة (وقد كانقسم من السجناء قد أصيبوا بأمراض نتيجة سوء معاملتهم في السجن ولا سيما بالتدرن الرئوي)، كما أعلن السجناء الإضراب عن الطعام عدة مرات.

وقد انعكس هذا على جريدة صدى الأهالي، التي لم تكتف بنشر عرائض عوائل السجناء، وإنما كتبت عدة مقالات افتتاحية حول الموضوع، ودخلت مع السلطات في جدل حول النواحي القانونيةو الإنسانية في هذا الشأن.

وفي الوقت نفسه فإن هذه القضية أصبحت طرفا من أطراف النشاط السياسي لارتباطها بالحريات العامة وتعسف السلطات تجاه المواطنين.

قضايا الأحلاف والاتحادات والمعاهدة

ظلت قضايا الأحلاف والاتحادات التي يريد الإنكليز إدخال العراق فيها تظهر وتختفي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وفي هذه الفترة (١٩٥١) ظهرت فكرة الاتحاد مع الأردن والتحالف مع تركيا وحلف البحر المتوسط.

وأثناء ما كانت قضية الاتحاد مع الأردن مدار الحديث - وقد علقت عليها الجريدة بعدة مقالات مؤكدة فكرة الحزب في تحقيق الوحدة بلين البلاد العربية ومعارضة لإخضاع هذه الفكرة لمصالح ونفوذ الاستعمار - ظهرت قضية اغتيال الملك عبد الله في ذلك الصيف ومحاكمة المتهمين بقتله. وقد أثارت تلك المحاكمة الرأي العام العراقي وكتب رئيس الحزب كامل الجادرجي مقالا افتتاحيا حول الموضوع وظلت الجريدة إلى فترة من الزمن تنشر برقيات الاحتجاج المرسلة من العراق إلى الأردن من مختلف الفئات- وكانت معظمها قومية أو دينية.

وبعد أن قامت مصر بإعلان إلغاء معاهداتها مع بريطانيا في تشرين الأول ١٩٥١ مما أيده

الحزب على لسان رئيسه في تصريح أدلى به لوكالات الأنباء، وفي مقالات الجريدة، ظهر نشاط جديد لدى الحكومة العراقية باسم تعديل المعاهدة العراقية البريطانية.

وبتاريخ ١٦ تشرين الأول أصدر الحزب مع الجبهة بيانا رسميا جاء فيه: «لذلك نرفض التحالف المقترح سواء كان باسم الدفاع المشترك عن العراق، أو باسم الدفاع عن الشرق الأوسط، ونستنكر الشروع بالمفاوضات من أجل ذلك، إذ لا مصلحة للعراق في هذا التحالف، بالنظر لعدم تكافؤ مصالح بريطانية والتزاماتها في العالم مع مركز العراق ومصلحته، وبالنظر إلى ما أثبتته التجارب الماضية من أن الهدف الأساسي الذي ترمي إليه بريطانيا من هذه المحالفات هو تثبيت سياستها الاستعمارية وعدم أكثريتها بالتزاماتها تجاه مصالحنا الوطنية، إذ لا خطر يهدد كيان العراق ومستقبله وسلامته سوى وجود القوات البريطانية جاثمة في ربوعه مما يخل بسيادته ويعرضه لويلات حرب لا مصلحة له فيها، يحول دون تحقيق ما ينشده من حياد تجاه التكتلات الدولية المخلة بالسلام».

وقد صادف في تلك الظروف إقدام الحكومة الوفدية في مصر على إلغاء المعاهدة البريطانية المصرية مما أشرنا إليه وقد ساندت الجريدة هذه الخطوة في مقالاتها وأخبارها من ذلك المقال المنشور بتاريخ ١٩ تشرين الأول بعنوان (معركة تحرير الأمة العربية بدأت في مصر) وفي هذه القضية، وضمن النشاط السياسي العام كانت الجريدة تنشر يوميا عرائض التأييد لكفاح الشعب المصري ضد الإنكليز. كما أن الحزب والجبهة عقدا اجتماعا خاصا لتأييد مصر في ٣٠ تشرين الأول. وقد منعت الحكومة عقد الاجتماع في محل عام فتم في مقر الجبهة الشعبية وقد خطب فيه رئيس الحزب كامل الجادرجي وألقى أحد أعضاء الحزب قصيدة في الاجتماع كما دعا الحزب والجبهة إلى إضراب عام يوم ١٤ تشرين الأول لقي تجاويا كبيرا في مختلف الأوساط.

فرع البصرة

أعيد افتتاح فرع البصرة بعد أن جمد أعماله عام ١٩٤٨ كما سبق أن ذكرنا وقد كان جعفر البدر (أحد نواب المعارضة المستقلين) قد انتمى مجددا للحزب، وقد ترأس فرع الحزب في البصرة.

مؤتمر الحزب الخامس

انعقد مؤتمر الحزب الخامس في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١ وقد تميز بأنه انعقد في فترة نشاط سياسي واسع، وقد ألقى فيه رئيس الحزب خطابا استعرض فيه الوضع السياسي في البلد والوضع العالمي، وأشار بصفة خاصة إلى الحالة في سوريا إذ كانت تلك الحالة متأزمة في ذلك الحين بعد سلسلة الانتقالات التي حدثت هناك، وآخرها إذ ذاك انقلاب الشيشكلي في ٢٩ تشرين الثاني، أي يوم انعقاد المؤتمر.

وبعد خطاب الرئيس ألقى سكرتير الحزب قاسم حسن التقرير السنوي وألقيت قصيدة من قبل أحد أعضاء الحزب، وجرت مناقشة عامة، وأرسلت برقية إلى الحكومة المصرية باسم الحزب بمناسبة الحركة الشعبية التي أعقبت إلغاء المعاهدة.

وبعد ذلك أُجريت انتخابات اللجنة الإدارية المركزية ولجنة التفتيش والرقابة العامة، وقد أضيف عضوان جديدان إلى اللجنة الإدارية المركزية هما عبد المجيد الونداوي المدير المسؤول لجريدة صدى الأهالي ومدير تحريرها وعباس حسن جمعة فأصبح عدد أعضاء اللجنة تسعة.

بعد المؤتمر عاد حسين جميل إلى سكرتارية الحزب العامة وأحدثت سكرتاريتان في هيئة السكرتارية تولى فيها عبد المجيد الونداوي شؤون الثقافة كسكرتير مساعد ونائل سمحيري شؤون الإدارة كسكرتير مساعد.

وكانت الجبهة الشعبية قد عقدت مؤتمرها الأول بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني.

قضية النفط من جديد

بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٢ نشرت صدى الأهالي بيانا من الحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية المتحدة بدأ كما يلي: «إن أي اتفاق يعقد ويحمل العراق التزامات من أي نوع أو يعطي حقوقا مهما كانت يجب أن يعرض عرضا سليما كاملا على الشعب العراقي..» وبعد مقدمة قصيرة يشير البيان إلى ما أذاعته الحكومة من عقد اتفاق جديد مع شركات النفط دون أن تنشر الاتفاق المذكور، ويختم البيان بالمطالبة بنشر الاتفاقية وعدم عرضها على المجلس القائم آنذاك باعتباره لا يمثل الشعب.

وبعد ذلك تابعت الجريدة المقالات والتعليقات حول الموضوع حتى صدر بيان مطول من الحزب والجبهة في ٤ شباط بعنوان (امتيازات النفط) ثم صدر بيان ثالث من الحزب والجبهة بعد نشر الاتفاقيات الجديدة (نشرت في ٩ شباط وظهرت في أعداد متلاحقة من الجريدة ابتداء من ١٠ شباط) ظهر في الجريدة في ١٣ شباط، دعا إلى رفض الاتفاقيات المذكورة. كما دعت المنظمات إلى الإضراب العام احتجاجا على الاتفاقيات وقد قام الشعب بإضراب ناجح في ١٩ شباط، وقد اشترك فيه التجار والعمال والمحامون وغيرهم، كما حاولت الحكومة مقاومته بكل وسيلة.

وقد قامت لجنة الثقافة في الحزب بجمع مقالات النفط والبيانات والاتفاقيات نفسها في كتاب نشر بعنوان (قضية النفط العراقي) في تلك الأثناء.

٢- الجبهة الوطنية

مقدمات الجبهة

مما لا شك فيه أن قيام الجبهة الشعبية المتحدة وتعاونها مع الحزب الوطني الديمقراطي، كان البداية الرسمية والعلنية لتكوين الجبهة الوطنية. وقد كانت قد جرت محاولات سابقة تمتد

إلى عام ١٩٤٩ عندما بحث موضوع تكوين (مؤتمر وطني) من الحزب الوطني الديمقراطي والكتل النيابية المعارضة وحزب الأحرار، ولكن الخطوة العملية كانت تكوين الجبهة الشعبية التي انضمت إليها معظم عناصر تلك الكتل النيابية (بعد استقالة النواب المعارضين) وبعض أعضاء حزب الأحرار. وعندما اشتد النشاط السياسي بين عامي ١٩٥١، ١٩٥٢ أخذت هذه الجبهة بالتوسع وحتى نهاية عام ١٩٥٢ كانت بالفعل جبهة وطنية مكونة من الأحزاب الوطنية (الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية والاستقلال) ومن الفئات السياسية الأخرى كأنصار السلام[1] في ذلك الحين.

موقف الحكومة

وقد وقفت الحكومة موقفا معاديا لتكوين الجبهة وهذا أمر لم يكن مستغربا بطبيعة الحال، وقد قامت في منتصف أيار ١٩٥٢ بتعطيل جريدة صدى الأهالي مما أثار ضجة واسعة في أواسط الرأي العام انعكس صداها على صفحات جريدة (الأهالي) التي أصدرها الحزب بتاريخ ١ حزيران ١٩٥٢، فنشرت (الأهالي)[2] مقالا افتتاحيا بعنوان (سوء تطبيق القانون بتعطيل صدى الأهالي واستياء الرأي العام من التعسف باستعمال السلطة) كما نشرت بيان الحزب بالاحتجاج على التعطيل الصادر بتاريخ ١٨ أيار ١٩٥٢، كما أخذت الجريدة بنشر عرائض الاحتجاج من مختلف الجهات.

وفي منتصف حزيران قدمت الحكومة لمجلس النواب تعديلا لقانون الانتخاب ينص على حبس كل من يتهم الحكومة بالتزوير (تحريم نشر أي طعن بالانتخابات) وقد أثار هذا التعديل الرأي العام وقد بدأت جريدة الأهالي بشن حملة واسعة ضده وصدر بيان مشترك من الحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية ضد التعديل وبدأت الجريدة بنشر الاحتجاجات والتواقيع.

وقد شنت الحكومة في تلك الأيام حملة واسعة ضد أنصار السلام وقد وقفت الجريدة بنشر الأخبار والاحتجاجات ضد تلك الإجراءات التعسفية إلى جانبهم.

وفي ٩ تموز قدم نوري السعيد استقالة وزارته. وبعد ذلك ببضعة أيام ألف مصطفى العمري الوزارة الجديدة وقد علقت جريدة الحزب على تأليف الوزارة بمقال افتتاحي نشر في ١٣ تموز جاء فيه: «نستنتج مما تقدم - بعد عرض الوضع السياسي- أن هذه الوزارة لا يمكن أن تكون وزارة إصلاحية ولا حيادية ولا وزارة انتقالية بالمعنى المعروف في الدول الديمقراطية». كما علقت في العدد التالي على ما جاء في كتاب استقالة نوري السعيد. وبعد

---

(١) كان أنصار السلام في حينه خليطا من الشيوعيين واليساريين المستقلين وكان لهم نشاط سياسي، ولكن النشاط السياسي اخذ يتضاءل بمرور الزمن في سبيل التركيز على مهمة الدفاع عن السلام.

(٢) كان الحزب قد قدم طلبا بإصدار جريدة على أن يكون مديرها المسؤول قاسم حسن منذ كانون الثاني ١٩٥٢ وظلت وزارة الداخلية تماطل في منح الامتياز بشتى الأعذار حتى آخر شهر أيار.

قيام حركة ٢٣ تموز في مصر طغت أخبارها على ما عداها حتى الشؤون الداخلية وتابعت الجريدة مقالاتها حول تلك الحركة ونهاية فاروق.

التعاون بين الأحزاب

أخذ التعاون بين الأحزاب الوطنية (الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية والاستقلال) والفئات العاملة في الميدان السياسي (أنصار السلام والمحامين والطلاب إلخ. . .) يزداد في اتجاه خريف ١٩٥٢. وقد كانت معارضة اتفاقية النفط والدعوة إلى الإضراب في ١٩ شباط ١٩٥٢ مجالا للالتقاء، فقد اشترك حزب الاستقلال في تلك المعارضة، والتقى لأول مرة بعد انفصاله عن الجبهة الوطنية عام ١٩٥٠ باشتراكه في الانتخابات التكميلية لتلك السنة، بالفئات الوطنية الأخرى.

وكان قد تقرر تكوين لجنة ارتباط بين الأحزاب والمنظمات السياسية، وقد أعد البيان التالي لإعلانه:

«وبعد مداولات ومناقشات بين الجبهة الشعبية المتحدة ممثلة بهيأتها الإدارية وبين الحزب الوطني الديمقراطي ممثلا بلجنته الإدارية المركزية[٣]، قبل الاقتراح التالي مبدئيا على أن يعرض على الهيئات الإدارية المختصة لإقراره:

تأليف لجنة ارتباط دائمة من الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وأنصار السلام لتقديم اقتراحات تتعلق بالعمل على مقاطعة الانتخابات[٤] وعقد الاجتماعات العامة وتنظيم الإضرابات واتخاذ أي موقف تقتضيه الأحوال الطارئة، وتعرض هذه الاقتراحات على الهيئات المسؤولة في الأحزاب والمنظمات المشتركة في هذه اللجنة لإقرارها. وتقوم لجنة الارتباط بتنفيذ ما يجمع عليه الرأي من تلك الأحزاب والمنظمات.

ثم عدل هذا الإعلان (الذي لم ينشر) بتاريخ ١٧ تشرين الثاني كما يلي: «تتألف لجنة ارتباط تمثل الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وأية منظمة أخرى لتنظيم العمل وتقديم الاقتراحات فيما يتطلبه الموقف السياسي وفق النظم الديمقراطية، وتعرض اقتراحات اللجنة على الهيئات المسؤولة في كل حزب أو منظمة مشتركة في هذه اللجنة لإقرارها وتنفيذ ما يجمع عليه الرأي».

وقد كان سبب التعديل مناقشات الجلسات المشتركة بين الحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية. ولعرض نماذج من تلك المناقشات نتتبع مع القارئ فيما يلي بعض محاضر تلك الجلسات.

في ٢٣ أيلول ١٩٥٢ عقد اجتماع مشترك بين الحزب الوطني الديمقراطي والجبهة

---

(٣) تاريخ الاجتماع المذكور وهو ١١ تشرين الثاني ١٩٥٢.
(٤) كان مجلس النواب قد حل في ٢٧ تشرين الأول.

الشعبية المتحدة وكان الحاضرون من الحزب كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل ومن الجبهة محمد رضا الشبيبي وعبد الهادي الظاهر ونجيب الصائغ ومحمود الدرة وعبد الرزاق الظاهر وعبد الرزاق الشيخلي(٥) وقد عرض كامل الجادرجي باختصار للمباحثات السابقة حول تقديم مذكرة للجهات المسؤولة، وذكر محمد حديد أن اللجنة المشتركة التي بحثت الموضوع قد رأت أنه لا فائدة من المذكرة إن لم تتكون جبهة وطنية ذات منهج واضح، ثم تكلم حسين جميل حول الموضوع نفسه. وتكلم عبد الهادي الظاهر فطالب بتقديم المذكرة وأيده عبد الرزاق الظاهر. وتكلم محمد حديد فقال أن تنظيم الشعب وقيادته شيء أساسي، فاقترح عبد الهادي الظاهر تقديم المذكرة وجمع التأييد لها بعد ذلك، وأيد نجيب الصائغ. . وبعد أن تكلم نفس الأشخاص حول الموضوع، اقترح محمد رضا الشبيبي عقد اجتماع لبحث أوضاع البلد وإعداد المذكرة، فيكون الاجتماع هو أساس العمل المقترح، وأيد ذلك محمود الدرة وعرض فكرة القيام بإضراب عام. وقال الدرة أن حزب الاستقلال يفكر بنفس الموضوع ويوافق على القيام بتقديم مذكرة، واقترح عبد الرزاق الشيخلي أن تكون المذكرة صريحة وأن تقدم لـ (المسؤول الأول) لأنه هو سبب الفساد وتكلم محمد حديد فطالب بوضع خطة العمل أولا. وفي الأخير تقرر تشكيل لجنة مشتركة لوضع المذكرة من محمد حديد وحسين جميل ومحمد رضا الشبيبي وعبد الرزاق الظاهر.

وفي اجتماع مشترك آخر عقد في ١٩ تشرين الأول تكلم كل من طه الهاشمي وكامل الجادرجي وحسين جميل وعبد الرزاق الظاهر ومحمد حديد ومحمود الدرة وعبد الهادي الظاهر وعباس حسين جمعة وعبد الرزاق الشيخلي وعبد الرزاق الظاهر ونجيب الصائغ وعبد الرحمن الجليلي. وفي هذا الاجتماع تكلم كامل الجادرجي بعد أن افتتح طه الهاشمي الاجتماع، فشرح موضوع المذكرة وضرورة الإسراع بتقديمها وأن العمل الذي يعقبها كالإضراب وغيره يجب أن تتعاون فيه الأطراف الوطنية، وأقترح أن تكون هناك مباحثات مع حزب الاستقلال، وأن تتكون لجنة ارتباط يدخل فيها أنصار السلام والنقابات. ثم تكلم حسين جميل فطالب القيام بعمل لا مجرد تقديم مذكرة وقال أن الظروف مناسبة لأن الحركة الشعبية قوية، وطلب اشتراك حزب الاستقلال في العمل. وذكر عبد الرزاق الظاهر أن الجبهة الشعبية موافقة على اشتراك حزب الاستقلال في توقيع المذكرة، وقال انه لا حاجة إلى عقد ميثاق مع الحزب المذكور ويكفي توقيع المذكرة. وتكلم محمد حديد وقال أن الحزب الوطني الديمقراطي مقتنع أن تقديم مذكرة مشتركة بدون الاتفاق على عمل مشترك بعدها، لا فائدة منه، وإلا فليقدم كل حزب مذكرة على حدة. وبعد بعض المناقشات تكلم محمد حديد فطالب بتكوين جبهة وطنية، وأيده عباس حسن جمعة. وتكلم الشبيبي فطالب بالإسراع بالعمل وطالب باستبعاد (المواثيق). وتكلم عبد الرزاق الشيخلي فقال أن المذكرة من ابتكار الجبهة الشعبية، وبعد

---

(٥) لم تذكر في المحضر أسماء الحاضرين، أما الأسماء التي ذكرناها فهي أسماء المتكلمين.

مناقشات أشار طه الهاشمي إلى أن جماعة الحزب الوطني الديمقراطي قد جاؤوا بفكرة جديدة هي فكرة الجبهة الوطنية، وهي فكرة يجب أن تبحث. وتكلم عبد الرحمن الجليلي فعارض فكرة الجبهة بشكل غير مباشر وقال أن تقديم المذكرة لن يعقبه شيء فليس من الصحيح أن (نربط أنفسنا معهم مقدما؟) وتكلم طه الهاشمي فأشار إلى أن فكرة القيام بعمل كانت على أثر حوادث مصر (حركة ٢٣ يوليو) وعارض فكرة الميثاق. وتكلم كامل الجادرجي فدافع عن فكرة الجبهة وقال أن الظروف ملائمة لها.

مذكرة الحزب

والظاهر أن المناقشة قد انتهت إلى أن يقدم كل حزب مذكرة مستقلة -إذ لم نعثر على محاضر أخرى للمناقشات حول الموضوع- وهذا ما تم بالفعل فقد قدم الحزب الوطني الديمقراطي المذكرة التالية إلى الوصي بتاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢.

الحزب الوطني الديمقراطي
المركز العام

يا صاحب السمو

ليست الغاية من تقديم هذه المذكرة إلى سموكم هي مجرد الشكوى من الأوضاع السيئة القائمة في العراق واستنكارها إذ طالما سمعنا أن سموكم يبدي شكواه منها أيضا في مختلف المناسبات لذلك فإننا نتقدم بمطالب نأمل أن يساعد تحقيقها إلى حد كبير على إنقاذ البلاد من الوضع الخطير الذي وصلت إليه. ونحن عندما نخاطبكم بصورة مباشرة في هذا الشأن لم يغب عن بالنا أن القانون الأساسي العراقي - على ما فيه من مآخذ - قد اعتبر رئيس الدولة أو من يقوم مقامه غير مسؤول، وأنه حمل الوزارة جميع مسؤوليات الحكم في الدولة، وانه فرق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولكن عدم التقيد بالقانون المشار إليه من ناحية حقوق الملك وواجباته في الحدود المعنية لها كان سببا مهما لخرق سائر مواده من قبل السلطة التنفيذية وجعله معطلا من حيث الواقع. ولذلك فإننا لا يسعنا والحالة هذه أن نتجاهل واقع الحال الذي جعل من سموكم مسؤولا عن هذا الوضع الشاذ.

ونستطيع أن نؤكد أن التردي في الحالة بدأ يأخذ شكلا واضحا منذ أن تم إخضاع البلاد للسلطات الإنكليزية عقيب حركة ١٩٤١، إذ رافق الاحتلال البريطاني الثاني دور إرهابي ركز فيه النفوذ البريطاني والحكم العرفي والإدارة البوليسية وظهرت فيه الروح الانتقامية بأجلى مظاهرها سواء في الإعتقالات الإدارية أو المحاكمات التي جرت على يد السلطات العسكرية العراقية.

وقد تحمل الشعب العراقي طول مدة الحرب ما عانته البلاد من عبث الإدارة العسكرية البريطانية وتدخلاتها السافرة بشؤونها وتوجيهها جميع مواردها وإنتاجها إلى مصلحة المجهود

الحربي البريطاني، كما عانى من نتائج التضخم النقدي ما لم يعانه بلد آخر فكانت أكثرية الشعب لا تسد رمقها بسبب الغلاء الفاحش، بينما ترك الحبل على الغارب لفئة من الاستغلاليين والاحتكاريين ورجال الحكم المستسلمين والموالين للسلطات البريطانية والمدافعين عن ذلك الوضع السيئ لتثرى ثراءً فاحشا على حساب تجويع الأكثرية الساحقة من الشعب. عانى الشعب كل هذه المصائب وضحى بحرياته العامة والخاصة وتحمل الجوع والأذى وصبر على مضض بأمل أن يحيا في عالم ما بعد الحرب حياة سعيدة تستعيد فيها البلاد استقلالها وتضمن حرية أفرادها ويوفر لها قوتها وتختار الأكثرية فيها الطريقة التي توافقها في الحكم، والهيئة التي تدير شؤونها إدارة ديمقراطية منبثقة عن مجالس نيابية منتخبة بمحض إرادتها ولكن الذي يؤسف له أن الوضع استمر على ما كان عليه، بعد انتهاء الحرب بالرغم من ازدياد الوعي، بل أخذت تنمو بذور الفساد بمقياس واسع فكوفحت الأحزاب الناشئة وصحافتها أشد مكافحة، واتخذ من القضاء وسيلة لمحاربتها ومحاسبة صفحاتها وفقد القضاء استقلاله وصياناته بنتيجة مداخلات السلطة التنفيذية المستمرة في أعماله وأخذ أسلوب الحكم يتحول إلى نظام بوليسي أكثر فأكثر لهدر الحريات العامة والخاصة وخلق جو إرهابي أرادت به الفئة الحاكمة القضاء على كل معارضة شعبية وسارت الفئة الحاكمة على نفس الأسلوب القديم في الانتخابات العامة، بالرغم من أنها تظاهرت بالإصلاح في هذا الشأن، بسن قانون جديد لانتخابات. وقد شهدت انتخابات ١٩٤٧ و١٩٤٨ مداخلات سافرة من غير ما تحفظ فقد حدث أن استدعي المتصرفون إلى العاصمة لمقابلة رئيس الديوان الملكي والمسؤولين من الوزراء، وعادوا إلى أماكنهم بعد أن زودوا بتعليمات مشددة لتعيين النواب وقد نفذت تلك التعليمات فكان من الطبيعي أن تضيع مسؤولية الوزارات أمام تلك المجالس المزيفة غير المنبثقة عن إرادة العامة فتركزت السلطة - من دون أي اعتبار لمبدأ فصل السلطات - بيد الحكومة التي راحت تطلق لنفسها العنان في القيام بما تريد القيام به من أعمال مخالفة للقانون الأساسي والقوانين والأنظمة، ومخلة بالأسلوب الديمقراطي كل الإخلال فأصبحت المجالس النيابية هي الخاضعة للسلطة التنفيذية، وأصبحت الوزارات تعلق بقاءها في الحكم على إدارة البلاط ومشيئته، فاستسلمت له كل الاستسلام فأصبح والحالة هذه مرجعا حقيقيا في كل صغيرة وكبيرة، حتى تعيين الموظفين وإحالتهم على التقاعد، وما أشبه ذلك من الأمور التي يجب أن تكون بعيدة عن هذه المداخلات.

ونحن إذ نوجه هذه المذكرة إلى سموكم لا نود أن يفهم أننا نطالب بان يتدخل سموكم في شؤون الدولة خلافا للدستور، وإنما الذي نبغيه هو وضع حد لهذه المداخلات وذلك لصيانة الدستور وإزالة أثار تلك المداخلات.

ونعتقد بان الإصلاح الذي نطالب به بتغيير الأوضاع القائمة التي بلغت حدا لا يطاق من الفساد، يجب أن يبدأ بتعديل القانون الأساسي الحالي- الذي جرى تعديله في ظروف شاذة يوم كانت البلاد من أقصاها إلى أقصاها محتلة بالجيوش البريطانية وخاضعة للأحكام العرفية

والسجون والمعتقلات ملأى بالمواطنين لأسباب كيفية - وذلك على وجه يضمن في نصوصه سيادة الشعب ضمانا تاما بحيث لا يدع أي مجال للإنتقاص منها عن طريق التأويل أو التفسير، ويقف بكل سلطة من سلطات الدولة الحد الذي يجب أن تقف عنده وفق مبادئ حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون، كما جاء في البيعة التاريخية التي أقرها مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١١ تموز ١٩٢١ وأعلنها للناس، على أن تشمل التعديل المطلوب النص الذي كان قد أدخل على القانون الأساسي سنة ١٩٤٣ والذي قضى بمنح رئيس الدولة حقوقا أكثر من ذي قبل كحق إقالة الوزارة وجعل قرارات مجلس الوزراء مرهونة بموافقته عليها وما إلى ذلك من أمور منافية كل المنافاة للأسلوب الديمقراطي، وأن يتضمن التعديل منع رئيس الدولة وكل ذي سلطة عامة في الدولة منعا باتا من كل عمل مالي أو اقتصادي يمكن أن يؤدي إلى استغلال النفوذ.

وفي اعتقادنا أن التعديل المطلوب يجب أن يكون تمهيدا لإعادة بناء الحياة النيابية على أسس سليمة، في مقدمتها الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر عن طريق تعديل قانون الانتخابات الحالي على هذا الأساس، هذا القانون الذي ليس في الأقطار الديمقراطية ما يمثله من حيث رجعيته والذي أضيف إليه في أواخر عهد وزارة السيد نوري السعيد الأخيرة قيود جديدة على حرية الناخبين، مما يتطلب تبديله لتأمين حق المواطنين في الانتخاب المباشر، وإجراء الانتخابات المقبلة على أساس إحصاء رسمي على أن يلغى منه كل قيد يعرقل وصول أي مواطن إلى المجلس مهما تكن حالته المالية والاجتماعية، وأن تقوم بإجراء الانتخابات بعد رفع تلك القيود من هذا القانون، وجعله ملائما للأسس الديمقراطية، وزارة يطمئن إليها الشعب كل الاطمئنان، لتكون الوزارات التي تتولى الحكم بعد ذلك وزارات منبثقة من مجلس نيابي حقيقي يمثل إرادة الشعب أصدق تمثيل، وبذلك يمكن أن تكون الوزارات مسؤولة أمامه فقط، فتتولى السير بالبلاد نحو عهد جديد من الحكم الديمقراطي الصحيح ليستعيد الشعب طمأنينته المفقودة وتتوفر له الثقة بأسلوب الحكم الذي ينشده.

وبعد، فإن الشعب، يا صاحب السمو بحاجة إلى إزالة القوانين الرجعية التي حرمت عليه ممارسة حريته وجعلته في ظل نظام بوليسي يحصي عليه حركاته وأنفاسه، ويأخذ أبناءه بالشبهات ويزج بهم في المعتقلات والسجون، لمجرد رأي أبدوه وأن البلاد بحاجة ماسة إلى قوانين عامة تشمل جميع أبناء الشعب، فكما تكون الجرائم موحدة بين المدن والمناطق الريفية يجب أن يكون العقاب كذلك فيها واحدا، كما أن البلاد بحاجة ماسة إلى تشريع يضمن استقلال القضاء الذي أصبح في وضع لا يستطيع معه المحافظة على كيانه وحرمته واستقلاله، وإلى مجلس دولة تعطى له جميع الصلاحيات كاملة غير منقوصة لحماية حقوق المواطنين من عبث السلطة الإجرائية وتصرفاتها الكيفية، إلى جانب إطلاق الحريات السياسية، ومنح العمال وغيرهم من أصحاب المهن حرية تأليف النقابات بحيث لا تستطيع السلطات الإدارية والبوليسية عرقلة أعمال هذه النقابات والقضاء عليها بحجج وهمية، وإعلان العفو العام عن

المحكومين السياسيين الذين هم في الواقع ضحايا المجالس العرفية أو المحاكمات غير الأصولية، وإلغاء جميع النصوص التي تتنافى ومبادئ الحكم الديمقراطي حيثما وجدت في القوانين واستبعاد فكرة تعديل قانون العقوبات الذي تلوح به السلطة كسيف مسلط على كل حرية من حريات الرأي والعمل السياسي، وتطهير جهاز الدولة من المرتشين والفاسدين والضرب على أيدي المستغلين والمحتكرين، وذلك بتشريع خاص بحيث لا يفلت من العقاب كل مجرم سابق أو لاحق.

والشعب العراقي الذي ضاق ذرعا بحالته الاقتصادية من حيث تفشي الفقر والبطالة وقلة الأجور يريد إصلاحا جذريا لهذه الحالة بإلغاء الإقطاع وإزالة كل قانون أو نظام من شأنه تثبيته وتحديد الملكية الزراعية بحد أعلى، وتوزيع الأراضي المستملكة والأراضي الأميرية على الزراع الحقيقيين وزيادة حصة الفلاح من الحاصل وتخفيف عبء الضريبة عن المكلفين غير القادرين على دفعها وفرض الضرائب المتصاعدة على أصحاب الدخل الكبير، زراعيا كان أو غير زراعي وتقليص الضرائب غير المباشرة على المستهلكين وتحرير الاقتصاد الوطني من الاستغلال والسيطرة الأجنبية وتأميم المشاريع التي تتصل بالخدمات العامة، والقضاء على الاحتكار الأجنبي في العراق وتشجيع استثمار رأس المال الوطني في الصناعة الحديثة والمشاريع الاقتصادية ومنع استغلال النفوذ الفردي على حساب الصالح العام.

والشعب العراقي الذي يريد جلاء قوة أجنبية عن بلاده يريد التحرر من معاهدة ١٩٣٠ الجائرة التي قيدت استقلاله وسيادته الوطنية وهو كذلك يرفض كل نوع من أنواع الدفاع المشترك، لأنه يرى في هذا المشروع الاستعماري الخطر كل الخطر على كيانه وسلامته.

والشعب العراقي الذي ينشد السلام يريد أن يعلن حياده تجاه التكتلات الدولية التي لا منفعة له في التطور فيها، لأن كل ارتباط للعراق بالدول الاستعمارية لا يعود عليه بغير الكوارث الجسيمة ويعرض حياة أبنائه للهلاك ومرافقه للخراب والدمار.

ولنا الشرف يا صاحب السمو أن نكون قد عرضنا في هذه المذكرة خلاصة ما يشكو منه الشعب العراقي وعبرنا عما يرغب فيه من حلول لمشاكله وما يتوق إلى تحقيقه من آمال.

وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول خالص احترامنا.

بغداد في ٨ صفر ١٣٧٢ — رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢ — كامل الجادرجي

اجتماع البلاط:

كان الوصي قد أجاب على مذكرة الحزب الوطني الديمقراطي - ومذكرتي الاستقلال والجبهة - بكتاب موقع من رئيس الديوان الملكي، معترفا بما جاء في المذكرات وبأنه يريد

الإصلاح الخ. . . وقد علقت الأهالي على الكتاب المذكور في عددها الصادر في ٣٠ تشرين الأول وكان التعلق عنيفا، كما نشرت في نفس العدد دعوة الحزب لمقاطعة الانتخابات النيابية. ومما لا شك فيه أن تأزم الوضع الخارجي قد أقلق الحكومة العراقية بعد وقوع الانقلاب المصري (حركة ٢٣ يوليو) واستمرار حكم مصدق في إيران وفشل محاولات الاتحاد مع سوريا والأردن، فعاد البلاط إلى مناوراته التقليدية في مثل هذه الظروف فدعا رؤساء الوزارات السابقين إلى الاجتماع في البلاط ومقابلة الوصي. وبين أيدينا عرض مفصل لتلك الفترة تضمنته رسائل طويلة كتبها رئيس الحزب كامل الجادرجي إلى نائب رئيس الحزب محمد حديد الذي كان في لندن مصاحبا أحد أقربائه المريض، ونقتبس فيما يلي ذلك العرض.

قال الجادرجي في رسالته المؤرخة في ٧ تشرين الثاني:

(. . . أما هنا فقد حصلت بعد غيابكم أمور غير عادية، إذ قد دعيت وسائر رؤساء الأحزاب مساء ١٩٥٢/١١/٣ إلى البلاط وعقد اجتماع برئاسة الوصي ضمّ جميع رؤساء الأحزاب وجميع رؤساء الوزارات السابقة (باستثناء ناجي شوكة ومزاحم الباجه جي) وحضره أيضا رئيس الديوان الملكي ورئيس التشريفات ومعاوناهما وقبل الذهاب إلى البلاط كنت قد اجتمعت بطه الهاشمي ومهدي كبه على أن نكون مستمعين أكثر منا متكلمين وأن يقتصر بحثنا فيها إذا اضطررنا إلى الإجابة المسهبة على شرح المذكرات التي قدمناها. وفي الاجتماع وجه الوصي الكلام إلى الجميع بأن يتكلم كل بما عنده، وبعد فترة سكوت قصيرة قال طه الهاشمي: أننا بينا كل ما يجب أن نبينه في مذكراتنا فنود أن نسمع وجهات نظر الغير.

وعندئذ أخذ الكلام نوري السعيد وتكلم بلهجته المعهودة أن ليس هناك من يعارض الإصلاح المنشود ثم قال أن الفساد موجود من دون شك ولكن هذا الفساد غير مقتصر على العراق فهناك فساد في أمريكا وهناك فساد في فرنسا وهناك فساد في الشرق والغرب وما إلى ذلك من العبارات المتكررة والمخدرة ولكن كانت لهجته معتدلة ثم أخذ الكلام توفيق السويدي. وبين نفس العبارات التي أوردها نوري السعيد في مستهل كلامه من أن الجميع يرغبون في الإصلاح ثم أطرى على التقدم الذي حصل عليه العراق في عهده الجديد، وقال أنه تقدم تقدماً عظيما إذا ما قيس بقبل ٥٠ عاما وقال ليس هناك من لا يرغب في الإصلاح. ثم وجه اللوم أكثر ما يكون إلى الشعب نفسه وقال أن الجهل الذي يسود أكثرية الناس هو المانع المهم في التقدم والإصلاح، وضرب بعض الأمثلة قائلا: أن محلة الشواكة التي يسكنها ملوثة بالمياه الآسنة ولما أرادت الأمانة رفعها عارضها أصحاب البيوت وأصروا على أن لا يرموا مياههم القذرة في (البالوعات) بحجة أنها تمتلىء وإذا امتلأت ليس في طاقتهم تنظيفها. وقال أن الجهاز الحكومي ضعيف وغير قادر على إصلاح حالة الشعب وتأديبهم لأنه علم من موظفي الأمانة أنه عندما سيق معظم أهالي المحلة إلى المحاكمة برأتهم بنتيجة التوسطات. ثم استمر في الكلام على هذا النمط ولما شعرت أن هذه الطريقة في البحث من قبل أصحاب (الفخامة) سيؤدي إلى تشتيت الموضوع الأصلي الذي، ربما كان مقصودا، طلبت الكلام

وبينت أننا دعينا إلى هذا الاجتماع لمعالجة أمور سياسية وردت في مذكراتنا وقلت أن منشأ الفساد هو في نظام الحكم وطريقة الأسلوب الجاري في الحكم وطلبت من الأمير أن ينبه الحاضرين إلى أهمية الموضوع ولا يتطرق أصحاب الفخامة إلى أمور ثانوية كالبحث عن المياه الأسنة وغير ذلك من القضايا التي يجب ألا تبحث في اجتماع مهم كهذا الاجتماع. ثم انتقدت نوري باشا بألا يشتت الموضوع ببحثه عن الفساد الجاري في أمريكا وفرنسا وغيرها من البلدان الغربية والشرقية وإنما البحث يجب أن يدور عن حقوق الشعب وكيف هضمت هذه الحقوق وكيف ضاعت المسؤولية وما إلى ذلك من القضايا الأساسية. ثم أخذ الكلام توفيق السويدي وروى بلهجة فيها شيء من الحدة والكثير من المغالطات. وعندئذ أخذت الكلام وقلت أنني أشعر من لهجة توفيق السويدي بأنه غير محافظ على اعتداله وإذا ما استمرت الجلسة على هذا النمط فلا بد من أن الغير سيضطر إلى سلوك هذا المسلك وهذا يجرنا بطبيعة الحال إلى مشاجرات لا إلى مناقشات يقصد التوصل بواسطتها إلى نتيجة، وقلت لذلك أني أطلب من الأمير أن يأمر الحاضرين بضرورة الاعتدال في المناقشة وقلت أنا من جهتي سوف أصرف النظر عن الدخول في أية مناقشة لا تستهدف الأمور الخطيرة التي وردت في مذكرة الحزب، وعلى ذلك وافقني الجميع وأخذت المناقشات تدور في جو معتدل غير متوتر وقد لاحظت أن لهجة توفيق السويدي تغيرت كثيرا وأصبح بعد ذلك إنسانا مؤدبا بقدر ما يستطيع ثم تكلم صالح جبر وأخذ يشدد على أهمية الانتخابات المباشرة كرر ما جاء في مذكرته، ثم تكلم طه باشا وبعد أن شرح وجهة نظر حزبه في الإصلاح قال: أن الوضع في العراق أصبح يتطلب ضرورة النظر إليه نظرة جدية ولا سيما بعد الحوادث التي جرت في الشرق الأوسط كإيران وسوريا ومصر ولبنان وشدد بصورة خاصة على حوادث مصر وقال: أن الأسباب التي أدت إلى الانقلاب في مصر هي موجودة في العراق وإذا كانت العوامل متشابهة فلا بد أن تكون النتائج واحدة والقضية قضية زمن إذا لم نتدارك الأمر ونقوم بالإصلاحات بصورة جدية في العراق. ثم تكلمت أنا وشرحت وجهة نظر الحزب التي جاءت في المذكرة شرحا مسهبا نوعا ما كما فعل ذلك مهدي كبة.

أما المدفعي وعلي جودة فقد حصرا البحث تقريبا في قضية الانتخاب المباشر وبعد أن أبديا كالغير رغبتهما الصميمية في الإصلاح ودافعا دفاعا شديدا بطريقة تنم عن رجعية عميقة عن الانتخاب غير المباشر كما فعل ذلك من قبل توفيق السويدي ونوري السعيد ومصطفى العمري ثم كثر التساؤل من قبل جميع هؤلاء عن الطريقة الإصلاحية وطالبوا أن تدلهم الأحزاب عن الطرق العملية في الإصلاح وقالوا: أن الكلام وحده لا يكفي مطلقا. وبعد ذلك جرى البحث في الطريقة التي يمكن بواسطتها تعديل قانون الانتخاب قبل إجراء عملية الانتخابات المقبلة عما إذا كان بالإمكان تعديله بمرسوم فدافع صالح جبر في جواز ذلك وأصر أكثرية أصحاب (الفخامة) بعدم جواز ذلك من الجهة الدستورية إذ أن استصدار أمثال هذه المراسيم تخالف الدستور نصا وروحا ولكني قلت أن الدولة التي تستسيغ إصدار مرسوم

بتأليف جمعية التمور لا يستغرب منها بطبيعة الحال عندما تتحرج في استصدار مرسوم من هذا القبيل أي فيما يخص الانتخاب المباشر. ثم تكلم حكمت سليمان كلاما معتدلا وظهر في بداية الأمر يتفق مع الأحزاب الثلاثة بقوله: أن الوضع خطير اكثر مما يتصور وهو يتطلب النظر إلى الأمر بعقلية جديدة تتقبل الإصلاح الجدي وقال: إننا إذا لم نتصف بهذه العقلية فإن الحوادث ستجرفنا.

ثم تكلم الصدر بطريقته الخاصة المزيج من الملائية والعامية والجدية والهزلية فصور الكل - بحسب طريقته في الوصف - ملامين ومسؤولين عن الوضع وطلب إلى الجميع أن يتدبروا الأمر فكانت كلمة ملطفة للجو نوعا ما بالنظر لما تخللها من هزل حسب طريقة الصدر المألوفة في أمثال هذه الاجتماعات. ثم تكلم طه الهاشمي وقال: أن حزبه يقصد أن يوجه مذكرته مباشرة إلى سمو الوصي - جوابا لأحد الأشخاص الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع عن طريق غير مباشر - لأنه أراد أن يضع الأمور في نصابها ولا أذكر ما قاله الهاشمي بالضبط في هذا الشأن ولكن من دون شك كان قوله يتضمن هذا المعنى ثم وجه الخطاب إلى الحاضرين وقال: من منكم أو من منا كان حرا في تأليف وزارته ومن منا كان حرا في الكثير من أعماله. ثم خاطب الأمير قائلا أن مدة وصايتكم سوف تنتهي بعد بضعة أشهر وهذه فرصة لا تزال كافية لأن يقوم سموكم بما يجب من الأعمال التي من شأنها أن تهيىء عهدا فيه الكثير من الاستقرار لجلالة الملك ثم قال ما معناه أن الحكم يجب أن يكون مجردا وبعيدا عن الاستغلال ثم استدرك بقوله أننا جميعا لم نبتعد عن استغلال النفوذ فيجب أن ينتهي هذا الدور. ومن الغريب أن ينبري حكمت بك من دون الحاضرين أو أن يكون أول المتكلمين في هذا الشأن فيطلب الكلام وتظهر عليه آثار الحدة بصورة واضحة ويرد طه باشا بقوله: أما من جهتي أنه لم يتدخل أحد بتأليف وزارتي كما لم يتدخل أحد في شؤون وزارتي وكان هذا غريبا كل الغرابة من حكمت بك لأن الجميع كانوا يعلمون قصد الهاشمي والكل يعلم أن حكمت بك جاء نتيجة انقلاب عسكري فرض إرادته فرضا في كل شيء لا في تأليف الوزارة فقط والدور الذي جاء به ليس له علاقة بالوصي. حقا كان تصرفا غريبا من حكمت ولكن هذا القول من حكمت بك قد جرأ مع الأسف الشديد أن يقدم كل من أرشد العمريو جميل المدفعي وعلي جودة شهادات مماثلة وينكرون كل تدخل من قبل أي أحد في تأليف وزارتهم وفي شؤون الوزارة الأخرى ولم يشهد مثل هذه الشهادة كل من نوري السعيد وتوفيق السويدي وصالح جبر واكتفوا بسكوتهم.

وبينما كان أصحاب (الفخامة) يدلون بشهاداتهم خرج الأمير من القاعة وبعد أن عاد إليها بعد فترة قصيرة - وكان قد تكرر هذا الخروج لأكثر من مرة - سأل الحاضرون عما كانوا قد أنهوا كل ما عندهم من كلام ولما أجابوه بالإجابة قال إذن سأتكلم أنا وكان التأثر باديا على محياه. استهل الأمير الكلام بقوله: إنه (الأمير) عندما أتى إلى العراق لأول مرة في زمن المرحوم فيصل وجد الناس منذ ذلك الوقت يتحدثون عن الانتخابات المزيفة ثم كان كل مجلس

يأتي يعتبره الناس مزيفا ثم ارتبكت الأمور بعد وفاة الملك فيصل وبدأت الثورات العشائرية فأخذت تسقط الوزارات على أثرها حصل الانقلاب العسكري الأول ثم أعقبه انقلاب ثان فثالث ثم أخذ السياسيون يقتلون بعضهم بعضا حتى وصل الوضع إلى ما وصل إليه فهل أن العائلة المالكة هي السبب لكل هذه الكوارث؟ وهل أنا المسؤول عما حدث؟ أنتم المسؤولون عن هذا الوضع كلكم تكذبون متى أنا تدخلت في أمور الدولة؟ يعترضون على تغيبي عن العراق ولكن لم يأت أحد منكم وينصحني بضرورة البقاء. متى أبديتم النصح لي ولم أسمع؟ إن عائلتنا أتت إلى العراق بعد أن ضيعت كل شيء... الملك والمال وكل شيء ألم نستحق أن نملك في العراق قطعة أرض نزرع فيها كي نعيش؟ الناس كلهم أثروا من الزراعة ولكن نحن بقينا على وضعنا لان ليس لدي الوقت الكافي للاشتغال بهذه الأمور. متى أنا استغليت نفوذي؟ (ثم بعد ذلك وجه الخطاب فجأة إلى طه الهاشمي قائلا: أنت تتهمني باستغلال النفوذ. أنت تكذب. أنت كذاب أنت استغليت ضعفي في الوثبة وكتبت في الجرائد ذلك المقال ضدي. كان كله كذبا. أنت كذاب. تقول أنه سيقع في العراق مثل ما وقع في مصر. أنا لا أخاف ذلك، لأن باستطاعتي أن أكون حمالا أنا لا أتهم بهذه الأمور الكثير من الناس ينصحني بأن أهرب دراهم إلى خارج العراق. أنا لا أفعل كما فعل غيري) ثم استمر على هذا المنوال في الكلام موجها الخطاب إلى طه الهاشمي فقال (حسب ما علق بذهني) أنا أعرف تاريخ حياتك جيدا ولكن الهاشمييقول أن ما قاله الأمير بالضبط: (أنا أعرفك منذ ١١ سنة ثم دخل الأمير مع طه بمشاجرة حول أمور وقعت في سنة ١٩٤١ فأنكرها طه ثم احتد الأمير وقال: إن ما أقوله هو الصحيح: أنت تكذب. أنت كذاب. جرى كل ذلك ولم يتفوه أحد من الحاضرين بكلمة واحدة إلا جميل المدفعي فقال بصوت خافت ولين جدا: سيدي كان القصد من هذا الاجتماع بحث قضايا سياسية مهمة لا البحث في أمور تاريخية ماضية. وبينما كان الأمير مستمرا في توجيه هذه الإهانات إلى طه نهض الهاشمي مرة ثانية وقال: أنا شريف، أنا شريف وخرج. ولم أر بدا من أن أخرج معه وعندما مررت بالأمير - وكان جالسا بالقرب من المخرج - صرخ بوجهي قائلا أنت أيضا تقدر أن تخرج. أخرج.

قلت قبل قليل نهض الهاشمي مرة ثانية وقد فاتني أن أذكر انه عندما بدأ الأمير بتوجيه الإهانات إلى طه الهاشمي أراد أن يترك القاعة في البداية ولكن الأمير صرخ بوجهه قائلا: اجلس... اجلس... لا تخرج... تحمل ما سأقوله لك... فأطاع الهاشمي الأمير طاعة عسكرية وجلس.

أعود إلى الموضوع بعد هذا الاستطراد أقول عندما كان يتكلم بهذه اللهجة قررت أن أناصر الهاشمي في كل حركة يقوم بها سلبية كانت أو إيجابية وقد همست في أذن مهدي كبه الذي كان جالسا بجنبي قائلا أن الهاشمي سوف يضطر إلى اتخاذ أحد موقفين، إما أن يرد الإهانة إلى الأمير أو أن يخرج محتجا فإذا تكلم فإني سوف أؤيده بكل قواي وإذا ترك القاعة سأتركها معه. بينت ذلك لمهدي كبه وسألته عما سيتخذه هو نفسه من موقف في هذا الشأن

فلم يجبني ففهمت حالا أنه لا يريد مناصرة الهاشمي مع الأسف. خرجت مع الهاشمي قبل أن ينفض الاجتماع كما قلت آنفا وسرت معه مشيا على الأقدام إلى مدخل شارع الزهاوي ثم واصلت سيري راكبا الباص إلى الحزب وكانت الساعة حوالي التاسعة مساءً وقد دام الاجتماع زهاء ٤ ساعات فلم أجد في الحزب إلا قاسم حسن. وبينما كنت أروي الحادث إلى قاسم وإذا بمهدي كبه يأتي إلى الحزب قد أفاد الموماً إليه أن الاجتماع لم يستمر بعد هذا الحادث، إذ خرج الأمير على الإثر وتبعه الصدر لتهدئته وانفض الاجتماع على التو. ثم فتشت بعد ذلك عن حسين جميل فوجدته في داره وأخبرته تلفونيا بأني مع قاسم في طريقنا إليه ولما رويت الحادث إلى حسين تأثر غاية التأثر واتفقنا على أنه ليس من الصحيح أن يمر هذا الحادث بدون أن نعمل شيئا وأقله تقديم احتجاج شديد اللهجة إلى البلاط عن هذا التصرف ومن هناك تلفنت إلى طه الهاشمي وأظهرت رغبتنا في زيارته مع حسين جميل غير أنه اعتذر قائلا أنه ينوي أن يستحم بماء فاتر لينام نومة هادئة وأوصاني بالهدوء وقال لي أنه سيمر بي في الحزب صباحا. ثم رأيت من المناسب أن أتصل تلفونيا برئيس الوزراء مصطفى العمري لعلي أتلمس تأثير الحادث عليه شخصيا وعلى جماعته فرأيت منه رغبة في مقابلتي في داره ولما سألته عما إذا كان يرى مانعا من مرافقة حسين جميل لي رأيته يحبذ ذلك كثيرا. ولما اتصلنا به في داره وجدناه مرتبكا من تأثير الحادث وقد أظهر استياءه الشديد من الوضع وقال أنه كان متفائلا من نتيجة هذا الاجتماع وقد سار على ما يرام غير أن الأمير قلب الأمور رأسا على عقب وقال: بينما كان في حالة عصبية شديدة لم يذق طعم النوم أربع ليالٍ متوالية هدأناه بالأخير ورتبنا هذا الاجتماع كي نتوصل إلى نتيجة وإذا به يربك علينا خططنا. ولما وجهت إليه لوما شديدا لعدم تدخله في الموضوع كرئيس للحكومة قال في الواقع أن الجميع صعقوا وهو من جملتهم فلم يعلم ما كان عليه أن يعمل هناك ولما سألني عما يترتب عليه الآن من عمل قلت أن العمل هو أن تقدم استقالتك صباحا احتجاجا على هذا العمل.

وفي صباح اليوم التالي (أي في ١٩٥٢/١/٤) اتصل بي في بناية الحزب فائق السامرائي وسألني عما يترتب على حزب الاستقلال من عمل قلت له: قبل كل شيء يترتب علينا الآن أن نقدم احتجاجا مشتركا إلى رئاسة الديوان الملكي فوافقني على ذلك حالا وأخذ يصوغ الاحتجاج المقترح وأطلعني عليه بعد أن فرغ منه فاقترحت تعديله من بعض النواحي وتخفيفه إذ قلت لفائق: أن الاحتجاج إذا ما صيغ بصيغة شديدة لن توافق عليه الجبهة الشعبية المتحدة فوافقني على ذلك وقال الظاهر أنت تعرف طبيعة جماعتك أكثر من الغير وبعد ذلك بقليل أتى إلى الحزب طه الهاشمي ثم جاء مزاحم الباجه جي فقلنا له (لطه) أننا جميعا تحت تصرفك ولكن الباشا أجابنا بهدوء أنه لا يريد مطلقا أن يتخذ كقميص عثمان. ولما سألناه عما يريد قال: أنا لا أضع لكم الخطة ولكن اعملوا ما تشاؤون وبعد أن خرج الباشا اتفقنا مع فائق السامرائي على صيغة الاحتجاج ثم أتى حسين جميل وبين أن الاحتجاج إذا لم يكن شديدا لا فائدة منه واتفقنا مع الاستقلاليين أن نذهب أنا وحسين إلى الجبهة ونعرض صيغة الاحتجاج

المقترح عليهم وكان قاسم حسن أيضا بهذا الرأي وقد ذهبنا ظهرا إلى بناية الجبهة ووجدنا أكثريتهم مجتمعة هناك فعرضنا عليهم الصيغة الآتية:

معالي رئيس الديوان الملكي المحترم

عندما حضر رؤساء الأحزاب في البلاط الملكي مساء ١٩٥٢/١١/٣ بناء على دعوة تلقوها من رئاسة التشريفات الملكية للمداولة حول مذكراتهم التي سبق أن تقدموا بها الى سمو الوصي كانوا يعتقدون بأن هذا الاجتماع يراد منه معالجة القضايا الخطيرة الواردة في مذكراتهم وبحث الموقف السياسي الراهن والدور الخطير الذي تمر به البلاد، غير أن الأمور سارت على نقيض ذلك ولم يكن يخطر على بال أحد أن يقع ما وقع فعلا وهو توجيه الإهانات من قبل رئيس الدولة إلى الجمع الذي يضم إلى جانب رؤساء الأحزاب رؤساء الوزراء السابقين ثم توجيهها بصورة خاصة إلى أحدنا السيد طه الهاشمي رئيس الجبهة الشعبية المتحدة الأمر الذي نعتبره إهانة إلينا جميعا ولذلك نطلب إليكم أن ترفعوا إلى سموه احتجاجنا على هذا العمل.

بغداد في ١٩٥٢/١١/٤

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي　　　　رئيس حزب الاستقلال

رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة

ولما عرضنا هذه الصيغة عليهم أصابهم وجوم شديد فأخذ كل منهم يقرأه مرارا وتكرارا ثم قالوا أنه شديد اللهجة ولا يمكن توجيه مثل هذا الاحتجاج إلى رئيس الدولة. وكان رئيسهم أيضا بهذا الرأي ثم قالوا أن الهاشمي يعتبر هذه الإهانة موجهة إلى شخصه لذلك كان ينوي تقديم احتجاج خاص. ولما رغبنا أن نطلع على الاحتجاج المقترح من قبلهم قرؤوا علينا صيغة هذا نصها.

استجابة للدعوة التي وجهها رئيس الديوان الملكي لنا ولرؤساء الأحزاب وبعض الساسة المستقلين مساء يوم الاثنين ١٩٥٢/١١/٣ فقد كنا نعتقد أن الدعوة يراد منها الحديث في موضوع المذكرات السياسية التي تقدمت بها الأحزاب للتوصل إلى ما يحقق أماني الجميع في إصلاح الفساد ولكننا فوجئنا بالطريقة التي جرى بها الحديث فقد وجه سمو الأمير الوصي كلمات وجملاإلى المجتمعين نعتبرها إهانة لا نقبلها وقد كان توجيه سموه ألفاظا لي على الخصوص مما استدعى تركي للاجتماع احتجاجا على ذلك وقد وددت أن أسجل احتجاجي هذا ما كان يجدر أن نسمع إلى الإهانة التي سمعناها بل كان المتوقع، وقد دعينا إلى مقابلة سموه في مقره بناء على طلبه أن يلقى المدعوون ما يلقاه الزائرون عامة إن لم يكن المكان والمناسبة تقتضيان منه رعاية خاصة. كذلك نود أن ترفعوا إلى سموه احتجاجنا هذا. وتفضلوا...

وعلى أثر ذلك شعرت بأن هناك اختلافا كبيرا في العقلية لا على صيغة الاحتجاج وعليه

قلت لحسين جميل أن نترك الجماعة أحرارا يعملون ما يشاؤون في هذا الشأن وهممت بالخروج وقد اعتبروا ذلك غضبا مني فأرادوا تهدئتي. ولكنني قلت لهم أن القضية ليست قضية غضب، فأنا غير غاضب ولكن الموضوع أصبح خلافا في الذهنية إلى أقصى حد. ولما قلت لهم أن الاستقلاليين لا يوافقون مطلقا على إرسال احتجاج خفيف اللهجة وافقوا - خجلا - على موافقة الاستقلاليين ومن هناك حاولنا أن نتصل بفائق السامرائي ثم بمهدي كبه فلم نجدهما ولكنا وجدنا صديق شنشل في محله وذهبنا إليه أنا وحسين جميل ولما بينا له الموضوع وأطلعناه على الصيغة المقترحة المخففة قال انه لا يعتقد بأن الحزب يوافق على هذا الاحتجاج واقترح إضافة الجملة الآتية على الاحتجاج المقترح بعد عبارة يؤسفنا أن يستغل سموه مركزه الخاص بتوجيه هذه الإهانة - حتى أصبحت كرامات الناس غير مصونة في البلاط - كما أنه أصر على بقاء كلمة استنكارنا بدل احتجاجنا.

ثم ذهب أنا وحسين جميل إلى مقر الحزب ومن هناك تلفنت إلى الهاشمي وبينت له الوضع وقرأت عليه تلفونيا الاحتجاج كما يصر عليه الاستقلاليون وعندئذ وافق على أن تكون الصيغة كما يقترحها الاستقلاليون واتفقنا مع الهاشمي على أن يوقع الاحتجاج من قبل الاستقلاليين - فيما إذا أقره - ومن قبلي وأن يرسل إليه حوالي الساعة الرابعة للتوقيع وفي الوقت المعين أتاني فائق السامرائي نفسه إلى الحزب ومعه نسخة الاحتجاج موقعة من قبل مهدي كبه فوقعته أنا أيضا ولما أردنا إرساله بواسطة أحد الفراشين إلى الهاشمي للتوقيع عليه لم نجد شخصا يعلم بدار الهاشمي وعليه قال فائق لنكن عمليين ولا نضيع الوقت فأنا سأذهب بنفسي إلى دار الهاشمي وكانت النية أن يرسل الاحتجاج إلى دار رئيس الديوان حالا كي نكون أحراراً في نشره في صباح اليومالتالي، ولكن عاد فائق من دار الهاشمي بخفي حنين كما يقول المثل العربي وقال أن الهاشمي رفض التوقيع على الاحتجاج وقال انه وافق مبدئيا لأنه لم يشأ مجادلتي وأنه يرفض أن يوقع على أي احتجاج مشترك وأنه سيرسل احتجاجه الخاص حسب الخطة المقررة وأنه لا يوافق مطلقا على نشر صورة أي احتجاج مهما كانت لهجته ولكنه ينوي نشر خبر بسيط في الجريدة بأن احتجاجا قدم إلى المقامات العليا. ولما سألني فائق عما يجب عمله؟ قلت له أن الوضع تطور الآن تطورا سيئا لذلك لا يمكنني أن أقرر شيئا بدون أن أتصل بجماعتي وبعد ذلك أتى حسين جميل إلى الحزب وحصل اتصال بينه وبين محمود الدرة رغب على أثرها أن يزورنا محمود الدرة في الحزب وقد جاء معه برهان الدين باش أعيان وبعد مجادلة طويلة بين محمود الدرة وحسين علمت من محمود الدرة بأن الاحتجاج إذا ما خففت لهجته فسوف يوافق عليه الهاشمي ويوقعه معنا وهنا أخذت الأمر على عاتقي بالرغم من مخالفة حسين جميل وقاسم حسن وأعطيت الصلاحية التامة لمحمود الدرة أن يخفف الاحتجاج بالطريقة التي يراها مناسبة فاقترح تخفيفه حسبما هو مؤشر إليه بالخط الأحمر فوافقت على ذلك بدون جدل في وسط عربدة قام بها حسين جميل وقاسم حسن وقال محمود بعد أن شكرني على هذا التساهل بأنه يؤمل أن يقنع الهاشمي على هذه الصيغة الأخيرة. ولنا قيل أن الاستقلاليين

لا يوافقون على هذا التخفيف قلت دعوا الأمر لي فأنا أقنعهم ولكن انتظرنا ثم انتظرنا إلى ساعة متأخرة بدون أن نحصل على جواب من محمود الدرة فقلت بعد ذلك أن الهاشمي مصمم على أن يرسل احتجاجه الخاص وأنه لا يوافق على النشر مطلقا.

وقد فاتني أن أذكر قضية النشر أيضا كانت موضع بحث في جدالنا مع محمود الدرة. إذ بينما كان حسين جميل وقاسم حسن يصران على أن النشر شرط أساسي وجدت حلا وسطا وهو ألا ينشر الاحتجاج وإنما يؤخر لبضعة أيام حسب الاتفاق الذي يجري بيننا في هذا الشأن ولكن فهمت أن الهاشمي يعتبر عدم النشر لأي احتجاج شرطا أساسيا. وبينما نحن في هذا الوضع أخذت الجرائد الحكومية تبحث عن الاجتماع وتشوهه تشويها فظيعا ونحن لا نستطيع أن ننبس ببنت شفة في جرائدنا وقد خرجت مساء الأربعاء جريدة الحوادث بعد أن بحثت عن الاجتماع بصورة مشوهة بخبر مثير للغاية أنقله فيما يلي لأنه ليس باستطاعتي أن أرسله إليكم كأقصوصة، فالجريدة نفدت بعد صدورها بساعة.

الجبهة الشعبية تعتذر عن تصرف رئيسها في اجتماع البلاط

كان فخامة السيد طه الهاشمي رئيس حزب الجبهة الشعبية قد غادر اجتماع البلاط الملكي العامر مساء الاثنين الماضي قبل انفضاضه محتجا وقد علمنا والجريدة ماثلة للطبع أن بقية أقطاب الجبهة الشعبية قد راجعوا المقامات العليا المختصة واعتذروا عن سلوك رئيسهم معتبرين ما صدر من فخامة رئيسهم يتحمل تبعاته.

لقد زارني صباح ١٩٥٢/١١/٦ فائق السامرائي في مقر الحزب وسألني سؤالا غريبا في بابه هو أنه قد سمع بأن الأمير عبد الاله قد زارني في داري مساء أمس فلما نفيت الخبر قال أنه متأكد من أن الأمير قد زار بعض الشخصيات التي كانت مجتمعة في البلاط ثم أفادني بصورة صريحة أنه قد زار مهدي كبه في داره ولما لم يجده قال بنفسه للخادم: قل لمهدي أن الوصي جاء لزيارته. ثم قال فائق انه أراد أن يتأكد الخبر من المرافقين فأكدوا له الزيارة وقال أحدهم أن سمو الأمير طاف على بعض الجماعة فوجدهم جميعا إلا مهدي كبه وعلي جودة الأيوبي هذا هو الخبر. ولكن باعتقادي أن هذه الخطة لا بد وأن تنتج نتائج مهمة لا يمكن التكهن بها في الوقت الحاضر. بينما أكد لي فائق بأن هذه الزيارة سوف لا تؤثر على سياسية الحزب في الوقت نفسه صورة خاصة جدا بان الزيارة المذكورة سببت مناقشة بين أعضاء الحزب فيما إذا كان من المناسب رد الزيارة السامية وعن طريقة ردها وهل يكتفي بطلب موعد الزيادة أن يكتفي بالذهاب إلى البلاط بدون موعد والتسجيل فقط. وبعد ذلك زارني الهاشمي في مقر الحزب وقال أنه اطلع اليوم صباحا (٦/ ١١/ ١٩٥٢) على ما نشرته الحوادث وقال أنه سيذهب بعد قليل إلى الجبهة ويتعقب صحة الخبر المذكور الذي يشك في صحته كل الشك فإذا ما نفاه القوم وكذبوه تكون المسألة قد انتهت أما إذا لم يصدر تكذيب في هذا الشأن في

جريدة الجبهة فالمسألة تتغير بالنسبة إليه من أساسها وقد علمت بعد ذلك أن الجريدة كذبت الخبر من أساسه وبذلك انتهت المسألة على ما يظهر في نظر الباشا والحمد لله. ولقد انفردت بعد ذلك بالهاشمي وطلبت إليه أن يبين لي رأيه الصريح في هذه القضايا وفيما يجب عمله وقد أفاد بصورة صريحة بأنه من الأساس غير مؤمن بالنضال الشعبي لذلك لا يريد أن يعمل من أجله أي شيء مطلقا وقال صراحة أنه يختلف معنا في طريقة العمل ولما سألني بعد ذلك فائق عن الخطة التي يجب أن تنتهج في هذه القضية وعن طريقة العمل قلت له أنه ليس باستطاعتنا وضع خطة قبل أن يتبلور وضع الجبهة الشعبية وقبل أن تتذاكروا مع جماعتكم بعد التطورات الأخيرة - وكان مفهوما من كلامي أني أقصد بعد طواف الأمير على دور بعض المجتمعين.

هذه خلاصة موجزة عن الوضع فما هو رأيك دام فضلكم؟

المخلص كامل الجادرجي

بغداد في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٢.

عزيزي محمد

وصلني كتاباك المؤرخان في ٥ و٧ من الشهر الحالي فشكرا كثيرا لا بد أن تكون رسالتي المؤرخة في ٧ من الشهر الحالي قد وصلتك الآن ولا بد أن تكون قد استفدت منها بعض الفائدة. لم تستجد أمور هامة في الجهة المقابلة غير أن نوري السعيد عقد بعد مؤتمر البلاط مؤخرا مؤتمراً صحفيا في بناية حزبه وزع فيه على الصحفيين بيانا خاطب فيه الشعب. وكان قصده من ذلك القيام بعمل معاكس لمذكرات الأحزاب وخلاصة البيان المذكور:

١- أنه هو في الحكم قد أنجز بعض الأعمال وهناك أعمال أخرى لم تنجز.

٢- الإصلاح لا يأتي إلا عن طريق الوطنية الصادقة التي تتمثل بالعمل الصامت الرزين وعلى الأحزاب أن تجعل الإصلاح والتطهير بطرق ديمقراطية دستورية.

٣- في الأحزاب العراقية (بعض العناصر تتوفر فيها صفات المواطن الصالح) وهناك سياسيون عرفوا بالإخلاص والصدق والوطنية الحقة، إلا أنهم آثروا الحياد على الكفاح الحزبي واختاروا صفة المستقلين. وعلى كواهل هؤلاء تقع مسؤولية خدمة الوطن وتطهير ما ورثناه من مفاسد.

٤- واجب هذه الفئة من المخلصين حزبين ومستقلين التعاون الخالص على إقامة حكومة قوية تهدف إلى الإصلاح السريع. وإذا تخاذلوا فإنهم مسؤولون أمام الأجيال الحاضرة والقادمة وأمام التاريخ.

٥- حاجة العراق المستعجلة تتخلص بـ (أ) تطهير الجهاز الحكومي من العناصر سيئة السمعة والتي تنقصها الكفاءة. وسن قانون (من أين لك هذا). (ب) تشريع قانون اعمار واستثمار الأراضي الأميرية كأول خطوة نحو تحديد الملكية. فعلى الحكومة الرشيدة أن تنفذ

هذا القانون وتوسعه وتصدر قانونا بحماية الملكية الصغيرة ومنع التجاوز على الأراضي الأميرية والشروع في دراسة طرق إنماء الثروة القومية بزيادة الإنتاج الزراعي مع الحرص على ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية(ج) إعادة النظر في أنظمة الضرائب والرسوم وفرضها على أسس علمية مدروسة تحقق العدالة الاجتماعية وتزيل الفوارق بين الطبقات (د) تصنيع البلاد بالانتفاع بموارد البلاد الزراعية والمعدنية وتوفير المواد الضرورية لأبناء الشعب بأرخص الأثمان وكفاية البلادنفسها عند الطوارئ (هـ) رفع مستوى المعيشة بتعميم القرى العصرية وإنشاء دور للموظفين والمستخدمين وذوي المهن والأعمال والتوسع ببناء المستشفيات والمدارس ومكافحة الغلاء ومعالجة بطالة المتعلمين مثل خريجي كلية الحقوق (و) الأخذ بيد المرأة للحصول على مستوى ثقافي أعلى (ز) إعادة النظر في قانون مجلس الإعمار(ح) الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر على أن يكون تدريجيا يطبق في المناطق التي لا يقل فيها عدد المتعلمين عن نسبة معقولة. (ط) دراسة القانون الأساسي في ضوء التطور الذي حدث في البلاد (ي) الحرص على تنمية العلاقات الأخوية بين الدول العربية واعتبار معاهدة ١٩٣٠ لا تأتلف مع التطور وألا تكون للعراق سياسة غير الدفاع عن سلامته ضمن حدود بلاده.

وقد تناولته الصحف الحزبية وخلاصة ما جاء فيها محاسبة نوري السعيد بأنه كان أكثر العراقيين مزاولة للحكم في مختلف الأدوار فلماذا لم يطبق ولو شيئا يسيرا من كل ذلك؟ وكانت أشدها عنفا هي صحف الأميّين[٦] وأكثرها اعتدالا صحيفة الجبهة الشعبية المتحدة ويشاع في البلد أن هناك اجتماعات تعقد في البلاط ضمّت أصحاب الفخامة المستهلكين (السكراب) واجتماعات تعقد بين كبار الموظفين من عدليين وداخليين ويضمنهم المستر ديجبرن مستشار وزارة الداخلية لإيجاد مخرج (قانوني) أو (دستوري) لإيجاد طريقة للانتخاب المباشر حسب رأي نوري السعيد طبعا.

ويقال أن هناك فكرة لإحالة هذه القضية على المحكمة العليا وما إلى ذلك من أمور كما يقال في الوقت نفسه أن الوزارة ستستقيل بسبب وجود خلاف بين أعضائها حول هذه القضية ولكن لم يظهر أثر لذلك حتى الآن. والخبر الأخير الذي سمعناه أن اجتماعا عقد قبل بضعة أيام من مواد (السكراب) في دار أحدهم وقد تساءل الكثير عن ماهية هذا الاجتماع ولكن لم يعلم أحد شيئا عنه ولكني علمت بعد ذلك من مصدر ثقة أن المذكرات تدور بين هؤلاء (السكراب) لتأليف حزب من المستقلين لتنفيذ فكرة نوري السعيد حسب ما جاء في بيانه (الفقرة ٣٥ منه) ولا بد أن تكون غاية هذا الحزب هي زيادة عدد الأحزاب التي سوف تشترك في الانتخابات فيما إذا أصرت الأحزاب الأخرى على المقاطعة ولا سيما حزب الأمة. أما بشأن مؤتمر البلاط فلا يزال الرأي العام يلوكه وكل شخص يروي حوادثه حسب ما يشتهي. فمنهم من يريد أن يصور طه الهاشمي بطلا من الأبطال ومنهم من يصوره ذليلا. ولا بأس أن

---

(٦) القصد من ذلك صحف حزب الأمة الذي كان برئاسة صالح جبر.

أسرد لك نموذجا من القسم الأول: عندما مررت بأرشاك المصور يوم الجمعة الماضي بادرني بقوله: هل صحيح أن الأمير قال لطه الهاشمي اخرج من هنا. وأجابه الهاشمي بكل قوة واعتزاز هذه بلادي. . .وليس باستطاعة أحد أن يخرجني منها وإنما الغريب عن البلاد هو الذي يجب أن يخرج. ولكن جميع تلك الأقاويل والروايات العجيبة بما فيها من مفتريات لم تهمل توجيه اللوم الشديد إلى الأمير. ويقال أن الأمير لا يزال بحالة عصبية وأنه أخذ يكثر من الشرب وأن الندامى يتفننون في تسكينه. . .

أما من جهتنا فقد أخذنا نشعر بعد هذا الحادث بان واجباتنا قد تضاعفت كثيرا وأن مسؤولياتنا تجاه الرأي العام قد ازدادت فنحن الآن كالسفينة التي تشعر بأنها بوجوب الإقلاع عن الميناء ولكن (الأنكر) يمنعنا من السير قدما واحدة وبالإضافة إلى ذلك إننا أصبحنا بوضع نعرقل عمل الغير ممن يريد أن يعمل في وقت يشتد فيه ضغط الرأي العام بضرورة تأليف جبهة وطنية موحدة لتجابه الوضع السياسي بما يقتضيه الحال. أما الهاشمي فلم أره في دور من الأدوار أهدأ منه الآن. لذلك طلبت منه شفهيا قبل بضعة أيام عقد اجتماع مشترك لهيأتي الحزبين لبحث الموقف ثم رأيت من الضروري أن نشفع طلبنا الشفهي بطلب تحريري نوافق على أن يكون الاجتماع يوم الثلاثاء ١١/١١/١٩٥٢ ولكن أتت الجبهة في الوقت ذاته باقتراح عقد اجتماع مشترك وأرادوا إحالة الأمر إلى لجنة الارتباط للحزبين للبحث في تفاصيل عقد هذا الاجتماع.

وبعد أن اجتمعت اللجنة المذكورة أطلعني جميل على مقترحات اللجنة وهي كالآتي (١) عقد اجتماع عام من الأحزاب الثلاثة، الوطني والاستقلال والجبهة (٢) الغرض من هذا الاجتماع هو (أ) كسب تأييد الرأي العام لمضامين المذكرات (ب) إعلان مقاطعة الانتخابات ودعوة الجمهور لتأييد ذلك (٣) توجيه الدعوة للاجتماع من قبل الأحزاب الثلاثة فقط (٤) التفاهم مع الآخرين من قبل لجنة الارتباط (٥) المتكلمون هم رؤساء الأحزاب الثلاثة فقط وإلقاء قصيدة أن أمكن. (٦) محل الاجتماع يكون في بناية أحد الأحزاب الثلاثة. وقالوا لحسين جميل أنهم لا يوافقون أن يكون أحد أنصار السلام خطيبا في هذا الاجتماع وعلى ذلك اتصلت بفائق السامرائي أولا وبينت له مضمون هذه المطالب وقلت له أننا يصعب علينا أن نوافق على هذا الطلب مقدما لأننا نريد أن نبحث مع حزب الجبهة الشعبية المتحدة قضية تأليف اللجنة الوطنية الموحدة أو من يقوم مقامها وهذه الجبهة أو اللجنة هي التي تقرر عقد الاجتماعات العامة وما إلى ذلك من أعمال وأنها هي التي تعين الخطباء في هذا الاجتماع وغيره وهي التي تعين القوة الانضباطية التي يجب أن تتألف من الجميع وسألت حزب الاستقلال عن رأيهم فيما إذا يوافقون على أن يكون الاجتماع مقتصرا على الأعضاء فقط. فرأيت فائق السامرائي يتفق معي كل الاتفاق على أن تأليف الجبهة أصبح ضروريا قبل البحث في أي عمل وقال أنه لا يرى أية فائدة من اقتصار الاجتماع على الأعضاء من الأحزاب الثلاثة فقط. ثم بعد ذلك تذاكرت مع أنصار السلام (عبد الوهاب محمود) حول موقفهم من

الاجتماع العام المنوي عقده وما إذا كانوا يوافقون على ألا يخطب أحدهم فيه مع تحمل مسؤولية ضبطه فرفضوا رفضا باتا تحمل مسؤولية هذا الاجتماع ما لم يكن أحدهم خطيبا وهو اجتماع سيعقبه تأييد لمذكرة الأحزاب في الوقت الذي هم أنفسهم قد تقدموا بمذكرة مماثلة إلى الوصي وعلى ذلك أصبح الموقف بالنسبة إلى حزبنا صريحا وهو ضرورة تأليف الجبهة الوطنية الموحدة أو من يقوم مقامها قبل البحث بأي عمل. وإذا ما رفضت الجبهة الشعبية المتحدة ذلك فلا نوافق على عقد الاجتماع العام الذي اقترحوا عقده. لقد تم الاجتماع المشترك بين هيأتي الحزبين (نحن وحزب الجبهة) فعلا في اليوم المعين أي في يوم ١١/١١/١٩٥٢ في مقر حزبنا وقد دام الاجتماع أكثر من ساعتين وكان اجتماعنا هادئا وأنا الذي ترأست الاجتماع المذكور وبعد أن بينت الغاية من الاجتماع وهو بحث إمكان تأليف جبهة وطنية موحدة من الأحزاب الثلاثة ومن أنصار السلام وإمكان إيجاد ميثاق لها قبل البحث في أي عمل سياسي لأن تجزئة الأعمال في هذه الظروف والنظر في كل عمل بذاته يعطي أعمالنا صبغة ارتجالية وهذا غير صحيح وقلت قد وقعنا في هذه الغلطة قبل تقديم المذكرات وقلت لو كنا قد نسقنا أعمالنا قبل تقديم تلك المذكرات لكان من الممكن أن يكون تقديم المذكرات بداية لعمل سياسي خطير. ثم أطريت بعد ذلك على موقف الهاشمي في اجتماع البلاط حتى وجهت الإهانة إلى الجميع ثم خصصت إلى فخامة الهاشمي. ثم لمت الجبهة (بلهجة مناسبة) على موقفها من الاحتجاج المشترك ثم بينت باختصار موقف الاستقلاليين من الجبهة الوطنية المقترحة وموقف أنصار السلام منها وبينت أن أنصار السلام سوف لا يتحملون مسؤولية الاجتماع العام المشترك ما لم يشتركوا فيه في الخطابة. وشددت على ضرورة البحث في الجبهة الوطنية الموحدة قبل البحث في أي عمل سياسي. وبعد مناقشات دارت أكثر من ساعتين أبدى جماعة الجبهة الشعبية المتحدة تخوفهم الزائد من احتمال استيلاء أنصار السلام علينا وعلى حركتنا. وكان هذا الخوف باديا على أصحاب السيف أكثر من أصحاب القلم وعندئذ اضطررت أن أبدي تصريحا باسم الحزب مضمونه أن الحزب عندما يشعر بأن أية جبهة ممثلة في الجبهة الوطنية المقترحة تحاول أن تستولي على المنظمات الأخرى أو تطغى عليها سوف لا نقبل ذلك مطلقا وينسحب من تلك الجبهة الوطنية الموحدة وقد هدأ هذا من روع الجماعة نوعا ما إلا الهاشمي فقد بقي مرتاعا إلى الأخير. وقد أسفر الاجتماع عن قبول الاقتراح التالي، على أن يعرض هذا الاقتراح أولا على هيأتي الحزبين لإقراره ثم تفاوض الهيئات المعنية بالأمر (الاستقلال وأنصار السلام) لإبداء رأيهم فيها واختصارا في الوقت استأذنت من الهاشمي على أن أقوم بمفاوضة مبدئية مع الهيأتين المذكورتين فإذن بذلك.

نص الاقتراح

«تتألف لجنة ارتباط دائمة من الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وأنصار السلام لتقديم اقتراحات تتعلق بالعمل على مقاطعة الانتخابات وعقد

الاجتماعات العامة وتنظيم الإضرابات واتخاذ أي موقف تقتضيه الأحوال الطارئة وتعرض هذه الاقتراحات على الهيئات المسؤولة في الأحزاب والمنظمات المشتركة في هذه اللجنة لإقرارها. وتقوم لجنة الارتباط بتنفيذ ما يجمع عليه الرأي من تلك الأحزاب والمنظمات».

وبينما كنت معتزما صباح ١٢/١١/١٩٥٢ على إرسال هذا الاقتراح إلى الجبهة بصورة رسمية أتى طه الهاشمي بنفسه وتسلمه وقد رجوته أن يسرع في استحصال قرار الموافقة من الجبهة على هذا الاقتراح، غير أنه في مساء أمس ١٣/١١/١٩٥٢ لم يتصل في هذا الشأن ولا اعلم متى نستطيع الصبر على هذه التماهلات غير المقصودة سواء كانت مقصودة أم غير مقصودة، بينما الجهات الأخرى المعادية منها والصديقة أخذت تبدي نشاطا كبيرا؟

هذا هو الوضع باختصار. الإخوان جميعهم بخير من الوجهة الصحية طبعا ويسلمون عليك. وتمنياتي الخالصة بالشفاء العاجل لمريضكم العزيز.

المخلص

كامل الجادرجي

هامش

لم أحضر حلقة المفوضية السوفياتية التي أُقيمت بمناسبة ثورة ١٧ أكتوبر ولكن علمت أن المكان كان غاصا بالمدعوين أكثر من أية سنة مضت. وقد وقعت هناك حادثة مؤسفة خلاصتها أن أحد المحامين الجدد المدعو عدنان عبد القادر والذي سمعت باسمه لأول مرة قد وجه إهانات صريحة إلى مصطفى العمري على مشهد من الكثير من المدعوين، غير أن مصطفى العمري قد قابل الحادث بهدوء ثم اشترك بعد ذلك بهذه الإهانات شخص آخر أو عدة أشخاص ويقال أن هؤلاء جميعا محسوبين على التقدميين (المستقلين) فالظن الغالب أنهم يعتبرون من أنصار السلام قد استاءوا لهذا التصرف كل الاستياء. ثم علمت بعد ذلك أن الشخص المذكور عدنان قد ذهب إلى رئيس الوزراء في ديوانه واعتذر لسوء تصرفه هذا وقال له أنه كان فاقدا شعوره حين تصرف هذا التصرف السيئ. ويقال أن مصطفى بك قبل العذر وانتهت القضية إلى هذا الحد ولم أتأكد بعد من قضية الاعتذار.

بغداد في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢

عزيزي محمد

بعد التحية ومزيد الأشواق. وصلني كتابك المؤرخ في ١٥/١١/١٩٥٢ في ١٧ منه فاستغربت كل الاستغراب لعدم وصول كتاب مني إليك حتى ذلك التاريخ، مع أني كنت بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٢ قد أرسلت إليك رسالة تحتوي على عشر صفحات شرحت فيها الوضع شرحا لا باس به والرسالة المذكورة قد أرسلت بواسطة السفارة العراقية في لندن وكانت مسجلة وقد أودعتها بنفسي إلى البريد ولما بين لي موظف البريد أن ذكر اسم المرسل

ضروري في الرسائل المسجلة وضعت اسمي أولا ثم عدلت عن ذلك من باب الاحتياط وبعد أن شطبته وضعت عليه اسما آخر لا يغري الذين يستلمونه من السفارة على فتحها وإن كان اسم المرسل إليه في هذه الظروف قد يغري على فتحها.

فإذا لم تستلمها حتى الآن فالظن الغالب أنها قد فقدت في السفارة لا في البريد. ثم بعد ذلك أرسلت إليك رسالة أخرى بتاريخ ١٤/١١/١٩٥٢ بعنوانك الحالي خلاصة لرسالتي الأولى أو كتتمة لها. وفي هذه الرسالة الأخيرة التي آملُ ألا تكون عبثت بها يد غير أمينة قد بينت أننا بعد جدال طويل اتفقنا مبدئيا في الجلسة المشتركة التي عقدناها مع الجبهة الشعبية المتحدة على تأليف لجنة تضم حزب الجبهة الشعبية المتحدة وحزب الاستقلال وأنصار السلام وحزبنا. وقلت أننا بانتظار مصادقة الجبهة نهائيا على القرار المذكور. وفي يوم السبت الماضي ١٦/١١/١٩٥٢ أتى الهاشمي إلى الحزب وقال أن لجنته الإدارية ارتأت بعض التعديلات على الصيغة المقترحة، وها أنذا أنقل إليكم - من باب الاحتياط - الصيغة الأصلية وإن كنت قد نقلتها إليكم في كتابي السابق. كما انقل إليكم في هذه الرسالة الصيغة المقترحة لمقارنتها مع الأولى بسهولة.

الاقتراح الأصلي

«تتألف لجنة ارتباط دائمة من الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وأنصار السلام لتقديم اقتراحات تتعلق بالعمل على مقاطعة الانتخابات وعقد الاجتماعات الهامة وتنظيم الاضطرابات أو اتخاذ أي موقف تقتضيه الأحوال الطارئة. وتعرض هذه الاقتراحات على الهيئات المسؤولة في الأحزاب والمنظمات المشتركة في هذه اللجنة لإقرارها. وتقوم لجنة الارتباط بتنفيذ ما يجمع عليه الرأي في تلك الأحزاب والمنظمات».

* * *

التعديل الذي اقترحته الهيئة الإدارية للجبهة الشعبية المتحدة

«تتألف لجنة ارتباط تمثل الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وأية منظمة أخرى لتقديم اقتراحات تتعلق بالعمل على مقاطعة الانتخابات وعقد الاجتماعات العامة وما يتطلبه الموقف السياسي من الأعمال المشروعة والاتفاق بينهم على ذلك تعرض هذه الاقتراحات على الهيئات المسؤولة من الأحزاب والمنظمات المشتركة في هذه اللجنة لإقرارها وتنفيذ ما يجمع عليه الرأي في تلك الأحزاب والمنظمات».

وقد عرضت هذا الاقتراح الأخير على الاستقلاليين وأنصار السلام فأرجأ الإستقلاليون رأيهم فيه إلى ما بعد رأينا. أما الأنصار فقد رفضوه حالا. وعليه اجتمعت اللجنة الإدارية لحزبنا ودرست الموضوع من جميع وجوهه فارتأت عدم إمكان تأليف لجنة من حزبنا وحزب الجبهة وحزب الاستقلال للأسباب التي طالما بحثناها سابقا. وقد خطرت لي بعد ذلك فكرة

هي أن نجتمع أنا وحسين جميل وطه باشا وبعض أعضاء الجبهة وفائق السامرائي وعبد الوهاب محمود وبعض الأنصار، إن أمكن، بجلسة خاصة غير رسمية لبحث المعضلة كآخر محاولة بقصد الاتفاق على ما يمكن الاتفاق عليه قبل أن نتخذ قرارا فيما يخص حزب الجبهة الشعبية المتحدة وعندما عرضت الفكرة على الاستقلاليين تقبلوها بدون تردد كما قبلها عبد الوهاب محمود وأحد الأنصار بصعوبة. أما الهاشمي فقال أنه لا يرى أية فائدة من هذا الاجتماع بعد أن قدمت الجبهة كل ما عندها، ولكن بعد إلحاحي الشديد قال انه سيعرض الأمر على جماعته. ثم أخبرني يوم الاثنين ظهرا ١٩٥٢/١١/١٧ بأنه قبل مبدئيا بهذا الاجتماع (الخصوصي) على ألا يحضره غير عبد الوهاب محمود وفائق السامرائي وقال انه سيحضر وحده فقط. واجتمعنا عندنا في الدار عصرا وقد حضر هذا الاجتماع الخصوصي كما شدد الباشا على نعته بهذا النعت، عبد الوهاب محمود وفائق السامرائي وقد حضر الاجتماع حسين جميل أيضا (بصفته الشخصية) بالرغم من عدم ارتياح الباشا لذلك، على ما أحسست، وبعد جدال طويل قبلنا مبدئيا (بصفتنا الشخصية) تعديل الاقتراح الأخير (المعدل) على الشكل التالي على أن نعرضه بصفتنا الشخصية على أحزابنا وهيآتنا.

نص الاقتراح

تتألف لجنة ارتباط تمثل حزب الجبهة الشعبية المتحدة والوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وأية منظمة أخرى لتنظيم العمل وتقديم الاقتراحات فيما يتطلبه الموقف السياسي وفق النظم الديمقراطية وتعرض اقتراحات ومقررات اللجنة على الهيئات المسؤولة في كل حزب ومنظمة مشتركة في هذه اللجنة لإقرارها وتنفيذ ما يجمع عليه الرأي.

أما الوضع في الجهة الثانية فقد استقر رأي الحكومة على أن تجري الانتخابات حسب القانون الحالي مهما كلف الأمر وعلى ذلك أجري تعديل في الوزارة بخروج إبراهيم الشابندر عمن الوزارة وتعيين علي محمود الشيخ علي وإعطاء وكالة وزارة الداخلية إلى حسام الدين جمعة بالإضافة إلى سببين الأول أنه لم يكن يعلم شيئا عن الإجراءات التي اتخذها وزير الدفاع حسام الدين جمعة بتوقيفه شحنة الباخرة الإيطالية التي كانت عليها كمية السكراب المباعة إلى إيطاليا. وقد غضب إبراهيم لذلك لأن هذا العمل جرى بغير علم منه. والسبب الثاني - هو الراجح على الظن الغالب - هو اضطرابه وقلقه من توتر الجو السياسي الذي يصعب التكهن في نتائجه. أما السبب في اختيار علي محمود وزيرا في هذا الظرف، فبالإضافة للعلاقة الشخصية بينه وبين مصطفى العمري، فقد جيء به، على ما أعتقد، لتقوية معنوية عديمي الشخصية منهم والذين انهارت أعصابهم في المدة الأخيرة، كجمال بابان مثلا. وبعد هذا التعديل أصدر رئيس الوزراء بيانا إلى الشعب العراقي بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٧ لا حاجة إلى وصفه وبيان درجة سخفه في هذه الرسالة، إذ سوف يصلك في البريد الجوي مع التعليق الذي كتبناه بشأنه. ولا شك أن التعليق لا يعجبك عنوانه أو بالأحرى كلمة (حول) التي لم نجد لها محلا

للصرف أنسب من هذا. ولتنفيذ ما جاء في البيان وجه رئيس الوزراء كتابا إلى الأحزاب بين فيه انه قد تألفت لجنة تضم كبار رجال القانون للنظر في تعديل قانون الانتخاب على أساس الانتخاب المباشر وطلب إلى الأحزاب أن ترسل ممثلين عنها للاشتراك في هذه اللجنة وقد رفض حزبنا الاشتراك في هذه اللجنة على انه مستعد لبيان ملاحظاته على اللائحة فيما إذا عرضت عليه في المستقبل. وقد نشرنا خبرا عن تأليف اللجنة ورفض الحزب بالاشتراك فيها، غير أن حزب الاستقلال نشر نص كتاب رئيس الوزراء وجواب الحزب عنه. وكان الجواب مطولا، ومما جاء فيه (أن الحزب يرى أن الطريق السليم هو في استصدار مرسوم بتعديل قانون الانتخاب وجعله على أساس الانتخاب المباشر مع جميع الضمانات لحرية الانتخابات ويكون إجراء الانتخاب بمقتضاه استفتاء للشعب (في هذا الأمر المهم في الحياة النيابية) وأن يكون ذلك خير وسيلة لمعرفة رأي الشعب في هذا الموضوع عن طريق ممثليه الحقيقيين لذلك فإن الحزب يأسف لعدم تمكنه من انتداب من يمثله للاشتراك في هذه اللجنة المقترحة من قبلكم. وأني يؤسفني ألا أجد ما يدعو للمداولة معكم في بحث هذا الموضوع على النحو المقترح من قبلكم. ولعل خير مشورة أبديها لكم في هذا الظرف الدقيق هو تنحيكم عن المسؤولية بعد أن انتهت مهمة وزارتكم وأصبح من المستحيل اعتبارها في مركز الوزارة المحايدة.

أما فيما يخص الجبهة الشعبية المتحدة فقد اتصل بي الهاشمي وقال قد جرت مناقشة طويلة عندهم عما إذا كان من الأنسب أن يكون جواب الرفض مطولا أو مختصرا. ولما بينت له أننا أرسلنا جوابا مختصرا جدا ارتاح لذلك وقال أننا أيضا سننتهج هذا النهج. وحزب الاتحاد الدستوري هو الوحيد الذي سيشترك في تلك اللجنة لأن (الأميين)(٧) أيضا قاطعوها وتقوم الآن الجرائد المعارضة بحملة عنيفة ضد الحكومة بصورة لم يسبق لها مثيل منذ مدة طويلة. والظاهرة البينة أن الجرائد الحكومية المستوردة منها وغير المستوردة لم تجرؤ على مقابلة هذه الحملة بالمثل، فقد اختارت السكوت أكثريتها. وقد قلت لكاظم حمدان أن يرسل إليك بالبريد الجوي أقصوصات بما يكتب بهذا الشأن.

لقد أُخبرت يوم أمس من قبل الانصار بأنهم وافقوا على الصيغة النهائية، وبذلك يكون قد تم تأليف هذه اللجنة نظريا وسنسعى لتذليل العقبات التي سوف تلاقيها هذه اللجنة من الوجهة العملية. ومن الغريب أن نتوصل إلى نتيجة ما في جلسة خاصة بصفتنا الشخصية عجزنا في تحقيقه في اجتماعات رسمية.

هذا هو الكتاب الثالث الذي أرسله إليك وكان الأول بواسطة السفارة والثاني بواسطة الأوتيل. أما هذا الكتاب فسأسلك طريقا آخر في إيصاله إليك، أي بواسطة عنوان غير مدون

---

(٧) يقصد بذلك حزب الأمة الذي يرأسه صالح جبر.

هنا. ويهمني جدا أن أعرف ما إذا وصلتك الرسالتان المؤرختان في ٧ و١٤ الجاري. الجميع يسلمون عليك. تمنياتي الصميمة بالشفاء العاجل لمريضكم العزيز.

المخلص

كامل الجادرجي

انتفاضة تشرين الثاني

أدت تلك الأحداث السياسية إلى تعبئة الرأي العام وإلى إثارة حفيظته في الوقت نفسه، إلى جانب العوامل الخارجية التي أشرنا إليها سابقا، وكان إضراب الطلاب (في كلية الصيدلة أول الأمر) والاعتداء عليهم الشرارة التي أشعلت الوضع في ٢١ و٢٢ تشرين الثاني. ونكتفي هنا بالإشارة إلى النواحي التالية التي تجلت في تلك الانتفاضة العارمة:

١- كان التماسك بين القوى الوطنية قويا ولم يحدث شيء مما حدث في وثبة كانون الثاني ١٩٤٨، من التصادم بين الفئات الوطنية.

٢- انضمت أعداد كبيرة من الجمهور للمظاهرات بحيث سيطرت المظاهرات على الشوارع في أنحاء بغداد وانهزمت الشرطة في أكثر من محل بعد أن أصلت المظاهرات الضخمة النار.

٣- ظهرت لأول مرة شعارات العداء للنظام الملكي والمناداة بسقوطه ومما لا شك فيه أن لسقوط فاروق في مصر وتزعزع النظام الملكي هناك أثرا كبيرا في هذا الاتجاه المعادي للملكية في العراق.

٤- اضطر الحكم في العراق لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية إلى استخدام الجيش بعد أن خلت الشوارع من الشرطة التي هربت أمام مظاهرات الشعب الضخمة، فاحتل الجيش عشية ٢٢/٢٣ تشرين الثاني شوارع بغداد ونصبت المدافع الضخمة في الساحات وشاركت مصفحات الجيش في إطلاق النار، وإن كان معظم إطلاق النار جرى للتخويف بتوجيه الرصاص إلى الأعلى.

٥- ولأول مرة أيضا يستدعى رئيس أركان الجيش ليؤلف وزارة ويجمع في يده سلطات الأمن والإدارة العرفية.

ملحق

امتيازات النفط

بيان من الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي

صادق مجلس الوزراء على اتفاقية النفط الجديدة بالرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت إلى أسسها كما أعلن عنها في ذلك البيان الرسمي الغامض الصادر في ١٣ آب ١٩٥١، الذي لا يساعد على معالجة جميع المشاكل والموضوعات التي يمكن أن يثيرها التعامل مع شركات النفط التي علمتنا التجارب الطويلة معها أن من الغفلة الاعتماد على نياتها أو الوثوق بأعمالها بالنظر إلى الأساليب الملتوية التي كانت ولا تزال تتبعها لتحرمنا من حقوقنا ومصالحنا ولتجر لنفسها وحدها المنافع والمغانم على حسابنا.

لقد كانت امتيازات النفط في العراق من أسوأ أمثلة الاستغلال الذي تقوم به الدول الاستعمارية تجاه الدول المستضعفة إذ أعطيت تلك الامتيازات في سنة ١٩٢٥ إلى شركة بريطانيا تساهم فيها شركات أمريكية وفرنسية وهولندية ولكنها لم تبرم من قبل دولة لا تملك حرية الاختيار فحسب، بل أبرمت تحت الإكراه والتهديد أيضا، بالرغم من شذوذ الوضع السياسي الذي كان عليه العراق وكان الإنكليز يساومون فيه على جزء عزيز من الوطن هو منطقة الموصل. ومع هذا كله فإن شركات النفط لم تقم بالاستثمار كما يجب بل أخذت تماطل في حفر الآبار لأسباب تتعلق بمصالحها، فلم يبدأ تصدير النفط إلا بعد تسع سنوات من تاريخ الامتياز ذهبت سدى على العراق وقد حددت الشركات حتى كمية هذا التصدير بحيث أنه لم يزد على أربعة ملايين طن سنويا فحرم العراق بسبب ذلك من موارد مهمة. ولم تقتصر مخالفة الشركات على هذه الناحية بل تعدتها إلى أمور كثيرة، فقد تلاعبت بنصوص الاتفاقيات، فما كان في مصلحتها أخذته كاملا، وما كان في مصلحة العراق حرمته منه. وفوق ذلك ازدادت كسبا فسلبت العراق حقه الاشتراك برأس مال الشركة مع أن اتفاقية سان ريمو أشارت إلى وجوب تخصيص (٢٠) بالمائة من الأسهم إلى العراقيين، الأمر الذي نصت عليه اتفاقية النفط نفسها، كما أخلت الشركات بشروط إعداد أخصائيين عراقيين في شؤون النفط، وشرط استخدام العراقيين في وظائف الشركة وامتنعت عن دفع حصة العراق الصحيحة من عوائد النفط بامتناعها عن دفعها على أساس سعر الذهب في السوق، وبذلك خسر العراق أكثر من عشرين مليونا من الدنانير منذ سنة ١٩٤٠ حتى الآن، مع ضآلة العوائد المفروضة على الشركات أصلا، وألحقت بنا، غير ما مر، كثيرا من الأضرار.

وقد اشتد النقد الموجه إلى عقود الامتياز، وإلى جسامة الخسائر التي يتحملها العراق منذ عدة سنوات حينما بدأ الشعب يشعر بفداحة الغبن الذي يلحقه من تلك العقود. ومع أن الحكومات العراقية دخلت في محادثات منذ زمن طويل مع الشركات لتعديل الامتيازات، إلا

أنها لم تقابل إلا بالرفض، حتى أقدمت إيران على تأميم النفط وإلغاء امتياز الشركة الإنكليزية، وعندئذ فقط استجابت الشركات للتعديل، فنشرت عنه البيانات الرسمية والأحاديث قبل أن يتم الاتفاق على الأسس الكاملة للتعديل، وقبل أن توضع صيغته النهائية.

مما لا شك فيه أن الإعلان عن أسس هذه الاتفاقية قبل وضع صيغتها النهائية كان لا يراد منه تقوية مركز الإنكليز من موقفهم الباطل مع إيران، بينما كان يجب على الحكومة العراقية أن تستفيد إلى أبعد حد مما قامت به إيران، لتعمل على استعادة ما سلب من حقوق العراق، لا أن تجعل شركات النفط في مركز تستفيد فيه من مفاوضاتها مع الحكومة العراقية في سبيل الدعاية والتأثير على موقف إيران ولا أن تقر أسسا لا تحقق مطلقا مطلبا جوهريا من مطالب البلاد، فضلا عن ابتعادها عن الفكرة الأساسية التي يجب أن نستمد منها إدارة هذه المرافق الكبيرة وهي التأميم.

وأول هذه الأسس كما تضمنها ذلك البيان الرسمي، المناصفة في الأرباح، وهو أساس فاسد لأنه أولا لا يمثل من حيث المبدأ حق العراق في الانتفاع بثروته، بل فيه الكسب الأوفى للشركات التي ستبلغ أرباحها أرقاما هائلة بالنسبة للأموال المستثمرة في المشروع، ولأن فيه ثانيا مجالا كبيرا للتلاعب في احتساب النفقات، وفي تحديد سعر البيع، وفي نصيب العراق فيما يتبقى من الأرباح، ولأنه ثالثا قد صيغ في شكل معقد يفسح المجال للتلاعب إلى حد كبير. وفي مقدمة أوجه التلاعب في هذا الموضوع حشر كلمة الضريبة بطريقة لإكمال حصة العراق في الأرباح إلى النصف، إذ بها خدمة الشركة في أكثر من مجال، ومن ذلك أن هذه الشركات ظهرت بمظهر دافع الضريبة لتستثنى من الضريبة على الأرباح، خلافا لوضع الشركات الأخرى جميعا ولوضع الأفراد في حين أن وضع كلمة الضريبة لم يكن إلا تحايلا على الألفاظ، ولم يقصد بها خضوع شركات النفط للضريبة، وإنما أريد اتخاذها كطريقة لاستيفاء الحصة العراقية، وكوسيلة لاستثناء هذه الشركات الضخمة من دفع الضريبة في وقت واحد.

وفي صدد ما يصيب العراق أشار البيان إلى ملايين كثيرة ستكون من نصيب العراق، وهذه الملايين ناتجة في الواقع من زيادة كميات النفط المستخرج من الآبار بالقياس إلى ما كان يستخرج من قبل، فقد كان أربعة ملايين فأصبح ثلاثين مليونا، ولذلك ازدادت الحصة أيضا - بالبداهة - بحسب الكمية المستخرجة، فهي إذن لم تكن نتيجة زيادة العوائد المفروضة على الطن بقدر ما هي نتيجة الكمية المصدرة. إذ لو أخذنا نصيبنا بموجب الاتفاق القائم على أساس سعر الذهب في السوق الحرة، وذلك هو حقنا القانوني الصريح، لما كان هناك كبير اختلاف بين العوائد بموجب الاتفاق القديم والاتفاق الجديد، خاصة بالنسبة لشركتي نفط الموصل والبصرة وهو اختلاف ما زال بعيدا جدا عن تحقيق مطالب العراق الحقة في الانتفاع من ثروته الطبيعية.

كما أن لتحديد السعر الذي تباع فيه حصة العراق العينية من النفط بموجب ما سمي

بالسعر العالمي في البحر المتوسط فيه خسارة للعراق من ناحية أخرى، لأنه ليس في البحر المتوسط سعر عالمي، وإنما هناك سعر يوضع نتيجة اتفاق بين شركتين تبيعان النفط فيه، وهما شركة النفط العراقية، وشركة النفط العربية - الأمريكية السعر الموجود أو الذي يوجد في المستقبل إنما يكون نتيجة مواضعة بين الشركتين المذكورتين، ومعنى ذلك نبيع نفطنا بسعر يقل كثيرا عن سعر النفط في أمريكا الشمالية أو الجنوبية، بحيث يوجد سعر حقيقي نتيجة التنافس بين الشركات، ويلحق بذلك موضوع النقد الذي تباع فيه حصة العراق العينية من النفط، إذ لم يشر البيان إلى ذلك صراحة، وإن كان المفهوم أن الثمن سيكون بالعملة الإسترلينية وهو أمر لا يتفق مع مصلحتنا، ولأن أرصدتنا الإسترلينية مازالت خاضعة للحدود والقيود، فضلا عن تعرضها الدائم إلى الانتقاص منها كلما اقتضت ذلك مصلحة بريطانيا السياسية والاقتصادية فكان من الواجب أن لا يحيط الغموض بهذه النقطة، بل كان يجب أن يشار إلى حق العراق في استيفاء ثمن نفطه بالعملة التي يريدها، وكذلك الأمر في الحصة النقدية التي يبدو أنها ستدفع بالعملة العراقية - أو الإسترلينية - وكان من الواجب ملاحظة حاجة العراق إلى العملات الأخرى من غير الإسترليني، فتؤخذ الحصة النقدية من العملات الأجنبية بنسبة ما تبيع به الشركة من النفط بتلك العملات.

وقد جاء البيان بأساس جديد في عقد الاتفاقيات. ويبدو أن هذا الأساس هو من ابتكارات السيد نوري السعيد، ويقصد به تبرير الاتفاق أمام الرأي العام العراقي، في حين أن تعليق استيفاء حق العراق في ثورته على استيفاء البلاد المجاورة للعراق لحقها أمر غير مقبول وغير منطقي، فالعراق يجب أن يتقاضى حقه كاملا بصرف النظر عن تقصير الآخرين في حقوقهم، وإلا فان مبدأ تعليق مستقبلنا على مستقبل غيرنا لا يعني أن تساهل الدول المجاورة في حقوقها يجب أن يشملنا نحن أيضا. فلو أممت إحدى الدول المجاورة نفطها فلا ينتظر من الشركات في العراق أن تدفع له جميع الأرباح التي تحصل عليها تلك الدولة المجاورة، ولا ينتظر منها أن تتنازل عن امتيازاتها، باعتبار انه لن تبقى لديها في تلك الحالة أرباح تغريها بالاستمرار في الاستثمار.

وبالإضافة إلى ذلك فليس في البيان ما يلزم الشركات بان تعطي العراق أكثر من حصته المتفق عليها كلما حصلت إحدى الدول المجاورة على حصة أكبر من حصة العراق. وكل ما جاء في هذا الصدد حق العراق في المطالبة بزيادة نصيبه، دون أن يكون هناك ما يلزم الشركات بالاستجابة لهذا الطلب، وما علمنا قبل هذا أن حق المطالبة والمفاوضة مما يجب أن يستأذن فيه أحد الطرفين الطرف الآخر.

أما زيادة كميات النفط المستخرج فهي، مع أنها تبدو كبيرة بالقياس إلى ما كانت عليه من ضآلة، لا تزال تعتبر قليلة إذا ما قيست بقدرة حقول النفط في العراق وقورنت بما تنتجه الدول المجاورة، وهذا نقص نشعر بضرره الفادح بسبب حاجتنا إلى المزيد من المال لنبني به كياننا الاقتصادي. وما لم تقم الشركات بالتنقيب في أماكن متعددة من العراق، بدل هذا البطء

الواضح في حفر الآبار والاقتصاد في التنقيب على أماكن صغيرة من امتيازات تشمل مساحات واسعة كبيرة تقدر بعشرات الألوف من الأميال المربعة، فإن الخير، بل من الواجب أن تختصر هذه المساحات الكبيرة بالمساحات الصغيرة التي تزاول فيها الشركات فعلا استخراج النفط في الوقت الحاضر ليبقى العراق حرا في استغلال ثروته النفطية في الأجزاء الأخرى. ويبدو أن توحيد امتيازات الشركات مرجعه رغبتها في طي التزاماتها المفردة بالاستخراج والاكتفاء بالآبار الموجودة بدل أن تتحمل الشركات نفقات حفر آبار جديدة.

ومما يدل على أن الشركات لا تزال تبيت للعراق نية سيئة إدخالها في التعديل نص الظروف القاهرة التي يساء تفسيرها، فتلجا إلى ذلك النص للتملص من التزاماتها لقاء دفع مبلغ زهيد بالنسبة إلى ما يجب أن يحصل عليه العراق. فقد جاء في البند الثامن من البيان انه في حالة حدوث ظروف قاهرة فإن الشركة تدفع للعراق مبلغ خمسة ملايين دينار لمدة سنتين. ومعنى ذلك أن كل الحقوق التي تضمنها الاتفاقية - مع ما فيها من غبن كبير - يمكن أن تطويها الشركة طيا بحكم الظروف القاهرة إذ لم يحدد ما هي الظروف القاهرة، ومن الذي يقدر هذه الظروف، بل أن ما يفهم من البيان هو أن ميزان هذه الظروف بيد الشركة، فهي وحدها التي تنتفع من هذا لشرط، وتستطيع بموجبه أن تسيء أبلغ الإساءة إلى اقتصاديات العراق ومشاريعه بإعلان الظروف القاهرة كلما كانت الظروف السياسية في غير مصلحة بريطانيا، أو كلما أحرج مركز بريطانيا في العراق، أو تدخل العراق في موضوع يضعف من مركز الاستعمار البريطاني في الشرق العربي.

وفي الوقت الذي نجد فيه الشركات تربح من التعديل الأخير فيما يخص التزاماتها الماضية فقد أشار البيان إلى مبلغ خمسة ملايين دينار يدفع لتسوية الأمور المختلف عليها بين الشركات والحكومة العراقية. وواضح أنه يراد به الخلاف حول سعر الذهب، إذ تطالب الحكومة بدفع حصتها على أساس سعره في السوق الحرة، بينما تصر الشركة على دفعها على أساس السعر الرسمي. والفرق الحسابي بين مطلب العراق ومطلب الشركات منذ سنة ١٩٤٠-١٩٥١ قريب من (٢١) مليونا من الدنانير، فكيف يسوغ للحكومة - وهي تعتقد بأن حقها في استيفاء حصتها على أساس السعر الحر واضح قانونا بدليل الدعوى التي رفعتها على الشركة - أن تتنازل عن هذا المبلغ لقاء خمسة ملايين دينار؟ هل يستطيع أحد أن يقول أن هذه التسوية في مصلحة العراق؟ وكيف استساغ المسؤولون لأنفسهم هذا التساهل في حقوق العراق.

ومن النواحي الغامضة في بيان الحكومة ما يتعلق بموضوع مديري الشركة وحق العراق في تعيين قسم منهم. . فلم يذكر نسبة عدد المديرين العراقيين إلى غير العراقيين، ولم يذكر سلطة هؤلاء وأولئك، ولم يذكر إن كان للحكومة العراقية صوت الترجيح دائما، باعتبار أن النفط عراقي، وأن فيه مصالح سياسية واقتصادية، وأن للحكومة حق السيادة في كل ما يتصل بالعراق.

ومن حق العراق بعد أن أشار البيان إلى مناصفته بالأرباح مع الشركة إن يكون له نصف أعضاء مجلس الإدارة على الأقل، وأن يكون للحكومة العراقية فوق ذلك صوت الترجيح وذلك بحكم السيادة، وبحكم مصالح أخرى أقوى من مصلحة الشركة المستغلة.

وفوق هذا فإن الشركة لم تتعهد بان تنفذ نص معاهدة (سان ريمو) الذي يلزمها بعرض (٢٠) بالمائة من أسهم الشركة في العراق للعراقيين، ذلك النص الذي تحايلت عليه بأن جعلت الشركة من النوع الفردي الذي لا يصدر أسهما للجمهور لتحرم العراقيين من حق الاشتراك في أسهم الشركات، وكان من واجب الحكومة أن تلزم الشركات على الأقل بهذا النص الذي يزيد من إمكان اشتراك العراق بأرباح ثروته النفطية فترغمها على أن تحول من شركة فردية إلى شركة مساهمة عامة وتضطرها إلى عرض أسهمها على الجمهور كلما زادت رأسمالها، ليفسح أمام العراقيين مجال الاشتراك فيه.

وقد أسهب بيان الحكومة في الإشارة إلى استعداد الشركات لإيفاد البعثات وتأسس مدرسة لتدريب العراقيين في صناعة النفط، ولكنه لم يشر إلى إلزام الشركات باستخدام أولئك العراقيين الذين درسوا شؤون النفط في أعمال الشركة، الأمر الذي يتيح للشركة فرصة عدم تشغيل الموفدين إلى الخارج أو الذين يدرسون في المدرسة الموعود إنشاؤها.

أما إلزام الشركات بأن تستحصل موافقة وزارة الاقتصاد على تعيين الأجانب في أعمالها فلا يجعلها ملزمة باستخدام العراقيين من المبعوثين أو المتخرجين في المدرسة فقد كان من صلاحية وزارة الاقتصاد أن تمنع الشركة وقف الامتياز القديم من أن تستخدم الأجانب في كثير من الأعمال التي يتيسر القيام بها من قبل العراقيين، ولكنها لم تفعل ذلك فيما مضى، فهل يصح الاعتماد على قيامها بذلك في المستقبل؟

وبالإضافة إلى ما تطرق إليه بيان الحكومة بصورة غامضة فإنه قد أغفل الإشارة إلى كثير من الأمور المهمة التي تستلزم المعالجة فيما يتعلق بالنفط وامتيازاته والتصرف به ومن ذلك:

١- أن الشركات سواء وحدت في شركة واحدة أو ظلت عدة شركات، يجب أن تسجل في العراق وأن تخضع لكافة القوانين العراقية، بل بالنظر لأهمية النفط في مختلف النواحي فإن من الواجب تسجيل الشركات في العراق، ليكون بيده هو تقدير سياسته الخاصة فيما يتعلق بشؤون النفط.

٢- خضوع شركات النفط إلى قانون التحويل الخارجي، ولزوم إحضار العملات الأجنبية التي تبيع بها الصادرات العراقية من النفط إلى العراق، إذ لا معنى لأن تعفى الشركات من هذا النص وأن نحرم من العملات النادرة منها وغير النادرة، مما يمكن أن تأتينا من بيع النفط.

٣- إلزام الشركات بمعاملة العمال والمستخدمين من العراقيين فيها معاملة أفضل مما يلقونه الآن، من حيث الأجور والبيوت الصحية والضمانات الاجتماعية والصحية.

٤- إن الرعاية التي تلقاها إسرائيل من الحكومة البريطانية ورغبة شركات النفط الملحة في إعادة ضخ النفط إلى حيفا وحرصها على تأييد السياسة البريطانية لمساعدة إسرائيل، توجب أن نحتاط فنأخذ تعهدا بان تكون الشركة مسؤولة في حالة إيصال النفط إلى إسرائيل بأية طريقة كانت أو إلى أية جهة يعتبرها العراق في حالة عداء معه.

٥- وجوب قيام الشركات بتأسيس مصافي النفط في العراق لغرض تصفيته وتصديره بشكل بنزين ومنتجات أخرى بدلا من النفط الخام وبذلك تحصل البلاد على فائدة أكبر من هذه الثروة كما يجري الآن في الكويت وفي المملكة السعودية وفي البحرين إذ أن قسما مهما من نفطها يصفى في بلادها، وتصدر المنتجات المستخرجة منه عوضا عن النفط الخام. وأن تأسيس مصافي النفط العراقي مما يوجد صناعة مهمة لتشغيل عدد كبير من العمال ويزيد من كفاءة العراقيين المشتغلين في هذه الصناعة، ويعود على البلاد بأرباح أخرى، في حين أن تصدير النفط الخام الذي يجري الآن من الآبار إلى البحر في الأنابيب لا ينتفع منه العراق سوى العوائد التي تدفعها الشركة للحكومة من ذلك.

وما نستخلصه من كل ذلك هو أن الطريقة المثلى الصحيحة لاستثمار النفط وحصر الانتفاع منه بالعراقيين فقط هو تأميم هذه الصناعة بجميع أقسامها من استخراج ونقل وتصدير وتصفية وقيام الحكومة بها. فالتأميم هو الحل الصحيح النهائي لمشكلة البلاد سواء كان ذلك من حيث تأمين أكبر فائدة اقتصادية منه، أو من حيث تجنب المساوئ الكبيرة التي ترافق الامتيازات الأجنبية في استثماره ولذلك نرى أن تأميم النفط يجب أن يكون الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه بأقرب فرصة.

على أن ذلك لا يعني أن امتيازات النفط الحالية وما تتضمنه من غبن فادح للعراق يجب أن تستمر وتبقى نافذة، بل نرى أن من واجب الحكومة أن تحصل لقاء هذه الامتيازات على عوائد لا تقل عن نصف النفط بالذات أو ما يعادل ذلك، ولا يصح قبول أساس آخر إلى أن يتحقق التأميم.

لذلك لو كانت أسس الاتفاقية كما جاء في البيان الرسمي لا تضمن حقوق العراق ومصالحه فضلا عما فيها من مجالات التلاعب وما فيها من نواقص من شأنها أن تزيد من منافع الشركة، نرى الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي رفض هذه الأسس ودعوة الشعب العراقي إلى مقاومة هذه الاتفاقية المجحفة بحقوق البلاد.

بغداد في ٥ جمادى الأولى ١٣٧١ — ٣ شباط ١٩٥٢

كامل الجادرجي
رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

طه الهاشمي
رئيس الجبهة الشعبية المتحدة

الفصل الرابع عشر

بعد الانتفاضة

١- المعتقل

اعتقال رئيس الحزب وأعضائه:

بعد أن تألفت وزارة الفريق نور الدين محمود مساء يوم ٢٣ تشرين الثاني وأعلنت الأحكام العرفية، أصدرت أمرا بإلغاء الأحزاب كافة وسد صحفها، كما قامت سلطات الأمن ليلا باعتقال قادة الأحزاب وأعضائها البارزين حتى تجاوز عدد المعتقلين عدة آلاف.

وبمناسبة مرور عام على الانتفاضة نشرت صوت الأهالي في عددها الصادر في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٣ كلمة لرئيس الحزب الأستاذ كامل الجادرجي عن ذلك الاعتقال جاء فيها:

«لقد كان الجهاز الحكومي قويا بالغ الأحكام عندما استطاع في فترة قصيرة من تلك الليلة الحالكة أن ينتهك حرمة نحو ألف منزل من منازل المواطنين ويسلب حريتهم ويقودهم إلى المعتقلات والسجون أفواجا أفواجا. غير أن هذا لم يستطع قط أن يقهر نفوسهم، فقد بقيت تلك النفوس سالمة مصونة سواء عندما كانت السيارات تحملهم إلى المعتقل والرشاش فوق رؤوسهم وحراب الشرطة موجهة إليهم لا يستطيعون إبداء أية حركة، أو عندما دخلوا المعتقل الرهيب.

حقا لقد كان المعتقل رهيبا، ولكن لا على المعتقلين بل على حراسه، الذين كانوا يتهيبون مجابهة المعتقلين. لقد كانت الفئة الحاكمة في تلك الليلة قلقة أشد القلق على مصيرها، لأنها لمست الطاقة الهائلة الكامنة في الجماهير، وأدركت بغريزتها، أن لم يكن بعقلها، ما تستطيع أن تعمله تلك الطاقة الهائلة إذا ما انطلقت من عقالها. .لقد كانوا حقا كاللصوص الذين يتملكهم الرعب والفزع عندما يتجاوزون على حرمة المنازل في ظلمة الليل. . وكانوا كلما تبدد الظلام وظهرت طلائع الصبح إنهم يجابهون يوما عصيبا ترتعد له فرائصهم. . وكان المعتقلون يزدادون اطمئنانا كلما تبدد الظلام لأنهم كانوا على يقين بان هناك شعبا لا تخيفه القوة ولا يرهبه الطغيان. .وقد حدث ما توقعوه فما أن بزغت الشمس واستقامت واعتدل النهار حتى شعروا بان الفزع قد تملك حراسهم وامتقع لونهم حينما تناقلت الأخبار بان جماهير العاصمة وغيرها

من المدن قد تحدت القوة ونزلت إلى الشوارع بعزيمة لا تتزعزع ونادت بسقوط الوزارة التي لا يحميها غير الحراب ولا يسندها غير المدرعات، وطالبت بتأليف حكومة وطنية. . .».

وقد كان عدد المعتقلين من أعضاء الحزب كبيرا، ومن بين أعضاء اللجنة المركزية أعتقل رئيس الحزب كامل الجادرجي وسكرتيره قاسم حسن وحسين جميل وعبد المجيد الونداوي - وكان نائب رئيس الحزب محمد حديد في لندن كما سبق ذكره - واعتقل معهم أعضاء قيادات حزب الاستقلال والجبهة الشعبية وكان عددهم قليلا جدا - وحزب الأمة واليساريين المستقلين - مثل عبد الوهاب محمود ومحمد مهدي الجواهري.

النشاط السياسي:

من الطبيعي أن يبقى نشاط الحزب مشلولا بعد اعتقال قادته وعدد كبير من شبابه، وبعد حله رسميا من قبل الإدارة العرفية.

وإذا صح اعتبار بعض الأعمال السلبية نشاطا فإن من الممكن أن نذكر أن الحكومة كانت عازمة على تقديم قادة الحزب إلى المجلس العرفي والحكم عليهم بكفالة شخص ضامن، وقد قرر قادة الحزب رفض تقديم الكفالة في هذه الحالة والذهاب إلى السجن، ولذلك فقد صرفت الحكومة النظر عن محاكمتهم وأطلقت سراحهم تباعا وكان آخر من أطلق سراحه رئيس الحزب الذي أغلق المعتقل بخروجه وخروج معتقلين آخرين.

٢- بعد المعتقل

بعد خروج قادة الحزب من المعتقل، اقتصر نشاطهم على الاجتماعات -شبه سرية- في بيوت بعضهم البعض وتقديم المذكرات الرسمية للحكومة. ولما كانت هذه المذكرات تتناول ذلك النشاط بالإضافة إلى أنها تستعرض الأوضاع العامة في تلك الفترة فسنثبتها فيما يلي:

الحزب الوطني الديمقراطي: بغداد

فخامة رئيس الوزراء المحترم[١]

نحسب أنه، غير خاف على فخامتكم، أن الوزارة التي تألفت بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني الماضي من قبل رئيس أركان الجيش الفريق نور الدين محمود، قامت فور تأليفها بإجراءات هي غاية في الخطورة من حيث نتائجها القريبة والبعيدة، ذات العلاقة بنظام الحكم المقرر للعراق في دستوره.

وفي مقدمة هذه الإجراءات إلغاء جميع الأحزاب السياسية القائمة في البلد وإلغاء امتياز عدد كبير من الصحف الحزبية وغيرها بما في ذلك إلغاء إجازة حزبنا (الوطني الديمقراطي)

---

(١) كان رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي.

وإلغاء امتيازات الصحف التي يصدرها والتابعة له: جرى كل ذلك من قبل الإدارة العرفية العسكرية في الساعات الأولى من إعلانها في ظل موجة واسعة من الإعتقالات كانت فريدة في نوعها في تاريخ العراق السياسي، إذ أوقف عدد كبير من المواطنين من مختلف الأحزاب والطبقات وفي مقدمتهم بعض زعماء الأحزاب وقادتها من دون أي مبرر، ولم تصدر الحكومة المشار إليها طيلة مدة الحكم أي بيان يوضح الأسباب التي دعتها إلى اتخاذ تلك الإجراءات الشاذة، كما أن التحقيق القضائي الذي جرى في الحوادث التي وقعت قبل تأليف الوزارة المذكورة وبعده والتي أودت بحياة الكثير من المواطنين الأبرياء، لم يستطع توجيه أية مسؤولية إلى الأحزاب التي قامت تلك الإجراءات التعسفية ضدها.

والقضية التي تتطلب الاهتمام العاجل، على ما نعتقده، هي الناحية الدستورية من تلك الإجراءات، ذلك أن حل الأحزاب من قبل قائد القوات العسكرية يعتبر إجراء يخالف القانون الأساسي العراقي ويناقض نظام الحكم المقرر للبلاد، بل أن مرسوم الإدارة العرفية نفسه الذي أستند إليه قائد القوات في إجراءاته هذه، لا يخول له حق حل الأحزاب، إذ أن الصلاحيات التي خولها هذا المرسوم لقائد القوات لم تكن لتجيز سوى اتخاذ تدابير موقتة تتعلق بالأمن، كسحب إجازات حمل السلاح ومراقبة الصحف والرسائل وحظر الاجتماعات العامة وعندما تكون تلك الإجراءات ضرورية فعلا لصيانة الأمن.

إن أي إجراء بموجب ذلك المرسوم لا يجوز، بأي حال، أن تؤدي إلى حالة تتعدى ما تقتضيه معالجة صيانة الأمن من تدابير، في حين أن الإجراءات التي اتخذت وخاصة منها حلّ الأحزاب وإلغاء إجازتها قد أدت إلى حالة تتعلق بناحية دستورية خطيرة، تخالف من حيث المبدأ نظام الحكم القائم في العراق. وهو نظام، كما لا يخفى على فخامتكم، نيابي، برلماني، ديمقراطي يستند من حيث المبدأ إلى تفريق السلطات وقيام جهاز برلماني تعتبر الحياة الحزبية من مقوماته وشرطا أساسيا لوجوده. وكان عدم فسح المجال أمام الأحزاب فيما مضى لمزاولة عملها السياسي على الوجه الأكمل قد أدى إلى هذا الخلل في النظام الديمقراطي، فتوالى مجيء حكومات غير منبثقة عن إرادة الشعب كانت ولا تزال هي السبب الحقيقي لهذا الفساد ولكل ما حدث من اضطرابات. فهذه الحالات الخطيرة لا تعالج بالقضاء على الحياة الحزبية وإنما تعالج بفسح المجال لنموها الطبيعي للاتجاه بأسلوب الحكم اتجاها دستوريا. وقد أثبتت التجارب التي مرت بها الأمم وكذلك الأحداث التي وقعت في العراق أن أسلوب الحكم الديمقراطي والنظام البرلماني الصحيح هما الوسيلتان الوحيدتان لتحقيق رغبات الشعب واطمئنانه وسعادته. وهذا النظام لا يمكن أن يقوم بدون الأحزاب، فإلغاء الحياة الحزبية معناه، في الواقع، تعطيل للحياة البرلمانية، بل معناه تعطيل الدستور من الناحية العملية وقيام دكتاتورية سافرة تزيد حالة البلاد سوءا على سوء.

إن حزبنا (الوطني الديمقراطي) الذي عمل منذ نشأته على بث المبادئ الديمقراطية ودافع عن الحياة الدستورية أشد الدفاع، أصبح يمثل فكرة استقرت في أذهان الشعب، لا يمكن

القضاء عليها، ولذلك فإننا نعتبر الحزب قائما ونطالب بتقرير هذا الأمر الواقع وإلغاء قرار حله مع إعادة الحياة الحزبية بوجه عام وإبطال الإجراءات التي اتخذت بشأن الصحف كافة وإلغاء الأحكام العرفية لكي تزول الحالة الشاذة التي تنتاب البلاد.

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بغداد: ١٦ جمادى الأولى ١٣٧٢ — كامل الجادرجي

شباط ١٩٥٣ — رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

رئاسة الوزراء - بغداد — ٦٩٧

التاريخ ٨/ ٢/ ١٩٥٣

معالي السيد كامل الجادرجي- رئيس الحزب الوطني
الديمقراطي المحلول المحترم

تلقيت كتابكم المؤرخ في ١/ ١/ ١٩٥٣ الذي بسطتم فيه الحوادث التي مرت ووجهة نظركم فيما جرى.

إني لآسف على ما أملته الظروف من الوقائع وما جرت إليه من الأمور التي لا تقرها القوانين مما أدى إلى استعمال الإجراءات الدستورية حفظا للأمن، تلك الإجراءات التي جاءت معتدلة قدر الإمكان على ما أعتقد.

ومما لا ريب فيه أن الحكومة ستنهي الإدارة العرفية حالما ترى زوال الأسباب التي دعت إلى إعلانها.

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

* * *

الحزب الوطني الديمقراطي- بغداد

فخامة رئيس الوزراء المحترم.

جوابا على كتابكم المرقم ٦٩٧ والمؤرخ في ٨/ ٢/ ١٩٥٣، إن الحزب الوطني الديمقراطي يأسف غاية الأسف بألا يجد فيه استجابة لما يشغل الرأي العام العراقي في هذه الآونة وبشأن الحياة الحزبية، التي لا يمكن أن تقوم حياة ديمقراطية بانعدامها. أما ما ورد فيه بشأن الإدارة العرفية من (أن الحكومة ستنهيها حالما ترى زوال الأسباب التي دعت إلى إعلانها) فلم يجد في ذلك جوابا مقنعا، بل وجد فيه غموضا لا يطمئن إليه.

والحزب ليس على اتفاق مع فخامتكم في موضوع حقيقة الأسباب التي دعت إلى إعلان الإدارة العرفية، كما انه لا يرى أي سبب مبرر لاستمرار بقائها على الإطلاق. والحزب لا يرى كذلك أن الإجراءات التي اتخذت في زمن الوزارة السابقة كانت إجراءات دستورية، وإنما هو يتمسك برأيه- كما شرحه في مذكرته المجاب عنها في كتابكم المشار إليه - في كون تلك الإجراءات كانت مخالفة للقانون ولأحكام الدستور العراقي ولكل مفهوم سياسي وعرف دستوري في البلاد الديمقراطية، لذلك فأنه يصر على مطالبة الحكومة بالاعتراف بوجوده وبكيانه الشرعي كأمر واقع، إذ يعتبر حزبنا أن قرار حل الحزب كان قرارا غير قانوني وغير دستوري. ويرى كذلك وجوب المبادرة فورا بإلغاء الإدارة العرفية القائمة لكي تزول الحالة الشاذة التي تسود البلاد من جراء ذلك.

ويعتقد الحزب بأنه في مطالبته بإعادة الحياة الحزبية وبإلغاء الإدارة العرفية يعبر تعبيرا صادقا عن رغبة الشعب العراقي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بغداد في ٢٩ جمادى الأولى ١٣٧٢ — كامل الجادرجي

١٤ شباط ١٩٥٣ — رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

* * *

الحزب الوطني الديمقراطي - بغداد

المركز العام

فخامة رئيس الوزراء المحترم(٢)

علمنا أنه قد ألفت لجنة وزارية لإعادة النظر في قوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات وقوانين الصحافة والنشر. وهذه القوانين التي تتعلق مباشرة بتنظيم ممارسة المواطنين لحرياتهم الدستورية العامة كانت ولا تزال موضع شكوى حزبنا سواء في صحافته أو في اجتماعاته العامة كما كانت ولا تزال موضع شكوى جميع المواطنين الأحرار باعتبارها تقصر دون مزاولة الشعب لحقوقه الطبيعية في الحزب والسيادة ومعطلة للحياة الديمقراطية وللحريات التي نص عليها الدستور إذ لا يخفى على فخامتكم أنه لما كان الدستور العراقي قد نص على تأمين حق المواطنين في ممارسة الحريات العامة كحرية تأليف الجمعيات بما فيها الأحزاب والنقابات وحرية الاجتماعات والتجمعات وغير ذلك من الحريات التي لا يمكن أن تقوم حياة ديمقراطية في البلاد بدونها فإن القوانين والأنظمة الخاصة التي أشار إليها القانون الأساسي لم يكن القصد من وجودها هو الحد من تلك الحريات أو إبطالها وإنما كان القصد من ذلك هو

(٢) رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي.

الحال في سائر البلدان الديمقراطية تنظيم مزاولة هذه الحريات من دون المساس بجوهرها ولكن الذي يؤسف له هو أن الحكومات العراقية المتعاقبة أخذت تتناول حتى تلك القوانين والأنظمة القديمة التي ورثها العراق من العهد العثماني البائد أو التي شرعت في عهدي الاحتلال والانتداب بالتغير تغيرا رجعيا متأثرة بالظروف والحوادث الطارئة حتى صارت تلك القوانين ممسوخة بالنسبة إلى الأصل وبعيدة كل البعد عن المفاهيم الدستورية لاعتقاد تلك الحكومات بأن في التشديد على الحريات وتقليص حقوق المواطنين الأساسية الدواء الناجع لمعالجة استياء الشعب مع أن الاستياء كان لا يزال في الواقع هو النتيجة الطبيعية لعدم وجود الحريات العامة لا لوجودها.

والآن فإننا نخشى أن تكون الدوافع التي حدت بحكومة فخامتكم على التفكير الى تغيير هذه القوانين هي نفس الدوافع التي كانت قد أدت -في مختلف الأدوار نتيجة التأثر بالحوادث الطارئة ومعالجتها معالجة خاطئة - إلى تغيير الأسس الأصلية التي يجب أن تستند إليها القوانين في كل نظام ديمقراطي. وإلا فليس من الصعوبة بمكان إدراك كون الظروف التي يجتازها العراق الآن ظروفا غير مناسبة بالمرة للإقدام على أمثال هذه الأعمال. فوجود الأحكام العرفية ومنع الأحزاب مزاولة أعمالها وعدم وجود صحافة حرة ثم الاستناد إلى مجلس نيابي مطعون في شرعية انتخابه كل ذلك لا يساعد على الاعتقاد بان ما سيجري من تغيير في تلك القوانين سيستهدف تأمين حقوق الشعب وإنما الاعتقاد السائد هو أنه ما كان ليجوز الإقدام على هذا العمل في الظروف الحاضرة التي تعتبر أسوأ ظروف لسن أو تغير قوانين تتعلق بالحريات الدستورية.

ولذلك فإن الحزب يرجو أن تأخذوا بوجهة نظره في أن التغير الذي تحتاج إليه القوانين المتصلة بالحريات يجب ألا يكون مقيدا لممارسة حقوق الشعب وإنما يجب أن يقوم على أساس إطلاق الحريات إلى أوسع مدى وهذا لا يمكن إلا بإزالة الوضع الشاذ الذي ترزح البلاد الآن تحت كابوسه.

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بغداد في ٢٤ جمادى الاخرة ١٣٧٢

١٠ مارت ١٩٥٣

كامل الجادرجي

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

* * *

الحزب الوطني الديمقراطي

يا صاحب الجلالة

لا بد أن جلالتكم قد أطلعتم على المذكرات التي تقدم بها حزبنا وحزبا الجبهة الشعبية المتحدة والاستقلال بتاريخ ٢٨ تشرين الأول إلى سمو ولي العهد عندما كان يزاول الوصاية على العرش، إذ بلغ سوء الأوضاع في العراق غاية التردي فعمت الشكوى أوساط الشعب

وباءت كل دعوة للإصلاح بالفشل. وقد اتفقت الكلمة في تلك المذكرات على خطورة الوضع القائم في البلاد للشذوذ الذي أصاب نظام الحكم وطغيان الهيئة التنفيذية على كل سلطة دستورية وتدخل البلاط في الأمور التي ليس من شأنه التدخل فيها. وقد طالب كل حزب بما يجب القيام به من إصلاح شامل ليتمتع الشعب العراقي بحرياته الدستورية ومن تعيين سياسة خارجية للعراق على أسس وطنية، وتحديد موقفه من المشاريع الاستعمارية التي يراد فرضها على البلاد، بإعلان حياده تجاه التكتلات الدولة، واجتناب كل ارتباط له بالدول الاستعمارية، والمحافظة على سلامته، وتنظيم أحواله الاجتماعية والاقتصادية والمالية على أسس سليمة. وقد كانت هذه المطالب الشعبية ولا تزال تعبر عن ضرورة ملحة للشعب العراقي في تحقيق الإصلاح الذي ينشده، مما كان يستوجب المبادرة إلى تحقيقها، غير أن الجو المتوتر الذي تركه مؤتمر البلاط المنعقد في اليوم الثالث من شهر تشرين الثاني ١٩٥٢ لبحث ما جاء في تلك المذكرات، وعدم الاكتراث بتلك المطالب والإصرار على استبقاء قانون الانتخاب السابق وسوء تصرف الحكومة القائمة آنذاك في قضايا الطلاب، وما إلى ذلك من أمور تتعلق بتصرفات المسؤولين، كل ذلك أدى إلى وقوع حوادث دامية أسفرت عن استقالة وزارة فخامة السيد مصطفى العمري وتسليم مقاليد الأمور إلى الجيش وإعلان الإدارة العرفية وإلغاء الأحزاب والصحف الحزبية ومعظم الصحف الحرة واعتقال عدد كبير من الموظفين، بما فيهم بعض قادة الأحزاب والكثير من الصحفيين وأصحاب الرأي، من دون أي سبب مبرر. وقد أضافت تلك الإجراءات الشاذة إلى حالة البلاد سوءا على سوئها وخلقت فيها جوا إرهابيا لا يستطيع الشعب معه التعبير عن إرادته في القضايا الداخلية والخارجية على السواء، ومن ضمنها الانتخابات العامة التي أجريت في ذلك الجو الإرهابي.

إن الأحكام العرفية التي أعلنت فور تسليم مقاليد الأمور إلى الجيش قد اتخذت وسيلة لإجراء تغيير في أسلوب الحكم، إذ أن تلك الأحكام قد ألغت نظام الحكم الديمقراطي المقرر للبلاد وقلبته في الواقع إلى نظام دكتاتوري سافر، فالحياة الحزبية لا تزال معطلة وحرية الصحافة لا تزال مفقودة والحملة الإرهابية ضد المواطنين عامة والمثقفين خاصة لا تزال مستمرة ومن شأن ذلك كله كما تعلمون جلالتكم أن يزيد من استياء الشعب ويعزز الاعتقاد بان استمرار هذه الحالة الشاذة يضع جميع المواطنين في قلق دائم ويجعل بإمكان السلطة انتهاك الحريات العامة والخاصة لكل مواطن لأعذار واهية لا تتصل بالمصلحة العامة.

وقد قدم الحزب الوطني الديمقراطي عدة مذكرات إلى فخامة السيد جميل المدفعي منذ أن ألف وزارته السابقة، أثبت فيها خطأ الإجراءات التي اتخذت ضد الأحزاب وصحافتها والصحافة الحرة من الوجهة الدستورية والقانونية، وطالب مرارا بأنهاء هذا الوضع الشاذ وإعادة الأحزاب الملغاة وفسح المجال لصحافتها وللصحافة الحرة للقيام بواجباتها الوطنية في هذه الظروف الدقيقة التي يجتازها العالم، وبصفة خاصة العراق باعتباره جزءا من البلاد العربية التي تجري المساومات على كيانها ومستقبلها من قبل المستعمرين، إلى جانب معالجة حالة البلاد

السيئة التي تتطلب إبداء كل مواطن عراقي رأيه فيها. وقد وعدت الحكومة مرارا سواء في جواب رئيسها إلى الأحزاب أو في تصريحاته وتصريحات بعض المسؤولين في البرلمان وفي الصحف بأنها سوف تنهي الإدارة العرفية حالما ترى زوال الأسباب التي دعت إلى إعلانها، غير أن الحكومة قد استبقت الإدارة العرفية من دون أي سبب مبرر، كما أنها لم تتخذ أي إجراء من شأنه أن يعيد إلى الأحزاب كيانها القانوني وحقوقها الدستورية.

وكان المعتقد أن الوعود التي قطعت للأحزاب وللرأي العام بانهاء الوضع الشاذ القائم لا يمكن أن تبقى مجرد أقوال وخاصة بعد تسلم جلالتكم سلطاتكم الدستورية لأن الشعب العراقي حريص على إنهاء هذا الوضع الإرهابي الذي يرزح تحت نيره.

ولا شك في أن عدم الاستجابة لمطالب الشعب التي تبنتها الأحزاب في مذكراتها واستمرار الحكم على أساس دكتاتوري وانتهاء الفرص لإعلان الأحكام العرفية واستبقائها وجعلها هي الأساس لمزاولة الحكم كل ذلك لا يتفق مع رغبة الشعب في أن يكون هذا العهد عهدا دستوريا تضمن فيه للمواطنين جميع حرياتهم المغتصبة وتسترد فيه حقوقهم السياسية المسلوبة وتزال فيه سيئات العهد الماضي الذي عانى الشعب منها الأمرين.

فالشعب، يا صاحب الجلالة، إنما يتطلع إلى استرداد حرياته وحقوقه وإلى إنهاء هذا الوضع الشاذ الذي لا يزال قائما، أملا أن يكون في مقدمة ذلك إلغاء الأحكام العرفية وإعادة الحياة الحزبية وما يرافقها من حريات، تمهيدا لتحقيق المطالب الشعبية الأساسية التي عبرت عنها الأحزاب في مذكراتها.

والحزب الوطني الديمقراطي إذ يتقدم بهذه المذكرة ليأمل أن يكون عهد جلالتكم عهدا تحترم فيه أحكام الدستور لتحقق سيادة الشعب التي هي أهم مقوماته، وبذلك يكون هذا العهد حقا عهدا جديدا للعراق من حيث واقع حياته لا من حيث الشكل فحسب.

وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول خالص احترامنا

بغداد في ٥ رمضان المبارك ١٣٨٢

١٨ مايس ١٩٥٣

كامل الجادرجي

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

ديوان

مجلس الوزراء

الرقم ٣٠٢١

التاريخ ٩/ ١٣٧٢ هـ

٢/٦/١٩٥٣م

معالي السيد كامل الجادرجي المحترم

إن كتابكم المؤرخ في ١٨ مايس ١٩٥٣ الذي رفعتموه إلى السدة الملكية قد أحالته رئاسة الديوان الملكي إلينا للنظر فيه. وبالنظر لرغبة صاحب الجلالة الملك المعظم في الاهتمام بما ورد فيه فإنني أجيبكم على كتابكم المذكور.

عن المطالب التي وردت في الكتاب تتلخص فيما يلي:

١- إنهاء الأحكام العرفية.

٢- إعادة الحياة الحزبية.

٣- إطلاق حرية الصحافة.

أما الأحكام العرفية فإن الحكومة عازمة عزما أكيدا على إنهائها بأقرب وقت كما صرحت بذلك مرارا في بعض المناسبات في مجلس النواب والأعيان ولبعض الشخصيات. وإن المحكمة العسكرية قد حصرت إعمالها بإنجاز القضايا المهمة التي سبق أن وضعت يدها عليها.

وأما إعادة الحياة الحزبية وحرية الصحافة فإن الحكومة قد ألفت لجنة خاصة من رجال القانون لوضع لائحة قانون للجمعيات ولائحة قانون للمطبوعات. وقد أنجزت اللجنة لائحة قانون الجمعيات راعت فيها أحسن الأسس في تأليف الجمعيات ما فيها الأحزاب وبما يكفل سيرها على الطرق الصحيحة. وقد أحيلت اللائحة إلى مجلس الوزراء وعما قريب ستقدم إلى مجلس الأمة لتشريعها. كما أن اللجنة على وشك إنجاز لائحة قانون المطبوعات ملاحظة فيها الخطط المقبولة الضامنة لسير الصحافة في البلاد على الوجه المعقول وعند إنجازها ستسرع الحكومة في اتخاذ الإجراءات لتقديمها إلى مجلس الأمة.

هذا وأرجو للأمة الخير والسعادة وللبلاد الاستقرار والتقدم.

توقيع رئيس الوزراء

جميل المدفعي

نسخة منه إلى - رئاسة الديوان الملكي

الحزب الوطني الديمقراطي - بغداد

المركز العام

فخامة رئيس الوزراء المحترم

جوابا على كتابكم المرقم ٣٠٢١ والمؤرخ في ٢ حزيران ١٩٥٣ المرسل إلينا بمناسبة المذكرة التي قدمها حزبنا إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بتاريخ ١٨ مايس ١٩٥٣ بشأن الحالة الشاذة التي تنتاب البلاد بسبب وجود الإدارة العرفية وتعطيل الحياة الحزبية والحجز على حرية النشر الذي ذكرتم فيه أن حكومتكم عازمة عزما أكيدا على إنهاء الإدارة العرفية بأقرب وقت وأن المجلس العرفي العسكري قد حصر أعماله بإنجاز القضايا المهمة التي سبق أن وضع يده عليها والذي أشرتم فيه بصدد إعادة الحياة الحزبية وإطلاق حرية الصحافة إلى لائحتين قانونيتين في النية تشريعهما الأولى تخص الجمعيات بما فيها الأحزاب والثانية تخص (المطبوعات).

إن القانون الأساسي العراقي لا يجوز مطبقا بقاء الأحكام العرفية وإحالة أية قضية إلى

المجالس العرفية العسكرية بعد زوال الأسباب التي دعت إلى إعلانها لأن المادة ١٢٠ من القانون المشار إليه قد عينت الحالات الطارئة التي تجيز إعلان الأحكام العرفية وبقاءها. ويبدو من مطالعة كتابكم المجاب عنه ومن تصريحاتكم في المؤتمر الصحفي الذي عقدتموه في اليوم الثاني من حزيران ١٩٥٣ أنكم تحاولون تبرير استبقاء هذه الحالة الشاذة غير القانونية بقطعكم وعدا للرأي العام باقتصار أعمال المجلس العرفي العسكري على إنجاز القضايا المهمة التي سبق له أن وضع يده عليها لأن القانون الأساسي عندما جوز إعلان الأحكام العرفية قد حصرها في حالات معينة هي اختلال الأمن بحدوث (حالة قلاقل) في البلاد أو في (حالة خطر من غارة عدائية) ومن الطبيعي إن استمرار إعلان الأحكام العرفية موكول باستمرار تلك الحالات المعينة بالقانون فإذا ما انتفى سبب إعلانها وجب إلغاؤها فورا كما وجب بالتبعية عدم إحالة القضايا إليها مهما كانت تلك القضايا مهمة.

والظاهر أنكم أغفلتم في كتابكم المذكور أحكام القانون الأساسي الذي ضمن حرية تأليف الأحزاب وحرية النشر فعلقتم هذين الأمرين على قوانين ستسن في المستقبل على حين أن قيام الأحزاب - وهي جزء من نظام الحكم المقرر في الدستور العراقي - لا يتوقف على تشريع تعتزم الحكومية إصداره في المستقبل. وقد كانت الأحزاب ولا تزال قائمة في ظل التشريع الحالي وبموجب أحكامه وليس من الجائز أن تقدم الحكومة على إلغاء أوضاع قائمة وحقوق مكتسبة تستند إلى المبادئ الديمقراطية وإلى تشريع نافذ بأوامر إدارية بحجة أنها نعتزم في المستقبل إصدار تشريع جديد مكيف حسب رغباتها.

فالاستمرار على إلغاء الحياة الحزبية والمماطلة في إعادتها إنما يعتبران تجنيا على الدستور ومخالفة صريحة للقوانين.

إن حزبنا الوطني الديمقراطي مازال يعتبر الإجراءات التي اتخذت بحله غير قانونية ومازال يعتبر نفسه قائما بالاستناد إلى ما بينه في مذكراته السابقة من أسباب دستورية تتصل بصميم نظام الحكم المقرر في القانون الأساسي.

أما موضوع حرية الصحافة فهو لا يختلف من حيث الأساس عن موضوع الحياة الحزبية في عدم جواز تعليقه على سن تشريعات مقبلة. والحزب إذ يكرر احتجاجه على إلغاء صحفه في بغداد والبصرة والموصل يطالب بإلغاء الإجراءات التي اتخذت بهذا الشأن ليمارس حقوقه على الوجه الذي يؤدي فيه واجبه نحو الشعب وهو إذ يشارك فخامتكم في تمنياتكم الخير والسعادة والاستقرار والتقدم للبلاد لا يرى إمكان تحقيق هذه الأماني إلا عن طريق الاهتمام بحقوق الشعب الأساسية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بغداد في ٢٤ رمضان المبارك ١٣٧٢ — كامل الجادرجي

٦ حزيران ١٩٥٣ — رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

* * *

الحزب الوطني الديمقراطي- بغداد
المركز العام

فخامة رئيس الوزراء المحترم

اطلع الحزب الوطني الديمقراطي على لائحة قانون الجمعيات التي تنوي الحكومة تشريعها ولما كان لهذا الموضع مساس كبير بصميم الحياة السياسية للمملكة فإن الحزب يرى من واجبه إبداء رأيه لفخامتكم وللرأي العام العراقي في هذا المشروع من نواحيه المتعددة ومناقشة أهم ما جاء فيه مما له علاقة:

(١) بوثيقة حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة وساهم العراق في إقرارها.

و(٢) بالمبادئ العامة للنظام الديمقراطي وهي المبادئ التي يستمد منها العراق أسلوب حكمه.

و(٣) بنصوص القانون الأساسي العراقي.

يعتقد الحزب بأن السبب الرئيس لفساد الحكم في العراق وعدم استقراره هو بعد ذهنية الطبقة الحاكمة عن تفهم معنى الديمقراطية ومقوماتها ومراميها وعدم الإيمان بها بل محاربتها بجميع الوسائل وهي في مهدها واعتقاد هذه الطبقة بأن الحقوق السياسية للمواطن يجب أن تمنح من قبلها بجرعات قليلة بحيث لا تحد من سلطاتها ولا تنتقص من الامتيازات التي حصلت عليها بنتيجة تمركز السلطة بيدها. ومنشأ ذلك كله هو عدم إيمان الطبقة الحاكمة منذ البداية بالمبادئ العامة لثورة ١٩٢٠ وبما كانت ترمي إليه من تأسيس دولة ديمقراطية برلمانية وعدم إيمان هذه الطبقة كذلك حتى بأسس الدستور العراقي الذي سن في ظل الانتداب البريطاني للتوفيق من جهة بين رغبة الشعب العراقي في الحصول على نظام ديمقراطي وإظهار هذه الدولة الناشئة أمام الأمم بمظهر الدولة التي يسودها الحكم الوطني وبين رغبة الدولة المنتدبة من جهة أخرى في أن تكون للسلطة التنفيذية الأهلية من ورائها المصالح الأجنبية اليد العليا في إدارة شؤون الدولة.

وقد أخذت الحكومات المتعاقبة لا تنظر إلى الدستور بعين الاحترام فبدأت تمركز جميع السلطات بيد الهيئة التنفيذية بينما أخذت تتلاشى حقوق الشعب بفقدان حرية الانتخابات فانعدام التمثيل البرلماني وتخاذلت السلطة التشريعية وإنعدمت الرقابة على تنفيذ القوانين وتطبيقها مما جعل الفساد يدب في الدولة وأصبحت الهوة سحيقة بين الشعب والحكومة الأمر الذي أخذ كل مواطن يلمسه . وكلما أرادت هذه الطبقة أن تزيد في امتيازاتها وجهت نظام الحكم إلى الإضرار بمصالح الأكثرية وكلما مضت في سبيلها هذا وازداد تذمر الناس وطالبوا بحقوقهم شعرت الطبقة الحاكمة بحاجتها إلى نظام بوليسي يدعم بقاءها وإلى تشريعات جديدة تضيق جميع مجالات العمل السياسي التي تتصل بتأليف الأحزاب والنقابات وضمان حرية النشر وما إلى ذلك من الحريات العامة الضرورية لكل نظام ديمقراطي سليم. فأخذ التشريع

العراقي- وبصفة خاصة الجانب السياسي منه - يسير وفق حاجة الطبقة الحاكمة إلى تدعيم حكمها لا حسب ما تتطلبه مصلحة الأكثرية من دون مراعاة الأسس الضرورية في التشريع القائم في كل بلد ديمقراطي ذلك التشريع الذي يراعى فيه قبل كل شيء الأسس العامة للنظام الديمقراطي أولا ورغبة الأكثرية ومصالحها ثانيا ودستور البلاد ثالثا.

ولكن الدستور العراقي الذي سن للتوفيق بين مختلف الرغبات كما أسلفنا والذي ادخل فيه بعض المواد المخالفة للمبادئ الديمقراطية الصميمة سعيا وراء فسح المجال أمام السلطة التنفيذية لتكون بالفعل أقوى السلطات المهيمنة حتى هذا الدستور أريد تحطيم مبادئه الأساسية بل أهم نصوصه بقوانين خاصة كالمواد التي أدخلت بصفة تعديل على قانون العقوبات البغدادي وقانون الجمعيات وقانون المطبوعات وما إلى ذلك من القوانين التي تمس حياة المواطن السياسية والتي أصبحت بنتيجة التغيير المستمر قوانين لمنع الحريات السياسية لا لتنظيم مزاولتها.

وليس من شك في أن قانون الجمعيات الذي سن في سنة ١٩٢٢ لم يكن القصد منه تيسير مزاولة المواطن لحقه في تأليف الجمعيات والانتماء إليها بل كان الغرض منه الحد من هذا الحق والتعديل الذي طرأ على هذا القانون بعد ذلك التاريخ إنما جاء لعرقلة حقوق المواطنين لا لتيسيرها.

أما اللائحة الجديدة لهذا القانون فقد زادت سوءا على القانون الحالي من ناحية عرقلة تأليف الأحزاب ومزاولة عملها باستثناء مبدأ واحد هو جعل محكمة التمييز حكما بين الجمعية والحكومة في بعض القضايا. فاللائحة الجديدة - والحالة هذه - تعتبر من حيث العموم خطوة إلى الوراء في حياة الشعب العراقي.

وهذه اللائحة كما يبدو جليا قد تغافلت عن المبادئ الديمقراطية لنظام الحكم في العراق وتجاهلت وثيقة حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة تلك الوثيقة التي اعتبرت كل مقاومة من قبل الحكومات لحقوق الإنسان مما يؤدي إلى الثورة حتما فجاء في نصها أن سيادة القانون لا بد منها لصيانة حقوق الإنسان كي لا يلجأ المرء إلى دفع الظلم والطغيان عنه بالثورة. ولم تعد الحريات العامة في العصر الحاضر مضمونة بنظام معين كالنظام الديمقراطي فحسب بل أصبحت أساسية تتضمنها حقوق الإنسان في كل نظام وفي كل وقت وفي أي ظرف كان ولذلك نصت عليها وثيقة حقوق الإنسان في المادة (٢١) التي تضمنت حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات بنص مطلق غير مقيد.

ومما يخالف المبادئ الديمقراطية ويخالف روحية الدستور العراقي اشتراط اللائحة الجديدة شأن القانون الحالي الحصول على إجازة لقيام الحزب في حين أن المنظمات السياسية إنما قامت في البلدان الديمقراطية على أنها مؤسسات حرة تعتبر من مقتضيات النظام الديمقراطي فلا حاجة إذن إلى استحصال إجازة من الحكومة لتكوينها إذ أن من حق الناس أن يؤلفوا الجمعيات

والأحزاب وعلى الحكومة أن تراقبهم فإذا ما قاموا بعمل جنائي يكونون حينئذ معرضين للعقاب كغيرهم من الأشخاص الحقيقيين أو الحكميين. والطريقة المتبعة في البلدان الديمقراطية هي أن يؤلف الحزب بدون إجازة من الحكومة مطلقا وفي بعض البلدان بإخبار الحكومة بوجوده بعد تأليفه. ولذلك فإن استحصال الإجازة أصلا يعتبر مناقضا للنظام الديمقراطي. ولما كان هذا النظام قائما على وجود الحكومة والمعارضة معا فمن غير المعقول أن يكون كيان المعارضة قائما على إجازة من الحكومة أو أن يكون بقاء المعارضة عرضة لقرار من أية سلطة حكومية وإلا انقلب النظام الديمقراطي إلى نظام دكتاتوري مطلق بنتيجة تسليم مصير الأحزاب إلى مشيئة الحكومة لأن معنى ذلك استقلال هذه السلطة سياسيا ضد الأحزاب المعارضة التي يصبح وجودها متوقفا على رضاء الحكومة.

ويكاد يكون واضحا من الشروط التي وضعتها اللائحة الجديدة للأحزاب أنها تقصد تهيئة الفرص لاستبداد الحكومة بالأحزاب المعارضة فألفاظ (تغيير نظام الحكم المقرر) و(الإخلال بالأمن العام) و(بث الشقاق والتفرقة في المجتمع) كما ذكرت في الفقرة (أ) من المادة (٣) ما هي إلا ألفاظ غامضة مطاطية يمكن استغلالها من قبل الحكومة بكل سهولة ضد الأحزاب المعارضة كما يمكن أن توجد ثغرة تنفذ منها الحكومة لاتهام المعارضين بهذه التهم بقصد إقصائهم عن المعارضة وكذلك يجوز أن تكون وسيلة لاتهام الأحزاب بتهمة إشاعة التفرقة بين المواطنين في الوقت الذي لم تكن فيه قائمة إلا بواجباتها الحزبية ومن المعلوم أن كل إصلاح في التاريخ قام على أساس تغيير الأوضاع القائمة وإلا كتب على أي نظام كان بالجمود وعدم مجاراة الزمن. وإذا كان قصد اللائحة هو المحافظة على الأمن بالفعل ففي القوانين العامة ما يضمن ذلك على وجه التأكيد إذ أن الدعوة إلى تغيير الأوضاع القائمة لا يمكن أن تعتبر جريمة وإلا اعتبر التطور التاريخي الذي مرت به الحضارة الإنسانية في مختلف العصور جريمة تستحق العقاب.

أما الشروط التي وردت في اللائحة بشأن عضوية الحزب كما تضمنتها الفقرة (أ) من المادة (٥) كالإشتراط بأن يكون العضو غير محكوم عليه في جريمة غير سياسية فإنها تفسح مجالا للتدخل المستمر في شؤون الأحزاب فهي تقضي أن يحمل الأعضاء على شهادات بعدم الحكومية من دوائر الشرطة كما أن الجريمة السياسية ليست محددة حتى الآن وهي خاضعة للأهواء مما يؤدي إلى استبداد السلطة وتلاعبها في تكييف نوعية الجرائم.

ومن مظاهر سعي الحكومة للهيمنة على الأحزاب والحد من نشاطها ما تضمنته المادة (٢٤) من فرض العقوبة على أعضاء الهيئة الإدارية للجمعية في أمور شتى تخص نظامها الداخلي وهو مبدأ تعسفي يعرقل الانضمام إلى الأحزاب كما يجعل عضو الهيئة الإدارية عرضة للعقاب بمختلف الحالات في أمور لا شأن له فيها. وهذا المبدأ لا وجود له في أنظمة الجمعيات ولا في القانون الحالي الذي قصد به التضييق والتشديد بصفة عامة.

ثم أن اشتراط عدم كون العضو طالبا أو موظفا أو مستخدما في صلب اللائحة إنما هو شرط غير مقبول في الأنظمة الديمقراطية لأن الطالب مواطن له مطلق الحق في ممارسة حرياته العامة وممارسة النشاط السياسي خارج معاهد التعليم - بل في داخل هذه المعاهد في معظم الدول الديمقراطية - إذا ما بلغ سن الرشد وأصبح مكتسبا حقوقه العامة مما لا يجوز معه حرمانه منها هذا بالإضافة إلى أن العمل السياسي قد أصبح في الوقت الحاضر لا يتحقق إلا بالانضمام إلى المنظمات السياسية وهذا المبدأ نفسه ينطبق على حالة الموظفين بصفة عامة إذ يباح للموظف أن ينتمي إلى الأحزاب في بعض البلدان الديمقراطية. أما المستخدمون لدى الحكومة فليس في أي بلد ديمقراطي أو شبه ديمقراطي ما يمنعهم من مزاولة هذا الحق على الإطلاق.

وقد فسحت اللائحة الجديدة للحكومة مجالا واسعا للتدخل في شؤون الأحزاب فالفقرة (هـ) من المادة (٦) قد خولت وزير الداخلية حق تعديل النظام المقدم من قبل الحزب أو إضافة وحذف ما يرتئيه في منهج الحزب ونظامه الداخلي وذلك من أغرب البدع التي لا تتفق مع حرية التنظيم الحزبي والعمل السياسي. كما جعلت اللائحة من الفقرة (أ) من المادة (٩) مسألة فتح فروع للحزب رهنا بمشيئة وزير الداخلية على حين أن هذه الفروع لا تعتبر إلا جزءا من الحزب نفسه ومظهرا من مظاهر توسيع نطاق عمله ونشاطه السياسي.

وقد منعت المادة (١٤) الأحزاب من قبول التبرعات والهبات والوصايا الخ... حتى من قبل الأعضاء أنفسهم كما حددت بدلات انتمائهم وهذا ولا شك تقييد لمالية الأحزاب ليس له من دافع سوى جعل هذه المنظمات ضعيفة بمركزها المالي والاجتماعي. فالمفروض في الحزب أن يكون أكثر حرية من الأفراد في قبول التبرعات والهبات والوصايا وامتلاك الأموال. والذي يجب هو ألا ينظر إلى هذا الأمر إلا من ناحية شرعية سبل الامتلاك للحزب.

وكما لا يجوز أن يكون قيام أحزاب المعارضة أو أية أحزاب أخرى موكولا إلى إجازة من الحكومة على ما أسلفنا كذلك لا يجوز حل الأحزاب من قبل الحكومة لأن الرأي العام يجب أن يكون هو الحكم في بقاء حزب أو عدم بقائه وذلك بتأييده له أو التخلي عنه. وعلى هذا يجب أن يرفع كل جواز في القانون بإمكان حل الأحزاب.

إن فرض رقابة السلطة الحكومية الدائمة على الحزب وبنايته وسجلاته ودخول العراقيين إليه بدون إذن منه كما جاء في القوانين (أ) و(ب) من المادة (١٥) انتهاك صريح لمبادئ الدستور التي ضمنت عدم انتهاك حرمة الدور فالحزب بعد أن يكتسب شخصيته المعنوية تصبح لداره حرمة كسائر الأماكن العائدة للشخصيات الحقيقية.

وفي اللائحة فصل خاص بتوحيد الجمعيات نص على زوال الشخصية الحكمية السابقة لجميع الأحزاب وسائر الجمعيات المتحدة وبقاء الشخصية الحكمية المنبثقة عن ذلك الاتحاد فقط كما نصت المادتان (٢٢) و(٢٣) وهذا من شأنه الحيلولة دون اتحاد الجمعيات ذات الغرض الواحد لان الرغبة في هذا الاتحاد قد تمليها ظروف وطنية خاصة ينتفي الغرض من ذلك

بزوالها. فليس من المعقول إذن أن تطوح الأحزاب بكيانها لأسباب طارئة. وبالإضافة إلى ذلك فإن من نتائج هذا التشريع ووضع الجمعيات المتحدة الآن أمام أمر واقع بمجرد صدوره كشأن الاتحاد النسائي القائم الآن من عدة جمعيات اجتماعية ستزول الشخصية الحكمية لكل منها عند تشريع هذه اللائحة.

وقد كان المفروض في الطبقة الحاكمة أن تدرك الأسباب الحقيقية للاضطرابات السياسية التي وقعت في العراق وتعثر الحكم في مختلف الأدوار وفي مقدمة هذه الأسباب ضعف التشكيلات السياسية في البلاد وعدم وجود منظمات شعبية تستمد كيانها وكفاحها من التجارب التي مرت بها وتعالج مشاكل البلاد معالجة قويمة وتكون جزءا من النظام الديمقراطي الذي كان المفروض فيه أن يقوى وتتوطد أركانه سنة بعد أخرى منذ تأسيس الحكم الأهلي غير أن المكافحة المقصودة المستمرة ضد المنظمات السياسية التي وجدت في البلاد عن طريق التشريعات التي وضعت لهذا الغرض وبواسطة الجهاز البوليسي القائم والنظر إلى الحياة الحزبية والمعارضة نظرة ارتياب وعداء كما لو كانت الأحزاب وصحفها أدوات للإجرام كان من نتائجها إضعاف الأمل لدى المواطن العراقي بأن إصلاح الأوضاع القائمة يمكن أن يتأتى عن طريق التطور الذي تدين به الديمقراطية. وهذا ما يولد لدى الناس يأسا عميقا قد يدفعهم إلى التوسل بوسائل أخرى بعيدة عن الطريق الديمقراطية التي تمارس في العمل السياسي الحر والمنظمات الحزبية. لذلك يعتقد الحزب بان كل تشريع من شأنه أن يحد من ممارسة الحريات العامة لا بد من أن يؤدي إلى التطويح بالأنظمة الديمقراطية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بغداد في ٢٧ رمضان المبارك ١٣٧٢

٩ حزيران ١٩٥٣

كامل الجادرجي

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

* * *

الحزب الوطني الديمقراطي - بغداد

فخامة رئيس الوزراء المحترم[٣]

لقد روع الشعب العراقي بالحادث المفجع الذي وقع في سجن بغداد المركزي يوم ١٨/ ١٩٥٣/٦ والذي أودى على الإثر بحياة سبعة من السجناء السياسيين كما جاء في بيان الحكومة الصادر في اليوم التالي للحادث وأدى إلى جرح عدد كبير منهم كانت جراح أكثرهم خطرة بحيث ارتفع عدد القتلى حتى الآن إلى ضعف العدد الذي ذكره البيان. ومع أن التدابير الصارمة المتخذة من قبل الحكومة قد حالت دون أي اتصال ببقية من بقي في قيد الحياة من

(٣) رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي.

هؤلاء المواطنين سواء الجرحى منهم وغير الجرحى للتأكد من تفاصيل الحادث وأسبابه وعوامله إلا أن ما يستنتج من بيان الحكومة بالرغم مما فيه من تهويل وتضليل ومحاولات للتنصل من المسؤولية هو أن الأمر لا يخرج عن كون الحكومة قد أرادت نقل قسم من المساجين السياسيين وعددهم لا يتجاوز الـ ١٥٠ سجينا من سجن بغداد المركزي إلى سجن آخر هو سجن بعقوبة كما جاء في البيان فامتنع السجناء عن الانصياع إلى هذا الإجراء.

وقد كان من الواجب في مثل هذه الحالة أن يتصف كل إجراء حكومي بالحكمة والروية وطول الأناة للحيلولة دون إزهاق أرواح المواطنين مهما كانت صفتهم بل الحيلولة دون تعرضهم إلى أي إذى. ومن مستلزمات الحكمة والروية وطول الأناة في هذه الحالة أن يؤجل تنفيذ أي إجراء يراد تنفيذه كي تدرس أسباب مقاومته دراسة وافية وان يكون من الضروري العدول عن أي إجراء يظهر عدم أحقية وعدم وجود موجب لتنفيذه إذا كان من شأنه أن يؤدي إلى إزهاق أرواح المواطنين أو إلحاق الأذى بهم. فما كان يجوز والحالة هذه - لمجرد تنفيذ إجراء إداري - أن يتعرض سجناء عزل من السلاح وهم داخل أسوار السجن وفي عزلة تامة عن الخارج إلى إطلاق النار عليهم مهما حاولت الحكومة أن تبرر عملها هذا فرفض السجناء الانتقال إلى سجن آخر لا يعتبر مبررا لتقتيلهم كما أن ما أسند إلى السجناء من مخالفة أنظمة السجن والتفوه (بعبارات القذف ضد المقامات العليا وضد الحكومة) يعتبر - إذ صح ذلك - من الأفعال التي لها عقوبة خاصة في القانون. فليس من المستساغ مطلقا لأية حكومة تقدر قيمة أرواح مواطنيها القيام بمثل هذا العمل الوحشي الذي ينطوي على استهتار واضح بأرواح الناس وتجاوز على جميع القوانين والمبادئ القانونية والإنسانية بل هو مظهر من مظاهر خطة الإفناء التي يبدو أن الحكومة تسلكها في معاملتها لهؤلاء السجناء مع أن السجين يعتبر طولة بقائه في السجن وديعة لدى الحكومة سواء من ناحية عزلته عن المجتمع أو من ناحية المحافظة على حياته من الأخطار التي قد تتهدده بل أن واجب المحافظة على حياة السجين يزيد أهميته ومداه عن واجب الحكومة الاعتيادي في المحافظة على حياة كل مواطن بينما يستبان من بيان الحكومة أن إطلاق النار على السجناء السياسيين قد جرى بصورة إجتماعية لا مبرر لها على الإطلاق.

والحزب الوطني الديمقراطي أن يستنكر هذا العمل الفظيع الذي هز الضمير الإنساني فيه بقدر ما روع الرأي العام يحتج عليه بشدة ويطالب بإجراء تحقيق عادل نزيه بمحضر من ممثلي نُقابة المحامين وأن يتناول التحقيق الأسباب القريبة والبعيدة التي أدت إلى هذا الحادث المفجع وأن يعين المسؤولين الحقيقيين المباشرين والآمرين بإطلاق النار على السجناء فتقدر مسؤولياتهم ويفرض عليهم العقاب الذي يتناسب وفظاعة هذا العمل ونتائجه وأن لا يُسدل الستار على هذا الحادث الفظيع كما جرى في حوادث إطلاق النار على الناس وتقتيلهم في المرات السابقة وعلى أن لا يجري التحقيق بصورة سرية فلا يعرف الرأي العام قيمته وصحته وأن يعرض الأمر على غير السلطات المدنية إذ أن الرأي العام العراقي الذي تأثر غاية التأثر لهذا الحادث المفجع

يريد أن يكون على علم بكل ما يجري في هذا الشأن ليطمئن على تحقيق العدل بإنزال العقاب على الفاعلين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بغداد في ١٠ شوال ١٣٧٢ — كامل الجادرجي

٢٢ حزيران ١٩٥٣ — رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

* * *

الحزب الوطني الديمقراطي - بغداد

فخامة رئيس الوزراء المحترم[٤]

كان الحزب الوطني الديمقراطي قد قدم إلى فخامتكم عدة مذكرات حول شذوذ الوضع الدستوري في العراق والارتباك السياسي والإداري الذي تفاقم بنتيجة ما اتخذته الإدارة العرفية من إجراءات كيفية كإلغاء الأحزاب وتعطيل الصحف الحرة. والبلاد رازحة تحت نير الحكم العسكري منذ اليوم الثالث والعشرين من تشرين الثاني الماضي وقد طالب الحزب بإلحاح بإنهاء هذا الوضع الشاذ وإعادة الحياة الحزبية وإطلاق حرية الصحافة وسائر الحريات الديمقراطية وكنتم فخامتكم قد أجبتم في مناسبات عديدة سواء في كتبكم الموجهة إلى الأحزاب أو تصريحاتكم في البرلمان أو في مؤتمراتكم الصحفية أن وزارتكم ستنهي الأحكام العرفية في وقت قريب كما بينتم أن الحكومة جادة في إعداد لوائح قانونية لتنظيم الحياة الحزبية وتنظيم قضايا النشر غير أن الاتجاه الذي سارت عليه حكومتكم كان على العكس من ذلك إذ أنه لم يكتف بإبقاء الإدارة العرفية بل وسع نطاق أعمالها وشددت الرقابة على الصحف حتى خنقت أنفاسها بينما اتجه التشريع الموعود به اتجاها خطرا. فلائحة قانون الجمعيات احتوت على أسس رجعية تستهدف وأد الأحزاب والحيلولة دون إمكانية قيام حياة حزبية في ظل أبسط القواعد الدستورية والديمقراطية الأمر الذي رأينا من واجبنا أن نلفت نظر فخامتكم إليه في مذكراتنا التي قدمناها في هذا الشأن بتاريخ ٩ حزيران ١٩٥٣.

ولم يكن من المنتظر بعد أن اتضحت هذه الاتجاهات أن يسلك التشريع فيما يخص قضايا النشر غير سلوك الخطر الذي انتهج في لائحة قانون الجمعيات إذ أن لائحة المطبوعات التي نشرت قبل مدة وجيزة قد تضمنت أسسا غاية في الرجعية على نسق قانون الجمعيات هذه الأسس التي من شأنها أن تكون خطرا ماحقا على حرية النشر كما تعتبر معطلة بالفعل لهذا الحق الأساسي من الحقوق الديمقراطية فهي تحرم على الصحف وسائر المطبوعات أن تعالج بشيء يسير من الحرية أي موضوع سياسي وغيره وإن كان يتراءى أن هذه اللائحة تبيح النشر ببعض الشروط لبعض الأشخاص وتحد من سلطة الحكومة فيما يخص التعطيل الإداري إلا أنها

(٤) رئيس الوزراء جميل المدفعي.

في الوقت الذي تضع فيه بعض المبادئ المقبولة وهي اللجوء إلى المحاكم في قضايا النشر تعود لتعطي لوزير الداخلية سلطات مناقضة لهذا المبدأ فتتيح له تعطيل الصحف تعطيلا كيفيا أثناء نظر المحاكم في قضاياها وهذا تثبيت لمبدأ خطر كان الرأي العام قد اعتبره إجراءً تعسفيا عندما بدأت المحاكم بتطبيقه خلافا لأحكام القانون والمبادئ الدستورية في مستهل بعث الحياة الحزبية عام ١٩٤٦. وقد ثبتت في صلب اللائحة الجديدة هذه البادرة السيئة التي أثارت أشد الاستياء لدى الرأي العام وهي تحدي المحاكم لمبدأ صيانة الصحف الحزبية من التعطيل الإداري باعتبارها آلة جرمية يجب أن تحتجز إلى حين صدور الحكم عليها. وقد احتوت هذه اللائحة على أسس أخرى يناقض بعضها البعض الآخر فكلما كانت هنالك مادة تتضمن صيانة ما لأرباب النشر جاء في أعقابها مادة أخرى فسلبت منهم تلك الصيانة كما احتوت على نصوص غريبة عن روح التقنين في كل بلد كحماية أصحاب المصالح والنفوذ من مسؤولين وغير مسؤولين من الذين اخذوا يفسدون الحياة العامة وتحريم انتقادهم أو عرض تصرفاتهم السيئة على الرأي العام. وقد تعمدت اللائحة بوجه عام أن تقضي على مهمة الصحافة في مراقبة السلطات العامة وأن تحيل أصحاب الصحف إلى مطبوعات شبه حكومية لا لون لها على الإطلاق وبذلك يكون قد تعطل أهم ركن من أركان الحياة الديمقراطية.

لقد أثارت هذه اللوائح الرجعية قلق الرأي العام والأوساط المثقفة لما تدل عليه من اتجاه خطر على التنظيم السياسي وعلى حرية النشر مما يحيل العراق إلى بلد أكثر ما يكون دكتاتوريا أو بوليسيا كيما تنفرد فئة قليلة بالحكم وتسخره لمصالحها الخاصة وقد ظهر هذا الاتجاه بوضوح في استمرار الأحكام العرفية طول هذه المدة وجعلها هي الأساس للحكم واتخاذها واسطة للانتقام وأخذ الناس بالشبهات وإصدار أحكام قاسية كيفية من دون أن يكون هناك معيار أو مقياس ثابت غير اعتبارات دوائر الشرطة ومقاييسها وهذا ما أدى إلى هدر الحقوق العامة والخاصة لأغلبية الشعب وإلى فقدان الطمأنينة وجعل الناس في قلق وخوف دائمين.

وقد بلغ الاستخفاف بكرامة المواطن حدا أصبح معه تعذيب المتهمين ولا سيما السياسيين منهم من مستلزمات التحقيق كما اعتبر حرمان السجناء السياسيين من أبسط حقوق المساجين الاعتياديين في عدم تشميلهم تخفيض عدد المحكومية والإعفاءات الخاصة والتشديد عليهم في داخل السجن وحرمانهم حتى من حق التمتع بمقابلة ذويهم بصورة مألوفة من وسائل التأديب لدى الحكومة. وقد أدى انعدام رقابة الرأي العام على الحكومة إلى وقوع حوادث خطرة دلت على مدى الاستخفاف بأرواح الناس كحادث السجن المفجع الذي وقع بتاريخ ١٨/٦/١٩٥٣ والذي أطلقت فيه النار على السجناء والعزل من السلاح وهم داخل أسوار السجن ذلك الحادث الذي هز الضمير العراقي والعالمي والذي على إثره قدمنا إلى فخامتكم بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٥٣ مذكرة طالبنا فيها بإجراء تحقيق عادل نزيه بمحضر من ممثلي نقابة المحامين ومعاقبة المسؤولين عن الحادث بدون توان وقد مضى على الحادث مدة غير يسيرة ولم يكشف الستار عنه حتى الآن.

إن الرأي العام العراقي الذي أصبح قلقا من جراء هذا الوضع السيئ الشاذ لا يمكن أن يطمئن إلا باتخاذ إجراءات فورية من قبل حكومتكم وهي إلغاء الإدارة العرفية فورا وإعادة الحياة الحزبية وإطلاق حرية الصحافة وسائر الحريات الديمقراطية وإعلان نتائج التحقيق الذي جرى في حادث السجن. وكذلك إيقاف اللوائح الرجعية المنوي تقنينها والمحافظة على كرامة المواطنين وجعل حقوق الإنسان هي الأساس لأسلوب الحكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بغداد في ١٨ ذي القعدة ١٣٧٢ — كامل الجادرجي

٢٩ تموز ١٩٥٣ — رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

الحزب الوطني الديمقراطي - بغداد

فخامة رئيس الوزراء المحترم[٥]

كان الحزب الوطني الديمقراطي قد قدم لفخامتكم مذكرة بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٢ بشأن حادث سجن بغداد المفجع الذي أطلقت فيه السلطات الحكومية النار على السجناء السياسيين في ١٩٥٣/٦/١٨ وهم داخل أسوار السجن عزلا من كل سلاح فأودى ذلك بحياة عدد منهم وأدى إلى جرح عدد كبير آخر ذلك الحادث الذي روع الرأي العام العراقي وهز الضمير الإنساني. وقد استنكر الحزب ذلك العمل الفظيع كما استنكره الرأي العام وطالب بإجراء تحقيق عادل نزيه يتناول الأسباب القريبة والبعيدة التي أدت إلى الحادث وتعيين المسؤولين المباشرين والآمرين بإطلاق النار ومعاقبتهم عقابا يتناسب وفظاعة هذا العمل الذي ارتكبوه وأن لا يسدل الستار عليه كما جرى في حوادث إطلاق النار على الناس وتقتيلهم في المرات السابقة وأن لا يجري التحقيق بصورة سرية كي يطلع الرأي العام على ما يجري في هذا الشأن وبدل أن تهتم الحكومة بهذه المطالب المشروعة التي من واجبها القيام بها فقد تباطأت من البداية في التحقيق الذي جرى بصورة مكتومة تحمل على الاعتقاد بأن الغاية منه هي إسدال الستار على ذلك الحادث. والظاهر أن سياسة الإفناء التي أشرنا إليها في مذكرتنا تلك والتي كانت وما تزال تتبعها الحكومة في معاملتها لهؤلاء السجناء هي التي خلقت حادثة سجن بغداد وهي التي جعلت الفاجعة تتكرر في سجن الكوت بصورة أشنع. وقد أخذ الناس يتناقلون أخبار هذا الحادث الجديد بألم بالغ حتى صار حديثهم الشاغل في كل مكان بالرغم من سكوت الحكومة وبالرغم من منع الصحف ووكالات الأنباء من نشر أي خبر عنه. ولكن افتضاح الأمر على هذه الصورة قد اضطر الحكومة إلى نشر بيانها الرسمي الذي أذيع يوم أمس بعد أن مضى

(٥) رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي.

على الحادث أسبوع كامل وبعد أن صار من المتعذر كتمانه أكثر من ذلك غير أن هذا البيان الغامض الذي قصد به تشويه الحقائق فشلت الحكومة فيه فشلا ذريعا في تبرئة نفسها من المسؤولية الكبيرة التي ترتبت على هذا العمل المنكر.

وقد أصبح معروفا لدى الرأي العام أن وقوع أمثال هذه الحوادث المفجعة لا يمكن أن يكون وليد الصدف المجردة وإنما هو في الحقيقة وليد عدم تقدير الحريات العامة للمواطنين وعدم الاكتراث بأرواح الناس من قبل السلطة التنفيذية ومعاملة السجناء معاملة غاية في القسوة الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشاكل بين السجناء السياسيين وإدارات السجون والشرطة. فكانت نتيجة اضطرار هؤلاء السجناء على المطالبة بأبسط الحقوق الإنسانية والدفاع عن كرامتهم أن حدثت مشاكل كثيرة في سجون بغداد وبعقوبة والكوت ونقرة السلمان ومنها المشكلة التي وقعت في سجن الكوت والتي أدت إلى إضراب السجناء عن الطعام ووقوع حوادث أدت إلى قتل اثنين من السجناء في الشهر الماضي وقطع الطعام والماء عن الآخرين وقد أوفدت الحكومة على أثر ذلك وزير الشؤون الاجتماعية إلى الكوت للوقوف على حقيقة الأمر فتبين للوزير أن القتل وقع بنتيجة إطلاق الرصاص من قبل الحراس وليس على الصورة التي صورتها إدارة السجن والسلطة المحلية آنذاك ثم اتفق الوزير مع السجناء على إنهاء الإضراب ونقل السجناء إلى المحل الذي خصصته لهم الحكومة ولكن السلطة عادت - والوزير لم يكد يصل إلى العاصمة - إلى منع الماء والطعام عن السجناء ومعاملتهم معاملة قاسية. ولم تمض على ذلك فترة قصيرة حتى روع الناس بنبأ حادث جديد وقع في ذلك السجن وهو أشد فظاعة مما وقع في سجن بغداد فقد هوجم السجناء من قبل الشرطة وأطلعت عليهم النار فقضي على حياة عدد كبير منهم وأصيب الباقون بجروح كان الكثير منها بالغ الخطورة وكما فعلت الحكومة في حادث سجن بغداد امتنعت هذه المرة أيضا عن تسليم جثث المقتولين لذويهم ومنعت أي اتصال بالباقين منهم على قيد الحياة وهذا العمل لا مثيل له في أشد العهود الإرهابية.

والحزب الوطني الديمقراطي إذ يطالب بإجراء تحقيق عاجل جدي في هذا الحادث وتعيين المسؤولين عنه وإنزال أشد العقاب بهم يستنكر استمرار هذه السياسة التعسفية ويطالب بوضع حد لها تلك السياسة التي وضعت العراق في مصاف أشد البلاد رجعية في العالم وأكثرها تنكرا لحقوق الإنسان والتي رسخت وأخذت شكلا مخفيا تحت ظل الأحكام العرفية التي من شأنها تشتيت المسؤوليات وضياعها بسبب تعطيل الحريات الديمقراطية وفقدان الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بغداد في ١ محرم الحرام ١٣٧٣ — كامل الجادرجي

١٠ أيلول ١٩٥٣ — رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

* * *

الحزب الوطني الديمقراطي - بغداد

فخامة رئيس الوزراء المحترم[٦]

ما انفك الحزب الوطني الديمقراطي منذ أن ألف فخامة جميل المدفعي وزارته في أواخر كانون الثاني الماضي ينبه المسؤولين إلى الأخطاء التي ارتكبتها حكومة رئيس أركان الجيش بما قامت به من إجراءات فور تأليفها بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ من حيث نتائجها القريبة والبعيدة ذات العلاقة بنظام الحكم المقرر للبلاد وفي مقدمة تلك الإجراءات الخاطئة حل الأحزاب السياسية. وقد ناقش الحزب في مذكراته العديدة التي قدمها إلى حكومة المدفعي المشار إليها عدم دستورية هذا الإجراء وعدم انطباقه على جميع القوانين بما فيها مرسوم الإدارة العرفية وطالب بإلغاء تلك الإجراءات فورا كي تزول الحالة الشاذة الخطرة التي نشأت من جراء ذلك غير أن الحكومة لم تحاول معالجة الوضع على الوجه الصحيح بل أنها على العكس من ذلك ثبتت الإجراءات الخاطئة الأمر الذي ناقشناه في مذكرات لاحقة قدمناها إلى الحكومة المشار إليها.

وغير خاف على فخامتكم أن انعدام الرقابة على أعمال الحكومة بتعطيل الحياة الحزبية واستمرار الإدارة العرفية بدون أي سبب مبرر وعدم وجود صحف حرة وفرض الرقابة على جميع وسائل النشر لهذه المدة الطويلة - يضاف إلى ذلك التوجيهات الخاصة لبعض المسؤولين من الوزراء - أدت إلى الإخلال بجهاز الدولة وإلى الاستهانة بحياة المواطن العراقي كما سببت ارتكاب جرائم منكرة خرجت عن كونها قضايا محلية يمكن معالجتها بفرض العقوبات على مرتكبي تلك الجرائم فهي قد عرضت سمعة العراق كدولة ناشئة إلى السوء مما لا يمكن تلافيه بسهولة. كما أن ذلك كله قد أدخل في روع بعض المسؤولين ودوائر الحكومة وبصفة خاصة جهاز الشرطة وإدارة السجون أن هذا الوضع الشاذ يمكن أن يستمر إلى ما شاء الله بل دخل في روعهم أن هذا الوضع الشاذ هو الأصل في أسلوب الحكم.

والحزب الوطني الديمقراطي يود بمناسبة تأليف هذه الوزارة أن يلفت أنظار فخامتكم إلى ضرورة التعجيل بإزالة الحالة الشاذة التي نشأت من أمر قائد القوات بحل الأحزاب بإلغاء ذلك الأمر فالإجراء المذكور الذي اتخذه قائد القوات بحل الأحزاب كان باطلا في الأصل لمخالفته الصريحة للقانون الأساسي ولمرسوم الإدارة العرفية ولصدوره من جهة غير ذات اختصاص كما سنبينه فيما يلي:

لقد صدر الأمر بحل الأحزاب استنادا إلى الفقرة الثامنة من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الإدارة العرفية وهي تخول قائد القوات (منع أي اجتماع عام وحله بالقوة وكذلك منع أي ناد أو جمعية أو اجتماع وحله بالقوة) وهذا النص لا يعني أكثر من منح قائد القوات حق

---

(٦) رئيس الوزراء السيد محمد فاضل الجمالي.

منع الاجتماعات العامة ومنع اجتماعات النوادي والجمعيات والأحزاب واستعمال القوة إذا اقتضى الأمر ذلك لأن تعبير (حله بالقوة) ينصرف إلى الاجتماع وليس إلى النادي أو الجمعية كما هو صريح النص. ولا يخفى أن إعلان الأحكام العرفية وممارسة قائد القوات صلاحيته المبينة في المادة ١٤ من المرسوم كلاهما أمر استثنائي شاذ وفي كل أمر استثنائي يؤخذ بالتفسير الضيق للنصوص ولا يجوز الأخذ بالتفسير الواسع على كل حال وحتى إذا أخذنا بذلك التفسير الواسع فإن نص الفقرة المبينة أعلاه لا يمكن أن يعني أكثر من منع الجمعية من العمل ما دامت الأحكام العرفية معلنة إلا إذا صدر أمر آخر بإلغاء الأمر الأول بالمنع. فحل الأحزاب إذن أمر لا يستسيغه النص إطلاقا وهو لذلك إجراء لا يحق لقائد القوات إصداره وإذا صدر كان باطلا لصدوره من غير ذي اختصاص.

هذا من ناحية نصوص مرسوم الإدارة العرفية أما إذا نوقش الأمر من ناحية الأحكام الدستورية ونظام الحكم المقرر في قانون البلاد الأساسي فغير خاف على فخامتكم أن القانون المشار إليه يقرر أن نظام الحكم في العراق نيابي برلماني ديمقراطي وهو نظام يستند من حيث المبدأ إلى تفريق السلطات وقيام جهاز برلماني تعتبر الحياة الحزبية من مقوماته الأساسية وركنا من أركانها فإصدار قائد القوات العسكرية أمرا بحل الأحزاب وإلغاء الحياة الحزبية يعني في الواقع تغيير نظام الحكم الدستوري وتعطيلا لأحكام الدستور لا يمكن الموظف المشار إليه إجراءه.

فالحزب الوطني الديمقراطي يطالب لذلك بإلغاء أمر قائد القوات بحل الأحزاب كما يطالب بإنهاء الإدارة العرفية فورا لعدم وجود أي مبرر لاستمرار هذه الإدارة التي استغلت في اتخاذ إجراءات خاطئة وإصدار أحكام لا تتفق مع العدل والقانون الأمر الذي يستوجب في الوقت ذاته إعادة النظر في تلك الأحكام الصادرة لرفع ما وقع فيها من ظلم وتعسف ولإعادة العدل إلى نصابه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بغداد في ١٢ محرم الحرام ١٣٧٢

٢٢ أيلول ١٩٥٣

كامل الجادرجي

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

ملحق

حديث الأستاذ كامل الجادرجي مع المستر فريمن
العضو في حزب العمال والنائب في مجلس العموم البرلماني

(الرواية للأستاذ الجادرجي)

بعد يوم واحد من خروجي من المعتقل - وقد خرجت منه بتاريخ ١٩٥٣/١/١٢ زارني في داري المستر جون فريمن رئيس الوفد البرلماني البريطاني بصحبة السيد أميل البستاني، النائب اللبناني والمقاول المعروف في معظم البلاد العربية. والمستر فريمن عضو في مجلس العموم البريطاني وينتسب إلى حزب العمال وكان قد أشغل منصب وكيل لوزارة التجارة في حكومة العمال الأخيرة واستقال مع الوزير المستر ويلسن وانظم وإياه إلى جناح المستر أنورين بيفان في حزب العمال. وهذا الوفد- وهو غير رسمي- كان خليطا من عمال ومحافظين وقد زار البلاد العربية بدعوة من السيد أميل البستاني وعلى حسابه الخاص بغية التعرف إلى البلاد العربية والتقريب بين شعوبها والشعب البريطاني على ما قيل في حينه.

ولم يتيسر لي غير مقابلة المستر فريمن من أعضاء الوفد إذ لم تتح لي الفرصة للاتصال بسائر الأعضاء. وفي أثناء تلك المقابلة كنت أتكلم غالبا باللغة العربية وكان السيد أميل نفسه يقوم بمهمة الترجمة.

ولم يكن في نيتي تدوين هذا الحديث في حينه، ولكنني سمعت بعدئذ من بعض الأصدقاء، نقلا عن السيد إميل بأن المقابلة المذكورة كانت قد تركت أثرا طيبا في نفس المستر فريمن. ثم علمت من أحد الصحفيين العراقيين بأن أحد الأشخاص الذين رافقوا أعضاء الوفد في مقابلتهم للشخصيات العراقية -وهو يشتغل لدى السيد إميل في أعماله التجارية- قد دون ما سمعه بالذات وما نقله له السيد اميل البستاني في تلك المقابلات. وقد تيسر للصحفي المشار إليه الحصول على نبذ من تلك الأحاديث وفي نيته نشرها في أول فرصة تتاح له. ولهذا طلب إلى أن أزوده، بقدر الإمكان، بما جرى من أحاديث بيني وبين المستر فريمن ليقابله مع ما كان قد دون عني بطريق النقل، كي لا يقع في أخطاء عند النشر. وتلبية لهذا الطلب قد دونت هذا الحديث بعد أن مضت على المقابلة قرابة شهر، مستعينا بذاكرتي.

- قال المستر فريمن: لا بد أنكم مطلعون على مهمتنا، وهي محاولة التقريب بين الشعوب العربية والشعب البريطاني وبالأحرى إيجاد صداقة حقيقية بين هذه الشعوب، فنحن نزور العراق لأجل الإطلاع على مختلف وجهات النظر في هذا الشأن - فهل تعتقدون بان مهمتنا سهلة وقابلة للتحقيق؟

- قلت أود أن أعلم مقدما ما إذا كنتم تعرفون بوجود جفاء بين الشعوب العربية

والإنكليز، فإذا كنتم تقرون ذلك فسأشرح لكم وجهة نظري في أسباب هذا الجفاء.

- قال المستر فريمن: نعم هذا أمر لا يمكن تجاهله.

- قلت: إن منشأ هذا الجفاء أو العداء بتعبير أصرح يرجع تاريخه، على ما اعتقد، إلى الحالة التي تكونت في البلاد العربية عقب الحرب العالمية الأولى، فقد قطعت الحكومة البريطانية، كما تعلمون، إلى الملك حسين أثناء الحرب عهدا بضمان استقلال البلاد العربية بعد تحريرها من الدولة العثمانية ولم يقم الملك حسين بثورته إلا على هذا الأساس حسب الاعتقاد السائد ولم يؤيده مثقفو العرب إلا أنهم وجدوا في تلك الثورة وسيلة لتحقيق أمانيهم، غير أن الإنكليز كانوا في نفس الوقت الذي قطعوا فيه هذا العهد الصريح للعرب قد اتفقوا مع اليهود وأعطوهم الوعد المعروف بوعد بلفور الذي كان في الواقع الجرثومة التي نشأت منها دولة إسرائيل، فلم يف الإنكليز بوعدهم للعرب ولم يكونوا معهم مخلصين، بينما أخلصوا لليهود كل الإخلاص.

وقد مزقوا شمل البلاد العربية وفصموا وحدتها بالاتفاق مع حلفائهم الفرنسيين وقسموها إلى مناطق نفوذ ودويلات هزيلة خلقوا فيها تيجانا مزيفة وجعلوا رؤساءها يأتمرون بأوامرهم. ثم سلموا مقاليد الأمر إلى جماعات موالية لهم، أطلقوا لها العنان لتحكم البلاد حكما يستند إلى الخداع والاستغلال، فأدى ذلك إلى توطيد طبقة حاكمة جشعة لا تفكر إلا بمصالحها الخاصة وخدمة سيدها المستعمر. وقد تكونت لهذه الطبقة حاشية استباحت كل شيء وتعاونت معها في توطيد النفوذ الأجنبي في البلاد.

ومن الجهة الأخرى شجع الاستعمار الإنكليزي الإقطاع الذي كانت جذوره موجودة بصورة مضعضعة في زمن الدولة العثمانية، أكبر تشجيع ومهد له كل السبل للاستغلال فوضع تحت تصرفه جميع مشاريع الري الجديدة التي أنشأها سواء في عهد الاحتلال أو في عهد انتدابه أو في زمن الحكم الأهلي الذي كان ولا يزال تحت سيطرته وعزز هذه الإقطاعية الحديثة بطريقة تقسيم الأراضي وتمليكها وبالقوانين المجحفة بحق الفلاح، بل أن الإنكليز قد خلقوا هذا النوع من الإقطاع خلقا في الأماكن التي لم يكن له وجود فيها قبلا، كما شجعوا مبدأ التسيب الاقتصادي في نواحي الحياة العامة منها والخاصة وشجعوا الاحتكار، بل التهريب بمقياس واسع وبذلك عملوا على تنمية الإثراء الفاحش الذي ليس له من نهاية فلا توقفه قوانين ولا تحد منه ضرائب فكانوا - الإنكليز - واسطة ارتباط بل واسطة للجمع بين أصحاب هذه المصالح المتناقضة فخلقوا منهم طبقة وقحة تشد أزرهم في أسلوب الحكم فانتقوا منها الساسة الانتهازيين، الجهلاء، الذين لا يفهمون أي معنى للحريات العامة وحقوق الأفراد وكل أسلوب يمت إلى الديمقراطية بصلة - وهم حثالة الدور العثماني البائد المتفسخ- كما انتقوا من هذه الطبقة موظفين إداريين وأعضاء للمجالس النيابية المزيفة من دون أن يراعوا أية حرمة لحقوق أكثرية الشعوب العربية. فكان ذلك سببا لأن تبقى هذه الأكثرية فقيرة جاهلة لا

يصيبها شيء من الخدمات الاجتماعية، في الوقت الذي تحمل فيه هي وحدها أعباء الدولة من جندية وضرائب فادحة وغير ذلك. . .

يضاف إلى ذلك كله أن خلق دولة إسرائيل بنتيجة التآمر على البلاد العربية بين الإنكليز وأمريكا كان من أهم مراميه إيجاد دولة عدوانية في قلب البلاد العربية لتمزيق وحدتها.

وقد استطاع الإنكليز أن يتخذوا من الدويلات العربية الهزيلة مطية لمطامعهم السياسية والاقتصادية فعقدوا معها معاهدات غير متكافئة جعلتها تحت احتلالهم الدائم فتم لهم بفضل مركزهم الممتاز هذا وبفضل أعوانهم أن يقبضوا على زمام البلاد العربية وأن يحتكروا أهم مرافقها الاقتصادية ومنابع ثروتها الغزيرة - النفط - وأسواقها التجارية ويتحكموا في عملتها. وقد أصبح كل مثقف في البلاد العربية يعتقد بان منشأ هذا الشقاء هو الاستعمار البريطاني وقد سرى هذا الاعتقاد إلى رجل الشارع فصار يؤمن إيمانا جازما بان إنكلترا هي السبب الوحيد لما ابتليت به البلاد العربية. أما الذين يستطيعون التفريق بين الشعب البريطاني والحكومة البريطانية فهم، كما تعلمون، لا يؤلفون إلا أقلية ضئيلة جدا ولا سيما انه ليس لهذا التفريق أية فائدة من الوجهة العملية. ولهذا السبب تكره الشعوب العربية الاستعمار أشد الكراهية وتبغي التخلص منه بأي ثمن كان. ويتمثل هذا الشعور في البلدان العربية الواقعة تحت النفوذ البريطاني من كراهية الإنكليز كما يتمثل في البلدان الواقعة تحت النفوذ الفرنسي في كراهية الفرنسيين. وفي اعتقادي أن هذا العداء بين الشعب العربي والشعب البريطاني سيبقى مستمرا حتى زوال أسبابه.

- قال المستر فريمن: هل تعتقدون بأن السفارة البريطانية في العراق تتدخل في شؤون المملكة تدخلا فعليا؟

- قلت: الاعتقاد السائد لدى جميع الأوساط هنا هو أن العراق يحكم من قبل فئة خاصة ليس للشعب أية إرادة فيها وهذه الفئة يرأسها نوري السعيد ويتزعمها الوصي وهي لا تقدم على أي عمل سياسي أو أي عمل آخر مهم قبل أن تستشير فيه الإنكليز- وليس من الضروري أن تجري جميع هذه الاستشارات بصورة رسمية - وهذا الرأي ينطبق على الواقع ولدي من الدلائل ما يؤيد ذلك وهناك من يذهب إلى أن الإنكليز يتدخلون في كل صغيرة وكبيرة من شؤون البلاد.

- قال المستر فريمن: هل يرغب الناس في أن يتدخل الإنكليز في إصلاح الوضع الفاسد؟

- قلت: أن الناس هنا يعتقدون بأن هذه الفئة الحاكمة لا يمكن أن تستمر على وضعها إذا لم يسندها الإنكليز فالذي يريده الناس هو عدم تدخل الإنكليز لا تدخلهم وهذا لا يمكن أن يكون عمليا ما لم تلغ جميع التعاقدات غير المتكافئة فلا تبقى قواعد عسكرية للإنكليز في العراق ولا امتيازات خاصة.

- قال المستر فريمن: كيف يمكن للعراق أن يحافظ على كيانه إذا تغير وضع الإنكليز من هذه الناحية تغييرا تاما؟ ثم قال ما معناه. هل يرغب الشعب العراقي في أن يلتجئ إلى جهة أخرى إذا لم يتغير هذا الوضع الذي يشكو منه؟

- قلت: أننا من المؤمنين بميثاق الأمم المتحدة وقد كان من الممكن أن تكفل هذه المنظمة المحافظة على كيان كل دولة صغيرة من الاعتداء لو لم يفسد الوضع فيها وتصبح تابعة للنفوذ الأمريكي، فإذا ما زال من هذه المنظمة النفوذ الأمريكي ونفوذ كل دولة أخرى فإنها ستصبح هيئة أمم بالمعنى الصحيح غير متحيزة لجهة ما. وحينئذ يمكنها أن تضمن كيان الدولة العراقية وغيرها من الدول المماثلة لها. هذا من جهة ومن الجهة الأخرى أننا نعتقد بضرورة اتحاد البلاد العربية ضمن نظام فيدرالي فإذا ما تم ذلك مع إصلاح الحالة السيئة القائمة في منظمة الأمم المتحدة فإننا سنستطيع أن نضمن كياننا من دون حماية أو معونة أية دولة أخرى.

- قال المستر فريمن: ومن الذي يمنع قيام الكيان الفيدرالي العربي الذي تنشدونه؟

- قلت: في اعتقادي أن أهم سبب يعوق ذلك هو الفئات الحاكمة القائمة في البلاد العربية وفي الوقت الحاضر، هذه الفئات التي يدعمها الاستعمار.

قال المستر فريمن: ألا تعتقدون بأن اختلاف أنظمة الحكم في البلاد العربية يعيق النظام الفيدرالي الذي تنشدونه؟ وأضاف قائلا: ما هو رأيكم في النظام الملكي أو الجمهوري للبلاد العربية وأيهما المرجح في نظركم؟ ثم استطرد قائلا: إني لا أريد أن أسألكم أسئلة محرجة فأنتم أحرار في الإجابة كما أني أعدكم بأن ما أسمعه منكم في هذا الشأن سيكون محصورا بيننا.

- قلت: إنكم أحرار في نشر كل ما تسمعون مني وأنا مسؤول عن كل كلمة أقولها، فإننا كما تعلمون نجابه مشاكل خطيرة تتعلق بكياننا وبحياتنا اليومية ونحن نود أن نعرضها للعالم بكل صراحة.

إننا نعتبر قضية شكل نظام الحكم في البلاد العربية ومنها العراق، أهو ملكي أم جمهوري، قضية ثانوية بالنسبة إلى آمالنا للبلاد العربية في المستقبل. ففي نظرنا أن العراق يجب أن يكون جزءا من نظام فيدرالي للبلاد العربية بأسرها، نسعى في سبيل تحقيقه مهما كان هناك من عوائق، فيجب أن نؤلف حكومة عربية فيدرالية تضم العراق وسوريا والأردن وفلسطين - بعد إزالة الوضع المصطنع فيها - ولبنان ومصر وكل دولة عربية من الممكن دخولها حالا ضمن هذا النظام الفدرالي، وذلك على غرار ما هو موجود في الولايات المتحدة أو سويسرا أو ما كان موجودا في ألمانيا إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى. فكل نظام للحكم يقف في سبيل هذا الهدف العام الذي ننشده يجب إزالته. أما أنظمة الحكم التي تساير هذا الهدف العام الذي ننشده فلا نتعرض لها بطبيعة الحال. وبعد أن يكون من الممكن تحقيق هذا الهدف تصبح النظرة إلى قضية ترجيح النظام الملكي أو الجمهوري أكثر ما تكون نظرة اقتصادية أي من ناحية أي النظامين أقل كلفة - ونحن أغنياء ولله الحمد كما تعلمون بفضل سخاء شركات النفط.

وهل أنكم متضايقون من النظام الملكي في إنكلترا ولا سيما في عهد ملكتهم الجميلة، بعد أن أصبح هذا النظام رمزا لمسايرة رغبة الشعب الإنكليزي في تطوراته السياسية؟

- قال المستر فريمن: أنني شخصيا ضد نظام الحكم القائم في إنكلترا أي أنني لا أستسيغ الملكية.

وكانت الابتسامة التهكمية التي ارتسمت على وجهه تعبر عن عدم موافقته على بقاء النظام الملكي في بلاده حتى في عهد هذه الملكة الجميلة...

- ثم واصلت حديثي قائلا: وبعد أن يتحقق هذا النظام الفيدرالي للبلاد العربية يجب أن يزول منها كل نفوذ أجنبي وأن تقوم فيها نهضة جبارة عمرانية، اقتصادية وثقافية تهيئ جميع الفرص للمواطنين كافة بدون استثناء بحيث يشعر الفرد بان تلك الدولة له وهو منها، فتضمن للفرد جميع حقوقه السياسية العامة والخاصة في ظل حكم يجب أن يكون حكما ديمقراطيا بكل معنى الكلمة.

- قال المستر فريمن: هل تعتقدون بأن من الممكن إدخال المملكة العربية السعودية مثلا في هذا النظام الفيدرالي الذي تنشدونه؟

- إن غايتنا القصوى هو جمع البلاد العربية بأسرها في نظام فيدرالي كما قلت. أما تفاصيل هذه الخطة فلا يمكن وضعها من الآن، فقد تكون هناك صعوبة في جمع قطر يمكن أن تطلق عليه صفة قطر متحضر مع قطر يعيش الآن في حالة بداوة أو شبه بداوة، ولكن هذا الفرق موجود بالفعل في الوقت الحاضر بين سكان القطر الواحد في الأقطار العربية. فسكان المدن في العراق مثلا يختلفون اختلافا جوهريا عن سكان بعض المناطق الريفية منه، فكما أن هذا الفرق بين سكان مملكة واحدة لا يمنع من تكوين دولة، كذلك الفروق الكبيرة الموجودة بين دولة وأخرى لا تمنع قيام النظام الفيدرالي العربي الذي ننشده. وكذلك الأمر في البعد بين إقليم عربي وآخر. فقد كانت هذه البلاد فيما مضى تجمع بينها دولة مركزية واحدة بالرغم من وسائط النقل البدائية جدا فكيف هو الحال الآن بعد أن تطورت طرق المواصلات؟ فنحن العرب أمة واحدة. أما الوضع الذي فرق بيننا فهو وضع اصطناعي يجب ألا يدوم.

وخلاصة القول أن النظام الفيدرالي هو غايتنا المنشودة أما تفاصيل المشروع فيجب أن تترك لدراسة الأخصائيين في مختلف البلدان العربية نفسها.

- ثم تطرق المستر فريمن إلى قضية إمكان التعاون الاقتصادي والثقافي مع الإنكليز.

- فقلت: أن العراق بحاجة ماسة إلى نهضة شاملة عمرانية واقتصادية وثقافية كبيرة ولكن يجب أن توضع خطة عامة سليمة لذلك، وبعد أن توضع هذه الخطة التي يجب أن تستهدف النفع العام، سيكون العراق مستعدا لأن يتعاون مع أية جهة تعمل بإخلاص في سبيل ذلك وهذا لا يمكن أن يكون إلا بعد أن يتخلص العراق من النفوذ الأجنبي ويكون حرا في وضع الخطط وحرا في التعامل مع الجهات التي يريد أن يتعامل معها. والذي اعتقده أنه إذا ما زال

النفوذ البريطاني عن العراق فحينئذ تعمل الشركات الأجنبية بإخلاص في حالة زوال الحماية السياسية البريطانية عنها وحينئذ قد نرجحها على غيرها لأنها ستصبح مؤتمنة ولا تعمل بغير واجباتها.

أما طريقة التعليم والثقافة الإنكليزية فأنا شخصيا أرجحها على غيرها إذا ما تجردت عن الدعاية وغير ذلك من الشوائب التي تفسد التعليم وتوجهه وجهة مغرضة.

– ثم انتقل المستر فريمن إلى موضوع النفط وقال: ما هي الخطة التي سوف يتبعها حزبكم إذا ما تولى الحكم في القريب العاجل، فهل يقوم فورا بتأميم النفط؟

– أننا كحزب اشتراكي نرمي إلى تأميم جميع المرافق العامة، غير أننا قبل أن نقدم على تأميم أي مشروع ندرس أولا إمكانيات ذلك ونهيئ الوسائل اللازمة للمشروع. وبما أن صناعة النفط هي من الصناعات الضخمة المعقدة فإننا حينما نتولى الحكم نبدأ بتهيئة الوسائل لتأميم هذه الصناعة. ومتى ما تهيأت هذه الإمكانيات من جميع وجودها لن نتردد لحظة واحدة من التأميم. والذي أعتقده أن هذه الإمكانيات ستكون متوفرة إذا ما تولت إدارة شؤون البلاد حكومة شعبية وحكومة العمال في بريطانيا، كما تعلمون، لم تشرع حالا بتأميم جميع المرافق العامة وإنما وضعت خطة لذلك وبدأت بتنفيذها حسب إمكانياتها.

– قال المستر فريمن: أتريدون التأميم لأنكم تعتقدون بغبن يصيبكم من جراء تعاملكم مع الشركات أم لمجرد رغبة في التأميم (وأظنه كان يريد أن يقول لمجرد التقليد لما جرى في إيران).

– قلت: أننا نريد التأميم لأسباب كثيرة، أولا مبدأنا أنه يجب أن تملك الدولة جميع المرافق العامة المهمة وصناعة النفط من أهمها.

ثانيا – لأننا نعتقد بأننا مغبونون في تعاقدنا مع شركات النفط في جميع مراحل تطورات قضية النفط في بلادنا، حتى المرحلة الأخيرة منها، فلا زلنا نعتقد بأن الشركات تأخذ حصة الأسد.

– قال المستر فريمن: هل ستبقون مصرين على التأميم حتى إذا اعتقدتم بان أرباحكم في التأميم ستكون اقل مما لو عدلت الاتفاقيات بصورة تجعل حصتكم من النفط أكثر من أرباحكم في حالة الأخذ بالتأميم؟

قلت نعم سنبقى مصرين على التأميم حتى في تلك الحالة، لأننا أولا – نعتبر هذه القضية من القضايا المبدئية التي لا يمكن نهائيا التنازل عنها.

ثانيا: لاعتقادنا بأنه قد أصبح لهذه الشركات نفوذ كبير ليس في العراق فحسب بل في جميع البلاد العربية، فهي مؤثرة على أعمال الحكومة سواء كان هذا التأثير محليا أو عاما قد يتعرض لسياسة الدولة العليا.

فشركات النفط في العراق أصبحت حكومة في داخل العراق. كما أن اتحاد هذه

الشركات في البلاد العربية بصفة عامة أصبح بذاته إمبراطورية تسيطر على البلاد العربية بأسرها.

- قال المستر فريمن: هل أن من رأيكم صرف عائدات النفط محليا في كل بلد عربي أو صرفها في جميع البلاد العربية؟

- قلت: إذا ما تم لنا تحقيق النظام الفيدرالي الذي ننشده للبلاد العربية فيجب أن نصرف عائدات النفط - بطبيعة الحال - على إعمار البلاد العربية بوجه عام.

- قال المستر فريمن: هل فكرتكم في طريقة بيعكم للنفط في حالة تأميمه؟

قلت: أننا نعرضه في السوق العالمية عرضا حرا فلا نختص بجهة ما دون غيرها. وإذا فعلنا ذلك فنكون بالإضافة إلى تحررنا قد خدمنا السلم العالمي أكبر خدمة. إذ تزول المنافسة السياسية على هذا المُنتج الحيوي ولا تبقى هناك غير المنافسة التجارية والذي أعتقده أن الأمم التي تملك أساطيل بحرية تجارية قوية سوف تستفيد من هذا الوضع اكثر من غيرها.

- قال المستر فريمن: هل يمكنكم أن تعطوني فكرة عن طريقة الحكم في العراق؟

- قلت: أن العراق- كما تعلمون - يحكم نظريا بواسطة نظام دستوري برلماني، ديمقراطي، ولكن هذه النظرية غير مطبقة عمليا بالمرة، فليس هناك انتخابات حقيقية ولا برلمان يحاسب الوزارات. وأن الحريات السياسية المضمونة في الدستور غير محترمة. فهو يحكم، في الواقع، حكما دكتاتوريا.

- قال المستر فريمن: من الذي يحكم العراق على هذه الطريقة؟

قلت: أنه يحكم من قبل فئة خاصة مؤلفة من أشخاص لا يتغيرون ومن حاشية تتغير من حين لآخر حسب الظروف. ويرعى هذه الفئة، بل في الحقيقة، يرأسها الوصي على عرش العراق. وهذه الفئة لا تعمل في السياسة العامة ألا باستشارة الإنكليز أو بوحيهم.

- قال المستر فريمن: هل تتدخل السفارة البريطانية تدخلا سافرا في شؤون العراق؟

- قلت: أن السفارة تحاول أن تظهر بمظهر الحياد، ولكنها، في الواقع، تتدخل في كل أمر هام عن طريق الوصي أو عن طريق نوري السعيد أو عن طريق غيرهما ممن لهم علاقة وثيقة بالسفارة.

- قال المستر فريمن: كيف يعامل المعتقلون السياسيون عندكم؟

- قلت: أن المعتقلين السياسيين خاصة منهم المتهمين بالشيوعية يعاملون معاملة خاصة سيئة جدا لأنهم أولا يحاكمون من قبل حكام اشتهر عنهم أنهم يأتمرون بأوامر الحكومة فتكون أحكامهم قاسية - وهذا الأمر لا يشمل الشيوعيين فقط وإنما جميع القضايا التي لها صبغة سياسية مهما كان نوعها، تنظر إليهم المحاكم نظرة خاصة فلا تصدر حكما بشأنها إلا بوحي من الحكومة أو بتوجيه منها- وثانيا أن المتهمين بالشيوعية يرسلون إلى سجون خاصة فيعاملون من حيث تخفيض عدد المحكوميات بأقل شفقة من المجرمين العاديين، فالمجرم العادي الذي

يحكم لمدة ١٠ أعوام مثلا قد تخفض مدته بالتدريج إلى سبعة أعوام أو أقل من ذلك، بينما المحكوم بتهمة الشيوعية يقضي جميع مدة محكوميته في السجن بدون تخفيض. وهناك معتقل خاص للشيوعيين يدعى بـ (نقرة السلمان) يقع في وسط الصحراء وفي محل ناء عن المدن. يصعب جدا الوصول إليه. وهذا المحل حرارته محرقة في الصيف وبرده قارس في الشتاء، ينقصه الماء العذب وجميع الوسائل الضرورية لمعيشة الإنسان الاعتيادية.

– قال المستر فريمن: كيف عوملتم انتم في المعتقل؟

– قلت: كنا قد اعتقلنا في أحد معسكرات الجيش في محل يقع على بعد ١٥ كيلومترا عن بغداد وكان في هذا المعسكر ثلاثة معتقلات وقد أطلق على معتقلنا رقم (١) واعتبر معتقلا ممتازا ولكن لم يسمح لنا بوجود خادم معنا في بداية الأمر، فاضطررنا لمدة من الزمن من أن ندبر شؤوننا بأنفسنا وكانت هذه الفرصة طيبة بالنسبة لي، إذ تعلمت هناك صنعة لم أكن لأتعلمها من قبل وهي غسل الصحون. كما لم يسمح لنا بمقابلة أهلنا وأصدقائنا الذين يزوروننا بإذن خاص إلا بحضور ضابط في المعتقل وفيما عدا ذلك كانت المعاملة اعتيادية. أما المعتقلون الآخرون الذين كانوا في رقم (٢) فقد كانوا أقل حظوة منا في المعاملة على ما كنا نسمع.

– قال المستر فيرمين: هل جرى معكم تحقيق منذ دخولكم المعتقل حتى خروجكم منه؟

– قلت بعد مدة غير قليلة من اعتقالنا وُجهت إلينا بعض الأسئلة أهمها ما إذا كنا قد اشتركنا في المظاهرات، فكان جوابنا سلبيا.

– سأل المستر فريمن عما إذا كان المثقفون في العراق يشعرون باضطهاد دائم؟

– قلت: أن المثقفين في العراق لا يشعرون بأنهم يعيشون في جو من الحرية فهم مراقبون من قبل الشرطة مراقبة دائمة وأن مساكنهم ومحلات عملهم معرضة للتفتيش من قبل البوليس في كل لحظة. فأنا مثلا لا أملك حرية تدوين مذكراتي السياسية حتى ولا الخصوصية منها لأن داري معرضة للتفتيش دائما بينما يعلم الكل أن عملي السياسي ينحصر في الحزب والجريدة التي كنت أصدرها. فأنا مثلا كغيري من أمثالي نشعر باضطهاد وملاحقة دائمة.

– قال المستر فريمن: سمعت أقوالا متناقضة عن الشيوعيين في العراق فمنهم من يبالغ بقوتهم ومنهم من ينكر ذلك، فما رأيكم في هذه الأقوال المتناقضة؟

– قلت: أفهم من قولكم أنكم تريدون معرفة قوة الحزب الشيوعي. فإذا كان الأمر كذلك فأقول أنه من الصعب جدا معرفة قوة هذا الحزب لأنه بالنظر للضربات الكثيرة التي تلقتها هذه المنظمة السرية اختفت، على ما أعتقد، إلى الأعماق، فلا أحد يعرف بتنظيماتها، ولكن الشيء الذي لا يقبل الشك هو أن هذا الحزب بالرغم مما لقيه من اضطهاد قد استطاع أن يثبت في الميدان.

قال المستر فريمن: أين يكثر أنصار هذا الحزب أفي طبقة العمال؟

قلت: للحزب المذكور أنصار في طبقة العمال وفي طبقة المتعلمين بما فيهم تلاميذ المدارس.

- قال المستر فريمن: ما هي قوة حزبكم وإلى أي طبقة يستند؟

قلت: أن حزبنا يعتمد بالدرجة الأولى على الطبقة المثقفة وله أعضاء ومؤازرون من جميع الطبقات. وقد اضطهد منذ تأسيسه من قبل مختلف الحكومات المتعاقبة، ولكنه بالرغم من كل ذلك استطاع أن يبشّر بالاشتراكية تبشيرا صحيحا وكانت الصحف التي يصدرها أكثر انتشارا من الصحف الأخرى بصورة لا تقبل القياس.

- قال المستر فريمن: لماذا تكافح الحكومات المتعاقبة هذا الحزب؟

- قلت: لذلك أسباب كثيرة، فالفئة الحاكمة تعاديه كل المعاداة، لأنها تعتقد بأنه سوف لا تبقى لها هذه الامتيازات الواسعة إذا ما تولى الحكم، وإنها تكافحه لجهلها من ناحية التمييز بين الاشتراكية والشيوعية، ومع أن منهاجه واضح كل الوضوح وصحافته صريحة في هذا الشأن، فاشتراكيته، في الواقع، أقل بكثير من اشتراكية حزب العمال البريطاني. ولكن هذه الحكومات الرجعية لا ترضى بأي تغيير في النظام الاقتصادي الجائر السائد الآن. وهي في الوقت ذاته لا تفهم أي معنى للحريات الديمقراطية ولا للحريات الفردية التي يجب أن يتمتع بها المواطن.

- قال المستر فريمن: ما هي النتائج التي سوف تترتب على غلق الأحزاب وبصفة خاصة حزبكم؟

- قلت: لم أجد بعد الوقت الكافي للتفكير في هذا الموضوع. ولكن الذي أعتقده أن السلطة لا تستطيع محو المبادئ المستقرة في الأذهان. فإن الشباب المثقف والفئات الواعية في كل حزب سوف تضطر إلى الانخراط في المنظمات السرية إذا لم تجد العمل العلني متيسرا لها. وهذه القاعدة تشمل، بطبيعة الحال، الكثير من قواعد حزبنا وغيره من الأحزاب.

وبعد أن شكرني المستر فريمن على آرائي،

- قال: أن مهمتنا إن كانت صعبة على ما يبدو ولكنها غير مستحيلة على ما اعتقد.

- قلت: أما تعتقدون بأنكم جئتم متأخرين؟

- قال المستر فريمن: أننا متأخرون ولكن الساعة لا تزال في الحادية عشرة (ويقصد بذلك أنه لا يزال هناك متسع من الوقت).

- قلت: لا بأس أن نعتقد هذا الاعتقاد من باب التفاؤل، ولكن ما يبدو لي أن الهوة سحيقة مع الأسف.

الفصل الخامس عشر

عودة الحزب

١- التبدل السياسي

وزارة الجمالي:

في ١٧ أيلول ١٩٥٣ تألفت وزارة فاضل الجمالي، وقد كان يبدو من طريقة تشكيلها أنها وزارة جاءت للحكم بقصد فتح صمام آخر للأمان بعد فترة وزارة المدفعي القياسية وتصاعد السخط الشعبي. ومن الوجوه البارزة (الوطنية) التي اشتركت في الوزارة حسن عبد الرحمن وعبد الرحمن الجليلي من أعضاء حزب الجبهة الشعبية المتحدة ورفائيل بطي.

وفي مقال نشره كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في جريدة صوت الأهالي بعد صدورها – في عدد ٧ تشرين الأول- جاء حول هذه النقطة:

«ففي اعتقادنا أن هذه الوزارة وإن كانت قد تألفت بنفس الأسلوب غير الديمقراطي الذي تتألف به الوزارات العراقية، وأنها لا تستند إلى أية قوة شعبية وأن رئيسها وبعض وزرائه ممن لا يُطمأن إلى سياستهم العامة وبصفة خاصة الخارجية منها، لتعاونهم الوثيق مدة طويلة مع الفئة الحاكمة، بل أنهم يعتبرون تبعا لها، فإنه بالرغم من كل ذلك لا ينكر أن الوزارة تضم في الوقت ذاته عناصر من المفروضِ فيهم أنهم يدركون الوضع السياسي في البلد. . .فإن تلك العوامل قد تكون سببا لقيامها بدور هذه الرحلة الدقيقة، كما قد تكون سببا للتعجيل في سقوطها».

عودة الحزب والجريدة:

بعد مناورات قانونية صدر قرار حكومي باعتبار إلغاء الأحزاب أمرا غير قانوني، ومن ثم عادت الأحزاب ومنها الحزب الوطني الديمقراطي إلى مزاولة أعمالها.

وكان الحزب قرر قبل ذلك بوقت، وقبل تأليف وزارة الجمالي، القيام بمحاولة إصدار جريدة فقدم عباس حسن جمعة عضو اللجنة المركزية طلبا بإصدار جريدة باسم (الكفاح) وبعد عودة الحزب أبدل الاسم إلى (صوت الأهالي) وصدرت الجريدة عن الحزب في ٦ تشرين

الأول وقد حمل عددها الأول مقالا بقلم كامل الجادرجي رئيس الحزب عنوانه: (الوزارة التي سقطت تحت ثقل أوزارها).

ومع أن الجريدة - والحزب - اتخذت في أول الأمر موقف الانتظار من الوزارة الجديدة، فإن الأمور التي سرعان ما كشفت عن نوايا الوزارة قد دفعت الجريدة بالبدء بحملة معارضة جديدة، فنشرت في عدد ٨ تشرين الأول مقالاً بقلم كامل الجادرجي عنوانه (الجمالي يثير مشاكل خطيرة بتصريحاته) تعليقا على تصريح للجمالي عن علاقات العراق مع إيران - كان الجنرال زاهدي في الحكم آنذاك بعد إطاحته بحكومة مصدق قبل ذلك بشهرين - وفي عدد ١١ تشرين الأول هاجمت الجريدة تصريحات أدلى بها أحد الوزراء - وهو عبد الغني الدلي- عن الأحكام العرفية وفي عدد يوم ٢٨ تشرين الأول هاجمت الجريدة موقف وزير آخر- هو رفائيل بطي- من إصلاح جهاز الدعاية ولكن الحملة الحقيقية وإعلان المعارضة جاء في الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول على أثر إطلاق النار على عمال النفط في البصرة، فظهر في عدد ٩ كانون الأول مقال افتتاحي بعنوان (الوزارة الحاضرة تخفق في تحقيق ما انتظره الناس منها) وبدأت منذ ذلك الوقت حملة البيانات والعرائض والمقالات حول الموضوع المذكور، مما سيأتي ذكره.

الموقف من الجبهة الشعبية:

كان الخلاف قد بدأ بين الحزب وبين الجبهة الشعبية عام ١٩٥٢ بعد تردد الجبهة في تكوين الجبهة الوطنية ثم اتسع الخلاف إثر الموقف من مؤتمر البلاط كما سبق أن بينا ومن دخول الانتخابات، ثم كان اشتراك أعضاء الجبهة في انتخابات ١٩٥٣ ودخولهم الوزارة الحد الفاصل في موقف الحزب من الجبهة.

وبتاريخ ١٩ تشرين الأول نشرت صوت الأهالي ما يلي: سئل الأستاذ كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي عن موقف الحزب من القرار الذي اتخذته الجبهة الشعبية المتحدة بشأن استئناف عملها واعتبار عضوين من أعضائها ممثلين لها في الوزارة فأجاب: «عندما تكونت الجبهة الشعبية كحزب سياسي تألفت لجنة ارتباط بين الحزب المشار إليه وحزبنا لاتخاذ مواقف موحدة في القضايا السياسية التي تستوجب التعاون، غير أن هذا التنظيم لم يعد قائما بالنظر لاتخاذ الجبهة الشعبية مواقف مستقلة عن حزبنا منذ حوادث تشرين الثاني الماضي».

وبتاريخ ٦ كانون الأول نشرت الجريدة تصريحا آخر لرئيس الحزب حول الموقف من الجبهة على أثر ما نشره أحد أعضاء الجبهة - وهو محمود الدرة - في جريدة الزمان حول الموضوع. قالت الجريدة بعد أن أعادت نشر كلمة عضو الجبهة المذكور «رجعنا إلى الأستاذ كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وعرضنا عليه ما نشره الأستاذ محمود الدرة

نصرح لنا بما يلي، اعتقد أن السيد محمود الدرة قد وقع في خطأ فيما يخص تسلسل الحوادث لأن إعلان الحزب الوطني الديمقراطي قراره بمقاطعته للانتخابات الذي كان بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٢ لم يؤثر على ارتباطه مع حزب الجبهة الشعبية المتحدة في حينه أي تأثير، فالجبهة المشار إليها قد أعلنت بدورها أيضا مقاطعة الانتخابات بعد ثلاثة أيام هذا إضافة إلى أن إعلان الحزب الوطني الديمقراطي قراره مقاطعة الانتخابات لم يتخذ إلا بعد مشاورات طويلة مع حزب الجبهة الشعبية وقد أجل إعلانه عدة أيام في انتظار صدور قرار مشابه من الجبهة. وقد بقيت المشاورات بين حزبينا بشأن الأوضاع السياسية القائمة آنذاك مستمرة حتى اليوم الأخير من عهد وزارة السيد مصطفى العمري ولم يعتبر الحزب الوطني الديمقراطي ارتباطه بالجبهة منفكا إلا بعد أن اعتبرت الجبهة الجو الإرهابي الذي ساد البلاد في عهد وزارة السيد نور الدين محمود جوا ملائما للاشتراك في الانتخابات وعدلت عن مقاطعتها واشتركت فيها فعلا بدون مشاورة الحزب الوطني الديمقراطي».

مؤتمر الحزب السادس:

كان مؤتمر الحزب السادس قد تأجل بفعل قيام انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢- فقد كان موعد انعقاد المؤتمر المحدد آنذاك ٢٧ تشرين الثاني- وإعلان الأحكام العرفية وحل الأحزاب واعتقال أعضاء الحزب. وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٣ عقد الحزب مؤتمره السادس، وفي حفلة الافتتاح التي جرت قبل يوم في قاعة إحدى دور السينما، ألقى رئيس الحزب كامل الجادرجي خطابا سياسيا مفصلا استعرض فيه الحوادث التي مرت منذ انعقاد المؤتمر الخامس عام ١٩٥١ وتطرق إلى انتفاضة تشرين وما أعقبها، وإلى فترة وزارة جميل المدفعي الرجعية التي وصفها كما يلي: «. . . وبهذه الصورة ألف المدفعي وزارة برئاسته اسميا وكانت في الواقع أكبر وزارة رجعية عرفتها البلاد منذ تأسيس الحكم الأهلي. . .» وبعد أن استعرض نشاط الحزب والأحداث السياسية في تلك الفترة انتقل إلى تأليف وزارة الجمالي وأعلن موقف الحزب من الوزارة المذكورة فهاجم سياستها الداخلية ووصفها بالفشل التام وهاجم سياستها الخارجية واتهامها بأنها خاضعة للتوجيهات الأمريكية - الإنكليزية. وبعد ذلك استعرض الوضع في البلاد العربية بالتفصيل فتناول الوضع على الحدود الفلسطينية والاعتداءات الإسرائيلية وتناول الوضع في مصر، وفي سوريا وفي المغرب العربي، وهاجم بعد ذلك (مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط) وانتقل بعد ذلك إلى الحديث في خطابه عن (أخطار الحكم الفردي في البلاد العربية) وتناول الوضع في إيران بعد سقوط مصدق واختتم خطابه أخيرا بالحديث عن (واجبات الشعب العراقي في كفاحه).

وفي الجلسة الخاصة للمؤتمر في اليوم المحدد لها- ٢٧ تشرين الثاني- جرت مناقشة عامة وتليت الرسائل الموجهة للمؤتمر وأرسلت برقيات وصدر قرار بتحية الدكتور مصدق (رئيس وزراء إيران السجين) وتم انتخاب اللجنة الإدارية المركزية وقد ضمت نفس أعضاء اللجنة

باستثناء الفريق حسين فوزي الذي توفي فقد حل محله عواد علي النجم وبذلك تكونت اللجنة من: كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وقاسم حسن ورجب علي الصفار وعباس حسن جمعة وعبد المجيد الونداوي ونائل سمحيري وعواد علي النجم.

وقد انتخبت اللجنة المركزية بعد ذلك كامل الجادرجي رئيسا ومحمد حديد نائبا للرئيس وحسين جميل سكرتيرا - بدلا من قاسم حسن -.

٢- معارك المعارضة من جديد

الأحكام العرفية في البصرة:

جوبهت وزارة الجمالي بعدد من الإضرابات العمالية، وكان منها إضراب عمال السكاير في بغداد، ثم إضراب عمال نفط البصرة في أوائل كانون الأول ١٩٥٣. وفي عدد ٨ كانون الأول نشرت صوت الأهالي برقية من عمال نفط البصرة جاء فيها أن الإنكليز قد أطلقوا النار على العمال المضربين.

وفي العدد التالي-٩ كانون الأول- نشرت الجريدة تكذيبا من مديرية الدعاية العامة يقول أن صحة الحادث هو أن أحد موظفي شركة النفط كان يحمل بندقية صيد بقصد صيد الحيوانات فانطلقت البندقية وأصابت أحد العمال خطأ في يده، وفي عدد ١١ كانون الأول ظهر خبر يفيد أن الشركة قد أطلقت النار وجرحت عددا من عمال نفط البصرة المضربين. وفي العدد التالي- ١٣ كانون الأول- نشرت الجريدة تفاصيل وافية عن حوادث البصرة ومطالب العمال المضربين، كما نشرت احتجاج فرع الحزب في البصرة على إطلاق النار على العمال، كما استمرت الجريدة في أعدادها التالية في ينشر عرائض التأييد للعمال المضربين والاحتجاج على إطلاق النار عليهم.

وفي عدد ١٦ كانون الأول نشرت الجريدة خبرا جديدا عن زيارة وزير الداخلية سعيد قزاز للبصرة وأمره باعتقال العمال المضربين وإطلاق النار على تجمعاتهم وجرح ثمانية منهم ووفاة أحد المجروحين كما ذكر الخبر قيام أهالي البصرة بإعلان الإضراب احتجاجا. وقد أصدر الحزب بيانا نشر في عدد يوم ١٧ كانون الأول حول الموضوع هاجم فيه الحكومة بشدة واستنكر أعمالها كما استنكر إعلان الأحكام العرفية في البصرة.

وكانت إجراءات الحكومة إذ ذاك قد تناولت إعلان الأحكام العرفية في البصرة وسد تسع صحف في بغداد - غير حزبية- وعلى أثر ذلك قررت الجبهة الشعبية المتحدة سحب وزيرها من الوزارة، وقد استقال الوزيران بعد هذا القرار بمدة من الزمن.

وفي عدد ٢٠ كانون الأول نشر حسين جميل سكرتير الحزب مقالا افتتاحيا عنوانه: (إعلان الأحكام العرفية إجراء خاطئ يجب إلغاؤه).

وقد والت الجريدة نشر الاحتجاجات والبيانات من المحامين والهيئات السياسية والنقابية، كما والت نشر المقالات الافتتاحية والتعليقات حول الموضوع، مما أثار ثائرة وزارة الجمالي فقدمت جريدة صوت الأهالي للمحاكمة أمام المجلس العرفي المنعقد في البصرة.

وبتاريخ ٢٧ كانون الأول قدم رئيس الحزب مذكرة شديدة اللهجة لرئيس الوزراء محذرا من مغبة الاستمرار في اضطهاد الحريات ومطالباً بإلغاء الأحكام العرفية فورا.

محاكمة صوت الأهالي:

نشرت الجريدة بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٥٣ الخبر التالي في صفحة المحليات:

«استدعى حاكم تحقيق المجلس العرفي في البصرة الأستاذ عباس جمعة المحامي المدير المسؤول لجريدة (صوت الأهالي) للتحقيق معه...» إلخ...

وفي اليوم التالي- ٧ كانون الثاني- نشرت الجريدة مقالا افتتاحيا حول الموضوع عنوانه: (امتداد الأحكام العرفية إلى بغداد، هل أصبحت الإدارة العرفية أسلوبا اعتياديا للحكم في العراق؟)

وقد ظهر من التحقيق مع المدير المسؤول للجريدة انه محال للمجلس العرفي في البصرة بتهمة تتصل بما نشرته الجريدة عن إضراب عمال نفط البصرة.

وقد أرسل رئيس الحزب بتاريخ ١٠ كانون الثاني مذكرة باسم الحزب إلى رئيس الوزراء يحتج فيها على محاكمة المدير المسؤول لجريدة صوت الأهالي والمدير المسؤول لجريدة نداء الأهالي البصرية.

وقد جرت محاكمة الجريدة أمام المجلس العرفي العسكري في البصرة يوم ١٦ كانون الثاني، وكانت التهمة كما ذكرنا تتصل بما نشر عن إضراب عمال البصرة، وبعد إجراء المرافعة صدر حكم المجلس بالأكثرية بتغريم الجريدة مبلغ (٥٠٠) دينار. وفي اليوم التالي - ١٧ كانون الثاني -جرت محاكمة جريدة نداء الأهالي لسان فرع الحزب في البصرة وقد حكم على مديرها المسؤول محمد الرشيد بالحبس ثمانية أشهر وبسد الجريدة لمدة سنة.

وقد استمرت الجريدة في نشر الاحتجاجات والعرائض بمئات وآلاف التواقيع في مختلف المواضيع ومنها المطالب بإلغاء الإدارة العرفية والاحتجاج على اضطهاد الحريات إلخ... وقد اشترك أعضاء الحزب وقواعده اشتراكا فعليا في حملة المعارضة هذه، وإن كان معظم التواقيع التي ينشر عددها فقط في أسفل الاحتجاجات من أناس غير حزبيين، كما كان للشيوعيين دور رئيس في جمع تلك التواقيع. وقد التزمت الجريدة خطة اختصار تلك الاحتجاجات والعرائض عند النشر، بالرغم من أن الشيوعيين الذين يأتون بها كانوا يصرون دائما على نشرها كاملة، بينما كانت الجريدة تنشر ما يردها من أعضاء الحزب بشكل كامل.

وبعد أن توسع تحرير الجريدة وصدرت بثماني صفحات وطبعت بحروف أصغر، زاد ما

ينشر فيها من مقالات وتعليقات ساهم فيها إلى جانب أعضاء هيئة التحرير[1] عدد كبير من الكتاب والمثقفين والمترجمين.

نشاط الفلاحين السياسي:

كان لا بد من أن يحدث تطور اجتماعي واسع حتى يتمكن الفلاح العراقي أن يشارك في السياسة بنفسه بواسطة شيخ القبيلة، كما كان يحدث منذ ثورة ١٩٢٠. وقد حدث هذا التطور وبلغ درجة النضوج في أوائل الخمسينيات بعد أن تحول الإقطاع إلى نظام اقتصادي ثابت قانونا وإداريا، وأصبحت العلاقة بين الفلاح وشيخ القبيلة علاقة أجير بمؤجر - بصرف النظر عن مدى حرية الإجارة- كما أصبحت علاقة الشيخ بالأرض علاقة مالك مستغل بملكية ثروة ضخمة. عند هذا فقط بدأت الحركات السياسية - وقد كان كثير منها حركات دامية- بين الفلاحين العراقيين في أوائل الخمسينيات.

يقول كامل الجادرجي في مقال له بعنوان (يقظة الريف) نشر في صوت الأهالي بتاريخ ١٤ شباط ١٩٥٤ ما يلي: «... وعندما ظهرت حركات الريف الأخيرة بهذا الشكل الواعي أصبح الأمر بالنسبة للفئة الحاكمة يختلف كل الاختلاف عن الماضي، إذ أصبح الريف ميدانا لمعارضة الحكم الفاسد ونظام الإقطاع الذي يستند إليه، مما يهدد كيان الفئة الحاكمة ومستقبلها في الصميم. وقد كانت لحوادث الشامية الأخيرة أهميتها في هذه الجهة، بعد أن سبقتها حركات مماثلة في الألوية الشمالية، وحركات أخرى في لواء العمارة بقسوة متناهية».

وكانت مناسبة المقال المذكور في صوت الأهالي ما حدث في الشامية، وهي قيام مظاهرات فلاحية ضخمة في مركز القضاء تطالب بإنصاف الفلاح ورفع حصته من الحاصل إلى النصف وقد قابلت الحكومة ذلك بإجراءات شديدة منها توقيف لفيف من المحامين - بعضهم من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي مثل هديب الحاج حمود- وعددا كبيرا من الفلاحين وإحالتهم إلى المحاكمة، وقد جرت محاكمة المحامين يوم ٢٥ آذار وقررت المحكمة الإفراج عنهم.

وزارة الجمالي الثانية:

على أثر تأزم الوضع السياسي وفشل الوزارة في القيام بمهمتها في التهدئة كما يجب، واستقالة وزيري الجبهة الشعبية، قام الجمالي بتعديل وزارته وشكلها من جديد بإضافة بعض العناصر إليها.

---

(١) كانت هيئة تحرير الجريدة تتكون من مستخدمين دائمين منهم رئيس تحرير الجريدة عبد المجيد الونداوي ومحرر المواد الأدبية غالب طعمة فرمان وسكرتير التحرير فاضل مهدي إلى جانب محررين آخرين للأخبار المحلية والخارجية، ومن كتاب آخرين غير مرتبطين بالجريدة من ناحية الاستخدام، كما كان ما ينشر في الجريدة تحت إشراف رئيس الحزب.

وقد علقت الجريدة على هذه الوزارة في عدد يوم ٩ آذار ١٩٥٤ ومما جاء في المقال موضوع التعليق: «ولذلك فإن الوزارة الجديدة تألفت على أساس إرجاع الأوضاع الشاذة إلى ما كانت عليه من شذوذ صريح مكشوف لا فائدة من طلائه وتغطيته بالادعاءات الفارغة التي أسبغت على الوزارة السابقة. . . أن الوزارة الجديدة تعتبر عند الرأي العام العراقي فاشلة قبل البداية بأي عمل في إرضاء أي مطلب من مطالب الشعب».

وخلال فترة وزارة الجمالي الثانية، والتي لم تستمر طويلا لم يحدث في المحيط السياسي أو الحزبي ما يزيد على معارضة حلف بغداد - مما سوف نعود إليه - ومعارضة الحكومة، وفي المجال الأخير كتبت الجريدة عدة مقالات افتتاحية منها مقال بعنوان (وزارة ضعيفة واستفزازية) ومقال بعنوان (الجمالي أعيا من يداويه) ومقالات أخرى وتعليقات مختلفة إلى جانب الشكاوى والعرائض مما يمكن الرجوع إليه في مجموعات الجريدة.

الفصل السادس عشر

الانتخابات النيابية والجبهة الوطنية

١ ـ التبديل الوزاري

سقوط وزارة الجمالي

في ٢٣ نيسان ١٩٥٤ كان الحديث يدور حول استقالة فاضل الجمالي وبداية المشاورات لتأليف الوزارة الجديدة. وفي ذلك اليوم ظهر مقال افتتاحي في صوت الأهالي عنوانه (لو أدرك الجمالي حقيقة أمره) قالت فيه عن كيفية اختيار وزارة الجمالي بعد عهد الإرهاب الذي مارسته وزارة المدفعي ـ نوري السعيد: «. . . وكان يجب أن تستند هذه الخدعة إلى أساس ما، كأي خدعة أخرى، فكان أساس الخدعة الجديدة أن يشعر الناس أن هناك رغبة في تغيير اتجاه الحكم، ولذلك فإنه قد عهد بالمناصب الوزارية إلى شباب متعلم عرف عن أكثرهم أنهم لم يتصفوا بالعنف في حياتهم العامة، وكان من الضروري أن يوضع على رأس هذه (التشكيلة) شخصية ضعيفة لا تستطيع أن تسير بالأمر أكثر مما يريد زعماء الفئة الحاكمة وشيوخها، وتتطور في الاتجاه الذي يرسمه أولئك الزعماء والشيوخ. فكان أن تألفت وزارة الجمالي بشكلها المعلوم. . . ولكن الفئة التي وضعت تصميم تأليف الوزارة قد أخطأت في قضية مهمة جداً وهي أن ضعف شخصية الجمالي وتفاهتها لم يكونا يكفيان وحدهما لإنجاح الخطة، فقد كان من الواجب أن ترافق هاتين الصفتين صفة أخرى هي أن تتحلى هذه الشخصية بشيء ولو قليل من اللباقة والإدراك للمهمة التي أتت الوزارة من أجلها. . .». وفي مقال تالٍ عالجت الجريدة موضوع (الانتهازيون لا المثقفون هم الذين فشلوا في الحكم) وهو تتمة للمقال الأول.

وزارة أرشد العمري

في ٢٩ نيسان تألفت وزارة أرشد العمري. وكانت جريدة صوت الأهالي قد نشرت في عدد يوم ٢٧ نيسان وفي الصفحة الأولى تحت عنوان (في الموقف الوزاري) ما يلي:

«منذ أن قدم الدكتور فاضل الجمالي استقالته من رئاسة الوزارة قبل بضعة أيام جرت في البلاط الملكي بعض الاستشارات حول الموقف السياسي، وكان من جملة الذين استشيروا في هذا الشأن رؤساء الأحزاب.

وقد دعي إلى البلاط ظهر يوم أمس الأستاذ كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديموقراطي وقابل جلالة الملك على انفراد، فسئل عن رأيه في الأزمة الوزارية التي حدثت باستقالة الجمالي، وعن رأيه في تأليف وزارة من أكثرية المجلس، أو حل المجلس الحالي وإجراء انتخابات جديدة. وقد أجاب رئيس الحزب ما خلاصته: ان الأزمة القائمة الآن ما هي إلاّ امتداد لأزمة الحكم الأصلية، وأشار إلى أن الأحزاب، ومن ضمنها الحزب الوطني الديموقراطي، قد قدمت مذكرات مسهبة بهذا الشأن إلى سمو الوصي بتاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٢ شرحت فيها الأسباب التي أدت إلى حرمان الشعب العراقي من مزاولة حقوقه الديموقراطية، وأن مطالب الشعب المدرجة في تلك المذكرات لا تزال قائمة. وذكر أن الشعب العراقي الذي يرغب من الصميم في إجراء تغيير أساسي في الوضع القائم لم يرَ تغييراً ما، وبعكس ذلك فإن الأوضاع السيئة التي شكا منها الشعب، والتي عبرت عنها مذكرات الأحزاب الوطنية، ما زالت مستمرة حتى الآن.

ثم ذكر أن الحزب لا يعترف بشرعية المجلس القائم لعدم صحة انتخابه، ولذلك يعتبر الأكثرية فيه مصطنعة لا تمثل إلاّ أصحاب المصالح الخاصة، وكذلك فإنه يعتقد بأن الشعب العراقي لا يرتاح لتأليف وزارة برئاسة نوري السعيد من هذه الأكثرية، فإن مثل هذا الحكم لن يستند إلا إلى الاضطهاد وخنق الحريات. وأمّا فيما يتعلق بالانتخابات فإن الشعب العراقي يتوق دائماً إلى إجراء انتخابات حرة كي يحصل على النظام الديموقراطي الذي ينشده والذي لم يحصل عليه حتى الآن، وأن أية انتخابات تجري على هذا الأساس يجب أن يشعر فيها الجميع بأنها انتخابات حقيقية، كما يجب أن يشعر بنفس الشعور المسؤولون حتى أصغر موظف له علاقة بعمليات الانتخابات».

ونشرت الجريدة تحت هذا العرض لموقف الحزب الوطني الديموقراطي عرضاً مماثلاً لموقف حزب الاستقلال وهو مماثل تماماً لموقف الحزب الوطني الديموقراطي، كما نشرت عرضاً لموقف حزب الجبهة الذي كان يلتقي مع الحزبين في بعض النقاط.

وقد تألفت في ٢٩ نيسان، كما ذكرنا، وزارة أرشد العمري. وقد أصدر الحزب بياناً نشر في اليوم التالي في جريدة الحزب صوت الأهالي، وكان مما جاء فيه «. . . غير أن الرأي العام فوجئ بتأليف الوزارة برئاسة السيد أرشد العمري الذي يزخر تاريخه وتاريخ أقطاب وزارته بالأعمال الاستفزازية ضد الشعب وحرياته، مما لا يمكن الاطمئنان إليها على الإطلاق أو اعتبارها أهلاً لإجراء الانتخابات. وهي في الوقت ذاته غير أهل للقيام بأية مهمة في الإصلاح وإجراء أي تغيير في الأوضاع الفاسدة. ويبدو من تأليف هذه الوزارة بالإضافة إلى ذلك، أن هناك نيات مبيتة لإنجاز مشاريع ربط العراق بالتكتلات العسكرية التي تريد الدول الاستعمارية ربط العراق بها». ثم يحذر البيان المسؤولين ويطالب بتنحي الوزارة الجديدة عن الحكم.

وبتاريخ ٣ أيار قدم رئيس الحزب مذكرة إلى الملك محذراً من أعمال وزارة أرشد العمري وما يشاع أنها تنوي القيام به، ويطالب باستقالتها. وقد نشرت الجريدة المذكورة يوم ٤ أيار، كما نشرت مذكرة لحزب الاستقلال بنفس المضمون تقريباً.

٢ ـ الانتخابات النيابية

موقف الحزب

كانت وزارة الداخلية قد أعلنت في ٤ أيار إجراء الانتخابات العامة يوم ٩ حزيران. وفي ٧ أيار نشرت الجريدة بيان الحزب حول الانتخابات، وقد أعلن فيه اشتراك الحزب في الانتخابات واستعداده لفضح التزوير فيها، وحدد المطالب الشعبية التي أصبحت فيما بعد أساساً لميثاق الجبهة الوطنية التي تكونت بعد أيام.

وقد كرست الجريدة جهودها منذ ذلك الحين للحملة الانتخابية، وفي ٩ أيار نشرت القائمة الأولى من مرشحي الحزب ومن بينهم رئيس الحزب كامل الجادرجي ـ عن المنطقة الثالثة في بغداد ـ ونائب رئيس الحزب محمد حديد ـ عن المنطقة الثانية في الموصل ـ وسكرتير الحزب حسين جميل ـ عن المنطقة الثانية في بغداد ـ ورئيس فرع الحزب في البصرة جعفر البدر ـ عن المنطقة الأولى في البصرة ـ ثم نشرت القائمة الثانية في ١١ أيار وقد ضمت ١٤ اسماً بضمنهم مرشحي القائمة الأولى. كما والت الجريدة نشر المنهج الانتخابي للحزب في مكان بارز من كل عدد من أعدادها. وعندما تقدمت الحملة الانتخابية أصدرت الجريدة ملحقاً يومياً خاصاً بالانتخابات.

وكانت الحملة الانتخابية تسير بشكل أفضل مما سارت عليه في الانتخابات السابقة، وقد ساعد ذلك إجراء الانتخابات على مرحلة واحدة وعدم وجود الانتخابات الثانوية.

وقد والى الحزب عقد الاجتماعات الانتخابية ولا سيما في المنطقة التي رشح فيها رئيس الحزب، كما نشط الأعضاء في تنظيم الاجتماعات ورفع الشعارات والاتصال بالناخبين في المناطق التي رشح فيها الحزب وإن كانت الحكومة قد أقدمت بعد ذلك على التضييق على حرية الدعوة الانتخابية ومنعت الاجتماعات العامة.

والواقع أن الحكومة اتخذت أسلوب التساهل في بعض المناطق، ولا سيما في بغداد، ولكن الجهاز الحكومي كان يستعد للتدخل في الانتخابات بالذات.

الجبهة الوطنية

وفي ١٢ أيار تكونت جبهة وطنية انتخابية ووضعت ميثاقاً أعلنته في ١٣ أيار وفيما يلي نصه مع توقيع ممثلي الجهات المشتركة في الجبهة:

ميثاق الجبهة الوطنية

١ ـ إطلاق الحريات الديموقراطية كحرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر والإضراب وتأليف الجمعيات وحق التنظيم السياسي والنقابي.

٢ ـ الدفاع عن حرية الانتخابات.

٣ ـ إلغاء معاهدة ١٩٣٠ والقواعد العسكرية جلاء الجيوش الأجنبية ورفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية بما فيها الحلف التركي ـ الباكستاني أو أي نوع من أنواع الدفاع المشترك.

٤ ـ رفض المساعدات العسكرية الأمريكية التي يراد بها تقييد سيادة العراق أو ربطه بالمحالفات العسكرية الاستعمارية.

٥ ـ التضامن مع الشعوب العربية المناضلة في سبيل الجلاء والتخلص من الاستعمار ولا سيما مصر والمغرب العربي، والعمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها وتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني وضمان حقوق وكيان شعبها العربي.

هذا مع العلم أن الحل النهائي لمشكلة فلسطين مرتبط كل الارتباط بالقضاء على الاستعمار والصهيونية، فمن واجب الحكومات العربية عدم التعاون مع الاستعمار لحل هذه المشكلة والمشاكل المتفرعة عنها، والعمل على مقاومة مشاريع الإسكان والإغاثة وغيرها من المشاريع ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالمشاريع الاستعمارية الرامية إلى إدامة تشريد اللاجئين العرب ومنعهم من العودة إلى ديارهم.

٦ ـ العمل على إبعاد العراق والبلاد العربية الأخرى عن ويلات الحرب الاستعمارية واتخاذ العراق موقفاً مؤيداً في الميدان الدولي لحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية.

٧ ـ العمل على إلغاء امتيازات الشركات الأجنبية الاحتكارية، وعلى تحقيق العدل الاجتماعي وإنهاء دور الإقطاع وحل المشاكل الاقتصادية القائمة ومشكلة البطالة وغلاء المعيشة ورفع مستوى معيشة الشعب بوجه عام وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها.

٨ ـ العمل على إزالة الآثار الأليمة التي خلفتها كارثة الفيضان وذلك بإسكان المشردين من ضحايا الكارثة وتعويض المتضررين وتأليف لجنة نزيهة محايدة لتحديد مسؤولية المقصرين واتخاذ كل ما يلزم لدرء أخطار الفيضان في المستقبل.

بغداد في ١٢ مايس ١٩٥٤.

ممثل العمال ممثل حزب الاستقلال ممثل الحزب الوطني الديموقراطي

ممثل الشباب ممثل المحامين ممثل الفلاحين ممثل الأطباء ممثل الطلاب

وقد بلغ عدد مرشحي الجبهة في مختلف أنحاء العراق (٣٧) مرشحاً منهم (١٤) من الحزب الوطني الديموقراطي ـ ٦ في بغداد و٣ في الموصل و٣ في البصرة وواحد في الشامية

وواحد في السماوة ـ ومنهم (٨) مرشحين عن حزب الاستقلال و (١٥) من المستقلين عدد قليل منهم من الشيوعيين ـ دون إعلان ذلك بطبيعة الحال.

يوم الانتخابات

وصفت جريدة صوت الأهالي عملية الانتخابات كما يلي (ننشر فيما يلي وصفاً سريعاً لعملية الانتخاب، أو بالأحرى عملية التزوير التي جرت يوم أمس (٩ حزيران) وذلك حتى ساعات المساء الأولى، أمّا بعد تلك الساعات فقد دخل التزوير في كل المناطق تقريباً ـ عدا المنطقة الثالثة ـ دوراً أصبح تعقب وقائعه من الأمور التي لا فائدة منها لوضوح التزوير وعلانيته..». ثم نشرت الجريدة وصفاً لعملية (التزوير) في مناطق بغداد المختلفة. وأشارت الجريدة إلى أن جو الانتخاب كان حسناً في المنطقة الثالثة المرشح فيها رئيس الحزب فلم تتدخل الحكومة في عملية الاقتراع بشكل علني ولكن الشرطة السرية كانت تجوب المحلات وتبث الرعب في نفوس الناخبين.

وفي المناطق خارج المدن والريف أجرت السلطات (عملية الانتخاب) في الليل ولما حل يوم الانتخاب لم يجد الناخبون صناديق الاقتراع فقد كانت ممتلئة وأرسلت لتصنيف (الأصوات).

ونتيجة لهذه العملية لم يفز من مرشحي الجبهة الوطنية الـ (٣٧) سوى عشرة، من بينهم أربعة من مرشحي الحزب الوطني الديموقراطي وهم: كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل (بالتزكية) وجعفر البدر، كما انتمى للحزب بعد ذلك اثنان من المستقلين وهما ذنون أيوب وخدوري خدوري، وبذلك أصبح للحزب ستة نواب في المجلس الجديد.

في المجلس

بالرغم من التزوير الواسع الذي جرى في انتخابات المجلس النيابي الجديد، فقد كانت له أهميته في حينه إذ كان يضم عشرة نواب من أعضاء الجبهة الوطنية، كما كان هناك عدد آخر من النواب منهم من كان ضمن كتلة النواب المستقلين (١٩٥٠) أو من أعضاء حزب الجبهة الشعبية، وهؤلاء يمكن حسابهم في صف المعارضة لو أُتيح للمجلس العمل، وهذا ما لم يتح له على الإطلاق. كما أصبحت للمجلس المذكور أهميته التاريخية لأنه آخر مجلس ضم عدداً من النواب الوطنيين، ولأن نوري السعيد سارع إلى حله قبل أن يجتمع ـ عدا اجتماع الافتتاح ـ ليتخلص من المعارضة ـ وقيل في أحيان كثيرة للتخلص من كامل الجادرجي[1] ـ ويأتي بمجلس يقر حلف بغداد.

---

(١) جاء في رسالة مؤرخة في ٢٣ ـ ٦ ـ ١٩٥٤ مرسلة من فاضل الجمالي إلى عبد الإله ـ وقد تليت في المحكمة العسكرية العليا الخاصة ونشرت في محاضر المحكمة ص ١١٦١ ضمن مناقشة المتهم الجمالي:

وبعد، فقد اجتمعت بنوري باشا فوجدته في حالة تأثر. إنه يعتقد بأن الانتخابات لم تكن على أسس =

وبتاريخ ١٩ تموز دعي المجلس النيابي للانعقاد بعد تلكؤ دام شهراً وعشرة أيام. وفي ٢٦ تموز اجتمع المجلس اجتماعه الأول والأخير. وفي انتخابات رئاسة المجلس ـ وهو العمل الوحيد الذي قام به النواب في هذا المجلس إلى جانب الاستماع لخطاب العرش ـ ظهرت قوة المعارضة فقد ظهرت (٣٢) ورقة بيضاء مقابل (٨٠) ورقة عليها اسم مرشح الحكومة (عبد الوهاب مرجان) لرياسة المجلس.

وفي اليوم التالي صدرت الإرادة الملكية بتعطيل مجلس الأمة حتى نهاية تشرين الثاني، وقد تمّ حل مجلس النواب في الشهر التالي بعد مجيء نوري السعيد إلى الحكم.

وقبل انتهاء الاجتماع الأول ـ والأخير ـ للمجلس قدم نواب الجبهة الوطنية العشرة طلباً للرئاسة باعتبارهم كتلة نيابية على أساس الميثاق الذي سبق إعلانه عند تكوين الجبهة الوطنية أثناء الانتخابات.

٣ ـ نظرة تقديرية

الجو السياسي العام

بالرغم من أن الفترة التي امتدت من أيلول ١٩٥٣ حتى أول آب ١٩٥٤، بدت فترة تهدئة مثل الفترات المماثلة التي اعتادت الفئة الحاكمة العراقية على إيجادها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بقصد فتح صمام الأمان بين حين وآخر لإطلاق بعض الحماس الذي يغلي في الأوساط الشعبية تحت ثقل الإرهاب والفساد، إلا أنها كانت في الواقع تختلف في كثير من النواحي عن الفترات المماثلة لها في السابق.

١- بعكس فترة تهدئة ١٩٤٩ -١٩٥٠ فإن صمام الأمان لم يستطع تصريف الحماس الشعبي الزائد فقد عملت حملة إرهاب ١٩٤٨-١٩٤٩ على تحطيم قوى هامة من قوى الشعب، بما فيها الأحزاب الوطنية التي جمدت أعمالها، بينما عجزت حملة إرهاب المدفعي - نوري السعيد عام ١٩٥٣ عن تحطيم أية قوى من قوى الشعب بالرغم من القمع الدموي العنيف، وقد برزت القوى الوطنية- بما فيها الأحزاب والفئات السرية كالأحزاب الشيوعية بشقية وحزب البعث الذي كان في بداية تكوينه في العراق - أقوى مما كان عليه أثناء حملة الإرهاب وقبلها.

٢- جابهت وزارة الجمالي معارضة قوية ذات قاعدة شعبية واسعة، وقد انضم حزب الاستقلال إلى القوى التقدمية، وفي عهد وزارة أرشد العمري التي أجرت الانتخابات كانت

= صحيحة وانه لا يستطيع أن يُستغل في المجلس الجديد ولم يقبل بمسؤولية الحكم إزاء هذا المجلس. إنه يعتقد بأن الجماعة الذين دخلوا المجلس مثل كامل الجادرجي سوف يجعلون العمل صعباً للغاية وهو يأسف إن سُمِح للجادرجي بدخول المجلس وكيف أن آل ممتاز نكثوا. إنه يعتقد بأن حلّ المجلس قبل حلّ الأحزاب وتمشية قانون مكافحة الشيوعية كان خطأً. . .

هذه الجبهة قد أصبحت تشكل خطرا على مصالح الفئة الحاكمة، ولولا التزوير، أو بالأحرى منع الناس من الانتخاب، لوصل إلى مجلس النواب ما لا يقل عن ثلاثين نائبا من مرشحي الجبهة الوطنية، بالإضافة إلى عدد آخر ممن كانوا سيتعاونون معهم، مما كان سيقلب تركيب المجلس تماما، وهذا ما كان متعذرا في فترة انتخاب ١٩٤٧ و١٩٤٨. حتى لو أن الانتخابات في المرتين المذكورتين جرت في جو من الحرية.

٣- تغلغل النفوذ الوطني في أطراف العراق وفي المناطق الريفية بشكل إيجابي وفعال، وكان من المؤكد نجاح مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الوطنية في تلك الأطراف لو جرت الانتخابات بحرية وهذا ما لم يكن متيسرا في الماضي إذ لم يكن متيسرا الحصول على أصوات الفلاحين وسكان المدن الصغيرة لمرشحي الأحزاب على أساس نفوذهم الحزبي- وإن كانت هناك حالات اعتمدت على النفوذ الشخصي والقبلي للمرشحين -.

وهكذا فإن الموقف كان منذرا بالخطر بعد تكوين المجلس النيابي الجديد، ولم يكن نوري السعيد الذي عمل منذ سنوات على التحضير للحلف مع الاستعمار، ليطيق وجود مثل هذه المعارضة الخطرة، وبصورة خاصة وجود كامل الجادرجي في مجلس النواب، فلم تنته فترة التهدئة بمجيء وزارة تقليدية تمارس حملة تقليدية من الإرهاب، وإنما انتهت فترة التهدئة تلك بمجيء وزارة مسعورة كان هدفها الأول تصفية القوى الوطنية، فأغلقت الأحزاب والصحف وأصدرت عدة مراسيم - كما سيأتي ذكره - جعلت من الدعوة للسلام جريمة واعتبرت بعض المنظمات شيوعية- بدون إثبات شيوعيتها أمام المحكمة - وإجازة حل النقابات المهنية... إلخ.

وفي ١٨ آب أصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانا جاء فيه «...فالحزب الوطني الديمقراطي في ملاحظته لجميع هذه الظروف والأحوال والحقائق قد وجد أن الانتخابات القادمة ستكون أشد إرهابا واكثر تزويرا من الانتخابات السابقة وأنها ستصطبغ بصبغة الاستفتاء المزيف وأن المجلس الذي ينبثق عن ذلك معد سلفا لإقرار المشاريع الاستعمارية الخطرة، ولذلك يعلن الحزب مقاطعته للانتخابات وهو يدعو الشعب العراقي إلى مقاطعتها...».

والطريف أن موضوع (الاستفتاء) كان موضوعا رئيسا في جواب نوري السعيد على كتاب تكليفه بالوزارة، وذلك على أساس حل مجلس النواب وإجراء الانتخاب، إلا أن ذلك (الاستفتاء) لم يتم أصلا، فلم تجر انتخابات - لا حقيقية ولا مزيفة - في معظم أنحاء العراق، بعد منع ترشيح البعض واعتقال بعض المصرين على الترشيح، ومن ثم مجيء معظم نواب المجلس الجديد إليه (بالتزكية).

الفصل السابع عشر

حلف بغداد

١ ـ التمهيد لحلف بغداد

الوضع الداخلي والعالمي

بعد أن قام نوري السعيد بإجراءاته الشديدة فحل الأحزاب وألغى جميع الصحف ـ وأصدر صحفاً جديدة محدودة العدد ـ وطارد الشيوعيين وأنصار السلام بإسقاط الجنسية عنهم وسجنهم وفصل أعداداً كبيرة من الطلاب والموظفين أمّن الطريق لعقد الحلف الجديد.

أمّا بالنسبة للوضع العالمي، فقد كانت الفرصة مواتية إلى حد كبير، فأصدقاؤه المحافظون في الحكم في بريطانيا وعلى رأسهم تشرشل والحكومة المصرية تظهر في سياستها (تفهماً) لسياسة الأحلاف وفي لبنان حكومة موالية للغرب وللأحلاف، وفي سوريا سقط حكم الشيشكلي وجاء حكم جديد أكثر سلامة، وفي البرلمان عدد من (أصدقاء) العراق وجانب الأردن مأمون بطبيعة الحال، ولم يكن هناك خوف في ذلك الوقت من معارضة سعودية لمشاريع العراق، وقد تمّ قبل إسقاط حكم مصدق وانضمت إيران إلى كتلة الأحلاف فأصبح الطريق سهلاً لتكوين الحلف المقترح والذي كانت إيران مصدق تقف حائلاً دون ربط حلقتيه الأولين باكستان وتركيا. وهكذا تصور نوري السعيد أنه يعيش في أفضل الظروف لتحقيق مشروعه القديم بتكوين حلف مع بريطانيا مغلق بدخول دول أخرى فيه، ليحل محل المعاهدة التي عقدها عام ١٩٣٠ والتي قاربت على الانتهاء.

ارهاصات حلف بغداد

من المعروف أن جهود تكوين حلف في الشرق الأوسط يضم البلدان العربية، وجهود إحلال شكل جديد من التحالف بين العراق وبريطانيا جهود قديمة تعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. وقد كانت معاهدة بورتسموث في كانون الثاني ١٩٤٨ أول مجهود ناجح مبدئياً في الطريق، وإن كان قد أضعف بعد ذلك بأيام نتيجة وثبة كانون الثاني الشعبية. وجرائد الحزب الوطني الديموقراطي مليئة بالمقالات التي تحارب تلك الجهود منذ بدايتها بصورة لا هوادة فيها.

ولكن الجهود المباشرة لتكوين حلف بغداد لم تبدأ إلاّ بعد إسقاط حكومة مصدق في إيران في آب ١٩٥٣.

وفي مقال بعنوان (إحياء ميثاق سعد آباد) في جريدة صوت الأهالي ـ ٢٩ كانون الأول ١٩٥٣ ـ نجد حديثاً صريحاً عن مشروع حلف تدخل فيه باكستان يرتبط بمعاهدة الأطلسي، ولكن الجريدة أعطت دوراً مهماً في هذا الشأن لفاضل الجمالي الذي فشل في القيام به بعدئذ على ما يظهر.

وفي مقال آخر نشر في صوت الأهالي بعد أسبوعين ـ ١٢ كانون الثاني ـ عادت الجريدة فأعطت الدور الأول لصاحبه نوري السعيد في العمل من أجل الحلف المقترح وقالت إن الجمالي يقوم بالتمهيد لعودة نوري السعيد للحكم.

وبتاريخ ٢٠ شباط ١٩٥٤، قدم رئيس الحزب مذكرة إلى رئيس الوزراء قال فيها بعد شرح مراحل الدعوة للأحلاف: «لقد تأيدت لدى الرأي العام العراقي بوادر هذا المشروع الاستعماري المبيت للعراق من عقد التحالف العسكري الذي تمّ بين تركيا وباكستان[1] ومن ازدياد النشاط الدبلوماسي الذي تقوم به مختلف سفارات الدول ذات العلاقة ومشاركة الحكومة العراقية في هذا النشاط. . .» ثم تحذر المذكرة الحكومة وتحملها مسؤولية العمل في سبيل ذلك الحلف. وفي العاشر من آذار نشرت الصف بياناً لنوري السعيد بوصفه رئيساً لحزب الاتحاد الدستوري يدعو فيه إلى التشاور مع الدول العربية والمجاورة (ومع باكستان والهند) على أن لا يتحمل العراق التزامات خارج حدوده. ومع أن البيان كان مغلقاً فقد عرف الناس أنه دعوة للارتباط بالحلف التركي الباكستاني، وقد كان مبدأ عدم تحمل العراق التزامات خارج حدوده أحد المبادئ التي أعلنت عند توقيع حلف بغداد بعد ذلك بسنتين كما سافر نوري السعيد بالفعل في جولة شملت الهند.

ومع أن الحزب والجريدة لم تتهاونا في محاربة الأحلاف، فإن موضوع انضمام العراق للحلف التركي الباكستاني ظل يعالج باعتباره خطة تتردد فيها الحكومة تحت ضغط الرأي العام، حتى ظهرت البوادر من جديد على وجود خطوات جدية في هذا السبيل. ومن المساهمات التي ظهرت في محاربة الحلف، كراس أصدره عبد المجيد الونداوي عضو اللجنة المركزية في الحزب بعنوان (الحلف التركي الباكستاني والمشاريع الاستعمارية في الشرق الأوسط) في أيار من تلك السنة.

وقد نشرت الجريدة في ٤ آب مقالاً بعنوان (الخطة الاستعمارية المبيتة للسيطرة على الشرق الأوسط). ونحن عندما نشير إلى المقالات الافتتاحية المهمة للجريدة، لا بد لنا من أن نعود لنشير مرة أخرى إلى أن الجريدة لم تنقطع عن نشر التعليقات والعرائض والاحتجاجات الموجهة ضد مشروع الحلف، في كل أعدادها تقريباً.

---

(١) أعلن الحلف التركي الباكستاني في بيان رسمي صدر من الحكومتين في ٢١ شباط ١٩٥٤.

وبعد مجيء نوري السعيد إلى الحكم في آب، لم يعد هناك أي مجال لتجنب المعركة المباشرة ضد الحلف المقترح، وقد أشرنا إلى ما أقدم عليه نوري السعيد في هذا الشأن.

٢ ـ نوري السعيد يوجه الضربة للقوى الوطنية

حل الحزب

كان آخر عدد صدر من صوت الأهالي عام ١٩٥٤ مؤرخاً في ٢ أيلول وقد حمل بياناً للحزب في الاحتجاج على إصدار المراسيم الجديدة. وفي نفس ذلك اليوم صدر قرار بحل الحزب وتعطيل الجريدة مع بيان أذيع من إذاعة بغداد ملؤه الشتم والاتهام للحزب والجريدة.

وقد أقدمت الحكومة بعد ذلك على إصدار مرسوم للجمعيات في ٩٥٤/٩/٢٢ ومرسوم للمطبوعات في شهر أيلول المذكور، وذلك بمراسيم لأن البرلمان كان محلولاً وبموجب قانون المطبوعات ألغيت كل امتيازات الصحف القائمة وطلب تقديم طلبات جديدة، وعند تقديمها منحت ثلاث امتيازات فقط لصحف حكومية صرفة.

كما أن بقية الأحزاب حُلت، وكان حزب الاتحاد الدستوري ـ حزب نوري السعيد ـ قد حل نفسه بنفسه، كما أقدم أعضاء حزب الأمة ـ حزب صالح جبر ـ المرتبطون بنوري السعيد على إعلان حل حزبهم بالرغم من معارضة صالح جبر.

وبذلك خلت البلاد تماماً من الحياة الحزبية الرسمية ومن أية معارضة حزبية أو صحفية، وأصبح المسرح مهيأ لاتمام خطوات ربط العراق بالأحلاف الاستعمارية.

موقف الحزب

واجه الحزب موقفاً جديداً كل الجدة، فقبل حله كان الحزب قد قاطع انتخابات نوري السعيد ودعا إلى مقاطعتها، ولكن حزب الاستقلال والحزب الشيوعي قررا الاشتراك فيها، وبهذا انحلت الجبهة الوطنية وانصرفت الجهود إلى كسب المعركة الانتخابية مما أدى إلى زيادة استياء نوري السعيد فاعتقل مرشحي الشيوعيين وأسقط الجنسية عن معظمهم ونفاهم وجرت الانتخابات بالشكل المعروف، أي أنها لم تجر إلاّ في مناطق قليلة، وجاء معظم النواب بالتزكية إلى المجلس. ومع أن وجهة نظر الحزب الوطني الديموقراطي كانت هي الصائبة كما أثبتت ذلك الوقائع، إلاّ أن الجبهة الوطنية لم يتسن لها العودة للالتئام قبل سنتين وبعد عقد حلف بغداد.

وبعد حل الحزب في ٢ أيلول، تقدم باعتراض على الحل، إلاّ أن نوري السعيد سرعان ما أصدر المرسوم الذي أشرنا إليه، وبموجبه أصبح من المطلوب تقديم طلب جديد لتكوين أي حزب. وقد ظهر رأي في الحزب بعدم الاعتراف بالحل حتى بعد صدور المرسوم ـ كما حدث عام ١٩٥٢ بعد حل الحزب ـ إلاّ أن أكثرية اللجنة المركزية ارتأت أن الظرف مختلف، وأن صدور المرسوم الجديد يجعل من الحل عملاً شرعياً، وقررت تقديم طلب جديد ـ وإن

كان الأمل بإجابته مفقوداً ـ فقدم الطلب ووقعه ستة من أعضاء اللجنة المركزية وهم كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وعواد علي النجم وعبد المجيد الونداوي ونائل سمحيري وانضم إليهم جعفر البدر رئيس فرع الحزب في البصرة. وقد قدم الطلب المذكور في ٧ تشرين الأول ١٩٥٤ ورفض بتاريخ ٢٣ تشرين الأول.

وتلت ذلك فترة جمود في النشاط الحزبي بصورة عامة نظراً للاضطهاد السافر والكبت الشديد وملاحقة أعضاء الأحزاب العلنية والسرية بشدة وفصل عدد هائل من الموظفين والطلاب فضلاً عن السجن والنفي، حتى تمّ لنوري السعيد عقد حلف بغداد عام ١٩٥٥ بدون معارضة يؤبه لها في العلن.

٣ ـ حزب المؤتمر الوطني

يعتبر تقديم طلب بتأسيس حزب باسم (المؤتمر الوطني) في ١٦ حزيران ١٩٥٦، تمهيداً لتكوين الجبهة الوطنية.

وكان قادة الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال قد شاركوا قبل هذا في تقديم مذكرات وقعوها بشكل مشترك، ومن ذلك المذكرة المقدمة للملك[٢] ـ أي بالتجاوز على رئيس الحكومة نوري السعيد ـ بتاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٥٥ وقد وقعها كل من: كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل (من الحزب الوطني الديموقراطي) ومحمد مهدي كبه وفائق السامرائي وصديق شنشل (من حزب الاستقلال) ومن فقراتها الهامة ما يلي:

«والآن وبعد أن تغيرت الاتجاهات في معظم البلاد العربية وأخذت تسير نحو الهدف الذي كنا نحن العرب نصبو إليه جميعاً، نجد العراق الذي كان عليه أن يكون في الطليعة من حركة العرب التحررية والاتحادية قد أصبح ليس معزولاً عن الموكب العربي فحسب، بل عاملاً مؤثراً في عرقلة الجهود العربية وأداة لتفكيك المجموعة العربية ووسيلة للضغط على بعض الدول العربية كي تتخلف هي الأخرى عن هذا الهدف السامي».

وتختتم المذكرة بقولها: «ونعتقد بأن السبيل الوحيد لإنقاذ العراق من الأخطار التي تحيق به إنما يكون بتخلي وزارة السيد نوري السعيد عن الحكم وإعادة الحريات الديموقراطية للبلاد والتحرر من (حلف بغداد) وانتهاج سياسة عربية سليمة منسجمة وسياسة البلاد العربية الأخرى في اتجاهاتها نحو التحرر والاتحاد».

وبعد تقديم طلب تأسيس حزب (المؤتمر الوطني)[٣] ورفضه كانت البيانات تصدر بتوقيع

---

(٢) طبعت هذه المذكرة في إحدى المطابع ووزعت بشكل واسع.

(٣) وقع الطلب كل من كامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد حديد وجعفر البدر وهديب الحاج حمود (من أعضاء الحزب الوطني الديموقراطي) ومحمد مهدي كبه وفائق السامرائي وصديق شنشل ومحمد أمين الرحماني وعبد الشهيد الياسري (من أعضاء حزب الاستقلال).

كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبه (عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني). وفيما يلي المنهج الذي أرفق بالطلب.

منهاج حزب المؤتمر الوطني

المادة الأولى: تتكون في العراق منظمة باسم حزب المؤتمر الوطني.

المادة الثانية: يعمل المؤتمر على التأليف بين العناصر التي تشترك في الأهداف المبينة في هذا المنهاج والتعاون على تحقيقها.

المادة الثالثة: يهدف المؤتمر في الناحية الخارجية إلى إبعاد العراق عن كل نفوذ أجنبي أياً كان. والعمل على ضمان حياده وإبعاده عن التكتلات والمحالفات العسكرية الأجنبية.

المادة الرابعة: لما كان المؤتمر يقر حقيقة كون العرب أمة واحدة فرقها الاستعمار وأعاق توحيدها، فإن المؤتمر يهدف في سياسته العربية:

أ ـ العمل على إقامة اتحاد عربي فيدرالي شامل يكون خطوة فعالة لتوحيد الأمة العربية في وطنها الواحد.

ب ـ العمل على تحرير فلسطين التي يعتبرها المؤتمر جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي.

جـ ـ العمل على تحرير البلاد العربية الأخرى، وفي مقدمتها الجزائر وتحقيق استقلالها.

د ـ تطوير جامعة الدول العربية وإقامة كيانها على أسس جديدة لتساير أماني الأمة العربية ولتكون أداة صالحة لجمع شمل الدول العربية وربط مصالحها بعضها ببعض والانتقال بها إلى الاتحاد.

هـ ـ تأييد الخطوات التي تقوم بها الدول العربية لتنظيم تعاون أوسع مما يمكن بلوغه عن طريق جامعة الدول العربية، على أن يتفق والأهداف الواردة في هذا الميثاق.

المادة الخامسة: يهدف المؤتمر في الناحية الداخلية إلى العمل لإيجاد وضع سياسي يضمن تطبيق أحكام القانون الأساسي تطبيقاً سليماً ويكفل سيادة الشعب وإقامة نظام برلماني وإحلال سيادة القانون وإطلاق الحريات الديموقراطية وفسح المجال للعمل الحزبي والتنظيم النقابي وحرية الصحافة وإيجاد الوسائل لضمان هذه الحقوق وفي مقدمتها إلغاء المراسيم والقوانين التي تحول دون ضمان ذلك وتشريع ما يقتضي لتحقيقه.

المادة السادسة: يعمل المؤتمر على تعزيز التعاون بين المواطنين كافة وذلك باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم. ويعتبر العرب والأكراد شركاء في الوطن ويدعو إلى احترام حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية.

٤ ـ العدوان الثلاثي

المؤتمرات الخارجية

تميز عام ١٩٥٦ إلى جانب النشاطات الداخلية التي ذكرناها، بنشاط أعضاء من الحزب الوطني الديموقراطي خارج العراق إلى جانب الوطنيين العراقيين الآخرين فقد شارك هؤلاء

- ومن بينهم كامل الجادرجي وحسين جميل وهديب الحاج حمود - في المؤتمرات العربية التي عقدت في البلدان العربية ضمن الحركة العربية العامة لمكافحة الاستعمار في ذلك الوقت، مثل المؤتمر العربي في دمشق في أيلول ١٩٥٦ وحضره عن العراق كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبه وصديق شنشل وعبد الجبار الجومرد ومحمود الصواف وجميل كبه. وقد اشترك الأستاذ الجادرجي بعد ذلك في الهيئة التي انبثقت عن المؤتمر، وكان في القاهرة عند وقوع العدوان الثلاثي في ٢٩ تشرين الأول وأرسل البرقية التي يجد القارئ نصها في ملاحق هذا الفصل ضمن محاكمات المجلس العرفي.

وعند عودة الأستاذ الجادرجي في أواخر تشرين الثاني أوقف ثم حوكم أمام المجلس العرفي العسكري وحكم عليه بالسجن لثلاث سنوات وقد أثبتنا المحاكمة في ملاحق الفصل. وسنعود إلى موضوع العدوان الثلاثي في الفصل القادم.

ملحق

بيان رسمي حول سحب إجازة الحزب الوطني الديموقراطي

في ٥ مارس ١٩٤٦ منحت الحكومة إجازة للحزب الوطني الديموقراطي وذلك على أساس المنهاج الذي تقدمت به الهيئة المؤسسة واعتبرت الحكومة ذلك الحزب من المؤسسات الوطنية التي تهدف إلى خدمة البلاد استناداً إلى ما جاء في منهاجه.

إلاّ أنه ظهر - مع الأسف الشديد - أن المسيطرين على إدارة الحزب ولا سيما بعض المشرفين على تحرير الصحيفة التي تنطق بلسانه قد استغلوا ضعف بعض الحكومات فغالوا في التضليل والتمويه بغية التأثير على بعض البسطاء وتوجيههم توجيهاً خاطئاً ودفعهم إلى إحداث الشغب والإخلال بالأمن والراحة العامين مما أدى إلى خروجهم عن المنهاج الذي أجيزوا بموجبه. وفضلاً عن ذلك فأنهم لم يتعظوا بالحوادث ولم تأخذهم الرحمة بالبلاد وبمستقبل أبنائها فأخذوا يشوهون نظام الحكم بخطبهم ومقالاتهم ويحرضون البسطاء والسذج من أبناء هذا الشعب على الفوضى والانتقاص من المثل العليا التي نشأ عليها الشعب هادفين إلى تفريق شمله والمباعدة بين طبقاته وقد استمروا في غيهم يحثون البسطاء على المظاهرات والهتافات بعبارات لا تليق بحزب يدعي الخدمة العامة كما استمرت صحيفة الحزب على نشر البرقيات والشكاوى الملفقة بتواقيع أشخاص لا ظل لهم من الحقيقة كل ذلك لبث روح الكراهية والتمرد والفوضى بين أبناء الشعب.

ولما كانت الوقائع قد برهنت على أن تصرفات الحزب تهدف إلى الإخلال بالأمن وإقلاق الراحة العامة. وبالنظر لخروج الحزب عن منهاجه الذي أجيز بموجبه وتعاونه مع الهيئات غير القانونية التي لم تحترم قوانين البلاد ونظمها ولمخالفاته القانونية المتكررة فقد قررت وزارة

الداخلية سحب إجازة الحزب وفقاً للمادة العاشرة وبدلالة المادة الرابعة من قانون تأليف الجمعيات لسنة ١٩٢٢.

حسن الطالباني

مدير التوجيه والإذاعة العام

تعطيل جريدة صوت الأهالي لمدة سنة واحدة

وجه مدير التوجيه والإذاعة العام إلى السيد عباس حسن جمعة المدير المسؤول لجريدة صوت الأهالي التبليغ التالي:

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢ ـ ٩ ـ ٩٥٤ تعطيل جريدتكم لمدة سنة واحدة استناداً إلى الفقرة (د) من المادة (١٣) من قانون المطبوعات. فينبغي الكف عن إصدارها اعتباراً من تاريخ هذا الكتاب (٢ ـ ٩ ـ ١٩٥٤).

حسن الطالباني

عقد وزير الداخلية سعيد قزاز يوم ٩ ـ ٧ ـ ٩٥٦ مؤتمراً صحفياً وزع فيه على الصحفيين إيضاحاً رسمياً حول رد طلب حزب المؤتمر الوطني وفيما يلي نص الإيضاح.

إيضاح

سحبت إجازة الحزب الوطني الديموقراطي في ٢ أيلول ٩٥٤ للأسباب التي تضمنها البيان الرسمي الصادر من مديرية التوجيه والإذاعة العامة في نفس ذلك اليوم والذي جاء فيه (أن المسيطرين على إدارة الحزب ولا سيما بعض المشرفين على تحرير الصحيفة التي تنطق بلسانه قد استغلوا ضعف بعض الحكومات فبالغوا في التضليل والتمويه بغية التأثير على بعض البسطاء وتوجيههم توجيهاً خاطئاً ودفعهم إلى إحداث الشغب والإخلال بالأمن والراحة العامين مما أدى إلى خروجهم عن المنهاج الذي أُجيزوا بموجبه. وفضلاً عن ذلك فأنهم لم يتعظوا بالحوادث ولم تأخذهم الرحمة بالبلاد وبمستقبل أبنائها فأخذوا يشوهون نظام الحكم بخطبهم ومقالاتهم ويحرضون البسطاء والسذج من أبناء هذا الشعب على الفوضى والانتقاص من المثل العليا التي نشأ عليها الشعب هادفين إلى تفريق شمله والمباعدة بين طبقاته. وقد استمروا في غيهم يحثون البسطاء على المظاهرات والهتافات بعبارات لا تليق بحزب يدعي الخدمة العامة كما استمرت صحيفة الحزب على نشر البرقيات والشكاوى الملفقة بتواقيع أشخاص لا ظل لهم من الحقيقة. كل ذلك لبث روح الكراهية والتمرد والفوضى بين أبناء الشعب. . .).

ومن ذلك يظهر جلياً أن سحب إجازة الحزب المذكور لم يجر اعتباطاً بل كان إجراء أملته المصلحة العامة وأكرهت الحكومة على اتخاذه نتيجة لتصرفات الحزب التي أتى البيان الرسمي على جانب منها.

ثم صدر مرسوم الجمعيات رقم (١٩) لسنة ٩٥٤ فقدم كل من السادة كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وجعفر البدر وعواد علي النجم وعبد المجيد الونداوي ونائل سمحيري في ٤ تشرين الأول ٩٥٤ طلباً إلى وزارة الداخلية لتأليف جمعية باسم (الحزب الوطني الديموقراطي) فأجريت التحقيقات اللازمة من قبل الجهات المسؤولة بهذا الخصوص فتبين أن الأسباب التي أوجبت سحب إجازة الحزب الوطني الديموقراطي السابق لا تزال قائمة. ولذلك قررت وزارة الداخلية رد هذا الطلب استناداً إلى الفقرة (ب) من المادة السادسة من المرسوم المذكور.

إن المرسوم رقم (١٩) لسنة ٩٥٤ الذي استند إليه في رد الطلب الآنف الذكر قد شرع نهائياً من قبل مجلس الأمة وأصبح قانوناً نافذاً ينظم أمور الجمعيات على اختلاف أنواعها. وقد أُجيز بمقتضى أحكامه حتى الآن ٣٢٦ جمعية في مختلف أنحاء العراق.

وهذا العدد الضخم من الجمعيات المجازة في ظل القانون الجديد ليدل دلالة قاطعة على أن الحكومة تسعى إلى تشجيع كل نشاط جماعي لخدمة البلاد ورعاية المصلحة العامة ولكنها في الوقت نفسه لا تفسح المجال أمام الذين يريدون استغلال مثل هذا النشاط لا غير.

وفي السادس عشر من حزيران ١٩٥٦ قدم السادة محمد مهدي كبه وكامل الجادرجي ومحمد حديد وفائق السامرائي وحسين جميل ومحمد صديق شنشل وجعفر البدر ومحمد أمين الرحماني وعبد الشهيد الياسري وهديب الحاج حمود ـ وكلهم من أعضاء حزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي المسحوبة إجازتاهما قانوناً ـ طلباً جديداً إلى وزارة الداخلية لتأليف جمعية سياسية باسم (حزب المؤتمر الوطني) وقد نشرت الصحف المحلية في حينه منهاج الحزب المذكور. فاطلع الرأي العام على تفاصيله ويلاحظ أن طالبي تأليف هذا الحزب قد استخدموا اسمه في مناسبتين على صفحات الجرائد قبل أن تصدر الإجازة القانونية بتأسيس الحزب المطلوب وهذا تصرف غريب ينطوي على تجاهل لأحكام القانون كان ينبغي أن لا يقع من قطبين لحزبين سابقين.

إن قليلاً من التأمل في المواد المتعلقة بالسياسة الخارجية من المنهاج المشار إليه آنفاً يظهر لنا أن اتجاه الحزب في هذه الناحية بعيد جداً عن تأمين سياسة عملية إيجابية إنشائية تخدم مصالح العراق وأهدافه الوطنية وتحفظ كيانه وسلامته في خضم هذا العالم المضطرب الذي لا يفسح المجال فيه إلاّ للعاملين المجدين وتوصد الأبواب في وجه المتخلفين والقاعدين. وأمّا المادة الخامسة منه المتعلقة بالسياسة الداخلية ففيها اتهام ضمني بعدم تطبيق أحكام القانون الأساسي وعدم وجود نظام برلماني في البلد وغير ذلك من المزاعم الوهمية التي لا تمت إلى الحقيقة والواقع بسبب ولا يراد بها سوى تشويه أذهان المواطنين وبث القلق في نفوسهم لأغراض خاصة لم تعد تخفى على أحد. وأمّا المادة السادسة منه التي تجعل الشراكة في الوطن قاصرة على عنصرين فقط من العناصر التي يتألف منها الشعب العراقي فهي تخالف نص

القانون الأساسي على المساواة بين العراقيين في الحقوق والواجبات أمام القانون، وإن اختلفوا في الدين والقومية واللغة.

فبالنظر إلى هذا كله ولما كان جميع المخلصين يحرصون أشد الحرص على أن تجنب البلاد عهود الفوضى والاضطراب والبطالة التي عانت من نتائجها المؤلمة سنين طوالا ولكي تنصرف الجهود مواصلة هذه الحركة الإنشائية القائمة الآن في البلاد ويحال بين العامل العراقي والبطالة وبين الطلاب والعودة إلى الشوارع من أجل هذه الأهداف التي تفرضها المصلحة العامة فقد قررت وزارة الداخلية رد الطلب الذي تقدم به السادة المذكورون أعلاه وذلك استنادا إلى الفقرة (ب) من المادة السابعة من قانون الجمعيات رقم (٦٣) لسنة ١٩٥٥. ولمن يرى خلاف هذا الرأي من السادة المذكورين أن يراجعوا مجلس الوزراء حسب أحكام القانون. والله من وراء القصد.

***

أحكام المجلس العرفي العسكري للمنطقة الأولى

رقم الإضبارة ١١٦-٥٦

قرار التجريم

تشكل المجلس العرفي العسكري للمنطقة الأولى في بغداد بتاريخ ٥٦/١٢/١٩ برئاسة الزعيم الركن عبد الرزاق محمد علي الجنابي والحاكمين السيدين كامل فتاح شاهين وفريد علي غالب والزعيم نوري حسن والعقيد صبحي علي المأذونين بالقضاء باسم صاحب الجلالة ملك العراق وأصدر قراره الآتي:

أحال قائد القوات العسكرية للمنطقة الأولى بأمر الإحالة المرقم ق-ع-٦-١٠٤ والمؤرخ ١٠-١٢-١٩٥٦ كلا من المتهمين السادة كامل الجادرجي وفائق عبد الكريم السامرائي ومحمد صديق شنشل وحسين جميل وسامي باش عالم إلى المجلس العرفي العسكري للمنطقة الأولى ببغداد لإجراء محاكمتهم وفق المادة الأولى من قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٢٨ والمادة السادسة من الباب الثاني عشر من ق.ع.ب.

وفي اليوم المعين لمحاكمة المتهمين المذكورين فقد انعقد هذا المجلس وأحضر المتهمون المذكورون وبوشر بإجراء محاكمتهم بموجب أحكام مرسوم الإدارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ فطالب المدعي العام العسكري لهذا المجلس تجريم المتهمين المذكورين بموجب أحكام المادتين المحالين بموجبهما للأسباب التي أوضحها في بيانه. ثم استجوب كل واحد من المتهمين المذكورين فنفى كل واحد منهم أنه ارتكب الجريمتين المسندتين إليه. ثم أستمع المجلس إلى شهادة الشهود التي دونت في محضر القضية المرقمة ٨٥-٥٦ سراي الشعبة الخاصة في مديرية شرطة بغداد. ثم أعيد استجواب كل واحد من المتهمين المذكورين على ضوء

الشهادات المذكورة والمستندات التحريرية المحفوظة في الإضبارة الملحقة للإضبارة التحقيقية المرقمة ٨٥-٥٦ والمحتوية على ٤٨ مستندا ودونت إفادة كل واحد منهم بصورة تفصيلية ثم استمع المجلس إلى دفاع وكلائهم الذين طالبوا ببراءة موكليهم عن التهمتين المسندتين إليهم لعدم توافر أركانهما.

وقد قام المجلس بتدقيق كافة الأوراق التحقيقية المذكورة والمستندات المحفوظة في الإضبارة الملحقة بها والشهادات المستمعة أمامه ودفاع المتهمين ودفاع وكلائهم فتبين له أن أسباب فتح التحقيق في هذه القضية كما ورد بشهادة معاون الشعبة الخاصة ببغداد السيد عبد الرحمن حمود السامرائي حيث بدرت الأعمال الإيجابية التي عرضت الأمن للاضطراب منذ ١/ ١١/ ١٩٥٦ وقد بدأت باسم الشعور الذي طغى بمناسبة ما جرى في مصر إلا أنه تطور أخيرا في مظاهرات خرجت للشارع وحاولت أن تدخل إلى مدينة بغداد وأن الأمور المهيأة للمظاهرات تصدر بين آونة وأخرى بالنشرات والدعوات وما أشبه ذلك حتى تطور الوضع لما فيه الخطورة وكانت هذه النشرات أو الدعوات أو العرائض تطبع بأعداد كبيرة وتوزع على الناس ترافقها دعايات وأراجيف من شأنها تشويش الرأي العام وخلق الفوضى ولما وجد أن هذه الحركة كانت بهذا الشكل من التنظيم وأنها تصدر عن أيدٍ تقودها وتدبر شؤونها لا سيما وأنها كانت تعتمد على جهات أخرى خارج العراق تغذيها بما تذيعه من إذاعات وما يصدر في صحفها الأمر الذي دعا للقيام بالتحقيق ضد الأشخاص المديرين لهذه الحركة وبالنظر لما هو معلوم لدى دوائر الأمن المسؤولة عن هويات الأشخاص المديرين للحركة فقد تم القبض عليهم وحجز اتصالهم عن الناس فانتهت حالة الاضطراب.

إن الأدلة الثبوتية التي استمعها المجلس انقسمت إلى قسمين. . القسم الأول الشهادات التي ورد ذكرها في محضر الإضبارة التحقيقية والتي قام المجلس بسماع شهادة مؤديها. والقسم الثاني المستندات التحريرية المحفوظة في الإضبارة الملحقة بالإضبارة المذكورة. وهذه المستندات التحريرية قسم منها يتعلق بجميع المتهمين والقسم الآخر يتعلق بصورة انفرادية ببعض المتهمين فالمستند المحفوظ في الإضبارة الملحقة ص ٤٤-٤٦ وهو العريضة المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٦ موقعة من قبل جميع المتهمين كما اعترف بذلك كل واحد منهم عند عرض هذا المستند إليه. أما المستندات الانفرادية المتعلقة بالمتهم السيد كامل الجادرجي فهي البرقية المرسلة من قبله وأشخاص آخرين - غير عراقيين- المؤرخة في ١٤/ ١١/ ١٩٥٦ الصادرة من مصر والمعنونة إلى رئيس مجلس الأعيان ببغداد والمثبتة في الصحيفة ١٨ من الإضبارة الملحقة والحديث الذي أدلى به لمجلة الصياد المؤرخة في ١٠ تشرين الأول ١٩٥٦ المحفوظة في الصحيفة ٤٠ من إضبارة المستندات والعريضة المؤرخة ٢٩ كانون الأول المحفوظة في الصحيفة ٢٩ من إضبارة المستندات والبرقية اللاسلكية المرسلة من مصر المرقمة ٤٠٩ في الصحيفة ٢٤ من إضبارة المستندات. وأما ما يتعلق بالمتهم السيد فائق السامرائي من المستندات التحريرية فحديثه المنشور في جريدة تلغراف المؤرخة في ٥٨-٩-١٩٥٥ وبعدد ٨٠٣٢ المحفوظة في الصحيفة ٢٨ من

إضبارة المستندات والعريضة المؤرخة ٢٩ كانون الأول ١٩٥٥ المحفوظة في الصحيفة ٢٩ من إضبارة المستندات. وأما ما يتعلق بالمتهم السيد محمد صديق شنشل من المستندات فهي العريضة المؤرخة ٢٩ كانون الأول ١٩٥٥ المحفوظة في الصحيفة ٢٩ من إضبارة المستندات وحديثه المنشور بجريدة تلغراف المؤرخة ١٩٥٥/٩/٢٨ وبعدد ٣٢٠٨ المحفوظة في الصحيفة ٢٨ من إضبارة المستندات المؤرخة ٢٩ كانون الأول ١٩٥٥ المحفوظة في الصحيفة ٢٩ من إضبارة المستندات وما هو منشور في مجلة الصياد بعددها المرقم ٦٢٦ والمؤرخ ٣٠ آب ١٩٥٦ المحفوظة في الصحيفة ٣٧ من إضبارة المستندات.

وأما ما يتعلق بالمتهم السيد سامي باش عالم من المستندات التحريرية فهي البرقية المرسلة إلى المسؤولين في بغداد المنشورة بجريدة اليقظة بتاريخ ٥-آب-١٩٥٦ وبعددها المرقم ٢٥٦١ المحفوظة في الصحيفة ٣٢ من إضبارة المستندات.

إن المجلس دقق هذين النوعين من الأدلة بقسميهما فوجد أن القسم الأول منها وهي الشهادات المستمعة لم تحتو على أمور جوهرية تتعلق في إثبات التهمة الأولى المسندة إلى المتهمين وهي التهمة وفق المادة الأولى من قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي كما تحقق للمجلس أن ليس في المستندات التحريرية التي أشير إليها أعلاه ما يؤيد التهمة المذكورة أيضا.

أما بصدد المبرزات التحريرية المشار إليها أعلاه - عدا البرقية المؤرخة في ١٤-١١-١٩٥٦ المتعلقة بالمتهم السيد كامل الجادرجي - فقد وجد المجلس أن جميع المستندات المذكورة عدا العريضة المؤرخة ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٦ فهي واقعة بزمن قبل إعلان الأحكام العرفية من جهة وأخرى فإنها تتعلق بقانون المطبوعات الذي حدد المدد القانونية لإجراء التعقيبات ضد الأشخاص الذين يعتبرون قد ارتكبوا عملا إجراميا عن تلك المنشورات. وقد لاحظ المجلس أن تلك المدد قد انقضت فعلا فلا يجوز قانونا جعل هذه المستندات موضع اتهام على فرض تضمنها ما يستوجب مسؤولية الأشخاص المتعلقة بهم.

وأما ما يتعلق بالعريضة المؤرخة ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٦ والتي اعترف المتهمون بتوقيعهم عليها ولاحظ المجلس وجود موقعين آخرين فيها فهي مقدمة بتاريخ يقع بعد تاريخ نفاذ الأحكام العرفية وعند ملاحظة ما إذا كان ما احتوته العريضة المذكورة يكون الجريمة بموجب التهمة الثانية وفق المادة ٦ من الباب الثاني عشر من ق.ع.ب على فرض احتوائها الإسناد المذكور فقد وجد المجلس أن المادة المذكورة تشترط ركن النشر بموجب المادة ٧٨ من القانون المذكور وعند البحث عما إذا كان هذا متوفرا أم لا فلم يجد المجلس أي دليل قانوني يثبت وقوع هذا النشر من قبل المتهمين سواء كان ذلك بصورة منفردة أو بصفة مجتمعة فأصبحت أركان المادة المذكورة غير متوفرة قانونا في هذا الإسناد المتضمن التهمة الثانية.

أما فيما يتعلق بالرقية اللاسلكية المؤرخة ١٩٥٦/١١/١٤ والمرسلة من قبل المتهم السيد كامل الجادرجي إلى رئيس مجلس الأعيان ببغداد المشار إليها أعلاه فقد جاء فيها ما نصه - أن لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي العربي تستنهض ضمائركم لتبادروا بإنزال العقوبة في حق

المتآمرين الذين ارتكبوا الجناية العظمى بالسماح للبترول العربي في العراق أن يتدفق إلى حيفا لتستخدمه إسرائيل والإنكليز والفرنسيون للقضاء على الأمة العربية. إن التاريخ يسجل موقفكم وأن الأمة العربية بأجمعها تنتظر ما سوف تتخذونه على هذه المؤامرة الاستعمارية المنكرة وعلى المتآمرين من أعوان الاستعمار وفقكم الله سبحانه وتعالى إلى ما فيه رضاء ومصلحة الأمة العربية - إن نائب رئيس مجلس الأعيان أجاب على البرقية المذكورة بما يلي- إن العراق الذي كان دوما وما زال في طليعة الدول العربية نصيرا لقضايا العرب وكان أول من بادر إلى إيقاف ضخ النفط إلى حيفا وتحمل بسبب ذلك أضراراً مادية عظيمة يستهجن هذه الاتجاهات الضالة التي يروجها المغرضون والدساسون من أعداء العرب ووحدتهم ونستغرب أن تقوم هيئة محترمة كلجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي العربي على الاندفاع وراء هذه الدعايات المضللة قبل أن تتحقق من صحة هذا الأمر الذي أثبت التحقيق الرسمي في العراق وفي الأردن كذبه وبطلانه.

إن جواب نائب رئيس مجلس الأعيان أكد بصورة جازمة كذب هذا الإدعاء في هذه البرقية وبطلانه وهذا التكذيب مستند إلى بيانات الحكومة العراقية الذي يعلن فيه كذب هذا الخبر وبطلانه بالإضافة إلى التحقيق الرسمي الذي أجرته الحكومة بهذا الصدد والذي ثبت لديها أنه خبر كاذب لا أساس له من الصحة إطلاقا.

أما ما أورده المتهم المذكور من دفع بصدد هذا الإسناد فلا ينطبق على الحقيقة والواقع إذ من المعلوم لدى الجميع أن الحكومة العراقية كانت قطعت ضخ النفط إلى حيفا إبان الحرب التي وقعت مع إسرائيل في سنة ١٩٤٨ وذلك برفعها من أنابيب النفط المذكورة مسافة مائة وخمسون مترا ولم يضخ النفط عن طريق الأنابيب من ذلك الوقت حتى الآن وعلى كل فلا يجري ضخ النفط عن طريق هذه الأنابيب إلا بموافقة الحكومة العراقية وهذه الحقيقة يعرفها المتهم نفسه أكثر من غيره وعلى ذلك فما ورد بدفعه عن انصراف هذا الإسناد إلى الحكومة العراقية غير معقول وغير مقبول أصلا وهو دفع من جانبه أراد به تلافي ما قد يقع عليه من مسؤولية عن خلق هذا الخبر الكاذب. والذي كان يقصد به إضعاف مركز الحكومة العراقية والإخلال بالراحة العامة وقد لمس جميع العراقيين ما أحدثه هذا الخبر الكاذب من الإخلال بالأمن العام في العراق بالإضافة إلى ما أوجده من التنافر ضد العراق من بعض الأقطار العربية الشقيقة وقد لاحظ المجلس عند استجوابه المتهم المذكور ومناقشته عما ورد في العريضة المؤرخة١٠ تشرين أول ١٩٥٦ المحفوظة في الصحيفة ٤٠ من إضبارة المستندات أن المتهم المذكور لا زال مصرا على أن السيد نوري السعيد رئيس الوزراء يدعو للصلح مع إسرائيل مع أن بيانات رئيس الوزراء الرسمية المتكررة تدعو إلى محو إسرائيل من الوجود لاعتباره إياها الخطر الأكبر ضد البلاد العربية فلا غرابة أن يصدر من المتهم هذا الأسناد المبحوث عنه في البرقية المذكورة ضد الحكومة العراقية التي يرأسها السيد نوري السعيد. وان إذاعة هذا الخبر الكاذب تنطبق عليه المادة السادسة من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي التي هذا نصها:

«كل من ذاع بإحدى وسائل النشر المبينة في المادة ٧٨ من ق.ع.ب أخبارا كاذبة وهو يعلم بكذبها أو أذاع أخبارا يقصد بها الإخلال بالراحة العامة أو إضعاف الحكومة أو تقوية النفوذ الأجنبي يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين».

وبالنظر لما تقدم من الأسباب قرر المجلس ما يلي:

١- الإفراج عن المتهمين السادة كامل رفعة الجادرجي وفائق عبد الكريم السامرائي ومحمد صديق شنشل وحسين جميل وسامي باش عالم وذلك عن التهمة المسندة إليهم وفق المادة الأولى من قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨.

٢- تجريم المتهم السيد كامل رفعة الجادرجي وفق المادة السادسة من الباب الثاني عشر من ق.ع.ب وتحديد عقابه بمقتضاها.

٣- وحيث قد وجد المجلس من الإيضاحات الواردة في أسباب هذا التحقيق بهذه القضية وما ورد بالشهادات المستمعة المؤيدة لهذه الإيضاحات وما تضمنته المطبوعات المبرزة وما أدلى به كل واحد من المتهمين السادة فائق عبد الكريم السامراني ومحمد صديق شنشل من تصريحات وبيانات تعتبر من الأمور الداخلة ضمن أحكام الفقرة الثانية -١- من المادة ٧٨ من الأصول الجزائية لا المادة السادسة من الباب الثاني عشر من ق.ع.ب لعدم تحقق أركانها فلذا قرر المجلس إستنادا إلى أحكام الفقرة الأولى -١- من المادة ٩٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وضع كل واحد من المتهمين المذكورين تحت مراقبة البوليس لمدة سنة واحدة اعتبارا من تاريخه.

٤- وحيث قد تظاهر للمجلس أن الاتهامات المسندة إلى المتهمين السادة حسين جميل وسامي باش عالم لا تقع تحت أحكام المادة السادسة من الباب الثاني عشر من ق.ع.ب لعدم توفر أركانها إلا أنها يصح اعتبارها من الأمور التي تقع ضمن أحكام الفقرة الأولى من المادة ٧٧ من الأصول الجزائية فقرر المجلس تطبيق أحكامها بحقهما وتكليف كل واحد منهما بتقديم تعهد بكفالة شخص ضامن بمبلغ خمسة آلاف دينار سنة واحدة ليحافظا على السكينة العامة والسلام وعند عدم تقديمهما هذا التعهد فإيداع كل واحد منهما السجن للمدة المذكورة استنادا إلى أحكام المادة ٨٥ من الأصول الجزائية على أن تحسب لكل واحد منهما مدة موقوفيته في حالة عدم تنفيذ القرارات وافهم علنا.

التوقيع

الزعيم الركن عبد الرزاق محمد علي الجنابي

رئيس المجلس العرفي العسكري للمنطقة الأولى.

والأعضاء

الحاكم كامل فتاح شاهين والحاكم فريد علي غالب

والزعيم نوري حسين والعقيد صبحي علي.

قرار الحكم

تشكل المجلس العرفي العسكري للمنطقة الأولى ببغداد في يوم ١٩-١٢-١٩٥٦ برئاسة الزعيم الركن عبد الرزاق محمد علي الجنابي وعضوية كل من المحامين كامل فتاح شاهين وفريد علي غالب والزعيم نوري حسين والعقيد صبحي علي الماذونين بالقضاء باسم صاحب الجلالة ملك العراق واصدر قراره الآتي:

حكم المجلس على المجرم السيد كامل رفعة الجادرجي بالحبس الشديد لمدة ثلاثة سنوات وفق المادة السادسة من الباب الثاني عشر من ق.ع.ب على أن تحسب له مدة موقوفيته اعتبارا من تاريخ توقيفه ٢٩/١١/١٩٥٦. صدر القرار بالاتفاق وأفهم علنا.

التوقيع

الرئيس الزعيم الركن عبد الرزاق محمد علي الجنابي

والأعضاء

الحاكم كامل فتاح شاهين والحاكم فريد غالب

والزعيم نوري حسين والعقيد صبحي علي.

الفصل الثامن عشر

الجبهة الوطنية والإعداد لثورة تموز

١- الجبهة الوطنية

الجهود الأولى

اطلع القارئ في الفصول السابقة على تاريخ الجبهة الوطنية والجهود التي بذلت في سبيل تكوينها، وبصورة خاصة دور الحزب الوطني الديمقراطي في هذا الشأن.

وقد جاء ذكر الأحداث التي كونت بداية الجبهة الوطنية بعد قيام الأحزاب الوطنية في العراق عام ١٩٤٦، فقد تكتلت الأحزاب بشكل من الأشكال في موضوعين في ذلك الحين، الأول لمجابهة هجوم الطبقة الحاكمة الذي تولى أرشد العمري في وزارته الأولى شنه على جميع الأحزاب أو بعبارة أخرى على الحياة الحزبية، والموضوع الثاني قضية فلسطين. إلا أن تلك البداية سرعان ما انتهت إلى الفشل وظلت فكرة التعاون بين الأحزاب وتكتلها - ولم تكن الجبهة ذاتها موضوع بحث - تظهر وتختفي حسب الظروف، وكان من أبرز أدوارها في أواخر عام ١٩٤٧ وبداية عام ١٩٤٨ أي في وثبة كانون الوطنية، ثم افترقت الأحزاب بعدها واشتد العداء بين بعضها حتى عام ١٩٥٢ عندما بدأ تكتل جديد ساعد عليه موضوع معارضة اتفاقية النفط، مما سبق لنا أن تناولناه مفصلا. وقد كان هذا التكتل الأخير مكتوبا له أن يتطور إلى الجبهة الوطنية المعروفة التي أعدت لثورة تموز.

وكان تقديم مذكرات الأحزاب في تشرين الأول ١٩٥٢ بداية جديدة لتكوين الجبهة - وكما عرف القارئ كانت هناك فكرة في تقديم مذكرة مشتركة قد تكون تنظيم جبهوي منذ ذلك الحين- ثم كان ظهور الجبهة الوطنية إلى حيز الوجود العملي عام ١٩٥٤ أثناء معركة الانتخابات، مما لا نرى حاجة إلى تكرار الحديث عنه، ولكننا نذكر القارئ بمنهاج تلك الجبهة والذي قدر له أن يظل منهجا للحركة الوطنية حتى قيام الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨.

الجبهة الجديدة

بعد أن أصاب الجبهة الوطنية بعض الجمود في نهاية عام ١٩٥٤ وبداية ١٩٥٥ أثناء الحملة العنيفة من الإرهاب والقمع التي وجهها نوري السعيد من أجل عقد حلف بغداد، عاد

الحديث حول إعادة تكوين الجبهة عام ١٩٥٥. ومن الوثائق التي بين أيدينا وثيقة ذكر الأستاذ الجادرجي بشأنها أنه التقى بجماعة زاروه في بيته وتحدثوا حول موضوع الجبهة، ومع أنهم لم يذكروا له باسم من كانوا يتكلمون إلا انه خمن أن لهم صلة بالشيوعيين وأن الشيوعيين لهم يد في إرسالهم للاجتماع به، وقد تحادث معهم في الموضوع مبينا رأيه الذي ثبته بعد ذلك بيوم في الوثيقة المذكورة والتي اطلع عليها الزوار المشار إليهم في اليوم التالي وطلبوا نسخة منها ولكن الأستاذ الجادرجي اعتذر عن ذلك وطلب منهم أن يقرؤوها بحضوره ويستوعبوها فقط، وفيما يلي نص هذه الوثيقة:

«في حقيقة الأمر انه لا توجد، بصفة عامة، رغبة قوية بالاشتغال في القضايا العامة، التي لا تتصف بالانتهازية، وبتعبير أدق في القضايا التي لا يغلب عليها الطابع الشخصي، إلا لدى العناصر اليسارية في البلد. ويقصد بمفهوم (اليسارية) في هذا الصدد مفهوم شامل يضم كل من يحمل فكرة تقدمية، من أحرار الفكر إلى أقصى اليسار.

إن هذه العناصر اليسارية المتنوعة، مهما كان منهاجها معتدلا، سوف توصف بكونها شيوعية وتقاوم على هذا الأساس وتكافح مكافحة عنيفة ضارية، إذا ما تكتلت فيما بينها لوحدها، لذلك يعتقد، بأنها لا يمكن أن تؤلف لوحدها في الوقت الحاضر قوة يعتد بها لغرض مقاومة (الجهة الثانية) في سبيل احلال نظام ديمقراطي صحيح في البلد.

العناصر اليسارية يمكن أن تؤلف قوة يعتد بها، إذا ما تكاتفت فيما بينها واتفقت مع العناصر الوطنية المستقلة وغيرها على منهج وطني يهدف إلى تحقيق الديمقراطية.

العناصر اليسارية التي يمكن اعتبارها نواة للحركة، هي بحاجة ماسة إلى مرجع يقره اليساريون ويرتضيه الوطنيون من مستقلين وغيرهم، ولكن هنالك حقيقة جديرة بالاعتبار، هي أن اليساريين ليسوا جميعا يقرون هذه الضرورة وإنما البعض منهم يعتبر نفسه، ككتلة، مرجعا أصليا، يجب أن يكون زمام الأمر بيده دون سواه. بينما العناصر اليسارية الأخرى وسائر الوطنيين والمستقلين وغيرهم لا يقرون ذلك مطلقا، إذ أن تلك العناصر اليسارية الأخرى وسائر الوطنيين والمستقلين وغيرهم لا يعتبرون أنفسهم في الواقع إلا جزءا من الحركة.

وحدة العناصر اليسارية والوطنية المستقلة وغيرها مستحيلة، فيما إذا تخلت بعض العناصر اليسارية عن تلك الفكرة، فكرة تزعم الغير، واستقرت على منهج معين غير استفزازي وسارت على خطة ثابتة لمدة طويلة والتزمت التزاما تاما بذلك بكل إخلاص وبرهنت عليه عمليا.

لأجل تحقيق فكرة الجبهة الوطنية بصورة وطيدة، مبدئيا، سواء أكانت جبهة فعلية أم (تفاهمية) وضمان استمرار تعاونها بدون إثارة مشاكل على الدوام، يجب إيجاد ضمانات عملية كافية تجعل العناصر الوطنية والمستقلة وسائر العناصر اليسارية وغيرها ممن تؤلف الجبهة مطمئنة

على أنها لن تصبح آلة جهة من الجهات بيد الجبهة، كما يجب أن تزول عن أذهان جميع تلك العناصر بان البعض منهم - من الجبهة - يحاول أن يجرهم دائما إلى أوضاع أو وقائع لم يكونوا قد فكروا بها أصلا أو لم يكونوا قد اتفقوا عليها قبلا. أي يجب على كل منظمة أو جهة أن تتجنب سياسة توريط غيرها أو استغلاله، مهما كانت الدوافع والتفسيرات والتأويلات.

إن سياسة جعل الغير تجاه (الأمر الواقع) وبناء نتائج عليها سياسة غير مقبولة أصلا، بل يجب أن تكون محرمة تحريماً قاطعا في جميع الظروف والأحوال، في حالة مد الحركة الشعبية وفي حالة جزرها على السواء، كما يجب تجنب اختلاق التهم وكيلها جزافا والتشنيع بالغير عند وقوع أي خلاف في الرأي أو الخطة مها كان نوعه ومهما كانت طبيعته، بل يجب على الدوام احترام وجهات نظر الغير احتراما تاما.

يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار طبيعة العناصر التي يراد تشريك المساعي معها من جميع الوجوه، إذ أن تلك العناصر، لا يمكن في الحقيقة أن تنغمر بأية حركة وطنية أو شعبية، في سبيل إحلال نظام ديمقراطي، إلا إذا ضمنت بصورة عملية بأنها لن تعتبر سلما للحركة وشعرت من الصميم بأنها ليست طارئة على الحركة واعتقدت بأنها جزء منها من دون تحديد وقت أو مرحلة وبتعبير أوضح يجب ألا تكون (المرحلة التاريخية) التي يرددها البعض بمناسبة وبدون مناسبة موضع بحث مطلقا، لأن إثارة هذا الموضوع وأمثاله، فضلا عن كونه غير ذي قيمة عملية في أية حركة وطنية أو في أي نوع من أنواع التعاون، فإنه من دون شك مضر بوحدة الحركة بالغ الضرر. إذ أن ترديد هذا الموضوع مما يزيل روحية التعاون الأصلية التي يجب أن تكون سائدة في كل عمل تعاوني سياسياً كان أو اجتماعياً.

يجب أن تبذل الجهود لإزالة الوهم السائد، بصفة عامة، لدى الرأي العام بان اليساريين أو التقدميين غير قوميين وأنهم لا يهتمون بالقومية العربية، وإنما الاعتقاد الذي يجب أن يسود لدى الرأي العام العربي بصفة عامة والعراقي بصفة خاصة في هذا الصدد هو أن العرب أمة واحدة لها طابعها الخاص وثقافتها الخاصة وأحوالها الاجتماعية الخاصة مع تباين أقطارها في بعض الخصائص. وأن العرب كأمة أو كقطر مع تمسكهم بقوميتهم الأصلية واعتزازهم بها يقرون جميع حقوق القوميات والأقليات التي يعيشون معها. وعلى هذا الأساس أن كل يساري أو تقدمي لا يمكن أن يكون إلا قوميا أصيلا، ولكن قوميته هذه يجب ألا تشوبها شائبة القومية الشوفينية في أي حال من الأحوال.

من الطبيعي أن يكون من المستحسن دخول من وصفوا بكونهم قوميين من التعاون المنشود، غير أن الجهود التي بذلت سابقا في مختلف المناسبات في هذا الصدد كانت غير مشجعة لأسباب كثيرة، قد يكون من جملتها ذلك الوهم المشار إليه. ومع كل ذلك إن من غير المستحسن أن تهمل هذه الناحية المهمة في أية محاولة للتعاون الشامل.

١٩٥٥/٦/٣

ويعتقد البعض أن هذه النقاط كانت ذات أثر حاسم في جلب الشيوعيين إلى الجبهة الوطنية فيما بعد، وفي انضمامهم إلى ميثاقها.

محاولة للتكتل مع المعارضة

كانت إجراءات نوري السعيد الإرهابية المتطرفة قد أثارت الاستياء في جزء من الطبقة الحاكمة نفسها، وهو الجزء الذي أخذ يشعر بابتعاده عن الحكم، ومن ثم بدأ بعض السياسيين من ذلك العهد يحاولون التكتل في نوع من أنواع الهيئات المعارضة وذلك في بداية عام ١٩٥٦ وقد ظهرت لدى البعض منهم فكرة التعاون مع الأحزاب الوطنية في معارضة نوري السعيد.

وفيما يلي ما كتبه الأستاذ كامل الجادرجي حول هذا الموضوع:

كنا على علم بما يدور في الاجتماعات التي كانت تجري بترتيب من حكمة سليمان، وكنا بانتظار نتائجها، لعلاقتنا الوثيقة بها. وقد فهمنا من مختلف المصادر انه كان يسود هذه الاجتماعات، في بداية الأمر اتجاهان بشأن تأليف الجبهة المعارضة: الأول يستهدف استبعاد الحزبين (الوطني الديمقراطي والاستقلال) وكان من الداعين إلى هذا الاتجاه مصطفى العمري. والاتجاه الثاني يحبذ التعاون مع الأحزاب (وبضمنها الديمقراطي والاستقلال) وكان صالح جبر من الساعين لهذه الغاية. وكان الاتصال بيننا وبين صالح جبر جاريا بصورة مستمرة بواسطة سعد عمر.

وقد اجتمعت بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٥ بصالح جبر لأول مرة، بعد حوادث الوثبة التي أطاحت بحكومة صالح جبر، وفي مكتب محاماة سعد. فوجدته (صالح جبر) مستعدا للعمل معنا مبدئيا، على النقاط التي كنا قد اتفقنا عليها مع حكمة سليمان في اجتماع عقدناه معه، بتاريخ ١٩٥٦/٢/٣، نحن والإستقلاليون (أنا ومحمد حديد وحسين جميل ومهدي كبة وصديق شنشل) ولم يحضر فائق السامرائي هذا الاجتماع لتغيبه عن العراق، إذ أنه كان قد غادره بتاريخ ١٩٥٦/١/١وعاد إليه في ١٩٥٦/٤/١١، وكانت تلك النقاط تتضمن الفقرات التالية:

(وضع القانون الأساسي موضع التنفيذ واحترام أحكامه في التطبيق بما يضمن من حقوق للعراقيين ومن حريات عامة وإلغاء المراسيم التي أصدرتها الوزارة مما يخالف أحكام القانون الأساسي ويتعارض وحقوق العراقيين والحريات الدستورية كمرسوم إسقاط الجنسية العراقية ومرسوم الجمعيات والمطبوعات واحترام حق التنظيم الحزبي وحرية الصحافة.

انتهاج سياسة خارجية عراقية منسجمة وسياسة البلاد العربية مما يعيد العلاقات بين العراق والبلاد العربية إلى الوضع الطبيعي وينهي وضع العزلة الذي أصبح فيه العراق بالنسبة للبلاد العربية الأخرى.

إن كل تبديل في الحكم لا يقوم على أساس النقاط المتقدمة لا يعتبر تبديلا جوهريا).

وكنت قبل هذا قد أعطيت صورة من هذه النقاط إلى سعد عمر ليطلع عليها صالح

جبر، غير أنه قد تبين لي في اجتماعي بصالح جبر أن سعد عمر لم يجد الفرصة الكافية لإطلاع صالح على نصها وإن كان قد بين له مضمونها. وقد قرانا هذه النقاط فقرة فقرة، فأراد صالح جبر أن يستوضح عن موضوع السياسة الخارجية، فتساءل عما إذا كان تطرقنا إلى عزلة العراق عن البلاد العربية مما يجرنا إلى بحث أسباب هذه العزلة؟ وكان يقصد صالح جبر، بطبيعة الحال، إظهار رغبته في تجنب التعريض بـ(حلف بغداد) الذي هو من مؤيديه. فقلت له أنني أقدر وجهة نظره هذه وأعده بأننا سنحاول ان نتجنب ذكر أسباب العزلة ولن يشار إليها في الميثاق المقترح لا صراحة ولا إيماءً، فاطمأن إلى هذه الناحية وانتهى اجتماعنا من دون أن يترك خلافا في الرأي.

ثم علمنا بأن الاجتماعات التي كانت تجري بترتيب من حكمة سليمان والتي كان يحضرها بصورة دائمة حكمة سليمان نفسه ورضا الشبيبي ومحسن أبو طبيخ ومصطفى العمري وفخري الجميل والتي كان يحضرها بفترات متقطعة صالح جبر وأحيانا السيد عبد المهدي قد تمخضت عن قصر المعارضة في داخل مجلس الأعيان برعاية جميل المدفعي رئيس مجلس الأعيان. وقد علمنا أن صالح جبر مستاء من هذه النتيجة، كما علمنا أن رضا الشبيبي غير مرتاح لها، إذ قيل أنه كان يرغب في التعاون معنا وإن لم تكن رغبته هذه شديدة بقدر رغبة صالح جبر.

وعلى ضوء هذه المعلومات اجتمعنا أنا وحسين جميل وصديق شنشل بسعد عمر (وقد كان محمد حديد غائبا عن العراق) ليسأل صالح جبر عما إذا كانت لديه رغبة أكيدة في التعاون على أساس حزبي يشمل بعض الأشخاص المستقلين الباقين على رغبتهم في التعاون بعد استبعاد حكمة سليمان ومصطفى العمري في هذه المرحلة، وإن يكلم صالح جبر رضا الشبيبي في هذا الشأن. فأخبرنا سعد عمر بان صالح جبر لا يزال على رأيه في ضرورة التعاون وأنه حدث رضا الشبيبي في الموضوع فوجده راغبا رغبة أكيدة في التعاون وأنه غير مقيد بموقف حكمة سليمان ومصطفى العمري. وعلى أثر ذلك كلمنا نجيب الصائغ وكلفناه أن يتصل برضا الشبيبي ليتأكد من هذه الرغبة وفي يوم ١٩٥٦/٣/١٦ اخبرني حسين جميل بأن الحديث الذي يجري بين رضا الشبيبي ونجيب الصائغ في هذا الشأن كان مشجعا للغاية وأن الشبيبي عقد اجتماعاً عاجلاً بين رؤساء الأحزاب للمداولة في الموضوع وأنه يرجح أن يكون الاجتماع المقترح قبل سفره للقاهرة المقرر يوم ١٩٥٦/٣/٢٠، وعلى أثر ذلك ذهبت صباح ١٩٥٦/٣/١٧، إلى دار مهدي كبة وباحثته في الموضوع مليا فوجدته محبذا لعقد الاجتماع المقترح. وبعد أن عدت من دار مهدي كبة اتصلت بسعد عمر وبنجيب الصائغ وشرحت لهما الموقف ورجوتهما أن يعملا ما في وسعهما لتهيئة الاجتماع بأقرب فرصة ممكنة. وبعد أن جرت الاتصالات اللازمة بهذا الشأن وقد قام بذلك نجيب الصائغ – اتفقنا على أن يكون الاجتماع في الساعة السابعة من اليوم نفسه ١٩٥٦/٣/١٧ بدار رضا الشبيبي وأن يحضر الاجتماع رضا الشبيبي صاحب الدار ومهدي كبة وصالح جبر وأنا. وقد اقترحت

أن يحضر الاجتماع نجيب الصائغ وسعد عمر وذلك لتلطيف جو الاجتماع الذي من المحتمل أن يسوده الوجوم وليكونا شاهدين محايدين على ما يدور من أبحاث بالنظر لأهمية الاجتماع. وقد وافق سعد عمر ونجيب الصائغ على الحضور بعد إلحاح شديد مني. ولكن بعد ذلك اتصل بي نجيب الصائغ تلفونيا وأخبرني انه عندما عرض اقتراحي هذا على صالح جبر تساءل عما إذا كان من المناسب حضور سعد عمر بصفته مستقلا في اجتماع حزبي كهذا الاجتماع؟ ففهمت من ذلك ان صالح جبر يعترض على حضور سعد عمر، فأسفت لذلك ولكني لم أصر على اقتراحي.

ومن ناحية أخرى هيأنا أنا ومحمد حديد وحسين جميل اجتماعا آخر يعقد في دار مهدي كبة لنتداول كحزبيين فيما بيننا في الموضوع ولنقرر موقفنا موحدا في الاجتماع الحزبي الذي سيعقد في دار الشبيبي وفي الساعة السادسة من اليوم نفسه (١٧/٣/١٩٥٦) ذهبنا أنا ومحمد حديد وحسين جميل إلى دار مهدي كبة، وبعد المداولة توصلنا إلى أن التطرق إلى القضية الخارجية في الميثاق أن لم يكن صريحا وواضحا سوف يضعف موقف الحزبين (الوطني والاستقلال) أمام الرأي العام وقلنا أننا ما دمنا جميعا -وبضمننا صالح جبر - على اتفاق تام فيما يخص الوضع الداخلي فمن الأصوب التأكيد على الحريات العامة في الميثاق والاستغناء نهائيا عن كل موضوع يتعلق بالأمور الخارجية. لأن الميثاق الذي سوف يعرض على الرأي العام يجب أن يتضمن نقاطا جوهرية صريحة غير قابلة للتأويل والتفسير فيما بعد. ولا باس أن يفهم الرأي العام أننا غير متفقين حول السياسة الخارجية ما دام رأينا نحن الحزبين (الوطني والاستقلال) مدونا في حلف بغداد أمام الرأي العام العراقي والعربي على السواء. ثم قررنا أن نقترح إدخال نقاط أخرى في الميثاق كالمطالبة بتنحي الوزارة الحاضرة عن الحكم وحل المجلس النيابي القائم وإجراء انتخابات حرة، على ألا نصر على وجهة نظرنا فيما يخص تنحي الوزارة فيما إذا رأينا تحرجا في ذلك من الغير.

وفي الساعة السابعة من اليوم نفسه ذهبنا أنا ومهدي كبة إلى دار الشبيبي وبعد قليل أتى صالح جبر ثم أعقبه نجيب الصائغ اقتصر على خمستنا: رضا الشبيبي ومهدي كبة وصالح جبر ونجيب الصائغ وأنا.

بقد افتتح الاجتماع رضا الشبيبي باستعراض موجز شامل للوضع وبعد أن بين فوائد الاتفاق دعانا إلى مناقشة الموضوع الذي اجتمعنا من أجله، فأخذ الكلام صالح جبر وصار يشرح لنا كيف انه كان من أشد دعاة التعاون بين الأحزاب وكيف انه مستاء من موقف الغير، وكان يشير بذلك إلى الاجتماعات التي كانت تعقد بترتيب من حكمة سليمان. وقد أيده رضا الشبيبي.

ثم تكلم مهدي كبة وأظهر ارتياحه لهذا التعاون. وبعد ذلك تكلمت أنا وقلت أننا، بطبيعة الحال، أحرار في بحث الموضوع من جميع نواحيه من دون أن نقيد أنفسنا بتلك

المقترحات التي كان قد جرى الاتفاق عليها مع حكمة سليمان، ولكن إذا رغبتهم في قراءتها من باب الاطلاع فقط قرأناها سوية. وعند قراءتها توقف صالح جبر قليلا عند ذكر الفقرة المتعلقة بالقضايا العربية. وهنا قلت أننا في وضع نحتاج فيه إلى دعاية واسعة في البلاد العربية، فإذا ما أهملنا الإشارة إلى العلاقات العربية ستكون مطالبنا محصورة بشؤون العراق فقط، وهذا يؤلف، بطبيعة الحال، نقطة ضعف في الميثاق، ولكن من الناحية الأخرى يجب أن نخرج على الناس بميثاق متفق عليه كل الاتفاق فلا يقبل التأويل والتفسير فيما بعد ومعنى ذلك أننا يجب ألا نضع في الميثاق أية فقرة جاءت نتيجة مساومة. ثم قلت وعليه أني أقترح عدم التطرق إلى موضوع الانسجام بين سياسة العراق وبين البلاد العربية الأخرى، لأن هذا الأمر قد يفسره البعض تفسيرا غير صحيح، وهو أننا نريد أن نجر البلاد العربية الأخرى إلى السياسة الخارجية الحاضرة التي ينتهجها العراق، فارتاح صالح جبر إلى هذا الرأي. أما رضا الشبيبي فإنه لم يكن بجانب هذا الرأي غير أنه لم يصر على ذكر شيء يتعلق بالسياسة العربية لما شعر من اتفاق بيني وبين مهدي كبة في هذا الشأن. وهنا تقدم نجيب الصائغ باقتراح يتضمن الإشارة إلى السياسة الخارجية، عن طريق نقد سياسة الحكومة الحاضرة التي أدت إلى التفرقة بين الدول العربية وعزل العراق عنها وقد عزز اقتراحه هذا بقوله أن صالح جبر وإن كان قد أيد الحلف (حلف بغداد) في بادئ الأمر إلا أنه عارض في مجلس الأعيان من ناحية كونه قد سبب التفرقة بين الدول العربية وأدى إلى عزل العراق عن دول الجامعة العربية، غير أن هذا الاقتراح لم يقبل.

وقد تكلمت مرة أخرى وبينت أن الضرورة تقضي أن نكون صريحين غاية الصراحة وقلت أن الميثاق الذي سنوقعه لن يتطرق إلى التنظيم المتعلق بقبول المسؤولية الوزارية وعدم قبولها، فقد يجوز أن يتولى أحدنا مسؤولية تأليف الوزارة أو يكون مسؤولا في وزارة مقبلة، لذلك يجب أن يكون مفهوماً لدينا جميعا، أن اشتراك حزب أو شخص منا في المسؤولية لا يمنع مطلقا النشاط الحزبي للغير أي إذا اشترك شخص ما في المسؤولية وهو من مؤيدي حلف بغداد مثلاً يجب ألا يستعمل هذا الشخص سلطته في منع أي حزب أو فرد في أن يعارض الحلف المذكور بجميع الوسائل المشروعة التي أباحها القانون الأساسي من نشر وعقد اجتماعات وغير ذلك من الوسائل، كما أنه يجب أن يكون مفهوما لدى الأحزاب التي تعارض الحلف المذكور ألا تتضايق من النشاط الحزبي الذي يؤيد الحلف.

فقال صالح جبر أنه يفهم وجهة النظر هذه ويؤيدها. وبعد ذلك أثار صالح جبر قضية إدخال الأشخاص المستقلين في الميثاق فأعطى أهمية كبيرة للأحزاب وقال انه وإن كان يعتقد بأن هناك أشخاصا مستقلين لهم قيمتهم ووزنهم في المجتمع، إلا أن عددهم محدود للغاية، مع الأسف، إلى درجة قد لا نستطيع ان نعدد إلا بضعة أشخاص منهم. وكان القصد من إيضاحه الذي أسهب فيه هو استبعاد الأشخاص المستقلين من التوقيع على الميثاق وحصره على الأحزاب فقط. ولما كان من المحتمل أن يجرنا هذا البحث إلى أمور ثانوية بالنسبة لهدفنا، قلت

أن هذه القضية تعتبر بنظري قضية (تاكتيكية) أكثر منها أصلية. فعلينا الآن أن نقر نقاط الميثاق ونوقعه نحن الأحزاب الأربعة وبعد ذلك نناقش قضية اشراك المستقلين وعدم اشراكهم معنا، فإذا قبل مبدأ إشراك الغير معنا فحينئذ نعرض الميثاق على الأشخاص المستقلين الذين نتفق على اشراكم. وقد قبل هذا الرأي بسهولة ودخلنا في صلب الموضوع وأخذنا نناقش مواد الميثاق. وبعد مناقشة بسيطة حصل الاتفاق على أن يحتوي الميثاق على المواد التالية:

١- وضع القانون الأساسي موضوع التنفيذ واحترام أحكامه في التطبيق بما يضمن من حقوق للعراقيين ومن حريات عامة وخاصة.

٢- إلغاء المراسيم التي أصدرتها الوزارة الحاضرة، مما يخالف أحكام القانون الأساسي ويتعارض وحقوق العراقيين والحريات الدستورية كمرسوم إسقاط الجنسية العراقية ومراسيم الجمعيات والمطبوعات، واحترام حق التنظيم الحزبي وحرية الصحافة.

٣- حل المجلس النيابي القائم وإجراء انتخابات حرة.

وقد اقترحت أنا ومهدي كبة إدخال فقرة تتضمن وجوب تنحية وزارة نوري السعيد عن الحكم. فاستبعدت لعدم تقبلها من صالح جبر.

وقد جرى الاتفاق على أن يقوم رضا الشبيبي بكتابة صيغة الميثاق على أن تعرض على رؤساء الأحزاب كمسودة في الساعة السادسة من يوم ١٨/٣/١٩٥٦ وأن يتم التوقيع عليه بعد مناقشته في اجتماع يعقد في دار مهدي كبة في الوقت المذكور. وكان صالح جبر نفسه هو الذي اقترح أن يقوم الشبيبي بوضع صيغة الميثاق.

ومن جهة أخرى اتفقنا على أن نحضر أنا ورضا الشبيبي في الساعة الرابعة من اليوم نفسه في دار حسين جميل لنشترك نحن الثلاثة بإحضار مسودة الميثاق في تلك الفقرة التي تسبق الاجتماع. وقد أخبرت حسين جميل بذلك ليكون على استعداد لاستقبالنا في الوقت المذكور.

وفي صباح ١٨/٣/١٩٥٦، ذهبت إلى أحد المستقلين (ناجي شوكة) الذي كنت على اتصال دائم به وإخباره عن كل تطور في قضية الميثاق، وأخبرته بالتطورات الأخيرة لأرى ردّ الفعل الذي يحصل عنده وعند غيره من المستقلين الذين كنا قد فاتحناهم في الموضوع للاتجاه الذي ساد جلسة أمس وذلك باقتصار الميثاق على الأحزاب الأربعة فقط، فقال انه أيضا يرى رأي صالح جبر ويوافقه على أننا لن نجد عددا كبيرا من المستقلين. وأضاف انه إذا ما أصبح عدد المستقلين الذين يوقعون مع الأحزاب قليلا، سوف يضعف ذلك وضع الأحزاب بطبيعة الحال، ولكنه قال أن عدم التوقيع معنا على الميثاق لا يمنع المستقلين من أن يكونوا على اتصال دائم معنا والتشاور فيما يجب عمله في تحقيق أهداف الميثاق.

قلت أن في النية إيجاد منظمة للميثاق كإيجاد مكتب دائم يتولى تنفيذ مقررات الميثاق وتقديم المقترحات بشأن ضمان استمراره على العمل والاتصال بالغير وتنظيم اجتماعاته وغير

ذلك مما يقتضيه كل موقف في حينه. فوافقني وبارك الميثاق وهنأنا على هذه الخطوة. وقد قلت له بالمناسبة أن إعلان هذا الميثاق سيسبب لنا متاعب كبيرة تجاه الرأي العام العراقي، لان الكثير من الناس لا يثقون بوطنية صالح جبر وأنهم سينتقدوننا على هذا الاتفاق لوجود صالح جبر بيننا فقال ان كل عمل سياسي من هذا القبيل له مضاره وفوائده وأنه يعتقد بان فوائد هذا الاتفاق اكثر من مضاره، على أي حال، وأضاف قائلا انه يثق بصالح جبر أكثر مما يثق بغيره من زملائه، إذ أنه يحترم العهود التي يقطعها على نفسه وينفذها إذا ما تعهد بها بدون تلكؤ.

ولما عدت ظهرا إلى الدار زارني صدّيق شنشل الذي كان في الموصل لقضاء بضعة أيام هناك - وقد وصل بغداد صباح اليوم نفسه - وقد أخبرته بالتطور الحسن الذي طرأ على الموقف فجأة أثناء غيابه عن بغداد فسر لذلك كثيرا.

وقد رجوته ان يحضر معنا أيضا إلى دار حسين جميل ليشاركنا في إعداد المسودة للميثاق. وقد ذهبت معه سوية إلى دار حسين جميل قبل الساعة الرابعة وشرعنا توا بإعداد مسودة الميثاق من دون انتظار رضا الشبيبي، وقبل أن نفرغ من إعدادها أتانا محمد حديد واشترك معنا ثم أتى مهدي كبة- الذي يسكن بالقرب من دار حسين جميل - واشترك معنا أيضاً، وفي تلك الأثناء تلفن رضا الشبيبي واعتذر لتأخره عن الموعد لأسباب اضطرارية وقال أنه في طريقه إلينا.

وقبل ان يحل موعد اجتماعنا المقرر في دار مهدي كبة أتى رضا الشبيبي إلى دار حسين جميل واطلعنا على المسودة التي كان قد أعدها، فوجدناها حماسية اكثر مما يتطلبه الموقف وخالية من التحفظات اللازمة، وبعد مناقشة بسيطة قبلت المسودة التي كنا قد أعددناها أنا وصدّيق شنشل وحسين جميل والتي وافق عليها مهدي كبة ومحمد حديد وارتضاها الشبيبي أيضا، وقبل أن نذهب إلى الاجتماع في دار مهدي كبة، تداولنا بشأن مقابلتنا للملك، فهل نقدم له الميثاق بصورة مجردة أم نرفع له مذكرة موجزة تتضمن مواد الميثاق، فقبل الرأي الثاني، وعلى إثر ذلك أعددنا مسودة للمذكرة أيضا، كي تعرض علينا، مع مسودة الميثاق، نحن رؤساء الأحزاب الذين سنجتمع بعد قليل في دار مهدي كبة. وقد اقتبسنا بعض الفقرات من مسودة رضا الشبيبي وأدخلناها في مسودة المذكرة.

الميثاق

«لما كنا نعتقد بأن تردي الأوضاع العامة في العراق قد بلغ غاية بعيدة من السوء لا يمكن السكوت عنها، ولما كان تمادي الوزارة في إهمال أحكام القانون الأساسي والاستهانة بحقوق الشعب جعل كل مواطن فاقدا حقوقه السياسية حق التنظيم الحزبي وحق الانتخاب وحرية التعبير عن الرأي وغيره من حريات عامة وخاصة مما أدى إلى تدهور سيادة الشعب وضياع مسؤولية الحكومة واستشراء الفساد، الأمر الذي يهدد كيان البلاد بأعظم الأخطار فوق ما تعرضت له من أسواء.

ولما كان تغيير هذا الوضع يتطلب تضافر الجهود وتوحيد المساعي في العمل على تحقيق الأهداف المشتركة التي تم الاتفاق عليها بين مختلف الهيئات دون أن يمس ذلك بحق كل منا في أن يتخذ الموقف الخاص به في الشؤون الأخرى مما لا يتعارض والنقاط المتفق عليها.

لذلك فنحن على اختلاف هيئاتنا قد وطدنا العزم على أن نوحد مساعينا لتحقيق الأهداف التالية:

١- وضع القانون الأساسي بجميع ما يتضمن من حقوق للشعب وحريات عامة وخاصة موضع التطبيق السليم.

٢- إلغاء المراسيم والقوانين التي أصدرتها الوزارة مما يخالف أحكام القانون الأساسي ويتعارض وحقوق العراقيين والحريات الدستورية، كالتشريعات المتعلقة بالجمعيات والاجتماعات العامة والمطبوعات وإسقاط الجنسية عن العراقيين.

٣- احترام حق التنظيم السياسي وحرية الصحافة.

٤- حل المجلس النيابي القائم وإجراء انتخابات حرة.

التاريخ . . . . . .

التواقيع

المذكرة

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

لما كنا نعتقد بان تردي الأوضاع العامة في العراق قد بلغ غاية بعيدة من السوء لا يمكن السكوت عنها، ولما كان تمادي الوزارة القائمة في إهمال أحكام القانون الأساسي والاستهانة بحقوق الشعب جعل كل مواطن فاقداً حقوقه السياسية كحق التنظيم الحزبي وحق الانتخاب وحرية التعبير عن الرأي وغير ذلك من حريات عامة وخاصة مما أدى إلى هدر سيادة الشعب وضياع مسؤولية الحكومة واستشراء الفساد، الأمر الذي، يهدد كيان البلاد بأعظم الأخطار، فوق ما تعرضت له من أسواء.

ونظرا للظروف العصيبة المحيقة بالبلاد وبناء على نفاد صبر العراقيين من سياسة التعسف التي صفدتهم بالقيود والأغلال حتى لم يبق من يخامره الشك بأنها سياسة تناهض أماني الأمة، ولما كانت المخاوف والأخطار تتفاقم يوما بعد آخر من جراء استمرار هذه السياسة، فقد دعانا الواجب أن نتقدم إلى جلالتكم بعرض ما نرى ضرورة الأخذ به لتغيير الأوضاع الراهنة وذلك:

أولا- وضع القانون الأساسي بجميع ما يتضمن من حقوق للشعب وحريات عامة وخاصة موضع التطبيق السليم.

ثانيا- إلغاء المراسيم والقوانين التي أصدرتها الوزارة مما يخالف أحكام القانون الأساسي ويتعارض وحقوق العراقيين والحريات الدستورية كالتشريعات المتعلقة بالجمعيات والاجتماعات العامة والمطبوعات وإسقاط الجنسية عن العراقيين.

ثالثا- احترام حق التنظيم السياسي وحرية الصحافة.

رابعا- حل المجلس النيابي القائم وإجراء انتخابات حرة.

(وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق الاحترام.)

التاريخ......

التواقيع

* * *

ملاحظة:

وهنا ملاحظة لا بد من تدوينها لا لأهميتها الموضوعية وإنما لدلالتها على كيفية تلقينا لهذا العمل المشترك، الذي يضم عنصرا كنا نشعر ببعده عنا. كان الجدل يدور بيننا حول تسمية هذا الاتفاق، فالبعض منا كان يسميه (ميثاقا) والبعض الآخر ينعته بـ(الاتفاق) أو بـ(النقاط) وكان لكل تسمية أو نعت سبب. فالذي كان يعارض في تسميته (ميثاقا) كان يقول أن (الميثاق) لا يعقد إلا بين العناصر الوطنية، لذلك فإن هذا ليس (ميثاقا) بالمعنى الصحيح وكان ينعته بالاتفاق أو بـ(النقاط). والذي لم يكن يرى بأسا من تسميته (ميثاقا) كان يقول انه يمكن تسميته بـ (الميثاق) من باب التجويز ليس إلا. فإذا كنت قد نعته بـ(الميثاق) في هذا العرض هو في الواقع نعت لم نتفق عليه، وإنما أثبته بهذا الاسم من باب التجويز وكنت أنا من أصحاب هذا الرأي.

* * *

الاجتماع في دار مهدي كبة (١٨/٣/١٩٥٦)

وبعد الساعة السادسة بقليل توجهت أنا ورضا الشبيبي إلى دار مهدي كبة، حاملين معنا المسودتين المقترحتين، فوجدنا هناك صالح جبر. وبعد قليل أظهر صالح جبر رغبته في الاطلاع على التحضير الذي تم، فبدأت أنا أقرأ مسودة الميثاق. وبعد أن أتممت قراءتها، أخذ صالح جبر يتكلم أشياء بدت لي غامضة في أول الأمر، فقال: بعد أن ترك الاجتماع يوم أمس أحبت جماعته الاتصال به وقد فهم من هذه الجماعة أنها لا ترى فائدة من الأوراق المكتوبة ومن تقديم المذكرات وما أشبه ذلك. وأخذ يسهب في الكلام عن لسان هؤلاء من أنه كان قد سبق لكل حزب أو جماعة أن تقدموا بأشياء مكتوبة، فماذا كانت النتيجة؟

النتيجة لا شيء... لا شيء وكرر ذلك بأسلوبه الخاص. ثم قال أن هؤلاء الإخوان يقولون أن العمل وحده هو الشيء المفيد... العمل... العمل وقال انهم يرون أن ذهاب

رؤساء الأحزاب بصفتهم مجتمعين أو منفردين إلى الملك وإطلاعه على الأوضاع بصورة مفصلة هو أجدى وأنفع بكثير من الأشياء المكتوبة... من الأوراق ... من الأوراق... لا قيمة للأوراق... ثم قال أننا ما دمنا متفقين على ضرورة المطالبة بالحريات الدستورية فلا حاجة لتثبيتها في أوراق...

ولما شعرت بان صالح جبر راغب في الاستمرار على هذا النوع من الكلام الفارغ، لغاية التسويف والمماطلة وتبرير ما يريد أن يخبرنا به، قلت له: أني أود أن أفهم مقدما من هم هؤلاء الجماعات أو الإخوان؟ أتعني بهم أعضاء حزبك أم أشخاصا مستقلين؟

ولما أجاب أنه يعني بهؤلاء أعضاء حزبه، قلت فالمسألة إذن أصبحت واضحة ولا تحتاج إلى هذا التطويل في الكلام وإلى هذا الغموض. وإني الآن افهم القضية على الشكل التالي: أنه بعد أن اتفقنا يوم أمس على نقاط الميثاق وعلى التوقيع عليه اليوم، أن أعضاء حزبك يعارضون التوقيع على الميثاق. فإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم تأتنا بالأمس وأنت مزود بصلاحيات تامة من أعضاء حزبك؟ فنحن، على ما نعلم، قد أتينا اليوم هنا للتوقيع على الميثاق بعد إقرار صيغته النهائية وليس لمناقشة فوائد الأوراق المكتوبة وعدم فوائدها، كما أننا لم نأت هنا لنسمع نصائح تلقى علينا، نصائح كان قد ألقاها عليك أعضاء حزبك بهذه الطريقة الغريبة. والذي أفهمه - كما يبدو لي من فحوى إيضاحك - أنك بعد اتفاقك معنا يوم أمس على نقاط الميثاق وعلى توقيعه، قد عدلت عن ذلك نتيجة اختلاف حصل بينك وبين أعضاء حزبك، فكان عليك والحالة هذه أن تظهر أسفك على ما وقع أو تعتذر عن ذلك بطريقة أخرى، وكانت المسألة تنتهي عند هذا الحد، لأنه ليس من شأننا التدخل في أمور تخصك وتخص حزبك.

ثم استمر صالح جبر على الكلام وقال: أنه لم يعتقد بان ما جرى بالأمس كان اتفاقا على الميثاق وعلى التوقيع عليه في هذا اليوم. وقال انه فوجئ يوم أمس بذلك الاجتماع المستعجل وانه لم يجد الفرصة الكافية للاتصال بجماعته لأخذ رأيهم في الموضوع قبل الاجتماع. فأجبته بأني أستغرب من هذا الكلام لان اتفاقنا بالأمس على النقاط وعلى تدوينها وعلى التوقيع عليها كان صريحا بدرجة لا تقبل الجدل أو التفسير، كما أن الموضوع نفسه ليس بجديد علينا وانه كان قد بحث كثيرا وبصفة خاصة في اجتماعي بك الذي تم في مكتب سعد عمر، كما كان بحث هذا الموضوع جرى بصورة مستمرة في الاجتماعات التي تعقد بترتيب من حكمة سليمان وكنت أنت، على ما أعلم، تحضر بعض تلك الاجتماعات وأنك كنت ملما إلماما تاما بهذا الموضوع الذي كان يدور البحث فيه حول التوقيع على ميثاق يضم الأحزاب وعناصر أخرى من المستقلين وكنت قد أخبرتنا يوم أمس بأنك لم تكن مرتاحا من تلك الاجتماعات لعدم رغبة البعض من هؤلاء بالتعاون مع الأحزاب، لذلك لا يمكن أن تعتبر هذه الأعذار مقبولة.

أما من ناحية تخليك عن الموضوع فلك، بطبيعة الحال ملء الحق في ان تعدل عن رأيك

وليس لأحد منا أن يعترض على ذلك، ولكن من حقنا أن نستاء من طريقة عرضك للموضوع ومن طريقة التبرير التي لجأت إليها.

ولما أجاب بأنه مضطر لأن يراعي التيارات الموجودة في حزبه، قلت من حقك أن تراعي تيارات حزبك ولكن كان عليك أن تأتينا وأنت صاحب صلاحية، بعد أن ترجح تيارا معينا من تلك التيارات المتضاربة الموجودة في حزبك. أو كان عليك أن تخبرنا مقدما بعدم وجود صلاحية لديك للبت في مثل هذه الأمور.

ثم قلت أن هذه التيارات المتضاربة حول التعاون الحزبي التي أشرت إليها هي ليست مقتصرة على حزبك فقط، ففي حزبنا أيضا يوجد تيار لا يحبذ هذا الاتفاق، ولا زالت تأتيني جماعات من حزبنا ومن خارجه يسألونني عن هذا الاتفاق ويظهرون عدم ارتياحهم له وهم يرددون هذه العبارة: أمن الصحيح أن توقعوا على وثيقة مع صالح جبر؟؟ فكان جوابي لهؤلاء واحدا لا يتغير.

كنت أقول: نعم أنه لمن الصحيح أن نوقع على وثيقة مع صالح جبر وغيره، لأن الظروف الحاضرة تستدعي ذلك. وكنت أقول لهم كما أن لهذا الاتفاق مضاره، فله فوائده أيضا وكنت أضيف على قولي هذا بأننا نتحمل مسؤولية نتائج هذا العمل.

ومع أن مهدي كبة كان حريصا على تلطيف الجو، غير أن ذلك لم يمنعه من إظهار عدم ارتياحه من موقف صالح جبر بطريقة تناسب وضعه الخاص بصفة كونه صاحب الدار، فقال، أنه أيضا تأتيه جماعات من أعضاء حزبه وتظهر عدم ارتياحها من هذا التعاون لكن كان يرى أن المصلحة تحتمه. وكذلك بين رضا الشبيبي عدم ارتياحه لهذا الموقف، موقف صالح جبر، ثم قلت، قد يكون ما وقع الآن مما ينطبق عليه القول المأثور (الخير في ما اختاره الله) ثم حاول صالح جبر أن يستمر في موقفه مبنيا أنه لا يزال عند رأيه في ضرورة التعاون، قلت له، إن تأثري بموقفه هذا لا يمنعنا من أن يرى أحدنا الآخر في المستقبل ونتعاون في ما نراه صالحا للبلد.

ولما هممت بالخروج، رجاني مهدي كبة ورضا الشبيبي أن أطيل البقاء اكثر، ولكني اعتذرت لوجود الضيوف بانتظاري في الدار حيث كان ذلك اليوم، يوم استقبالي للضيوف. وقد علق رضا الشبيبي ممازحا: ألم تقل بالأمس أنك ستضحي بهذا اليوم؟ قلت كان للتضحية سبب... أما الآن فلا... وتركت دار مهدي كبة بعيد الساعة السابعة (١٨/٣/١٩٥٦).

* * *

جبهة الاتحاد الوطني

بعد استقطاب الصراع مع الطبقة الحاكمة أثناء معركة العدوان الثلاثي (تشرين الثاني- كانون الأول ١٩٥٦) ولجوء حكومة نوري السعيد إلى الدم والنار والإرهاب القاسي، وبعد حبس الأستاذ كامل الجادرجي وإبعاد عدد من رجال الحركة الوطنية إلى محلات نائية في العراق

(في الشمال على الحدود الإيرانية وفي سامراء، والمدن الأخرى البعيدة عن بغداد) وعلى إثر المظاهرات الدامية التي اجتاحت بغداد وأنحاء العراق (الموصل والنجف والبصرة والمدن الأخرى) والتي سقط فيها عدد كبير من القتلى والجرحى من مختلف الاتجاهات السياسية الوطنية، تبلورت فكرة تكوين جبهة اتحاد وطني تعمل على إسقاط حكم نوري السعيد - عبد الاله.

وقد جاء في الخطاب الذي ألقاه الأستاذ كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في مؤتمر الحزب في ٢٢/١١/١٩٦٠ ما يلي حول الموضوع:

«و في غمرة تلك الأحداث الخطيرة التي كانت تقع في البلاد العربية بسبب الصراع بين الحركة الوطنية من جهة، والاستعمار والحاكمين الضالعين في ركابه من جهة أخرى، تبلورت فكرة تكوين اتحاد وطني يوحد المساعي والاعمال في سبيل الاهداف الوطنية الرامية الى مقاومة الاستعمار ومشاريعه العدوانية كحلف بغداد والقواعد العسكرية الأجنبية وخططه المعادية لحقوق الشعب ومصالحه ويدعو إلى توحيد جميع القوى المعادية للاستعمار والمناوئة لحلف بغداد والداعية إلى اتباع خطة الحياد وانتهاج سياسة عربية متحررة. فتكونت في اوائل سنة ١٩٥٧ (جبهة الاتحاد الوطني من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي) وفق الميثاق التالي:

١- تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي.

٢- الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة.

٣- مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره وإنتهاج سياسة عربية مستقلة اساسها الحياد الإيجابي.

٤- إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية.

٥- إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية.

وكان للاتحاد الوطني لجنته العليا ولجانه المحلية والمهنية وبقي الاتحاد يعمل من أجل أهدافه المتقدمة حتى قامت الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨.

وندرج فيما يلي نص البيان الذي أصدرته اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني:

بيان اللجنة الوطنية العليا
إلى الشعب العراقي الكريم

نظرة في الوضع الدولي العام

يتميز الوضع الدولي العام باحتداد شدة الكفاح على النطاق الدولي بين الدول الاستعمارية من جهة وبين القوى الوطنية والتحررية من جهة أخرى، وباتخاذ الكفاح المذكور أشكالا

جديدة بعد أن تغير ميزان القوى داخل الجبهة الاستعمارية، وبينها وبين القوى الوطنية والتحررية تغيرا حاسما بعد فشل العدوان الجنوني الغادر على الشقيقة مصر وتصدع البناء الاستعماري تصدعا خطيرا وانكشاف زيف المواثيق والأحلاف الاستعمارية والدور المستنكر الذي قامت به دول ميثاق بغداد (خاصة تركيا والعراق) في العدوان الاستعماري المذكور.

ومن البديهي أن يحاول الاستعمار الذي يرى في نمو القومية العربية ونشوء الكتلة العربية المتحررة وتبلور الوعي القومي للشعوب العربية، اكبر خطر على مصالحه وأعظم عائق في إحكام طوقه الاستعماري وأكبر ثغرة في سلسلة مواثيقه وكتله وأحلافه، من البديهي أن يحاول تجديد أشكاله وتغيير أساليبه، والقيام بتوزيع جديد لأدوار أبطاله ورفع شعارات جديدة تتلاءم والمواقف المستجدة المتغيرة. وبالرغم من عدم تبلور الموقف الاستعماري الجديد وشدة التناقضات التي تنخر جسمه، إلا أن الخطوط الأولى لهذا الوضع الجديد بدأت تتضح في محاولات مفضوحة للقضاء على الوضع السياسي الوطني في الشقيقتين مصر وسوريا بطريق الضغط الاقتصادي المتواصل والمؤثرات المكشوفة، وتهديدات الدول المجاورة الضالعة في ركاب الاستعمار، والاتهامات الرخيصة الكاذبة، وحملات التهويش والتضليل وسياسة الدس عن طريق الرشوة وشراء الذمم وإفساد الضمائر، ومحاولة تحويل قوى الأمن الدولية إلى قوات احتلال دائمة. هذا فضلا عن حماية إسرائيل وإسناد سياستها وتوسعها الإقليمي والعمل على فرض الصلح معها على العرب، والتلويح بتدويل بعض الأراضي العربية لاستخدامها كقواعد ضد حركة التحرر القومية، واندفاع الاستعمار الأمريكي للحلول محل الاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط والاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، والاستمرار في إسناد ميثاق بغداد ومحاولة جر الدول العربية إليه بالضغط والتهديد والإكراه وتكوين اتحاد استعماري جديد في المغرب العربي وخنق القومية العربية بمنع مصادر الحياة والقوة عنها بما في ذلك الموارد الاقتصادية والمالية والأسلحة الدفاعية، وتدعيم المصالح النفطية في الشرق الأوسط باسم الحرية التجارية والملاحة العالمية والنقل، والتآمر المكشوف على أمن الشعوب وسلامتها ومصالحها باسم نظرية الفراغ السياسي المزعوم وصيانة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ومنع أي تطوير ديمقراطي لها بكل الوسائل التي ينطوي عليها مشروع أيزنهاور الجديد.

ولكن بالرغم من هذه المؤامرات الاستعمارية التي استنفدت جميع أشكالها من معاهدات غير متكافئة إلى أحلاف عسكرية استعمارية إلى تحالف مع إسرائيل عدوة العرب، إلى عدوان مسلح على الشقيقة مصر، نقول بالرغم من هذه المؤامرات فقد خرجت القومية العربية من هذه المعركة منتصرة قوية نامية، بعد أن صقلتها التجربة ورصت أركانها المحنة، إذ ردت العدوان عن مصر وألغت معاهدة قناة السويس لسنة ١٩٥٤ وأرغمت الدول الاستعمارية بريطانيا وفرنسا وربيبتهما إسرائيل على الانسحاب، كما أنها فضحت الدولة المزعومة إسرائيل في المجالات الدولية فتبدى حق العرب واضحا في فلسطين، وسما مركزهم مشفوعا بروح جديدة تدفعهم للنضال وتشدهم للاتحاد.

ولكن الاستعمار لن يلقي سلاحه بسهولة لأنه ما زال يتشبث بالبقاء في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما العراق تحت ستار حلف بغداد الاستعماري مستعينا باعوانه وإذنابه الذين ربطوا مصالحهم به. إن هذا الوضع الشاذ والمرحلة الخطيرة التي تجتازها الأمة العربية في تاريخها فرضا على العراقيين أن يقوموا بواجبهم في الكفاح من أجل التحرر والاستقلال. فاجتمع الوطنيون وتدارسوا الأوضاع الداخلية والخارجية وثبتوا الأهداف التي تعتبر في هذه المرحلة نقطة ابتداء لتحقيق الحرية والاستقلال للشعب العراقي والسير به في موكب الأمة العربية التحرري.

المطالب الوطنية الكبرى

إن هذه الأهداف الوطنية الكبرى التي أجمع عليها العاملون في الحركة الوطنية يمكن تلخيصها بما يلي:

١- تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي

إن هذا المطلب يشكل بالبداهة الخطوة الأولى لأية سياسة وطنية محتملة. فنوري السعيد وهو العميل الأول للاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط الذي يقترن اسمه بكل المواثيق والمعاهدات والصفقات الاستعمارية الكبرى في تاريخ العراق الحديث بل وفي الشرق الأوسط، شكل وزارته الحالية في صيف عام ١٩٥٤ ليقوم بدوره الاستعماري المرسوم له، وهو تصفية الحركة الوطنية في العراق، وتجديد معاهدة ١٩٣٠ بشكل من الأشكال، وعقد ميثاق بغداد والعمل على جر الدول العربية إليه، وعقد الصلح مع إسرائيل، والقضاء على القومية العربية المتحررة. وتحويل الشرق العربي إلى قلعة استعمارية كبرى. وبالرغم من جميع الوسائل الوحشية والجرائم المنكرة والمجازر الفظيعة التي ارتكبها نوري السعيد، بالرغم من جميع المراسيم الكيفية والأحلام العرفية والمؤامرات على الدول الشقيقة، فقد أثبتت الحوادث الأخيرة فشل سياسة نوري السعيد فشلا تاما، فهو وإن كان قد حقق بعض أغراض الاستعمار في العراق بتحديد المعاهدة وشق الصف العربي إلا أنه فشل في جر أي بلد عربي إلى حلفه الاستعماري، فهو لم يستطع إذن تحقيق أهداف الاستعمار في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

على أن نوري السعيد، بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر وانكشاف مؤامراته على سوريا، وقبل ذلك على الأردن، وافتضاح دور ميثاق بغداد للقضاء على حركة التحرر العربية، وانعزاله انعزالا تاما في الحقلين الداخلي والدولي، سوف لا يتورع عن ارتكاب أفظع الجرائم الجديدة للمحافظة على مصالح الاستعمار في العراق والشرق العربي، وسوف يوالي مؤامراته وتهديداته ومناوراته في محاولة يائسة للقضاء على استقلال الدول العربية المتحررة والذي ما انفك يخلق لها المتاعب ويثير المشاكل باستمرار، وسوف لا يتردد في القيام بدوره الجديد في المرحلة الجديدة للاستعمار العالمي بعد تغير ميزان القوى داخل الجبهة الاستعمارية، بنفس الوحشية والقوة التي عرف بها في خدمة سادته القدامى.

وما المجلس النيابي الحالي المكون أكثره من الاستغلاليين والانتهازيين والامعات، والذي عين أعضاؤه بأفظع وسائل التزوير والتلفيق، إلا أداة طيعة لتنفيذ المشاريع الاستعمارية يسخره نوري السعيد كيفما أراد في خدمة المستعمرين المغتصبين على حساب الشعب العراقي ومبدأ حق تمثيله. فالمجلس النيابي الحالي هو أبعد ما يكون إذن عن كونه جهازا تشريعيا مستقلا محترما.

لهذه الأسباب جميعا أصبحت تنحية وزارة نوري السعيد وحل مجلسه النيابي المطلب الأول من مطالب الحركة الوطنية.

٢- الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة

إن الصراع بين القوى الاستعمارية وسياسة الكتل والأحلاف الأجنبية من جهة، وبين القوى الوطنية ومبادئ مؤتمر باندونغ من جهة أخرى، انعكس في الشرق العربي في صراع عنيف متواصل مستمر اتخذ أشكالا وألوانا شتى، بين الشعوب العربية في نزعتها إلى التحرر والاستقلال، وبين بعض الحكومات العربية الرجعية الضالعة في ركاب الاستعمار والحريصة على تثبيت المصالح غير المشروعة للفئات الحاكمة والمرتبطة بمصالح الاستعمار. ولعل أكبر حادث سياسي في تاريخ الأمة العربية الحديثة، هو ظهور حكومات عربية استطاعت لأول مرة في تاريخها المعاصر أن تفلت من طوق الاستعمار وتتبع سياسة عربية مستقلة تخدم مصالح شعوبها وتسهم في التيار المتجه بقوة نحو استقلال جميع الأمم وتحرر الإنسان من أشباح الاستغلال والاستعباد والاستعمار، وقد كان لهذا الحادث السياسي الخطير وقع الصاعقة على الاستعمار العالمي فأسرع لعقد ميثاق بغداد، وركز كل جهوده لجر الدول العربية الأخرى لهذا الحلف. وقد قامت دول الميثاق المذكور لتحقيق مهمتها العدوانية بكل الكبائر. وآثار هذه السياسة الإجرامية ماثلة لدينا في العراق، في حل الأحزاب السياسية، وتعطيل الصحافة الوطنية، وخنق الحركة الفكرية، والأزمة الاقتصادية الآخذة بخناق أكثرية أبناء الشعب العراقي وفي هذه السجون والمعتقلات الملأى بالمواطنين وتلك الكليات والمعاهد الغاصة بالأرصاد والجواسيس وخنق الشعب العراقي بالجاسوسية وتبذير موارد الدولة عليها لخدمة الدول الاستعمارية، وفي الثكنات والقلاع المحولة إلى وسائل عقاب وتعذيب للشباب، وفي مجازر الحي والنجف والموصل وبغداد وغيرها، وفي إعدام الوطنيين وفصل الأساتذة والطلاب والموظفين، ونفي السياسيين ونزع الجنسية العراقية عنهم، في هذه الأوضاع القائمة على الاستغلال والرشوة والفساد وعلى السلب والنهب، والتبذير والتبديد، والمحسوبية والمنسوبية والعنف والإكراه، وأخيرا وليس آخرا في هذه المعاهدة الجديدة التي هربت تهريبا تحت ستار حلف بغداد العدواني، لتجديد معاهدة ١٩٣٠ لتمكين نفوذ الاستعمار ومصالحه في العراق.
على أن الاستعمار، بالرغم من فشل ميثاق بغداد في تأدية مهمته الأساسية، وخاصة بعد انكشاف دوره المفضوح في العدوان الثلاثي على مصر، لا يزال يفكر بتغذية هذا الميثاق بدم

جديد والعمل على إسناده بوسائل جديدة ترد له بعض الحياة.

لذلك فإن خروج العراق من هذا الميثاق، الذي كان وسيلة لتجديد معاهدة ١٩٣٠ الجائرة عندما أوشكت على الانتهاء والذي كان وسيلة لتمكين الاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط وجعل العراق قاعدة لضرب الحركات الوطنية فيه، والذي فرق كلمة العرب وهدم التعاون العربي الذي كنا نأمل أن يصل إلى درجة الاتحاد، والذي شل الجامعة العربية وربط مصير العراق بالدول الاستعمارية ومهد للنفوذ التركي البغيض في العراق كخطوة أولى لنفوذ أوسع وأكبر، نقول أن خروج العراق من هذا الميثاق هو الشرط الأول والسياسي لكسب العراق استقلاله الأساسي، وانفكاكه من النير الاستعماري، وخروجه من عزلته المصطنعة، والالتحاق بقافلة الدولة العربية المتحررة، ومساهمته في تحرر الشعوب العربية، وعمله كقوة إيجابية من القوى العاملة على وحدة الامة العربية.

٣- مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي

إن هذا المطلب الأساسي المتعلق بموقف العراق من السياسة الدولية، هو امتداد ضروري وطبيعي للمطلب السابق الذي يتعلق بموقفه من السياسة القومية. وقد سبق أن ألمحنا في أول هذه الكلمة إلى ان الاستعمار يتخذ بالضرورة أشكالا مختلفة وألوانا شتى حسب تطور ميزان القوى الدولية. إننا نشجب ميثاق بغداد لأنه مظهر جوهري من مظاهر الاستعمار. ولكن الاستعمار اتخذ وسيتخذ حتما مظاهر جديدة أخرى، اقتصادية وعسكرية وسياسية وفكرية، وواجب الحركة الوطنية أن تتابع حركة تطور الأساليب الاستعمارية بكل يقظة وحذر، وإن تكشف عن جوهرها وخطرها، وإن تطور هي الأخرى أساليب عملها وكفاحها حسب تطور الظروف، لمقاومة الاستعمار بسائر ألوانه وأشكاله، وإدراك جوهره الحقيقي وراء شعاراته المضللة واعتباره وحدة عالمية عدوانية، رغم الخلافات المحتدمة بين أجزائه، واتباع سياسة عربية تحررية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي بتجنيب البلاد من الإنغمار في تيار الحرب الباردة بين المعسكرات الدولية وانتهاج سياسة مستقلة في الحقل الدولي مستوحاة من مصالح الأمة العربية، بعيدة عن مؤامرات الاستعمار واغراءاته وتهديداته، حذرة من كتله ومواثيقه، مدركة لزيف مساعداته ونقاطه وهباته، مستندة لمصالح الشعوب العربية التي لا تطمح لغير الاستقلال والحرية والرفاه والسلم والإزدهار المادي والأدبي في جو عالمي هادئ خال من التوتر والعدوان.

٤- إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية

إن مبدأ سيادة الشعب مبدأ انتزعته الشعوب منذ قرون وسلكت لتحقيقه فعلا حقوقا كثيرة، منها حق تمثيل الشعب لنفسه عن طريق الانتخاب الحر المباشر والعمل لهذا الغرض وحرية التعبير والرأي والضمير وعلى أساس المسؤولية الوزارية. في مثل هذه الأجواء

الديمقراطية فقط يمكن أن تتيح الشعوب لنفسها محيطا تنمو فيه القابليات وتتضاعف الثروات ويخطو المجتمع إلى الأمام في مدارج الرقي والمدنية، فالحريات الديمقراطية هي الإطار الذي لا يمكن للحياة أن توجد وتتحرك وتنمو وتتطور وتتفاعل وتتوالد بدونه. فالمراسيم الكيفية اللادستورية وإسقاط الجنسية عن أحرار العراق والمطالبين بالحق والكرامة والاستقلال وإلغاء الأحزاب وتعطيل الصحف وتزييف الانتخابات ودكتاتورية الفرد وكم أفواه الناس وخنق الحريات، كلها وسائل سلكتها وزارة نوري السعيد لتعيد للعراق عهود الطغيان والعبودية إنها سموم تميت الديمقراطية وتمتهن الكرامة وتقضي على القومية. لذلك فالقضاء على هذا الفساد السياسي وإعادة الحكم الديمقراطي بإطلاق حرياته الدستورية هما الشرط الأول لبناء حياة سياسية صحيحة.

إن الحريات الديمقراطية تؤلف وحدة لا يمكن أن تتجزأ، فيجب أن تشمل حرية الاجتماع وتأليف الأحزاب والتنظيم النقابي وحرية الانتخاب والحرية الفكرية بسائر ألوانها والحريات الشخصية والمدنية الخ.. كما أنه يجب أن تكون عامة شاملة يتمتع بها جميع المواطنين دون تمييز. إن ضمان هذه الحريات الدستورية وإلغاء ما يتعارض معها من مراسيم وتشريعات شاذة مطلب وطني أساسي لا غنى للشعب العراقي عنه.

٥- إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية

إن هذا المطلب الأخير وإن كان نتيجة حتمية يمكن أن يدخل في نطاق المطالب السابقة، إلا أن طبيعته الآنية المستعجلة، وكثرة عدد ضحايا الإرهاب السعيدي، والتعذيب والإرهاب الذي لا يزال يلاقيه الألوف من ضحايا الحركة الوطنية مع عائلاتهم وذويهم يجعل المطالبة بتحقيق هذا المطلب مظهرا من مظاهر العمل على إزالة المظالم التي قامت بها وزارة نوري السعيد ضد الوطنيين.

إننا ندعو جميع أفراد الشعب العراقي الكريم، وجميع العاملين في الحركة الوطنية إلى الوحدة والتكتل والإلتفاف حول مطالب الأمة الكبرى، ندعوهم إلى نبذ الخلافات والانشقاقات بمختلف أشكالها ورص صفوف الحركة الوطنية والكفاح مشتركين من أجل تنحية نوري السعيد وحل المجلس النيابي والخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق الخارجية مع سياسة البلاد العربية المتحررة ومقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره وسلوك سياسة عربية أساسها الحياد الإيجابي وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين وإعادة المفصولين بسبب نشاطهم الوطني.

والنصر لا محالة للشعب...

بغداد في ٩ آذار ١٩٥٧ — اللجنة الوطنية العليا

٢- الاعداد العسكري لثورة تموز

إلى جانب الإعداد الشعبي الذي استعرضنا جزءا منه - بقدر ما يتصل الأمر بتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي - كان هناك إعداد عسكري للقيام بحركة ثورية ضد الحكم الملكي السابق.

وإلى جانب اللجان الفرعية لجبهة الاتحاد الوطني والتي تمثلت فيها الأحزاب المشتركة في الجبهة في مختلف مجالات الحياة والقطاعات والمناطق، كانت هناك تنظيمات عسكرية سرية في الجيش، سنأتي على الحديث عنها مفصلا في الجزء الثاني من هذا الكتاب، لأنها في الواقع تتصل بأشخاص القائمين بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من العسكريين ممن اقتصر نشاطهم في هذا الدور موضوع البحث على الاجتماعات المغلقة بينهم. نكتفي هنا بذكر ما جاء في خطاب الأستاذ الجادرجي المشار إليه فيما يخص هذا التنظيم العسكري:

«وكما كان العراقيون، هيئات وأفرادا، يعملون بكل ما يملكون من وسائل من أجل تحقيق أوضاع تمثل إرادة الشعب ويراقبون الأحداث بألم وامتعاض ويودون وضع حد لتلك الأعمال التعسفية والمظالم والخضوع لإرادة المستعمر، كان الجيش العراقي- وهو جزء من الأمة- غير بعيد بطبيعة الحال، عن تلك الأحداث، فلم يكن بالإمكان عزله عنها أو جعله أداة طيعة دائما بيد أولئك الحكام رغم التنكيل الذي أصابه بعد ثورة ٤١ الوطنية ومحاولة إيجاد الحواجز، بينه وبين كل حركة وطنية. فقد كنا نلاحظ أن الروح الوطنية في صفوف الجيش آخذة بالاتساع، ولا سيما انه قد تلمس خيانة الفئة الحاكمة، في حرب فلسطين، بصورة لا تقبل الشك. وبينما أخذ الناس يعتقدون أن لا فائدة ترتجى من إصلاح حكام البلاد الطغاة الفاسدين سرت هذه العقيدة نفسها في الجيش فأخذ الكثيرون من أبنائه يفتشون عن الوسيلة الكفيلة بتخليص البلاد من تلك الطغمة الفاسدة. وقد ازدادوا اعتقادا بأن ذلك الوضع المستند إلى حراب الأجنبي لا يمكن إزالته إلا بقوة السلاح الذي يعززه إيمان عميق بالوطنية. وكلما كانت المنظمات الوطنية تزداد إيمانا بحق الثورة بعد أن استنفدت كل الوسائل السلمية للسير بالبلاد سيراً ديمقراطيا، رسخت العقيدة لدى الجيش بأنه المؤسسة الوحيدة التي تملك فرض إرادة الشعب بالقوة.

وبنتيجة تلك الأحداث الوطنية وبتأثير بعض الأحداث الخارجية وخاصة في البلاد العربية، تألفت -على ما علمنا آنذاك- نواة في الجيش من بعض الضباط. ولسنا الآن بصدد تدوين تاريخ هذه الحركة وتطوراتها، غير انه لا بد أن أشير إلى جانب واحد منها يتعلق بموضوعنا وهو أن بعض الضباط القائمين بالحركة رأوا أن يتصلوا بالحركة الوطنية خارج الجيش فاتصلوا ببعض قادة الأحزاب ومن جملتهم بعض قادة حزبنا في صيف ١٩٥٦. وكان من الطبيعي ألا يجري ذلك الاتصال بنطاق واسع بالنظر إلى سرية الحركة وخطورتها من جهة وعدم وجود كيان رسمي للحزب الوطني الديمقراطي من جهة أخرى...».

ملحق

الجادرجي في السجن

كان نوري السعيد قد هاجم الأستاذ كامل الجادرجي أثناء ما كان في السجن وقد رد عليه الأستاذ الجادرجي برسالة لم يعرف عنها شيء في حينه إلا بالنسبة لعدد قليل من المتصلين بالجادرجي، وقد رأينا أن نثبتها فيما يلي للتاريخ.

جاء في جريدة البلاد الصادرة في ١٩/٥/١٩٥٧ ما يلي:

ثم انتقل فخامته (نوري السعيد) إلى النقطة الثالثة من حديثه وهي الانتقاد الموجه إلى بقاء الأحكام العرفية وهنا قال أحد المراسلين أن هناك من يقول أن ٨٠٠٠ عراقي هم الآن في السجون فعقب فخامته على ذلك قائلا: هناك من يقول اكثر... عشرة آلاف.

كامل الجادرجي

واستمر فخامته يقول: عندنا شخص حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات. ليس بالحبس الشديد، بل الحبس الكريم، فهو يرتدي الملابس المدنية ويتلقى الطعام من الخارج ويستقبل الضيوف، ويستطيع حتى أن يقيم حفلة عشاء.

ولدينا شخص تحت مراقبة الشرطة.

أما الشخص الأول المحكوم بالسجن ٣ سنوات فقد أرسل من مصر برقية طلب فيها محاكمتي ومعاقبتي لأنني سمحت بتدفق النفط إلى إسرائيل عن طريق الأنابيب التي قطعت منذ عام ١٩٤٧ وقال في برقيته أننا نخدم إسرائيل. ولكن عندما سئل عن البرقية في بغداد نفاها وقال شيئا آخر، فحكم عليه بالسجن...

المعتقلون

ولدينا ٤٣ شخصا في معسكر الاعتقال، ولكن ليس في معسكر اعتقال هتلر إنهم يعاملون معاملة مغايرة. ونحن نشك في انهم شيوعيون.

وهناك خمسة أشخاص آخرين في بغداد هم الآن رهن التحقيق، وهذا كل ما لدينا ولا شيء غير ذلك، كلهم حوالي ٥٠ شخصا.

فائق السامرائي

أما أولئك الذين يقولون بوجود ٢٠٠٠شخص في الاعتقال فهم لا يشعرون بالمسؤولية حين يعطونكم الأرقام. أنا أعطيكم الأرقام على مسؤوليتي. واذهبوا انتم في طول البلاد وعرضها للتحقيق. هناك أشخاص لا يزنون القول.

س- وما اسم الشخص الموضوع تحت المراقبة.

ج- فائق السامرائي، وهو مطلق السراح، (ثم قال فخامته بعد ذلك: أنه رجل سمين).

المحكومون

وقال بأن عدد المحكومين والموقوفين لا يتجاوز الخمسين وأن الرجل المحكوم ٣ سنوات ويقصد معالي كامل الجادرجي يتمتع بعناية خاصة ويقيم حفلات العشاء في داخل السجن.. وأن المعتقلين ليسوا في معتقلات هتلر.. وتحدث عن دور بعض المدرسين المصريين في اثارة الطلاب... وقال انه لا يريد الإجابة على سؤال وجه إليه حول مساعدة عبد الناصر للشيوعيين.

أما رسالة الأستاذ الجادرجي فهذا نصها:

فخامة السيد نوري السعيد المحترم

رئيس مجلس الوزراء

بواسطة مديرية سجن الموقف ببغداد

قرأت حديثكم الصحفي المنشور في جريدة الأخبار والبلاد بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٩ ومع أني لم أطّلع على نص الأسئلة التي وجهت إليكم بشأني، غير أنه لما كان ما نشر في الجريدتين المذكورتين يعطي للرأي العام العراقي والعربي انطباعا عن موضوعي بالذات، فمن حقي أن أتطرق، على الأقل، إلى الوجه الجانبي للقضية التي أردتم توجيه الرأي العام إليها، كما أردتم، على ما أعتقد، صرف الأنظار عن القضية الأصلية وهي التهمة التي وجهت إلي وإلى زملائي في الخريف الماضي والأساليب التي اتبعت في محاكمتنا ومدى انطباق الحكم الذي صدر بحقنا إلى القانون واتفاقه مع العدل، فإني أرجئ البحث عن الوجه العام للقضية إلى حيث يحكم الاضطرار. ففيما يخص وضعي في السجن، وهو الموضوع الجانبي للقضية، كما قلت، وما أتمتع من معاملة "ممتازة" بحيث وصفتموها بـ (السجن الكريم) الذي أستطيع فيه أن أقيم مأدبة للعشاء أقول أني لم ألق شيئا من المعاملة (الكريمة) التي وصفتموها في حديثكم عندما حللت ضيفا على إدارة السجن، إذ كنت قد تعرضت إلى إجراءات قاسية وتصرفات نابية، أقل ما يقال عنها أنها لا تليق بأي إنسان شريف يعتز بكرامته، وقد احتملت كل ما لقيته بصبر وأناة لمدة طويلة من الزمن، أما الحياة التي أحياها الآن في السجن والتي وصفتموها بالحياة (الكريمة) - فإن صح اعتبارها حياة ممتازة بالنسبة لي - فهي على أي حال ليست منحة من قبل أحد وإنما هي في الواقع نتيجة طبيعية لبعض ما منحه قانون السجن ونظامه من حقوق للسجين السياسي.

أما بصدد إقامة مآدب العشاء داخل السجن، أقول أنه لو كنتهم مطلعين على أنظمة السجن وتعليماتها لتبين لكم انه من المستحيل على السجين أن يقيم مآدب من هذا القبيل داخل السجن لان جميع أبواب السجن الحديدية تقفل قبل غروب الشمس ويفصل السجن بعدها عن

العالم الخارجي فصلا تاماً، وحتى لو تفضلتم ولبيتم مبدئيا إحدى تلك الولائم المزعومة لتعذر عليكم شرف الحضور بصورة مطلقة إذ لا يسمح لأي إنسان الدخول إلى السجن بعد الغروب بموجب تلك الأنظمة والتعليمات هذا ولا يسعني إلا أن آسف لما بدر من فخامتكم - بصفتكم رئيسا للحكومة - من أقوال تجانب الحقيقة مهما كانت الغاية المتوخاة منها بالنسبة إليكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

في ٢٠- مارس- ١٩٥٧

كامل الجادرجي رقم ١٨٧٤

سجن الموقف بغداد

صورة إلى جريدة الأخبار

صورة إلى - جريدة البلاد

المحتويات

منشورات مؤسسة الجادرجي

- كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية، د. محمد الدليمي (١٩٩٩) المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الحزب الوطني الديمقراطي العراقي في العهد الملكي، جيني سينغلتن (١٩٩٩) المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- جماعة الأهالي: منشؤها، عقيدتها، ودورها في السياسة العراقية، الدكتور مظفر الأمين (٢٠٠١) المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

Chadirji Foundation
88 Tudor Drive
Kingston, Surrey KT2 5QF, UK
Tel/Fax: 020 8541 1477
E-mail: rifatchadirji@compuserve.com

مؤلفات رفعة الجادرجي

باللغة العربية:

- صورة أب (١٩٨٥) مؤسسة الأبحاث العربية.
- شارع طه وهامرسمث (١٩٨٥) مؤسسة الأبحاث العربية.
- ملف ١٢ اجية لرسوم معمارية (١٩٨٥).
- ملف ٨ اجيات لتصاوير كامل الجادرجي (١٩٨٥).
- الاخيضر والقصر البلوري (١٩٩١) رياض الريس للكتب والنشر.
- حوار في بنيوية الفن والعمارة (١٩٩٥) رياض الريس للكتب والنشر.

- المسؤولية الاجتماعية لدور المعمار، أو المعمار المسؤول (١٩٩٩) بإشراف وتنظيم نقابة المهندسين، لبنان.
- مقام الجلوس في بيت عارف آغا ـ دراسة أنثروبولوجية للعلاقة بين تكوين الهوية واستعمال مُصنّعات الجلوس (٢٠٠١) رياض الريس للكتب والنشر

باللغة الإنكليزية:

Concept and Influences (1986) KPI.

The Photography of Kamil Chadirji (1991) LAAM.

هذا الكتاب

هذا الكتاب هو تدوين للمحاولات المطردة التي كان الجادرجي يسعى اليها لتكوين فكر سياسي في مجتمع لم يمارس من الحوار في مرجعيته السياسية، التقليدية منها و المعاصرة - أي منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة - سوى حبك المؤامرات و الانغماس في المضاربات الشخصية: الصالونية و القبائلية و زمرة من قادة الجيش.

و في ذلك الظرف السياسي التقى الجادرجي بجماعة الاهالي، و من هنا تكوّن لدى الجادرجي موقف سياسي متوافق مع الجماعة المذكورة. كان هدف هذه المجموعة هو محاسبة الحكومة و مساءلتها، و كان يجري التعبير عن ذلك الموقف بدون هوادة و بثبات، كلما انتهكت السلطة حقوق الانسان، و خاصة تلك الحقوق المنصوص عليها في الدستور. ذلك ان الدولة العراقية كانت من بين اعضاء هيئة الامم المتحدة التي ساهمت في صياغة «الاعلان العميم لحقوق الإنسان»، و كانت بالتالي من الموقعين عليه.

